

7

مرام الله بعلم الجبر مخفون على من خواص الجبار

٢٩٤، ١٥٢

ص ١٠٣

ص ١٠٥

ص ١٠٥

هذه الحاشية الجليلة آخر مؤلفات شيخ الاسلام الشيخ البيهقي رضي الله عنه التي جمعها
 الاستاذ الشيخ نصر أبو الوفاء من أجل تلامذته في هذا الجدول المرتب على السنين
 ١ حاشية على رسالة استاذنا وشيخنا الفاضل في لاه الله الا الله سنة (١٢٢٢)
 ١ حاشية على رسالة الاستاذ المذكور المسماة كفاية القوام فيما يجب عليهم من علم الكلام
 سنة (١٢٢٣)
 ١ فتح القريب المجيد بشرح بداية المريد للشيخ السباعي سنة (١٢٢٤)
 ١ حاشية على مولد الامام ابن حجر الهيتمي سنة (١٢٢٥)
 ١ حاشية على مختصر السنوسي في فن المنطق في التاريخ المذكور
 ١ حاشية على السلم في المنطق أيضا سنة (١٢٢٦)
 ١ حاشية على السمرقندية في فن البيان في التاريخ السابق
 ١ فتح الخبير اللطيف شرح نظم التصريف في التصريف للشيخ عبد الرحمن بن عيسى سنة
 (١٢٢٧)
 ١ حاشية على السنوسية في التاريخ المتقدم
 ١ حاشية على مولد الدردير
 ١ شرح على منظومة العمر بطي في التوضيح سنة (١٢٢٩)
 ١ حاشية على البردة في التاريخ المتقدم
 ١ حاشية على بان سعاد سنة (١٢٣٤)
 ١ حاشية على الجوهرية في هذا التاريخ
 ١ مخ الفتح على ضوء المصباح في أحكام النكاح في هذا التاريخ بعبارة
 ١ حاشية على الشنوري سنة (١٢٣٦)
 ١ الدرر الحسان على فتح الرحمن فيما يصل به الاسلام والايمان للزبيدي سنة (١٢٣٨)
 ١ حاشية على النجاشي النبوية سنة (١٢٥١)
 ١ رسالة صغيرة في التوحيد
 ١ هذه الحاشية على ابن قاسم في سنة (١٢٥٨)
 وله مؤلفات أخرى لم تتم على الخطيب والمنهج وجمع الجوامع والعقائد السنية وشرح منظومة
 شيخنا الشيخ البخاري في التوحيد

• (فهرسة الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ البيهقي على شرح بن قاسم) •

صفحة	
٢	فصل في أحكام الاقرار
٩	فصل في أحكام العارية
١٣	فصل في أحكام القصب
١٨	فصل في أحكام الشفعة
٢٥	فصل في أحكام القراض
٣٠	فصل في أحكام المساقاة
٣٣	فصل في أحكام الاجارة
٤١	فصل في أحكام الجعالة
٤٤	فصل في أحكام المخابرة
٤٦	فصل في أحكام احياء الموات •
٥٣	فصل في أحكام الوقف
٦٠	فصل في أحكام الهبة
٦٦	فصل في أحكام اللقطة
٧٢	فصل في بيان اقسام اللقطة
٧٥	فصل في أحكام القبط
٧٦	فصل في أحكام الوديعة
٨٤	• (كتاب أحكام القرائض والوصايا) •
٩٦	فصل في عدد القروض وبيانها
١٠٥	فصل في أحكام الوصية
١١٥	• (كتاب أحكام النكاح) •
١٢٨	فصل في الا بصر النكاح الابه
١٣٤	فصل (في بيان أحكام الاولياء ترتيبا واجبا وادعاه)
١٤٠	فصل في محرمات النكاح
١٥١	فصل في أحكام المصداق
١٥٩	فصل والولاية على العرس مستحبة
١٦٥	فصل في أحكام القسم والقشوف
١٧٣	فصل في أحكام الخلع
١٧٧	فصل في أحكام الطلاق
١٨٣	فصل في تقسيم الطلاق
١٨٦	فصل في حكم طلاق الحر والعبد

صفحة	
١٩٣	فصل في احكام الرجعة
١٩٨	فصل في احكام الايلاء
٢٠١	فصل في احكام الطهار
٢٠٨	فصل في احكام القذف واللعان
٢١٥	فصل في احكام العتة
٢٢٢	فصل في انواع المعتدة واحكامها
٢٢٧	فصل في احكام الاستبراء
٢٣١	فصل في احكام الرضاع
٢٣٦	فصل في احكام نفقة الاقارب والارقام والبهائم
٢٤٩	فصل في احكام الحضنة
٢٥٥	كتاب احكام الجنايات
٢٦٩	فصل في بيان الدية
٢٦٩	فصل في احكام القسامة
٢٩٣	• (كتاب الحدود) •
٣٠٠	فصل في احكام القذف
٣٠٤	فصل في احكام الاثربة وفي الحد المتعلق بنسبها
٣٠٧	فصل في احكام قطع السرقة
٣١٥	فصل في احكام قاطع الطريق
٣١٩	فصل في احكام الصيال واتلاف البهائم
٣٢٢	فصل في احكام البغاة
٣٢٨	فصل في احكام الردة
٣٣٢	فصل في حكم نارك الصلاة
٣٣٤	• (كتاب احكام الجهاد) •
٣٤٣	فصل في احكام السلب وقسم الغنمة
٣٥١	فصل في قسم النقي على مستحقه
٣٥٤	فصل في احكام الجزية
٣٦٣	• (كتاب احكام الصيد والذبايح والفضايا والاطعمة) •
٣٧٢	فصل في احكام الاطعمة
٣٧٩	فصل في احكام الاضحية
٣٨٨	فصل في احكام العقيقه
٣٩٢	• (كتاب احكام السبق والرمي) •
٣٩٩	• (كتاب احكام الايمان والتذوق) •

٤١٢ فصل في احكام التذور

٤١٧ * (كتاب احكام الاقضية والشهادات) *

٤٣٧ فصل في احكام القسمة

٤٤٣ فصل في الحكم باليئنة

٤٤٩ فصل في شروط الشاهد

٤٥٤ فصل في أنواع الحقوق

٤٦٢ * (كتاب احكام العتق) *

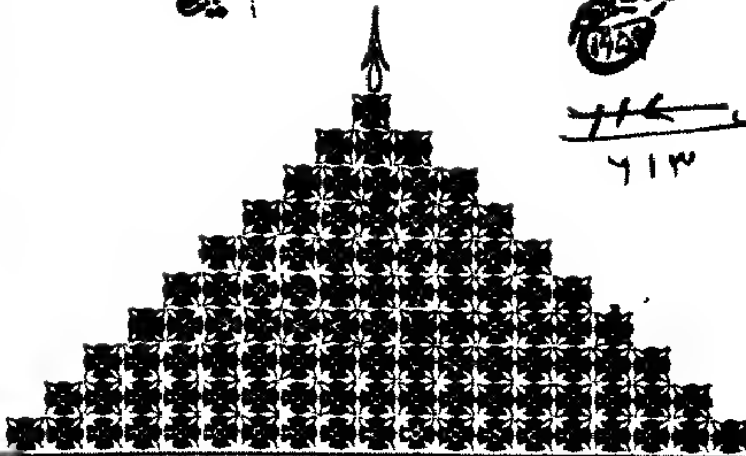
٤٧٠ فصل في احكام الولاة

٤٧٣ فصل في احكام التدبير

٤٧٦ فصل في احكام الكتابة

٤٨٥ فصل في احكام أتمهات الاولاد

• • (تمت) •



بسم الله الرحمن الرحيم

• (فصل في أحكام الاقرار) •

(فصل في أحكام الاقرار)

(قوله في أحكام الاقرار) من يكون حق الله يصح الرجوع عنه وحق الآدمي لا يصح الرجوع عنه وصحة الاستثناء في الاقرار الى غير ذلك وهو مصدر أقتر يقال أقتر بقتر اقرارا فقولهم ما خوذ من قتر بمعنى ثبت فيه تجوز كما قاله المنشي وأجيب بأن دائرة الاخذ أوسع من دائرة الاشتقاق لأن الاخذ يكفي فيه اشتقائه على أكثر الحروف وأما الاشتقاق فلا بد فيه من جمعها والترض ببيان أصل المادة فلا ينافي أن فعله أقتر والأصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى أقترتم وأخذتم على ذلكم أصري أي عهدى قالوا أقترنا وخبر الصبيحين اغديا أي يس الى امرأتها فان اعترفت فارجعها فذهب اليها فاعترفت فرجعها وأباحت الاعتة على المواخذة به وأركاته أربعة مقتر ومقرته ومقربه وصيغة وسيد كالمصنف شروط المقر وأما شروط المقر فثلاثة كونه معينا نوع تعيين بحيث يتوقع منه الدعوى والطلب حتى لو قال لاحد هؤلاء الثلاثة على كذا أصح اقراره بخلاف ما لو قال لواحد من أهل البلد على كذا الا ان كانوا محصورين ومنها كونه أهلا لاستحقاق المقر به ولصحة اسناده اليه فلو قال لهذه الدابة على كذا لم يصح لانها ليست أهلا لذلك لان قال على سبيها فلان كذا جلا على انه جنى عليها أو استعمالها تعديا أو كراها من مالكها ومحل البطلان في الدابة المملوكة بخلاف غيرها كالخيل المسبلة فالاشبه كما قال الأذرى الصحة ويجعل على انه من غلة وقف عليها أو وصية لها ولا يصح أيضا الحمل ثلاثة على كذا أقرضنيه أو باعني به كذا كما قاله المسلمة الرملي تعالى للجلال المحلى وهو المعقد وقال شيخ الاسلام وتبعه العلامة الخطيب يصح الاقرار ويلحق الاسناد المذكور ومنها عدم تكذيبه للمقر فلو كذب في اقراره بما لم يترك في يده لانها تنسب بالملك وسقط الاقرار بمعارضته الانكار فلو رجع عن التكذيب لم يعد له الا باقرار جديد ما لم يكن في ضمن معارضة كما لو قالت له خالعتي وإن على هذا

الثوب فإنكر ثم رجع وصدقها في ذلك فإنه يستحقه ولا يتوقف على اقرار جديدها وشرط المقر به
 ان لا يكون ملكا للمقر بهين يقره فقوله داري أو دين لعمرو لغولان الاضافة اليه تقتضي ملكه
 فتناق الاقرار لغيره في جملة واحدة بخلاف ما لو قال هذا القلان وكان ملكا لي الى أن أقررت به
 فليس لغولان اعتبارا بآوله وكذا لو عكس فقال هذا ملكي هذا القلان فيصح لأن غاية أنه اقرار به
 انكار وأن يكون بيد المقر ولو ما لا فلو لم يكن يده مالا ثم صار بهما عمل بمقتضى اقراره فلو أقر
 بحرية عبد غيره ثم اشتراه حكمهم به عليه وكان شراؤه اقتداء له من جهته ويعلم من جهة البائع أنه
 انما يردون المشتري وشرط الصفقة كونها لفظا يشعر بالانقضاء وفي معناه الكتابة مع النية وإشارة
 الأخرس المهمة كقوله لنزد علي أو عندي كذا وعلى أو في ذمتي للدين ومعنى أو عندي للعين
 وقبل مشتركة بينهما فلو حذف على وعندي ونحوهما لم يكن اقرارا إلا أن يكون المقر به معينا
 كهذا الثوب لفلان وجواب لي عليك أو أليس لي عليك ألف يلى أو نعم أو صدقت أو أنا مقر به
 أو نحوها ككأبرأخى منه اقرار وكذا لو قال اقض الألف الذي لي عليك فأجابه نعم أو بقوله
 أقضى غدا أو مهلي أو حتى أفتح الكيس أو أجدد المفتاح أو نحوها كأيته من يأخذه وأما
 جواب ذلك بنصونه أو اختتم عليه أو أخذه أو أبعده في كيسك أو هي صحاح أو دومية فليس باقرار
 لأن ذلك يذكرك للاستئذان (قوله وهو) أي الاقرار وقوله لغة الاثبات هكذا عبارة الشيخ
 الخطيب وهو المناسب للاقرار لأنه مصدر أقر بمعنى أثبت وتقدم أن قولهم من قر بهي ثبت فيه
 يجوز وأن أجيب عنه بما مر فجعل المحنى تبعا للعلامة القلبي في الاثبات بمعنى الثبوت أخذ من
 قولهم قر الشيء إذا ثبت ليس على ما ينبغي فقوله ولو عبر به لكان أولى غير مرضي بل ما عبر به
 الشارح هو الأولى (قوله وشرعا) عطف على قوله لغة وقوله اخبار بحق على المقر أي لغيره فهو
 اخبار بحق لغيره على نفسه (قوله فخرجت الخ) تفرع على مفهوم التقييد بقوله على المقر وقوله
 الشهادة أي والدعوى أيضا لأنها اخبار بحق له على غيره عكس الاقرار وهذا كله في الأمور
 الخاصة وأما الأمور العامة أي التي تقتضي أمرا عاما لكل أحد فان أخبر بها عن محسوس
 كخبر النصاب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما الاعمال بالنيات فرواية وان أخبر عن أمر
 شرعي فان كان فيه الزام فحكم والافتوى فتصل أن الأقسام ستة (قوله لأنها الخ) تعليل
 لقوله فخرجت الشهادة (قوله والمقر به) هذا أحد أركانه الأربعة وهو المصرح به في كلام
 المصنف وأما المقر في نفسه في قوله وإذا أقر الخ فان الضعيف فيه للمقر والمقر له يؤخذ من كلامه
 ضمننا حيث قال حق الله وحق الآدمي وأما المصنف فتؤخذ من كلامه إشارة (قوله ضربان)
 أي نوبان يندرجان تحت جنس واحد وهو الحق (قوله أحدهما) أي أحد الضربين وقوله حق
 الله تعالى أي المحض وهو ما يقطع بالشبهة من الحدوث كما أشار إليه بقوله كالسرقة والزنا فهذا هو
 الذي يصح الرجوع فيه عن الاقرار به بخلاف حق الله المالى كركاة وكفارة فلا يصح الرجوع فيه
 عن الاقرار به لما فيه من ثابته حق الآدمي (قوله كالسرقة) أي كذا السرقة وهو القطع وقوله
 والزنا أي وحد الزنا وكذلك حد شرب الخمر وأشار الشارح بالكاف (قوله والثاني) أي من
 الضربين وكان المناسب لقوله أحدهما أن يقول ثابتهما وقره حق الآدمي أي سواء كان مالا
 أو عقوبة وقد مثل الشارح للثاني بقوله كذا القذف لنفسه وزنا مثال الاقل لظهوره (قوله

وهو لغة الاثبات وشرعا
 اخبار بحق على المقر
 فخرجت الشهادة لأنها
 اخبار بحق للغير على الغير
 (والمقر به ضربان) أحدهما
 (حق الله تعالى) كالسرقة
 والزنا (و) الثاني (حق
 الآدمي) كذا القذف

لحق الله تعالى الخ) أي إذا أردت بيان حكم كل من الضريعين المذكورين فأقول لك حق الله تعالى الخ وقوله يصح الرجوع فيه من الإقرار به أي فيقبل الرجوع فيه بعد الإقرار به سواء رجع قبل الحد أو في أثناءه فيسقط كله في الأول وباقية في الثاني لأنه يسقط بالشبهة فلو حدوه أو عموميات فلا قصاص للشبهة فإن بعض الأئمة يقول بعدم صحة الرجوع عنه وتجب الدية وحصة الباقي من الدية باعتبار عدد الضربات (قوله كأن يقول من أقرب الزنا الخ) أي وكأن يقول من أقرب السرقة ما سرقت من حزمته مثلاً وكأن يقول من أقرب السكر ما سكرت وهكذا (قوله رجعت عن هذا الإقرار أو كذبت فيه) وفي بعض النسخ وكذبت فيه والواو فيه بمعنى أو وكذا لو قال ما زنت أو ما ظننته زناً (قوله ويسن للمقتر بالزنا الرجوع عنه) يلحس له عدم الإقرار من أول الأمر ستر على نفسه ويتوب بينه وبين الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم من أتى من هذه القاذورات شيئاً فليستبرئ الله تعالى فإنه من أبدى لنا صفتها أفتاع عليه الحد وكذلك يسن للشاهد ترك الشهادة لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله مستير يحب من عباده المستيرين ويسن للقاضي وغيره أن يعترض له بالرجوع لأنه صلى الله عليه وسلم عرض لما عزم بالرجوع حيث قال له لعلك قبلت لعلك لمست لعلك فأخذت أبك جنون ولا يقول له ارجع لئلا يكون أمره بالكذب على احتمال صدقه في الإقرار وخروج بالإقرار بالزنا لو ثبت زنا بالينة فلا يعتبر رجوعه معها فلو أقرب بعد الينة ثم رجع فإن كان رجوعه قبل الحكم فلا يعتبر وإن كان بعده اعتبر ما استند إليه الحكم من الحاكم (قوله وحق الآدمي لا يصح الرجوع فيه عن الإقرار به) فلا يقبل الرجوع من المقتر بعد الإقرار به لأنه لا يعتبر الانكار بعد الإقرار (قوله وفرق بين هذا) أي حق الآدمي حيث لا يصح الرجوع فيه عن الإقرار به وقوله والذي قبله أي وهو حق الله حيث يصح الرجوع فيه عن الإقرار به وقوله بأن حق الله تعالى مبني على المسامحة أي المسامحة يقال تسامحوا أي تسامحوا وأيضاً هو مبني على الدرء والستر ما أمكن ولذلك يسقط بالشبهة كما مر وقوله وحق الآدمي مبني على المسامحة أي الخاصة والمجردة والشع هو الأفضل مع حرص وفي بعض النسخ المسامحة بالقول وهو لمن لو جوب الادغام كما قال ابن مالك أول من سئل عن ترك في كلمة ادغم (قوله وتفتقر صحة الإقرار إلى ثلاثة شرائط) أي توقف صحة الإقرار على هذه الشروط وهذه هي شروط المقر الذي هو أحد الأركان كما مر (قوله البلوغ) أي ولو بالامتناء أو الحيض الثابت بقوله عند إقراره بذلك فيصدق فيه بلا جبر إن أمكن بأن استكمل تسع سنين ثم إن كان في مناجاة كطلب منهم الفزاة وأثبت اسمه في ديوان المرتقة حلف وأما البلوغ بالسنة فلا يثبت فيه من بينة تخبر بسنه ولو أقرب بالبلوغ مطلقاً قال الأذري الوجه طلب استفساره ويحتمل قبوله من غير استفساره وهو الوجه عند العلامة الرمي ومن تبعه جلاء على الاحتلام (قوله فلا يصح إقرار الصبي) تفرع على مفهوم البلوغ وإنما يصح إقراره لأن أقواله وأفعاله لا غلبة إلا في عبادته من غير كسالة ولا يبرأ أخذ بعد بلوغه بما أقربه حال مسباه إلا أن أقربه ثانياً بعد بلوغه ولو ادعى مسباه صدق ولا يحلف ولو بعد بلوغه إن اتعاه قبل ثبوت بلوغه ولا يحلف إلا أن أمكن (قوله ولو مراهما) غاية في عدم صحة إقرار الصبي وكذا قوله ولو بذن عليه (قوله العقل) أي التمييز فكل من لا تمييز عنده لا يصح إقراره (قوله فلا يصح إقرار المجنون الخ) تفرع على

لنخص (لحق الله تعالى يصح الرجوع فيه عن الإقرار به) كأن يقول من أقرب الزنا رجعت عن هذا الإقرار أو كذبت فيه ويسن للمقتر بالزنا الرجوع عنه (وحق الآدمي لا يصح الرجوع فيه عن الإقرار به) وفرق بين هذا والذي قبله بأن حق الله تعالى مبني على المسامحة وحق الآدمي مبني على المسامحة (وتفتقر صحة الإقرار إلى ثلاثة شرائط) أحدها (البلوغ) فلا يصح إقرار الصبي ولو مراهما ولو بذن عليه (و) الثاني (العقل) فلا يصح إقرار المجنون والمقصى عليه

مفهوم العقل ولو اذى بعد افاقته جنونه حال اقراره صدق حيث عهد له بجنون وكذا المغمى عليه المذكور وقوله وزائل العقل من عطف العام على الخاص لان المراد به زائل التغير في فعل النائم وهو وقوله بما عذرفيه أى كشراب دواء واكره على شرب خمر وشرب ما ظننه ماء وظاهر صنيعة أنه راجع لزائل العقل والوجه رجوعه لما قبله أيضا لان كلام من الجنون والمغمى عليه يشترط فيه ان يعذرفيه جنونه أو انغمائه (قوله فان لم يعذر) أى بأن يصدق به وقوله فحكمه كالسكران أى حكم السكران المتعدي بسكره لانه المراد عند الاطلاق واقراره صحيح كبقية تصرفاته له وعليه معاملة المعاملة المكلف واعتراض بأن في كلامه تشبيه الشيء بنفسه لان من لم يعذرفيه زوال عقله هو المتعدي بذلك والسكران هو المتعدي بسكره كما علمت وأوجب بأنه من تشبيه العام بالخاص لان من لم يعذرفيه زوال عقله عام والسكران المتعدي فرد من افراده فان الاول يشمل ويشمل الجنون والمغمى عليه المتعدين وان قصر الاول عليهما بان مراده من تعاطى شيئا متعمدا وحصل له بجنون أو انغمائه وأريد بالثاني من تعاطى مسكرا متعمدا كما هو ظاهره كان المشبه غير المشبه به (قوله والاختيار) أى ولو بقرينة فتى ظهر منه قرينة اختيار كان عدل عما كره عليه فاقراره صحيح لانه حينئذ غير مكروه ولذلك قال الشارح فلا يصح اقرار مكروه بما كره عليه فقيده بقوله بما كره عليه ليخرج ما لو أقر بغير ما كره عليه (قوله فلا يصح اقراره بمكره) تقرير على مفهوم الاختيار والمراد المكروه بغير حق أما المكروه بحق كأن أقر بجهول وامتنع من بيانه فأكره على تفسيره فانه يصح تفسيره وان كان مكروها لانه بحق لكن هذا اكرام على التفسير لا على أصل الاقرار وصورة اقرار المكروم أن يسأل عن المذموم به فيجيب بالنفي فيضرب ليقر فاذا أقر حينئذ فلا يصح اقراره بخلاف ما لو سئل عنه فيبكت ولا يجيب بشئ لا إثباتا ولا نفيًا فيضرب ليصدق في القضية فتى أجاب بشئ ولو نفيًا لم يتعزض له فاذا أقر حينئذ صح اقراره لانه ليس بمكروها اذا المكروه من أكره على شئ واحد وهذا تعاضل بضرب ليصدق والصدق لا ينصرف في الاقرار وفرض المسئلة انه لو أجاب ولو بالنفي ترك كما علمت وأما ما يقع من ولادة الجور في هذا الزمان من ضربهم المتهمة بسرقة أو قتل أو فهو مما ليقتر بالحق ويريدون بذلك الاقرار بما ادعاه خصمه ولا يكتفون منه بقوله ما أخذت مثلا حتى يقر بالحق الذي ادعاه خصمه فالصواب أن هذا اكرام سواء أقر في حال الضرب أو بعده وعلم أنه لو لم يقر لضرب ثانيا كما قاله الأذرى واعتقده الخطيب ولو اذى بعد الاقرار أنه كان مكروها وقتها فان كان هناك قرينة دالة على ندمه بقرته كبس أو ترسيم صدق بيمينه والا فلا ولو تعارضت بينة اكرام واختيار فقامت الاولى لان معها زيادة علم الآن شهدت بينة الاختيار بانه زال الاكرام ثم أقر بغيره فتقدم كما قاله في العباب (قوله وان كان الاقرار بجمال) أى واختصاصا ونكاح وقوله اعتبر فيه أى في الاقرار كما هو الظاهر وقوله شرط رابع أى مع ما تقدم وقوله وهو الرشد أى ولو حكما يشمل السفه المهمل فانه رشيد حكما كما أشار إليه الشارح بقوله والمراد به أى بالرشد وقوله كون المقر مطلق التصرف أى ليشمل السفه المهمل كما علمت ويخرج نحو الولي في مال محبوسه ولو عبر المستغنى باطلاق التصرف لكان أولى فلا يصح اقرار السفه بدين أو اتلاف مال أو غيره وذلك قبل الجور أو بعده فلا يلزم ذلك لا ظاهرا ولا باطنا على ما اعتقده الرملى في باب الجور وأقره مشايخنا

وزائل العقل بما يعذرفيه
فان لم يقدر فحكمه
كالسكران (و) الثالث
(الاختيار) فلا يصح اقرار
مكروه بما كره عليه (وان
كان الاقرار بجمال اعتبر فيه
شرط رابع وهو الرشد)
والمراد به كون المقر مطلق
التصرف

خلافاً لما جرى عليه شيخ الاسلام وتبعه الشيخ الخطيب من أنه يلزمه باطناً فيغرمه للمقرنه بعدد
فك الجرح عنه وأما اقرار القلس فصحيح سواء أقر بعين أو دين جنائياً مطلقاً أو دين معاملة أسند
وجوبه لما قبل الجرح فان أسند وجوبه لما بعد الجرح لم يقبل في حق الغرماء لكن يؤخذ به فيغرمه
مدفك الجرح عنه نعم اقراره بالتصرف في أعيان ماله غير صحيح لانه لا يصح تصرفه في أعيان ماله
فلا يصح اقراره بالتصرف فيها وهذا كله تعلم ما في قوله المحشي فصيح في ذمته لاني اعسان ماله
قتال (قوله) واحترز المصنف بحال الخ) هذا معلوم محاسب سبق لكنه صرح به بمجادة الكلام
المصنف (قوله) كطلاق وظهار ونحوهما) وكذلك موجب عقوبة كذوقه وقد وان عفا على
حال لعدم تعلقه بالمال استداء وان استتبع المال (قوله) وإذا أقر لشخص بمجهول الخ) علم منه
أنه لا يشترط في المقرنه أن يكون معسابل يصح اقراره بالمجهول ثم يرجع في بيانه اليه أو الى وارثه
(قوله) كقوله لقلان على ثني) أي أو كذا فيقبل تفسيره بغير عيادة مريض وردة السلام ونحو
لا يقتنى والحق كالثني إلا أنه يقبل تفسيره بعبادة المريض وردة السلام لفهمهما منه في معرض
الاقرار ولو قال له على ثني أو كذا كذا الزمته شيء واحد لأن الثاني تأكيده للأول فان قال ثني
وشي أو كذا وكذا الزمته شيئاً لاقتضاء العطف المغايرة ولو قال له على كذا درهم برفع أو نصب
أو جزاً وسكون لزمه درهم ومثله ما لو قال كذا كذا درهم بالاحوال الأربعة أو قال كذا وكذا
درهم بلانصب فيلزمه درهم واحد فان قال له على كذا وكذا درهم بالنصب لزمه درهمان لأن
الفيزي يعود للجميع مع المغايرة التي يقتضيها العطف ولو قال له على درهم في عشرة لزمه درهم
واحد لأن المقرنه درهم منظر وفي عشرة هذا ان أراد ظرفية أو أطلق أو حساباً لا يعرفه فان
أراد معية فأحد عشر أو حساباً يعرفه فعشرة لأن ذلك مقتضى ضرب واحد في عشرة وتحمل
الدوام على الكماله السليمة فلو قال الدراهم التي أقررت بها ناقصة أو مقشومة فان وصل قوله
المذكور أو كانت دراهم البسط كذلك قبل قوله وان أقر بحال قبل تفسيره بما قل من المال وان
لم يتول كعبة بزوان وصفه بنحو عظيم ويكون وصفه بذلك بالنظر لان غاصبه وأصل ذلك كالمقول
الامام الشافعي رضي الله عنه أصل ما أبى عليه الاقرار أن الزم اليقين واطرح الشك ولا تستعمل
الغلبة (قوله) رجوع بضم أوله) أي وكسر ثانيه فهو مبنى للمجهول وقوله اليه متعلق برجع
وقوله أي المقر تفسير للتفسير وقوله في بيانه متعلق برجع ايضاً وقوله أي المجهول تفسير للتفسير وإذا
بين فان وافقه المقر له عليه فذلك ظاهر وان ادعى المقر له غيره قبل قول المقر في نفسه بيمينه (قوله)
فيقبل تفسيره) أي المجهول وقوله بكل ما يتول أي يقابل بحال لكونه مجلب نفعاً أو يدفع ضرراً
ويستد أو يقع موقعاً وضد غير المتقول وكل متقول حال ولا عكس ولعل تقييده بالمتقول لكونه
محمل وفاق كما يعلم مما بعده وقوله وان قل غاية في كل ما يتول وقوله كقلس بفتح الفاء أي جدي
(قوله) ولو فسر المجهول بحال يتول الخ) مقابل لقوله بكل ما يتول بالنظر لكون ذلك محمل وفاق
وهذا محمل خلاف وقوله وهو من جنسه أي من جنس ما يتول وقوله وليس من جنسه أي ليس
من جنس ما يتول والفرص من ذلك التعميم لا التقييد فم قيد الشق الثاني بقوله لكن يحل
اقتناؤه احترازاً عن الذي لا يحصل اقتناؤه كخنزير وكل غير معلم فلا يقبل تفسيره به كما تصرح به
عبارة الشيخ الخطيب وان نقل المحشي عنه خلافه فليستظر (قوله) بكلمة ميتة وكلب علم وزبل) أي

واحترز المصنف بحال عن
الاقرار بغيره كطلاق وظهار أو
ونحوهما فلا يشترط في
المقر بذلك الرشد بل يصح
من الشخص السفیه (وإذا
أقر) لشخص (مجهول)
كقوله لقلان على ثني (رجع)
بضم أوله (البه) أي المقر
(في بيانه) أي المجهول فيقبل
تفسيره بكل ما يتول وان
قل كقلس ولو فسر المجهول
بحال لا يتول وهو من جنسه
ككلمة ميتة ليس من جنسه
لكن يحل اقتناؤه بكلمة ميتة
وكلب معلم وزبل

وقود وحذقذف وحق شفعة له في الشيء بكل منها مع كونه محترما (قوله قبل تفسيره في جميع ذلك على الاصح) هو المعقد (قوله ومعنى أقتر بمجهول) أي كان قال له على شيء أو كذا كما تقدم وقوله وامتنع من بيانه بعد أن طوبى به أي بيانه وقوله حبس حتى يبين المجهول أي ولو بالأكراه وهذه هي صورة الأكراه بحق كما مر (قوله فان مات) أي المقر وقوله قبل البيان أي قبل بيان المجهول وقوله طوبى به الوارث فان بين الوارث جرى فيه ما ذكر مع المورث الذي هو المقر وان امتنع من البيان حبس حتى يبين كونه وقال بعضهم لا يحبس الوارث لانه لم يقر بشيء لكنه يمنع من التصرف في التركة حتى يبين (قوله ووقف جميع التركة) فلا يتصرف في شيء منها الا انها موهوبة رهنها شرعا بما أقتر به المورث (قوله ويصح الاستثناء) هو ما خوذ من الشيء وهو لغة العطف تقول ثبت الجبل اذا عطف بعضه على بعض وقيل الصرف يقال ثني عنان الدابة اذا صرفها عن مقصودها وعرفا بالاخراج بالاولا وحديث اخوانها المولود لادخل في الكلام السابق حقيقة في الاستثناء المتصل نحو قوله على عشرة الاخسة أو حكما في المنقطع نحو قوله على ألف الأتوبا ولا فرق في صحة الاستثناء بين تأخير المستثنى وتقدمه كما اطلقه المصنف فلو قال له على عشرة مائة صح ولا فرق أيضا بين اثبات والنفي فلو قال ليس له على شيء الا عشرة لم يزم عشرة ولو قال ليس له على عشرة الا خمسة لم يزم شيء لان العشرة الا خمسة عبارة عن خمسة فكأنه قال ليس له على خمسة ويصح الاستثناء من معين كقوله هذه الدار لزيد الا هذا البيت أو هؤلاء العبيد الا واحدا ويحلف في بيان الواحد حتى لو ما تو الا واحدا وزعم انه المستثنى صدق بمنزلة لانه أعرف بما مر واذا تكبر الاستثناء بعطف فالكلمة من الاقل نحو قوله على عشرة الا ثلاثة والا اربعة فكل المستثنى سبعة ويلزمه ثلاثة أو بغير عطف فكل واحد مستثنى مما قبله فلو قال له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا تسعة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحد الزم خمسة وطريق معرفة ذلك ان تخرج المستثنى الاخير مما قبله ثم تخرج ما بقي منه مما قبله وهكذا في هذا المثال تخرج الواحد من الاثنين وما بقي من الثلاثة وما بقي من الاربعة وهكذا حتى تنتهي الى الاول فمابقى فهو المقر به ولك أن تخرج الواحد من الثلاثة وما بقي من الخمسة وهكذا مقتضرا على الاوتار وهذا أسهل من الاول ومحصل للمطلوب ولك طريق أخرى وهي أن الاستثناء من الاثبات ثني ومن النفي اثبات فالمعنى له على عشرة تلزم الا تسعة لا تلزم الا ثمانية تلزم وهكذا فجميع الاعداد المثبتة وكذلك المنفية ثم تسقط مجموع المنفية من مجموع المثبتة فالاعداد المثبتة في المثال المذكور ثلاثون والمنفية خمسة وعشرون فاذا أسقطت المجموع من المجموع بقي خمسة وهي المقر به (قوله في الاقرار) أي وغيره كالطلاق وانما خص الاقرار بالذكر لكون الكلام فيه وان ذلك قال المحشي هو تخصيص للمقام والافهم صحيح في غيره من الاحكام (قوله اذا وصله به) أي وتلقاه به وأجمع به نفسه ونواه قبل فراغه من المستثنى منه ولم يستغرق فالشروط خمسة اذا فقد واحد منها لم ينتفع الاستثناء ذكر المصنف واحدا واقتصر عليه لان فيه خلافا فالجهمي ورعي اشتراطه خلافا لابن عباس رضي الله عنهما فانه لا يشترط وصله به وذكر الشارح واحدا وهو عدم الاستغراق كما سيأتي (قوله أي وصل المقر الاستثناء بالمستثنى منه) تفسير للضمائر الثلاثة التي في عبارة المصنف ففسر الضمير المرفوع المستقر بالمقر والمنصوب بالاستثناء والمجرور بالمستثنى

قبل تفسيره في جميع ذلك
على الاصح ومعنى أقتر بمجهول
وامتنع من بيانه بعد ان
طوبى به حبس حتى يبين
المجهول فان مات قبل البيان
طوبى الوارث ووقف جميع
التركة (ويصح الاستثناء
في الاقرار اذا وصله به)
أي وصل المقر الاستثناء
بالمستثنى منه

منه (قوله فان فصل الخ) بيان لمفهوم الشرط الذي ذكره المصنف وسيأتي مفهوم الشرط الذي ذكره الشارح في كلامه ولنذكر كالمفاهيم الشروط التي زدناها وهي ما اذا لم يتلفظ به أو لم يسمع به نفسه أو لم ينو قبل فراغ المستثنى منه فإنه لا يتبعه الاستثناء كما تقدم (قوله بينهما) أي بين الاستثناء والمستثنى منه وقوله بسكوت أي طويل عرفاً كما يدل عليه ذكر مقابله بقوله أما السكوت اليسير الخ وكان الأولى التصريح بذلك وقوله أو كلام كثير أجنبي كان الأولى إسقاط لفظ كثير لأن اليسير بضر أيضاً فهو ليس قيداً للكلام الأجنبي بضر سواء كان قليلاً أو كثيراً ثم لو قال له على ألف استغفر الله الأمانة صح كافي العدة والبيان بخلاف الجملة ونحوه لأن الاستغفار يوق به عند التذكير عادة فكانه ليس بأجنبي (قوله بضر) أي السكوت بقيد السكوت السابق والكلام الأجنبي وفي بعض النسخ بضر بصفة الأفراد أي أحد الأمرين المذكورين (قوله أما السكوت اليسير) أي عرفاً وهذا محذور القيد الملاحظ فيما سبق كما تقدم تقديره وقوله كسكتة تنفس أي أوحي أي تعب أو نذر كالمستثنى أو انقطاع صوت وقوله فلا بضر أي في صحة الاستثناء (قوله ويشترط أيضاً) أي كما يشترط الوصل السابق في كلام المصنف وقوله أن لا يستغرق المستثنى منه أي حقيقة وهو ظاهر أو تقديرًا كما لو قال له على ألف الأتوباء ففسره بوجوب قيمته ألف فهو من المستغرق (قوله فان استغفره) أي الاستثناء المستثنى منه وقوله بضر أي لغا الاستثناء ولزمته العشرة مالم يتبعه باستثناء آخر كقوله على عشرة الا عشرة الا ثمانية فليزمه الثمانية لأن الاستثناء من الاثبات تنفي وعكسه ولا يجمع مفرق في استغراق لافي المستثنى ولا في المستثنى منه ولا فيهما فمثال الأول نحو قوله على ثلاثة دراهم الدرهمين ودرهما فيلزمه درهم لصحة استثناء الدرهمين واستغراق الدرهم فيلغو فقط ولو جمع المفرق في المستثنى لحصل الاستغراق في الجميع فكانه قال له على ثلاثة دراهم الا ثلاثة دراهم فلا يجمع المفرق في المستثنى لاجل تحصيل الاستغراق في الجميع ومثال الثاني نحو قوله على درهم ودرهم الدرهمين فليزمه ثلاثة دراهم لحصول الاستغراق في المستثنى الذي قبله ودرهمين فيلغو استثناء الدرهمين بعده لحصول الاستغراق فيهما لأنه بقي بعد استثناء الدرهمين درهمان فاستثناء الدرهمين منهما مستغرق ولا يجمع المفرق فيهما لاجل تحصيل الاستغراق في الجميع فكانه قال له على ثلاثة دراهم الا ثلاثة دراهم ولا يجمع لزمه ثلاثة دراهم وهذا المثال الذي يترتب عليه فائدة في عدم الجمع واما تمثيل المحتسب كغيره بنحوه على درهم ودرهم ودرهم الا درهما ودرهما ودرهما فالفائدة فيه حصول الاستغراق عند الجمع والتفريق فيلزمه ثلاثة على كلتا الحالتين فظهر من هذا أن في تعليلية مع تقدير بضم مضاف فالمعنى لاجل تحصيل الاستغراق أو لاجل دفعه (قوله وهو أي الاقرار) أشار الشارح بتفسير الضمير بالاقرار إلى أنه راجع للاقرار لا بالاستثناء كما هو ظاهر وقوله في حال الصحة أي حال الصحة هو الصحة وقوله والمرضى أي ولو عوفاً وقوله سواء أي في المحكم بحسنه والعمل به ويستوى اقراره واقرار وادائه بعده فلو أقر في صحتة أو مرضه بدين لآسان وأقر وادائه به بدين لا تسر لم

فان فصل بينهما بسكوت
أو كلام كثير أجنبي بضر
أما السكوت اليسير كسكتة
تنفس فلا بضر ويشترط أيضاً
في الاستثناء أن لا يستغرق
المستثنى منه فان استغفره
نحو لزيد على عشرة
عشرة بضر (وهو) أي
الاقرار (في حال الصحة
والمرضى سواء)

يقدم الاول على الثاني في الاصح لان الوارث خليفة المورث فكأنه كذا بالدين ويصح اقراره في مرضه لو اقره على المذهب كالاجنبي ولا عبرة باتباعه بجرمان بعض الورثة لانه انتهى الى حالة يصدق فيها الكذب ويؤوب فيها الفاجر وفي قول موافق لما عليه السادة المالكية انه لا يصح لاتباعه بجرمان بعض الورثة والخلاف في صحة الاقرار وأما التحريم عند قصد حرمان الورثة فلا شك فيه ولا يحمل للمقر له أخذه ان لم يكن صادقا في نفس الامر ويصح اقراره بنحو طلاق وموجب عقوبة بلا خلاف فلو قال قلت فلانا صحرما وان أفضى الى المال بالعقوبة لضعف التهمة (قوله حتى لو أقره شخص الخ) تفرغ على التسوية المذكورة وقوله لم يقدم الاقرار الاول بخلاف ما لو أقر لثلاثين بدين ولا تخبرين قد تم صاحبها وان لم يوجد غيرها لان الاقرار بالدين لا يتضمن حجرا في العين وقوله فيقسم المقر به بينهما بالسوية أي اذا لم يف ماله بالدينين المقر بهما في الحالين وأما لو كان ماله بيني بهما فلا قسمة بل يأخذ كل منهما ادبته كله من التركة ويحمل قوله بالسوية اذا أقر لكل منهما بمثل ما أقر به للآخر ~~كان~~ أن أقر لزيد بألف ولعمرو بألف ولم يوجد في التركة الا ألف فيقسم بينهما بالسوية وأما لو أقر لزيد بألف ولعمرو بألفين ولم يوجد الا ألف فيقسم بينهما أثلاثا ولو قال بنسبة قدر الدينين بدل قوله بالسوية لتشمل ذلك

• (فصل في أحكام العارية) •

بجوازها مطلقة ومقيدة وجواز الرجوع فيها الى غير ذلك والاصل فيها قبول الاجماع قوله تعالى وقعا وفوا على البر والتقوى وفسر جمهور المفسرين الماعون في قوله تعالى وعنعمون الماعون بما يستعمله الجيران بعضهم من بعض كالفأس والدلو والابرة وفسره بعضهم بالزكاة وخبر العيصين أنه صلى الله عليه وسلم استعار فرسا من أبي طلحة فركبه ودرع من صفوان بن أمية يوم حنين فقال أغضب يا محمد أوعارية فقال بل عارية مضفونة وهي مستحبة أصالة وقد تجب كإعارة الثوب لدفع حر أو برد ولا أجرة ان لم تمض مدة ثلثها أجرة والاوجب كذا أطلقوه وهو محمول على ما اذا وصل الى حالة لا تتأق معه المعاقدة والاقلا تجب الأجرة للبشرطها وقد تحرم مع عدم العصة كإعارة الأمة المستهانة أو غير المستهانة لكبرا أو قبحا للصغر لا جني حُرمة الخلق بها ويطبق بها الا مرد الجليل لاسيما من عرف بالقجور قال الاستنوى وسكو عن إعارة العبد للمرأة وهو كعكسه بلا شك ولو كان المستعير والمعارض حتى امتنع احتياطا وقد تنكره كإعارة فرج أصله كأن يكون الفرع مكاتباً ويملك أصله فيكره له إعارته واستعارة فرع أصله لخدمته لا لترفه ولو خدمه بلا استعارة فهو خلاف الاولى وقيل مكروه وكإعارة العبد المسلم من كفر ولا يمكن من استخدامه وفائدتها جواز أن يعير مسلماً بأذن المالك أو بغيره بدين مسلم في استخدامه فيما تعود منفعة اليه فلا حاجة لقول بعضهم ولعل فائدتها تظهر في الايمان والتعاليق ولا تدخلها الإباحة لان ما كان الاصل فيه التدين لا تعتر به الإباحة وقال بعضهم وتكون مباحة كإعارة من له ثوب مستغنى عنه أيام من له ثياب كثيرة وقولهم ما كان الاصل فيه التدين لا تعتر به الإباحة أغلبي لا كلي وأركانها أربعة تعير ومستعير ومعارض وصيغة وهي لفظ بشعر بالاذن في الاتقاع كأنك أعطيتك أو بطلبه كأنك أعطيت مع لفظ الآخر أو قطعاً ولو تراخي كافي الإباحة وفي معنى اللفظ الكتاب مع التنية وإشارة الآخر من المفهمة (قوله وهي) أي العارية وقوله بتشديد الباء في الأصح وقد خفف وفيها لغة مألوفة وهي

حتى لو أقر شخص في مرضه
بدين لزيد وفي مرضه بدين
لعمرو لم يقدم الاقرار الاول
وحينئذ فيقسم المقر به بينهما
بالسوية
(فصل في أحكام العارية)
وهي تشديد الباء في الأصح

عارة كفاية (قوله مأخوذة من عار) أي من مصدره أن أريد الاشتقاق عند البصريين والافهوه
 على ظاهره وقوله إذا ذهب أي وجاء بسرعة ومنه قيل للغلام الخفيف عيارا لكثرة ذهابه وبجيبته
 وإنما أخذت من ذلك لذهابها وبجيبها بسرعة لما لكها غالباً ومأخوذة من التعاور وهو التناوب
 لأن المستعير والمالك يتناوبان في الانتفاع بها (قوله وحقيقتها السرعة) وأما حقيقتها القوية
 فهي الذهاب والجيء بسرعة كما يعلم من قوله مأخوذة من عار إذا ذهب أي وجاء بسرعة كما مر
 (قوله إباحة الانتفاع) أي بصيغة وقوله من أهل التبرع هو المعبر وقوله بما يصل الانتفاع به مع
 بقائه عينه هو المعار وقوله ليرتد أي المستعير وقوله على التبرع أي وهو المعبر فقد اشتمل هذا
 التعريف على الأركان الأربعة وعلم من قوله ليرتد أن سؤدة رتد على المستعير من مالك وكذا من
 فهو مكر أن رتد عليه فإن رتد على المالك فالمؤنة عليه كما لو رتد عليه المكترى وخرج بمؤنة رتد مؤنة
 فتلزم المالك لأنها من حقوق الملك خلافاً للقاضي القاتل بأنهم أعلی المستعير فلو قال أعرتك الدابة
 بعطفاً أو لتعلمتها أو لتعبرني فإنتك فهي إجارة لا عارية تنظر إلى المعنى فأسددة بلهالة المدة
 والموضع وحققنا ذلك بآية المثل ورجع بالعطف ولا يضمنها وإن تلقت بغير المأذون فيه حيث
 كان من غير تقصير ولا يجب عليه ردها ولا مؤنة ردها (قوله وشرط المعبر الخ) وشرط المستعير
 تعيين وإطلاق تصرف فلا تصح لغيره معين كان قال أعرت أحدكم ولا لصبي ومجنون ومنه
 الأبعد ولهم إذا لم تكن العارية مضمنة كأن استعار من مستأجر ومعه التبرع عليه بالمنفعة
 لا خصوصية لغيره وجارية لأجنبي ونحو ذلك وللمستعير استيفاء المنفعة ولو بغيره إذا كان مثله
 أو دونه لأعلى منه وسيد كالمصنف شرط المعار في قوله وكل ما أمكن الانتفاع به الخ وشرط
 الصيغة لفظ يشعر بالأذن في الانتفاع إلى آخر ما مر (قوله صحة تبرعه) أي لأنها تبرع بالمنافع
 وقوله وكونه مالاً للمنفعة ما يعبره أي وإن لم يكن مالاً كالعينه لأن الإعارة انما ترد على المنفعة دون
 العين فتصح من مكروه وموصى له بالمنفعة ولا يضمن كونه مختاراً أيضاً فلا تصح من مكروه (قوله
 فمن لا يصح تبرعه الخ) فتخرج على مفهوم الشرطين اللذين ذكرهما الشارح على ألف والفتحة
 المرتب وقوله كصبي ومجنون أي ومحيمور وسفه نعم تصح إعارة الصبي والصفيه لما لا يقصدا من
 منفعة كل منهما بان لم يحتج إليها ولم تقابل بإجرة سواء كانت الإعارة من نفسه أو وليه ولذلك سئل
 الشهاب الرملي عن قال لولد غيره اتخلى كذا هل يجوز له ذلك أم لا فأجاب بأنه إن كان يقابل
 بإجرة لا يجوز ولا إجاز (قوله ومن لا يملك المنفعة كاستعير) لأنه إنما أبيع له الانتفاع فلا يملك نقل
 الإباحة لغيره وقوله لا تصح إعارته إلا بأذن المعبر فإن كانت بأذنه صحت ثم إن عين المالك من يعبره
 خرج الأول عن العارية بمجرد الأذن والضمن على الثاني دون الأول وإن لم يعينه فالأول على
 عارته والضمن باق عليه ويضمن الثاني فإن رتد عليه برئ (قوله وذكر المصنف ضابط المعار)
 أي قاعدته وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله وكل ما أمكن الانتفاع به) أي وكل شيء سهل
 الانتفاع به ولو ما لا حيث كانت العارية مطلقة أو مقيدة بزمان يمكن الانتفاع به فيه كالمجنون
 الصغير بخلاف ما لا يمكن الانتفاع به فلا يعار كالحمار والرسن وقوله منفعة مباحة أي مقصودة
 بخلاف التزين بالتقدين والضرب على طبعهما لأنها منفعة ضعيفة فلما قصد معظم منفعتها
 في الاتفاق ثم إن صرح بالتزين والضرب على طبعهما ونوى ذلك حكماً ما يجنب بعضهم صحت

مأخوذة من عار إذا ذهب
 وحقيقتها السرعة إباحة
 الانتفاع من أهل التبرع
 بما يصل الانتفاع به مع بقاء
 عينه ليرتد على التبرع وشرط
 المعبر صحة تبرعه وكونه مالاً كما
 لمنفعة ما يعبره فمن لا يصح
 تبرعه كصبي ومجنون لا تصح
 إعارته ومن لا يملك المنفعة
 كاستعير لا تصح إعارته إلا بأذن
 المعبر وذكر المصنف ضابط
 المعار في قوله (وكل ما أمكن
 الانتفاع به) منفعة مباحة

لا تخاذها مقصد وان ضعفت وكذلك اذا استعار طعاما يطبخ على صورته وقوله مع بقاء عينه
 أي كالعبد والثوب وغيرهما وقوله بآزنت اعارته أي حلت وصحت وان كرهت في بعض الصور كما
 مر (قوله فخرج بمباحة آله الله) أي كالزمار والطنبور والدريكة وقوله فلا تصح اعارتها أي
 لأن منفعها محرمة وقوله ويقام عينه أي وخرج بيقام عينه وقوله اعارة الشجرة بفتح الميم في المفرد
 كالجمع وهو شمع وان اشهر اسكانها على السنة المولدين وقوله للوقود بضم الواو لانه بالغنح اسم لما
 يشد به على ما هو المشهور وليس مرادنا وقوله فلا تصح أي لأن الوقود يحصل بذهاب عينها
 وكذلك اعارة المطعم لأكلة والصابون للقتل به فلا تصح لأن الاتصاف بذلك يحصل بذهاب عينه
 (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله فخرج بصيغة اسم الفاعل وفي بعض النسخ فخرج بصيغة الفعل
 الماضي وهو غير ظاهر لعدم خبر للمبتدأ على هذه النسخة إلا ان يقدرك كأن يقال قيد في محنة
 العارية (قوله اذا كانت منافعه آثارا) بالمتخلافين قال بالتصريح كالشيخ الخطيب وهو جمع أثر
 كسب وأسباب والمراد بالآثار غير الاعيان ولذلك قال الشارح فخرج للمنافع التي هي أعيان
 واعتراض ذلك بأن المنافع لا تكون إلا غير أعيان فيكون قيد المصنف مستند ركاه وقول الشارح
 فخرج للمنافع التي هي أعيان غير مستقيم ولعله فعل ذلك مجازاة لكلام المصنف الموهوم أن المنافع
 قسمان أعيان وغير أعيان وليس كذلك وأجيب عن ذلك بأن المراد بمنافعه في كلام المصنف
 القوائد التي تستفاد منه ولا شك أنها بهذا المعنى قسمان أعيان كبن الشاة وغير الشجرة وغير
 أعيان ككنى الدار ودكوب الدابة فظهر أن قيد المصنف غير مستدول وأن قول الشارح فخرج
 للمنافع التي هي أعيان مستقيم (قوله فخرج للمنافع التي هي أعيان) ضعيف والمعتمد عدم
 الإخراج على ما يأتي (قوله وهو ذلك) أي كدواة الكتابة بجبرها (قوله فانه لا يصح) أي ان قلنا
 ان اللبن والتمر ونحوهما ما خوذة بطريق العارية فكأنه أعار اللبن والتمر ونحوهما والمعقد أنها
 ما خوذة بطريق الإباحة والشاة والشجرة ونحوهما معارة لمنفعة وهي التوصل لحق من اللبن
 والتمر ونحوهما كما صرح به شيخ الاسلام في شرح الروض وغيره فالاعارة في ذلك صحيحة على
 المعقد (قوله فلو قال لشخص خذ هذه الشاة الخ) الفرق بين هذه الصورة وما قبلها على كلام
 الشارح أن هذه صرح فيها بالإباحة بخلاف ما قبلها والمعقد الصحة فيهما لأن لفظ العارية قائم
 مقام لفظ الإباحة وان لم يصح فيها بالإباحة فالمعنى عليها وقوله فقد أيجتد درها أي لبنها وقوله
 ونسلها أي أولادها وقوله فالإباحة صحيحة والشاة عارية وكذلك ما قبلها على المعقد كما علمت
 (قوله وتجاوز) أي تصح وقوله العارية أي عتدها وقوله مطلقا حال من العارية وكذلك محقدا
 لكن التذكير نظر الـ كونهما بمعنى العقد والتأنيث في النسخة الثانية نظر المقتضا وفي المعلقة
 لا يفعل المستعار له الأمر مرة واحدة فلا يفعله مرة أخرى إلا بان جديد ما لم يصح لها التجديد مرة
 بعد أخرى وفي المقيد يجوز تكريره إلى أن تنقضي المدة (قوله من غير تقييد بجملة) تفسير لقوله
 مطلقا وقوله ومقيد بجملة عطف على مطلقا وقوله كما عرفت هذا الثوب شهرا مثال للمقيدة
 بوقت (قوله وفي بعض النسخ وتجاوز العارية مطلقا ومقيدة بجملة) وهي أولى ولذلك شرح عليها
 العلامة الخطيب (قوله والمعبر) وكذا للمعبر ولو قال ولكل من المعبر والمستعبر كما قال الشيخ
 الخطيب لكان أولى ولعله اقتصر على المعبر لانه هو المتوهم وقوله الرجوع فيهما أي في المعلقة

(مع بقاء عينه بآزنت اعارته)
 فخرج بمباحة آله الله
 فلا تصح اعارتها ويقام عينه
 اعارة الشجرة للوقود فلا تصح
 وقوله اذا كانت منافعه
 آثارا فخرج للمنافع التي
 هي أعيان كالعارضة للشاة
 والشجرة لثمرتها ونحو ذلك فانه
 لا يصح فلو قال لشخص خذ
 هذه الشاة فقد أيجتد درها
 ونسلها فالإباحة صحيحة
 والشاة عارية (وتجاوز العارية
 مطلقا) من غير تقييد بوقت
 (ومقيد بجملة) أي بوقت
 كما عرفت هذا الثوب شهرا
 وفي بعض النسخ وتجاوز
 العارية مطلقا ومقيدة بجملة
 والمعبر الرجوع في كل منهما

والمقيسة وقوله متى شاء أى وقت شاء الرجوع فيه لانها اعتدبا زمن الطرفين فتتفسخ بما
تتفسخ به الوكالة من موت أحدهما وجنونه وانعائه ونحو ذلك ويستثنى من جواز الرجوع
مسائل منها ما اذا أعار السيرة لصلاة الفرض فبمقتضى الرجوع حتى يفرغ منه ومنها ما لو أعار
الأرض للزراعة فبمقتضى الرجوع حتى يبلغ أو ان قلعه ان لم يقصر تأخيرها فان قصره الرجوع حتى
لوعين مدة ولم يدرك فيها الزرع لتقصير من المستعير قلعه المعبر بحاجتها ومنها ما لو أعار كفتا لميت فبمقتضى
الرجوع بمجرد وضعه عليه وان لم يلق عليه ومنها ما اذا أعار أرضا للفن ميت محترم فبمقتضى
الرجوع حتى يدرس الأجنب الذنب محافظة على حرمة الميت ثم يجوز الرجوع قبل ادلائه
في القبر لا بعده وان لم يوارى بالتراب كما رجحه في الشرح الصغير خلافا للمتولى ومفهوم قولهم حتى
يدرس أنه يجوز الرجوع بعد الادراس وصورة المسئلة أنه أذن له في تكرير الدفن والافتقد
انتهت العارية فلا يحتاج الى الرجوع ويعلم من الغاية المذكورة أنه لا رجوع أبدا في نبي وشهيد
وبقية الخمسة المنظومة في قول بعضهم

لانا كل الأرض جسم النبي ولا • لعالم وشهيد قتل معتزلا
ولا لقارئ قرآن ومخسب • أذانه لاله مجرى الفلك

ويجب في العارية تعيين كونه نبياً وشهيداً مثلاً لا طوله وقصره لانه يتساع فيما يتعلق بذلك
ولا يلزم المستعير ضمان ما استوفاه من المنافع قبل علمه برجوع المعير ويلزمه الرد عند علمه أو ضوؤه
ويجب على الورثة في صورة الموت والولى في صورة الجنون الرد على المعير أو وارثه حالاً ولو بلا
طلب منه فان أخروا ضمنوا الا ان أخروا العذر فلا ضمان عليهم (قوله وهى أى العارية) بمعنى
العين المعارة وقوله اذا تلفت أى ولو من غير تقصير كما لو تلفت بأفة سخاوية وقوله لا باستعمال
مأذون فيه أى بأن تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه ولو فى الاستعمال المأذون فيه كأن استعار
دابة لاستعمالها فى ساقية فسقطت فى بئرها فانت فى ضمانها المستعير لانها تلفت بغيره فيه (قوله
مضمونة على المستعير) ومن ذلك كوز السقاء المأخوذة منه لشره وفحمان القهوة المأخوذة
بها لشره وقنينية القسقاء أى قزاة الزبيب المأخوذة به لشره فهى مضمونات لانها مأخوذة
بطريق العارية دون الماء والقهوة والقسقاء فهى غير مضمونات لانها مأخوذة بطريق الإباحة
هذان أخذت بغير مقابل والا فالماء والقهوة والقسقاء مضمونات لانها مأخوذة بطريق البيع
القاسدون الكوز والقضبان والقبينية فهى غير مضمونات لانها مأخوذة بطريق الاجارة
القاسدة وقاسد كل عقد كعصية فى الضمان وعدمه وهكذا حكم الضمان الواقع فى الأرباب
وهو أن يقول شخص لاخر ضمنك هذه الدابة لتأكل لبنها وتعلقها فى عقابها مال يأخذ منه فلا
ضمان فى الدابة لانها مأخوذة بالاجارة القاسدة والذين مضمون على من أخذه لانه مأخوذة بالبيع
القاسد فبمقتضى لصاحب الدابة ويطلب بقيمة علقها وعاد فعه له من المال ويبيع الدابة فى الضمان
سرحها أو كافها ونحوهما مما يتفق به معها بخلاف ولدها ونحو سوفها وحسبك ذلك ثياب عبد
استعاره وهى عليه فلا يضمنها لانه لم يأخذها ليستعملها ويستثنى من ضمان العارية مسائل فلا
ضمان فيها منها جلد الأضحية المذكورة فلا يضمنه المستعير اذا تلف فى يده ومنها المستعار للزهر
اذا تلف فى يد المرتهن فلا ضمان عليه ولا على المستعير ومنها ما لو استعار الحلال صيداً من محرم

متى شاء (وهى) أى العارية
اذا تلفت لا باستعمال مأذون
فيه (مضمونة على المستعير)

فتلق في يده فلا يضمنه في الأصح وأما عكسه وهو ما لو استعار المحرم صيدا من الحلال قتل في يده فإنه يضمن بالجزاء عنه تعالى وبالقبة العلال وبذلك ينص لغير ابن الوردي بقوله

عندي سؤال حسن مستطرف • فرع على أصلين قد تفرعا

قايض شيء برضا مالكه • وبضمن القبة والمثل معا

ومنها ما لو أعار لامام شيئا من بيت المال لم يضمنه حق قتل في يده فلا يضمنه لأنه من جملة المستحقين ومثله ما لو استعار القبة كإمام وقفا على المسلمين قتل في يده فلا يضمنه لأنه من جملة الموقوف عليهم (قوله بغيرها) سواء كانت مستقومة أو متليقة على المعتقد كما جزم به في الأنوار واقتضاء كلام الجمهور خلافا لابن أبي عسرون في قوله يضمن المثل بالمثل وحرى عليه السبكي وإن اعتمد السلامة الخطيب حيث قال وهذا هو الجاري على القواعد فهو المعتقد وروايات في تضمين المثل تضمين ما نقص منه بالاستعمال المأذون فيه الآن يعتبر المثل وقت التلف وقوله يوم تلقها أي وقته فالمراد باليوم الوقت وقوله لا يضمنها يوم قبضها أي وقته أيضا والارم تضمين ما نقص بالاستعمال المأذون فيه وقوله ولا بأقصى القيم أي أبعدها وأكثرها فليست كالنصب في التغليظ بتضمين الأقصى لوجود الأذن هنا بخلاف النصب (قوله فإن تلفت باستعمال مأذون فيه) مفهوم قوله إذا تلفت لا باستعمال مأذون فيه وقوله كإعارة ثوب للبسه فإن حق أي قصت عينه وقوله أو أنفق أي ذهبت عينه بالكلية ولم يبق لها أثر بسبب اللبس بخلاف ما إذا انفق أو سرق مثلافاته يضمنه وليس من الاستعمال المأذون فيه فومه فيه أن لم تجز العادة فيه ومثل الثوب المذكور في عدم الضمان الداية المستعارة للعمل أو للركوب قتلقت بها إذا كانا بحسب العادة والسيف المستعار للقتال إذا انكسره ونحو ذلك ولو اختلف في كون التلف بالاستعمال المأذون فيه أو بغيره صدق المستعير لأن الأصل عدم الضمان وبرائة النعمة بخلاف ما لو أعار ما يمتنع فإن يئنه المعبر تقدم لأنها نافذة ويئنه المستعير مستحسنة ولو اختلف المعبر والمستعير في رد العارية صدق المعبر يئنه لأن الأصل عدم الرد فلا يصدق المستعير إلا يئنه

• (فصل في أحكام النصب) •

كوجوب رده ولزوم إرضائه وأجرة مثله إلى غير ذلك والمعتقد أنه كبير مطلقا وقبل كبيرة أن كان المنصوب مالا بلغ نصاب سرقة والافصغرة كالاختصاص ونحوه والأصل في تحريمه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل أي لا يأكل بعضكم مال بعض بالباطل وأخبار كغبران دماهم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام وخبر من نصب قيد شبر من أرض طوقه من سبع أرضين يوم القيامة ولا مانع من جملة على ظاهره بأن يطول عنقه جدا حتى يسع ذلك وقيل هو كناية عن شدة عذابه (قوله وهو) أي النصب وقوله لغة أخذ الشيء ظمنا بمجاهرة وقيل أخذ الشيء ظمنا فقط ودخل في الشيء المال وإن لم يقول كنية بتر الاختصاص كالسرجين والنجرة المحترمة والمجاهرة الجهر وهو ضد الخفية وخرج بها فهو السرقة على القول الأول ودخل في القول الثاني فيسعى غصبا لغة وإن كانت لا تسمى غصبا شرعا على ما بأن (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله الاستيلاء هو مصدر استولى يقال استولى زيد على كذا إذا صار في يده وعبر به ولم يعبر بالأخذ كما يشهد به ما ورد كيد أجه غيرة أو جلس على فراشه فإن ذلك

بقيتها يوم تلقها) لا بقيتها يوم قبضها ولا بأقصى القيم فإن تلفت باستعمال مأذون فيه كإعارة ثوب للبسه فإن حق أو أنفق بالاستعمال فلا ضمان

• (فصل في أحكام النصب) •
وهو لغة أخذ الشيء ظمنا بمجاهرة وشرعا الاستيلاء

يهي غضبا شرعا وان لم نقلهما لانه يعتمد مستويا عليه ما ثم ان كان القرائن صغيرا ضمنه كله وان
كان كبيرا ضمن ما يعتمد مستويا عليه منه لاجتماعه ولو جلس عليه آخر بعد قيام الاول فهو غاصب
له ويضمنه أيضا وقرار الضمان على من تلف تحت يده فان تلف بعد اتفق كل منهما عنه فعلى كل
القرار يعني ان من حرم منهما لا يرجع على صاحبه لان المالك يفترم كلا منهما بديل كل المنصوب
كما هو ظاهر ولو ركب الدابة مع مال كهما أو جلس على القرائن مع مال كذا فهو غاصب للنصف فقط
وقوله على حق الغير أعم من قول غير على مال الغير لانه يدخل فيه الاختصاص كما ذكره الشارح
ويدخل فيه حق التجبر والمنافع فاذا اتهم من تعدى مسجد أو سوق أو موان أو منعه من سكى
يتربط مع استحقاقه له فهو غاصب وقوله عدوانا أي ظلمنا يقال عد عليه عدوانا اذا تعدى
عليه وظلمه ثم ان كان خفية من حرز مثله سمي سرقة أو مكابرة في صراحتي محاربة أو مجاهرة
واعقد الهرب سمي اختلاسا وان جحد ما اتقى عليه سمي خيانة وصريح ذلك أن فهو السرقة
يقال له غضب شرعا والمشهور أنه ليس غضبا فيزاد في التعريف مجاهرة مع الاعتماد على القوة
والظلمة لاخراج فهو السرقة ولذلك قال بعضهم اعلم ان أخذ مال الغير على ثلاثة أقسام لان
الاخذ له اما أن يعقد القوة والسنة فذلك غضب وانتهاج واما أن يعقد الهرب فهو اختلاس
وكل منهما مع الجهر فان كان خفية فهو السرقة والتقييد بالعدوان يخرج ما لو أخذ مال غيره
يظنه ماله فيقتضى أن ذلك ليس غضبا مع أنه غضب حقيقة على المعتمد خلا فالقول الراجح ان
الثابت في هذه حكم الغصب لا حقيقته وهو ناظر الى أن الغصب يقتضى الاثم مطلقا وليس كذلك
بل هو غالب فقط فلو عبر بديل قوله عدوانا بقوله بلا حق لكان أولى وأنسب ولذلك قال بعضهم
ولو بلا قصد والحاصل أن الغصب اما أن يكون فيه الاثم والضمن كما اذا استولى على مال غيره
المقول عدوانا والاثم دون الضمان كما اذا استولى على اختصاص غيره أو ماله الذي لا يتقول
عدوانا والضمن دون الاثم كما اذا استولى على مال غيره المقول يظنه ماله فهذه ثلاثة أقسام
وزاد بعضهم قسما رابعا وهو ما اتقى فيه الاثم والضمن كأن أخذ اختصاص غيره يظنه
اختصاصه ولو أخذ مال غيره بالحياة كان له حكم الغصب فقد قال الفراءى من طلب من غيره مالا
في الملا أي الجماعة من الناس قد دفعه اليه لباعث الحياة لم يملكه ولا يحل له التصرف فيه وهو من
باب أكل أموال الناس بالباطل فليحذر (قوله ويرجع في الاستيلاء العرف) فبانه في العرف
استيلاء كان غضبا وما لا فلا فالمرجع في الاستيلاء الى العرف وهو المتعارف بين الناس بحيث
لو عرض على العقول لتلقته بالقبول وهذا ظاهر في العقار وما المنقول فلا يتنقله الا القرائن
والدابة فلا يشترط نقلهما (قوله ودخل في الحق) ودخل فيه أيضا المال وان لم يتول كسبة بزمثلا
فهو قيد لا دخال وقوله ما يصح غصبه أي ما يصح الاستيلاء عليه بخلاف ما لا يصح الاستيلاء عليه
كالشمرات والخمر غير المحترمة والكلب العقور والخنزير فلا يصح غصبه لانه لا يعتمد بوضع اليد
عليه وقوله مما ليس بمال بيان لما يصح غصبه والمراد مما ليس بمال وهو جازي المالك وقوله بكلد
مبته من مال لم يصح غصبه مما ليس بمال ومثله السريجن والخمر المحترمة والكلب المعلم وغير ذلك
(قوله وخرج بعدوان) وخرج به أيضا ما لو أخذ مال غيره يظنه ماله وقد علمت ما فيه فهو قيد
للاخراج وقوله الاستيلاء بمقد أي كاستيلاء الوكيل والوديع والمستأجر والمستعير والمرتهن فان

على حق الغير عدوانا ويرجع
في الاستيلاء العرف ودخل
في الحق ما يصح غصبه مما
ليس بمال ككله مبته وخرج
بعدوان الاستيلاء بمقد

الاستيلاء على حق الغير في ذلك ليس هدوا فافاد وكذلك الاستيلاء عليه بشراء أو هبة لكن نسجته
حينئذ حق الغير بحسب ما كان لانه بعد الشراء والهبة ليس حق الغير كما هو ظاهر (قوله ومن
غصب الخ) من شرطية وغصب فعل الشرط ولزمه جواب الشرط وذكر المصنف أنه يلزمه ثلاثة
أشياء ويلزمه أيضا التعزير لحق الله تعالى يستوفيه منه الامام أو نائبه وان أبرأه المالك ولو
غصب أمة فحملت بجز في يده بأن وطئت عنده بشبهة لزم الواطئ المهر وقيمة الولد لتعويضه رقة على
مالكها فاذا ردها الغاصب على مالكها وهي حامل به لزمه أن يرد معها قيمتها السبيلة لانه أحال
بينه وبين بيعها ما دامته حاملا لا متناع بيعها لان الحامل بجز لا تباع فان وضعته ولم تبت بالولادة
استردت القيمة لانها السبيلة كما عرفت وان ماتت بالولادة استقرت للمالك (قوله مالا) محل
المقول وغيره كحبة خنطة ولو قال ثيابا كان أعم لشموله فهو جلد الميتة والخمر المحترمة فان أحجب
بأنه قد بدل المال لأجل قوله فان تلف ضمن لأن الضمان خاص بالمال دون الاختصاص رده بأنه
لو كان كذلك لقيد بالمقول أيضا فانه لا يضمن الا المتولد دون غيره وقوله لاحد أي ولو ذنباً وغير
مكلف نعم الحربي يضيع عليه لأن المأخوذ منه قهراً غنمية (قوله لزمه) أي بنفسه ان لم يكن
محجوراً عليه ووليّه ان كان محجوراً عليه وقول المصنف أو وكيله فيه نظر لأن التوكيل في ردة
الاعيان لا يصح وقوله رده أي ان بقي أخذ من قوله فان تلف الخ فهو متبادل لهذا المقدر والردة
على الفور الا في مستثنين الاولى ما لو غصب لواحاً أو درجته في سفينة وصارت في اللجة وخيف من
نزعته تلف محترم من طرف أو نفس أو مال ولو للغاصب على الاصح فلا يرد في هذه الحالة بل يؤخر
الى أن يامن تلف ما ذكر بأن يصل الى الشط بخلاف ما لو غصب نحو حجر ووضع في أس منارة
مثلاً فانه يجب هدمها ورده لصاحبه لانه ليس له أمد يتنظر بخلاف مستثنى فان لها أمداً يتنظر
الثانية تأخيرها للاشهاد وان طالبه المالك ولا اثم عليه حينئذ واستشكل بأن الغصب مستمر
فكيف يجوز التأخير معه وأجيب بأن زمن ذلك يسير بحسب الشأن وان طال في بعض الصور
لأنه التأخير مادام لم يجد الشهود لان المالك قد شكر الرذمع أنه لا يقبل قول الغاصب فيه
الا بينة فاعتقر التأخير لذلك للضرورة (قوله للمالك) أي ولو بالوضع بين يديه ان لم يكن لتقله
مؤنة فلو لاقى الغاصب المالك بمقاومة والمقصود منه فان استرد المالك منه لم يكلف أجره النقل
حق لو أخذه المالك منه وشرط عليه مؤنة النقل لم يجز لانه ينقل ملك نفسه ولو رد الغاصب الدابة
الى اصطلح المالك برئ ان علم ردها اليه بمشاهدة أو اخبار وثقة والا فلا ولو غصب من الوديع
أو المستأجر أو المرتين برئ بالردة الى كل منهم وفي المستعير والمستأجر وجهان أو جهتهما أنه يبرأ
لانهما مأذون لهما من جهة المالك وان كانا ضامنين ولا يبرأ بالردة الى الملتقط لانه غير مأذون له
من جهة المالك وان كان مأذوناً له من جهة الشارع فظهر من هذا أن في مفهوم المالك تفصيلاً
فان دفع الاعتراض على التقيد بالمالك (قوله ولو غرم) أي الغاصب وقوله على رده أي المقصوب
وقوله أضعاف فتمه أي أمثالها لأن الأضعاف جمع ضعف بمعنى المثل كأن احتاج الى أجره حل
أو غير حاصل كأجر من يخرج اللوح المقصوب من السفينة في المسئلة السابقة ولو بتفصيل
الواحد وهذا لا ينافي قولهم فيها مال ولو للغاصب لان ذلك مفروض فيما يتقرب بسبب الانخراج
لا في أجره فتأمل (قوله ولزمه أيضا) أي كإلزامه رده وقوله أو شقصه وهو ما نقص من قيمته

(ومن غصب مالا لا حد لزمه
رده) للمالك ولو غرم على
رده أضعاف قيمته (و) لزمه
ايضا (ارشد نفسه)

وقوله ان نقص أى بخلاف ما اذا لم ينقص وحراده ان نقص بغير رخص السعر كما يدل عليه أخذ
مقابله بقوله أما لو نقص المقصوب برخص سعره الخ فهو مقابل لهذا المقدّر سواء كان النقص
نقص عين كقطع يد أو سقوطها ولو بآفة أو نقص صفة كنسيان صنعه ولو غوغنا من غير آفة
أو أمر دجيل ومنه ما لو غصب نحو فردى خف قيمتهما عشرة فنقلت احداهما فصار الباقي
تساوى ذرومين فيلزمه ثمانية (قوله كن غصب فوبالقبس) أى فنقص بلبسه وقوله أو نقص بغير
لبس أى كغرق أو حرق لبعضه فلا يشترط أن يكون النقص بسبب الاستعمال (قوله ولزمه
أيضا) أى كإلزامه أرض تقصه وقوله أجرة مثله أى لمدة أقامته تحت يده ولو لم يستوف المنفعة
بأن لم يوجد منه استعمال ولو تفاوتت المدة في الأجرة لزمته أجرة كل زمن بما يناسبه فلو غصب
عبد أخصى عليه زمن سليمان قطعت يده ما وسقطت بمرض مثلاً لزم مع أرض النقص أجرة مثله
سليمان بالنسبة لما قبل قطعها أو سقوطها ومعيها بالنسبة لما بعد ذلك (قوله أما لو نقص المقصوب
الخ) فقد عرفت أنه مقابل للمقدّر في كلامه سابقاً ولوقدم هذا على الأجرة لكان أولى وأنسب وقوله
برخص سعره أى ولو بنحو كساد أى بوار وقوله فلا يضمنه الغاصب على الصحيح هو المعتدلان
المقصوب باق بحاله (قوله وفي بعض النسخ ومن غصب مال امرئ أجبر برده) أى على رده قالوا
بمعنى على والنسخة الأولى أولى للتصريح بلزوم الرد ولو من غير اجبار وقوله إلى آخره أى إلى آخر
ما ذكره المصنف من قوله وأرض تقصه وأجرة مثله (قوله فان تلف الخ) مقابل للمقدّر السابق
أعني ان يتي كما تقدم التنبيه عليه وقوله المقصوب أى المفقول ولو عبر الشارح بالمال بدل المقصوب
لكان أولى لان الضمير في كلام المصنف يعود إلى المال المذكور في كلامه أولاً لئلا يحتاج
لتقييده بالمتقوله أيضاً لان غير المتقوله كجبة يتركب يقتضى ونحو ذلك لا ضمان فيه حتى لو كان
مستحقه قد غرم على نقله أجرة لم نوجبها على الغاصب بل تضيع على المستحق فلا شيء فيه اذا تلف
الا الاثم كالمتر (قوله ضمنه الغاصب) أى سواء كان تلفه بآفة سماوية أو باتلاف من لا يضمن
وهو الحربى أو باتلاف الغاصب أو أجنبي يضمن لكن قرأوا الضمان عليه فالغاصب طريق
في الضمان فقط وأما اذا ألتقه المالك أو غير محرم أو من يعتقد وجوب طاعة الأمر بأمر المالك
فييد الغاصب فلا ضمان عليه ثم لو مال المقصوب على المالك فقتله دفعاً لصياله ضمنه الغاصب
وان علم المالك أنه عبده لان اتلافه بهذه الجهة كتلفه بآفة سماوية ولو قتل برده سابقة على
النصب أو بجنابة كذلك فلا ضمان على الغاصب بخلاف ما لو قتل برده عند الغاصب أو بجنابة
كذلك فانه يضمنه الغاصب ولو كان قتله بذلك بعد رده إلى المالك ولو تلف بغير ذلك بعد رده إلى
المالك فلا ضمان على الغاصب الا اذا لم يعلم المالك أنه عبده مثلاً ورده إليه بصورة اجارة او رهن
او دبيعة فان الضمان باق على الغاصب (قوله بمثله) متعلق بضمن ويضمن المثل بمثله فى أى مكان
حل به المثل فاذا اغصب منه أردب قمح مثلاً في مصر ونقله إلى بولاق ثم إلى قلوب وهكذا ضمنه
بمثله فى أى مكان حل به فيه وانما يضمن المثل بمثله اذا بنى له قيمة ولو بسيرة فلو غصب ماء بمقارة
ثم اجتمع عند شطآنهم مثلاً وجبت قيمته بالمقارة وكذلك لو غصب منه ثياباً في الصيف ثم اجتمعوا
في الشتاء ضمن قيمته في الصيف (قوله ان كان له الخ) تقييد لقوله بمثله وقوله أى المقصوب تفسير
للضمير وقوله مثل أى موجود بمن مثله في دون مسافة القصر فان لم يوجد بمكان كان الغصب

ان نقص كن غصب فوبالقبس
أو نقص بغير لبس (و) لزمه
أيضا (أجرة مثله) أما لو نقص
المقصوب برخص سعره فلا
يضمنه الغاصب على الصحيح
وفي بعض النسخ ومن غصب
مال امرئ أجبر برده الخ
(فان تلف) المقصوب (ضمنه)
الغاصب (بمثله ان كان له)
أى المقصوب (مثل)

ولاحواله الى مسافة القصر أو وجد بأكثر من ثمن مثله ضمنه بأقصى قيمه من حين الغصب الى حين فقد المثل ولو غرم القيمة ثم وجد المثل فلا رجوع والمالك أن لا يأخذ القيمة وينتظر وجود المثل (قوله والاصح أن المثل الخ) ومقابل الاصح أن المثل ما حصره كيل أو وزن وان لم يميز السلم فيه فيدخل فيه على هذا القول الغالية والمجهون ومقابلها أيضاً أن المثل ما حصره كيل أو وزن وجزاء السلم فيه وجزاء بيع بعضه بعض فيخرج على هذا القول العنب والرطب وما ذكره الشارح هو المشهور وهو المعتد (قوله ما حصره كيل أو وزن) أي ما ضبطه شرعاً كيل أو وزن بمعنى أنه بقدر شرعاً بالكيل أو الوزن وليس المراد ما أمكن فيه ذلك فان كل شيء يمكن وزنه حتى الحيوان وخرج بذلك المذروع والمعدود فكل منهما متقوم وقوله وجزاء السلم فيه خرج به ما لا يجوز السلم فيه كالفالية والمجهون كما ذكره الشارح وأورد على التعريف البر المختلط بالشعر فإنه لا يجوز السلم فيه مع أن الواجب فيه المثل لانه أقرب الى التالف وأجيب بأنه يجوز السلم في جزأيه الباقيين بحالهما ولا تنظر الى امتناع السلم في جملة لانه لعارض اختلاط جزأيه ووجوب رد المثل انما هو بالنظر اليهما من غير خلط فيخرج ما يتحقق به برامة ذمته ولا يتصور ذلك الا بغرم أكثر من الواجب كما اذا كان المختلط أرباباً وشك هل البر ثلث والشعر ثلثان أو البر نصف والشعر نصف فيغرم النصف من البر والثلثين من الشعر احتياطاً لبراءة الذمة (قوله كصاص) بضم التون وكسرها وقوله وقطن أي وان لم يزرع حبه وكل منهما مثال لما حصره الوزن ولم يذكر الشارح مثلاً لما حصره الكيل لكثرة ظهوره وذلك كالبر والمذرة والشعر (قوله لا غالبية ومجهون) هذا محترز جواز السلم فيه كما مر وكل منهما طيب مر كب من نخومسك وكافور وغيره ودهن (قوله وذكر المصنف ضمان المتقوم) أي المقصوب كما هو الفرض وأما المتقوم غير المقصوب فيضمن بقيمته وقت التلف فقط لأن نفع الاقصى انما كان تغليظاً لاجل الغصب ولم يوجد هنا الا اذا تلف بسراية فيضمن بالاقصى من الجنابة الى يوم التلف لانا اذا اعتبرنا الاقصى في الغصب فحق نفس الاتلاف أولى ولو أدخلت بهيمة رأسها في قدور ولم يمكن اخراجها الا بكسره كسر ولا تدح البهيمة لذلك ولوما كولة الا ان كانت غير محترمة ثم ان صاحبها مال كماله فعليه ضمان أرض القدر فان لم يكن معها فان تعدى صاحب القدر بوضعه بموضع لاحق له فيه أو له فيه حق وقدر على دفع البهيمة ولم يدفعها فلا أرض له ولو تعدى كمل من مالك البهيمة والقدر غرم صاحب البهيمة النصف لا شراً كهما في التعدي ومثل ذلك ما لو وقع الدينار في الهبرة ولم يمكن خروجه الا بكسرها فان كان الوقوع بتفريط صاحب الهبرة فلا أرض له على صاحب الدينار والاغرم الارش وان كان بتفريطها غرم النصف لا شراً كهما في التفريط ولو ابتلعت بهيمة جوهرة لم تنزع لاجلها وان كانت مأكولة بل يغرم مالكها قيمة الجوهرة للسهولة ان فترط في حفظها والا فلا ضمان عليه فان ابتلعت ما يفسد بالابتلاع غرم قيمته للقيصرلة ان فترط في حفظها نظير ما سبق (قوله في قوله) متعلق بقوله ذكر (قوله أو ضمنه بقيمته) والعبارة بنقد مكان التلف ان لم يتلفه والا فيضيه كافي الكفاية اعتباراً أكثر الامكنة قيمة وتضمن أبعاضه بما نقص من الاقصى الا ان أنقصت من رقيق ولها أرض مقدرة من حر كيد ووجبل فتضمن مع هذه القيود الثلاثة وهي الاتلاف وكونها من رقيق ولها أرض مقدرة من حر كيد ووجبل فتضمن مع هذه

والاصح أن المثل ما حصره
كيل أو وزن وجزاء السلم فيه
كصاص وقطن لا غالبية
ومجهون وذكر المصنف
ضمان المتقوم في قوله (أو)
ضمنه بقيمته

ونصف قيمته لاجتماع الشبهين شبيهه بالخر وشبهه بالمال فلو قطعت يده أو رجله فنقص يقطعها ثلثا
 قيمته لزماء فم ان قطعها المالك ضمن الغاصب الزائد على النصف فقط وهو السدس وزائد
 المنصوب المتصلة كالمسمن والمنفصلة كالكالود مضمونة على الغاصب كالاصل وان لم يطلبها
 المالك (قوله ان لم يكن له مثل) قصره الشارح على المتقوم حيث قال بان كان متقوما ولو جعله
 شاملا للمثل الذي فقد مثله أو وجد بيا كثر من نمن مثله لكان أولى فانه يضمن بأقصى قيمة كما مر
 (قوله واختلفت قيمته) ذكره الشارح نوطنة لقول المصنف أكثر ما كانت من يوم الغصب
 الى يوم التلف فانها اذا لم تختلف لا يظهر ذلك فلو كانت وقت الغصب ثمانين ثم صارت بعده
 وقبل التلف تسعين ثم صارت عند التلف مائة مائة وانما ضمن الزائد لتوجيه الرد عليه حال
 الزيادة ولو صار المثل مثليا آخر يجعل السمسم شريفا أو صا والمثل متقوما يجعل الدقيق خبزا
 أو صار المتقوم مثليا يجعل الشاة لحما ثم تلف في هذه الاحوال ضمنه بمثله الاول في الاولى وبمثله
 دون القيمة في الاخيرتين الا ان يكون مثله الاخر في الاولى او المتقوم في الاخيرتين أكثر قيمة
 فيضمنه فان استوى المثلان قيمة تخير المالك بينهما فعمل التخيير عند اتحاد القيمة كما قديده
 بعضهم فقول المحشي ويخير المالك بين المثلين وان اختلفت قيمتهما فيه تطروا ن تبع فيه شبيهه
 القليوبي ولو صار المتقوم متقوما آخر يجعل الالباء النحاس حليا ثم تلف وجب أقصى القيم
 وهذا مبني على أن المضمون فيه قيمة الالباء فيكون متقوما والمعتمد أنه يضمن مثله وزمان
 النحاس مع أجرة صنعه فالنحاس مثلي والمتقوم انما هو الصنعة (قوله والعبرة في القيمة بالنقد
 الغالب) أي ان غلب نقد واحد أخذ من قوله فان غلب نقدان الخ فهو مقابل لهذا المقدّر
 وقوله وتساويا أي حتى في النفع للمالك والاعتين الانفع للمالك وقوله عين القاضي واحدا منهما
 أي من التقدين المذكورين

• (فصل في أحكام الشفعة) • أي في بيان جنس أحكامها المتحقق في بعضها لان المصنف لم يذكر
 جميعها بل ذكر بعضها وذكر أيضا كيفيتها وهي كونها على الفور فاقصا والشارح في الترجمة
 على الاحكام لكونها هي المقصودة بالذات وهي مأخوذة من الشفع الذي هو ضد الوتر لان
 نصيب الشفع يصير شفعا مع النصيب المشفوع بعد أن كان وترًا ومن الشفاعة لانهم كانوا
 في الجاهلية يأخذونها بالشفاعة عند المشتري والاصل فيها خبر البخاري قضى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة أي حكم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في المشترك الذي لم تقع فيه القسمة بالفعل مع كونه يقبلها
 كما هو الاصل في المنق بل عكس المنق بلا فان الاصل فيه كونه لا يقبله فهو لا شريك له وقد تدخل
 لم على ما لا يمكن فهو لم يولد ولم يولد ولا على ما يمكن فهو لا يملك الا المظهرين على خلاف الاصل فيما
 وقوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة أي فاذا وقعت حدود القسمة بين الشريكين
 وينت الطرق فلا شفعة وهذا كناية عن حصول القسمة فكأنه قال فاذا قسم فلا شفعة
 وذكرت عقب الغصب لانها ثبتت قهرا فأخذ الشفع الشقص المشفوع قهرا على الشريك
 الحادث فكانت مستثناة منه وأركانها ثلاثة شفع وهو الاخذ وشفوع وهو المأخوذ
 وشفوع منه وهو المأخوذ منه وشرط في الشفع وهو الركن الاول ان يكون شريكا بجملة

ان لم يكن له مثل (بان كان
 متقوما واختلفت قيمته)
 ما كانت من يوم الغصب الى
 يوم التلف والعبرة في القيمة
 بالنقد الغالب فان غلب
 نقدان وتساويا قال الرافعي
 عين القاضي واحدا منهما
 • (فصل) • في أحكام الشفعة

التسوية لا بالحوار كما أشار إليه المصنف بقوله والشفعة واجبة بالملطة دون الحوار وشرط
في المشفوع وهو الركن الثاني أن يكون مما ينقسم أي مما يقبل القسمة إذا طلبها الشريك دون
مالا ينقسم وأن يكون مما لا ينقل من الأرض بخلاف ما ينقل فلا تثبت فيه الشفعة كما ذكره
المصنف بقوله فيما ينقسم دون مالا ينقسم وفي كل مالا ينقل من الأرض وشرط في المشفوع منه
وهو الركن الثالث تأخر سبب ملكه عن سبب ملك الآخر فيكتفي في أخذ الشفع بالشفعة تقدم
سبب ملكه عن سبب ملك الآخر فمنه وان تقدم ملكه على ملك الآخر فلا يباع أحد شريكين
نصيبه لزيد بشرط الخيار للبائع أو لهما فباع الآخر نصيبه لعمرو في زمن الخيار يبيع بت
فالشفعة للمشتري الأول وهو زيد إن لم يشفع بابعه على المشتري الثاني وهو عمرو وتقدم سبب ملك
الأول عن سبب ملك الثاني وإن تأخر ملك الأول عن ملك الثاني فلا يشتري اثنان داراً أو بعضها
معاً فلا شفعة لأحدهما على الآخر لعدم السبق وليست الصفة ركناً فيها لأنها انما تجب
في التملك فلا يملك الشفع الشقص الا بلفظ بشعريه كتملكت أو أخذت بالشفعة مع أحد أمور
ثلاثة إما قبض مشتري اثنان أو رضاء يكون الثمن في ذمة الشفع أو قضاء القاضي له بها إذا حضر
مجلسه وأثبت حقه فيها وطلبه (قوله وهي) أي الشفعة وقوله يسكون الفاء أي مع ضم النين
المجبة (قوله وبعض النقصاء يضمها) أي الفاء فيقول شفعة بضمين لكن السكون أفصح بل
غلط من حررها والمراد أن بعض النقصاء ينقل ضمها عن أئمة اللغة لأن ذلك من اللغة لا من
اصطلاح الفقهاء (قوله ومعناها لغة الضم) يقال شفعة إذا ضمه ومناسبة المعنى الشرعي
للمعنى اللغوي ما فيه من ضم أحد النصيبين إلى الآخر (قوله وشرعاً) عطف على لغة
وقوله حق تملك أي استحقاق تملك وقوله قهري بالرفع على أنه صفة لحق وهو أولى من قرأه
بالجر على أنه صفة لملك لأن التملك باختيار الشفع وإن كان قهرياً بالنسبة للمشتري
وإن أجيب عنه بأن المراد قهري سببه كعيشة راضية أي راض صاحبها فيرجع للأول (قوله
يثبت) أي الحق فالجملته صفة والعنونهما أفضل مالم يكن المشتري نادماً أو غيبونا وقوله
لشريك القديم على الشريك الحادث كل منهما متعلق يثبت وثبت لذي على مسلم بأن كان
الشريك القديم ذمياً والشريك الحادث مسلماً وكذلك عكسه ولكاتب على سيده بأن كان
الشريك القديم مكاتباً والشريك الحادث سيده وكذلك عكسه ولناظر المسجد إذا باع شريكه
نصيبه بأن كان للمشهد شقص لم يوقف عليه بل كان ملكاً له بشراء أو هبة ليصرف في عمارته
فباع شريكه حصته فلا باطل أن يأخذ بالشفعة إن رآه مصلحة بخلاف ما إذا كان موقوفاً عليه
الشقص ثم باع شريكه نصيبه فليس لناظره الأخذ بالشفعة لأنه ليس مالكاً للرقبة حيثئذ ولأمام
بيت المال إذا باع شريكه حصته بأن كان لبيت المال شريك في أرض فباع شريكه نصيبه
فلا أمام الأخذ بالشفعة إن رآه مصلحة ولشريك في وقف بقسم أفرأيا بأن كانت الأرض مستوية
الأجزاء إذا باع شريكه آخر نصيبه بأن كانت الأرض مشتركة بين ثلاثة لكن ثلثها وقف على
شخص وثلثها الباقيان لشخصين آخرين فباع أحدهما ثلثه لا تحرقاً أخذ شريكه المالك للثلث
الباقى الثلث المبيع على المعتمد من جواز قسمة الملك عن الوقف قسمة أفرأز وهو ما اختاره
الرواني والنووي خلافاً لما أفتى به البلقيني من أنه لا شفعة له لا منافع قسمة الوقف عن الملك

وهي يسكون الفاء وبعض
الفقهاء يضمها ومعناه لغة
الضم وشرعاً حق تملك قهري
يثبت للشريك القديم على
الشريك الحادث

بخلاف الشريك الموقوف عليه شقصه فلا شفعة له اذا باع شريكه لا تنقاه ملكه عن الرقبة
 (قوله بسبب الشركة) أي بسبب هو الشركة فلا إضافة للبيان وهو متعلق بثبت أو يحق بمعنى
 استحقاق أو تلك والاول أقرب وكذلك قوله بالعوض ~~لكن~~ الباء الثانية باء العوض
 والاولى باء السببية كما لا يخفى فليس فيه تعلق حرفي جزمي واحد بمعامل واحد حتى يحتاج الى
 الجواب فحسبه بأن الاول تعلق به وهو مطلق والثاني تعلق به وهو مقيد وان أجاب بذلك الشيخ
 عطية ولو قال يبدل قوله بالعوض فيما لك بمعاوضة لكان أولى لا شقال التعريف حينئذ على
 جميع الاركان المتقدمة (قوله وشرعت) أي الشفعة وقوله يدفع الضرر أي ضرر مؤنة
 القسمة واستحداث المرافق في الحصة الصائرة اليه لو قسم كالمعد والمنور والبالوعة وغير ذلك
 وهذا الضرر كان يمكن حصوله قبل البيع وكان من حق الراغب في البيع أن يخص صاحبه
 منه بالبيع له فلما باع لغيره سلطه الشارع على أخذه منه قهرا (قوله والشفعة) أي استحقاق
 تلك القهرى وقوله واجبة أي بالمعنى القوي كما أشار اليه الشارح بقوله أي ثابتة لا بالمعنى
 الشرعي فليس المراد بكونها واجبة أنها ياب على فعلها ويعاقب على تركها فلا يحرم تركها
 وقوله للشريك متعلق بواجبة وهذا قوله بالخلطة أي معها فالباء بمعنى مع ويصح جعلها
 للسببية ومعنى الخلطة الشركة (قوله أي خلطة الشيوع) أي شركة الشيوع سميت بذلك
 لشيوع ملك كل من الشريكين في المشترك (قوله دون خلطة الجوار) بكسر الجيم وضعها
 كما قاله الجيلي لكن الكسر هو القياس كما يقتضيه قول ابن مالك «لفاعل الفاعل والمفاعلة»
 فيقال جاور بجوار جوارا وجاورة ولذلك قال المحقق بكسر الجيم لا غير ولو أسقط الشارح
 لفظ خلطة لكان أولى لأن الجوار لا خلطة فيه (قوله فلا شفعة لجار الدار) تشرع على قوله
 دون الجوار وقوله ملاصقا كان أو غيره نعم في الجار فلا شفعة له مطلقا خلافا لابي حنيفة
 رضي الله عنه في قوله بنيتها للجار فلو قضى بها حتى للجار ولو شافعي لم ينقض حكمه كتنظيره
 من المسائل الاجتهادية فينقد قضاؤه به ظاهره وباطنه (قوله وانما ثبت الشفعة الخ) هذا
 حل معنى أشار به الشارح الى أن قوله فيما يتقسم متعلق بواجبة بمعنى ثابتة فاندفع بذلك قول
 المحقق هو متعلق بواجبة في كلام المصنف فافعله الشارح غير مستقيم مع أنه واجه اليه
 ثم أجاب بأنه لما فسر الواجبة بالثابتة احتاج لذلك ككرر المتعلق وهو قوله للشريك وعلق به الجار
 والجوار الذي بعده وهو قوله بالخلطة وقد رشيأ محذوفاً يتعلق به قوله فيما يتقسم وقد عرفت أنه
 حل معنى (قوله فيما يتقسم) أي في المشترك الذي يتقسم وليس المراد أنه يتقسم بالفعل بل
 المراد أنه يقبلها كما أشار اليه الشارح بقوله أي يقبل القسمة وذلك بأن لا يطل نفعه المقصود
 منه لو قسم بل يكون بحيث ينتفع به بعد القسمة اذا طلبها الشريك من الوجه الذي كان ينتفع به
 قبلها كطاحون وحام كبيرين بحيث يمكن جعلهما طاحونين وحامين فلا اعتبار بنفع اخر كحمام
 صغير يمكن جعله يتين مثلاً لانه يطل نفعه المقصود ومنه لو قسم (قوله دون ما لا يتقسم) أي دون
 المشترك الذي لا يتقسم أي لا يقبل القسمة بأن كان يطل نفعه المقصود ومنه لو قسم ولو كان
 لاحد الشريكين عشر دار صغيرة وللآخر تسعة أعشارها ثبتت الشفعة للاول اذا باع الثاني
 لأن المشتري لو طلب القسمة يجاب لعدم نفعه ولا ثبت للثاني اذا باع الاول لأن المشتري لو طلب

بسبب الشركة بالعوض
 الذي ملك به وشرعت لدفع
 الضرر (والشفعة واجبة)
 أي ثابتة للشريك (بالخلطة)
 أي خلطة الشيوع (دون)
 خلطة (الجوار) فلا شفعة
 لجار الدار ملاصقا كان
 أو غيره وانما ثبت الشفعة
 (فيما يتقسم) أي يقبل القسمة
 (دون ما لا يتقسم)

القسمة لا يجاب لتعنته لأن العشر يطل قسمة المقصود منه لو قسم ويؤخذ من ذلك أنه لو كان
 المشتري ملك مجاور لتلك الدار ثبتت الشفعة لأن المشتري يجاب للشفعة حيث (قوله كمام
 صغير) وكذلك طاحون صغيرة ودار وحافوت وساقية كذلك والضابط في ذلك أن يطل قسمة
 المقصود منه لو قسم بحيث لا يمكن جعل الحمام جامين ولا الطاحون طاحونين وهكذا (قوله
 فان أمكن انقسامه الخ) لا حاجة لذلك لتقدمه في قوله فيما ينقسم إلا أن يقال أتى به لتوضيحه
 بالمثال ولو قدم المثال هنالك كما صنع الشيخ الخطيب لكان أولى وقوله كمام كبير وكذلك
 طاحون كبيرة ودار كذلك وقوله يمكن جعله جامين ضابط للكبير وكذلك الدار الكبيرة بحيث
 يمكن جعلها دارين والطاحون الكبيرة بحيث يمكن جعلها طاحونين وهكذا وقوله ثبتت
 الشفعة فيه جواب أن في قوله فان أمكن الخ (قوله والشفعة ثابتة أيضا) أي كما هي ثابتة فيما
 ينقسم وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف وفيما لا ينقل من الأرض عطف على قوله فيما
 ينقسم فهو متعلق بواجبة بمعنى ثابتة (قوله في كل ما لا ينقل) أي تبعاً للأرض وكذلك كل
 منفصل توقف عليه نفع متصل كأبواب ونحوها وخرج بذلك كل ما ينقل فلا شفعة فيه
 إلا المنفصل الذي توقف عليه نفع متصل المذكور والضابط في ذلك كل ما يدخل في بيع الأرض
 عند الإطلاق وقوله من الأرض يحتمل أنه متعلق ينقل من قوله وفي كل ما لا ينقل كما هو المتبادر
 ويحتمل على بعد أنه بيان لما ينقسم والتقدير عليه والشفعة واجبة فيما ينقسم من الأرض وفي
 كل ما لا ينقل وهذا خلاف الظاهر (قوله غير الموقوفة) أما الموقوفة فلا شفعة فيها لعدم ملك
 الرقبة ولا عبء تلك المنفعة لأن المنافع المشتركة لا شفعة فيها وقوله والمتكررة أي الأرض
 المعمول عليها حكر وهو الأجرة المؤبدة وصورتها أن تكون موقوفة ويؤجرها الناظر للبناء
 عليها بأجرة معلومة كان يجعل عليها كل سنة كذا أو تكون ملكاً ويؤجرها مالكها للبناء
 عليها كذلك فعلى الصورة الأولى تكون المتكررة من الموقوفة وانما ذكرها بعد الموقوفة لثلاث
 يتوهم ثبوت الشفعة في البناء الذي عليها (قوله كالعقار) مثال للأول وهو ما ينقسم وقوله
 وغيره مثال للثاني وهو كل ما لا ينقل على ألف والشر المرتب وهو راجع للأول وللثاني
 للثاني كقولك أكلت خبزاً وجبناً حسناً وحالوما فالجبن راجع للأول وهو الخبز والثاني للثاني
 وهو الجبن والعقار يفتح العين المهملة اسم للمنزل والأرض والضياع كما في تهذيب النووي
 وتحريره عن أهل اللغة وقوله من البناء والشجر بيان للغير والمراد الشجر المفروض ويتبعه ثم غير
 مؤثر ويقع البناء أيضاً أبواب ونحوها كما مر وقوله تبعاً للأرض أي لا استقلالاً والحاصل أن
 الشفعة لا تثبت إلا في أرض وحدها أو في أرض مع ما يتبعها من كل ما يدخل في بيعها عند
 الإطلاق (قوله وانما يأخذ الشفع شقص العقار الخ) هذا حل معنى لاحل اعراب
 والا فالحال والجبرود أعني قوله بالثمن متعلق بواجبة أو إشارة إلى أنه متعلق بمحذوف كما قاله
 الشيخ عطية (قوله بالثمن) أي مثله ان كان مثلياً أو بقيته ان كان متقوماً أخذاً من كلام
 الشارح فهو على تقدير مضاف لأنه لا يأخذ بنفس الثمن لأخذ بآثاره الشقص له نعم ان اتقل الثمن
 إلى الشفع باوثة أو حصة أو وصية أخذ بآثاره ولا بقيته ولو قال بالعوض لكان أعم لأنه
 يشمل نحو المهر كأن أمسك امرأة لنفسه دار مشتركة فللمرء أن يأخذ بهر المثل كما ساقى

كمام صغير فلا شفعة فيه
 فان أمكن انقسامه كمام
 كبير يمكن جعله جامين ثبتت
 الشفعة فيه (و) الشفعة
 ثابتة أيضاً (في كل ما لا ينقل
 من الأرض) غير الموقوفة
 والمتكررة (ك) العقار
 وغيره من البناء والشجر
 تبعاً للأرض وانما يأخذ
 الشفع شقص العقار (بالثمن)

في قوله واذا تزقج امرأة على شقص أخذته بغير المثل وعوض الخلع كأن خالعهما على نصف
الدار المشتركة فللشريك أن يأخذ به المثل أيضا وعوض الصلح عن دم العمد كأن صالح
ولي الجني عليه الجاني عن الدم على نصف دار مشتركة فللشريك أن يأخذ به بالدية وهي الأبل
الواجبة في الجنابة وقال بعضهم يأخذ بقيمتها ولعل المصنف عبر بالثمن لكونه الأغلب
والأشهر أن يملك بجاوضة تخرج مالم يملك يجعل الجملة قبل الفراغ من العمل ومالك بغير
عوض كارت فاذا مات المورث عن نصف عقار مشترك فليس لشريكه أخذه من وارثه بالشفعة
أما لو مات المورث عن أخوين مثلا وترك لهما عقارا فباع أحدهما حصته لشخص فلا شيء
أخذها بالشفعة لأنها ملكت بعوض حينئذ ومثل الاوث الوصية والهبة بلا ثواب وهذه من
الحيل المسقط للشفعة فاذا وهب مالك الشقص نصيبه لا شيء ووهبه ذلك الآخر قدر قيمته فلا
شفعة للشريك حينئذ وكذا لو باعه جزأ قليلا من الشقص بقيمة الكل ووهب الباقي ومن
الحيل المسقط للشفعة أيضا أن يتراضيا على قدر معلوم ثم يبيع الشقص بأكثر من ثمنه بكثير
ثم يأخذه عرضا يساوي ما تراضيا عليه عوضا عن الثمن أو يحط عن المشتري ما يريد عليه بعد
انقضاء الخيار بخلاف ما إذا كان قبل انقضاء الخيار فإنه يحط عن الشفيع كما يحط عن المشتري
ومنها أن يبيع الشقص بمقدور مجهول القيمة كقص ثم يبيعه أو يخلطه بغيره وكذلك إذا باع
بجزاف نقدا كان أو غيره فيمنع الأخذ بالشفعة لأن الأخذ بالمجهول غير ممكن لكن للشفيع
أن يدعى على المشتري قدر ما بعد قدر ويحلفه على نفي العلم به كأن يقول اشتريته بمائة درهم
فيقول لا أعلم بذلك ويحلف على نفي علمه فيقول اشتريته بتسعين فيقول لا أعلم ذلك ويحلف على نفي
علمه وهكذا حتى يقرأ ويشكل عن اليقين فيحلف الشفيع ويأخذ بما حلف عليه فان ادعى الشفيع
علم المشتري بالثمن من غير تعيين قدر لم تسمع دعواه لأن لم يدع حقه وصورها كثيرة وهي
مكروهة إن كانت في صلب العقد لأن ذلك قبل ثبوت حق الشفيع فان كانت بعده كأن باعه
بشيء معين ثم خلطه بغيره حرمت لأنها تسقط الحق بعد ثبوته ولو ظهر الثمن مستحقا أو تماسا بعد
الأخذ بالشفعة فان كان معينا في العقد كأن اشتري بمائة ثم فوجئت مستحقة أو تماسا بطل
البيع والشفعة وإن لم يكن معينا كأن اشتري بثلثي درهم ودفع ذلك عافيا فخرج المدفوع
كذلك بقي البيع والشفعة وأبدل المدفوع بغيره ولو دفع الشفيع مستحقا أو تماسا لم يطل
شفعته وإن علم أنه كذلك لأنه لم يقصر في الطلب والأخذ سواء أخذ بجميع أم لا فان كان معينا
في تملكه احتاج تملكه جديدا ولو تصرف المشتري في الشقص فله الشفيع فسخه بالأخذ بالشفعة
سواء كان تصرفه فيه شفعة كبيع أم لا كوقف ولو مسجد أو هبة بلا ثواب لأن حقه سابق
على هذا التصرف وله الأخذ بالشفعة في تصرف فيه شفعة فاذا باع المشتري الشقص فله الأخذ
بالشفعة من المشتري الأول وله الأخذ أيضا من المشتري الثاني لأنه قد يكون له غرض في الأخذ
منه دون الأول كان يكرن الثمن فيه أقل أو من جنس هو عليه أيسر ويكره للمشتري الأول
دون الثاني (قوله الذي وقع عليه البيع) أي به فعلى بمعنى الباء ولو بيع مثلا شقص وغيره
كثوب بثلثي واحد أخذ الشفيع الشقص بقدر حصته من الثمن باعتبار القيمة فلو كان الثمن
مائتين وقيمة الشقص ثمانين وقيمة الثوب عشرين أخذ الشفيع الشقص بأربعة أخماس الثمن

الذي وقع عليه البيع

وهي مائة وستون لأن قيمته أربعة أخماس مجموع القيمتين (قوله فإن كان الثمن مثليا كحب) كان باع الشخص بعشرين صاعا من الحنطة مثلا وقوله وقد كان باعه بعشرين ديناراً أو دودهما وقوله أخذه بمثله أي أن يسر لي دون مسافة القصر والافقيته وقوله أو متقوما كعبد وثوب كان باع الشخص بالعبد أو بالثوب وقوله أخذه بقيته أي بقيته الثمن وهو العبد أو الثوب وقوله يوم البيع أي وقته لأنه وقت ثبوت الشفعة ولأن ما زاد على فرض الزيادة زاد في ملك البائع فلا يحسب على الشفيع وعلم أن المراد باليوم الوقت ليلا كان أو نهارا ومثل البيع غيره من نكاح أو خلع أو فحوها ولذلك قال العلامة الخطيب وتعتبر قيمته وقت العقد من بيع ونكاح وخلع وغيرها ولعل الشارح خص البيع لأنه الأغلب ولأنه المناسب للكلام المصنف ولو اختلفا في قدر القيمة صدق المأخوذ منه بيمينه قاله الروائي (قوله وهي على الفور) أي لأنها حق ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كالدفع بالعيب بجامع أن كلا شرع لدفع الضرر ومحل الفورية إذا علم بالبيع ولو أخبر بثقة حر أو عبداً وامرأة لأن خبر الثقة مقبول ولو أخبره من لا يقبل خبره كفاسق وصبي ولو عجز فأخرا الطلب لكونه لم يصدق الخبر عذر بخلاف ما إذا صدقه ولو أخبر الشفيع بالبيع بألف فترك الشفعة فبان أنه بخمسائه بقي حقه في الشفعة لأنه لم يتركها زهدا بل للقلا فليس مقصرا بخلاف عكسه بأن أخبر بالبيع بخمسائه فبان أنه بألف فإنه يظل حقه في الشفعة لأنه إذا لم يرغب فيه بالقل فبالأكثر أولى ولولق الشفيع المشتري فسلم عليه أو سأله عن الثمن أو قال له بارك الله لك في صفقتك لم يطل حقه لأن السلام سنة قبل الكلام في الأولى ولأن جاهل الثمن في الثانية قد يرد معرفته وقد يرد العارف به إقرارا المشتري ولأنه في الثالثة قديد عو بالبركة ليأخذ صفقة مباركة ولا بد من العلم بأن الشفعة وبأنها على الفور فلو قال لا أعلم أن في الشفعة وهو ممن يحق عليه ذلك أو قال العاصي لا أعلم أن الشفعة على الفور قبل قوله على المذهب ومحل الفورية أيضا إذا كان الثمن حالا كان مؤجلا خير الشفيع بين أخذه حالا مع تعجيله وبين صبره إلى الحل ثم يأخذه إن حل أجل يموت المشتري ولا يلزم بالأخذ حالا بتخير المؤجل من الحال لأنه بضر بالشفيع إذا أجل يقابله قسط من الثمن ولورضى المشتري بذمة الشفيع لم يخير على الأصح بل يتعين الأخذ حالا بالمؤجل فإن لم يأخذ حالا بطل حقه (قوله أي الشفعة) تفسير للضمير وقوله بمعنى طلبها أي الأخذ بها بخلاف التملك فلا يضر تأخيرها (قوله على الفور) أي عقب علمه بالبيع كما علم محامراً (قوله وحينئذ) أي حين إذ كانت على الفور وقوله فليبادر الشفيع أي فليسرع الشفيع في طلبها والأخذ بها بأن يقول أنا أخذ بالشفعة وقوله إذا علم بيع الشخص أي بخلاف ما لم يعلم به فيبقى حقه في الشفعة ولو مضى سنون وقوله بأخذه متعلق بقوله فليبادر وإذا سار طالبا في الحال فلا يكلف الإشهاد على الطلب فلا مطلق شفيعه بتركه (قوله والمبادرة في طلب الشفعة على العادة) فالوكان الشفيع في الصلاة أو في الحليم أو في حال قضاء الحاجة لم يكلف القطع على خلاف العادة بل له التأخير إلى فراغ ذلك ولا يكلف الاقتصار في الصلاة على أقل مجزئ بل له أن يستوفي المستحب المنفرد لا الزيادة عليه ولو كانت الصلاة مطلقا ولو حضر وقت الصلاة أو الطعام أو قضاء الحاجة جاز له أن يثقلها فإذا فرغ طالب بالشفعة وله أن يلبس ثوبه ولو لتجمل ولو كان

فإن كان الثمن مثليا كحب
وقد أخذ بمثله أو متقوما
كعبد وثوب أخذه بقيته
يوم البيع (وهي) أي
الشفعة بمعنى طلبها (على
الفور) وحينئذ فليبادر
الشفيع إذا علم بيع
الشخص بأخذه والمبادرة
في طلب الشفعة على العادة

فلا يكلف الاسراع على خلاف عاداته بعدد وغيره بل الضابط في ذلك أن ماعذت تواتر عذته في طلب الشفعة أسقطها والافلا (فان آخرها) أي الشفعة مع القدرة عليها بطلت ولو كان مريد الشفعة مريضا أو غائبا عن بلد المشتري أو محبوسا أو خاتما من عدد قليل كل ان قدروا الاغليشهد على الطلب فان ترك المقدور عليه من التوكيل أو الاشهد بطل حقه في الاظهر ولو قال الشفيع لم أعلم أن حق الشفعة على الفور وكان ممن يحق عليه ذلك صدق بمينه (واذا تزوج شخص امرأة على شقص أخذه) أي أخذ الشفيع النقص (بمهر المثل) لتلك المرأة (وان كان الشفعا جماعة استحقوها)

في الليل فله التأخير حتى يصبح ان شق عليه الذهاب ليلا والابان كلن أميرا وكان في ليالي رمضان فليس له التأخير (قوله فلا يكلف الاسراع على خلاف عاداته) تفريع على ما قبله وقوله بعدد أي جري وقوله أو غيره أي كركوب بل عيش على عاداته (قوله بل الضابط في ذلك) أي بل القاعدة في طلب الشفعة وقوله أن ماعذت تواتر أي تأخير وتأتيا وقوله أسقطها أي أسقط الشفعة أي حقه فيها وقوله والافلا أي وان لم يعد تواترا فلا يسقطها (قوله فان آخرها) أي بعد العلم بالبيع والافلا يضر كما مر وقوله أي الشفعة أي طلبها وقوله مع القدرة عليها أي بأن لم يكن له عذر وقوله بطلت أي شفعتها لتقصيره (قوله ولو كان مريد الشفعة الخ) هذا محترز قوله مع القدرة وقوله مريضا أي مرضا يمنع من المطالبة لا كصداع يسير وقوله أو غائبا عن بلد المشتري أي ولو مفرقا صغيرا بشرط أن يهجر عن الوصول اليه أو الرفع الى الحاكم وقوله أو محبوسا أي ظملا أو يدين معسره وهو عاجز عن اثبات اعساره بيينة وقوله أو خاتما أي على نفسه أو عرضه أو ماله أو غيرها وقوله فليوكل أي غيره في الطلب وقوله ان قدر رأى على التوكيل وقوله والافليشهد أي وان لم يقدر على التوكيل فليشهد وصري بذلك أن التوكيل مقبل مقدم على الاشهد عند القدرة (قوله فان ترك المقدور عليه من التوكيل أو الاشهد بطل حقه في الاظهر) هو المعتمد (قوله ولو قال الشفيع لم أعلم أن حق الشفعة على الفور) وكذا لو قال لم أعلم أن حق الشفعة كما مر وقوله وكان ممن يحق عليه ذلك أي بأن كان حائضا ولو محاطا للعلماء لأن ذلك مما يحق على العوام وقوله صدق بمينه أي ويبقى حقه في الشفعة (قوله واذا تزوج شخص امرأة) أي أو خالها رة قوله على شقص هو بكسر الشين المجبة واسكان القاف اسم للقطعة من الارض والقطاعة من الشيء كما اتفق عليه أهل اللغة وقوله أخذه جواب اذا وقوله أي الشفيع تصدير للضمير الفاعل المستتر وقوله للشقص تصدير للضمير المفعول البارز وقوله بمهر المثل لتلك المرأة أي لأن البضع مستقوم بقيمته مهر المثل ولودفع لها الشقص متعة فالشريك أخذه بمتعة مثلها لا مهر مثلها لأنها الواجبة بالفراق والشقص عوض عنها (قوله وان كان الشفعا) هكذا في بعض النسخ بلا واو وهو أولى وفي بعض النسخ وان كانوا الشفعا بالواو على لغة كلوني البراغيت وهي لغة ضعيفة وقوله جماعة اثنين فأكثر (قوله استحقوها الخ) حتى لو كان للمشتري حصة في الدار اشتريه الشفيع في المبيع لاستوائهما في الشركة ونسبة ذلك أن تكون الدارين ثلاثة أثلاثا فباع أحدهم نصيبه لأحد شريكه فبأخذ الشفيع هو الشريك الآخر السدس ويبقى للمشتري السدس كالألو كان المشتري أجنبيا ولو باع أحد الشريكين بعض حصته لرجل ثم باع باقيها لآخر فالشفعة للشريك القديم في البعوض الأول لا لغيره بالحق ثم ان أخذه بالشفعة فالشفعة له أيضا في البعوض الثاني لأن ملك المشتري الأول وان لم يأخذه بالشفعة بل صفاعا المشتري الأول شارك في البعوض الثاني لأنه ما ورثه كما مثله قبل البيع الثاني ولو عفا أحد الشفيعين ولو عن بعض حقه سقط كله كالقود وأخذ الآخر الكل أو ترك الكل ولا يقتصر على حصته لثلاث تبعض الصفقة على المشتري ولو كان أحدهما غائبا فغير الحاضر بين الصبر الى حضور الغائب ليعذه في أن لا يأخذها بغيره فبما أخذ الجميع فإذا اجتمع الغائب شارك فيه لأن الحق لهما لكن ما استوفاه الحاضر من المنافع كالأجرة

والقرة لا يراجه فيه الغائب وليس للحاضر الاقتصار على حصته لثلاث تبعض الصفقة على
المشتري لو لم يأخذ الغائب بعد حضوره وتعدد الشفعة بتعدد الصفقة اما بتعدد البائع
أو المشتري أو بتفصيل الثمن وتعدد النقص أيضا فلو باع اثنان لواحد شقصا واشترى اثنان
من واحد فالتفريع أخذ نصيب أحدهما وحده لا تنفع تبعض الصفقة على المشتري لتعدد
وكذا لو قال بعثت ربع الدار بـ ~~كذا~~ وربعها الآخر بكذا فقبل فله أخذ أحدهما لتعدد
بتفصيل الثمن ولو باع شقين من دارين في صفقة واحدة فالتفريع أخذ أحدهما لانه لا يفتى
الى تبعض شئ واحد في صفقة واحدة لانهم ما شقصان (قوله أى الشفعة) تفسير للضمير (قوله
على قدر حصصهم من الاملاك) أى لان حق الشفعة مستحق بسبب الملك فقيط على قدره
كالاجرة والقرعة وهذا ما صححه الشيخان وهو المعقد وقبل بعدد الرؤس لان الواحد يأخذ الجميع
وان قل نصيبه واعتده جمع من المتأخرين حتى قال الاسنوى ان الاول خلاف مذهب الشافعي
(قوله فلو كان لاحدهم الخ) تفريع على قوله استحقوها على قدر الاملاك وقوله فباع صاحب
النصف حصته أى التى هي النصف وقوله أخذها الاخران اثنان أى لان حصصهما ثلاثة
اسداس فبجعل الحصة ثلاثة أيضا لصاحب الثلث ثلثاها ولصاحب السدس ثلثها ولو باع صاحب
الثلث حصته أخذها الاخران ارباعا لان حصصهما أربعة اسداس فان النصف ثلاثة اسداس
فاذا ضم اليه السدس الاثني كانت الجمله أربعة اسداس فبجعل الحصة أربعة أجزاء لصاحب
النصف ثلاثة ولصاحب السدس واحد ولو باع صاحب السدس حصته أخذها الاخران
اخماسا لان حصصهما خمسة اسداس اذ النصف ثلاثة اسداس والثلث سدسان لصاحب النصف
ثلاثة ولصاحب الثلث اثنان

• (فصل في أحكام القراض) •

بكر القاف ويقال له المقارضة لان كلامهم مصدر قارض كما قال ابن مالك • فاعل القمار
والمفاعلة • ويقال له أيضا المضاربة من الضرب بمعنى السفر قال تعالى واذا ضربتم في الارض
أى سافرتم لاشتماله عليه غالبا والقراض والمقارضة لغة أهل الحجاز والمضاربة لغة أهل العراق
والاصل فيه الاجماع والحاجة لان صاحب المال قد لا يحسن التصرف ومن لا مال له يحسنه
فيحتاج الاول الى الاستعمال والثاني الى العمل واحتج له الماوردي بقوله تعالى ليس عليكم
جناح أن تبغوا فضلا من ربكم أى ليس عليكم حرج في أن تطلبوا زيادة من ربكم وهى الربح
والاية شاملة للقراض والتجارة لان المراد والله أعلم ليس عليكم جناح ان تبغوا فضلا من ربكم
في أموالكم أو أموال غيركم فصح الاحتجاج بالآية من حيث عمومها وبأنه صلى الله عليه وسلم
ضارب لخديجة بمالها الى الشام وأخذت معه عبدا ميسرة وأركانه ستة مائة وعامل ومال
وعمل وريح وصيغة وكلها تعلم من كلام المصنف قال الشيرازي وفى هذا العمل والربح من
الاركان تسع لانها لا يحصلان الا بعدد المثلهم الا أن يقال ان المراد وذكركم على وذكركم لانه
لابد لصحة العقد من ذكرهما وشرط في المالك ما شرط في الموكل وفى العمل ما شرط في الوكيل
لان القراض توكيل من جهة المالك وتوكل من جهة العامل وشرط في المال أن يكون نقدا
خالصا كما أشار اليه المصنف بقوله ان يكون على ناض من الدراهم والدنانير وان يكون معلوما

أى الشفعة (على قدر)
حصصهم (الاملاك) فلو
كان لاحدهم نصف عقار
وللاخر ثلثه وللآخر سدسه
فباع صاحب النصف حصته
أخذها الاخران اثنان
(فصل في أحكام القراض)

جنسا وقدر او صفة وأن يكون معينا يد العامل وشرط في العمل كونه تجارة وأن لا يضيقه على
العامل كما سيأتي وشرط في الربح أن يشرط للعامل منه جزء معلوم منه بالجزئية كنصف وثالث
وشرط في الصيغة ما ترفيها في البيع فحقوقا وضمتك أو عاملتك في كذا على أن الربح ينشأ فيقبل
العامل لفظا ويجوز تعدد كل من المالك والعامل فلما لكتين أن يقارضا واحدا ويكون الربح
بعد نصيب العامل له ما يحسب المالكين فإذا كان مال أحدهما مائتين ومال الآخر مائة وشرطا
للعامل نصف الربح اقتسما النصف الاخر اثلاثا فلو شرط خلاف ما تقتضيه النسبة فسد العقد
ولما لك أن يقارضا اثنين متساويين أو متفاضلين في المشروط لهما من الربح كأن يشرط لهما
النصف بالسوية أو لأحدهما ثلث الربح وللآخر ربعه أو عشره على كل مراجعة الاخر
أم لا ولا بعامل العامل المالك ولا وكيه ولا مأذونه بخلاف مكاتبه ولا يكون نفسه من مال
القراض وعليه فعل ما يعتاد فعله كطبخ ثوب ووزن خفيف كذهب (قوله وهو) أي القراض
وقوله مشتق من القرض بفتح القاف وكسر هاء وانما اشتق منه مع أن كلا منهما مصدر والمصدر
لا يشتق من المصدر لان الأول مصدر ومنه والثاني مجردو المزيدي مشتق من الجرد وقوله وهو
القطع تقول قرضت الثوب قرضا إذا قطعت به بالمقراض وانما كان القراض مشتقا من القرض
وهو القطع لان المالك قطع للعامل قطعة من ماله ليتصرف فيها وقطعة من الربح (قوله وشرعا)
عطف على لغة وقوله دفع المالك الخ أي مع الصيغة ولو قال عقد يقتضي دفع المالك الخ كان أولى
لان القراض اسم للعقد لا للدفع حتى لو حلف لا يقارض حنث بالعقد ويؤخذ من هذا التعريف
الاركان الستة فقد اشتهل على المالك والعامل والمال وقوله ليعمل فيه إشارة الى العمل وقوله
والربح بينهما تصرح بالربح والدفع لا يكون الا بصيغة فليس فيه ذكر الصيغة صريحا ولو ذكر
العقد كما قلنا لكان فيه تصرح به (قوله وللقرض أربعة شروط) أي بحسب ما ذكره المصنف
والافهي أكثر من ذلك كما علم مما مر (قوله أحدها) أي احد الشروط الأربعة وقوله ان يكون
على ناص أي متخوض وقوله أي نقد أي منقود ثم بين ذلك بقوله من الدراهم والدنانير فيشرط
في المال الذي هو أحد الاوكان ان يكون من النقد المضروب بأن يكون من الدراهم أو الدنانير
ويشترط أيضا ان يكون معلوما جنسا وقدر او صفة فلو كان مجهولا جنسا أو قدرا أو صفة لم يصح
ومعينا فلا يصح على إحدى الصريتين ولو متساويتين الا ان عينت احدهما في المجلس لانه حريم
العقد فالواقع فيه كالواقع في العقد وهكذا لو كان على مقداره معلوم في ذمة المالك ثم عين
في المجلس كأن قال فاورضتك على مائة ريال مثلا في ذمتي ثم عينت في المجلس لا على دين ومنفعة
مطابقا ويد العامل فلا يصح بشرط كونه به غير العامل كالمالك ليو في منه فمن ما اشتراه العامل
لانه قد لا يجده عند الحاجة (قوله الخالص) قيد في الدراهم والدنانير (قوله فلا يجوز القراض
الخ) تخرج على مفهوم قوله أن يكون على ناص الخ وانما لم يجز القراض على ذلك لأن في القراض
اغراض الكون العمل فيه غير مضبوط والربح غير متوقعه وانما يجوز الحاجة فاختص بما روج
بكل حال ونسب التجارة به (قوله على تبر) هو كسرة الذهب والفضة اذا أخذ من معدنهما
قبل تنقيتهما من ترابهما وقوله ولا على شيء أي كالحلال وسوار وشحوهما فلو قارضت المرأة على
سلبها لم يصح وقوله ولا مفشوش محترز الخالصه نعم ان كان غشه مستهلكا أي غير متين كدراهم

وهو لغة مشتق من القرض
وهو القطع وشرعا دفع المالك
مالا للعامل ليعمل فيه
والربح بينهما (وللقراض
أربعة شروط) أحدها أن
يكون على ناص أي نقد
(من الدراهم والدنانير)
ان لا يسه ولا يجوز القراض
على تبر ولا على شيء ولا
مفشوش.

مصرح القراض عليه في الاظهر (قوله ولا عروض) أي كالتصاير والقماش ونحوهما وقوله ومنها أي العروض وقوله القلوس أي الجدد فهي عروض لانها تقطع من التصاير ومن جعلها من النقد أراد كونها يتعامل بها كالنقد كقولهم نقد البلد ما به أمل به فيها كالودع والخرز ونحوهما (قوله والثاني) أي من الشروط الاربعة وكان الانسب بقوله أحدها أن يقول وثانيها (قوله أن يأذن رب المال) أي مالكة وقوله للعامل متعلق بيأذن وكذا قوله في التصرف أي في البيع والشراء على وجه التجارة فلا يصح شراءه بغير طمئنه وبغيره أو غزل ينسجه ويبيعه لأن ذلك عمل مضبوط يستأجر عليه لا يسمى تجارة ويؤخذ من الاذن اعتبارا للصيغة وقدمت الكلام عليها (قوله اذنا) أشار الشارح بتقديره إلى أن قول المصنف مطلقا وما عطف عليه وهو قوله وفيما لا ينقطع وجوده فالباصة مصدر محذوف مفعول مطلق فالشرط مرددين أمرين أن يأذن له في التصرف اذنا مطلقا أي غير مقيد بنوع أو فيما لا ينقطع وجوده غالبا أي أو يقيد بنوع لا ينقطع وجوده غالبا وحاصله أن لا يضيق العمل على العامل بأن يطلته أو يقيد بنوع لا ينقطع غالبا (قوله فلا يجوز للمالك الخ) تفريع على مفهوم الشرط على ما نقرر وقوله أن يضيق التصرف على العامل ومنه معاملته شخص معين كقوله ولا تشترا إلا من زيد ولا تباع إلا له وشراء سلعة معينة كقوله ولا تشترا إلا هذا السلعة لأن المقصود من القراض حصول الربح وقد لا يحصل فيما بعينه فيقتل العقد (قوله كقوله لا تشتريا حتى تشاورني) فقد ضيق عليه التصرف بكونه لا يشتري شيئا حتى يشاوره فقد لا يجده حين الشراء وقوله ولا تشترا إلا الخطة البيضاء أي في محل بند وجوده فان كان في محل لا يند وجوده فانه كالصعيد جاز وقوله مثلا أي أو الباقوت الأحمر أو الخليل البلق (قوله ثم عطف المصنف الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قوله أو فيما لا ينقطع وجوده غالبا عطف على قوله مطلقا فسلم من هذا أنه لا يحتاج في الاذن إلى ذكر ما يتصرف فيه لانه يكتفى الاذن المطلق فان ذكره اشترط أن لا يكون مما يند وجوده غالبا (قوله أو فيما) أي في نوع أي كالبر والنباب ونحوهما وقوله لا ينقطع وجوده غالبا بأن لا ينقطع أصلا أو ينقطع نادرا فهو صادق بصورتين لأن غالبا راجع للمنفى والثني إذا توجه على مقيد بقيد خدق بنفي المقيد ونفي القيد وإن كان الغالب انصباب النفي على القيد (قوله أي من التصرف) لو قال أي في التصرف لكان أولى وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف في التصرف مسلط على الماطوف كالمطوف عليه والافلا حاجة اليه في كنى الاقتصار على قوله أي في شيء وهو تفسير لقوله فيما وأشار به إلى أن ما ذكره موصوفة فقوله لا ينقطع وجوده غالبا صفة لما ولو أذن فيما لم وجوده فانه قطع لم ينفسخ العقد (قوله فالشرط عليه الخ) تفريع على المفهوم وقوله كاخليل البلق وكالباقوت الأحمر وقوله لم يصح أي لانه لا يحصل منه الربح غالبا (قوله والثالث) أي من الشروط الاربعة وكان الانسب أن يقول وثالثها وقوله أن يشترط وفي بعض النسخ أن يشترط بضم الراء من باب تصرف كافي المختار وقوله أي يشترط المالك للعامل تفسير للضمير المستتر والبارد الجهر وباللام وقوله جراً أي ولو قليلا بخلاف ما لو شرط الربح كله لاحدهما كأن قال ولي كل الربح أو ولي كل الربح فلا يصح فيهما ولا شيء له في الأولى لانه عمل غير طامع وله أجرة المثل في الثانية والربح كله للمالك فيهما ولا يصح أن يشترط لغيرهما منه شيئا نعم إن كان الغير غلاما

ولا عروض ومنها القلوس
(و) الثاني (أن يأذن رب
المالك للعامل في التصرف)
اذنا (مطلقا) فلا يجوز للمالك
أن يضيق التصرف على
العامل كقوله لا تشتريا
حتى تشاورني أو لا تشترا
إلا الخطة البيضاء مثلا ثم
عطف المصنف على قوله
ساقيا مطلقا قوله هنا (أو فيما)
أي من التصرف في شيء
(لا ينقطع وجوده غالبا) فالو
شرط عليه شراء شيء يند
وجوده كاخليل البلق لم يصح
(و) الثالث (أن يشترط له)
أي يشترط المالك للعامل
(جراً)

لاحدهما صحيح لان المشروط له راجع لتبوعه ولا يضرب شرط ثقة غلام المالك على العامل وان لم
 تقدر بشئ ويتبع فيها العرف وقيل لا بد من تقديرها (قوله معلوما) أي لهما بما بالجزئية كما أشار
 اليه الشارح بقوله كنهه أو ثلثه وخروج ذلك ما لو جعل له ربح نصف معين أو قد واما معينا
 كعشرة فلا يصح لانه قد لا يربح غير ربح ذلك النصف أو غير العشرة فيفوزا أحدهما بجميع
 الربح وقوله من الربح فالو شرط له شيئا من غير الربح لم يربح (قوله فالو قال المالك للعامل الخ)
 تفريع على منهوم كونه معلوما وقوله فسد القراض أي للجهل بحصة العامل (قوله أو على ان
 الربح ينصاح) أي جلا على التساوي فهو معلوم ضمنا وله ويكون الربح نصفين أي كالألوقال
 هذه الدارل زيد وعمر وقتكون بينهما نصفين وكذا ألوقال المالك للعامل ولك نصف الربح فيصح
 ويكون الباقي للمالك بحكم التبعية للمالك بخلاف ما ألوقال له ولي نصف الربح فانه لا يصح لان
 الربح للمالك بحكم التبعية للعالم إلا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له شئ منه فمضى فسد
 القراض استحق العامل أجرة المثل ولو علم الفساد لانه لم يعمل مجانا وقد فاته المسمى فيرجع لأجرة
 المثل الا اذا قال المالك والربح كله لي لانه عمل غير طامع كما مر ولو اختلفا في قدو المشروط فالحال
 ورجع لأجرة المثل (قوله والرابع) أي من الشروط وكان الانب ورابعها وقوله أن لا يقدر
 بالبناء للجهول ونائب الفاعل ضمير يعود على القراض فقول الشارح القراض تفسير للضمير
 على تقدير أي التفسيرية أو بدل منه لانه نائب الفاعل لتلازم أن المصنف حذف نائب الفاعل
 وهو لا يحذف أو بالبناء للفاعل وهو ضمير يعود على العاقد من المالك والعامل وعبارة الشيخ
 الخطيب مريحة في بناءه للفاعل (قوله كنهه فارضت سنة) أي سوا مسكت بعد ذلك بأن
 اطلقها أو منعه التصرف بعدها بأن قال له فارضت سنة ولا تصرف بعدها أو البيع أو الشراء
 بأن قال له فارضت سنة ولا تباع بعدها أو لا تشتري بعدها أو لا تملك متصلا أو منفصلا ثم
 ان قال فارضت سنة ولا تشتري بعدها سنة صح لحصول الاسترباح بالبيع الذي فعله بعدها ومجمله كما قال
 الامام ان تكون المدة تسع الشراء للاسترباح كالصورة السابقة بخلاف نحو ساعة هكذا ينبغي
 تقرير هذا المثل بخلاف تقريره بغير هذا كما وقع لبعضهم لما قبله من الخلل (قوله وان لا يعلق
 بشرط) لم يذكره المصنف لانه معلوم من عدم التأقت بالاولى لاغتفا والتأقت بل اشتراطه في نحو
 المساقاة بخلاف التعليق وقوله كقوله اذا جاء رأس الشهر فارضتك ومثله اذا قال فارضتك
 واذا جاء رأس الشهر تصرف فتعلق التصرف مثل تعليق العقد بخلاف نظيره في الوكالة
 (قوله والقراض امانة) أي والمال المقارض عليه امانة في يد العامل فيقبل قوله في الرد على
 المالك لانه ائتمنه وفي تلف المال على تفصيل الوديعة وفي حصول الربح وعدمه وفي مقداره
 وفي شرانه لنفسه ولوراجها والقراض ولو خاسرا ولو تلف المال واذا دعى المالك انه قرض فيضمنه
 العامل واذا دعى العامل أنه قراض فلا يضمنه فالصدق المالك يمينه على المعتمد لانه أعرف بكيفية
 العقد وقيل يصدق العامل لان الاصل عدم شغل ذمته ولو أقام كل منهما يمينه قدمت يمينه المالك
 على المعتمد ولو كان المال باقيا وحصل منه ربح فادعى المالك أنه قراض فله حصته من الربح
 واذا دعى العامل أنه قرض فالربح كله له صدق العامل بيمينه كما أتقى به الرمي (قوله وحيثئذ) أي
 حين اذ كان القراض امانة وقوله لا بعدوان أي ظلم ولو جبر بالتفريط لكان أولى لانه يشغل

معلوما من الربح) كنهه
 أو ثلثه فالوقال المالك للعامل
 فارضتك على هذا المال على
 ان لك فيه شركة أو نصيبا منه
 فسد القراض أو على ان
 الربح ينصاح ويكون
 الربح نصفين (و) الرابع أن
 لا يقدر القراض (بينة
 معلومة) كقوله فارضتك
 سنة وأن لا يعلق بشرط كقوله
 اذا جاء رأس الشهر فارضتك
 والقراض امانة (و) حيثئذ
 (لا ضمان على العامل) في
 مال القراض (لا بعدوان)
 فيه وفي بعض النسخ
 بالعدوان

مالواستعمله ناسيا فان ذلك تفريط لا تعلقي خالف في شيء مما وجب عليه ضمن كأن سافر في بر
أو بحر بغير إذن لمخافيه من الخطر ولا يسافر في البحر إلا بنص عليه (قوله وإذا حصل في مال
القراض ربح) أي بسبب تصرف العامل بخلاف فهو غرة وولد وصوف وكسب ومهر وغير ذلك
من الزوائد العينية فهي للمالك نعم المهر الواجب بوطء العامل عليه كأن وطئ أمة القراض
بنسبة من الزرع لأنه حصل بفعله فأشبهه ربح التجارة ولا يملك العامل حصته من الربح يظهر ولأنه
لو ملكها بالظهور كان شريكا في المال وليس كذلك ويملكها بالقسمة لكن انما يستقر ملكه
بالقسمة إن نص رأس المال وقسح العقد والا فلا يستقر حتى لو حصل بعد القسمة فقط نقص جبر
بالربح المقسوم كما في شرح الخطيب ويستقر ملكه أيضا بنضوض المال والنسخ بلا قسمة (قوله
وخسران) أي نقص بسبب رخص أو كساد أو عيب حادث أو تلف ولو بأفة مما وية بعد
تصرف العامل فيه كأن اشتري به شيئا فرخص سعره أو تلف بعضه ثم حصل ربح جبر به النقص
بخلاف ما لو كان قبل تصرف العامل فلا يجبر به بل يحسب من رأس المال لأن العقد لم يتأكد
بالعمل (قوله جبر الخسران بالربح) سواء حصل قبله أو بعده فقول المحشي بعده ليس بقيد وانما
جبر به لا قضاء العرف ذلك لأن الربح وقاية لرأس المال نعم لا يجبر خسران ما أخذه المالك بعد
الخسران مثاله المال مائة والخسران عشرون وما أخذه المالك بعده عشرون فأن خسران موزع
على الثمانين الباقية بعد الخسران فكل عشريين يتبعها خمسة فالعشرون التي أخذها المالك
يتبعها خمسة فلا يلزم العامل جبرها والستون التي بقيت بيد العامل يتبعها خمسة عشر فيلزمه
جبرها حتى يصير رأس المال خمسة وسبعين فلوربح خمسة أيضا وبلغ المال ثمانين فالثلاثة الزائدة
على الخمسة والسبعين تقسم بينهما بحسب المشروط فالشرط له نصف الربح فلكل منهما اثنان
ونصف ولا يأخذها المالك لجبر الخمسة الباقية من الخسران لتبعيتها للعشرين التي أخذها
المالك ولو أخذ المالك بعض المال بعد الربح فالماخوذ ربح ورأس مال بحسب نسبة الربح لمجموع
المال والربح مثاله المال مائة والربح عشرون وأخذ المالك عشريين فسدسها وهو ثلاثة وثلاث
ربح وباقيها رأس مال وهكذا كل عشريين لأن الربح سدس جميع المال فيقسم سدسها الذي
هو ثلاثة وثلاث بين العامل والمالك بحسب المشروط فيكون لكل منهما واحد وثلاثان إن شرط له
نصف الربح ولو أخذ المالك بعض المال قبل ظهور ربح وخسران رجع المال للباقي مثاله
المال مائة وأخذ منه عشريين رجع المال لثمانين (قوله واعلم أن عقد القراض جائز من
الطرفين) أي طرفي المالك والعامل وقوله فلكل من المالك والعامل فسخه تفريع على ما قبله
فيفسخه كل منهما متى شاء وينسخ بما تنسخ به الوكالة أيضا كوت أحدهما وجنونه لما مر أنه
توكيل وتوكل وبعد الفسخ أو الانقضاء يلزم العامل استيفاء الدين وتنضيض رأس المال بأن
يصيره ناضدا راسم ودناير فدية قد رد رأس المال لئله ولو أبطله السلطان كان عقدا على نقد
وتصرف فيه العامل ثم أبطله السلطان فليس على العامل بعد الفسخ أو الانقضاء الامثل النقد
المعقود عليه على الصحيح في الزوائد يلزمه ذلك وإن لم يكن ربح لأنه في عهدة رد رأس المال كما
أخذه ومحل لزوم ذلك أن طلب منه المالك الاستيفاء أو التنضيض والا فلا يلزمه إلا أن يكون
لجبر عليه وحظه فيه

(وإذا حصل في مال القراض
ربح وخسران جبر
الخسران بالربح) واعلم
أن عقد القراض جائز من
الطرفين فلكل من المالك
والعامل فسخه

• (فصل في أحكام المساقاة) •

كأجلوا إذا لاقى في قول المصنف والمساقاة جائزة ولما كانت شبيهة بالقراض في العمل في شيء
بعض نعماته وفي جهالة العوض لأنه لا يعلم قدره فيها وإن كان معلوما بالجزئية وشبيهة بالاجارة
في اللزوم والتأقيد جعلت بينهما والاصل فيها خبر الصحابي أنه صلى الله عليه وسلم عامل أهل
خيبر على ثفلها وأرضها على ما يخرج منها من ثمر أو زرع لأنه لما قسمها ملك ثفلها وزرعها فصار
الزرع من عند المالك فقام مقام البذر فكانت مساقاة ومن زرع وسأني أن المزارعة تصح تبعا
للمساقاة والحاجة دأمة إليها لأن مالك الانبجار قد لا يحسن العمل فيها ولا يتفرغ له ومن
يحسن ويتفرغ قد لا يكون له أن يجار فيحتاج ذلك إلى الاستعمال وهذا إلى العمل ولوا كثر
المالك لزمته الاجرة في الحال وقد لا يحصل له شيء من الثمار ويتهاون العامل في العمل وأركانها
سنة مالك وعامل وعمل ومورد وغرو صيغة وكلها تعلم بما يأتي (قوله وهي) أي المساقاة وقوله
مشتقة أي مأخوذة وقوله من السقي بفتح السين وسكون القاف وتخفيف الباء وانما أخذت منه
لاحتياجها إليه غالباً لأنه أنفع أعمالها وأكثرها مؤنة لا سيما في أرض الجوار فانهم يسقون من
الآبار ويصح ضبطه بكسر القاف وتشديد الباء وهو صغار الثفل وانما أخذت منه على هذا لأنه
موردها والأول هو الأظهر لأن السقي عليه صدوق الاشتقاق منه ظاهر بخلاف الثاني فإن
السقي عليه ليس مصدرًا فلا يظهر الاشتقاق منه إلا أن يراد به مطلق الأخذ كما أشرنا إليه (قوله
وشرعا) عطف على لغة وقوله دفع الشخص إلخ أي بصيغة نحو ساقيتك على هذا الثفل أو العنب
أو أسلمته إليك لتعده بكذا فيقبل كما سيذكره الشارح بقوله وصيغتها إلخ والشخص هو المالك
ومن تعده هو العامل وقوله فخلا أو نجر عنب هو المورد وشرطه كونه مغروسا معينا ثم لا بد
هامل لم يبد صلاح ثمره فلا تصح على غير مغروس كودي وهو صغار الثفل ليغرسه ويتعده وتكون
الثمره بينهما كالوسله بذو الزرع ولأن الفرس ليس من عمل المساقاة فضمه إليه بنفسه ولا على
مبهم كأحد البستانين ولا غير منى ولا كونه بغير يد العامل كيد المالك ولا على ما بد صلاح ثمره
لقوات معظم الأعمال وقوله بسقي وتنبيه هو العمل وشرطه أن لا يشترط على المالك أو العامل
ما ليس عليه فالو شرط على العامل أن يبنى جدارا لخدمة أو على المالك تنقية النهر لم يصح وقد ذكر
الشارح الثمر في قوله على أن له قدرا معلوما من ثمره والمراد كونه معلوما بالجزئية كربع وثلاث
بخلاف ما لو كان معلوما بغير الجزئية كقطار أو قنطارين ويشترط اختصاصه بالعاقدين فلا
يجوز شرط بعضه لغيرهما ولا شرط كله للمالك ولا يستحق في هذه العامل أجره لأنه عمل غير طامع
كافي القراض فيؤخذ من هذا التعريف جميع الأركان الستة المتقدمة واعلم أن الثفل والعنب
يختلفان غيرهما من بقية الانبجار في أربعة أمور الزكاة والخمس ويبيع العرايا والمساقاة
واختلفوا أيهما أفضل والراجح أن الثفل أفضل لو روداً كرموا عمتكم الثفل المطعمات في الثفل
وإن تكلم فيه وانما قيل لها عمت لأنها خلقت من فضله طينة آدم والثفل مقدم على العنب
في جميع القرآن وشبه صلى الله عليه وسلم الثفل بالمؤمن في كونها تنفع بجميع أجزائها وعين
الدجال بحبنة العنب لأنها أصل الثمر وهي أم الثبات (قوله والمساقاة جائزة) أي صحيحة
وحلال فإن الجواز بمعنى الصحة والحل المقابل للبطلان لأن الجواز المقابل للزوم فلا ينافي أنها

• (فصل في أحكام المساقاة) •
وهي لغة مشتقة من السقي
وشرعا دفع الشخص فخلا
أو نجر عنب لمن تعده
سقي وتزينة على أن له قدرا
معلوما من ثمره (والمساقاة
جائزة)

لازمة من الجانبين كما يصرح به الشارح فاندفع الاعتراض بأنها لازمة فكيف يقول جازر
 (قوله على شيتين فقط) أي دون غيرهما فهي محصة بهما وقوله التخل والكرم يدل من شيتين
 بالنظر لكلام الشارح وإن كان في كلام المصنف مجرورين بالحرف وهو على أما صحتها على التخل
 فالتعب السابق وتصح على التخل ولو ذكر كورا كما اقتضاه اطلاق المصنف وصرح به الخفاف ومثله
 العنب لانه ملحق بالتخل بجامع وجوب الزكاة وتأتي الخرص وقد ورد النهي عن تسمية العنب
 كرمًا قال صلى الله عليه وسلم لا تسموا العنب كرمًا إنما الكرم الرجل المسلم وإنما سماه المصنف بذلك
 إشارة إلى الجواز لكون النهي للتعزيب (قوله فلا تجوز المساقاة على غيرهما) تضييع على مفهوم
 قوله على شيتين فقط والمراد أنها لا تجوز على غيرهما استقلالاً ما تبعها قاصح كما سيذكره الشارح
 في المزارعة الآتية وإنما لم تجز على غيرهما اقتصاراً على مورد النص ولأنه يخون غير تعهد غالباً
 (قوله كين الخ) أي وبطيخ وخوخ وجوز ولو زوتفاح وعناب وسفرجل إلى غير ذلك (قوله
 ومنعش) بكسر الميمين أو فتحهما أو ضمهما (قوله وتصح المساقاة من جازر التصرف) بيان
 ان شرط المالك وفيه إشارة إلى أن المراد من الجواز في كلام المصنف الصحة ولو ذكره الشارح
 عقبه وعلق به الجار والمجرور أعني قوله من جازر التصرف بأن يقول بعد قوله والمساقاة جائزة أي
 صحيحة من جازر التصرف الخ لكان أنسب الآن يقال آخره ليفصل فيه بين المتصرف لنفسه
 والمتصرف لغيره فتأمل (قوله من جازر التصرف) فشرطه كالموكل وشرط العامل كالوكيل
 وسيأتي ذكرهما في كلام المصنف ولذلك قال المصنف وفي ذكرهما هنا تكرار مع ما يأتي ويدفع
 التكرار بأن ذكرهما في كلام المصنف ليس من جهة ركنيتهما ولا من جهة شرطيهما بخلافه هنا (قوله
 وصيغتها) أي المعلومة مما مر وما يأتي وشرطها كما في البيع الآتي التوقيت فانه يشترط هنا وظاهر
 صيغته أن الصيغة هي الإيجاب فقط وليس كذلك بل هي مجموع الإيجاب والقبول اللهم إلا أن
 يقال انه فعل هكذا اهتماماً بالإيجاب ثم صرح بشرطية القبول لدفع توهم الاكتفاء بالإيجاب
 كما في الوكالة ونحوها وليس مراداً هنا وقوله ساقيتك على هذا التخل أي أو على هذا العنب وقوله
 أو سلمته إليك هذه صيغة ثانية وقوله ونحو ذلك أي كما ملكتك على هذا البستان بكذا (قوله
 ويشترط قبول العامل) أي بأن يقول قبلت أو ونحو ذلك (قوله ولها) أي أحصتها قال الكلام على
 تقدير مضاف والضمير راجع للمساقاة كما أشار إليه الشارح بقوله أي المساقاة وقوله شرطان
 مبتدأ أخبره الجار والمجرور قبله (قوله أحدهما) أي الشرطين المذكورين وقوله أن يقدرها
 المالك أي مع موافقة العامل على ذلك وإنما اقتصر على المالك لانه هو الذي يبدأ بالإيجاب غالباً
 والعامل يوافق على ذلك بالقبول ولو عبر بالعاقدين لكان أولى لشموله لكل من المالك
 والعامل وعبارة الشيخ الخطيب أن يقدرها العاقدان وعلم من ذلك أنها لا تصح مطلقة ولا مؤبدة
 وقوله بمدة معلومة أي يثرفها الشجر غالباً يقيناً وظناً عند أهل الخبرة بالشجر في تلك الناحية كما
 يقتضيه كلام الدارمي وغيره فلا يصح تقديرها بمدة لا يثرفها الشجر غالباً ثم إن علم العامل أو ظن
 أنه لا يثرفها غالباً يقيناً وظناً فلا أجرة له وإن استوى عنده الاحتمال أن أوجهل الحال فلا أجر له
 لانه عمل طامعاً وإن كانت المساقاة باطلة (قوله ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الأصح) أي
 باستوائها ولو غيرها منّا تطلب فيه غالباً وإنما يجوز تقديرها بذلك الجهل بمدة فانه يتقدم تارة

على شيتين فقط (التخل
 والكرم) فلا تجوز المساقاة
 على غيرهما كين ومنعش
 ونصح المساقاة من جازر
 التصرف لنفسه ولصبي
 ومجنون بالولاية عليهما عند
 المصلحة وصيغتها ساقيتك
 على هذا التخل بكذا أو سلمته
 إليك لتعهد به ونحو ذلك
 ويشترط قبول العامل (ولها)
 أي للمساقاة (شرطان)
 أحدهما أن يقدرها المالك
 بمدة معلومة كسنة هلالية
 ولا يجوز تقديرها بأدراك
 الثمرة في الأصح

ويتأخر أخرى (قوله والثاني) كان الانسب أن يقول وثانيهما وقوله أن يعين المالك للعامل جزأ معلوما من الثمرة كثيرا كان أو قليلا والمراد أن يكون معلوما بالجزئية كما أشار إليه الشارح بقوله كتصنفها وثلاثها فلا يصح شرط ثمر شجرة أو أشجاره معينة ولا بكيل معلوم من الثمرة ولا يصح شرطه ككلاهما ولا شرط شيء منه لغيرهما إلا الغلام أحدهما وخرج بالثمره بالخريد واللبف والخص ومن الكرفان وهو غطاء الثمر قبل نشقه وساعد القنوه هو المسمى بالعرجون فهي كلها للمالك وأما الثمار يخ ويجمعها وهو المسمى بالقنوقيشتركة فيه المالك والعامل ولو شرط شيء مما تقدم بينهما كالثمرة بطل العقد على المتقدم وجهين ذكرهما في الحاوي خلافا لما جرى عليه المحقق تبعهما استظهره الشيخ الخطيب ولا يصح كون العوض من غير الثمرة فلو ساقاه بدراهم أو غيرها لم تنعقد مساقاة ولا اجارة إلا أن فصل الاعمال وكانت مضبوطة (قوله فلو قال المالك للعامل على أن ما فتح الله الخ) وكذا لو ذكر جزء العامل وحده كما ترى القراض وقوله بيننا أي مشتركة بيننا وقوله مع أي لأنه في قوة شرط النصف للعامل كما أشار إليه الشارح بقوله وجعل على المناصفة (قوله ثم العمل) أي التامل للعمل الذي على العمل والذي على المالك فكلامه فيها هو أعم يدل على التقسيم بعدوان كان العمل الذي هو أحد الأركان الستة ما هو على العامل فقط وقوله فيها أي المساقاة وقوله على ضربين أي نوعين من حيث نفعه ومن يلزمه فالنوع الأول ما يعود نفعه إلى الثمرة وهو على العامل والنوع الثاني ما يعود نفعه إلى الأرض وهو على المالك ولو حذف المصنف لفظ على اسكان أولى إلا أن يجب بانه من كينونة المقسم على قسميه (قوله أحدهما) أي الضربين المذكورين وقوله عمل يعود نفعه إلى الثمرة أي زيادتها وأصلها وهو ما يتكرر كل سنة ويستحق العامل حصته من الثمر بالظهور وإن عقد قبله والاقبال العقد وفارق القراض بأن الرجوع وقاية له (قوله كسفي الثفل) أي وتنقية مجرى الماء من نخوطين وأصلها أي حفر ينفذ فيها الماء حول الشجر ليسر به شرب بأجاجين الغسيل أي مواجعه جمع اجاعة وتخيبة أي إزالة نحو قضبان وحشيش مضر بالشجر وحفظ الثمر على الشجر وفي البندود وهو الجرن المعروف من نخوطير وسارق بأن يجعل كل عنقود منها في وعاء يهينه المالك كقوسرة وهي وعاء صغير من خوص وهو المسمى بالقوطة وكقطعه بالعين المهملة أو بالقاسم وتجيئفه وتعريش للعنب إن جرت به العادة وهو أن ينصب أعوادا ويربطها بالحبال ويرفعه عليها ولا يشترط فيها تفصيل الاعمال بل يحصل المطلق على العرف الغالب في الناحية الذي عرفه العاقدان فإن لم يكن فيها عرف غالب بأن اضطرب فيها العرف أو لم يعرفه العاقدان اشترط التفصيل (قوله وتلقيحه) أي تلقيح الثفل وقوله بوضع الخ أي مصورا بوضع الخ قالبا للتصوير وذلك بأن يشق طلع الاناث ويذر فيه شيء من طلع الذكور كما جرت به العادة (قوله فهو على العامل) الضمير عائد على العمل المذكور وهو الذي على العامل وأما آلات ذلك فهي على المالك كالمجل والقاس والمحول وهو القاس العظيم فعمقه على ما قبله من عطف الخاص على العام ولو جرت العادة بخلاف ذلك لم تجب عند العلامة الرمي وخالفه العلامة ابن حجر واعتبر العادة الطائفة والخاصة أن جميع الاعيان والآلات كالآبار والجروا والطلع الذي يلقى به الثفل والبهمة التي تدق

(و) الثاني (أن يعين المالك للعامل جزأ معلوما من الثمرة كتصنفها أو وثلاثها فلو قال المالك للعامل على أن ما فتح الله من الثمرة يكون ينصاح وجعل على المناصفة (ثم العمل فيما على ضربين) أحدهما (عمل يعود نفعه إلى الثمرة) كسفي الثفل وتلقيحه بوضع شيء من طلع الذكور في طلع الاناث (فهو على العامل

الدولاب على المالك وليس على العامل الا العمل المذكور (قوله والثاني) كان الانسب
 أن يقول وثانيهما وقوله على يعود دفعه الى الارض وهو الذي لا يتكرر كل سنة (قوله كنصب
 الدولاب وحفر الانهار) أي وبناء محيطان البستان ونصب الابواب واصلاح ما انهار من
 النهر ونحو ذلك (قوله فهو على رب المال) أي مالكة دون العامل لا قضاء العرف ذلك (قوله
 ولا يجوز أن يشترط المالك الخ) فتقصد المساقاة باشتراط ذلك ويستحق العامل أجرة عمله
 وان علم الفساد وهكذا في سائر صور الفساد الا ان قال المالك والثمرة كلها لي فلا شيء للعامل
 لانه عمل غير طامع (قوله ويشترط أيضا) أي كما اشترط ما تقدم وقوله انفراد العامل بالعمل
 أي وباليدين في الحديقة كما مر والعامل أمين كما في القرائن (قوله فلو شرط رب المال
 عمل غلامه الخ) تفريع على مفهوم الشرط المذكور وقوله لم يصح أي ان قصد مشاركته
 للعامل في وضع اليد على البستان فان قصد اعانه له صح (قوله واعلم ان عقد المساقاة لازم
 من الطرفين) أي طرفي العامل والمالك قياسا على الاجارة فلو مات العامل المعين انفسخ العقد
 وأما المساقاة في ذمتها فادامات قبل تمام العمل قام وارثه مقامه فيعمل بنفسه أو من ماله
 أو من التركة ان كانت فلا يجبر على الاتفاق من التركة ولا يلزمه العمل ان لم تكن تركته
 ولا يلزم المالك تمكيه من العمل بنفسه الا ان كان امينا عارفا بالاعمال ولو هرب العامل
 أو عجز بنحو مرض قبل الفراغ من العمل ولو قبل الشروع فيه فان تبرع غيره من مالك أو غيره
 بالعمل عنه بنفسه أو بماله بقي حق العامل لان ذلك بمنزلة التبرع بقضاء الدين من الغير فان لم
 يتبرع غيره عنه بالعمل رفع الامر الى الحاكم واكثرى عليه من يعمل عنه من ماله ان كان له
 مال والا اكثرى ويجل ان تأق فان لم يأت اقترض عليه من المالك أو غيره ويوفي من نصيبه
 من الثمر فان تعذر اقراضه عمل المالك بنفسه أو تفق ويرجع بأجرة عمله في الاولى وبما اتفق
 في الثالثة ان أشهد بذلك وشرط الرجوع نعم ان كانت المساقاة على العين فالذي جزم به صاحب
 المعين المعنى والتشائي أنه لا يكثرى عليه لتمكن المالك من الفسخ (قوله ولو خرج الثمر مستحقا)
 أي للغير كما لو صلى له في المثال الذي ذكره الشارح وقوله فلعامل على رب المال أجرة المفضل
 لعمله أي لانه الذي غزاه (فصل في أحكام الاجارة) أي كعقبتها المذكورة في قول المصنف
 وكل ما أمكن الاتقاع به مع بقاء عينه صحت اجارته وعدم بطلانها بغير أحد المتعاقدين
 وبطلانها بثلث العيب المؤثرة وهي مأخوذة من آجره بالمديون جره اجبارا أو من أجره بالتقصير
 بأجره أجرا والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن أي فان
 أرضعت الزوجات لكم بأزواج فأعطوهن أجورهن وجه الدلالة منه أن أتوهن أجورهن
 أمر والامر للوجوب والارضاع بلا عقد تبرع لا يوجب أجرة وانما يوجبها ظاهرا العقد
 فتعين الحمل عليه وانما قلنا ظاهرا لانه لا يوجبها باطنا الماضي المدة بدليل انه لو تلتق الدار
 المؤجرة قبل مضي مدة لها أجرة تبين عدم وجوبها وقال بعضهم لا يتبين عدم الوجوب
 وانما يسقط الوجوب بعد حصوله وعليه فقوله ظاهر الالمفهوم له بل يجب بالعد قد ظاهرا
 وباطنا لا يمكن لا يستقر الوجوب الا بعض المدة وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى
 عن المزارعة وامر بالمؤاجرة والمعنى فيها ان الحاجة داعية اليها اذ ليس لكل احد مر كوب

(و) الثاني (عمل يعود دفعه
 الى الارض) كنصب
 الدولاب وحفر الانهار
 (فهو على رب المال) ولا
 يجوز أن يشترط المالك
 على العامل شيئا ليس من
 أعمال المساقاة كحفر المهر
 ويشترط أيضا انفراد العامل
 بالعمل فلو شرط رب المال
 عمل غلامه مع العامل لم يصح
 واعلم أن عقد المساقاة لازم
 من الطرفين ولو خرج الثمر
 مستحقا كان أوصى بثمره
 التخل المساقى عليها فاعامل
 على رب المال أجرة المثل
 لعمله
 (فصل في أحكام الاجارة)
 وهي بكسر الهمزة في المتشور

ومسكن وشادم وغير ذلك فحوزت الاجارة لذلك كما يجوز بيع الاعيان وحكمها كالبيع لانها
 بيع للمنافع وأركانها ثلاثة اجالا ستة تفصيلا عاقدا مكر ومكرو معقود عليه آجرة ومنفعة
 وصيغة ايجاب وقبول (قوله وهي) اي الاجارة وقوله بكسر الهمزة في المشهور اي على
 المشهور وعند أهل اللغة وقوله وحكى ضمها اي وقصها أيضا وكل منهما مقابل المشهور ولذلك
 قال الخطيب بكسر الهمزة أشهر من ضمها وقصها فهي مثلثة الهمزة (قوله وهي) اي
 الاجارة وقوله اسم للاجرة اي بحسب الاص ل ثم اشتهرت في العقد لانه سبب لوجوب الاجرة
 فهو مجاز لغوي (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله عقد اي ايجاب وقبول فهذا نصريح
 بالصيغة ومعلوم أن العقد يستلزم العقد وقوله على منفعة مع قوله بعوض هو المعقود عليه
 فهذه هي الاركان المتقدمة فقد استوفاهما الشارح في هذا التعريف مع غالب الشروط
 وعلم من قوله على منفعة أن مورد الاجارة المنفعة سواء كانت واردة على العين كما جرت هذه
 الداية بدينا وأعلى الذمة كالزمت ذمتك على الى مكة بدينار ولا يجب قبض الاجرة في المجلس
 في الواردة على العين ونصح الحوالة بها وعليها والاستبدال عنها وأما الواردة على الذمة فيشترط
 فيها قبض الاجرة في المجلس ولا تصح الحوالة بها ولا عليها والاستبدال عنها لانها سلم في المنافع
 فتصير فيها أحكام السلم (قوله معنومة) قيد أول وقوله مقصودة قيد ثان وقوله قابلة للبذل
 بالذال المجبة أي الاعطاء قيد ثالث وقوله والاباحة اي وقابلة للاباحة قيد رابع وقوله بعوض
 قيد خامس وقوله معلوم قيد سادس فجعله القيود التي ذكرها في التعليل ستة كما يدل عليه
 اخذ المحترقات الآتية (قوله وشرط كل من المؤجر والمستأجر الرشد) اي عدم الخرف فيشمل
 ما لو كان سفيها متهما وقوله وعدم الاكراه اي بغير حق كالبيع (قوله ونخرج الخ)
 أخذ الشارح رحمه الله تعالى محترقات القيود الستة التي ذكرها في التعريف على ألف والتفسير
 المرتب وكان الأولى تقديمها قبل قوله وشرط كل من المؤجر والمستأجر الخ (قوله الجمالة)
 أي لأن المنفعة فيها مجهولة كذا العبد الآبق (قوله وبمقصودة) أي ونخرج بمقصودة وكذا
 ينال في الباقي (قوله استجار تفاعا شهما) أي لانها نافعة لا تقصد وكذلك استجار ببيع
 لكلمة لا تعب كقوله ياربان بالجل (قوله منفعة البضع) أي في النكاح واخراج هذه الصورة
 انما هو بحسب الظاهر فإن النكاح عقد على منفعة البضع في الظاهر وأما في الحقيقة فهو عقد
 على الاتفاح فيستحق الزوج أن يتفحق بالبضع ولا يستحق منفعة البضع بدليل انها لو وطئت
 بشبهة كان المهر لها لاله فالأبراج صوري لاحصيني وقوله فالعقد عليها أي على منفعة البضع
 وقوله لا يسمى اجارة أي بل يسمى نكاحا (قوله اجارة الجوارى للوطء) أي لانها ليست بمباحة
 بل هي حرام وفي بعض النسخ اعارة الجوارى والاولى أولى لأن الاعارة خرجت بقوله بعوض
 كما صرح به الشارح (قوله الاعارة) أي لانها عقد على منفعة بلا عوض بل مجانا (قوله
 عوض المساقاة) أي لانه مجهول اذ لا يعلم انه قطار مثلا وان كان لا بد أن يكون معلوما
 بالجزئية ك نصف الفرة وثلاثا كما مر (قوله ولا تصح الاجارة الا بايجاب الخ) هذا نصريح
 بالصيغة وقوله كما جرتك أي أو كرتك أو ملكتك منفعه لا بعثك أو منفعه لا صريحها
 ولا ثمانية وعلم من ذلك أنه لا يتعين لفظ الاجارة ولا فرق في ايقاع الاجارة على العين أو المنفعة

وحكى ضمها وهي لغة اسم
 للاجرة وشرعا عقد على
 منفعة معلومة مقصودة
 قابلة للبذل والاباحة بعوض
 معلوم وشرط كل من المؤجر
 والمستأجر الرشد وعدم
 الاكراه ونخرج بمعلومة
 الجمالة وبمقصودة استجار
 تفاعا لشهما وبقابلة للبذل
 منفعة البضع فالعقد عليها
 لا يسمى اجارة وبالإباحة
 اجارة الجوارى للوطء
 وببعض الاعارة وبمعلوم
 عوض المساقاة ولا تصح
 الاجارة الا بايجاب كما جرتك
 وقبول

فالأول كقوله اجرتك هذا الثوب مثلاً والثاني كقوله اجرتك منفعة هذه الدار سنة مثلاً
 على الأصح ويكون ذكر المنفعة تأكيذاً لقول البائع بعثت عين هذه الدار ورقيتها (قوله
 كاستأجرت) أي أو استأجرت أو نحو ذلك (قوله وذكر المصنف ضابط ما تصح اجارته)
 أي قاعدته الكلية وقوله بقوله متعلق بذكر (قوله وكل ما) أي وكل شيء فكل مبتدأ وبجمله
 صحت اجارته خبره وما معنى شيء مضاف إليه وتكتب مفصلة من كل وقوله أمكن الانتفاع به
 أي سهل ويسر الانتفاع به عقب العقد في اجارة العين وعند استحقاقها في غيرها ولا بد أن يمكن
 الانتفاع به شرعاً فلا تصح اجارة آلات الملاهي كالضربكة والزمار بخلاف بقية الطبول فتصح
 اجارتها وقوله مع بقاء عينه أي مدة الاجارة لا دائماً فان ذلك ليس بشرط وعلم من ذلك أن
 موردها المنفعة وان تعلقت بالعين فقولهم ترد الاجارة على عين كاجارة معين من عقار ورقيق
 ونحو ذلك وعلى ذمة كاجارة موصوف في الذمة من دابة ونحوها والزام ذمته عملاً كخياطة
 وبناء معناه ان الاجارة ترد على منفعة متعلقة بالعين كأن يقول اجرتك هذه الدار أو هذا
 العبد أو هذا الثوب وعلى منفعة متعلقة بموصوف في الذمة كأن يقول اجرتك دابة في ذمتي
 أو منفعة متعلقة بالذمة كأن يقول الزمت ذمتك خياطة كذا وبالجمله فوردتها المنفعة لا العين
 سواء وردت على العين أم على الذمة ولا تكون اجارة العقار الكامل أو الاكثر من نصفه الا على
 العين فلا يثبت في الذمة لانه لا يوجد له نظير ولهذا لا يصح قرضه أما النصف فأقل فتصح اجارته
 في الذمة لأن له نظيراً وهو نصفه الآخر ويشترط في صحة اجارة المعين رؤيته ككيفية الدابة
 أو هذا العقار وفي اجارة الذمة ذكر جنسه كابل أو خيل ونوعه كخضائي أو عراب وذ كورته
 أو أوقته وصفة سيره من كونها مهلبة أي سريعة السير أو بجر أي واسعة الخطأ أو قطوفاً
 أي بطيئة السير لأن الأغراض تختلف بذلك ويشترط في اجارة العين والذمة للركوب ذكر قدر
 سري وهو السريلاً أو قدر تأريب وهو السير بها حيث لم يطرده عرف والاحل عليه فان شرط
 خلافه اتبع والعمل رؤية محمول أو امتحانه يثبت ان حضراً أو تقديره حضراً ونائب وذكر
 جنسه مكياً وعلى مكري دابة تركوب ما يركب عليه كبرذعة وكاف وهو ما تحت البرذعة
 وحزام وماتة دابة كالزمام ويتبع في نحو سرج وجبر وكل وخيط وصبغ ومرهم ودواء ومجھون
 عرف مطرد في محل الاجارة فان لم يكن عرف أو اختلف العرف في محل الاجارة وجب البيان
 (قوله كاستأجرت الدار للسكنى ودابة للركوب) تمثيل لاستحسان ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه
 (قوله صحت اجارته) لكن تكره اجارة مسلم لكافر عيناً وذمة ولا يمكن من استخداً مطلقاً
 لانه لا يجوز خدمة المسلم للكافر أبداً ويؤمر وجوباً بالازالة فيه عنه في المعين بأن يؤجره لا آخر
 دون اجارة الذمة كأن يقول ألزمت ذمتك كذا فلا يؤمر بالازالة فيها اذ يمكن المسلم أن يستأجر
 كافراً ينوب عنه في خدمة الكافر (قوله والا فلا) أي والا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه
 فلا تصح اجارته كاستئجار النعمة للوقود والطعام للاكل (قوله ولعملة اجارة ما ذكر شروط)
 لا يخفى ان الجار والمجور وخبره قد تم وشروطه مبنيّة مؤخر وفي بعض النسخ وصحة اجارة ما ذكر
 مشروطة بشروط وعلى هذا فصحة مبنيّة أو مشروطة خبر وقوله ذكرها أي ذكر المؤلف بعضها
 لانه لم يذكر الا واحداً منها وهو التقدير باحد الامرين كما يعلم من كلامه وقال بعضهم أو ادا بالجمع

كاستأجرت وذكر المصنف
 ضابط ما تصح اجارته بقوله
 (وكل ما أمكن الانتفاع به
 مع بقاء عينه) كاستئجار
 دار للسكنى ودابة للركوب
 (صحت اجارته) والا فلا
 ولعملة اجارة ما ذكر شروط
 ذكرها بقوله

ما فوق الواحد لانه لم يذكر الا اثنين ولعله نظر للامرين معا وفيه نظر لان الشرط التقدير
 بأحد هما فان الجمع بينهما مبطل كما سيأتي (قوله اذا قدرت منافعه بأحد أمرين) أي
 اذا قدرت في العقد منافعه بأحد أمرين أما لو جمع بين الأمرين كأن يقول اكترتك لتضيطي
 هذا الثوب بياض النهار فلا يصح لان العمل قدي يتقدم وقدي تأخر أي شأنه ذلك ولو قطع عادة
 بفراغه في اليوم خلا للسكر في قوله بأنه لو كان الثوب صغيرا يقطع بفراغه في اليوم فإنه يصح
 وهو ضعيف والمعتمد ما قلنا لان العادة قد تختلف فقد يطرأ له مانع كمرض نعم ان قصد التقدير
 بعمل العمل وذكر النهار للتجمل صم (قوله اما بجنة) أي اما بتعين مدة يمكن بقاء العين فيها غالبا
 فيؤاجر الرقيق ثلاثين سنة ما لم يبلغ العمر الغالب والاف سنة سنة والدابة عشرين سنة والثوب
 سنة أو سنتين على ما يليق به والارض مائة سنة أو أكثر وذلك متعين في المنفعة المجهولة القدر
 كالسكنى والارض وسقى الارض لان السكنى تنقل وتكثر وما يشبع الصبي من اللبن
 وما تروى به الارض من الماء لا ينضب فاحتج في تقدير منفعته الى تعيين مدة واعلم أنه
 لو استأجره لعمل وقدره بجنة فزمن الطهارة والصلاة ولو السن الرواتب مستثنى شرعا
 ولا ينقص من الاجرة شيء وكذلك السبت لليهود والاحد للنصارى (قوله كاجرتك هذه الدار
 سنة) وكاستأجرتك للخطاطة أو للبناء شهرا فان قال تضيطي كذا أو لتبني كذا شهرا لم يصح
 لان فيه الجمع بين الزمن ومحل العمل وهو مفسد كما علمت (قوله أو عمل) أي أو محل عمل فهو
 على تقدير مضاف والمعنى أو بتعيين محل عمل وذلك يكون في المنفعة المعلومة كالخطاطة
 والبناء والحاصل أن ما لا ينضب بالعمل يجب التقدير فيه بالزمن فقط وما ينضب بالعمل يصح
 فيه التقدير بالزمن كاجرتك هذه الدابة لتركبها شهرا أو بعمل العمل كاجرتك هذه الدابة
 لتركبها الى مكة وأما الجمع بين الزمن ومحل العمل كأن قال استأجرتك لتضيطي هذا الثوب
 في هذا النهار فلا يصح ما لم يرد به الاستحجال كما تقدم (قوله كاستأجرتك لتضيطي هذا الثوب)
 فالخطاطة هي العمل والثوب محل عمل ويشترط بيان ما يريد من الثوب من كونه قصا
 وهو غير المفتوح من قدام أو قباء وهو المفتوح من قدام كالقنطار المعسوف وبيان نوع
 الخطاطة من كونها قارسة وهي التي بغرزة واحدة وهي المسماة في العرف بالشلالة او رومية
 وهي التي بغرزتين وهي المسماة في العرف بالنبابة فعلم من ذلك أنه لو قال تضيطي لي ثوبا وأطلق
 لم تصح (قوله وتجب الاجرة في الاجارة بنفس العقد) هذا كلام مستأنف ذكره نوامية لما بعده
 وعلم من ذلك أن الاجرة تلك بالعقد في الحال لكن ملكا سراعى بمعنى أنه كلما مضى زمن
 على السلامة بان أنه استقر ملك ما قبله من الاجرة فلا تستقر كلها الا بمضي المدة وان لم يتفع
 المكترى ان قبض العين أو عرضت عليه فامتنع لتلف المنفعة تحت يده في الاولى ولتقصيره
 في الثانية فلو انقضت الاجارة في أثناء المدة تلف العين المؤجرة ويجب قسط الماضي وسقط
 ما يقابل الباقي وتوزع على كل زمن بحسب اجرة مثله وتستقر اجرة المثل في الاجارة الفاسدة
 بما يستقر به المسمى في العديهة لئلا يفتقر لاجرة في الفلسفة الا بالانتفاع فاذا لم يحصل
 انتفاع لم يجب شيء فلو وضعه بين يدي المكترى أو عرضت عليه وامتنع من القبض الى انقضاء
 المدة لم يجب شيء وان وجب المسمى في العديهة حينئذ نعم لو قبض العين حتى انقضت المدة

(اذا قدرت منفعة بأحد
 أمرين) اما بجنة كاجرتك
 هذه الدار سنة (أو عمل)
 كاستأجرتك لتضيطي هذا
 الثوب وتجب الاجرة في
 الاجارة بنفس العقد

وجبت أجرة المثل في القاسدة كالسعى في العصى وإن لم يتقنع لتقصيره حينئذ واعلم أنه يشترط العلم بالأجرة عيناً في المعينة فتكفي رؤيتها وقد راوصفة فيما في الذمة والقدرة على تسليمها في الحال فلا تصح أجرة دار بعماوتها أو دابة بعلفها للجهل بذلك ثم إن عين قدر معلوماً للأجرة ثم أذن في صرفه خارج العقد للعمارة أو للعلف صح ولا يصح الاستتجار لسلم شاة بجلبها ولا الطعن برتي بعض دقيقه أو بخالته للجهل بضمانه الجلد وبقدرا دقيق والنضالة ولعدم القدرة على تسليم الأجرة حالاً ولا يصح الاستتجار أيضاً لأرضاع رقيق يعضه إلا أن قال يعضه إلا أن ترضعه أو لترضى باقيه والعمل المكثري له وهو الأرضاع انما وقع في ملك غير المكثري تبعاً لا قصداً بخلاف ما لو قال يعضه بعد النظام أو لترضى كله (قوله وإطلاقها) أي الأجرة والمراد إطلاقها عن الحلول والتأجيل فلم تضيد بواحد منهما وقوله يقتضى تعجيل الأجرة أي كونها بمجلة فالمعنى أنه إذا أطلقت الأجرة عن الحلول والتأجيل حلت على الحلول وقوله إلا أن يشترط فيها التأجيل أي لكن إن اشترط فيها التأجيل فليست حالة بل مؤجلة فهو استثناء منقطع فإن التأجيل غير داخل في الإطلاق وهذا في أجرة العين فلا يشترط فيها كون الأجرة حالة ولا تسليمها في المجلس كالتمن في البيع سواء كانت الأجرة معينة أو في الذمة فإن كانت معينة فلا تأجيل لأن الأعيان لا تؤجل وإن كانت في الذمة صح تأجيلها وتعجيلها وإطلاقها يقتضى تعجيلها كما قاله المصنف وأما في أجرة الذمة فيشترط كون الأجرة حالة وتسليمها في المجلس فلا يصح تأجيل الأجرة ولا تأخيرها عن مجلس العقد كراس مال السلم ولذلك لا يصح الاستبدال عنها ولا الحوالة إليها ولا الأبراء منها لأن الأجرة في الذمة سلم في المنافع كما مر (قوله فتكون الأجرة مؤجلة حينئذ) أي حين اذ شرط التأجيل في صلب العقد وقد عرفت أن ذلك في أجرة العين فقط (قوله ولا تبطل الأجرة) أي سواء كانت واردة على العين أم على الذمة لأنها عقد لازم كالبيع فلا تنفسخ بالموت وكذا لا تنفسخ الأجرة بانقطاع ماء أرض استؤجرت لزراعة لا مكان زرعها بغير الماء المنقطع بل يثبت الخيار للمكثري على التراخي فإن تعذر ذلك انقضت ولا يبيع العين المؤجرة سواء باعها للمكثري وهو ظاهر أو غيره ولو بغير إذن المكثري ولا خيار للمتزى إن كان المالك الأجرة لأنه اشتراها مسلوقة بالمنفعة مدة الأجرة فإن لم يكن عالمياً ثبت له الخيار ولا بزيادة أجرة ولو كانت أجرة وقف لغيرها بالغبطة في وقتها ولا باعتراف رقيق ولا يرجع على سيدها أجرة ما بعد العتق لأنه أهتقه مسلوب المنفعة مدة الأجرة وتكون مؤته حينئذ في بيت المال أو على أغنياء المسلمين نعم إن علق عتقه بصفة ثم أجره ثم وجدت الصفة انقضت الأجرة لاستحقاقه العتق قبلها وتنفسخ الأجرة بنصب العين المؤجرة المعينة مدة الغصب شيئاً فشيئاً بمعنى أنه كلما مضى زمن منها لا يحسب على المستأجر وينتبه له الخيار على التراخي وإذا رجعت إليه العين استوفى منها ما بقي من المدة هذا كله إن قدرته بمدة فإن قدرته بعمل عمل كأن أجره دابة ليركبها إلى مكان كذا فلا تنفسخ بالغصب إذا لم يتعذر استيفاء المنفعة بعد زوال الغصب (قوله بموت أحد المتعاقدين) أي ولو ناظر في وقت من حاكم أو منصوبه أو من شرط له النظر على جميع البطون إلا إذا كان الناظر هو المستحق للوقف وأجره بدون أجرة المثل فإنه يجوز له ذلك لأن الحق له فإذا مات في أثناء المدة انقضت

(وإطلاقها يقتضى تعجيل الأجرة إلا أن يشترط فيها التأجيل) فتكون الأجرة مؤجلة حينئذ (ولا تبطل الأجرة) بموت أحد المتعاقدين

كما قال ابن الرقعة ولو شرط الواقف النظر لكل بطن من البطون مدة حياته واجر البطن الاول
من الموقوف عليهم العين الموقوفة مدة ومات البطن المؤجر قبل نفاذها انقضت الاجارة
لانه انتقل استحقاق الوقف بموت المؤجر لغيره ولا ولاية له عليه وتنفس أيضا بموت الاجير المعين
كأن قال استأجرتك لتكتب لي كذا أو تخطي لي كذا أو تبتني كذا ثم مات الاجير فتفسخ
بموته لانه مورد العتد يعني أن المنفعة المتعلقة بعينه مورد العتد لانه عاقد ولو اجر عبده
المطلق عتقه بصفة فوجدت تلك الصفة مع موت السيد فتفسخ الاجارة بموته لكن لو جرد
الصفة للموت العاقد وكذا لو اجر عبده المدبر أو أم ولده ومات السيد في مدة الاجارة فتفسخ
الاجارة بموته لا تقطع استحقاقه بالموت فلا حاجة لاستثناء ذلك كله من عدم الانفساخ بموت
أحد المتعاقدين وان استثناء بعضهم منه بالنظر للظاهر (قوله أي المؤجر والمستأجر) تفسير
للمتعاقدين (قوله ولا بموت المتعاقدين) انما زادها الشارح لأن كلام المصنف لا يشملها
لتقيده بالاحد وقال بعضهم يمكن شمول كلام المصنف لهذه ولعل وجهه صحة أن يراد بالاحد
الدارر الشامل لكل منهما (قوله ويقوم وارث المستأجر الخ) وكذلك يقوم وارث المؤجر
مقلبه في أخذ الاجرة ان لم تكن قبضت (قوله وبطل الاجارة) أي تنفسخ وليس المراد
أنه يبطل من أصلها وان أوجه التعبير بالبطلان بل من حين عروض المانع (قوله تلف
العين المستأجرة) أي كلها فالبطلان مقيد بثلاثة قيود الاول التلف فيخرج به النعيب
كما لو عرحت الدابة المستأجرة للركوب أو خربت الدار المستأجرة للسكنى فيثبت الخيار بذلك
والثاني كون التلف لكل العين فيخرج به ما لو تلف به ضامع امكان الانتفاع ببعض الباقي
كما لو انهدم بهض الدار وأمكن السكنى في الباقي منها فانها لا تنفسخ الاجارة بذلك بل يثبت
الخيار فقط والثالث أن تكون الاجارة اجارة عين فيخرج به اجارة الذمة فيجب فيها الابدال لتلف
أو تعيب ويجوز مع سلامته منهما برضى المكترى لأن الحق له بخلاف اجارة العين فلا يجوز
فيها الابدال وهذا معنى قولهم لا يجوز ابدال مستوفى منه لانه معفود عليه ويجوز ابدال
مستوفى كراكب وساكن ومستوفى به كعمول من طعام وغيره ومستوفى فيه كالطريق
يمثل كل منها أو بدونه المفهوم بالاولى لا بما فوقه قلخص أنه يجوز ابدال المستوفى والمستوفى به
والمستوفى فيه ولا يجوز ابدال المستوفى منه الا في اجارة الذمة فيجب الابدال لتلف أو تعيب
ويجوز مع عدمهما برضا المكترى (قوله كنهدام الدار) أي كلها كما علم مما تقدم لم يقل
الدار المعينة كما قال وموت الدابة المعينة لما تقدم من أن اجارة العقار لا تكون الا اجارة عين
ولو كان الانهدام بفعل المستأجر انقضت الاجارة وتكون هذه الصورة مستثناة من قولهم
من استهمل بشئ قبل أو انه عوقب بجرمانه فانها قاعدة أغلبية (قوله وموت الدابة المعينة)
بخلاف الدابة المؤجرة في الذمة كما سيأتي في كلام الشارح فتأمل (قوله وبطلان الاجارة)
مبتدأ خبره بالنظر للمستقبل وقوله بما ذكر أي من تلف العين المستأجرة وهو متعلق ببطلان
وقوله لا الماضي أي لا بالنظر للماضي فهو عطف على قوله للمستقبل (قوله فلا تبطل الاجارة
فيه) أي في الماضي وقوله في الاظهر أي على القول الاظهر وهو المعتمد ولعل مقابله يقول تبطل
فيه أيضا ويجب اجرة المثل للماضي فتأمل (قوله بل يستقر قسطه) أي قسط الماضي وفرض

أي المؤجر والمستأجر ولا
بموت المتعاقدين بل تبقى
لاجارة بعد الموت إلى انقضاء
مدتها ويقوم وارث المستأجر
مقلبه في استيفاء منفعة
العين المؤجرة (وتبطل)
الاجارة (تلف العين
المستأجرة) كنهدام الدار
وموت الدابة المعينة وبطلان
الاجارة بما ذكر بالنظر
للمستقبل لا الماضي فلا
تبطل الاجارة في الماضي الاظهر
بل يستقر قسطه

المسئلة أن الذي تلف في أثناء المدة العين المستأجرة مع سلامة الشيء المستأجر له كالومات الدابة
وسلم المحمول أو غرقت السفينة وسلم الجبل حينئذ يجب القسط بخلاف عكسه كأن تلف المحمول
وسلم الدابة أو غرق الجبل وسلم السفينة فلا يجب القسط للماضي ما لم يظهر أثره على المحمل
ويقع العمل مسلما والا كان استأجره تلطاطة الثوب لخياط بعضه بحضرة المالك أو في بيته
ثم سرق ذلك الثوب أو عرق بعد خياطة البعض فإنه يجب القسط حينئذ (قوله من المسمى)
أي الذي يسمى في العقد من الأجرة وقوله باعتبار أجرة المثل أي لكل فمن بماسبه فإذا كانت
أجرة مثل الزمن الماضي قدر نصف أجرة مثل الزمن الباقي وجب من المسمى ثلثه كأن يؤثر
يتأعلى الخليلج سنة ثلاثين قرشا وتلف ذلك البيت بعد ستة أشهر من السنة وكانت أجرة المثل
لثلاث الستة أشهر ثلاثين لكونها قبل مجيء النبل متلا وكانت أجرة مثل الباقي من السنة ستين
لكونه في زمن النبل متلا فالجموع تسعون وأجرة مثل الماضي بالنسبة لذلك المجموع ثلث
فيجب الثلاث من المسمى وهو عشرة ومن المعلوم أنه لا يجب أن يكون المسمى قدر أجرة المثل
ففي المثال المذكور المسمى ثلاثون وأجرة المثل تسعون ولكن يجب القسط من المسمى باعتبار
أجرة المثل قدر (قوله فتقوم المنفعة حال العقد) أي الملاحظة حال العقد فهو صفة للمنفعة
وليس ظرفا للتقويم لأن التقويم بعد التلف لا حال العقد فكانه قال المنفعة المعقود عليها
ولو أسقطه لكان أولى لا يهاه أن التقويم حال العقد وقوله في المدة الماضية أي الموجودة
في المدة الماضية وهو صفة ثانية للمنفعة وقوله فإذا قيل كذا أي كأن قيل أجرة المنفعة في المدة
الماضية ثلاثون كما تقدم في المثال مع كون أجرة مثل الباقي ستين فالمجموع تسعون كما تقدم أيضا
وقوله يؤخذ تلك النسبة من المسمى أي يؤخذ الثلث من المسمى وهو عشرة في المثال المارة
لأن المسمى فيه ثلاثون وثلثه مائة (قوله وما تقدم من عدم الانقاسخ الخ) هذا قيد
لوجوب القسط للماضي في المسئلة المذكورة وقوله مقيد بما بعد قبض العين المؤجرة أي حقيقة
كأن قبض الدار المؤجرة وسكنها بالفعل أو حكما كأن خلى بينه وبينها وقبض مفتاحها ورزقها
بلا سكتى فانه ممكن من الانتفاع بها وإن لم يتفق بها بالفعل لتقصيره وقوله وبعد مضى مدها
أجرة أي لملئها أجرة (قوله والا) أي بأن لم يقبض العين المؤجرة لاحقيقة ولا حكما ولم مضى
مدها أجرة فتصدق الابصورتين وقوله تنفسخ في المستقبل والماضي أي فلا يجب القسط
لماضي حينئذ (قوله وخرج بالمعينة) أي في قوله وموت الدابة المعينة فهذا محترزه كما تقدم
التنبيه عليه وقوله ما إذا كانت الدابة المؤجرة في الذمة أي ملتزمة في الذمة وقوله فان المؤجر
إذا أحضرها أي الدابة الملتزمة في الذمة وسلمها عما في ذمته وقوله وماتت أي تلك الدابة
التي أحضرها عما في ذمته وقوله فلا تنفسخ الإجارة أي بموت تلك الدابة وقوله بل يجب على
المؤجر إبدائها أي في التلث كما هو القرض وكذلك التعيب ويجوز الإبداء مع السلامة منها
برضا المالك ترى لأن الحق له كما مر (قوله واعلم أن الخ) هذا دخول على كلام المصنف فهو
توطئة له وقوله أن يد الأجير سواء كان معينا كأن استأجره بعينه ليضبط كذا أم مشتركا
كأن استأجره بجماعة ليحفظ لهم كذا انظر بالعمل كأن عمل وحده أو لا كأن عمل بحضرة
المالك أو في بيته ومن ذلك به لم أن انظره لا ضمان عليهم وكذلك رعاة الخيول وحامس الجمال

من المسمى باعتبار أجرة
المثل فتقوم المنفعة حال
العقد في المدة الماضية
فإذا قيل كذا يؤخذ تلك
النسبة من المسمى وما تقدم
من عدم الانقاسخ في الماضي
مقيد بما بعد قبض العين
المؤجرة وبعد مضى مدها
أجرة ولا تنفسخ في المستقبل
والماضي وخرج بالمعينة
ما إذا كانت الدابة المؤجرة
في الذمة فان المؤجر إذا
أحضرها وماتت في أثناء
المدة فلا تنفسخ الإجارة بل
يجب على المؤجر إبدائها
واعلم أن يد الأجير

إذا استغفله على الامتعة والتزم ذلك فلا ضمان عليهم الا ان فرطوا فيه ضمنون وان لم يعرف
الحامى أفراد الامتعة ومعلوم أنهم لو اختلفوا في مقدار الضائع صدق الحارس بيمينه
لانه الغارم وقوله على العين المؤجرة أى سواء فى مدة الاجارة وبسدها ان قدرت بمدة أو مدة
امكان الاستيفاء ان قدرت بعمل عمل اذا يلزمه ردّها حينئذيل الواجب عليه التولية
بين المالك وبينها اذا طلبها كالوديعة ومثل العين المؤجرة ما يتعلق بها بما يتفجع به معها كالجواهر
ومفتاح غلقها وأبوابها فيجب على المكبرى تسليم مفتاح الغلق كضبة وكيلون بخلاف القفل
ومفتاحه فلا يستحقه المكبرى وان اعتبد ويلزم المؤجر ابدال نحو مفتاح الغلق اذا ضاع من
المستأجر ويلزم المستأجر قيمته أن فرط في تلفه ولا يضمنه ان لم يفرط وعلى المؤجر العمارة
سواء كان ذلك فى الابتداء كأن كان فى الدار خل وقت العقد أو فى الدوام كأن عرض الخلل
لهادوا ما فان بادرا لمكبرى بالعمارة فذلك ظاهر والا فلا مكبرى الخيار وعلى المؤجر أيضا
رفع الثلج ونحوه عن السطح ابتداء ودواما لانه كالعامة وكذا تفريغ نحو حش وازالة
نحو كاسة أو تلج فى عرصة الدوا فى الابتداء بأن كان ذلك موجودا وقت العقد فهو على المؤجر
لان ذلك يحصل به التسليم التام فللمستأجر الخيار ان لم يبادر المؤجر بذلك وأما فى دوام المدة
فهى على المكبرى والمراد بكونها عليه عدم ثبوت الخيار له بها فان انقضت المدة أجبر على ازالة
الكاسة دون الثلج لان الكاسة يشعلها فان المراد بها ما يساقط من القشور والطعام ونحوهما
ولا كذلك الثلج والمراد بازالتها جمعها فى محل من الادارة هو دلهاء كالحنية ولا يكلف نقلها
الى نحو الكيمان كما قاله العلامة الزلى وأما التراب المتجمع بهبوب الرياح فلا يلزم واحدا
منهما (قوله يدا مانه) سواء اتفجع بها أم لا ومع ذلك لو ادعى الرذ على المؤجر لم يصدق الا بينة
لان القاعدة أن كل أمين ادعى الرذ على من اتفقه صدق بيمينه الا المرتين والمستأجر والكلام
فى المستأجر للعين بخلاف الاجير للعمل فى عين كالتليطة فى قوب فيصدق فى دعواه الرذ (قوله
وحينئذ) أى حينئذ كانت يدا الاجير على العين المؤجرة يدا مانه وقوله لا ضمان على الاجير
الابعدوان أى تفريط ولو عبره لكان أولى لان التفريط يشمل ما لو ساء عنها فضاقت ولا يشمل
ذلك العدوان لانه من التعدى ولو اختلفنا فى التفريط وعدمه صدق الاجير بيمينه لان الاصل
عدمه وبرائة دعتنه من الضمان نعم ان أخبر عدلان بأن ما فى به تعدى عمل بقولهما ولو اختلفا
فى قطع التوب قيصا أو قبا كان قال المالك أمرتك بقطعه قيصا فقال الخياط بل أمرتني
بقطعه قبا صدق المالك بيمينه فيصنف أنه ما أذن له فى قطعه قبا كالأختلاف فى أصل الاذن كأن
قال المالك ما أذن لك فى قطعه بل وضعته عندك أمانة مثلا وقال الخياط بل أمرتني بقطعه
فيصدق المالك لان الاصل عدم الاذن ولا أجره عليه كالأخطأ نوبابعد انكاره بخلافه قبله بل
على الخياط أرض نقص الثوب لان القطع بلا اذن موجب للضمان وفى أرض النقص فى المسئلة
الاولى وجهان الظاهر منهما أنه ما بين قيمته مقطوعا قيصا ومقطوعا قبا واختاره السبكي وقال
لا ينجبه غيره لان أصل القطع ما دون فيه وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت أو كان مقطوعا قبا
أكثر قيمة فلا شئ عليه وأما ما صححه ابن أبي عصرون وغيره وهو أنه ما بين قيمته مقطوعا
لانه أثبت بيمينه أنه لم يأذن فى قطعه قبا فضعيف لما علمت من أن أصل القطع ما دون فيه

على العين المؤجرة يدا مانه
(وحينئذ) لا ضمان على
الاجير لا يعدوان فيها

واعلم أنه لا أجرة لعمل صدر من مطلق التصرف بلا شرط أجرة وإن كانت العادة جارية بهافيه
أو كان يسأل صاحبه أو كان لا يتأق فعله من صاحبه كخلق رأسه إلا أن قال اعمل لي كذا وأنا
أرضيك أو ولك ما يرضيك أو ما يسرك أو نحو ذلك فوجب أجرة المثل وكذا لو كان العامل غير
مطلق التصرف فوجب له أجرة المثل لأنه ليس من أهل التبرع بعمله ويستثنى داخل الحمام
وركب السفينة بلا إذن فعليه ما الأجرة على الرابع لأنه استوفى المنفعة بكونه في كل منهما
بلا إذن فيكون في حكم الغاصب ويستثنى أيضا عامل المساقاة إذا عمل ما ليس عليه كبناء الحائط
بإذن المالك فإنه يستحق الأجرة للإذن في أصل العمل المقابل بعوض (قوله) كأن شرب
الدابة فوق العادة) أي أو نفعها باللباس فوق العادة أيضا بخلاف ما لو كان مثل العادة فيها
فلا يضمن ويضمن فيما لو انهدم الاصطبل على الدابة في وقت لو انتفع بهافيه لسلت بخلاف ما لو
تلفت بغير ذلك كالولد غتها حية أو نحوها على ما قاله الرمي وخالفه غيره (قوله) أو أركبها نخصا
أثقل منه) أي أو أسكن الدار حداداً أو قصار ادق وليس هو كذلك لزيادة الضرر فإن لم يدق فلا
ضمان وإن كان هو كذلك فلا ضمان أيضاً وحل الدابة جنساً غير ما استأجره مع الاستواء في
الوزن كالوحدل مائة رطل بر بدل مائة رطل شعيراً وعكسه ووجهه في الأولى أن البرأ ربيع وأثبت
في ظهر الدابة فلا يتحرك فيضرها وفي الثانية أن جرم الشعير أكثر من جرم القمح فيمتلئ بهواء
فيصير على ظهرها كالقلع فيثقل عليها بخلاف ما لو جعلها الأخف مع الاستواء في الكيل كالو
جعلها عشرة أقدرة شعير بدل عشرة أقدرة بر فإنه لا يضمن لخفة الشعير مع استوائهما في الحجم
بخلاف عكسه والحاصل أن ابدال الموزون بغيره يضر مطلقاً وأما ابدال الكيل بغيره فإن كان
بأثقل منه ضرر وإن كان بأخف لم يضره (فصل في أحكام الجمالة) أي بكونها وأستحقاق
العوض إذا ردت الضالة مثلاً ويقال لها الجميلة والجعل وذكرها المصنف كصاحب التنبيه
والغزالي وتبعهم في الرخصة عشب الإجارة لأستراكمهما في غالب الأحكام إذا جملة لا تخالف
الإجارة إلا في خمسة أحكام صحتها على عمل مجهول عسر عمله كذا الضالة والأتق فإن لم يسره له
اعتبر ضطرته إذا حاجته إلى احتمال الجهل حينئذ وصحتها مع غير معين كأن يقول من ردت ضالتي
فله على كذا أو كونها جائزة وكون العامل لا يستحق الجعل إلا بعد تمام العمل وعدم اشتراط
القبول وزيد سادس وهو جهل العوض في بعض الأحوال كسئله العلي وهو الكافر الغليظ
والمراد به مطلق الكافر وهي أن يجعل الإمام أن دلنا على قلعة جارية منها وذكرها في المنهاج
كأن صله بها للجمه ورعقب اللقطة نظراً إلى ما فيها من التقاط الضالة والأصل فيها قبل الإجماع
خبر أبي سعيد الخدري وهو الرافق وذلك أنه كان مع جماعة من الصحابة في سفر فترجوا يحيى من أحياء
العرب فاستضافوهم فلم يضيفوهم فباتوا بالوادي فلدغ رئيس ذلك الحي قاتوا له بكل دواء فلم
ينجع أي لم ينفع بشي فقال بعضهم ليهض سألوا هذا الحي الذي نزل عندكم فسألوههم فقالوا اهل
فيكم من رافق فأتى سيد الحي لدغ فقالوا نعم ولكن لا يكون ذلك إلا يجعل لكم ونهم لم يضيفوهم
فجعلوا لهم قطيعاً من الغنم وكان ثلاثين رأساً وكانت العصاية كذلك فقرأ عليه أبو سعيد
الفاطحة ثلاث مرات فكأنما شط من عقاب وانغرقاه بالفاطحة دون غيرها لأنه صلى الله عليه
وسلم قال فاطحة الكتاب شفاه لكل داء ثم توفوا في ذلك فقالوا كيف تأخذ أجراً على كتاب الله

كأن ضرب الدابة فوق
العادة أو أركبها نخصا
أثقل منه
(فصل في أحكام الجمالة)

فلما قدموا المدينة أتوا النبي صلى الله عليه وسلم وسألوه عن ذلك فقال إن أحق وفي رواية إن
أحسن ما أخذتم عليه أجر كتاب الله تعالى زاد بعضهم أصروا إلى معكم بسهم وانما قال ذلك
صلى الله عليه وسلم تطييبا لقلوبهم لا طلبا لنصيب معهم حقيقة وأيضا الحاجة قد تدعو إليها
لجواز كالأجارة لأن القياس يقتضي جواز كل ما دعت الحاجة إليه وهذا دليل عقلي بعد
التقلي ويستأنس لها بقوله تعالى ولن يجرمكم عملكم بل يعزكم عليه ويثبتكم له ومن استثنى
بالاستئناس دون الاستدلال لأن شرع من قبلنا ليس شرعنا وان كان ورد في شرعنا ما يقرره على
الراجح في مذهبننا وأركانها أربعة أجمالا الأولى العاقد وهو ملتزم للعوض ولو غير المالك وشرط
فيه اختيار واطلاق تصرف فلا يصح التزام مكره وصبي ومجنون ومجبور وسفه وعامل وشرط فيه
ولو غير معين علمه بالالتزام فلو قال إن رد آتني زيد فله كذا فرتده غير عالم بذلك لم يستحق شيئا أو من
رد آتني فله كذا فرتده من لم يعلم بذلك لم يستحق شيئا والمثال الاو للمعين والثاني لغير المعين وشرط
فيه إذا كان معيناً أهلية العمل فيصح من هو أهل له ولو عبداً أو صبياً ومجنوناً ومجبوراً وسفه
بجلاف صغير لا يقدر على العمل لأن منفعتهم معدومة فالجعالة معه كاستئجار أعمى للعقظ والثاني
الصيغة وهي من طرف الجاعل لا العامل فلا يشترط له صيغة ولذلك تقدم أنه لا يشترط فيها قبول
وشرطها عدم التأقيت لأن التأقيت قد يفوت الغرض ولا فرق في الجاعل بين أن يكون جاعلاً
على نفسه وأن يكون مخبراً عن غيره إن كان صادفاً وكان ثقة فإن كان كاذباً فلا شيء له لعدم الالتزام
وكذا إن كان غير ثقة كما لو رتبه زيد غير عالم بأذنه والتزامه إلا أن يعتقد الراد صدقه كما استظهره
ابن قاسم والثالث الجعل وشرط فيه ما شرط في الثمن فالأصح أن لا يكون مجهولاً ونجساً لا يصح
جعله جعلاً ويستحق العامل أجره المثل في المجهول والنجس المقصود كخمر وجلد ميتة فإن لم
يكن مقصوداً كدم فلا شيء للعامل والرابع العمل وشرط فيه كلفة وعدم تعيينه فلا جعل فيما لا
كلفة فيه كأن قال من دلى على مالي فله كذا فله عليه وهو يدعيه ولا كلفة ولا فيما تعين
كأن قال من رتبه مالي فله كذا فرتده من تعين عليه نحو غضب لأن ما لا كلفة فيه وما تعين عليه
شرعاً لا يقابلان بعوض ولو جسر ظلماً قبل ما لا لمن يخلصه بجاهه أو غيره كعلمه ولايته جاز لأن
عدم التعين صادق بكون العمل فرض كفاية ولا فرق في العمل بين كونه معلوماً وكونه
مجهولاً عصر علمه للحاجة كما في القراض بل أولى فإن لم يعسر علمه اشترط خضبطه في بناء ما شرط
بذ كر موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه وما يبنى به وفي الخياطة يعتبر وصفها ووصف الثوب
(قوله وهي تثليث الجيم) والكسر أقصع فلا يقول ابن مالك أنما فعل الفاعل والمفعول يقال
جاعل جاعل جعالة بل اقتصر بعضهم على الكسر فتقول الرجائي والفتح أقصع غير مسلم وإن
كان هو إلا كثر الجاري على الالسنه (قوله ومعناها) أي الجمالة وقوله ما يجعل الخ أي
سواء كان بعتداً وبغيره ولا يخفى أن الجمالة في الأصل مصدر فتفسيرها بما يجعل الذي هو الجعل
مجاز بحسب الأصل وإن اشتهر ذلك فصار حقيقة عرفية (قوله على شيء) أي على فعل شيء فهو
على تقدير مضاف وإن كان بصير في الكلام ركة لأنه يصير التقدير على فعل شيء يفعل (قوله
وشرعاً) عطف على لغة وقوله التزام مطلق التصرف الخ قد جمع الشارح جميع أركانها
الأربعة المذكورة وغالب شروطها لأن الالتزام لا يكون إلا بصيغة ومطلق التصرف أحد

وهي تثليث الجيم ومعناها
لغة ما يجعل لشخص على
شيء يفعل وشرعاً التزام
مطلق التصرف

العاقدين وهو الملتزم وقوله عوضا هو الجعل وهو مفعول المصدر المضاف لقاءه والعمل
مذكور صريحا في قوله على عمل وقوله معين أو مجهول أي عسر عليه والاشتراط ضبطه كما مر
وقوله لمعين أو غيره متعلق بالالتزام وهو العامل الذي هو أحد العاقدين وصورة المعين أن يقول
لزيد رد عيدي ولك على كذا وصورة غير المعين أن يقول من رد عيدي فله على كذا (قوله
والجعالة جائزة) المتبادر أن مراد المصنف بالجواز ما قابل المنع والفساد وهو الحل والعصمة
لأما قابل اللزوم فقول المصنف ما قابل العصمة لأما قابل اللزوم غير صحيح بل سبق قلم لأن ما قابل
العصمة هو الفساد ولا تصح إرادته بل المراد الحل والعصمة كما علمت فكان الأنسب للشرح أن
يحمل كلام المصنف على ذلك ثم يذكر الجواز ما قابل اللزوم بعد ذلك فإسلكه الشارح ومثله
الشيخ الخطيب خلاف الأنسب على أن ذكر الجواز مطلقا قبل ذكر حقيقتها غير مناسب لأن
الحكم على الشيء فرع عن تصوره فكان المناسب للمصنف أن يذكر حقيقتها بقوله وهي أن يشترط
الحل أو لا ثم يذكر الجواز ويحجب عنه بأنه اتمكلى على كونها معلومة (قوله من الطرفين) فلكل
من الجاعل والعامل مضى قبل تمام العمل فإن فسخ الجاعل أو العامل المعين قبل الشروع
في العمل فلا شيء له لأنه لم يعمل شيئا وانما تصور الفسخ قبل الشروع في العمل من العامل المعين
لأنه إذا عقد مع معين كان قال رد يا زيدا عيدي ولك على كذا فأتى الفسخ من كل منهما باعتبار
العقد الصادر بينهما بخلاف غير المعين كان قال من رد عيدي فله كذا فإذا قال شخص فسخت
الجعالة فلذلك القول إذا عقد بينهما حتى يفسخه وانما ذلك تعليل وان فسخ العامل ولو غير
معين بعد الشروع في العمل فلا شيء له أيضا لأنه لم يحصل غرض الجاعل وان فسخ الجاعل بعد
الشروع في العمل فعليه أجرة المنزل لما عمله العامل لأن عمله وقع محترما فلا يقوت عليه بالفسخ
لكن الفسخ رفع المسمى لرفع العقد فرجع إلى بدله وهو أجرة المنزل (قوله طرف الجاعل
والجعول له) بدل من الطرفين وكان الأولى أن يقول طرفي بصيغة التثنية لأن الجعول له
مفرد مضاف فبعض الطرفين والجاعل هو الملتزم للعوض والجعول له هو العامل (قوله هو
أي الجعالة كذا في بعض النسخ وفي بعضها وهو أي الجعالة أيضا فهو راجع للجعالة على كل من
النسختين وذكره على الثانية باعتبار الخبر كما هو الأولى لأن القاعدة أن الضمير متى وقع بين
مذكر ومؤنث جاز التذكير والتأنيث لكن الأولى مراعاة الخبر وهو هنا أن يشترط فانه في تأويل
اشتراط (قوله أن يشترط) أي أن يلتزم الشخص ولو غير المالك فالإضافة في ضالته ليست قيدا
كما أن كلاما من الرد والضالة ليس قيدا فقل ضالته ضالة غيره ومثل رد الضالة غيره كالخطأ والبناء
وتخليص المال من نحو ظالم أو المحبوس ظمنا كما تقدم ومثل الضالة غيرها من مال وأمتعة وغيرها
كالاختصاص والحاصل أن كلام المصنف يوهم أن الرد قيد والضالة قيد أيضا وأن الإضافة
في ضالته كذلك وليس كذلك في الجميع ويحجب عنه بأنه أراد مثلا في الجميع (قوله في رد ضالته)
هي اسم لما ضاع من الحيوان كما قاله الأزهري وغيره وقد عرفت أنها ليست قيدا كما أن الرد ليس
قيدا والإضافة كذلك وانما بنى كلامه على مجزئ التمثيل (قوله عوضا) هو الجعل وقوله معلوما
هو شرط لاستحقاق عنه فان لم يكن معلوما كان قال من رد عيدي فله على ما يرضيه أو
نحو ذلك فله أجرة المنزل وكذلك ان كان فسخا مقصودا فان لم يكن مقصودا فلا شيء للعامل كما مر

عوضا معلوما على عمل معين
أو مجهول لمعين أو غيره
(والجعالة جائزة) من
الطرفين طرف الجاعل
والجعول له (وهي أن يشترط
في رد ضالته عوضا معلوما)
كقول مطلق التصرف من
رد ضالتي فله كذا

(قوله فإذا ردها) أي ردة العامل الضالة من المكان المعين فإن ردها من أقرب منه فله تسطه وإن ردها من أبعد منه فلا زيادة له لعدم التزامها أو من مثله من جهة أخرى فله كل الجعل لمساوئه للعمل المشروط مع حصول الغرض ولا بد من تسليمه المردود فلو هرب العبد أو غصب أو مات بغير قتل المالك له ولو بعد دخول دار المالك لكن قبل تسليمه فلا جعل له وكذا لو رجع الهارب أو المقتصوب وحده لأنه لم يردّه ولو أنكر المالك سعي العامل في رده لا يتوب بأن قال لم تردّه بل رجع بنفسه صدق المالك بيمينه لأن الأصل عدم الرد وكذا لو أنكر شرط الجعل للعامل بأن قال العامل شرط لي جعلاً فأنكر المالك فيصدق المالك بيمينه لأن الأصل عدم الشرط فإن اختلف الملتزم والعامل في قدر الجعل بعد فراغ العمل تخالفوا فصح العقد ووجب أجره المثل كما لو اختلفا في الاجارة وليس للعامل حبس المردود لقبض الجعل لأن استحقاقه بالتسليم ولا حبس قبل الاستحقاق وكذلك لا يجبره لاستيفاء ما أتفق عليه ولا يرجع به إلا أن أنفق باذن المالك في باذن الحاكم فإن تعذر فبالاشهاد فإن تعذر لم يرجع وإن قصد الرجوع لأن تعذر الاشهاد نادر (قوله استحق الراد) أي ولو تعدد فيستحقونه بعدد الرؤس ان تساوا وفي العمل والاوزاع عليهم بقدر المسافة مثلاً وقوله ذلك العوض المشروط له أي لذلك الراد فيستحق جميعه على الملتزم ولو غير المالك ان لم يتصرف الملتزم في الجعل بزيادة أو نقص أو تغيير جنس قبل الفراغ من العمل فإن تصرف فيه بذلك كأن قال من ردة عبدي فله عشرة ثم يشول من ردة عبدي فله خمسة أو عكسه أو قال من ردة عبدي فله دينار ثم يقول من ردة عبدي فله درهم فإن علم العامل بالنداء الثاني قبل الشروع في العمل استحق الجعل في النداء الثاني لأنه فسح للنداء الاول وان لم يعلم به استحق أجره المثل لما علمت من أن النداء الثاني فسح للاول وهو يقتضي الرجوع الى أجره المثل عند الجهل بالنداء الثاني وكذا لو كان التغيير بعد الشروع فيستحق أجره المثل فلو عمل من سمع النداء الاول مع من سمع النداء الثاني استحق الاول نصف أجره المثل لانفساخ النداء الاول بالثاني في حقه واستحق الثاني نصف المسمى الثاني * (فصل في أحكام الخبارة) أي كعدم الجواز الآتي في كلام المصنف واقتصار الشارح على الخبارة في الترجمة نظر الظاهر كلام المصنف لأن المتبادر منه أن المالك لم يدفع للعامل إلا الأرض حيث قال وإذا دفع شخص الى رجل أرضاً الخ فيكون البذر من عند العامل كما هو ضابط الخبارة وجعل بعضهم كلام المصنف ظاهراً في المزارعة لأن المتبادر من قوله ليزرعها أن العامل ليس من جانبه إلا العمل فيكون البذر من عند المالك كما هو ضابط المزارعة وفي الحقيقة كلام المصنف محتمل لهما معاً لأنه محتمل أن يكون البذر من العامل ولأن يكون من المالك وكان الاولى أن يزيد في الترجمة كراء الأرض بأن يقول وفي أحكام كراء الأرض لأن المصنف ذكره بقوله وان أكرأها باها الخ وعبارة الشئخ الخطيب فصل في المزارعة والخبارة وكراء الأرض وتسعة المحشى ومناسبة كل منهما للبعالة أن في كل عمل بعوض (قوله وهي) أي الخبارة وقوله عمل العامل الخ كان الاولى أن يقول معاملته العامل الخ لأن العمل لا يوجد إلا بعد العقد الذي هو حقيقة الخبارة وقوله يعرض ما يخرج منها أي كصرف الزرع وقوله والبذر من العامل أي والحال أن البذر من العامل والمزارعة كالخبارة إلا أن البذر من المالك (قوله وإذا دفع شخص الى رجل) أي بشرط أن يكون كل منهما أهلاً

(فإذا ردها استحق الراد)
(ذلك العوض المشروط له)
(فصل في أحكام الخبارة)
وهي عمل العامل في أرض
المالك يعرض ما يخرج منها
والبذر من العامل (وإذا
دفع شخص الى رجل

للمعاملة بأن يكون كل منهما مطلق التصرف والتقييد بالرجل جرى على الغالب والافالان
 كالرجل وقوله أرضا مفعول لدفع ومعنى دفع الأرض للرجل تمكينه منها وقوله ليزرعها أي
 المدفوع له وهو العامل ويسمى المربع أيضا فان كان المراد ليزرعها يذو العامل فهي الخسارة
 وان كان المراد ليزرعها يذو المالك فهي المزاوعة فكلام المصنف محتمل لهما معا كقوله وقوله
 ونشرطه أي شرط المالك للعامل وقوله برأ ككثيرا كان أو قليلا وقوله معلوما أي بالجزئية
 كالنصف والتثالث والرابع وقوله من ريعها أي من نعمتها وفوائدها وقوله لم يجرأ أي يحرم ولا
 يصح للنهي عن الخسارة في العميين وعن المزاوعة في مسلم والمعنى في التهي أن يحصل منفعة
 الأرض محتمل بالاجارة فلم يجرأ العمل عليها على ما يخرج منها مع الفرر كالمواشي فإنه لو أعطى
 شخص دابة لا لا يحل عمل عليها بعض ما يحصل منها من أجرة ونحوها لم يصح لأنه يمكن إيجار
 الدابة فلا حاجة إلى إيراد عقد عليها فيه غرر بخلاف الشجر فإنه لا يمكن إيجاره فجوزت المساقاة
 عليه للحاجة والزرع في الخسارة للعامل وفي المزاوعة للمالك لأن الزرع يتبع البذر فهو نعماء ملكه
 وعلى العامل في الأولى للمالك أجرة مثل الأرض وعلى المالك في الثانية أجرة مثل عمله وعمل
 درابه وآلانه وان لم يحصل من الزرع شيء كافي القراض الفاسد وطريق جعل الغلة له ما في
 الخسارة أن يؤجر مالك الأرض نصفها بنصف البذر ونصف العمل ومنافع الدواب والآلات
 أو بنصف البذر فقط ويتبرع العامل بالعمل والمنافع فينتد يكون الزرع مشتركا بينهما على
 المناصفة ولا أجرة لأحدهما على الآخر وطريق جعل الغلة له ما في المزاوعة أن يستأجر المالك
 العامل ودراجه وآلانه بنصف البذر ونصف منفعة الأرض أو بنصف البذر فقط ويعبره نصف
 الأرض فيكونان شريكين في الزرع على المناصفة ولا أجرة لأحدهما على الآخر ولا يتدفق هذه
 الاجارة من رعاية شروطها كتقديرها بالمدة ونحو ذلك (قوله لكن التنوي الخ) استدراك
 على قوله لم يجرأ لأنه قد يوهى أنه لم يخالف في ذلك أحد وقوله تعالى ابن المنذر أي لاجل التبعية فهو
 مفعول لم يقدم أو حال كونه تابعاً لابن المنذر فهو حال وقوله اختار جواز الخسارة أي من جهة
 الدليل وان كان المختار من جهة المذهب عدم الجواز وهو المعتمد كما قاله الامام مالك وأبو حنيفة
 وأحمد رضي الله عنهم أجمعين فإما قاله التنوي تعالى ابن المنذر ضعيف بل قيل أنه رجع عنه
 (قوله وكذا المزاوعة) يحتمل أنه مرتبط بكلام المصنف بناء على فرضه في الخسارة كما صرحه
 التارح فيكون التشبيه في عدم الجواز على المعتمد ويحتمل أنه مرتبط بكلام التنوي فيكون
 التشبيه في اختيار الجواز وان كان ضعيفا وهو الذي يفهم من شرح المنهج ونص عبارته
 واختار التنوي من جهة الدليل صحة كل منهما مطلقا تعالى ابن المنذر ويجاب عن الدليل
 الدال على جوازهما بجمله على الطريقين السابقين في كل منهما ويجمله في المزاوعة على
 جوازها تعالى المساقاة لاستقلالها بتجوز تعالىها كما سيأتي بخلاف الخسارة فإنها لا تجوز لا
 استقلالاً ولا تعالى لعدم ورودها كذلك (قوله وهي) أي المزاوعة وقوله عمل الخ كالمكان الأولى
 إبدال العمل بالمعاملة نظير ما سبق (قوله وان أكره) أي أجرة وقوله أي شخص تفسير للضمير
 المستتر الفاعل على ما في بعض النسخ أي شخص بالرفع وفي بعض النسخ أي شخصاً بالانصب
 فيكون تفسير للضمير البارز الذي هو مفعول أول وقوله أيها مفعول ثان وقوله أي أرضا تفسير

أرضها ليعملها بشرط له جزأ
 معلوماً من ريعها لم يجرأ
 ذلك لكن التنوي تعالى ابن
 المنذر اختار جواز الخسارة
 وكذا المزاوعة وهي عمل
 العامل في الأرض ببعض
 ما يخرج منها والبذر من
 المالك (وان أكره) أي
 شخص (أيها) أي أرضا

لا يابها وقوله يذهب أو فضة أي أو به مامعا أو بغيرهما كالعروض من الثياب ونحوها فأولست
مانعة خلوة ولا مانعة جمع وقوله أو شرطه أي أو شرط المالك للعامل وقوله طعاما أي كصح أو ذرة
ونحوهما وقوله معلوما أي قدرا وجنسا وصفة ونوعا عنده وعند المكترى وقوله في ذمته أي
ملتزما فذمته بخلاف ما لو شرط له طعاما مما يخرج من الأرض فإنه لا يصح وقوله جازأي حل
وسم على المذهب المتصور بل نقل بعضهم فيه الإجماع وفي بعض النسخ وان اكترى أي
استأجر صاحب الأرض بنقدا وغيره أو طعام في ذمته رجلا لعمل بنفسه والردواب من عند
المالك كالبذرا ولعمل له الرجل بنفسه ودوابه وآلاته جاز وكل من التفتين صحح واضع
(قوله أما لو دفع لشخص الخ) مقابل لمقدروا التقدير هذا إذا كانت المزارعة استتلا لا فإن كانت
تبعاجازت بالشروط الآتية وكان الأولى تقديم ذلك على قوله وان أكره أياها الخ لانه تقييد
لعدم جواز المزارعة وقوله فيها أي في تلك الأرض وقوله فخل أي أو غنبل وقوله كثيرا أو قليل
تعميم في الفخل ومثله الغنبل كما علمت وقوله فساها عليه وزراعه على الأرض أي فسا في المالك
العامل على الفخل ومثله الغنبل وزراعه على الأرض الخالية من الزرع أو التي فيها زرع لم يبد
صلاحه وقوله فتصور هذه المزارعة تعال المسافة أي الحاجة إلى ذلك لكن بشروط أربعة الأولى
أن يتقدم لفظ المسافة على المزارعة أو يقارن كأن يقول ساقيتك على هذا الفخل أو الغنبل
بنصف الفمرة وزراعتك على هذه الأرض بنصف الزرع أو يقول عاملتك على هذين بنصف ما
يخرج منهما بخلاف ما إذا تقدمت المزارعة والثاني أن يتحدد العقد فلا يفرد المسافة بعقد
والمزارعة بعقد لم يجز والثالث أن يتحدد العامل بحيث لا يفرد المسافة بعامل والمزارعة بعامل
هذا هو المراد من اتحادهم فلا يضر تعنده مع عدم إقرار كل منهما بعامل بأن يكون عامل المزارعة
هو عامل المسافة ولو تعدد فلو كان لكل منهما عامل مستقل لم يجز والرابع أن يتعذر إفراد
الشجر بالسقي فإن لم يتعذر بأن سهل لم يجز ونخرج بالمزارعة المخاربة فلا تصح لاستقلال ولا تعا
أعدم ورودها كذلك كما مر (فصل في أحكام أحياء الموات) أي كالجواز الآتي في قوله
وأحياء الموات جاز الخ وفي بعض النسخ اسقاط أحكام وهي أعم لانها تشمل الحقيقة والأحكام
بخلاف الأولى فإنها لا تشمل الحقيقة وقد بينا المصنف بقوله وصفة الأحياء ما كان في العادة الخ
بل ذكر المصنف تعال ذلك ببدل الماء بقوله ويجب بدل الماء ثلاثة شرائط ولم يذكره الشارح
في الترجمة لكونه تابعا وانما يذكر فيها المقاصد والمراد بأحياء الموات عمارة الأرض الميتة فشيها
عمارة الأرض الميتة بالأحياء الذي هو إدخال الروح في الجسد بجامع النفع في كل واستعاروا
الأحياء من المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية أو شبهوا الأرض الميتة
بالميت بجامع عدم النفع في كل وحذفوا اللفظ المشبه به ورمزوا إليه بشئ من لوازمه وهو الأحياء
على طريق الاستعارة بالكناية وذكر الأحياء تخييل وهو قرينة المكتنية والأصل فيه قبل الإجماع
أخبار كغير من عمر أرضا ليست لاحد فهو أحق بها أي فهو مستحق لها كافي رواية فهي له (قوله
وهو) أي الموات بفتح الميم كصاحب وبعضها كغراب فالضمير راجع للمضاف إليه وهو الموات
وان كان قليلا كما في قوله تعالى كمثل الحار يحمل أسفارا فالضمير في يحمل يعود إلى الحار لا
إلى المثل والغالب رجوعه إلى المضاف ولا يصح رجوعه هنا إلى المضاف وهو الأحياء لان معناه

(يذهب أو فضة أو شرط له
طعاما معلوما في ذمته جاز)
أما لو دفع لشخص ما رضافها
فخل كثيرا أو قليل فساها
عليه وزراعه على الأرض
فتصور هذه المزارعة تبعا
للمسافة

(فصل في أحكام
أحياء الموات)

وهو

العمارة كما مر (قوله كما قال الراعي في التشرح الصغير) وهو متأخر عن شرحه الكبير فإنه
على الوجيز للغزالي شرحين أحدهما كبير ولقبه بالعزيز على الوجيز والتأني صغير ولم يلقبه
بشيء كلقب الكبير (قوله أرض لا مال لها) أي معلوم فيشمل الأرض التي ظهر بها أثر الملك
كغرس شجر وأساس جدران وغرزا وتادولم يعلم مالها ويحتمل أن المراد لا مال لها أصلاً
فلا يشمل الأرض المذكورة وبسوى حيث قد قول الماوردي هو الذي لم يكن عامراً ولا حريماً
عامراً ومراهم لم يكن عامراً ولا حريماً العامر في الإسلام والأقلا عبرة بالعمارة الجاهلية ولذلك
قال ابن الرقعة هو قحان أصلي وهو ما لم يعمر قط وطاري وهو ما خرب بعد عمارته أي بعد عمارته
الجاهلية بخلافه بعد عمارته الإسلامية وقال الزركشي بقاع الأرض أقالملوكة كالمملوكة
بيمع وهبة ونحوهما وأما محبوسة على الحقوق العائنة كالشوارع والأوقاف العامة
كالمساجد والربط التي ليست لجماعة مخصوصة أو على الحقوق الخاصة كحريم العامر
والأوقاف الخاصة وأما منسفة عنهما وهي الموات والحاصل أن العبارات أربعة وهي متقاربة
في المعنى (قوله ولا يتنفع بها أحد) قيد لا بد منه لأنه لا يلزم من عدم الملك شيء عدم الانتفاع به
فلا وجه لقول بعضهم هو مستدرك أو مضرب بل هو محتاج إليه ليخرج به الأرض التي لا مال لها
ولكن يتنفع بها الناس كعرفة ومن دلفة ومنى وحريم العامر فإن عرفة يتعلق بها حق الوقوف
وليس من الحرم ومن دلفة ومنى يتعلق بهما حق الميت وهما من الحرم فلا يجوز إحياء شيء من
هذه الثلاثة ويجب هدم ما فيها من العمارات ويجوز إحياء المحصب على المعتقد في أحياء شيئاً
منه ملكه كما قاله الولي العراقي خلافاً للزركشي ولا يملك بالأحياء حريم العامر لأن مالاً
العامر يستحق الانتفاع به بعماله فهو كالمملوكة ومن جعله مملوكاً مالاً العامر كالشيخ
الخطيب فقد تسخ وهو ما يحتاج إليه لتمام الانتفاع بالعامر فالحریم لقرية بحياة ناد وهو مجتمع
القوم للحديث ومن تكس الخيل ونحوها ومناخ ابل ومرح غنم ومطرح رماد وسرجين
وملعب صبيان والحریم لبراستقاء موضع دولاب ونازح ومنزلة الدابة ان كان الاستقاء بها
والموضع الذي يصب فيه النازح الماء والموضع الذي يطرح فيه ما يخرج من مصب الماء
ونحوه والحریم لبرقناة ما لو حفر فيه لنقص ماؤها وخيف انهيارها ويختلف ذلك بصلابة
الأرض ورخاوتها ولا يحتاج الى موضع نازح ولا غيره مما مر في بئر الاستقاء والحریم لدار غير
محفوظة بدور عمر وقناة لدارها ومطرح فحور ماد ولا حریم لدار محفوظة بدور بأن أحييت كلها
معاً فلا حریم لدار منها يخصها لأن ما يجعل حريماً واحداً ليس بأولى من جعله حريماً لاخرى
وحریم النهر ما يحتاج إليه ليطرح فيه ما يخرج منه وان بعد عنه جذاً أو يهدم ما بقي فيه ولو
مسجد الجامع السخانية الذي عند بولاق ومثله الخوانيت والمساطب التي في الشوارع
ونحوها (قوله وإحياء الموات جائز) أي حلال صحيح بل هو مستحب كما قال الشارح فيسن له
إحياء الأرض الخ لكن في تعريفه نظروا ان كان مستحباً كما ذكره في المذهب للحديث من أحياء
أرضاً ميتة فله فيها أجر وما أكلت العوا في أي طلاب الرزق كالطيور والنباتين والفعلة وسائر
الدواب منها أي مما يخرج منها من التبات أو من أجلاها كالاجرة التي تدفع للنباتين والفعلة فهو
صدقة رواء الناس وغيره (قوله بشرطين) لا يخفى أن كلام المصنف في جواز إحياء الأرض التي

كما قال الراعي في التشرح
الصغير أرض لا مال لها
ولا يتنفع بها أحد (واحياء
الموات جائز بشرطين)

يحصل به الملك فالشرطان في كلامه الجواز ومن جعلهما الملك كالشيخ الخطيب حيث قال
وانما تلك الهبة ما أحياء بشرطين وتبعه المحشي فقد نظر للمقصود الذي هو الملك لكن في منيعه
خروج عن موضوع كلام المصنف فكان الانسب أن يقول الشيخ الخطيب وانما يجوز الأحياء
بشرطين لكن في الشرط الثاني نظر لانه معلوم من الموات فلا حاجة لجعله شرطا لأن ما خرج به
لم يدخل في الموات وتكلف بعضهم في تصحيح جعله شرطا حيث جعل الموات بمعنى مطلق الارض
فحينئذ يظهر اشتراطه بخلاف ما لو أبقينا الموات على معناه وهو الارض التي لا مالك لها فلا
يظهر اشتراطه بل هو نصريح بما هو (قوله أحدهما) أي أحد الشرطين وقوله أن يكون الهبة
يكسر الياء وقوله مسلما أي ولو غير مكلف بل ولو غير مميز ومحل اشتراط كونه مسلما إذا كانت
الارض يلاذ الاسلام ولو بالحرم ما عدا عرفة ومزدلفة ومنى لأن موات الارض كان ملكا
للنبي صلى الله عليه وسلم ثم رده على أمته كما قاله السبكي نقلا عن الجوزي يضم الجيم من أصحابنا
وذلك روى الامام الشافعي رضي الله عنه خبر الارض لله ورسوله ثم هي لكم متى أياها المسلمون
وفي رواية أن الله تعالى أقطع رسوله صلى الله عليه وسلم أرض الدنيا وأرض الجنة ليقطع منها
ما شاء لمن شاء ومن ثم أفتى السبكي بكفر معارضي أولادهم فيما أقطع له صلى الله عليه وسلم بأرض
النساء أما إذا كانت الارض يلاذ الكفار فلم أحياءها لانه من حقوقهم ولا ضرر علينا فيه وإذا
للمسلمين أحياءها لم يذوناعنا وقد صرحوا على أن الارض لهم والابان ذبونا عنها فليس لنا
أحياءها (قوله فليس له أي للمسلم وقوله أحياء الارض الميتة بالتخفيف والتشديد وقوله سواء
أذن له الامام أم لا نعم في الأحياء فلا يتوقف على إذن الامام (قوله اللهم الآن يتعلق الخ)
استثناء من قوله سواء أذن له الامام أم لا وهذه الكلمة أعنى اللهم يؤتي بها الاستبعاد ما بعدها
فكان يستعين عليه بالله (قوله كأن حي الامام) أي منع السلطان ولو بناه الناس من الرعي
في تلك الارض وخلافها تتم الجزية والتي والضعيف عن التبعة يضم النون أي الذهاب بدوابه
الى الارض البعيدة فيصير له الامام قطعة قريبة من داره ليرعى فيها بهائمهم قال في المنهج والامام
حي أرض لصونهم جزية أو في الخ وظاهر ذلك بقاءها على الموات مع جأها وهو كذلك (قوله
فلا يملكها الابان الامام في الأصح) هو المعتقد ويكون اذنه نقضا للحي (قوله أما الذي
والمعاهد والمستأمن) وكذا غيرهم من الكفار وهذا مقابل لقوله مسلم فهو مفهوم الشرط
الاول (قوله فليس لهم الأحياء) أي يلاذنا أما يلاذهم فلمهم الأحياء كما مر وانما نعموا من
الأحياء يلاذنا لانه كالأستعلاء على المسلم كما في عبارة المنهج وفي عبارة الشيخ الخطيب لانه
كالأستعلاء وفيه أن الأحياء هو الاستعلاء فلا يلزم عليه تشبيه الشيء بنفسه فالصواب لانه
كالأستعلاء وهو ممنوع عليه بدارنا والذي والمستأمن والمعاهد الاحتطاب والاحتشاش
والاصطاد لأن المساحة تغلب في ذلك ويمنع الحرب من ذلك لكن ان احتطب شيئا من ملكه
(قوله ولو أذن لهم الامام) غاية في قوله فليس لهم الأحياء أي لأن الحق للمسلمين ولا يقطع حقهم
إذن الامام (قوله والثاني) أي من الشرطين وقد عرفت ما فيه فلا تغفل (قوله أن تكون
الارض حرة) أي خالصة من الملكية وقوله لم يجز عليا ملك تفسير المراد من حرة على النسخة
التي فيها الجمع بينهما وقوله لمسلم ليس يقيد بل وكذا التفسير كما أشار إليه الشارح بقوله والمراد

أحدهما (أن يكون الهبة
مسلمًا فليس له أحياء
الارض الميتة سواء أذن له
الامام أم لا اللهم الآن
يتعلق بالموات حتى كأن
حي الام قطعته منه
وأحياءها تنقص فلا يملكها
الابان الامام في الأصح أما
الذي والمعاهد والمستأمن
فليس لهم الأحياء ولو أذن
لهم الامام (و) الثاني
(أن تكون الارض حرة
لم يجز عليا ملك مسلم)

من كلام المصنف الخ فانه قال فهو لما لك ان عرف مسلما كان أو ذميا أو أشار الشيخ الخطيب
الى الجواب عن المصنف حيث قال لمسلم ولا غيره أى فى كلامه حذف الواو مع ما عطف
(قوله وفى بعض النسخ أن تكون الارض حرة) أى بلا زيادة لم يجر عليها ملك لمسلم وقد عرفت
أنه على الجمع بينهما يكون تفسيره والمراد من كلام المصنف أى من مفهوم كلامه كما هو
ظاهر وحاصله أن فى المفهوم تفصيلا لتكفل الشارح ببيانه (قوله ان ما كان معمورا) أى
فى الاصل وقوله وهو الآن خراب عبارة الشيخ الخطيب وان كان الآن خرابا بصيغة الغاية
فلا فرق بين كونه الآن معمورا أو خرابا وانما قيد الشارح بذلك لانه هو الذى يتوهم أنه يجيب
(قوله فهو لما لك) أى أولوارثه من بعده وقوله ان عرف أى مالكة وقوله مسلما أو ذميا
أى أو مؤمنا أو معاهدا الا حري بالان مال الحربى اذا غنرنا به أخذناه غنمة وقوله ولا يملك هذا
الخراب بالاحياء أى لانه ليس من الموات بل هو لما لك كما عرفت (قوله فان لم يعرف مالكة)
مقابل لقوله ان عرف وقوله والعمارة اسلامية أى والحل أن العمارة اسلامية بأن كانت بعد
الاسلام فلذلك نسبت اليه بأن كانت بعد البعثة وقوله فهذا المعمور أى الذى كان معمورا
وهو الآن خراب كما هو الفرض (قوله أمره رأى الامام فى حفظه) أى بلا بيع وقوله أو يبعه
وحفظ غنمه أى الى ظهور مالكة وبقي خصلته ثلاثة وهى اقتراضه على بيت المال الى أن يظهر
مالكة وهذا كله ان ربح ظهور مالكة فان أيسر من ظهوره فهو ملك لبيت المال يتصرف فيه
الامام كيف يشاء (قوله وان كان المعمور جاهليا) أى بأن كان قبل البعثة وهذا قابل لقوله
والعمارة اسلامية وقوله ملك بالاحياء أى لانه من الموات (قوله وصفة الاحياء) أى كيفيته
التي يترتب عليها الملك وقوله ما كان فى العادة أى فيما اعتيد بين الناس وهو المعبر عنه بالعرف
أى الذى تعرف بينهم وقوله عمارة للمسيح بفتح الميم على انه اسم مفعول ومن شرب فى احياء
ما يقدر على احيائه ولم يزد على كفايته أو نصب عليه العلامات كنصب الاجار أو قطعه الامام
فهو متعبر لذلك وهو أحق به من غيره لكن لو احياء آخره لمكة فان طالت عرقا مدة تعجيره بلا
عذر قاله الامام أحمى أو اترك فان استعمل لعذر أمهل مدة قريبة برأى الامام ومن وجد فيها
أحياء معدة لملكه لانه من أجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء هذا ان لم يعلم به قبل الاحياء فان
علمه قبله لم يملكه ولا ببعثه لفساد قصده لان المعدن لا يتخذ دارا ولا بستانا ولا منوعة ولا نحوها
لا فرق فى ذلك بين المعدن الباطن والظاهر على المعتقد خلا فالن قال يملك عند العلم الباطن
دون الظاهر ولا يملك بقتلها والمعتقد أنه يملكهما ويقتلها عند عدم العلم ولا يملكهما ولا بقتلها
عند العلم والظاهر هو ما لا يحتاج الى علاج كنقط بكسر التون أقصع من قصها وهو شئ يرى به
كالبارود وكبريت بكسر الكاف وأصله عين تجرى فاذا جرد صار كبريتا وأعزاه الاجر وقار أى
زفت وموميا بضم أوله يذوب بقصر وهو شئ يطبقه البحر الى الساحل فيصمد ويصير كالقار وبرام
بكسر أوله وهو حجر يعمل منه القدور والباطن وهو ما يصنع الى علاج كذهب وفضة ونحاس
ورصاص (قوله ويختلف هذا) أى ما كان فى العادة عبارة للمسيح بفتح الميم وقوله باختلاف
الفرض الذى يقصده المحي بكسر هاء على أنه اسم فاعل وضابطه أن يهي الارض لما يريد منها
وذكر من هذا الضابط أربعة أشياء المسكن والزريبة والمزرعة والبستان (قوله فان أراد

وفى بعض النسخ أن تكون
الارض حرة والمراد من
كلام المصنف أن
ما كان معمورا وهو
الآن خراب فهو لما لك
ان عرف مسلما كان أو
ذميا ولا يملك هذا الخراب
بالاحياء فان لم يعرف
مالكة والعمارة اسلامية
فهذا المعمور مال ضائع
أمره رأى الامام فى حفظه
أو يبعه وحفظ غنمه وان
كان المعمور جاهليا ملك
بالاحياء (وصفة الاحياء
ما استكان فى العادة عمارة
للمسيح) ويختلف هذا
باختلاف الفرض الذى
يقصده المحي فان أراد

الحي احياء الموات مسكنا) أي محل سكنى كذا روقوله اشترط فيه الخ حاصل ما يشترط فيه ثلاثة
 أشياء ان قد شرط منها فأحياء غير ملكه وهكذا يقال فيما يأتي (قوله بينا حيطانها) متعلق
 بالتصويط على أنه تصوير له وقوله بما جرت الخ متعلق ببناء وقوله عادة ذلك المكان أي عادة
 أهله لان المكان لا عادته بل لاهله (قوله من أبر الخ) بيان لما جرت به العادة والآخر بالمد
 هو الطوب المحرق ومثله اللبن بكسر الباء وهو الطوب التي كما جرت به عادة الفلاحين وقوله
 أو سجر أي جملة من الجبل أو سجر كما جرت به عادة الامراء وقوله أو نصب فارسي وهو
 المعنى عند العامة بالبوص ومثله الخشب كما جرت به عادة اسلا مبول (قوله واشترط أيضا)
 أي كما اشترط تحويط البقعة وقوله سقف بعضها ونصب باب أي ليس بها السكى (قوله وان أراد
 الحي احياء الموات فريسة دواب) أي أو غيرها كغلال وغمار ونحوها فالدواب ليست بقيد
 (قوله فيكني تحويط دون تحويط السكى) ولا يكتفى بالتصويط بنصب سقف وهو جريد
 الفضل ولا نصب أعمار من غير بناء بل لا بد من البناء ونصب الباب وكان الاولى له أن ينص
 عليه وحاصل ما يشترط فيه أمران (قوله ولا يشترط السقف) أي ان لم تجر العادة بتطليل
 محل منها للدواب مثل الدواب فلا بد منه (قوله وان أراد احياء الموات مزرعة) بفتح الزاء
 أقصم من ضمها وكسرها وقوله فيجمع التراب الخ حاصل ما ذكره ثلاثة أشياء وهي جمع التراب
 ونسوية الارض وترتيب الماء ولا بد من حرثها ان لم تزرع الاباء ولا يشترط فيها الزرع لانها
 تسمى مزرعة وان لم تزرع بالفعل بل يكتفى تهيئتها للزراعة بخلاف البستان فإنه لا بد فيه من
 الفرس بالفعل كما سيأتي لانه لا يقال له بستان الا بذلك (قوله بكسح مستعل) أي
 ازالته وقوله ولم يخفض أي ملأه بالتراب والباء ميسية متعلقة بقوله بوى (قوله وترتيب
 ما ملأها) أي تهيئتها لها وقوله بشق ساقية أي حفرها وقوله من بئر يان للساقية وقوله أو حفر قناة
 عطف على شق ساقية ولم يقل أو قناة عطف على بئر لان القناة ليست من الساقية ولو قال ذلك
 لكانت من جملة بيان الساقية فيقيد حينئذ أنها ساقية وليس كذلك ومن حفر بئرًا بموات للثقل
 ملكها وماءها أو في ملكه ملك ماءها لانه غماسلكه كما التمرة والمين أو بموات لا ارتفاع بها
 أي لا تتنازع بها مائة ذات اقامته هنالك فهو أولى من غيره حتى يرتحل فان عاد فهو كغيره فيها كما لو
 حفرها بقصد اتفاق الملة أو عموم المسلمين أو لم يقصد شيئا فيكون فيها كغيره (قوله فان كفاها
 المطر المعتاد الخ) مقابل لمحدوف تقدير هذا ان لم يكفها مطر معتاد ومثله النيل ونحوه وقوله
 لم يمتج لتترب الماء على الصحيح هو المعتد ومن ذلك أرض الجبال التي لا يمكن سوق الماء اليها
 ويكفيها المطر المعتاد فكل يجمع التراب أي ولها وتسويتها وحرثها (قوله وان أراد الحي
 احياء الموات بستانا) هو فارسي معرب وهو الجنة ويقال له الباغ بموحدة ففجه بينهما
 ألف والحديقة والجائط والكرم (قوله بجمع التراب الخ) حاصل ما ذكره ثلاثة أشياء
 وقوله ان جرت به عادة فان لم تجر به عادة لم يعتبر فيكون المشرقية شين فقط (قوله ويشترط مع
 ذلك) أي المذكوور من جمع التراب والتصويط حول أرض البستان وقوله الفرس أي غرس قدر
 من الشجر بحيث يسجد بستانا ولا يشترط غرس كله وقوله على المذهب هو المعتاد (قوله واعلم ان
 الماء الخ) هذا دخول على كلام المصنف وتوطئة له كما لا يخفى (قوله المختص بشخص) أي الملك

الحي احياء الموات مسكنا
 اشترط فيه تحويط البقعة
 بينا حيطانها بما جرت به
 عادة ذلك المكان من أبر أو
 سجر أو نصب واشترط أيضا
 سقف بعضها ونصب باب
 وان أراد الحي احياء
 الموات فريسة دواب فيكني
 تحويط دون تحويط
 السكى ولا يشترط السقف
 وان أراد احياء الموات
 مزرعة فيجمع التراب
 حولها ويسوي الارض
 بكسح مستعل فيم اوطم
 منفض وترتيب ما ملأها
 بشق ساقية من بئر أو حفر
 قناة فان كفاها المطر المعتاد
 لم يمتج لترتيب الماء على
 الصحيح وان أراد الحي
 احياء الموات بستانا فيجمع
 التراب والتصويط حول
 أرض البستان ان جرت به
 عادة ويشترط مع ذلك
 الفرس على المذهب واعلم
 ان الماء المختص بشخص

له ولا ارتفاع به بأن حفر بئر اجوات لا ارتفاع به فانه أولى به حتى يرتحل بخلاف ما لو حفرها
لا ارتفاع المارة أو أطلق فليس له منع أحد منها وبخلاف المياه المباحة كالنيل والقرات
والعيون في الجبال وغيرها وسيل الامطار فان الناس يستوي فيها خبر الناس شر كما في ثلاث
في الماء والكلا والتبارى في الماء المباح والكلا كذلك والنار التي أضرمت في حطب
مباح فلا يجوز لاحد قهرها بل ولا لالامام اقطاعها لاحد بالاجماع ولو أشعل ناراً في حطب
مباح لم يمنع أحد الا شفع بها ولا الاستصباح منها فان أشعلها في حطب له فله المنع من الاخذ منها
لا اصطلاحاً بها أي التدفق بها ولا الاستصباح منها فله المنع من الاخذ منها واشعال القليلة
منها وان أراد قوم سقي أرضهم من الماء المباح فضايق عنهم وبعضهم أحياها ولا فاء ولا سقي
الاول فالاول وهذا هو المراد بقول بعضهم سقي الاعلى فالاعلى لان الغالب أن الحي أو لا يجر من
على القرب من الماشان أحياها معاً أو جهل السابق أقرع بينهم ويحبس كل منهم الماش حتى
يلغ الكعبين لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك وما أخدم المباح في انباء أو بركة أو حفرة
أو نحو ذلك ملك على الصحيح كالا حطاب والاحتشاش والاصطيد وحكى ابن المنذر فيه الاجماع
وجوز الشرب وسقي الدواب من الجدول وهي الانهار الصغيرة وكذا الآبار المملوكة ولو لم يجز
عليه كما هو الظاهر اذا لم يحصل ضرر للمالكها اقامة للآذن العرفي مقام الآذن اللفظي قاله
ابن عبد السلام والعين المشتركة يقسم ما رزها عند ضيقه عن الشركاء ما يجها يأة يتراضون
عليها كان يسقي كل منهم يوماً وبعضهم يوماً وبعضهم يومين فأكثر بحسب حصصهم في العين أو
ينصب خشبة في عرض القناة فيها ثقب متساوية أو متفاوتة على قدر الحصص ولو سقي زرع بماء
مغصوب فالغلة له وينهل من صاحب المائع غرم يده له فان الغلة يكون أطيب له بمال وغرم
البذل فقط (قوله لا يجب بذله) أي دفعه من غير عوض وقوله مطلقاً أي غير مقيد بالشروط
الآتية فالعنى أنه لا يجب بذله على الاطلاق بل بشروط ذكر المصنف بعضها وأشار الشارح الى
باقيا كما يأتي (قوله وانما يجب بذل الماء) أي دفعه لكن المراد هنا التولية منه وبين طالبه
كما سيذكره الشارح فلا يجب الاستسقاط ولا بذل آلة نفسه كدلو وورشا مطلقاً وتخرج
بالماء الكلا فلا يجب بذله لانه لا يستخف في الحال وزمن وبعيه بطول ولانه يقابل بالعوض
في العادة بخلاف الماء (قوله بثلاثة شرائط) بل ستة أما الثلاثة التي ذكرها المصنف
فتعرفها وأما الثلاثة الزائدة فنذكرها لك كذا كرها الشيخ الخطيب فنقول الرابع أن يكون
بقرب الماء كلاً مباح زرعاً الماشية والا فلا يجب بذل الماء حيث ذهب وقد أشار
الشارح الى هذا الشرط بقوله هذا اذا كان هناك كلاً زرعاً الماشية ولا يمكن رعيه الا بسقي
الماء والخمس أن لا يجب مالك الماشية عند الكلام ما مباحاً كالعيون السائحة على وجه
الارض والانهار والا فلا يجب بذل ماءه والسادس أن لا يكون على صاحب الماء ضرر بوزود
الماشية في زرعها أو ماشيتها والامنع لكن يجوز للزراعة استسقاط فضل الماء لها كما سيذكره
الشارح فانه أشار الى هذا الشرط بقوله ان لم يتضرر صاحب الماء الخ وقد تقدم بعضهم هذه
الشروط بقوله

لا يجب بذله للماشية غيرة
مطلقاً (و) انما (يجب بذل
الماشية ثلاثة شرائط)

وواجب بذلك للمال الفاضل • لحرمه الروح بسلا مقابيل

ان كان في بئر ونحوها وثم • كلام مباح قدره على المحترم
ولم يكن ماء مباح والضرر • قد اتى من صاحب المائى الشجر

(قوله أحدها) أى أحد الشروط الثلاثة (قوله أن يفضل عن حاجته) لنفسه أو ماشيته
ونحوه وزعمه كذا قال الشيخ الخطيب وتبعه الحمى والمحقق تقديم الآدى على الماشية
وتقديم الحيوان المحترم ولو غير آدى على شجر المالك وزعمه حرمة الروح وأطلق المصنف
حاجته وقيدھا بالماوردى بالنسبة أى الحالة فلا يفضل عن حاجته إلا أن لكنه يحتاج إليه
في المستقبل وجب بذه لمحتاج إليه في الحال لأنه يستخف فلا يلحقه ضرر بالاحتياج إليه
في المستقبل (قوله أى صاحب الماء) فقيد للضمير المضاف إليه (قوله فان لم يفضل الخ)
محترز الشرط الأول وقوله بدأ بنفسه أى لم يبتأبدا بنفسك وقوله ولا يجب بذه لغيره أى لكن
يندب ابتداء لغيره ان صبر (قوله والثاني) أى من الشروط الثلاثة وقوله أن يحتاج إليه
غيره أى وان لم يصل لقدر الضرورة وقوله اما لنفسه أو وليه أى المحترمين بخلاف غيرها
كلزنى المحسن وتارك الصلاة بعد أمر الامام أو الوضوء لها على الأصح في الروضة والمترد
والحربي والكلب العقور ومن البهيمة المحترمة البهيمة المأكولة اذا وطئت فان الصحيح أنها
لا تذبح فهي محترمة فيجب بذل فضل الماء لها (قوله هذا اذا كان الخ) أى محل وجوب
فضل الماء اذا كان الخ وقد عرفت أن هذا إشارة الى الشرط الرابع وقوله كلا أى حشيش
سواء كان وطبا أو يابسا وهذا يقتضى أنه اذا اشتري لها علفا لا يجب بذل فضل الماء لها وهو
كذلك لانه مقصود حيث أعد لها العلف دون الماء (قوله ولا يمكن وعيه الا بسقى الماء) فيجب
بذل الماء حينئذ لان منعه يؤدى الى منع الكلا كما في خبر العيصين لا تمنعوا فضل الماء لقتعوا
به الكلا لان الماشية اذا شربى بقرب الماء تشرب منه فاذا منعت من الماء ذهبت عن الكلا
فكانت منعت منه (قوله ولا يجب عليه بذل الماء لزرع غيره ولا لشجره) أى ولو آدى
الى تلفه وهذا محترز قوله اما لنفسه أو وليه وانما وجب بذه لنفسه أو وليه حرمة الروح
بخلاف الزرع والشجر ويجوز بذه لذلك بالعوض ولا بد من تقدير الماء بكيل أو وزن
فلا يجوز بيع الماء بى الماشية أو الزرع بل يشترط في بيعه التقدير المذكور ان لم يجب بذه
قال بعضهم الا في شرب الآدى من كوز السقايعوض والفرق أن الاختلاف في شرب الآدى
أهون منه في شرب الماشية والزرع والمعتقد أنه لا فرق بين الآدى وغيره فلا يجوز بيع الماء
بشرط الرى مطلقا فهو من البيع الفاسد وان كان يتسامح به في الآدى (قوله والثالث)
أى من الشروط الثلاثة (قوله أن يكون الماء في مقرة) أى محل قراره واستقراره الاصل
بخلاف ما اذا أخذ منه وجعل في غير مقرة كأن جعل في صهرج أو زبرا ونحو ذلك كما سيذكره
الشارح بقوله فان أخذ هذا وجعل في اناء لم يجب بذه وقوله وهو مما يستخف في بئر أو عين
بالبناء للمفعول أى مما يخطئه غيره ولا يفتنى أن قوله مما يستخف مكان خبر السكون في كلام
المصنف فجعله الشارح خبر مبتدأ محذوف وجعل خبر يكون مقدرا وهو في مقرة وفيه تفسير
أعراب المتن والخطيب في ذلك سهل (قوله فان أخذ هذا الماء في اناء الخ) قد عرفت أن هذا
محترز قوله أن يكون في مقرة الخ وقوله لم يجب بذه على الصحيح هو للمعتقد والمراد أنه لا يجب بذه

أحدها (أن يفضل عن
حاجته) أى صاحب الماء
فان لم يفضل بدأ بنفسه
ولا يجب بذه لغيره (و)
الثاني (أن يحتاج إليه
غيره) اما (لنفسه أو
وليته) هذا اذا كان هناك
كلا ترعاه الماشية ولا يمكن
وعيه الا بسقى الماء ولا يجب
عليه بذل الماء لزرع غيره
ولا لشجره (و) الثالث (أن
يكون) الماء في مقرة وهو
(مما يستخف في بئر أو عين)
فاذا أخذ هذا الماء في اناء
لم يجب بذه على الصحيح

بلامقابل فلا ينافي أنه يجب بذله للمضطر بمقابلته وانما وجب بذله في صورة الاستخلاف لانه لا يلحقه ضرر بالاحتياج اليه في المستقبل لاستخلافه بخلاف غيره فانه يلحقه ضرر بالاحتياج اليه في المستقبل لانه لا يستخلف (قوله) وحيث وجب البذل للماء أي بأن وجدت الشروط المارة وقوله فالمراد به تمكين الماشية الخ فيلزمه أن يمكنها من ورود البئر وقوله ان لم يتضرر بقيد في لزوم تمكينه الماشية من حضورها البئر وقد تقدم أن هذا الاشارة الى الشرط السادس (قوله) فان تضرر بورودها أي في زرعها أو ماشيتها وهذا محترز الشرط المذكور وقوله منعت منه أي من حضورها البئر وقوله واستق لها الرعاة أي بانه كقرية ونحوها (قوله) وحيث وجب البذل للماء امتنع أخذ العوض عليه على الصحيح) هو المعقل لصحة التهي عن بيع فضل المأوراء مسلم (فصل في أحكام الوقف) أي كالجواز الاتي في كلام المصنف وانما قال الشارح في أحكام الوقف لان المصنف لم يبين حقيقة الوقف باللغة ولا شرعا وانما ذكر شيئا من أحكامه وهو مصدر وقف وهو أفصح من أوقفه فانها لغة رديئة نجيبة وعليها العلة عكس حبس وأحبس فان أحبس أفصح من حبس فانها لغة رديئة لكنها هي الواردة في الاحاديث الصحيحة ويجمع على وقوف جمع ككرة وأوقاف جمع قلة والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون فان أبوا فطاعة رضى الله عنه لما سمعها رغب في وقف يبرأه وكانت أحب أمواله اليه وهي حديقة مشهورة مأخوذة من البراح وهو الارض الظاهرة وخبر مسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف كما قاله الرافي ومن ذلك يعلم أنه لا يصح على الانبياء عليهم الصلاة والسلام لان الصدقة لا تقبل فلهم والمراد بالولد الصالح المسلم ولو فاسقا وهذا العدد لامفهوم له فقد زيد على ذلك أشياء وقد نظمها الجلال السيوطي فقال

اذا مات ابن آدم ليس يجزى • عليه من خصال غير عشر
علاوم بها ودعاء نجى • وغرس النخل والصدقات تجزى
ورثة مصنف ورباط ثغر • وخضر البئر وأجره نهر
ويت للغريب بئلاوى • اليه أو بناء محل ذكر
وقليم لقرآن كرم • نخذهما من أحاديث بصر

وأركانه أربعة واقف وموقوف وموقوف عليه وصيغة (قوله) وهو لغة الحبس) يقال وقفت كذا أي حبسته (قوله) وشرعا) صنف على لغة وقوله حبس الخ فيه استيفاء الشروط والاركان الاربعة فأشار بالحبس الى الصيغة وهو يستلزم الواقف والموقوف عليه وقوله مال هو الموقوف وقوله معين الخ بيان للشروط فخرج بالعين ما في النعمة والمهم كآخذ عبديه لعدم تعيينها وبالقابل للنقل المستولمة والمكاتب كآبة صحيحة لانهما لا يقبلان النقل فقول المحشى فيس يخرج به ما في النقة غير ظاهر لانه خرج بالعين كما علمت وأما المكاتب كآبة قاسدة فيصح وقفه لانه يقبل النقل لجوازيه وقوله يمكن الاتقاع به أي سواء كان الاتقاع به في الحال أم لا كعبد وبمحرر صغير كآسيد كره الشارح وخروج بذلك مما لا يمكن الاتقاع به فهو الجار الزمن الذي لا يرجى برؤه بخلاف ما يرجى برؤه بزوال نمانته فيصح وقفه وقوله مع بقائه أي

وحيث وجب البذل للماء
فالمراد به تمكين الماشية من
حضورها البئر ان لم يتضرر
صاحب الماء في زرعها أو
ماشيتها فان تضرر بورودها
منعت منه واستق لها
الرعاة كما قاله الماوردي
وحيث وجب البذل للماء
امتنع أخذ العوض عليه
على الصحيح

(فصل في أحكام الوقف)
وهو لغة الحبس وشرعا
حبس مال معين قابل
للتنقل يمكن الاتقاع به مع
بقاء عينه

ولومة قصيرة أقلها زمس يقابل بأجرة لو أوبر وخرج به مالا يتقبح به الإذهاب عنه كشعة
 للوقود وريضان مقطوع للشم وطعام للأكل فلا يصح وقف شيء من ذلك لأنه لا يمكن الاستماع به
 إلا مع ذهاب عينه كما سبأ في الشرح وقوله وقطع التصرف فيه معطوف على حبس حلق
 تفسيره هو بالرفع وعبارة الشيخ الخطيب بقطع التصرف فيه بالباء التي للتصوير فالحبس معطوف
 بقطع التصرف وقوله على أن يصرف الخ متعلق بحبس وقوله في جهة غير متعلق بصرف
 والمراد بجهة الخير ما عدا الحرام وعبارة الشيخ الخطيب على مصرف سباح فيخرج به المصرف
 الحرام وقوله تقرأ إلى الله تعالى أي لأجل التقرب إلى الله تعالى وإن لم يظهر فيه قصد القرية
 كالوقف على الأغنياء كما سبأ في كلام الشارح وعلم مما تقرأ أنه لا بد من بيان المصرف فإن لم
 يبينه كقوله وقت هذا المصنف وهذا الكتاب لله تعالى كما يوجد كثيرا في المصاحف والكتب
 لم يصح لأن الموقوف عليه ركن فإذا فقد بطل الوقف بخلاف الوصية فإذا قال أوصيت بثلث
 مالي لله تعالى صحت وصيته وقصر بعد موته للفقراء وفي وجوه الخير (قوله وشرط الواقف
 الخ) لعله اقتصر على شرط الواقف اهتماما به وشرط الصيغة لفظا بشرط المراد صريحه كوقفت
 وسبكت وحبست كذا على كذا ونصقت بكذا على كذا صدقة مؤبدة أو محسنة أو موقوفة
 أو لاتباع ولا توب وجعلت هذا المكان مسجدا أو كنيسته كرمت وأبدت هذا للفقراء
 وكصفت به على الفقراء وألحق بالمرادى باللفظ ما ألحقه مسجد أو بيت المسجد ويشترط
 قبول الموقوف عليه المعين فوراً بخلاف غيره كالجهة فلا يشترط القبول لعدم تأنيه ويشترط
 التمييز فلو قال إذا جاء رأس الشهر فقد وقت كذا على الفقراء لم يصح ومحله فيما لا يباح
 التصريح أي يشابهه فلو قال إذا جاء رمضان فقد جعلت هذا المكان مسجدا صح كما ذكره
 ابن الرفعة ولا يصير مسجدا إلا إذا جاء رمضان ومحلّه أيضا ما لم يعلقه بالموت فلو قال وقت
 كذا بعد موتي على الفقراء صح وكان وقفا لحكم الوصية فيصح الرجوع عنه لقول الفقهاء
 أنه لو عرضه للبيع كان رجوعا ولو تمجزا الوقف وعلق الإعطاء للموقوف عليه بالموت جاز كما نقله
 الزركشي عن القاضي حين ويشترط أيضا عدم التأقيت فلو قال وقت كذا على الفقراء
 سنة لم يصح لقصد الصيغة ما لم يتبعه بمصرف والا كان قال وقت كذا على زيد سنة ثم على
 الفقراء صح وهذا فيما لا يباح التصريح أما ما يباحه كالسجد والرباط والمقبرة كقوله جعلته
 مسجدا سنة فإنه يصح مؤبدا ويلغو التأقيت ويشترط الإلزام فلو قال وقت كذا على كذا
 بشرط انلياره أو لغيره أو أن يدخل من شاء ويخرج من شاء لم يصح بخلاف العتق فإذا اعتقه
 بشرط الخيار أو الرجوع فيه متى شاء أو نحو ذلك صح على الرابع خلافا للرافعي لقوة العتق دون
 الوقف لأن التصريح لا يتأثر بالشروط القاسدة وشرط الموقوف عليه أن كان معينا مكانا مغلقة
 للموقوف في حال الوقف عليه فلا يصح وقف عبد مسلم ونحوه معصف على كافر ولا يصح الوقف
 على جنين لعدم حصته مغلقة سواء كان مقصودا أم نابعا حتى لو كان له أولاد له جنين لم يدخل
 نعم أن اتصل دخل معهم إلا أن يكون الواقف قد سمى الموجودين أو ذكر عددهم فلا يدخل
 كما قاله الأذري ولا على ميت لأنه لا يملك ومنه الوقف على المشايخ إلا أن أراد المرف على
 مصالحهم ولا على أحد هذين الشخصين لعدم تعيين الموقوف عليه ولا على العبد لأنه لا يملك هذا

وقطع التصرف فيه على أن
 يصرف في جهة غير تقرأ
 إلى الله تعالى وشرط الواقف

ان أراد نفس العبد ان أطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده فيصح ان كان لقبره وان كان
 له لم يصح لانه يقع للواقف وان كان الموقوف عليه مبعوضا فان كان هناك مهايأة ومصدر
 الوقف في نوبته فكالحز أو في نوبة سيده فكالتن وان لم يكن مهايأة وزع بصحب الرق والحرية
 ولو وقف مالك المبعوض بعضه الرقيق على بعض الحر صرح ويصح الوقف على المكاتب ويستمر
 بعد العتق ان أطلقه فان قيده بمدة الكتابة كان منقطع الاخر وسيأتي حكمه خان جهرتفه
 بان انه منقطع الاول ولا على مرتد وحرى لانهم لا دوام لهم ما مع كفره ما سوا ذكرهما
 باسمهما او وصفهما بخلاف دمي معين فيما يمكن تملكه له ولا على الشخص نفسه خلافا للامام
 أبي حنيفة تعذرت عليك الانسان ملكه لنفسه لانه حاصل وقبيل الحاصل محال الا اذا حال على
 أعلم اولاد أبي وهو أعلمهم ولا على جمعة مملوكة لانها ليست أهلا للملك بحال الا ان قصد
 مالكها فهو وقف عليه وخرج بالمالوكة الموقوفة كالتبيل المسبلة في الثغور وهو فيصح
 الوقف عليها وكذلك الوقف على الارتقاء الموقوفين على خدمة الحرم والكعبة الشريفة
 والروضة المنسفة وعلى حمام مكة فهو مستثنى من قولهم لا يصح الوقف على الوحوش والطيور
 المباحة وأما شروط الموقوف فقد تقدمت في التعريف (قوله صحة عبارته) فلا يصح وقف
 الصبي والمجنون لعدم صحة عبارتهما وقوله وأهلية التبرع فلا يصح وقف مكره ومكاتب
 ومحجور عليه ولو بغلس ولو بشاورة وإليه لعدم أهلية التبرع فيمن ذكر ولا يلزم من صحة العبارة
 أهلية التبرع بخلاف العكس ويصح الوقف من الكافر ولو لمسجد وان لم يعتقد قربة وكذا
 من بعض مملوكه ببعضه الحر ويعلم من شرط صحة تبرع الواقف أن الموقوف مملوك له
 فلا يصح وقف نحو مكره ولا ودي له بالمنفعة ولا نحو سرجين أو كلب نم يصح وقف الامام من
 بيت المال ولو على أولاده خلافا للجلال السيوطي ومن تبعه ويجب اتباع شرطه ويعلم منه
 أيضا أنه يكون مختارا فلا يصح من مكره (قوله والوقف جائز) أي صحيح بل هو مستحب ولم يقل
 هو قربة لانه ليس بقربة محضة اذ لا يشترط فيه ظهور قصد القربة كما سيأتي (قوله ثلاثة
 شرائط) أي على ما ذكره المصنف والافهي أكثر من ذلك وجعلها ثلاثة مبنى على جعل قوله وان
 يكون على أصل موجود وفرع لا يتقطع شرطا واحدا فيكون قوله وفرع لا يتقطع من جملة
 الشرط قبله والذي في الروضة أنهم ما شرطان فيكون قوله وفرع لا يتقطع شرطا مستقلا وعلى
 هذا الصنيع جرى الشيخ الخطيب فجعل الشرط التي ذكرها المصنف أربعة (قوله وفي
 بعض النسخ الخ) هو معنى ما في النسخة الاولى فلا تفاوت بينهما في المعنى (قوله أحدها)
 أي أحد الثلاثة شرائط وقوله أن يكون أي الوقف بمعنى الموقوف كما أشار إليه الخارج
 فالذمير عائد للوقف بمعنى الموقوف فقول الخارج الموقوف تفسير للمراد ولا فرق في الموقوف
 بين العقار والمنقول فالاول كالدار والثاني كالعبد والكتب ولو مشاعا فيهما كان وقف
 نصف عبدا ودار على الشيوع ولو مسجد او يجب قسمته في الحال اذا كانت قسمته افرازا ومن
 المنقول المذبح والمعلق عتقه بصفة ويعتقان بوجود الصفة من موت السيد في الاول والمطلق
 عليه في الثاني ويطل الوقف بعتقه هما هذا ان سبق التدبير والتعليق على الوقف كما هو قضية
 كلامه وهو ظاهر أو ما لو دبر أو علق عتقه بعد الوقف فلا يصح نكروجه عن ملكه بالوقف ومنه

صحة عبارته وأهلية التبرع
 (والوقف جائز ثلاثة
 شرائط وفي بعض النسخ
 والوقف جائز ثلاثة
 شروط أحدها (أن يكون)
 الموقوف

بشأنه غرس وضعا في أرض حتى كان وضعا بأرض مملوكة أو متاجرة لهما وإن استخفا القلع
بعدم مدة الاجارة فلو قلع ذلك وبقي منتفعا به فهو وقف كما كان وإن لم يبق فهل يصير ملكا
للموقوف عليه أو للواقف وجهان أحدهما أولهما (قوله بما يتفقع به) أي ولو ما لا لأنه
لا يشترط التفقع حالا كما سيذكره الشارح وقوله مع بقاء عينه أي مدة ولو قصيرة أقلها زمن
يقابل بأجرة ونخرج بقوله بما يتفقع به ما لا يتفقع به كالعبد الزمن الذي لا يبرح برقه كما مر
وبقوله مع بقاء عينه ما لا يتفقع به إلا مع عدم بقاء عينه لأن نفعه في فوته ومقصود الوقف
الدوام العادي وهو في كل شيء بما يليق به والافادوام الحقيقي غير ممكن في المخلوقات وقد ذكر
ذلك الشارح بقوله وأما الذي لا يتبقى عينه الخ فذكر محترز الثاني ولم يذكر محترز الأول (قوله
ويكون الانتفاع مباحا مقصودا) هذان القيدان شرطان في الشرط السابق كما أن قوله مع
بقاء عينه شرط فيه أيضا لأن الشرط كونه بما يتفقع به مع بقاء عينه انتفاعا مباحا مقصودا
(قوله فلا يصح وقف آله الله) تفريع على مفهوم قوله مباحا لأن آله الله ومحترمة كضريبة
وزمارة وكذا كل محترم وقوله ولا وقف دراهم للزينة تفريع على مفهوم قوله مقصودا لأن
الزينة غير مقصودة ومحل بطلان وقف الدراهم للزينة ما لم تكن موقوفة لتصاغ حلما والاصح
وكذا لو كانت معزاة كالمعروف عند أهل مصر بالصفا فيصح وقفه لأنه حتى يقصد للزينة
(قوله ولا يشترط النفع في الحال) إشارة إلى التعميم في قوله أن يكون بما يتفقع به كما تقدم التنبيه
على ذلك فكأنه قال سواء كان النفع في الحال كوقف عبد وجهت كبيرين أم في المال كوقف
عبد وجهت صغيرين ولذلك فرع قوله فيصح وقف عبد وجهت صغيرين على ما قبله وهو ظاهر
(قوله وأما الذي لا يتبقى عينه الخ) مقابل لقوله مع بقاء عينه كما تقدم وقوله كطعموم أي لأن
الانتفاع به مع ذهاب عينه بسبب أكله وقوله ويربحان أي غير مزروع لأن نفعه في فوته وأما
المزروع فيصح وقفه لأنه يدوم وكل ما يدوم يصح وقفه كسك وعشبر والمراد بالربحان كل نبت
غض أي فيه غصانة طيب الرائحة فيشمل الورد والياسمين ونحوهما فيصح وقف ذلك إن كان
مزروعا والأفلا وقوله فلا يصح وقفه أي الذي لا يتبقى عينه (قوله والثاني) كان الأنسب
وثانيها وقوله أن يكون الوقف على أصل أي متبوع بغيره وهو الطبقة الأولى من الموقوف
عليه وقوله موجود أي في الحال وبشرط في الموقوف عليه المعين القبول فورا دون الجهة
كما للمساجد والربط والمجاهدين والعلماء والفقراء وكذا الأغنياء والصدقة وأهل الذمة لأن
الصدقة عليهم جائزة (قوله وفرع) أي تابع وهو ما عدا الطبقة الأولى فيشمل الوسط والآتم
وقوله لا ينقطع أي بل يدوم وهو مبني على أن منقطع الوسط والآتم باطل وهو مزروع والراجح
الحصة كما سيأتي ولم يقيد الفرع بالموجود كالأصل لعدم كونه شرطافيه (قوله فخرج الخ) تفريع
على مفهوم قوله موجود لأن الأصل ليس موجودا في هذا المثال وقوله الوقف على من سيولد
للاوقف وكذلك الوقف على ولده ولا ولده فإن كان له ولد واحد وصرف له صونا للعبارة الواقف
من الألفاء كان حدث بطل ذلك ولذا شاركه على المعقد وكذلك الوقف على فقراء وأولاده ولا فقير فيهم
فإن كان فيهم فقير وثنى صح ويعطى منه من اقترب بعد ذلك (قوله وبسمى هذا منقطع الأول)
وهو باطل على المعقد لعدم إمكان الصرف إليه في الحال فكذا ما ترتب عليه ومنه وقف كذا فيهما

(بما يتفقع به مع بقاء
عينه) ويكون الانتفاع
مباحا مقصودا فلا يصح
وقف آله الله ولا
وقف دراهم للزينة ولا
يشترط النفع في الحال
فيصح وقف عبد وجهت
صغيرين وأما الذي لا يتبقى
عينه كطعموم وربحان فلا
يصح وقفه (و) الثاني (أن
يكون) الوقف على أصل
موجود وفرع لا ينقطع
مخرج الوقف على من سيولد
للاوقف ثم على الصغرى
ويسمى هذا منقطع الأول

شاء الله أو فيما شاء زيد وكذا فيما شئت أنا ولم يسبق منه مشيئة فيهما فان سبق منه مشيئة صرح وعمل
 بيبانه (قوله فان لم يقل ثم الفقراء) أي بل اقتصر على الوقف على من سيولده وقوله كان منقطع
 الأول والاخر أي وهو باطل بالأول (قوله احتراز) أي ذو احتراز وقوله عن الوقف المنقطع
 الآخر ومثله منقطع الوسط كقوله وقف هذا على زيد ثم رجل ثم الفقراء أو وقف هذا على
 أولادى ثم هذا العبد لنفسه أو هذه البهجة ثم الفقراء فهو صحيح على الراجح ثم اذا مات الأول
 صرف لما بعد الثاني ان لم يعرف أمد انقطاعه كما في المثال الأول وان عرف أمد انقطاعه صرف
 لا يقرب رحم الى الواقف مدة وجوده ثم بعد ما يصرف الثالث (قوله كقوله وقف هذا على زيد
 ثم نفسه) ويدخل في الوقف على الذرية والنسل والعقب أولاد البنات لصدق اللفظ بهم أما في
 الذرية فلقوله تعالى ومن ذريته داود وسليمان الى ان ذكر عيسى وليس الأولاد البنات والنسل
 والعقب في معنى الذرية لان قال على من ينسب الى منهم فلا يدخل أولاد البنات فمن ذكر ان
 كان الواقف رجلا فان كان امرأه دخلوا فيه يجعل الانساب فيها لقوا بالاشتراف لانه لا نسب فيها
 شرعى قال تعالى ادعوهم لابائهم فان تعبدتم فيها للناس الا لوجه الله فلاتدخل أولاد
 الأولاد في الأولاد ويحمل عليهم عند عدم الأولاد ثم اذا وجدوا شاركوهم والابن لا يشمل البنت
 وعكسه والولد يشمل الذكر والانثى والنحنى لا البنين ولا ولد الولد والمولى يشمل المعتق والعنق
 ويشترك بينهم على عدد الرؤس ان وجد كل منهما فان وجد أحدهما اختص به ولا يشترك
 الاخر اذا وجد بعده وفارق ما تقدم في أولاد الأولاد بان اطلاق المولى على كل منهما على سبيل
 الاشتراك اللفظي وتعددت القرينة على ارادة أحدهما عليه وهي الانحصار في الموجود نصار
 المعنى الاخر غير مراد (قوله ولم يرد على ذلك) فان زاد عليه كان قال ثم الفقراء لم يكن منقطع
 الاخر كما هو الظاهر (قوله وفيه طريقان) أي في منقطع الاخر طريقان للاصحاب (قوله
 أحدهما أنه باطل) أي أحد الوجهين أن منقطع الاخر باطل وهو مرجوح وقوله وهو الذي
 مشى عليه المصنف أي حيث قال وفرع لا ينقطع (قوله لكن الراجح العصة) استدراك على
 قوله وفيه طريقان لانه يؤهم استواءهما في دفع ذلك بالاستدراك الذي يصرف بعد انقراض زيد
 ثم نفسه الى أقرب الناس الى الواقف رجلا لارثاني الأصح فيقدم ابن بنت على ابن عم فان لم يوجد
 بصفة الاستحقاق فالى الأهم من مصالح المسلمين والفقراء والمساكين (قوله الثالث) كان
 الانسب أن يقول وثاتها كما تقدم نظيره وقوله أن لا يكون الوقف في محذور أي أن لا يكون
 في معصية لان الوقف شرع للتقرب فهو مضاد للمعصية وقوله بنظام مسألة أي قبلها حاصلة
 وانما وصفت النظام بالمسألة لانه يشال اللسان عند التعلق بها (قوله أي محترم) تفسير للمحذور
 ومن المحترم كتب التوراة والانجيل المبديلين والسلاح لقاطع الطريق فلا يصح وقف ذلك
 (قوله فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة للتعبد) تفريع على مفهوم الشرط ومثل الكنيسة
 سائر متعبدات الكفار كبيعة وصومعة ومثل عبارتها حصرها وقناديلها وخدمها ولو أطلق
 الوقف على الكائنات الظاهرا لبطان كما أفتى به بعضهم لان الظاهر من الوقف عليها الوقف على
 مصالحها وهو ممنوع وخرج بقوله للتعبد ما لو كانت لتزول المادة ولومن الكفار فهو صحيح عليها
 (قوله وأفهم كلام المصنف) أي حيث قال أن لا يكون في محذور وقوله أنه لا يشترط في الوقف

فان لم يقل ثم الفقراء كان
 منقطع الأول والاخر
 وقوله لا ينقطع احتراز من
 الوقف المنقطع الاخر
 كقوله وقف هذا على زيد
 نفسه ولم يرد على ذلك وفيه
 طريقان أحدهما أنه باطل
 كمنقطع الأول وهو الذي
 مشى عليه المصنف لكن
 الراجح العصة (و) الثالث
 (أن لا يكون) الوقف
 (في محذور) بنظام مسألة أي
 محترم فلا يصح الوقف على
 عمارة كنيسة للتعبد
 وأفهم كلام المصنف أنه
 لا يشترط في الوقف

ظهور قصد القرية وهذا لا ينافي أنه في نفسه قرية ولو على الاغنياء اذ في كل مسجد ورطبة
 أجر لكن الوقت على الفقراء يظهر فيه قصد القرية بخلاف الوقت على الاغنياء فإنه لا يظهر
 فيه قصد القرية فتقوله سواء وبعد في الوقت ظهور قصد القرية كالوقف على الفقراء أو لا أي
 أو لم يظهر فيه قصد القرية فلا ينافي أنه قرية كما علمت (قوله كالوقف على الفقراء) والعبرة
 هنا بفقراء الزكاة ولو ادعى شخص أنه فقير في الوقت على الفقراء ولم يعرف له مال قبل بلائنة
 بخلاف الوقت على الاغنياء وادعى شخص أنه غني فلا يقبل الايئنة (قوله كالوقف على
 الاغنياء) والعبرة هنا باغنياء الزكاة ثم المكتسب ككفايته ولا مال له ليس غنيا هنا بل من
 الفقراء فيأخذ منهم (قوله ويستتر في الوقت أن لا يكون موقفا كوقت هذا سنة) مالم
 يعقبه بمصرف آخر فإن أعقبه بمصرف آخر كوقف هذا على زيد سنة ثم الفقراء مع ومحل
 السطون مالم يضاء التصريح أو ما يضيء التصريح كالمسجد والمقبرة والرباط فإنه يصح مؤيد أو ينفو
 التأكيد كالوذكر شرطاً فاسداً كان وقف مسجد بشرط أن لا يصلي فيه أحد وقوله وأن لا يكون
 معلقاً فلا يصح تعليقه بقوله اذا جاء زيد فقد وقت كذا على كذا لانه لم يبين على التغليب والسراية
 وكل مالم يبين على التغليب والسراية لا يصح تعليقه بخلاف ما بنى على التغليب كالخلع فإنه بنى
 على تغليب الجماعة على المعاوضة فلذلك صح تعليقه وبخلاف ما بنى على السراية كالطلاق والعق
 فاذا اطلق يدها أو أعتق نصفه سرى الى الكل فيهما فلذلك صح تعليقهما بالقاعدة أن ما قبل
 التغليب والسراية صح تعليقه وما لا فلا ومحل البطلان فيما لا يضيء التصريح أو ما يضيء
 يحمله مسجد اذا جاء رمضان صح كذا كراهين الرفعة ولا يصير مسجد الا اذا جاء رمضان ومحل
 أيضا مالم يعلقه بالموت فان علقه به كقوله وقت دارى بعد موتى على الفقراء صح قال الشيخان
 وكأنه وصية والمراد أنه وقف له حكم الوصية في حسابه من الثلث وجواز الرجوع عنه ولهذا
 قال القفال لو عرضها للبيع كان رجوعاً وامتناعه للوارث من غير اجازة وله حكم الوقف في منع
 بيعه وهبته وعدم ارثه وبهذا تعلم ما في قول المحشى لكنه وصية لا وقف ولو تجزى الوقف وعلق
 الاصطلاح للموقوف عليه بالموت كقوله وقتت حتى على الفقراء فاذا مات صرف اليهم جاز كما نقله
 الزركشي عن القاضي حسين وقد تقدم ذلك في الكلام على الاوكان (قوله وهو) أي الوقف
 بمعنى الموقوف كما هو الاظهر وإن قال المحشى بمعنى الصيغة وقوله على ما شرط الواقف فيه أي
 في الوقف بمعنى الصيغة فالمعنى أن الموقوف من حيث الاتصاف وصرف غلته مبنى على اتباع
 ما شرطه الواقف في صيغته فالعبرة بما اشملت عليه الصيغة من الشروط سواء قلنا الملك
 في الموقوف للواقف أو للموقوف عليه أو لله تعالى وهو الاظهر من الاقوال الثلاثة ومعنى كون
 الملك لله تعالى أنه يتقلد عن اختصاص الآدميين والافكل المخلوقات بأسرها ملك لله تعالى
 في الحقيقة وإن سمي غيره مالم يكافي الظاهر بحسب التوسع والمجاز وانما عمل بشرط الواقف مع
 خروج الموقوف عن ملكه قطرا للوفاء بفرضه الذي يمكنه الشارع فيه فلذلك يقولون شرط
 الواقف كنز الشارع ومن ذلك شرطه النظر لنفسه أو لنفسه فاذا شرطه لنفسه أو لنفسه اتبع
 شرطه والافق والقاضي والواقف الناظر عزل من ولاء النظر نيابة عنه ونصب غيره مكانه بشرط
 الناظر عداً باطنية وكهاية في التصرف المقتضى منه من حيث حماة واجارة وحفظه أصل وهو

ظهور قصد القرية بل
 اتقاء المعصية سواء وجد
 في الوقف ظهور قصد
 القرية كوقف على
 الفقراء أو لا كالوقف على
 الاغنياء ويستتر في الوقت
 أن لا يكون موقفاً كوقت
 هذا سنة وأن لا يكون
 معلقاً كقوله اذا جاء رأس
 الشهر قصد وقت كذا
 (وهو) أي الوقف (على
 ما شرط الواقف) فيه

الموقوف وغلة وهي الاجرة التي تستغل منه وجهها وقسمتها على مستفيحيها فان قوض له بعض هذه الامور لم يتجاوز ذه ونفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه اذا كان عبدا او عمارته من حيث شرطها الواقف من ماله او من مال الوقف والا فمن منافع الموقوف ~~مستكسب~~ العبد وغلة العقار فاذا انقطعت منافعه فالتفقه ومؤنة التجهيز من بيت المال صيانة لروحه في الاولى ولحرمة في الثانية اما العماره فلا تجب في بيت المال (قوله من تقديم لبعض الموقوف عليهم) أي في أصل الاستحقاق كما في المثال الذي ذكره الشارح فان من قدمه الواقف وهو الاورع هو المقدم على غيره في الاستحقاق او تقديم لبعض الموقوف عليهم على بعض شئ من مال الوقف او منافعه كان شرطا الواقف أن يقدم الاورع بكذا من مال الوقف أو بسكنى بيته وهذا هو الانسب بقول الشيخ الخطيب فان فضل شئ كان للباقيين وظاهر كلام الشارح أن الترتيب ليس داخل في التقديم بل جعله داخل في التأخير والوجه دخوله في التقديم لأن فيه تقديم بعض الطبقات على البعض الآخر واعلم بعمله الشارح داخل في التقديم فراوان التكرار فانه جعله داخل في التأخير كما علمت وبالجملة هو مشتمل على تقديم وتأخير لانهم مائلان زمان مثال الترتيب وقت هذا على أولادى ثم أولاد أولادى أو الأعلى فالأعلى أو الأقل فالأقل أو الأقرب فالأقرب وحيث وجد لفظ الترتيب فلا يصرف للبطن الثاني شئ ما بقى من البطن الاول واحد وهكذا في جميع البطون لا يصرف الى بطن وهناك بطن أقرب منه الان قال على أن من مات من أولادى فنصيبه لولده فيتبع شرطه (قوله كوقت هذا على أولادى الاورع منهم) فقدم الاورع منهم على غيره والاورع ترك النسيب والاقصا على الحلال ولوزاد على قدر الحاجة وأما الرشد فهو الاقتصار على قدر الحاجة من الحلال وترك ما زاد على ذلك ولو حلالا ومنزل الاورع الفقير فان استغنى خرج عن الاستحقاق فان عاد اليه الفقر رجع اليه الاستحقاق وكذا الارامل ونحوهم والصفة والاستثناء يلحقان المتعاطفات بحرف ستر كالأولاء والفاء ونحوه ان لم يضلها كلام طويل كوقت هذا على أولادى واحفادى واخوتى المحتاجين أو الامن ينسحق منهم فان تخلل المتعاطفات كلام طويل كوقت هذا على أولادى على أن من مات منهم وأعقب فنصيبه بين أولاده للذكر مثل حظ الانثيين والافنصيب لمن في درجته ثم على اخوتى المحتاجين أو الامن ينسحق منهم اختص ذلك بالمعطوف الاخير (قوله أو تأخير) أي لبعض الموقوف عليهم عن بعض وقوله كوقت هذا على أولادى فاذا انقرضوا فعلى أولادهم فقد أخرا أولاد الاولاديين الاولاد وهذا في الحقيقة مثال الترتيب وهو مستلزم للتقديم والتأخير كما مر ولو اعتبر الترتيب في البعض والاشترار في البعض اتبع كوقت هذا على أولادى وأولادهم فاذا انقرضوا فعلى أولادى وأولادهم وهكذا ما تناسلوا فكون الاولاد وأولادهم مشتركين ويكون من بعدهم مرتين (قوله أو نسيبه) أي في لفظ الواقف كما قال الشارح حيث منسحق قوله كوقت على أولادى بالسوية بين ذكورهم وانثاهم نظر القول المصنف وهو على ما شرط الواقف والا فالاطلاق مقتضى للتسوية كوقت هذا على أولادى وأولادهم فان ذلك يقتضى التسوية في أصل الاعطاء وفي المقدار بين جميع افراد الاولاد وأولادهم ذكورهم وانثاهم لان الواو يطلق الجمع لا الترتيب كما هو المعجم عنده الاصغر ليس يوقل من اجماع النجاة ومقتضى القول بأنها الترتيب كما

(من تقديم لبعض الموقوف عليهم كوقت على أولادى الاورع منهم) (أو تأخير) كوقت على أولادى فاذا انقرضوا فعلى أولادهم (أو نسيبه) كوقت على أولادى بالسوية بين ذكورهم وانثاهم

في جمع الجوامع ويسوى بين الجميع في ذلك وان زاد ما تناسلوا أو بطناً بعد بطن إذا لم يزيد لتعميم
 في النسل لا لترتيب خلافاً لمن جعل المزيد فيه بطناً بعد بطن للترتيب ولو اختلفوا في أنه وقف
 ترتيب أو نسوية صدق من هو في بطنه من ناظر أو غيره والاحق وقسم بينهم (قوله أو تفضيل
 لبعض الأولاد على بعض) انما حال ذلك لاجل المثال الذي ذكره بقوله كوقفت على أولادى
 للذ كرمثل حظ الاثنين فقد فضل بعض الأولاد على بعض والافكان الاعتم أن يقول أو تفضيل
 لبعض الموقوف عليهم على بعض ولذلك قال الشيخ الخطيب كقوله بشرط أن يصرف لزيد مائة
 ولعمرو وخسون وكل صحيح (فصل في أحكام الهبة) * أي يجوزها الآتي في قوله وكل ما جاز
 بيعه جاز هبته وعدم لزومها إلا بالقبض وغير ذلك مما يأتى وهي مناسبة للوقف من حيث كونها
 خالية عن العوض وهو ذلك كغير وجهها عن ملك الواهب وهي تطلق على ما يميم الصدقة والهبة
 والهبة ذات الأركان أى على معنى عام يشمل الثلاثة وهو عليك تطوع في حياة وعلى ما يقابل
 الصدقة والهبة أى على معنى خاص يقابلهما وهو عليك تطوع في حياة لا لأكرام ولا لاجل ثواب
 أو احتياج بإيجاب وقبول وهذا هو معنى الهبة ذات الأركان وهو المراد عند الإطلاق فكل
 صدقة وهبة هبة ولا عكس لانفرادها في الهبة ذات الأركان ولهذا ألحقها بالصدقة لاجل
 عليه أو أهدي إليه حشود العكس وكما مسنونة وأفضلها الصدقة وكان صلى الله عليه وسلم
 لا تحلل له الصدقة وتحلل له الهبة لأن الأولى تنزهها احتياج الآخذ والثانية تشعر بعظمته
 وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يأكل من الهبة حتى يأمر صاحبها بالاكل منها المكان
 الذراع المسحوم ثم صار ذلك عادة للمولى بعده ولو في غير الهبة حتى في نحو القهوة وظرف الهبة
 هدية أيضاً ان لم يعتد بقره كقوصرة القروى وعاءه الذى يكثر فيه يعمل من خوص وشعوم فان
 اعتد بقره فليس هدية بل يجب رده ويحرم استعماله الا في نحو أكلها منه ان اعتد والاصل فيها
 بالمعنى العام الشامل للصدقة والهبة قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى
 أى ليعلن بعضكم بعضاً على ما فيه بر وتقوى وقوله تعالى وآتى المال على حبه أى مع حب المال
 أو لاجل حب الله فالضمير عائذ للمال وعلى بمعنى مع أو لله وعلى بمعنى لام التعليل وأخبار كخبر
 العصمين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة أى لا تحقرن جارة مهيبة لجارتها المهدي اليها أو
 بالعكس ولو ظلف شاة مشوية أو انما قلنا مشوية لأنه لو كان يتألا ينفع وهو مبالغة في القسلة أى
 ولو شيئاً قليلاً أو ركانها بالمعنى الخاص ثلاثة عاقد وموهوب وصيغة وشروط في العاقد بمعنى
 الواهب الملك حقيقة أو حكماً ليشمل هبة فهو الصوف من الاخصية الواجبة مع خروجها عن
 ملكه بالندول لكونه لها نوع اختصاص وهبة حق التعبير الآتى وهبة الضرقة ليلاتها الضرتها
 وإطلاق التصرف في ماله فلا تصح من المحجور وعليه ولا من وليه في مال محجوره ولا من مكاتب
 بغير إذن سيده وبمعنى الموهوب له أهلية ملك ما يوجب له ولو غير مكاتب وبقبل له وليه فلا تصح لجل
 ولا لهية ولا لنفس الرقيق فان أطلق الهبة له فهي لسيده وكذا ان قصد سيده وبشرط في الموهوب
 أن يكون معلوماً لغيره مستغنياً به مقدوراً على تسلمه لملوكه العاقد كما أشار إليه المصنف بقوله وكل
 ما جاز بيعه جاز هبته على ما سياتى بشرط في الصيغة ما شرط فيها في البيع ومنه توافق الإيجاب
 والقبول على المعتمد فالهبة هبة شيتين فقبل أحدهما أو شيئاً واحداً قبل بعضه لم يصح

(أو تفضيل) لبعض الأولاد
 على بعض كوقفت على
 أولادى للذ كرمثل مثل
 حظ الاثنين
 * (فصل في أحكام الهبة)

وقيل بالعصاة وفرق بين الهبة والبسيع بأنه معاوضة فقبض فيه بخلافها (قوله وهي) أي الهبة وقوله لفظة مأخوذة من هبوب الرياح أي مروره يقال هب الريح إذا تمر من جانب إلى جانب ووجه الأخذ من ذلك أنها تخرج من يد الواهب إلى اليد الموهوب له (قوله ويجوز أن تكون من هب من نومه) أي أن تكون مأخوذة من مصدر هب الخ لأن الاشتقاق من المصدر على الصحيح وقد صرح بالمصدر أولاً فدل على إرادته في الثاني ويعد أنه جرى في الأقل على مذهب البصريين وفي الثاني على مذهب الكوفيين وبهذا يندفع ما يقال تحزى نكتة تغيير الأسلوب حيث جعل المأخذ في الأقل المصدر وفي الثاني الفعل لأن ذلك انما هو بالنظر لظاهر العبارة وقوله إذا استيقظ أي يقال ذلك إذا استيقظ أي تنبه من نومه وقوله فكانت فاعلها استيقظ للإحسان بيان لوجه الأخذ من الثاني أي فكانت فاعل الهبة استيقظ من غفلة للإحسان وفعل الخير (قوله وهي في الشرع الخ) هذا مقابل لقوله وهي لغة الخ ولو قال وهي في الشرع غلبت نطوق في الحياة لكان أولى وأخصر (قوله غلبت) خرج بالتعليق أي خرج عنه بمعنى أنه لم يدخل فيه الضيافة لأنها أباحة لكن يملك الضيف ما أكله بوضعه في فمه ملكاً مراعياً بمعنى أنه إن ازدده أي بلعه استقر على ملكه وإن أخرجه تبين أنه باق على ملك صاحبه ولهذا لو حلف لا يأكل طعام زيد فأكله ضيفاً لم يحدث لأنه لم يأكل الطعام نفسه والوقت لأنه أباحة على المعتمد فهو خارج بالتعليق وعلى القول بأنه غلبت فهو غلبت المنفعة للعين فهو خارج بقوله في عين والعارية لأنها أباحة لأن ينتفع المستعير بالتعليق للمنفعة وقوله منجز أي حاصل في الحال قال بعضهم هو قيد لم يذكروه غير الشارح وهو مستدل لأن الخارج به خارج بقيد الحياة كما صنع الشارح والصواب أنه قيد معتبر يخرج به المعلق على صفة كقدوم غائب نحو إن جاء زيد فقد وهبتك كذا فلا يصح لأنه غير منجز فالاعتراض على الشارح في إخراج الوصية به مع أنها خارجة بقيد الحياة فالحق أن الخارج بالتجز المعلق على صفة كحدوث ولد والخارج بقيد الحياة الوصية وقوله مطلق أي غير مقيد فيخرج به المقيد بالمدة وهو التعليق الموقت كما سيذكره الشارح وقوله في عين أي غير منفعة فهي احتراز عن المناقح كما سيذكره الشارح وأما الذين فهمت من هو عليه إبراهيم وغيره باطلة على الأصح لأنه غير مقدور على تسلمه وقيل صحيحة وعليه جرى شيخ الإسلام وقوله حال الحياة أي في حال الحياة يخرج به الوصية كما سيذكره الشارح لأن التعليق فيها لا يتم إلا بالقبول وهو بعد الموت وقوله بلا عوض أي لأن اللفظ لا يقتضيه هذا إن لم تقيد بشواب فإن قبضت به فإن كان مجهولاً كتب فباطلة لتعذر تصحيحها ببعض الجهات العوض وهبة لأن لفظها لا يقتضيه كآلات والمقبوض بها حينئذ مقبوض بالشراء الفاسد فيضمن ضمان المغضوب وإن كان معلوماً فهي بيع نظر المامعني فيجوز فيه أحكامه كالخيار والشفعة وعدم توقف الملك على القبض بل تلك بالعقد ومحل عدم العوض إن لم تقم قرينة على طلبه والواجب إعطاء العوض وأورد الهدية كما صرح به الرملي (قوله ولو من الأعلى) أي ولو كان ذلك التعليق صادراً من الأدنى للأعلى منه رتبة دينوية فمن معنى اللام وهذه الغاية للرد على القول بأن الهبة إذا كانت من الأدنى للأعلى رتبة دينوية تقتضي العوض مما لا بالعادة (قوله فخرج بالتجز الخ) أي إذا أردت بيان المحترقات الخارجية تلك القيود فأقول لك خرج بالتجز الخ وقوله الوصية فيه نظر كما سبق لأنه يلزم عليه

وهي لفظة مأخوذة من هبوب
الريح ويجوز أن تكون
من هب من نومه إذا استيقظ
فكانت فاعلها استيقظ
للإحسان وهي في الشرع
تعلق منجز مطلق في عين
حال الحياة بلا عوض ولو
من الأعلى فخرج بالتجز
الوصية

تكرر خروج الوصية وقد يقال لا مانع من خروج الشيء مرتين لكن لا يظهر أن يخرج بقيد
 الجزع المعلق بصفة وبقيد الحياة الوصية كما قرره المبدئي وقد تقدم (قوله وبالطلاق) أي ويخرج
 بالطلاق وقوله التملك المؤقت كما في الاجارة فانها تملك للمنافع عليك كما قيد اجارة ولا يقال له
 هبة لانه ليس عليك مطلقا بل عليك مؤقت فسقط قول العلامة القليوبي انظر ما صورته فتأمل
 (قوله ويخرج بالعين هبة المنافع) أي بناء على ان ما وهبت منافعه عارية قصور هبتك سكنى الدار
 أو خدمة العبد عارية ورجمه جماعة فتكون خارجة في الحقيقة بالتملك من أول الامر لانها ليست
 تملكك بل اباحة وله الرجوع فيها متى شاء كما هو شأن العارية واذا تلفت العين بغير الاستعمال
 المأذون فيه ولو بغير تفرط كانت مضمونة ضمان العواري والمعتقد انها هبة صحيحة لانها تملك
 فتكون داخلها لا خارجة بناء على أن ما وهبت منافعه أمانة وهو ما رجمه ابن الرفعة والسبكي
 وغيرهما وهو الظاهر كما ذكره الشيخ الخطيب فجعل الهبة القول الاقل هو الاصح ضعيف بل
 الاصح الثاني وعليه فلا تلزم الا باستيفاء المنفعة لا قبض العين لانها ليست موهوبة بل أمانة وله
 الرجوع بالنسبة للمستقبل لانه صدق عليه أنه قبل قبض المنفعة الباقية واذا تلفت العين فلا
 يضمنه الا بالتقصير (قوله ويخرج بحال الحياة الوصية) أي لان التملك انما يتم بالقبول وهو بعد
 الموت كما مر وان كان الايجاب في حال الحياة لكن لا يتم به التملك (قوله ولا تصح الهبة) أي بالمعنى
 الناحي وهي الهبة ذات الاركان فالصدقة والهبة لا يحتاجان الى ايجاب ولا قبول بل المدار في
 الاولى على دفعها للمتصدق عليه لاجل ثواب الآخرة ولا احتياجا مع قبضه وفي الثانية على
 بعث الممهدى اليه اكرامه مع قبضه وقوله الا بايجاب وقبول لفظا أي باللفظ من الناطق ومن
 صرائح الايجاب وهبتك ومضتك وملكتك بلاذ كرمين ومن صرائح القبول قبلت ورضيت
 وقبل الهبة للصغير ونحوه عن ليس أهلا لقبول وليه فاذا وهب له شيئا قبله له ويتولى الطرفين
 ومن جهز بته واذهى أنه أعطاه عارية صدق بيمينه ان لم يوجد منه صيغة تملك ولو بعثها به
 لدار الزوج ما لم يقل هذا جهاز بتي والا كان له كلها لان اضافته اليها تقتضي الملك ولو اشترى
 الزوج لزوجته حليا لتزين به مادامت عنده لم تملكه الابن صيغة ويصدق في ذلك وكذا الزوج بته
 ولده الصغير من غير صيغة حتى لو مات الولد لم ترث منه أمته لانه باق على ملك أبيه (قوله وذكر
 المصنف ضابط الموهوب) أي فاعذنه وقوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله وكل ما جازيحه
 جازيسته) أي وكل ما صح يحبه صحت هبته فالمراد بالجازيها العمة وان حرم كالبيع وقت نداء
 الجمعة وهبة الشيء لم يستعين به على معصية وفي بعض النسخ جازت هبة بالتاء وهو الاولى وانما
 تركها في النسبة الاولى لان الهبة مجازي التأييد ومجازي التأييد يجوز فيه اثبات التاء
 وحذفها في الاسم الظاهر فيصور طلعت الشمس وطلع الشمس بخلاف ما لو قلت الشمس طلعت
 فتجب فيه التاء لان الضمير يجب فيه التأييد وان كان مجازي التأييد ومحصل هذا الضابط أن
 ما صح أن يكون مبيعا صح أن يكون موهوبا ويستغنى من ذلك مماثل منها الجارية الموهوبة اذا
 استولدها الرهن المعسر أو أعتقها فانه يجوز بيعها للضرورة ولا يجوز هبتها ومنها المكاتب
 يجوز بيع ما في يده ولا يجوز هبته من غير إذن سيده ومنها المنافع يجوز بيعها بالاجارة لانها بيع
 للمنافع وفي هبتها وجهان كما تقدم ومنها ما لا يجوز بيعه ولا هبته كورقة في شرح المسألة (قوله

وبالطلاق التملك المؤقت
 ويخرج بالعين هبة المنافع
 ويخرج بحال الحياة الوصية
 ولا تصح الهبة الا بايجاب
 وقبول لفظا وذكر المصنف
 ضابط الموهوب في قوله
 (وكل ما جازيحه مجازيسته)

وما لا يجوز بيعه الخ) هذا بيان لمفهوم كلام المستفت فهو عكس الضابط المدكور وقد استثنى من
 هذا المفهوم مسائل كما استثنى من المنطوق مسائل تقدم ذكرها منها ما ذكره الشارح بقوله
 الاحبى حنطة ونحوها ومنها حق التجبر كأن نصب علامات على موات ولم يحبس فانه ثبت له
 فيه حق التجبر فيجوز هبته ولا يجوز بيعه ومنها صوف الشاة المصولة اخصية ولبنها وجلدها
 ومنها الثمار قبل بدو صلاح قبض هبتها من غير شرط القطع بخلاف البيع واستثنى مسائل غير
 ذلك مذكورة في شرح المنهاج وغيره فاقصار الشارح في الاستثناء على ما ذكره تقصير فقد علت
 المسائل المستثناة من المنطوق والمسائل المستثناة من المفهوم وبهذا تعلم ما في منبع المنهى
 حيث جمع بعض المسائل الاولى مع الثانية وجعل الكل مستثنى من المفهوم واعتراض على
 الشارح بقوله ولو جعل الشارح لكلام المستفت مفهوم ما وفيه تفصيل لسلم من حصر الاستثناء
 الذي ذكره لعدم صحته اذ يدعي عليه المستولد من معسر المرهونة الى آخر عبارته والحق ما بيناه
 لك كما صنع الشيخ الخطيب (قوله كجهول) أي فانه لا يجوز بيعه فلا تجوز هبته كأن يقول
 وهبتك أحدهذين الثوبين أو العبدين فلا تصح الهبة لأن هذا جهول ومثله النجس والمفصوب
 لغير القادر على اتزاعه والضال والاتبى فلا يجوز بيع ذلك ولا هبته (قوله الاحبى حنطة
 ونحوها) أي نحو الحنطة من المحقرات ككس شعير وقد علت ما في هذا الاستثناء من القصور
 وقوله فلا يجوز بيعهما أي حتى الحنطة ونحوها وقوله وتجوز هبتهما أي تصح لانتفاء المقابل
 لهما كما جرى عليه في المنهاج وهو المعتمد وان قال ابن القتيب ان هذا سبق قلمه ومردود
 (قوله ولا تأكل ولا تلزم الخ) لما كان ظاهر كلام المصنف ان الهبة تملك بالعقد ولا تلزم الا بالقبض
 وليس كذلك بل لا تأكل ولا تلزم الا بالقبض أصله الشارح كما ترى وقوله الهبة أي بالمعنى
 الاعم الشامل للصدقة والهبة ولومن أصل اقرعه الصغير فلا تملك الا بالقبض عنه كما هو
 مقتضى كلامهم في البيع ونحوه خلافا لما حكاه ابن عبد البر والكلام في الهبة المصحة غير
 الضمنية وغير ذات الثواب فخرج بالصحة القاسدة فلا تملك أصلا ولو بالقبض وبغير الضمنية
 الهبة الضمنية كما لو قال أعتق عبدا عني مجانا فأعتقه عنه فانه يسقط القبض في هذه الصورة
 وبغير ذات الثواب الهبة ذات الثواب فانها تملك وتلزم بالعقد بعد انقضاء الخيار لأنها بيع
 كما ترى (قوله الا بالقبض) أي لا بالعقد لأن عقد ارفاق كالقرض فلا تملك ولا تلزم الا بالقبض
 ولانه صلى الله عليه وسلم أهدى الى النجاشي ثلاثين أوقية مسكا وقيل أربعين ثم قال لا تمسكه
 اني لارى النجاشي قد مات ولا أرى الهدية التي أهديت اليه الا ستردها ذرأت الى فهي لك
 فكان الامر كذلك لكن لما ردت قسمها صلى الله عليه وسلم بين نساءه ولم يخص بها أتم سلمة
 والقبض هنا كالبيع لكن لا يكتفى هنا بالتولية ولا الوضع بين يديه بغير اذنه ولا الاتفاق لانه غير
 مستحق للقبض بخلاف البيع الا ان كان الاتفاق بالا كل أو بالعق إذا كان باذن الواهب
 ويقدر انتقاله اليه قبيل الاكل والعق (قوله باذن الواهب) أي أو قباضه بالا ولا يلقبضه
 بلاذن ولا قباض لم يملكه ودخل في ضمانه فيجب رده ان بقي وبذلك ان تلقى ولو رجع عن الاذن
 قبل القبض بطل ولو اختلف في الاذن صدق الواهب لأن الأصل عدم الاذن ولو اختلفا على
 الاذن واختلفا في الرجوع قبل القبض صدق الواهب لأنه لأن الأصل عدم الرجوع (قوله

وما لا يجوز بيعه كجهول
 لا يجوز هبته الاحبى حنطة
 ونحوها فلا يجوز بيعهما
 وتجوز هبتهما ولا تأكل
 ولا تلزم الهبة الا بالقبض
 باذن الواهب

فلومات) أي أوجن أو أغمى عليه ويقوم إلى الجنون مقامه وأما الاغما فينتظر افاقته منه
 لقرب زواله فان أيس منه فكالجنون وقوله لم تنسخ الهبة أي لانها تقول إلى الزوم كالبيع
 في زمن اختيار وقوله ويقوم واره أي أوليه في الجنون والاغما عند الياس كما علمت وقوله
 مقامه أي مقام أحدهما أي الموهوب له أو الواهب وقوله في القبض أي بالنسبة للموهوب
 له وقوله والأقباض أي بالنسبة للواهب ومثل الأقباض الاذن في القبض والرجوع في الهبة
~~مكان يقول رجعت في الهبة وتكون ملكا~~ (قوله وإذا قبضها) أي الهبة بالمعنى الاعتم
 الشامل للصدقة والهبة وقوله الموهوب له أي أو داره أو وليه بأذن الواهب أي أقباضه
 أو واره أو وليه كما علم مما مر وقوله لم يكن للواهب أن يرجع فيها الخ أي لم يلحق له رجل أن يعطى
 عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيعطى ولده رواء الترمذي والحاكم وصحاحه والمراد
 بالعطية في الحديث الصدقة والهبة وبالهبة خصوص الهبة ذات الاركان بقريضة العطف
 (قوله الآن يكون والدا) أي الآن يكون الواهب والوالد الموهوب له فله الرجوع ولو كان قد
 أسقطه ذكرا كان أو أنثى غنيا كان أو فقيرا صغيرا كان أو كبيرا ولو مع اختلاف الدين وقوله
 وان علا أي فيشمل سائر الأصول من جهة الآباء والامتهات فالمراد بالوالد كل من له ولادة قريبا
 كان أو بعيدا ونحو ذلك لا تنفاه التهمة عنهم فلا يرجعون الا الحاجة أو مصلحة لو فور شفقهم
 بخلاف الاجاب ومذهب الحنفية عكس مذهبنا معلل بأن الرجوع في الوالد يورث الثمن
 والبغضاء فيترتب على ذلك العقوق بخلاف الاجاب ويحل الرجوع فيما اذا كان الولد حرا فان
 كان رقيا فلا رجوع لان الهبة لهبة لسيده وهو أجنبي ومحلها أيضا في هبة الاعيان اما في هبة
 الديون كأن وهب لولده دينه عليه فلا رجوع له فيه سواء قلنا انه غليل أو اسقاط أو لبقاء للدين
 فأشبهه ما لو وهب شيئا قتلقت بشرط الرجوع بقاء الموهوب في سلطنة الولد ولو أبقى الموهوب
 أو غصب فيرجع فيما لبقاء السلطنة ولا يمنع الرجوع وهنه ولا هنته قبل القبض لبقاء السلطنة
 أيضا وأما بعد القبض فلا رجوع له ولو بالسلطنة ولو لم يرز ملكه كافي صورة الرهن بعد القبض
 وكافي صورة الجناية والقلس فلو جنى الموهوب أو أفلس الموهوب له وجبر عليه امتنع الرجوع
 لعلق الحق بالموهوب الذي يمنع يعمه ثم لو قال في صورة الجناية أنا أو ذى أرض الجناية وأرجع
 مكن في الاصح ولا رجوع له في بيع فترخ ولا في بذوبت لان الموهوب صار مستهلكا ولا يمنع
 الرجوع تدبير ولا تعليق عتق بصفة ولا تزويج للرقيق ولا زراعة للأرض ولا اجارة لان العين باقية
 بها ولا يفسخ الوالد الاجارة ان رجع بل تبقى بحالها كالتزويج ويرجع في العين مسلوية المنفعة
 مدة الاجارة ويمتنع الرجوع ببيع الولد الموهوب ولو لايه الواهب أو وقضه له أو عتقه أو نحو
 ذلك مما يرزبل السلطنة وان لم يرز الملك كالكتابة والاياد والرهن بعد قبضه ولو عاد بعد البيع
 فلا رجوع لان الزائل العائد كالذي لم يعد هنا ولبعضهم كما اشهر .

فلومات الموهوب له أو
 الواهب قبل قبضة الهبة لم
 تنسخ الهبة ويقوم واره
 مقامه في القبض والأقباض
 (وإذا قبضها الموهوب له
 لم يكن للواهب أن يرجع فيها
 إلا أن يكون والدا) وان علا

• وعائد كزائل لم يعد • في فلس مع هبة للولد

• في البيع والقرض وفي الصداق • بعكس ذلك الحكم باتفاق

ولو زاد الموهوب رجوع فيه بزيادته المتصلة كالسمن دون المنفصلة كالولادة الحادث فانه يبقى للولد
 لحدوته على ملكه بخلاف الحل المقارن للهبة فانه يرجع فيه وان انفصل لانه من جهة الموهوب

ويحصل الرجوع بنحو رجعت فيما وهبت أو استرجعته أو رددته إلى ملكي أو نقضت الهبة
 أو بطلتها أو فسختها ولا يحصل بوطء الأمة ولا يبيع ما وهبه الأصل لقرعه ولا بوققه ولا يهبته
 ولا بائعته (تنبيه) يسن للوالد وإن علا العدل في عطية أو ولادة بأن يسوي بين الذكور
 والإناث فيها وكذا في سائر وجوه الأكرام حتى في التقبيل والبشاشة نظير الجارية اتقوا الله
 واعدلوا بين أولادكم بل يكره تركه ومحل ذلك عند الاستواء في الحاجة أو عدمها والأفلا يكره
 تركه وعلى ذلك يحمل تفضيل بعض العصاة ببعض أولاده على بعض كتفضيل الصديق السيدة
 عائشة على غيرها من أولاده ومحل ذلك أيضا عند عدم عذر كعقوق ونحوه من سائر المعاصي هو
 أن يؤذى والديه أو أحدهما أدى ليس بالهين ما لم يكن ما إذا به واجبا كالمعروف أو نهى
 عن منكر وعطية الأولاد للأصول كعكسه فيسن لا ولد التسوية بين والديه إذا وهب لهما
 شيئا بل يكره ترك التسوية كما ترقى الأولاد فان فضل أحدهما فالأتم أو لي خبر إن لها ثلثي البر
 ولا شك أن التسوية بين الأخوة ونحوهم مطلوبة لكن دون طلبها في الأصول والفروع وصلة
 الرحم مندوبة ولو بصوارسال سلام أو هدية أو كتاب أو نحو ذلك على ما جرت به عادته معهم فإذا
 اعتادوا ذلك وصاروا يتأذون بتركه حرم قطعه لأن ذلك يعد من قطيعة الرحم وهي من الكبائر
 لا يقال كيف يكون ترك السنة حراما لأننا نقول إنما حرم من حيث التأدي الذي حصل بالقطع
 لأن حيث ترك السنة (قوله وإذا أعمار الخ) لا ينبغي أن لفظ العمري والرقبي من القاطم المهمة
 لكنها صيغة مخصوصة فالعمري من العمر لا لفظ العمر فيها والرقبي من الرقب لأن
 كلامهم ما يرقب موت صاحبه وقوله شخص إشارة إلى أن فاعل عمرو وأرقب ضمير عائشة على
 الشخص فهو على تقدير أي لانه تفسير للضمير وليس المراد بيان الفاعل فيكون المتن حذفه لانه
 لا يجوز حذف الفاعل إلا في مسائل ليس هدامنها (قوله شيئا) مفعول ثان والمفعول الأول
 محذوف والتقدير وإذا عمر الشخص غيره شيئا فهو متعلق بمفعولين كما يصرح به قوله أعمرك
 هذه الدار وقوله أي دارا تفسير لثني وقوله مثلا أي أمثلا مثلا أي أو عبدا أو كتابا ونحو ذلك
 (قوله كقوله أعمرك هذه الدار) أي جعلتها لك همة وكذا الوفاة وهمة هذا عمرتك أم حياتك
 أو ما عشت وإن رادفان متعادلي بخلاف ما لو قال جعلتها لك عمري أو عمر زيد مثلا فإنه لا يصح
 فيها على الرابع لأن فيهما تأقيت الملك لأن الواهب أزيد أقديعوت أو لا وإنما اغتفر الأول لانه
 تصرح بالواقع لأن الإنسان لا يملك الأمانة حياته ولا يصح تمليق العمري كقوله إذا جاء فلان
 أو رأس الشهر فقد جعلت هذا الشيء لك عمرتك (قوله أو أرقبه) الظاهر أن الضمير في كلام
 المصنف راجع إلى الشيء فيكون هو المفعول الثاني والمفعول الأول محذوف والتقدير
 أو أرقب غيره أي الشيء وظاهر كلام الشارح أن الضمير في كلام المصنف عائشة إلى الغير لانه
 جعله مفعولا أولا وجعل الثاني محذوف فادركه بقوله أيها ولا ينبغي بعده من كلام المصنف وإن
 كان موصفا في نفسه والمقام سهل وقلة الحمد (قوله كقوله أرقبتك هذه الدار) أي جعلتها لك
 رقبتي فالصفة الثانية تصرح بمعنى الأولى وإنما ذكرها الشارح بقوله وأجعلتها لك رقبتي إشارة
 إلى اختلاف الصيغ وإن كان المراد واحد أو قدينه بقوله أي إن مت قبلي عادت لي وإن مت
 قبلك استمرت لك ولو صرح بذلك في صيغته لم يضر (قوله تقبل وقبض) إشارة إلى أن قول

(وإذا أعمار) شخص (شيئا)
 أي دارا مثلا كقوله
 أعمرك هذه الدار
 (أو أرقبه) أيها كقوله
 أرقبتك هذه الدار وجعلتها
 لك رقبتي أي إن مت قبلي
 عادت لي وإن مت قبلك
 استمرت لك تقبل وقبض

المصنف كان الخ توقف على تقدير لا يتحققه وانما حذفه المصنف للعلم به مما سبق فاذا لم يقبل
 أو لم يقبض لم يكن كذلك كما لا يخفى (قوله كان ذلك الشيء للمعمر أو المرقب بلفظ اسم المفعول
 فيهما) أي لا للمعمر ولا للمرقب بلفظ اسم الفاعل فيهما وقوله ولورثته من بعده أي لورثة
 أحدهما من بعده فالضمير عائدا للاحد لان العطف بأو فالمعنى أنها لورثة المعمر أو المرقب بلفظ
 اسم المفعول فيهما وهذا هو المراد من خبر الأصمعي عن ميراث لاهلها وخبر أبي داود
 لا تعمروا ولا ترقبوا غن أمر شيئا أو رقبه فهو لورثته أي لا تعمروا ولا ترقبوا طمعا في أن يعود
 إليكم فان مصير الميراث لورثة المعمر والمرقب بلفظ اسم المفعول فيهما (قوله ويلغو الشرط
 المذكور) أي في العمري والرقبي والمراد المذكور ولو بحسب القوة ليشمل ما إذا لم يصرح
 بالشرط فانه يفهم من اللفظ وليس لنا موضع يصح فيه العقد ويلغو فيه الشرط القاصد المساق
 لمقتضاه الا هذا كما قاله الحلبي * (فصل في أحكام اللقطة) * أي يجوز أخذها وتركتها
 كما ساقى في قوله فله أخذها وتركتها وهي مناسبة للهبة لتغليب الاكتساب فيها على الامانة
 والولاية وان كان الاكتساب فيها آخر بعد التعريف والامانة والولاية أو لاحتسب الاخذ
 والاصل فيها قبل الاجماع الآيات الأخيرة بالبر والاحسان كقوله تعالى وتعاونوا على البر
 والتقوى وفي أخذها لحفظها على مالكها وردها عليه بر واحسان والاخبار الواردة في ذلك
 كخبر مسلم والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه وأركانها ثلاثة لا قاط وملقوط ولقط
 (قوله وهي) أي اللقطة لغة وقوله بفتح القاف أي واسكانها مع ضم اللام فيهما ولعله أقصر
 على الفتح لانه الأشهر وظاهر كلامهم أن اللقطين بمعنى الملقوط ومقتضى القاعدة أنها بفتح
 القاف بمعنى الملقط وباسكانها بمعنى الملقوط قال ابن ربي وهو الصواب لان الفعل بالفتح
 للقافل كالفعل بك بالفتح بمعنى الضاحك كثيرا وبالإسكان للمفعول كالضحكة بالسكون بمعنى
 المنصولة عليه كثيرا ويحيى مفعلة بالتحريك للمفعول نادر فعلى ظاهر كلامهم يكون ما هنا من
 النادر ويقال فيها لقطة بضم اللام مع الالف ولقط كسب وقوله اسم الشيء الملقط بفتح
 القاف على معنى اسم المنعول وهو الملقوط (قوله ومعناها شرعا) أي وأما لغة فهو ما تقدم
 وهو ما ذكره بقوله وهي اسم الشيء الملقط وهذا يدل على تقدير لغة كما تقدم وقوله ما ضاع الخ
 أي شيء ضاع الخ فيشمل المال والاختصاص كالسرجين وجلد الميتة فهو أعم من قول بعضهم
 مال ضاع الخ وهو في بعض النسخ كذلك وهو ليس بقيد بل مثله الاختصاص واعا ذكره جريا
 على الغالب ونظر القول المصنف فيما يأتي فان لم يجد صاحبها كان له أن يملكها بشرط الضمان
 وقوله من مال كذا ليس بقيد بل مثله المستعبر والمستأجر والغاصب فالعبر بالمالك جرى على
 الغالب والمراد من له اليد على ذلك الشيء (قوله بسقوط أو غفلة) كأن سقط من صاحبه
 أو غفل عنه فضاع فيهما وقوله ونحوهما أي كنوم وهرب واعيا بعبر تركه صاحبه وبجزمه عن
 حمل ثقل فإلقاء بخلاف ما ضاع بغير ذلك كأن ألقت الرمح فوالت في داره أو ألقت في حجره من
 لا يعرفه كبسا وهو هارب أو مات مورثه عن ودائع لا يعرف ملاكها أو ما يلقبه البحر على الساحل
 من أموال الغرق وما يوجد في عش الحداة ونحوها فهو مال ضائع الا حرقه فيه لبيت المال فان
 لم يتعلم صرفه في وجوه الخير بنفسه ان عرفها وهو مأجور على ذلك والا أعطاه لعدل يعرفها

(كان ذلك الشيء للمعمر
 أو للمرقب) بلفظ اسم
 المفعول فيهما (ولورثته من
 بعده) ويلغو الشرط
 المذكور
 * (فصل في أحكام اللقطة)
 وهي بفتح القاف اسم للشيء
 الملقط ومعناها شرعا
 ما ضاع من مال كذا بسقوط
 أو غفلة ونحوهما

(قوله واذا وجد شخص) أي حر بخلاف الرقيق فلا يصح التقاطه بغير إذن سيده وإن لم ينه
 بأن سكت عليه لأن في اللقطة معنى الامانة والولاية ابتداء ومعنى القتل انتهاء وهو ليس من
 أهلها فمن أخذها منه فهو اللاقط سيدها كأن أجنبيًا ولو استخفظه عليها سيده لم يعرفها وهو
 أمين جاز وضح تعريفه حينئذ فإن لم يكن أمينًا فهو متعديًا قراره عليها فكان أنه أخذها منه وردّها
 إليه وأما التقاطه باذن سيده فصحيح ويكون سيده هو الملتقط ويصح لقط المكاتب كتابه صحيحة
 ويعرف ويملك لأنه مستقل بالملك والتصرف بخلاف المكاتب كتابه فاسدة فهو كالقن فان عجز
 المكاتب نفسه أو مات رقيقًا حفظ القاضي لقطته لأنه ولا يأخذها السيد لأن التقاط
 المكاتب لا يقع لسيد ولا ينصرف إليه والمبعض في نوبته كالحز وفي نوبة سيده كالقن إن كان
 هناك مهايأة ولا فيجب الرق والحرية كتحصيل التقاط وكذا سائر الأقسام والمؤمن وأما
 أرض الجناية منه أو عليه فوزع عليهما مطلقا لأنه يتعلق بالرقبة في الجناية منه وبذلها في الجناية
 عليه وهي مشتركة بينهما ولو في نوبة أحدهما وبذل على التقييد بالحران الشارح لم يقل
 في التعميم حرا أو لأغاية الأمر أن في مفهومه تفصيلا هكذا يستفاد من الشيخ الخطيب وأما
 المحشى فقال وشمل كلامه الحر والرقيق وتبعه في التقرير على ذلك فتدبر (قوله بالغيا كان الخ)
 عم في الواجد بتعميمات ثلاثة وهو تعميم في الواجد من حيث العصاة وإن كان الولي ينزع اللقطة
 من يد الصبي ويعرفها وكذلك القاضي ينزعها من الفاسق ويضعها عند عدل كما سيذكره
 الشارح فيهما وقوله أو لأى أو لم يكن بالغيا بأن كان ميبيا ولو غير مميز ومثله المجنون وكالصبي
 والمجنون السفه إلا أنه يصح تعريفه دونهما وقوله مسلما أو لأى أو لم يكن مسلما بأن كان
 كافرا فيصح اللقطة منه ولو في دار الاسلام ودخل فيه الكافر المعصوم والمرتل لكن المعقد أن
 المرتد لا يملك بعد التعريف لأن ملكه موقوف وقوله فاسقا أو لأى أو لم يكن فاسقا بأن كان
 عدلا لكن يكره اللقطة للفاسق لئلا تدعوه نفسه إلى الخيانة (قوله لقطه) مفعول لوجد
 وقوله في موات أو طريق ومنه الشارح فإنه الطريق النافذ كما مر ومثله المسجد والرباط
 والمدرسة ونحوها من محال اللقطة وخرج بذلك ما وجد في موضع غلوة فليس لقطه بل هو
 لما لكان ادعاء والافطن تلقى الملك عنه وهكذا حتى ينتهي الأمر إلى المحي فهو له وإن نفاه
 لأنه ملك الأرض وما فيها بالأحياء ولم يخرج عن ملكه لأنه لا يتبع الأرض في البيع وهذا هو
 المعتمد وقيل هو له إن ادعاء فإن لم يدعه فهو لقطه كما قاله المتولي وأقره في الروضة (قوله فله
 أخذها) أي لأن خيائته لم تتحقق والأصل عدمها وعليه الاحتراز والتعطف إذا حدثته نفسه
 بالخيانة بعد أخذها وقوله وتركها أي وله تركها خشية الخيانة فيها في المستقبل وقوله ولكن
 أخذها أولى من تركها استدرا على قوله فله أخذها وتركها لأنه يقتضي استواءهما فدفعت ذلك
 بالاستدرا إلى مقتضى أن الأخذ مستحب إن وثق بأمانة نفسه في الحال والمستقبل كما أشار إلى
 ذلك بقوله إن كان على ثقة من القيام بها أي إن كان على علم من نفسه بالقيام بمقتضاها فالثقة بمعنى
 التوثوق وهو العلم ومن معنى الباء والكلام على تقدير مضاف فإن لم يثق بأمانة نفسه في الحال بل
 تحقق الخيانة حالا لحرم عليه أخذها وبصر ضامنا لها إن أخذها ويبرأ بدفعها لحاكم أمين
 ويلزم قبولها منه وإن وثق بأمانة نفسه في الحال ولم يثق بأمانة نفسه في المستقبل أن ينج له أخذها

(واذا وجد شخص بالغيا)
 كان أو لا مسلما كان
 أو لا فاسقا كان أو لا (لقطة
 في موات أو طريق فله
 أخذها وتركها) لكن
 (أخذها أولى من تركها
 إن كان) إلا أخذها (على
 ثقة من القيام بها)

وان تحقق الخيانة في المستقبل كرهه أخذها وقد يجب الاخذ كالو تحقق الضياع لو لم يأخذها
 (قوله فلو تركها من غير أخذ لم يضمنها) وان كرهه تركها بالشرط الذي ذكره المصنف فالخامس
 أنه لا يضمنها بالترك سواء من له أخذها أو أبيع أو حرم أو وجب فني جميع الصور لا ضمان بتركها
 وان أثم في صورة الوجوب (قوله ولا يجب الاشهاد على التقاطها) بل يسق نظر المقيما من
 الاكتساب وحلوا الامر بالاشهاد في خبر أبي داود ومن التقط لقطعة فليشهد هذا عدل أو ذوى
 عدل ولا يكتف ولا يقب على النذب ويسق له مع الاشهاد تعريف بشئ من اللقطه للشهود فان
 استوعب الصفات للشهود ~~مكره~~ ولا يضمنها بخلاف ما لو استوعبها في التعريف والفرق أن
 الشهود محصورون ولا تهمة فيهم بخلافه في التعريف فربما يعتقد الكذب الصفات التي يذكرها
 فيضمن كإسبأى (قوله وينزع القاضي) أي لا غيره وقوله من القاسق أي لأنه ليس من أهل
 الحفظ لعدم أمانته ومنه الكافر لأنه أفسق القاسق ومن الكافر بل أشد المرتد فيصع لقط
 هؤلاء ولكن ينزع اللقطه منهم القاضي ويضعها عند عدل لانهم ليسوا أهلا للحفظ لعدم أمانتهم
 (قوله ولا يعتمد تعريف القاسق للقطه) أي وحده ثلاثون فيها أخذ من قول الشارح بل
 يضم القاضي اليه وقباعد لا يمنع من الخيانة فيها ومعنى الرقيب المشرف والمطلع فادام
 التعريف غلكتها القاسق لانه الملتقط (قوله وينزع الولي اللقطه من يد الصبي) ومثله المجنون
 فينزع اللقطه منه وليه فان قصر في انتزاعها منهم ما حتى تلفت ولو باقلا فهاضمتها في مال نفسه
 ولو كما كان يعرف التالف وان لم يقصر فلا ضمان على أحد وقوله ويعرفها ولا تؤخذ مؤنة
 التعريف من مال المحجور عليه بل يرجع الحاكم لمقتضى عليه أو يبيع جزأ منها (قوله ان رأى
 المصلحة في غلكتها) أي حيث يجوز له الاقتراض لان غلكتها في معنى الاقتراض بأن احتاج
 الى نفقة أو كسوة وعنده ما يوفي كدين أو حل ومتاع كاسد وان لم ير المصلحة في غلكتها
 حفظها أو سلمها للقاضي (قوله واذا أخذها) أي الملتقط سواء الوائق بأمانة نفسه وغيره
 وقوله أي اللقطه تفسير للضعير البارز الذي هو مفعول وأما تفسير الضعير المستتر الذي هو
 الضاعل فقد علمته من قولنا أي الملتقط وقوله وجب عليه أن يعرف الخ أي على ما قاله ابن الرقعة
 كصاحب الكافي وقضية كلام الجمهور أن معرفة هذه الاوصاف عقب الاخذ سنة وهو ما قاله
 الاذرى وغيره وهو المعتمد فيكون كلام المصنف ضعيفا هذا ان حل على معرفتها عقب الاخذ
 كما منع الشارح حيث قال عقب أخذها فان حل على معرفتها عند التملك بعد التعريف لم يكن
 ضعيفا بل مسلما للعرف ما يدخل في ضمانه وقوله في اللقطه فيه اظهر في محل الاضمار للايضاح
 للمبتدى وقد عرفت ما في قوله عقب أخذها من أن الوجوب حينئذ ضعيف والمعتمد النذب
 (قوله ستة أشياء) أي على عدم المصنف وهي ترجع الى أربع لان العناصير بمعنى الوعاء كما جرى
 عليه الشارح وهو المحكي في تحرير التنبيه عن الجمهور والعدد والوزن بل والكيل والمدرع يعبر
 عنها بالقدر فانه يشمل الاربعة وترك اثنتين وهما الصنف وصفتها من حصة وتكبير وهو هما
 ويمكن ادراجهما في الجنس بأن يراد به ما يشمل الصنف والصفة (قوله وعامها) بكسر الواو
 وبالمد أي ظرفها وقوله من جلد أو خرقة بيان للوعاء وقوله مثلا أي أو قشة أو نحو ذلك (قوله
 وعفاها) وهو بكسر العين المهملة وبالفاء الصاد المهملة وأصله كافي تحرير التنبيه عن

فلو تركها من غير أخذ لم
 يضمنها ولا يجب الاشهاد
 على التقاطها لثلاث
 أو حفظ وينزع القاضي
 اللقطه من القاسق ويضعها
 عند عدل ولا يعتمد تعريف
 القاسق للقطه بل يضم
 القاضي اليه وقباعد لا
 يمنع من الخيانة فيها
 وينزع الولي اللقطه من يد
 الصبي ويعرفها ثم بعد
 تعريفها بتلك اللقطه للصبي
 ان رأى المصلحة في غلكتها
 له (واذا أخذها) أي اللقطه
 (وجب عليه أن يعرف)
 في اللقطه عقب أخذها
 (ستة أشياء وعامها) من
 جلد أو خرقة مثلا
 (وعفاها) هو معنى
 الوعاء

الخطابي الجلد الذي يلبس رأس القارورة وهو مراد المصنف كما صاحب التنبية لانهما جاعلا
 بين الوعاء والعقاص وهو يقتضى المغايرة بينهما وكذلك العطف يقتضى المغايرة بينهما وان كان
 المحكى في تقييد التنبية عن الجمهور ان العقاص هو الوعاء وجرى عليه في الرخصة حيث قال
 فيعرف عقاصها وهو وعاءها وجرى عليه الشارح حيث قال وهو بمعنى الوعاء فهو مرادف له
 على هذا لكنه لا يناسب كلام المصنف فهو محل له على غير مراده قال اولى تفسيره بما يلبس رأس
 القارورة وعلى هذا فلا مرادفة (قوله ووكاها) بكسر الواو وقوله بالمد أى مع كسر الواو
 وقوله وهو الخطب الذي تربط به لعله اقتصر عليه لانه الغالب وبعبارة الشيخ الخطيب من تربط به من
 خيط أو غيره (قوله وجنسها) هو بالمعنى الشامل للنوع والصنف فلا حاجة لزيادة نساء وقوله
 من ذهب أو فضة أى مثلا وبعبارة الشيخ الخطيب من نقد أو غيره وهى أعم (قوله وعددها)
 أى كائنين فأكثر وقوله ووزنها أى كطل أو أكثر ولعل اقتصاره على العدد والوزن للغالب
 فان الغالب في اللقطة أن تكون معدودة أو موزونة والا فالكيل والذرع كذلك ويقتضى عن
 الاربعة القدر كما تقدم (قوله ويعرف) أى المتقدم في كلام المصنف وقوله بفتح أوله
 وسكون ثانيه من المعرفة أى مع تخفيف الراء هو احراز عن ضم أوله وفتح ثانيه مع تشديد الراء
 فانه من التعريف الاقوى وهو غير مراد هنا (قوله وأن يحفظها) أى لما لكها الى ظهور
 لما فيها من معنى الولاية والامانة وان كان الغلب فيها الاكتساب كما مر والذي يدل على أن الغلب
 فيها الاكتساب أنه يصح التقاط الفاسق والذي ولولأن الغلب فيها ذلك لما صح التقاطها
 (قوله حتما) هو مستدرك لتسليط الوجوب عليه بواسطة عطف يفظ على يعرف كما يصرح
 به صنيع الشارح حيث قدر أن واهله ذكره ايضا حاله لا يغفل عن مقتضى العطف وأما كلام
 المصنف فيتمثل في حد ذاته الاستئناف فيحتاج لقوله حتما وبالجملة فالوجوب مسلم في الحفظ
 ضعيف في المعرفة السابقة (قوله في حرز مثلها) أى اللقطة وهو متعلق بصفت (قوله ثم بعد
 ما ذكر) أى من أخذها ومعرفة الامور السابقة وأفاد التعبير ثم أن التعريف ليس على القور
 وهو ما يحبه الشيخان لكن ذهب القاضى أبو الطيب الى وجوب القورية واعقده الغزالي
 ومقتضى كلام الشيخين جواز التعريف بعد زمن طويل كعشرين سنة وهو في غاية البعد
 والظاهر أن المراد عدم القورية المتصلة بالتقاط والا وجه ما توسطه الاذرع وهو عدم
 جواز تأخيرها المقوت بمعرفة المالك فيجوز التأخير ما لم يغلب على الظن فوات معرفة المالك كما
 قاله البلقيني (قوله اذا اراد الملتقط غلظها) قضيت أنه اذا اراد الملتقط حفظها لا يجب عليه
 التعريف بل يندب وهو ضعيف والمعتمد أنه يجب عليه التعريف ولو انقطعت السقطة فمجرى
 عليه المحضى ضعيف حتى لو اراد الحفظ فمعرفة سابقة ثم اراد التملك عزفها سنة أخرى ولو انقطعت
 اثنان عرفها بكل واحد نصف سنة بأن يعرفها أحدهما يوما ثم الاخر يوما ثم جمعة وجمعة
 ثم شهرا وشهر الا انها لقطة واحدة والتعريف من كل منهما الكلها لا لنصفها لانها انما تقسم
 بينهما عند التملك وهذا هو الاشبه كما قاله السبكي وان خالف في ذلك ابن الرقعة حيث قال يعرف
 كل واحد منهما سنة لانه ملتقط لنصفها وهو كلقطة كلمة (قوله عزفها) أى وجوب بانصه
 أو ثابته ويبين في التعريف زمن وجدان اللقطة عند كسب أنه التقطها وقت كذا ويندب

(ووكاها) بالمد وهو الخطب
 الذى تربط به (وجنسها)
 من ذهب أو فضة (وعدها)
 ووزنها) ويعرف بفتح أوله
 وسكون ثانيه من المعرفة
 (و) أن (يحفظها) حقا
 (في حرز مثلها) ثم بعد
 ما ذكر (اذا اراد) الملتقط
 (تلكها عزفها) بتشديد
 الراء من التعريف

أيضا كتب صفاتها ويمتنع التعريف على من غلب على ظنه أن السلطان أو نائبه إذا علم بها يأخذها بل يمتنع عليه الأشهاد حينئذ وتكون أمانة يده أبدا كما في نكت التنبية وغيرها (قوله سنة) أي إذا لم تسكن حضرة كابدل عليه قول الشارح ومن التقط شيئا حقيقا لا يعرفه سنة والمعنى فيما عدا السنة أن القوافل لا تأخر فيها غالبا ولأنه لو لم يعرف سنة لصاعت الاموال على أربابها ولو جعل التعريف أبدا لامتنع الناس من التقاطها فكان في اعتبار السنة نظر للفريقين معا ولومات الملتقط في أثناء السنة في وادنه على ماضى كما يحسنه الزركشي (قوله على أبواب المساجد) أي لأن ذلك أقرب إلى وجود صاحبها ولذلك قال عند خروج الناس وقوله من الجماعة متعلق بخروج كما هو ظاهر وعلم من قوله على أبواب المساجد أنه لا يعرف فيها يحرم أن شوش والأكره وبهذا يجمع بين قول من قال بأنه يكره التعريف فيها وقول من قال بأنه يحرم التعريف فيها إلا المسجد الحرام لأنه يجمع الناس فيعرف فيه ولا يجوز لقط حرم مكة الاحتفظ ويجب تعريف لقطته أبدا لخبر أن هذا البلد حرمه الله لا يلتقط لقطته إلا من عرفها والمعنى على الدوام والافسار البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص وإذا أراد اللاقط السفر دفعها للعالمين أو لامين فان سافر بها ضمنها إلا بذن حاكم يراه وخروج يحرم مكة حرم المدينة والاقصى فهما كسائر البلاد في حكم اللقطة خلافا لمن ألحقهما به وانظر لو وجد اللقطة في المصلى نفسها فهل يعرفها فيها نظر الشمول قوله وفي المواضع التي وجدها فيه وعلى أبوابها كما لو وجدها خارجها أو يفرق بين أن يكون فيه مجاورون كالأزهر أولا كغيره من كثير من المساجد وخير الأمور الوسط (قوله وفي الموضع الذي وجدها فيه) وفي بعض النسخ وفي المواضع التي وجدها فيها لأن طلب الشيء في الموضع الذي وجدها فيه أكثر لأن يكون مغاظة ونحوها من الأماكن الخالية فلا يعرف فيها إلا لفائدة في التعريف فيها فان مرت به فافه تبعها وعرف فيها ان أراد ذلك فان لم يرد ذلك في بلده يقصدها ولو بلده التي سافر منها فلا يكلف العدول عنها إلى أقرب البلاد إلى ذلك المكان وبهذا تعرف ما في قول الحنفى في أقرب الأماكن إليه من بلد أو غيره (قوله وفي الأسواق ونحوها) أي كالقهاوى وقوله من يجامع الناس يان نحوها (قوله ويكون التعريف على العادة زما نا ومكانا) أي في الزمان والمكان فالزمان ماسية كره بقوله ولا يجب استيعاب السنة بالتعرف بل يعرف الخ والمكان كبلد الاقط وقريته وقد ذكره بقوله على أبواب المساجد وفي الموضع الذي وجدها فيه وفي الأسواق ونحوها (قوله وابتداء السنن من وقت التعريف لا الالتقاط) ظاهره وان طال الزمن بينهما وهو ظاهر على القول بأنه على التراخي لا القول بأنه على الفور وظاهر قوله ثم إذا أراد تملكها عرفها سنة أنه من وقت ارادة القلق (قوله ولا يجب استيعاب السنة بالتعرف) أي كما قد يتوهم من قوله عرفها سنة فليس المراد أنه يستوعب السنة بالتعرف (قوله بل يعرف الخ) اضرب انتقالا لا يبطأ وقد اقتصر الشارح على مرتبتين من مراتب التعريف الأربعة فالمرتبة الأولى أن يعرف كل يوم مرتين طريقه أسبوعا والمرتبة الثانية أن يعرف كل يوم طرفه أسبوعا وأربعين والمرتبة الثالثة أن يعرف كل أسبوع مرة أو مرتين إلى أن تتم سبعة أسابيع والمرتبة الرابعة أن يعرف كل شهر مرة أو مرتين إلى آخر السنة فالشارح ذكر المرتبة الأولى بقوله بل يعرف أولا كل يوم

(سنة على أبواب المساجد)
عند خروج الناس من
الجماعة (وفي الموضع الذي
وجدها فيه) وفي الأسواق
ونحوها من مجامع الناس
ويكون التعريف على
العادة زما نا ومكانا
وابتداء السنن من وقت
التعريف لا الالتقاط ولا
يجب استيعاب السنة
بالتعرف بل يعرف

مرتين طرفي النهار وقد عرفت أنه أسبوع وذكر المرتبة الثالثة بقوله ثم يعرف بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين وقد عرفت أنه سبعة أسابيع وقد حذف المرتبة الثانية وهي أن يعرف كل يوم طرفه مرة وقد عرفت أنه أسبوع أو أسبوعان والمرتبة الرابعة وهي أن يعرف كل شهر مرة أو مرتين وقد عرفت أنه بقية السنة وهذا هو المشهور وقيل أنه يعرف كل مئة من هذه المدد ثلاثة أشهر فيعرف كل يوم مرتين طرفه ثلاثة أشهر ثم يعرف كل يوم طرفه مرة ثلاثة أشهر ثم يعرف كل أسبوع مرة ثلاثة أشهر ثم كل شهر مرة ثلاثة أشهر وهو ضعيف بل مذكور وليس متعينا بل الضابط المعتمد أن يكون التعريف بحيث لا ينشئ أن التعريف الثاني تكرار للأول بل ينسب بعض مرات التعريف إلى بعض وإنما جعل التعريف في الأمانة الأولى أكثر لأن نطلب المالك فيها أكثر (قوله أولا) أي في أول السنة وقوله كل يوم مرتين طرفي النهار أي لأنها وقت اجتماع الناس ولذلك قال ليللا ولا وقت القبولة لأنها ليسا من أوقات الاجتماع بل من أوقات النوم والراحة غالباً وهذه هي المرتبة الأولى وهي أسبوع كما عرفت (قوله ثم يعرف بعد ذلك الخ) قد عرفت أن هذه هي المرتبة الثالثة وحذف المرتبة الثانية وهي أن يعرف كل يوم مرة طرفه أسبوعاً أو أسبوعين وقوله كل أسبوع مرة أو مرتين أي إلى أن تم سبعة أسابيع وحذف المرتبة الرابعة وهي أن يعرف كل شهر مرة أو مرتين بقية السنة كما تقدم (قوله ويذكر الملتقط) أي بنفسه أو نائبه ندباً لا وجوباً وقوله بعض أوصافها فلا يستوعبها لأنه قد يعتمد الكاذب بل قد يرفعها إلى حاكم مذهبه يرى أن اللاقط يلزمه دفع اللقطة بالصفات (قوله فإن بالغ فيها ضمن) أي فإن بالغ في صفاتها ضمن وظاهره وإن لم يستوعب جميعها لكن تعبير غيره بالاستيعاب يقتضي أنه لا يضمن إلا بالاستيعاب وتقضى أنه لو استوعبها في الأشهاد فلا ضمان لعدم تهمة الشهود ولأنه أبلغ في الحفظ بخلافه في التعريف فيحرم الاستيعاب ويضمن (قوله ولا يلزمه مؤنة التعريف الخ) أي لأن الحظ حينئذ للمالك فقط وقوله إن أخذ اللقطة ليحفظها على مالكها وكذا إن أطلق بأن لم يقصد حفظاً ولا تملكاً وقوله بل يرتبها القاضي من بيت المال أي تبرعاً كما اعتمد الأذرعى ويدل عليه قوله أو يقترضها على المالك ومحل ترتيبها من بيت المال إن كان فيه شعة وقوله أو يقترضها على المالك أي إن لم يكن في بيت المال شعة فأوفي كلامه للتبويب ولا فرق في الاقتراض بين أن يكون من اللاقط أو غيره وفي معنى ذلك أن يأمره بصرفها يرجع بها على المالك أو يبيع بعضها إن وآمل مؤنة الباقي (قوله وإن أخذ اللقطة لئلا تملكها) أي أو يختص بها ولو بعد لقطتها للحفظ أو مطلقاً وكلفه للتملك لقطه للخبانة فؤنة التعريف عليه حينئذ ما لم يعد إلى قصد الأمانة والحفظ والا فلا مؤنة عليه وهذا في غير المحجور عليه أما فيه فلا مؤنة في ماله بل يرجع عليه الحاكم لبيع جزأ منها أو يقترض عليه كأمرو وقوله وجب عليه تعريضها ولمه مؤنة تعريضها أي وجب عليه الأمر أن معافلاً ينافي أنه إذا قصد الحفظ وجب عليه تعريضها على المعتمد دون مؤنة التعريف وقوله سواء تملكها بعد ذلك أم لا أي لأن المدار على قصد التملك وإن لم تملك بعد ذلك بالفعل (قوله ومن التقط شيئاً حقيراً) هو ما يغلب على الظن أن فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالباً مقولاً كان أو مختصاً ولا يتعبد بشئ وقوله لا يعرفه سنة بل يعرفه زمناً يظن أن فاقده يعرض عنه بعد ذلك الزمن

أولا كل يوم مرتين طرفي
النهار ليللا ولا وقت
القبولة ثم يعرف بعد ذلك
كل أسبوع مرة أو مرتين
ويذكر الملتقط في تعريف
اللقطة بعض أوصافها
فإن بالغ فيها ضمن ولا يلزمه
مؤنة التعريف إن أخذ
اللقطة ليحفظها على مالكها
بل يرتبها القاضي من بيت
المال أو يقترضها على
المالك وإن أخذ اللقطة
ليملكها وجب عليه
تعريضها ولمه مؤنة
تعريضها سواء تملكها بعد
ذلك أم لا ومن التقط شيئاً
حقيراً لا يعرفه سنة بل
يعرفه زمناً يظن أن فاقده
يعرض عنه بعد ذلك
الزمن

ويختلف ذلك باختلاف الاموال والاحوال ومحل ذلك ان كان مما لا يعرض عنه غالبا فان كان
كذلك كبرية وزينة واختصاص يسير فلا يعترف بل يستقل به واجده وقد روي عن عمر
رضي الله عنه انه رأى رجلا يعترف زينة فضر به بالذرة وكانت من نعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقال ان من الورع ما يحقت الله عليه (قوله فان لم يجد صاحبها بعد تعريضها كان له
ان يتملكها) أي أو يختص بها وإذا تملكها الملتقط بعد التعريف ولم يظهر لها مالك فلا شيء عليه
في اتفاتها ولا مطالبة عليه في الدوا والآخرة لانها من اكسابه هذا ان عزم على ردها ان بان
مالكها والاطول بينهما في الآخرة (قوله بشرط الضمان لها) ليس من الصيغة كما يعلم من
كلام الشارع بعد بل هو بيان للواقع (قوله ولا يملكها الملتقط بمجرد مضى السنة) أي
أو المدة التي يظن أن المالك يعرض به - وهذا في الصغير فلو قال بمجرد مضى سنة التعريف لكان
أعم وقوله بل لا بد من لفظ يدل على التملك أي كما يقتضيه قول المصنف كان له أن يملكها فهو
مفاد كلام المصنف فكان المقام للتقريع وانما احتج الى لفظه ونحوه لانه تلك مال يدل فافتقر
الى ذلك كالتملك بشراء ونحوه وبجواب الرخصة في لقطة لانك كعمر وكلب أنه لا بد فيها من
لفظ يدل على نقل الاختصاص (قوله فان تملكها او ظهر مالكمها الخ) ولا تدفع لمذعبيها بلا وصف
ولا يئنه الآن أن يعلم اللاقط أنها له فيلزمه دفعها له وان وصقها له وخن صدقه جاز دفعها له عملا
بظنه بل يستحسن فان دفعها له ولو وصف فثبتت لآخر بحجة - ولت له عملا بالحجة فان تلفت عند
الواصف فللمالك نصيب كل منهما والقرار على المدفوع له لحصول التلف عنده (قوله وهو
باقية) أي بحالها لم يتعلق بها حق لازم يمنع بيعها كالعتق والوقف والرهن وقوله واتفقا على
ردعيناها أو بدلها فالامر فيه واضح أي ظاهر جلي لانه يرد حينئذ ما اتفقا عليه من بدلها وهو
المثل في المثل والقيمة في المتقوم أو عينها بزيادة المتصلة وكذا المتصلة ان حدثت قبل التملك
تبع اللقطة (قوله وان تنازعا) أي في أداء عينها أو بدلها كما فسر بقوله فطلبها المالك وأراد
الملتقط العدول الى بدلها وهذا مقابل لقوله واتفقا وقوله أجيب المالك في الاصح هو المعتمد
(قوله وان تلفت اللقطة) أي حسا أو شرعا بأن نعلق بهما حق لازم يمنع بيعها كوقف وعتق
ورهن وهذا مقابل لقوله وهي باقية وقوله يوم التملك لها أي لانه وقت دخولها في ضمانه
(قوله وان نقصت بعيب) أي حدث بعد التملك وقوله فله أخذها مع الارش في الاصح هو
المعتمد فيضمن الملتقط الارش بالعيب كما يضمنها كاهن بالتلف والمالك العدول الى بدلها سلمية
ولو أراد اللاقط الرد بالارش وأراد المالك العدول الى البدل أجيب اللاقط

(فصل في بيان اقسام اللقطة وحكم كل منها) وحاصل ذلك أن اللقطة ان لم تغرب بطول البقاء
كالذهب والفضة فهو القسم الاول وحكمه أنه بعد تعريضه بملكه بشرط الضمان أو يحفظه
على الدوام وان تغيرت بالتأخير فان لم تقبل التخصيف بالعلاج كالرطب الذي لا يتقر والعنب الذي
لا يتزيب فهو القسم الثاني وحكمه أنه يخبر بين تملكه في الحال وأكله أو شربه ونحوه بدله من
مثل أو قيمة ويبيعه بمن مثله وحفظ ذلك الثمن ويعرفه ليمتلك الثمن المذكور وان قبل التخصيف
بالعلاج كالرطب الذي يتقر والعنب الذي يتزيب فهو القسم الثالث وحكمه أنه يخبر بين بيعه
بمن مثله وحفظ ذلك الثمن ويعرفه ليمتلك الثمن المذكور كما مر وتخصيفه وحفظه لمالكه فان

(فان لم يجد صاحبها بعد
تعريضها) كان له أن
يملكها بشرط الضمان
لها ولا يملكها الملتقط
بمجرد مضى السنة بل لا بد
من لفظ يدل على التملك
فان تملك هذه اللقطة فان
يملكها او ظهر مالكمها وهي
باقية واتفقا على ردعيناها
أو بدلها فالامر فيه واضح
وان تنازعا فطلبها المالك
وأراد الملتقط العدول الى
بدلها أجيب المالك في الاصح
وان تلفت اللقطة بعد
تملكها غرم الملتقط مثلها
ان كانت حشلية أو قيمتها
ان كانت متقومة يوم التملك
لها وان نقصت بعيب فله
أخذها مع الارش في الاصح
(فصل)

تبرع الملتقط أو غيره بالتجفيف فظاهر والاباع منه ما يساوى مؤنة التجفيف باذن الحاكم ان
 وجده والاستقل بالبيع وجحف بتمن الجزء الذي باعه الباقي أو اقترض على المالك ما يجتفقه به
 وان احتاجت الى نفقة كالحيوان فهو القسم الرابع وحكمه أنه ان كان لا يمتنع من صفار
 السباع فهو مخير فيه بين تملكه ثم أكله في الحال وغرم قيمته ان وجده في المفازة وان وجده
 في العمران امتنعت هذه الخصلة لسهولة البيع في العمران دون المفازة فقد لا يجد فيها من
 يشتره ويشق النقل الى العمران وبين تركه بلا كل بل يمسكه عنده ويطلع بالانفاق عليه فان لم
 يطوع فلينفق باذن الحاكم ان وجده والا أشهد وبين بيعه بتمن مثله وحفظ ذلك الثمن ويعرفها
 ثم تملك الثمن المذموم ورواد المأوردى خصلته رابعة وهي أن يملك في الحال ويستبقه
 للدرو التسل لانه لما استباح تملكه مع استهلاكه فأولى أن يستبيع تملكه مع استبقائه وان كان يمتنع
 من صفار السباع فان وجده في العمران الآمنة امتنع أخذه للثقل وبجاء أخذه للحفظ فان
 كانت غير آمنة بأن كان الزمن زمن نهب جاز أخذه للثقل وللحفظ أيضا وان وجده في الحضر
 تخير بين امساكه والانفاق عليه وبيعه وحفظ غنمه وامتنع أكله كما تقدم ويعلم من استقصاء
 كلام المصنف ولفظ فصل ساقط في بعض النسخ (قوله واللقطة) أي بالنظر الى ما يفعل
 فيها من النظر الى ذات الشيء الملتقط وقوله وفي بعض النسخ وجعله اللقطة أي وجعله أنواعها
 وقوله على أربعة اضرب أي مشتق على أربعة اضرب من اشتغال الكلى على جرثباته فاندفع
 بهذا قول المحشى كان الاولى اسقاط لقطة على ومعنى الاضرب الانواع وهي جمع ضرب بفتح
 فسكون وهو النوع فالضرب والنوع والقسم ألفاظ متقاربة أو متحدة (قوله أحدها) أي
 أحدها الاضرب الأربعة وقوله ما يبق على الدوام أي النسبي فان دوام كل شيء بحسبه والافكل
 من عليها فان وقوله كذهب وفصة أي وغيرهما مما لا يسرع اليه الفساد ولا يحتاج الى نفقة
 كالتياب والحديد ونحو ذلك (قوله فهذا) أي الذي ذكره في قوله ثم اذا أراد تملكها عرفها سنة
 الى أن قال ثم ان لم يجد صاحبها كان له أن يملكها بشرط الضمان ولذلك قال الشارح أي
 ما سبق من تعريفها سنة وتملكها بعد السنة وقوله حكمه أي هذا الضرب ولذلك قال للشارح
 أي حكم ما يبق على الدوام ولا يحنى أن قوله وتملكها بعد السنة مخصوص بما اذا أراو الثقل
 فلا ينافي أن له أن يحفظها على الدوام فهو مخير بين تملكها وحفظها بعد التعريف كما يعلم مما مر
 (قوله والضرب الثاني) كان الانسب وثانيها وقوله ما لا يبق على الدوام أي بل يفسد بالتأخير
 ولا يبق بعلاج ولا يمكن تجفيفه أخذا مما بعده وقوله كالطعام الرطب بفتح الراء وسكون
 الطاء وذلك كل رطب الذي لا يتقر والغيب الذي لا يترتب وكالبقول وهي الخضراوات (قوله
 فهو الخ) أي اذا أردت بيان حكمه فهو الخ والخمير عائد الى معلوم من السياق كما أشار اليه
 الشارح بقوله أي الملتقط وقوله له أي لما لا يبق على الدوام وقوله مخير بين خصلتين أي بحسب
 المصلحة للمالك لا بحسب التشهي ولا يحنى ما في قول المحشى ويقدم التجفيف على البيع
 والا كل ان تساوا في المصلحة لان الكلام فيما لا يمكن تجفيفه ولا يبق بعلاج كما هو ظاهر
 (قوله أكله) أي بعد تملكه في الحال وقوله وغرمه أي غرم بدله من مثل في المثل أو قيمة في المتقوم
 ولذلك قال الشيخ الخطيب أي غرم بدله من مثل أو قيمة وقول الشارح أي غرم قيمته فيه قصور

(واللقطة) في بعض النسخ
 وجعله اللقطة (على أربعة
 اضرب أحدها ما يبق على
 الدوام) كذهب وفصة
 (فهذا) أي ما سبق من
 تعريفها سنة وتملكها بعد
 السنة (حكمه) أي حكم
 ما يبق على الدوام (و)
 الضرب (الثاني) ما لا يبق على
 الدوام كالطعام الرطب
 فهو أي لللقطة (مخير بين
 خصلتين أكله وغرمه) أي
 غرم قيمته

وقوله أويجه كان الاول أن يقول ويجه لان أو لا تقع بعد بين ذروءة أن بين لا تصاف
 الا شيئين فالعبر بأويجه وان جرى على الالسنة غير صحيح والصواب الواو اللهم الا أن
 يجعل أويجه الواو والمراد يجه باذن الحاكم ان وجدته والا استقل بيه وقوله وحفظ عنه الى
 ظهور مالكة أي ثم عرفه ليقول الثمن (قوله والثالث) أي والضرب الثالث وانما لم يقل ذلك
 لعلم من نظيره السابق وقوله ما يبق بعلاج أي ما يبق على الدوام لكن بعلاج يكسر العين المهمة
 أي معالجة كالتجفيف وقوله كل رطب بضم الراء وقع الماء أي الذي يتروك والغلب الذي
 يترب (قوله فيفعل ما فيه المصلحة) أي فيفعل الملتقط ما فيه المصلحة للمالك في رأى القاضي
 وجوبه وقوله من يجه الخ بيان لما فيه المصلحة وقوله وحفظ عنه أي الى ظهور مالكة ويعرفه ثم
 يملكه ان أراد التملك وقوله أو تجفيفه وحفظه الى ظهور مالكة ثم ان تبرع الملتقط أو غيره
 بالتجفيف فظاهر والاباح جزمه بأذن الحاكم لتجفيف ما فيه أو اقتراض على المالك ما يجففه به
 (قوله والرابع) أي والضرب الرابع ولم يصرح بذلك لعلمه من سابقه وقوله ما يحتاج الى نفقة
 فان تبرع الملتقط أو غيره بالاتفاق عليه فذلك ظاهر وان أراد الرجوع أنفق بأذن الحاكم
 ان وجدته والا شهد (قوله كالحيوان) ومنه الا دمي فيصع لقط رقيق صغير غير عيزا وزمن
 نهى بخلاف زمن الامن فلا يلتقط فيه الميزلانه يستدل بالسؤال فيه على سيده فيصع اليه نم
 لا يمل لقط أمة تحمل له التملك لان تلك اللقطة كالاقتراض وهو لا يجوز في الامنة التي تحمل لانه يشبه
 اعارة الامنة للوط بخلاف التناط الامنة التي لا تحمل كجوسية ومحرم وبخلاف التقاطها للفظ
 وينفق على الرقيق مدة الحفظ من كسبه فان فضل منه شيء فهو لامالك فان لم يكن له كسب أخق
 عليه باذن الحاكم فان لم يجده شهد ان لم تبرع بالاتفاق عليه أحد والا فالامر ظاهر واذا بيع ثم
 ظهر مالكة وقال كنت أعتقته قبل قوله وتبين فساد البيع (قوله وهو) أي ما يحتاج الى نفقة
 وقوله ضربان أي نوعان (قوله أحدهما) أي أحد الضربين وقوله حيوان لا يتبع نفسه من
 صغار السباع أي لا يقوى بنفسه على الامتناع من صغار السباع كدب وغر وفهد وانما قيد
 بصغار السباع لان كبار السباع لا يتبع منها شيء وذلك كالاسد وقوله كغنم وعجل هو الصغير
 من واد القروم منه الفصيل وهو ولد الناقة حين يفصل عنها والكبير من الابل والغيل ونحو ذلك
 مما يضيع بكسر من السباع أو يجاش من الناس (قوله فهو الخ) أي اذا أردت بيان حكمه
 فهو الخ والضمير عائدا على معلوم من السياق فلذلك قال الشارح أي ملتقطه وقوله مخير أي
 بحسب المصلحة للمالك لا بحسب التشهي كما مر وقوله بين ثلاثة أشياء زاد الماوردى شيئا رابعا
 وهو أن يملكه في الحال ليستبقية للذر والنسل قال لانه لما استباح غنمكم مع استهلاكه فأولى
 أن يستبق غنمكم مع استبقائه ويجوز لقطه للتملك والحفظ زمن أمن أو نهى من مضارة أو عمران
 نم يمنع الاكل ان لقطه في العمران لسهولة بيعه فيه بخلافه في المضارة كما مر (قوله أكله) أي
 بعد غنمكم في الحال فلا يجوز أكله قبل التملك كما قد يتوهم من ظاهر المتن ويقوله بعض الجمل
 ولا يخفى ما في قول المحشي بعد غنمكم وتعريفه سنة لانه مخالف لما في المنهج وغيره من أن التملك
 والاكل في الحال نم محله فيما اذا التقطه في المضارة فانه يمنع الاكل ان لقطه في العمران كما
 علمت وهذا كله في الحيوان المأكول وأما غير المأكول فليس فيه الا الحلتان الاخيرتان وهما

(أويجه وحفظته) الى
 ظهور مالكة (والثالث
 ما يبق بعلاج) فيه
 (كل الرطب) والغلب
 (فيعمل ما فيه المصلحة من
 يجه وحفظ عنه أو تجفيفه
 وحفظه) الى ظهور مالكة
 (والرابع ما يحتاج الى نفقة
 كالحيوان وهو ضربان
 أحدهما (حيوان لا يتبع
 نفسه) من صغار السباع
 كغنم وعجل (فهو) أي
 ملتقطه (مخير) فيه (بين
 ثلاثة أشياء) (أكله)

التطوع بالاتفاق عليه عند امساكه ويبيعه وحفظ ثمنه (قوله وغرم غنمه) لو قال وغرم قيمته
 لكان أولى لأن الثمن هو ما وقع عليه البيع ولا يبيع هنا لأن الفرض أنه قلكه وأكله (قوله
 أوتركه بلا أكل) أي امساكه عنده وقوله والتطوع بالاتفاق عليه أي إن شاء التطوع
 والأشق بأن الحاكم إن وجدته والأشهد كما مر (قوله أوبيعه) أي بمن مثله وقوله وحفظ ثمنه
 إلى ظهور مالكة ويعترف الحيوان ببيعه سنة ثم تملك الثمن ولا يعترف الثمن كما هو ظاهر
 (قوله والثاني) أي والضرب الثاني من ضرب ما يحتاج إلى تفقده وهو الحيوان وقوله حيوان
 يمنع بنفسه من صفار السباع أما بقوته كالابل والخيل والبغال والخيرو هذا ما أشار إليه
 الشارح بقوله كبير وفرس أو بعدوه كالارانب والقطباء المملوكه بأن وجد فيه علامة الملك
 أو بطرانه كالحمام (قوله فان وجدته الملتقط في العصراء) أي الآمنة فان لم تكن آمنة جازا لقطه
 للتملك كما يجوز لقطه للفظ لانه حينئذ يضيع بامتداد اليد الخاطئة اليه والحاصل أنه يجوز لقطه
 للفظ مطلقا ولتملك الا في مفازة آمنة فيمنع لقط ما يمنع بنفسه من صفار السباع للتملك (قوله
 تركه) هو بلفظ الفعل الماضي جواب أن في قوله فان وجدته وقوله وحرم التقاطه للتملك لانه
 مصنوع بالامتناع من صفار السباع مستغن بالرعي إلى أن يجده مالكة ولأن طروق الناس
 في العصراء لا يعم فلا تمتد اليه أي اليد الخونة وخرج بشيد التملك أخذ الملتقط فيجوز ولا يضيع
 بأخذ خاتمه (قوله فلو أخذ للتملك ضمنه) ويبرأ من الضمان بدفعه إلى القاضي لا يرد إلى
 موضعه (قوله وان وجدته الملتقط في الحضر) كأن وجدته ببلدة أو قرية وقوله فهو مخير الخ
 أي ويجوز لقطه حينئذ ولو للتملك زمن أمن أو زمن نهب وانما جاز لقطه في الحضر للتملك مع
 الامن بخلاف العصراء الآمنة ثلاث يضيع بامتداد اليد الخاطئة اليه في الحضر دون العصراء
 لأن طروق الناس بها نادرو قوله بين الأشياء الثلاثة أي مجموعها لأن الخصلة الأولى لا تأتي هنا
 لامتناع أكله في الحضر كما علمت فقول الشارح والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يمنع بيان للمراد
 بحسب الظاهر والأفالمراد مجموعها أي بعضها وهو الخصلتان الأخيرتان فهو مسارة لظاهر
 المتن وكذلك قول المحشي على قول الشارح والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يمنع وهي أنه مخير
 بين أكله وغرم غنمه أو تركه بلا أكل والتطوع بالاتفاق عليه أو يبيعه وحفظ ثمنه إلى ظهور
 مالكة فهو بيان للثلاثة السابقة فيما لا يمنع وليس مراده أنها مرادة هنا نصه قبل ذلك على
 أن الخصلة الأولى لا تأتي هنا * (فصل في أحكام اللقيط) * كوجوب أخذه وتربيته وكفالاته
 ويسمى ملقوطا كما يسمى لقيطا باعتبار وسط أمره ودعيابوزن يعني باعتبار آخرة أمره لأن غيره
 قديد عيه ومنبوذ أي مطروحا باعتبار أول أمره والاصل فيه قوله تعالى وانفعلوا الخير وقوله
 تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله تعالى ومن أسباها فكاكنا أسباها الناس جميعا وأركان
 اللقط الشرعي وهو اللقط المستكمل للشروط لقط لغوي وهو مطلق الأخذ فاندفع بهذا
 الاعتراض بأن في ذلك جعل الشيء ركنا لنفسه ولا قط وملقوط وقد ذكر المصنف الملقوط بقوله
 وإذا وجد لقيط الخ واللقط بقوله فأخذه الخ واللاقط بقوله ولا يقر إلا يبيد أمين فذلك قال
 المحشي وسأني (قوله وهو) أي اللقيط وقوله صبي أي أو مجنون أخذا عما بعده والمراد بالصبي
 المعنى الشامل للصبي وهو الصغير ولو عجز الاختيار به إلى العهد وقوله منبوذ أي مطروح على

وغرم غنمه أو تركه) بلا أكل
 (والتطوع بالاتفاق عليه
 أو يبيعه وحفظ ثمنه) إلى
 ظهور مالكة (و) الثاني
 (حيوان يمنع بنفسه) من
 صفار السباع كبير وفرس
 (فان وجدته) الملتقط
 (في العصراء) وجب (تركه)
 وحرم التقاطه للتملك فلو
 أخذه للتملك ضمنه (وان
 وجدته) الملتقط (في الحضر
 فهو مخير بين الأشياء الثلاثة
 فيه) والمراد الثلاثة السابقة
 فيما لا يمنع
 * (فصل في أحكام اللقيط) *
 وهو صبي منبوذ

أبواب المساجد ونحوها وقوله لا كافل له أي معلوم ولذلك قال في شرح البهجة انه الصغير
 الضائع الذي لا يعلم له كافل بأن لم يكن له كافل أصلاً أو له كافل غير معلوم وقوله لمن أب الخ
 بيان لكافل المنقذ وقوله وأجد أي عند فقد الأب وقوله أو ما يقوم مقامهما أي كالوصي
 والقيم (قوله ويلحق بالصبي) كما قال بعضهم المجنون البالغ (هو المعتقد فكان عليه أن يقول
 في التعريف صبي أو مجنون لا كافل له معلوم) كما قال في المنهج ولعل اقتضاه على الصبي
 في التعريف لانه الاغلب (قوله وإذا وجد) بالبناء للمفعول وقوله لقط بمعنى ملقوظ ففعل
 بمعنى مفعول وقوله بقارة الطريق أي بواسطة أو أعلاه أو صدره أو ما برز منه سمي بذلك لقرعته
 بالنعال وهذا التفسير بحسب الاصل والمراد هنا مطلق الطريق أي بقارة هي الطريق
 فالإضافة بيانية بل المراد ما هو أعم من ذلك فيشمل أبواب المساجد ونحوها (قوله فأخذه) أي
 الذي هو لقطه وهو الذي عبر به غيره وقوله وتريته أي تعهده بما يصلحه وقوله وكفالاته عطف
 عام على خاص لشواها لحفظه وما يصلحه وعلم من ذلك أنه ليس المراد بالكفالة هنا الحضانة وإن
 كانت تسمى كفالة (قوله واجبة) أي المذكورات من الأمور الثلاثة وغلب الأخيرين منها
 على الأول مع كونه مذكراً وانما وجب لقطه لحفظ نفسه ونسبه ولانه آدمى يحترم فوجب
 حفظه كالضطر الى طعام غيره وفارق اللقطة حيث لا يجب لقطها بأن المقلب فيها إلا كسباب
 والنفس قبل اليه فاستغنى بذلك عن الوجوب كالسكاح والوطء فيه فانه استغنى قبل النفس
 اليهما عن الوجوب (قوله على الكفاية) أي ان علم به أكثر من واحد اثنان فأكثر اخذ من
 قول الشارح ولو علم به واحد فقط تعين عليه لكن التعين عرضي والافه وفرض كفاية أصالة
 سمي بذلك لانه اذا قام به البعض كني ولذلك قال الشارح فاذا التقطه بعض من أهله لحضانه
 اللقط سقط الاثم عن الباقي بخلاف ما اذا التقطه بعض من هوليس أهله لحضانه اللقط لعدم
 الاعتداد بالتقاطه فلا يسقط الاثم به عن الباقي وقوله فان لم يلتقطه أحد ثم الجميع أي لعدم
 قيام أحد بفرض الكفاية وظاهر ذلك أن المخاطب يفرض الكفاية للجميع لكن اذا قام به
 البعض سقط الطلب عن الباقي وهو المعتقد عند الأصوليين وقيل المخاطب به بعض منهم كما يعلم
 من جمع الجوامع (قوله ولو علم به واحد فقط) أي دون غيره وقوله تعين عليه أي صار فرضاً
 عيناً عليه فحل كونه فرض كفاية حيث علم به أكثر من واحد كما مر (قوله ويجب في الأصح)
 هو المعتقد وقوله الاشهاد على التقاطه أي خوفاً من أن يسترقه اللاقط ولو كان ظاهر العدالة
 وفارق الاشهاد على التقاط الملقطة بان الفرض منها المال غالباً والاشهاد في التصرف المالي
 مستحب والقرض منه حفظ حرمة ونسبه فوجب الاشهاد عليه كما في النكاح فانه يجب
 الاشهاد عليه لحفظ نسب الولد لايه وحرمة وبأن اللقطة يشيع أمرها بالتعريف ولا تعريف
 في اللقط ويجب الاشهاد على مأمعه من المال تعالىه وان كان لا يجب الاشهاد على المال وحده
 فلترك الاشهاد لم تثبت له ولاية الحفظ بل ينزع منه وجوب الحماكم دون الآحاد ولا ينافي هذا
 قول بعضهم جاززعه لأن الجواز بعد امتناع بصدق بالوجوب والفرق بين هذا حيث اختص
 بالحاكم دون الآحاد وبين أخذ هذا عند ما حيث جاز لا حاداً أنه هنا وجد تيد والتظرفها حيث
 وجدت انما هو للمالك بخلاف ما اذا لم توجد فانه في حكم المباح فان نأهل أخذه أي صار أهلاً

لا كافل له من أب أو وجد أو
 ما يقوم مقامهما ويلحق
 بالصبي كما قال بعضهم المجنون
 البالغ (وإذا وجد لقط) بمعنى
 ملقوظ (بقارة الطريق
 فأخذه) منها (وتريته
 وكفالاته واجبة على الكفاية)
 فاذا التقطه بعض من هو
 أهل لحضانه اللقط سقط
 الاثم عن الباقي فان لم يلتقطه
 أحد اثم الجميع ولو علم به
 واحد فقط تعين عليه ويجب
 في الأصح الانهاده على
 التقاطه

بأن نائب وأشهد لم يعارضه أحد لأن ذلك بمنزلة التقاط جديد من حيث كجائحه السبكي مصترحا
 بأن ترك الشهادتين وانما يجب الاشهاد على لا قطب نفسه أما من سلبه الحاكم له فلا يجب الاشهاد
 عليه بل هو مستحب كما قاله الماوردي وغيره (قوله وأشار المصنف لشرط الملتقط) أي الذي
 هو أحد الأركان كما مر وقوله بقوله متعلق بأشار (قوله ولا يقر) بالبناء للمفعول أي لا يترك
 اللقيط وقوله لا يبدأ أمين أي عدل ولو مستور العدالة والمراد به عدل الرواية بدليل ذكر الحر
 بعده وبدليل أنه يشعل الآتي ومحصل أو صافه أنه هو المسلم الحر الرشيد العدل ولذلك قال
 الشارح بعد قول المصنف أمين حر مسلم رشيد فلا يصح لقط من انصف بضد ذلك لأن حق
 الخصانة ولاية وليس هو من أهلها فلا يقرمه اللقيط بل ينزع منه ثم لو أذن لقيقه غير المكاتب
 في لقطه أو أقره عليه فهو اللاقط وقيقه نائب عنه في الأخذ والتربية بخلاف المكاتب
 لاستقلاله فلا يصح كون السيد هو اللاقط بل ولا هو أيضا لاستراط الحرية وهي معدومة
 في المكاتب فان قال له السيد التقط لي فالسيد هو اللاقط والمبعض كالرقيق فان أذن له سيده
 في لقطه أو أقره عليه فهو اللاقط سواء كان هناك مهايأة أم لا وإن لم يأذن له سيده لم يصح لقطه
 ولو في نوبته إذا كان هناك مهايأة على المعتمد لأن المقلب هنا الولاية وهو ليس من أهلها النقص
 بالرق ولو أزيدهم أهلا للقط على لقيط قبل أخذه بأن قال كل منهما أنا أخذه عين الحاكم من
 يراه ولو من غيرهما إذا لحق لهما قبل الأخذ أما بعد أخذه فيقدم سابق فيما إذا أخذه مرتبا
 لسبقه وإن لقطاه معا قدم غنى ولو يجتلا على فقير لأنه قد يواسيه ببعض ماله أو لا يطمع في مال
 اللقيط وعدل باطنا ولو فقيرا على مستورا احتسابا للقط فان استويا أقرع بينهما ويجوز نقله من
 محل لقطه مثله أو لا على من له لادنى فلاقط نقله من بادية وقرية وبلد لها ومن بادية لقرية
 وبلد لها لأنه أرق به لا نقله من قرية أو بلد لبادية أو من بلد لقرية تلشونة عيشهما وفوات العلم
 بالدين والصنعة ثم لو نقله من قرية أو بلد لبادية قرية بحيث يسلم المراد منهما ما جاز على النص
 وقول الجمهور (قوله حر) أي كله بخلاف من يرق ولو بمعضا ومكاتب كما علم مما مر وقوله
 مسلم بخلاف الكافر لكن لكافر لقط كافر بأن وجدته في بلاد الكفار التي ليس بها مسلم لما بينهما
 من الموالاة (قوله فان وجدته) بالبناء للصهر فقول له مال نائب فاعل وقوله أي اللقيط تفسير
 للضمير والمعنى فان وجد اللاقط مع اللقيط ما لا يخصه كدناير عليه أو تحتة ولو منشورة وثياب
 ملقوفة عليه أو ملبوسة له أو قطي بها أو فروشة تحتة ودار هو فيها وحده وحصة منها ان كان
 معه غيره بحسب الرزق بخلاف المال المدفون تحتة ولو كان فيه أو مع اللقيط وقعة مكتوب
 فيها أنه له ثم ان حكمه بأن المكان له فهو له كالمكان وبخلاف المال الموضوع بقربة فانه ليس له
 كالبعد عنه بخلاف الموضوع بقرب المكلف لأن له رعاية دون غير المكلف (قوله أنفق عليه
 الحاكم منه) أي أو مأذونه وقوله ولا يتفق الملتقط عليه منه إلا بأذن الحاكم أي لأن ولاية المال
 لا تثبت لغير الأب والجد من الأقارب بل يقوم الحاكم بمقام الأب والجد عند فقد هما ولو مع
 وجود غيرهما من الأقارب فالأجنبي أولى بذلك فان لم يجد الحاكم أنفق عليه بانهاد في كل مرة
 كما صرح به ابن الرقعة نقل عن القاضي مجلي وأقره قال العلامة ابن حجر وغيره من المخرج
 ما لا يخفى واعتمد العلامة الرملي وجوبه في المرة الأولى فقط وهو اللائق بمحاسن الشريعة وعلم

وأشار المصنف لشرط
 الملتقط بقوله (ولا يقر)
 اللقيط (الأيديمين) حر
 مسلم رشيد (فان وجدته)
 أي اللقيط (مال أنفق عليه
 الحاكم منه) ولا يتفق الملتقط
 عليه منه إلا بأذن الحاكم

من ذلك ان الشهاد في الملقط عند فقد الحاك فذكر المحشى له في الحاك نفسه غير ظاهر فان اتفق عليه بدون ذلك ضمن (قوله وان لم يوجد معه أى اللقيط مال) أى وان لم يجد الا لا قطع مع اللقيط مالا وقوله فنفتته ككاشنة في بيت المال أى من منهم المصالح وقوله كالوقف على القبطى أى والوصية لهم فان لم يكن في بيت المال مال أو كان ثم ما هو أهم منه اقترض عليه الحاك وانفق عليه ما اقترضه فان تعذر الاقتراض وجبت نفقته على الموصى من قرضه بالوقف عليه ان كان حرًا والا فعلى سيده والمراد بالموصى من يملك زيادة على كفاية سنة كذا قال المحشى قال الشيخ عطية والوجه ضبط الموصى بمن يأتى في نفقة الزوجة فلا يعتبر قدوته بالكسب وبوزعها الامام على مياسير بلده فان شق التوزيع فعلى من يراه الامام منهم فان استووا في نظره فخير وهذا ان لم يبلغ اللقيط فان بلغ من منهم الفقراء أو المساكين أو الغارمين (تمة) الله طفى داوا الاسلام أو ما ألحق بها مسلم تبعا لدار الان اقام كافر سنة بنسبه فينبع في النسب والدين فيكون ككفر تبعا بخلاف ما اذا استلقه بلاينة لانه قد حكمه باسلامه تبعا لدار الاسلام أو ما ألحق بها وهى دار الكفر التى بها مسلم يمكن كونه منه ولو أسير امتشرا أو تاجرا ولا يكتفى اجتياز دار الكفر بخلافه بدار الاسلام فانه يكتفى اجتياز به المحرم متها ولو وجد اللقيط بدار الكفر التى لا مسلم بها فهو كافر ويحكم باسلام صبي أو مجنون غير لقيط تبعا لاحد اصوله ولو من قبل الام وان كان يتأبشر ط أن ينسب اليه عادة كلبى القبيلة التى اشتهرت به لا كائنا آدم عليه السلام والالحكم على الناس جميعا بالاسلام ولو زنى مسلم بدمية فانت بولد فهو كافر تبعا لاقته ولا يتبع المسلم لانه مقطوع النسب عنه كما اتفق به النهاب الرملى خلافا لابن حزم ومن تبعه ويحكم باسلام من ذكر أيضا تبعا لسايقه المسلم ولو غير مكلف ان لم يكن معه فى السبى أحد اصوله والالم يتبع السابى لان تبعية أحدهم أقوى ومعنى كون أحد أصوله معه كما فى الروضة أن يكونا فى جيش واحد وضميمة واحدة وليس معنى ذلك أن يكونا فى ملك رجل واحد فلو كان السابى له كافرا فهو كافر تبعا لانه على دين سايقه كما قاله الماوردى وغيره ولو سباه مسلم وكافر فهو مسلم تغليب الاسلام ولا يصح اسلام المسي استقلالا وانما صح اسلام على رضى الله عنه وكره الله وجهه فى حقه لان الاحكام انما تعلقت بالبلوغ بعد الهجرة أما قبلها فهي منوطة بالتمييز وقيل صح اسلامه فى صغره خصوصية له فان كفر بعد كماله فى تبعية لاحد أصوله أو للسابى فرتد بخلافه فى تبعية الدار فانه كافر أصلى لان حكمنا عليه بالاسلام مبنى على ظاهر الدار فاذا أعرب عن نفسه بالكفر تبينا خلافا لما ظنناه وهذا معنى قولهم تبعية الدار ضعيفة ثم ان تمحض المسلمون فى الدار لم يقر على كفره قطعا قاله الماوردى وأقره ابن الرفعة واعلم أن اللقيط حر وان ادعى رقه الا لا قط أو غيره لان غالب الناس أحرار الا أن تقام برقه بينة متعوضة لسبب الملك كارت وشراء كان تشهد أنه رقيق لقلان ورثه من أبيه أو اشتراه فلا يكتفى مطلقا الملك لانه يمكن أن يعقد الشاهد ظاهر اليد وفارق غيره كالدار والنوب بان أمر الرقيق خطر فاستطاع فيه وبأن المال مملوك فلا تغير دواء صفته وهى مملوكية بخلاف اللقيط فانه حر ظاهر فدعوى ملكه تغير صفته فلا تقبل الا ان توثق باسنادها الى السبب والا ان أقر بالرق بعد كماله لشخص ولم يكذب المقر له بأن صدقه أو مكنت ولم يسبق منه قبيل اقراره بالرق بعد كماله اقرار به حرية

(وان لم يوجد معه) أى اللقيط (مال فنفتته) ككاشنة (فى بيت المال) ان لم يكن له مال عام كالوقف على القبطى

أما إذا كذبه المقر له فلا يقبل إقراره بالرق له وإن عاد المكذب وصدقته لأنه لما كذبه حكم بجزئه
 بالأصل فلا يعود رقيقا وكذا الوسبق منه قبل إقراره بالرق بعد كاله إقراره بجزئه لأنه لما حكم
 بجزئه بإقراره السابق لم يقبل إقراره بالرق بعد ذلك • (فصل في أحكام الوديعة) • أي
 كاستصباغ قبولها الآتي في قوله ويستحب قبولها لمن قام بالأمانة فيها وهي مناسبة للقطعة
 والمقيط في وجوب حفظها وأمانتها ونحو ذلك ككونها تحت يد الوديعة كأن اللقطة والمقيط
 تحت يد الملتقط والأصل فيها قوله تعالى إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها أي يأمر
 كل من كان عنده أمانة أن يردها إلى صاحبها إذا طلبها وهي وإن نزلت في مفتاح الكعبة فهي
 عامة لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب قال الواحدى أجمعوا على أنها نزلت بسبب
 مفتاح الكعبة يوم القمع حين أراد النبي صلى الله عليه وسلم دخول الكعبة فطلب على المفتاح
 من سادنها أي خادمها وهو عثمان بن طلحة الجلي فابى فلوى على يده وأخذ منه وقال نحن
 أحق بالسداة منكم ودخل النبي صلى الله عليه وسلم الكعبة وصلى فيها ونزلت هذه الآية ولم
 ينزل في جوف الكعبة آية سواها فخرج وأمر عليا بركة المفتاح إلى عثمان المذكور ففرقه إليه
 فصار يتجسس قنطرة الآيات فأسلم والمفتاح المذكور وان أخذ قنطرة الكعبة في حكم الأمانة
 لكونه مأخوذا بحق وخبر إذا الأمانة إلى من أثقتك ولا تخن من خاتك وتسمية الثاني خيانة
 مشاكلة لأنه استنصار وتخليص حق أو إشارة إلى أن الأولى العفو أو أن المعنى ولا تخن من
 خاتك بأخذ غير حقه أو زيادة عليه وهذا كله في الأمر الذي يجوز الشارع الجواز به وأما
 الذي لم يجوز الشارع الجواز به كأن نفي وجب الأمر أن ترفى بأمر أنه قسمية الثاني
 خيانة ظاهرة كالآول والقياس يقتضي جوازها لأن الناس حاجة إليها لضرورة وأركانها
 بمعنى الإيداع أي العقد أربعة وديعة بمعنى العين المودعة فليس فيه جعل الشيء ركنا لنفسه
 وشرط فيها ككونها محترمة وإن لم تكن مقولة ولو نجبة فحاجة بر وكذب يقع بخلاف غير
 المحترمة فمخول لا يتنع وآله هو وصيغة وشرط فيها ما مرفى الوكالة وهو اللفظ من أحد
 الجانبين وعدم الرق من الآخر حتى لو قال الوديعة أو دعيها فندفعها له ساكنا كني والإيجاب
 إما صريح كأودعتك هذا أو استخففتك أو كناية مع النية كعنه ومودع يكسر الدال ومودع
 بقصها وإن شئت قلت ووديعة وهو أوضع وشرط فيهما ما مرفى في موكل وهو مكمل وهو إطلاق
 التصرف لأن الإيداع استنابة في الحفظ فلو أودع ناقص فهو صبي ناقصا مسئلة أو كمل لا ضمن كل
 منهما ما أخذه منه لأن الإيداع باطل ولو أودع كامل ناقصا لم يضمن الإيلافه لأنه لم يسلطه على
 إيلافه ولا يضمن بغير الإيلاف ولو بالتفريط لتقصير ما بالإيداع عنده وبقيت صورة رابعة وهي
 أن يودع كامل كاملا ولا ضمان حينئذ الإيلاف وهذه الصورة هي مقصود الباب (قوله
 هي) أي الوديعة وقوله فعليه أي بمعنى مقولة أن أخذت من ودع بمعنى ترك لأن المودعة
 عند الوديعة وبمعنى فاعلة أن أخذت من ودع بمعنى سكن لأنها كنه عند الوديعة فيصير أن
 تكون فعيلة بمعنى مقولة كما اشتهر وهو الذي اقتصر عليه المحقق وبمعنى فاعلة كما علمت
 (قوله من ودع إذا ترك) أي مشتقة من مصدر فهو على تقدير مضاف أو مأخوذة منه
 لأن مادة الأخذ وسع من مادة الاشتقاق واعتراض بأنهم أما لو أضاف يودع ويؤاى لم ينطقوا به

• (فصل في أحكام الوديعة) •
 هي فعيلة من ودع إذا ترك

وأجيب بأن المراد أنهم أمانته غالباً فلا ينافي أنهم نطقوا به نادراً فيكون ما هنا من قبيل التبادر
 وأجيب أيضاً بأن الذي أمانته ودع بمعنى تركه ويصح أن يجعل ما هنا ودع بمعنى سكن كما في المختار
 وإن كان يخالفه قول الشارح إذا تركه فهو انما يتشبه على الجواب الأول ويصح أن تكون
 مشتق من الدع وهو الراحة لان في راحة الوديع ومراعاته (قوله ونطلق لغة على الشيء
 المودوع عند غير صاحب السفظ) فهي لغة بمعنى العين المودوعة وقوله ونطلق شرعاً على العقد
 المختص بالاستحفاظ أي الصيغة المختصة لطلب الحفظ نحو استحضتكم وتطلق شرعاً أيضاً على
 العين المستحفظه فهي حقيقة فيهما وتصح اعادة كل منهما في الترجمة وأما في قوله والوديع
 أمانة فهي بمعنى العين المودوعة لا غير فتنص من هذا أن اطلاقها على العين المودوعة مشترك
 بين اللغة والشرع فهو لغوي وشرعي وإطلاقها على العقد المختص بالاستحفاظ شرعي فقط
 (قوله والوديع أمانة في يد الوديع) وفي بعض النسخ في يد المودوع بفتح الدال المهملة
 والنسخة الأولى أوضح والمراد أن الامانة متأصلة فيها لا تابعة بمعنى أن القصد منها الحفظ فان
 عرض فعل مضمّن فعل خلافاً لأصله بخلاف الرهن فان القصد منه التوثيق والامانة فيه تابعة
 وينشئ على ذلك أن الوديع يقل قوله في رد الوديع لأن وضعها الامانة وإذا فعل فعلاً تعدياً
 ارتفعت لأن مقصودها الحفظ وقد زال بالتعدي فيجب فيها الرد فوراً وأما المرتب فلا يقبل قوله
 في الرد لأن القصد منه التوثيق والامانة تابعة ولذلك إذا فعل فعلاً مضمناً لم يلزمه الرد فوراً
 وإن كان ضامناً لارتفاع الامانة التابعة وبقاء التوثيق الذي هو الأصل هناك (قوله
 ويستحب قبولها) سواء كانت يجعل أو لا لقوله تعالى ما على الحسين من سبيل والوديع
 محسن في الجاه ونحبر مسلم والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه والمراد أنه يستحب
 قبولها عيناً لمن انقرد أو كفاية لمن تعدد فيكون الاستحباب عينياً أو كفاً كما أن الوجوب
 يكون عينياً أو كفاً أو محلاً الاستحباب عيناً لمن انقرد أو كفاية لمن تعدد أن لم يخش ضياعها
 بأن قد وصاحبها على حفظها فلا ينافي قول الشارح والأوجب قبولها لانه محمول على ما إذا
 خشي ضياعها بأن لم يقدر صاحبها على حفظها وخرج بقبولها إيجاباً فهو تابع لجواز التصرف
 وعدمه فيصيح في الأول ولا يصح في الثاني (قائمة) فرض العين أفضل من فرض الكفاية على
 الراجح والمراد بالفضلية كثرة الثواب لقاءه (قوله لمن قام بالامانة فيها) أي بأن قدر على
 حفظها وثيق بأمانته نفسه فيها حالاً وما لا أي حال قبولها وبعده فان عجز عن حفظها حرم عليه
 قبولها لانه يعرضها للتلف وإن قدر على حفظها وهو في الحال أمين لم يكن لم يتق بأمانته
 نفسه في المستقبل بل خاف من نفسه الخيانة فيه كرهه قبولها خشية الخيانة فيها وهذا إذا
 لم يعلم المالك بحاله فيها والأفلا تحريم في الأولى ولا كراهة في الثانية وتكون مباحة فتعريضها
 الأحكام الخمسة (قوله إن كان ثم غيره) أي إن كان هناك في مسافة العدو أمين غيره
 وقوله والأوجب قبولها أي وإن لم يكن هناك في مسافة العدو أمين غيره وخشي ضياعها
 وجب عليه قبولها عيناً فلا ينافي أنه يستحب قبولها عيناً لمن انقرد لأن ذلك محمول على من لم
 يخش ضياعها كما مر وقوله كما أطلقه جمع أي من أصحابنا معاشر الشافعية ومعنى اطلاقهم أنه
 لم يقيدوه بأصل القبول مع أنه مقيد بأصل القبول كما به لم يمانعه بعد عن الرخصة وأصلها

ونطلق لفظة على الشيء
 المودوع عند غير صاحب
 السفظ وتطلق شرعاً على
 العقد المختص بالاستحفاظ
 (والوديع أمانة) في يد الوديع
 (ويستحب قبولها لمن قام
 بالامانة فيها) إن كان ثم غيره
 والأوجب قبولها كما أطلقه

(قوله قال) أي الإمام النووي وقوله في الروضة كاصلها متعلق بقوله والمراد بأصلها ما اتفق فيه لفظ الرافعي والنووي قبل زيادة الروضة وقوله وهذا أي وجوب قبولها وقوله محمول على أصل القبول أي على أصل هو القبول وقوله دون اتلاف منفعتة وحرزها أي بلا أجرة فله المطالبة بأجرة منفعة نفسه ومنفعة حرزه لا يقال كيف يكون له أخذ الأجرة على الواجب لأننا نقول قد جوزوا أخذ الأجرة على الواجب كافي سقي اللبا وانقاذ الطريق وتعليم الفاتحة ومع حكمهم بوجوب القبول عليه عينا لو امتنع من قبولها أثم ولا ضمان لعدم الاستيلاء عليها (قوله ولا يضمن الوديع الوديعة) أي بالتقصير في حفظها بأن يتعدى في تلفها ويحتد فلا تكون أمانة ولذلك قال المحشي هو مفهوم حكمه عليها بالأمانة (قوله وصور التعدي كثيرة) مذكورة في المطولات لكنها مضبوطة في عشرة أمور نظمها الدميري بقوله.

عوارض التضمن عشر ودعها * وسفر وقتلها وبجدها
وزلها ايصاء ودفع هلك * ومنع ردها وتضييع حكي
والانتفاع وكذا الخالفه * في حفظها ان لم يرد من خالفه

ويعلم غالبها من كلامه صريحا وضمنا فالصورة الاولى ذكرها الشارح بقوله منها أن يودع غيره بلا إذن من المالك ولا عذر من الوديع ولو كان ذلك الغير قاضيا أو ولده أو زوجته أو خادمه فما يقع كثيرا من أن الوديع يعطى الوديعة لولده أو زوجته أو خادمه ليحفظها كل منهم في حرزه موجب للضمان لأن المودع لم يرص بذلك نعم له الاستعانة بمن يحفظها الحرز أو بعقلها أو بسبقها لأن العادة جرت بذلك وخرج بقوله بلا إذن من المالك ما لو أذن له في أن يودعها غيره قال الثاني وديع أيضا ولا يخرج الاقل عن الابداع الا ان ظهر من المالك قرينة على استقلال الثاني به لجواز استئنابه اثنين فأكثر في حفظها ثم ان صرح المالك باجتماعهما على حفظها تعين في ضمانهما في حرز واحد لهما بأن يكون لكل منهما اليد عليه بملك أو أجرة أو عارة اتفاقا في ذلك أو اختلقا فيه ولكل منهما مفتاح عليه فلو انفرد أحدهما بحفظها مع رضا الآخر ضمن كل منهما ما وعلى كل منهما قرا والنصف وان لم يكن مع رضا الآخر اختص المتفرد وحده ضمانا وقرارا وان لم يصرح المالك باجتماعهما على حفظها جازا لانفرادهما وسكانا متناوبين كأن يحفظها كل منهما في حرزه يوما ونحوه وخرج بقوله ولا عذر من الوديع ما لو أودعها عند غيره لعذر كإرادة سفر أو مرض مخوف أو سرق في البقعة وإشراف الحرز على انحراب ولم يجد غيره ولكن يجب عليه أول ردها إلى المالك أو وكيله فان فقدتها ردها للقاضي الأمين وعليه أخذها فان فقد ردها لأمين ولا يكلف تأخير السفر لما في ذلك من المشقة والصورة الثانية السفر بهما مع القدرة على ردها إلى من ذكر لأنه عزضهما للضياع اذ حرزا السفر دون حرز الحاضر والصورة الثالثة ذكرها الشارح بقوله ومنها أن يفتلها من محلة أو دار إلى أخرى دونها في الحرز أي دون المحلة أو الدار الاولى في الحرز وظاهره ولو سكنت الاخرى حرز مثلها وليس كذلك فان كانت حرز مثلها فلا ضمان عليه وان كانت أدون مما كانت فيه وخرج بمبدأ حرزها إلى مثل الاول حرزا أو حرزا ونقلها من بيت إلى آخر في دار واحدة أو من أصل إلى آخر في خان واحد فلا ضمان ومحل ذلك ما لم ينهه المالك عن نقلها ولا ضمن مطلقا ان نقلها يظن أنها ملكه ولم يتفجع بهما لم يضمن

قال في الروضة كاصلها
وهذا محمول على أصل القبول
دون اتلاف منفعتة وحرز
بجانبها (ولا يضمن) الوديع
الوديعة (الا بالتعدي) فيها
وصور التعدي كثيرة
مذكورة في المطولات

والصورة الرابعة أن يجدها بلا عذر بعد طلب المالك لها بخلاف ما لو وجدها بعد ترك دفع ظالم
عن مالكها أو وجدها بلا طلب من مالكها ولو بحضرة لان اخفاها أو بلغ في حفظها والصورة
الخامسة أن يترك الايصال عند المرض أو الضرر للقاضي أو الامين عند فقد القاضي فان
الايصال به المذكر يقوم مقام ردها اليه فهو مخير عند فقد المالك ووصي له بين ردها للقاضي
والايصال بها اليه وعند فقد القاضي بين ردها للامين والايصال بها اليه والمراد بالايصال بها
الاعلام بها مع وصفها بما تميزه ان كانت غائبة أو الاشارة لعينها ان كانت حاضرة والامر بردها
فان لم يفعل ما ذكر كاذر ضمن انة كمن ردها أو الايصال بها اليه عرضها للنفقات اذ الوارث
يعقد ظاهر اليد ويدعيها لنفسه وكذلك يضمن لو دفنها بموضع وسافر ولم يعلم بها أميناً راقبها
وان لم يكن سائقاً في موقعها بخلاف ما اذا لم يتمكن كان مات بجأة أو قتل غيلة أي خديعة
والصورة السادسة أن يترك دفع متلفاتها لقوله في النظم ودفع مهلك بالجزالة على تقدير وترك
دفع مهلك كترك تهوية ثياب صوف وترك لبسها عند حاجتها لذلك وقد علمنا فيلزمه تهويتها أو
لبسها عند حاجتها لذلك وعلم بها وواجبها لذلك وتمكنه منه بأن أعطاء المقتاح لان الدود
يفسدها وكل من الهواء وعبوق را حجة لا دعي بها يدفعه حتى لو لم يجد من يجوز له لبس الثوب
الحرير جاز له لبسه بل يجب عليه بمعنى أنه يضمنه بترك لبسه لاجته في أنه بأثر تركه وأما لو وجد
من يجوز له لبسه لكنه امتنع من ذلك الا بأجرة قالوا وجه جواز لبسه له ويكون ذلك عذرا له في
دفع الحرمة عنه بل يتجه الوجوب كما صرح به العلامة الرملي وتطرق فيه الشبراملسي وقال ينبغي
رفع الامر للحاكم فيستأجر له من يلبسه ويترك علف دابة يسكون اللام أي تقديم العلف لها
بقصها فيلزمه علفها لانه من الحفظ فان أعطاء المالك علفا علفها به والاراجعه أو وكيله ليعلفها
أو يستردها فان قد هما راجع القاضي ليقترض على المالك أو يؤجرها بما يعلفها به أو يبيع
جزأ منها لذلك بحسب ما رآه ان رأى من يشتره فان تعذر عليه ذلك علفها من عنده وأشهد
ليرجع به ان أراد فان نهاء المالك عن التهوية واللبس والعلق وتلفت بذلك فلا ضمان لكنه
يعصى في مسئلة الدابة لحرمة الروح فلو كان بهذه الدابة علة كخمة ونهاء المالك عن علفها
تخالفه وعلقها فتلفت قال العلامة الرملي ضمن مطلقا سواء علم بالعله أو لم يعلم وقال العلامة
ابن حجر ضمن ان علم بالعله وتعهد والا فلا يضمن والصورة السابعة أن يمنع ردها بلا عذر بعد
طلب مالكها بخلاف ما لو كان بعد ترك صلاة أو كل ونحوهما واستأنق الاشارة لذلك بقوله
واذا طوبى بها فلم يخرجها مع القدرة عليها حتى تلت ضمن فان أخر اخرجها بالعذر لم يضمن
والمراد بردها التولية بينها وبين المالك وأما جعلها اليه فلا يلزمه والصورة الثامنة أن يضعها
كان يضعها في غير حرز مثلها أو ينساها أو يدل عليها ظالم معينا محلها أو يسلمها له ولو مكرها
ويرجع الوديعة اذا غرم بها على الظالم لان قرار الضمان عليه فانه المستولى على المال عدوانا
ولو أخذها الظالم من يده قهرا عليه فلا ضمان على الوديعة وكذا لو أعلمه بانها عنده من غير تعيين
مكانها فلا يضمن بذلك وان كان يجب عليه انكارها والامتناع من الاعلام بها بجده وله أن
يخلف على ذلك لمصلحة حفظها قال الأذرى ويتجه وجوب الخلف اذا كانت الوديعة رقيقة
والظالم يريد قتلها أو القصور به واذا خلف وجب عليه أن يورد في عيینه ان عرف التورية

وأمكنه فان لم يورث كفر عن يمينه ان حلف بالله لانه كاذب فيها فان حلف بالطلاق أو بالعنق حث
 لانه فدى الوديعة بزوجه أو رقيقه والصورة التاسعة أن يتقاع بها كلبس الثوب وركوب
 الدابة بلا عذر بخلاف ما اذا كان له عذر كلبس الثوب لدفع الدود أو ركوب الدابة لدفع الجراح
 فلا ضمان بذلك لانه لمصلحة المالك والصورة العاشرة أن يخالف في حفظها كقوله لا ترقده على
 الصندوق الذي فيه الوديعة فترقد وانكسر بشقه وتلف ما فيه بانكساره فيضمن بذلك لخالفته
 المؤدية للتلف لان تلف بغير ذلك كسرقة فلا يضمن لان رقاؤه عليه زيادة في الحفظ نعم ان كان
 الصندوق في نحو الهرب فسرقة من جابه الذي لولم يرقده على الصندوق لرقده فيه ضمن ولا ان
 نهى عن قفل فأقفلها ونهى عن قفلين كأن قال له لا تقفل عليه الا قفلا واحدا فأقفلها ما لا ذلك
 مبالغة في الحفظ والاحتياط ولا تطر لما يقال ان في ذلك اغراء للسارق على الصندوق لان
 ذلك متوهم (قوله منها) أي من صور التعدي وكذا يقال في قوله ومنها أي ومنها غير ذلك وقد
 تقدم الكلام عليه مستوفي (قوله وقول المودع بفتح الدال) وفي بعض النسخ وقول الوديعة
 وهو مبتدأ خبره قوله مقبول في ردها على المودع بكسر الدال أي بيمينه وهكذا كل أي ادعى
 الرد على من اتقنه فانه يصدق بيمينه كوكيل وشريك وعامل قراض وجاب في ردها جابه على
 من استأجره للجباية ونقيب في الرد على من نصبه الا المرتين والمستأجر فانه لا يصد فان في الرد
 على الراهن والمؤجر لانهما أخذوا العين لغرض أنفسهما وخرج بالامين الضامن كالغاصب
 والمستعير والمستام فانه لا يصدق في دعوى الرد الا بيمينه وبمن اتقنه وارث أحدهما مع الآخر
 بأن ادعى وارث الوديعة أنه ردها على المودع أو ادعى الوديعة أنه ردها على وارث المالك وكذا
 وارث أحدهما مع وارث الآخر بأن ادعى وارث الوديعة أنه ردها على وارث المودع فانه
 لا يصدق الا بيمينه والتفصيل بين الامين والضامن في دعوى الرد كما هو القرض وأما في دعوى
 التلف فان كلامهم لا يصدق بيمينه ان لم يذكر سببا أصلا ولا يلزمه بيان السبب أو ذكر سببا خفيا
 كسرقة أو غصب أو سببا ظاهرا عرف هو دون عمومه كحريق ونهب أو عرف هو وعمومه وانهم
 فانه يصدق بيمينه في هذه الصور فان عرف هو وعمومه ولم يثبت صدق بلايين وان لم يعرف هو ولا
 عموم طوب بيمينه على وجوده وحلف على تلقها به (فرع) لو وقع في خزانة الوديعة حريق فنقل
 أمته قبل الوديعة فاحترق لم يضمن كالمولم يكن الاودائع فقدم بعضها على بعض فاحترق
 الباقي (قوله وعليه أي الوديعة أن يحفظها في حزمئها) هذا مناسبا للحكم الاول وهو
 قول المصنف والوديعة أمانة فكان الاولى ذكره هناك كأن يقول بعد قوله والوديعة أمانة
 وعليه أن يحفظها في حزمئها (قوله فان لم يفعل ضمن) أي بأن حفظها في غير حزمئها
 كأن حفظ الثياب في اصطبيل الدواب أو الدواهم في كور عملته بلا ربط ونحو ذلك وهذا
 اشارة الى التضييع المتقدم (قوله واذا طوب بها) أي عن له طلبها من المالك أو وكيله أو
 وارثه بعدمونه وقوله أي الوديعة بالوديعة تفسير للضميرين فالاول تفسير للضمير المستتر المرفوع
 على أنه نائب فاعل والثاني تفسير للضمير البارز المجرور بالباء ومثل الوديعة وارثه وقوله فلم
 يخرجها أي لم يحل بينها وبين طالبها فان الواجب عليه التخلية فقط لاجلها الى مالكها فثبوت الرد
 على المالك لا على الوديعة حتى لو قال الوديعة للمالك خذ وديعتك فانه يلزمه الاخذ عنه ولا يضمن

منه أن يودع غيره بلا اذن
 من المالك ولا عذر من
 الوديعة ومنها أن يتقلها
 من محلة أو دار الى أخرى
 دونها في الحرز (وقول
 المودع) بفتح الدال (مقبول
 في ردها على المودع) بكسر
 الدال (وعليه أي الوديعة
 أن يحفظها في حزمئها)
 فان لم يفعل ضمن

الوديعة لعدم أخذها منه ولو تمت رسولا لقضاء حاجة وأعطاه خاتمه أو منديله أو سجنه إجارة
لمن يقضى له الحاجة وقال له رده على بعد قضاء الحاجة فوضعه بعد فضاها في حزمه لم يضعه
إذ لا يجب عليه إلا التظلم لا الرد إلى المالك وقوله مع القدرة عليها أي بأن لم يهذر وقت طلبها
بما تقدم في رد المبيع كصلاة وقضاء حاجة وأكل طعام وقوله حتى تلفت أي بعد الطلب
الجائز وقبل الرد الواجب وقوله ضمن أي الوديعة بدلها من مثل أوقية ولعله كما قاله بعضهم
بالأقصى من وقت طلب الرد المقدور عليه إلى وقت التلف ولو كانت الوديعة ورقة مكتوب فيها
دين كانه دينار وتلفت بسبب التأخير ضمن قيمتها مكتوبة مع أجر الكتابة بخلاف الثوب
المطرز فإنه يلزمه قيمته مطرزا ولا يلزمه أجر التطريز لأن الكتابة تنقص قيمة الورقة والتطريز
يزيد قيمة الثوب وعلم من ذلك كله أن الوديعة جائزة لا لازمة فلم يودع الاسترداد والوديعة الرد
كل وقت أراد كل منهما أمّا المودع فلأنه المالك وأما الوديعة فلأنه متبرع بالحفظ نعم إن كان
في حالة يلزمه فيها القبول ابتداءً بأن كانت لمحجور عليه والزمن زمن نهب لم يجز له الرد قبل يحرم
عليه فإن ردها عليه ضمن فإن ردها على المالك في حال سكره فزيمان لأنه كالمكلف بخلاف
الصبي ونحوه فإن كان بمحالة يندب فيها القبول فالرد خلاف الأولى إن لم يرض به المالك وليس
له تأخير الرد للاشهاد عليه وإن أشهد عليه المالك عند الدفع فإنه يصدق في الرد بيمينه فليس له
أن يلزم المالك تأخير أخذها حتى يشهد إلا أن كان الطالب عن لا يقبل قول الوديعة في الرد عليه
بيمينه كوكيل المودع ووارثه فيه ذرفي تأخير الرد للاشهاد لأنه لا يقبل قوله في الرد إليه إلا بيمينه
وتنفسح بما تنفسح به الوكالة من موت أحدهما وجنونه وانغمائه ونحو ذلك (قوله فإن أخر
أخراجها الخ) محترز لقوله مع القدرة وقوله بعد رأى أي كان كان مشغولا بصلاة أو قضاء حاجة أو
أكل طعام أو في حمام أو كان في جنح ليل والوديعة في خزانة لا يتأتى فتح بابها في ذلك الوقت وقوله
لم يضمن أي لعدم تقصيره (فائدة) لا عبرة بكتابة الميت في جريدته مثلهذا وديعة فلان بن فلان
ونحو ذلك والله أعلم

(وإذا طوبى بها) أي الوديعة
بالوديعة (فلم يخرجها مع
القدرة عليها حتى تلفت
ضمن) فإن أخر أخراجها
بعد لم يضمن
(كتاب) *
أحكام الفرائض والوصايا

• (كتاب أحكام الفرائض والوصايا) •

لما كانت الفرائض نصف العلم كما في الخبر إلا أن ذكرها المصنف كغيره في نصف الكتاب ولما
كانت الوصايا متعلقة بالموت بحسب اعتبارها من الثلث وقولها ورثها ناسب أن يضمها مع
الفرائض وقدم الفرائض عليها باعتبار الاستحقاق فإن الورثة يستحقون الميراث بالموت وإن
كانت الوصية باعتبار الأمانة مقدمة على الميراث كما قال تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين
والمراد بالفرائض مسائل قسمة الموارث أي التركات سواء كانت بالفرض أو بالتعصيب وليس
المراد بالفرائض الأنصبة لكن التعبير بالفرائض ظاهر بالنسبة للمسائل التي فيها فرض ولو مع
التعصيب كالمسئلة التي تكون من ثمانية زوجة وبنت وعم لا للمسائل التي تكون بالتعصيب
فقط كأن مات عن عشرة أخوة أشقاء أو آب فإن المسئلة تكون من عدد ذريتهم وهو عشرة
فكان مقتضى ذلك أن يقول كتاب الفرائض والتعصيب ودفع العلماء ذلك بفولهم وظلت
الفرائض على التعصيب لقوتها وشرفها عليه على الراجح لأن الشارع قدرها وقبل التعصيب

أشرف لأن صاحبه إذا انفرد أخذ جميع التركة والاصل فيها آيات المواريث كقوله تعالى
يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين الآية وقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم
الآية وأخبار كخبر الحقا والقرائن بأهلها فابق فلا ولي رجل ذكر وفائدة ذكر بعد رجل
التوكيد ودفع ما توهم أن المراد بالرجل مقابل الصبي وهو البالغ بل المراد به مقابل الإتي وهو
الذكر فإن قيل لو اقتصر على ذكر من أقول الأمر لكتفي فلم ذكر رجل معه أجنبي بأن ذكر رجل
معه لدفع توهم أنه عام مخصوص وقد اشتهرت الأخبار بالصحة بالمثل على تعليلها وتعليلها كخبر
تعلوا القرائن وعلوها الناس فاني امر ومقبوض وإن هذا العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى
إن الاثنين يختلفان في الفريضة الواحدة فلا يجدان من يقضي بينهما وخبر تعلوا القرائن
فانهم من دينكم وأنه نصف العلم وأنه أول علم ينزع من أمتي أي يفقد بموت أهله ويرفع بفقدهم
وليس المراد أنه يرفع من صدورهم بخلاف القرآن فإنه يرفع في آخر الزمان من الصدور ومن
السلطان فإنه يصح الرجل لا يجد في صدره شيئاً منه ويجد المصحف ورقاً أبيض وانما سمى نصفاً
مع أن غيره أكثر حكماً متعلقه بالموت المقابل للحياة وهما حالان للإنسان ولكل منهما أحكام
تخصه وقيل النصف بمعنى الصنف وإن لم يكن نصفاً حقيقة كما في قول الشاعر

إذا مت كان الناس نصفان شامت * وآخر متن بالنبي كنت أصنع

فإن مراده بالنصف الصنف وإن كان أحد الصنفين أكثر أفراداً من الآخر وليس مراده بتحرير
المنافسة حقيقة والبيت مخترج على لغة من يلزم المثني الالف في الأحوال كلها وإن اسم كان
شعير الشان والناس مبتدأ خبره نصفان والجملة خبر كان وكانوا في الجاهلية يورثون الرجال
دون النساء والبنات وكان الأوث في ابتداء الإسلام بالحلف بكسر الحاء وسكون
اللام وهو العهد على التصرة فإذا تخالف رجلان وعاهدا على أن ينصرا أحدهما الآخر ورث
أحدهما من الآخر السادس ويدل له قوله تعالى والذين عاهدت أيما تكلم فأتوهم نصيبهم فنسخ
ذلك بالتوارث بالإسلام والهجرة فإذا أسلم شخص مع شخص أو هاجر معه ورثه وإن لم يكن
بينهما قرابة ويدل له قوله تعالى إن الذين آمنوا وهاجروا إلى قوله أولئك بعضهم أولياء بعض
ثم نسخ ذلك فكانت الوصية واجبة للوالدين والأقربين ثم نسخ وجوبها بآيات المواريث فلما
نزلت قال صلى الله عليه وسلم إن الله أعطى كل ذي حق حقه ألا وصية لوارث أي واجبة وعلم
القرائن يحتاج إلى ثلاثة علوم علم الأنساب وعلم الحساب وعلم الفتوى وموضوعه التركات
ونمايته معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة ولو أسقط الشارح لفظاً أحكاماً كان أولى وأنسب
كذا قال المحشي لأن المراد ببيان القرائن بمعنى المسائل وأنت خير بأن المقصود بالذات من
المسائل أحكامها فلذلك زاد الشارح لفظاً أحكاماً وأركان الأوث ثلاثة وارث ومورث وحق
مورث ولو اختلفا صالها هو أعم من قول المحشي ومال مورث وأعلم أن الأوث يتوقف على
ثلاثة أمور وجوداً سبباً واتقاء موانعه ووجود شروطه فأسبابه أربعة قرابة ناشئة عن
الرحم خاصة أو عاقمة ونكاح وهو عقد الزوجية الصحيح وإن لم يحصل فيه وطء ولا خلوة وولاء
وهو عصبية سببها نعمة المقتضى على عتيقه وجهة الإسلام إن انتظم بيت المال بأن كان متوليه
يعطى كل ذي حق حقه فإن لم ينتظم فلا يرث فلذلك عتبت بعضهم الأسباب ثلاثة كما قال صاحب

الرجية أسباب ميراث الورى ثلاثة * ~~كل~~ يشهد به الورثة
وهي نكاح وولاء ونسب * ما بعدهن للمواريث سبب

والموانع أربعة أيضا كما قال ابن الهائم في شرح كتابته الرق والقتل واختلاف الدين والدور
الحكمي تسمى بذلك لأن فيه توقف حكم على حكم آخر كما يعلم من تعريفه وهو أن يلزم من
توريث شخص عدم توريثه كما لو أقر أخ بابن الميت فإنه ثبت نسب الابن ولا يرث لانه لو ورث
غلب الاخ فلا يصح استلحاقه للابن لأن شرط المستلحق أن يكون وارثا حائرا وإذا لم يصح
استلحاقه للابن لم يثبت نسبه فلا يرث فأدى ارثه الى عدم ارثه بوساطة وعدم ارثه انما هو في
الظاهر آثار الباطن فيجب على الاخ ان كان صادقا تسليم التركة للابن ويحرم عليه أخذ شيء
منها وزاد بعضهم خامسا وهو الحراية وغيرها فالحر في لا يرث من غير الحرى وبالعكس وزاد
بعضهم أيضا سادسا وهو اللعان وفيه بحث ظاهر كما قاله بعضهم لأن المنع فيه لعدم السبب الذي
هو النسب وشروطه أربعة أيضا تحقق موت المورث حقيقة أو الحاقه بالموت حكما كافي حكم
القاضي بموت المفقود اجتهادا بعد غيبته مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش بعدها غالبا وتقديرا
كافي الجنين المنفصل بجناية على أمه توجب الفزة فتورث عنه بتقدير أنه كان حيا ثم مات
وتحقق حياة الوارث بعد موت المورث أو الحاقه بالاحياء محكما أو تقديرا كالحمل والمفقود فلو
مات متوارثان معا ولو احتمالا أو مرتبا لكان لم يعلم عين السابق فلا تورث بينهما فان علم عين
السابق ثم نسي وجب التوقف الى البيان أو الصلح ومعرفة ادلائه للميت بقراءة أو نكاح أو
ولاء والرابع العلم بالجهة المختصة للارث تفصيلا كالأبوة والبنوة وبالدرجة التي اجتمع فيها
ويختص به القاضي والمفتي فلا يكتفى بقول الشاهد هذا وارث فلان الميت حتى يعين الجهة التي
اقتضت الارث منه ولا يكتفى بقوله هو ابن عمه حتى يبين الدرجة التي اجتمع فيها كالميت القريب
لهما لاحتمال أن يكون هناك من هو أقرب منه (قوله والقرائن جمع فريضة بمعنى
مفروضة) أي لا بمعنى فارضة فهي فعيلة بمعنى مفعولة لا بمعنى فاعله وقوله من الفرض بمعنى
التقدير أي مأخوذة من الفرض بمعنى التقدير فان الفرض لغة التقدير قال تعالى فنصف
ما فرضتم أي قدرتم يقال فرض القاضي النفقة أي قدرها وبطلق الفرض بمعنى القطع يقال
فرض العود بمعنى قطعه (قوله والفرض شرعا) أي في هذا المحل بخصوصه فلا ينافي أن
الفرض شرعا يطلق على ما قابل الحرام والمنسوبة ونحوهما وهو المطلوب فعليه طلبا جازما وان
ثبت قلت وهو ما يناف على فعله ويعاقب على تركه وقوله اسم نصيب مقدور مستحقه كالنصف
والربع والثلث وخرج بالمقدور التعصيب فإنه ليس مقدورا بل يأخذ العاصب جميع التركة ان
انقر دوماً بقت الفروض ان لم تستغرق التركة والاسقط (قوله والوصايا جمع وصية من وصيت
الشيء بالشيء) أي مأخوذة من وصيت الشيء بالشيء يفتح الصاد الحقيقية وقوله اذا وصيته به أي
تقول ذلك اذا وصيته به والضمير الاول للشيء الاول والثاني للشيء الثاني كما هو الاقرب ويحتمل
العكس فعني الوصية لغة الاصل لأن الموصى وصل خير دنياه بخير عقباه أي وصل الخير الواقع
منه في دنياه وهو الطاعات التي فعلها في حياته بالخير الواقع في عقباه وهو الوصية قيل ان هذه
العبارة مقلوبة والاصل وصل خير عقباه بخير دنياه لأن الثاني هو الذي يوصل بالاول عادة وهو

والقرائن جمع فريضة بمعنى
مفروضة من الفرض بمعنى
التقدير والفرض شرعا اسم
نصيب مقدور مستحقه
والوصايا جمع وصية من
وصيت الشيء بالشيء اذا
وصيته به

غير متعين لأن الوصل أمر نسبي بين الأمرين كما إذا وصلت حبلا بآخر فحسب الوصل للأول
 كنسبته للثاني (قوله) والوصية شرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت) أي ولو تقدير إذا
 قال أو صيت لزيد بكذا إذا لم يمت بعد موتى ومضاف بالمرتبة لحق لا بالرفع صفة للتبرع لأن الحق
 إنما يعطى للموصى له بعد الموت والتبرع في الحال وأركانها موص وموصى له وموصى به وصيغة
 وستأتي كلها (قوله) والوارثون من الرجال) أي حال كونهم من الرجال والمراد بهم المذكور
 ليدخل المصبي وهو معلوم من صيغة المذكر وهي قوله الوارثون فإنه جمع مذكر (قوله) الجمع
 على أرثهم) هو احتراز عن ذوى الأرحام وكذلك قوله الآتي الجمع على أرثهم فإنهم يرثون على
 الرابح وفي كيفية أرثهم مذهبان أحدهما مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل كل واحد منزلة
 من يدلى به ويجعل كل الوارثة هم المنتهى إليهم ويقسم المال عليهم على تقدير كونهم موجودين
 وتقطي حصة كل واحد منهم لمن أدلى به والثاني مذهب أهل القرابة وهو تقديم الأقرب منهم
 إلى الميت ففي بنت بنت بنت ابن المال على الثاني لبنت البنت لقربها إلى الميت وعلى الأول
 بينهما أربعة أوجه أن بنت البنت تنزل منزلة البنت فلها النصف وبنت بنت الابن تنزل منزلة
 بنت الابن فلها السدس تكمله الثلثين فسلطتهما من ستة لدخول النصف في السدس يبقى اثنان
 يقسم عليهما وإذا باعتبار نصيبهما قبلت البنت واحد ونصف ولبنت بنت الابن نصف فحصل
 الكسر على مخرج النصف وهو اثنان فيضرب في أصل المسئلة وهو ستة فيخرج اثنا عشر لبنت
 البنت تسعة فرضا وداو لبنت بنت الابن ثلاثة فرضا وداو ترجع بالاختصار إلى أربعة فأصل
 المسئلة من ستة ونصف من اثني عشر وترجع بالاختصار إلى أربعة هذا كله إذا وجد أحد من
 ذوى الأرحام والاختصمه كما قاله العز بن عبد السلام أنه إذا جازت الملوكة في مال المصالح
 وظفر بالمال التي لم يوجد له وارث ولو من ذوى الأرحام أحد يعرف المصارف أخذه وصرفه
 فيها كما يصرفه الإمام العادل وهو مأجور على ذلك قال والظاهر وجوبه بشرط سلامة العاقبة
 وإن كان يستحق في بيت المال جازله أن يأخذ منه لنفسه وعياله ما يحتاجه والعبرة بالعمر الغالب
 وإن تردد بعضهم في ذلك - بيت قال وهل العبرة بمجاخته سنة أو أقل أو أكثر فنظريه مجال
 (قوله) عشرة بالاختصار) أي بطريق الاختصار بواسطة عقد الأخ سواء كان لابوين أو لاب
 أو لأم واحد أو ابن الأخ سواء كان لابوين أو لاب واحد أو لأم واحد أو لاب واحد
 وابن العم سواء كان لابوين أو لاب واحد (قوله) وبالبسط خمسة عشر) ويان طريق البسط أن
 يقال الأب وأبوه وابن عمه وابن عمه وابن عمه وابن عمه وابن عمه وابن عمه وابن عمه وابن عمه
 الأخ الشقيق وابن الأخ للاب والعم لابوين والعم لاب وابن العم لابوين وابن العم لاب والزوج
 وذو الولاء فيزداد في طريق البسط اثنان في الأخ لأنه كان واحدا في الاختصار وصار ثلاثة
 في البسط وثلاثة في ابن الأخ والعم وابن العم لأن كل واحد منهم معدود في الاختصار واحدا
 وبه في البسط اثنين (قوله) وعدا المصنف العشرة الخ) في بعض النسخ عدا العشرة بعلمها
 وهو ظاهر وفي بعض النسخ إسقاط بعضها من كلام المصنف حيث قال الابن وابن الابن وابن
 سفل الخ ولا يفتي مافيه وسكت عن الخمسة الباقية في طريق البسط مع إشارته إليهم وقد قلنا
 يسانهم وقوله متعلق بعذر (قوله) الابن وابن الابن) وهما من أسفل النسب وإنما قال وابن

والوصية شرعا تبرع بحق
 مضاف لما بعد الموت
 (الوارثون من الرجال)
 الجمع على أرثهم (عشرة)
 بالاختصار وبالبسط خمسة
 عشر وعدا المصنف العشرة
 بقوله (الابن وابن الابن)

الابن احتراز عن ابن البنت ولو قال وابنه لكان أولى وأخصر ولعله قال وابن الابن للإيضاح
وقوله وان سفل يقع الفاء على الافصح الاشهر ويجوز ضمها وكسرها ومعناه نزل أي ابن الابن
كابن ابن الابن وهكذا (قوله والاب والجد) وهما من أعلى النسب ولذلك قال وان علا أي الجد
والمراية أبو الاب واغالم بنه عليه لوضوحه ولو قال والاب وأبوه لكان أوضح (قوله والاخ) أي
لابوين أو لاب أو لأم وقوله وابن الاخ أي لابوين أو لاب فقط بخلاف ابن الاخ لأم فإنه من ذوى
الارحام وقوله وان تراخي أي بعد ابن الاخ كابن ابن الاخ وهكذا وقوله والعمة أي لابوين أو
لاب فقط بخلاف العمة لأم والمراية أخو الاب لأم فإنه من ذوى الارحام وقوله وابن العمة أي
المذكور بان كان لابوين أو لاب بخلاف ابن العمة لأم فإنه من ذوى الارحام وقوله وان تباعدا
أي العمة وابنه فيشمل العمة عم الاب وعم الجد وهكذا ويشمل ابنه ابن ابن العمة وابن ابن ابن
العمة وهكذا الى حيث ينهي وهذه الاربعة من أوسط النسب (قوله والزوج) أي ولو
في عدة رجعية فإن الرجعية كل زوجة في خمسة أحكام التوارث ولحق الطلاق والظهار
والايلاء واستناع نكاح نحو أختها وأربع سواها وهي في العدة وقوله والمولى أي ذوالولاء
ويطلق على عشرين معنى والمراد منها هنا السيد وقوله المعتق بكسر التاء فيه قصور لانه لا يشمل
عصبة المعتق المتعصبين بأنفسهم فلما سقطه لكان أولى وأخصر وأجاب الشيخ الخطيب بأن
المراد به من صدر منه الاعتاق أو ورث به فلا يرده على الحصر في العشرة عصبة المعتق ومعتق
المعتق وهذان من غير النسب (قوله ولو اجتمع كل الرجال فقط) أي دون النساء ولو أبدل كل
بجميع لكان أنسب لأن كل للأفراد فعناها كل فرد فرد وجميع للهيئة المجتمعة وقوله ورث
منهم ثلاثة الأب والابن والزوج أي لانهم لا يحبون وقوله فقط أي دون غيرهم من الرجال لانه
محبوب بالاجماع فابن الابن بالابن والجد بالاب والباقي بينهما ومثلتهم من اثني عشر لأن فيها ربعا
وسدسا وكل مسألة فيها ربع وسدس فهي من اثني عشر للأب السدس اثنان والزوج الربع ثلاثة
وللابن الباقي وهو سبعة (قوله ولا يكون الميت في هذه الصورة) أي صورة اجتماع كل الرجال
وقوله الا امرأة أي وهي الزوجة لأن الفرض وجود الزوج (قوله والوارثات من النساء) أي
حال كونهن من النساء والمراد بهن الاناث ليدخل فيهن الصغيرة وهو معلوم من صبغة المؤنث
وهي قوله الوارثات فإنه جمع مؤنث وقوله أجمع على ارثهن تقدم أنه احتراز عن ذوى الارحام
(قوله سبع) بتقديم السبع على الباء الموحدة وقوله بالاختصار أي بطريق الاختصار
بواسطة عدة الجددة واحدة سواء كانت من جهة الاب أو من جهة الام والأخت واحدة سواء
كانت لابوين أو لاب أو لأم (قوله وبالسط عشرة) وبيان طريق البسط أن يقال الام والجددة
للأب والجددة للأم وان علما والفت وبنت الابن وان سفل والأخت الشخصية والأخت للأب
والأخت للأم والزوجة والمولاة المعتقة فإد في طريق البسط ثلاثة على سبعة فتكون الجملة
عشرة (قوله وعدا المصنف السبع) أي بطريق الاختصار كما هو الفرض ولم يبين الشارح طريق
البسط تفصيلا مع كونه عليه اجمالا وقد يضاهاها سابقا تفصيلا وقوله في قوله متعلق بعذر (قوله
الميت وبنت الابن) وهما من أسفل النسب وفي بعض النسخ وان سفلت وصوابه وان سفل
يحذف المثناة الموقية اذا القاعل ضمير يعود على المضاف اليه وهو الابن واثبات المثناة ربما

وان سفل والاب والجد وان
علا والاخ وابن الاخ وان
تراخي والعمة وابن العمة وان
تباعد الزوج والمولى
المعتق (المخ ولو اجتمع كل
الرجال ورث منهم ثلاثة
الاب والابن والزوج فقط
ولا يكون الميت في هذه
الصورة الا امرأة
(والوارثات من النساء)
الجميع على ارثهن (سبع)
بالاختصار وبالسط عشرة
وعدا المصنف السبع في
قوله (البنت وبنت الابن)

يؤدى الى دخول بنت بنت الابن في الارث وهو خطأ لانهم من ذوى الارحام ويجب ان المراد
 سفلت بسفل أى بالتدخل بنت ابن الابن وهكذا (قوله والام والجدّة) وهما من أعلى النسب
 ولا فرق في الجدّة بين أن تكون من جهة الام كأم الام أو من جهة الأب كأم الأب بشرط
 أن لا تدلى بذكر بين اثنين بأن تدلى بمحض الاناث أو بمحض الذكور أو بمحض الاناث الى محض
 الذكور فان أدلت بذكر بين اثنين كأم أبي الام فلا ترث لانها من ذوى الارحام وتسفل الجدّة
 الفاسدة (قوله والاخت) وهى من الحيوانى سواء كانت لابوين أو لاب أو لام (قوله
 والزوجة) أى ولو في عدة رجعية كما تقدم في نظيره والزوجة لغة مروجحة والافصح أن يقال
 زوج والتعريفين المذكورين بالقرائن قال النووي واستعمالها بالتاء في باب الفرائض متعين
 ليحصل الفرق بين الزوجين والشافعى رضى الله عنه يستعمل في عباوته المرأة وهو حسن وقوله
 والمولاة أى ذات الولاء وقوله المعتقة بكسر التاء وهى التى صدر منها العتق فترث عتقها ومن
 انتهى اليه بنسب كإبنة أو ولد كعتيقه وأما قول الهنئى أى ذات الولاء فيشمل المعتقة وعصبته
 المتعصبين بأنفسهم فقيرظا هـ لان الكلام في عدة الوارثات من النساء وكذلك قوله ولو أسقط
 المصنف لفظ المعتقة لكان أولى وأخصر نعم المتبادر من المعتقة من باشرت العتق بنفسها وفيه
 قصور بخلاف المولاة أى ذات الولاء فترث أولاد العتق وعتقاه كما مر لان ثبوت الولاء عليهم انما
 هو بطريق السرارية لا بطريق المباشرة وهاتان من غير النسب (قوله ولو اجتمع كل النساء فقط) أى
 دون الرجال وقوله ورث منهن خمس أى والباقي منهن محبوب فالجدّة بالام والاخت للام بالبنت
 وكل من الاخت للاب والمعتقة بالشقيقة لكونها مع البنت وبنت الابن عصبه تأخذ الفاضل عن
 القروض وقوله البنت وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة بدل من الخمس وستة وثلاثين
 من أربعة وعشرين لان فيها سدسا وثمانا والسدس من ستة والثمن من ثمانية وهما متوافقان
 بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر فيحصل أربعة وعشرون للبنت النصف اثنا عشر
 وللبنت الابن السدس تكمله الثلثين أربعة وللأم السدس أربعة أيضا وللزوجة الثمن ثلاثة
 وللأخت الباقي وهو واحد (قوله ولا يكون الميت في هذه الصورة) أى صورة اجتماع كل
 النساء وقوله الاربعاء أى وهو الزوج لان القرض وجود الزوجة ولو اجتمع من يمكن اجتماعه من
 الصنفين المذكورين والاثبات بان اجتماع كل المذكورين النساء الا الزوجة فانها الميتة أو كل الاناث
 وكل المذكورين الا الزوج فانه الميت ورث منهن في المستثنين خمسة الابوان والابن والبنت وأحد
 الزوجين وهو الزوج حيث كان الميت هو الزوجة أو الزوجة حيث كان الميت هو الزوج لحيهم
 من عداهم ومسئلة الزوجة من اثني عشر للابوين السدسان أربعة وللزوج الربع ثلاثة والباقي
 وهو خمسة بين الابن والبنت اثنا لثان الابن برأسين والبنت برأس ولا تثلث لها صحیح فحصل
 الكسر على ثلاثة رؤوس فيضرب ثلاثة في أصل المسئلة وهو اثنا عشر بستة وثلاثين ومنها تصح
 فتقول من لهن من أصلها أخذ مضر وباقى جزء سهمها وهو ثلاثة فللابوين أربعة في ثلاثة باثني
 عشر لكل منهما مائة وللزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة يبق خمسة عشر للابن منها عشرة وللبنات
 خمسة ومسئلة الزوج من أربعة وعشرين للابوين السدسان ثمانية وللزوجة الثمن ثلاثة
 والباقي وهو ثلاثة عشر بين الابن والبنت اثنا لثان علمت ولا تثلث لها صحیح فحصل الكسر على

(والام والجدّة) وان علمت
 (والاخت والزوجة والمولاة)
 (المعتقة) الخ ولو اجتمع كل
 النساء فقط ورث منهن
 خمس البنت وبنت الابن
 والام والزوجة والاخت
 الشقيقة ولا يكون الميت
 في هذه الصورة الاربعاء

ثلاثة رؤوس فتضرب ثلاثة في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون باثنين وسبعين ومنها تصح فنقول
 من له شيء من أصلها أخذ مضر وبافي جزء سهمها وهو ثلاثة فللابوين غايية في ثلاثة بأربعة
 وعشرين لكل منهما اثنا عشر وللزوجة ثلاثة في ثلاثة تسعة يبقى تسعة وثلاثون للابن ستة
 وعشرون والبنات ثلاثة عشر وعلم من قولنا من يمكن اجتماعه من المنفق أنه لا يمكن اجتماع
 الزوجين بخلافه لمن قال يمكن اجتماعهما في ميت ملقوف أقام رجل بينة بأنه زوجته وهؤلاء
 أولادهم منها وأقامت امرأة بينة بأنه زوجها وهؤلاء أولادها منه فكشف عنه فإذا هو خفي
 مشكل له آلتان آلة رجل وآلة تساء وفي ميت مفقود أقيم عليه يستان كذلك فقبل تقسيم
 التركة بين الرجل والمرأة وأولادها مع بقية الورثة على تفصيل مذكور في شرح الفصول
 وغيره والأصح ما قاله الشيخ أبو طاهر من أن بينة الرجل تقدم على بينة المرأة لأن معها زيادة علم
 (قوله ومن لا يسقط من الورثة بحال خمسة) أي لكونهم لا يحبسون بحسب حرمان بالشخص
 وسبب كونهم لا يحبسون بحسب حرمان بالشخص أنهم أدلوا إلى الميت بأنفسهم بسبب أن تكاح
 بخلاف من أدلى بولائه وإن أدلى إلى الميت بنفسه لكن الولاء فرع النكاح والأصل مقدم
 على الفرع وهذا لا ينافي أنهم يحبسون بحسب نقصان فإنه يدخل على جميع الورثة وكذلك
 يحبسون بحسب حرمان بالوصف لأنه يدخل على جميع الورثة أيضا معنى كونهم لا يسقطون
 بحال أنهم لم لا يحبسون بحسب حرمان في حال من الأحوال لكن بالشخص والحاصل أن الحب
 لفئة المنع وعرفا منع من قام به سبب الإرث من الأوث بدل كلية أو من أوفر حظيه ويسمى الأول
 بحسب حرمان وهو قمعان بحسب بالوصف كالقتل والرق وسيأتي في قوله ومن لا يرث بحال الخ
 وبحسب بالشخص وهو المشار إليه هنا ويسمى الثاني بحسب نقصان وأنواعه ستة من فرض إلى
 فرض آخر كحسب الأتم من الثلث إلى السدس والزوج من النصف إلى الربع والزوجة من
 الربع إلى الثمن ومن تعصيب إلى تعصيب آخر كالأخت فإنها تكون عصبة مع الغير وذلك
 إذا كانت مع البنات ولها النصف حينئذ تعصبا لأنها عصبة مع الغير فإذا كانت مع الأخ
 كانت عصبة بالغير ولها الثلث حينئذ تعصبا لأنها عصبة بالغير فقد اتفقت من تعصيبه إلى
 تعصيب آخر ومن فرض إلى تعصيب كالبنات فإنها إذا كانت وحدها كان لها النصف فرضا وإذا
 كانت مع أخها كان لها الثلث تعصبا فقد اتفقت من فرض إلى تعصيب ومن تعصيب إلى فرض
 كالجد فإنه إذا كان وحده ورث بالتعصيب وإذا كان مع الأخوة ورث بالفرض على تفصيل
 فيه ومزاجحة في فرض كالبنات فإنهم يتزاحمون ولو كن ألقافا فرضهن وهو الثلثان ومزاجحة
 في تعصيب كالبنين فإنهم يتزاحمون ولو كانوا ألقافا في التعصيب (قوله الزوجان والابوان
 وولد الصلب) كان الاظهر أن يقول الابوان والولدان وأحد الزوجين لأن الزوجين لا يجتمعان
 كما مر بخلاف الولدين (قوله ومن لا يرث بحال) أي ومن لا يرث في حال من الأحوال فكأنه
 قال مطلقا وهذا الإشارة إلى الحب بالوصف كما مر وفي مفهوم قوله لا يرث وهو أنه يرث تفصيل
 والحاصل أن الناس في الأوث على أربعة أقسام قسم يرث ويورث كالأخوين والزوجين وقسم
 لا يرث ولا يورث كالرفيق والمرث وقسم يرث ولا يرث كالعض فبما ملكه يعضه الحز والبنين
 في غرضه فقط وقسم يرث ولا يورث كالأنبياء عليهم الصلاة والسلام فإنهم يرثون ولا يورثون

(ومن لا يسقط من الورثة
 بحال خمسة الزوجان)
 الزوج والزوجة (والابوان)
 أي الأب والام (وولد
 الصلب) ذكر كان أو أنثى
 (ومن لا يرث بحال)

لنحر العاصمين نحن معاشر الانبياء لانورث ما تركناه صدقة والحكمة في ذلك أن لا ينفي أحد من الورثة موتهم لاجل الارث فيهلك وأن لا يظن بهم الرغبة في الدنيا لاجل ورثتهم وأن يكون مالهم صدقة بعد وفاتهم توفيراً لاجورهم (قوله سبعة) كان الاخصر أن يقول أربعة بدل سبعة ويعبر عن العبد والمدير وأُم الولد والمكاتب بالرقيق فجعل في المانع الواحد أقساماً متعددة مع أنه لم يستوف جميع الموانع فانه أشار الى الرق والقتل والرذة والعباد بالله منها واختلاف الملتين بالاسلام والكفر ويقتضي عن هذين اختلاف الدين وبقي منها الدور الحكمي وقد تقدم مثله وعذب بعضهم منها اللعان وقدمت فيه وعذب بعضهم منها النبوة وقدمت الاشارة اليه (قوله العبد) هولاء الانسان حرًا كان أو رقيقاً لانه مملوك لبارته وشرعا خاص بالرقيق وهو المراد هنا والمشهور أن العبد خاص بالذكور فلذلك قال الشارح بعد قول المصنف العبد والامة نظرا للمشهور ومن دقاتق اللغة ما قاله ابن حزم وهو أنه يشمل الذكر والانثى وبؤيده قول المحكم العبد هو المملوك ذكرًا كان أو أنثى ولا فرق بين رقيق الكل والبعض وان قل في كونه لا يرث اذا أصبح أن البعض لا يرث بقدر ما فيه من الحرية لانه ناقص بالرق فلم يرث كالقن ولا يورث الرقيق كله لانه لا يملك شيئاً واستثنى من كونه لا يورث كافر له أمان وقعت عليه جناية في حال حرته وأمانه ثم نقض الامان والتحق بدار الحرب فسي واسترق ثم مات بالسراية فان قدر الارش من قيمته لورثته على الاسح عندنا والباقي لسيده قال الزركشي وليس لسارق رقيق كامل الرق ويورث الا هذا قال بعضهم وفيه بحث ظاهر ولعل وجهه أن ورثته انما يورثوا منه قدر الارش من قيمته نظرا لحرته لا لحراله رقه فتدبر (قوله ولو عبر بالرقيق لكان أولى) أي لأن العبد لا يشعل الامة على المشهور فقيسه قصور بل لو عبر بالرقيق لاستغنى عما ذكره بعد من المدير وأُم الولد والمكاتب ويترتب على ذلك أنه يبدل السبعة بالاربعة كما مر (قوله والمدير) هو الرقيق الذي قال له سيده أنت حر عديمون وقوله وأُم الولد هي الامة التي استولدها سداها وقوله والمكاتب هو الذي قال له سيده كاتبك على دينارين تؤديهما الى في شهرين فان أديتهما الى فانت حر فيقبل فهو لا يورثون لنقصهم بالرق (قوله وأُم الذي بعضه حر الخ) مقابل لمقتدر تقديره أما كامل الرق فلا يورث كما لا يرث وقوله اذامات عن مال ملكه ببعضه الحر الخ فيورث عنه مملكه ببعضه الحر لانه تام الملك عليه وقوله ورثه قريه الحر وزوجه ومعتق بعضه ولا شيء لسيده لاستيفائه حقه مما كتبه ببعضه الرقيق (قوله والقاتل) أي كل من له دخل في القتل سواء كان مباشرة أو تسبب أو شرط الاتفاق وداوى الحديث فلا يمنع من الارث وقوله لا يرث ممن قتله أي ولو مكرها سواء كان القتل عمداً أو خطأ أو شبه عمد ولو قصد القاتل بضربه مصلحة المقتول كضرب الاب وولد والزوج وزوجه والمعلم المتعلم فاذا مات المضروب لم يرث منه لخبر ليس للقاتل شيء أي من الميراث ولأن القتل قطع الموالاة التي هي سبب الارث ولانه لو ورث لم يورث من أن يستعمل الارث بالقتل فاقضت المصلحة منعهم من الارث فان من استعمل يشي قبل أو انه عوقب بجرمته ويفهم من قوله لا يرث ممن قتله أن المقتول قد يرث من قاتله كأن جرح أخ أخاه مثلاً ومات الجراح قبل المجرع فيرثه المجرع (قوله سواء كان قتله مضمونا) أي بقتل شخص أو ديت مع الكفارة وقوله أم لا أي أم لم يكن مضمونا كان رقع قصاصاً أو حداً

سبعة العبد والامة
ولو عبر بالرقيق لكان
أولى (والمدير وأُم الولد
والمكاتب) وأُم الذي بعضه
حر اذامات عن مال ملكه
بعضه الحر ورثه قريه
الحر وزوجه ومعتق
بعضه (والقاتل) لا يرث
ممن قتله سواء كان قتله
مضمونا أم لا

أوبصيا لغيرها (قوله والمرتد) أي لا يرث أحد سواه كان مرتدا أو كافرا أو مسلما
 كما سيذكره الشارح بقوله والمرتد لا يرث من مرتد ولا من مسلم ولا من كافر فكان الأولى أن
 يقتضيه هنا قل ذلك اعترضه بعضهم بأنه مؤخر عن محله وظاهر كلامهم أنه لا يرث ولو عاد إلى الاسلام
 بعد موت قريبه كما خيه مثلا وهو كذلك بل حكى بعضهم الإجماع عليه وما وقع لابن الرفعة
 من تقييد عدم إرثه بما إذا مات مرتدا وأنه إذا أسلم تبين إرثه غلط خارق للإجماع كما قاله السبكي
 في الابتهاج وكلا يرث المرتد لا يرث لأنه ليس بينه وبين أحد موالاة في الدين لكن لو قطع شخص
 طرف مسلم فارتد المأطوع ومات سرية وجب قود الطرف ويستوفيه من كان يرثه لولا الرقة
 ومثله حد القذف (قوله ومثله الزنديق) ومثله أيضا المنتقل من دين إلى آخر كيهودي تنصر
 أو بالعكس فلا يرث أحد إلا أنه ترك دينه بقر عليه ولا يقر على دينه الذي انتقل إليه بل لا يقبل
 منه إلا الاسلام فان أسلم تركه والقتل كل مرتد (قوله وهو) أي الزنديق يكسر الزاى وقوله من
 يخفى الكفر ويظهر الاسلام وهو المناق المذكور في قوله تعالى إن المنافقين في الدرك الأسفل
 من النار وهذا هو المشهور وقبل من لا يتقبل ديناً أي من لا يجتار ديناً ولا يقضد ديناً يتمسك
 به وقيل من بعد الليل والنهار وقيل غير ذلك (قوله وأهل ملتين) أي مله الاسلام وملة الكفر
 نظر الكون الكفر كله مله واحدة من حيث البطلان قال تعالى فماذا بعد الحق إلا الضلال وإن
 تعددت مله كاليهودية والنصرانية فيرث اليهودي النصراني وبالعكس وإلى حل كلام المصنف
 على مله الاسلام وملة الكفر يشير صريح الشارح حيث فزع عليه قوله فلا يرث مسلم من كافر
 الخ ويندفع بهذا الجمل ما يوهمه كلام المصنف من أن اليهودي لا يرث النصراني وبالعكس
 لأنه يصدق عليهما أنهما أهل ملتين باعتبار ظاهره فكان الظاهر أن يقول فلا تورث بين مسلم
 وكافر (قوله فلا يرث مسلم من كافر) تفريع على قوله وأهل ملتين وقوله ولا عكسه أي ولا يرث
 كافر من مسلم لا تقطاع الموالاة بينهما وانعقاد الإجماع على أن الكافر لا يرث المسلم واختلفوا
 في تورث المسلم من الكافر والجهود على المنع ولا يرث على ذلك سالومات كافر عن زوجة كافرة
 حامل ووقع الميراث فأسلمت ثم ولدت فإن الولد يرث منه مع الحكم بإسلامه تبعاً لأمه لأنه إنما ورث
 لكونه كان محكوماً بكفره يوم موت أبيه وقد ورث من ذلك جلا وله هذا حال الكفاي من
 محقق المتأخرين أن لنا جاداً يملك وهو الحل ولو نطقة واستحسنه السبكي قال الدميري وفيه
 نظر إذا الجاد ليس بهيوان ولا كان حيواناً ولا أصل حيوان فالنطقة ليست بجاد لأنها أصل
 حيوان وأجيب بأن الجاد يختلف باختلاف المواضع فالمراد به هنا ما ليس فيه روح فالنطقة
 جاد بهذا المعنى (قوله ويرث الكافر من الكافر) أي حالة الموت ولو أسلم بعده كافي مسألة
 الحل السابقة بشرط أن يكون لهما عهد أو يكونا حريين معاً بخلاف ما إذا كان أحدهما
 له عهد والآخر حري كما سيذكره الشارح بقوله ولا يرث حربي من ذمّي وعكسه (قوله وإن
 اختلفت ملتئما) أي سواء اتفقت ملتئماً واختلفت لأن جميع ملل الكفر كلمة واحدة
 كما تقدم وقوله كيهودي ونصراني أي ومجوسي ووثني وهكذا وهذا تمثيل للكافرين
 المتعلقين في الملّة فان قيل كيف يتصور إرث اليهودي من النصراني وعكسه مع أن الأصح
 أن من انتقل من مله إلى مله أخرى لا يقر عليها أجيب بأنه يتصور ذلك في النكاح كأن تزوج

(والمرتد) ومثله الزنديق
 وهو من يخفى الكفر ويظهر
 الاسلام (وأهل ملتين)
 فلا يرث مسلم من كافر
 ولا عكسه ويرث الكافر من
 الكافر وإن اختلفت
 ملتئما كيهودي ونصراني

اليهودى النصرانية أو بالعكس وفى الولاء كان أعنى اليهودى نصرانياً وبالعكس وكذا فى النسب كأن يتولد من اليهودى والنصرانية أو عكسه وليسوا كأن ينكح أو وطء شبهة فانه يتخير بعد بلوغه بين دين أبويه كما قاله الراضى فله أن يختار دين أبيه أو دين أمه ومع ذلك يرث منهما بالنسبة مع اختلاف ملتتهما حتى لو تولد بينهما ولدان واختار أحدهما اليهودية والآخر النصرانية ورث أحدهما الآخر بالاخوة مع اختلاف ملتتهما ولا يخفى أن اليهودى نسبة لليهود وهم قوم موسى عليه الصلاة والسلام وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم هو بذلك لانهم هادوا أى رجحوا عن عبادة العجل من هاداذ ارجع من خير الى شر أو عكسه أو لانهم كانوا يهودون أى يصركون عند قراءة التوراة وأن النصرانى واحد النصرارى وهم قوم عيسى صلى الله عليه وسلم هو بذلك لانهم نصرروه قال تعالى من انصارى الى الله قال الحواريون نحن أنصار الله وأنصرة بعضهم بعضاً ولانهم كانوا فى قرية يقال لها نصرانة أو ناصرة ونصرة والياء فى نصرانى للمبالغة كالياء فى أخرى (قوله ولا يرث حربى من ذمتى) أى او معاهداً ومؤمن وقوله وعكسه أى ولا يرث الذمتى من الحربى وبالجمله فلا يورث بين الحربى وغيره لا تقطاع الموالاة بينهما (قوله والمرثه لا يرث الخ) تقدم الاعتراض عليه بأنه • ونحو عن محله فكان حقه التقديم قبل قوله وأهل ملتين قال المهشى أقول ويمكن الجواب بأن ذكره أو لا من حيث كونه لا يرث لمناسبته لما ذكره هنا أو كونه هنا من حيث كونه لا يرث كما لا يرث لمناسبته لما ذكره هنا • وفيه أن ذكره هنا من حيث كونه لا يرث كما يصرح به قول السارح والمرثه لا يرث الخ نعم يعلم من قوله لا يرث من مرثد أن المرثه لا يرث كما لا يرث وان كان المقصود من العبارة أنه لا يرث من أحد سواء كان مرثداً أو مسلماً وكافراً وبالجمله فالمرثه لا يرث من أحد ولا يرثه أحد (قوله وأقرب العصبات الخ) أى من النسب وأما العصبات من الولاء فستأتى فى قوله فاذا عدت العصبات فالمولى المعتقد ثم عصبته والمراد بأقرب العصبات الاًحق بالتقديم من جهة العصبية سواء كانت أحق بته بقرى الجهمه أم بالقرب مع اتحاد الجهمه أم بالقوة عند اتحاد الجهمه وتساويهما فى القرب فالمراد بأقرب ما يشمل الاقوى والحاصل أنه اذا اختلفت الجهمه قدم بها الجهمه كابن وأب أو أخ وهكذا وترتيب الجهمه البنوة ثم الابوة ثم الجدودة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم بنو العمومة ثم الولاء ثم بيت المال واذا اتحدت الجهمه قدم بالقرب فى الدرجة كالابن وابن الابن و كان الاخ ولولا ب وابن ابن الاخ ولو شقيقاً فقدم الاول على الثانى لقربه فى الدرجة مع اتحادهما فى الجهمه واذا استويا قرباً تقدم بالقوة كاخ شقيق وأخ لاب وكم شقيق وعم لاب فيقدم الاول منهما على الثانى لقوته عنه فان الاول أدلى بأصلين والثانى أدلى بأصل واحد وقد أشار الى ذلك الجعبرى بقوله

فبالجهمه التقديم ثم بقرى • وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

فهذه قاعدة عظيمة ينبغى الاعتناء بها ولا يخفى أن الاقرب يحجب الابعد لكن الاب مع الابن يرث السدس وانما يحجب من جهة التعصيب والتقل بسببه الى القرض ولهذا قال بعضهم لا يخفى أن هذا من أنواع الجلب المتقدم فكان الاولى ذكره معه وأجيب بأنه لما كان الجلب من حيث التعصيب فقط ذكره المصنف استقلالاً فالقرض من ذلك بيان الارث بالتعصيب وان

ولا يرث حربى من ذمتى
وعكسه والمرثه لا يرث من
مرثد ولا من مسلم ولا من
كافر (وأقرب العصبات)

لزم منه الجب وتقديم المصنف للتعصيب على الفرض وبما يشعر بأنه أفضل منه وهو أحد وجهين
والراجح أن الفرض أفضل من التعصيب كما تقدم (قوله وفي بعض النسخ العصبه) عطف على
مقدركاته قال هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ العصبه وهي أولى وأخصر لأنه لا حاجة
للمصنف فأن العصبه تطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كما قاله المطرزي وتبعه النووي
وأكثر ابن الصلاح الذي هو شيخ النووي إطلاقها على الواحد لأن العصبه جمع غائب فكيف
تطلق على الواحد ومرة المصنف العصبه بنفسه لأنهم المذكورون في قوله الابن ثم ابنه الخ
وأما العصبه بغيره فالجمع أخيا والاخت مع أخيا فإنه يعصب كلا منهما والعصبه مع الغير
الاخوات مع البنات أو بنات الابن كما قال في الرجيه

والاخوات ان تكن بنات • فهن معهن معصبات

فأقسام العصبه ثلاثة عصبه بالنفس وعصبه بالغير وعصبه مع الغير (قوله وأريد بها) أي بالعصبه
وقوله من ليس الخ هذا معناها شرعا وأما معناها لغة فقراية الرجل لايه مما يولد له لانهم عصبوا
به أي أحاطوا به ومنه عصاب الرأس لانهم أحيطوا به وقيل لأن بعضهم يقوى بعضا فيشد بعضهم
بعضا ويمنع عنه من العصب وهو الشد والمنع وقوله حال تعصبيه قيد لا بد منه لادخال الاب
والجد كما بينه الشارح فيما بعد وقوله سهم مقدرا أي بل يرث التركة كلها اذا انفرد أو ما فضل
بعد القروض ان كان معه ذوفرض فان لم يفضل بعد القروض شيء سقط لاستغراق القروض
التركة الا في المشتركة وهي زوج وأم وأخوان لأم وأخ شقيق أصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة
وللام السدس واحد وللآخرين للام الثلث اثنان فقد استغرقت القروض التركة لكن لا يسقط
الاخ الشقيق هنا بل يشارك الآخر للام في الثلث لشاركه لهما في قرابة الام فخصناج الى
تصحح لأن الاثنين لا ينقسمان على ثلاثة فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة بثمانية عشر
للزوج تسعة وللأم ثلاثة ولكل من الاخوة اثنان وتسمى بالطرية وبالجمية لأن الاشقاء قالوا العمر
هب أن ابانا حجر املق في اليم وقوله من المجمع على توريتهم احتراز من ذوى الارحام فانهم اختلفوا
في انهم فليسوا عصبه ومقتضى ذلك أن ما يرثونه ليس بالتعصيب والراجح أنه بالتعصيب فإذا
انفردوا حلهم أخذ جميع المال بالتعصيب ولو أني (قوله وسبق بيانهم) أي في قوله الوارثون
من الرجال المجمع على انهم عشرة ثم عدها بعد ذلك كما مر (قوله وانما اعتبر السهم حال
التعصيب) أي وانما قيد السهم الماتى بكونه حال التعصيب حيث قال فيما تقدم من ليس له حال
تعصبيه سهم مقدر وقوله ليدخل الاب والجد أي ولولا تقييد السهم بكونه حال التعصيب لم
يدخل الاب والجد فهو قيد لادخال ولذا أوردوا الاب والجد على من لم يقيد بهذا القيد حيث
قال من ليس له سهم مقدر من الورثة فان كلاً من الاب والجد يصدق عليه أنه له سهم مقدر من
الورثة فيكون ليس عصبه مع أنه عصبه لأنه ليس له سهم مقدر حال التعصيب وهو حال انفرد عنه
الابن وان كان له سهم مقدر في غير التعصيب وهو حال اجتماعه مع الابن فان لمعه السدس
والباقي للابن والحاصل أن لكل من الاب والجد حال تعصيب وحال فرض وفي الحال الاول ليس
له سهم مقدر فلذلك دخل في العصبه لأنه ليس له سهم مقدر حال التعصيب وفي الحال الثاني له سهم
مقدر فهو ذوفرض في هذه الحالة وذوفرض في تلك الحالة فله جهتان (قوله فان لكل منهما)

وفي بعض النسخ العصبه
وأريد بها من ليس له حال
تعصبيه سهم مقدر من المجمع
على توريتهم وسبق بيانهم
وانما اعتبر السهم حال
التعصيب ليدخل الاب
والجد فان لكل منهما

أى من الاب والجد وقوله سهمامقدرا أى وهو السدس وقوله فى غير التعصيب أى فى حال ارثه
 بالفرض وهو حال اجتماعه مع الابن فلا يشاقى أنه ليس له سهم مقدور حال التعصيب وهو حال
 انقراءه عن الابن كما وضعت لك (قوله ثم عند المصنف الاقربى فى قوله) أى بين الاقربى فى قوله
 المذكور ولو قال ثم بين المصنف الاقربى فالاقرب فى قوله لكان أظهر وكان أوفق بقوله وأقرب
 العصباء على أنه لا حاجة الى هذا الدخول من أصله لأن قوله الابن الخ خبر عن قوله وأقرب
 العصباء كما لا يخفى (قوله الابن) أى لادلائه الى الميت بنفسه مع قوة عصبوته بدليل أنه ينقل
 الاب من التعصيب الى الفرض وهو السدس بدليل أنه يعصب أخاه وقولنا مع قوة عصبوته
 اندفع ما يرد على العلة الاولى التى اقتصر عليها المحشى تبعا للشيخ الخطيب ما يقال الادلاء بانفس
 موجود فى الاب كالأب فلا تنفخ تقديم الابن على الاب فلا بد من هذا الزيادة لتلايد ذلك وانما
 قدموا الاب فى الصلاة على الميت على الابن لأن المنظور اليه ثم الولاية وهى فى الآباء أنسب
 والمنظور اليه هنا قوة التعصيب وهى فى الابناء أظهر (قوله ثم ابنه) أى وإن سفل لأنه يقوم
 مقام أبيه فى الارث فكذا فى التعصيب ولا يخفى أن تقديم الابن على ابنه بالقرى وتقديم
 كل منهما على الاب من التقديم بالجهة لأن جهة البنوة مقدمة على جهة الابوة كما علم مما مر
 (قوله ثم الاب) أى لادلاء مسائر العصباء به وقوله ثم أبوه أى وإن علا جهة الابوة مقدمة على
 جهة الجدوة كما علم مما مر (قوله ثم الاخ للاب والام) لوعبر بالشقيق لكان أخصركم عن
 بذلك لأنه أوضح للمبتدى وكلامه يقتضى أن الجسد مقدم على الاخ وأبى ذلك لأن الجد
 يشارك الاخوة على التفصيل المعلوم فى باب ميراث الجدوالاخوة فكان عليه أن يعبر بالواو بدل
 ثم لأن الواو تقتضى التشريك (قوله ثم الاخ للاب) أى لأن كلامهم ما يدل بالاب لكن
 الشقيق أقوى من الاخ للاب فتقدم عليه بالقوة وهكذا تقدم ابن الاخ الشقيق على ابن
 الاخ للاب وتقدم العم الشقيق على العم للاب وتقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب
 فكل ذلك من التقديم بالقوة فلذلك قال بعضهم فى دخول ذلك تحت قوله وأقرب العصباء
 نظرنا هل لكن تقدم ما يؤخذ منه الجواب وهو أنه أراد بالاقرب ما يشمل الأقوى بعد اتحاد
 الجهة وتساويهما فى الدرجة كما هنا (قوله ثم ابن الاخ للاب والام) أى الشقيق ولو عبر به
 لكان أخصركم كنه راعى الاوضح للمبتدى كما مر وقوله ثم ابن الاخ للاب أى لأن كلامها
 كآيه فيقوم مقامه فى الارث والتعصيب وقوله المحشى لأن كلامهم ما يدل بنفسه كآيه غير
 ظاهروا ن تبع فيه الشيخ الخطيب وأوله بعضهم بقوله المراد لأن كلامهم ما عصبه بنفسه كآيه
 (قوله ثم العم) أى لأنه يدل بالجد وقوله على هذا الترتيب أى المتتبع فى قوله ثم الاخ للاب والام
 ثم الاخ للاب وقوله ثم ابنه أى على ترتيب آيه وقد فسر السارح ذلك كله بقوله فيقدم العم
 للابوين ثم للاب ثم نوهما كذلك أى بنو العم للابوين ثم لاب وقوله ثم يقدم عم الاب من الابوين ثم
 من الاب أشار بذلك الى أنه أراد العم الحقيقى والمجازى فيشعل عم الاب وعم الجد وهكذا خلافا
 لمن قال ان المصنف ترك ذلك اختصارا وقوله ثم نوهما كذلك أى ثم نوه عم الاب من الابوين
 ثم من الاب وقوله وهكذا أى ثم نوه عم الجد للابوين ثم لاب وهكذا الى حيث ينتهى (قوله فاذا
 علمت العصباء) وفى بعض النسخ فاذا عدم العصباء والاولى أولى وقوله من النسب وانما

سهمامقدرا فى غير التعصيب
 ثم عند المصنف الاقربى فى
 قوله (الابن ثم ابنه ثم الاب
 ثم أبوه ثم الاخ للاب والام ثم
 الاخ للاب ثم ابن الاخ للاب
 والام ثم ابن الاخ للاب) الخ
 وقوله (ثم العم على هذا
 الترتيب ثم ابنه) أى فيقدم
 العم للابوين ثم للاب ثم
 بنو العم كذلك ثم يقدم عم
 الاب من الابوين ثم من
 الاب ثم نوهما كذلك ثم
 يقدم عم الجد من الابوين
 ثم من الاب وهكذا (فاذا
 علمت العصباء) من

النسب

قدم التسب على الولاة لقوته عنه كما يرشد إليه قوله صلى الله عليه وسلم الولاة ملحة كلعبة التسب حيث شبهه به والمنبه دون المشبه به وقوله والميت عتيق أى والحال أن الميت عتيق لانه لو كان حرّاً فلا معتق له فلا يورث بالولاة نعم يورث بالولاة الذى يسرى اليه من أبيه (قوله فالمولى المعتق) أى بنفسه أو بواسطة فيشعل عصبته المتعصين بأنفسهم كابن المعتق وأبيه وأخيه وابن أخيه وجنته بتقديم الاخ وابن الاخ على الجد فى الارث بالولاة بخلاف الارث بالتسب وبتقديم الم وابن الم على أبى الجد هنا أيضاً بخلاف العصبه بغيره كبن الماعتق مع أخيه والعصبه مع غيره كاخت الماعتق مع بنته والمعنى فيه أن الولاة أضعف من التسب المتراخي وهو يرث فيه الذكور دون الاناث فيرث الم دون العمه وابن الاخ دون بنت الاخ وابن العم دون بنت الم لضعف التسب مع ضعف الولاية فالولاة أولى بأن لا ترث فيه الاناث لانه أضعف من التسب المتراخي نعم ترث المولاة المقتقة لأن الولاة بسبب الانعام بالعتق وهو موجود من المرأة كالرجل فاستويا فى الارث به وحكى ابن المنذر فيه الاجماع فان لم يكن للمعتق عصبه فتركة العتيق لمعتق الماعتق ثم لعصبته ثم لمعتق معتق الماعتق ثم لعصبته وهكذا فان فقدوا فلعنتق الاب ثم عصبته ثم معتق الجد ثم عصبته وهكذا (قوله يرثه بالعصبة) أى التى سبها الولاة وقوله ذكرنا كان الماعتق أو أتى تعميم فى الماعتق وذلك لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاة لمن أعتق وليس لنا عصبه من النساء الا المقتقة كما قال فى الرجعية

وليس فى النساء طرأ عصبه * الا التى منعت بعنتق الرقبه

(قوله فان لم يوجد للميت عصبه بالتسب ولا عصبه بالولاة قاله لبيت المال) أى اننا للمسلمين مراعى فيه المصلحة فذكرناه اننا لا يعطى القتاتل منه شيئاً ولو كونه مراعى فيه المصلحة يعطى من ولده بعده فليس ارثاً محضاً ولا مصلحة محضة وهذا ان انتظم بيت المال بأن كان الامام عادلاً يعطى كل ذى حق حقه فان لم ينتظم لم يرث بيت المال فيرد الباقي بعد الفروض على أهلها غير الزوجين لأن على الرد القرابة وهى منتفية فيهما ان لم يكونا من ذوى الارحام والارث عليهم ما من جهة الرحم لاس من جهة الزوجية وذلك كأن تكون الزوجية بنت عم أو بنت خالة وكيفية الرد أن تجمع الفروض وتعرف نسبة كل منها الى المجموع ويرد الباقي على أهلها بتلك النسبة طلباً للعدل فيهم ففى بنت وأم أصلها من ستة للبنات النصف ثلاثة وللأم السدس سهم يبقى بعد فرضهما سهمان يردان عليهما بالنسبة المذكورة للبنات ثلاثة أرباعهما واحد ونصف وللأم ربعهما نصف ذلك أن تعتبر مخرج النصف وهوانسان فيضربان فى أصل المسئلة وهى ستة باثنى عشر وأن تعتبر مخرج الربع وهو الاوافق بالقاعدة التى هى اعتبار المخرج الادق وهو أربعة فتضرب فى الستة بأربعة وعشرين وترجع بالاختصار الى أربعة للبنات ثلاثة وللأم واحد فان لم يكن هناك من يرث عليه وورث ذوو الارحام على ما مر * (فصل) فى عداد الفروض وبيانها وبيان أصحابها وما يتعلق بذلك وللفصل ساقط من بعض النسخ (قوله والفروض المقدرة) اعترض على ذكر المقدرة بعد الفروض بأن فيه تكراراً لأن معنى الفروض المقدرة فكأنه قال والمقدرة المقدرة وأجيب بأن المراد بالفروض الانصاء فكأنه قال والانصاء المقدرة وأما على التمهنة التى فيها المذكورة فلا اعراض وهى التى أشار اليها الشارح بقوله وفى بعض النسخ والفروض المذكورة وقوله فى كتاب الله أى القرآن

والميت عتيق (فالمسوك الماعتق) يرثه بالعصبة ذكرنا كان الماعتق أو أتى فان لم يوجد للميت عصبه بالتسب ولا عصبه بالولاة قاله لبيت المال

• (فصل) •

والفروض المقدرة (وفى بعض النسخ والفروض المذكورة) فى كتاب الله تعالى

العزير وانما يقيد بقوله المذكورة في كتاب الله ثلاثا لا يرد عليه ثلث الباقي في مسائل الجدة والاختوة
 حيث كان معه ذو فرض وزادت الاختوة على مثله كما تم وجد خمسة اختوة أصلها من ستة
 ونقص من ثمانية عشر وقبل من ثمانية عشر تأسيلا لأن فيها سدسا وثلث الباقي للام ثلاثة والبد
 ثلث الباقي خمسة ولكل أخ اثنان من العشرة الباقية لانه من قبيل الاجتهاد ومنه ثلث ما سبق
 في الفزاوين سيما بذلك لشهرتهما فهما كاللكوكب الاغترأى النيم المضي وكما بسميان بالفزاوين
 بسميان أيضا بالعريتين لقضاء سبعا عشر فيهما بذلك وبالفريتين لقرايتهما ومخالفتهم للقواعد
 وهما أب وأم وزوج أو زوجة بأن ماتت الزوجة في المسئلة الاولى عن أيها وأتمها وزوجها
 فللزوجة النصف واحد لانها من اثنين مخرج النصف وللأم ثلث الباقي وهو واحد فانكسرت
 على مخرج الثلث تضرب ثلاثة في اثنين بسنة فهي من ستة تعصيا وقبل تأسيلا لأن فيها نصف
 وثلث الباقي فللزوجة النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وللأب اثنان أو مات الزوج
 في المسئلة الثانية عن أيه وأمه وزوجته فللزوجة الربع واحد لانها من أربعة مخرج الربع
 وللأم ثلث الباقي واحد وللأب اثنان وأما السبع والتسع في مسائل العول فالاول سدس
 عائل والثاني ثمن عائل مثال الاول زوج وأخت شقيقة وأخت لاب فللزوجة ثلاثة وللأخت
 الشقيقة ثلاثة ويعال للأخت للاب واحد لان لها السدس تكمله الثلثين وهو وان كان سبعا
 في الحقيقة لكنه سدس عائل كما علمت ومثال الثاني زوجة وأبوان وبتان فلبنتين الثلثان
 ستة عشر لانها من أربعة وعشرين وللأبوين السدسان ثمانية وللزوجة الثمن ثلاثة وهو وان كان
 تسعا في الحقيقة لكنه ثمن عائل وتسمى المنبرية لان سيدنا عليا سئل عنها وهو على المنبر بعد أن
 قال الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فأجاب
 بقوله ارجعوا لامن غير تأمل صارن المرأة تسعا ومضى في خطبته وأما السدس الذي للجدّة
 ولبنات الاب فهو مذكور في القرآن لانه ذكر فيه السدس للام قال تعالى فلامه السدس
 فيصدق على السدس أنه مذكور في القرآن بقطع النظر عن مستحقه أما كان أو جدّة أو بنت
 ابن (قوله ستة) خبر الفروض ولا يتوهم أن الخبر قوله في كتاب الله لانه متعلق بالمذكورة
 الواقعة صفة فالخبر هو ستة (قوله لا يزداد عليها ولا ينقص منها الالعراض كالعول) أي والرّد
 فانه زيد على الستة السبع والتسع بالعول كذا قال الشارح وغيره والاولى اسقاطها لما علمت
 من أن السبع سدس عائل والتسع ثمن عائل فلم يزد فرض على الستة ولا ينقص فرض منها
 وانما هو راجع الى مقدار المال فالعول تطبق له المال والرّد تطبق ككرة المال وحق ذلك أن يذكر
 في تفسير كون الفروض مقدرة كما ذكره الشيخ الخطيب فان معنى كونها مقدرة أنه لا يزداد عليها
 ولا ينقص منها الالعراض عول أو ردّ فبالعول ينقص من قدوها وان زيد في عددها والرّد
 بالعكس (قوله والستة هي الخ) للفرضين في ذكر الفروض عبارات فقديسلكون طريقة
 التدلي وهي أن يذكر الكسر الاعلى ثم يتدلى لما تحتها كما صنع المصنف فانه قال النصف والربع
 الخ وأخسر من عبارة المصنف أن تقول النصف والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما ومثل
 عبارة المصنف أن تقول النصف ونصفه ونصف نصفه والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما
 وقديسلكون طريقة الترقى وهي أن يذكر الكسر الاسفل ثم يترقى لما فوقه كان تقول الثمن

ستة لا يزداد عليها ولا ينقص
 منها الالعراض كالعول
 والستة هي

والسدس وضعفهما وضعف ضعفهما وقد يسلكون طريقة التوسط وهي أن يأتي بالكسر
الوسط ثم يصعد درجة وينزل درجة كأن تقول الربع والثالث وضعف كل ونصفه (قوله
النصف) بكسر التون وقصها وضمها فهو مثلث التون وفيه لغة رابعة وهي نصف كرفيف
ولغة خامسة وهي نص بلافاء وهي المتداولة بين العوام وبدأ به المصنف كغيره لأنه أحسن
كسر مجرد فخرج بالمفرد الثلاث فانه وإن كان أكبر من النصف لكنه مثنى والمفرد أخف
من المثنى وقال السبكي وكنت أود أن يبدأ بالثلثين لأن الله تعالى بدأ بهم ثم رأيت أبا العلاء
والحسين بن عبد الواحد العرفي بدأ بهم فأعجبني ذلك (قوله والربع) هو وما بعده يجوز فيه
الضم والسكون (قوله وقد يعبر القرضيون عن ذلك بعبارة مختصرة وهي الخ) قد عرفت
أنها عبارة من سلك طريقة التوسط وهي الأولى لأن خير الأمور التوسط (قوله وضعف كل)
أي كل من الربع والثالث فضعف الربع النصف وضعف الثلث الثلثان لأن ضعف الشيء
منسلا وقوله ونصف كل أي من الربع والثالث فضعف الربع الثمن ونصف الثلث السدس
(قوله فالنصف الخ) لما فرغ من عقد القروض وبيانها شرع في بيان أصحابها والقضاء واقعة
في جواب شرط مقدم ذكره فكانت قال إذا أردت بيان أصحاب القروض فأقول لك النصف الخ
(قوله فرض خمسة) أي كل واحد منهم كما هو ظاهر (قوله البنت) أي لقوله تعالى فإن كانت
واحدة فلها النصف وقوله وبنت الابن أي وإن سفل كبرت ابن ابن وهذا أول من قول بعضهم
وإن سفلت لأنه يشمل بنت بنت الابن مع أنها من ذوى الأرحام الآن يجاب بأن المراد وإن سفلت
بتسفل أيها (قوله إذا انفرد كل منهما عن ذكر بعضهما) أي وعن يساويها في الدرجة
من البنات أو بنات الابن واحدة أو أكثر وانفردت بنت الابن عن يحجبها أو يعصبها من ولد
الصلب أيضا وهو الابن أو البنت فخرج ما إذا كان مع كل منهما ذكر يعصبها كأن يكون
مع البنت ابن هو أخوها أو مع بنت الابن ابن ابن سواء كان أخاها أو ابن عمها فانه يعصبها
فله الثلثان ولها الثلث وما إذا كان مع البنت بنت أخرى أو أكثر أو مع بنت الابن بنت ابن
أخرى أو أكثر فلها أولهن الثلثان وما إذا كان مع بنت الابن ابن فانه يحجبها أو بنت
صلب فإن اهما مع السدس فكله الثلثين (قوله والاخ من الاب والام) لوعبر بالشقيقة
لأنه أنحصر لكنه عبر بالواضح وقوله والاخ من الاب أي لقوله تعالى وله أخت فلها نصف
ما ترك وأجموا على أن المراد به الأخت الشقيقة والاخ من الاب بخلاف الأخت من الام
فإن لها السدس لقوله تعالى وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس أي من أم كافي قرأه
ابن ميمون (قوله إذا انفرد كل منهما عن ذكر بعضهما) أي وعن يساويها في الدرجة من
الاخوات واحدة أو أكثر وعن يحجبها أو يعصبها من البنين والبنات فخرج ما إذا كان
مع كل منهما ذكر يعصبها وهو أخوها أو بنته فانه يترك الأخت فيعصبها أو كان مع كل منهما
من يساويها أخت أو أكثر فلها أولهن الثلثان أو كان هناك ابن أو بنت فانه يحجب بالابن
وتكون عصبية مع البنت فتأخذ الباقي تعصبها لافرضا (قوله والزواج إذا لم يكن معه ولد
الخ) أي لقوله تعالى ولا لكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد وولد الابن كولد الصلب
في حجب الزوج من النصف إلى الربع إجماعا أما لصدق الولد به جازا فيكون ما خردا من

(النصف والربع والثمن
والثلثان والثالث والسدس)
وقد يعبر القرضيون عن ذلك
بعبارة مختصرة وهي الربع
والثالث وضعف كل ونصف
كل (فالنصف فرض خمسة
البنت وبنت الابن) إذا
انفرد كل منهما عن ذكر
يعصبها (والاخذ من الاب
والام والاخذ من الاب)
إذا انفرد كل منهما عن
ذكر يعصبها (والزوج
إذا لم يكن معه ولد)

الآية على هذا وأقياسه عليه في ذلك بجامع الارث والتعصيب فيكون بطريق القياس على هذا (قوله ذكر اكن أو أختي) أي أو خنتي وقوله ولا ولد ابن أي سواء كان ولد الابن ذكر أو أختي أو خنتي ولو قال اذالم يكن معه فرع وارث لكان أخصرو ولا فرق بين أن يكون الولد منه أو لا كما سيذكره الشارح فيما سأتى وانما لم يذكره هنا لأنه فكرة في سياق النقيض فلاحاجة للتنبه على التعميم بخلافه فيما سأتى فانه قد يتوهم التخصيص فلذلك احتاج للتعميم هناك (قوله والرابع فرض اثنين) قد نزلت الآية الرابع فيما نزلت زوجة وأبوين وهي إحدى القرأين فان لزام فيها تلك الباقي وهو في الحقيقة ربع لكن الفرضيون يعبرون بتلك الباقي تأدياً مع لفظ القرآن العظيم (قوله الزوج مع الولد أو ولد الابن) أي لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع وولد الابن كالولد كما تخرج بولد الابن ولد البنت فانه لا يرث ولا يحجب وكذلك الولد أو ولد الابن اذا قام به مانع من الارث كرق أو قتل فانه لا يرث ولا يحجب فهو كالعدم فكان عليه أن يقبضه بالوارث بالقرابة الخاصة سواء كان الولد منه أو من غيره وكذلك ولد الابن ويصح أن يجعل الولد شاملاً لكل منهما بدليل ذكر التعميم بعد كل منهما وقد ذكر الشيخ الخطيب التعميم في كل منهما (قوله وهو أي الربع فرض الزوجة) أي الواحدة وقوله والزوجتين زاده الشارح نظر الظاهر كلام المصنف فانه عبر بعد ذلك بالزوجات والمشهور أن أقل الجمع ثلاثة والافقديرا دبال زوجات ما يشمل الزوجتين فيراد بالجمع ما فوق الواحدة وقد يشعر بذلك مقابله بالزوجة الواحدة وقوله والزوجات فيشتركن في الربع بالسوية ولو زدن على أو بيع كأي نكاح الكفاد (قوله مع عدم الولد أو ولد الابن) أي لقوله تعالى وله من الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد وولد الابن كالولد اجماعاً كما تروا وهنا يعني الواولانها بعد النتي فان أو بعد النتي بمعنى الواو (قوله والافصح في الزوجة حذف النام) فيقال فيها زوج ويجمع على أزواج وبه جاء القرآن في قوله ولكم نصف ما ترك أزواجكم أي زوجاتكم (قوله والنمن فرض الزوجة) أي الواحدة وقوله والزوجتين يأتي فيه ما تقرر سابقاً وقوله والزوجات أي ولو زدن على الاربع كما تقدم (قوله مع الولد أو ولد الابن) أي لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن النمن مما تركتم وولد الابن كالولد اجماعاً كما تقدم (قوله ويشتركن كلهن في النمن) أي بالسوية (قوله والثلاث فرض أربعة) اعلم أن ضابط من يرث الثلثين المتعدي من الاثلاث لا يكون ممن فرضه النصف لو انفرد وخرج بقولنا من الاثلاث الزوج فانه لا يتأتى تعدده كما هو معلوم (قوله البنتين فأكثر) أي لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك بناء على أن المعنى والله أعلم اثنتين فما فوقهما وان كانت لفظاً فوق متعدي كانت الآية دلالة لا تنفي وان كان المعنى أكثر من اثنتين كما هو ظاهر اللفظ الكريم كانت دلالة أكثر من اثنتين ودليلهما الاجماع المستند الى ما صححه المحاكم أنه صلى الله عليه وسلم أعطى بنى سعد بن الربيع الثلثين والى القياس على الاختين (قوله وبني الابن فأكثر) أي القياس على البنتين فأكثر وقوله وفي بعض النسخ وبنات الابن أي ما زاد على الواحدة بناء على أن الجمع عند الفرضيين ما فوق الواحدة فانه قول الشيخ الخطيب ولو عبر بنى الابن فأكثر كان أولى ليدخل بنتا الابن ثم التعبير بذلك أوضح كما في النسخة الاولى وهذا اذا لم يكن معها بنت صلب والافلهن السدس

ذكر اكن أو أختي ولا ولد ابن
(والربع فرض اثنين الزوج
مع الولد أو ولد الابن) سواء
كان الولد منه أو من غيره
(وهو أي الربع فرض
الزوجة) والزوجتين
(والزوجات مع عدم الولد
أو ولد الابن) والا فصح
في الزوجة حذف النام
ولكن اثباتها في القرائن
حسن للتمييز (والنمن فرض
الزوجة) والزوجتين
(والزوجات مع الولد أو ولد
الابن) ويشتركن كلهن
في النمن (والثلاث فرض
أربعة البنتين) فأكثر
(وبني الابن) فأكثر
وفي بعض النسخ وبنات
الابن

تكملة الثلثين كما سيأتي وأل في الابن البكر الصادق بالواحد والمتعد حتى لو كن من أبناء
 كان الحكم كذلك (قوله والاثنين من الاب والام) أي الشقيقتين وقوله فأكثر أي من
 الاثنين وقوله والاثنين من الاب فأكثر أي عند فقد الشقيقتين أما في الاثنين من النوعين
 فلقوله تعالى فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك فإن المراد بهما الصنفان كما حكم فيه
 ابن الرفعة الاجماع وأما في الأكثر من الاثنين فلقياس على البنات المذكورات في قوله
 فإن كن ذواتاً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك (قوله وهذا عند انفراد كل منهما عن اخوتهن)
 صوابه أن يقول عند انفراد كل منهما عن أخيهما أو عند انفرادهن عن اخوتهن أما بالتثنية
 فهما كما في العبارة الاولى أو بالجمع فهما كما في العبارة الثانية واسم الإشارة في قوله وهذا راجع
 إلى كون كل منهما يرث الثلثين (قوله فإن كان معهن ذكر الخ) مقابل لقوله وهذا عند انفراد
 كل منهما الخ وقوله فقد يزدن الخ كان الاوضح في المقابلة أن يقول لم يفرض هن الثلثان
 بل يعصهن فقد يزدن الخ لئلا يخلو الاختصار (قوله كما لو كن عشرة والذكر واحد)
 كما لو خلف الميت عشر بنات وأبنا واحداً وقوله فلهن عشرة من اثني عشر أي لأن للذكر مثل
 حظ الأنثيين فيجعل الذكر برأسين ويضمن للعشرة فتكون المسئلة من اثني عشر للعشر اثنا
 عشرة لكل واحدة واحدة ولذا ذكر اثنتان (قوله وهي أكرم من ثنيتها) لأن ثلثي اثني عشر غاية
 فزادت العشرة على الثلثين سدساً ولم يأخذ الاخ في هذه الصورة الاسدساً (قوله وقد يتقصد)
 أي عن الثلثين وقوله كبنتين مع ابنين أي فالبنتين اثنتان من ستة فلهما الثلث حينئذ لأن المسئلة
 من ستة عدد الرؤس فأت البنتين برأسين والابن بأربعة رؤس (قوله والثلث فرض اثنين)
 قد يفرض الثلث للجد مع الاخوة فيكون الثلث فرض ثلاثة لئلا يكتفى الثالث ليس مذكوراً
 في كتاب الله تعالى بل بالاجتهاد كما مر وذلك فيما اذا نقص عنه بالمقاسمة بأن زادت الاخوة على
 مثله كما لو كان معه ثلاثة اخوة فله للثلث واحد لأن المسئلة من ثلاثة تبقى اثنتان على الثلاثة
 لا ينقسمان ويأبى ان تنضرب الثلاثة في أصل المسئلة ثلاثة بقسمة ومنها تصح للجد ثلاثة تبقى
 للاخوة ستة لكل واحد اثنتان (قوله الام اذا لم تجب) أي يجب نقصان من الثلث إلى السدس
 ثم للام في احدي القراوين ثلث الباقي بعد فرض الزوج أو الزوجة وهما أب وأم مع أحد
 الزوجين كما مر وقوله وهذا أي عدم جيبها وقوله اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن أي وارث
 بخلاف غير الوارث لرق أو قتل أو نحوهما فهو كالعدم فلا يجب الام وقوله أو اثنتان من اخوة
 وأخوات أي ولو محجوبين فالومات عن أب وأم وأخوين أو عن جد وأم وأخوين لأم فانهما
 محجوبان ومع ذلك يجيبان الام من الثلث إلى السدس فللام السدس وللأب أو الجدة الباقي
 ولا شيء للاخوين مطلقاً في الاولى ولالاخوين للام في الثانية ومن ذلك ما لو كانتا متصقتين
 لهما رأسان وأربع أي وأربع أرجل وفريجان والمعتمد أن المدار على تعدد الرأس فإذا مات
 ابن لهما آخر عن أمته وعن الاخوين المتصقتين كان لهما السدس وجيبها هذان الاخوان
 عن الثلث لأن لهما حكم الاثنين في سائر الاحكام من قصاص ودية وغيرهما وقد أخبرنا بعض
 الناس أنه وجد اثنتان متصقتان ظهر أحدهما في ظهر الآخر في مولد سيدي أحمد البدوي
 رضي الله عنه والدليل على ذلك قوله تعالى فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث وولد الابن

(والاثنين من الاب والام)
 فأكثر (والاثنين من الاب
 فأكثر وهذا عند انفراد
 كل منهما عن اخوتهن فإن
 كان معهن ذكر فقد يزدن
 على الثلثين كما لو كن عشرة
 والذكر واحد فلهن عشرة
 من اثني عشر وهي أكرم من
 ثنيتها وقد يتقصد كبنتين
 مع ابنين (والثلث فرض
 اثنين الام اذا لم تجب)
 وهذا اذا لم يكن للميت ولد
 ولا ولد ابن أو اثنتان من
 اخوة وأخوات

ملحق بالولد وقال تعالى فان كان له اخوة فلاته السدس والمراد بالاخوة اثنان فأكثر اجماعا
 قبل اظهر ابن عباس الخلاف حيث قال لا يجهها من الثلث الى السدس الاثلاثة اخوة
 ذكورا وذكورا واناث عملا بظاهر الجمع في الآية فان أقل الجمع ثلاثة وغيره يجعل أقل الجمع
 اثنين فأكثر لان الجمع عند القرضين ما فوق الواحد كما مر (قوله سواء كانوا أشقاء أو لأب
 أو لأم) أي أو مختلفين وسواء كانوا أيضا ذكورا أو إناثا أو خنثى أو مختلفين (قوله وهو أي
 الثلث للثلاثين الخ) أي لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل
 واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد اولاد الامة بدليل
 قرأمة ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم وهي وان كانت شاذة لكنها كثير الواحد
 في العمل بها على الصحيح بشرط ارث اولاد الامة أن يكون الميت كلالة كما ذكره الله في الآية
 المذكورة ومعنى الكلالة الذي لا والد له ولا ولد من كل النسب اذا ذهب طرفاه أي أصله وفرعه
 (قوله فصاعدا) أي فذهب العدد حال كونه صاعدا من الاثنين الى ما فوقهما فهو منصوب
 على الحال وناسبه واجب الاضمار ويستعمل بالقاء ثم لا بالواو كما قاله في المحكم (قوله
 من الاخوة والاخوات من ولد الامة) يستوي فيه الذكر والانثى ولا يعصبها لانه لا تعصب
 فبين أدلوا به وهو الامة بخلاف الاخوة الأشقاء أو لأب فان ذكرهم يعصب أشاهم فلذلك مثل حظ
 الانثيين لان فبين أدلوا به تعصبا وهو لأب كالبنين والبنات (قوله أو البعض كذا والبعض
 كذا) أي البعض ذكور والبعض إناث مثلا (قوله والسدس فرض سبعة) بالسين والباء
 الموحدة لثلاث تحذف عليك تسعة بالتاء الفوقية والسين (قوله الامة مع الولد أو ولد الابن
 أو اثنين الخ) لقوله تعالى ولا يورث كل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وولد الابن
 كالولد اجماعا قال تعالى فان كان له اخوة فلاته السدس وفي تقديم المصنف الولد ثم ولد الابن
 ثم الاثنين وقوله فصاعدا من الاخوة والاخوات اشعار بنسبة الحب اليهم اذا اجتمعوا على هذا
 الترتيب فالذي يجهها من الثلث الى السدس عند اجتماعهم الولد لقونه كما يحضه ابن الرفعة
 وقد يفرض للامة السدس مع عدم من ذكر كالومات امرأة عن زوج وأبوين وهي إحدى
 القراوين كما مر (قوله فصاعدا) أي فذهب العدد صاعدا من الاثنين الى ما فوقهما كما تقدم
 آنفا (قوله ولا فرق بين الأشقاء وغيرهم) أي من الاخوة لأب أو لأم وقوله ولا بين كون البعض
 كذا والبعض كذا أي البعض أشقاء والبعض غير أشقاء حتى لو كان وجود الاخيرين احتمالا
 كان للامة السدس على الرابع كأن وطئ اثنان امرأة بشبهة وأنت بولد واشتبه الحال ثم مات
 هذا الولد عن أمة قبل طوقه بأحدهما وكان هنالك ولدان لاحدهما فتعطي الامة السدس
 لاحتمال أن يكونا أخوين للميت (قوله وهو أي السدس البتة) أي لخبر أبي داود وغيره
 أنه صلى الله عليه وسلم أعطى البتة السدس سواء كانت من جهة الأب أو من جهة الامة
 والمراد البتة الوارثة بخلاف البتة الساقطة وتسمى البتة القليلة وهي التي تدلى بذكر
 بين اثنين كأم أبي الامة فانهم من ذوى الارحام (قوله عند عدم الامة) أما عند وجود الامة
 فنسقط البتة بالاجماع فانها انما تراث بالامومة والامة أقرب منها سواء كانت من جهة الامة
 كأم الامة أو من جهة الأب كأم الأب ولذلك قال في الرجبية

سواء كانوا أشقاء أو لأب
 أو لأم (وهو) أي الثلث
 (للاثنين فصاعدا من
 الاخوة والاخوات من ولد
 الامة) ذكورا كانوا أو إناثا
 أو خنثى أو البعض كذا
 والبعض كذا (والسدس
 فرض سبعة الامة مع الولد
 أو ولد الابن أو اثنين فصاعدا
 من الاخوة والاخوات)
 ولا فرق بين الأشقاء وغيرهم
 ولا بين كون البعض كذا
 والبعض كذا (وهو) أي
 السدس (البتة عند عدم
 الامة)

وتسقط الجدات من كل جهة • بالأم فاحفظه وقس ما أشبه
وتسقط الجدات من جهة الأب بالأب لأنها تدلى به بخلاف الجدة من جهة الأم فلا تسقط بالأب
والقريب من كل جهة تصحب البعدي من تلك الجهة فأم أم الأم تصحب بأم الأم وأم أم الأب
تصحب بأم الأب فلا ترث البعدي مع وجود القريب مع اتحاد الجهة وإن لم تدل بها كلمة أبي أب
وأم أب فلا ترث الأولى مع النائية والقريب من جهة الأم كأم أم تصحب البعدي من جهة
الأب كأم أم أب والقريب من جهة الأب كأم أب لا تصحب البعدي من جهة الأم كأم أم أم
على الصحيح قال في الرحبة

وان تمكن قريب لأم تجبت • أم أب بعدي وسدس سلبت
وان تمكن بالعكس فالقولان • في كتب أهل العلم منصوصان
لانسقط البعدي على الصحيح • واتفق الجدل على التصحيح

(قوله وللمعتنين والثلاث) أي فأكثر لعدم الانحصار في الثلاث ولو جعل الشارع الجدة
في كلام المصنف على الجنس الصادق بالواحدة والمتعددة لاستغنى عن هذه الزيادة والمراد
أن الجدتين يشتركان في السدس وكذلك الثلاث فأكثر يشتركن فيه أيضا (قوله ولبنت
الابن) أي فأكثر وإن شئت قلت أي جنس بنت الابن فتصدق بالواحدة وبالأكثر وقوله مع بنت
الصلب أي أو مع بنت ابن أقرب منها وكذا كل طبعين من ذلك لقضائه صلى الله عليه وسلم
بذلك في بنت الابن مع بنت الصلب رواه البخاري عن ابن مسعود وقيس عليه الباقي وخرج بقوله
مع بنت الصلب بالافراد ما لو كان هناك بنتا صلب فأكثر فلا تشتركن لبنات الابن بالاجماع
الآن يكون معهن ذكر بعصهن سواء كان أخاهن أو ابنهن أو أنزلنهن (قوله لتكمله
الثنتين) أي لأن بنت الصلب لها النصف وماتأخذ بنت الابن وهو السدس لتكمله الثلثين
ولهذا يسمى تكمة فليس فرضا مستقلا (قوله وهو أي السدس للاخت من الأب) أي فأكثر
ولأن تحملها على الجنس الصادق بالواحدة وبالأكثر وقوله مع الاخت من الأب والأم أي
الشقيقة وخرج بقوله مع الاخت من الأب والأم بالافراد ما لو كان هناك أختان فأكثر من
الأب والأم فلا تشتركت للاخوات من الأب كما ترث بنات الابن مع بنتي الصلب فأكثر لكن لا يصحب
الاخوات من الأب الأخوهن ويسمى الاخ المباولة اذ لولاء لسطان وقوله لتكمله الثلثين
أي لأن الاخت الشقيقة لها النصف والسدس الذي تأخذه الاخت من الأب لتكمله الثلثين
فليس فرضا مستقلا كما مر (قوله وهو أي السدس فرض الأب الخ) لقوله تعالى ولا يورث
لكل واحد منهما السدس مما تركا ان كان له ولد وولد الابن كالولد وقوله مع الولد ذكر
كان أو أقر أو أقر أم مع الذكر فليس للأب إلا السدس فرضا والباقي للابن والحكمة في ذلك مع أن
الأب أشرف من الابن أن الأب لم يبق من عمره الا القليل غالبا فلا يحتاج الا للقليل من المال
والابن باق من عمره كثير غالبا فيحتاج الى مال كثير فاقتضت الحكمة الالهية اعطاء الأب
السدس والابن الباقي وأما مع الانثى فلا باب السدس فرضا والباقي بعدي نصف البنت تعصيا
كما ذكره الشارع وقوله أو ولد الابن أي وإن سفل (قوله ويدخل في كلام المصنف الخ) أي لأنه
عبر بالولد الصادق بالذكور والانثى قد دخل فيه البنت وقوله ما لو خلف الميت بنتا وأبا مستلها

وللمعتنين والثلاث (ولبنت
الابن مع بنت الصلب)
تكمله الثلثين (وهو) أي
السدس (للاخت من الأب
مع الاخت من الأب والأم)
تكمله الثلثين (وهو)
أي السدس (فرض الأب
مع الولد أو ولد الابن) ويدخل
في كلام المصنف ما لو خلف
الميت بنتا وأبا

من ستة اعتبارا يخرج السدس وقوله قلبت النصف أى ثلاثة وقوله والاب السدس أى واحد وقوله فرضا أى حال كونه فرضا وقوله والباقي نصيبا أى وهو اثنان ففي هذه الحالة يجمع الاب بين الفرض والنصيب (قوله وفرض الجسد الوارث) أى الذى هو أبو الاب وان علا بخلاف الجسد غير الوارث كإبى الأم فانه من ذوى الارحام فلا يرث بخصوص القرابة وقوله عند عدم الاب أى لانه عند وجود الاب يكون محجوبا بالاب لانه يدعى به والمراد ان الجسد يرث السدس عند عدم الاب اذا كان مع الولد أو ولد الابن (قوله وقد يفرض للجسد السدس ايضا مع الاخوة) أى كما يفرض له السدس مع الولد أو ولد الابن (قوله كما لو كان معه ذو فرض) أى كالتبني في المثال الذى سيذكره وقوله وكان سدس المال خيرا له من المقاسمة ومن ثلث الباقي أى لانه اذا كان معه ذو فرض الاظم من سدس المال والمقاسمة وثلث الباقي (قوله كبنتين وجد وثلاثة اخوة) مستثمتهم أصلها من ستة للبنين الثلثان أربعة وللجد السدس واحد سبق واحد على ثلاثة اخوة لا ينقسم ويباين فنضرب الثلاثة في ستة فنصنع من ثمانية عشر للبنين أربعة في ثلاثة باثنى عشر وللجد واحد في ثلاثة ثلثة يبقى ثلاثة على ثلاثة اخوة اكل واحد واحد (قوله وهو أى السدس فرض الواحد من ولد الأم) لقوله تعالى وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس أى أخ أو أخت من أم كأمز وقوله ذكر كان أو أنى أى أو خنى (قوله ونسقط الجذات الخ) هذا شروع في حجب الحرمان بالنسب وقوله سواء قربن أى كأم أم وأب وقوله أو بعدن أى كأم أم وأم الجدة أى فلا فرق بين أن يكن لاب أو لام وقوله بالأم أى لان الجذات انما يرثن بالأمومة والام أقرب منهن كأمز وقوله فقط أى دون الاب وهذا في الجدة للام فلا يحجبها الا الأم اذ ليس بينها وبين الميت غيرها وأما الجدة للاب فيجبها الاب لانها تدعى به كما تحجب بالأم والابعدى من جهة تحجب بالقرب منها والابعدى من جهة الأم تحجب بالقرب من جهة الأم بخلاف العكس على الصحيح كما تقدم موضحا (قوله ونسقط الاجداد بالاب) وكذلك يسقط الجدة بالجد الاقرب منه الى الميت ولذلك قال في المنهج وجد متوسط بينه وبين الميت (قوله ويسقط ولد الأم) أى ذكر كان أو أنى فالمراد بقوله أى الاخ للام ما يشمل الاخت وقوله مع وجود أربعة أى واحد منهم والمضابط في ذلك أن يقال يحجب الاخ للام بالفرع الوارث والاصل الذكر فالفرع الوارث يشمل الولد وولد الابن والاصل الذكر يشمل الاب والجدة وان تطرت لتكون الولد يشمل الابن والبنت وولد الابن يشمل ابن الابن وبنت الابن والاصل الذكر يشمل الاب والجدة وان المجموع ستة فنخلص أن الاخ للام يحجب بواحد من ستة ولا يحجب بالأم وان أدلى بها القاعدة أن من أدلى بواسطة هيئته تلك بواسطة الأولاد الأم فلا يحجبون بها وان أدلوا بها وعلم بما ذكره المصنف أن الاخ للام لا يحجب بالاخ الشقيق أو الاخ للاب وان كان قد يغلط فيه (قوله الولد) أى ولد الصلب وقوله ذكر كان أو أنى أى أو خنى وقوله ومع ولد الابن كذلك أى ذكر كان أو أنى أى أو خنى أيضا (قوله ومع الاب والجدة) فالاب يحجب الاخوة الاشقاء وأولاد أولاد الجدة لا يحجب الاخوة الاشقاء وأولاد الاب يحجب الاخوة للام وقوله وان علا أى الجدة (قوله ويسقط الاخ للاب والام) أى الشقيق كأمز وقوله مع ثلاثة أى مع واحد منهم (قوله الابن وابن

قلبت النصف والاب
السدس فرضا والباقي
نصيبا (وفرض الجدة)
الوارث (عند عدم الاب)
وقد يفرض للجسد السدس
ايضا مع الاخوة كما لو كان
معه ذو فرض وكان
سدس المال خيرا له من
المقاسمة ومن ثلث الباقي
كبنين وجد وثلاثة اخوة
(وهو) أى السدس (فرض
الواحد من ولد الأم) ذكر
كان أو أنى (ونسقط
الجذات) سواء قربن
أو بعدن (بالأم) فقط
(ونسقط) الاجداد بالاب
ويسقط ولد الأم (أى الاخ
للأم) (مع) وجود أربعة
الولد ذكر كان أو أنى
(مع) ولد الابن كذلك
(مع) الاب والجدة وان
علا (ويسقط الاخ للاب
والام مع ثلاثة الابن وابن

(الابن وان سفل) أى ابن الابن وقوله والاب أى دون الجد فلا يحجب به بل يشاركه كما هو معلوم
 (قوله ويسقط ولد الاب) أى الاخ للاب وقوله بأربعة أى بواحد منهم وقوله بـ ١٠ الثلاثة بدل
 من قوله بأربعة وقوله وبالاخ للاب والام أى الشقيق لانه أقوى منه فان قيل انه يحجب أيضا
 بالاخت الشقيقة مع البنت لانها عصبية مع الغير أجيب بأن كلامه فيمن يحجب بغيره والاخت
 لا تحجب الاخ بغيره ما بل مع البنت ويسقط ابن الاخ للاب والام بستة بالاب والجد والابن
 وابن الابن والاخ الشقيق والاخ للاب ويسقط ابن الاخ للاب بسبعة بـ ١٠ الستة وبابن الاخ
 لابوين ويسقط الم لابوين بنمانية هؤلاء السبعة وابن الاخ للاب ويسقط الم للاب تسعة
 هؤلاء الثمانية والم لابوين ويسقط ابن الم لابوين بعشرة هؤلاء التسعة والم لاب ويسقط
 ابن الم لاب بأحد عشر هؤلاء العشرة وابن الم لابوين ويسقط المعتق وعصبته بعصبة القسب
 اجماعا لان القسب أقوى من الولاء ولذلك اختص بأحكام كوجوب النفقة وسقوط القصاص
 وروضة الشهادة ونحوها وانظر ~~كت~~ المصنف عن ذلك اختصارا (قوله وأربعة يعصبون
 أخواتهم) لما ذكر العصبية بالنفس ذكر العصبية بالغير ولا يخفى أن أخواتهم منصوب بالكسرة
 لانه جمع مؤنث سالم فهو بالتاء لا بالنون لان الاخوان جمع أخ وهو ليس مرادها وأما العصبية
 مع الغير فهن الاخوات مع البنات أو بنات الابن (قوله لاذكر مثل حظ الانثيين) أى مثل
 نصيبها لانه يحتاج النفقة لنفسه ولزوجته والاثني انما يحتاج النفقة لنفسها بل قد تستغنى
 عنها بنفقة الزوج لكن لم ينظر لذلك لانه قد لا يرغب فيها لعدم جمالها رقله مالها فأبطل الشارع
 ما كانت عليه الجاهلية من حرمان الاناث وتوريث الذكور بحسب ما اقتضته الحكمة الالهية
 (قوله الابن) لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله وابن الابن أى
 وان سفل لانه لما قام مقام أبيه في الارث قام مقامه في التعصيب وقوله والاخ من الاب والام
 أى الشقيق وقوله والاخ من الاب لقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل
 حظ الانثيين (قوله أما الاخ من الام الخ) مقابل لقوله والاخ من الاب والام والاخ من الاب
 وقوله فلا يعصب أخته لانه لا تعصيب فيمن ادلى بها وهى الام وقوله بل لهما الثلث أى يشتركان
 فيه بالسوية وفي بعض النسخ بل لهما السدس وهو تحريف أو سبق قلم ويمكن تأويله بأن المعنى
 بل لكل واحد منهما السدس (قوله وأربعة يرثون دون أخواتهم) أى فلا يرث الضعيف
 القسب المتراضي مع ضعف الانوثة أيضا فلا يعصب الذكور أخته من هؤلاء الاربعة فالعصمة
 وبنت الم وبنت الاخ من ذوى الارحام فلا يرثون بالقرابة الخاصة (قوله وهم) أى الاربعة
 الذين يرثون دون أخواتهم وقوله الاعمام أى لابوين وأولادهم وقوله وبنو الاعمام أى من
 الابوين وأولادهم وانما قال وبنو الاعمام ولم يقل وبنوهم للايضاح للمبتدى فاندفع قول بعضهم
 هو من الاظهار في مقام الاضمار لغرض حكمة بل له حكمة وهى الايضاح للمبتدى لانه هو المقصود
 من وضع هذا الكتاب فالأظهار أولى من الاضمار وقوله وبنو الاخ أى لابوين وأولادهم (قوله
 وعصبات المولى) أى المتعصبون بأنفسهم كابن المعتق فيرث دون أخته فلا يرث بالولاء لان
 الاناث اذا لم يرثن في النسب البعيد فعدم ارثهن في الولاء الذى هو أضعف من القسب البعيد
 أولى وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم ورث بنت حمزة من عتيق أيتها حديث مضطرب لا تقوم به

(الابن) وان سفل (و) مع
 (الاب) ويسقط ولد (الاب)
 بأربعة (بـ ١٠) الثلاثة
 أى الابن وابن الابن والاب
 (بالاخ للاب والام) وأربعة
 يعصبون أخواتهم
 أى الاناث للذكر
 مثل حظ الانثيين (الابن)
 وابن الابن والاخ من الاب
 والام والاخ من الاب
 أما الاخ من الام فلا يعصب
 أخته بل لهما الثلث
 (وأربعة يرثون دون
 أخواتهم وهم الاعمام
 وبنو الاعمام وبنو الاخ
 وعصبات المولى المعتق
 وانما انفردوا عن أخواتهم
 لانهم عصبية وارثون
 وأخواتهم من ذوى
 الارحام لا يرثون

حجة والذي صوبه النسائي أنه كان عتيقها (فصل في أحكام الوصية) أي بالمعنى
 الشامل لا لايضا لأن المستفاد من تكرار الوصية بمعنى الايضاح بقوله وتصح الوصية الى من
 اجتمعت فيه خمس خصال الخ ولذلك فسر ها الشارح بالايضا حيث قال أي الايضاح بقضاء
 الديون وتنفيذ الوصايا والنظر في أمر الاطلاق كما سبأ في ولما كانت الوصية مشاركة للقراض
 في التعلق بالموت من حيث الرد والقبول والثالث الذي تعتبر منه كانت كانت ما مندرجة فيها فلذلك
 ترجحها بفصل ولما كانت القراض أهم منها وأقوى قدمت عليها فاندفع قول من قال كالسج
 التلطيب وكن الانسب تقديم الوصية على القراض لان الانسان يوصي ثم يموت فتقسم تركته
 وهو ناظر في ذلك للانيان بصيغة الوصية السابقة على الموت كما يصرح به قوله يوصي ثم يموت
 والمصنف كذا يقرر الى كونها انما تعتبر من حيث القبول والرد والثالث الذي تكون منه بعد
 الموت مع كون القراض أهم منها وأقوى كما علمت والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى
 في الموارث من بعد وصية يوصي بها أو دين وانما قدمت الوصية في الآية على الدين للاهتمام
 بها لان النفوس قد تشبه بها الكونيات بغيرها بخلاف الدين فقد تمت عليه حنا عليها وان كان الدين
 مقدما عليها بعدمون التجهيز وأخبار كخبر ابن ماجه المهرم من حرم الوصية من مات على وصية
 مات على سبيل وسنة وثق وشهادة ومات غفورا له وكثير العاصين ما حق امرئ مسلم له شيء
 يوصي فيه يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده أي مع الاشهاد عليها لان الكتابة بلا اشهاد
 لا عبرة بها فان اقتصر على الاشهاد كفي قال الدميري وأيت بخط ابن الصلاح أن من مات من غير
 وصية لا ينسب له في مدة البرزخ والاموات يتزاورون سواء فيقول بعضهم لبعض ما بال هذا فقال
 مات على غير وصية وكانت واجبة في صدر الاسلام للوالدين والاقربين لقوله تعالى كتب عليكم
 اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين بالمعروف حقا على المتقين ثم نسخ
 وجوبها بآية الموارث ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث ان الله أعطى كل ذي حق
 حقه ونفى استصحابها فهي سنة مؤكدة اجماعا وان كانت الصدقة في الحياة أفضل منها وقد تباح
 كالوصية للاغنياء وقد تكره كالوصية بزيادة على الثلث أو كانت للوارث وقد تحرم كالوصية لمن
 عرف أنه متى كان له حق في التركة أفسدها وقد تجب وان لم يحصل له مرض كالوصية التي يترتب
 على تركها ضياع الحقوق التي عنده أو عليه فاعتبرم الاحكام الخمسة وأركانها لا بمعنى الايضاح
 أربعة موص وموصي به وصيغة وكما تعلم من كلامه صريحا وأضمتا وأشارة وأما
 بمعنى الايضاح فأركانها أربعة أيضا لكن بإبدال الموصي له بالموصي وإبدال الموصي به بالموصي فيه
 (قوله وسبق معناها لغة وشرعا) ففناها لغة الايضاح من قولهم وصي الشيء بالشيء اذا وصل به
 لان الموصي وصل خير دنياه بخير عقبه وشرعا لا بمعنى الايضاح تبرع بحق مضاف لما بعد الموت
 ولو تقديره بالتصديق كأن يقول اعطوا القلان كذا بعد موتي فينوقف على أن يقول بعد موتي
 تخفيا والتقدير كأن يقول أوصيت لفلان بكذا وان لم يقل بعد موتي فلا يتوقف على أن يقول
 بعد موتي لان الوصية لا تكون الا بعد الموت فكانت كالوصية بعد موتي فهو مضاف لما بعد الموت
 تقديره وبمعنى الايضاح اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت ولو تقديره وان لم يكن فيه تبرع كالايضا
 بالقيام على أمر اطلاقه وردة واداعه وقضا ميونة فانه لا تبرع في شيء من ذلك وقد يشق على تبرع

• (فصل في أحكام الوصية)
 وسبق معناها لغة وشرعا
 أوائل كتاب القراض

كالا يصاب بتنفيذ وصاياه ولا يتم زيادة في التعريف الاقل وهي أن يقال ليس بشديد ولا تعليق
 حتى بصفة كما زادها في شرح الخطيب وغيره ليخرج التدبير وتعليق العتق بصفة بعد الموت فكل
 من ساء ليس بوصية وان التصاقها بحكم من حيث الاعتبار من التثنية كالتبرع المتبرع في مرض
 الموت أو الملقى به كالتقديم للقتل وهيبان الریح في حق راكب السفينة والطلق في حق المرأة
 عند الولادة ونحو ذلك فلو اختلف الوارث والمتبرع عليه بعد موت المتبرع في عين المرض كان قال
 الوارث كان حتى مطبقة وقال المتبرع عليه كان وجع ضرر صدق المتبرع عليه حينه لان
 الاصل السلامة من المرض الخوف وعلى الوارث اليقينة (قوله ولا يشترط في الموصى به أن
 يكون معلوما وموجودا) ذكره قوطة لكلام المصنف ودخول عليه ولذلك رتب عليه بقوله
 وحينئذ الخ نعم يشترط فيه كونه مقصودا وقابلا للنقل اختيارا ومباحا فلا تصح الوصية بغير
 المقصود كدم فانه غير مقصود فلا تصح الوصية به وبما لا ينقل اختيارا نحو أتم ولد فانها لا تقبل
 النقل من شخص الى آخر فلا تصح الوصية بها وكذا القصاص وحد قدف لغير من هما عليه فان
 مستحقهما لا يتمكن من نقلهما لغيره وان اتقلا لوارثه فان أوصى بهما لم يسمان هما عليه صحت
 وبغير المباح كزمار وصم فلا تصح الوصية بهما (قوله وحينئذ) أي وحينئذ كان لا يشترط
 في الموصى به أن يكون معلوما وموجودا وقوله تجوز الوصية أي تحمل وتصح بل تندب لانها سنة
 مؤكدة كما مر ويعلم من الوصية الصيغة لانها ركن فيها كما سبق ويشترط فيها لفظ يشعر بالوصية
 وفي معناه ما مر في الضمان من الكتابة وإشارة الاخرس فالإيجاب صريحا كوصيته وان لم يقل
 بعدموتي أو أعطوه له أو هوله أو وهيته له بعدموتي في الثلاثة وكفاية مع النية كهوله من مالي وأما
 هوله فقط فافترار لا وصية والقبول يكون بعدموت الموصى ولو بترأخ ان كان الموصى له معينا فلا
 يصح القبول قبل الموت لان الموصى أن يرجع في وصيته فان كان غير معين كالقراة فلا يشترط
 القبول بل لا يتأتى تعذر وانما لا يشترط القبول لانه انما يشترط في العقود التي يشترط
 فيها ارتباط القبول بالإيجاب كالبيع ولا حاجة الى القبول فيما لو كان الموصى به اعتاقا كأن
 قال أعتقوا عني فلا يبعد موتى بخلاف ما لو أوصى له بربقته فلا يتم القبول لاقتضاء الصيغة
 ويحصل الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها بالقول نحو أبطلت الوصية أو رجعت عنها وقوله
 هذا الوارثي وقد أشار الى الموصى به وبصويص ورهن وكفاية ولو بلا قبول وبالفعل الذي يشعر
 بالرجوع أو بزيل الاسم فهو خطه بترأصيا وصى به وطعنه بترأصى به وهنه دة قوامى به ونحو
 ذلك (قوله بالمعلوم) أي هيئنا وصفة وقد راو جنسا ونوعا جميعها أو مجموعها ويقال به الجهول
 في جميعها أو مجموعها أيضا وشمل المعلوم القليل والكثير فتصح بجمعي منطه وبفهوم كتابة وان لم
 تكن مستقرة وبالمكاتب كتابة فاسدة وان لم يقل ان عجز نفسه وبالمكاتب كتابة صحيحة ان قال ان
 عجز نفسه فان لم يقله في الصحيحة لم تصح الوصية به فقول الهشي ثجا للشيخ الخطيب وبالمكاتب
 وان لم يقل ان عجز نفسه ضعيف أو محمول على الفاسدة وبعد غيره وان لم يقل ان ملكته لكن
 لا بد أن يكون ملكه عند الموت والاتباع بطلان الوصية وبغير المقدور على تسليمه كالعبد الا بقر
 والطير الطائر في الهواء وبخمس محل الانتفاع به كصور زيل ورماد وجلد ميتة قابل للديف وزيت
 نجس وميتة لطعم الجوارح ونحو محترمة لا غيرها وكل معلوم أو قابل للتعليم فلما وصى بكتب من

ولا يشترط في الموصى به أن
 يكون معلوما وموجودا
 (و) حينئذ تجوز الوصية
 بالمعلوم

كلاهما أعطى الموصي له أحدهما فإن لم يكن له كلب يحمل الاتفاقيات عند الموت لانت وصيته ولو كان له كلاب ومال لم يوص بثلثه وأوصى بها كلها أو ببعضها فنذت وصيته وإن كثرت الكلاب وقل المال لأن قليل المال خير من كثير الكلاب إذا لقيته لها أمال أو وصى بكتابه ولا مال له أو له مال وأوصى بثلثه أيضا فنذت الوصية في ثلثها عدد الأقيمة إذا لقيته لها كما علت (قوله والجبهول) أي من كل وجه كشيء أو من بعض الوجوه كأن يكون مجهول القدر كشال الشارح الذي ذكره بقوله كاللبن في الضرع وكقوله أوصيت له بهذه الدراهم وهي مجهولة القدر أو الجنس كنوب أو النوع كصاع حنطة أو الصفة كحمل الدابة أو العين ~~كما~~ كاحد عبيدي وبذلك تعلم أن الوصية بالمبهم كاحد عبيده صحيحة لأن الوصية تختمل الجهالة كشيء فلا يؤثر فيها الإبهام والتصين في ذلك لقراوت والحاصل أنه أحفل في الوصية وجوب من الفرر رقبا بالناس وتوسعة لهم (قوله وبالموجود) سواء كان معلوما أو مجهولا فالأول كأن أوصى له بهذا العبد والثاني كأن أوصى له بهذه الدراهم وهي مجهولة القدر وقوله والمعدوم أي سواء كان معلوما أو مجهولا فالأول كأن قال أوصيت له بغير شيء مما نتجبه غنى التي هي من النوع القلاني والثاني كأن أوصى له بالحل الذي سيحدث وكشال الشارح الذي ذكره بقوله كالوصية بثمر هذه الشجرة قبل وجود الثمرة ومن المعدوم المنفعة قسّم الوصية بالمنفعة دون العين مؤقتة ومطلقة ومؤبدة والاطلاق يقتضي التأييد وتصح بالعين دون المنفعة حتى لو أوصى بالعين لواحد بالمنفعة لآخر صحت وانما صحت بالعين وحدها مع أنه لا يتفهم بها إلا مكان مسبوقة بالمنفعة بإجارة أو إباحة أو غير ذلك (قوله وهي أي الوصية من الثلث) أي معتبرة ومبتدأة من الثلث فن لا ابتداء فيشمل الوصية بكل الثلث وبعضه والاحسن أنه يقتصر منه شيئا لأنه صلى الله عليه وسلم قال لسعد بن أبي وقاص حين عاده في مرضه وقال له أوصى بمالي كله قال لا قال بشيء قال لا قال بثلثه قال الثلث والثلث كثير إنك أن تذر رزقك أغنيا خيرا من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ويجوز في الثلث الأول الرفع على أنه مبتدأ أخبره محذوف أي كافيك أو على أنه فاعل فعل محذوف أي يكفيك والتصب على أنه مفعول لفعل محذوف أي أعطى الثلث وأما الثلث الثاني فيستعين برفع لاه مبتدأ أخبره كثير وأن تذر بفتح الهمزة على أنه مؤول بمصدر من معناه مبتدأ أخبره خبره وبالجملة خبر إن والتقدير إنك تركت رزقك أغنيا خبره من أن تركهم عالة أي فقرا لأن الله الله جع عائل وهو الفقير ومعنى يتكففون الناس أي يدعون ألقهم لسؤال الناس وكان سعد رضي الله عنه ثالث ثلاثة في الإسلام ولأنه صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم رواه ابن ماجه وفي إسنادهم مقال ولا فرق في كون الوصية من الثلث بين أن يوصى في الصحة أو المرض لاستواء الكل في كونه عليكا بعد الموت ومنها ما في الحسابان من الثلث تبرع مغبز في مرض الموت كهبة وإبرام ووقف وعق بغير خلاف المغبز في الصحة فانه من رأس المال ولورهب في الصحة وأقبض في المرض اعتبر من الثلث لأن الهبة لا تملك إلا بالقبض فلا أثر لتقدم الهبة ويستثنى من التبرع المغبز في مرض الموت ما لو تبرع مغبز أم ولده في مرض موته فانه يتقدم رأس المال مع أنه تبرع مغبز في مرض الموت لأنهم استخفوا للعتق من رأس المال بالاستيلاء ولو في مرض الموت فانه لو استنول في مرض موته أمة فتمد

والجبهول) كاللبن في
الضرع (وبالموجود
والمعدوم) كالوصية بثمر
هذه الشجرة قبل وجود
الثمرة (وهي أي الوصية
من الثلث)

الاستيلاء من رأس المال لأنه ليس تبرعاً بل اتلاف واستمعا ولا يصح أن الثالث الذي تمخذه
 الوصية تلت القاضل بعد وفاة الدين أو سقوطه عنه فلو كان عليه دين مستغرق لم تنفذ الوصية
 في شيء لكانت منه مائة عقد حتى لو أبرأه الغريم أو قضى عنه الدين من أجنبي أو من وارث نفذت
 الوصية في الثلث كما جزم به الراجح وغيره ولو أوصى بالثلث وله عين ودين دفع للموصى له ثلث
 العين وكل ما تضر من الدين شيء دفع له ثلثه ولو أوصى بشيء هو ثلث ماله وباقية غائبة لم يتسلط الموصى
 له على شيء منه حالاً لاحتمال تلف الغائب لا يقال كأن يتسلط على ثلث الحاضر لأنه يستحقه سواء
 تلف الغائب أم لا لأننا نقول تسلط الموصى له على شيء من الوصية متوقف على تسلط الوارث على
 مثله والوارث لا يتسلط على ثلث الحاضر لاحتمال سلامة الغائب واعلم أن قيمة ما يفوت على
 الورثة تعتبر في المنجز بوقت التقويت وفي المضاف إلى الموت بوقت الموت وقيمة ما يبقى للورثة تعتبر
 بأقل قيمة من وقت الموت إلى وقت القبض مثال الأقل ما لو كان عنده ثلاثة عبيد فأعتق واحداً
 منهم في مرض موته فهذا هو الذي فوته على الورثة فتعتبر قيمته بوقت التقويت فإذا كان وقت
 الاحتياق بأوى مائة اعتبر في ذلك الوقت لأنه وقت تقويته على الورثة وأما قيمة العبدین
 الباقيين لهم فتعتبر بالأقل من وقت الموت إلى وقت القبض فإذا كان أقل قيمتهما في ذلك الوقت
 ما شئ اعتبر ذلك ومثال الثاني ما لو أوصى لزيد عبيد وكانت قيمته وقت الموت مائة فأنما تعتبر
 في ذات الوقت وترك عبيدين للورثة وكان أقل قيمتهما من وقت الموت إلى وقت القبض ما شئ
 اعتبر ذلك وإنما اعتبر الأقل المذكور فيما يبقى للورثة لأنه إن كان وقت الموت أقل فالزيادة بعد
 ذلك حصلت في ملكهم فلا تحسب عليهم وإن كانت وقت القبض أقل فالزيادة التي كانت قبل
 ذلك لم تدخل في يدهم فلا تحسب عليهم وكيفية اعتبار الوصية وغيرهما من التبرعات من الثلث
 ولم يوف الثلث بها كلها أنها ان تمضت عتقا سواء كانت منجزة أو معلقة بالموت فإن كانت مرتبة
 فيها كما أن قال في الأولى أعتقت سالماً فاعتق بكرة أو قال في الثانية إذا مت فسالماً حررت غانم ثم بكر
 أو قال أعتقوا بعد موتى سالماً غانم بكر أعتقوا بكر أو قال في الثالثة إذا مت فسالماً حررت غانم بكر
 أجازة الورثة وعلم من ذلك أنه لا فرق بين ترتيبه هو بأن أتى بحرف مرتب كالغانم وبين اعتباره
 الترتيب من الورثة على المعتمد فلا يقدّم تقديم ما تقدمه في الصورتين خلافاً لمن فرق بينهما وإن لم
 تكن مرتبة كما أن قال في المنجزة أعتقتكم أو أنتم أسرا أو قال في المعلقة إذا مت فأنتم أسرا
 أو قال غانم وبكر أسرا أو أفرع بينهم فمن خرجت فرعت عتق منه ما بقي بالثلث ولا يعتق من كل
 بعضه جذواً من التشخيص لأن المقصود من العتق تخليص الرقبة من الرق وعلم من ذلك أنه
 لا فرق بين أن يرقبهم في الذكر كالمثال الثاني أو لا كالمثال الأول لأنه لم يأت بحرف مرتب وهذا
 معنى قول بعضهم هنا وإن كانت مرتبة فإرادته الترتيب في الذكر فقط كما يشعر به تكرار المثال فلا
 يتأني ما تقدم من أن المرتبة حقيقة يقدم منها الأقل فالأقل على المعتمد خلافاً لمن فهم أن الترتيب
 منه لا يعتبر بخلاف ما لو اعتبره من غيره وإن كان البعض منجزاً والبعض معلقاً تقدم المنجز على
 المعلق لأن المنجز لا يتم لا يمكن الرجوع فيه بخلاف المعلق ولو قال إن أعتقت غانم فسالماً حررت
 فاعتق غانم في مرض موته وخرج وحده من الثلث عتق فأنه فقط ولا أقرا ع لاحتقال ان قخرج
 القرعة لالم فخرج غانم فيقوت شرط عتق سالم كان خرج بعض غانم من الثلث عتق بقدره او خرج

مع سالم مشه عتقا ومع بعض سالم عتق مع غانم بعض سالم وان تمحضت غير عتق سواء كانت منجزة
أو معلقة بالموت فان كانت مرتبة فيها كان قال في الاولى تبرعت لن زيد بكذا ثم بعده قال تبرعت
لعمر وبكذا ثم بعده قال تبرعت لبكر بكذا أو قال في الثانية أعطوا زيدا كذا بعد موتي ثم أعطوا
هرا كذا بعد موتي ثم أعطوا بكرة كذا بعد موتي قدم أول فأول الى تمام الثلث ويتوقف ما زاد
على اجازة الورثة كما تقدم فيما اذا تمحضت عتقا وان وجدت دفعة منه أو بوكالة كان قال في
المنجزة لجمع عليهم ديون له أبرأتكم أو تصدق أحد وكلائه وذهب آخر وقف آخر كلهم معا وكان
قال في المعلقة وصيت لزيد بكذا ولعمر وبكذا ولبكر بكذا أو وان مت فأعطوا زيدا كذا وعمر كذا
وبكر كذا كذا قسط الثلث على الجميع كما تقسط التركة بين أرباب الديون عند ضيقها من الوفا بها
كلها فاذا أوصى لزيد بمائة ولعمر وبكر خمسين ولبكر بخمسين وثلث المال مائة فقط فلزيد خمسون
ولكل من عمرو وبكر خمسة وعشرون وان كان البعض منجزا والبعض معلقا تقدم المنجز على
المعلق كما تقدم فيما اذا تمحضت عتقا وان كانت عتقا وغير سواء كانت منجزة أو معلقة فان كانت
مرتبة فيما كان قال في الاولى أعتقت سالما قال أعطيت زيدا مائة وفي الثانية ان مت فأعتقوا
سالما ثم أعطوا زيدا مائة تقدم أول فأول الى تمام الثلث والزائد يوقف على اجازة الورثة وان كانت
غير مرتبة كان قال في الاولى أعتقت سالما وتصدقت على زيد بمائة وفي الثانية ان مت فأعتقوا
سالما وأعطوا زيدا مائة قسط الثلث على الجميع أيضا كما اذا تمحضت غير عتق فاذا كانت قيمة سالم
مائة وقد أوصى لزيد بمائة وثلث المال مائة عتق من سالم نصفه وأعطى زيد خمسين ثم لود برعده
وقيته مائة وأوصى له بمائة وثلث مائة فانه يعتق كله ولا شيء للوصية على الاصح لأن تخليص
جميعه من الرق أحق له من تنفيذ بعض الوصية مع عتق بعضه وان كان البعض منجزا والبعض
معلقا تقدم المنجز على المعلق كما مر والحاصل أن الترتبات اما أن تتحضر عتقا أو غيره أو يكون
بعضها عتقا وبعضها غيره فهذه ثلاث صور وعلى كل اما أن تكون معلقة أو منجزة أو تكون
البعض منجزا والبعض معلقة فثلاثة في ثلاثة بسعة وعلى كل اما أن تكون مرتبة أو غير مرتبة
أو يكون البعض مرتبا والبعض غير مرتب فالجمله سبع وعشرون صورة فاقعة من ضرب ثلاثة
في تسعة هذا توضيح القاعدة الصعبة التي ذكرها الشيخ الخطيب وأجلها المعنى غاية الاجال
(قوله أي ثلث مال الموصى) أي وقت الموت حتى لو أوصى بثلث ماله ثم زاد ماله عما كان وقت
الوصية تعلقت الوصية به فلا عبرة بما قبل الموت حتى لو أوصى بعبد ولا عبده وقت الوصية ثم ملك
عبدا عند الموت تعلقت الوصية به وتنفذ في ثلثه فقط ان لم يكن له مال غيره وان كان له مال غيره
وخرج من الثلث فحذفت في كله ولا يتعين على الوارث أن يدفع هذا العبد بعينه للموصى له بل له
أن يشتري له عبدا آخر (قوله فان زاد على الثلث وقف الزائد على اجازة الورثة) ونكره الزيادة
على الثلث كما قاله المتولي وغيره وهو المعقد وان قصد حرمان الورثة لانهم ان أجازوا لم ينفذ الزائد
الا باجارتهم وان لم يجيزوا لفت الوصية بالزائد خلا للقول القاضى بأحقهم وهدا في الورثة
الخاصة وأما الورثة العامة وهم المسلمون فلا تنافى الاجازة منهم فتبطل الوصية بالزائد لانه لا يجيز
(قوله المطلقين التصرف) فان مسكنا أو غير مطلقين التصرف فان وقعت أحليهم بالبوغ
أو الاقافة أو الرشد وقف الامر اليها ولا يبطل وعليه يحمل ما أتى به السبكي من البطلان كذا

أي ثلث مال الموصى (فان
زاد) على الثلث (وقف)
الزائد (على اجازة الورثة)
المطلقين التصرف

في شرح الخطيب وغيره يقول المحدث قتيب في الزائد موافق لما افق به السبكي وقد علمت أنه
محول على ما إذا لم توقع أهليتهم (قوله) فإن أجازوا فاجازتهم تنفيذ الوصية بالزائد أي لا عطية
مبتدأة كافيلا ويترتب على ذلك أنه ان قلنا بالاول فليس لهم الرجوع ولا يحتاج الى قبول غير
قبول الوصية وان قلنا بالثاني كان لهم الرجوع في الزائد قبل القبض ويحتاج الى قبول المذكور
وولاء من أجازوا اعتقه الحاصل في مرض الموت او بعده بحكم الوصية ثابت للميت يستحقه
ذكور العصبية دون اناتهم (قوله وان ردوه) أي رد الورثة المطلقون التصرف الزائد وقوله
بطلت في الزائد أي بطلت الوصية في الزائد فقط وان أجاز البعض ورد البعض فلكل حكمه
(قوله ولا يجوز) أي لا تنفذ ومع ذلك تكره كراهة تنزيه وتفسر بعضهم عدم الجواز بالكرهية
لا يناسب الاستثناء في قوله الا ان يميزها باق الورثة لان مقتضى ذلك استثناء الكراهة اذا أجاز باقي
الورثة وليس كذلك ولو قال المصنف وأما التفسير الاول فظاهر لان مقتضاه نفوذ الوصية اذا
أجاز باقي الورثة وهو كذلك ولو قال المصنف ولا تنفذ الخ لكان أولى (قوله الوصية) أي
ولو بأقل من الثلث وان قلت جدا لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان تميز الورثة
رواه البيهقي باسناد صالح كما قاله الذهبي وقياسا على الوصية لاجنبي بالزائد على الثلث وفي معنى
الوصية للوارث الوقف عليه وبراءة من دين عليه وحبته حينما في مرض موته فيتوقف ذلك على
اجازة بقية الورثة ويستثنى من الوقف صورة واحدة وهي ما لو وقف ما يخرج من الثلث على
ورثته بحسب نصيبهم كأن وقف دارا يخرج من الثلث ثلثها على ابنه وثلثها على بنته فانه ينفذ
ولا يحتاج الى اجازة في الاصح ومن الخيل في الوصية للوارث من غير توقف على اجازة بقية الورثة
ان يقول اوصيت لزيد بألف ان تبرع لولدي بضمه سمانتمش لا فاذا قبل زيد الوصية لزمه دفع
الخمسائة لولد الموصي والوصية للوارث الحائز بما له كله باطلة على الاصح كالوصية لكل وارث
بقدر حصته شأنها لانه يستحق من غير وصية بل بالارث بخلاف ما لو اوصى لبعضهم بقدر حصته
شأنها كما لو اوصى لاحد بضمه الثلثة ثلث ماله فانها تصح وتوقف على اجازة باقي الورثة وبعد
الاجازة يقاسمهم في الباقي بالسوية كما لو اوصى له بعين هي قدر حصته فانها تصح وتوقف على
اجازة باقي الورثة وبعد الاجازة يقاسمهم في الباقي بالسوية والوصية لكل وارث بعين هي قدر
حصته كأن اوصى بعين قيمته ألف لاحد ابنه وبدار قيمته ألف لآخر ولا يملك غيرهما حصصة
تفتقر الى الاجازة في الاصح لاختلاف الاغراض في الاعيان ولذلك صحت الوصية ببيع عين من
ماله لزيد (قوله لوارث) أي خاص بخلاف الوارث العام كما لو اوصى لانس من المسلمين معين
بالثلث فأقبل وكان وارثه بيت المال فانها تصح ولا توقف على اجازة الامام دون ما زاد فانها
لا تصح فيه اذ لا يميز والعبرة بكونه وارثا وقت الموت دون وقت الوصية فلو اوصى لاختيه ولا ابن له
فحدث له ابن قبل موته تبين أنها وصية لغير وارث أو اوصى لاختيه وله ابن فأت الابن قبل موت
الموصي فهي وصية لوارث (قوله الا ان يميزها باق الورثة) أي بعد الموت لانه لا عبرة باجازتهم
ولاردهم في حياة الموصي اذ لا استحقاق لهم قبل موته فان أجازوا فلا رجوع لهم ولو قبل
القبض كما في شرح الروض بناء على أن اجازتهم تنفيذ الوصية لا ابتداء عطية منهم كما مر (قوله
المطلقين التصرف) خرج بذلك ما لو سكتان فيهم محجور عليه بضمه أو بصغرا أو جنونا فلا تصح

فان أجازوا فاجازتهم
تنفيذ الوصية بالزائد وان
ردوه بطلت في الزائد ولا
يجوز الوصية لوارث الا ان
يميزها باق الورثة المطلقين
التصرف

اجابته بل ان توقفت اهل بيته استظرت والابطلت كما يؤخذ مما مر (قوله وذكر المستنف شرط
الموصي) وذكر الشارح له شروطا أخرى حلة الشروط أربعة وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله
وتصح) بل تندب لانها سنة مؤكدة كما مر وأما بقوله وفي بعض النسخ وتجوز الى أن معنى الجواز
المعصية فتبرج هذه النسخة للنسخة الأولى (قوله من كل بالغ عاقل) لو قال مكلف لكان أولى
وأخصر ويمكن أن يجاب بأنه عبر بذلك ليشمل السكران المتعدي بذكره فإنه غير مكلف لكنه
كالمكلف في سائر الابواب (قوله حر) أي كلاً أو بعضاً فتصح الوصية من البعض ولو بالاعتناق
بخلاف رقيق الكل فلا تصح وصيته ولو مكاتباً بالعدم ملك غير المكاتب وضعف ملك المكاتب ثم
ان أذن له سيده في الوصية صحت (قوله وان كان كافراً) حرياً أو غيره ودخل فيه المرتد فتصح
وصيته ان عاد إلى اسلام فان مات مرتداً بطلت لان ملكه موقوف على الاصح فبين زوال ملكه
من حين الردة يموت مرتداً والباقيات تعالى وقوله أو محجوراً عليه بغيره أي أوقلس لمعصية عبارة
واحتياجه للتبواب فتصح وصية المرأة السفية للغاسلة بها تمامها أو لحقها مثلاً كما يقع كثيراً
(قوله فلا تصح وصية الخ) تفريع على مفاهيم الشروط المذكورة الا أنه لم يذكر الرقيق وكان
الأولى أن يذكره وقد ذكرناه آتياً (قوله وذكر شرط الموصي له اذا كان معيماً) أي غير جهة وان
تعذر ويشترط فيه أيضاً عدم المعصية فلا تصح للكافر بمسلم لكونها معصية رأن يكون غيرهم فلا
تصح لاحد هذين الرجلين للجهل به ثم ان قال اعطوا هذا الاحد هذين صح كما لو قال لو كلبه بعه
لاحد هذين والفرق أنه في الأولى عليك لغير معين وفي الثانية فوض التملك لغيره وهو انما يعطى
معينا وقوله بنفسه أو بولييه أو نحو ذلك وتصح للكافر ولو حرياً ومرداً لكن صورته أن يوصي
لزيد ونحوه وهو في الواقع حربي أو مرتد بخلاف ما لو قال أو وصيت لفلان الحربي أو المرتد لان
تعليق الحكم بالمشقة يؤذن بعلمية مأمنه الاشتقاق فكأنه قال لحرابته أو ردة فيكون القصد
منه المعصية وتصح أيضاً للقاتل بحق أو غيره كالصدقة عليهما والهبة له ما لكن صورة القاتل بغير
حق أن يوصي لرجل فيقتله بخلاف ما لو اوصى لمن يقتله بغير حق فانها لا تصح لانه سجل على المعصية
(قوله في قوله) متعلق بذكر وقوله لكل مقلد بكسر اللام المشددة ولو عبر المستنف بمن يتصور
تملكه بدل ذلك لكان أوضح ولذلك فسر بمن يتصوره الملك أي يتأق له الملك ولو بمعاقدة وله
فيقبل له وليه في الصغير والجنون والحمل ولو قبل انفصاله على الاعتماد فلا تصح الوصية لمن لا يتأق
ملكه كيت لانه لا يتأق ملكه ولا يرد قول الرافعي في باب التيمم انه لو أوصى بجماء لأولى الناس به
قدم الميت على المتبصر والمحدث لانه في الحقيقة ليس وصية للميت بل لولييه لانه هو الذي يتولى
أمره وعند التأمل الصادق لا يحتاج للجواب عن ذلك لانه وصية بلغة لالمعين الذي الكلام
فيه ولا تصح لادابة لانها ليست أهلاً للملك الا ان قصد مالها ولو فسر الوصية لها بالصرف
في علقها صح لان علقها على مالها فهو المقصود بالوصية فيشترط قبوله ويتعين صرف الموصي
قائلاً له الدابة رعاية لغرض الموصي ولو انتقلت الدابة لا تخرف ان مكان قبل موت الموصي
قال وصية له وان كان بعده فهي للأول لكنه يصرفها في علق الدابة كما تقدم ثم ان دلت قرينة
ظاهرة على انه انما قصد مالها وانما ذكرها تحميلاً وبسطاً لمسلكتها مطلقاً وكذلك لو ماتت
الدابة ولا يسلم علقها للمالك بل للموصي فان لم يكن فللقاضي ولو بناه ولو كان النائب هو مالك

وذكر المستنف شرط
الموصي في قوله (وتصح)
وفي بعض النسخ وتجوز
(الوصية من كل بالغ عاقل)
أي مختار حر وان كان كافراً
أو محجوراً عليه بنفسه فلا
تصح وصية مجنون وغيره
عليه وصي ومكره وذكر
شرط الموصي له اذا كان
معيناً في قوله لكل مقلد
أي لمن يتصوره الملك

الدابة ولا تصح لرقيق ان قصده فان قصده سيده او اطلق صحت ولا يحتاج الى اذن السيد بل يقبل
العبد وان نهى سيده منهم ان كان قاصرا قبل سيده ولا ينتظر كماله كما اعتمد العلامة بن قاسم خلا
عن العلامة الرملي (قوله من صغير وكبير الخ) بيان لمن يتصور له الملك لكن الصغير انما يقبل له
عليه وكذلك الجنون والجل كليمز (قوله وحل موجود عند الوصية) بخلاف غير الموجود عند
الوصية فلا تصح لجل سجدت اذ لا يتصور الملك الا للموجود (قوله بأن يتصل لاقبل من سنة
اشهر من وقت الوصية) اي اولا كثر من الاقل المذكور ولا ربع سنين فاقبل ولم تكن المرأفة اشا
بعد الوصية لزوج او سيد لعل بأنه كان موجودا عند الوصية في الاولى والظاهر وجوده عندها
في الثانية ولا تطل لاحتقال أن يكون من وطء الشبهة لندرة ذلك وفي تقدير الزنا سامة ظن فان
انقصل لا كثر من اربع سنين اولاقل منها ولسته اشهر فأكثر وكانت فراشا لزوج او سيد لم تصح
الوصية لعدم وجوده عندها في الاولى ولا حقال حدونه بها او بعدا في الثانية وكذا لو لم
تكن فراشا قبل لاقبل الوصية ولا بعدها لاحتقال وجوده معها او بعدها من وطء شبهة او زنا ولا يرد
ما تقدم من أن وطء الشبهة نادر وفي تقدير الزنا سامة ظن لأن محل ذلك عالم تضطر اليه ومع ذلك
لا تعد لاحتقال أن يكون من وطء الشبهة (قوله وخروج بعين ما اذا كان الموصي له جهة عامة)
ظاهر هذا الصنيع أن المصنف لم يشر لما اذا كان الموصي له جهة عامة مع أنه قد اشار اليه بقوله
وفي سبيل الله او سبيل البر على اختلاف التفسيرين كما سيأتي والحاصل أن الموصي له قسمان معين
وغير معين فأشار المصنف الى القسم الاول بقوله لكل مقلك والى القسم الثاني بقوله وفي سبيل
الله والبر كما به على ذلك الشيخ الخطيب وبمذايع ما في قول المحقق وبعضهم جعل هذا معنى قوله
وفي سبيل الله اشارة الى الجهة وهو لا يناسب سياق الكلام فتأمل (قوله فان الشرط في هذا)
أي المذکور من الجهة العامة وقوله ان لا تكون الوصية جهة معصية ظاهرة أنه لا يشترط
في الوصية لمعين عدم المعصية وليس كذلك وقد تقدم اشتراط ذلك في شرط لصحة الوصية مطلقا
عدم المعصية لأن القصص من الوصية تدارك لعافات من الاحسان في حال الحياة فلا يجوز أن
تكون معصية واذا اتفقت المعصية فلا فرق بين أن يظهر فيها قصد القرية كالوصية للفقراء وان لا
يظهر فيها ذلك كالوصية للاغنياء فإنه لا يظهر فيها قصد القرية وان لم تخل عن قرية لان في كل كبد
رغبة صدقة ويكنى في الجهة اعطاء ثلاثة منهم فلا يجب استيعابهم ولا التسوية بينهم ومن ذلك
الوصية للعباد ورين في الجامع الازهر حيث لم ينصروا وشرق استيعابهم (قوله كعارة كنيسة)
اي ولو زعموا ومثل ذلك كتابة الترواة والانجيل وكتب الفلاسفة رسائل العلوم المحترمة وكذلك
سراج الكنيسة فالوصية بدعنه له تعظيما لها باطلة اما اذا قصد انتفاع المؤمنين بها ولو كانت فخارا
فالوصية معصية وان خالف في ذلك الاذري (قوله من مسلم او كافر) وحيث قصد المسلم تعظيم
الكنيسة كافر واما الكافر اذا قصد تعظيم المسجد فلا يحكم باسلامه لان شرط الاسلام النطق
بالشهادتين فلا يحصل بمجرد تعظيم المسجد بخلاف الردة والباذلة لله تعالى فانها تحصل
بمجرد تعظيم الكنيسة (قوله لتعبد فيها) أي ولو مع نزول المارة بخلاف ما اذا كانت لتعزول
المارة فقط أو كانت موقوفة على قوم يسكنونها ولو من كفار لانها ليست كنيسة في الحقيقة
ولا أثر لتسيبها كنيسة حينئذ (قوله وتصح الوصية في سبيل الله تعالى) أي لا تنه عن القرية بتعظيمها

من صغير وكبير وكامل
ويجنون وحمل موجود عند
الوصية بأن يتصل لاقبل
من ستة اشهر من وقت
الوصية وخروج بعين ما اذا
كان الموصي له جهة عامة
فان الشرط في هذا ان
لا تكون الوصية جهة
معصية كعطارة كنيسة
من مسلم او كافر للعباد فيها
(و) تصح الوصية في سبيل
الله تعالى

قال أو وصيت ثلث مالى في سبيل الله أو لسبيل الله وصيت وصيته وصرفت لقسرة الزكاة ولو قال
أو وصيت ثلث مالى لله أو قال أو وصيت ثلث مالى ولم يقل لله وصيت وصيته وصرفت للمساكين
ووجوه البر (قوله وتصرف للقرأة) أى قرأة الزكاة وهم المتطوعون بالجهد للثبوت هذا الاسم
لهم في عرف الشرع (قوله وفي بعض النسخ بدل سبيل الله الخ) هذه النسخة أعم من النسخة
الاولى وعلى كل فهو إشارة الى الجهة كما تقدم (قوله وفي سبيل البر) أى الخير والاحسان فان
البر اسم عام لكل خير (قوله أى كالوصية للفقراء) أى كالوصية للعلماء فتصرف لاصحاب علوم
الشرع من تفسير وحديث وفقه بخلاف العلماء بغير ذلك كالمستغنين بعلم النحو والطب وغير
ذلك ويدخل في الوصية للفقراء المساكين وعكسه لوقوع اسم كل منهما على الآخر عند الانفراد
بخلافه عند الاجتماع فاذا أوصى لهما شرك بينهما نصفين كما في الزكاة ويكفي ثلاثة من كل من
الفقراء والمساكين والعلماء ونحوهم ولو أوصى لغيره صرفت الوصية لاربعة دأ من كل
جانب من جوانب داره الاربع وجملة ذلك مائة وستون دارا لخبر ورد في ذلك رواء البيهقي وغيره
وهذا انما يظهر في دار مربعة محفوفة بدور في جوانبها الاربعة كما هو الغالب (قوله أو لبناء
مسجد) وتصح لعمارة مسجد ومصلح ومطلقا وتكمل عند الاطلاق على المصالح الشاملة
للعماره عملا بالعرف فان قال أردت تعليق المسجد فالارجح صحة الوصية كما يجتهد الرافعي معللا
ذلك بأن المسجد ملكا وعليه وقفا أى بأن اللفظ المشغل على قوله للمسجد يكون ملكا والمشغل
على قوله عليه يكون وقفا والمراد أن للمسجد ملكا في ذاته وعليه وقفا كذلك قال النووي هذا
هو الاتفة الاربع خلا فالن قال تبطل الوصية حيثئذ (قوله وتصح الوصية الخ) هذا شروع
في الوصية بمعنى الايصاء ولذلك قال الشاوخ أى الايصاء ومعناه لغة الايسال كالوصية وشرعا
اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت وأركانه أربعة موص وموصى وقبه وصيغة كما تقدم
التنبيه عليه أقول الفصل وقد تكلم المصنف على شروط الوصى وأما شروط الموصى والموصى فيه
والصيغة فلم يتكلم عليها ونحن نتكلم على ذلك فنقول يشترط في الموصى بقضاء الحقوق التي عليه
وتنفيذ الوصايا وذا الودائع ونحوها أن يكون مكلفا حرا كاه أو بعضه مختارا وفي الموصى بنحو
أمر طفل ومجنون ومجنون بغيره مع مأمرة ولاية له عليه ابتداء من الشرع لا بتقويض فلا يصح
الايصاء من صبي ومجنون وورثيق ومكره ولا من أم وعم لعدم الولاية لهما ولا من الوصى لأن
ولا يثبت شرعية ابتداء بل جعلية بتقويض الاب أو الجد اليه الا ان أذن له فيه كأن قال
أوصني فأوصى عن الولي لأعن نفسه ولا يصح الايصاء من أب على ولده والجد بصحة الولاية
لأن ولايته ثابتة شرعا ابتداء بخلاف الوصى كما علمت ويشترط في الموصى فيه كونه تصرفا ماليا
مباحا فلا يصح الايصاء في تزويج نحو بته أو ابنه لأن هذا لا يسمى تصرفا ماليا وأيضا غير الاب
والجد لا يزوج السفيرة والصغيرة ولا في معصية كبناء كنيسة للتعبد لكون الايصاء قربة وهي
تنافي المعصية ويشترط في الصيغة لفظ يشعر بالايصاء وفي معناه ما روي الضحان كأن وصيت
الملك أو فوضت اليك أو جعلتك وصيا معنيان ما يوصى فيه فلو اقتصر على نحو أو وصيت اليك
كأن لغوا ويكون القبول بعد الموت متى شاء كما في الوصية بعمال ويكتفى بالعمل كما في الوكالة
ويصح موقتا ومطلقا كأن وصيت اليك الى بلوغ اخي أو قدوم زيد فاذا بلغ أو قدم فهو الوصى

وتصرف للقرأة وفي بعض
النسخ بدل سبيل الله وفي
سبيل البر أى كالوصية
للفقراء أو لبناء مسجد
(وتصح الوصية)

لأنه يحفل بالجهالات والاختطارات ولو قال أوصيت إلى الله وإلى فلان جمل ذكر الله على التبرك وقد أوصى ابن مسعود فكتب وصيق إلى الله تعالى وإلى الزبير وابنه عبد الله ولكل من الموصي والوصي رجوع عن الإيصاء متى شاء لأنه عقد جائز إلا أن تعين الوصي وغلب على ظنه استيلاء ظالم من قاض وغيره فليس له الرجوع ولو خاف الوصي على مال اليتيم ونحوه من استيلاء الظالم عليه فله تخليصه بشئ منه والله يعلم المقصد من المصلح فيبذل شيئاً لقاضي السوء الذي لو لم يبذل شيئاً لاتزعج المال منه وسلمه لبعض خوخته وأدى ذلك إلى استنصاه وكذلك يجوز للوصي تعيب مال اليتيم ونحوه كما قاله ابن عبد السلام إذا خاف عليه الغصب لأجل حفظه كما في قصة الخضر عليه السلام وقد حكاه الله تعالى بقوله أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعينها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا (قوله أي الإيصاء بقضاء الديون وتنفيذ الوصايا) أي ونحو ذلك كذا الودائع والعواري والغصب وقوله والنظر في أمر الأطفال أي ونحوهم كالجنون والسفيه والإيصاء المذكور سنة الإيفاء حق يحرم عنه حال وليس به شهود فانه يجب حينئذ لأن ترك الإيصاء به يؤدي إلى ضياعه (قوله إلى من) أشار بذلك إلى أنه يتعدى إلى كذا يتعدى باللام وينفسه يقال أوصيت إلى فلان وأوصيت له وأوصيته إذا جعلته وصيا وقوله أي شخص أشار بذلك إلى أن من تكره موصوفة يصبح جعلها موصولة فتكون بمعنى الذي وقوله اجتمعت فيه أي عند موت الموصي وإن لم تكن موجودة عند الوصية أو بين الوصية والموت حتى لو أوصى إلى من لم يجتمع فيه الشروط كصبي ودينق ثم اجتمعت فيه عند الموت صح (قوله خمس خصال) وفي بعض النسخ خمسة شرائط وترك سادسا وهو القدرة على التصرف والاهتداء إليه وسد ذكره الشارح بقوله ويشترط أيضا في الوصي أن لا يكون عاجزا عن التصرف وترك سابعاً أيضا وهو عدم العداوة بينه وبين المجهور عليه وأما العدالة فقد استغنى المصنف عنها بالإمانة كما ذكره الشارح حيث قال بعد الإمانة واكتفى بها المصنف عن العدالة وكذلك الشيخ الخطيب حيث قال بعد الإمانة وعبر عنها بعضهم بالعدالة وهذا نعرف ما في قول المحقق أي بعد اعتبار العدالة والاهتداء إلى التصرف وعدم العداوة بين المجهور عليه والوصي لأنه يقتضي أنه يزاد ثلاثة شروط على الخمسة فتكون الجملة ثمانية بناء على مغايرة العدالة للإمانة وليس كذلك (قوله الإسلام) أي في مسلم فلا يصح الإيصاء إلى كافر على مسلم وأما الإيصاء إلى كافر على كافر فيصح كما سيصرح به الشارح في الاستدلال الآتي وقوله والبلوغ فلا يصح الإيصاء إلى صبي وقوله والعقل فلا يصح الإيصاء إلى المجنون وقوله والحرية فلا يصح الإيصاء إلى من به رق وقوله والإمانة فلا يصح الإيصاء إلى غير الأمين وهو القاسق وقد جمع ذلك الشارح بقوله فلا يصح الإيصاء لأحد من ذكر (قوله واكتفى بها المصنف عن العدالة) أشار بذلك إلى مساواة الإمانة للعدالة كما مر وهل تكني العدالة ولو ظاهرة أو لا بد من العدالة الباطنة يرى شيخ الإسلام تبعاً للهروري وتبعه الشيخ الخطيب على الأول والمعتمد أنه لا بد من العدالة الباطنة وجمع بعضهم بحمل الأول على ما إذا لم يقع نزاع والثاني على ما إذا وقع نزاع وهو جمع حسن لكن الذي اعتمدته الزيادي أنه لا بد من العدالة الباطنة مطلقا سواء وقع نزاع أم لا (قوله فلا يصح الإيصاء لأحد من ذكر) تفريع على مفاهيم الشروط المتقدمة أجمالا وقد فصلنا ذلك سابقا لكن الأظهر أن يقول

أي الإيصاء بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا والنظر في أمر الأطفال (أي من) أي شخص (اجتمعت فيه خمس خصال الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والإمانة) واكتفى بها المصنف عن العدالة فلا يصح الإيصاء لأحد من ذكر

فلا يصح الايصال الى من اتصف بشئ من أحد اد ذلك الا أن يجاب بأنه على تقدير مضاف والتقدير
 لذوي أحد من ذكر (قوله لكن الاصح جواز وصية الخ) استدراك على قوله فلا يصح الايصال
 لأحد من ذكر بالنسبة للكافر وقوله وصية ذى الخ قصته أنه لو كان الموصى مسلماً والمجور
 عليه كافراً بأن أسلم شخص وله ابن بالغ عاقل سفيه كافراً فإنه لا يتبعه في الاسلام لا يصح أن يوصى
 عليه كافراً وهو الرأج خلافا لما جرى عليه في شرح الروض من أنه يصح أن يوصى عليه كافراً
 وقوله الى ذى عدل في دينه وعرف ذلك بالتواتر من العارفين بدنه أو بشهادة شاهدين عارفين
 بذلك بعد اسلامهما وقضية قوله الى ذى أنه لا يصح الايصال الى حربى على أولاد حربى والظاهر
 الصحة (قوله ويشترط أيضاً) أى كما اشترط ما تقدم من الشروط وقوله أن لا يكون عاجزاً عن
 التصرف أى بأن يكون قادراً على التصرف وقوله فالعاجز عنه لكبر الخ تفريع على مفهوم
 الشرط الذى قبله وقوله أو هرم أى شدة الكبر وقوله مثلاً أى أو خبل أو سفه أو مرض ولا يضر
 عى لأن الاعبى ممكن من التوكيل فيما لا يتكهن منه كبيع المعين (قوله وإذا جعت أم الطفل
 الشرايط المذكورة) أى عند الوصية لا عند الموت وإن جرى عليه جمع كشيخ الاسلام وتبعه
 الشيخ الخطيب لأن الأولوية إنما يخاطب بها الموصى وهو لا علم له بما يكون عند الموت لا يقال قد
 تجتمع فيها الشروط عند الوصية وتفتي عند الموت فيتبين بطلان الوصية فالعبرة حينئذ بحال
 الموت لا بحال الوصية لانا نقول الاصل بقاء ما هى عليه فيقال اذا اجتمعت فيها الشروط عند
 الوصية فالأولى أن يوصى لها نظراً للاصل المذكور ومع ذلك اذا اتفقت فيها الشروط عند الموت
 تبين عدم صحة الوصية فن اعتبر حال الموت نظراً الى استقرار الصحة ومن اعتبر حال الوصية نظر الى
 الأولوية المبنية على الاصل المذكور وقوله فهى أولى من غيرها أى لو فور شققها وخر وجابن
 خلاف الاصطغرى فإنه يرى أنها تلى بعد الاب والجد وكان شيخنا وجه الله تعالى يقول لا بأس
 بتقليد الاصطغرى في هذا الزمان فإنها أشفق من غيرها غالباً وتزوجها لا يطل وصايتها الا ان
 نص عليه الموصى وعلم من ذلك أن الاثونة غير مانعة من الوصاية لما فى سنن أبي داود أن هراً وصى
 الى حفصة بنته وكانت زوجة له صلى الله عليه وسلم

• (كتاب أحكام النكاح) •

أى كاستصحابه للتائق للوطء الواجد أهت كإسبأى وهذا هو الركن الثالث من أركان الفقه وانما
 قدموا العبادات لأنها أهم لتعلقها بالله تعالى ثم المعاملات لأن الاحتياج اليها أشد من الاحتياج
 لغيرها ووسطوا الفرائض للإشارة الى أنها نصف العلم كافى الحديث ثم النكاح لأنه اذا تمت شهوة
 البطن يحتاج لشهوة الفرج ثم الجنائيات لأن الغالب أن الجنابة تحصل بعد استيفاء شهوة
 البطن والفرج ثم الاقضية والشهادات لأن الانسان اذا وقعت منه الجنابات دفعه للقاضى
 واحتاجوا الشهادة عليه ثم خفوا بالعقوبة ربه أن يعظم الله لهم بالعقوبة من النار والنكاح من
 الشرائع القديمة فإنه شرع من لدن آيتنا آدم عليه السلام واستمر حتى في الجنة فإنه يجوز
 للانسان النكاح في الجنة ولو لم يحرره ما عدا الاصول والفروع فلا ينكح أمته ولا بنته فيها وفائده
 في الدنيا حفظ النسل وتفرغ ما يضر حبه من المنى واستيفاء المنة والتمتع وهذه هي التى تنبى
 في الجنة والاصل فيه الكتاب والسنة واجماع الامم من الكتاب قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم

لكن الاصح جواز وصية
 ذى الى ذى عدل في دينه
 على أولاده الكفار
 ويشترط أيضاً فى الوصى أن
 لا يكون عاجزاً عن
 التصرف فالعاجز عنه
 لكبراً وهرم مثلاً لا يصح
 الايصال اليه واذا جعت
 أم الطفل الشرايط
 المذكورة فهى أولى من
 غيرها
 (كتاب أحكام النكاح)

من النساء وقوله تعالى واتكسوا الايامي منكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم تناكحوا
 تكثروا فاني حباه بكم الام يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم من أحب فطرني فليستسن بسنني
 ومن سقى النكاح وأركانه خمسة زوج وزوجة وولي وشاهدان وصيغة (قوله وما يتعلق به) أي
 والذي يتعلق به من صحة وفساد وحل وحرمه ونحو ذلك ويحتمل أن المراد بما يتعلق به جميع ما يأتي
 الى كتاب الجنائيات لتعلق جميع ذلك بالنكاح كما قاله ابن قاسم العبادي في شرحه على الكتاب
 (قوله وفي بعض النسخ وما يتصل به) عطف على مقدور تقديره هكذا في بعض النسخ (قوله من
 الاحكام) أي من بعض الاحكام بمعنى النسب التامة جمع حكم بمعنى النسبة التامة وقوله
 والقضايا أي ومن القضايا الا في ذكرها في الفصول الآتية ومعناها النسب المقضى بها فهي
 جمع قضية بمعنى نسبة مقضى بها فتكون بمعنى الاحكام فالعطف من قبيل عطف التفسير ويصح
 أن يكون المراد بالقضايا المعنى المصطلح عليه عند أهل الميزان فالعطف من قبيل عطف الكل على
 الجزء لان القضية بالمعنى المصطلح عليه عندهم المركب من المحكوم عليه والمحكوم به والحكم
 بمعنى النسبة (قوله وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن) المراد بالكلمة المعنى اللغوي لان
 الاشارة لقوله من الاحكام والقضايا وهي كلمات (قوله والنكاح يطلق لغة على الضم) يقال
 تناكحت الاشجار اذا تمايلت وانضم بعضها الى بعض وقوله والوطء والعقد ظاهره بل صريحه
 أنه يطلق لغة على الوطء والعقد ولا مانع منه ويؤيده قول الشيخ الخطيب والعرب تستعمله بمعنى
 العقد والوطء جميعا وهذا لا ينافي أنه شرعا حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقيل بالعكس وقيل
 حقيقة فيهما ولذلك قال الشيخ الخطيب بعدما تقدم ولا صحابنا في موضوعه الشرعي ثلاثة أوجه
 اصحها أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء ويؤيد ذلك ايضا قول النووي في شرح مسلم هو في اللغة
 الضم ويطلق على العقد والوطء ثم قال قال الواحدى قال ابو القاسم الزجاى النكاح في كلام
 العرب بمعنى العقد والوطء جميعا ثم قال وقال أبو علي القاسى فرقت العرب بينهما فراقا لطيفا فاذا
 قالوا نكح فلانة أو بنت فلان أرادوا عقد عليها واذا قالوا نكح امرأته أو زوجته أرادوا وطئها
 وبذلك اندفع ما زعمه المحشى بقوله فيه تساهل لان الوطء والعقد من معناه الشرعي وانما الخلاف
 في كونه حقيقة فيهما اولا ولا يرد على ما هو الاصح من انه حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقوله تعالى
 حتى تنكح زوجا غيره لان المراد به فيه العقد وما الوطء فهو مستفاد من خبر حتى تذوق عسيلته
 ويذوق عسيلتك فالعقد مستفاد من الكتاب والوطء مستفاد من السنة والمراد به في ذلك الوطء
 مجازا من اطلاق اسم السبب على المسبب بقرينة الخبر المذكور (قوله ويطلق شرعا على عقد
 مشغل على الاركان والشروط) كان الاوضح والاولى ان يقول كما قال غيره عقد يتضمن اباحة
 وطء بلفظ انكاح او تزويج او تزويجه ففاده الاباحة لا الملك على الاوجه لانه اختلف في كونه عقد
 اباحة أو تعليق على وجهين أو وجههما أنه عقد اباحة يظهر أثر ذلك فيما لو حلف لا يملك شيئا وله
 زوجة والاصح أنه لا يباحث حيث لانية وعلى الثاني فهو تعليق لان يتنفع لا المنفعة فلو وطئت
 المرأة بشبهة فالمهر لها اتفاقا والمعقود عليه المرأة أي منفعة بضعها على الراجح وقيل المعقود عليه
 كل من الزوجين وينبغي على هذا الخلاف أنها لا تطالبه بالوطء على الاول لانه حقه فلا يجب عليه
 وطؤها فم الاول له ذلك ليعفها ويحصنها وتطالبه به على الثاني وعقد النكاح لانهم من جهة

وما يتعلق به)
 وفي بعض النسخ وما يتصل
 به (من الاحكام والقضايا)
 وهذه الكلمة ساقطة من
 بعض نسخ المتن والنكاح
 يطلق لغة على الضم والوطء
 والعقد ويطلق شرعا على
 عقد مشغل على الاركان
 والشروط

الزوجة قطعا ومن جملة الزوج على الرابع فلا خيار فيه وليس لهما فسخه بلا عيب من العيوب
الآتية فلا ينافي أن لكل منهما فسخه بالعيب كما سيأتي ومقابل الرابع أنه جائز من جهة الزوج
من حيث أن له رفعه بالطلاق وأما فسخه بلا سبب فلا ينافي لامن الرجل ولامن المرأة وهذا يسهل
الأول فالحلف لفظي (قوله والنكاح) أي بمعنى التزويج أي قبول التزويج اذ هو الذي من
طرف الزوج فهو المحكوم عليه بالاستصباح له في كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر النكاح
أولا في الترجمة بمعنى العقد المركب من الإيجاب والقبول وذكره ثانيا بمعنى آخر وهو القبول الذي
هو أحد طرفيه وأما الإيجاب الذي هو الطرف الآخر فهو من طرف الولي وهو مستحب أيضا
أن كانت المرأة تاتقة فيستحب لها النكاح بمعنى التزويج الذي هو الإيجاب لكن بواسطة الولي
وفي معنى التاتقة المتحاجة للنفقة والخاتمة من إقحام القبرة بل أن لم تدفع القبرة عنها
الاب بالنكاح وجب فإن لم تكن تاتقة ولا محتاجة ولا خاتمة كره لها لأنها يحنى منها أن لا تقوم
بمقوق الزوجية مع عدم السبب المقنض للنكاح فاقبل أنه يستحب لها ذلك مطلقا مردود
ويستحب كون الزوجة بكرًا إلا لعذر كضعف آئته عن الافتراض أي إزالة البكارة أو احتياجه
لمن يقوم على عياله كما وقع لبارقائه لما قال صلى الله عليه وسلم هلا بكراتلعبها وتلاعبك اعتذر
له فقال أن أي قتل يوم أحد وتركت تسع بنات فـ كرهت أن أجمع اليهن جارية خرقاء مثلهن أي
لا تحسن شيئا ولكن امرأة غشطن وتقوم عليهن فقال صلى الله عليه وسلم أصبت وكونها دينة
لا فاسقة جملة عرفاء عند العلامة الرمي أو بحسب طبعه عند العلامة الزبائدي لخبر العصيين
تنكح المرأة لا ويرع لها وبجاليها وحسب ما ولدتها فاطمة بنات الدين تربت يد أي التفتت
بالتراب وهو كناية عن الفقر فكانه قال اقتقرت أن لم تفعل واستغفرت أن فعلت لا بارعة بالجمال
لأنها تزهر عليه بجمالها البارع وتمتد إليها العين غالبًا وكونها ولودا ويعرف كون البكر ولودا
بأقاربها ولودا لخبر تزويجها الولود والود وفاني مكانكم بكم الام يوم القيامة بالغة الحاجة
خفيفة المهر لا مطلقة يرغب فيها مطلقة أو ترغب هي فيه ذات نسب طيب لا بنت زنا ولا بنت
فاسق ومثلها اللقطة ومن لا يعرف لها أب لخبر تخير والتفكم غير ذات قرابة قريبة بأن كانت
أجنبية وذات قرابة بعيدة لضعف الشهوة في ذات القرابة القريبة كبنت العم فهي الولد خفيفا
ولذلك قال بعضهم

ان أردت الانجاب فانكح غريبا * وإلى الاقربين لا تتوصل

فاتقاء الثمار طيبا وحسنا * فمرغضه غريب موصل

ويستحب أن يعقد عليها في شوال وأن يكون في يوم الجمعة أو في النهار وأن يكون في جمع وأن
يكون في المسجد ويستحب أيضا أن يدخل عليها في شوال كما فعل صلى الله عليه وسلم في عائشة
رضي الله عنها (قوله مستحب) أي استصباحا عارضا لأن أصله الإباحة لكن إن قصد به العفة أو
حصول ولد أو نحو ذلك صار طاعة بخلاف ما لو قصد مجرد استيفاء اللذة أو قضاء وطره ولهذا
لا يصح نذره ولو في صورة الاستصباح على ما اعتقه الرمي وقال ابن حجر يصح نذره إن قصد به العفة
أو حصول ولد أو نحو ذلك نظر الاستصباح حيث هو وجوبه والعلامة الرمي نظر لكون أصله
الإباحة والاستصباح عارض ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو كان في دار الحرب فإنه لا يستحب

(والنكاح مستحب)

له النكاح وان وجدت فيه الشروط كأنص عليه الشافعي وعلمه بالخوف على الولي من الكفر والاسترقاق (قوله لمن يحتاج اليه) أي للشخص الذي يحتاج الى النكاح سواء كان مستغنيا بالعبادة أم لا وقوله بتوفاته للوط متعلق يحتاج أي بسبب اشتياقه للوط قالوا لليسية فان لم يكن به توفان كره له النكاح ان فقد أهنته سواء كان به علة كتمنين أم لا أو وجدها وكان به علة كهرم وتعين لا تنفاه حاجته مع التزام فاقد الالهة ما لا يقد ر عليه وخطر القيام به فيمن عداها فان وجدها ولا علة به ففضل لعبادة أفضل ان كان متعبدا اهتماما بها وان لم يكن متعبدا فالنكاح أفضل من تركه لثلاث تفضي به البطالة بسبب التفكير الى القوا حش (قوله ويجد أهنته) عطف على قوله يحتاج اليه والاهبة يضم الهمة مؤن النكاح وقوله كهر ونفقة أي وكسوة كما أشار اليه بكاف التثنية والمراد بالمهر الحال منه وبالنفقة نفقة يوم النكاح وليته وبالكسوة كسوة فصل التكين (قوله فان فقد الالهة) أي مع توفاته للوط كما هو الفرض وقوله لم يستحب له النكاح بل يستحب له تركه كما في المنهاج وغيره وبالع في شرح مسلم فقال يكره له النكاح ويكسر شهوته بالصوم ارشادافاته بالقرن عليه يضعف الشهوة لخبر يامعشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء أي قاطع لتوفاته والبائة بالمتزوجة النكاح فان لم يستطع بالصوم لا يكسره بالكافور ونحوه بل يترقح ويتوكل على الله فان الله تكفل بالرزق للمتزوج بقصد العفاف فان كسره بالكافور والطيار ونحوه كره ان أضعف الشهوة فان قطعها من أصلها حرم وكذلك استعمال المرأة التي يظن الحبل أو يقطعها من أصلها فكره في الاول ويحرم في الثاني (قوله ويجوز للزنى) أي كامل الحرية غير النبي صلى الله عليه وسلم أما هو صلى الله عليه وسلم فيجوز له نكاح أكثر من أربع فانه صلى الله عليه وسلم تزوج خمس عشرة امرأة ودخل ثلاث عشرة وتوفي عن تسع أشار اليهن شيئا باواثل قوله عشقت مليحازاد حسنا جاله • صفار شأه نديه سل للقتل

نخذا سرقا من اول النظم تستقد • نساء توفي عنهم المصطفى المكي

فالعين لعائشة والميم لميمونة والزاي لزينب بنت جحش والحاء لحقصة والجيم لجويرة والصاد لصفية والراء لملة والهاء لهند والسين لسودة رضى الله عنهم (قوله ان يجمع) أي في عقد واحد أو في عقود متعددة ولو مرة وقوله بين أربع حرائر أي ولو كن كافرات فان زاد عليهن بطل الزائد ان عقد عليه بعد الأربع والابطال الكل اذا بطل واحدة ليس بأول من ابطال الاخرى فيبطل الجميع ويجوز بعض الخوارج قدما أخذ من قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء من ثلث ورباع أي اثنين وثلاثة وأربعة ومجموع ذلك تسع وقال بعض الخوارج ايضا ان هذه الآية تدل على خماسة عشر لان معنى ثلث اثنين وثلاث ثلاثة وثلاثة ورباع أربعة ورباع ومجموع ذلك ما ذكره وهذا خرق للإجماع والمراد من الآية والله اعلم فانكحوا ما طاب لكم من النساء اثنين أو ثلاثا أو ربعا فلا يجوز الزيادة على الأربع ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لغيره وقد أسلم على عشر نسوة أسكت أربعا وأما رضى الله عنه واذا وجب الاقتصار على أربع في الدوام ففي الابتداء أولى واستفيد من تقييد المصنف بالحرائر رجوا ان يجمع بين الاما ملك اليمين من غير حصر ولو كن مع الحرائر لا طلاق قوله تعالى أو ما ملكك أي ما نكح (قائدة) ذكر ابن عبد السلام

لم يحتاج اليه (بتوفاته للوط ويجد أهنته كهر ونفقة فان فقد الالهة لم يستحب له النكاح (ويجوز له أن يجمع بين أربع حرائر)

أنه كان في شريعة موسى عليه السلام جواز التسام من غير حصر تغليباً لمصلحة الرجال وفي شريعة عيسى عليه السلام أنه لا يجوز غير واحدة تغليباً لمصلحة النساء وراعت شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم مصلحة النوصين والحكمة في أن موسى عليه السلام غلب مصلحة الرجال أن فرعون كان يقتل أبناءه ويستحي نساءهم فناسب أن يغلب في شريعته مصلحة الرجال لقلتهم وكثرة النساء والحكمة في أن عيسى عليه السلام غلب مصلحة النساء أنه خلق من أمه بلا أب فناسب أن يغلب في شريعته مصلحة النساء لكونهن نوع أصله الذي هو أمته والحكمة في تخصيص الأربع أن الشخص له طبائع أربع وأن المقصود من النكاح الألفة والموانسة وذلك يقوت بالزيادة على الأربع دون الاقتصاد على الأربع لأنه إذا دار عليهم بالقسم فأنما يغيب عن كل واحدة منهن ثلاث ليال وهي مدة قرية مفقرة شرعاً في كثير من الأبواب (قوله فقط) أي دون ما زاد على الأربع وقد عرفت حكم الزائد فيما مر آنفاً (قوله الآن تنهين الواحدة في حقها) أي فلا تجوز الزيادة عليها وقوله كنكاح سفيه أي فانه تنهين فيه الواحدة لأنه انما يزوج للحاجة وهي تندفع بالواحدة فينكح هو باذن وليه أو ينكح له وليه بأذنه ولا يعتد بقوله في الحاجة حتى تظهر أمارات الشهوة لأنه قد بقصد اتلاف ماله لسفهه وقوله ونحوه أي فهو نكاح السفيه كنكاح المجنون فانه تنهين فيه الواحدة لأنه انما يزوج للحاجة وهي تندفع بالواحدة واحتياجه لغير الواحدة نادر لا يعتبر ثم إن كان احتياجه لمرض زيد بقدر الحاجة والمزوج له أب ثم جده ثم حاكم دون سائر العصبات ويلزم الأب وإن علات زوج المجنون كبير المحتاج للنكاح بخلاف المجنون الصغير والمجنون الكبير غير المحتاج له وأما الصغير العاقل فلا ييه وإن علات زوجيه دلواً بمصلحة غبطة ظاهرة لا ييه وقوله عما يتوقف على الحاجة أي من نكاح يتوقف على الحاجة كنكاح المجنون كما تقدم فواقعة على نكاح فاندفع قول المحشي لو قال ممن يتوقف جواز نكاحه على الحاجة لكان أولى وأنسب ولعله بناء على تفسير قوله ونحوه بنحو السفيه كما يدل له تمثيله بالمجنون وقد فسرناه ذلك فيما تقدم بنحو نكاح السفيه ومثله بنكاح المجنون (قوله ويجوز للعبد) المراد به من فيه رق بجميع أنواعه كما أشار إليه الشارح بقوله ولو مدبر الخ وإن كان المتبادر من العبد كامل الرق الذي لم يجبر عليه سبب من أسباب الحرية وقوله أن يجمع بين اثنين أي سواء كانتا في عقد واحد أو في عقدين ولو مرتين وسواء كانتا حرتين أو أمتين أو مختلفتين فهو على النصف من الحر لأن النكاح من باب الفضائل فلم يلحق العبد فيه بالحر كما لم يلحق الحر غير النبي بمنصب الأنبياء في الزيادة على الأربع وعلم من ذلك جواز نكاح العبد الأمة مع الحرية فانه لا يشترط لنكاحه الأمة الشروط الأتية (قوله أي زوجتين فقط) أي دون ما زاد عليهما فان زاد عليهما فكما لو زاد الحر على الأربع والحاصل أنه لو نكح الحر خساً أو ستاً أكثر أو العبد ثلاثاً أكثر فان كان في عقد واحد بطل في الجميع وإن كان في عقود مترتبة بطلت الخامسة فافوقها في الحر والثالثة فافوقها في الرقيق لأن الزيادة على العدد الشرعي حصلت في كل منهما (قوله ولا ينكح) أي لا يترجى فلا يجوز ولا يصح وقوله الحر أي الكامل الحرية بخلاف الرقيق كالأول وبعضاً فيجوز له نكاح الأمة وإن لم توجد الشروط كما مر ثم الإسلام شرط في المسلم حرًا كان أو غيره فهو يعم الحر وغيره ويخص بالمسلم (قوله أمة) أي من في هرق ولو بمعضة فهي كالرقيقة لأن أرفاق

فقط إلا أن تنهين الواحدة في حقها كنكاح سفيه ونحوه عما يتوقف على الحاجة (ويجوز للعبد) ولو مدبراً أو مبعوضاً أو مكاتباً أو معلقاً عنه بسففة (أن يجمع بين اثنين) أي زوجتين فقط (ولا ينكح الحر أمة)

بعض الولد محذور كارتفاق كله ثم اذا جاز له نكاح الامة ووجد مبينة وجب تقديمها على كملته
 الرق لان ارتفاق بعض الولد أهون من ارتفاق كله وهذا هو الراجح من تردد الامام وعلى تعليل منع
 رقيقة السكل اقتصر الشيطان بل يجب تقديم من هي أقل رفا على من هي أكثر رفا ولو أوصى
 بأولاد أمتة ثم أعتقها الوارث فلا ينكحها الحر الا بشروط الامة لان العلة وهي ارتفاق الولد
 تجري فيها وبها يلغز من وجهين الاول أن يقال لنا حرته لا ينكحها الحر الا بشروط الامة الثاني
 أن ولدها رقيق بين حريم (قوله لغيره) انما قيد الشارح بذلك لانه لا يجوز له نكاح أمتة مطلقا
 وجدت الشروط أو لا ثم ان أعتقها جاز له نكاحها بل يستحب لانه ورد أن له أجرين أجر على
 اعتاقها وأجر على نكاحها وكذلك لا يجوز أن ينكح أمة ولده لانها مثل أمتة فان طرأ ملك
 الفرع على نكاح أصله بأن ملك الولد الامة التي تزوجها أبوه قبل ملكه ينسخ النكاح لانه
 دوام مع ضعف تعلق الاب ببال الولد بخلاف أمة المكاتب فانه يمنع على السيد نكاحها ابتداء
 ودواما لان تعلق السيد ببال المكاتب أقوى ومثل أمتة أيضا الامة الموقوفة عليه والموصى له
 بمنفعتهما على الدوام وكذلك يمنع على السيدة ان تنكح عبدا المملوك لهما والموقوف عليهما او
 الموصى لهما بمنفعتهما على الدوام (قوله الا بشرطين) وسيزيد الشارح عليهما شرطين فالجمل
 اربعة والذي في الخطيب تبع للمنهج جعلها ثلاثة بجعل الاول المعجز عن الحرته فيشمل فقد
 صداقها وعدم كونها تحتها فيستغنى به عن الشرط الاول من الشرطين اللذين زادهما الشارح
 ولو حذف المصنف لفظ صداق لشمول ما ذكر واستغنى عن الشرط المذكور فتعبد به بالصداق
 فاصرح كما اشار اليه الشارح بقوله أو فقد الحرته أو عدم رضاها به ولا يصح أن الشرط الاول من
 الشرطين اللذين زادهما الشارح هو مفاد قول الشارح أولا أو فقد الحرته فكان عليه اسقاط
 الشرط المذكور (قوله عدم صداق الحرته) أي ولو كناية ان وجدت شروط نكاحها ولا
 يكلف بيع مسكنه وخادمه ولباسه ومركوبه لاجل تحصيل صداق الحرته ولو رضيت بلا صداق
 حلت له الامة لوجوبه عليه بالعقد وكذلك لو رضيت بالمؤجل فحل له الامة لان ذمته نصير
 مشغولة في الحال به وقد لا يجده عند حلول الاجل ومثل ذلك ما لو لم ترض الا بأكثر من مهر المثل
 ما لم يكن السيد طالبا لا كثر المذهب كور في مهر الامة لانه قادر على نكاح الحرته بمهر الامة ولو
 رضيت له الحرته بمهر المثل فأقل وقد وجد لم تحل له الامة لقدرته على صداق الحرته ولا نظر للمنة
 في الثانية اذا العادة المسامحة في المهور ولا يمنع ماله الغائب نكاح الامة لانه كالعديم (قوله او
 فقد الحرته) أي بأن لم يجد لها في بلده فلو وجدها غائبة عن بلده ولحقه مشقة ظاهرة في طلبها حلت
 له الامة وضبط الامام المشقة بان ينسب في طلب الزوجة الى الاسراف ومجاوزة الحد او لم تلحقه
 تلك المشقة لكنه لا يقدر على منع نفسه من الزنا في مدة السفر لها والاوجب عليه السفر لها
 ومحل كما قاله الركني ان امكن انتقالها معه الى وطنه والافهى كالعديم لما في تكليفه المقام
 معها في بلدها من القرية والرخص لا تحتل هذا التضييق (قوله او عدم رضاها به) أي بالزوج
 لقصور نسبه او نحو ذلك وكذلك عدم رضاها بما قدر عليه من المهر بان طلبت أكثر منه (قوله
 وخوف العنت) أي بأن يتوقعه لا على ندوبان يغلب على ظنه الوقوع فيه أو يحتمل الوقوع
 فيه وعدمه على السواء بان يغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف ما اذا وقع على ندوبان

لغيره (الا بشرطين عدم
 صداق الحرته) أو فقد الحرته
 او عدم رضاها به (وخوف
 العنت)

نصف شهوته أو قويت شهوته وقويت تقواه أيضا فلا تحل له الأمة لقوله تعالى ومن لم يستطع
منكم طولا إن ينكح المحصنات المؤمنات فمأملت إيمانكم إلى قوله ذلك لمن خشى العنت منكم
والطول السعة والمراد به المهر والمراد بالمحصنات الحررات والمؤمنات الأولى جرى على الغالب
لأن الحرة الكفاية كالحرمة المسلمة في منع الأمة كما يعلم من قول الشارح أن لا يكون تحت حرة
مسلمة أو كفاية بخلاف المؤمنات الثانية فإنه قيد في حق المؤمن لأنه يشترط إسلام الأمة في حق
المسلم كما سيأتي وعلم من ذلك الشرط أن المصوح والمحبوب لا يحل لكل منهما نكاح الأمة لأنه
لا يتصور منه خوف العنت بخلاف العنين والنحصى ولا بد أن يكون العنت عامافا لمعتبر عموم
العنت لا خصوصه فلو خاف العنت من أمة بعينها لقوة ميله لها فليس له أن ينكحها لأن العشق
لا اعتبار به لأنه تهيج من البطالة وإطالة الفكر وكم من إنسان ابتلى به وسلاه (قوله أي الزنا)
وأصله المشقة سعى به الزنا لأنه سبها بالحد في الدنيا أن حذفتها والاقبال العقوبة في الآخرة أن
لم يبق في حد في الدنيا لا يعاقب في الآخرة لأن الله أكرم من أن يجمع على الذنب الواحد
عقوبتين فهو من تسمية السبب باسم المسبب وقوله مدة فقد الحرة طرف لخوف العنت (قوله
وترك المصنف شرطين آخرين الخ) قد تقدم أن الأولى للشارح إسقاط الشرط الأول من
هذين الشرطين لأنه مفاد قوله فيما رأوا فقد الحرة فهو يفتى عنه لكن الشارح زاده نظرا
لكلام المصنف (قوله أحدهما) أي الشرطين الآخرين وقوله أن لا يكون تحت حرة أي
أرأمة بالملك أو بالنكاح وانما اقتصر على الحرة لئلا يأتى التعميم فيها بقوله مسلمة أو كفاية فإذا
ترجح أمة بالشرط فلا يجوز له نكاح أمة أخرى إلا أن انتقل إلى جهة أخرى وخاف العنت فلا
نكاح أمة ثانية فلو انتقل إلى جهة أخرى وخاف العنت أيضا فلا نكاح أمة ثالثة وهكذا
في الرابعة وله بعد ذلك جمعهم والقسم ينتهي لأنه دوام (قوله مسلمة أو كفاية) تعميم في الحرة
فإذا كانت تحت حرة كفاية منعت نكاح الأمة فقوله المؤمنات الأولى في الآية ليس بقيد بل
جرى على الغالب بخلاف المؤمنات الثانية كما مر (قوله فصل للاستمتاع) أي عرفا بأن تعقه
ولو قال صالحة للاستمتاع لكان أولى لأن تعبيره بالمضارع يوهم أنه يكفي كونها فصل للاستمتاع
في المستقبل وليس كذلك بل لا بد أن تكون صالحة للاستمتاع في الحال وخروج بذلك الصغيرة التي
لا تحمّل الوطء والزنا والقرناء والهرمة وقصوها كالتصيرة أن عافت نفسها وطئها فلا نكاح
الأمة حينئذ ولا نظر لتوقع شفافها كما نقل عن العلامة الرملي خلافا لابن قاسم حيث جعلها
كالصالحة للاستمتاع لتوقع شفافها (قوله والثاني) أي الشرط الثاني من الشرطين الآخرين
وقوله إسلام الأمة أي لقوله تعالى من قبائلكم المؤمنات وقوله التي ينكحها بخلاف التي
يملكها فلا يشترط إسلامها فيجوز له وطء الأمة الكفاية بملك الأمين لأن الهدور في نكاح الأمة
الذي هو ارتقاء الولد منسحقنا (قوله فلا يحل لمسلم أمة كفاية) سواء كان حرا أو ورقيا فهذا
الشرط عام للحر وغيره لكنه خاص بالمسلم بخلاف الكافر حرا كان أو ورقيا فلا نكاح الأمة
الكفاية لاستوائهم في الدين ولا بد في نكاح الحر الكفاية من فقد الحرة وخوف
العنت كالمسلم فحصل أن فقد الحرة وخوف العنت خاصان بالحرمة كمن ما يمان المسلم
والكفاية والإسلام خاص بالمسلم لكنه يعم الحر وغيره كما تقدم (قوله وإذا نكح الحر أمة

أي الزنا مسلمة فقد الحرة
وترك المصنف شرطين آخرين
أحدهما أن لا يكون
تحت حرة مسلمة أو كفاية
فصل للاستمتاع والثاني
إسلام الأمة التي ينكحها
الحر فلا يحل لمسلم أمة كفاية
وإذا نكح الحر أمة

بالشروط المذكورة) أي التي هي فقد صدق الحرة وخوف العنت وعدم كونه تحت حرة صالحة للاستمتاع وإسلام الأمة في حق المسلم وقوله ثم أيسر أي بأن قد رد على صدق الحرة وقوله أو نكح حرة أي بعد نكاح الأمة كما هو فرض المسئلة بخلاف ما لو عقد عليها ما عاقبه يصح في الحرة ولا يصح في الأمة لأن نكاح الحرة يمنع نكاح الأمة وهذا ظاهر إن كانت الحرة تصلح للاستمتاع لأن الحرة غير الصالحة للاستمتاع لا تمنع نكاح الأمة فلذلك اعقد النكاح على الرمي بقييد هذه المسئلة بما إذا كانت الحرة صالحة للاستمتاع خلافا لمن عزم فيها وتبعه المهشي حيث قال وإن كانت الحرة غير صالحة وهو صريح شرح المنهج ولعل وجهه قوة ابتداء النكاح لكن الوجه ما قلناه أولا (قوله لم ينسخ نكاح الأمة) أي لأنه دوام ويعتبر في الدوام ما لا يعتبر في الابتداء (قوله وتطرح) شروع في أحكام النظر وأقسامه ولا يخفى أن المناسب للمقام انما هو النظر لأجل النكاح وهو الذي ذكره المصنف بقوله والرابع النظر لأجل النكاح فيجوز إلى الوجه والكفين وانما ذكر بقية الأقسام على وجه الاستطراد وحيث حرم النظر حرم المس لأنه أبلغ منه في اللذة وإثارة الشهوة ويحرم اضطجاع الرجلين والمرأتين في قوب واحد إذا كانا عاريين وإن كان كل منهما في جانب من الفراش لم يفسد لا يقضى الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد ولا فرق في ذلك بين الأجانب والمحارم ولذلك قال الرمي ولو أبا وابنه وأما ما يفتوا ونازع في الأصول السبكي وفي غيرهم الزركشي ويسن مصافحة الرجلين والمرأتين لم يبرم من مابين يلتقيان فيصافحان الأغفر له ما قبل أن يتفرقا ويستثنى الأمرد الجليل فحصر مصافحته كما صافح الرجل للمرأة فانما تحرم من غير حائل ومبايعته صلى الله عليه وسلم للنساء انما كانت بالقول لا بالمصافحة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصافح امرأة قط وتكرمه مصافحة من به عاهة كالابرص والاجذم ونحوهما وتكرمه المعانفة والتقبيل في الرأس والقادم من سفر أولن بعد لقاءه عرفا فانه سئل ذكره لا يتابع ويسن تقبيل اليد والصلاح ونحوه من الأمور الدينية كعلم وزهد ويكره ذلك لغنى ونحوه من الأمور الدنيوية كشوكة ووجاهة فقد ورد من تواضع لغنى لقناه ذهب ثلثا دينه كما في شرح الروض ويسن القيام لأهل الفضل أكراما لأرباءه وتفخيما بخلاف غير أهل الفضل فلا يطلب القيام لهم إلا الحاجة أو ضرورة وخرج بالقيام نحو الركوع الواقع بين يدي الأهرام فهو حرام ولومع الطهارة واستقبال القبلة كما قاله العلامة ابن حجر وألف فيه بعضهم مؤلفا (قوله الرجل) أي الذكر البالغ وهو يشمل الفحل وهو الذي بقي ذكره وأنثاه وانحصى وهو من قطع أنثاه وبقي ذكره والمحبوب بالباء الموحدة وهو من قطع ذكره وبقيت أنثاه بخلاف المسووح وهو الذي مسح ذكره وأنثاه فهو مع النساء الأجانب كالمحرم وأما المجنون بالثوب فلا يوصف نظره بصره ولا تحليل كالجميلة لكن يلزم المرأة الاحتجاب عنه وخرج بالبالغ الصبي لكن المراهق كالبالغ ومعنى حرمة النظر في المراهق مع أنه غير مكلف أنه يحرم على وليه تمكينه منه ويحرم على المرأة أن تتكشف عليه وكذلك غير المراهق إن كان يقدر على حكاية ما يراه بشهوة فهو كالبالغ أيضا ومعنى الحرمة فيه كما ذكرنا إن كان يقدر على حكاية ما يراه من غير شهوة فهو كالمحرم وإن كان لا يقدر على حكاية ما يراه فهو كالعدم فبذلك علم أن غير البالغ على أربعة أقسام وهذا كله في الواضح وأما الخلق المشكل فيعامل بالاشتد فيجعل مع

بالشروط المذكورة ثم أيسر
أو نكح حرة لم ينسخ نكاح
الأمة (وتطرح الرجل)

النساء رجلا ومع الرجال امرأة إذا كان في سن يحرم فيه نظر الواضح ولا يجوز أن يتخلوه أجنبي ولا أجنبية ويمكن ادخاله في كلام المصنف بأن يراد بكل من الرجل والمرأة ما يشمله فيقال المراد الرجل ولو احتمل والمرأة ولو احتملا (قوله إلى المرأة) أي الاتي البالغة ومنها المراهقة بل الصغيرة التي تشتهى كذلك بخلاف الصغيرة التي لا تشتهى فيصل النظر إليها لأنها ليست في مظنة الشهوة إلا الفرج فيصوم النظر إليه وكذلك ذكر الصغير ويستثنى الأم ومن الرضاع والتربية فإنها تنظر إليه ونعمه للحاجة ومنها نحوها كالمريضة وأما الكسيرة فيصوم النظر إليها ولو كانت لا تشتهى لتعوثوثه وتحرم الخلوة بها إذا من ساقطة إلا ولها لا قطة وسكت المصنف عن نظر الرجل إلى الرجل ونظر المرأة إلى المرأة فيصل كل منهما بلا شهوة إلا ما بين السرة والركبة فيصوم ولو بلا شهوة ويستثنى من الأول نظر الرجل إلى الأمرد الجليل فإن كان بشهوة فهو حرام بالإجماع ولا يختص ذلك بالأمرد الجليل بل النظر بشهوة حرام لكل ما لا يجوز الاستمتاع به ولو جازا كان ينظر إلى العمود بشهوة وضابط الشهوة فيه كما قاله في الإحياء أن يتأثر بحال صورته بحيث يظهر من نفسه الفرق بينه وبين الملتقى ويقرب منه قولهم هو أن ينظر فيلتذو كثير من الناس ينظرون إلى الأمرد الجليل مع التلذذ بجماله ومع المحبة له وينظنون أنهم سألون من الأثم لاقتصارهم على النظر دون إرادة البقا حشة وليسوا سألين ومثل الشهوة خوف الفتنة فلو اتفت الشهوة وخيفت الفتنة حرم النظر أيضا وليس المراد بخوف الفتنة غلبة الطغى بوقوعها بل يكفي أن لا يكون ذلك نادرا وإن كان بغير شهوة وبلا خوف فتنة فهو حرام عند النووي حيث لا محرمية ولا ملك ولا كثرون على خلافه والأمرد هو الشاب الذي لم يبلغ أو ان الأبات بخلاف من دنفه ولم تنبت له طية فإنه لا يقال له أمرد بل يقال له نط بالناء المثلثة ويستثنى من الثانية نظر الكافرة إلى المسلمة فهو حرام إلا ما يمد وعند المهنة أي الخدمة لقهرهم قوله تعالى أو نساهن وصح عن عمر رضي الله عنه منع الكآيات دخول الحمام مع المسلمات ومحل ذلك في كآفة غير محرم المسلمة وغير مملوكة لها أماء ما يجوز لها النظر إليها كما يحسن الزركشي في المحرم وأفق به النووي في المملوكة (قوله على سبعة أضرب) بتقديم السين على الموحدة أي على سبعة أنواع وسكت المصنف عن أشياء من النظر اختصارا منها النظر للتعليم فيجوز النظر له ولا يشكل على ذلك ما قاله في الصداق من أنه لو أصدقها أم لم يقرآن فطلقها قبله ثم ذكر تعليمها لأن التعذر انما هو في المطلقة لأن كلام من الزوجين تعلقت آماله بالآخر ولكل منهما طمعية في صاحبه بسبب العهد السابق بينهما فنع من ذلك لقوة خوف الفتنة وخص السبكي بجواز النظر بالواجب تعلمه وتعليمه كالفتاتحة وما ينبغي تعلمه من الصنائع المحتاج إليها بشرط التعذر من وراء حجاب ومحل مسألة الصداق على المندوب كسورة من القرآن وقال الجلال الهي جواز النظر للتعليم خاص بالأمرد دون المرأة أخذ من مسألة الصداق فإنها تقتضي منع النظر إلى المرأة لتعليم والامتناع جواز النظر للتعليم مطلقا ما عدا المطلقة قبل التعليم لما تقدم من قوة خوف الفتنة لتعلق طمعية كل منهما بالآخر (قوله أحدها) أي أحد السبعة أضرب وقوله نظره أي الرجل ولو من وراء قزاز كان رآها من العيون المعروفة بخلاف ما لو رأى مثالا من المرأة فلا يحرم لأنه مجرد خيال وقوله ولو شياها ما جازا عن الوطء أي

إلى المرأة على سبعة أضرب
أحدها تطهر ولو كان شيئا
هرما جازا عن الوطء

قوله ما من ساقطة الخ فيه
إشارة إلى قول القائل
لكل ساقطة في الحى لا قطة
وكل كاسدة يومها سوق

كالعين والختن بفتح التون أشهر من كسرهما لكن عبارة الشيخ الخطيب وهو بكسر التون على
 الافصح ومعناه على الكسر المشبه بالقسم وعلى الفتح المشبه بالتساويان يشبه الغريجن وثبته
 الرجل بالقسم حرام كشبه المرأة بالرجال خبر عن الله المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من
 النساء بالرجال أو كما قال (قوله الى اجنبية) أي الى شيء من امرأة اجنبية أي غير محرم ولو أمة
 وشمل ذلك وجهها وكفيها فيحرم النظر اليهما ولو من غير شهوة أو خوف فتنة على الصحيح كافي
 المنهاج وغيره ووجهه الامام باتفاق المسلمين على منع القسم من الخروج سافرات الوجوه أي
 كاشفات الوجوه وبأن النظر محرر للشهوة ومغلظة الفتنة وقد قال تعالى قل للمؤمنين يغضوا
 من أبصارهم واللائق بما من الشريعة سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كما قالوه
 في الخلوة بالاجنبية وقيل لا يحرم لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وهو مقسم بالوجه
 والكفين والمعتمد الاول ولا بأس بتقليد الثاني لاسيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه خروج النساء
 في الطرق والاسواق وشمل ذلك أيضا شعرها وظفرها حتى دم الفصد منها وكل ما حرم نظره متصلا
 حرم نظره منفصلا فيحرم النظر الى شعرها وظفرها المنفصلين ولو تزوجها بعد انفصالهما لان
 العبرة بوقت الانفصال لا بوقت النظر على المعتد وليس صوتها عورة فلا يحرم سماعه ان لم ينفذ
 منه فتنة والاحرم وكذا ان التدفيع يحرم أيضا كما يحشم الزركشي ومثل ذلك صوت الامرء
 ولا يفتي أن نظر المرأة الى الرجل الاجنبي كعكسه فيحرم عليها ان تنظر شيئا منه متصلا ومنفصلا
 ولو شعرا وظفرا حتى قلامة ظفريه (قوله لغير حاجة الى نظرها) أي مما سياتي كالشهادة
 والمداواة والمعاملة كما سيذكره المصنف (قوله لغير جائز بل هو حرام وان
 لم ينفذ فتنة ولو من غير شهوة خبر من نظر الى امرأة اجنبية حرام تكوي عيناه يوم القيامة
 بما مر من ناره ومحل ذلك اذا حصل النظر قصدا فان حصل من غير قصد بل حصل انقفا فلا
 حرمة ما لم يستدمه والاحرم (قوله فان كان النظر لحاجة الخ) أي به مع علمه مما سياتي في كلام
 المصنف لبيان محترز قوله لغير حاجة وقوله كسهادة أي ومداواة ومعاملة وغيرها وقوله عليها
 أي على المرأة وهو متعلق بالشهادة وقوله جاز أي النظر للحاجة فينظر ما يحتاج اليه من وجه
 وغيره حتى يجوز النظر الى الفرج للشهادة على الزنا والولادة والى الثدي للشهادة على الرضاع
 واذا نظر اليها وتحمل الشهادة عليها كلفت الكسف عن وجهها عند الاداء ان لم يعرفها
 في نقابها والا لم يقتصر الى الكسف بل يحرم حرمة النظر حينئذ وبهذا تعرف ما في قول المحشي
 أي النظر الى الوجه خاصة واعلم أنه اخذ من قول الشارح فيما سياتي وقوله الى الوجه خاصة
 يرجع للشهادة والمعاملة وسيأتي ما فيه (قوله والثاني) أي والضرب الثاني من السبعة
 أضرب وقوله نظره أي الرجل لكن بمعنى الزوج والسيد خاصة اخذ اعماعه وقوله الى
 زوجته أي التي يحل له الاستمتاع بها فتخرج زوجته المعتدة من وط غير بشبهة فانه يحرم عليه
 النظر الى ما بين السرة والركبة ولو بلا شهوة ويحل لمسوى ذلك بلا شهوة وقول المحشي
 والافهي كالحائض فيه نظر لانه لا يحرم النظر ولو بلا شهوة الى ما بين السرة والركبة في الحائض
 وهنا يحرم كما علمت وأما النظر لغير ما بين السرة والركبة فلا يحرم في الحائض ولو بلا شهوة وهنا
 يحرم بلا شهوة كما علمت أيضا ومعلوم أن نظرها الى زوجها كعكسه نعم ان منعها من النظر الى

(الى اجنبية لغير حاجة) الى
 نظرها (لغير جائز) فان كان
 النظر لحاجة كسهادة
 عليها جاز (والثاني نظره)
 أي الرجل (الى زوجته)

هو أنه امتنع عليها النظر إليها بخلاف العكس لأنه يملك التمتع بها ولا يملك التمتع به وهو ظاهر وإن
توقف فيه بعضهم (قوله وأمنه) أي التي يحل له الاستمتاع بها أما التي لا يحل له الاستمتاع بها
كزوجة ومشتركة ومكاتب ومردة وثنية ومحرم ولومن رضاع أو مصاهرة ومعتقة من غيره
فيحرم عليه النظر إلى ما بين السرة والركبة دون ما زاد فتكون كالمحرم نعم إن كانت الحرمة
لعارض قريب الزوال كخض ودهن فلا يحرم نظره إليها ومعلوم أن نظرها إلى سيدها كعكسه
(قوله فيجوز أن ينظر من كل منهما) أي من زوجته وأمنه حال الحياة وكذا بعد الموت بغير
شهوة ولولا بين السرة والركبة على المعتقد خلاف لما في المجموع من جعله بعد الموت كالمحرم
اذ قضية التشبيه بالمحرم أنه يحرم النظر لما بين السرة والركبة من غير شهوة وليس كذلك بل يجوز
النظر إلى جميع بدنهما إذا اتفت الشهوة وإن جرى الشيخ الخطيب على ما في المجموع فلذلك قيد
أولاً بحال الحياة ثم قال ونخرج بالحياة ما بعد الموت فيصير الزوج في النظر حينئذ كالمحرم كما قاله
في المجموع (قوله إلى ما عدا الفرج منهما) أي قبلاً كان أو دبراً الآن الفرج ما خوذ من
الانفراج فيشمل كلام من القبل والدبر وقوله أما الفرج فيحرم نظره مقابل لقوله إلى ما عدا
الفرج منهما وهذا بناء على ظاهر كلام المصنف لأن مفهومه أن النظر إلى الفرج لا يجوز
والتبادر منه أنه يحرم فيكون جارياً في المفهوم على الضعيف كما قاله الشارح ويحتمل أن المراد
في المفهوم أنه لا يجوز جواز مستوى الطرفين بل يكره النظر إليه كما هو المعتقد وهو الذي جرى
عليه الشيخ الخطيب في بيان مفهوم كلام المصنف وهو وإن كان خلاف التبادر ولكنه أولى
ليكون المصنف جارياً على المعتقد (قوله وهذا وجه ضعيف) أي وهذا الذي ذكر من حرمة النظر
إلى الفرج وجهه ضعيف وقوله والأصح جواز النظر إلى الفرج أي ولو دبراً وقول الإمام
والتلذذ بالدبر بلا إيلاج جائز صريح فيه وهو المعتقد وإن خالف في ذلك الدرهمي وقال بحرمة
النظر إليه وقوله لكن مع الكراهة فيكره النظر إليه بلا حاجة وإلى باطنه أشد كراهة قالت
عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه ولا رأي مني أي الفرج وأما خبر النظر إلى الفرج يورث
الطمس أي العمى كما ورد كذلك فرواء ابن حبان وغيره في الضعفاء بل ذكره ابن الجوزي
في الموضوعات وقال ابن عدي حديث منكرو وخالف ابن الصلاح وحسن أسناده وقال أخطأ
من ذكره في الموضوعات واختلف في العمى فقيل في الناظر وقيل في الولد وقيل في القلب والاول
أقرب (قوله والثالث) أي والضرب الثالث الضرب السبعة وقوله نظره أي الرجل فكن
بمعنى المحرم بالنسبة إلى قوله إلى ذوات محارمه والسيد بالنسبة لقوله وأمنه المزوجة (قوله إلى
ذوات محارمه) أي إلى ذوات هي محارمه فالإضافة للبيان التي هي إضافة العام للخاص كشجر
أراك وذوات هنا بمعنى أبدان لا بمعنى صاحبات فإنه لا يناسب هنا بل يناسب في نحو قولهم ذوات
جمال أو ذوات مال أي صواحيب جمال أو مال وقوله بنسب أو رضاع أو مصاهرة أي بسبب
نسب كبنته وأخته من النسب أو رضاع كاخنة وأمنه من الرضاع أو مصاهرة كأم زوجته
وبنتها وزوجة أبيه وزوجة ابنه وشمل ذلك ما لو كانت محرمه مملوكة له كما مر (قوله أو أمنه
المزوجة) ومثلها المكاتب والمعتقة والمشاركة والمردة والجوسية والثنية كقوله تقدم (قوله
فيجوز أن ينظر فيما عدا ما بين السرة والركبة) أي بغير شهوة لأن النظر بشهوة حرام حتى

وأمنه فيجوز أن ينظر من
كل منهما (إلى ما عدا الفرج
منهما) أما الفرج فيحرم
نظره وهذا وجه ضعيف
والأصح جواز النظر إلى
الفرج لكن مع الكراهة
(والثالث نظره إلى ذوات
محارمه) بنسب أو رضاع
أو مصاهرة (أو أمنه
المزوجة فيجوز أن ينظر
فيما عدا ما بين السرة
والركبة) أما الذي بينهما
فيحرم نظره

فيماء ما بين السرة والركبة بل هو حرام لكل ما لا يساح الاستمتاع به ولو حيواناً أو وحيداً
وأفادت عبارة المصنف أنه يجوز النظر إلى السرة والركبة لأنهما ليسا بعبورة بالنسبة للمعصوم
وللسيد في أمته المزوجة ونحوها فهذه العبارة أولى من عبارة ابن المقرئ تعالى فيه بما فوق
السرة ونحت الركبة لأنها تقتضي أنه يحرم النظر إلى السرة والركبة وليس كذلك وخارج ما بين
السرة والركبة فيحرم النظر إليه ولو بلا شهوة ونظر المرأة إلى محرمها والامة المزوجة إلى سيدها
كعكسه (قوله والرابع) أي والضرب الرابع من الاضرب السبعة وقوله النظر إلى الأجنبية
لأجل حاجة النكاح خرج بالنظر المس فلا يجوز ولو لا معنى إذا لم حاجة إليه والاعنى يوكل فحرم
امرأة تنظره (قوله فيجوز) أي بل يسن لقوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شعبة وقد خطب
امرأة فظفر إليها فانه أخرى أن يؤدم بينكما الموتة والافقة وأصل يؤدم يدوم بناء على أنه من
الدوام فقد تمت الواو على الدال ثم قلبت همزة وقيل مأخوذة من الادام لانه تطيب به المعيشة
كما يطيب الطعام بالادام حكى الماوردي الا قول عن المحدثين والثاني عن أهل اللغة وقوله
في الحديث وقد خطب امرأة أي عزم على خطبة امرأة لأن وقت النظر قبل الخطبة وبعد العزم
على النكاح إذا رجاها فظاهر أنه يجاب إلى خطبته لانه قبل العزم على النكاح لا حاجة إليه
وبعد الخطبة قد يقضى الحال إلى التزويج فيشق عليها والاوجه بقاء نهي النظر بعد الخطبة لظاهر
النهي المذكور والتأويل المتقدم خلاف الظاهر وإذا لم تنجبه بسكت ولا يقول لأريدها وهي
كذا وكذا الثلاث أي بذلك لا يقال يترتب على سكوتها منع خطبة غيره لها لا تقول إذا طال
السكوت أشعر بالاعراض فيجوز حينئذ خطبة غيره لها وضرباً لطول أهون من ضرر قوله
لأريدها ونحوه ونظر المرأة إلى الرجل لأجل النكاح كعكسه فيسن لها أن تنظر منه غير عورته
إذا أرادت تزويجه لأنها يعجبها منه ما يعجبها منها (قوله للشخص) أي الذي أود النكاح بدليل
قوله عند عزمه على نكاح امرأة فان لم يتيسر له النظر إليها ولم يرده بأن كان يستحي منه بعث
امرأة ونحوها تأملها ونصفها له فقد يصف المبعوث للبعث زائد على ما ينظره فيستفيد
بالبعث ما لا يستفيد بنظره (قوله النظر) أي ولو بشهوة أو خوف فتنة كما قاله الامام
والرويان وان قال الاذرى في جواز النظر بشهوة وتطروا المعتمد الجواز ولو بشهوة وله تكريره
ان احتاج اليه ولو فوق الثلاث حتى يبين هيئتها فان لم يحجج اليه لكونه يبين هيئتها بنظره حرم
ما زاد عليها لان الضابط في ذلك الحاجة (قوله إلى الوجه والكفين) ولا يجوز النظر إلى غيرهما
والحكمة في الاقتصار عليهما أن الوجه يستدل به على الجاهل والكفين يستدل بهما على خصب
البدن وقوله منها أي من المرأة التي عزم على نكاحها والمراد بها الحرة أخذ من قوله بعد ويتنظر
من الامة الخ وخرج بقوله منها أنها فلا يجوز له نظرها مطلقاً وأما أخوها وأبناؤها الامر قد
اختلف فيه فقال بعضهم لا ينظر إليه أيضاً وقال بعضهم يجوز له النظر إليه ان بلغه استواؤه
في الحسن والافلا كما يحسنه الاذرى وظاهر أن محله عند اتفاه الشهوة وعدم خوف الفتنة
(قوله ظاهر أو باطنا) تعميم في الكفين (قوله وان لم تأذن له الزوجة في ذلك) أي النظر
المتقدم فلا يتوقف النظر على اذنها ولا اذن وليها ~~استفاد~~ باذن الشارع ولثلاث تترن فيفوت
غرض الزوج من معرفة هيئتها الأصلية (قوله ويتنظر من الامة على ترجيح النووي) أي بناء

(والرابع النظر) إلى
الأجنبية (لأجل) حاجة
(النكاح فيجوز) للشخص
عند عزمه على نكاح امرأة
النظر (إلى الوجه والكفين)
منهما ظاهراً وباطناً وان
لم تأذن له الزوجة في ذلك
فيتنظر من الامة على ترجيح
النووي عند فصل خطبتها
ما ينظر من الحرة

على ترجيحه أن الامة كالحرة ولذلك قال ما ينظر من الحرة أى الذى هو الوجه والكفان وهو
مرجوح والراجح أنه ينظر منها ما عدا ما بين السرة والركبة كما صرح به ابن الرقعة وقال انه
مفهوم كلامهم والحاصل أنه ينظر منها ما عدا عورة الصلاة (قوله والخامس) أى والضرب
الخامس من الاضرب السبعة وقوله النظر للمداواة أى كقصده وحجامة وعلاج فهو دما ميل
كوضع لزقة وذروور في معسنى ما ذكره نظر الخصال الى فرج من يحسنه ونظر القابلة الى فرج من
تولدها (قوله فيجوز نظر الطبيب من الاجنبية) أى بشرط أن يكون الطبيب أميناً فلا يبدل
الى غيره مع وجوده وأن يأمن الاقتتان وأن لا يكشف الا قدر الحاجة ان لم يقض بصره والا جاز
كشف العضو ولو زاد على قدر الحاجة ونظر الطيبة من الاجنبى كعكسه فللرجل مداواة
المرأة وعكسه بشرط عدم وجود امرأة تعالج المرأة فى الاولى وعدم وجود رجل يعالج الرجل
فى الثانية كما أشار اليه الشارح بقوله رأن لا تكون هناك امرأة تعالجها الكنته قصره على الاولى
لانه فرض كلامه فيها ومثلها الثانية ويشترط حينئذ أن يكون ذلك بحضور محرّم أو نحوه كما أشار
اليه الشارح بقوله ويكون ذلك بحضور محرّم فالحاصل أنه يشترط اتحاد الجنس بأن يعالج
الرجل الرجل أو تعالج المرأة المرأة أو حضور محرّم أو نحوه عند فقد الجنس بأن يعالج الرجل
المرأة أو تعالج المرأة الرجل ويشترط أيضاً أن لا يكون كافراً مع وجود مسلم لكن الكافرة تقدم
على المسلم فى علاج المسئلة لأن نظرها ومساها أخف من الرجل فانها تنظر منها ما يبدو وعند الممنة
بخلاف الرجل وقد رتب البلقينى المعالج فى المرأة فقال تقدم المرأة المسلمة فى امرأ مسلمة ثم صبي
مسلم غير مراهم ثم كافر غير مراهم ثم مراهم مسلم ثم مراهم كافر ثم المحرم المسلم ثم المحرم
الكافر ثم المسوح المسلم ثم المرأة الكافرة ثم المسوح الكافر ثم المسلم الاجنبى ثم الكافر
الاجنبى والزواج مقدم على جميع من ذكر (قوله الى المواضع التى يحتاج اليها فى المداواة حتى
مداواة الفرج) لكن يعتبرى كل ما يلىق به فيعتبر فى النظر الى الوجه والكفين مطلق الحاجة
فيكنى أدنى حاجة وفيما عدا السوائين من غير الوجه والكفين شدة الحاجة فلا يكتفى أدنى حاجة
بل لا بد من حاجة تبيح التيمم فى السوائين زيادة شدة الحاجة بان لا يعد كشفها بسبب تلك
الحاجة هنكالمروءة لكونها شديدة جداً (قوله ويكون ذلك) أى نظر الطبيب من الاجنبية
الى المواضع التى يحتاج اليها وقوله بحضور محرّم أو زوج أو سيد أو امرأة ثقة ان يجوزنا
خلوة رجل بامرأتين وهو الراجح حيث كانتا ثقتين لأن كلامه ما ستنى أن نفعل القاحشة
بحضرة مثلها بخلاف خلوة الرجل بالامردين لأن كلامه ما قد يدلس على الآخر (قوله وأن
لا تكون هناك امرأة تعالجها) أى تعالج المرأة فلا يعالج الرجل المرأة الا عند عدم وجود المرأة
التي تعالجها وكذلك لا تعالج المرأة الرجل الا عند عدم وجود رجل يعالجه فيقدم الجنس أولاً
كما مر (قوله والسادس) أى والضرب السادس من الاضرب السبعة وجعل هذا الضرب
شاملاً لنوعين النظر للشهادة والنظر لامة عامله (قوله النظر للشهادة عليها) أى على المرأة
الاجنبية فعملها وأداء كأن تحصل أن هذه المرأة اقترضت من فلان كذا مشلا ثم يوقى هذه
الشهادة عند القاضي فاذا انظر اليها وقيل الشهادة عليها كلفت كشف تقابها عن وجهها عند
الاداء ان لم يعرفها فى تقابها فان عرفها فيه لم يفتقر الى الكشف بل يحرم لحرمه النظر حينئذ ويجوز

(والخامس النظر للمداواة
فيجوز) نظر الطبيب من
الاجنبية (الى المواضع
التي يحتاج اليها) في
المداواة حتى مداواة
الفرج ويكون ذلك بحضور
محرّم أو زوج أو سيد
وان لا تكون هناك امرأة
تعالجها (والسادس النظر
لشهادة) عليها

في بعض النسخ بحضور
محرّم وعليها كتب المحنى
هنا وفي أكثرها بحضورها
ذكره المحنى في القولة
السابقة

النظر الى عانة ولد الكافر اذا سبي لينظر هل أنبت أو لا والى ذكر الرجل اذا امتنعت زوجته ممن
 تمكينه وادعت عياله ومحل جواز النظر للشهادة اذا لم يصف قسنة فان خافها لم ينظر الا ان
 تعينت عليه الشهادة فينظر ويضبط نفسه ما أمكن (قوله فينظر الشاهد فرجها عند شهادته
 الخ) أى لأجل الشهادة أخذ أعابدهم وكذلك ينظر الشاهد ثديها عند شهادته على الرضاع
 وهكذا (قوله فان تعدد النظر لغير الشهادة) بأن تعدد النظر للشهوة وقوله فسق وردت شهادته
 أى ان لم تغلب طاعته على معاصيه فان غلبت طاعته على معاصيه لم يفسق ولم ترد شهادته لان
 ذلك صغيرة والصغيرة لا يفسق بها الا حينئذ (قوله أو النظر للمعاملة للمرأة) كان يبيع لها شيئا
 أو يشتريه منها أو يؤجر لها أو نحو ذلك وقوله فيجوز النظر لها أى للمرأة (قوله وقوله الى الوجه
 منها خاصة) مبتدأ وقوله يرجع للشهادة وللمعاملة خبر والحق أنه يرجع للمعاملة فقط لانه ينظر
 في الشهادة ما يحتاج اليه من وجهه وغيره حتى الفرج في الزنا والولادة كما صرح به الشارح قبل
 ذلك وينظر في المعاملة الى الوجه فقط كما جزم به الماوردي وغيره الا أن يحمل كلام الشارح
 على أداء الشهادة عند القاضي فانه ينظر لوجهها ويؤديه عليها ان لم يعرفها في نقابها كما مر
 فلا ينافي أن النظر لتحمل الشهادة يكون للوجه وغيره مما يحتاج اليه وبهذا يدفع التناهي بين
 قول الشارح أو لا ينظر الشاهد فرجها عند شهادته الخ وبين قوله هنا يرجع للشهادة فتأمل
 (قوله والسابع) أى والضرب السابع وهو غمض الاضرب السبعة (قوله النظر الى الامة عند
 ابتاعها) أى نظر الرجل الى الامة اذا أراد أن يشتريها وكذلك نظر المرأة الى العبد اذا أرادت
 أن تشتريه فينظر الرجل اذا أراد أن يشتري أمة ما عدا ما بين سرتها وركبتها وتنظر المرأة اذا
 أرادت أن تشتري عبدا ما عدا ما بين سرتها وركبتها فينظر كل منهما الى بدنهما الا العورة كما قاله
 الشارح وان فرضه في الامة (قوله يجوز النظر الى المواضع التي يحتاج الى تقليبها) قال
 الماوردي ولا يزداد على النظرة الواحدة الا أن يحتاج الى ثانية للتحقق فيصور وانظر هل يجوز
 النظر الى الامة عند الشراء ولو بشهوة قياسا على النظر للخطبة فانه يجوز ولو بشهوة كما مر
 أو يفرق بين ما هنا وما هناك قال ابن قاسم وقعت هذه المسئلة في درس العلامة الرملي وتوقف
 فيها واختلفت طلبته فتم من قال بالجواز ومنهم من قال بالعرف قال وينبغي أن يعمل بالفرق
 وامل الفرق أن المقصود من الشكاح الاستمتاع بخازنه النظر ولو بشهوة ولذلك أمر صلى الله عليه
 وسلم بالنظر للزوجة وعمله يبقاء المودة بينهما وليس المقصود غالبا من الشراء الاستمتاع بل انما يقصد
 منه غالبا الاستخدام فلا يلزم من الشراء الاستمتاع فانحط الكلام على أنه ينظر بلا شهوة ولا خوف
 قسنة ولا خلوة (قوله فينظر أطرافها) كيدنها ورجليها وقوله وشعرها أى شعر رأسها ونحوه
 وقوله لا عورتها أى وهي ما بين سرتها وركبتها وكذلك عورة العبد وهي ما بين سرتها وركبتها
 (فصل فيما لا يصح الشكاح الابه) أى من الاركان والشروط وغلب الشارح غير العاقل
 وهو الشروط على العاقل وهو ما ذكره من الاركان الذي هو الولي والشاهد ان فلذلك عبر عما
 دون من فاندفع قول الهنئ ولو عبر الشارح بمن لكان أولى وأنسب أى نظرا للعاقل لكن قد
 هرفت جوابه ولم يتكلم المصنف الاعلى الولي والشاهد من الاركان وعلى ما يقتضيه الولي
 والشاهد ان من الشروط وبني من الاركان الزوج والزوجة والصيغة فالجمله خمسة كملتمز

فينظر الشاهد فرجها
 عند شهادته بزناها
 أو ولادتها فان تعدد النظر
 لغير الشهادة فسق وردت
 شهادته (أو) النظر
 للمعاملة (للمرأة) في بيع
 وغيره (فيجوز النظر) أى
 نظرها وقوله (الى الوجه)
 منها (خاصة) يرجع للشهادة
 والمعاملة (والسابع
 النظر الى الامة عند
 ابتاعها) أى فرائها
 (فيجوز) النظر (الى المواضع
 التي يحتاج الى تقليبها)
 فينظر أطرافها وشعرها
 لا عورتها

(فصل) فيما لا يصح الشكاح الابه

وشروط الزوج كونه حلالا فلا يصح نكاح محرم ولو بوكيله وكونه محتسرا فلا يصح نكاح
مكره بغير حق بخلاف ما كان مكرها بحق كان أكره على نكاح من طلقها طلاقا تاما بدون
الثلاث وهي مغلومة في القسم فانه يصح وكونه معيناً فلا يصح نكاح أحد الرجلين ولو كونه عالماً
باسم المرأة ونسبها أو عيماً أو حلالها فلا يصح نكاح جاهل بشئ من ذلك وكونه ذكراً يقينا فلا
يصح نكاح أنثى وإن بان ذكوره وشروط الزوجة كونها حلالاً فلا يصح نكاح محرمة
وكونها معينة فلا يصح نكاح إحدى المراتين وكونها خالية من نكاح وعدة فلا يصح نكاح
منكوحه ولا معتدة من غيره وكونها أنثى يقيناً فلا يصح نكاح أنثى وإن بان أنوثته بخلافه
في الولي فإذا كان خنثى ثم انضج بالذكورة صح وبخلافه أضاف في الشاهدين فإذا كانا خنثين
ثم انضجا بالذكورة صح والفرق أن كلام من الزوجين معقود عليه ولا كذلك الولي والشاهدان
ويحتاط في المعقود عليه ما لا يمتاط في غيره ويكره نكاح من كان خنثى وانضج بالذكورة أو
بالأنوثة من قبل العقد وشروط الصيغة كشروطها في البيع وكونها بصرياً مستحقاً لنكاح
أو تزويج ولو بغير العرية حيث فوجها العاقدان والشاهدان ولو مع القدرة على العرية فلا
يصح بكائية كاحلها ذلك إذ لا بد في الكائية من النية والشهود لا اطلاع لهم على النية نعم يصح
بكائية في المعقود عليه كما لو قال زوّرتك فبقى فقال قبلت نكاحها ونوى بامعينة ولا يضر تقديم
القبول على الإيجاب لحصول المقصود فلو قال الزوج قبلت نكاح فلانة فقال الولي
زوّرتكها صح ويصح بزوّجني من قبل الزوج مع قول الولي عقبه زوّجتك ويقول الولي
زوّجتكها مع قول الزوج عقبه تزوّجتها لوجود الاستدعاء الجازم الدال على الرضا وإذا
وكل الزوج في العقد كما يقع كثيرًا فيقول الولي لو كبل الزوج زوّجت بنتي موكلك فلا نا فيقول
وكيله قبلت نكاحها فانه ترك لفظة لهم يصح النكاح وان نوى موكله لأن الشهود
لا اطلاع لهم على النية كما علمت وإذا وكل الولي فليقل وكيله للزوج زوّجتك بنت فلان موكل
فيقبل وإذا وكل كل من الولي والزوج فليقل وكيل الولي لو كبل الزوج زوّجت فلانة موكلك
بنت فلان موكل فيقول قبلت نكاحها (قوله ولا يصح عقد النكاح) أي عقده والنكاح
فلا إضافة للبيان وقوله الأبوي وشاهدي عدل أي خبر ابن حبان في صحته لأن نكاح الأبوي
وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فإن تشاحوا قال السلطان ولي من لا
ولي له وقصد المصنف التبرك بالحديث والأشارة إليه والأفياء في التصريح باشتراط العدالة
في كلامه فهو مصرح بما علم فانه دفع بذلك الاعتراض بالتكرار ولا فرق في الولي بين الخاص
والعام سواء كان بنفسه أو مآذونه كوكيله أو القائم مقامه وهو الحاكم عند فقد الولي أو
غيبته فوق مسافة القصر أو عضله دون ثلاث مرات أو أحرامه (قوله عدل) أخذه الشارح
من قول المصنف عدل فجعله واجباً للولي والشاهدين وأنه حذف من الأول دلالة الثاني عليه
فاشتراط العدالة فيمسأ في التصريح بما علم كما مر ويمكن أن المصنف قيد الشاهدين بالعدالة
دون الولي كما في خبر ابن حبان السابق لأن العدالة ليست بشرط في الولي وإنما الشرط فيه
عدم الفسق فالصبي إذا بلغ ولم تصدر منه كبيرة ولم يصغر على صغيرة بزّوج في الحال مع أنه ليس
بعدل ولا فاسق فهو واسطة وكذلك الكافر إذا أسلم بزّوج في الحال ومثله الفاسق إذا تاب

(ولا يصح عقد النكاح إلا
بولى عدل)

حال العقد فقط بمعنى أنه أقطع عن الذنب وعزم أن لا يعود دورة المظالم إليها ما ان تيسر والا
 كفت يمينه على ردها ولذلك تجدد الفقيه يتوب الولي في حال العقد ثم يعقد فثبت صحته فثبت صحة
 عقده بخلاف الشهود فلا ينفذ منهم من مضى مدة الاستبراء وهي سنة (قوله وفي بعض النسخ
 بولي ذكر) والنسخة الاولى أولى لأن الذكورة ستأتي في كلامه فيلزم التكرار وعلى النسخة
 الثانية دون الاولى اذ لا يعلم منها الذكورة لأن لفظ الولي قد يطلق على المرأة فان الولي من له
 الولاية وهو يشمل الذكر والانثى كما أفاده المبداني وبه يسقط ما للقلبي من الاعتراض وان
 تبعه المحنثي (قوله وهو) أي ذكره وقوله احتراز عن الانثى أي محترز به عن الانثى ولو أن
 الشارح ذكر الاحتراز إلى ما سبق في عند التصريح بشرط الذكورة لكان أولى وأنبأ لكنه
 ذكره هنا تجيلا للقاعدة وقوله فانها لا تزوج نفسها فلا يصح أن تبأسر تزويج نفسها ولو باذن
 الولي اذ لا يليق بمحاسن العادات دخولها في النكاح لما قصد منها من الحياء وعدم ذكره
 أصلا وقوله ولا غيرها أي ولا تزوج غيرها بالولاية ولا وكالة لتجرب لا تزوج المرأة ولا المرأة
 نفسها ثم ان تولت امرأة الإمامة العظمى والامانة بالله تعالى نفذت أحكامها للضرورة كما قاله
 ابن عبد السلام وغيره وقيل صفة تزويجها غيرها بالولاية العاقبة ويؤخذ من هذا أنها
 لا تزوج بناتها اذا كان لهن ولي غيرها كاب وجد وأخ وعم ونحوهم أمأهي فيزوجها بعض
 نوابها بان تأذن لأمير من أمرائها في تزويجها فتزوجها ولا تزوج نفسها أبدا (قوله ولا يصح
 عقد النكاح) أي عقده والنكاح فلا إضافة للبيان كما مر وقوله أيضا أي كما أنه لا يصح عقد
 النكاح الا بولي وقوله لا يصح وشاهدي عدل أي وان لم يكن باحضر فلا يشترط احضارهما
 بل حضورهما وانما قدر الشارح الحضور في الشاهدين دون الولي مع أنه لا بد من حضوره
 أيضا لان المقصود من الولي عقده لا مجرد حضوره والمقصود منه مجرد حضورهما والمعنى
 في اشتراط حضورهما الاحتياط للاسباع وصيانة الانكحة عن الجحود ويسن حضور جميع
 من أهل الخبر والدين زيادة على الشاهدين والمراد من المصدر المثني فكأنه قال شاهدين عدلين
 وقد عرفت أنه قصد التبرك بالحديث والافساح في التصريح باشتراط العدلين فهو نص صريح بما
 علم كما مر (قوله وذكر المصنف شرط كل من الولي والشاهدين) أي شروط كل منهما فهو مفرد
 مضاف بعم وأما شروط بقية الاركان الخمسة فقد علمتها وقوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله
 ويقتصر الولي والشاهدان) أي كل من الولي والشاهدين والمراد الاقتدار على سهل الشرطية
 كما يؤمى اليه قوله الى ستة شرائط وفي بعض النسخ ستة شرائط باسقاط التام وترك المصنف
 من شروط الولي أن لا يكون محتمل النظر بهرم أو خبل وأن لا يكون محجورا عليه بسفه لانه
 لا يلي أمر نفسه فلا يلي أمر غيره نعم السفه المهمل على وأما المحجور عليه بالفلس فيصح أن يكون
 وليا الكمال نظره والجبر عليه لحق الغرما لانقص فيه وترك من شروط الشاهدين السمع
 والبصر والنطق والضبط ومعرفة لسان العاقلين وعدم التعيين للولاية فلو وكل الاب أو الاخ
 المنفرد في العقد وحضر مع آخر ليكونا شاهدين لم يصح لانه متعين للعقد فلا يكون شاهدا كما
 لو وكل الزوج في العقد وحضر مع آخر ليكونا شاهدين فإنه لا يصح لأن وكيله نائب عنه فكأنه
 هو العاقد فكيف يكون شاهدا (قوله الاول) أي من الشروط الستة وقوله الاسلام أي

وفي بعض النسخ بولي ذكر
 وهو احتراز عن الانثى فانها
 لا تزوج نفسها ولا غيرها
 (و) لا يصح عقد النكاح
 أيضا الا بحضور (شاهدي
 عدل) وذكر المصنف شرط
 كل من الولي والشاهدين
 في قوله (ويقتصر الولي
 والشاهدان الى ستة
 شرائط) الاول (الاسلام)

يقيناً في الولي وكذا في الشاهدين ولو في نكاح كافرة لأن الكافر ليس أهلاً للشهادة فلا يصح
بظاهاً للاسلام بأن يكون يلد اختلط فيها المسلمون والكفار وغلّب المسلمون ولا يستوره بأن
اختلط المسلمون بالكفار ولا غالب (قوله فلا يكون ولي المرأة كافراً) تفريع على مفهوم
الشروط بالنسبة للولي وسكت الشارح عن التفريع عليه بالنسبة للشاهدين وهكذا في جميع
المفاهيم مع أن الشروط في كلام المصنف عامة للولي والشاهدين وهذا تقصير من الشارح لأنه
تقصير عما يفيد كلام المصنف غاية الأمر أنه نبه على ذلك آخراً بقوله وجميع ما سبق في الولي
يعتبر في شاهد النكاح وهو لا يمنع الاعتراض عليه وعلم من ذلك أن الكافر يمنع الولاية
ويثقلها الأبعد وكذلك باقي مفاهيم الشروط التي ذكرها المصنف والتي ذكرناها سابقاً وقد عدت
بعضهم موافق الولاية عشرة وتظمها ابن العماد في قوله

وعشرة سواها بالولاية * كفر وفسق والصبا لغايه
رق جنون مطبق أو الخبل * وأخرس جوابه قد اقتل
ذو عته نظيره مبرسم * وأبله لا يهتدى وأبكم

ففي هذه الصور كلها يزوج الأبعد وأما الصور التي يزوج فيها الحاكم فجعلها بعضهم خساً
ونظمها بعضهم فقال

خمس محزنة تقرّر حكمها * فيها يرّد الأمر للحكام
فقد الولي وعضله ونكاحه * وكذلك غيبته مع الاحرام

وزيد عليها صور أخرى ولذلك قال بعضهم

ويزوج الحاكم في صور أنت * منظومة تحكي عقود جواهر
عدم الولي وفقده ونكاحه * وكذلك غيبته مسافة قاصر
وكذلك انغماء وحبس مانع * أمة محجور توارى القادر
احرامه وقعر زرع عضله * اسلام أم الفرع وهي لكافر

وبقيت المجنونة البالغة التي ليس لها محجور زادها بعضهم بقوله

تزويج من جنت ولم يك محجور * بعد البلوغ فضم ذلك وبادر

وقد جرى صاحب النظم في الانغماء على طريقة ضعيفة والمعتمد أنه تنظر افاقته منه ان لم يزد
على ثلاثة أيام فان علم أنه يزيد عليها انتقلت الولاية للأبعد فلا يزوج الحاكم وان تضررت في
مدة الانتظار خلافاً لابن حجر حيث قال انه يزوج اذا تضررت في مدة الانتظار وأم الفرع ليست
بمبدل متى أسلمت أمة الكافر يزوجها الحاكم لأن الكافر ليس له أن يزوج أمة المسلمة إذ
لا يملك التمتع بها أصلاً (قوله لا يعبأ بقتنه المصنف بعد) أي بعد ذلك بقوله إلا أنه لا يفتقر
نكاح النسبة إلى اسلام الولي فيزوج الكافر الكافرة بشرط أن يكون عدلاً في دينه (قوله
والثاني) أي من الشروط الستة وقوله البلوغ أي في الولي والشاهدين لما علمت من أن كلام
المصنف عام في الولي والشاهدين وان اقتصر الشارح في التفريع على المفاهيم (قوله فلا
يكون ولي المرأة صغيراً) أي لأن الصغير يسلب العبادة وكذلك لا يكون الشاهدان صغيرين
أيضاً لأن الصغير ليس أهلاً للشهادة (قوله والثالث) أي من الشروط الستة وقوله العقل أي

فلا يكون ولي المرأة كافراً
الأقرب استتبه المصنف
بعد (و) الثاني (البلوغ)
فلا يكون ولي المرأة صغيراً
(و) الثالث (العقل)

في كل من الولي والشاهدين وان اقتصر الشارح في التفريع كما علمت أولا وثانيا (قوله
 فلا يكون ولي المرأة مجنونا) أي لأن المجنون يسلب العبارة وكذلك لا يكون الشاهدان مجنوبين
 لأن المجنون ليس أهلا للشهادة وممثل المجنون الآخر الذي ليس له إشارة فهو حمة ولا كتابة
 مفهومة في تزوج الأبعد محقق كما تقدم في النظم حيث قال فيه وأخرس جوابه قد اقتفل فان
 كان له إشارة مفهومة أو كتابة كذلك فان لم يخص بإشارته القطعون بل فهمها كل أحد بأمر
 العقد بنفسه والا وكل من يعقد بإشارة أو كتابة وإن كانتا كتابيتين ولا يباشر النكاح بنفسه لانه
 لا يصح بالكتابة (قوله سواء أطبق جنونه أو قطع) في تزوج الأبعد في زمن جنون الأقرب دون
 زمن إفاقته الصافية عن الخبل في تزوج الأقرب في زمن إفاقته المدكورة لانه هو الولي حينئذ
 فان لم تكن صافية عن الخبل تزوج الأبعد ومن ذلك يعلم أن محتمل النظر بخبل في عقده لا يكون
 وليا بل يزوج الأبعد كما ذكره في النظم السابق (قوله والرابع) أي من الشروط الستة وقوله
 الحرة أي الكاملة يقينافي كل من الولي والشاهدين فلا يصح النكاح بمستور الحرة أو
 ظاهرها بأن يكون يلبس اختلط فيه الاحوار بالعبيد ولا غالب في الأول وغلب الاحرار في الثاني
 نظير ما روي في الاسلام (قوله فلا يكون الولي عبدا في إيجاب النكاح) فلا يوجب العبد النكاح
 لا بطريق الولاية ولا بطريق الوكالة فلو وكله الولي فيه لم يصح ثم يزوج المكاتب أمته لانه يزوج
 بالملك لا بالولاية وكذلك المبعوض يزوج أمته التي ملكها به مضه الحرة لانه يزوج بالملك لا بالولاية
 كالمكاتب بل الولي لا يملكه تام ولهذا يجب عليه الزكاة (قوله ويجوز أن يكون قابلا
 في النكاح) أي ويجوز أن يكون العبد قابلا في النكاح لنفسه باذن سيده أو لعبد ماله وكالة عنه
 وهذه فائدة زائدة على كلام المصنف لأن كلامه في الإيجاب فقط بدليل أن السياق في الولي
 فاندفع قول المحتشبه بالقليل ويرياد هذه المسئلة على كلام المصنف غير مستقيم لانه ليس
 غرضه إيراد هذه المسئلة على كلام المصنف بل غرضه إيراد فائدة زائدة كما قاله المبدئي (قوله
 والخامس) أي من الشروط الستة وقوله الذكورية أي يقينافي كل من الولي والشاهدين فلا
 ينعقد النكاح بشهادة النساء ولا برجل واحد اثنين وقوله فلا تكون المرأة والخمسة ولين أي
 ولا شاهدين أيضا ثم ان اتضح الخلق بعد العقد بالذكورة تينف صفة النكاح في الولي
 والشاهدين حتى لو كان الشاهدان خنثيين ثم يأنوا رجلين فالاصح العصة ولا يرد ما لو عقد للخمسة
 أو عليه ثم اتضح بالذكورة في الأول وبالأنثى في الثاني حيث لا يصح لانه يحنط في المعقود عليه
 ما لا يحنط في غيره كما رز (قوله والسادس) أي الذي هو آخر الشروط الستة (قوله العدالة)
 هي لغة الاستقامة والاعتدال وعمر قاطنة في النفس تنعم من إقرار الذنوب الكاثر وصفات
 الخمسة كسرقة لقمة وتطفيف غمرة والرزائل المباحة كالشيء حافيا ومكشوف الرأس وأكل
 غير سوقي في سوق والمراد بها بالتسبب للولي عدم الفسق فيمثل أو اسطة فالصبي اذا بلغ ولم
 تصدر منه كبيرة ولم يصغر على صغيرة ولم يحصل له تلك الملكة لا عدل ولا فاسق ومع ذلك يصح أن
 يكون وليا وكذلك الكافر اذا أسلم والقاسق اذا تاب فانه يزوج في الحال لأن الشرط في ولي
 النكاح عدم الفسق لا العدالة المتقدمة به ~~بمستثنى~~ بالعدالة المستورة والظاهرة في الولي
 والشاهدين ولأن نقل الامام والغزالي الاتصاف على أن المستورين بذلك أيضا ينعقد

فلا يكون ولي المرأة مجنونا
 سواء أطبق جنونه أو قطع
 (و) الرابع (الحرة)
 فلا يكون الولي عبدا
 في إيجاب النكاح ويجوز أن
 يكون قابلا في النكاح
 (و) الخامس (الذكورة)
 فلا تكون المرأة والخمسة
 ولين (و) السادس
 (العدالة)

النكاح بمستور العدالة ولو كان العاقد بهما الحاكم على المعقد وهما المعروفان بها ظاهرا بسبب الخاطئة من غير تركية عند القاضي وقيل هما اللذان لم يطلع لهما على مفسق وعلى هذا فيمكن في حضور شاهدين وان لم يعرفا بالخاطئة بأن يؤتى بهما من الطريق والحال انهما غير معروفين لأن ظاهر المسلمين العدالة والفرق بين مستورى العدالة حيث اكتفى بهما وبين مستورى الاسلام والحزبة حيث لم يكتف بهما أن الاسلام والحزبة يسهل الوقوف عليهما باطنا بخلاف العدالة فلا يسهل الاطلاع عليها باطنا (قوله فلا يكون الولي فاسقا) وكذلك الشاهدان لا يكونان فاسقين فلا ينعقد النكاح بشهادة فاسقين لانه لا يثبت بهما ولا ينعقد بول فاسق بأى نوع من أنواع المحرمات كشرب الخمر والسرقه والزنا وترك الصلاة واخراجها عن وقتها سواء أعلن بفسقه أم لا الحديث لانكاح الابولى حرمه قال الشافعي رضى الله عنه والمراد بالمرشد العدل أى غير الفاسق وهذا فى غير الامام الاعظم أما هو فلا يضر فسقه لانه لا ينزل به فيزوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة تفصيلا شأنه ومحل ذلك ان لم يكن لهن ولي غيره والاقدم لان الولاية الخاصة مقدمة على العامة ولو كان الولي فاسقا وكان بحيث لو سلب الولاية لا تنقلت الى حاكم فاسق تزوج الحاكم الفاسق لانه يزوج مع فسقه بخلاف الولي الفاسق خلافا لما أتى به الغزالي من أنه لا تنتقل الولاية بل يزوج الفاسق حيثنذ قال ولا يسبى الى الفتوى بغيره لان الفسق قد عم العباد والبلاد والوجه الاقل لان الحاكم لا ينزل بالفسق بل ينفذ حكمه للضرورة (قوله واستثنى المصنف من ذلك) أى المذكور من شرط الاسلام والعدالة وقوله مانضمه قوله أى من أن الكافر بلى الكافرة وهذا مستثنى من شرط الاسلام فى الولي ومن أن السيد الفاسق يزوج أمته وهذا مستثنى من شرط العدالة فى الولي لكن استثناء هذه صورة لان السيد يزوج أمته بالملك لا بالولاية (قوله الا أنه) أى الحال والشأن وقوله لا يفتقر نكاح الذمية الى اسلام الولي أى لان الكافر بلى الكافرة ولو اختلف ملتهما فيزوج اليهودى النصرانية وبالعكس كالارث وقضية التسيب بالارث أنه لا ولاية لغيري على ذمية وبالعكس وهو كذلك والمستأمن كالذى كما صححه البلخي ومحل ذلك ان كان عدلا فى دينه بأن لم يرتكب محرما فاسقا فى اعتقاده فان لم يكن عدلا فى دينه بأن ارتكب المحرم المذكور لم يل الكافرة لان الفاسق عندهم كالفاسق عندنا وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين تزويج الكافرة لكافر وتزويجها لمسلم وهو كذلك لكن لا يزوج المسلم فاضيه وهذا فى الكافر الاصلى أما المرتد فلا يل مطلقا على مسلمة ولا على كافرة ولا على مرتدة لانقطاع الموالاة بينه وبين غيره وفيه قوا بين ولاية الكافر على الكافرة وشهادته حيث لا تقبل ولولى نكاح كافرة بأن الشهادة محض ولاية على الغير وليس بالكافر أهلا لها والولى كما راعى حفظ مولته يراعى حفظ نفسه فى دفع العار عن النسب (قوله ولا يفتقر نكاح الامه الى عدالة السيد) أى لانه يزوجه بالملك لا بالولاية حتى يحتاج الى عدالة وقوله فيجوز أن يكون فاسقا أى فيجوز أن يكون السيد فى نكاح الامه فاسقا ولا فرق فى تزويجها بالسيد وتزويجها لغيره بشرطه ~~وذلك~~ فيجوز كونه رقيقا كالبكر مبعضا أو كافرا فى كفرة فاقصم الشارح على الفاسق انما هو بالنظر لتعريف المصنف بالعدالة (قوله وجميع ما سبق فى الولي يعتبر فى شاهدى النكاح) أى كما هو صريح كلام المصنف

فلا يكون الولي فاسقا
واستثنى المصنف من ذلك
مانضمه قوله (الا أنه لا
يفتقر نكاح الذمية الى
اسلام الولي ولا) يفتقر
(نكاح الامه الى عدالة
السيد) فيجوز أن يكون
فاسقا وجميع ما سبق
فى الولي يعتبر فى شاهدى
النكاح

فيشترط فيهما الاسلام فلا يصح النكاح بشاهدين كافرين ولو في نكاح الكافرة والبلوغ فلا
يصح النكاح بشاهدين صغيرين والعقل فلا يصح النكاح بشاهدين مجنونين والحرية فلا يصح
النكاح بشاهدين رقيقين والذكورة فلا يصح النكاح بشهادة امرأتين ولا خنتين والعدالة
فلا يصح النكاح بشاهدين فاسقين وقد تقدم التنبيه على ذلك مفردا (قوله وأما العمى فلا
يقصد في الولاية في الاصح) أي فلا يقدح في ولاية التزويج على الاصح وهو المعتمد لحصول
المقصود بالبحث والسماع وهذا بالنسبة لعصمة العقد منه لكنه اذا عقد بعين لغا المسمى ووجب
مهر المثل ويؤكل في قبض المهر من الزوج واقباضه للزوجة ولا يجوز للقاضي تقويض ولاية
العقد ولا على أي لانه نوع من القضاء كما في شرح الرأى (فصل) • كافي ببعض النسخ
وفي بعض آخر اسقاطه والمقصود به بيان أحكام الاولياء ترتيبا واجبارا وعدمه وبعض أحكام
الخطبة بكسر الخاء فالاول مذكور في قوله وأولى الولاية الاب ثم الجد الخ فيؤخذ من ثم الترتيب
والاجبار مذكور في قوله فالابكر يجوز للاب والجد اجبارا وعدمه مذكور في قوله والابن
لا يجوز تزويجها الا بعد بلوغها واذنهما وبيان بعض أحكام الخطبة في قوله ولا يجوز ان يصرح
بخطبة عتدة (قوله وأولى الولاية) يضم الواو جمع وال كقصة جمع قاض وأسباب الولاية
أربعة الابوة والصوبة المحترمة عن الابوة والاعتناق والسلطنة وفي التعبير بأفعل التفضيل
إشارة الى أن الولاية ثابتة للجميع مع الترتيب لاثباته لكل واحد على الترتيب وقوله أي أحق
الاولياء بالتزويج يبين معنى الاولوية وأقاد بذلك أن المراد بها الوجوب المقتضي لعدم العصمة
لوعقد غير المتقدم لا بمعنى السكال المقتضي للعصمة لوعقد غيره ويكون خلاف الاول فقط وهذا كله
بالنظر لولاية التزويج المطلق كما أشار إليه السارح وأما بالنظر للعقد الخاص فلا حق فيه لغير
المتقدم فيكون أفعل التفضيل على غير ما به اذ لاحق للجد من لا مع وجود الاب فأحق بمعنى
مستحق فحرف فلان أحق بماله أي مستحق له دون غيره (قوله الاب ثم الجد) انما يقبل الاب
وان علام أنه أخصر ضرورة افادة الترتيب بين الاب والجد فانه لو قال ما ذكر لم يفسد الترتيب
بينهما فاندفع بذلك قول المحشى تبعا للقلوب لو قال الاب وان علل كان أولى وأخصر وقوله
أبو الاب احترام من الجد أي الام فلا ولاية له كالأب حتى (قوله ثم أبوه) أي أبو الجد وقوله وهكذا
أي ثم أبويه ثم أبوي أبيه وهكذا فهو نصريح بما علم أي به توضيحا (قوله ثم الاخ للاب والام) أي لادلائه
بهما وقوله ولو عبر بالشقيق لكان أخصر لكنه عبر بذلك ايضا حال المبتدى كما تقدم في الفرائض
(قوله ثم الاخ للاب) أي لادلائه بالاب فهو أقرب من ابن الاخ (قوله ثم ابن الاخ للاب والام)
أي لادلائه بالاب والام بواسطة الاخ لا بغيره وقوله وان سفل كان الاولى أن يقول وان تراخي
في هذا وما بعده ومقتضى ذلك أن ابن الاخ الشقيق البعيدة قدم على ابن الاخ للاب الاقرب
منه قال المحشى وهو كذلك والذي في كلام غيره وليس كذلك بل ابن الاخ للاب الاقرب مقدم
على ابن الاخ الشقيق الا بعد فعل تقديم ابن الاخ الشقيق على ابن الاخ للاب عند اتحادهما
في الدرجة فليحذر (قوله ثم العمة) المراد به ما يشعل عمة المرأة وعمة أبيها وعمة جدها والمراد بابن
العمة ما يشعل ل ابن عمة المرأة وابن عمة أبيها وابن عمة جدها (قوله على هذا الترتيب) راجع لقوله

وأما العمى فلا يقدح في
الولاية في الاصح
• (فصل) •

(وأولى الولاية) أي أحق
الاولياء بالتزويج (الاب ثم
الجد أبو الاب) ثم أبوه وهكذا
ويقدم الاقرب من
الاجداد على الابد (ثم
الاخ للاب والام) ولو عبر
بالشقيق لكان أخصر (ثم
الاخ للاب ثم ابن الاخ للاب
والام) وان سفل (ثم ابن
الاخ للاب) وان سفل (ثم
العمة) الشقيق ثم العمة للاب
(ثم ابنه) أي ابن كل منهما
وان سفل (على هذا الترتيب)
فيقدم ابن العمة الشقيق
على ابن العمة للاب

ثم ابنه فقط كما أشار إليه الشارح بقوله فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب فهو راجع
لهذه الصورة فقط اذ لم يبق غيرها فلو غاب الشقيق لم يزوج الذي للاب بل السلطان نعم لو كان
ابن العم للاب أخا من أم قدم على ابن العم الشقيق لأن الاول يبدل بالجد والام والثاني يبدل
بالجد والجدته مثاله أن يكون زيد وعمرو أخوين شقيقين وبكر أخوهما للاب فتزوج زيد امرأة
ودرزق منها بنت وتزوج عمرو امرأة أخرى ودرزق منها ابن فنسب هذا الابن للبنت المذكورة أنه
ابن عم شقيق لها فإذا مات زيد عن امرأته وتزوجها بكر ودرزق منها ابن فنسب هذا الابن للبنت
المذكورة أنه ابن عمها لا يبا وأخوها من أمهما فهو الولي ولو كان لها ابنة عم أحدهما أخ لام
والآخر ابنة قدم الابن لأنه أقرب مثاله أن يتزوج عم البنت بأمة بعد موت أبيها فتلد منه
ابن فهذا ابن عمها وأخوها من أمها ثم يبطأ تلك البنت عمها الآخر بشبهة فتلد منه ابن فهذا ابن
عمها وابن عمها هو المقدم ولو كان لها ابنة عم أحدهما معتنق قدم المعتق وعلم من تقديم ابن العم
الذي هو ابن أن قواهم الابن لا يزوج أمه عند ما معناه أنه لا يزوجها ببعض البنوة لأنه لا مشاركة
بينه وبينها في النسب فلا يعتنى بدفع العار عن النسب فلا يشافى أنه يزوجها بغير البنوة كأن
كان ابن عم لها كأن يتزوجها ابن عمها فتلد منه ابنة فهذا الابن ابنها وابن ابن عمها فإذا
أرادت أن تتزوج ثانياً تزوجها هذا الابن وكذا لو كان معتقاً وعاصب معتقاً وقاضياً أو وكلاً
عن وإياها كما قاله الماوردي فلا تضره البنوة لأنها غير مقتضية لامانة فإذا اجتمعت مع مقتضى
للولاية لم تمنعه فهو من قبيل اجتماع المقتضى وغير المقتضى لامن قبيل اجتماع المقتضى والمانع
(قوله فاذا عدمت العصبية) وفي بعض النسخ فاذا عدمت العصبية والاولى أولى وفي بعضها
أيضا فاذا عدمت العصبية بلفظ الافراد وقوله من النسب قدوة الشارح لدفع ما رد على المصنف
من أن المولى المعتق من العصبية وكذلك عصبية فلا يصح قوله فاذا عدمت العصبية فأشار
الشارح الى أن المراد خصوص العصبية من النسب لا مطلق العصبية حتى يرد ما ذكره وقوله
فالمولى المعتق أى الحديث الولافة كلمة النسب ولأن المعتق أخرجها من الرقي الى الحرية
فأشبهه الاب الذي أخرجها من العدم الى الوجود (قوله الذكر) هو احتراز عن المولاة المعتقة
الاثنى وسيد ذكر الشارح مقابله بقوله أما المولاة المعتقة الخ لا يقال يغنى عن الذكر قوله المولى
المعتق لانا نقول المراد به من له الولاء بالاعتاق لياتى التعميم في قوله ثم عصبية أى المولى المعتق
لا بقيد كونه ذكراً بل أعم من أن يكون المولى المعتق ذكراً أو أنثى (قوله ثم عصبية) وبعد عصبية
المعتق معتق المعتق ثم عصبته وهكذا (قوله على ترتيب الارث) أى ارث الولاء فيقدم الاخ
وابن الاخ على الجد والعم وابن العم على أى الجد (قوله أما المولاة المعتقة الخ) مقابل لقوله
المولى المعتق الذكر وقوله فيزوج عتيقها أى عند قدولى العتيقة من النسب وقوله من يزوج
المعتقة بكسر التاء ولم يقل من يزوجهما للتأويلهم عود الضمير على العتيقة فأنى بالاسم الظاهر
للايضاح وانما تزوج العتيقة من يزوج المعتقة بالولاية على العتيقة تبعاً للولاية على المعتقة لكن
برضا العتيقة ويكنى سكوتها ان كانت بكر كما قاله الزركشى في تكملته وان خالف في دياجه
ولا يعتبر اذن المعتقة في الاصح اذ لا ولاية لها فلا فائدة له وقوله بالترتيب السابق فى أولياء
النسب فيزوجها الاب ثم الجد ثم الاخ للابوين الى آخر ما تقدم (قوله فاذا ماتت المعتقة الخ)

(فاذا عدمت العصبية)
من النسب (فالمولى المعتق)
الذكر (ثم عصبية) على
ترتيب الارث أما المولاة
المعتقة اذا كانت حية
فيزوج عتيقها من يزوج
المعتقة بالترتيب السابق
فى أولياء النسب فاذا ماتت
المعتقة

مقابل لقوله اذا كانت حية وقوله زوج عتيقتهما من له الولاية على المعتقة بفتح التاء على صيغة
المفعول ولو قال من له الولاية عليها أى على العتيقة لكان أولى لتسلايقراء من لم يتأمل المعتقة
بكسر التاء ولو أراد الايضاح التام لقال على العتيقة فيزوجها حينئذ ابن المعتقة ثم ابنه ثم
أبوها على ترتيب عصبة الولاية لأن تبعية الولاية انقطعت بالموت (قوله ثم الحاكم) عامّا كان
أو خاصا كالتقاضي والمتولى لعقود الامتعة ولهذا العقد بخصوصه فان فقد الحاكم أو كان
ياخذ دراهم لها وقع جاز للزوجين أن يحكما حرا عدا لا يعقد لهما وان لم يكن مجتهدا ولو مع
وجود المجتهد على ما هو ظاهر اطلاقهم بخلافه مع وجود الحاكم لكم ولو حاكم ضرورة ولم يأخذ
الدراهم المذكورة فانه لا يجوز أن يحكما الا مجتهدا وصيغة التحكيم ان يقولوا حكمناك لتعقد لنا
النكاح ورضينا بحكمك (قوله يزوج) أى المرأة التي في محل ولايته لا الخارجة عن محل
ولايته فلو أذنت له وهى خارجة عن محل ولايته ثم تزوجها بعد وصولها اليه صح لا قبله فلا يصح
وان رضى كما ذكره الرافعي في آخر باب القضاء على الغائب (قوله عند فقد الاولياء من
القرب والولاية) أى بأن عدموا بالترتيب وهو المراد بعدم الولي في النظم السابق ونسبه فقد بان
انقطع خبره بحيث لا يعلم موته ولا حياته ونكاحه لمولته ولا مساوى له في الدرجة فاذا كان لها
ابن عم فقط وأراد أن يتزوجها زوجها الحاكم فان كان هناك ابن عم آخر زوجها له وكذلك
يزوج الحاكم في غيبة الولي مسافة القدر مع عدم انقطاع خبره ليغير ما تقدم وتقدم أنه جرى
في النظم على ضعيف في الانغماء وان وافقه الهنسي هنا يزوج أيضا في حبس الولي اذا منع
الحابس له من الوصول اليه بخلاف ما اذا لم يمنع من الوصول اليه فانه يزوج الولي في الحبس
وكذلك يزوج أمة المحجور عليه كسبي ومجنون وسفيه حيث لا أب له ولا جد والازوجها الأب
أو الجد ويزوج أيضا عند توارى القادر أى هربه وعند أحراره وتعزيره كان يقول عند طلب
التزويج منه أزوجها غدا وهكذا كلما يستل في ذلك بوعده وعضله أى منعه من التزويج بأن
دعت باللغة عاقلة رشيدة كانت أو سفهة وان قيد المحننى بالرشيعة الى كف وامتنع الولي من
تزويجه ولو عيقت كفوا وأراد الولي كفوا غيره فله ذلك في الاصح لانه أكل نظر امتهار يزوج
أيضا أمة الكافر اذا أسلمت وتقدم أن قوله في النظم أم القرع ليس بقيد وأهمل الناظم تزويج
المجنونة البالغة عند فقد الجبر وتقدم أن بعضهم الحقا بالنظم فأرجع اليه ان دنت (قوله ثم
شرح المصنف في بيان الخطبة بكسر الخاء) ويسن خطبة بضم الخاء قبل خطبة بكسر الخاء
وخطبة أخرى قبل جوابها وأخرى أيضا قبل عقد فيحمد الله الخطاب ويصلى ويسلم على النبي
صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله تعالى ثم يقول أما بعد فقد جئتكم خطبا كرميتكم أو
فتاتكم ثم خطب الولي كذلك ثم يقول أما بعد فلت بمرغوب عنك أو نحو ذلك وتحصل السنة
بالخطبة قبل العقد ولومن الاجنبى كالفقيه الذي يعقد العقد ولو خطب الزوج بين الايجاب
والقبول خطبة قصيرة عرفا مع النكاح لكنها لا تسن بل يسن تركها كما صرح به ابن يونس
وان قال الرافعي وتبعه النووي أنها تسن وعليه فيسن في النكاح أربع خطبة قبل
الخطبة وأخرى قبل جوابها وخطبة قبل العقد وأخرى قبل القبول والراجح أن هذه لا تسن بل
يسن تركها كما علمت (قوله وهى) أى لغة وشرعا كما قاله الشبراوى وقوله التماس الخطاب

زوج عتيقتهما من له الولاية
على المعتقة ثم ابنه ثم ابن ابنه
(ثم الحاكم) يزوج عند فقد
الاولياء من القرب والولاية
ثم شرح المصنف في بيان
الخطبة بكسر الخاء وهى
التماس الخطاب

الخ أي طلبه واستعطافه والخطبة مأخوذة من الخطب وهو الشأن لأنها خطب من الخطوب
 وشأن من الشؤن وقيل من الخطاب وهو الكلام لأنها طلب يجري بين الخطاب والمخطوبة
 وشرط الخطاب أن يجعل له نكاح المخطوبة فلا تجوز الخطبة لمن في نكاحه أربع غير المخطوبة
 كما قاله الماوردي ومثلها خطبة من يحرم الجمع بينها وبين زوجته وقوله من المخطوبة لو قال
 عن له ولاية الخطبة لكان أولى وأعم كذا قال المحقق وجهه أن من له ولاية الخطبة بشئ
 المخطوبة والولي وأجاب بعضهم بأن المراد بقوله من المخطوبة من جهة المخطوبة فيشمل ما ذكر
 (قوله فقال) عطف على شزع (قوله ولا يجوز أن يصرح بخطبة معتدة) أي فيصرم
 التصريح بخطبتها ولا يصح العقد المرتب عليها ان وقع قبل انقضاء العدة فان وقع بعد انقضاء
 العدة فهو صحيح ومثل التصريح بخطبة المعتدة النفقة في زمن العدة كما يقع كثير فهو حرام
 ولو أنفق على المخطوبة ولم يترجها رجوع عما أنفق - في المثل ولو كان التعلل منه أو عوتها ومحل
 رجوعه حيث أطلق أو قصد الهدية لأجل النكاح فان قصد الهدية لأجل النكاح فلا رجوع
 (قوله عن وفاة وطلاق بائن أو رجعي) أي أو فسخ منها بعيب أو منه بعيبها أو انقضاء كافي
 الرضاع أو وطء شبهة نعم لصاحب العدة أن يصرح بالخطبة كما أنه أن يعرض بها أن حل له نكاحها
 كان خالها وشرعت في العدة فيحل له التعريض والتصريح لأنه يجوز له نكاحها فان كان
 طلاقه لها رجعا لم يكن له التصريح والتعريض بخطبتها لأنه ليس له نكاحها وانما هو راجعها
 نعم أن نوى نكاحها الرجعة صح لأنه كافي فيها فان نواهيه حصلت والافلا وأما من لا يجعل له
 نكاحها كأن طلقها بائنا أو رجعا ثم وطئت بشبهة وحلت من وطء الشبهة فان عده وطء الشبهة
 تقدم اذا كانت بالحل ويبقى عليها بقية عدة الطلاق فلا يجعل لصاحب عدة الشبهة أن يخطبها مع
 أنه صاحب العدة لأنه لا يجوز له العقد عليها حيثئذ لما بقي عليها من عدة الطلاق وبهذا تعلم ما في
 كلام المحقق من المواخذة (قوله والتصريح ما يقطع بالرغبة في النكاح) أي ما يدل قطعا على
 قوة الإرادة في نكاح المخطوبة وقوله كقول للمعتدة أريد نكاحك أي وكقوله لها اذا انقضت
 عدتك نكحتك وانما حرم التصريح لأنه اذا صرح تحققت رغبته فيها فإفراجه بالكذب في انقضاء
 العدة لما عهد على النساء من قلة الديانة ونقصيع الامانة فانهم ناقصات عقل ودين ولا بأس أن
 يقول للمجوسية ونحوها اذا أسلمت تزوجتك لأن الحل على الاسلام مطلوب بخلاف العكس فانه
 لا يجوز للكافر خطبة المسلمة بحال قال ابن قاسم ولم يتعرض الاصحاب ولا غيرهم لهذه الصورة
 (قوله ويجوز الخ) فلا يحرم التعريض للمعتدة غير الرجعية لكن لا يصح العقد المرتب عليه
 ان وقع في العدة فان وقع بعد انقضاء العدة صح (قوله ان لم تكن المعتدة عن طلاق رجعي)
 فان كانت معتدة عن طلاق رجعي فلا يجعل له التعريض كالتصريح لأنها مجبوسة بالطلاق فقد
 تكذب ابتغاء ماله ولأنها في حكم الزوجة ومعلوم أن الزوجة يحرم التعريض لها كالتصريح
 ومثلها الامة المستقرشة لسيدها فكذلك حكم الزوجة ما لم يعرض عنها سيدها والافكها
 بحكم المعتدة كما قاله ابن شرف فيما كتبه على التصريح (قوله أن يعرض لها) أي للمعتدة غير
 الرجعية أخذ من قوله ان لم تكن الخ وقوله وينكحها بعد انقضاء عدتها أي فانه يصح حينئذ
 بخلافه قبل انقضاء عدتها فانه لا يصح كما مر (قوله والتعريض ما لا يقطع بالرغبة في النكاح)

من المخطوبة النكاح
 فقال (ولا يجوز أن يصرح
 بخطبة معتدة) عن وفاة
 أو طلاق بائن أو رجعي
 والتصريح ما يقطع بالرغبة
 في النكاح كقوله للمعتدة
 أريد نكاحك (ويجوز)
 ان لم تكن المعتدة
 عن طلاق رجعي (أن
 يعرض لها) بالخطبة
 (وينكحها بعد انقضاء
 عدتها) والتعريض ما لا
 يقطع بالرغبة في النكاح

أى ما لا يدل دلالة قطعية على قوة الإرادة في النكاح وقوله بل يحتملها أى بل يحتمل الرغبة في النكاح كما يحتمل عدمها وسكت الشارح عن الاحتمال الثانى اختصارا مع علمه من قوله بل يحتملها كقول الخطيب للمرأة رب راغب فيك أى كثير من يرغب فيك فرب للتكثير وكذلك قوله أنت جميلة ومن يجمثلك (قوله أما المرأة الخلية عن موانع النكاح الخ) مقابل للمعتدة التى فيها التفصيل بين التصريح والتعريض ما عدا الرجعية والحاصل أن الخلية عن موانع النكاح يجوز خطبتها تعريضا وتصريحا والمنكوحه والمستقرشة لسببها تحرم خطبتها وتصريحا وتعريضا ومثلها المعتدة الرجعية والمعتدة غير الرجعية تحرم خطبتها وتصريحا وتجوز تعريضا وحكم جواب الخطبة حكمها حالا وحرمة فحيت حلت الخطبة حلت جوابها وحيث حرمت حرم (قوله وعن خطبة سابقة) أما غير الخلية عن خطبة سابقة فحرم خطبتها للغير الشيعين واللفظ للضارى لا يجنب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخطيب قبله أو يأذن له الخطيب والمعنى فى ذلك ما فيه من الإيذاء والحاصل أنه تحرم الخطبة لكن بشروط وهى أن تكون الخطبة الأولى جائزة بخلاف ما لو كانت محرمة كأن خطبها الأول فى عدة غيره فلا تحرم الخطبة الثانية إذ لاحق للأول وإن يجاب الخطيب الأول صريحا من تعبراجاته وهو الولى أن كانت الزوجة مجبرة ونفس الزوجة أن كانت غير مجبرة وهى مع الولى أن كان الخطيب غير كفء لأن الكفاءة حق لها معا والسيدان كانت أمة غير مكاتبه وهو مع الأمة أن كانت مكاتبه والسلطان أن كانت المرأة مجنونة بالغة ولا أب ولا جد لها وإن يعلم الثانى بالخطبة ويجوزها وباجابته وأنها بالصريح وأنها من تعبراجاته وبحرمة الخطبة على الخطبة وأن لا يحصل اعراض من الخطيب الأول أو الجيب فان اتنى شرط من ذلك فلا حرمة عليه (قوله فيجوز خطبتها الخ) جواب أما وأعلم أنه يجب ذكر عيوب من أريد اجتماع عليه لما كره أو نحوها كعامله وأخذ علم من لا يصلح لذلك بذل النصيحة سواء استشير الذكور أم لا ومحل ذلك أن لم يندفع مريد الاجتماع أبداً بجميع عيوبه فان كان يندفع بدونه بان لم يحتج الى ذكر ثبوتها أو استحج الى ذكر بعضها فقط حرم ذكر ثبوتها فى الأول والزيادة على البعض المحتاج اليه فى الثانى وهذا من المسائل التى تباح فيها الغيبة وقد تظلمها بعضهم فى قوله

القدح ليس بغيبة فى ستة * متظلم ومعتزف ومخذر
ولظلم فرسقا ومستفت ومن * طلب الاعانة فى إزالة منكر

وقال بعضهم أيضا

لقب ومستفت وفسق ظاهر * والظلم تحذير من زيل المنكر
(قوله والنساء على ضربين) أى من حيث الإيجاب على النكاح وعدمه وقوله ثببات وأبكار بدل من ضربين فالثببات لا إيجاب فيها والأبكار للأب والجد إيجابا من على النكاح كما يأتى (قوله والتيب من زالت بكارتها بوطه) أى فى قبلها ولو من نحو قرد وإن كان قضية التعليل بممارسة الرجال خلافه لكنه جرى على الغالب ولذلك كانت من وطئت فى قبلها ولم تزل بكارتها لتكونها غورا كسائر الأبكار وإن كان مقتضى التعليل المذكور خلافه لكنه جرى على الغالب كما علمت وقوله حلال أو حرام فالأول كوطه زوجها السابق على هذا النكاح والثانى

بل يحتملها كقول الخطيب
للزوجة رب راغب فيك أما
المراة الخلية عن موانع
النكاح وعن خطبة سابقة
فيجوز خطبتها تعريضا
وتصريحا (والنساء على
ضربين) ثببات وأبكار
والتيب من زالت بكارتها
بوطه حلال أو حرام

كوطه الزنا والظاهر ان وطه التشبه كذلك مع أنه لا يصف بجمل ولا حرمة في شبهة الفاعل ولو كان لها فرجان أصليان فوطئت في أحدهما وزالت بكارتها منه صارت نيبا بخلاف ما لو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبه الأصلي بالزائد ووطئت في أحدهما فلا تنصير نيبا اذ يحفل أن الوطء في الزائد والولاية بطريق الاجبار ثابتة فلا تزول بالشك (قوله والبكر عكسها) أي خلافا لما مراد بالعكس هنا الخلاف فاندفع قول المحدثي لو قال والبكر عكسها لكان أولى وأحسن نظر البكون العكس اللغوي لا بد فيه من التقديم والتأخير كأن تقول زيد قائم ثم عكسه فتقول قائم زيد وقد عرفت أن المراد بعكسها خلافا فهي بكسر الباء من لم تزل بكارتها بوطء في قبلها بأن لم تزل بكارتها أصلا وان وطئت كالقوراء أو خلقت بلا بكارة أو زالت بكارتها بفوطء كسقطه وشدة حيض ونحو أصعب أو زالت بكارتها بوطء في دبرها ونصدق في دعوى البكارة بلايين وان كانت فاسقة سواء كان قبل العقد بأن أدعت البكارة لأجل أن تزوج بهم البكر أو بعده بأن أدعت البكارة لكونها تزوجت اجبارا فادعى الزوج ثبوتها لإبطال عقدها وأدعت البكارة لتصحيح عقدها ونصدق في دعوى النوبة قبل العقد لكن يمينها لاقتضاء دعواها إبطال حق الولي من تزويجها اجبارا ولا تسأل عن سببها فلا يقال لها ما سبب ثبوتك وان لم يسبق لها تزويج ولا يكشف عنها كما يقع كثيرا لأنها أعلم بما لها فان أدعت النوبة بعد العقد وقد تزوجها أبوها أو جدتها اجبارا فلا تصدق لما في تصديقها من إبطال النكاح فهو المصدق بيمينه لئلا يلزم فساد النكاح حق لو شهد أربع نسوة بعد العقد بأنها كانت نيبا وقت العقد لم يحكم بإبطال النكاح لجواز كونها خلقت بلا بكارة أو زالت بكارتها بفوطء فيكون حكمها حكم البكر كما ذكره الماوردي والروائي وإن أفتى ابن الصلاح بخلافه (قوله فالبكر الخ) أي إذا أردت بيان حكم كل من البكر والنيب فأقول لك البكر الخ ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة والعاقلة والمجنونة وبسن استثنائهما إذا كانت مكلفة لحديث مسلم والبكر يستأمرها أبوها وهو محمول على الذنب تطييبا لخاطرها ويكنى سكوتها ما غير المكلفة فلا إذن لها وبسن استفهام المراهقة ويكنى سكوتها وبسن أن لا تزوج الصغيرة حتى تبلغ ونسأذن والسنة في الاستئذان أن يرسل اليها نسوة ثقات يتفرن ما في نفسها والتم ذلك أولى لأنها تطلع على ما لا يطلع عليه غيرها ويجب على الأب أو الجد تزويج المجنونة البالغة الحاجة إليه كتوقع شفائها بالنكاح واحتياجها للمهر والنفقة (قوله يجوز للأب والجد) بخلاف غيرها كالإخ وابن الأخ والم وابن العم ونحوهم فليس لهم الاجبار وقوله عند عدم الأب أصلا أي من أصله بأن مات وقوله أو عند عدم أهليته أي كأن كان مجنونا أو فاقا أو نحو ذلك وانما قدر الشارح ذلك لئلا يتوهم من كلام المصنف أن الجد له الاجبار ولو لمع وجود الأب وأهليته وليس كذلك (قوله اجبارها أي البكر على النكاح) أي تزويجها بفوطء أو غيرها لغيرها لادق طوق الثيب أحق بنفسها والبكر تزويجها أبوها ولأنهم الممارس الرجال بالوطء فهي شديدة الحياة (قوله ان وجدت شروطا الاجبار) أي التي تشترط لصحة نكاح الاجبار والتي تشترط لجواز الإقدام فقط فالشروط التي تشترط لصحة النكاح بغير الإذن أن لا يكون بينها وبين الأب أو الجد عداوة ظاهرة بحيث لا تخفى على أهل محلتها وأن يكون الزوج كفوا وأن يكون موسرا بحال الصداق ولو حكما كالودع ولي

والبكر عكسها (فالبكر يجوز للأب والجد) عند عدم الأب أصلا أو عدم أهليته (اجبارها) أي البكر (على النكاح) ان وجدت شروط الاجبار

الصغيرة منه المهر قبل العقد أو ووجهه له وقبله وأن لا يكون بينها وبين الزوج عداوة ظاهرة ولا باطنة والفرق بين الولي حيث اعتبر فيه عدم العداوة الظاهرة فقط وبين الزوج حيث اعتبر فيه عدم العداوة مطلقا ظاهر لانها لمقاومة للولي ومعاشرة للزوج فلا تضر العداوة الباطنة في الولي وتضر في الزوج أما مجرد ذكر اهتاله من غير ضرر ولو كبرا وهرم أو قسوة خلقه فلا يؤثر لئلا يكره لوليا أن يزوجهما منه كائن عليه في الآم والشروط التي تشترط لجواز الاقدام فقط أن يزوجهما بمهر المثل وأن يكون حالهما مخرج عادتهم بالتأجيل في الكل أو للبعض والاهل يجازون به العادة وأن يكون من نقد البلد والمراد به ما جرت عادة أهل البادية بالمعاملة به ولو من العروس وزاد بعضهم شرط أن لا يزوجهما بمن تتضرر بجماع شرته كاعى أو شيخ هرم وهو ضعيف والمعتدان ذلك ليس بشرط وكذلك شرط أن لا يكون قد وجب عليها نسك لأنه وإن كان على التراخي لكن لها غرض في تجهيل براعة دستها والزوج يمنعه منه قاله ابن العماد وهو ضعيف أيضا ولا يخفى أنه متى فقد شرط من شروط صحة النكاح فالعقد باطل ومتى فقد شرط من شروط جواز الاقدام أشتم مع صحة العقد بمهر المثل حاله من نقد البلد (قوله بكون الزوجة غير موطوءة قبلا) أي المصورة بكون الزوجة غير موطوءة قبلا للتصوير ركن في جعل هذا شرطاً نظرا لأنه فرض المسئلة اذ هي مفروضة في البكر بالمعنى السابق (قوله وأن تزويج بكفو) هذا شرط من شروط صحة النكاح على وجه الاجبار وقد تقدم بيانها وقوله بجمهر مثلها من نقد البلد هذان شرطان من شروط جواز الاقدام فقط كما يعلم مما مر (قوله والنيب) أي وإن عادت بكارتها لكن الكلام في الحرة العاقلة أما الامه فليسد هان يزوجهما وكذا الولي السيد أن يزوجهما للمصلحة وأما المجنونة فيزوجهما الاب ثم البنت عند عدمه أو عدم أهليته قبل بلوغها للمصلحة بخلاف الحاكم فلا يزوجهما الا بعد بلوغها مع فقد الاب والجد وقوله لا يجوز أي ولا يصح وقوله لوليا أي الاب والجد وغيرهما بالاولى لأن غيرهما لا يجوز له اجبارا البكر كما علم مما مر وقوله لا بعد بلوغها أي لأن اذن الصغيرة غير معتبر فاستنع تزويجها الى البلوغ خلافا للامة الثلاثة رضي الله عنهم وقوله واذنها أي نطقا فلا يكفي سكوتها ويعلم اذنها باخبار امرأة ثقة يحسنها اليها وأما الولي فان رجعت عن الاذن وزوجهما لم يعلم برجوعها لم يصح وبما تقر وعلم أن النيب الصغيرة العاقلة الحرة لا تزويج قبل البلوغ ولو كان المزوج لها أباً أو جداً وأن غير الاب والجد لا يزويج الصغيرة بحال ولو بكر إلا أن تزويج كل منهما لا يكون الا بالاذن والصغيرة لا اذن لها فلا بد من بلوغها واذنها (فصل) أي هذا فصل في محرمات النكاح ومثبتات انكحاره ونظما فصل ساقط من بعض النسخ وكلامه شامل للحرمة المقررة وغير المؤبد كما يدل عليه ما سبق من قوله وواحدة من جهة الجمع لأن الحرمة من جهة الجمع لا تحرم على التأيد بل تحل بموت الأخرى أو ينفونها وأسباب التحريم الذاتي ثلاثة القرابة والرضاع والمصاهرة وأما اختلاف الجنس بأى كان أحد الزوجين من الجن والأنثى فليس مانعا على المعتقد كما قاله القمولى واعقده العلامة الرملى فصلا عن اقتناء والده خلافا لما قاله ابن يونس وأفتى به ابن عبد السلام وتبعه شيخ الاسلام والشيخ الخطيب محققين بقوله تعالى هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها أزواجها راجب الاولون بأن الامتنان في الآية بأعظم الامرين لا ينافي جواز

بكون الزوجة غير موطوءة قبلا وأن تزويج بكفو بجمهر مثلها من نقد البلد (والنيب لا يجوز) لوليا (تزويجها لا بعد بلوغها وانها) نطقا لا سكوتا

• (فصل) •

الاخر فيقول لا نسب تكاح الجنية ولو على غير صورة الاتمية كان كانت على صورة كلبية
 وهكذا عكسه أما التحريم غير الذاتي وهو العارض بسبب حيض أو حرام أو صوم أو نحو
 ذلك فليس مراد هنا (قوله والمحرّمات) أي من حيث تكاحهن كما أشار إليه الشارح بقوله أي
 المحرم تكاحهن لأن التحريم كغيره من الأحكام لا يتعلق بالذوات وإنما يتعلق بالأفعال وقوله
 بالنسب أي نص القرآن الكريم كقوله تعالى حرمت عليكم أمتهم الآية وقوله أربع عشرة
 أي لأن المحرمات بالنسب سبع وبالرضاع على ما ذكره المصنف نظرا لظاهر الآية انتتان
 وبالمصاهرة أربع وواحد فالجمع فاجمله أربع عشرة كما ذكره المصنف وفي الحقيقة المحرمات
 بالرضاع سبع كأن المحرمات بالنسب سبع والمحرمات بالمصاهرة أربع فجملة المحرمات تحريما
 مؤبد اثنتان عشرة والمحرمات من جهة الجمع تفصيلا ثلاثة أخت الزوجة وعمتها ونالتها كما هو
 مذكور في كلام المصنف فقول الحنفى وأربع في تحريم الجمع على ما سبأ في فيه نظر إلا أن يرد
 بالاربع المحرمات بملك اليمين كما قاله الميداني وستأتي في قول الشارح ومن حرم الجمع بينهما بشكاح
 حرم جمعهما أيضا بالوطء في ملك اليمين فتلك واحدة أجمالا إذا ضمت للثلاثة المذكورة صارت
 أربعة فيستقيم هذا الحنفى (قوله وفي بعض النسخ أربعة عشر) والنسخة الأولى أولى لأن
 المعدود المؤنث إذا كان عدده من كاتترك التاء في جزئه الأول ويؤتى بهم في الثاني (قوله
 سبع) يتقديم السين على الموحدة وقوله بالنسب أي يحرم من بسبب النسب والمحرمات بالنسب
 ضابطان الأول تحريم نساء القرابة الآمن دخلت تحت ولد العمومة أو ولد الخولة كبنات الم
 والعمة وبنت الخال وبنت النسيء يحرم على الرجل أصوله وفصوله وفصول أول أصوله وأول
 فصل من كل أصل بعد الأصل الأول فالأصول الأمهات وان علت والفصول البنات وان
 سفلت وفصول أول الأمول الأخوات وبنات الأخ وبنات الأخت وبنات أولادهم لأن أول
 الأصول الآباء والأخوات وفصولهم الأخوة والأخوات وأولادهم وأول فصل من كل أصل
 بعد الأصل الأول هو العمات والخالات لأن كل أصل بعد الأصل الأول الأجداد والجدات
 وإن علوا وخرج بأول فصل ثاني فصل وهو أولاد الأعمام والعمات وأولاد الأخوال والخالات
 وبنات فصل وهكذا وهذا الضابط للشيخ أبي إسحق الأسفراييني والأول لتليذه الشيخ أبي منصور
 البغدادى وهو أولى كما قاله الرافعى لا يجاوز ونصه على الآثان بخلاف الثاني (قوله وهي)
 أي السبع التي تحرم بالنسب وفي بعض النسخ وهن وهي أولى لأنه ضمير جمع المؤنث العاقل
 وهذا في معناه (قوله الأم وان علت) وضابطها أن تقول كل أمتي ولدتك أو ولدتك من ولدك
 ذكرًا كان أو أنثى كأم الأب وأم الأم فمن ولدتك هي أمتك حقيقة ومن ولدتك من ولدك هي أمتك
 مجازا وان شئت قلت كل أمتي ينتهي نسبك اليها نسبيا لغويا بواسطة أو بغيرها فالتى بواسطة هي
 الأم المجازية والتى بغيرها بواسطة هي الأم الحقيقية وإنما قلنا نسبيا لغويا لأن النسب الشرعى
 لا يكون إلا للآباء قال تعالى ادعوهم لا بأئهم (قوله والبنات وان سفلت) وضابطها أن تقول
 كل من ولدتها أو ولدتك من ولدها ذكرا كان أو أنثى كبنات ابن وبنت بنت بن ولدها هي
 بنتك حقيقة ومن ولدتك من ولدها هي بنتك مجازا وان شئت قلت كل أمتي ينتهي اليك نسبيا بواسطة
 أو بغيرها فالتى بواسطة هي البنت المجازية والتى بغيرها بواسطة هي البنت الحقيقية ودخل في

(والمحرّمات) أي المحرم
 نسبا حرم (بالنص
 أربع عشرة) وفي بعض
 النسخ أربعة عشر (سبع
 بالنسب وهي الأم وان
 علت والبنات وان سفلت)

صنيع الشارح أن بنات أولاد الاخ من زباده على كلام المصنف ولو جعلهن محمدا دخل تحت
كلام المصنف لكان أولى كان يقول وبنت الاخ حقيقة أو بتوسط كما قال فيما سبق وهكذا
يقال في بنت الاخت فيجرب فيها ما ذكر في التي قبلها فقوله وبنت الاخت أي من جميع الجهات
فيشمل بنت الاخت الشقيقة وبنت الاخت للاب وبنت الاخت للام وهذه هي بنت الاخت
الحقيقية وهي التي من غير واسطة وذكر بنت الاخت بواسطة وهي بنت الاخت مجازا بقوله
وبنات أولادها من ذكر وأني ولو قال حقيقة أو بتوسط لكان أولى نظير ما سبق (قوله)
وعطف المصنف على قوله سابقا سبع) أي بالنسب وانما قدر الشارح ذلك لئلا يتوهم
الاستئناف وقوله هنا أي فيما نحن فيه الآن مفعول عطف (قوله) واثنان الخ
اقتصر المصنف عليهم ما نظر الظاهر الآية الكريمة ووافقه الشارح على ذلك وعلى هذا فباق
السبع التي تحرم من الرضاع مأخوذة من السنة لقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب وفي رواية حرّموا من الرضاع ما يحرم من النسب وبعض المفسرين يجعل
السبع مأخوذة من الآية الشريفة لأن تحريم السبع لأجل الولادة له أو منه أو لأجل
الاخوة له ولو بواسطة أو لأحد أصوله فأشير للاول بقوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم
فالتحريم لأجل الولادة الذي علم من ذلك يشمل تحريم الام وتحريم البفت وأشير للثاني بقوله
تعالى وأخواتكم من الرضاعة فالتحريم لأجل الاخوة ولو بواسطة أو لأحد أصوله الذي علم
من ذلك يشمل تحريم الاخت والحالة والعمة وبنت الاخ وبنت الاخت لأن تحريم الاخت
لأجل الاخوة بغير واسطة وتحريم الحالة والعمة لأجل الاخوة لأحد أصوله الذي هو الام
في الاولى والاب في الثانية وتحريم بنت الاخ وبنت الاخ للاخوة له بواسطة ولا يخفى ما في ذلك
من الخفاء فلذلك جرى المصنف على ظاهر الآية ووافقه الشارح عليه كما علمت (قوله أي
المحرمات بالنص) أي جنس المحرمات بنص الآية الشريفة على ظاهرها وقوله اثنان بالرضاع
أي حرمت بسبب الرضاع وبنأويل المحرمات بالجنس صح الاخبار عنه بقوله اثنان قلت الجنس
يصدق بالثنتين (قوله وهما) أي الثنتان اللتان حرمتا بالرضاع وقوله الام المرضعة تصدق بمن
أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو أرضعت أبام من رضاع وهو العسل أو أرضعت من ولدك
بواسطة أو بغيرها ومثل من أرضعت من أرضعتك أو أرضعت أبام من رضاع من ولدت من
أرضعتك أو ولدت أبام من رضاع فكل واحدة من هذه الصور أم رضاع وقس على ذلك في
التسوير الباقى من السبع التي تحرم بالرضاع (قوله والاخت من الرضاع) فن أرفع من
امراة صار جميع بناتها أخوات له من الرضاع سواء التي أرفع عليها والتي قبلها والتي بعدها
وانما نبهنا على ذلك مع وضوحه لأن جهلة العوام يسألون عن ذلك كثيرا ويظنون أن الاخت
من الرضاع هي التي أرفع عليها دون غيرها (قوله) وانما اقتصر المصنف على الاثنتين الخ
هذا جواب عما يقال لم يقتصر المصنف على الثنتين مع أن السبع المحرمة بالنسب محرم بالرضاع
وحاصل الجواب أنه انما اقتصر على الثنتين لانهما المنصوص عليهما في الآية الكريمة وقوله
والا فالسبع الخ أي والاقل انه اقتصر عليهما للنص عليهما في الآية فلا يصح لأن السبع الخ
لقد فعل الشرط ولم يبق منه الا لا النافية وجواب الشرط وأقيم تعليقه مقامه فعلم من ذلك

وعطف المصنف على
قوله سابقا سبع قوله هنا
(واثنان) أي المحرمات
بالنص اثنان (بالرضاع)
وهما (الام المرضعة
والاخت من الرضاع)
وانما اقتصر المصنف على
الاثنتين للنص عليهما في
الآية والا

أن قوله فالسبع الخ تعليل للجواب لانفس الجواب وقد علمت أن ذلك بالنظر لتطاهر الآية
وبعض المفسرين جعل السبع كلها مأخوذة من الآية (قوله فالسبع المحترمة بالنسب تحرم
بالرضاع أيضا) أي كما تحرم بالنسب وقوله كما سيأتي التصريح به في كلام المتن أي في قوله ويحرم
من الرضاع ما يحرم من النسب نعم لا يحرم عليك مرضعة أخيك أو أختك فأم أخيك أو أختك
من الرضاع لا تحرم عليك مع أن أم أخيك أو أختك من النسب تحرم عليك لأنها أمتك إن كان
الأخ أو الأخت من الأبوين أو من الأم وموطوءة أيسبك إن كان الأخ أو الأخت من الأب
ولا مرضعة ناقلتك وهو ولد الولد فيشمل ولد الابن وولد البنت فأم ولد ولدك من الرضاع لا تحرم
عليك مع أن أم ولد ولدك من النسب تحرم عليك لأنك ابتك إن كان ولدك أنثى سواء كان ولد
ولدك ذكرا أو أنثى أو موطوءة ابنتك إن كان ولدك ذكرا سواء كان ولدك ذكرا أو أنثى ولا أم
مرضعة ولدك ولا بنتها مع أن أم ولدك وبنتها من النسب تحرم عليك لأنها أم موطوءاتك
وبنتها وكل منهما حرام بالمصاهرة إذا لا ولي أم الزوجة والثانية بنتها فهذه تحرم من النسب ولا
تحرم من الرضاع فاستثناها بعضهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمحققون
على أنها لا تستثنى لأنها انما حرمت في النسب لمعنى لم يوجد في الرضاع كما قرره (قوله
والمحترمة بالنسب أربع الخ) لوضع الشارح فيه كما صنع في الذي قبله لكان أولى وأنبى بأن
يقول وعطف المصنف على قوله سابقا سبع قوله هنا وأربع الخ ثلاثا وهم الاستئناف لكن
الشارح اتكل على علم ذلك من سابقه وانما غرضه حل المعنى وقوله بالمصاهرة أي حرم بسبب
المصاهرة وهي معنى يشبه القرابة يترتب على النكاح فالمعنى القائم بأم الزوجة يشبه المعنى
القائم بأم النسب وهكذا (قوله وهن) أي الأربع اللاتي حرمن بالمصاهرة وقوله أم الزوجة
أي بواسطة أو بغيرها كما أشار إليه الشارح بقوله وان علت أمتها ومثل أم الزوجة أم
الموطوءة بملك العيين وأم الموطوءة بشبهة لأن من وطئ امرأة بملك العيين حرم عليه أمتها
وبناتها وحرمت هي على آباءه وأبناؤه تحريم ما يؤيد بالاجماع وكذا الموطوءة بشبهة كان ظنها
زوجه أو أخته فيحرم عليه أمتها وبناها وتحرم هي على آباءه وأبناؤه بخلاف المزني بها
فلزاني نكاح أم من زني بها ونكاح بنتها كما أن له نكاح المزني بها نفسها ولا يسه وانه نكاحها
لأن الله تعالى امتن على عباده بالنسب والصهر فلا يثبت كل منهما بالزنا وليست المباشرة بشهوة
كلس وقبلة كالوطء في التحريم خلافا للعنفية فمن باشر امرأة بشهوة فلا تحرم عليه أمتها ولا
بنتها لأنها لا توجب المعتة فلا توجب التحريم (قوله وان علت أمتها) فيشمل أم أمها وهكذا
وانما أظهر لانه لو قال وان علت لربما توهم ان التحريم عائده على الزوجة ولا معنى له وقوله سواء
من نسب أو رضاع فلا فرق بين أم الزوجة من النسب وأمتها من الرضاع وقوله سواء وقع
دخول الزوج بالزوجة أم لا أي لا إطلاق قوله تعالى وأمتها نسائككم فالعقد على البنات
يحرم الاتمات وأما البنات فلا تحرم الاباء بالدخول على الاتمات كما سيذكره المصنف بقوله
والربية اذا دخل بالأم فان قيل لم لم يعتبروا بالدخول في تحريم الاتمات واعتبروا في تحريم
البنات أجيب بأن الرجل يتلى عادة بكلمة الأم عقب العقد على البنت لقرين أموره فحرمت
بالعقد ليسهل ذلك عليه ولا كذلك البنت فلم تحرم الاباء بالدخول لكن لا بد في تحريم الأم بالعقد

فالسبع المحترمة بالنسب
تحرم بالرضاع أيضا كما سيأتي
التصريح به في كلام المتن
(و) المحترمة بالنسب
(أربع بالمصاهرة) وهن
(أم الزوجة) وان علت
أمتها سواء من نسب أو
رضاع سواء وقع دخول
الزوج بالزوجة أم لا

من صفة فلو كان فاسدا لم تحرم بالعقد نعم لو وطئ بعد العقد الفاسد حرمت بالوطء لانها من قبيل
 أم الموطوءة بشبهة وهي حرام كما مر بخلاف بنت الزوجة فانها تحرم بالدخول سواء كان العقد
 صحيحا أو فاسدا والحاصل أن من حرم بالعقد لا بد في تحريمه من صفة العقد الا ان حصل دخول
 بالفعل فيحصل التحريم بالوطء لا بالعقد ومن حرم بالدخول كالريسة فلا يعتبر فيه صفة العقد
 (قوله والريسة) أي بنت الزوجة كما قاله الشارح سواء كانت من نسب أو رضاع
 وكذا بنات بنت الزوجة وبنت ابن الزوجة وبناتها ولذلك ذكر الماوردي في تفسيره ان
 الريسة بنت الزوجة وبناتها وبنت ابن الزوجة وبناتها ومن هذا يعلم تحريم بنت الريسة
 وبنت الربيب لانهم من بنات زوجته وهي مسئلة نفيسة جدا يقع السؤال عنها كثيرا
 (قوله اذا دخل بالأم) بخلاف ما اذا لم يدخل بها لقوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم
 من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وذكر المحجور
 في الآية جرى على الغالب فان من تزوج امرأة تكون بنتا في حجره غالبا والمراد بالدخول بالأم
 وطؤها ولو في الدبر ومثله استدخال منيه المحترم ولو في الدبر أيضا وقضية كلام الشيخ
 أبي حامد وغيره أنه يعتبر في الدخول أن يقع في حياة الأم فلو ماتت قبل الدخول ثم وطئها بعد
 موتها لم تحرم بنتها لأن ذلك لا يسمى دخولا عرفا وان ترد فيه الرواية وعلم من ذلك أن بنت
 الزوجة غير المدخول بها لا تحرم الا المنفصلة بلعان فتحرم عليه لأنه استطاعها فتلحقه
 اذا استطعها وبنيت لها جميع الاحكام كما مر وصورتها أن يعقد على امرأة وتأتي له بنت
 بعد مضى مدة من حين امكان اجتماعهما يمكن كونها منه فانها تلحقه ظاهرا مع كونه لم يدخل
 بها فاذا انفأها باللعان اتفت عنه لكن تحرم عليه لانها تلحقه اذا استطاعها فلذلك أدخلناها
 في البنت كما سبق (قوله وزوجة الاب) أي وان لم يدخل بها الاطلاق قوله تعالى ولا تنكحوا
 ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ما قد مضى في الجاهلية قبل علمكم بتحريمه كما قاله
 الامام الشافعي في الأم فلا مؤاخذة عليكم به فانه كان في الجاهلية اذا مات الرجل عن زوجة
 خلفه عليها كبر أولاده فبنت زوجته ~~كان~~ لا بد عند عدم الدخول من صفة العقد بخلاف
 ما لو كان العقد فاسدا فلا تحرم الا بالدخول لانها حينئذ موطوءة الاب بشبهة وقوله وان علا
 فيشمل الاب والجد وهكذا ولا فرق بين أن يكون من قبيل الاب أو الأم ولا فرق أيضا بين أن
 يكون من نسب أو رضاع (قوله وزوجة الابن) أي وان لم يدخل بها الاطلاق قوله تعالى
 وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم لكن لا بد عند عدم الدخول من صفة العقد بخلاف
 ما لو كان العقد فاسدا فلا تحرم الا بالدخول لانها حينئذ موطوءة الابن بشبهة فان قيل لم قال
 تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم مع أن حليته الابن من الرضاع تحرم كما تحرم
 حليته الابن من النسب فلا فرق في التحريم بين أن يكون الابن من نسب أو رضاع أجيب
 بأن التقييد بذلك في الآية لاخراج حليته المتبني فلا يحرم على الشخص زوجة من تبنائه
 لانه ليس بابن له لاخراج حليته الابن من الرضاع فانها تحرم بالاجماع وأما قول الشيخ القليوبي
 في حاشيته على التحرير وقوله من أصلابكم خرج به زوجة من تبنائه أو ابنه من الرضاع فهو سهو
 أو سبق قلم بالنسبة لزوجة ابنه من الرضاع فانها تحرم بالاجماع كما علمت (قوله وان سفل)

(والريسة) أي بنت الزوجة
 (اذا دخل بالأم وزوجة
 الاب) وان علا (وزوجة
 الابن) وان سفل

فيشمل الابن وابن الابن وهكذا اقصرم زوجته وان نزل ولا تحرم زوجة الريب أي ابن الزوجة
ولا زوجة الراب أي زوج الام ولا تحرم أيضا بنت زوج الام ولا أمه ولا بنت زوج البنت
ولا أمه ولا أم زوجة الابن ولا بنتها (قوله) والمحرمات السابقة حرمتهن على التأيد) وجعلتها ثلاثة
عشر على عقد المصنف سبع بالنسب واثنان بالرضاع وأربع بالمصاهرة وقد تقدم أن جعلتها
في الحقيقة ثمان عشرة لأن المحرمات بالرضاع تفصيلا سبع كما أن المحرمات بالنسب سبع
والمحرمات بالمصاهرة أربع فالجمله ما ذكر وانما ذكر الشارح قوله والمحرمات السابقة حرمتهن
على التأيد للدخول على كلام المصنف ولذلك قال وواحدة حرمتهن على التأيد وأشار بذلك
الى أن المحرمات قسمان محرمات على التأيد وقد سبق الكلام عليهن ومحرمات لا على التأيد
وسيسرع في الكلام عليهن فلذلك قال الشيخ الخطيب ثم شرع في القسم الثاني وهو التحريم
غير المؤبد الخ (قوله وواحدة) عطف على سبع لتتم الأربع عشرة كما ذكره المصنف وقوله
حرمتهن لا على التأيد بل من جهة الجمع فقط فلا يتأيد تحريمها بل يحرم معها مع الزوجة
في العصمة فقط فتصل بموت الزوجة أو بينوته بخلاف ما لو طلقها طلاقا رجعيا فلا تحصل
نحو أختها مادامت في العدة لأن الرجعية في حكم الزوجة (قوله وهي) أي الواحدة التي
تحرم من جهة الجمع رقبه أخت الزوجة فلا يجمع بينها وبين أختها لوله تعالى وأن تجتمعوا
بين الاختين إلا ما قد سلف ولم ينفه من قطعية الرحم بسبب ما يحصل بينهما من الخاصمة المؤبدية
إلى البغضاء غالباً وهذا في الدنيا وأما في الآخرة فلا مانع من جمع الاختين فيها لا تنفاه علة
التحريم إذ لا يباغض فيها ولا حقد ولا غل في تزوج إحدى الاختين ثم ماتت في عصمته ثم تزوج
الأخرى ثم ماتت أيضاً في عصمته أو مات عنها ولم تزوج بعده بغيره جمع بينهما في الآخرة
(قوله ولو رضيت أختها بالجمع) أي لأن الطبع يتغير (قوله ولا يجمع أيضاً) أي كما لا يجمع
بين المرأة وأختها وانما أعاد العامل لأن الواحدة التي تحرم من جهة الجمع بنص الآية هي
الاخت فقط قال تعالى وأن تجتمعوا بين الاختين فهى التي تعد من المحرمات بالنسب وقوله
بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها أي من نسب أو رضاع ولو بواسطة كعمة أيها وخالتها
وعمة أمها وخالتها لغير لا تنسب المرأة على عمها ولا العمة على بنت أختها ولا المرأة على خالتها
ولا الخالة على بنت أختها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه الترمذى
وغيره وصححه ولأنه يؤدى إلى قطعية الرحم كما مر في الاختين (قوله فان جمع الشخص
بين من حرم الجمع بينهما) وضابط من يحرم الجمع بينهما كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع
لو فرضت احداهما ذكر امع كون الأخرى أنى حرمتنا كحما كذا في الاختين من النسب
أو من الرضاع فانه لو فرضت احداهما ذكر امع كون الأخرى أنى حرمتنا كحما لأن الشخص
يحرم عليه نكاح أخته وكذا في المرأة وعمتها من النسب أو من الرضاع فانه لو فرضت المرأة ذكراً
حرم عليه نكاح عمته ولو فرضت العمة ذكراً حرم عليه نكاح بنت أخيه وكذا في المرأة وخالتها
فانه لو فرضت المرأة ذكراً حرم عليه نكاح خالتها ولو فرضت الخالة ذكراً حرم عليه نكاح بنت أخته
ونخرج بقولنا بينهما نسب أو رضاع الملك كذا في المرأة وأمتها فيجوز بينهما وإن حرمتنا كحما
لو فرضت احداهما ذكراً والمصاهرة فيجوز بالجمع بين المرأة وأمت زوجها أو بنت زوجها وإن حرم

والمحرمات السابقة حرمتهن
على التأيد (وواحدة)
حرمتهن لا على التأيد بل
(من جهة الجمع) فقط
(وهي أخت الزوجة)
فلا يجمع بينها وبين أختها
من أب أو أم أو بينهما نسب
أو رضاع ولو رضيت أختها
بالجمع (ولا يجمع أيضاً)
(بين المرأة وعمتها ولا بين
المرأة وخالتها) فان جمع
الشخصين من حرم الجمع
بينهما

تناكحهما لو فرضت احداهما ذكرا والاخرى أنثى (قوله بعقد واحد) أي أو بعقدين ان وقعوا
معاً وجهل السبق والمعية أو علم السبق لكن جهلت السابقة فانه يطل نكاحهما معا كما نص
الشارح على الاخير فيما بعد وقوله بطل نكاحهما أي لانه لا أولوية لاحداهما على الاخرى
(قوله أولم يجمع بينهما) أي ابتداء فلا ينافي أنه يجمع بينهما انتهاء كما يستفاد من قوله
بل نكحهما مرتين بأن عرف السبق وقوله فالثاني هو الباطل أي والاول هو الصحيح وقوله
ان علمت السابقة أي ولم تنس أخذاً مما بعد (قوله فان جهلت بطل نكاحهما) أي وكذا
ان جهل السبق والمعية أو تحققت المعية كما تقدم (قوله وان علمت السابقة ثم نسبت
منع منهما) أي حتى يبين الحال (قوله ومن حرم جمعهما بنكاح حرم جمعهما أيضا في الوطء
بملك اليين) وله جمعهما في الملك فقط فله تملكهما بالاجماع (قوله وكذا لو كانت احداهما
زوجة والاخرى مملوكة) أي فانه يحرم الجمع بينهما أيضا في الوطء وان كانت احداهما بالعقد
والاخرى بالملك فتصل له الزوجة دون المملوكة سواء نكح الزوجة أو لا ثم ملك الامة التي يحرم
الجمع بينها وبينها كاختها أو ملك الامة أو لا ثم نكح من يحرم الجمع بينها وبينها كاختها أو تقارن
الملك والنكاح لأن فراش النكاح أقوى من فراش الملك اذ يتعلق به الطلاق والظهار والابلاء
وغيرها فلو فارق الزوجة حلت المملوكة ونحوه فراش النكاح وفراش الملك نفس النكاح
والملك فان الملك أقوى من النكاح لانه يملك به الرقبة والمنفعة بخلاف النكاح فانه لا يملك به
الاضرب من المنفعة ولذلك اذا طرأ الملك على النكاح أبطله فاذا كان مترجعا أمة ثم ملكها
بطل نكاحها ولا يدخل النكاح على الملك فاذا ملك أمة لا يصح نكاحه لها الا ان أعنتها
ثم ينكحها (قوله فان وطئ واحدة) أي ولو في دبرها ولو مكرها أو جاهلا لكن بشرط أن تكون
كل منهما مباحة له على انفرادها لو كانت مجوسية أو فحوها كحرم فوطئها بازالة وطء الاخرى
وصورة المحرم أن تكون احدي الامتين أخته من أبيه كان تزوج أبوه رقيقة بالشروط
وأق منها يفت والاخرى أختها من أمها كان تزوج تلك الامة رجل آخر بالشروط أيضا وأق
منها يفت فاذا ملك البنيتين معا ووطئ أخته لم تحرم الاخرى وقوله من المملوكين أشار بذلك
الى أن هذا الكلام ليس راجعا لما اذا كانت احداهما زوجة والاخرى مملوكة وقد علمت
أنه تصل له الزوجة دون المملوكة الا ان فارق الزوجة فانه تصل له المملوكة (قوله حتى يحرم
الاولى) ثم لو ملك أتما وبناتها فوطئ احداهما حرمت الاخرى أبدا كما علم مما مر وقوله بطريق
من الطرق أي التي تزيل الملك أو الاستحقاق بخلاف فهو الحيض والاحرام والرهن لانم الاتزال
الملك ولا الاستحقاق وقوله كبيعها أي كلاً أو بعضاً وكابنتها وقوله أو تزويجها أي وهبتها كذلك
فلو عادت الاولى كان ردت ببيع فان كان عودها قبل وطء الاخرى فله وطء أيتهما شاء
بعد استبراء العائدة وان كان بعد وطء الاخرى حرمت العائدة حتى يحرم الاخرى (قوله وأشار
لضابط كلتي) أي بعد أن ذكر شيئا خاصا وهو انه يحرم بالرضاع اثنتان الامم المرضعة والاخت
من الرضاع نظرا لظاهر الآية كما تقدم وقوله بقوله متعلق بأشار وقوله ويحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب أي يحرم من أجل الرضاع ما يحرم من أجل النسب فهذا أعم مما قبله وقوله
وسبق أن الذي يحرم من النسب سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع أيضا أي كما حرمت بالنسب

بعقد واحد نكحهما فيه
بطل نكاحهما أولم يجمع
بينهما بل نكحهما مرتين
فالثاني هو الباطل ان علمت
السابقة فان جهلت بطل
نكاحهما وان علمت
السابقة ثم نسبت منع منهما
ومن حرم جمعهما بنكاح
حرم جمعهما أيضا في الوطء
بملك اليين وكذا لو كانت
احداهما زوجة والاخرى
مملوكة فان وطئ واحدة
من المملوكين حرمت
الاخرى حتى يحرم الاولى
بطريق من الطرق كبيعها
أو تزويجها أو أشار لضابط
كلتي بقوله (ويحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب)
وسبق أن الذي يحرم من
النسب سبع فيحرم بالرضاع
تلك السبع أيضا

وقد تقدم أن دليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي رواية
 حرموا من الرضاعة ما يحرم من النسب (قوله ثم شرع في عيوب النكاح المثبتة للخيار فيه)
 أي التي تثبت الخيار لكل من الزوجين في النكاح فالجنون والجذام والبرص مشتركة
 بين الزوجين والرق والقرن خاصان بالزوجة فثبت بهما الخيار للزوج والجب والعنة خاصان
 بالزوج فثبت بهما الخيار للزوجة ولا فرق في ثبوت الخيار لكل منهما بين أن تكون هذه الأمور
 موجودة قبل العقد أو حدثت بعد العقد وقبل الوطء أو بعد العقد وبعد الوطء ويثبت الخيار
 أيضا لولي الزوجة بكل من الجنون والجذام والبرص إن قارن العقد وإن رضيت به لأنه يعبر
 بذلك بخلاف الجب والعنة وكل من الثلاثة المذكورة إن حدث بعد العقد لأنه لا يعبر بذلك
 (قوله فقال) عطف على شرع وقوله وترد المرأة هو البناء للمفهوم أي يرد لها الزوج بفسخ
 نكاحها الثبوت الخيار له وفوائد الفسخ أربعة وإن جعلها بعضهم ثلاثة الأولى أنه لا ينقص
 عدد الطلاق فلو فسخ مرة ثم جدد العقد ثم فسخ ثانيا وهكذا لم تحرم عليه الحرمة الكبرى
 ولو بلغ الثلاث أرا كثر الثانية أنه إذا فسخ قبل الدخول فلا شيء عليه وإذا طلق قبل الدخول
 وجب نصف المهر الثالثة أنه إذا فسخ تبين العيب بعد الوطء لزمه مهر المثل وإذا طلق حيث
 لزمه المسمى الرابعة أنه إذا فسخ بمقارن للعقد فلا نفقة لها وإن كانت حاملا بخلاف ما إذا طلق
 في الحالة المذكورة فتجب النفقة وأما السكنى فتجب في كل من الفسخ والطلاق حيث كان
 بعد الدخول (قوله بخمسة عيوب) أي بواحدة منها وإن أوهمت عبارة المصنف أنه لا يفسخ
 إلا بالخمسة مجتمعة (قوله أحدها) أي أحد العيوب الخمسة وقوله بالجنون أي مصور بالجنون
 فالبناء للتصوير وهو مرض يزيل الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة في الأعضاء كما تقدم
 في فصل الأحداث وألحق الشافعي الخبل بالجنون والصراع نوع من الجنون كما قاله بعض
 العلماء وهو الذي يتألم عند الناس لحوق الاخت وقوله سواء أطبق أو تقطع واستثنى المتولي
 من المتقطع الخفيف الذي يطرأ في بعض الزمان وقوله قبل العلاج أولا أي أول ما يقبل العلاج
 وأشار الشارح بذلك إلى أنه لا يشترط في الجنون الاستحكام وإن قلنا بأشترط الاستحكام
 في الجذام والبرص والفسق أن الجنون يفضي إلى الجناية كما قاله الزركشي فاذا جنى
 أحد الزوجين ترتب عليه الجناية على الآخر بقتل أو نحوه (قوله نخرج) أي بالجنون وقوله
 الاغماء أي سواء كان من مرض أو من غيره وقوله فلا يثبت به الخيار في فسخ النكاح أي كسائر
 الأمراض وقوله ولو دام خلافا للمتولي أي فيما إذا دام واعتمد الشيخ الخطيب كلام المتولي
 ويؤيده أن الاغماء الدائم ملحق بالجنون لكن كلامهم يقتضي أن ذلك ضعيف والمعتمد الأول
 (قوله وثانيها) أي العيوب الخمس وقوله بوجود الجذام أي مصور بوجود الجذام أي وإن لم
 يستحكم على المعتدل متى وجد شيء منه ثبت الخيار لأن النفس تنفر منه وعلى القول بأشترط
 الاستحكام لا يثبت الخيار بأوله كما قاله الجويني قال والاستحكام في الجذام يكون بالقطع
 وجوز الامام الاكتفاء بأسوداد العضو والمعول عليه **حكم** أهل الخبرة باستحكام العسل
 وبما جرب له إن يؤخذ من دهن حب العنب ومراة النسر أجزاء متساوية ويخلطان معا
 ويدلك بهما ثلاثة أيام وفي العيصين قرص من الجذوم فرار لمن الأسد وهذا محمول على غير قوى

ثم شرع في عيوب النكاح
 المثبتة للخيار فيه فقال (وترد
 المرأة) أي الزوجة (بخمسة
 عيوب) أحدها (الجنون)
 سواء أطبق أو تقطع قبل
 العلاج أو لا يخرج الاغماء
 فلا يثبت به الخيار في فسخ
 النكاح ولو دام خلافا
 للمتولي (و) ثانيها بوجود
 (الجذام)

اليقين الذي يعلم أنه لا يصيبه إلا ما قدر له وذلك الغير هو الذي يحصل في قلبه خوف حصول المرض له فقد جرت العادة بأنه يحصل له المرض غالباً وحينئذ فلا ينافي ما صح في الحديث لا عدوى لانه محمول على قوى اليقين الذي يعلم أنه لا يصيبه إلا ما قدر له فقد شوهد أنه لا يحصل له مرض ولا ضرر فزعم أهل العلم بالطب أنه بعدى كثيراً أو قلما يسلم منه فان سلم منه أدرك نسله انما هو بحسب العادة لمن حصل في قلبه خوف حصول المرض له أو يقال لا عدوى مؤثرة فلا ينافي أنه قد تحصل العدوى لكن فعل الله تعالى فان الحديث ودر ذلك الما كان يعتقده أهل الجاهلية من نسبة الفعل لغير الله تعالى (قوله بذال مبهمة) أي مع ضم الجيم وقوله وهو علة يحمر منها العضو الخ ويتصور ذلك في كل عضو لكنه في الوجه أغلب وقوله ثم يتقطع أي يتشقق مع الاتصال بالبدن وقوله ثم يتناثر أي يتساقط مع الانفصال عن البدن فهو عطف مفاير (قوله والثالث) أي من العيوب الخمس وقوله بوجود البرص أي مصور بوجود البرص أي وان لم يستحكم على المعتمد خلافاً لمن قيد بالمستحكم ويكتفي فيه قول أهل الخبرة وما جرت به أن يؤخذ ماء الورد ويطل به ثلاثة أيام فانه يبرأ بآذن الله تعالى وقوله وهو يبيض أي شديد وقوله يذهب دم الجلد وما تحته فاذا أذهب دم موته بقعه (قوله فخرج) أي بالبرص وقوله أبيض بفتح الباء والهاء وقوله وهو ما يغير الجلد من غير اذهاب دمه وسببه فساد مزاج الانسان وخلل في طبيعته ولذلك قال الاطباء من اقتصدوا كل شيئاً ما لحا فأصابه ببق أو جرب فلا يلومن الانفسه (قوله والرابع) أي من العيوب الخمسة وقوله بوجود الرق أي مصور بوجود الرق بفتح الراء والتاء المثناة من فوق ويثبت الخيار بكل من الرق والقرن والزوج ولو مجبوياً أو عيناً كما ثبت لها الخيار بحسبه أو عنته ولو كانت رتقاء أو قرناء (قوله وهو) أي الرق وقوله انسداد محل الجماع بلم ولا تجبر على شق الموضع فان شقته أو شقه غيرها أو مكن الوطء فلا خيار لزوال المانع من الجماع ولا تتكمن الامة من الشق الا باذن سيدها فان قيل اذا انسداد محل بالجماع غن أين يخرج البول أجيب بأنه يخرج من ثقبه صغيرة كاحليل الرجل قاله في الكفاية (قوله والخامس) أي من العيوب الخمس وهو قمامها وقوله بوجود القرن أي مصور بوجود القرن بفتح القاف وفتح الراء أخرج من اسكانها (قوله وهو) أي القرن وقوله انسداد محل الجماع يعظم هذا هو المشهور وعليه فالرق والقرن متغايران وقيل بلم وعليه فهما مترادفان على معنى واحد فترجع العيوب الى أربع فقط (قوله وما عدا هذه العيوب) أي الخمسة المتقدمة وقوله كالخضرو والصنان أي والخضرو والاستخاضة والقروح السبالة ونحو ذلك ومنه الداء المعروف بالمبارك والعياذ بالله تعالى وقوله لا يثبت به الخيار أي لا يثبت جماعها هذه العيوب مما ذكر الخيار للزوج على الزوجة وبالعكس (قوله ويرد الرجل) هو البناء للمفعول أي رده الزوجة بفسخ نكاحه ثبوت خيارها وقوله بخمسة عيوب أي بواحد منها وان أو همت عبانته اجتماعها (قوله بالخضون والجذام والبرص) فيثبت الخيار بكل منها للمرأة كما ثبت الخيار بكل منها للرجل وان تماثل لابل وان صكان الذي قيم له الخيار أكثر لان الانسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه ثم المنحونان يتعدرا لخيار لهما لانهم ليسا أهلاً للاختيار فان قيل كيف يتصور صحة النكاح وثبوت الخيار للزوجة بكل منها اذا كان

بذال مبهمة وهو علة يحمر
منها العضو ثم يسود ثم يتقطع
ثم يتناثر (و) الثالث بوجود
(البرص) وهو يبيض
في الجلد يذهب دم الجلد
وما تحته من اللحم فخرج
البهق وهو ما يغير الجلد من
غير اذهاب دمه فلا يثبت به
الخيار (و) الرابع بوجود
(الرق) وهو انسداد محل
الجماع بلم (و) الخامس
بوجود (القرن) وهو انسداد
محل الجماع يعظم وما عدا
هذه العيوب كالخضرو
والصنان لا يثبت به الخيار
(ويرد الرجل) أيضاً أي
الزوج (بخمسة عيوب
بالخضون والجذام والبرص)

الخضرو تن الاث

مقارن مع أنه يشترط لصحة العقد أن يكون الزوج كفؤا لها وفي هذه الصورة ليس كفؤا لها ولوماثلته في العيب أجيب بأن صورة ذلك أن تأذن لوليها في تزويجها من معين فيصم على السلامة لأن الأصل في الناس السلامة فإذا تبين خلافها ثبت لها الخيار بخلاف ما إذا تزوجت من غير أنهما أجبارا فإنه إذا تبين أن الزوج معيب تبين بطلان النكاح من أصله (قوله وسبق معناها) أي معنى الثلاثة في كلام الشارح فلا حاجة لاعادته (قوله وبوجود الحب) بفتح الحيم وتشديد الباء وهو في الأصل اسم لمطلق القطع سواء للذكر وغيره لكنه خصه العرف بقطع الذكر فلذلك قال الشارح وهو قطع الذكر أي ولو فعل الزوجة كإرجاعه في الروضة كاصلها ولو بعد الوطء بخلاف العنة فلا بد أن تكون قبل الوطء وسيأتي الفرق بينهما وخرج بالحب النكاح فلا خيار به على الأصح لقدرة المحصي على الجماع بل يقال أنه أقدر عليه كما قاله ابن الملقن في شرح الحارثي لأنه لا ينزل فلا يعتبر به فتور (قوله فان بقي قدرها فأكثر فلا خيار) فان تنازعا في إمكان الوطء به فالقول قوله على الأصح لأن الأصل دوام النكاح (قوله وبوجود العنة) أي في المكلف بخلاف الصبي والمجنون فلا تنصع دعوى العنة في حقهما لأنها لا تثبت إلا باقرار الزوج عند القاضي أو عند هيئة تشهد على إقراره أو بينهما بعد نكوله وإقرار كل من الصبي والمجنون لقولهم ككفوله ولا تثبت بالبيعة لأنه لا اطلاع للشهود عليها ومما صرح به العلماء أن الرجل قد يعين عن امرأته دون أخرى ولا بد أن تكون العنة قبل الوطء فلا خيار بالعنة بعد الوطء ولو مرة لأنها وصلت إلى المطلوب وأعرفت بذلك قدرته على الجماع مع توقع حصول الشفاء بزوال العنة وعود الداعية للاستمتاع بخلاف حدوث الحب بعد الوطء فإنه يثبت به خيار الفسخ على الأصح في الروضة ليأسها من الجماع وعدم توقع الاستمتاع (قوله وهي) أي العنة ووقع للمعشى نسخة فيها وهو فقال كان الأولى أن يقول وهي اللهم الآن يقال ذكر الضمير باعتبار ما كونه خامسا ولك أن تقول ذكر الضمير باعتبار الخبر وقوله بضم العين أي مع تشديد النون مأخوذة من عنان الدابة لأنها تمنع الزوج عن الجماع كما أن عنان الدابة يمنعها من السير (قوله عجز الزوج عن الوطء في القبل) أي ولو قدر على الوطء في الدبر فقوله في القبل قيد لا يثبت منه ولا بد من ضرب القاضي له سنة كما فعله عمر رضي الله عنه وتابعه العلماء عليه وقالوا تعذرا للجماع قد يكون لعارض حرارة فيزول في الشتاء أو برودة فيزول في الصيف أو يسهو فيزول في الربيع أو رطوبة فيزول في الخريف فإذا مضت السنة ولم يبطأ علما أنه عجز خلق حزا كان الزوج أو عبدا مسلما كان أو كافرا فإذا أدى الوطء وهي ثيب أو بكر غورا ولم تسدقه صدق هو بيمينه أنه وطئ ولا يطالب بوطء بخلاف البكر غير الغورا فخصه هي أنه لم يبطأ وكذلك إن نكل عن اليمين في الثيب أو البكر الغورا فإنه يخصص بين الرد كغيرها وقوله بضعف في قلبه أو آلمته وقيل في دماغه (قوله ويشترط في العيوب المذكورة الرفع فيها إلى القاضي) أي لأن الفسخ بها أمر مجتهد فيه فأشبهه الفسخ بأعسار الزوج بالمهر أو بالنفقة ويشترط فيها أيضا القورية لأن الخياراتها خارجة عن بيع وهو على النور كما في الخيار ببيع المسخ ولا ينافي القورية بضرب السنة في العنة لأنها لا تثبت إلا بعد مضى السنة والرفع بعدها إلى القاضي وحينئذ فلها الفسخ ولكن بهد قول القاضي ثبت عندى عنه أو ثبت حق الفسخ

وسبق معناها (و) بوجود
(الجب) وهو قطع الذكر
كله أو بعضه والباقي منه
دون الحشفة فان بقي قدرها
فأكثر فلا خيار (و) بوجود
(العنة) وهي بضم العين
عجز الزوج عن الوطء
في القبل لسقوط القوة
الناشئة بضعف في قلبه
أو آلمته ويشترط في العيوب
المذكورة الرفع فيها إلى
القاضي

(قوله ولا يتفرد الزوجان الخ) أي من غير رفع إلى القاضي لما عرفت من أن ذلك أمر مجتهد فيه فلا بد فيه من الرفع للقاضي وإن كانت تفسخ في العنة بعد قول القاضي ثبت عنه أو ثبت حق الفسخ كما مر وقوله كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره هو المعتقد وقوله لكن ظاهر النص خلافه أي لا يمكن ظاهر نص الشافعي خلافه وهو أنه يتفرد الزوجان بالتراضي بالفسخ وهو مرجوح * (فصل في أحكام الصداق) * كاستحباب تسجيته في النكاح إلا في قوله ويستحب تسجية المهر في النكاح وكما يسمى صداقا يسمى مهرا ونحوه وغير ذلك وجعلها بعضهم أحد عشر اسما وتعلمها في قوله

صداق ومهر ونحوه وفريضة * حياء واجر ثم عضر علائق

وطول نكاح ثم خمس تمامها * فتفرد وعشر عند المواقف

وزيد على ذلك عطية ثلاثة أشهر اسما ويقال له صدقة وتجمع على صدقات كما في الآية الثانية وانما قيل له فحله وعطية مع أنه عوض في مقابلة منفعة البضع ظاهرا لأنه كما يستمتع بها تستمتع به بل استمتاعها به أكثر لأن شهوتها أقوى من شهوته وقيل أنها تسليط للجماع من ثلاثة أوجه ترداد الذكرك في فرجها وخروج منيها وسريان مني الرجل في رحمها وأما الرجل فيتلذذ بوجهين فقط ترداد الذكرك في فرجها وخروج منيها فوجوبه عليه لا في مقابلة التمتع في الحقيقة بل نكرمة وعطية من الله مبتدأة صادرة من الزوج لتفصيل الالفة والمحبة وانما وجب عليه لأجلها لأنه أقوى منها وأكثر كسبا ومن هذا علم الجمع بين القولين اللذين حكاهما المرعشي هل هو عوض أو نكرمة وفضيله فن قال بالاول نظر إلى الظاهر من كونه في مقابلة منفعة البضع ومن قال بالثاني نظر إلى الحقيقة والباطن من كونها تستمتع به كما يستمتع بهما بل أكثر فلا تنافي بين القولين والاصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحله وقوله تعالى وآتوهن أجورهن وقوله صلى الله عليه وسلم لم يرد تزويج النفس ولو خاف من حديد رواء الشيطان أي اطلب شيئا فاجعله صداقا ولو كان المتمس خاتما من حديد وانما طيبا ياتيه المهور إلى النساء الأزواج عند الأكثرين وهو الظاهر وقيل الاولياء لأنهم كانوا في الجاهلية يأخذونها ولا يعطون النساء شيئا بل بقي منه بقية الآن في بعض البلاد (قوله وهو بفتح الصاد أقصع من كسرهما) وقال الزمخشري الكسر أقصع من الفتح عند أصحابنا البصريين ولكن الفتح هو الأشهر في الاستعمال وقوله مشتق من الصدق بفتح الصاد تنظرا لأنه أشد الأعواض لزوما من جهة عدم سقوطه بالتراضي فلوتراضت مع الزوج على زوجه بلا مهر لم يسقط وقيل مشتق من الصدق بكسر الصاد لاشعائه بصدق وغبته بأدله في النكاح ولهذا كان فيه فتح الصاد وكسرهما فالفتح على أخذه من الصدق بفتحها والكسر على أخذه من الصدق بكسرهما وقوله اسم لشديد الصلب بالإضافة البانية كما يؤخذ من المختار رأي الشديد الصلب كما في بعض النسخ والصلب بفتح الصاد الشديد القوي ووجه الأخذ من ذلك أنه أشد الأعواض لزوما من جهة عدم سقوطه بالتراضي كما عرفت (قوله وشرا عا اسم الخ) وأما لغة فهو اسم لما وجب بالنكاح فقط فيكون المعنى الشرعي أعم من المعنى اللغوي على عكس القاعدة من أن المعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي وهذا على أنه لا فرق بين الصداق والمهر وأما على القول

ولا يتفرد الزوجان بالتراضي
بالفسخ فيها كما يقتضيه كلام
الماوردي وغيره لكن
ظاهر النص خلافه

(فصل في أحكام الصداق)

وهو بفتح الصاد أقصع من
كسرهما مشتق من الصدق
بفتح الصاد وهو اسم لشديد
الصلب وشرا عا اسم

لا يوجد في كتب اللغة صلب
بفتح الصاد الاعمى الهيئة
المعروفة في القتل بالصلب
وعليه فتعين هنا ضم
الصاد قاله الفقيهان
الموردين

بأن الصداق ما وجب بالنكاح والمهر ما وجب بغيره كوطء الشبهة والارضاع ورجوع الشهود
فالمعنى الشرعى مساو للمعنى اللغوى وهو على خلاف القاعدة المتقدمة أيضا لأن القاعدة
أن المعنى اللغوى أعم من المعنى الشرعى كما علمت وهذا مساو له (قوله لمال واجب على
الرجل) أى لمال واجب للمرأة على الرجل لأنه أقوى وأكثر كسبا كما مر والتعبير بالمال جرى
على الغالب ومن غير الغالب قد يكون منفعة كما ساقى في قوله ويجوز أن يزوجها على منفعة
معلومة وفي بعض النسخ لما وجب على الرجل وهو أعم من المال والمنفعة لكونها مصلحة
ووجوبه للمرأة على الرجل هو الأصل الغالب وقد يجب للرجل على المرأة كما في مسئلة الارضاع
كان ترضع إحدى زوجتيه وهى الكبرى الاخرى وهى الصغرى فيجب على المرضعة نصف مهر
مثل الصغرى للزوج ويجب على الزوج للصغرى نصف المسمى ان كان صحيحا والا ف نصف مهر
المثل وانما وجب على المرضعة للزوج نصف المهر ولم يجب المهر كله مع أنها فوّتت عليه البضع
اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه ولا يجب عليها مهر نفسها لتفويتها لبضعها على الزوج أيضا
فإن الارضاع حرم كلام من الزوجتين عليه خلافا للقبولى القائل بوجوب مهر نفسها أيضا
لأنه لا يخلو نكاحها عن المهر فيشبهه نكاح الواهبة نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وهو من
خصائصه صلى الله عليه وسلم وقد يجب للرجل على الرجل كما في مسئلة رجوع الشهود
كان يشهد شاهدان أن بين الزوجين رضاعا محترما فيفرق بينهما القاضي ثم يرجع فى الشهادة
فيغرمون المهر كله ولو قبل الدخول على العقد لتفويتهم البضع على الزوج فإن رجوعهما
لا يقبل بالنسبة له وقيمة البضع الذى قوته المهر كله ومحل غرم الشهود اذا لم يصدقه هم الزوج
والا فلا غرم عليهم (قوله بنكاح) أى بسبب نكاح أى عقد وذلك في غير التفويض فإنه يجب
بالعقد في غير التفويض المسمى ان كان صحيحا ومهر المثل ان كان فاسدا وكذلك عند عدم
التسمية في غير المفوضة فإنه يجب بالعقد مهر المثل وقوله أو وطء شبهة فاذا وطئها بشبهة وجب
عليه لها مهر المثل ومنه الوطء في النكاح الفاسد ولو قال أو وطء وسكت لكان أخصرا وأعم
لأنه يشمل الوطء في المفوضة فإنه يجب به فيها مهر المثل وقوله أو وطء أى للزوجين أو لاحدهما
في التفويض فإن الموت كالوطء في تقرير المعنى في غير التفويض فكذا في إيجاب مهر المثل
في التفويض ولا يجب في التفويض بالعقد شئ ولا تنسطر بالطلاق قبل الدخول وليس كذلك
فلا يجب فيه شئ الا بما ينضم الى العقد من القرض أو الوطء أو الموت وأما في غير التفويض
فيجب المهر بالعقد ويقرر جميعه بالوطء أو الموت وبذلك يندفع اعتراض الرجائي بأن ذكر
الموت يقتضى أنه موجب للمهر وليس كذلك بل هو مقر بجميعه وتقريره غير إيجابه ووجه
انقاعه أن اعتراضه مبنى على أن ذلك في غير التفويض وليس كذلك بل هو في التفويض
كما علمت هذا ولو زاد السارح أو تفويت بضع قهرا كمسئلة الارضاع ورجوع الشهود
المتقدمين لوفى بالمراد وبعبارة غيره ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهرا كارضاع
ورجوع شهود (قوله ويستحب تسمية المهر الخ) أى ويستحب للعالم ذكر المهر الخ لأنه صلى الله
عليه وسلم لم يخل نكاحا عنه ولأنه أدفع الخصومة بين الزوجين ولثلاث شبهة نكاح الواهبة نفسها
صلى الله عليه وسلم وقد تجب التسمية في صور الاولى اذا كانت الزوجة غير جائرة التصرف

لمال واجب على الرجل
بنكاح أو وطء شبهة أو موت
(ويستحب تسمية المهر)

لصغر أوجن أو سفة أو علو كة لغير جائز التصرف كسبي ومجنون وسفيه وقد حصل الاتفاق مع الزوج على أكثر من مهر المثل فلو سكت عن التسمية لوجب مهر المثل فتقوت الزيادة مع أنها مصلحة للزوجة المذكورة وأولسدها الثانية إذا كانت الزوجة جائزة التصرف وأذنت لولائها أن يزوجهما من غير تفويض وقد حصل الاتفاق على أكثر من مهر المثل فلو سكت لوجب مهر المثل فتقوت المصلحة مع أن تصرف الولي يكون بالمصلحة الثالثة إذا كان الزوج غير جائز التصرف وحصل الاتفاق في هذه الصورة على أقل من مهر المثل فوجب تسمية ما وقع الاتفاق عليه فلو سكت عن التسمية لوجب مهر المثل فتحصل زيادة على الزوج فالمصلحة في هذه الصورة عادة على الزوج وفيما قبلها على الزوجة أو سبدها وقد تحرم التسمية كما لو تزوج المجبور عليه بمن لم ترض الأب أكثر من مهر مثلها وانما لم يكن المصداق ركنا في النكاح كالتمن في البيع فتكون تسميته واجبة لأن الغرض من النكاح الاستمتاع ونواحيه وهو قائم بالزوجين فهما الركان دون المصداق والغرض من البيع المعاوضة فكان العوض ركنا فيه ويسن أن لا يدخل بها حتى يدفع إليها شيئا من المصداق خروجاً عن خلاف من أوجبه قال بعضهم وحكمة ذلك أن الله لما خلق حواء اشتاق لها آدم ومثيده إليها فقال الله يا آدم حتى تؤذي مهرها قال وما مهرها قال مهرها أن تصلي على محمد صلى الله عليه وسلم ألقا في نفس واحد فصلي خمسمائة مرة وتنفس فقال يا آدم الذي صليته هو مقدم المصداق والذي بقي عليك هو مؤخره وفي رواية أن الله تعالى لما خلق حواء قال له آدم يارب زيجني من حواء فقال له يا آدم حتى تعطيني مهرها قال وما مهرها يارب قال مهرها أن تصلي على محمد حبيبي مائة مرة في نفس فصلي آدم سبعين مرة ثم انقطع نفسه فقال له الرب لا بأس عليك الذي صليته مقدم المهر والذي بقي عليك مؤخره فلذلك تجذب بعض الناس يقدمون النصف ويؤخرون النصف وبعضهم يقدم نحو الثلثين ويؤخر نحو الثلث وهو الأغلب المتعارف بيننا الآن في هذه الأزمان (قوله في عقد النكاح) في زيادة الشارح لفظ عقد كما ذكرنا لأن النكاح بمعنى العقد كما هو حقيقة فكانه قال في عقد العقد فيجوز إلى أن يجعل الإضافة بيانية وعبرة الشارح الشيخ الخطيب سلمة من ذلك حيث قال في صلب النكاح أي العقد فهي أولى من عبارة الشارح (قوله ولو في نكاح عبد السيد أمته) غاية للرد على من قال أنه لا يثبت التسمية في هذه الصورة وهو المعتقدان لم يكن أحدهما مكاتبا وعبرة المنهج ثم لو تزوج عبده أمته ولا كتابه لم يسن ذكره إذ لا فائدة فيه فانه لا يثبت للسيد على عبده شيء فلا حاجة إلى تسميته بخلاف ما لو كان أحدهما أو كلاهما مكاتبا أو مكاتبا كالأجنبي وإن جرى العلامة الخطيب على ما قاله الشارح تعالى في الروضة كآصاها وعليه فبكره ترك التسمية لكن المعقد ما تقدمت (قوله ويكنى تسمية أي تثنى كان) أي عينا كان أو دينا ومنفعة لكن لا بد أن يصح جعله غنا كما سيأتي في كلام الشارح فلو عقد بما لا يتناول كزواة وحصة وترك شفعة وحذف فسد عقد المصداق ورجع إلى مهر المثل (قوله ولكن يسن عدم النص عن عشرة دراهم) أي خروجاً من خلاف أبي حنيفة فإنه لا يجوز أقل منها لأنها توجب السرقة عنده والمراد عشرة دراهم خالصة ويمكن إرجاع خالصة في كلام الشارح إليها أيضا وقوله وعدم الزيادة على خمسمائة درهم خالصة أي لأنها أصدق نساءه صلى الله عليه وسلم وبناته ويؤخذ من هذا أنه

في عقد (النكاح)
ولو في نكاح عبد السيد
أمته ويكنى تسمية أي
ثنى كان ولكن يسن عدم
النقص عن عشرة دراهم
وعدم الزيادة على خمسمائة
درهم خالصة

يستحب أن يكون من الفضلة للتابع وصح عن عمر رضي الله عنه في خطبته لا تغالوا بصدقات النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا وتقوى عند الله تعد إلى لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بها وأما صداق أم حبيبة أربع مائة دينار فلم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم حتى يرد وإنما كان من التجاشي أكراما للنبي صلى الله عليه وسلم فإنها كانت تحت عبد الله بن جحش وهاجرت معه إلى الحبشة فتتصرف بقيت على الإسلام رضي الله عنها فبعث النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في تزويجها من التجاشي فأصدقها التجاشي أربع مائة دينار وجهزها من عنده وأرسلها مع نهر جليل للنبي صلى الله عليه وسلم سنة سبع (قوله) وأشعر قوله يستحب بجواز إخلاء النكاح عن المهر (قوله) فإن لم يسم (قوله) فإن لم يسم أي فيكون قوله بعد ذلك فإن لم يسم مهر صح العقد تصريحاً بما علم لـ كن تقدم أنه قد تجب التسمية في صور وتحرر في بعض الصور وقوله وهو كذلك أي والحكم من الخارج مثل ما أشعر به كلامه من الجواز لكن مع الكراهة كما صرح به الماوردي والمتولى وغيرهما (قوله) فإن لم يسم) بالبناء للمفعول ومهر بالرفع نائب فاعل وفي بعض النسخ عدم ذكر مهر فلذلك كتب المحشي فإن لم يسم أي الصداق وبناء الشيخ الخطيب للفاعل وقوله مفعولاً حيث قال فإن لم يسم صداقاً بالنصب وعليه فالفاعل ضمير يعود على العاقد المعلوم من المقام وقوله في عقد النكاح أي في عقده والنكاح فالإضافة بيانية ولو قال في صلب النكاح لكان أولى كما علم بما مر وقوله صح العقد أي صح عقد النكاح بالإجماع لكن مع الكراهة كما علمت (قوله) وهذا أي عدم تسمية الصداق في العقد وقوله معنى التفويض إنما قصره على ذلك مع أن عدم تسمية الصداق تارة يكون مع عدم التفويض فإذا لم تكن مفوضة ولم يسم الصداق في العقد وجب مهر المثل بنفس العقد وتارة يكون مع التفويض وحينئذ يجب المهر بواحد من ثلاثة أشياء أخذ من كلام المصنف فيما بعد حيث قال ووجب المهر ثلاثة أشياء فإن ذلك خاص بالتفويض لما علمت من أنه في غير التفويض يجب مهر المثل بنفس العقد فلذلك قصر الشارح كلام المصنف على التفويض من أول الأمر والتفويض لغة جعل الأمر موكولاً إلى الغير ومنه فوضت أمرى إلى الله ويفسر بالإهمال ومنه قول سبدا على كرم الله وجهه لا تصلح الناس فوضي لأسراة لهم * ولا سراة إذا جهلهم سادوا

والتفويض نوعان تفويض بضع وتفويض بمهر فالثاني كقوله والوليها زوجي بما شئت أو شاء فلان لأنها فوضت إليه جنس المهر وقدره وكلامهم في النوع الأول وهو تفويض البضع لأن وليها فوض أمر البضع إلى الزوج ليتولى بعد ذلك فرض المهر في مقابلته أو يفرضه القاضي نيابة عنه أو يتلقه بالوطء ويقوم مقامه الموت كما سيأتي (قوله) ويصدر تارة من الزوجة أي ويصدر التفويض في تارة أي في حالة من الزوجة وعلى هذا فيقال لها مفوضة بكسر الواو لتفويضها أمر بضعها وهو العقد عليه بلامه إلى الولي وأما فتح الواو فلان الولي فوض أمرها إلى الزوج والفتح أفصح لكن ما صدر منها ليس تفويضاً في العقد مع أن الكلام فيه وإنما هو سبب لجواز تفويض الولي في العقد ويمكن أنه من تسمية السبب باسم المسبب والمقابل لقوله ويصدر تارة من الزوجة الخ قوله وكذا لو قال سدا الأمة لشخص الخ فكأنه قال وتارة يصدر من السيد ولو عبر بذلك لكان أظهر وأولى (قوله) الباطنة خرجت الصغيرة فلا يصح التفويض

وأشعر قوله يستحب بجواز إخلاء النكاح عن المهر وهو كذلك (فإن لم يسم) في عقد النكاح مهر (صح) وهذا معنى العقد) وهذا معنى التفويض ويصدر تارة من الزوجة الباطنة

منها وقوله الرشيدة أي ولو حكما فيشمل السفينة الممثلة (قوله كقولها الوليها زوجتي بلامه
أو على أن لامهري) بخلاف ما لو قالت زوجتي وسكت عن المهر بالكلية فلا يكون تفويضاً بل
إذا ما أطلق في التزويج لأن النكاح بعقد غالباً بالمهر فيعمل المطلق عليه فكانها قالت زوجتي
بمهر وقوله فيزوجها الولي ويتنى المهر أو يسكت عنه من تمام التفويض فلا يوجد التفويض
بمجرد قولها المذكور بل لا يقال له تفويض إلا إذا زوجها الولي وتنى المهر أو سكت أو زوج
بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد لأن التسمية الفاسدة كالتسمية فهي بمنزلة السكوت فتكون
من صور التفويض وحل اقتضاء التسمية الفاسدة وجوب مهر المثل بالعقد في غير التفويض
وأما لو زوج بمهر المثل من نقد البلد انعقد به ولا تفويض (قوله وكذا لو قال سيد الأمانة
لشخص الخ) أي فإنه تفويض لكن لا شيء للسيد بعد ذلك على الزوج ولو دخل بها إلا أن الحق له
وقد أسقطه وقوله وتنى المهر أو سكت بخلاف ما إذا زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد فلا
يكون تفويضاً منه بل يجب دون مهر المثل وغير نقد البلد إذا عقد السيد بهما ويكون كل منهما
مسمى صحيحاً لأن المهر حق السيد وقد رتبى بذلك بخلاف ما تقدم في الولي (قوله وإذا صح
التفويض الخ) بخلاف ما إذا لم يصح التفويض كتفويض غير الرشيدة لأن التفويض صورة
تبرع نظر الكونه لا يجب بالعقد شيء لكن يستقيد به الولي من السفينة الأذن في تزويجها
وقوله وجب المهر فيه أي في التفويض وقوله بثلاثة أشياء أي بواحد منها كما هو معلوم فلا
يشترط اجتماع الثلاثة كما قد توهمه عبارة المصنف أولاً وإن كان تعبيره بعد ذلك بأو يدفع هذا
الابهام فلو أخذ بظاهر العبارة أولاً من اشتراط اجتماع الثلاثة لتناقض مع ما يقتضيه العطف
بأو من أن المعتبر واحد منها (قوله وهي) أي الثلاثة أشياء أي أحدها كما علمت ليصح العطف
بأو وقوله أن يفرضه الزوج على نفسه أي أن يقدره الزوج على نفسه قبل الدخول بها من غير
طلبها أو بطلبها منه وأما حبس نفسها حتى يفرض لها تكون على بصيرة في تسليم نفسها ولها بعد
القرض حبس نفسها حتى يسلمها المقروض الحال بخلاف المؤجل كالسبي في العقد فيهما وعلم
من ذلك أنه يجوز فرض مؤجل بأجل معلوم بالتراضي ولا يشترط علم الزوجين بقدر مهر المثل
بل حيث تراضيا على مهر صح ولو دون مهر المثل أو فوقه بخلاف فرض الحال كما أنه يشترط فيه
علم الحال كما مهر المثل حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه إلا بالتفاوت اليسير والمقروض الصحيح
كالسبي في العقد سواء كان الفرض من الزوج أو من الحال كما فيتنشطر بالطلاق قبل الدخول
فإن طلقها قبل القرض فلا شيء لها إلا المتعة (قوله وترضى الزوجة بما فرضه) أي إن كان
دون مهر المثل أو فرض مؤجلاً أو من غير نقد البلد والأفلا يعتبر رضاها حيث صدقته على أنه
مهر مثلها فإن نازعته في أنه مهر مثلها بأن قالت ليس هذا مهر مثلي فرضه الحال كما أنه هو الذي
يفرضه عند التنازع (قوله أو يفرضه الحال كم على الزوج) في فرض المهر عند امتناع الزوج من
الفرض أو تنازعهما في قدر المقروض كم يفرض ولا يفرضه إلا حالاً من نقد البلد لأن منصبه
فصل الخصومات والالزام بالمال الحال من نقد البلد كما في قيم المتلفات فلا يفرضه مؤجلاً ولا من
غير نقد البلد وإن رضيت الزوجة بذلك لكن لها إذا فرضه حالاً تأخير القبض بل لها تركه
بالكلية لأن الحق لها ولا يصح فرض أجني ولو من مال بغير إذن الزوج لأنه خلاف ما يقتضيه

الرشيدة كقولها الوليها
زوجتي بلامه أو على أن
لامهري فيزوجها الولي
ويتنى المهر أو يسكت عنه
وكذا لو قال سيد الأمانة
لشخص زوجتك أمي وتنى
المهر أو سكت (و) إذا صح
التفويض (وجب المهر)
فيه (ثلاثة أشياء) وهي
(أن يفرضه الزوج على
نفسه) وترضى الزوجة بما
فرضه (أو يفرضه الحال كم
على الزوج

العقد سواء كان عيناً أو ديناً وانما جازاً أداء دين الغير بغير اذنه لانه لم يسبق عقد مانع من أداء
الغير أما فرض الغير بأذن الزوج فيصح ويرجع عليه ان أذن له في الفرض من ماله أو مطلقاً
بخلاف ما إذا أذن له في الفرض من مال نفسه ففرضه من ماله فلا رجوع (قوله ويكون
المقروض عليه مهر المثل) أي ويكون ما يفرضه الحاكم على الزوج مهر المثل بلا زيادة ولا نقص
الابتقاوت يسير ولا بد أن يكون حالاً من نقد البلد كما تقدم (قوله وبشروط علم القاضي بقدره)
أي بقدر مهر المثل حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه إلا بالتفاوت اليسير (قوله أما رضا
الزوجين بما يفرضه فلا يشترط) فلا يشترط فلو لم يرضوا بما يفرضه على رضاهما به لانه حكم منه (قوله
أو يدخل الخ) أي بأن بطأها ولو في الدبر أو في حيض أو أحرام أو نحو ذلك ولو بدون انتشار ولو
لم تزل البكارة بخلاف التحليل وقوله أي الزوج تفسير للضمير الواقع فاعلا وقوله بهما متعلق
بمدخل وقوله أي الزوجة تفسير للضمير المجرور وقوله المفوضة بفتح الواو وكسر هاء والفتح
أفصح أما الكسر فلأنها فوضت أمرها إلى الولي في تزويجها بلامهر وأما الفتح فلأن الولي
فوض أمر يضعها إلى الزوج ليفرض المهر في مقابلته أو يفرضه القاضي نيابة عنه أو يلقنه
بالوطء ويقوم مقامه الموت كما تقدم (قوله قبل فرض من الزوج أو الحاكم) أما إذا كان بعد
فرض من الزوج أو الحاكم فيتقرر به المقروض كما يتقرر به المسمى في العقد (قوله فيجب لها
مهر المثل بنفس الدخول) فيستقر بزمته وتطالبه به وإن رضيت بأن لا مهر لها لأن الوطء لا يباح
بالإباحة أي لا يصور بصورة الإباحة والافه هو مباح هنا بالعقد لكن لو قلنا بأنه لا مهر لها حينئذ
كان مصوراً بصورة الإباحة وهو لا يصور بصورة الإباحة لما فيه من حق الله تعالى نعم لو نكح
في الكفر مفوضة ثم أسلم واعتقادهم أن لا مهر لمفوضة بحال ثم وطئ فلا شيء لها لانه استحق
وطأ بلامهر فأشبه ما لو تزوج عبده أمته ثم أعتقه ما تم وطئها بعد ذلك (قوله ويعتبر هذا المهر
بحال العقد في الأصح) أي لانه هو المقضي للوجوب بالوطء وبال موت المنزل منزله وهذا ما نقل
عن الأكثرين لكن صحح في أصل الروضة أن المعتبر أكثر مهر من العقد إلى الوطء لأن البضع
دخل بالعقد في ضمانه واقترن به الائتلاف فوجب الأكثر كالمقبوض بالشراء الفاسد ولذلك
حل المحنى كلام الشارح على ما إذا كان هو الأكثر قال لأن الرجح اعتباراً أكثر المهر في أوقات
ثلاثة وقت العقد ووقت الوطء وما بينهما فالمعقد أن المعتبر أكثر مهر مثل من العقد إلى الوطء
للتعليل المتقدم (قوله وإن مات أحد الزوجين قبل فرض ووطء وجب مهر مثل في الأظهر)
أي أن كان النكاح صحيحاً فلا مهر بالموت في النكاح الفاسد وانما يجب به في النكاح الصحيح
لانه كالوطء في تقرير المسمى في غير التفويض فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض وهل
يعتبر مهر المثل هنا لا أكثر كما مر في مسألة الوطء أو بحال العقد أو بحال الموت هذه أوجه
ذكرها في الروضة وأصلها بلاز جميع أوجهها أولها لأن البضع دخل في ضمانه بالعقد وتقرر
عليه بالموت كالوطء (قوله والمراد بمهر المثل) أي في قوله ويجب لها مهر المثل ويجري ذلك في
سائر مسائل مهر المثل وقوله قدر ما يرغب به في مثلها أي قدر الذي يرغب به في مثلها عادة وركنه
الاعظم نسب في النسب في العرب وكذا في العجم على المعتمد لأن الرغبات تختلف به مطلقاً
وبراعى أقرب امرأة تنسب إلى من تنسب إليه المنكوحه من الإجماع راعى أخت لابوين ثم لاب

ويكون المقروض عليه
مهر المثل ويشترط علم
القاضي بقدره أما رضا
الزوجين بما يفرضه فلا
يشترط (أو يدخل) أي
الزوج (بها) أي الزوجة
المفوضة قبل فرض من
الزوج أو الحاكم (فيجب
لها) (مهر المثل) بنفس
الدخول ويعتبر هذا
المهر بحال العقد في الأصح
وإن مات أحد الزوجين
قبل فرض ووطء وجب
مهر مثل في الأظهر والمراد
بمهر المثل قدر ما يرغب به
في مثلها عادة

ثم بنت أخ كذلك ثم بنت ابن الأخ كذلك ثم حمة كذلك ثم بنت عم كذلك فالمدلى بجهتين عن
 ذكره مقدم على المدلى بجهة فان تعذر اعتبار نساء العصبات اعتبر بذوات الارحام لانهم أولى من
 الاجانب والمراد بذوات الارحام هنا الامة وقراباتها لأدوا الارحام المذكورون في القرائض
 لأن الامة وأمتها هم السن من ذوى الارحام المذكورين في القرائض بل من أصحاب القروض
 فيقدم منهم أم ثم أخت لأم ثم حمة ثم خالة ثم بنت أخت ثم بنت الخال والخالة وتقدم القرى من
 كل جهة على البعدى منها ويقدم أيضاً من في بلدها على من في غيرها فلو كان نساء عصبات في
 المدتين هي في أحدهما اعتبر بعصبات بلدها فان كن كلهن يبلدة غير بلدها فالاعتبار بهن
 لا بأجنبيات بلدها كما قاله في الروضة فان تعذر اعتبار بذوات الارحام اعتبرت بجنسها من
 لأجنبيات فتعتبر الامة بأمة مثلها والعتيقة بعتيقة مثلها والعربية بعربية مثلها وهكذا ويعتبر في
 جميع ذلك سن وعقل وعفة وجمال وفصاحة وعلم وشرف وبكارة وغيرها مما يختلف به القرض
 (قوله وليس لأقل الصداق حتمين في القلة) أى لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث
 السابق التمس ولو خائفاً من حديد وفي رواية أخرى التمس ولو درهماً من حديد لكن لا بد
 أن يكون متولاً لأخذ من قوله بل الضابط في ذلك أن كل ما صح جعله غنماً لا يفلح ولا يتول
 كحقي برأ وفواة وحصاة لم تصح التسمية ويصح العقد بهر المثل كما مر وكذا الوعد بمخمر أو دم
 فإنه يصح العقد بهر المثل فان قيل لو خالعهما على دم وقع رجعي ولا مهر ولو نكحها بدم انعقد
 بهر المثل فالفرق بينهما أوجب بأن المقصود من الخلع الفرقة وهي تحصل غالباً بدون عوض
 وذكر غير المقصود كعدمه فلذلك وقع رجعي ولا مال والمقصود من النكاح الوطء وهو موجب
 للمهر غالباً فلذلك انعقد بهر المثل (قوله ولا لا كثره حتمين في الكثرة) لكن يستحب عدم
 التغالى فيه لأن أخفهن مهوراً أكثرهن بركة وقد سمع عن عمر رضي الله عنه لا تغالوا في المهر
 كما مر (قوله بل الضابط في ذلك) أى في الصداق بقطع النظر عن القلة والكثرة وهذا اضطراب
 استغالى لا باطل لأن لا يطل ما قبله (قوله أن كل شئ صح جعله غنماً من عين أو منفعة صح جعله
 صداقاً) أى في الجملة فلا يرد أنه لا يصح جعل ربة العبد صداقاً لزوجته المحترمة مع حمة جعله غنماً
 لأنه منعه منها مانع وهو أنه لا يجتمع الملك والنكاح لتنافيها وكذلك لا يرد أنه لا يصح جعل
 أحد أبوي الصغيرة صداقاً لهما مع حمة جعله غنماً لأنه منعه منها مانع وهو أنه يلزم على جعله
 صداقاً لهما دخوله في ملكها فيعتق عليها فيفوت مهرها عليها فليس في ذلك مصلحة لهما ومفهوم
 الضابط المذكور أن كل شئ لا يصح جعله غنماً لا يصح جعله صداقاً ولذلك قال الشيخ الخطيب
 وما لا فلاى وما لا يصح جعله غنماً لا يصح جعله صداقاً ومن ذلك الثوب المتعب لستر العورة به كما
 قاله الزركشي فلا يصح جعله غنماً لتعينه للستر ولا يصح جعله صداقاً كذلك كما يدل لقوله صلى الله
 عليه وسلم لمريد التزويج على إزاره إزاراً هذا أن أعطيته إياها جلست ولا إزار لك فهو داخل في
 المفهوم فلا وجه لذكره من ضمنه في المسائل التي دفعنا إيرادها على منطوق الضابط بقولنا في الجملة
 (قوله وسبق الخ) أى في كلام الشارح حيث قال فيلزم ويكتفى بحمة أى شئ كان ولكن
 بسن عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسة دراهم خالصة (قوله ويجوز أن
 يترجها على منفعة معلومة) أى للمعاقدين ولا بد أن تكون مما يجوز الاستئجار لها كتطعيم فيه

(وليس لأقل الصداق
 حتمين في القلة ولا
 لا كثره حتمين في
 الكثرة بل الضابط في ذلك
 أن كل شئ صح جعله غنماً
 من عين أو منفعة صح
 جعله صداقاً وسبق أنه
 يستحب عدم النقص عن
 عشرة دراهم وعدم الزيادة
 على خمسة دراهم) ويجوز
 أن يترجها على منفعة
 معلومة

كأنه حتى لو أصدق الكتابة تعليم الشهادتين فإن كان فيه كلمة صمغ والافلا كما قاله الأذري
 وخرج بقيد المعلومة المجهولة فلا يصح - عليها صداقا ولكن يجب مهر المثل ومحل جواز تزوجها
 على المنفعة المعلومة أن كان الزوج يحسن تلك المنفعة سواء التزمها في ذمته أو عقد على عينه
 فإن لم يحسنها فبغيره تفصيل فإن التزمها في ذمته جاز ويستأجر لها من يحسنها وإن عقد على عينه
 لم يصح على الأذري العجز فلو تنازعا في البداءة في هذه المسئلة فقال بعضهم يجب على تسليم نفسها
 رضاها بالتأخير اللازم للتعليم فهو كالمزاجل وقال بعضهم يفسخ الصداق ويؤمر بدفع مهر المثل
 لعدل ثم يؤمر بالتسكين قال ابن قاسم وهذا ما تحرر مع الرمي في الدرس فيما علمت (قوله
 كتعليمها القرآن) أي وكفاية ثوب وكفاية نحوود لا تل الخبرات ومثل القرآن اتفقوا والحديث
 والشعر الجائر والخط وغير ذلك مما ليس بمحرم ولا فرق في تعليم القرآن بين أن يكون لكلمة كجهر
 ظاهره أو سورة معينة منه كالقائمة وغيرها ولقد روي عن من سورة معينة كربع من سورة
 يس أن كانت تعرفه ولو بقراءته عليها وسواء كان التعليم لها أو لغيرها مطلقاً ولو لها الصغر
 الواجب عليها تعليمه كأن كانت وصية عليه ولو طلقها قبل التعليم بعد الدخول أو قبله تعذر تعليمه
 ويرجع لمهر المثل كله فيما إذا كان بعد الدخول أو نصفه فيما إذا كان قبله لأنها صارت محترمة
 عليه لا يجوز نظره إليها ولا اختلاؤه بها ومحل تعذره فيما إذا أصدقها تعليمه بنفسه لنفسها ولم
 تكن صغيرة لا تشتهى ولم تصر محرماً له برضاع كأن ترضع الكبرى من زوجته الصغرى ولم
 ينكحها ثانياً بنكاح جديد وأن يكون ذلك قدراً كثيراً بحيث يتعذر تعليمه في مجلس أو مجالس
 واللام يتعذر التعليم فإن قيل قد تقدم أنه يجوز النظر للأجنبية للتعليم وهذه صارت أجنبية فهل
 جاز تعليمها ولم يتعدراً جيب بأن كلام من الزوجين تعلقت آماله بالأخر وحصل بينهما نوع رد
 فقويت التهمة فامتنع التعليم لقوة التهمة وخشية الفتنة بخلاف الأجنبية فإن قوة الوحشة
 بينها وبين الأجنبية اقتضت جواز التعليم وبعضهم خص التعليم الذي يجوز له النظر بالتعليم
 الواجب كتعليم القائمة وما هنا غير الواجب كالندوب كتعليم السورة غير القائمة ورجحه
 السبكي وبعضهم خص التعليم الذي يجوز له النظر بالامر بخلاف الأجنبية ورجحه الجلال
 المحلى والمفقد الأول ولو فارقها قبل الدخول وبعد التعليم رجع عليها بنصف أجرة مثله لأن نصف
 المهر لانه كعين قبضتها وتلق تحت يدها (قوله ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر)
 أي لآية وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ومثل الطلاق ما لو كان بتقويضه إليها أو بتعطيه
 على فعلها بآية ما كان أو رجعي لكن بعد انقضاء العدة وصورة الرجعي قبل الدخول أن يكون
 بعد استدخال المني فهو طلاق قبل الدخول لكنه رجعي ومثل الطلاق كل فرقة لا منها ولا بسببها
 كسلامه وردنه ولعانه وارضاع أمهاله أو أمه لها فتنتف المهر قبل الدخول قياساً على الطلاق
 بخلاف الفرقة التي منها كسلامها ولو تبعاً لاحتد أو غيرها أو ردها أو رضاءها أو ردها صغرة
 أو فسدها بغيره أو بسببها كفسدها بغيرها فانها تنقطع المهر كله لأنها في الفرقة التي منها هي
 المختارة للفرقة فلذلك سقط العرض وفي الفرقة التي بسببها كفسدها بغيرها ما كانت الفرقة
 بسببها كانت كأنها هي القاسمة بين ما لو كانت الفرقة بسببها معا كأن ارتدا والعياذ بالله تعالى
 فهل هي كردها تنقطع المهر كله أو كردها تنصفه وجهان صحيح الأول الروباني وغيره وصح

كتعليمها القرآن (ويسقط
 بالطلاق قبل الدخول
 نصف المهر)

الثاني المتولي وغيره وهو الوجه فهو المعتقد واعلم أن من وجب لها نصف المهر لا متعة لها لان
النصف جابر للايجاش الذي حصل لها بالطلاق مع سلامة بضعها بخلاف التي لم يجب لها شيء
من المهر وهي المقوضة التي طلقت قبل الفرض والوطء فتجب لها المتعة لقوله تعالى لا جناح
عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تقرضوهن فريضة ومتعوهن وتجب أيضا للموطوءة
مع وجوب كل المهر لها في الاظهر لعموم قوله تعالى والمطلقات متاع بالمعروف ولان جميع
المهر وجب في مقابلة منقعة بضعها فتجب المتعة أيضا لجبر الايجاش الحاصل بالطلاق لخلوة عن
الجبر والمتعة بضم الميم وكسرهما مأخوذة من التمتع فعناها لغة التمتع وعرفا مال يجب على
الزوج دفعه لمفارقة لم يجب لها نصف مهر فقط ان كانت الفرقة لا بسببها ولا بسببها ولا بسبب
ملكها ولا بسبب موت لهما أو لا أحدهما كطلاقه واسلامه وورثته ولعانه بخلاف ما اذا كانت
بسببها كاسلامها وورثتها وملكها له وفسخها بعيبه وفسخه بعيها أو بسببها ما كان ارتداعا
أو سبيها معاً أو كانت بسبب ملكها أو بموت لهما أو لا أحدهما فلا متعة في ذلك كله ويسن أن
لا تنقص عن ثلاثين درهما خالصاً وأن لا تبلغ نصف المهر اذا كان نصفه أكثر من ثلاثين درهما
فان تنازعا في قدرها قدرها فاض باجتهاده بحسب ما يليق بحال الزوج يسارا واعسارا وما يليق
بنسبها وصفاتهم لقوله تعالى ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقاً على
المحسنين ولا فرق في وجوبه بين المسلم والكافر والحرة والعبد والمسلة والذمية والحرة والامة
وهي سيد الامة وفي كسب العبد قال النووي ان وجوب المتعة مما يفضل النساء عنه فينبغي
تعريفهن اياه واشاعته بينهن ليعرفن ذلك (قوله أما بعد الدخول الخ) متبادل لقوله قبل
الدخول والمراد بالدخول الوطء ولو في الدبر وقوله فيجب كل المهر أي لتقرر به الوطء وقوله ولو كان
الدخول حراماً غاية في وجوب كل المهر (قوله ويجب كل المهر كما سبق بموت أحد الزوجين)
أي لتقرر بالمهر به كالوطء وقوله لا جناح الزوج به في الجديد هو المعتقد خلافاً للتقديم الموافق
للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه (قوله واذا قتلت الحرة نفسها الخ) وكذا لو قتلتها زوجها
أو قتلها أجنبي فإنه لا يسقط مهرها في جميع ذلك بخلاف ما لو قتلت الحرة زوجها قبل الدخول
فانه يسقط مهرها كما جزم به صاحب الأنوار واعقده الشهاب الرمي (قوله بخلاف ما لو قتلت
الامة نفسها أو قتلها سيدها) وكذا لو قتلت زوجها أو قتلها سيدها فإنه يسقط مهرها في ذلك
بخلاف ما لو قتلتها زوجها أو قتلها أجنبي فإنه لا يسقط مهرها ولو اشترك الزوج والسيد في
قتلها سقط مهرها جميعه عند العلامة الرمي تغليباً للفعل السيد ونصفه فقط عند العلامة
الخطيب ومثله ما لو قتل السيد وغيره المبعضة

«(فصل)» هو ساقط في بعض النسخ وقوله والولية الخ واشتقاقها كما قاله الازهرى من الولم
وهو الاجتماع لان الناس يجتمعون لها وهذا أعم من قول الحشى تبعاً لغيره لاجتماع الزوجين
فيها لانه قاصر على وليمة العرس مع أنها تطلق على غير وليمة العرس أيضاً وان كانت لا تنصرف
عند الاطلاق الا لولية العرس فقط لان استعمالها مطلقاً في العرس أشهر وتقيده في غيره فيقال
وليمة ختان وغيره وقوله على العرس أي لاجله فعلى تعليلية بمعنى اللام على حد وتكبروا الله على
ما هداكم أي لاجل هدايته اياكم والعرس بضم العين مع ضم الراء واسكانها يطلق على العقد وعلى

أما بعد الدخول ولو
واحدة فيجب كل المهر ولو
كان الدخول حراماً كوطء
الزوج زوجته حال احرامها
أو حضيها ويجب كل المهر
كما سبق بموت أحد الزوجين
لا جناح الزوج به في الجديد
واذا قتلت الحرة نفسها
قبل الدخول بها لا يسقط
مهرها بخلاف ما لو قتلت
الامة نفسها أو قتلها
سيدها قبل الدخول فإنه
يسقط مهرها
(فصل والولية على العرس
منسوبة)

الدخول وأما بكسر العين وسكون الراء فهو اسم للزوجة يذكرونها ولعل اقتصاره على العرس لكونها أكدفه والافهى سنة للعرس وغيره وعبارة المنهج الوليمة للعرس وغيره سنة وقوله مستحبة أى مؤكدة لثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وافقاً فى البخارى أنه صلى الله عليه وسلم أومأ على بعض نساءه وهو أتم سلطة واسماها عند عتدين من شعيرة على مشقة بقر وسمن وأقط وهو الحليس وقال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أومأ ولوبشة والامرقة للندب قيل سأل على الاضحية وسائر الولائم ومحل سن وليلة العرس فى حق الزوج الرشيد بخلاف غير الرشيد فالوجه عليها أبوه أو جدّه عنه من مال نفسه كفت عنه لامن مال غير الرشيد والاحرمت فان فعلها نحو أبى الزوجة عنه فان كان ياذن الزوج تأدت السنة عنه والافلاوة تعدد بتعدد الزوجات كالعقيقة فانها تعدد بتعدد الاولاد ان أراد الاكل وان أومأ وليلة واحدة بقصد الجميع كفت على الاوجه وان خالف بعضهم هذا ولم يتعرض الاصحاب لوقت الوليمة واستقطب السبكي من كلام البغوى أن وقتها يدخل بالعقد ولا تقوت بطول الزمن ولا بطلاق ولا موت كالعقيقة وقال بعضهم تستقر الى سبعة أيام فى البكر وثلاثة فى التيب وبعد هاتكون قضاء والافضل فعلها بعد الدخول لانه صلى الله عليه وسلم لم يولم على نساءه الا بعد الدخول ولكن تجب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل بخلاف ما يقبل قبل العقد فلا تجب الاجابة له وان اتصل بالعقد لانه ليس وليمة عرس فان أراد حصول السنة أخرها عن العقد بل ان قصد بها وليمة العقد والدخول معا حصل ولو بالقهوة أو الشربات ويسن فعلها ليلتين فى مقابلة نعمة ليلة وتستحب الوليمة للتسرى أيضاً ولا تجب الاجابة لها (قوله والمراد بها) أى بالوليمة وقوله طعام أى مطعوم أعم من المأكول والمشروب كالقهوة والشربات كما مر وقوله يتخذ للعرس أى وغيره كالختان والقدوم من السفر ان طال عرفا فى بعض النواحي البعيدة بخلاف القرية (قوله وقال الشافعى الخ) مقابل لقوله والمراد بها الخ وهذا الاطلاق الثانى حقيقة شرعية كما أن الاطلاق الاول حقيقة شرعية كما يؤخذ من كلام الرملى فهى حقيقة فى الطعام والدعوة ٨١ حل (قوله على كل دعوة) أى طلب وقوله لحادث سرور أى لسرور وحادث فهو من اضافة الصفة للموصوف والسرور ما يسر الانسان ويخرج به ما يتخذ للعرس كالصبيحة وبعضهم جعل التعبير بالسرور جرياً على الغالب وعد ما يفعل للمصيبة من أفراد الوليمة كوضيعة الموت قوله وأقلها المكثشة أى وأقل كالمكثشة شاة بديل قول التزييه وبأى شئ وأومأ من الطعام جاز ويستحب فيها ما يستحب فى العقيقة ومنه أن يطبخها بجلو وأن لا يكسر عظمها تفأ ولا بحلاوة أخلاق الزوجة وسلامة أعضائها وقوله والمقل ما تبسر أى والفقير ما تبسر له مما قدر عليه (قوله وأنواعها كثيرة) نظمها بعضهم فى قوله

ادوا المهر باطعام يتخذ للعرس
وقال الشافعى تسدى
الوليمة على كل دعوة لحادث
سرور وأقلها للمكثشة
والمقل ما تبسر وأنواعها
كثيرة منذ كورة فى المطولات

وليمة عرس ثم نرس ولادة • عقيقة مولود وكيرة ذى بنا
وضيعة موت ثم اعدار خاتن • نقيصة سفر والمؤدب للشنا
ان الولائم فى عشر جمعة • املاك عقد واعذار لمن ختنا
عرس ونرس نفاس والعقيقة مع • حذاق ختم ومأدية المريدنا
نقيصة عند عود المسافر مع • وضيفة لمصاب مع وكير بنا

وقال بعضهم

وقال بعضهم ان الولا ثم عشرة مع واحد • من عتدها قد عرفت اقراءه
فانحرس عند نقاسها وعقبة • للطفل والاعذار عند ختانه
ولحفظ قرآن وآداب لقد • قالوا الحذاق لحذقه وبيان
ثم الملاك لقد ووليمة • في عرسه فاسر ص على اعلانه
وكذا المأدبة بلا سب يرى • ووصية لبنائه ملكه
ونضجة لقدومه ووضحة • لمصيبة وتكون من جبرانه

(قوله والاجابة اليها) وينبغي كما قال الغزالي في الاحياء ان يقصد بالاجابة الاقتداء بالتبني
صلى الله عليه وسلم واقامة الواجب لتكون من أمور الآخرة فينبأ عليها ولا يقصد الاكل
وقضاء الشهوة فتكون من أمور الدنيا فلا يشاب عليها وينبغي ايضا ان يقصد اكرام أخيه المؤمن
وزيارته ليكون من المتصابين في الله تعالى وقوله أى وليمة العرس تفسير للضمير والمراد بالعرس
هنا الدخول لا العقد ولذلك قال في شرح المنهج والمراد بالاجابة وليمة الدخول وقال الشيخ عطية
وهو احتراز عما يقع قبل العقد فلا تجب الاجابة اليه وان اقبل بالعقد وليس احترازا عن وليمة
العقد فان الاجابة اليها واجبة أيضا بشرط أن تكون بعد العقد فاذا فعلت بعد العقد يقصد
وليمة العقد وليمة الدخول معا صلا • بتصرف وقد رأينا التقييد على ذلك (قوله واجبة)
أى واغيره سنة كما سبكه الشارح ظهرا للصحيحين اذا دعى أحدكم الى الوليمة فليأتها وخبر أبى
داود اذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو غيره وجعلوا الامر في ذلك على التذب بالنسبة
وليمة غير العرس وعلى الوجوب في وليمة العرس وأخذ جماعة بظاهره من الوجوب فيهما
ويؤيد الاول ما في مسند أحمد عن الحسن قال دعى عثمان بن أبى العاص الى ختان فلم يجب
وقال لم يكن يدعى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي خبر الصحيحين مرفوعا اذا دعى
أحدكم الى وليمة عرس فليجب فقيهه التقييد بوليمة العرس وعليها حمل خبر مسلم شر الطعام طعام
الوليمة تدعى لها الاغنياء وترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله أى شر الطعام
طعام الوليمة في حال كونها تدعى لها الاغنياء وترك الفقراء كما هو شأن الولا ثم فانه يقصد بها
الفقر والخسلاء ومن لم يجب الدعوة في غير هذه الحالة فقد عصى الله ورسوله فتجب الاجابة في
غير هذه الحالة المذكورة لما سيأتى من أن من شروط وجوب الاجابة أن لا يخص بالدعوة
الاغنياء لغناهم (قوله أى فرض عين في الاصح) وقيل فرض كفاية وقوله ولا يجب الاكل
منها في الاصح بل يتدب للمفطر الاكل وقيل يجب وصححه النووي في شرح مسلم أخذنا بظاهر
خبر مسلم اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فليطعم وان كان صائما فليصل فان
ظاهر الامر في قوله فليطعم الوجوب وحمله صاحب القول الاول على التذب وهو المعتمد وأقله
على كل من القولين لقمة والمراد بقوله فليصل فليدع بالبركة ونحوها بدليل رواية فليدع بالبركة
وخبر ما قرنته بالوارد فيسن أن يقول اللهم بارك لهم في طعامهم واغنهم عنهم ونحو ذلك فالمراد
بالصلاة الدعاء وقيل المراد بها الصلاة الشرعية بأن يصلي ركعتين لتعود بركتها على الحمل وعلى
الحاضرين والمشهور الاول واذا دعى وهو صائم فلا يكره أن يقول انى صائم لعل الداعي يعذره
واذا حضر وكان صائما فلا فان شق على الداعي عدم فطره فالفطر أفضل من اتمام الصوم بقصد

(والاجابة اليها) أى وليمة
العرس (واجبة) أى فرض
عين في الاصح ولا يجب
الاكل منها في الاصح

جبر خاطره ويعتوضه الله ثوابا بدلا عن ثواب صومه مثله أو أكثر وإن لم يشق عليه فالإتمام أفضل
 وإن كان صائما فرضا فلا يجوز الخروج منه ولو موسعا كذا مطلق فعمل من ذلك أنه لا تسقط
 اجابته بالصوم (قوله أما الاجابة لغير وليمة العرس الخ) مقابل لقوله والاجابة اليها واجبة وقوله
 من بقية الولائم أي حال كون غير وليمة العرس من بقية الولائم وهو بيان للغير وقوله فليست
 فرض عين بل هي سنة أي على المعقد وتقدم أن بعضهم أخذ بظاهر الحديث السابق وقال
 بوجوبها حتى في وليمة غير العرس حيث قال فيه عرسا كان أو غيره وتقدم أن الجمهور وجاه على
 الندب في وليمة غير العرس (قوله وأما تجب الدعوة) أي اجابتها وفي بعض النسخ الاجابة لوليمة
 العرس أو نسي لغيرها الخ فالشرط كما تعتبر في وجوب الاجابة لوليمة العرس تعتبر لوليمة
 غير العرس وقوله بشرط الخ لا يخفى أن الشرط في كلامه مفرد مضاف فيعم فاته ذكر شرطين وبه
 على بقية الشروط اجمالا بقوله وبقية الشروط مذكورة في المطولات والمصنفين على أكثر
 الشروط بقوله الا من عذر ذلك قال الشيخ الخطيب وقوله الاعداء أشار به إلى أكثر شروط
 وجوب الاجابة والحاصل أن الشروط كثيرة فمخو العشرين وسأني ذكرها (قوله أن لا يخص
 الداعي الاغنياء بالدعوة) أي لغناهم كما صرح به الشيخ الخطيب حيث قال أن لا يخص بالدعوة
 الاغنياء لغناهم فلا يضر ما لو خصهم لكونهم أهل حرقة أو عسيرة أو جيرانه ولو كانوا كلهم
 أغنياء فلو خص الاغنياء بالدعوة لغناهم لم تجب الاجابة حتى عليهم لخبر بشر الطعام طعمام الوليمة
 تدعى لها الاغنياء وتترك الفقراء ومعلوم أن الشر لا تجب الاجابة له لأن المقصود التهذير عنه
 وليس المراد بعدم التخصيص أن يعم الناس جميعا بالدعوة لأن هذا غير ممكن بل الشرط أن لا
 يظهر منه قصد التخصيص فيعم عندئذ عسيرة أو جيرانه أو أهل حرقة وأما عدم تمكنه
 فلا يضر التخصيص حتى لو دعا واحدا لكون طعمامه لا يتكفى الا واحدا للفقراء لم يسقط وجوب
 الاجابة كما يؤخذ من شرح الروض (قوله بل يدعوهم والفقراء) مقتضاه أنه لو خص الفقراء
 بالدعوة لم تجب الاجابة وهو قضية قول شيخ الاسلام في المنهج وعموم الدعوة بأن لا يخص بها
 أغنياء ولا غيرهم بل يعم الخ ثم به بعد ذلك على أن تعبيرة بعموم أولى من تعبيرة الاصل بأن لا
 يخص الاغنياء وهذه طريقة ضعيفة والمعتمد ما أفاده كلام الاصل من أنه لو خص الفقراء
 بالدعوة وجبت الاجابة وكذلك تعبيرة عبادة الشيخ الخطيب المتقدمة بل وبعبارة الشارح
 قبل الاضراب (قوله وأن يدعوهم في اليوم الاول) ولودعاهم في يوم واحد لكنه جعله ثلاثة
 أوقات لم تجب الاجابة الا على من دعاه في الوقت الاول (قوله فان أول ثلاثة أيام) أي فأكثر
 كسبعة أيام وقوله لم تجب الاجابة في اليوم الثاني بل تستحب وتكره في اليوم الثالث أي
 وكذا ما زاد عليه فيما إذا زاد على ثلاثة أيام وتجب في اليوم الاول من وليمة العرس كما نص عليه
 في المنهج فلو أول ثلاثة أيام فأكثر لم تجب الاجابة الا في الاول يعني للعرس وأما في غير العرس
 فتسن في اليوم الاول وتسن في اليوم الثاني في العرس وغيره لكن سنه في اليوم الثاني دون
 سنه في اليوم الاول في غير العرس وتكره فيما بعده فيما تخبر أي داود وغيره أنه صلى الله عليه
 وسلم قال الوليمة في اليوم الاول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء وسعة وبهذا تعلم أن
 قول المصنف على قول الشارح بل تستحب أي في اليوم الاول وتباح في اليوم الثاني مردود لما

أما الاجابة لغير وليمة العرس
 من بقية الولائم فليست
 فرض عين بل هي سنة وانما
 تجب الدعوة لوليمة العرس
 أو نسي لغيرها بشرط أن
 لا يخص الداعي الاغنياء
 لدعوة بل يدعوهم والفقراء
 وأن يدعوهم في الصوم
 الاول فان أول ثلاثة أيام لم
 تجب الاجابة في اليوم الثاني
 بل تستحب وتكره في اليوم
 الثالث

علمت من أنها تجب في اليوم الأول في العرس وتسب في اليوم الأول في غير العرس وتسب
 في اليوم الثاني فيهما فعمل ما قاله المحقق فهو أو سبق فلم يعمل ذلك إن لم يكن لضيق منزله أو
 نحو ذلك يجعل كل يوم لصنف من الناس كما يقع ذلك في مصر غالباً فانهم يجعلون يوماً للعلماء
 ويوماً للنوابين ويوماً لاهل حرقه مثلاً والا وجبت الاجابة في كل يوم في وليمة العرس وتسب
 في كل يوم في وليمة غير العرس وان زاد على ثلاثة أيام (قوله وبقيته الشروط مذكورة
 في المطولات) منها أن يكون الداعي مسلماً فلو كان كافراً لم تطلب اجابته نعم تسب اجابة ذمي لكن
 سنه له دون سنه للمسلم في غير العرس ومنها أن يكون المدعو مسلماً أيضاً فلا تجب الاجابة على
 كافر ولا تسب لا تتفاء المودة معه ومنها أن يكون الداعي مطلق التصرف فلو كان غير مطلق
 التصرف لم تجب الاجابة ولا تسب بل تحرم ان كانت الولاية من ماله فان فعلها وليه وهو أب أو
 جد من مال نفسه وجبت الاجابة في وليمة العرس وسنت في وليمة غيره وأما اذا كان المحجور
 عليه مدعواً فهو في اجابة الدعوة كالرشد اذا لضر عليه ومنها أن يعين الداعي بنفسه أو نائبه
 المدعو بخلاف ما لو قال ليضرب من شتم أو نحو ذلك ومنها أن لا يدعوه مخلوف منه أو اطمع في
 جاهه أو اعانتة على باطل والا فلا تلزمه الاجابة ومنها أن لا يعتذر المدعو للداعي ويرضى بتخلفه
 عن طيب نفس لاعتن حياء بحسب القرائن ومنها أن لا يسبق الداعي غيره والا أجاب السابق
 فان جاء آمعاً أجاب أقر بهما رجاء ثم دارا فان استويا أقرع بينهما ومنها أن لا يكون الداعي ظالماً
 أو فاسقاً أو شريراً أو متكلفاً طالبا للباهاءة والفضر كما قاله في الاحياء ومنها أن لا يدعوه من
 أكثر ماله حرام فمن كان كذلك كرهت اجابته ما لم يعلم أن عين الطعام حرام والاحرم وان لم يرد
 الاكل منه لان فيه اقرا واعي المعصية ثم اذا عم الحرام جاز استعمال ما يحتاج اليه منه ولا
 يتوقف على الضرورة فان لم يكن أكثر ماله حراما لم يكن فيه شبهة لم تجب الاجابة ولم تسب بل تباح
 ولهذا قال الزوكشي لا تجب الاجابة في زمانها هذا الصكن لا بد أن يغلب على الظن أن في مال
 الداعي شبهة ومنها أن لا يكون الداعي امرأة أجنبية من غير حضور محرم لاله ولا للمدعو
 خشية من الخلوة المحترمة وان لم يخل بها بالفعل ومنها أن يدعوه في وقت الولاية وهو من حين
 العقد كما مر ومنها أن يكون المدعو حراً فلو كان عبداً فان كان بائناً سيده أو كان مكاتبا ولم يضر
 حضوره بكسبه وجبت الاجابة فان أضر حضوره بكسبه وأذن له سيده فالوجه عدم
 الوجوب ومنها أن لا يكون المدعو قاضياً في معناه كل ذي ولاية عامة فلا تجب الاجابة عليه
 في محل ولايته بل ان كان لاداعي خصوصية أو غلب على ظنه انه سيجاهم حرمت عليه الاجابة
 ومنها أن لا يكون المدعو معذوراً بمرض في ترك الجماعة من نحو مرض ووجع لكن الجوع
 والعطش لا يظهر كونهما عذراً هنا لان المقصود من الولاية الاكل والشرب وليست كثرة الزجة
 عذراً ان وجد سعة لم دخله ومجلسه ومخرجه وأمن على نحو مرضه ومنها أن لا يكون المدعو
 امرأة أو امرأته بخشي من حضوره رية أو تهمة أو قالة والام تجب الاجابة وان أذن الزوج
 أو الولي خصوصاً في هذا الزمان الذي كثر فيه الفساد وغلبت فيه محبة الاولاد ولا
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وقوله الامن عذر) أي من أجل عذره وقد تقدم أن
 المصنف أشار بذلك الى أكثر الشروط فلو فيه الشارح على ذلك كما صنع العلامة الخطيب

وبقيته الشروط مذكورة
 في المطولات وقوله (الامن
 عذر)

لكان أولى (قوله أى مانع من الاجابة) قال الهنئى كان الاولى أن يقول أى سقط لوجوب
 الاجابة لأن شأن الاعتذار ذلك وأنت خبير بأن المراد بسقاط الوجوب ~~صكونه~~ مانع من
 الوجوب من أول الامر لأنه حصل الوجوب ثم سقط فكلام الشارح أقصدتم أن طرأ العذر
 بعد تحقق الوجوب فظهر ما قاله الهنئى فالاولى أن يراد ما يشمل ذلك (قوله كأن يكون الخ)
 أى وكأن يكون هناك منكر ولو عند المدح فقط لا يزول بحضوره كآلة لهو وفرش محرمة
 لكونها حصر المسجد أو مفسوبة أو لكونها حريراً أو الوليمة للرجال أو لكونها جلود النور
 لمانيها من الخبلاء وكصور حيوان مرفوعة على هيئة لا تعيش بدونها كأن كانت على سقف
 أو جداراً أو ثياب ملبوسة ولو بالقوة أو وسادة منصوبة بخلاف صور غير الحيوان كالاشجار
 والسفن والشمس والقمر أو صور حيوان غير مرفوعة بأن كانت على أرض أو بساط يدا
 عليه أو على مخاض يتكاثر عليها أو على هيئة لا تعيش بها كأن كانت مقطوعة الرأس أو الوسط
 أو مخترقة البطون فلا يحرم عليه الحضور حيثئذ ومنه يعلم جواز التفرج على خيال النمل
 المعروف لأنها مخصوصة بثبوت البطون وما أحسن قول بعضهم

رأيت خيال النمل أكبر عبرة • لمن كان في علم الحقيقة راق
 شخص لا رواح غمز وتنقضى • ترى الكل يفنى والمحرل باقى

أى مانع من الاجابة للوليمة
 كأن يكون في موضع الدعوة

وهذا التفصيل في دوامه وجواز التفرج عليه وأما أصل تصوير الحيوان فحرام مطلقاً ولو
 على هيئة لا يعيش بها كان بل رأى من غير أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون ثم
 يستثنى أحب البنات لأن عائشة كانت تذهب بها عنده صلى الله عليه وسلم وحكمة ذلك تعليلهم
 أمر الترية فإن كان المنكر يزول بحضوره وجب عليه الحضور وإزالة المنكر سواء كانت
 الوليمة للعرس أو غيره زيادة على وجوبه لاجابة وليمة العرس وسنه لاجابة وليمة غير العرس (قوله
 في موضع الدعوة) أى أو في طريقه فوضع الدعوة ليس بقيد وحل بلا كراهة تفرصهوسكر
 ودراهم في الولائم كلها عملاً بالعرف وحل التقاطع لذلك ما لم يكن ايداء وتركهما أولى فيكون
 فعلهما خلاف الاولى لأن الثاني يشبه النهي والاول سبب لما يشبهه ما تم ان عرف أن الناس
 لا يؤثرون بعضهم على بعض ولم يقدح الالتقاط في مروءة الملتقط لم يكن الترك أولى ويكره أخذ
 الثمن من الهوا فان أخذتم من ملككم الكراهة وكذلك يملك اذا بطل جرمه فوقع فيه أو
 التقطه فان وقع في جرمه ولم يسطه لم يملكه لأنه لم يوجد منه فعل ولا قصد تلك ثم هو أولى به من
 غيره فلو قام فسقط من جرمه بطل اختصاصه به وكذلك لو نفذه فيبطل اختصاصه كالوقوف
 على الأرض من أول الامر وعلم من ذلك أنه يجوز للانسان أن يأخذ من مال غيره ما يظن رضاه
 به من دراهم وغيرها ويختلف ذلك باختلاف الناس والاموال فتدبر سمح لشخص دون آخر
 ويميل دون آخر ويغني له مراعاة النصفة مع الرفقة فلا يأخذ الا ما ينصفه لا ما يرد عليه من
 حقهم الا أن رضوا بذلك عن طيب نفس لا عن حياء ويجوز الضيف الا كل مما قدم له بلا لفظ
 من مضيقه اكتفاء بالقرينة القرينة كافي الشرب من السقايات التي في الطرق الا أن يتنظر
 الداعي غيره أو يكون قبل تمام السفر فلا يأكل حتى يحضر أو يأذن المضيف لفظاً بخلاف غير
 ما قدم له فليس له الاكل منه ولا يتصرف فيما قدم له بغير الاكل لأنه المأذون فيه عرفاً فلا بطم

منه سائل ولا هرة الا باذن صاحبه أو علم رضاه ثم له أن يلقم منه غيره من الاضياف الا أن يقاضل
 المضيف الطعام بينهم فليس لمن خص يتوعد أن يطعم غيره منه ويملك المضيف ما التقمه بوضعه
 في فم ملكه كما عني أنه ان اؤدده استقر على ملكه وان أخرجه من فمه تبين بقاؤه على ملك
 صاحبه ويتقرر على ذلك أنه لو حلف لا يأكل من طعام زيد فضيفه وأكل من طعامه لم يحنت
 لانه لم يأكل طعام زيد وإنما أكل طعامه لانه ملكه بالوضع في فمه كما علمت بخلاف ما لو حلف
 لا يتناول طعام فلان فإنه يحنت لانه وقت التناول يصدق عليه أنه طعام فلان لعدم ملك المضيف
 له حينئذ ويسن أن يقول المالك للمضيف ونحو ولده وزوجته اذا رفع يده من الطعام كل ويكرره
 عليه ثلاث مرّات ولا يزيد عليها ما لم يتحقق أنه اكتفى من الطعام ويسن للمضيف أن يدعو لاهل
 المنزل كأن يقول أكل طعامكم الا برأروصلت عليكم الملائكة الا خبار وذكركم الله فيمن عنده
 أو يقول اللهم من أكله وأخلف على من بذله وهي لتأبده بالجهنم ومعنى المضيف من يحضر
 الوليمة باذن محلي باسم ملك يأتي برزقه قبل يحينه لاهل المنزل بأربعين يوما وينادي فيهم هذا
 رزقي فلان بن فلان وأما الطفيلي وهو الذي يحضر الطعام بلا اذن من صاحبه فيحرم عليه ذلك
 الا أن يعلم رضارب الطعام لصداقة أو نحوها سمى بذلك نسبة لرجل من غطفان يقال له طفيل
 كان يحضر كل وليمة ففعل من غير دعوة والنقطة المعتاد في الافراح يجب ردة كالدين ولدا فعه
 المطالبة ولا أثر للعرف اذا جرى بعدم الرد لانه مضطرب فلا اعتبار به فكم من شخص يدفع
 النقطة ويريد رده اليه ويستحي أن يطالب به (قوله من يتأذى به المدعو) أي لعداوة أو
 نحوها وقوله ولا تلحق به مجالسته أي كالاراذل الذين يحصل منهم مخزية أو فبهم خسة أو يوجد
 منهم كشف عورة أو نحو ذلك (فصل في أحكام القسم والنشوز) أي كوجوب التسوية
 في القسم بين الزوجات الا في قول المصنف والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة وإنما
 ذكر القسم بعد الوليمة نظر التكون الافضل فعلها بعد الدخول فيصالح القسم حينئذ وذكّر بعده
 النشوز لانه يترتب غالبا على ترك القسم ولقوة المناسبة بينهما فجمعهما في ترجمة واحدة والقسم
 بفتح القاف وسكون السين مصدر قسمت الشيء والمراد به العدل بين الزوجات وبفتح القاف مع
 فتح السين العين والقسم بكسر القاف وسكون السين النصيب وبكسر القاف مع فتح السين جمع
 قسمة وهي تميز الانصاف بعضها عن بعض والنشوز هو الخروج عن الطاعة مطلقا ومن الزوجة
 أو من الزوج أو منهما (قوله والاول) أي الذي هو القسم وقوله من جهة الزوج أي لانه
 واجب على الزوج ان كان بالغا قلا وعلى وليه ان كان صيا مطيعا للوطأ ومجنونا يمكنه الوطأ
 وعلى وليه أن يدور به عليهن ان كان لهن فيه مصلحة كان ينفعه الجماع بغير اهل الخبرة فان جاز
 الصبي أو المجنون فالانتم على وليه (قوله والثاني) أي الذي هو النشوز وقوله من جهة الزوجة
 أي بحسب الاصل والغالب لانه قد يكون من الزوج بخروجها عن أداء الحق الواجب عليه
 لها وهو معاشرتها بالمعروف والقسم والمهر والنفقة والكسوة وبضية المؤن وقد ذكره بقوله
 لوضع الزوج زوجته حالها عليه كقسم ونفقة الزمة القاضي توفيقه اذا طلبته فان أساء
 خلقه معها واذاها بضرب أو غيره بلا سبب منها نهاه عن ذلك ولا يعززه أول مرة فان عاد اليه
 وطلبت تعزيره عززه بما يليق به وانما لم يعززه في المرة الاولى لان أساءه الخلق نكته بين الزوجين

من يتأذى به المدعو ولا يلحق
 به مجالسته
 (فصل في أحكام القسم
 والنشوز)
 والاول من جهة الزوج
 والثاني من جهة الزوجة

والتعزير عليها أول مرة يورث وحشة بينهما فيقتصر أولا على التهي لعل الحال يلقن بينهما
وقد يكون من كل منهما وقد ذكره بقولهم ولو أدى كل منهما تعذري الآخر عليه تعزير
القاضي حالهما بخبر ثقة يعرف حالهما بهجورا أو غيره ومنع الظالم منهما من عوده لطلعه ولو تعزير
يليق به فان اشتد الشقاق بينهما بعث القاضي وجوبا حكمه من مسلمين حزين عدلين عارفين
بالمقصود منهما لينظر افي أمرهما ويسن كون حكم الزوج من أهله وكون حكم الزوجة من
أهلها ويسن أيضا كونهما ذكرين وهما وكيلان لهما لا كما كان من جهة الحاكم على الأصح
لان الزوجين رشيدان فلا يولي عليهما في حقهما وانما اشتراط فيهما ما ذكر مع أنهما وكيلان
تعلق وكالتهما بنظر الحاكم كافي أمينه فيضلي حكمه به وحكمهما به فان أمكن الصلح بينهما
صالحا بينهما وان لم يمكن التمام الحال بينهما وكل الزوج حكمه بطلاق أو خلع ونوكل الزوجة
حكمها في قبول طلاق وبذل عوض وان اختلف رأيهما بعث القاضي اثنين غيرهما حتى يتفق
رأيهما على شيء هذا ان رضى الزوجان بعث الحكمين والآداب الظالم منهما باجتهاد واستوفى
للمطلوم حقه (قوله ومعنى نشوزها) أي الزوجة وقوله ارتقاها عن أداء الحق الواجب عليها
أي الذي هو طاعته ومعاشرته بالمعروف وتسليم نفسها وملازمة المسكن (قوله واذا كان
في عصمة شخص زوجتان فأكثر) أي من الزوجتين كالثلاثة والأربعة وقوله لا يجب عليه
القسم بينهما أي الزوجتين وقوله أو بينهما أي الزوجات في صورة الأكثر والمراد أنه لا يجب
عليه القسم ابتداء أما لو بات عند واحدة منهما أو منهن وجب عليه اتمام الدور فوراً للباقيات
بترعة وجوباً لمن بعد التي بات عندها وبين الجميع في الدور الذي بعد تمام الدور الذي تعذري
في ابتدائه (قوله حتى لو أعرض الخ) أي فلا أعرض الخ فهو تفرع على قوله لا يجب عليه
القسم وقوله عن أي الزوجات وقوله أو عن الواحدة أي أو أعرض عن الزوجة الواحدة
وقوله قلم بيت عندهن ولا عندها عطف تفسير للأعراض عنهن أو عن الواحدة فالمراد من
الأعراض ترك المبيت وقوله لم يأثم أي لان المبيت حقه فله تركه ابتداء أو بعد تمام الدور
بخلاف ما لو بات عند واحدة فانه يجب عليه اتمام الدور كما مر (قوله ولكن يستحب أن لا
يعطلن من المبيت) ويستحب له أيضاً أن يحصنن بالوطء وقوله ولا الواحدة أيضاً أي ولا
يعطل الواحدة أيضاً وقوله بأن بيت الخ تصوير لقوله أن لا يعطلن مع قوله ولا الواحدة أيضاً
(قوله وأدنى درجات الواحدة أن لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة) أي اعتباراً بمن عنده
أربع زوجات فانه اذا قسم بينهما لا يخلو كل واحدة عن ليلة من كل أربع ليال (قوله
والتسوية في القسم الخ) محمل وجوب التسوية في القسم بين الزوجات ان كن حراً مخلصاً
أو أماء مخلصاً ولو كن فريضة أو أماء فلا تجب التسوية وان كن القسم واجباً فالتسوية ليلتان
وللأمة ليلة ولو وصولة ومبعضة ولا تجب التسوية بين الزوجات في القمع بوطء أو غيره لكنها
تسن ولا يؤخذ بجعل القلب الى بعضهن لان هذا أمر قهري ولهذا كن صلى الله عليه وسلم
يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك (قوله بين الزوجات) قيد لا بد منه
خرج به ما لو كان عنده أماء بملك اليقين فلا يجب القسم بينهما ولا يمنع من وجوب القسم بين
الزوجات عند تمامهن كرض وحيف ورتق وقرن واحرام لان المقصود الانس لا الوطء نعم

ومعنى نشوزها ارتقاها
عن أداء الحق الواجب
عليها واذا كان في عصمة
شخص زوجتان فأكثر
لا يجب عليه القسم بينهما
أو بينهما حتى لو أعرض عنهن
أو عن الواحدة قلم بيت
عندهن أو عندها لم يأثم
ولكن يستحب أن لا يعطلن
من المبيت ولا الواحدة أيضاً
بأن يبيت عندهن أو عندها
وأدنى درجات الواحدة أن
لا يخلها كل أربع ليال
عن ليلة (والتسوية في
القسم بين الزوجات)

لا قسم لتأشيرة وان لم تأثم لتوصع فلا تستحق قسما كما لا تستحق نفقة ولا غيرها (قوله واجبة)
 أى على الزوج البالغ العاقل وعلى ولي الصبي المطلق للوطء فان جاز فالأثم على وليه وعلى ولي
 الجنون أن يدور به عليهن للقسم ان كان له فيه مصلحة كأن يتقعه الجماع بقول أهل الخبرة ولا
 قضاء عليه بترك القسم وان أنتم به الولي (قوله ونعتبر التسوية بالمكان) فيدور عليهن بمسكنهن
 أو يدعوهن لمسكنه والأول أولى وليس له أن يدعو بعضهن لمسكن بعض منهن إلا بالرضا ولا
 أن يدعو بعضهن لمسكنه ويمضى لبعضهن لمناقبه من التخصيص الموحش إلا برضاهن أو بقرعة
 أو لغرض كقرب مسكن من بعضهن إليها أو جمالها دون الأخرى (قوله تارة) أى في تارة أى
 حالة (قوله وبالزمان أخرى) أى تارة أخرى وأقل نوب القسم ليلة يومها فلا يجوز أقل منها
 ويجوز كونها بالليل أو نالكن الأول أفضل ولا تجوز الزيادة على الثلاث وان تفرق في
 البلاد إلا برضاهن فيجوز ولو مشاهرة ومسانهة وعليه يحمل قولهم يجوز القسم شهر أو شهرا
 وسنة وسنة ونحو ذلك ولا يجوز تبعض ليلة مطلقا لمناقبه من تشويش العيش بسبب عسر ضبط
 أجزاء الليل وأما طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة فمعمول على رضاهن (قوله
 أما المكان فيجزم الجمع الخ) أى لى فرد كل واحدة بمكان (قوله وأما الزمان فمن لم يكن حارسا
 الخ) حاصله أن من كان عمله نارا فالأصل في حقه الليل لانه وقت السكن والنهار قبله أو بعده
 تبع لانه وقت المعاش وهذا هو الغالب قال تعالى هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه
 والنهار مبصر أى مبصر فيه ومن كان عمله ليلا كحارس فالأصل في حقه النهار لانه وقت
 سكونه والليل تبع لانه وقت معاشه ومن عمله فيهما فالأصل في حقه وقت راحته ووقت شغله تبع
 ولو كان يعمل تارة ليلا وتارة نهارا لم يجزله أن يعمل لواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا
 ولا أخرى عكسه والأصل في حق المسافر وقت نزوله والتابع في حقه وقت سيره إلا أن يكون
 وقت سيره هو وقت خلوته ووقت نزوله هو وقت اجتماعه بالمسافر من فين عكس في حقه الحال
 (قوله فعاد القسم) أى أصله ومقصوده وقوله الليل أى لانه وقت سكونه كما علم مما مر وقوله
 والنهار أى قبله أو بعده كما مر وقوله تبع له أى لانه وقت معاشه كما تقدم (قوله ومن كان حارسا)
 أى مثلاً أخذاً عما قبله وقوله فعاد القسم أى أصله ومقصوده وقوله النهار أى لانه وقت سكونه
 وقوله والليل تبع أى لانه وقت شغله كما مر (قوله ولا يدخل الزوج الخ) أى ولا يجوز أن يدخل
 الخ فبأنهم من تعدى بالدخول لغیر حاجة وغير ضرورة سواء كان في الأصل أو في التابع ولا يقضيه
 ان لم يطل مكثه ولا تجب التسوية في أرملة الدخول في التابع وإنما تجب في الأصل فيجب نزول
 الخروج فيه لتوصلة الجماعة في الكل أو الخروج في الكل فلا يخرج في نوبة بعضهن ويتركه
 في نوبة بعضهن (قوله ليلا) صوابه نهارا كما عبر به الشيخ الخطيب لأن الدخول في الأصل
 لا يجوز للحاجة وإنما يجوز للضرورة كمرض مخوف وشدة طلق وخوف نهب أو حريق ويجوز
 الدخول في التابع للحاجة ولا يتوقف على الضرورة اللهم إلا أن يحمل كلامه على من في حقه
 النهار أصل والليل تابع كالحارس وان كان خلاف الغالب والأولى أن يقول التابع ليشمل
 الصورتين والحاصل أن الدخول في الأصل لا يجوز لغیر الضرورة وفي التابع لا يجوز لغیر
 الحاجة ولا يقضى قدر زمن الضرورة ان قصر عرفا فان طال في ذاته بان مكان العمل الذي

واجبة) وتعتبر التسوية
 بالمكان تارة وبالزمان أخرى
 أما المكان فيجزم الجمع بين
 الزوجتين فأكثر في مسكن
 واحد إلا بالرضا وأما
 الزمان فمن لم يكن حارسا
 مثلاً فعاد القسم في حقه
 الليل والنهار تبع له ومن
 كان حارسا فعاد القسم في
 حقه النهار والليل تبع له
 (ولا يدخل) الزوج ليلا
 (على غير المقسوم لها)

تقتضيه الضرورة يأخذ من أطول بلاعادة أو أطاله بأن كان لا يقتضى ذلك لكن تأني الزوج
وتهمل قصد اقضى كل الزمن وهذا في الاصل وأما التابع فان طال في ذاته فلا قضاء وإن أطاله
قضى الزائد فقط وقد نظم بعضهم ذلك بقوله

للزوج أن يدخل للضرورة • لضررة ليست بذات النسوة
في الاصل مع قضاء كل الزمن • ان طال أو أطاله فأتقن
وان يكن في تابع لحاجة • وقد أطال وقت تلك الحاجة
قضى الذي زاده فقط ولا يجب • قضاؤه في الطول هذا ما انتخب
وان يكن دخوله لا لغرض • عصى ويقضى لاجتماع عرض

(قوله لغیر حاجة) قد عرفت أن ذلك في التابع لا في الاصل لانه لا يجوز له دخول فيه لغیر ضرورة
وقوله فان كان لحاجة كعبادة أى بان كانت مریضة قد دخل لعبادتها وقوله ونحوها أى كوضع
مشاع وأخذه وتسليم نفقة وتفرقة خبر ونحو ذلك (قوله لم يمنع من الدخول) أى لعدم تحريره
حينئذوله الاستمتاع بعد دخوله للحاجة بغیر الجماع لحديث عائشة رضی الله عنها كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جميعا فيدنو من كل امرأة من غیر مسير أى وطأ حتى يبلغ الى
التي هو يومها فيبيت عندها (قوله وحینئذ) أى حين اذا كان دخوله لحاجة وقوله ان طال مكثه
قضى الخ الذي تقدم في النظم أنه لا يقضى في الطول بخلاف ما اذا أطاله فوق الحاجة فيحصل
كلام الشارع على ما اذا أطاله لأن كلامه في التابع لكن يعكز على ذلك قوله مثل مكثه لانه انما
يقضى في التابع الزائد فقط ويحل وجوب القضاء ما لم تمت التي دخل عندها من نوبة الاخرى
والا فلا قضاء من طووس الحق للباقيات ولو فارق المطلومة قبل القضاء لها لم يسقط حقها فيجب
عليها أن يعيدها ولو بعد جديدها أن أمكن ليقضيه لها فان تعذر اعادةها بان كانت مطلقة ثلاثا
تعذر القضاء (قوله فان جامع قضى زمن الجماع) أى ان طال أخذ من الاستثناء بعده أعنى
قوله الا أن يقصر زمنه فلا يقضيه ويعصى بالجماع وان قصر الزمن وكان لضرورة وتحریم الوطء
لالذاته بل لا يقع المعصية به وهو صرف الزمن لغیر صاحبته قصریم الجماع لالذاته بل لا مخرج
(قوله واذا أراد من في عصمته زوجات الخ) خرج بالزوجات الاما فله أن يخرج بواحدة منهن
ولو بغیر قرعة (قوله السفر) أى المباح سواء كان طويلا أو قصيرا فخرج سفر المعصية فليس له
أن يخرج بواحدة منهن ولو بقرعة فان سافر بها الزمة القضاء للمخلفات ومع ذلك يجب على التي
طلبها الخروج معه طاعته ولو عاصيا بسفره لانه لم يدعها للمعصية بل لاستيفاء حقه والكلام
في سفر غير النقلة أما سفر النقلة ولو قصر اقليل له أن يستحب بعضهم دون بعض ولو بقرعة
بغير رضا هن ولا يتحققن كلهن حذرا من الاضرار بهن لما في ذلك من قطع اطاعتهن من الوقاع
فأشبه الايلاء بخلاف ما لو امتنع من الدخول عندهن وهو حاضر لانه لا تنقطع اطاعتهن من
الوقاع وان كان لا يواقعهن بالفصل لانه حقه وله أن ينقلهن كلهن أو ينقلهن كلهن أو يطلق
بعضا وينقل بعضا فان سافر ببعضهن ولو بقرعة قضى للباقيات ولو نقل بعضهن بنفسه وبعضهن
بوكيله المحرم أو التسوية للثقات قضى لمن مع الوكيل لانه صدق عليه أنه صاحب بعضهن دون
بعض (قوله أقرع ينهن) أى وجوبنا عند تنازعهن فان سافر بواحدة من غير قرعة عصى وقضى

لغير حاجة) فان كان لحاجة
كعبادة ونحوها لم يمنع من
الدخول وحينئذ ان طال
مكثه قضى من نوبة المدخول
عليها مثل مكثه فان جامع
قضى زمن الجماع لا نفس
الجماع الا أن يقصر زمنه
فلا يقضيه (واذا أراد) من
في عصمته زوجات (السفر
أقرع ينهن

للباقيات فان رضى يسفره بواحدة جاز بلا قرعة ولا قضاء للباقيات ولهن الرجوع قبل سفرها
 وكذا بعده قبل مسافة القصر كذا قال المحشي والمعتقد أنه متى شرع في السفر كأن جاوز
 السور ولو يخطو فليس له الرجوع (قوله وخرج بالتي تخرج لها القرعة) لما روى الشيخان
 أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه فأبتهن خروج سهمها خرج بها معه وإذا
 خرجت القرعة لصاحبة النوبة لا تدخل نوبتها في مدة السفر بل إذا رجع وفيها نوبتها وليس له
 الخروج بغير من خرجت لها القرعة وله تركها (قوله ولا يقضى الزوج المسافر للمخلفات) **والمعنى فيه أن التي سافرها وان فازت بصيته قد سقطت من تعب السفر ومشاقة ما يقابل ذلك**
والمخلفات وان فاتتهن خطهن من الزوج فقد ترفهن بالإقامة والراحة فتقابل الامران فاستويا
(قوله مدة سفره ذهابا) أي وايابا كما سيذكر بعد (قوله فان وصل مقصده الخ) هذا مقابل
لقوله مدة سفره وقوله بأن نوى إقامة مؤثرة أي قاطعة للسفر وهي إقامة أربعة أيام صحاح غير
يومي الدخول والخروج وقوله قضى مدة الإقامة أي لخروجه عن حكم السفر وقوله ان
ساكن أي في الإقامة فتقوله في السفر من قوله المعصية معه في السفر متعلق بالمعصية لا بساكن
لان مساكنته في الإقامة لا في السفر كما علمت (قوله والا) أي وان لم يساكن المعصية بأن
اعتزلها مدة الإقامة وقوله لم يقض أي مدة الإقامة التي لم يساكنها فيها (قوله أم أمدة الرجوع
فلا يجب على الزوج الخ) أي كما لا يجب قضاء مدة الذهاب واعلم أنه يجوز لاحدى الزوجات أن
تهب حقها من القسم لغيرها لكن لا يلزم الزوج الرضا بها لانها لا تملك إسقاط حقها من الاستمتاع
بها فان رضى بالهبة وهبته لمعينه منهن بات عند الموهوب لها ليلتها ما ولا يجوز له تقديم ليلة
الواحدة الى ليلة الموهوب لها ويجوز له تأخيرها ولها الرجوع قبل فواتها ولو في أثناءها ريجب
عليه الخروج حال بعده له ولا يقضى ما فات قبل علمه بالرجوع وان وهبته له خص به من شاء
منهن لانها جعلت الحق له فيضعه حيث شاء ولو وهبته له ولم ينقسم على الرؤس فتجعل الواحدة
كالمدة فكلما تجب ليلتها في دور تسعت بين الزوج وضرائرها فيخص كل واحد ربع
فيجتمع لكل واحد من الزوج والضرائر ليلة من أربعة أدوار فتجتمع أربع ليلال من أربعة
أدوار فتقسم بينهم بالقرعة فما خص الزوج يخص به من شاء وما خص الضرائر يات به عندهن
بالقرعة وهكذا كلما اجتمع أربع ليلال هذا ان وهبتا أدائهما فان وهبت ليلة فقط جعلها أربعاً
ويقرع أيضا ويخص بربعه من شاء ولا يجوز للواحدة أن تأخذ في مقابلته حقها عوضاً لأم
الزوج ولأم الضرائر لانه ليس بعين ولا منفعة هذا وقد استنبط السبكي من هذه المسئلة ومن
خلع الاجنبي الآتي جواز الزول عن الوظائف بعوض وغيره فالاول من خلع الاجنبي
والثاني من هذه المسئلة ولو كان المتزول له دون النازل واذا قررا الناظر فيها غير المتزول له فليس له
الرجوع على النازل بشئ لانه انما دفعه لاسقاط حقه لا لتقريره في الوظيفة فيبقى الامر في ذلك
الى الناظر فيفعل ما تقتضيه المصلحة شرعاً لم بشرط عليه في ذلك تقريره فيسلم الناظر
والارجع عليه (قوله واذا تزوج الزوج) أي ولو رقيقاً أو غير مكلف لكن الوجوب على وليه
(قوله جديدة) أي ولو بعد عقدها بعد ينوتها حتى لو طلقها طلاقاً بائناً قبل تمام السبع
الاولى ثم نكحها وجب لها سبع زيادة على ما بقي من السبع الاولى ان كانت باقية على بكارتها

ونخرج) أي سافر (بالتى
 تخرج لها القرعة) ولا
 يقضى الزوج المسافر
 للمخلفات مدة سفره ذهاباً
 فان وصل مقصده وصار
 مقماً بأن نوى إقامة
 مؤثرة أول سفره أو عند
 وصول مقصده أو قبل
 وصوله قضى مدة الإقامة
 ان ساكن المعصية معه
 في السفر كما قال الماوردي
 والا لم يقض أما مدة
 الرجوع فلا يجب على
 الزوج قضاؤها بعد إقامته
 (واذا تزوج) لزوج (جديدة)

قوله بينهم لعل الاولى بينهما
 وكانت غلب الذكر على
 الاما

وان صارت ثيبا وجب لها ثلاث زيادة على ما بقي ويجرى تنظير ذلك في الثيب استداءه وخرج
 بالجديدة الرجعية فلا حق لها في الزفاف ثانيا (قوله خصها حتما) أي وجوب التزول الحشمة
 بينهما وهذا التعليل جرى على الغالب والافضل لا يكون بينهما حشمة كالتي طلقها ثم جدد
 نكاحها فانه يجب لها حق الزفاف كما مر مع انه لا حشمة بينهما (قوله ولو كانت أمة) أي
 أو صغيرة محتملة للوطء أو نحو رتقاء أو قرناء وانما سوى بين الحرة والأمة لأن ما يتعلق بالطبع
 لا يختلف بالرق والحرية كمدة العنة والايلاء (قوله وكان عند الزوج غير الجديدة وهو بيت
 عندها) بخلاف ما إذا لم يكن عنده غير الجديدة أو كان عنده غير الجديدة وهو لا بيت عندها
 فلا يجب للجديدة حق الزفاف لكن ذكر الشيخان أنه لو تزوج جديدتين ليس في نكاحه غيرهما
 وجب له ما حق الزفاف وحل على ما لو أراد القسم بينهما (قوله بسبع ليال) أي بأيامها وعبر
 بالليالي لاصالتها والحكمة في اختيار السبع أنها عدد أيام الدنيا وما زاد كالتكرار لها وقوله
 متوالية أي لأن الحشمة لا تزول بالمفترق وليست على الفور ما يدر الدور (قوله ان كانت تلك
 الجديدة بكرا) أي حقيقة ولو غورا أو حكاوي التي زالت بكارتها بغير الوطء كالمريض أو الوثبة
 أو نحو ذلك وكذا المخلوقة ثيبا وانما زيا للبكر لاستحيائها أكثر ويحرم عليه الخروج للجمعة
 والجماعة ونحوهما كعبادة المرضى وتشجيع الجنائز ليلا ونهارا الارضاها على المعتمد خلافا لمن
 قال ولا يتخلف بسبب ذلك عن الجمعة والجماعات وسائر أعمال البر كعبادة المرضى وتشجيع
 الجنائز كمدة الزفاف الا لا يختلف وجوب تقديم الواجب قال وهذا ما جرى عليه الشيخان
 وان خالف فيه بعض المتأخرين اهـ والمعتمد ما قاله بعض المتأخرين من حرمة الخروج لذلك
 ليلا ونهارا الارضاها (قوله ولا يقضى للباقيات) فلو زاد للبكر على السبع ولو باختيارها كان
 طلبت عشر اقضى الزائد للباقيات دون السبع (قوله وخصها) أي الجديدة وقوله ثلاث أي
 من الليالي بأياها والحكمة في اختيار الثلاث انها ممتنعة في الشرع وقوله متوالية أي لأن
 الحشمة لا تزول بالمفترق كما مر (قوله ان كانت تلك الجديدة ثيبا) أي وهي التي زالت بكارتها
 بالوطء حلالا كان أو حراما أو وطء شبهة فلو زادها على الثلاث بغير اختيارها اقضى الزائد
 للباقيات أو باختيارها دون السبع كأن طلبت خسافية قضى ومن الباقيات بخلاف اختيارها
 للسبع فية ضيها جميعا لان الماطعة في حق غيرها وهي البكر سقط حقها ولذلك يسن تخييرها
 بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء كما فعل صلى الله عليه وسلم بأم سلمة حيث قال لها ان شئت سبعة
 عندك وسبعة عندهن وان شئت ثلثت عندك ودوت أي بالقسم الأول بلا قضاء ويتصور قضاء
 السبع للباقيات من احدى وعشرين ليلة كل واحدة سبعة متوالية كما قاله الشيخ ابن حجر
 وهو الظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم وسبعة عندهن وقال الشيخ سلطان والشراطين
 لا يتصور الا من أربع وثمانين ليلة لانه انما ية ضيها من نوبتها من الادوار فاذا جاءت ليلة الجديدة
 في الدور الاول باتها عند واحدة من الباقيات بالقرعة واذا جاءت ليلتها في الدور الثاني باتها
 عند واحدة من الباقيات بالقرعة أيضا وفي الدور الثالث يبيتها عند الثالثة بالقرعة فقد حصل
 لكل واحدة من الباقيات من اثني عشرة ليلة ليلة وهكذا حتى يحصل لكل واحدة سبع وذلك
 لا يحصل الا من أربع وثمانين وفيه مشقة لا تخفى (قوله فلو فرق الليالي الخ) تفريع على

خصها حتما ولو كانت
 أمة وكان عند الزوج غير
 الجديدة وهو بيت عندها
 (سبع ليال) متوالية
 (ان كانت) تلك الجديدة
 (بكرا) ولا يقضى للباقيات
 (و) خصها (ثلاث) متوالية
 (ان كانت) تلك الجديدة
 (ثيبا) فلو فرق الليالي

مفهوم قوله متواليه فالوالة واجبة لعدم القضاء وقوله بنومه ليلة الخ أى بسبب نومه ليلة الخ
فهذا سبب للتفريق وقوله وليله فى مسجد مثلا أى وفى وكالة أو نحوها (قوله لم يحسب ذلك)
أى ما فرقه وقوله بل يوفى الجديدة حقها متواليا وهو السبع للبكر والثلاث للثيب (قوله
ويقضى ما فرقه للباقيات) أى من نوبة الجديدة فى أثناء الاداء فإذا جاءت نوبتها فى الدور
الاول باتها عند واحدة من الباقيات بالقرعة وإذا جاءت نوبتها فى الدور الثانى باتها عند واحدة
من الباقيتين بقرعة أيضا وفى الثالث يبينها عند الباقية بلا قرعة وهكذا حتى يتم قضاء ما فرقه
(قوله وإذا خاف) أى غلظ بأن ظهرت اماره نشوزها كما فى بعض النسخ التى حكاهما الشارح
بقوله وفى بعض النسخ وإذا بان نشوز المرأة أى ظهر سواء كانت الامارة فعلا كاعراض وعيوس
بعد لطف وطلاقة وجهه وكخروج من منزله بلا عذر بخلاف ما اذا خرجت بعد ذكر كأن خرجت
الى القاضى لطلب حقها منه أو الى اكتسابها النفقة التى أعسر بها الزوج أو للاستفتاء عن
حكم شرعى إذا لم يكن زوجها فقيها ولم يستفت لها من غيره وكتمهاله من الاستمتاع بها ولو بغير
الجماع حيث لا عذر ولم يكن تدللا بخلاف ما اذا منعت تدللا وبخلاف ما لو كان بها عذر كأن
كانت مريضة أو مضنة لا تحتمل الوطء أو بفرجها قروح أو كانت مستحاضة أو كان الزوج
عبلا بحيث يضرها ووطؤه أو قولا كأن تخبى به بكلام خشن بعد أن كان بلين بخلاف ما اذا كان
طبعها ذلك دائما فإنه لا يكون نشوزا وعلم أن المراد بالعرف هنا الظن فلذلك جازله الوعظ دون
الهجر والضرب فإنه لا يجوز كل منهما الا ان علم نشوزها ولذلك كان تقدير قوله تعالى واللاتى
يتخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن واللاتى يتخافون نشوزهن
فعظوهن فان تحققت نشوزهن فاهجروهن فى المضاجع واضربوهن وجعل بعضهم الخوف
فى الآية بمعنى العلم كما فى قوله تعالى فمن خاف من موصى جنفا أو انما فأصلح بينهم وهو الاظهر
فى الآية فان ظاهرها جواز الثلاثة معا وهى لا تجوز معا الا بعد العلم (قوله وعظها زوجها)
أى ذكرها زوجها بالعواقب استصباها فعنى الوعظ التذكير بالعواقب وقوله بلا ضرب ولا هجر
أى لانه لا يجوز كل منهما الا بعد العلم بنشوزها كما علمت ومحله فى الهجر اذا أدى الى تفويت
حقها كالبيت والافلا يحرم لان الوطء محققه (قوله كقوله لها انى الله الخ) ويحسن أن
يذكر لها ما فى الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم اذا باتت المرأة هاجرة فرائس زوجها لعنتها
الملائكة حتى تصبح وما فى الترمذى عن أم سلمة من قوله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة باتت
وزوجها راض عنها دخل الجنة وعن ابن عباس ايما امرأة عبت فى وجه زوجها جاءت يوم
القيامة مسوطة الوجه (قوله فى الحق الواجب لى عليك) أى الذى هو الطاعة والمعاشرة
بالمعروف زاد فى شرح الخطيب واحذرى العقوبة فلعلها تسدى عذرا أو تتوب عما وقع منها بغير
عذر (قوله وعلى أن التشوز مسقط للنفقة والقسم) أى وسائر المؤن كالنكسوة ونحوها
كما سيأتى (قوله وليس الشتم للزوج من التشوز) وكذلك شتمها لغيره وانما قيد بقوله للزوج
لاجل قوله نستحق به التأديب من الزوج اذ ليس له تأديبه فى شتمها لغيره وان كان ليس من
التشوز أيضا بل مثل الشتم مطلق الا اذا باللسان أو بغيره فليس من التشوز بل تأثم به وتستحق
التأديب (قوله فى الاصح) أى على القول الاصح وهو المعتقد وقوله ولا يرفعها الى القاضى

بنومه ليلة عند الجليبة
وليلى فى مسجد مثلا لم
يحسب ذلك بل يوفى الجديدة
حقها متواليا ويقضى
ما فرقه للباقيات (وإذا
خاف) الزوج (نشوز
المرأة) وفى بعض النسخ
وإذا بان نشوز المرأة أى
ظهر (وعظها) زوجها
بلا ضرب ولا هجر لها
كقوله لها انى الله فى الحق
الواجب لى عليك وعلى
أن التشوز مسقط للنفقة
والقسم وليس الشتم
للزوج من التشوز بل
نستحق به التأديب من
الزوج فى الاصح ولا يرفعها
الى القاضى

أى لأن ذلك يكثير بين الزوجين فيشق الرفع فيه إلى القاضي لتخفيف فيه وجعل التأديب منه من غير رفع إلى القاضي (قوله فإن أبت) أى امتنعت من الإباء وهو الامتناع والمعنى أنها امتنعت من كل شئ يتعلق بالزوج فالاستثناء في قوله إلا التشويز متصل لأنه داخل في المستثنى منه على هذا بخلاف ما لو قلنا إن المعنى أنها امتنعت من العود إلى الطاعة كما قدوة المحشى فإن الاستثناء عليه منقطع لأن المستثنى غير داخل في المستثنى منه والمعنى عليه أنها امتنعت من الطاعة فلم تفعلها لكن التشويز لم تمنع منه بل فعلته فهذا تحقق نشوزها فينتد بجوزة كل من الهجر والضرب بل والوعظ أيضا بخلاف ما تقدم فإنه لم يقع فيه فلذلك لا يجوز له إلا الوعظ فقط (قوله بعد الوعظ) أى لكون الوعظ لم يقع معها القساوة قلبها كما قال القائل

لا يتقع الوعظ قلبا قاسما أبدا * ولا يلين قلب الواعظ الجبر (قوله إلا التشويز) أى لم تمنع منه قد عرفت أنه استثناء متصل على التقدير الأول ومنقطع على الثاني فتدبر (قوله هجرها في موضعها) بكسر الجيم أفصح من فقها أى ترك مضاجعتها فيه كما أشار إليه بقوله فلا يضاعفها فيه أى بوطء أو غيره وقوله وهو فرائشها بكسر القاء فهو على وزن فعال بمعنى مفعول ككتاب بمعنى مكتوب ويقال له فرش بمعنى مفروش تسمية بالمصدر ووجهه فرش بضمين وانما جاز هجرها في المضجع لظاهر الآية ولأن في الهجر أثر ظاهر في تأديب النساء (قوله وهجرانها) وكذا هجران غيرها وقوله بالكلام أى فيه فلا يجوز الهجر في الكلام فوق ثلاثة أيام لالزوجة ولا لغيرها فغيره شرعى ولذلك قال بعضهم

ياهاجرى فوق الثلاث بلا سبب * خالفت قول نعيمنا أركى العرب

هجر الفتى فوق الثلاث محرم * مالم يكن فيه لولا ناسب (أو غضب) وأشار بذلك الحديث الصحيح لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام وفي سنن أبي داود عن هجر فوق ثلاث حبل النار أى أن لم يغف الله عنه (قوله فيما زاد على ثلاثة أيام) أى ما فى ثلاثة أيام فأقل فلا يحرم بل يجوز ومحل في غير الأنبياء والأوليين وأما فيهم فلا يجوز ولو لحظت (قوله وقال في الروضة أنه) أى التحريم في زاد على ثلاثة أيام وقوله في الهجر بغير عذر شرعى أى كأن هجره الحظ نفسه فقط أو لحظ نفسه وزجره عن المعصية وقوله والأفلا تحرم الزيادة على الثلاثة أى والابتن بغير عذر شرعى بأن كان بعد شرعى كأن قد زجره عن المعصية فقط فلا تحرم الزيادة على الثلاثة وهذا مأخوذ من قولهم يجوز هجر المبتدع لزجره عن بدعته والفاقد لزجره عن فسقه وكذا يجوز الهجر إذا وجرى صلاح دين الهاجر أو المهجور كأن كان يحصل عندهم الهجر خلل بفعل معصية من الهاجر أو المهجور في هجره لصلاح دين كل منهما ولو جيع الدهر وعليه يحمل هجره صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك وهلال بن أمية وحرارة بن الربيع ونبيه صلى الله عليه وسلم الصحابة عن كلامهم حيث تخلفوا عن غزوة تبوك وهجر السلف والتلف بعضهم بعضا فى الأحياء أن سعد بن أبى وقاص هجر عمار بن ياسر إلى أن مات وهجر عثمان بن عفان عبد الرحمن بن عوف إلى أن مات وهجر طاوس وهب بن منبه إلى أن مات وهجر سفيان الثوري شيعة ابن أبى لبيلى إلى أن مات ولم يشهد جنازته (قوله فإن أقامت عليه) أى أصرت عليه بعد الهجر فظاهر من كلام المصنف أن المراتب ثلاثة الوعظ فى المرتبة الأولى والهجر

(فإن أبت) بعد الوعظ
(إلا التشويز هجرها) فى
موضعها وهو فرائشها فلا
يضاعفها فيه وهجرانها
بالكلام حرام فيما زاد على
ثلاثة أيام وقال فى الروضة
أنه فى الهجر بغير عذر
شرعى والأفلا تحرم الزيادة
على الثلاثة (فإن أقامت
عليه) أى التشويز

في المرتبة الثانية والضرب في المرتبة الثالثة وهي طريقة ضعيفة والمعتقد أنه متى تحقق النشوز
 جازله الضرب وان لم نصر عليه فليس هناك الامر بتان الاولى عند عدم تحقق نشوزها بان
 ظهرت امارته فقط فله الوعظ حيثئذ الثانية عند تحقق نشوزها فله الهجر والضرب بل له الوعظ
 فتبوز الثلاثة بعد التحقق كما تقدم (قوله بتكررها منها) أي بسبب تكررها منها وهذا ما قاله
 الشارح بما يظهر كلام المصنف حيث قال فان أقامت عليه وهو ما وجهه جمهور العراقيين
 وغيرهم ووجهه الرافعي والذي صحه النووي جواز الضرب وان لم يتكرر النشوز لظاهر الآية
 وهو المعتقد (قوله هجرها وضربها) اشار بذلك الى جواز الهجر والضرب بل والوعظ في المرتبة
 الثالثة على ظاهر كلام المصنف وقوله ضرب تأديب لها اشارة الى أنه يشترط أن يكون غير
 مبرح فلا يضرب اضربا مبرحا وهو ما يعظم الله بأن يهتدى منه محمد بن عبد الله وان لم تنجز الآية وقال
 بعض الاصحاب يضربها بجندل مطوف أو يسده لابسوط ولا بعصا ولا يجوز ضربها على الوجه
 والمهالك وهي المواضع التي يسرع الضرب فيها الى الموت وانما يجوز ضربها ان أقاد في ظننه
 والا فلا يضربها كما صرح به الامام وغيره والاولى له الضوع عن الضرب وعلى ذلك يعمل خبير
 النهي عن ضرب النساء أو يعمل على الضرب بغير سبب يقتضيه بخلاف ولي الصبي فالاولى له
 عدم العقول ان مصلحة ضربه تعود على نفس الصبي وأما ضرب الزوج زوجته فصلته تعود له
 ولو ضربها وادى أنه بسبب النشوز وادعت في عدمه صدق هو بالنسبة لجواز الضرب
 وصدقت هي بالنسبة لعدم سقوط القسم والنفقة والكسوة ونحوها مما سبأني (قوله وان
 افضى) أي أدى وقوله الى التلف أي تلف نفسها بأن ماتت أو تلفت شي من أعضائها أو حواسم
 وقوله وجب الغرم أي وجب عليه غرم مقابل ما تلفت منها من الديانة ان لم يطلب القود أو الارش
 فيما له أرض مقدراً أو الحكومة فيما ليس له أرض مقدراً لان ضرب التأديب مشروط بإسلامة
 العاقبة (قوله ويسقط بالنشوز) أي ولو في أثناء يوم أو فصل ومراهم بالسقوط ما يشمل عدم
 الوجوب من أول الامر حتى لو طلع القمر وهي ناشئة فلا وجوب ويقال سقطت بمعنى أنها
 لم تجب من أول الامر وان كان السقوط فرع الوجوب فغلب ما في الاثناء على ما في الابتداء
 ومعنى الكل سقوطاً (قوله قسمها) أي في ذلك الدور وما بعده مادامت ناشئة وان لم تأثم بالنشوز
 كصغيرة ونحوها ما لم ترجع قبل نوبتها وقوله ونفقتها أي ونواجبها كالكسوة والسكنى وآلات
 التطيف ونحوها ولعل المصنف لم يذكرها لانها تابعة للنفقة في الوجوب وعدمه فان عادت
 للطاعة لم تعد كسوة ذلك الفصل بل تكسو نفسها الى تمامه ثم يكسوها الزوج في الفصل الذي
 بعده ولا تعود نفقة ذلك اليوم الذي عادت فيه للطاعة ما لم تتم بها والا عادت لها ونعود لها سكنى
 ذلك اليوم لان السكنى ضرورية والله أعلم (فصل في أحكام الخلع) أي بكوائمه المذكور
 في قوله والخلع جائز ومالك المرأة نفسها وعدم الرجعة بعده الا بشكاح جديد الى آخر ما سبأني
 والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا الآية فان المعنى والله أعلم
 فان طبن لكم عن شيء منه نفسا ولو في مقابلة تلك العصمة فدلالات الآية على المدعى وزيادة كالهبة
 والهبة وأصرح من ذلك في الدلالة عليه قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به والامر به
 في خير البضارى وهو أن أم حبيبة بنت سهل الانصاري تباعت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت

بتكررها منها (هجرها
 وضربها) ضرب تأديب
 لها وان أفضى ضربها الى
 التلف وجب الغرم (ويسقط
 بالنشوز قسمها ونفقتها)
 (فصل) في أحكام الخلع

لهما رسول الله أن ثابت بن قيس ما اعتب وفي رواية ما أنتم عليه في خلق ولادين ولصكنى امرأة
أكره الكفر في الاسلام أي كفران نعمة العشير لأن الزوج لا يخلو عن نعمة على الزوجة فلا تقوم
بشكرها غالباً فقال لها أتردين عليه حديقته أي بستانه وكان صدقها أياه فقالت نعم فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل الحديقة وطلقها تطليقة وهو أقول خلع وقع في الاسلام وهو
نوع من الطلاق وانما قدمه عليه لترتب عليه الشقاق غالباً وأصله الكراهة كالطلاق لقوله صلى
الله عليه وسلم أبغض الحلال إلى الله الطلاق ولما فيه من قطع النكاح الذي هو مطلوب الشارع
ويستثنى من الكراهة صور منها أن يخاف أن لا يقيم أحد ود الله فيختلعا خوفاً من ذلك كما قال
تعالى الآن يخاف أن لا يقيم أحد ود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ومنها أن يصحف بالطلاق
الثلاث على عدم فعل شيء لا بدله من فعله كدخول الدار فيخالعها ليخلصه من الطلاق الثلاث
ثم يفعله فهو ومخلص من الطلاق الثلاث في الخلق على التخييل كقوله عليه الطلاق الثلاث
لا أفعل كذا أو المقيد كقوله عليه الطلاق الثلاث لا أفعل كذا في هذا الشهر أو الاثبات المطلق
كقوله عليه الطلاق الثلاث لا فعلن كذا أو أما الاثبات المقيد كقوله عليه الطلاق الثلاث
لا فعلن كذا في هذا الشهر ففيه خلاف والمعتمد أنه يخلص فيه أيضاً بشرط أن يخالع والباقي
من الوقت زمن يسع فعل الخلع عليه واللم يتقعه قطعاً وقال بعضهم لا يتقعه ان فعله بعد
التمكن من فعل الخلع عليه فاذا خالع به بذلك ومضى الوقت ولم يفعل الخلع عليه تبين أنه
وقع عليه الطلاق الثلاث ولم يتقعه الخلع لانه قوت البر بآخياره وعلى الاول فلا يقع عليه
لا طلقة الخلع لانه ينقص عدد الطلاق على الرابع وهناك طريقة ضعيفة بأنه فسح فلا ينقص
عدد الطلاق بشرط أن يكون بلفظ الخلع أو المقاداة وأن لا يقصد به الطلاق وأركانه خمسة
ملتزم للعوض وبضع وعوض وزوج وصيغة وشرط في الملتزم ولو أجنبياً قابلاً كان أو ملقاً
اطلاقاً تصرف مالى قال القائل كأن قال الزوج لنخص خالعت زوجتي على ألف في ذمتك
فقبل والمتمس كأن قال الأجنبي ابتداء خالع زوجتك على ألف في ذمتي فيقول خالعتا على ذلك
وفي مفهوم هذا الشرط تفصيل وهو أن اختلاع المريضة مرض الموت صحيح ويحسب من
الثالث ما زاد على مهر مثلها لأن التبرع انما هو بالزائد فقط ومهر المثل من رأس المال والزائد
محسوب من الثالث فان لم يسعه الثالث فسح المسمى ورجع لمهر المثل واختلاع محجورة القلس
صحيح بعوض في ذمتها فان اختلعت بعين من مالها فسح المصوب فيقع بآثار مهر المثل في ذمتها
واختلاع محجورة السفه يقع وجعياً ويلغو ذكر المال ولو باذن وليها لأنها ليست من أهل
التزامه وليس لوليها صرف مالها إلى مثل ذلك ما لم يخش على مالها من الزوج ولم يمكنه دفعه إليه
والأفيوز صرفه لذلك واختلاع الأمة ولو مكتوبة باذن سيدها صحيح بمهر المثل ان اطلق الاذن
ويتعلق بكسبها ومال تجارتها فان قدرها ديناً أو عين عينا واختلعت بذلك قطاهراً أنه صحيح به
وان خالفت شيئاً من ذلك بأن زادت على مهر المثل في الاولى أو على الدين أو على العين تعلق الزائد
بذمتها وان اختلعت بغير اذن سيدها بعين من ماله أو غيره بانتهى بمهر المثل في ذمتها كخلع
بالمصوب أو بدين بانتهى به في ذمتها وكل ما تعلق بذمتها لا يطالب به الا بعد العتق واليسار وشرط
في البضع ملك الزوج له فيصح الخلع في الرجعية لأنها كل زوجة في كثير من الاحكام لا في باثن

وشرط في العوض كونه مقصودا معلوما راجعا لجهة الزوج مقدورا على تسلمه كما يعلم من كلام
المصنف والتأرجح وقد أشار إلى بعض محترزاته بقوله فخرج الخلع على دم ولحمه أى
كالخمران فلا يصح الخلع بل يقع الطلاق رجعيا ولا مال لانه طلق غير طامع في شئ لتكون
العوض فاسدا غير مقصود فان كان فاسدا مقصودا كخمر وميتة وقع الطلاق بائنا بهر المنسل
وبقوله فان كان على عوض مجهول كأن خالها على ثوب غير معين بابت بهر المنسل وخرج
بقولنا راجعا لجهة الزوج مالم يعلق طلاقها على برائتها بماله على أجنبي فاذا أبرأته برائة صحيحة
وقع الطلاق رجعيا ووجه الزوج شامله له ولسيدته ولومع غيرهما كما لو قال ان أبرأتني وزيدا
بمالك علينا فانت طالق فأبرأتهم حابرة صحيحة وقع الطلاق بائنا في مقابلة البرائة نظر لجهة
الزوج ولا يضر ضم الاجنبي معه لانه اذا اجتمع مقتض وغير مقتض غلب مقتضى ولا يجب
عليها بهر المنسل حيثن دخلا لما جرى عليه المحشى تبعا للقلوبى لتسلا يتضاعف القرم عليها
ودخل في قولنا راجعا لجهة الزوج مالم يعلق طلاقها على ما ثبت لها عليه من قصاص وغيره أما
في القصاص فتبين به وأما في غيره كحد القذف والتعزير فتبين بهر المنسل وشرط في الزوج كونه
من يصح طلاقه فيصح خلع عبد وسفيه ولو بلا اذن سيده وولييه ويدفع المال للمالك امرهما من
السيد والولى أو لهما باذنهما ليبرأ الدافع منه فان دفعته للسفيه بغير اذن الولي فان كان دينيا
لم تبرأ منه فيرجع الولي عليها به وهي على السفيه بما قبضه منها فان تلف في يده فلا شئ لهما عليه
لانها هي المقصرة بالدفع له ولا تطالب به بعد رشده وان كان عيناً أخذها الولي منه فان تلفت
في يده قبل أخذها وكان الولي عالما في الضمان عليه وجهان الراجح منهما الضمان أو جاهلا فلا
ضمان عليه ويرجع عليها بهر المنسل والدفع للعبد كالدفع للسفيه الا أنها ترجع عليه بما تلف في يده
بعد عتقه ويساره والفرق بينهما أن الجحر على العبد لحق سيده فينبغي أن لا ضمان مادام حقه
باقيا فاذا زال ضمن والجحر على السفيه لحق نفسه بسبب نقصانه فينبغي عدم الضمان حالا وما لا
وخرج بما ذكر الصبي والمجنون والمكره فلا يصح خلعهم لعدم صحة طلاقهم وشرط في الصيغة
ما شرط في البيع لكن لا يضر هنا تخلل كلام يسير لكونه معاوضة غير محضة وهي كل لفظ من
ألفاظ الطلاق صريحه وكذا به ولفظ الخلع والمقادة صريح في الطلاق فلا يحتاج الى نية وقبل
كتابة يقيه والاصح كما في الروضة أنه ان ذكر معها المال أو نوى فهما صريحان لا نذكره أو نيته
يشعر باليسونة والافسكيات فان نوى الطلاق وقع والا فلا ولم يصرح بالمال ولم ينو ونوى
التماس قبولها وقبلت ونوى الطلاق وقع فان لم ينو التماس قبولها ونوى الطلاق وقع رجعيا
والا فلا وان نوى التماس قبولها ولم تقبل لم يقع شئ وكذا ان لم ينو الطلاق ولو أضر التماس
قبولها فقبلت على المعتمد خلا لما جرى عليه المحشى والحاصل أنه ان صرح بالعوض أو نواه
كان صريحا فيقع بائنا به في الاولى وكذا في الثانية ان وافقته على ما نواه والافقعه بائنا بهر
المنسل وان لم يصرح به ولم ينو فهو كتابة وان أضر التماس قبولها وقبلت على المعتمد كما علمت
(قوله وهو يضم الخلاء المجهمة مشتق من الخلع بقصها) فهو بالضم مصدر سماعي وبالفتح مصدر
قياسي يقال خلع نعله يخلعه خلاء كنفعه بقتعه نفعا وقوله وهو التزع وهو الخلع بفتح الخاء
التزع فيكون معنى الخلع بضمها لغة التزع ومناسبتها للمعنى الشرعي أن كلاما من الزوجين

وهو يضم الخلاء المجهمة مشتق
من الخلع بقصها وهو التزع

كالباس فلا تنزع قال تعالى هن لباس هنكم وأنتم لباس لهن أي هن كالباس لكم وأنتم كالباس لهن فكل منهما في حال اعتناق أحدهما بالآخر كالباس في احتوائه على الملبوس قال الجعدي إذا ما التجميع في عطفها • تثنت فكانت عليه لباسا وأيضاً كل من ليس له حال صاحبه ويمنعه من الفواحش فكان كالباس له وإذا فارق الزوج زوجته كأنه نزع لبسه الحسي فصع الاتيان بكأن التي للتشبيه أو اللباس المعنوي فتكون كان التصديق (قوله ونزعها) عطف على لغة المقدوفكانه قال وهو لغة الترفع وشيخ الخ وقوله قرعة أي حال قرعة أي لفظ دال على قرعة ولو بلفظ المتعداة وقوله بعوض مقصود أي راجع لجهة الزوج كما تقدم ويقيد كلام المصنف بذلك أيضاً فقوله وانخلع جائز على عوض معلوم أي مقصود راجع لجهة الزوج فلو قيد بالشرح بذلك لكان أولى لكنه اتكل على علمه من التعريف (قوله نزعها) على دم ونحوه أي كالحشرات وهو تفريع على مفهوم قوله مقصود وتقدم أنه يقع في ذلك الطلاق رجعيًا ولا مال بخلاف انخلع على المقصود الفاسد كخمر وميتة فيقع الطلاق باتناجهر المثل (قوله وانخلع جائز) أي صحيح بالمسمى وإن كره كاهو الأصل فيه كالمزأ وحرم كأن وقع مع الأجنبية في حال الحيض (قوله على عوض معلوم) أي مقصود راجع لجهة الزوج كما علم مما تقدم وانما قيد بالمعلوم لأجل لزوم المسمى فلا ينافي أنه يصح بالمجهول لكن يقع باتناجهر المثل كلسيد كره بعد ولوه سكنت عنه لكان أولى وانسب والحاصل أن عوض انخلع يكون قليلا وكثيرا ودينارا ودينيا ومنفعة ومال وكا وغير مملوك وطاهر أو نجس ومعلوم ومجهول والعموم قوله تصلى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (قوله مقدور على تسليمه) خرج مطلقا عنها على نحو مقصود فإنه يقع باتناجهر المثل (قوله فان كان على عوض مجهول) ومنه مطلقا عنها على ما في كنفها وليس فيه شيء يقع باتناجهر المثل علم بذلك الزوج أم لا فكانت خالها على شيء ويلغو قوله في كنفها فان كان فيه شيء فان كان صحيحا معلوما وقع باتناجها وإن كان فاسدا مقصودا كخمر وميتة وقع باتناجهر المثل وإن كان فاسدا غير مقصود كدم ونحوه فان علم به الزوج وقع رجعيًا وإن لم يعلم به وقع باتناجهر المثل (قوله كان خالها على نوب غير معين) أي كان قال لها خالعتك على مقطع قماش ولم يعينه بالصفات وقوله بانت بجهل المثل فالتقيد بالمعلوم ليقع انخلع بالمسمى كما تقدم وأما لو قال لها إن أبرأتني من دينك أو من صداقتك فانت طالق فإبرأتها وكان المبرأ منه مجهولا فلا يقع الطلاق أصلا وكذا لو كانت غير شديدة أو تعلق به ذكر كذا فلا يقع الطلاق إلا ان كانت البرائة صحيحة بأن كانت مستجمعة للشروط فالحاصل أنه ان صححت البرائة وقع الطلاق باتناجها والافلا بقي أنه يقع كثيرا ان المرأة تقول أبرأتك أو أبرأت الله فيقول ان صححت برائة فانت طالق فان صححت برائة بان اجتمعت شروط البرائة وقع الطلاق رجعيًا لأنه انما علقه على الصحة وقد وجدت لاعتلى البرائة لانها أبرأتها أولا وان لم تصح لم يقع الطلاق (قوله وانخلع الصحيح) تلك به المرأة نفسها أي بضمها الذي استخلصته منه بالعوض ولو اذمت خلعا فأنكر الزوج صدق بينهما لأن الأصل عدمه فان قامت عليه ينة عمل بها ان كانت رجلا بخلاف غيرها لان انخلع لا يثبت بغير الرجال لكونه ليس مقصودا منه المال بالنسبة لها بل اليئونه تلك نفسها ولا مال لانه يشكره الآن فهو يعترف بانخلع فيستحقه لانه

قول النظم تثنت فكانت
عليها رواية في الخطيب
تثنت عليه فكانت
لباسا اه

وشرخا قرعة بعوض مقصود
نخرج انخلع على دم ونحوه
(وانخلع جائز على عوض
معلوم) مقدور على تسليمه
فان كان على عوض
مجهول كان خالها على
نوب غير معين باتناجهر
المثل (و) انخلع الصحيح
(تلك به المرأة نفسها)

في ضمن معاوضة أو آذى هو الخلع فأنتكرت الزوجة بآتي مؤاخذه بقوله ولا مال له عليها لأنها
 تنكره قطف على نفسه لأن الأصل عدمه فإن أقام بينة به ولو شاهد أو عينا ثبت المال وكذا لو
 اعترفت بعد عيبتها بما ادعاه ولا يرثها عند عدم قيام البينة مع عدم الاعتراف عملا بدعواه فإنها
 تضمن أن ما أتت منه وترثه هي إذا ماتت لأنها تنكر البينة ولو اختلف في عدد الطلاق كأن
 قالت طلقني ثلاثا بآتي فقال بل واحدة بآتي أو في جنس العوض كدراهم ودنانير أو صفته
 كمصاح ومكسرة أو قدره كقوله خالعك بمائتين فقالت بمائة ولا بينة لواحد منهما أو لكل
 منهما بينة وتعارضنا فقالا كأنهما يعين في كيفية الخلع ومن يبدأ فيبدأ بالزوج لأنه كالبايع
 وقال الشيخ سلطان ينبغي أن يبدأ بالزوجة لأن البضع يبقى لها ثم بعد الفسخ منهما أو من أحدهما
 أو لما لم يجب له مهر المثل وإن كان أكثر مما ادعاه لأنه المرتد وإن كان لأحد هما بينة عمل بها
 ولو خالع بآتي منسلا ونويا أو عامن نوعين بالبلد لم الخالق المنوي بالطلاق فان لم ينويا شيئا حل
 على الغالب أن ~~يكون~~ كان والازم مهر المثل (قوله ولا رجعة له) أي لبينتيها منه المانعة من
 تساطع عليها ولذلك لا يصح منها ظهار ولا إيلاء ولا ائمان ولا توارث بينهما ولو في العدة فلو شرط
 عليها الرجعة وقع الطلاق رجعا ولا مال لتأني شرطى المال والرجعة فينسا قاطن ويبقى أصل
 الطلاق وهو يقتضي ثبوت الرجعة (قوله أي الزوج) نفى بغير الضمير وقوله عليها أي الزوجة
 (قوله سواء كان العوض صحيحا أو لا) أي أو لم يكن صحيحا لكن كان فاسدا معه ودال أنه إن
 كان فاسدا غير مقصود كان له الرجعة أيها كما علم بعملي (قوله وقوله) مبتدأ خبر مساقط
 في أكثر النسخ وهو أولى لأن الاستثناء في قوله الانكاح جديد على ما في بعض النسخ منقطع
 ومحلّه إذا لم يكن الطلاق ثلاثا ولا فلا تحل له الاجماع (قوله ويجوز الخلع في الطهر) أي وإن
 جاءها فيه أو في حيض قبله لأن لا يلحقه دم بظهور الحمل رضاه بأخذ العوض فهو جائز في الطهر
 الذي جاءها فيه أو في حيض قبله وكذا في الطهر الذي لم يجمعه فيها وفي حيض قبله من باب
 أولى (قوله وفي الحيض ولا يكون حراما) أي إذا كان معها لأنها لما بذلت العوض لخلاصها
 منه رضيت بتطوير العقد على نفسها فإن كان مع الأجنبية حرم كآمر (قوله ولا يلحق المختلعة
 الطلاق) أي لا يبرورها الأجنبية باقتداء بضعها بالعوض وكذلك لا يلحقها ظهار ولا إيلاء
 وللعان (قوله بخلاف الرجعية فيلحقها) أي فيلحقها الطلاق مادامت في العدة حتى لو كانت
 معاشرة معاشرته الأزواج لحقها الطلاق ولو بعد انقضاء الأقراء والأشهر لأنها لا تنقض عتبتها
 إلا بعد التقرب بينهما ومضى الأقراء والأشهر بعد ذلك نعم إن انقضت عتبتها برضع الحمل
 لم يلحقها الطلاق والله أعلم (فصل في أحكام الطلاق) أي ككونه يقتصر إلى نية في الكتابة
 ولا يقتصر إليها في الصريح وغير ذلك وأما كونها مكروها أو حراما أو واجبا أو غير ذلك من بقية
 الأحكام فسيذكره الخارج فيما يأتي والأصل فيه قبل الإجماع الكتاب كقوله تعالى الطلاق
 مرتان أي عند الطلاق التي تلك الرجعة بعده مرتان فلا ينافي أنه ثلاث وقد سئل صلى الله
 عليه وسلم أين الثالثة فقال أو تسريحها بحسن ولذلك قال الله تعالى بعد ذلك فإن طلقها أي
 الثالثة فلا تملك له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والسنة كقوله صلى الله عليه وسلم ولم يسر شيء من
 الحلال أبغض إلى الله من الطلاق والمراد بالحلّال في هذا الحديث الشريف المكروه فإنه

ولا رجعة له أي الزوج
 (عليها) سواء كان العوض
 صحيحا أو لا وقوله (الانكاح
 جديد) ساقط في أكثر النسخ
 (ويجوز الخلع في الطهر
 وفي الحيض) ولا يكون
 حراما (ولا يلحق المختلعة
 الطلاق) بخلاف الرجعية
 فيلحقها
 (فصل في أحكام الطلاق)

حلال بمعنى جائز لكنه مبغوض منه لأنه منهي عنه منهي تنزيهه والطلاق بالنظر للمكروه منه من جهة الحلال بمعنى المكروه لكنه أشد بغضا إلى الله من غيره من المكروه لما فيه من قطع النكاح الذي طلبه الشارع فاندفع بذلك اشتشكال الحديث بأنه يقتضي أن الحلال مبغوض منه والطلاق أشد بغضا منه مع أن الحلال لا بغض فيه والمراد من البغض في حقه تعالى عدم الرضا به وعدم المحبة وهو لفظ جاهلي جاء الشرع بتقريره وأركانه خمسة صبغة وقد ذكرها المصنف بقوله والطلاق ضربان الخ ومحل وولاية عليه وقصد ومطلق (قوله وهو لغة حل القيد) أي فكسواء كان ذلك القيد حسبا كقيد البهجة أو معنويا كالعصمة فلذلك كان المعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي لأن القيد فيه معنوي فقط كما هو القاعدة الغالبة ومن المعنى اللغوي قولهم ناقة طالقة أي محلول قيدها إذا كانت مرسلة بلا قيد ومنه ما في قول الامام مالك العلم صيد والكأية قيد * قيد صيدوك بالجبال الواقعة في الحاققة أن تصيد غزالة * وتفكها بين الخلائق طالقة

وهو لغة حل القيد وشرعا اسم لحل قيد النكاح وبشرط لنقوده التكليف والاختيار وأما السكران فينقذ طلاقه عقوبة به (والطلاق)

(قوله وشرعا اسم لحل قيد النكاح) أي حل عصمة النكاح فالقيد هنا معنوي كما علمت وإنما عبر بالقيد ليكون أنسب بالمعنى اللغوي لما علمت من أن القيد في المعنى اللغوي شامل للعسى والمعنوي وفي المعنى الشرعي معنوي فقط وبهذا تعلم رد قول الحنفي ولو قال كغيره وشرعا حل عقد النكاح لكان أولى وأنسب على أن عباقرة تنبج إلى أن إضافة عقد النكاح للبيان ثم تعبيرة بالعقد أصرح في المراد وكان على الشارح أن يزيد كما زاده الشيخ الخطيب بلفظ طلاق أو نحوه لأن تعريفه من غير هذه الزيادة يشمل النسخ بعيب من عيوب النكاح وهو لا يسمى طلاقا وأما قول الدمري لنا طلاق بلا صريح ولا كناية وهو اعتراف الزوجين بقسق الشهود حال العقد فهو مردود بآية يبين به أن النكاح ينشأ بالانعقاد فإعتراضه ما ينكح يقتضي عدم انعقاده فلا طلاق بل ولا نسخ فتقول الحنفي بأنه فرقة فصيح على الصحيح غير صحيح ولعل المراد به التفريق بينهما تبين عدم صحة النكاح حتى لو حصل وطء هذه الحالة فإن كانا حال الوطء ما لم ينكح كان زنا والاقوط مشبهة (قوله وبشرط لنقوده) أي وقوعه في محله ولو لم يلقا فلو قال وهو صبي أن بلغت فأت طالق أو هو مجنون أن افقت فأت طالق فلا يقع الطلاق بعد بلوغه وإفاقته لأن قوله حال التعليق لاغ لا عبرة به فلا يترتب عليه الوقوع عند وجود الصفة (قوله التكليف) فلا يصح من غير مكلف كصبي ومجنون وقوله والاختيار فلا يصح من مكروه بغير حق كما سيأتي ذلك في قول المصنف وأربع لأبصح طلاقهم الصبي والمجنون والنائم والمكروه (قوله وأما السكران الخ) وأرد على مفهوم التكليف أنه يقتضي أن غير المكلف لا يقع عليه طلاق ومنه السكران فإنه غير مكلف كما نقله في الروضة عن أصحابه أو غيرهم إلا أنه يعامل معاملة المكلف تغليظا عليه والكلام في السكران المتعدي بسكره لأنه المراد عند الإطلاق بخلاف غير المتعدي فلا يقع عليه طلاق ولو قال السكران بعد الطلاق انما شرب الخمر مكرها أو غير عالم بأنه خمر صدق بيته (قوله فينقذ طلاقه عقوبة به) أي تغليظا عليه وكذا سائر تصرفاته فيما له وعليه ومثلها تصرفات المجنون المتعدي مجنونه لأن هذا من قبيل ربط الأحكام بالأسباب لا من قبيل التكليف لكن مع مراعاة التغليظ على المتعدي لئلا يرد غير المتعدي (قوله والطلاق) أي

جنس الطلاق المتحقق في قسميه فصم الاخبار قوله ضربان عنه لان الجنس المتحقق في قسميه
بمنزلة المتني فاندفع ما يقال في كلامه الاخبار بالمتني عن المفرد والمعنى أن ألفاظ الطلاق الذي
هو حل العصمة قسمان وأفهم كلام المصنف أنه لا يقع الطلاق فيه من غير لفظ فلا بد من التلفظ
به ولا بد أيضاً من أن يسمع به نفسه ولو تقديره فان اعتدل سمعه ولا مانع من تحوّل لفظ فلا بد أن
يرفع به صوته بقدر ما يسمع نفسه بالفعل وان لم يعتدل سمعه أو كان هناك مانع من تحوّل لفظ فلا بد
أن يرفع صوته بحيث لو كان معتدل السمع ولا مانع سمع فيكنى سماعه تقديره وان لم يسمع بالفعل
وعلى كل فلا يقع بصريك لسانه به من غير أن يسمع نفسه وعلم من اعتبار اللفظ أنه لا يقع بإشارة
الناسخ وان فهمها كل أحد كأن قالت له طلقني فأشار به أن اذهب أو بأصابعه الثلاث لأن
عدوله عن اللفظ الى الاشارة يفهم أنه غير فاصد للطلاق فهي لا تقصد للافهام الا نادراً ولذلك
كانت لغوا في جميع الابواب الا في ثلاثة الاقتضاء والاجازة والامان وأما اشارة الاخرس فهي
مثل اللفظ فيعتد بها ولو قدر على الكتابة في العثود كالبيع والحلول كالطلاق وغيرهما كالاقرار
والدعوى وتكون صريحة ان فهمها كل أحد وان اختص يفهمها الفطنون فكفاية وان لم
يقهـمها أحد فلفظ ويستثنى من ذلك ثلاثة الصلاة فلا تبطل بها والشهادة فلا تصح بها والحنث فلا
يجتنب بها فيما لو حلف لا يتكلم ولذلك قال بعضهم

اشارة الاخرس مثل نطقه • فيما عدا ثلاثة لصدقه

في الحنث والصلاة والشهادة • تلك ثلاثة بلا زيادة

(قوله ضربان) أي نوعان وفي نسخة قسمان والمعنى واحد وقوله صريح وكفاية بدل من قوله
ضربان أو قسمان ويشترط في كل منهما قصد اللفظ لمعناه عند وجود الصارف وان كان الاقل
لا يشترط فيه قصد الابقاع والثاني يشترط فيه ذلك كما سيذكره المصنف فلا يقع على من سبق
لسانه اليه ولا على الخاكي كلام غيره وأما عدم الصارف فلا يشترط قصد اللفظ لمعناه ولذلك
يقع على الهازل واللاعب ومن ظن مخاطبته أجنبية فاذا هي زوجه جنته (قوله فالصريح مالا
يحتمل غير الطلاق) أي مالا يحتمل ظاهره غير الطلاق ولذلك لا يحتاج الى نية كما سيأتي وغرض
الشارح بذلك بيان ضابط الصريح وما سيأتي في كلام المصنف فهو بيان لا قرارة فلا تكرار
قبذلك سقط قول المحدثي سيأتي في كلام المصنف فذكره هنا تكراراً قاتلاً لم يقال ذلك في الكفاية
لان المصنف سيذكر تعريفها فيكون تعريف الشارح لها تكراراً لكن لما عترف الصريح
ناسب أن يضم اليه تعريف الكفاية تهجيلاً للفائدة (قوله والكفاية ما يحتمل غيره) أي ما يحتمل
غير الطلاق ولذلك يحتاج الى نية كما سيأتي (قوله ولو تلفظ الزوج بالصريح الخ) كان حقه
التقريع ولذلك قال الشيخ الخطيب فلو قال الزوج لم أنوبه الطلاق الخ وقوله لم يقبل كان الاولى
أن يقول لم يمنع من الوقوع لان عدم ارادته الطلاق مع الصريح لا يمنع الوقوع وان قبل منه
بمعنى أنا صدقته في أنه لم يرد الطلاق لكننا نحكم بالوقوع بل لو أراد عدم الطلاق وقع أيضاً ولو
عقب الصريح بما يخرج به عن الصراحة كان كفاية كما لو قال أنت طالق من الوثاق أو من
العمل أو سرحتك الى الغيط أو على الطلاق من ذراعي أو من فرسي أو من رأسي أو نحو ذلك
فان قصد الاتيان بهذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق لم يقع والخوف وقع السؤال عما اذا

ضربان صريح وكفاية
فالصريح مالا يحتمل غير
الطلاق والكفاية ما يحتمل
غيره ولو تلفظ الزوج بالصريح
وقال لم أنوبه الطلاق لم يقبل

قال لزوجه تكون طالق فهل هو صريح أو كناية والجواب أن هذا اللفظ كناية فان قصد به وقوع الطلاق في الحال طلق وان أراد الطلاق في المستقبل فهو وعد لا يقع به شيء ما لم يكن معلقا على صفة كأن يقول ان دخلت الدار تكوني طالقا والاف هو صريح وان نوى به الامر وأنه على تقدير الام فكأنه قال لتكوني طالقا ووقع حالاً لانه انشاء وهو يقع في الحال ويعلم من ذلك أن قوله كوني طالقا يقع في الحال لانه انشاء صريح بالكن لا ينبغي اقتضاء العاتى في مسئلة تكوني الا بالوقوع لان الظاهر من حاله أنه لا يقصد الا الوقوع في الحال (قوله فالصريح ثلاثة ألقاظ) أى فالصريح بنفسه ثلاثة ألقاظ فلا يراد الخلع والمفاداة لانها صريحة بذكر المال كما سيذكره الشارح ومثل ذكره فيته كما مر ولا يراد نعم جوابا لمن قال أطلقت زوجتك فاصد القامس الانشاء فيقع به الطلاق وهي صريحة لانها قائمة مقام طلقها فليست زائدة واذا نظرنا لعد ذلك من الصريح كل الصريح خمسة ألقاظ الطلاق والفراق والسراح والخلع والمفاداة مع ذكر المال أو نيته ونم المذمومة في جواب السؤال مع قصد السائل القامس الانشاء (قوله الطلاق) أى فيما اذا جعله مبتدأ كأن قال الطلاق لازم لى أو واجب على بخلاف قوله فرض على فهو كناية لان الفرض قد يراد به المقدّر نظر الماعرف في ذلك ولو قال على الطلاق وسكت فقال الصيرى انه صريح وهو الحق خلافاً لمن قال انه كناية وفيما اذا جعله مفعولاً كما وقعت عليك الطلاق أو فاعلاً كقوله يلزى الطلاق فهو صريح أيضاً بخلاف ما لو جعله خبراً كقوله أنت طلاق أو الطلاق ليس بصريح بل كناية لان المصادر انما تستعمل في الاعيان توسعاً وكذلك اذا قال أنت فراق أو سراح فهما كنايةان فقوله لم المصادر كناية محمول على ما اذا استعملت أخبار الامطلقا كما اشتهر وترجمة الطلاق بالجمية والمراد بها ما عدا العربية صريحة لشهرة استعمالها فيه عند أهلها فهي صريحة وان أحسن العربية دون ترجمة الفراق والسراح فانها كناية لضعفها بالترجمة مع الاختلاف في صراحتهما بالعربية (قوله وما اشتق منه) ظاهر منعيه حيث عطفه ولم يقل أى ما اشتق منه كما قال الشيخ الخطيب ان المصدر صريح أيضاً وهو كذلك حيث لم يقع خبراً عن الزوجة كما علم مما قررناه فاندفع بذلك قول المتنى صوابه حذف الواو لان المصادر الثلاثة كبايات والصريح هو ما اشتق منها لما قد عرفت أن محل كون المصادر كبايات اذا وقعت أخباراً بخلاف ما اذا وقعت مبتدآت أو مفعولات أو نحو ذلك فانها صريحة (قوله كطلقتك) وكذا لو قال طلقك الله ومثله ما لو قال لغريمه أبرأك الله أو لأمته أعطقتك الله بخلاف ما لو قال باعك الله أو قال الله فانه كناية لان القاعدة أن ما استقل به الشخص وأسنده الله تعالى كان صريحاً لقونه بالاستقلال وما لا يستقل به الشخص وأسنده الله تعالى كان كناية وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

(فالصريح ثلاثة ألقاظ
الطلاق وما اشتق منه
كطلقتك وأنت طالق)

ما فيه الاستقلال بالانشاء • وكان مسند الذى الآلاء

فهو صريح ضده كناية • يمكن اذا الضابط اذا رايه

(قوله وأنت طالق) ولو أتى بالتاء المتناهية من فوق بدل الطاء كأن قال أنت تالق كان كناية سواء كانت لغته كذلك أم لا ولو قال نساء المسلمين طالق لم تطلق زوجته ان لم ينو طلاقها بينا على الاصح من أن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه حتى لو قال نساء العالمين طالق وأنت يا زوجتي

لم تطلق أيضا لأنه لم يصرح فيها بالخبر وهو طالق مع أنه لا بد من التصريح بالجزأين فإذا قال طالق ولم يقل أنت لم يقع به شيء وإن نواه ما لم يتقدم ما يدل عليه كأن قالت له أنا طالق فقال طالق لأنه حينئذ كالدخول بخلاف ما لو قال طلقت نساء العالمين وزوجتي فأنها تطلق لتسليط العامل عليها بطريق عطف المفردات فإن التقدير وطلقت زوجتي (قوله ومطلقة) بفتح الطاء وتنشديد اللام بخلاف مطلقة بكون الطاء وتخفيف اللام فهو كناية وإن كان الزوج نحويا (قوله والفراق والسراح) أي ما اشتق منه ما بقرينة قوله كفارقتك وأنت مفارقة وسرحتك وأنت مسرحة بخلاف ما إذا قال أنت فراق أو سراح فهو كناية ومثله ما لو قال أنت فرقة أو مسرحة أو مطلقة ومن الكناية فارقيني لا يقال أنه مشتق من الفراق وهو صريح لا نأقول محل صراحته إذا أسنده إليه كقوله فارقتك بخلاف ما إذا أسنده إليها (قوله ومن الصريح أيضا) أي كما أن منه ما تقدم وقوله الخلع إن ذكر المال أي أونوى وقوله وكذا المقادة أي فهمى صريحة إن ذكر المال أونوى فإن لم يذكر المال ولم ينو فلا يكون ككل من الخلع والمقادة صريحين كما يكون كناية وإن أضمر التماس قبولها وقبلت على المعدة كما تقدم تحريره في الفصل السابق (قوله ولا يقتصر صريح الطلاق إلى النية) أي إلى نية الإيقاع لأنه لا يحتمل غير الطلاق فلا يتوقف وقوع الطلاق فيه على نية الإيقاع بل يقع وانوى عدمه ثم لا بد من قصد اللفظ المعناه عند وجود المصارف كما سئل ولو وكل سيد الأمة زوجها في عتقها فطلقها أو أعتقها وقصد الطلاق والعتق معا وقع بناء على إرادة الحقيقة والجواز بلفظ واحد ولو قال لها أنت طالق ثلاثا لا أقل الطلاق وقع الثلاث لأن الأقل الذي استثناء يصدق ببعض طلاق فيبقى من الطلاق بعضهم فتكمل ولو قال أنت طالق طلاقا ونصفا فأنقل عن بعضهم أنه أفتى بوقوع طلاقه لا ما تكمل النصف في جانب الإيقاع فيصير الواقع طلقين ثم استثنى منه طلاقه ونصفا فيبقى نصف طلاقه فتكمل وخالف في ذلك بعضهم فأوقع طلقين لأنه أوقع طلاقه ونصفا فأكملنا ذلك طلقين ثم رفع بالاستثناء طلاقه ونصفا فأكملنا ذلك طلقين في الرفع كما كملنا ذلك طلقين في الإيقاع فقد استثنى طلقين من طلقين وهو مستغرق فبلغوا الاستثناء ويقع طلقان ولو قال أنت طالق لا قليل ولا كثير وقع ثلاث لأن قوله لا قليل يقتضي وقوع الكثير وهو الثلاث وقوله بعد ذلك ولا كثير يقتضي رفعه بعد ثبوته والواقع لا يرتفع بخلاف ما لو قال لها أنت طالق لا كثير ولا قليل فإنه يقع طلاق لأن قوله لا كثير يقتضي وقوع القليل وهو طلاقه وقوله بعد ذلك ولا قليل يقتضي رفعه بعد ثبوته والواقع لا يرتفع ولو قال لزوجه إن قبلت ضربتك فأنت طالق فقبلها لم تطلق بخلاف تعليقه بقبيل أمته فإنها تطلق بقبيلها مائة والتسريح أن قبيلة الضرة المقصود منها الشهوة والشهوة بعد الموت وقبله الأتم المقصود منها الشفقة والكرام ولا فرق في ذلك بين الموت والحياة ولو قال لزوجه إن دخلت البيت ووجدت فيه شيئا من متاعك ولم أكسره في رأسك فأنت طالق فدخل ووجد من متاعها ما وطلعت حالا على المعتمد كما نقله الرملي عن إقائه والده قبيل كتاب الرجعة لأنه من قبيل التعليق بالحال نفيًا كان لم تصعدى السماء فأنت طالق فأنها تطلق حالا خلافاً لما قال لم تطلق فهو ضعيف فتقول المحشى لم تطلق على المعتمد ليس بمعتمد وقيل نطق باليأس بجرتها أو موتها (قوله ويستثنى المكروه على الطلاق فصرحه كناية في حقه) أي لأن قرينة

ومطلقة (والفراق والسراح)
كفارقتك وأنت مفارقة
وسرحتك وأنت مسرحة
ومن الصريح أيضا الخلع
إن ذكر المال وكذا
المقادة (ولا يقتصر)
صريح الطلاق (إلى النية)
ويستثنى المكروه على
الطلاق فصرحه كناية في
حقه

الأكراه قصره عن الصراحة وبهذا يلغز ويقال لما صريح يحتاج لنية وقوله ان نوى وقع
والا فلا فالشرط في وقوع الطلاق على المكروه نيته ولو صريحاً وأما الوكيل في الطلاق فالشرط
في حقه تعيين الزوجة للموكل في طلاقه اذا كان لموكله زوجة أخرى كما رجحه في الخادم لتردده
بين زوجتين فلا بد من تميز الماطقة عن غيرها وهذا غير نية الايقاع التي الكلام فيها فلا وجه
لاستقنائها من عدم احتياج الصريح للنية وأما اذا لم يكن لموكله غيرها فالظاهر عدم اشتراط
التعيين (قوله والكناية الخ) أصل الكناية الخفاء والابناء الى الشيء من غير تصريح به فلما كانت
الالفاظ الانسية فيها خفاء وابناء الى الطلاق من غير تصريح به سميت كناية (قوله كل لفظ
احتمل الطلاق وغيره) أي وغير الطلاق مثلاً قوله أنت برية يحتمل الطلاق لكون المراد برية من
الزوج ويحتمل غير الطلاق لكون المراد برية من الدين أو من العيوب وهكذا ولذلك قال
الرافعي هي ما احتمل معنيين فصاعداً وهي في بعض المعاني أظهر وقال البغوي في تهذيبه هي
كل لفظ ينبي عن الفرقه وان دققا عبارات كلها راجعة الى معنى واحد (قوله ويقتصر الى
النية) أي ويقتصر في وقوع الطلاق الى النية لان اللفظ متردد بين الطلاق وغيره فلا بد من النية
لينصرف للطلاق دون غيره ويكفي اقترانها ببعض اللفظ سواء كان من أوله أو من آخره أو وسطه
على ما رجحه ابن المقرئ وهو المعتمد وقيل يشترط اقترانها بكل اللفظ كما في المنهاج وأصله وقيل
يكفي اقترانها بأوله وتذهب على ما بعده فالاقوال في ذلك ثلاثة وهل اللفظ الذي يعتبر قرن
النية به لفظ الكناية كتحلية بنية الخ أو يكفي اقترانها بأنت من أنت بائن مثلاً صوب في المهمات
الأول لان الكناية هي التي تحتاج الى النية والواجب الاكتفاء بقترانها بأنت لانه وان لم يكن من
الكناية فهو كالجزء منها لان المقصود لا يتأدى بدونه (قوله فان نوى بالكناية الطلاق وقع) أي
لا تصرفه الى الطلاق بالنية وقوله والا فلا أي وان لم ينو فلا يقع لعدم قصد الطلاق (قوله وكناية
الطلاق الخ) قد ذكر المصنف في بعض نسخه بعض ما هنا حيث قال بعد قوله ويقتصر الى النية مثل
أنت تحلية الخ وعليها شرح الشيخ الخطيب (قوله كانت برية) أي من الزوج لاني طلقك فيقع
الطلاق ان قصد ذلك أو من الدين أو العيوب فلا يقع الطلاق ان لم يقصد وقوله خاتمة أي من
الزوج لاني طلقك أو من المال أو العيال فلا يقع الطلاق بذلك الا ان قصد (قوله الحق)
بكسر الهمزة وفتح الحاء وقيل بالعكس وجعله المطرزي خطأ وقوله بأهلك أي لاني طلقك فتدلى
وان لم يكن لها أهل (قوله وغير ذلك مما هو في الماقلات) أي كانت بنته من البت وهو القطع
أي مقطوعة النكاح لاني طلقك أو مقطوعة الأهل فليس لك أحد أنت تله مستروكة النكاح
لاني طلقك أنت بائن على اللغة القصص والقليل بالنسبة أنت على حرام أي محرمة لاني طلقك
أنت كالميتة أي في التصريم تشبه تحريمها عليه بالطلاق بتعريم الميتة أعز في بعض مهملة ثم زاي
مجهة أي صبري عز بالاني طلقك أغرب في بعض مجة ثم واء مهملة أي صبري غريبة بلازواج
لاني طلقك ابعد أي غنى لاني طلقك اذهب وهو بمعنى ما قبله تقضى أي استرى رأسك بالقناع
بكسر القاف وهو كالقنعة بكسر الميم ما تغطي به المرأة رأسها وهو المسمى عند الناس بالطرحة
استبرى رجلك أي لاني طلقك فيقع الطلاق وان لم تكن مدخولاً بها وتجردى وترزى دعي
ودعني وجعلك على غاربك أي خليت سبيلك كما يحل البعير في المصر أو جعله على غابه وهو

ان نوى وقع الاقلا (والكناية
كل لفظ احتمل الطلاق وغيره
ويقتصر الى النية) فان نوى
بالكناية الطلاق وقع
والا فلا وكناية الطلاق
كانت برية خلية الحق
بأهلك وغير ذلك مما هو
في الماقلات

عزب بوزن سبب يطلق على
الذكر والاتي قوله
صبري عزب يا فتح الراي
والا لف التنوين لا التانيث
اه نصر

ما تقدم من الظهور وارتفع من العنق ولا أنه سرى أي لا أهم بشأنك من التسده وهو الزجر
 والسرب بفتح السين وكسرها وسكون الراء الجماعة من الظباء والبقر فيجوز هنا الفتح والكسر
 ولا حاجة لي فيك لاسيل لي عليك وذوق أي مرارة الفراق وكلني واشربي أي زاد الفراق
 وشرا به أو كلني واشربي من كيسك لاني طلقك أنت وشأنك أنا منك طالق أو بانن فاقيني عليك
 الطلاق على الحلال على الحرام بخلاف قوله عليه السلام أو اللطام فليس صريحا ولا كتابة
 وكذلك يارك الله فيك بخلاف ما رآه الله لك فهو كتابة وكذا لو حلف شخص بالطلاق فقال الاخر
 وأنا من داخل يمينك فيكون كتابة في حق الثاني وبالحال فالفاظ الكتابة كثيرة لا تحصر والضابط
 هو ما احتمل الطلاق وغيره وخرج بذلك ما لا يحتمله نحو قومي واتعدى وأطعميني واسقيني
 وزوديني وما أشبه ذلك فلا يقع به طلاق وإن نواه لأن اللفظ لا يصلح له (فصل) • هو ساقط من
 أكثر النسخ وهو في تقسيم الطلاق إلى سني وغيره وفيه اصطلاحان أحدهما وهو أن يضبط أنه
 ينقسم إلى سني وبدعي والمراد بالسني فيه الجائز وبالبدعي الحرام وثانيهما وهو أنه ينقسم
 إلى سني وبدعي ولا والمراد بالسني فيه ما اجتمعت فيه شروطه بأن يطلق ذات الحيض
 المدخول بها غير الحامل والمختلعة وليس المراد به الجائز كما في التقسيم الأول وإن أوهمه قول
 الشارح وأراد المصنف بالسنة الطلاق الجائز بل التسمية بالسني تسمية اصطلاحية والاشتمال
 القسم الثالث وهو لا وفاته من الجائز ولذلك أدخله صاحب التقسيم الأول في السني وليس
 المراد به ما فيه نواب وان قاله المحنف لانه حينئذ يكون قاصرا على الطلاق المندوب كطلاق غير
 مستقيمة الحال دون المكروه كطلاق مستقيمة الحال كما سيأتي في التقسيم الآخر والمراد
 بالبدعي فيه الحرام كما في الأول والمراد بل ولا ما ليس بسني ولا بدعي وهو طلاق الصغيرة
 والأيمة والحامل وغيرها مما سيأتي والمصنف مشى على التقسيم الثاني غير أنه جعل المقسم
 النساء من حيث الطلاق ولا ضرر فيه لأن المنظور إليه هو الطلاق فكأنه هو المقسم فعلم من
 الضرب الأول في كلامه الطلاق السني والبدعي ومن الضرب الثاني لا ولا فهر جار على
 كون الطلاق ثلاثة أقسام سني وبدعي ولا وفاته فبعد هذا توقف بعضهم في كلام المصنف وقال
 إن ما سلكه المصنف مخالف لما سلكه غيره من المصنفين ثم قال بعد ما ذكر الطريقين في التقسيم
 على أن ما ذكره المصنف غير مستقيم وقد أوضحناه لك غاية الإيضاح فادع لي بالهداية والفلاح
 (قوله والنساء) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو امرأة والمراد بنفس النساء
 لا بقيد الضرب الأول والثاني والالزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره (قوله فيه أي
 الطلاق) خرج بقيد الطلاق النسخ فليس فيه سنة ولا بدعة لانه شرع لدفع الضرر فلا يلق به
 مراعاة الاوقات ليوقة في وقت السنة دون وقت البدعة (قوله ضربان) أي نوعان (قوله
 ضرب في طلاقهن سنة وبدعة) أي سنة تارة وبدعة تارة أخرى وليس المراد أنه ما يجتمعان
 معا ولو قال أنت طالق للسنة أو أنت طالق طرفة حسنة أو أحسن الطلاق أو أفضله أو أعدله
 أو أجله حل على وقت السنة فإن كانت في طهر لم تمس فيه ولا في حيض قبله وقع حالا وإن كانت
 في حيض أو في طهر مست فيه أو في حيض قبله حين قطهر بعد الحيض الذي لم يجتمع فيه
 ولو قال أنت طالق للبدعة أو أنت طالق طرفة قبيحة أو أقبح الطلاق أو أسجه أو أخشه حل على

• (فصل) •
 (والنساء فيه أي الطلاق
 ضربان ضرب في طلاقهن
 سنة وبدعة)

وقت البعدة فإن كانت في حيض أو طهر مست فيه أو في حيض قبله وقع حالا وإن كانت
 في طهر لم غس فيه ولا في حيض قبله فحينئذ يحض أو غس فان جمع المصنفين وقع حالا وهذا من
 يتصف طلاقها بالسنة والبعدة والافيقع حالا مطلقا كالصغيرة والآيسة وغيرها مما من يأتي
 (قوله وهن ذوات الحيض) أنت الصغيرة باعتبار النسب وهو ذوات الحيض ولو روى المراجع
 أقال وهو أي الضرب ويصح أن يقال أنه باعتبار معنى المراء ذوات الحيض المدخول بهن
 غير الحامل والمختلعة لأن غير المدخول بها والحامل والمختلعة ليس في طلاقهن سنة ولا بدة
 وكذلك طلاق الصغيرة والآيسة اللتين خرجتا بذوات الحيض وإن أوهم كلام المحنف أنهما
 من ذوات الحيض (قوله وأراد المصنف بالسنة) أي بذى السنة وهو السنن يستقيم قوله
 الطلاق الجائز وقوله وبالبعدة أي وبذى البعدة وهو البدعي يستقيم قوله الطلاق الحرام
 فأراد كلامه أن المراد بالسنن الجائز وبالبدعي الحرام ويرد عليه أن القسم الثالث وهو لا ولا
 يدخل في السنن بمعنى الجائز كما يقول به من يجعله سنيا وبدعيا فقط كما تقدم التنبيه عليه
 إلا أن يقيد كلامه بكون الحمل يقبل التحريم كما يقبل الجواز وهو ذوات الحيض كما هو القرض
 فلا يرد القسم الثالث حيث لا يقع الحمل فيه ليس قابلا للتحريم بل للجواز فقط كما قاله ابن قاسم
 (قوله فالسنة) أي ذوات السنة وهو السنن لأن قوله أن يقع الطلاق المخير يناسب تفسير السنن
 لا السنة وقوله الزوج هو قيد لا بد منه فإله المحشى ويظهر أنه يخرج به طلاق الحكم في الشقاق
 (قوله في طهر) أي لا مع آخره والافق هو بدعي لأنها لا تشرع في العدة بعد الطلاق حتى تحيض
 وهذا يشكل على قوله لم لو وافق قوله أنت زمن الطهر وطال زمن الحيض كان سنيا كما مشى
 عليه العلامة الخطيب وغيره تعالى ابن الرفعة وغيره وهي مسئلة عزيزة النقل وهي من ترتيب
 الحكم على أول أجزائه لأن الطلاق لا يقع بقوله أنت بفرده اتفاقا وانما يقع بمجموع قوله أنت
 طالق ونقل ابن الرفعة عن ابن سريج أنه قال يحسب لها الزمن الذي وقع فيه قوله أنت قرأ
 كاملا وهو كلام في غاية البعد والذي اعتمدته الشبرا ملسي أنه يكون بدعيا لا أن فيه (قوله غير
 مجملع فيه) أي ولا في حيض قبله وذلك لاستعقابه الشروع في العدة مع عدم الندم في ذلك
 وقد قال تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أي لوقت بشرع فيه في العدة (قوله
 والبعدة) أي ذوات البعدة وهو البدعي لأن قوله أن يقع الطلاق المخير يناسب تفسير البدعي
 لا البعدة (قوله في حيض) أي لا مع آخره ولا كان سنيا ومثل الحيض النفاس وقوله أو في
 طهر جامعها فيه أي أو في حيض قبله سواء جامعها في القبل أو في الدبر لأن الوطء في الدبر كالوطء
 في القبل في وجوب العدة وإن كان لا يثبت به اتساع على العقد واستدخال المني المحترم كالجامع
 فيكون بدعيا مع الاثم إن علم استدخاله والافلاثم وانما كان في ذلك بدعيا لمخالفة فيه إذا
 طلقها في الحيض لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن فإن زمن الحيض لا يحسب من العدة فتنتصر
 بطول المنة ولاداته إلى التدم فيما إذا طلقها في الطهر الذي جامعها فيه أو في حيض قبله لو ظهر
 حمل فإن الإنسان قد يطلق الحائض دون الحامل وعند التدم قد لا يمكنه التدارك بأن يكون
 الطلاق ثلاثا فيتنصر وهو الولد بتريته عند غير أبيه وخروج بايقاع الطلاق في الحيض تعليق
 الطلاق فيه بصفة فلا يصح لمكن أن وجدت الصفة في الطهر معى سنيا وإن وجدت في الحيض

وهن ذوات الحيض (وأراد
 المصنف بالسنة الطلاق
 الجائز وبالبعدة الطلاق
 الحرام) (فالسنة أن يقع
 الزوج) (الطلاق في طهر
 غير مجملع فيه والبعدة
 أن يقع الزوج) (الطلاق
 في الحيض أو في طهر جامعها
 فيه)

سمى بدعيًا لأنه لا يتم فيه إلا أن أوقع العتقة فيه باختياره كأن قال إن دخلت الدار فانت طالق ثم دخلها مختاراً في الحيض فبأنتم بذلك لأن إيقاع العتقة باختياره في الحيض كإيقاع الطلاق فيه ويستثنى من كون الطلاق في الحيض بدعيًا ما لو طلقها أطلقة في الظهر ثم في الحيض أخرى فإنه يكون سعيًا لأنها لا تستأنف العتقة للطلاق الثاني بل تبنى على ما مضى وما لو أوقع الطلاق مع آخر حر من الحيض فإنه يكون سعيًا كما مره لو علق يد الامة عتقها على طلاقها كأن قال إن طلقك زوجك اليوم فانت حرة وكانت حائضًا فطلقها زوجها لأجل العتق لم يحرم فإن دوام الزرع أضربها من تطويل العتقة وقد لا يسمح به السيد بعد ذلك أو يموت فيدوم الرق عليها وطلاق الحرة في الشقاق وطلاق المولى إذا طوّل به وإن توقف فيه الرافعي وطلاق الصغيرة فليس بسعي ولا بدعي لكن محله أن وقع لطلاق في أول الشهر أو في أثناءه وبني منه ما يبع حيضاً وطهراً والافسدي ويندب لمن طلق بدعيًا أن يراجع ما دامت البدعة وأمكن بأن كان الطلاق دون الثلاث ثم إذا جاء وقت السنة أن شاء طلق وإن شاء أمسك ونهتى السن بفراغ وقت البدعة لخبر الصحبين أن ابن عمر طلق زوجته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرًا أي قبل أن يعسها أن أراد كما صرح بذلك في بعض الروايات (قوله وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة) فليس طلاقهن سعيًا ولا بدعيًا بل لا ولا كما مر (قوله وهن أربع) أثبت الضمير لانه راعى الخبر ومعنى المراجع كما مر نظيره ولو سكت عن العدد لكان أولى لأنهن أكثر من الأربع كما يعلم من المستثنيات السابقة ومحل كون المذكورات في كلامه أربعاً أن جعل قوله التي لم يدخل بها صفة للمختلعة كما هو ظاهر مع أنه ليس قيد إلا أن المختلعة ليس في طلاقها سنة ولا بدعة سواء دخل بها أم لا فلذلك جعله على تقدير الوافق كانه قال والمختلعة والتي لم يدخل بها فتكون لمذكورات خمسة (قوله الصغيرة والآيسة) أي لأن عدتهما بالاشهر فلا ضرر يلحقهما (قوله وهي التي انقطع حيضها) أي بعد بلوغها سن اليأس (قوله والحامل) أي التي ظهر حملها لأن عدتهما بوضع الحمل فلا تختص العدة في سعيها حتى لو كانت تحيض مدة الحمل وطلقها في الحيض لم يحرم فإن لم يظهر حملها قط لاقها بدعي لأنه يؤدي إلى التدم بعد ظهور الحمل وإن كان عموم قول المصنف والحامل قد يخالفه وقال القليوبي أنه ليس بقيد ولو نكح حامل من زمانه دخل بها وطلقها فإن لم تحض حال الحمل فبدعي لأنها لا تشرع في العدة إلا بعد الوضع والنفاس وإن كانت تحيض فإن طلقها في الظهر فسعي وإن جامعها فيه لأنها لا تحمل ثانياً وفي الحيض فبدعي كما يؤخذ من كلامهم وأما الحامل من وطء النسبة فطلاقها بدعي ولو طلقها طاهر الطول المدة فإن عدته حمل النسبة مقدمة فلا تشرع في عدة الطلاق إلا بعد وضع الحمل (قوله والمختلعة) أي بما لها ولو بوجوب كيلها لأن دفعها المال يدل على احتياجها للخلاص حيث اقتضت نفسها بالمال بخلاف ما إذا سألتها طلاقاً بلا عوض أو أختارها أجنبي وقد عرفت أن قوله التي لم يدخل بها ليس صفة للمختلعة لأنه ليس قيداً فيها وإنما هو على تقدير الوافق كانه قال والتي لم يدخل بها لأنها لا عدة عليها (قوله وينقسم الطلاق باعتبار آخر) أي غير اعتبار كونه سعيًا أو بدعيًا ولا ولا ذلك التفسير هو اعتبار عروض الأحكام الخمسة (قوله واجب كطلاق المولى) أي إذا طوّل به فإنه يجب عليه الطلاق

وضرب ليس في طلاقهن
سنة ولا بدعة وهن أربع
الصغيرة والآيسة
وهي التي انقطع حيضها
(والحامل والمختلعة التي لم
يدخل بها) الزوج وينقسم
الطلاق باعتبار آخر إلى
واجب كطلاق المولى

وكمطلق الحكم في الشقاق إذا رأى طلاقها مصلحة وكطلاق العاجز عن القيام بصرف الزوجية
 (قوله ومنسوب كطلاق امرأته غير مستقيمة الحال) كأن تكون غير عفيفة وقوله كسنة
 الخلق زيادة على ما اعتيدوا ولا يخلو أحد عن سوء الخلق (قوله ومكره كطلاق مستقيمة
 الحال) أي وهو يهاو ويحب إليها بديل صورة المباح الآتية وعلى هذا حمل قوله صلى الله عليه
 وسلم أبغض الحلال إلى الله الطلاق كما مر (قوله وحرام كطلاق البدة) أي وكطلاق إحدى
 زوجاته قبل أن يقسم لها بعد أن قسم لغيرها فهو حرام أيضا لانتهاء غلومة بعد القسم لها (قوله
 وسبق) أي بيانه في كلام المصنف (قوله وأشار إلى المصنف) أي أمام الحرمين وقوله للطلاق المباح
 أي لصورته وقوله بطلاق من لا يهاوها الزوج أي لا يميل إليها وقوله ولا تسمح نفسه بموتها بلا
 استئذانها أي لأنه يرى ذلك ضائعا بلا فائدة (فصل في حكم طلاق الحرة والعبد) • أي من حيث
 العدد فان الحرة يملك ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين كما سيذكره المصنف لا من حيث الصريح
 والكتابة والقصد وعدمه ونحو ذلك فانه لا يخالف بين الحرة والعبد في شيء من ذلك وقوله وغير
 ذلك أي من جهة الاستثناء والتعليق وشرط الحمل وهو كونه قابلا للطلاق كما أشار إليه بقوله ولا
 يقع الطلاق قبل النكاح وشرط المطلق التي أشار إليها بقوله وأربع لا يصح طلاقهم (٣) كما سيأتي
 (قوله ويملك الزوج الحرة) أي كامل الحرية لأن من يهرق ولو مبعضا لا يملك الاطليقتين كما ستعرفه
 وقد علك الثالثة وهو رقيق كذبي طلق زوجته طليقتين ثم التحق بدار الحرب وحارب واسترق فانه
 يملك عليها الطلقة الثالثة لانها لم تحرم عليه بالطليقتين وطريان الرق لا يمنع الحمل السابق فاذا أراد
 نكاحها باذن سيده حلت له على الاسح ويملك عليها الثالثة بخلاف ما لو طلقها طليقتين ثم استرق
 فانها تعود له بطلقة واحدة لانه رقيق قبل استيفاء عدد طلاق العبد (قوله ولو كانت أمة) أي
 لان العبرة عندنا بالزوج لانه المالك للعصمة خلافا لابي حنيفة رضى الله عنه وبذل لنا ما رواه
 البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الطلاق بالرجال والعدة بالنساء (قوله ثلاث تطليقات)
 ولا يحرم جمع الطلقات الثلاث على المعتمد (قوله ويملك العبد عليها تطليقتين فقط) أي دون
 الثالثة لما روى الدارقطني مرفوعا طلاق العبد طليقتان وقوله حرة كانت الزوجة أو أمة أي
 لان العبرة عندنا بالزوج لا بالزوجة كما مر (فرع) لو طلق كل من الحرة والعبد دون ما يملكه ثم
 راجع أوجب عدة له بما بقي من الطلاق وان اتصلت بأزواجه وإذا استوفى ماله ثم جدد نكاحها
 بعد اتصالها بزوج آخر عادت له بما يملك لانها زوجة جديدة (قوله والمبعض والمكاتب والمدير
 كالعبد) لما كان موضوع العبد لفة من لم يتعلق به سبب من أسباب الحرية احتاج الشارح
 للحاق المبعض والمكاتب والمدير به فاندفع قول بعضهم لا يخفى أن الأخير يندخلان
 في العبد فايرادهما غير مستقيم ثم لو حمل الشارح العبد على من فيه رق لدخل المبعض ومن
 بعده ولم يحجج للحاق الذي ذكره لكنه حمله على المتبادر منه وهو كمل الرق الذي لم يتعلق به
 بسبب أسباب الحرية فقول المصنف في تفسير العبد أي من يهرق كما ذكره الشارح غير مناسب
 لما صنفه الشارح من الحاق المذكورين بالعبد (قوله ويصح الاستثناء) هو لغة الانحراج
 واصطلاح الانحراج بالآ واحد أي أخواتها المادخل في الكلام السابق مأخوذ من التني وهو
 العطف أو من التني وهو الانعطاف تقول ثبتت الحمل اذا عطفت بعضه على بعض أو تنى الحمل

ومنسوب كطلاق امرأته غير
 مستقيمة الحال كسنة
 الخلق ومكره كطلاق
 مستقيمة الحال وحرام
 كطلاق البدة وسبق
 وأشار إلى المصنف
 المباح بطلاق من لا يهاوها
 الزوج ولا تسمح نفسه
 بموتها بلا استئذانها
 • (فصل في حكم
 طلاق الحرة) •

والعبد وغير ذلك (ويملك)
 الزوج (الحرة) على زوجته
 ولو كانت أمة (ثلاث
 تطليقات) يملك (العبد)
 عليها (تطليقتين) فقط
 حرة كانت الزوجة أو أمة
 والمبعض والمكاتب
 والمدير كالعبد القس
 (ويصح الاستثناء)

(٣) قوله لا يصح طلاقهم
 الأولى لا يقع لأنه الآتي
 في كلام المصنف هـ

أى انعطاف بعضه على بعض (قوله في الطلاق) انما قيد به لأن الكلام فيه مودع التكرار مع
ما ذكره في الاقرار فلا يتأني أنه يجري في سائر العقود والحلول (قوله اذا وصله به) بأن لم يفصل
بينهما كلام أجنبى ولو يسيرا أو سكوت زائد على سكتة النفس والى وانقطاع الصوت ونحو
ذلك ومنه عروض نحو السعال اليسير بخلاف الطويل فإنه يضر ككلاهما لو فصل بينهما الكلام
الاجنبى أو السكوت المذكور (قوله أى وصل الزوج المستثنى بالمستثنى منه) تفسير للضمائر
الثلاثة فالزوج تفسير للضمير المستتر الذى هو الفاعل والمستثنى تفسير للضمير البارز المنصوب
الذى هو المفعول والمستثنى منه تفسير للضمير المحرور وقوله اتصالا حرفيا أى مفسوبا الى العرف
لكونه يعد في العرف كلاما واحدا كما أشار اليه بقوله بأن يعد في العرف كلاما واحدا فإنه تصوير
للاتصال العرفى واحترز بذلك عن الاتصال الحقيقى فإنه ليس مرادا لانه لا يضر الفصل بسكتة
النفس والى وانقطاع الصوت ونحو ذلك كما مر (قوله ويشترط أيضا) أى كما يشترط أن
يصل به ويشترط أيضا أن يقصده رفع حكم اليمين وأن يتلفظ به مسجعا به نفسه عند اعتدال جمعه
ولا لفظ قلول يقصده رفع حكم اليمين أو لم يتلفظ به أو لم يسمع به نفسه عند اعتدال جمعه ولا لفظ
لم يتقعه الاستثناء فملة الشروط خمسة كما ذكره الشيخ الخطيب الاول أن يصل به وقد ذكره
المصنف والثانى أن ينوى الاستثناء قبل فراغ اليمين والثالث أن لا يستغرق المستثنى المستثنى
منه وقد ذكرهما الشارح والرابع أن يقصده ورفع حكم اليمين والخامس أن يتلفظ به مسجعا
به نفسه وقد ذكرناهما لك وأما سماع غيره فليس شرطا لصحته وانما يعتبر تصديقه فيه لانه
لو ادعى الاستثناء وأنكره الزوجة صدقت فصقف على نفسه بخلاف ما لو أنكرت جماعها اياه
فبصدق هو لانه لا يلزم من عدم سماعها اياه عدم اثباته به فلا أثر لانكاره له وزاد بعضهم على
الشروط المذكورة معرفة معناه وهو معلوم منها بطريق الزوم اذ يلزم من قصد رفع حكم اليمين
به معرفة معناه وزاد بعضهم أيضا عدم جمع المفرق فى الاستغراق والحق أنه ليس بشرط وان
اشترطه المحشى بل هو حكم مستقل وحاصله أنه لا يجمع المفرق فى الاستغراق لافى المستثنى
ولافى المستثنى منه ولا فيهما مثال الاول أن يقول أنت طالق ثلاثا لا اثنين وواحدة فلا يجمع
المفرق فى المستثنى ليحصل الاستغراق فى الجميع وسكانه قال أنت طالق ثلاثا لا اثنين بل يبق
على تفرقه فيصح استثناء الاثنين ويلغو استثناء الواحدة فتقع واحدة ومثال الثانى أن يقول
أنت طالق اثنين وواحدة الا واحدة فلا يجمع المفرق فى المستثنى منه لدفع الاستغراق
فى الواحدة وكأنه قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة بل يبق على تفرقه فيلغو استثناء الواحدة
من الواحدة ويقع الثلاث ومثال الثالث أن يقول أنت طالق واحدة واحدة وواحدة وواحدة
الا واحدة وواحدة وواحدة فلا يجمع المفرق فيهما وكأنه قال أنت طالق ثلاثا لا اثنين لكن
لا فائدة فى هذا المثال لانه يقع الثلاث سواء بين على تفرقه أو جمع ويظهر له فائدة فيما اذا قال
أنت طالق واحدة واثنين الا واحدة واثنتين فلا يجمع المفرق فيهما ليحصل الاستغراق فى الجميع
بل يبق على تفرقه فيصح استثناء الواحدة من الاثنين ويبقى اثنان فيلغو استثناء الاثنين منهما
فيقع اثنان وكما تعتبر الشروط مع تأخير المستثنى على المستثنى منه تعتبر أيضا مع تقديمه عليه
سكانه قال أنت الواحدة طالق ثلاثا (قوله أن ينوى الاستثناء قبل فراغ اليمين) يصدق

في الطلاق اذا وصله به
أى وصل الزوج المستثنى
بالمستثنى منه اتصالا حرفيا
بأن يعد في العرف كلاما
واحدا ويشترط أيضا أن
ينوى الاستثناء قبل فراغ
اليمين

ذلك بأن نبويه أولها أو آخرها أو فيما بينهما وقوله ولا يكتفى التلطف به من غيرية الاستثناء كان
حقه التفريع على مفهوم الشرط السابق فاذا لم ينو الاستثناء أصلاً أو نواه بعد فراغ البيان ضرر
ولولم يعلم هل قصد الاستثناء أم لا ضرراً أيضاً لأن الأصل عدمه (قوله ويشترط أيضاً) أي كما يشترط
ما تقدم وقوله عدم استغراق المستثنى منه أي عدم استغراق المستثنى للمستثنى منه فهو
من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل وقوله فإن استغرقه أي استغراق المستثنى للمستثنى
منه بأن كان مساوياً له أو زاد عليه فنال الأقل ما ذكره الشارح بقوله كانت طالق ثلاثاً ثلاثاً
ومثال الثاني أنت طالق ثلاثاً لآخرها والعبرة بالمفوض لا بالمشروع فلو قالت أنت طالق خمساً
ثلاثاً وقع طلقان فقط لعدم استغراق المستثنى للمفوض وإن استغرق العدد المشروع ولو قال
أنت طالق ثلاثاً لآخرها لوقع الطلاق لأن المستثنى نصف طلاقه في نصفها فتم كمال لأن
الطاقة لا تتبع حتى يبق بعضها بقي كماها وغلب جانب البقاء لا اعتضاده بالاستمرار (قوله بطل
الاستثناء) أي لاستغراقه فإن المستغرق باطل بالإجماع كما قاله الامام والآمد فيقع الطلاق
الثلاث ومحل بطلانه ما لم يتبعه باستثناء آخر ولا يصح فلو قال أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً
الواحدة وقعت واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً لانتين وقع ثنتان لأن الاستثناء من
النقائبات وعكسه كما سبق في الاقرار فالمعنى في الأول أنت طالق ثلاثاً تقع الثلاث لا تقع
الواحدة تقع فتقع الواحدة وفي الثاني أنت طالق ثلاثاً تقع الثلاث لا تقع اثنتين تقعان فيقع
ثنتان (قوله ويصح تعليقه أي الطلاق) أي قياساً على العتق (قوله بالصفة) أي من زمان
أو مكان أو غيرهما فمطلق بوجوده فإذا قال لها أنت طالق في شهر كذا أو في أوله أو رأسه
أو غزته أو هلاله وقع الطلاق بأول جزء من الليلة الأولى منه أو أنت طالق في آخر شهر كذا
أو وسطه أو فراغه أو تمامه وقع الطلاق بآخر جزء منه أو أنت طالق في شهر كذا أو في أول يوم
منه طلقت بغير اليوم الأول منه أو أنت طالق في أول آخر شهر كذا طلقت بأول اليوم الأخير
منه لأنه أول آخره أو أنت طالق في آخر أوله طلقت بآخر اليوم الأول منه لأنه آخر أوله أو أنت
طالق في نصف شهر كذا طلقت بغروب خامس عشره وإن نقص الشهر أو في نصف نصفه الأول
طلقت بطول فجر الثامن لأن نصف نصفه سبع ليال ونصف ليلة وسبعة أيام ونصف يوم والليل
سابق النهار فأخذ نصف الليلة الثامنة الذي كان يستحقه النصف الثاني وأعطيناه للنصف
الأول كما أخذنا نصف اليوم الثامن الذي كان يستحقه النصف الأول وأعطيناه للنصف الثاني
فقابلنا نصف ليلة بنصف يوم فصارت ليال وسبعة أيام ونصف ليال وثمانية أيام نصفاً آخر
ولو علق بما بين الليل والنهار طلقت بالغروب إن علق بنهاره وبالغجر إن علق ليلاً لأن كلاهما
عبارة عن مجموع جزء من الليل وجزء من النهار إذا فاصل في الحقيقة بينهما ومن التعليق بالصفة
ما لو قال أنت طالق طلاقاً حسنة أو طلاقاً سنيّاً أو طلاقاً قبيحة أو طلاقاً بديعاً وليست في حال سنة
في الأول ولا في حال بدعة في الثاني فتطلق إذا وجدت الصفة فيهما بخلاف ما إذا كانت في وقت
سنة في الأول أو بدعة في الثاني فإنها تطلق في الحال وعلم من ذلك كله أن التعليق في الصفة معنوي
لأنه لم يأت فيه بأداة تعليق (قوله والشرط) بالجر عطف على الصفة أي ويصح تعليقه بالشرط كأن
يطلق بأداة من أدوات الشرط كما أشار إليه الشارح بقوله كان دخلت الدار الخ وعلم من هذا

ولا يكتفى التلطف به من غيرية
الاستثناء ويشترط أيضاً
عدم استغراق المستثنى
منه فإن استغرقه كانت
طالق ثلاثاً ثلاثاً بطل
الاستثناء (ويصح تعليقه
أي الطلاق) بالصفة
والشرط

ان التعليق بالشروط لفظي لانه اتي فيه بأداة التعليق فقد ظهر الفرق بين التعليق بالصفة وبين التعليق بالشروط وأدوات التعليق تقتضي القور في النفي الا ان فانها للتراخي ولا تقتضين قورا في الاثبات الا اذا وان مع المال أو شئت خطابا كأن قال اذا أعطيتني ألفا أو ان أعطيتني ألفا فانت طالق **وكذا** ان قال اذا ضمنت لي ألفا أو ان ضمنت لي ألفا فانت طالق أو قال اذا شئت أو ان شئت فانت طالق فلا تطلق الا ان أعطته الالف أو ضمنت له أو شامت فور الاله عليك على الصحيح بخلاف متى شئت فانت طالق فحي شامت طلقت ولا تقتضي تكرارا بل ان وجد المعلق عليه مرة واحدة من غير نسيان ولا اكرام ولا جهل انحللت المين الالف كلما فانها تفيد التكرار ولذلك قال بعضهم

أدوات التعليق في النفي للفقو * رسوى ان وفي الثبوت رأوها
للتراخي الا اذا ان مع الما * لو شئت وكلما كرروها
وقد سأل بعضهم ابن الوردي بقوله

أدوات التعليق تحق علينا * هل لكم ضابط لكشف غطاها
فأجابه بقوله

كلما التكرار وهي ومهما * ان اذا ما أي متى معناها
للتراخي مع الثبوت اذا لم * يك معها ان شئت أو أعطها
أو ضمان والكل في جانب النفي لقور لان فذا في سواها

قول التظلم أي متى معناها
وفي رواية أي من متى

وخرج بقولنا من غير نسيان ولا اكرام ولا جهل ما لو فعل المحلوف عليه ناسيا أو جاهلا أو مكرها فلا يقع الطلاق بذلك لكن المين منعقدة فلو فعله بعد ذلك عامدا عالما مختارا حث ولو حلف أن غيره لا يفعل كذا فان فعله عامدا عالما وقع مطلقا وان فعله ناسيا أو جاهلا فان كان يسأل بجنت الحالف بحيث يشق عليه طلاق زوجته ويحزن له لصداقة أو نحوها لم يقع وان كان لا يسأل بذلك وقع والراجح أن الزوجة من شأنها أنها تسأل بجنت زوجها فان فعلت المحلوف عليه ناسية أو جاهلة لم يقع وان لم تسأل بالفعل نظر اللسان وقيل يجري فيها تفصيل الاجنبى وعلم من كون غير كلما لا يفيد التكرار انه اذا قال ان خرجت من غير اذني فانت طالق فخرجت مرة بغير اذنه طلقت أو خرجت مرة بآذنه لم تطلق وان لم تعلم بالاذن حتى لو خرجت بعد ذلك بغير اذنه لم يقع عليه شيء لا لتحلل المين بالخروج أو لم مرة بآذنه بخلاف ما لو قال كلما خرجت من غير اذني فانت طالق فكما خرجت من غير اذنه طلقت فتطلق ثلاثا بخروجها ثلاث مرات من غير اذنه ولو أخبرها شخص بأنه أذن لها فخرجت لم يقع الطلاق وان شئت كذب الخبير لعذرها ولو قال عليه الطلاق بالثلاث ان رحت بيت أيك فانت طالق فعند الشهاب الرملى يقع الثلاث عند وجود الصفة عملا بأقول الصيغة وعند الشمس الرملى يقع طلقة واحدة عملا بما أخرجه لان الاول قسم وكل معتمد حتى ان بعض الاشياخ كان يقول نحن مع الدراهم كثرة وقلة واعلم أن التعليق بعشبة الله يمنع وقوع الطلاق فلو قال أنت طالق ان شاء الله أو ان لم يشأ الله أو الا ان شاء الله وقصد التعليق بالمشيئة أو عدمها لم يقع الطلاق لان المعلق عليه من مشيئة الله أو عدمها غير معلوم فان لم ينصد التعليق بالمشيئة بأن أطلق أو قصد التبرك أو سبق اليها لسانه لتعوده بها كما هو الادب وقع وكذا

لم يعلم هل قصد التعليق بالمشيئة أم لا ولو قال بإطلاق ان شاء الله وقع الطلاق في الاصح نظرا
 لصورة النداء المتحرر بحصول الطلاق والحاصل لا يعلق وكذا يمنع التعليق بالمشيئة سائر العقود
 والحلول كالبيع والاجارة والاقرار والعق ان قصد التعليق بخلاف ما اذا لم يقصد التعليق
 بأن أطلق أو قصد التبرك أو سبق اليها لسانه مثل ما مر فقول المحنى يمنع كل عقد وحل ما لم يقصد
 به التبرك صوابه ان قصد التعليق لأن عدم قصد التبرك يصدق بصورة الاطلاق وسبق اللسان
 فقتضاء أنه عند ذلك يمنع كل عقد وحل وليس كذلك بل لا يمنع الا ان قصد التعليق فم العبادة
 كنية وضوء وغسل وصلاة وصوم يضرب فيها الاطلاق كقصد التعليق بخلاف قصد التبرك وسبق
 اللسان والحاصل أن قصد التعليق يمنع في الجميع وكل من قصد التبرك وسبق اللسان لا يمنع
 في الجميع وأما الاطلاق فيمنع في العبادة فهو كقصد التعليق ولا يمنع في غيرها من الطلاق وسائر
 العقود والحلول فهو كقصد التبرك وسبق اللسان ولو علق بمسح أو ثياب أو أسواه كان مستحبلا
 عقلا كأن قال ان جمع بين التقضين فأنت طالق أو شرعا كأن قال ان نسخ الله صوم رمضان
 فأنت طالق أو عادة كأن قال ان سعدت السماء فأنت طالق لم يقع الطلاق لعدم وجود الصفة
 المعلق عليها واليمين منعقدة لعدم وقوع الطلاق لا يقتضي عدم انعقاد اليمين ويترتب على ذلك
 أنه لو حلف بالله أنه لا يحلف حنث بما تقدم لأنها يمين منعقدة بخلاف ما اذا علق بمسح ثيابا كأن
 قال ان لم تصعدى السماء فأنت طالق فإنه يقع الطلاق حالا كما في مسئلة الهاون على المعتمد كما
 تقدم ولو قال ان طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثا فطلقها وقع المنجز على الرابع ولا يقع معه المعلق
 للدور لانه لو وقع المعلق وهو الطلاق الثلاث لم يقع المنجز لانه فأنه على عدد الطلاق واذا لم يقع
 المنجز لم يقع المعلق فأدى وقوعه الى عدم وقوعه وقيل لا يقع شيء لأن وقوع المنجز يقتضي وقوع
 المعلق ووقوع المعلق يقتضي عدم وقوع المنجز وهذه المسئلة تسمى بالسريجة لأنها نبت
 لابن سريج وجرى عليه كثير من الاصحاب لكن الاول هو ما صححه الشيخان وقال الشيخ عز
 الدين لا يجوز التقليد في عدم الوقوع لما قاله ابن الصباغ من أن ابن سريج يرى مما نسب اليه
 فيها (قوله كان دخلت الدار فانت طالق) ولو قال ان كنت زيدا فأنت طالق فكلمت حائطا
 وهو يسمع ولو بقصد زيد لم يحنث في أصح الوجهين لأنها لم تكلمه ولو قال ان كنت رجلا
 فأنت طالق فكلمت أباه أو نحو من محارمها طلقت لأنها كملت رجلا فان قال فصدت منعها
 من مكالمته الاجاب قبل منه ولم تطلق (قوله والطلاق لا يقع الاعلى زوجة) أى لقوله
 صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح صححه الترمذى وهذا لو طئه لكلام المصنف كما لا يخفى
 ولذلك قال الشارح وحيتن أى وحين اذ كان الطلاق لا يقع الاعلى زوجة (قوله لا يقع
 الطلاق قبل النكاح) أى تميزا أو تعليقا كما قاله الشارح خلافا لمن جعل التعليق ليس داخلا
 في كلام المصنف لأن كلامه في الوقوع لافى التعليق فكان الاولى والانسب جعل التعليق
 مسئلة مستقلة ثم كلام المصنف ظاهر في المنجز كأن قال للاجنبية أنت طالق وأما في المعلق
 فالمعنى أنه لا يقع بعد النكاح الطلاق المعلق قبل النكاح وهو بعيد من كلام المصنف قال
 المحنى وفيه نظر لانه داخل في عموم قول المصنف ويصح تعليقه بالصفة والشرط أى فيكون
 التعليق في ذلك مراد ابل قصره الشيخ الخطيب على المعلق وحيتن يكون التعليق في ذلك

كان دخلت الدار فانت
 طالق قطلق اذا دخلت
 (و) الطلاق لا يقع الاعلى
 زوجة وحيتن لا يقع
 الطلاق قبل النكاح

مستثنى من صحة التعليق بالصفة والشرط لأن هذا التعليق لا يصح قائل (قوله فلا يصح طلاق
 الأجنبية) فربيع على عدم صحة الطلاق قبل النكاح وقوله تنصير أي طلاق تنصيراً وطلافاً
 منجزاً وقوله ولا تعليقاً عطف على تنصيراً وقوله كقوله أي الشخص المعلق ولا تقل أي الزوج كما
 قد يتوهم من لم يتأمل لأن فرض المسئلة أنه قبل النكاح وقوله لها أي للأجنبية (قوله
 أن تزوجك فأنت طالق أو أن تزوجت فلانة فهي طالق) وكذا لو قال كل امرأة أتزوجها فهي
 طالق فإذا تزوج لم يقع الطلاق في المعينة ولا غيرها وإذا حكم حاكم بوقوعه فلها فهي تنقضه قبل
 مطلقاً وقبل له تنقضه قبل نكاحها لا بعده (قوله وأربع) بجذف التام حذف المعدود في هذه
 الجملة وإن ذكره بعد بقوله الصبي والمجنون والنائم والمكره فاندفع قول من كتب على الحاشية
 فيه أن المعدود مذكور في المتن لا محذوف وقوله لا يقع طلاقهم أي لا تنصيراً ولا تعليقاً وإن وجد
 المعلق عليه بعد الكمال في صورة التعليق فحق وقع التعليق قبل الكمال لا يقع الطلاق فإذا قال
 الصبي أن بلغت فأنت طالق أو قال المجنون أن أخفت فأنت طالق لم يقع بالبلوغ ولا بالافاقة
 بخلاف عكسه وهو ما إذا وقع التعليق حال الكمال ووجد المعلق عليه حال عدم الكمال فإنه يقع
 كما سنبه عليه الشارح بقوله وإذا صدر التعليق من مكلف الخ وأشار المصنف بهذا إلى شروط
 المطلق وهي التكليف والاختيار كما ذكره الشارح في أول الفصل (قوله الصبي الخ) انما سكت
 عن المغمى عليه لأنه في معنى المجنون كما ذكره الشارح وأما السكران فإن كان غير متعدي فهو
 أيضاً في معنى المجنون كالمغمى عليه وكان الشارح سكت عنه انكالا على ظهور ذلك وأما
 المتعدي فسيذكر الشارح أنه يتخذ طلاقه وقد ذكره في أول فصل الطلاق فلذلك قال كما سبق
 وأما قول المحتج وسكت المصنف عن السكران لذكره فيما سبق وسنبه الشارح عليه ففيه نظر
 لأن الذي ذكر السكران فيما سبق هو الشارح كما علم لا المصنف وأيضاً كلام الشارح فيما سبق
 وفيما يأتي في السكران المتعدي والذي يعتذر عن عدم ذكر المصنف له مع الأربعة السكران غير
 المتعدي قد بر (قوله والمجنون) أي غير المتعدي يجفونه إذا لم يقع في سكره تعدي به فإن تعدي
 يجفونه أو وقع في سكره تعدي به وقع طلاقه على المذهب المنصوص في كتب الشافعي رضي الله
 عنه ويتقدس أثره تصرفاته كما تقدم في السكران المتعدي (قوله وفي معناه المغمى عليه) أي
 فلا يرد على المصنف عدم ذكره وفي معناه أيضاً السكران غير المتعدي كما مر وألحق به المبرسم وهو
 من أصاب البرسام وهو وجع في الرأس يفسد العقل والمعتوه وهو الناقص العقل عن خبل لا عن
 عدم معرفة تصرف (قوله والنائم) أي ولو أجاز به بعد استيقاظه كأن قال أجزته أو مضيته
 (قوله والمكره) بفتح الراء أي على طلاق زوجته فلا يقع طلاقه إذا وجدت شروط الأكره
 خلافاً لابن حنيفة رضي الله عنه لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان
 وما استكرهوا عليه ونحوه لا طلاق في إغلاق أي أكرهه وأخرج بقوله لا طلاق زوجته ما إذا
 أكرهه على طلاق زوجته المكره بكسر الراء كأن قال طلق زوجتي والقتلت فطلقها فإنه يقع على
 الصحيح لأنه أبلغ في الإذن (قوله أي بغير حق) هذا قيد في كون طلاقه لا يقع (قوله فان كان
 بحق) أي فان كان مكرهاً بحق ولما كان فيه خفاء احتاج إلى أن يقول وصورة أي وصورة كونه
 مكرهاً بحق وقوله كما قال جمع أي من أصحابنا معاشرة الشافعية وقوله أكرهه القاضي للمولى بعد

فلا يصح طلاق الأجنبية
 تنصيراً كقوله لها طلقك
 ولا تعليقاً كقوله لها أن
 تزوجك فأنت طالق
 أو أن تزوجت فلانة فهي
 طالق (وأربع لا يقع
 طلاقهم الصبي والمجنون)
 وفي معناه المغمى عليه
 (والنائم والمكره) أي
 بغير حق فان كان بحق وقع
 وصورة كما قال جمع أكرهه
 القاضي للمولى بعد

مدة الايلاصبي على أنه يربط في الطلب فطلب منه الفينة فان لم يفتي بطلب منه الطلاق فان
امتنع منه اكرهه عليه أو مبقى على أنه قام به عذر شرعي يمنعه من الفينة والاخيرين الفينة
والطلاق فلا يتصور الا كراه حيث لا يكون الا على شيء بعينه ولذلك كان اكره المرتد على
الاسلام بحق لانه لا يقبل منه الا الاسلام فيصح اسلامه مكرها بخلاف الحربى لانه يقبل منه
الاسلام أو الجزية فتقول بعضهم ومثله اكره الحربى عليه فيه نظر لما علمت من أن الاكره
لا يكون الا على شيء بعينه (قوله وشرط الاكره) أى شرطه لانه مفرد مضاف فيسم ومن
شرطه أن يكون ما تهدده عاجلا ظاهرا فلا كراه بالتهديد بالعقوبة الآجلة كالوقال طلق زوجتك
والأقتل غدا ولا بما هو مستحق له كالوقال طلق زوجتك والا اقتصصت منك ومن شرطه
أيضا أن لا ينوى الطلاق والواقع لأن صريح الطلاق في حقه كناية كما مر ومن شرطه
أيضا أن لا يظهر منه قرينة اختيار كما سيأتي بالشرح ولذلك قال بعضهم يشترط أن يستفصل
منه كأن يقول أطلق ثلاثا أو واحدة فإذا قال له طلق ثلاثا فطلق ثلاثا لم يقع فان طلق ثلاثا
بعد قول المكره طلق زوجتك فقط وقع وبما وجع ذلك لظهور قرينة الاختيار فانه
قد ظهر قرينة اختيار للثلاث حينئذ (قوله على تحقيق ما تهدده) أى على تبييت وإيجاد
ما خوف به وقوله بولاية أو تغلب أى بسبب ولاية أو تغلب (قوله بهرب منه أو استغاثت بمن
يخلصه) أى بسبب هرب منه أو طلب الفوت عن يخلصه منه وقوله ونحو ذلك أى ونحو
الهرب أو الاستغاثت كالتحصن بحصن يمنعه منه (قوله وظنه) أى المكره بفتح الراء وكذا
الضمير في أنه وفي قوله ان امتنع وفي أكره وقوله عليه أى على ما وقوله فعل أى المكره بكسر
الراء وكذا الضمير في خوفه المستتر وأما البارز الذي هو المفعول فهو راجع للمكره بفتح الراء
وقوله به أى بما (قوله ويحصل (٣) بضرب شديد الخ) ويحصل أيضا بضرب يسير في حق أهل
المروآت بل يحصل أيضا بالاستتفاف وبالشم في حق الوجيه وقوله أو جيس أى وأن قل في حق
الوجيه كما قاله الأذوى وقوله أو اتلاف مال أى لو وقع عند المكره بحسب حاله من يسار وعسار
فالتهديد باتلاف خمسة دراهم ليس باكره في حق المولى لانه يتصل به ولا يطلق لمثل ذلك وفي حق
العسر اكره والحاصل أنه يختلف باختلاف الناس وأحوالهم فقد يكون الشيء اكره في حق
شخص دون آخر وفي حال دون حال كما يعلم مما قدمنا لك (قوله ونحو ذلك) أى أو نحو ذلك فالواو
بمعنى أو فلوقال أو نحو ذلك كما في سابقه لكان أظهر ولو خوفه بما ظنه مهلكا ثم تبين أنه غير
مهلك ففي كونه اكره احتمالا في الآم والوجه أنه اكره لانه ساقط الاختيار (قوله وإذا
ظهر من المكره الخ) تقدم أنه إشارة الى أنه يشترط أن لا يظهر منه قرينة اختيار وقوله بأن اكرهه
شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة أى أو اثنين أو اكرهه على صريح فكفى مع النية أو على
تعلق فبضر أو بالعكس في هذه الصور وقوله وقع الطلاق أى لان مخالفته تشعر باختيار
لما أتى به فلا اكره وكذا الوئوى الطلاق كما تقدم (قوله وإذا صدر تعليق الطلاق بصفة
من مكلف الخ) أشار الى أن التكليف انما يشترط حال التعليق ولا يشترط حال وجود الصفة
المعلق عليها وقوله ووجدت تلك الصفة أى الصفة التي وقع التعليق بها من المكلف وظاهره
ولو فعله وقوله في غير تكليف أى كأن جن أو أغنى عليه أو سكر ولا تعد (قوله فان الطلاق المعلق

(٣) الذي في أكثر النسخ
ويحصل الاكره بالتصوير
بضرب الخ وكان النسخة
التي كتب عليها المتن
ويحصل بضرب الخ اه

مدة الايلاصبي على أنه يربط في الطلب فطلب منه الفينة فان لم يفتي بطلب منه الطلاق فان
امتنع منه اكرهه عليه أو مبقى على أنه قام به عذر شرعي يمنعه من الفينة والاخيرين الفينة
والطلاق فلا يتصور الا كراه حيث لا يكون الا على شيء بعينه ولذلك كان اكره المرتد على
الاسلام بحق لانه لا يقبل منه الا الاسلام فيصح اسلامه مكرها بخلاف الحربى لانه يقبل منه
الاسلام أو الجزية فتقول بعضهم ومثله اكره الحربى عليه فيه نظر لما علمت من أن الاكره
لا يكون الا على شيء بعينه (قوله وشرط الاكره) أى شرطه لانه مفرد مضاف فيسم ومن
شرطه أن يكون ما تهدده عاجلا ظاهرا فلا كراه بالتهديد بالعقوبة الآجلة كالوقال طلق زوجتك
والأقتل غدا ولا بما هو مستحق له كالوقال طلق زوجتك والا اقتصصت منك ومن شرطه
أيضا أن لا ينوى الطلاق والواقع لأن صريح الطلاق في حقه كناية كما مر ومن شرطه
أيضا أن لا يظهر منه قرينة اختيار كما سيأتي بالشرح ولذلك قال بعضهم يشترط أن يستفصل
منه كأن يقول أطلق ثلاثا أو واحدة فإذا قال له طلق ثلاثا فطلق ثلاثا لم يقع فان طلق ثلاثا
بعد قول المكره طلق زوجتك فقط وقع وبما وجع ذلك لظهور قرينة الاختيار فانه
قد ظهر قرينة اختيار للثلاث حينئذ (قوله على تحقيق ما تهدده) أى على تبييت وإيجاد
ما خوف به وقوله بولاية أو تغلب أى بسبب ولاية أو تغلب (قوله بهرب منه أو استغاثت بمن
يخلصه) أى بسبب هرب منه أو طلب الفوت عن يخلصه منه وقوله ونحو ذلك أى ونحو
الهرب أو الاستغاثت كالتحصن بحصن يمنعه منه (قوله وظنه) أى المكره بفتح الراء وكذا
الضمير في أنه وفي قوله ان امتنع وفي أكره وقوله عليه أى على ما وقوله فعل أى المكره بكسر
الراء وكذا الضمير في خوفه المستتر وأما البارز الذي هو المفعول فهو راجع للمكره بفتح الراء
وقوله به أى بما (قوله ويحصل (٣) بضرب شديد الخ) ويحصل أيضا بضرب يسير في حق أهل
المروآت بل يحصل أيضا بالاستتفاف وبالشم في حق الوجيه وقوله أو جيس أى وأن قل في حق
الوجيه كما قاله الأذوى وقوله أو اتلاف مال أى لو وقع عند المكره بحسب حاله من يسار وعسار
فالتهديد باتلاف خمسة دراهم ليس باكره في حق المولى لانه يتصل به ولا يطلق لمثل ذلك وفي حق
العسر اكره والحاصل أنه يختلف باختلاف الناس وأحوالهم فقد يكون الشيء اكره في حق
شخص دون آخر وفي حال دون حال كما يعلم مما قدمنا لك (قوله ونحو ذلك) أى أو نحو ذلك فالواو
بمعنى أو فلوقال أو نحو ذلك كما في سابقه لكان أظهر ولو خوفه بما ظنه مهلكا ثم تبين أنه غير
مهلك ففي كونه اكره احتمالا في الآم والوجه أنه اكره لانه ساقط الاختيار (قوله وإذا
ظهر من المكره الخ) تقدم أنه إشارة الى أنه يشترط أن لا يظهر منه قرينة اختيار وقوله بأن اكرهه
شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة أى أو اثنين أو اكرهه على صريح فكفى مع النية أو على
تعلق فبضر أو بالعكس في هذه الصور وقوله وقع الطلاق أى لان مخالفته تشعر باختيار
لما أتى به فلا اكره وكذا الوئوى الطلاق كما تقدم (قوله وإذا صدر تعليق الطلاق بصفة
من مكلف الخ) أشار الى أن التكليف انما يشترط حال التعليق ولا يشترط حال وجود الصفة
المعلق عليها وقوله ووجدت تلك الصفة أى الصفة التي وقع التعليق بها من المكلف وظاهره
ولو فعله وقوله في غير تكليف أى كأن جن أو أغنى عليه أو سكر ولا تعد (قوله فان الطلاق المعلق

بها يقع) أى لوجود الصفة المعلق بها ولا يضر في ذلك كونها وجدت في غير التكليف حيث صدق التعليق بها في وقت التكليف بخلاف عكسه كما مر (قوله والسكران) أى المتعدي لانه هو المنصرف اليه اللفظ عند الاطلاق بخلاف غير المتعدي وقوله ينقض طلاقه أى يحصل ويصل منه اليها كما ينقض السهم من الراعى الى المرمى وقوله كما سبق أى في كلام الشارح في أول فصل الطلاق فراجع (فصل) • فى أحكام الرجعة ككونه من ارجعتها ما لم تنقض عدتها وذكر المصنف عقب الطلاق لانه سببها والسبب يكون بعد سببه وهى كابتداء النكاح بناء على أن الطلاق يقطع العصمة أو كاستدامته بناء على أنه لا يقطع العصمة فلا يطلق فيها القول وأصلها الاباحة ونعترها أحكام النكاح والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وبه ولنتن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا اصلاحاى أزواجهن مستحقون لردهن في العدة ان أرادوا رجعة فأفعل التفضيل على غير بابه اذ لا حق لغيرهم واسم الاشارة عائدا على العدة والاصلاح بمعنى الرجعة كما قاله الشافعى وقوله صلى الله عليه وسلم أتانى جبريل فقال لي يا محمد راجع حفصة فانها ضوامة قوامة وانها زوجتك في الجنة وأركانها ثلاثة من جمع وهو الزوج ومن يقوم مقامه من وكيل فيما اذا وكل من راجع زوجته له وولى فيما اذا جن من قد وقع عليه الطلاق حيث يزوجه بأن احتاج اليه فلوليه الرجعة حينئذ ومحل وهو الزوجة وصيغة وأما الطلاق فسبب كما علمت لاركن وشرط في المراجعة أهلية النكاح بنفسه بأن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً وان منع منه عارض كاحرام أو توقف على اذن الولي والسيد كما سيذكره الشارح وشرط في الصيغة لفظ بشعر بالمراد سر بها كان أو كناية بشرط عدم التعليق ولو عشيشتها وعدم التأقيت فلو قال راجعتك ان ثنت فقالت ثنت لم تصح الرجعة وكذا لو قال راجعتك شهر ولا تصح بالنية من غير افظ ولا بفعل كوطه خلافاً لابي حنيفة رضى الله عنه ثم لو صدر ذلك من كفار أو اعتقدوه رجعة ثم توافوا النساء وأسئلوا أقرنائهم ويستثنى من الفعل الكتابة مع النية وإشارة الاخر من المفهمة وشرط في المحل كونه زوجة موطوءة وفي معنى الوطء استدخال المني المحترم معينة قابله للحمل. طلاقة محجاً باليستوف عدد طلاقها في العدة وقد ذكر المصنف في بعض النسخ بعض هذه الشروط بقوله فصل وشروط الرجعة أربعة أن يكون الطلاق دون الثلاث وأن يكون بعد الدخول بها وأن لا يكون الطلاق بعوض وأن يكون قبل انقضاء العدة وعلى هذه النسخة شرح العلامة الخطيب وخرج بالزوجة الاجنبية وبالموطوءة والمفهمة بها المطلقة قبل الوطء وما في. هناك فلا تصح رجعتها لينتونها بالطلاق قبل الدخول وبالمعينة المبهمة فلو طلق احدى زوجتيه مبهمة ثم راجعها أو طلقهما جميعاً ثم راجع احدهما مبهمة لم تصح الرجعة ولو تعينت ثم نسبتم تصح رجعتها أيضاً في الاصح ثم ان راجع معينة وتبين أنها المطلقة صححت الرجعة اعتباراً بما في نفس الامر ولو شك في حصول المعلق عليه الطلاق فراجع احتياطاً ثم علم انه كان حاصله في صحة الرجعة وجهان أحدهما الصحة كما قاله النكاح سلاسل شيخ النووي وبالقابلة للحمل المرتدة فلا تصح رجعتها في حال ودتها لان مقصود الرجعة الحمل والردة تنافيه وكذا لو ارتد الزوج أو ارتد معها وبالمطلقة المقسوخ نكاحها فلا رجعة فيها وانما تسترد بعقد جديد وبقولنا محجاً بالمطلقة بعوض فلا رجعة فيها أيضاً بل نحتاج الى عقد جديد وبقولنا لم يستوف عدد طلاقها المطلقة ثلاثاً فلا تحل له الا بحمل بشرطه الا نية في قوله وان

بها يقع والسكران ينشد
طلاقه كما سبق

• (فصل) •

فى أحكام الرجعة

طلقها ثلاثاً لم يفعل له إلا بعد وجود خمس شرائط وبقولنا في العدة ما إذا انقضت عدته فلا تحل له إلا بعد جديد كما سيذكره المصنف (قوله بفتح الراء وحكى كسر ها وهي لغة المرة من الرجوع) والفتح أقبح عند الجوهري والكسرا كثر عند الأزهري (قوله وهي لغة المرة من الرجوع) أي من طلاق أو غيره وظاهره أنها المرة من الرجوع سواء كانت بالفتح أو بالكسر ولا ينافيه قول ابن مالك وفعله لمرة بجلسه * وفعله لهينة بجلسه

لأن ذلك اصطلاح محوي وما هنا أمر لغوي باعتبار ما نقل عن العرب (قوله وشرعا) عطف على قوله لغة (قوله رد المرأة) من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل أي رد الزوج أو من يقوم مقامه من وكيل أو ولي المرأة وقد تقدم تصوير الوكيل والولي فتنبه (قوله إلى النكاح) أي الكامل فلا ينافي أنها في النكاح بدليل التوارث ولحق الطلاق لها وصحة الإيلاء والظهار منها لأنه اختل بالطلاق (قوله في عدة طلاق) خرج به ما إذا كانت ليست في العدة أو كانت في عدة غير الطلاق كالنفسخ وقوله غير بائن خرج به البائن كالمطالبة بعوض والمطالبة ثلاثاً وقد تقدم حكمهما وقوله على وجه مخصوص أشار به إلى شروط الرجعة المعتبرة في صحتها وقد علمتها فيما مر (قوله وخرج بطلاق وطه الشبهة والظهار) أي وكذا الإيلاء وقال الشيخ العزبي هذا ليس داخل في التعريف فلا حاجة إلى إخراجها فان نظر إلى مطلق العود إلى الحل كما يشعر به قول الشارح فان استباحة الوطء فيه ما بعد زوال المانع لا يسمى رجعة ورد عليه نحو الطهر من الحيض وإسلام المرتد والظاهر أنه كما كذلك لكن الشارح لم ينبه عليه ما لوضوحهما (قوله وإذا طلق شخص) أي حرّاً ورفيقاً بالنسبة للطلقة الواحدة لا في الثنتين فانهم حافى الحرف فقط لأن الرقيق لا رجعة له بعدهما وقوله امرأته أي زوجته حرة كانت أو أمة وقوله واحدة أي طلبة واحدة وقوله أو اثنتين بالتام وفي بعض النسخ أو اثنتين بلاتاء وقد عرفت أن قوله أو اثنتين خاص بالمرتدون الرقيق لا شقيقاً نه ما يملكه من الطلاق (قوله فله) أي للمطلق ولو بئسابه وقوله بغير أذن أي أو أذن سيدها فلا يشترط رضاها ولا وضابدها وقوله مراجعتها أي رجعتها وعودها إلى نكاحه ولو كانت أمة لا تحل له الآن كأن تزوج الحرة بعد أن تزوج الأمة بشروطها ثم طلق الأمة فله مراجعتها لأن الرجعة دوام ويسن الإشهاد عليها خروجا من خلاف من أوجبها وانما لم يجب لأنها في حكم استدامة النكاح (قوله ما لم تنقض عدتها) أحسن من قول غيره في العدة لأنه يشمل ما لو وطئت بعد الطلاق بشبهة فحملت من وطء الشبهة فله مراجعتها في مدة الحمل مع أنها ليست في عدة لأن عدة الحمل تقدم وصدق عليها أن لم تنقض عدتها منه ثم لا تصح رجعتها في حال استقرار الوطئ لها حتى يفرق بينهما السكن يرد عليه ما لو عاشر الرجعية معاشرة الأزواج فانها لا تنقض عدتها بمعنى الأقراء والأشهر ومع ذلك لا رجعة له فيما زاد على الثلاثة أقراء والأشهر (قوله وتحصل الرجعة الخ) هذا الإشارة إلى الصيغة التي هي أحد الأركان الثلاثة وقوله من الناطق أي وأما من الآخر فتحصل بإشادته المفهمة لأنها كالناطق كما تقدم (قوله بأنفاط) أي صريحة أو كناية لكن مع النية في الثاني وتصح بالجمية ولو بمن يحسن العربية (قوله منها راجعتك) أي وارجعتك وأمسكتك ونحو ذلك وقوله وما تصرف منها أي كانت مراجعة (قوله والاصح أن قول المرتجع ردتك لنكاحي) وكذا قوله ردتك إلى بخلاف قوله ردتك

بفتح الراء وحكى كسر ها وهي لغة المرة من الرجوع وشرعا
رد المرأة إلى النكاح في عدة
طلاق غير بائن على وجه
مخصوص وخرج بطلاق
وطه الشبهة والظهار فان
استباحة الوطء فيها بعد
زوال المانع لا تسمى رجعة
(وإذا طلق شخص) شخص (امرأته
واحدة أو اثنتين فله) بغير
أذن (مراجعتهما ما لم
تنقض عدتهما) وتحصل
الرجعة من الناطق بأنفاط
منها راجعتك وما تصرف
منها والاصح أن قول المرتجع
ردتك لنكاحي وأمسكتك
عليه صريحان في الرجعة

فقط لاحتماله لان يكون المراد رد ذلك الى أهلك فيحتاج للمتعلق في هذه دون باقي الصيغ وقوله
 وأمسكتك عليه أى على نكاحي وقد عرفت ان قوله أمسكتك فقط كذلك فالمتعلق ليس بقيد
 وقوله صريحان في الرجعة هو المعتمد لان مدار الصراحة على الشهرة مع الورود في الكتاب
 والسنة (قوله وأن قوله الخ) أى والاصح ان قوله الخ وقوله كائنان أى في الرجعة فيحتاجان
 للنية فيهما وهذا هو المعتمد أيضا (قوله وبشرط الرجوع) أى الذى هو أحد الأركان الثلاثة وقوله
 ان لم يكن محرما انما قال ذلك لان المحرم تصح رجعته مع أنه ليس أهلا للنكاح بنفسه لان الاحرام
 عارض لا يمنع صحة الرجعة وان منع أهلية النكاح ولو قال وبشرط الرجوع أهلية النكاح بنفسه
 الا المحرم لكان أوضح وقوله أهلية النكاح بنفسه أى بحيث لو عقد النكاح بنفسه لصح وان
 توقف على اذن غيره كما سيذكره الشارح (قوله وحينئذ) أى وحين اذ شرط فيه أهلية النكاح
 بنفسه وقوله فتصح رجعة السكران أى الممتهنى لانه المراد عند الاطلاق وهو أهل للنكاح
 بنفسه فتصح رجعته وقوله لاربعة المرتدة أى فلا تصح رجعته لانه ليس أهلا للنكاح بنفسه اذ
 لا يصح نكاح المرتدة (قوله ولا رجعة الصبي) أى فلا تصح رجعته واستشكل بأن الصبي لا يصح
 طلاقه وما صورة طلاقه حتى يقال لا تصح رجعته وأجيب بأن صورة طلاقه أن يرفع الى حاكم
 مالهكى فيحكم بوقوع طلاقه ومن هنا صور بعضهم المسئلة الملققة بأن تزوج المطلقة ثلاثا للصغير
 لدى حاكم شافعى ويحكم بصحة النكاح ثم بعد دخوله بها يطلق عنه وليه المصلحة ويحكم الحاكم
 المالكى أو الحنبلى بصحة ذلك وعدم وجوب العدة بوطئه وحكمه بذلك صحيح وان علم أنه يترتب
 عليه ما لا يجوز عنده وهو التحليل ثم يترتب عليها الزوج الاقل لدى الحاكم الشافعى ويحكم بصحة
 النكاح الثانى لطلها بوطئه الصبي هكذا قال المحشى لكن الذى اعتمدته الاشياخ نفلا عن مشايخهم
 كالشيخ الطوخى والشيخ الشيشى والشيخ الحنفى أن الملققة باطلة ولا يجوز العمل بها لانه
 بشرط لصحة تزويج الصبي المصلحة وان يكون المزوج له أباً أو جداً وان يكون عدلاً وان يكون
 المزوج للمرأة وليها العدل بمحضرة عدلين ففى اختل شرط من ذلك لم يصح النكاح ولا مصلحة
 للصبي فى هذه المسئلة بل فيه مفسدة أى مفسدة وأقل ذلك تطلعه للقصاص ولا يقاوم هذه المفسدة
 ما يجعل للصبي من دراهم تعطى له كما يحصل بذلك بعضهم ويرى أنهم امصلحة للصبي وليس كما زعم
 لان المصلحة ان يحتاج الصبي للنكاح ليكون المرأة تصلح حاله على أن هذه الدراهم نافهة فى
 الغالب مع ان المحقق أو الغالب ان الذين يزوجون أولادهم لارادة ذلك انما هم السفلة
 المواقفون على ترك الصلوات وارتكاب المحرمات وكثيرا ما يقع ان المزوج للمرأة غير وليها بأن
 وكل رجلاً أجنبياً فى نكاحها وهذا غير صحيح عندنا وبالجملة فلا يجوز الاقتناء بهذه المسئلة كما قاله
 الاستاذ الحنفى فانه قد ألف رسالة فى بطلانها والتشريع على من أفتى بها وكذلك لا يجوز الاقتناء
 بطلان العقد الاقل لاسقاط التحليل فان قائم يجوز ذلك للزوج باطنا قلنا جواز ذلك للزوج باطنا
 محله فى الزوج العدل وابن هو الآن وليه ذرا أيضاً ما يقع من بعض الناس من انكاحها مملوكه
 الصغرى ثم بعد وطئه لها يملكها اياه لينسخ النكاح أى صورة أو لوقيل بعصته والافهول لا يصح
 عندنا لان السيد ليس له اجبار عبده على النكاح فلا يترجىه الا بعد بلوغه ورضاه به نعم مسئلة
 العبد تصح عند الحنفية فلتراجع عندهم (قوله والمجنون) أى الذى طرأ عليه الجنون بعد

وان قوله تزويجك أو
 نكحتك كائنان وبشرط
 الرجوع ان لم يكن محرماً
 أهلية النكاح بنفسه
 وحينئذ فتصح رجعة
 السكران لاربعة المرتدة
 ولا رجعة الصبي والمجنون

الطلاق والا فالجئون لا يصح طلاقه كما مر ومثل الجئون المقضي عليه والثائم والمعتوه والمبرم
ونحو ذلك ولولى من جن وقد وقع عليه الطلاق رجعة حيث يزوجه بأن احتاج اليه كما مر (قوله
لأن كلامهم) أى من المرتد والصبي والمجنون وفي بعض النسخ لأن كلامهما أى من الصبي
والمجنون وقوله ليس أهلاً للزواج بنفسه أى بحيث لو عقد النكاح بنفسه لا يصح فليس فيه
أهلية النكاح بنفسه (قوله بخلاف السفية والعبد فرجعتهما صحبة) أى لانهما أهل للنكاح
بنفسهما لكن باذن الولي والسيد وقوله من غير اذن الولي والسيد أى في الرجعة فلا توقف
على اذنها لانها استدامة للنكاح فيعتقر قياما بغير اذن وقوله وان توقف ابتداء نكاحهما
على اذن الولي والسيد أى والحال انه توقف ابتداء نكاحهما على اذن الولي في صورة السفية
والسيد في صورة العبد والحاصل ان ابتداء نكاحهما يتوقف على اذن مالك امرهما وأما
رجعتهما فلا تتوقف عليه لما مر (قوله فان انقضت عدتها) أى بوضع حل أو اقراء أو أشهر
وتصدق هي وتختلف في انقضاء العقد بغير الاشهر من اقراء أو وضع حل اذا أنكر الزوج ان أمكن
وان خالفت عاداتها لان النسا مؤثقات على أرحامهن أما في انقضائها بالاشهر فلا تصدق الا بينة
وخرج بقولنا ان أمكن ما اذا لم يكن لصغراً أو يأس أو غيره فيصدق بيمينه بل ينبغي في الصغيرة
تصديقه بلا عين وقوله حل له نكاحها ان أريد بنكاحها العقد كان قوله بعقد جديد ايضاً وتكون
الباء للتصوير وان أريد به وطؤها كان للنقييد لأن المعنى حينئذ حل له وطؤها بعقد جديد
لا بالرجعة لينبئتها حينئذ (قوله وتكون) أى الزوجة وقوله معه أى مع الزوج وقوله على ما بقى
من الطلاق أى من عدده فان كان طلقها طلاقاً واحدة عادت له بطلقتين وان كان طلقها طلقتين
عادت له بطلقة (قوله سواء انسلت بزواج غيره أم لا) أى أم لم تنصل بزواج غيره لأن الزوج الآخر
لا يهدم الطلاق قبل استيفاء عدده لأن عودها غير متوقف عليه فوجوده وعدمه سواء بخلاف ما
إذا كان انصاها بالزوج الآخر بعد استيفاء عدد الطلاق فانه يهدمه وتعود له بما علكه من
الطلاق كالزوجة الجسدية (قوله فان طلقها زوجها) أى تجزى طلاقها بنفسه أو بوكيله أو علقته
بصفة ووجدت تلك الصفة وقوله ثلاثاً أى معاً ومرتباً ولو فى أكثر منها كسبعين أو تسعين
وتقدم أنه لا يحرم جمع الطلقات الثلاث والقول بجرمته ضعيف وكذا الثنتان في حق الرقيق
(قوله ان كان حراً) تقييد لقوله ثلاثاً وقوله ان كان عبداً تقييد لقوله أو طلقتين ومثله البعض
وقوله قبل المدخول أو بعده سواء كان في نكاح أو أنكحة (قوله لم تحل له) أى ولو علك اليمين فلو
كانت زوجته أمة وطلقها ثلاثاً ثم اشتراها قبل التحليل لم يحل له وطؤها علك اليمين لصريحها عليه
حتى تنكح زوجاً غيره كما هو نص القرآن (قوله لا بعد وجود خمس شرائط) وفي بعض النسخ الامع
وجود خمسة أشياء أى في المدخول بها أما في غيرها فلا يتوقف على الاول منها لانها لا عدة عليها
وانما توقف حلها على التحليل تقبلاً عن الطلاق الثلاث في الحر والثنتين في الرقيق وقبل
قولها في التحليل يمينها عند الامكان وان ظن كذبها لكنه يكره له تزوجها حينئذ فان قال هي كاذبة
منع من تزوجها الا ان قال تبين لي صدقها ولو أخبرته بالتحليل ثم رجعت فان كان قبل العقد
عليها قبل رجوعها أو بعده لم يقبل (قوله أحدها) أى أحد الخمس شرائط أو الخمسة أشياء وقوله
انقضاء عدتها منه أى باقراء أو أشهر أو حل وتصدق فيما عدا الاشهر حيث أمكن ومحل هذا

لان كلامهم ليس أهلاً
للنكاح بنفسه بخلاف
السفيه والعبد فرجعتهما
صحبة من غير اذن الولي
والسيد وان توقف ابتداء
نكاحهما على اذن الولي
والسيد (فان انقضت
عدتها) أى الرجعية (حل
له) أى زوجها (نكاحها
بعقد جديد وتكون معه)
بعد العقد (على ما بقى من
الطلاق) سواء انسلت
بزواج غيره أم لا (فان طلقها)
زوجها (ثلاثاً) ان كان حراً
أو طلقتين ان كان عبداً
قبل المدخول أو بعده (لم
تحل له الا بعد وجود خمس
شرائط) أحدها (انقضاء
عدتها منه) أى المطلق

الشرط في المدخول بها الا ان غير المدخول بها لا عدة عليها فيشترط فيها ما عدا الاول كما مر (قوله)
والثاني تزويجها بغيره (اي ولو عبد ابالغا بخلاف العبد الصغير لان سيده لا يجبره على النكاح واما
الصغير الحر فيكفي بشرطه الا ان يكون كونه يمكن جماعه لكن لا يطلق الا بعد بلوغه كما هو معلوم
ويكفي تحليل المجنون بنين لكن لا يطلق الا بعد افاقته كما هو معلوم أيضا وقوله تزويجها بغيره أي
لانه تعالى علي الحل بالنكاح وهو انما يتناول النكاح الصحيح ونرجح بالتزويج ما لو وطئت بملك
العين او بالشبهة ونرجح بالصحيح التزويج القاسد كما لو شرط على الزوج الثاني في صلب العقد انه
اذا وطئ طلق او فلا نكاح بينهما فان هذا الشرط يشد النكاح فلا يصح التحليل وعلى هذا يحمل
قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له بخلاف ما لو وطئوا على ذلك قبل العقد ثم عقدوا
من غير شرط (قوله والثالث دخوله الخ) هو مستدرك لان المدار على الاصابة وهي المرادة
بالدخول فحفظها عليه للتفسير وجعل الهنئ الوادعني مع اي مع اصابتها وهو ناظر للظاهر
وبالجملة فلا يكفي الدخول المجرد عن الاصابة (قوله بأن يولج الخ) تصوير للاصابة لكن ايلاجه
ليس بشيد بل لو علت عليه وأدخلت حشفته في فرجها كفي ولو نائما كما أنه اذا أوج كفي ولو نائمة
بل لو كانا نائمين وانقلب أحدهما على الآخر ودخل ذكره في فرجها كفي فلا يشترط قصد منهما
ولامن أحدهما وقوله حشفته أي ولو كان عليها حائل كأن لف عليها خرقة ولو بلا انزال وقوله
أو قدرها من مقطوعها فلا يكفي قدرها مع وجودها كان ينفي ذكره ويدخل قدرها فلا يحصل به
التحليل (قوله بقبل المرأة) أي ولو حائضة أو صائغة أو مظهرا منها أو معتدة عن شبهة طرأت
في نكاح المحلل أو محرمة بنسك أو كان محرما بنسك أو صائغا فيصح التحليل وان كان الوطء مراما
ويشترط في تحليل البكر الاقتصار فلا بد من ازالة البكارة ولو غورا وقوله لا بدبرها أي فلا
يحصل به التحليل كما لا يحصل به التحصين وقد نظم بعضهم المسائل التي يفرق فيها بين القبل والدبر
بقوله

الدبر مثل القبل في الايمان • لا الحل والتحليل والاحسان
وفية الايلا ونفي العنة • والاذن نطقا واقتراش القنة
ومدة الزفاف واختيار • رقيب بعد وطء الشاري
نصق في الحيض نفي الرجم • اذا زنى المفعول فاقهم نظمى

(قوله بشرط الانتشار في الذكر) أي بالفعل لا بالقوة على الاصح كما أفهمه كلام الأكثرين
وصرح به الشيخ أبو حامد وصاحب المذهب والبيان وغيرهم فاقيل ان الانتشار بالفعل لم يقل به
أحد مردود وقال الزركشي وليس لنا نكاح يتوقف على الانتشار الا هذا ويمكن الانتشار
الضعيف وان استعان باصبعه أو اصبعها ولو خفيفا فاذا لم ينتشر لشلل أو عنة أو غيرهما لم يصح
التحليل حتى لو أدخل السليم ذكره باصبعه من غير انتشار لم يحصل التحليل (قوله وكون الموج
من يمكن جماعه لاطفلا) أي لا يمكن جماعه ولو أدخلت حشفته في فرجها وفارق الطفل الطفلة بأن
القصد التغير وهو حاصل في الطفلة دون الطفل (قوله والرابع ينونتهامنه) أي اما بالطلاق
الثلاث أو بقطع أو بانقضاء العدة في الطلاق الرجعي (قوله والخامس انقضاء عتبهامنه) أي
لاستبراء رجها من وطئه فانه يحفل علوقها منه وان لم ينزل لاحتمال سبق المنى ولم يشعر به (قائلة)
المعاشرة معاشرة الأزواج كالرجعية في ستة أحكام لحوق الطلاق لها ووجوب سكناها وانه

(و) الثاني (تزويجها بغيره)
تزويجها بغيرها (و) الثالث
(دخوله) أي القبر (بها)
واصابته (بأن يولج
حشفته أو قدرها من
مقطوعها بقبل المرأة
لا بدبرها بشرط الانتشار
في الذكر وكون الموج من
يمكن جماعه لاطفلا
(و) الرابع (ينونتهامنه)
أي القبر (و) الخامس
(انقضاء عتبهامنه)

لا يحد بوطئها وليس له تزوج من يحرم جمعها معها ولا تزوج أربع سواها ولا يصح العقد عليها حال المعاشرة وكالبائن في تسعة أحكام أنه لا يصح رجعتها ولا نواثر بينهما ولا يصح منها إيلاء ولاظهار ولا لعان ولا تنفقة لها ولا كسوة وإذا ماتت عنها انتقل لعدته الوفاة ولا يصح الخلع منها يعني أنه إذا خالعهما وقع الطلاق رجعا ولا عوض وإذا قال بهم ليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خالعهما إلا هذه (فصل في أحكام الإيلاء) * أي كالتأجيل الآتي والتحصيل بين القسنة والطلاق وهو حر أم لغيره من الإيذاء وهل هو صغيرة أو كبيرة خلاف والمعتق منه صغيرة كما في شرح الرملي وآخره المصنف عن الرجعة إشارة إلى صحته من الرجعية وكان طلاقا في الجاهلية فقبح الشرع حكمه إلى ما يأتي والاصل فيه قوله تعالى للذين يؤثرون من نساءهم تربص أربعة أشهر وأنما عدي في ذلك بمن وهو أنما يعتدي به على يقال آلى على كذا لأنه ضمن معنى البعد فكانه قيل للذين يؤثرون مبعدين أنفسهم من نساءهم تربص أربعة أشهر وأركانها ستة حالف ومحلوف به ومحلوف عليه وزوجة وصيغة ومدة (قوله وهو لغة مصدر آلى يولي) يقال آلى بكذا همزة يولي إيلاء كآلى يعطى إعطاء وقوله إذا حلف أي يقال ذلك إذا حلف فعنه لغة الحلف قال الشاعر

وأكذب ما يكون أبو المثنى * إذا آلى عينا بالطلاق

أي حلف (قوله وشرعا) عطف على قوله لغة وقوله حلف زوج الخ قد اشتمل هذا التعريف على الأركان الستة المتقدمة (قوله يصح طلاقه) أي ويتأق وطؤه ليخرج المجنوب فانه يصح طلاقه ولا يصح إيلاءه وقوله ليتنع من وطء زوجته في قبلها وفي بعض النسخ ليتنع من وطء زوجته بخلاف حلفه على الامتناع من التمتع بغير الوطء أو من الوطء في دبرها فليس إيلاء وكذا إذا حلف على الامتناع من الوطء في قبلها في نحو حبض أو إباحة لانه لا يؤثر الا الامتناع من الوطء الشرعي وهو الجائر شرعا ولو قال والله لا أطولك الا في الدبر فهو إيلاء بخلاف ما لو قال والله لا أطولك الا في الحبض أو في النفس أو نحو ذلك فليس بإيلاء لان المنع فيها عارض بخلاف الدبر فان المنع فيه لذاته (قوله مطلقا) أي امتناعا مطلقا فهو صفة لمصدر محذوف ومعنى كونه مطلقا غير مقيد بعبدة ومثل المطلق المؤبد وقوله أو فوق أربعة أشهر أي أو مقيد بعبدة فوق أربعة أشهر فظاهره ولو بما لا يسع الرفع إلى القاضي وهو المعقد عند الرملي وابن حجر فأنه حيثئذ أنه يأثم انما الإيلاء وان لم يترتب عليه الرفع إلى القاضي واعتمد الشيخ الزبائدي وابن قاسم أنه لا بد أن يكون فوق أربعة أشهر بما يمكن فيه الرفع إلى القاضي وعليه فلا يأثم فيما إذا كان الزائد على الأربعة أشهر لا يسع الرفع إلى القاضي انما الإيلاء وان كان يأثم انما الإيذاء لا يذاها بقطع طمعهما من الوطء تلك المدة ومثل التقييد بالمدة المذكورة التقييد بمسبب الحصول لكونها أو مونه أو موت غيرها وكقول السيد عيسى صلى الله عليه وسلم وعلى نبينا أفضل الصلاة وآثم التسليم وعلى سائر النبيين والمرسلين كقوله والله لا أطولك حتى تموت أو يموت فلان أو ينزل السيد عيسى (قوله وهذا المعنى) أي المعنى الشرعي المذكور في قوله وشرعا حلف زوج الخ وقوله مأخوذ من قول المصنف أي لانه موافقه والافا التعريف لا يتوقف على الاخذ من كلام المصنف لان الظاهر ان التعريف واقع في كلام الاصحاب المتقدمين على المصنف ولذلك قال بعضهم في الاخذ بقوله لا يلهما كان موافقا كان كآته مأخوذه منه (قوله وإذا حلف) أي الزوج حزا

(فصل)

في أحكام الإيلاء وهو لغة
مصدر آلى يولي إيلاء إذا
حلف وشرعا حلف زوج
بصح طلاقه ليتنع من وطء
زوجته في قبلها مطلقا أو
فوق أربعة أشهر وهذا
المعنى مأخوذ من قول
المصنف (وإذا حلف)

كانت اوراقها وقوله أن لا يبطأ أى ولا يجامع كأن قال والله لا أطولك أولاً جامعك فان قال
أردت بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع لم يقبل ظاهره او يدين باطنه فتجربى عليه احكام
الايلاء ظاهره ولا يأتى باطنه الا يلاء لانه لم يحلف على الامتناع من الوطء فى الفرج بل على
الامتناع من الوطء بالقدم فى الاولى والاجتماع فى الثانية حتى اذا وطئ فى الاولى لم يحنت ولا
تلتزمه كفارة باطنه بخلاف ما اذا وطئ فى الثانية فانه يحنت ظاهره وباطنه وتلتزمه الكفارة لانه
يلزم من الوطء الاجتماع فقد حصل الاجتماع فى ضمن الجماع فهذا صريح لكن يدين فيه بخلاف
ما اذا قال والله لا أنيك أولاً غيب حشفتي بقبلك فانه صريح ولا يدين فيه وأما اذا قال والله
لا أمسك أولاً أضاحكك أولاً بأنسرك فكأنه يقتصر الى نية لعدم اشتراكها فيه (قوله زوجته)
اى حرة كانت اوامة وخروج بالزوجة الامة فلا يلاء فيها من سيدها (قوله وطأ مطلقاً) اى غير
مقيدة، فمقابلته بالمقيد بها فى قوله أو مدة الخ فان المعنى أو وطأ مقيداً بمدة كما سيذكره الشارح
وأشار بتقديره وطأ الى أن قول المصنف مطلقاً صفة لمخوف وليس من كلام الحالف فلا توقف
عليه الصيغة كأن يقول والله لا أطولك ويسكت (قوله أو مدة) عطف على مطلقاً وأشار
الشارح بقوله اى وطأ مقيداً بمدة الى أن لفظة مدة ليس من لفظ الحالف بل يأتى فى صيغته بما
يفيده كأن يقول والله لا أطولك خمسة أشهر ومثل التقييد بالمدة المذكورة التقييد بمسبب
الحصول كما مر (قوله تزيد على أربعة أشهر) ظاهره اى زيادة كانت وان لم تسع الرفع الى
القاضى وقد علت ما فيه من الخلاف وخارج بقيد الزيادة على أربعة أشهر ما اذا قال والله
لا أطولك أربعة أشهر فلا يكون مولياً بل يكون حائفاً فقط لان المرأة تصبر على الزوج هذه المدة
فاذا قال والله لا أطولك أربعة أشهر فاذا مضت فوالله لا أطولك أربعة أشهر أخرى فليس يجوز
أيضاً لانهم ما يمينان لم تزد مدة كل واحد منهما على أربعة أشهر وان زاد عليها مجموع المديتين ويأتى
فى ذلك اتم الايداء لانهم الايلاء وظاهر ذلك أنه دونه ويجوز أن يكون فوقه لان الايلاء تقدر فيه
المرأة على دفع الضرر عنها بالرفع الى القاضى بخلاف هذا فانها لا تقدر عليه بذلك بل لا دفع له الا
من جهة الزوج بالوطء وهذا اذا كثر القسم كما ذكره فان لم يكرره كان قال والله لا أطولك أربعة
اشهر فاذا مضت فلا أطولك أربعة أشهر أخرى كان مولياً لانها عيّن واحدة اشقلت على أكثر من
أربعة اشهر ولو قال والله لا أطولك خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لا أطولك ستة اشهر او سنة
بالتون فهما ايلاءان لكل منهما حكمه فان قال والله لا أطولك سنة الامرة مشلا فان وطئ فيها
والباقي أكثر من أربعة اشهر صار ولياً بخلاف ما لو بقي أربعة اشهر فاقبل فليس يجوز بل حالف
ولو كثر الايلاء مرتين فأكثر كأن قال والله لا أطولك خمسة أشهر والله لا أطولك خمسة اشهر
وهكذا فان قصد بغير الاولى تأكيدها صدق بيمينه ولو طال الفصل او تعدد المجلس وان اراد
الاستئناف تعددت الايمان وان أطلق بأن لم يرد تأكيدها ولا استئنافاً فيمين واحدة ان اتحد
المجلس جلاء على التأكيدها والاتعددت ابعد التأكيدها مع اختلاف المجلس (قوله فهو الخ)
جواب اذا وتوله اى الحالف المذكور تفسير الضمير وقوله مول من زوجته اى لتضردها بقطع
طما عيبتها مما لها فيه حق العفاف بخلاف ما اذا لم يبطأها من غير ايلاء فان طما عيبتها لم تنقطع
لامكان وطئه لها ولو ادعت الايلاء فأنكره صدق بيمينه لان الأصل عدمه وكذا لو اختلفا فى

ان لا يبطأ زوجته (وطأ
مطلقاً أو مدة) اى او
وطأ مقيداً بمدة (تزيد على
أربعة أشهر فهو) اى الحالف
المذكور (مول) من
زوجه

انقضاء المدة الآتية بان ادعته فانكر فيصدق بينه لان الاصل عدمه ولو اعترف بالوطء بعد
 المدة وانكره سقط حقه من الطلب عملا باعترا فها بوصولها الى حقها ولا يقبل رجوعها عنه
 (قوله سواء حلف بالله الخ) تعميم في الايلاء من حيث هو لاني كلام المصنف لان قوله او علق
 الخ ليس بخلف فهو وان ادعى كلام المصنف وكذا ما بعده وقوله وصفاته اي اوصفته من صفاته
 قالوا بمعنى او (قوله او علق وطء زوجته بطلاق او عتق) لا يخفى ان الطلاق او العتق معلق
 بوطء زوجته فالعبارة مقبولة او اراد بالتعلق الربط (قوله كقوله ان وطئت فانت طالق) ومثله
 ان وطئت فضررتك طالق فهو مول من الخطابة وقوله او فعبدى حر ولو زال ملكه عنه بموت
 او غيره كبيع لازم او بشرط الخيار للمشتري وحده او هبة مقبوضة زال الايلاء لانه لا يلزمه
 بالوطء بعد ذلك شي وان ملكه بعد ذلك في صورة فهو البيع (قوله فاذا وطئ طلقت وعتق
 العبد) اي لوجود المعلق عليه وكذلك تطلق الضرة في الصورة المتقدمة لوجود المعلق عليه
 ويزول الايلاء لانه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شي (قوله وكذا لو قال ان وطئت فقلت على صلاة او
 صوم او حج او عتق) اي او صدقة وضابط ذلك التزام ما يلزم بنذر وقوله فانه يكون موليا اي
 لا متناعه من الوطء خوفا من لزوم ما التزمه بالنذر فانه ان وطئ لزمه ذلك (قوله ويؤجل له)
 وفي بعض النسخ لها والاولى اولى وقوله اي يهل المولى اشارة الى ان المراد بالتأجيل الامهال
 فلا يحتاج الى ضرب القاضى لشبوهه بنص القرآن العظيم بخلاف مدة العتق فلا بد فيه من ضرب
 القاضى لانها ثبتت بالاجتهاد وقوله حتما اي وجوبا (قوله حر اكان او عبدا) فلا فرق بين الحر
 والعبد في التأجيل بالاربعة اشهر (قوله في زوجة مطيعة للوطء) بخلاف غير المطيعة له فلا يصح
 منها الايلاء كما لا يصح من الرقما والقرنا لان المقصود من الايلاء الامتناع من الوطء وهو ممنوع
 في تلك فلا معنى للحلف عليه (قوله ان سألت ذلك) ليس يقيد فالاولى اسقاطه لان التأجيل
 لا يتوقف على سؤالها وقد صرح الاصحاب بضرب المدة بنفسها سواء علمت بنيتها حقها في الطلب
 وتركته قصدا أم لم تعلم به واسم الاشارة في قوله ان سألت ذلك عائدا على التأجيل المقهوم من قوله
 ويؤجل له (قوله اربعة اشهر) اي لان المرأة تصبر على الرجل اربعة اشهر وبعد ذلك يقضى صبرها
 او يقبل (قوله وابتداؤها في الزوجة من الايلاء) يفهم منه انها لا تحتاج الى الرفع الى القاضى كما
 تقدم ولا يحسب من المدة زمن ردة أحدهما وان أسلم المرتدة في العدة وبعد زوال الردة تستأنف
 المدة ان بقي من زمن الايلاء ما يزيد على اربعة اشهر او كان مطلقا ولا يحسب من المدة ابصار من
 مانع وطء منها حتى كرض وجنون ونشوزا وشري كلبس بقرض نحو صوم كاعتكاف واحرام
 فرضين لامتناع الوطء بمانع من قبلها بخلاف النقل من غير الاحرام لانه ليس مانعا من الوطء
 وبخلاف المانع القائم به فلا يقطع المدة لانه مانع من قبله لا من قبلها نعم يحسب منها زمن نحو
 حبس كنفاً لان ذلك يتكرر مع عذر هافيه وتستأنف المدة بعد زوال المانع ولا تبني على ما مضى
 لا اعتبار التوالى المعبر في حصول الاضرار (قوله وفي الرجعية من الرجعة) فاذا طلقها طلاقا
 رجعيا ثم آلى منها لم تحسب المدة حتى يراجع فلا تحسب في هذه الصورة من الايلاء لامتناع
 الوطء شرعا قبل الرجعة (قوله ثم بعد انقضاء هذه المدة) أي التي هي الاربعة اشهر ولا يعتبر
 انقضاءها الا ان كانت خالية عن المانع او حصل هنالك مانع ومضت بعد زواله كما علم مما تقدم

سواء حلف بالله تعالى
 وصفاته او علق وطء زوجته
 بطلاق او عتق كقوله ان
 وطئت فانت طالق او
 فعبدى حر فاذا وطئ
 طلقت وعتق العبد وكذا
 لو قال ان وطئت فقلت
 على صلاة او صوم او حج او
 عتق فانه يكون موليا ايضا
 (ويؤجل له) اي يهل المولى
 حقا حر اكان او عبدا
 في زوجة مطيعة للوطء
 (ان سألت ذلك اربعة اشهر)
 وابتداؤها في الزوجة
 من الايلاء وفي الرجعية
 من الرجعة (ثم) بعد انقضاء
 هذه المدة

(قوله يخير المولى) أى يخيره القاضى بطلبها ان كانت بالغة ولو أمة ولا يطالب سبدها وتعمل المراجعة حتى تبلغ ولا يطالب ولها ولو تركت حقها لم يسقط بل لها المطالبة متى شاءت لانها على التراخي وصريح قول المصنف يخير أنها ترد الطلب بين القسمة والطلاق وهو المعقد خلافا لمن قال بأنها ترتب قسطا له أولا بالقسمة فان لم يقضى طالبته بالطلاق وان جرى عليه النسخ الخطيب وهذا كله اذا لم يقم به مانع فان قام به مانع طبيعي كمرض طالبته بقتلة اللسان بأن يقول اذا قدرت تمت ويزيدند باوندت على ما فعلت فتسكتني بالوعد كما قال القائل قدصرت عندك كونا بجزعة • ان فاته السقي أغنته المواجد

أو الطلاق فخير أو ترتب على الخلاف السابق وان قام به مانع شرعى كاحرام أو صوم واجب طالبته بالطلاق ولا تطالبه بالقسمة لحكمة الوطء عليه فان عصى بالوطء انحلت العين ومقطعت مطالبته (قوله بين القسمة) بفتح الفاء وكسر هاء مأخوذة من فاء اذا رجع لرجوعه الى الوطء الذى امتنع منه وقوله بأن يوجب الخ تسوير القسمة وقوله قبيل المرأة بخلافه بدبره فلا تحصل القسمة بالايلاج فيه (قوله والتكفير) بالنصب كما يوجد في بعض النسخ بضبط القلم فهو منصوب على أنه مفعول معه ولو قال مع التكفير لكان أولى وأوضح ثلاثتهم أنه من المخير فيه بناء على قرأته بالحر وليس كذلك وانما التخيير بين القسمة مع التكفير وبين الطلاق ولا يلزمه الا كفارة واحدة وان كرر الايلاء ان قصد التأكيد وان تعدد المجلس أو طال الفصل أو أطلق واتحد المجلس بخلاف ما اذا قصد الاستئناف أو أطلق وتعددا للمجلس كما علم مما تقدم (قوله ان كان حلقه بالله) أى أو بصفة من صفاته وان كان الايلاء بغير الحلق بالله أو بصفة من صفاته وقع ما علقه عليه من طلاق أو عتق ولزمه التزام بالتذور من صلاة أو صوم أو حج أو عتق أو صدقة كما مر (قوله والطلاق) بالواو وفي بعض النسخ بأو والاولى أولى لان بين لا تنضاف الا لتعدد فيحتاج على الثانية أن تجعل أو بمعنى الواو وإذا طلق طلاقا رجعيًا ثم رجع عاد الايلاء وتستأنف المدة من حين الرجعة (قوله فان امتنع الزوج) ويشترط حضوره ليثبت امتناعه حتى لو شهد عدلان بأنه آلى من زوجته ومضت المدة وامتنع من القسمة والطلاق لم يطلق عليه الحاكم حتى يحضر ويثبت عليه الامتناع الا ان تعدد حضوره بتوار أو غيبة أو تعز زفتكتي البينة على الامتناع ويطلق عليه في غيبته ولا يشترط حضوره حينئذ (قوله طلق عليه الحاكم) أى نيابة عنه فيقول أو عتقت عن فلان على فلانة طلاقاً أو حكمت على فلان في زوجته بطلاقاً أو نحو ذلك ولا يشترط للطلاق حضوره عنده ولا يتخذ طلاق القاضى في مدة امهاله ولا بعد وطئه أو معه ولا بعد طلاقه فان طلقا معا أو طلق الزوج بعد طلاق القاضى وقع الطلاقان (قوله طلاقاً واحدة رجعية) هذا ظاهر ان كان بعد الدخول ولم يسبق من الزوج قبل الايلاء طلاقان فان كان قبل الدخول كانت بائنة وكذا ان كان بعد الدخول وسبق من الزوج قبل الايلاء طلاقان فانها تبين بالنائسة التي تقع من القاضى كما هو ظاهر (قوله فان طلق أكثر من لم يقع) كأن طلق ثنتين أو ثلاثاً فلا يقع الاطلاق (قوله فان امتنع من القسمة فقط أمره الحاكم بالطلاق) مقابل لقوله من القسمة والطلاق (فصل في أحكام الظهار) أى كزوم الكفارة اذا صار عاتداً وهو من الكبار لقوله تعالى وانهم ليغولون منكرا من القول وزورا وكان طلاقاً

(يخير المولى بين القسمة)
بأن يوجب المولى خفتها
أو قدرها من مقلوعها
قبيل المرأة (والتكفير)
للمين ان كان حلقه بالله على
ترك وطئها (والطلاق)
للمسوف عليها (فان امتنع)
الزوج من القسمة والطلاق
(طلق عليه الحاكم) طلاقاً
واحدة رجعية فان طلق
أكثر منها لم يقع فان امتنع
من القسمة فقط أمره الحاكم
بالطلاق
(فصل في أحكام الظهار)

في الجاهلية كالا يلا. ففسد الشرع حكمه الى تحريمها بعد العود ولزوم الصكامة كما يأتي
 والمغالب فيه معنى اليمين لأن فيه شبهة باليمين من حيث لزوم الكفارة وشبهة بالطلاق من حيث
 ترتب التحريم عليه فلذلك صح توقيته نظراً للاول وتعليقه نظراً للثاني والاصل فيه قبل الإجماع
 قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الاية وسبب نزولها أن زوجة أوس بن الصامت وضى
 الله عنه وهي خولة بنت حكيم وقيل بنت ثعلبة لما ظاهر منها سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 حرمت عليه فقالت يا رسول الله أنظر في امرى فأتى معي صبية ان ضممتهم اليه ضاعوا وان ضممتهم
 الى جاعوا فقال لها حرمت عليه فكثرت وكثروا فلما أيست منه شكك امرها الى الله حيث
 قالت أشكو امرى وفاقى الى الله فنزلت سورة المجادلة وهذه السورة في كل آية منها اسم الله
 مرة أو مرتين أو ثلاثاً فليس في القرآن سورة تشابهها وهي نصف القرآن باعبار العدد وعشره
 باعتبار الاجراء وقد أغزى في هذا بعضهم بقوله

ما قول من فاق جميع الورى * ودقن العلم بأفكاره
 في أى شئ نصفه عشره * ونصفه تسعة أعشاره

ويحكى أن عمر رضي الله عنه مرتبها في زمن خلافة فاستوقفته زمنا طويلا ووعظته فقالت له
 يا عمر كنت تدعى عميراً ثم صرت تدعى عمر ثم قيل لك أمير المؤمنين فأتى الله يا عمر فانه من أيض
 بالموت خاف القوت ومن أيض بالحساب خاف العذاب وهو واقف بسمع كلامها فقبل له
 يا أمير المؤمنين أنقف لهذه العجوز فقال والله لو أوقفتني من أول النهار الى آخره ما زلت
 الا للصلاة أتدرون من هذه العجوز قالوا لا قال هذه التي سمع الله قولها من فوق سبع سموات
 أي سمع الله قولها ولا يجمعه عمر وأركانه أربعة مظاهر ومظاهر منها ومنشبهه وصيغة وكلامها
 تؤخذ من كلام المصنف وان اقتصر في تصويره على صورته الأصلية وهي أن يقول الرجل
 لزوجه أنت علي كظهر أمي وشرط في المظاهر كونه زوجاً يصح طلاقه فلا يصح من غير زوج
 من أجنبي وان نكح من ظاهر منها وسيد فلوقال لامته أنت علي كظهر أمي لم يصح ولا يصح
 أيضاً من صبي ومجنون ومكره وشرط في المظاهر منها كونه زوجة ولو رجعية فلا يصح من
 أجنبية ولو محتملة ولا من أمة مملوكة بخلاف الزوجة الأمة فيصح الظاهر منها وشرط
 في المشبه به أن يكون كل أمي أو برة أمي محرم بتسب أو رضاع أو مصاهرة لم تكن حلاله
 قبل كآمه وبقته وأخته من التسب ومرضعة أي به وأمه وزوجة أي به التي نكحها قبل ولادته
 أو معها فيما يظهر وأخته من الرضاعة ان كانت ولادتها بعد الرضاعة أو معه فيما يظهر فخرج
 بالأمي المذكور والخنى لأن كلامهما ليس محلاً للتمتع وبالمحرم أخت الزوجة لأن تحريمها من جهة
 الجمع وزوجات النبي صلى الله عليه وسلم لأن تحريمهن ليس للحرمة بل لشرفه صلى الله عليه
 وسلم ويقولنا لم تكن حلاله قبل زواجه أبه وزوجة أي به التي نكحها بعد ولادته وأخته من
 الرضاعة التي كانت موجودة قبل الرضاعة فلا يكون التشبيه بها ظاهراً ولا نهياً كانت حلاله
 وانما طرأ تحريمها وشرط في الصيغة لفظ يشهر بالظهور وفي معناه الكتابة وإشارة الاخرى
 المقهمة وذلك اما صريح كانت أو رأسك أو يدك أو نحو ذلك من الاعضاء الظاهرة كظهر أمي
 أو كيدها أو رجلها وان لم يكن لها يد أو رجل أو نحو ذلك من الاعضاء الظاهرة أيضاً بخلاف

الباطنة فيهما على المعقد كالكبد والقلب وبخلاف ما لا يعتد جزأ كالفضلات كاللبن والريق
 وأما كناية كانت كأتى أو كمنها أو غيرها بما يذكّر للكرامة كراسها فان قصد الظهار كان
 ظهاراً والافلا (قوله وهو لغة مأخوذ من الظهر) أى لأن صورته الأصلية أن يقول الرجل
 لزوجه أنت على كظهر أمتى وإنما قال الشارح مأخوذ ولم يقل مشتق لأن الاشتقاق لا يكون
 إلا من المصادر ولفظ الظاهر ليس مصدراً وبهذا تعلم ما فى قول المحشى أى مشتق (قوله وشرعاً)
 عطف على لغة وقوله تشبيه الزوج زوجته أى فى الحرمة وقوله غير البائن يشمل الرجعية وقوله
 بأتى لم تكن حلاله أى لم تكن حلاله قبل والمراد أنها محرمة لم يطرأ تحررها عليه واعلم أنه يصح
 تعليق الظهار بنحو أن ظهرت من ضربتك فأتت على كظهر أمتى فإذا ظاهر من الضربة
 صار مظاهراً منهما عملاً بمقتضى التخيير والتعليق ويصح تأقيته يوم أو شهراً وغيرها فلو قال
 أنت على كظهر أمتى خمسة أشهر كان ظهاراً وإلا فيصيرى عليه أحكامهما قبل النظر للإيلاء
 تصبر عليه المرأة أربعة أشهر ثم تطالبه بالقيته أو الطلاق فان وطئ زال حكم الإيلاء وصار عانداً
 فى الظهار بالوطء فى المدة فيجب عليه النزع حالا ولا يجوز له وطؤها ثانية حتى يكفر أو تنقضى
 المدة وكل مقيد بالزمان المقيد بالمكان كأن قال أنت على كظهر أمتى فى مكان كذا فيصير عانداً
 بالوطء فيه فيجب عليه النزع حالا ولا يجوز له وطؤها ثانية فى هذا المكان حتى يكفر (قوله
 والظهار أن يقول الخ) أى صورته الأصلية الكثيرة الغالبة ذلك فليس المراد الحصر فى ذلك
 وقد تقدم أن مثل القول الكناية وإشارة الأخرس المفهمة (قوله الرجل) أى الزوج ولو رقيقاً
 أو كافراً أو مجبوراً أو خصباً أو مسوحاً أو سكران وقوله لزوجه أى ولو غائبة أو كافرة أو معتدة
 عن شبهة أو ارتقاء أو قرناء أو حائضاً أو نفساء أو مجنونة أو صغيرة أو نحو ذلك (قوله أنت) أى
 أو رأسك أو يدك وكذا كل عضو بشرط كونه من الأعضاء الظاهرة بخلاف الفضلات كاللبن
 وبخلاف الأعضاء الباطنة كالكبد وقوله على ليس قيد فهو صريح ولو يدون على ومنها
 متى أومى أو عندى وقوله كظهر أمتى أو بطنها أو عينيها أو يدها أو رجلها وكذا كل عضو من
 أعضائها الظاهرة لا الباطنة فليس التشبيه بها ظاهراً وإنما يذكّر للكرامة يكون التشبيه به كناية
 ظاهراً ومثل الائم كل محرم لم تكن حلاله قبل كما تقدم (قوله ونخص الظاهر) بابناء المجهول
 كما هو الأولى وبعبارة غيره ونخصوا الظاهر ويصح على بعد جعله بالبناء للفاعل أى ونخص
 المصنف الظاهر وبالجملة فالغرض من ذلك بيان السبب فى تخصيصهم الظاهر بالتشبيه فى الصورة
 الأصلية دون غيره (قوله لأن الظاهر موضع الركوب) أى فى الدابة فإنها تركب على ظهرها
 وقوله والزوجة مراكوب الزوج أى فى الجملة لأنهم تركب على بطنها فى قوله أنت على كظهر
 أمتى كناية بلورية لانه يلوح بالظهور إلى المراكوب فينتقل من الظاهر إلى المراكوب فكأنه
 قال مراكوب منك مراكوبى من أمتى أى أنت على محترمة كما أن أمتى على محترمة فيحرم على
 ركوبك كما يحرم على ركوب أمتى (قوله فإذا قال لها ذلك) أى ولو مراراً بقصد التأكيد
 ولا يصير بذلك عائداً على الأصح وإن كان متكرراً إلا بيان بالطلاق بدل التأكيد وكذا
 إن أطلق فان قصد الاستئناف تعدد الظاهر وصار عانداً المستأنف ولو قال لزوجه الأربع
 أتت على كظهر أمتى فظاهر منهن بهذه الصيغة فان أمسكن زمناً يسع فراقهن ولم يفارقهن

وهو لغة مأخوذ من الظهر
 وشرعاً تشبيه الزوج زوجته
 غير البائن بأتى لم تكن حلاله
 والظهار أن يقول الرجل
 لزوجه أنت على كظهر
 أمتى ونخص الظاهر دون
 البطن مثلاً لأن الظاهر
 موضع الركوب والزوجة
 مراكوب الزوج (فإذا قال
 لها ذلك) أى أنت على
 كظهر أمتى

فحائدين من قبله أربع كفارات فان ظاهرا من كل واحدة منهم صار عائدا من الثلاث الاول
 ولزمه ثلاث كفارات فان فارق الرابعة عقب ظاهرا فليس عليه كفارة رابعة والافعله كفارة
 رابعة فعلم من ذلك أن الكفارة تتعد بعدد الظاهر منها (قوله ولم يتبعه بالطلاق) أي بأن سكت
 زمنابيع الطلاق ولم يطلق مع تمكنه من اتباعه به ليخرج ما لو جرت مشلا عقب الظاهر ولو قال
 ولم يحصل عقبه فرقة لكان أعم لانه يشمل غير الطلاق من موت أحدهما أو موتهما أو فسخ
 نكاح بينهما أو عيبه أو انفساخه برذتها أو برذته قبل الدخول أو بعده واستقر على الرقة
 حتى انقضت العدة فلا أسلم في العدة لم يصير عائدا بالاسلام بل لا يصير عائدا الا ان مضى
 بعد الاسلام زمن يسع الفرقة ولم يفارق بخلاف ما لو راجع من طلقها عقب ظاهرا مطلقا
 رجعا أو ظاهرا منها وهي رجعية ثم راجع فانه يصير عائدا بالرجعة والفرق أن مقصود الاسلام
 الرجوع الى الدين الحق والحل تابع له فيحصل بعده ومقصود الرجعة الحل نفسه فيحصل بها
 (قوله صار عائدا) أي محالفا لقوله يقال قال فلان قولاً وعادله وعادفه أي خالفه ونقضه
 لأن قوله أنت على كظهر أتمى يقتضي أن لا يسكها زوجة بعد فاذ أمسكها زوجة بعد فقد عاد
 في قوله وهو قريب من قولهم عاد في هبته ومحل كون العود يحصل بامساكها زمنابيع الفرقة
 ولم يفارق في الظاهر غير الوقت وغير المقيد بمكان وفي غير الرجعية وأما في الظاهر الوقت
 فلا يصير عائدا الا بالوط في الوقت وكذا لا يصير عائدا في المقيد بالمكان الا بالوط في ذلك المكان
 والعود في الرجعية انما يحصل بالرجعة كما يعلم مما مر (قوله ولزمته حينئذ) أي حين اذ صار
 عائدا وان طلقها بعد ذلك فلا تسقط عنه الكفارة بعد العود بالطلاق بعده ومثل الطلاق غيره
 من أنواع الفرقة لاستقرارها بالاسلام بعد الظاهر زمنابيع الفرقة ولم يفارق وقوله الكفارة
 فاعل لزمته وهل وجبت بالظاهر والعود أو بالظاهر بشرط العود أو بالعود فقط أو بوجه ذكرها
 في أصل الروضة بلا ترجيح والاول هو الموافق لترجيحهم أن كفارة اليمين وجبت باليمين
 والحنت جميعا وينبئ على ذلك أنه على الاول يجوز تقديمها على العود لانها حينئذ لها سببان
 فيجوز تقديمها على أحد السببين وعلى الاخيرين لا يجوز تقديمها على العود لان لها سببا وشروطا
 على الثاني وسببا فقط على الثالث ومحل جواز تقديمها على العود على الاول ان كانت بغير
 الصوم فان كانت به فلا يجوز تقديمها عليه لانها عباد قديمة والعبادة البدنية لا تقدم على وقتها
 (قوله وهي مرتبة) أي ابتداء وانتهاء بخلاف كفارة اليمين فانها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء
 لانه يخير ابتداء بين الاطعام والكسوة والاعتاق فان لم يقد على هذه الخصال صام ثلاثة أيام
 ومثل كفارة الظاهر كفارة جماع نهار رمضان وكفارة القتل وان لم يكن فيها اطعام فالخصل
 أن الكفارة من حيث الترتيب والتضييع على نوعين مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء وهي كفارة اليمين
 ومرتبة ابتداء وانتهاء وهي كفارة الظاهر وكفارة الجماع في نهار رمضان وكفارة القتل
 لكن كفارة القتل لا اطعام فيها اقتصارا على ما ورد (قوله وذكر المصنف بيان ترتيبها في قوله)
 وفي بعض النسخ الترجمة بفصل وهو ساقط من غالب النسخ (قوله والكفارة) انما عدل
 عن الضمير مع أن المقام يقتضي الاضمار ايضا واشعارا بعدم اختصاص ما ذكره من
 الخصال بكفارة الظاهر لما شاركه كفارة الجماع في نهار رمضان لها في ذلك بخلاف كفارة القتل

(ولم يتبعه بالطلاق صار
 عائدا) من زوجته (ولزمته)
 حينئذ (الكفارة) وهي
 مرتبة وذكر المصنف بيان
 ترتيبها في قوله (والكفارة)

فلا اطعام فيها كما علمت وأما كفارة اليمين فهي مخيرة استداه بين الاعتاق والاطعام والكسوة
 مرتبة انتهى لانه ان يجز عن ذلك صام ثلاثة أيام كما علمت أيضا فلا يصح ادخالها هنا وبهذا تعلم
 ما في كلام المحقق تعالى للعلوي واشتقاقها من الكفر وهو السر لانها تستر الذنب أي تمحوه
 من صف الملائكة وقيل تستره عن أعين الملائكة مع بقاءه في الصفيفة ومن الكفر بمعنى السر
 يقال للسر كافر لانه يستر البذر بالارض فعبارة المحقق مقابلة ومنه الكافر لانه يستر الحق
 بالباطل والمراد أن شأنها ذلك والافتد نجيب وان لم يكن ذنب ككفارة قتل الخطا وعلم من ذلك
 أن معناها لغة السر وأما شرعا فعناها مال أو بهيمة يخربها الشخص بسبب ظهار أو قتل أو جاع
 في نهار رمضان أو حنث في يمين (قوله عتق رقبة) أي اعتاقها ولو عبر به لكان أولى وأنب
 ليخرج ما لو اشترى من يعتق عليه بقصد العتق عن الكفارة كاصله وفرعه فلا يجزئه
 عن الكفارة لانه مستحق للعتق بجهة القرابة فلا ينصرف عنها الى الكفارة وعلم من ذلك
 أنه يشترط أن لا تكون الرقبة مستحقة للعتق بجهة أخرى غير الكفارة فتخرج أم الولد
 فلا يجزئ اعتاقها عن الكفارة لانها مستحقة للعتق بجهة الاستيلاء ويخرج أيضا المكاتب كتابة
 صهيبة فلا يجزئ اعتاقه عن الكفارة لانه مستحق للعتق بجهة الكتابة بخلاف المكاتب كتابة
 فاسدة فيجزئ عتقه عن الكفارة ويخرج أيضا المستر بشرط العتق فلا يجزئ اعتاقه
 عن الكفارة لانه مستحق للعتق بالشرط ويشترط أيضا خلوع عتق الرقبة عن شوب العوض
 فلا يجزئ العتق عن الكفارة مع أخذ عوض عليه من العبد أو من أجني فلو قال لعبد
 أعتقتك عن كفاري على أن تعطيني ألفا أو قال لاجني أعتقت عبدي عن كفاري بألفي
 عليك فقبل لم يجزئه هذا الاعتاق في السورتين عن الكفارة ولا يجزئ عتق بعض رقبة ولو من
 عبيدين الا اذا كان باقيا مع أحدهما حر الا أن المقصود تخلص رقبة من الرق ولو حصل
 الاعتاق في مرتين أو أكثر كان أعتق نصف عبده عن الكفارة ثم أعتق نصفه الا خربنية
 الكفارة فان لم ينوها عند اعتاق باقيه لم يجز عنها ويجزئ اعتاق المدبر والمعلق عتقه بصفة
 عن الكفارة وكذلك يجزئ عنها اعتاق رقبة مغصوبة من المكفرون كان لا قدرة له على انتزاعها
 وأبقة وان لم يقدر على ردّها بشرط العلم بحياتها ولو بعد الاعتاق ومروءة وجانية من موثر
 وتحم قتلها في سراية (قوله مؤمنة) أي قبل العتق بخلاف المؤمنة مع العتق فلا يجزئ اعتاقها
 عن الكفارة وقوله مسألة تفسير للمؤمنة وأشار بذلك الى أن المدار على كونها مسلمة بأن كانت
 منقادة للأحكام ظاهرا من النطق بالشهادتين وغير ذلك لأن كونهن مؤمنة بمعنى مصدقة
 بالأحكام باطنا لا اطلاع لنا عليه (قوله ولو بإسلام أحد أبيها) أي أو بتعال لساها أو لدار
 فصورة الأول أن يكون الرقيق صغيرا مسلم أحد أبيه فيحكم عليه بالإسلام تبعاً لأحد أبيه
 وصورة الثاني أن يسيه مسلم فيحكم عليه بالإسلام بتعال لساها وصورة الثالث أن يكون لقيط
 في دار كفرها مسلم فيحكم عليه بالإسلام بيمينه بيمينه وبيمينه عليه بالإسلام
 بتعال لدار لا احتمال أن يكون من المسلم الذي هو (قوله سليمة من الصوب) أي لأن المقصود
 من الاعتاق تكميل حال الرقيق ليتفرغ لوظائف الحرا ولا يتفرغ لها الا ان استقل بكفاية
 نفسه والاصار كلاً أي بقاء على نفسه وعلى غيره ولا يستقل بكفاية نفسه الا السليم ولو بحسب

عتق رقبة مؤمنة) مسألة
 ولو بإسلام أحد أبيها
 (سليمة من الصوب)

الاصل والظاهر فيجزئ صغير ولو ابن يوم لان الاصل والظاهر من حاله السلامة ومريض يري
 برؤه فان لم يبرأ تين عدم الاجزاء بخلاف المريض الذي لا يري برؤه فانه لا يجزئ فان برأ تين
 الاجزاء على الاصح ولا يجزئ زمن ولا هرم عاجز ولا فاقد رجل أو خنصر وبصر من يداً وفاقد
 أغلقتين من غيرهما ولا فاقد أغلته ايهام لتعطيل منفعة اليد بذلك بخلاف فاقد أغلته غير ايهام
 أو أغلقتين من الخنصر أو البصر وأما من ككل منهما فيضرب ويجزئ مقطوع الخنصر من يداً
 والبصر من يداً أخرى (قوله المضرّة بالعمل والكسب) العطف فيه عطف تفسير أو مرادف
 واعتبر الشافعي رضي الله عنه في العيب هنا ما يضر بالعمل والكسب وفي عيب الاخصية
 ما ينقص العمل وفي عيب النكاح ما يحل بمقصود الجماع وفي عيب المبيع ما يحل بالمالية فقد اعتبر
 في كل موضع ما يليق به (قوله اضرارنا) أي ظاهر أو ضالح لكونه عظيماً بخلاف غير البين
 لكونه يسيراً فيجزئ فاقد الانف أو الأذنين أو أصابع الرجلين بخلاف فاقد أصابع اليدين
 ويجزئ الاخرى اذا كان له اشارة مفهومة وفهم اشارة غيره والاصم وهو فاقد السمع والاعور
 الذي لم يضعف عوره بصر عينيه السليمة والاعرج الذي يمكنه تتابع المشي بأن يكون عرجه
 يسيراً والاقرع وهو الذي لا تبار برأسه (قوله فان لم يجد المظاهر الرقبة الخ) مقابل لحدوف
 تقديره هذا ان وجد المظاهر الرقبة وضابط من يلزمه العتق كل من ملك رقبة أو غنها ولو من
 عرض فاضلا عن كفاية نفسه وعياله الذين تلزمه مؤتمتهم شرعاً ثقة وكسوة وأثماً أي أمتعة
 البيت واخذ ما لا بد منه لبقية العمر الغالب على ما هو منقول عن الجمهور وان جاوز الرافعي
 أن يقدر بذلك وأن يقدر بسنة والمقدد الاول ولا يكف بيع عقار يستغله ولا رأس مال تجارة
 لتحصيل رقبة يعتقها عن الكفارة اذ لم تفضل غلة العقار ويصح مال التجارة عن كفايته
 المذكورة ولا بيع مسكن وريق يقبض الفهم العسر مفارقة المألوف ولا يكف شراء رقيق
 بفن بحيث يكون بزيادة على ثمن المثل بما لا يتغابن به لكن لا يتقل في هذه الى الصوم بل يصبر
 حتى يجد رقيقاً بمثل المثل ويشتريه ويعتقه ولا يكف الاستقراض فان تكلفه أجره لانه ترقى
 الى الاكل (قوله بان عجز عنها) أي في وقت ارادته التكفير لان العبرة بوقت الاداء أي الشروع
 في التكفير لا بوقت الوجوب ولا بأي وقت كان والمراد العجز في نفس الامر حتى لو عجز
 في الظاهر وصام الشهرين ثم تين أن له ما لا ورثه من أبيه ولم يبع لم يبع بعينه بصومه اعتباراً
 بما في نفس الامر واعلم أن الرقيق لا يكفر الا بالصوم لا عساره وليس للسيد منه منه
 وان أضره في الخدمة لتضرره بدوام التحريم عليه والمبعض كالحر الا في الاعتاق لانه ليس
 من أهل الولاء وأما السفيه فلا يكفر الا بالصوم أخذاً من جهلهم له كالعسر والذي يكفر
 بالاعتاق وكذا بالاطعام عند عجزه عن الصوم أما عند قدرته عليه فلا يكفر بالاطعام لانه يمكنه
 التكفير بالصوم وان كان لا يصح منه لان شرط النية الاسلام لتمكنه من أن يسلم ويصوم (قوله
 حساً) أي بأن لم يجد لها أصلاً وقوله أو شرعاً أي بأن لم يجد غيرها فاضلاً عن كفاية العمر الغالب
 أو احتاجها لغور من ضاً وزماناً ومنصب (قوله فصيام شهرين متتابعين) ويقوت التتابع
 بقوت يوم فأكثر بلا عذر ولو اليوم الاخير أما اذا فات بعد زمان كان كرض ومضرر فينقطع
 التتابع ويتقلب ما مضى فلا في الهذبة وغيره وان كان بختون وانما مستغرق لم يضر

المضرّة بالعمل والكسب
 اضرارنا (فان لم يجد)
 المظاهر الرقبة المذكورة
 بان عجز عنها حساً أو شرعاً
 (فصيام شهرين متتابعين)

فلا ينقطع به التتابع لانه ينافي الصوم فخرج به عن أهلية الصوم بخلاف نحو المرض فاته
وان كان مسوقا للفطر لا ينافي الصوم فلم يخرج بذلك عن أهلية الصوم (قوله ويعتبر الشهران
بالحلال) أي ان أمكن بأن صام من أولهما فان صام في أثناء الشهر اعتبر الشهر الثاني بالحلال
وان نقص وتم الاول من الثالث ثلاثين يوما وقوله ولونقص كل منهما عن ثلاثين يوما غاية
في اعتبارهما بالحلال (قوله ويكون صومهما بنية الكفارة) فيجب فيهما التعيين بكونهما
عن الكفارة وان لم يعينها بكونها كفارة ظاهرا أو غيره فان عين وأخطأ كان عليه كفارة
الظهار ونوى كفارة القتل مثلا لم يجزه فيضطر انخطأنا وقوله من الليل أي لو جوب تبيت
النية كما في صوم رمضان (قوله ولا يشترط نية تابع في الاصح) أي على القول الاصح اكتفاء
بالتابع القلي (قوله فان لم يستطع المظاهر صوم الشهرين) أي لهرم أو مرض يدوم شهرين
ظنا مستقدا من العادة في مثله أو من قول الاطباء أو خوف زيادة مرض أو مشقة شديدة
لا تقصم عادة ولو كانت تلك المشقة لشبق وهو شدة شهوة الجماع وقوله ولم يستطع تابعهما
أي وان استطاع صوم الشهرين غير متتابعين ولكن عجز عن متابعهما (قوله فاطعام) تبع
فيه لفظ القرآن الكريم والمراد به التخليك كما في قول جابر رضي الله عنه أطم رسول الله صلى
الله عليه وسلم الجدة السدس أي ملكها اياه ولا يشترط لفظ وان كان مقتضى التعبير بالتخليك
ذلك بل يكفي الدفع ولو بلا لفظ على ما هو الظاهر كما في دفع الزكاة ولا يكفي أن يطعمهم بقضاء
أو عشاء لما علمت أن المراد بالاطعام التخليك وقوله ستين أي فلا يكفي أقل منهم حتى لو أطم ستين
مدا المسكين واحد في ستين يوما لم يكف ولو زاد على الستين مع اعطاء ستين مدا للستين فالراشد
نزع لا يضطر قال بعضهم والحكمة في اطعام الستين ان الله تعالى خلق آدم من ستين لونا
أي نوعا من التراب فكانه باطعام الستين يستوفي جميع الالوان قال بعضهم ولا يعد أن تكون
حكمة الصوم ستين يوما كذلك وفيه خفاء الآن بوجه بأنه لما كان الاطعام لستين من الامداد
كان الصوم ستين يوما ليكون كل يوم في مقابلة متد (قوله مسكينا أو فقيرا) أي أو البعض كذا
والبعض كذا وإنما كفي الفقير مع أن المنصوص عليه المسكين لأنه أسوأ حالا من المستسكين
وهذا الصنيع مبني على أن المراد بالمسكين غير الفقير ولو جعل الشارح المسكين في كلام المصنف
على ما ينهل الفقير لكان أولى لانه متى اتفرد أحدهما أريد به ما يشمل الآخر وأما فقيرهما
فعند اجتماعهما فذلك تقول الفقهاء اذا اجتمعا اقترقا واذا اقترقا اجتمعا ولا بد أن يكون كل
من الفقير والمسكين مما يجوز دفع الزكاة فلا يكفي الاعطاء لها شئ ولا مطلب ولا الحكي
بنفقة قريب أو زوج ولا عبيد ولو مكاتبان وان كان المكاتب يأخذ من الزكاة (قوله كل
مسكين متد) في دفع الستين مسكينا ستين متدا ولو وضعها بين أيديهم وملكها لهم بالسوية
أو أطلق وقبلوا ذلك أبرأ على الصحيح ولو اقسموه بعد ذلك على التفاوت بخلاف ما لو قال خذوه
ونوى فان أخذوه بالسوية أبرأ وان تفاوتوا لم يجزه الا من تبين انه أخذ متدا دون من أخذ
دون متدا الا ان كل له متدا (قوله من جنس الحب) ظاهره أنه لا يجزئ غير الحب كاللبن ونحوه
والمعتد ابراء الاقط واللبن لأن كلامهم ما يجزئ في القطر فكل ما يجزئ في القطر يجزئ هنا
كما صرح به ابن قاسم (قوله وحينئذ) أي وحين اذا شرط كونه من جنس الحب الخ وقوله كبر

ويعتبر الشهران بالحلال
ولو نقص كل منهما عن
ثلاثين يوما ويكون
صومهما بنية الكفارة
من الليل ولا يشترط فيه
تابع في الاصح (فان لم
يستطع) المظاهر صوم
الشهرين أو لم يستطع
تابعهما (فاطعام ستين
مسكينا) أو فقيرا (كل
مسكين) أو فقيرا (متدا) من
جنس الحب المخرج في زكاة
القطر وحينئذ فيكون من
غالب قوت بلد المكفر كبر

وشعير أي وذرة وغيرهما من باقي الاقوات المعتبرة في زكاة الفطر وقوله لا دقيق وسويق أي وخبز
 فلا يكتفى (قوله وإذا هجز المكفر) أي مرید التكفير لانه لم يكفر بالفعل لهجزه كما هو
 القرض وقوله استقرت الكفارة في ذمته أي الى أن يقدر على خصلته من الخصال الثلاث
 كما أشار الى ذلك الشارح بقوله فإذا قدر به سد ذلك على خصلته فاعلمها وإذا قدر على خصلتين
 أو على الخصال الثلاث وجب الترتيب (قوله ولو قدر على بعضها كحد طعام أو بعض مد
 أخرجه) أي لأن الميسور لا يسقط بالمعسور وسويق الباقي في ذمته لأن الهجز من الكفارة
 لا يسقطها ولا تظر لكونه أخرج ما قدر عليه فلا يتوهم أنه يسقط عنه ما بقي وأشار بقوله كحد
 طعام أو بعض مد الى أن ذلك في الاطعام بخلاف الاعتاق والصوم فالوجود لبعض الرقبة
 لم يعتقه لانه عادم للرقبة ولو قدر على بعض الصوم ككيوم لم يجب عليه لانه يجب التتابع
 في صوم الشهرين فإذا أصلم البعض لم يحصل تسابع ولا يجوز تبعض الكفارة من خصلتين
 كأن يعتق نصف رقيق ويصوم شهرا أو يطعم ثلاثين ويصوم ثلاثين (قوله ولا يحل للمظاهر
 وطوها) خرج بالوطء غيره كاللمس والقبلة فإنه جائز ولو بشهوة في غير ما بين السر والركبة
 أما فيما بينهما فيصير كإباحة الرافعي في الشرح الصغير وقوله حتى يكفر بالكفارة المذكورة
 أي كلها ولا يكتفى بعضها وإن هجز عن باقيها حتى تمها ونظاها ذلك أنه لا يحل له الوطء وإن هجز
 عن الخصال الثلاث وجوز به بعضهم له لعذره وإن لم يثن عليه تركه وتوقف فيه الشبرا ملي
 وقال القياس المنع منه حتى يكفر وإن هجز وهذا كله في الظاهر غير المؤقت أما فيه فانما
 يحصل العود بالوطء في المدة فإذا عاد بالوطء فيه وجب عليه التزاع سالا ولا يجوز له الوطء بعد
 ذلك حتى يكفر أو تنقضي المدة كما مر (فصل في أحكام القذف واللعان) * انما قدم القذف
 على اللعان لانه سابق عليه فانه سببه والسبب سابق على المسبب والاصل فيه ما قوله تعالى والذين
 يرمون أزواجهم الايات وسبب نزولها أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بشريك بن سماعة بتقديم الميم على الحاء فقال له النبي صلى الله عليه وسلم البينة أو وحد
 في ظهرك فقال يا رسول الله أيجد أحدنا مع امرأته رجلا وينطلق يلتمس البينة فجعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يكرره عليه ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق نبيا اني لصديق ولينزل الله
 ما يرى ظهري من الخلق فزلت الايات وقبل ان سبب نزولها ان هو عير العجاني قال يا رسول
 الله أرايت اذا وجد أحدنا مع امرأته رجلا ماذا يصنع ان قتله قتلته فكيف يفعل فقال له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فإذا هب فأت بها فأتى بها
 فتلاعنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مانع من أن يكون كل منهما سببا للآخر
 وبعضهم جعل أن المراد ان حكم واقعتين بما أنزل في واقعة هلال ولم يقع بالمدينة الشريفة
 لعان بعد اللعان الذي وقع بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم الا في أيام عمر بن عبد العزيز يرضى
 الله عنه وهو أيمان مؤكدة بلفظ الشهادة وقيل شهادتان يترتب على ذلك أنه ان كان كاذبا لزمه
 أربع كفارات لانه أربع أيمان وأما الكلمة الخامسة فالقصد منها التأكيدها لاربعه
 فليست عينا هذا ان قلنا بالاول وهو الراجح وان قلنا بالثاني فلا يلزمه شيء سوى الاثم عند

وشعير لا دقيق وسويق
 وإذا هجز المكفر عن الخصال
 الثلاث استقرت الكفارة
 في ذمته فإذا قدر بعد ذلك
 على خصلته فاعلمها ولو قدر
 على بعضها كحد طعام أو بعض
 مد أخرجه (ولا يحل
 للمظاهر وطوها) أي
 زوجته التي ظاهرها
 (حتى يكفر) بالكفارة
 المذكورة

*(فصل في أحكام
 القذف واللعان)

الكذب (قوله وهو) أي اللعان وأما القذف فهو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا ونحوه في معرض
 التعبير صريحا كان كزيت أو يازانية أو في فرجك أو يا تحبة فهو صريح كما أفتى به ابن عبد
 السلام وكناية كزنا في الجبل بالهمز لأن الزن هو الصعود بخلاف زنا في البيت بالهمز فإنه
 صريح لانه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه وقبل ان لم يكن للبيت درج يصعد اليه
 فيها فهو صريح والافك كناية وكذلك يا فاجرة أو يا فاسقة أو أنت تحبين الخلو أو لم أجده بكرا خان
 نوى بذلك القذف كان قذفا والافلا وانما لم يذكر الشارح معنى القذف لغة وشرعا لانه
 سيأتي في فصل مستقل (قوله مصدر) أي لانه يقال لعن يلعن لعا نوه ملاعنة كما قال ابن
 مالك في فاعل الفاعل والمفاعله وقبل انه جمع للعن فيقال لعن ولعان كصعب وصعاب وقوله
 مأخوذ من اللعن أي مشتق منه لأن المصدر ما يزيد مشتق من المصدر والمجرد وقوله أي البعد أي
 لأن كلام المتلاعنين يبعد عن الآخر بل وعن رحمة الله بالنسبة للكاذب منهما ومنه لعنه الله
 أي أبعد وطرده عن رحمة (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله كللت مخصوصة أي التي هي
 الكلمات الخمس المعلومة مما سيأتي وسميت هذه الكلمات لعا بالقول الرجل فيها وعليه لعنة
 الله ان كان من الكاذبين وهو من باب التغليب لأن اللعن لم يذكر الا في الخامسة فهو من تغليب
 الاقل على الاكثر ولم ينظر للفظ الغضب مع وجوده في اللعان لقول المرأة وعليها غضب الله ان
 كان من الصادقين لأن اللعن متقدم في الآية على الغضب ولأن لعانه قد ينقل عن لعانها
 ولا ينكس ولانه من جانب الزوج وذلك من جانب الزوجة (قوله جعلت حجة) أي جعلها
 الله حجة لأن كل كلمة من الكلمات الأربع بمنزلة شاهد فالكلمات الأربع بمنزلة الشهود
 الأربعة الذين هم حجة في الزنا ونحوه والحاصل أن الزوج يتل بقذف امرأ لدفع العار الذي
 ألحقه به والتسبب الفاسدان كان هناك ولديتيه وقد يتعذر عليه إقامة البينة فجعل اللعان
 بينة له وان تيسرت له البينة لان الشأن أن لا يجدي بينة (قوله للمضطر الى قذف) أي للمحتاج
 اليه احتياجا شديدا حال الحننى كغيره ليس بشديد بل له اللعان وان كان هناك بينة وأنت خير بأن
 هذا لا يظهر الا ان كان المراد المضطر الى اللعان والشارح كغيره جعله مضطرا الى القذف
 ولا شك انه مضطر الى القذف ولو كان معه بينة وكان عليه أن يزيد أو الى تقي ولابد لا يظهر كونه
 مضطرا الى القذف الا اذا كان له ولي ينفيه بأن علم أنه ليس منه وانما يعلم ذلك اذا لم يطأها
 أو وطئها ولكن ولدته لدون ستة أشهر من وطئها ولقوى أربع سنين منه أو ظن أنه ليس منه
 بأن ولدته لما بينهما ومن زنا بعد استبراء منه بخصه والقذف حينئذ واجب فوالان تقي
 الولد على القو وكلاهما العيب بأن يأتي القاضي ويقول له ان هذا الولد ليس مني فان أخرك ذلك
 لم يصح نفيه بعد وأما اللعان فهو على التراخي بعد ذلك ولو ادعى جهل النبي أو القورية وكان ممن
 يخفى عليه ذلك صدق بيمينه وان لم يعلم أن الولد ليس منه بأن لم يعلم أنه منه أو شك فيه حرم القذف
 والنسب واللعان وأما اذا لم يكن له ولد فلا اضطرا لانه وان جازله القذف واللعان لكن الأولى
 له أن يستر عليها ويطلقها ان كرها وهذا كله ان علم زناها بأن رآها تزي أو ظنه ظنا مؤكدا
 وذلك يحصل بشيوع زناها بزيد مثلا مصوبا بغيره كأن رآها في خلوة ولو مرة واحدة ورآها
 تخرج من عنده أو رآها يخرج من عندها أو رأى رجلا معها امرأ في محل ريسة أو مرتقت

وهو لغة مصدر مأخوذ
 من اللعن أي البعد وشرعا
 كللت مخصوصة جعلت
 حجة للمضطر الى قذف

شعار في هيئة منكبة ولا يكتفى الشيوع وحده لانه قد يشيعه عدوها أو من طمع فيها ولم يظفر
 بشئ ولا القرينة وحدها لانه ربما دخلت عليه نفوف أو سرقة أو نحوها أو دخل هو عليها لذلك
 فان لم يعلم زناها ولم يظنه غلاما مؤكدا حرم عليه قذفها ولعانها ولو كان هناك ولد لانه يلحقه
 بالقراش (قوله من لطم فراشه) أي زوجة لطمت فراشه بالزنا في واقع على الزوجة وذكر
 الضمير المستتر في لطم باعتبار لفظ من وفراشه هو الزوجة لانه يقرشها عند الوطء فهي لطمت
 نفسها فيه انظارا في مقام الاتهام وقوله وألحق العار به أي بالمضطر وهو عطف مسبب على
 سبب أو عطف تفسير (قوله وإذا رمى أي قذف) لأن معنى القذف لغة الرمي وشرعا الرمي
 بالزنا في معرض التعبير كما تقدم ونرجع عرض التعبير معرض الشهادة والجرح في الشهادة
 فإذا شهد عليه بالزنا وبلغ الشهود نصبا أو جرحه به لترد شهادته لم يكن قذفا لانه ليس في معرض
 التعبير بل في معرض الشهادة أو الجرح في الشهادة ونرجع بقولنا وبلغ الشهود نصبا ما إذا
 لم يلقوا نصبا منهم قذفة لأن الرمي بالزنا حيث قذف في معرض التعبير حكما وان لم يقصدوا التعبير بل
 قصدوا الشهادة لانه لما لم تتم الشهادة حكمنا بأنه تعبير زجر أو ردع عن قذف الناس بصورة
 الشهادة (قوله الرجل) أي المكلف المختار المتزيم للأحكام فلا يقتضي قذف الصبي والمجنون
 والمكره وغير المتزيم للأحكام لعانها ولا عقوبة لكن يعزر الصبي والمجنون اللذان لهما نوع
 تمييز قذفهما فان عزرا قبل الكمال فظاهر والاف بعد الكمال (قوله زوجته) أي المحصنة لاجل
 قوله فعليه حد القذف لأن قذف غير المحصنة يوجب التعزير والمحصنة في باب القذف مكلف
 حر لم يفت من وطء يحسد به وعن وطء محرمة المملوكة وعن وطء محبلة في دبرها والسكران
 المتعدي في معنى المكلف (قوله بالزنا) شبهه بنحو السهم الذي يرمى به (قوله فعليه حد
 القذف) أي لها وللزاني الذي قذفه بها فعليه حدان حدانها وحد للزاني ولا يسقط حد أحدهما
 بغير الآخر (قوله وسأق) أي في فصل القذف وقوله انه ثمانون جادة أي ان كان القاذف
 حرا أو ما غيره عن به رق فثمة أربعون على النصف من الحر (قوله إلا أن يقيم الرجل القاذف
 البينة بزنا المقتوفة) أي فيسقط عنه الحد لانه صلى الله عليه وسلم قال لهلال بن أمية البينة أو
 حد في ظهره فقال والذي بعثك بالحق نبيا اني لصادق ولينزلن الله في أمرى ما يرى ثم ظهر من
 الحد كما تقدم والحديث بطوله في صحيح البخاري فدل ذلك على سقوط الحد بأقامة البينة ومثله
 التعزير ان لم تكن محصنة (قوله أو يلاعن الزوجة المقتوفة) فهو مخير بين إقامة البينة
 واللعان فان امتنع منهما فعليه الحد كما علم (قوله وفي بعض النسخ أو يلعن) أي يأتى بكلمات
 اللعان كما ان معنى يلاعن كذلك (قوله أي بأمر الحاكم) أي بتلقيه والا فلا يعتد به فهو شرط
 للاعتد باللعان وبجمله ثم وطء أربعة سبق قذف الزوجة تقديما للسبب على المسبب كما هو
 مستفاد من صريح المصنف حيث قال وإذا رمى الرجل زوجته بالزنا الخ وبه صرح الأصحاب
 لأن اللعان انما شرع لخلاص القاذف من الحد وتلقي القاضى أو من يقوم مقامه وولاء كلمات
 اللعان وأن لا يدل لفظا بآخر كما يشير اليه الشارح (قوله أو من في حكمه كالحكم) أي
 حيث لا ولد أما إذا كان هناك ولد فلا يصح التصكيم الا ان كان مكلفا ورضى به بخلاف غير
 المكلف أو كان مكلفا ولم يرض به لان له حق في النسب فلا يكتفى برضا الزوجين (قوله فيقول)

من لطم فراشه وألحق
 العار به (وإذا رمى أي
 قذف الرجل زوجته
 بالزنا فعليه حد القذف)
 وسأق انه ثمانون جادة
 (الا أن يقيم الرجل
 القاذف البينة) بزنا
 المقتوفة (أو يلاعن)
 الزوجة المقتوفة وفي بعض
 النسخ أو يلعن أي بأمر
 الحاكم أو من في حكمه
 كالحكم (فيقول)

بالنصب عطا على بلاعن وهذا بيان لكيفية اللعان (قوله عند الحاكم) أو نائبه ولا يتم
تلقينه كما مر ومثله السيد بين أمته وعبدته إذا تزوجها لأنه أن يتولى لعان رقيقه ~~هكذا~~
في المحشى ومثله في شرح الطهيط بل وفي شرح الرمل أيضا لكن في شرح الكتاب لابن قاسم
أن للسيد أن بلاعن بين عبده وزوجه وبين أمته وزوجها وهو صريح في أنه يتولى لعان
عبده ولو كانت زوجته غير أمته ولعان أمته ولو كان زوجها غير عبده وانظر ما لو كان الزوج
عبدا لواحدا والزوجة أمته لواحدا فمن يتولى اللعان هل سيد العبد أو سيد الأمة أو هما أو يرفعان
الأمر للحاكم والتأهر جواز الجميع (قوله في الجامع) أي ندبا لأن هذا التغليظ بالمكان وهو
مندوب وانما غلظ بالجامع لأنه المعظم من أمانكن البلد وقوله على المنبر أي ندبا أيضا كما
سذكره الشارح لأنه محل تعظ وزجر فناسب أن يكون على المنبر ليتعظ وينزجر وليشتهر أيضا
نعم الأولى في المسجد الحرام أن يكون بين الركن والحمام ويسمى بالحطيم لأن الذنوب تحطم فيه
عن الطائفين فإن قيل لا يثني لم يكن في البيت مع أنه أشرف بقاع مكة أوجب بأنهم عدلوا عنه
صيانة عن ذلك ولذلك لم يكن في الحجر لأنه من البيت فصين عن ذلك وإن حلف فيه عمر رضي الله
عنه وفي بيت المقدس أن يكون عند العصرة لأنها أشرف بقاعه ولأنها قبله الأبياء عليهم الصلاة
والسلام وأما في مسجد المدينة الشريفة فعلى المنبر كما في المساجد كما في الام والمختصر لقوله
صلى الله عليه وسلم من حلف على منبري هذا عينا أعاتبوا مقعده من النار ويسن التغليظ
بالزمان كالغليظ بالمكان فيكون بعد صلاة العصر أي عصر أي يوم إن كان عليه حثيثا لأن المين
القابرة بعد العصر أغلظ عقوبة تلعب العصيين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب اليم رجل حلف على ساعة لقد أعطى بها
أكثر مما أعطى وهو كاذب ورجل حلف على عين كاذبة بعد العصر ليقطع بها مال امرئ مسلم
ورجل منع فضل مائه فيقول الله تعالى اليوم أمعك فضلي كما منع فضل ماله فيقول الله تعالى
لم يكن طلب حثيث فبعد صلاة عصر يوم الجمعة لما روى من أن ساعة الإجابة فيه وإن كان
الاشهر أنها ساعة لطيفة فيما بين مجلس الامام على المنبر وانقضاء الصلاة كما رواه مسلم ويعتبر
التغليظ في الكافر بالمكان الذي يعظمه كالبيعة كسر الباء والكنيسة وبيت نارجوس
ويجوز للحاكم دخول أمانتهم لأنه حاجة ومثله غيره لكن ياذن مكلف منهم ويحصل ذلك إن
خلت عن الصور والاحرم فلا يدخل بيت أصنام وثني وبالزمان الذي يعظمه كالسبت في حق
اليهود والاحدى في حق النصارى ومن لم يعظم شيئا من ذلك كالدهرى بفتح الدال كما اقتصر
عليه المحشى وبعضهم قال بضم الدال وقصها وهو من ينسب الفعل للدهر ومثله الزندقي وهو
من لا يدين بدين وقيل الذي يفتي الكفر ويظهر الاسلام بلاعن في مجلس الحكم لأنه لا ينزجر
بمكان ولا زمان ويحسن كما قال الشيطان أن يحلف من ذكر بالله الذي خلقه ورزقه لأنه وإن غلا
في كفره أي تجاوز الحد فيه يمجده نفسه مذعنة لخالق مدبر فسبحان مدبر السموات (قوله
في جامع من الناس) أي بحضور جماعة من أعيان الناس وصلاتهم لان فيه ردعا عن الكذب
وهذا مما ليس به التغليظ أيضا وقوله أقلهم أربعة أي ثبوت الزنا بهم فاستحب أن يحضر ذلك
العدد (قوله أشهد بالله) أي أعلم حاله بالله وقوله فيما رويت به زوجتي هذا إذا رماها بالزنا

عند الحاكم في الجامع على
المنبر في جماعة من الناس
أقلهم أربعة (أشهد بالله
أخى لمن الصادقين فيما رويت
به زوجتي)

كما مر فان ادعت قذفه اهما واثبتته عليه بالبينه قال فيما ثبتته على من رمي اياها بالزنا وقوله
 القاتبة أي عن البلد أو عن مجلس اللعان وقوله فلانة أي فيسجها ويرفع نسبها ليعيها من غيرها
 دفعا للاشتباه وقوله من الزنا أي ان رماها بالزنا فان رماها بوطء الشبهة وكان هناك ولا احتل
 كونه من وطء الشبهة ولا عن نفسه قال فيما رميتها به من اصابة غيري لها على فراشي وان هذا
 الولد من تلك الاصابة فقوله وان هذا الولد من الزنا محمله في غير هذه الصورة وقوله وان كانت
 حاضرة أي يجلس اللعان وهو مقابل لقوله القاتبة كما لا يخفى (قوله وان كان هناك ولا يتقيه
 الخ) وانما يحتاج لنفيه ان لم يكن معلوما عند الناس أنه ليس منه فان كان معلوما عندهم
 أنه ليس منه كزوج مسموح أو صغير لم يحتج لنفيه لانه منقضي عنه شرعا وكذا الوطء في مجلس
 العقد أو نكح امرأة بالمشرق وهو بالمغرب وقوله ذكره في الكلمات أي في كل من الكلمات
 الخمس فلما غفل ذكر الولد في بعضها أعاد اللعان لنفسه فيعيد اللعان جميعه ولو كان اغفاله في
 الرابعة لان الولاء بين كلمات اللعان شرط وما أغفل ذكره فيه اجنبي فبعد فاصلا فيستأنف
 اللعان (قوله وان هذا الولد من الزنا) قد عرفت ان هذا فيما اذا رماها بالزنا وما اذا رماها
 بوطء الشبهة الذي احتل كون الولد منه فيقول وان هذا الولد من اصابة غيري على فراشي كما مر
 (قوله وليس مني) ظاهره أنه لا يكتفي اقتصاره على قوله وان هذا الولد من الزنا وبه قيل لانه قد
 يظن أن مثل وطء النكاح الفاسد زنا ولكن الرابع أنه يكتفي بحال اللفظ الزنا على حقيقته
 وظاهره أيضا أنه لا يكتفي الاقتصار على قوله ليس مني من غير أن يقول من الزنا وهو كذلك على
 الصحيح لانه يتبادر من قوله ليس مني أنه لا يشبهني خلقا وخلقاً كثيراً ما يريد الاب ذلك من هذا
 اللفظ كان يقول لولده لست مني يريد بذلك لا تشبهني خلقاً وخلقاً (قوله ويقول الملاءن
 هذه الكلمات أربع مرات) أي تكون كل مرة بمنزلة شاهد وكررت الشهادة لتأكيد الامر
 ولذلك سميت شهادات وهي في الحقيقة أيمان كما مر (قوله ويقول في المرة الخامسة) قد عرفت
 أنها موكدة لفاد الكلمات الأربع (قوله بعد أن يعظه الحاكم) أي ندب العله يتزجر ويثب
 أيضا أن يأمر رجلاً أن يضع يده على قلبه ويرجع وقوله أو المحكم أي لانه يقوم مقام الحاكم
 لكن بشرطه كما مر (قوله بتضويفه الخ) تصوير للوعظ ويقرأ عليه قوله تعالى ان الذين
 يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثم أقللنا الآية ويذكر قوله صلى الله عليه وسلم للبتلاعين حساء
 على الله أحد كما كذب فهل منكم من تائب (قوله وانه أشد من عذاب الدنيا) فقد قال
 النبي صلى الله عليه وسلم لهلال اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة (قوله فيما
 وميت به هذه من الزنا) أي ان كانت حاضرة فان كانت غائبة ذكرها بما يعيها من اسمها ونسبها
 كما في الكلمات الأربع وأشار الشارح الى تكميل كلام المصنف فكان من حقه أن يذكر
 هذه الزيادة ثلاثيهم أن الخامسة لا يشترط فيها ذلك وسكوته عن ذكره الولد في الخامسة
 بهم أيضا أنه لا يشترط ذكره فيها وليس مراد الاله لا بد من ذكره في الكلمات الخمس كما مر
 (قوله وقول المصنف) مبتدأ أخبره ليس بواجب وقوله على المنبر في جماعة وكذلك قوله في
 الجامع وقوله بل هوسنة أي للتغليظ وقد نهى على ذلك سابقا (قوله ويتعلق بلعانه) أي يترتب
 عليه ولو بلا حكم قاض وان كان كاذبا فبسه وقوله وان لم تلاعن الزوجة فلا يتوقف على

القاتبة (فلانة من الزنا) وان
 كانت حاضرة أشار لها بقوله
 زوجتي هذه وان كان هناك
 ولا يتقيه ذكره في الكلمات
 فقال (وان هذا الولد من
 الزنا وليس مني) ويقول
 الملاءن هذه الكلمات
 (أربع مرات ويقول في
 المرة الخامسة بعد أن يعظه
 الحاكم) أو المحكم بتضويفه
 له من عذاب الله في الآخرة
 وانه أشد من عذاب الدنيا
 (وعلى لعنة الله ان كنت
 من الكاذبين) فيما رميت
 به هذه من الزنا وقول
 المصنف على المنبر في جماعة
 ليس بواجب في اللعان بل
 هوسنة (ويتعلق بلعانه)
 أي الزوج وان لم تلاعن
 الزوجة

لعانها وقوله خمسة أحكام يشير الشارح الى عدم حصر الاحكام المترتبة على اللعان في خمسة
 التي ذكرها المصنف بقوله وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة (قوله أحدها) أي الخمسة
 أحكام وقوله سقوط الحدة لو قال سقوط العقوبة لتشمل التعزير الذي ذكره الشارح وقوله
 للملاعة أي وللزاني الذي قد فقه بها ان ذكره في كلمات اللعان والافلا يسقط عنه لكن له إعادة
 اللعان وذكره فيه ليسقط عنه فان لم يفعل حدة لجله بل اذا لم يلاعن الزوجة وجب عليه حدة ان
 حدة للزوجة وحدة للمقذوف به كما مر واذا احتل للزوجة بطلبها فطالبه المقذوف به بالحدة فله
 اللعان له ويسقط به حده وتأبده حرمة الزوجة بل لو ابتدأ الرجل فطالبه بحدة قد فقهه اللعان
 له أيضا على الاصح من وجهين بناء على أن حقه يثبت أصلا لا تبعاً ولا يلاعن المقذوف به لانه
 لا يثبت زنا به هذا اللعان وانما فائدة سقوط الحدة عن القاذف وقوله عنه أي عن الزوج
 القاذف لها (قوله ان كانت) أي الزوجة وقوله محصنة قد تقدم ضابط الاحصان في الكلام
 على القذف (قوله ويسقط التعزير عنه) تقدم أنه لو عبر المصنف بالعقوبة لتشمل التعزير
 لكنه عبر بالحدة وهو لا يشمل فذلك زاده الشارح وقوله ان كانت أي الزوجة وقوله غير محصنة
 أي كصغيرة ورقيقة والعبرة في الحدة والتعزير بحالة القذف فلا يتغيران بحديث عتيق
 أوروأ وإسلام في القاذف أو المقذوف (قوله والثاني وجوب الحدة عليها) أي لقوله تعالى
 ويدراً عنها العذاب الآية دل على وجوب الحدة عليها بلعانه وعلى سقوطه بلعانها كما سيأتي
 وقوله أي حد زناها أي الذي ثبت بلعانه وقوله مسلة كانت أو ككافرة متميم في وجوب الحدة
 عليها (قوله ان لم تلاعن) هذا قيد في الحقيقة لاستمرار الوجوب لاصله لانه يجب الحدة عليها
 بلعانه ثم ان لاغت سقط عنها كما سيذكر بقوله ويسقط الحدة عنها الخ والكلام هنا في أصل
 الوجوب فلذلك قال المحنث لو أسقطه لكان أولى ويجب بأن قيد في محذوف والتقدير
 ويستمر وجوبه عليها ان لم تلاعن (قوله والثالث زوال الفرائض) أي فرائض الزوج عنها
 لانقطاع النكاح بينهما والمراد بالفرائض هنا الزوجية وبزواله انقضاءها فهي فرقة انفصاخ
 كالرضاع لحصولها من غير لفظ (قوله وعبر عنه) أي عن زوال الفرائض وقوله بالفرقة
 المؤبدة فيه أن التأيد لا يعلم من قول المصنف وزوال الفرائض وانما يعلم من قوله والتصرم
 على الابد والمراد بالفرقة البينونة ويترتب على ذلك أنه لا نفقة لها ولو كانت حاملا لثني الحمل
 عنه اذا نفي الحمل بلعانه كما جزم به في الكافي وعدم التوارث بينهما وجواز تزوجه أربعاً سواء
 ومن يحرم الجمع بينهما كاختار وعمرها وغير ذلك من الاحكام (قوله وهي) أي الفرقة
 وقوله حاصلة ظاهراً وباطناً أي في الظاهر وفي الباطن وقوله وان ككذب الملاعن نفسه
 غاية في قوله وهي حاصلة ظاهراً وباطناً لا يتوهم أنها في هذه الصورة تفصل ظاهراً وباطناً
 (قوله والرابع نفي الولد عن الملاعن) أي نفي نسبه عنه ان نفيه في لعانه ولو استلحقه بعد
 ذلك لحقه حتى لو قتل الملاعن من نفيه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه القصاص ولو أسلم ذمي بعد
 نفي ولده لم يتبعه في الاسلام فان استلحقه ولو بعد موته وقسم تركته لمحقه في نسبه واسلامه وورثه
 وتنقض القسمة وقوله أما الملاعة فلا يتنفي عنها نسب الولد أي لخبر العيصين أنه صلى الله عليه
 وسلم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة ولا يصح نفي أحد توأمين دون الآخر لأن الله تعالى لم يجر

(خمس أحكام) أحدها
 (سقوط الحدة) أي حدة
 القذف للملاعة (عنه) ان
 كانت محصنة وسقوط
 التعزير عنه ان كانت غير
 محصنة (و) الثاني (وجوب
 الحدة عليها) أي حد زناها
 مسلة كانت أو كافرة ان لم
 تلاعن (و) الثالث (زوال
 الفرائض) وعبر عنه غير
 المصنف بالفرقة المؤبدة
 وهي حاصلة ظاهراً وباطناً
 وان كذب الملاعن نفسه
 (و) الرابع (نفي الولد) عن
 الملاعن أما الملاعة فلا
 يتنفي عنها نسب الولد

العادة بأن يجمع في الرحم ولحم من ماء رجل وولد من ماء آخر لأن الرحم إذا دخله المني انسدت
 عنه فلا يقبل مني آخر وتقدم أن النبي قوري بكلمة العيب فإن آخر بلا عذر بطل حكمه من
 النبي فيلحقه الولد بخلاف ما إذا كان بعد زكأن بلغه الخبر ليلا فخر حتى يصبح أو كان مريضاً أو
 محبوساً ولم يمكنه اعلام القاضي بذلك أو لم يجد القاضي فأنحر حتى يجد مغلطاً حقه في ذلك
 أن تعسر عليه الاشهاد بأنه باق على النبي والابطل حقه ولو هي بولد كأن قيل منعت بولده
 فأجاب بما يتضمن اقراراً كاتمين أو نهم لحقه ولا يصح نفيه بخلاف ما لو أجاب بما لا يتضمن اقراراً
 كقوله جزاك الله خيراً لأن الظاهر أن قصده مكافأة الدعاة بالدعاء وله نفي حل وانتظار وضعه
 ليتحقق كونه ولداً فإنه يحتمل أن الحاصل نقاش لا حمل فلو قال علمته ولداً أو نرت رجاء أن ينزل
 ميتاً فكنى اللعان بطل حقه لتفريظه ولو لاعن لنفي حمل فبان أن لا حمل بان فساد لعانه
 وكذا الولاعن فبان فساد نكاحه وحينئذ فلا يثبت له شيء من أحكام اللعان كتأيد الحرمة
 وسقوط الحد وهو ذلك (قوله والخامس التعريم للملاعة على الابد) فيتأيد قصرهما للمنافي
 العصمين أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما ثم قال لا سبيل لك عليم أو في سنن أبي داود والمتلاحقان
 لا يجمعان أبداً أي ولا في القسامة فلا يجمعان حتى في الآخرة كما قاله الزيايدي كالشهاب الرملي
 (قوله فلا يحمل للملاعة نكاحها) فترجع على قوله والتعريم على الابد فلا تحمل له بوجه من
 الوجوه ولو اتصلت بأزواج وقوله ولا وطؤها بملك المين لو كانت أمة أي وكن متزوجة بها
 ولا عنها وقوله واشترأها أي مثلاً فخل الشراء غيره كعبه وغيرها فحق علكها بشراء أو هبة أو
 غيره مما لا يحمل له وطؤها (قوله وفي المطلات زيادة على هذه الخمسة) إشارة إلى أن الأحكام
 المترتبة على اللعان لا تنصرف في الخمسة التي ذكرها المصنف كما مر (قوله منها سقوط الخ) أي
 ومنها سقوط حد قذف الزاني الذي قد فقه بها أن ذكره في لعانه كما مر ومنها تنطير الصداق قبل
 الدخول ومنها أن حكمها حكم المطلقة طلاقاً باتساقاً فلا يلحقها طلاق إلى غير ذلك من الأحكام
 المترتبة على البيونة وقد تقدم ذكرها ومنها أنها لا تنفقه لها وإن كانت حاملاً كما مر (قوله
 حصانتها) أي ككونها محصنة وقوله في حق الزوج أي بخلاف حق غيره فلو قذفها أجنبي
 ولو بتلك الزينة حد لا عنت أو لم تلاعن لأن أثر اللعان محصور بالزوج وقوله إن لم تلاعن مفهومه
 أنها إذا لا عنت لم تسقط حصانتها في حد الزوج بقذفها حينئذ (قوله حتى لو قذفها بعد ذلك)
 أي بعد لعانه مع ككونها لم تلاعن وقوله لم يمسك أي بل بعد ذلك لا يذاه (قوله ويسقط الحد)
 أي حد الزنا الذي وجب عليها بلعانه وقوله بان تلتن أي بسبب ذلك وقوله أي تلاعن الزوج
 بعد غام لعانه أي كما هو مستفاد من لفظ السقوط لأنه لا يكون الا فيما وجب ولا يجب الا بتمام
 لعانه وباشتراط البعدي بجرم في الروضة ويدل عليه قوله تعالى ويدراً عنها العذاب الآية (قوله
 فتقول في لعانتها) أي يأمر الحاكم أو نحوه في الجالس على المنبر في جماعة من الناس إلى
 آخر ما مر في لعانه من الشروط والمندوبات ومنها التغليب بالمكان والزمان ثم تلاعن الحائض
 أو فحواها يلب المسجد لتعريم مكنتها فيه والباب أقرب المواضع إليه فيخرج إليها الحاكم
 أو نائبه بعد فراغ لعان الزوج فيه (قوله إن كان الملاعن حاضراً) فإن كان غائباً ميزته باسمه
 ونسبه كما في جانيها وانما قيد الشايع بذلك لاجل قول المصنف شهد بالله أن فلاناً هذا فان قوله

(و) الخامس (التعريم)
 للملاعة (على الابد) فلا
 يحمل للملاعة نكاحها ولا
 وطؤها بملك المين لو كانت
 أمة واشترأها وفي المطلات
 زيادة على هذه الخمسة منها
 سقوط حصانتها في حق
 الزوج إن لم تلاعن حتى لو
 قذفها بعد ذلك بزنا لم يحد
 (ويسقط الحد عنها بان
 تلتن) أي تلاعن الزوج
 بعد تمام لعانه (فتقول)
 في لعانتها إن كان الملاعن
 حاضراً (أشهد بالله أن
 فلاناً هذا

هذا خاص بالخاضر كما هو ظاهر (قوله لمن الكاذبين) أي على قياس ما في به من الزنا كما في بعض
النسخ وقوله وتكرر الملاعنة هذا الكلام أي الذي هو قولها أشهد بالله الخ وقوله أربع
مرات أي لقوله تعالى ويدأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآية وأفهم سكونه
عن ذكر الولد في لعانها أنها لا تتصلح اليه ولو تعرضت له لم يضر (قوله بعد أن يعظها الحاكم)
أي ندبا ويأمر امرأته بأن تضع يدها على فخما العليا أن تنزجر وقوله أو الحكم أي بشرطه السابق
فتنبه وقوله بتضويحه الخ تصوير للوعظ كما مر تطهيره وقوله وأنه أشد من عذاب الدنيا كأن يقول
لها عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة (قوله وعلى غضب الله الخ) والحكمة في
اختصاص لعان المرأة بالغضب ولعان الرجل باللعن أن جرعة الزنا أعظم من جرعة القذف
والغضب أعظم من اللعن لأن الغضب ارادة الانتقام واللعن البعد والطردي فجعل الاغظ مع
الاغظ وغير الاغظ مع غير الاغظ (قوله وما ذكر من القول المذكور) أي من قول
الزوج أشهد بالله أني لمن الصادقين إلى آخر الكلمات الخمس وقول الزوجة أشهد بالله أنه لمن
الكاذبين إلى آخر الكلمات الخمس وقوله محله في الناطق أي زوجا أو زوجة (قوله أما
الآخر من الخ) مقابل للناطق وقوله فيلاع عن إشارة مفهومة أي خمس مرات بدل الكلمات الخمس
في جانب كل من الزوج والزوجة (قوله ولو أبدل في كلمات اللعان الخ) إشارة إلى أحد الشروط
السابقة كما تقدم التنبه عليه وقوله لفظ الشهادة بالحلف وكذا لو أبدل لفظ الله بلفظ الرحمن
مثلا وقوله لم يصح في الجميع أي جميع هذه الصور * (فصل في أحكام العدة) * أي ككونها
تحصل بوضع الحمل في الحامل المتوفى عنها وغير المتوفى عنها وكونها تحصل بأربعة أشهر وعشر
في المتوفى عنها غير الحامل وثلاثة قروء في غير المتوفى عنها إلى غير ذلك وقوله وأنواع المعتدة أي
من كونها متوفى عنها وغير متوفى عنها وكل منهما إما حامل أو غير حامل وعلى كل أما حرة أو
أمة كما يعلم محاسباتي والأصل فيها قبل الاجماع الآيات والأخبار الآتية وشرعت صيانة
للأنساب وتحصينا لهن عن الاختلاط (قوله وهي لغة الاسم من اعتد) فهي اسم مصدر
من اعتد والمصدر الاعتداد وقيل مأخوذة من العدد لاشغالها عليه غالباً فانها تشتمل على عدد
من الأقراء أو الأشهر وخرج بغالب ما لو كانت بوضع الحمل فانها لا تشتمل على عدد إذ لا عدد
فيه (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله تربص المرأة الخ عبارة غير مدقة تربص فيها المرأة
الخ وهي أولى ومعنى التربص الانتظار بمعنى تربص تنتظر وتمنع نفسها عن النكاح في تلك المدة
وشملت المرأة الحرة والأمة (قوله يعرف فيها) أي بها فني بمعنى الباء كما هو في نسخة أخرى وفي
نسخة منها وقوله براءة زوجها أي من الحمل والرحم جلدة معلقة في فرج المرأة فمها كالكيس
يستمع فيها من الرجل ومنى المرأة فينطلق منهما الولد وكان الأولى للشارح أن يزيد أو للتعبيد
أو لتجنبها على زوجها فأن كلامه قاصر على معرفة براءة الرحم فقط وعبارة غيره لمعرفة
براءة زوجها أو لتجنبها على زوجها والمغلب فيها التعبيد بدليل عدم الاكتفاء بقوله
واحد مع حصول البرائة وبديل وجوب عدة الوفاة وان لم يدخل بها (قوله بأقراء أو أشهر
أو وضع حمل) أي بسبب ذلك وهو متعلق يعرف (قوله والمعتدة) أي من حيث لا يقيد
كونها متوفى عنها أو غير متوفى عنها الثلاث يلزم انقسام الشيء إلى نفسه وغيره وهكذا يقال في كل

لمن الكاذبين في عمار ما في
به من الزنا) وتكرر
الملاعنة هذا الكلام
(أربع مرات وتقول في)
المدة (الخامسة) من لعانها
(بعد أن يعظها الحاكم)
أر الحكم بتضويحه لها من
عذاب الله في الآخرة وأنه
أشد من عذاب الدنيا (وعلى
غضب الله أن كان من
الصادقين) في عمار ما في به من
الزنا وما ذكر من القول
المذكور محله في الناطق
أما الآخر من فيلاع عن إشارة
مفهومة ولو أبدل في كلمات
اللعان لفظ الشهادة بالحلف
كقول الملاعن أشهد بالله
أو لفظ الغضب باللعن أو
عكسه كقولها لعنة الله
وقوله غضب الله على أو
ذكر كل من الغضب
واللعن قبل تمام الشهادات
الأربع لم يصح في الجميع
(فصل)
في أحكام العدة وأنواع
المعتدة وهي لغة الاسم من
اعتد وشرعا تربص المرأة
مدة يعرف فيها براءة زوجها
بأقراء أو أشهر أو وضع حمل
(والمعتدة)

تقسيم وقوله على ضربين أى كائنة على نوعين من كينونة المقسم على قسميه (قوله متوفى عنها
 بفتح المثناة الفوقية وفتح الواو والقاء المشددة على صيغة اسم المفعول ونائب الفاعل الجواز
 والجرو وفي كلام المصنف وقول المشرح زوجها حل معنى لا حل اعراب لانه يلزم على جعله
 نائب فاعل أن المصنف حذف نائب الفاعل وهو لا يجوز حذفه (قوله فالتوفى عنها الخ) أى
 اذا أردت بيان حكم المتوفى عنها وغير المتوفى عنها فاقول لك المتوفى عنها كذا وكذا وغير المتوفى
 عنها كذا وكذا فالقضاء فاء القصيدة لأنها أفصحت عن شرط مقدر (قوله ان كانت حرة حاملا)
 انما قيد بالحرة مع أن الامة الحامل كذلك مراعاة لصنيع المصنف فانه ذكر الامة فيما سبأ
 وقوله فعدها عن وفاة زوجها أى فعدها الناشئة عن وفاة زوجها (قوله بوضع الحمل) أى
 بتمام انفصاله كما أشار إليه المشرح بقوله كله فلا أثر لانفصال بعضه متصلا كان أو منفصلا في
 انقضاء العدة وكذا غيرها من سائر أحكام الجنين نعم اذا خرج الجنين وبقي شعره منفصلا لم يضر
 بخلافه متصلا ومثله الطفر واستثنى من ذلك وجوب الفترة على الجناني على أمه بظهور ثبوت منه
 وجوب القود اذا خرجان رقبته وهو حي وجوب الدية على الجناني اذا جنى على أمه ومات
 بعد صياحه بالجنسية وشمل الحمل الميت فلا تنقضي العدة الا بوضعه ولو بدواه كما يتفق لبعض
 الطوائف فانه قد يموت الولد في بطن المرأة ويرثها فلا تنقضي عدها مادام في بطنها ولو
 طالت المدة قال النووي قد وقعت هذه المسئلة واستقينا عن أفاجينا عنها بذلك وان اختلف
 العصريون فيها ويدل لذلك قوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن ودخل في
 الحمل المضغة التي فيها صورة خفية على غير القوابل مع ظهورها عندهن أو ليس فيها صورة
 لا ظاهرة ولا خفية ولكن قال أربع منهن أنها أصل آدمي ولو بقيت لتصورت فتستقضي بها
 العدة لحصول برائة الرحم بذلك وهذه المسئلة تسمى مسألة النصوص لأن فيها ثلاثة نصوص
 لكنا في رضي الله عنه فانه نص فيها على أن العدة تنقضي بم او نص على أنه لا يجب فيها الفترة
 ونص على أنه لا يثبت فيها الاستيلاد والفرق أن العدة تحصل ببرائة الرحم وقد وجدت والاصل
 برائة الذمة في الفترة وأمومية الولد انما تثبت بما يسمى ولدا وهذه لا تسمى ولدا وأما العلقه وهي
 دم غليظ يعلق فلا تنقضي بها العدة لأنها لا تسمى حلالا لكن يثبت لها ثلاثة أحكام الفطر
 بخروجها ووجوب الغسل به وإن الدم الخارج بعدها يسمى نفاسا وتثبت هذه الاحكام الثلاثة
 للمضغة وتزيد بكونها تنقضي بها العدة بالشرط المذكور ويحصل بها الاستبراء ويولد عنهما
 بأنه يثبت به أمية الولد ووجوب الفترة بخلافهما (قوله حتى ثانی توأمين) أى ولو انفصل
 أحدهما في حياة الزوج والاخر بعدمونه وضابط التوأمين أن لا يتخلل بينهما ستة أشهر بأن
 ولدا معاً وتخلل بينهما دون ستة أشهر فان تخلل بينهما ستة أشهر فأكثر فهم احلان لا توأمين
 (قوله مع امكان نسبة الحمل للميت) قيد لانقضاء العدة بوضعه فلا تنقضي العدة بوضعه الا مع
 امكان نسبة الحمل له فلو كانت حاملا من وطء الشبهة فعدها أربعة أشهر وعشر بعد وضع الحمل
 حتى لو حلت بشبهة في العدة كملت الباقي بوضع الحمل لأن عدة الحمل متقدمة تقدم أو تأخر
 فان كانت حاملا من زنا أو حلت في العدة منه انقضت عدتها بمضي الاشهر مع وجوده لانه
 لاحرمه ولهذا لو نكح حاملا من زنا مع نكاحه قطعا وبإزاله وطؤها قبل وضعه

على ضربين متوفى عنها
 زوجها (وغير متوفى عنها
 فالتوفى عنها) زوجها (ان
 كانت حرة) حاملا فعدها
 عن وفاة زوجها (بوضع
 الحمل) كله حتى ثانی توأمين
 مع امكان نسبة الحمل للميت
 ولو احتمالا

على الاصم ولو جهل حال الحمل هل هو من زنا أو من وطء الشبهة حمل على أنه من الزنا كما نقله
 الشيخان عن الرويات وبه أفق القفال ويحرم به صاحب الانوار وقال الامام يحمل على أنه من
 وطء الشبهة فتحسينا القطن وبه جزم صاحب التمييز وجمع بينهما يحمل الا قول على أنه يعمل على
 أنه من الزنا في أنه لا تنقض به العدة والثاني على أنه يحمل على أنه من النسبة فلا يلزمها الحد
 (قوله كنفى بلعان) مثال لقوله ولو احتملا ومثل المتن باللعان المتن بالحلف في الامة فالكاف
 تميلية لاستقصائية كما توهمه بعضهم كذا قال المحقق وأنت خبر بأن المتن بالحلف في الامة
 لا تدخل له في العدة اذ لا عدة على الامة في حق سيدها الا أن ينظر لكون التمثيل المنسوب احتمالا
 بقطع النظر عن العدة فظهر من ذلك وجه لمن جعلها باستقصائية لانه لا يناسب في هذا المقام
 الا المتن باللعان وانما انقضت العدة به مع نفيه عنه لان نفيه لا ينافي امكان كونه منه ولهذا
 لو استلحقه لحقه (قوله فلو مات صبي الخ) تفريع على مفهوم القيد المذكور ومثله الممسوح وهو
 المقطوع جميع ذكره وأنثيه فلو مات عن حامل فعذتها بالاشهر لا بوضع الحمل اذ لا يلحقه ولد على
 المذهب ولم يعمد ولادة مثله فحكمه حكم المرأة وقد حكى أن أبا عبيد بن جريه قد قضاه مصر
 وقضى بطوق الولد للمسوح وكان من مجتهدى العتوى فلهذا قلنا القول المرجوح لحمله الممسوح
 على كتفه وطاف به في الاسواق وقال انظروا الى هذا القاضى يطق أولاد الزنا بالخدم وأما
 الجبوب وهو الذي قطع ذكره وبقي أنشاء فيلحقه الولد لبقاء أوعية المني وما فيها من القوة الهائلة
 للدم وكذا الخصى وهو الذي قطع أنثاءه وبقي ذكره ومثله المسلول وهو الذي سلت خصيتاه وبقي
 ذكره فيلحق كلاهما الولد لبقاء آلة الجماع فقد يبالغ في الايلاج فيلتد وينزل ماء رقيقا وقوله لم
 الخصية البقي للماء واليسرى للشعر أمر أعلى فقد وجد من له اليسرى وله ماء كثير ومن له البقي
 وله شعر كثير ويترب على لحوق الولد لكل من ذكره أنه اذا مات عن حامل انقضت عذتها بوضع
 الحمل (قوله فعذتها بالاشهر) أي بأربعة أشهر وعشر وقوله لا بوضع الحمل أي لعدم نسبته اليه
 لانه لا يولد مثله كما هو القرض وتحسب الاشهر مع وجود الحمل حتى لو تمت مع وجوده انقضت
 العدة لحله على أنه من الزنا بالنظر للعدة وان كان يحمل على أنه من النسبة تحسينا القطن بالنظر
 لعدم الحد كما يعلم مما مر (قوله وان كانت حائلا) بهزمة مكسورة أي غير حامل ولو غير مدخول
 بها لان عدة الوفاة لا توقف على المدخول ومثل الحائلا الحامل من غير الزوج كما تقدم التنبيه
 عليه (قوله فعذتها) أي الحائلا ولو صغيرة أو ذروجة صبي أو مسح بشرط أن تكون حرة كما
 هو السياق لان الامة غير الحامل المتوفى عنها زوجها شهران وخمس ليال كما سيأتي في كلام المصنف
 فكلامه هنا مقيد بالحرة أخذاس كلامه الا في وقوله أربعة أشهر وعشر رفع عشر كافي فسخة
 وهو ظاهر وبمنصبه كافي فسخة أخرى على أنه مفعول معه وأنه مفعول لمخذوف والتقدير وتزيد
 عشر او حكمة الاربعة أشهر أنها لو كانت حاملا لتحرك الحمل فيه النفخ الروح فيه حينئذ وزيد
 العشر استظهر ارا (قوله من الايام بلياليها) أشار بهذا التقدير الى أن المتن منون لكن المناسب
 لتراثنا في عشر أن يقول من الايام بأيامها لكن المعدوم مخذوف في كلام المصنف فيجوز ترك
 التاء ولو كان المعدوم ذكر الكن مراعاة القاعدة الأولى (قوله وتعتبر الاشهر بالاهلة ما أمكن)
 أي مدة امكان اعتبارها بالاهلة بأن وافق موت الزوج أول الشهر فتعتبر الاربعة أشهر بالاهلة

كنفى بلعان فلو مات صبي
 لا يولد مثله عن حامل فعذتها
 بالاشهر لا بوضع الحمل (وان
 كانت حائلا فعذتها أربعة
 اشهر وعشر) من الايام
 بلياليها وتعتبر الاشهر
 بالاهلة ما أمكن

فاقمة أو ناقصة وتكمل بعدها به شر هذا ان علت الالهة فان خفيت عليها كعبوسة اعتقدت بمائة
 وثلاثين يوما اعتبارا بالعدد (قوله ويكمل المنكسر ثلاثين يوما) أي بان مات الزوج في اثنتاه
 الشهر فيكمل من الخامس ثلاثين يوما وثاني بعد تكميله بالعشرة ان لم يكن الباقي من المنكسر
 عشرة أيام والاحسب العشرة فتأتي بعدها بأربعة أشهر هلالية (قوله وقبر المتوفى عنها
 زوجها) وهي المفارقة في الحياة سواء كانت فرقة طلاق أو فسخ بعيب أو انقضاء برضاع أو لعان
 ومثلها المعتدة عن وطء الشبهة ولو مسخ الزوج حيوانا فهو كفرقة الحياة بخلاف ما لو مسخ بجادا
 فانه كفرقة الوفاة واعلم أنه لو مات عن المطلقة الرجعية في العدة انتقلت الى عدة الوفاة لانها
 كالزوجة وترث حيثنذ بخلاف البائن ولو ادعت المعتدة التي مات عنها زوجها انم انقضت عدتها
 قبل موته لم تسقط عنها العدة ولم ترث وقبده القفال بالرجعية وهو ظاهر بخلاف البائن فتصدق
 في قولها لانها لا تنقل كما علت ولو ادعت أن الطلاق رجعي لترث وقد جهل أنه رجعي أو بائن
 صدقت لان الاصل عدم الابانة (قوله ان كانت حاملا) أي وان لم يظهر كونها حاملا لا بعد عدة
 اقراء أو أشهر لانها حايدين على البراءة ظنا ووضع الحمل يدل عليها قطعاً عابرة به لا بالاقراء
 ولا بالأشهر وقوله فعدتها موضع الحمل أي بتمام انفصاله كله حتى تاتي بأمين ولو ميتاً أو مضغة فيها
 صورة أو تصوير ولو بقيت يقول القوابل كما مر (قوله المنسوب لصاحب العدة) أي زوجها كان
 أو غيره كالواطئ يشبهه كافي النكاح القاسد والمراد المنسوب لصاحب العدة ولو احتمل لا كنفى
 بلعان فلولاً عن حاملها وفي الحمل انقضت عدتها بوضع وان كان منقبضاً عنه نطاهر الامكان كونه
 منه بدليل أنه لو استلحقه لحقه كما مر فان لم يكن منسوباً لصاحب العدة تكمل زوجة الممسوح فلا
 تعتد بوضعه بخلاف المهبوب والمخصى والمسلول فان زوجة كل منهم الحامل تعتد بوضع الحمل
 ومثل الممسوح كل من لم يمكن كون الحمل منه كأن وضعته لدون ستة أشهر من امكان الاجتماع
 أو لقوف أربع سنين من القرقة نعم ان ادعت في الاخيرة أنه راجعها أو وجد دنكاحها أو وطئها
 بشبهة وأمكن انقضت به عدتها وان اتقى عنه (قوله وان كانت حائلاً) أي أو حاملاً بجمل غير
 منسوب لصاحب العدة كما علمه قريبا (قوله وهي من ذوات أي صواحب الحيض) أي بأن
 كانت تحيض ولو مرة ولم تبلغ سن اليأس وقوله فعدتها ثلاثة قروء أي وان طالت أو استجملت
 الحيض بدواء ومن انقطع حيضها عارض كرضاع ومرض أو لاله ارض تصبر حتى تحيض فتعتد
 بالاقراء او حتى تبلغ سن اليأس وهما اثنتان وستون سنة على الاصح وقيل ستون وقيل خمسون
 ثم يعتد بالشهر ولا مبالاة بطول المدة عليها وبذلك يعلم عدم صحة ما يفتاه بعض جهلة فقهاء
 الربيع من تزويجهم لمن انقطع حيضها عارض أو غيره قبل بلوغ سن اليأس ويسعون بما يجيز
 الانقطاع آية ويكتفون بمضي ثلاثة أشهر ويستغفرون صبرها الى بلوغ سن اليأس ثم الاعتداد
 بثلاثة أشهر ويقولون كيف تصبر حتى تصبر عموماً فليحذر من ذلك لان الاشهر انما جعلت للتي
 لم تحض أصلاً ولا آية وهذه غيرهما ولو كانت من انقطع حيضها رجعية استمرت رجعتها
 ونفقها وكسوتها وسكاها الى انقضاء المدة ولا عبرة بتضرر الزوج بذلك في طول المدة كما لو كانت
 حاملاً ومات في بطنها وتعد رخصه بدواء أو فحوه وطالت المدة جدا وهذا هو المعتمد كما نقله
 الشيخ عليه من الثبر الملسي خلافا لما نقل عن الراعي من أن ذلك بالنسبة للعدة وأما في الرجعة

ويكمل المنكسر ثلاثين
 يوما (وقبر المتوفى عنها زوجها
 ان كانت حاملا فعدتها
 بوضع الحمل) المنسوب
 لصاحب العدة (وان
 كانت حائلاً وهي من
 ذوات) أي صواحب
 الحيض فعدتها ثلاثة قروء

والثقة وقوابها فخذت الى ثلاثة أشهر فقط ولا تستمر حتى تبلغ سن اليأس لما يلق الزوج في ذلك من الضرر وهذا ضعيف والاقول هو الصواب (قوله وهي الاطهار) لما كانت القرو ومشتريه بين الحيضات والاطهار بين المصنف أن المراد بها الاطهار كما روى عن عمرو بن دينار وغيرهم من الصحابة وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن والطلاق في الحيض حرام كما مر فالطلاق المأمور به يكون في الطهر لتشرع في العدة حيث يختلف الطلاق في الحيض فانه لا تشرع في العدة عقبه كما يعلم مما سبق والحاصل أن القربض والقاف وقصها مشتركة بين الحيض والطهر ومن اطلاقه على الحيض ما في خبر النسائي وغيره ترك الصلاة أيام اقراءه او قبل القرو والاطهار والاقراء للحيض وربما يشهد له هذا الحديث فانه جعل الاقراء للحيض (قوله وان طلقت طاهرا) أي والحال انه سبق لها حيض أو نفاس فلا يحسب طهر من لم تحض ولم تنفس قرأ لأن القرو هو طهر محتوش بين دمي حيض أو حيض ونفاس أو نفاسين كان نلد من زوج ثم من زنا أو عكسه وقوله بأن بقي من زمن طهرها بقية أي وان قلت بخلاف ما لو قارن الطلاق آخر زمن طهرها بتعلق أو غيره فهي كالمطلقة حائضا فلا تنقض عدتها الا بالطعن في حيضة واحدة (قوله انقضت عدتها بالطعن في حيضة واحدة) أي لا تبقى الطهر تعد قرأ فيصدق على بعض القرو مع القراءتين بعده ثلاثة قرو كما صدق على الشهرين وبعض الثالث أشهر في قوله تعالى الحج أشهر معلومات وزمن الطعن في الحيضة ليس من العدة بل يتبين به انقضاء عدتها (قوله أو طلقت حائضا أو نفاسا) ومثلها من طلقت مع آخر طهرها بتعلق أو غيره كما مر وقوله انقضت عدتها بالطعن في حيضة واحدة أي لاجل أن تتم لها ثلاثة قرو وهي الاطهار وقد عرفت أن زمن الطعن في الحيضة ليس من العدة (قوله وما بقي من حيضها لا يحسب قرأ) هذا لا يتوهم لأن المراد من القرو الاطهار كما مر فلا يتوهم أن بقية الحيض تحسب قرأ اللهم إلا أن يقال ذكره لما شاك بقية الطهر السابقة أو يقال ذكره للرد على من يقول المراد بالاقراء الحيض كما في حنيفة رضي الله عنه (قوله وان كانت تلك المعتدة) أي التي هي غير المتوفى عنها وهذا مقابل لقوله وهي من ذوات الحيض وقوله صغيرة أي قبل البلوغ وقوله أو كبيرة أي بعد البلوغ وقوله لم تحض أصلا أي لم يسبق لها حيض في عمرها أبد بخلاف من سبق لها حيض ثم انقطع لعارض أو غيره فانه تصبر حتى تحيض فتعد بالاقراء أو تبلغ سن اليأس فتعد بالاشهر كما مر وقوله ولم تبلغ سن اليأس قبل دفع التكرار فيما بعده لانها اذا بلغت سن اليأس كانت آيسة فهي داخله في قوله أو آيسة (قوله أو كانت متصيرة) فعدها ثلاثة أشهر في الحال لأن كل شهر يشغل على طهر وحيض فالبا هذا ان طلقت في أول الشهر فان طلقت في أثناء الشهر فان كان الباقي يسع حيضا وطهرا بأن كان ستة عشر يوما أكثر حسب لها قرأ لا شمله على طهر لا محالة وتكمل بشهرين هلالين بعده وان كان لا يسع حيضا وطهرا بأن كان دون ستة عشر يوما لم يحسب لها قرأ وتعد بعده ثلاثة أشهر هلالية وأما المستحاضة غير المتصيرة فترد لا قرائنها المعتبرة في حقها فقرد المعتادة لعاداتها وقدرها ووقت ان عرفتها والميزة لتمييزها والمبتدأة غير الميزة والقاعدة شرط تميز ليوم وليلة في الحيض وتسعة وعشرين يوما في الطهر فعدها تسعون يوما (قوله أو آيسة) أي من بلغت سن اليأس سبق لها حيض أو لا (قوله فعدها ثلاثة أشهر) أي لقوله تعالى واللائي ينسبن من الحيض من نسائكم أن ارتبتم فعدهن

وهي الاطهار وان طلقت طاهرا بأن بقي من زمن طهرها بقية بعد طلاقها انقضت عدتها بالطعن في حيضة واحدة أو طلقت حائضا أو نفاسا انقضت عدتها بالطعن في حيضة واحدة وما بقي من حيضها لا يحسب قرأ (وان كانت تلك المعتدة صغيرة) أو كبيرة لم تحض أصلا ولم تبلغ سن اليأس أو كانت متصيرة (أو آيسة فعدها ثلاثة أشهر)

ثلاثة أشهر والذي لم يحسن أي فعدتهن كذلك كما قاله أبو البقاء في إعرابه وقوله إن ارتبتم قد
 لبيان الواقع لانهم كانوا اوتوا بواقع معتد به الآية ومن لم تحض فيه ان الله ذلك لهم وقوله هلالية
 أي وإن كانت ناقصة (قوله إن انطبق طلاقها على أول الشهر) بأن وافق طلاقها أول الشهر
 وقوله فإن طلقت في أثناء شهر الخ مقابل لقوله إن انطبق طلاقها على أول الشهر وقوله ويكمل
 المنكسر ثلاثين يوما أي سواء كان المنكسر تاما أو ناقصا وهذا في غير المتغيرة لما علمت من أنه إن بقي
 من المنكسر ستة عشر يوما فأكثر حسب لها قرأ أو لا إلى المنكسر (قوله فإن حاضت المعتدة)
 أي المذكورة وهي الصغيرة والكبيرة التي لم تحض أصلا والمتغيرة والآية وقوله في الأشهر أي
 في أثناء الأشهر الثلاثة المذكورة وقوله وجب عليها العدة بالاقراء أي لأنها الأصل في العدة وقد
 قد رت عليها قبل القراغ من بدلها فتنتقل إليها كالتييم إذا وجد الماء في أثناء التيمم (قوله أو بعد
 انقضاء الأشهر) أي أو حاضت المعتدة المذكورة بعد انقضاء الأشهر هـ ذاهو الصواب وما وقع
 في بعض النسخ من قوله أو بعد انقضاء الاقراء غير صواب وقوله لم تجب الاقراء أي في غير الآية
 لأن حضيها حينئذ لا يمنع أنها عند اعتدادها بالأشهر من اللأى لم يحض وأما الآية فإن نكحت
 زوجها آخر فكذلك لا انقضاء عدتها ظاهرا مع تعلق حق الزوج بها وللشروع في المقصود كما إذا قدر
 التيمم على الماء بعد الشروع في الصلاة وإن لم تنكح بعد الأشهر زوجها آخر فإنها تعتد بالاقراء
 لتبين أنها ليست آيسة ولو انقطع الدم قبل تمام الاقراء امتأتعت عدة بالأشهر لأنها آيسة حينئذ
 (قوله والمطلقة) ومثلها المنسوخ نكاحها وقوله قبل الدخول بها أي قبل وطئها ولو في الدبر لأن
 الوطء في الدبر كالوطء في القبل في إيجاب العدة ومثل الوطء استدخالها المني المحترم ولو في الدبر
 أيضا والمراد المحترم ولو في حال خروجه فقط بأن خرج على وجهه بآثره بخلاف غير المحترم في حال
 خروجه فلو استقنى يده ثم ادخلته المرأة فرجها لم تجب عليها العدة لكونه غير محترم لأنه لم يخرج
 على وجهه بآثره حتى لو تخلق منه ولم يلمسه وقوله لعدة عليها أي لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا
 نكحتم المؤمنات ثم طلقنهن من قبل أن تنسوهن فإلكنكم عليهن من عدة تعتدوهن والمعنى
 في عدم وجوب العدة عدم اشتغال رجها بما يوجب استبراء لكن لو كان عليها بقية عدة سابقة
 لم يصح نكاحها حتى تنكحها كما لو طلقها بآثره ثم عقد عليها قبل تمام عدته كأن مضى قرنها ثم طلقها
 قبل وطئها وما في معناه من استدخال المني المحترم فلا بد من اتمام العدة السابقة بالقرآن الباقين
 والأشهر كالاقراء فتنبه له فانه قد غلط فيه كثير بل أنكره به ضمه (قوله سواء باشرها الزوج الخ)
 أي فلا عبرة بهذه المباشرة لما علمت من أن العبرة بالوطء وما في معناه (قوله وعدة الأمة الخ) أي فما
 تقدم كله في الحرة بدليل ذكر الأمة هنا وقوله إذا طلقت أي أو مات عنها زوجها فعدتها أيضا بوضع
 الحمل كافي الحرة فكلام المصنف شامل في الأمة الحامل للموت عنها وغير المتوفى عنها فكان
 الأولى للشارح عدم التقييد وقوله بالحمل أي بوضعه أي تمام انقضائه كله حتى نال توأمين حيا
 كان أو ميتا أو مضرة فيها صورة ولو خفية أو قالت القوابل لو بقيت لتصورت كما مر (قوله
 بشرط نذبه إلى صاحب العدة) أي بشرط هو نسبته إلى صاحب العدة فلا إضافة للبيان وخرج
 بهذا الشرط الحمل الذي لا يمكن نسبته إلى صاحب العدة فلا تنقض عدتها به كما تقدم (قوله
 وقوله مبتدأ خبره قوله أي في جميع ما سبق وقوله كعدة الحرة الحامل أي فإن عدتها بوضع الحمل

هلالية إن انطبق طلاقها
 على أول الشهر فإن طلقت
 في أثناء شهر فبعضه هلالان
 ويكمل المنكسر ثلاثين
 يوما من الشهر الرابع فإن
 حاضت المعتدة في الأشهر
 وجب عليها العدة بالاقراء
 أو بعد انقضاء الأشهر لم تجب
 الاقراء (والمطلقة قبل
 الدخول بها لعدة عليها)
 سواء باشرها الزوج فبما
 دون الفرج أم لا (وهذه
 الأمة) الحمل إذا طلقت
 طلاقا وجبيا أو بائنا
 (بالحمل) أي بوضعه بشرط
 نسبه إلى صاحب العدة
 وقوله كعدة الحرة الحامل
 أي في جميع ما سبق

وقوله اى في جميع ما سبق فلا فرق بينهما العموم الآية الكريمة وهي قوله تعالى واولات الاحمال
اجلهن ان يضمن حملهن (قوله وبالاقرءاء) اى وعدتها بالاقرءاء وقوله ان تعتد بقراءى اى لانها
على النصف من الحرة في كثير من الاحكام وكان مقتضى ذلك ان تعتد بشهر ونصف وخلاف ذلك
المقتضى وكملت القراءة الثانية تعدد بعضها اذ لا يظهر نصفه الا بظهور كله فلا بد من الانتظار
حتى يعود الدم ومحل ذلك ما لم تعتق في العدة وهي رجعية والا كملت ثلاثة اقراء لان الرجعية
كالرجعية في كثير من الاحكام فكانت اعتقت قبل الطلاق ويعلم من ذلك حكم ما لو اعتقت مع
الطلاق كأن علق طلاقها وعقدها بشئ واحد فان اعتدت عدة حرة بخلاف ما لو اعتقت في العدة
وهي بائن فلا تكمل ثلاثة اقراء لانها كالأجنبية فكانت اعتقت بعد انقضاء العدة وأما لو كانت
حرة ذميمة وطلقت ثم التحقت بداء الحرب واسترقت نصارت أمة بالاسترقاق على عكس ما قبلها
فهل تكمل عدة الحرة وترجع الى عدة الأمة وجهان في الثقة والاوجه الاقل ومحل كون الأمة
تعتد بقراءى ان لم يظنها الواطئ حرة فلو وطئ أمة غيره يظنها زوجته الحرة اعتدت بثلاثة اقراء عملا
بظنه مع كون العدة حقه فأثر فيها ظنه لكن محل اعتبار ظنه ان اقتضى تقليدا بخلاف ما اذا
اقتضى تحقيقا على المعتد فلو وطئ حرة بظنها أمة أو زوجته الأمة اعتدت بثلاثة اقراء عملا
بالواقع لا بظنه لاقتضائه التخييف وجعل الشيطان الاشبه خلاف ذلك أى من حيث القياس
على اعتبار ظن الواطئ في الاولى ولو وطئ أمة غيره يظنها أمة اعتدت بقراءة واحد وعيان بعضهم
ولو وطئ أمة يظنها أمة غيره اعتدت بقراءة واحد ويطلقه الولدان كان ولا أثر لظنه لفساده كالأول
وطئ زوجته يظنها أجنبية فلا يحد بذلك لانه ليس بواقعة ولا يعاقب في الاثمة عقاب الزنا بل
دونه ويفسق بذلك وهكذا كل فعل قدم عليه بظنه معصية وهو غيرها والمراد بقولهم اعتدت بقراءة
استبراء بقراءة واستبراء لعدة حتى تميرهم باعتدت تسمع وهذا في غير الأمة القصيرة أياها فان
طلقت في أول الشهر اعتدت بشهرين هلالين وان طلقت في أثناء الشهر فان كان الباقي منه ستة
عشر يوما فأكثر حسب قرأته تكمل بعده شهر هلالى والأثنى واعتدت بعده شهرين هلالين
على المعتد خلافا للبارزى في اكتفائه بشهر ونصف (قوله والمبعضة والمكاتبه وأما الولد كالأمة)
أى في جميع ما رد ولو أريد بالأمة من يهارق لشملت ذلك وتفسير المحشى لها بذلك لا يناسب منيع
الشارح (قوله وبالشهور عن الوفاة) أى وعدتها بالشهور وعن وفاة زوجها ولو قبل الدخول
وقوله ان تعتد بشهرين أى هلالين وبأى في الانكسار ما مر (قوله وعن الطلاق) أى وما في
معناه كالنسخ وقوله ان تعتد بشهر ونصف أى لا مكان النصف في الأشهر بخلاف الاقراء كما مر
(قوله على النصف) هو المعتد لانها على النصف من الحرة كما مر (قوله وفي قول شوران) أى
لانها في الاقراء تعتد بقراءى في الشهر وتعتد بشهرين لكونها بابل عن القراءى وقوله وكلام
الفرز الى يقتضى ترجيحه أى لما علمت من توجيهه وهو الامام حجة الاسلام زين الدين محمد بن محمد
ابن محمد أبو حامد الفرزلى ومن كلامه رضى الله عنه

فرزت لهم غزلا وضيفا فلم أجد • لفرزلى نسا جافا كسرت مغزلى

(قوله وأما المصنف فجعله أولى) أى لا واجبا وقوله حيث قال فان اعتدت الخ أى لانه قال فان
اعتدت الخ فالحيية حيية تعليل واعتراض بعضهم على المصنف بأن ما أذاعه من الاولوية لم يقل به

(وبالاقرءاء ان تعتد بقراءى)
والمبعضة والمكاتبه وأما
الولد كالأمة (وبالشهور عن
الوفاة ان تعتد بشهرين
وخمس ليل ومن الطلاق
ان تعتد بشهر ونصف) على
النصف

أخذ لان الخلاف في الوجوب وجملة ما في المسئلة ثلاثة أقوال الاول وهو الاظهر وجوب شهر ونصف والثاني وجوب شهرين والثالث وجوب ثلاثة أشهر وأجيب عن المصنف بأن القول الصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف بل يقول ان اعتدت بشهرين كان أولى خروجا من خلاف القائل بوجوب الشهرين كما أنها اذا اعتدت بثلاثة أشهر كان أولى أيضا خروجا من خلاف القائل بوجوب الثلاثة أشهر ولعل المصنف اقتصر على مراعاة القول الثاني لقوته في الجملة وأما الثالث فهو أضعف الأقوال فلذلك لم يراع المصنف على أنه يعلم من أولوية مراعاة القول الثاني أولوية مراعاة القول الثالث بالاولى لانه أحوط كما أشار إليه الشارح بقوله وهو الاحوط (قوله وفي قول عدتها) أي الامة التي تعتد بالشهر وعن الطلاق وضوء لان الخلاف مفروض فيها فان صرح كلامهم أن الخلاف في غير المعتدة عن الوفاة وقوله عدتها ثلاثة أشهر فتكون على هذا القول كالحرة وهو أضعف الأقوال كما عالت وقوله وهو الاحوط أي لما قبله من زيادة الاحتياط (قوله وعليه جمع من الاصحاب) أي أصحاب الامام الشافعي ورضي الله عنه وعنهم أجمعين ولو عاش السيد أمته المطلقة من زوجها فكالوعاشر الزوج زوجته المطلقة وقد تقدمت أحكامها فلا تغفل (فصل في أحكام المعتدة وأنواعها) وفي بعض النسخ عدم ذكر فصل وهو الانسب يقول الشارح في الترجمة السابقة فصل في أحكام العدة وأنواع المعتدة لكن الأنواع هنا وهي الرجعية والبائن غير الحامل والحامل والمتوفى عنها زوجها ليست مذكورة لذهابها بل لبيان أحكامها وهي ما يجب لها وما يجب عليها فذلك قال بعضهم الاولى اسقاط الأنواع هذا وفي بعض نسخ المصنف تقديم فصل الاستبراء قبل هذا الفصل وهو الذي وجد بأيدينا من النسخ لكن تقديم هذا الفصل أنسب كما لا يخفى وهو الذي شرح عليه الشيخ الخطيب وتبعه المحقق وقد تبعته أيضا في ذلك لشدة مناسبته وتعلقه بالعدة (قوله ويجب للمعتدة الخ) الحاصل أن السكنى واجبة للمعتدة مطلقا الا الناشئة كما سيذكره الشارح والصغيرة التي لا تطبق الوطء لانها في معنى الناشئة والامة غير المسلمة لزوجها ليلانها واكانت نسأ له ليللا وتخدم سيد هانها را والموطوءة بنسبة ولو بشكاح فاسد ويجب النفقة بل وسائر المؤن ما عدا آلة التطيف للرجعة ولو غير حامل والبائن غير الحامل لا يجب لها الا السكنى فان كانت حاملا وجبت لها النفقة أيضا بسبب الحمل وأما المتوفى عنها فلا نفقة لها ولو حاملا كما يعلم مما سياتي (قوله الرجعية) أي ولو حائلا أو أمة مسلمة لزوجها ليلانها واخرج بها البائن والمفسوخ نكاحها فليس لها الا السكنى والموطوءة بنسبة ولو بشكاح فاسد فليس لها شيء حتى السكنى كما علم مما تقدم (قوله السكنى في مسكن فراقها) أي في المسكن الذي فووقت فيه ان كان مستحقا للزوج وان لم يكن ملكا له فان لم يكن له مسكن أكثرى عليه الحاكم من ماله مسكنا للمعتدة لتعدي فيه ان لم يكن هناك متطوع به فان لم يكن له مال اقترض عليه الحاكم أو آذن لها في الاقتراض عليه ثم ترجع به ومثل ذلك ما لو آذن لها أن تكثرى مسكنا من ماله ثم ترجع به فان أكثر بلاذن الحاكم بقصد الرجوع فان قدرت على استئذانه أو لم تقدر على استئذانه ولم تشهد له ترجع وان لم تقدر على استئذانه وأشهدت رجعت ويجوز ذلك في كل لازم مما يأتي (قوله ان لاقبها) فان كان خيرا فغيرت بين الاستقرار فيه وطلب النقل الى لائق بها وان كان خيرا فغير هو بين ابقائها فيه ونقلها الى لائق بها

وفي قول شهران وكلاهما
الفسخ لا يقتضي ترجيعه
وأما المصنف فجعله أولى
حيث قال (فان اعتدت
بشهرين كان أولى) وفي
قول عدتها ثلاثة أشهر وهو
الاحوط كما قاله الشافعي
وعليه جمع من الاصحاب
(فصل في أنواع المعتدة
وأحكامها)
(ويجب للمعتدة الرجعية
السكنى) في مسكن فراقها
ان لاقبها

بها ويصيرى الاقرب الى المتقول عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم وجوبه واستبعده الغزالي
وتردد في الاستنباط (قوله والنفقة) أى بحسب حاله من يسار وعسار وتوسط لانها كل زوجة
ومحل وجوب النفقة لها ما لم تنتقل لعدة الوفاة والابان مات زوجها وهي في العدة انقطعت
نفقتها ولو حاملا لانها صارت معتدة وفاة وهي لانفقة لها ولو حاملا كما سيأتى بخلاف الحامل
البائن فان لها النفقة ولو مات زوجها وهي في العدة لانها لا تنتقل لعدة الوفاة فتستمر نفقتها لانه
دوام مع عدم كونها في حكم الزوجة (قوله الاناشرة قبل طلاقها أو في أثناء عدتها) أى فلا نفقة
لها ولا مؤن بل ولا سكنى لسقوطها بالنشوز كما في الزوجة الان عادت الى الطاعة كما في الرخصة
وأصلها نعم ان عادت في اثنائه يوم عادت السكنى دون نفقة ذلك اليوم كما في الزوجة أيضا حتى هذه
العبارة في الرجعية كما ذكرنا وتقل نظر المحشى فذكرها في البائن وهو غير ظاهر لان البائن لانفقة
لها أصلا الان تكون حاملا كما سيأتى (قوله وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية المؤن) أى من
كسوة وأدم واخدام ومؤنة خادم وغير ذلك لانها كل زوجة ولذلك سقط بنشوزها قبل الطلاق
وبعد كالتنفقة وقوله الآلة التنظيف أى كسطة وصابون واشنان وطفل نعم ان تأذت بنصو قل
وجب ما يزيله (قوله ويجب للبائن) أى يخلع أو ثلاث أو فسخ وقوله السكنى أى الان تكون
ناشرة قبل الطلاق أو في العدة فلو أبانها ناشرة أو نشزت في العدة فلا سكنى لها الان عادت للطاعة
فتعود لها السكنى يعود لها للطاعة (قوله دون النفقة) أى ودون بقية المؤن كالكسوة والادم الى
غير ذلك قال الشيخ القليوبي وأمل تقييده بالنفقة لاجل الاستثناء بعده بشوله الان تكون حاملا
وهذا يقتضى أن البائن الحامل لا يجب لها بقية المؤن بل النفقة فقط وهو كذلك كما يقتضيه قول
الشارح بعد قول المصنف الان تكون حاملا فتجب النفقة لها (قوله الان تكون حاملا) أى
بحمل يلقى الزوج اذا توافقا عليه أو مهد به أربع نوسة أو بدعواها مع مجيئها وقوله فتجب لها
النفقة بسبب الحمل على الصحيح معتد وقوله وقيل ان النفقة للعمل ضعيف ويترتب على الخلاف
أنها على الأقل تكون مقدرة ولا تسقط بعضى الزمان بل تكون ديناً عليه وتسقط بنشوزها وعلى
الثاني تكون بقدر الكفاية وتسقط بعضى الزمان ولا تسقط بنشوزها كما قاله الميداني وسيأتى
في التفقات أنها لا تسقط بعضى الزمان وان جعلنا النفقة للعمل لان الزوجة لما كانت هي التي
تتقم بها كانت كنفقتها وخرج بالبائن الحامل اتى الكلام فيها المتوفى عنها فلا نفقة لها وان
كانت حاملا لم يبرئ للمحمل المتوفى عنها زوجها نفقة رواء الدارقطني بإسناد صحيح ولانها بان
بالوفاة ونفقة القريب تسقط بها لانه صار معسرا بالوفاة فلا تجب النفقة بسببه وانما وجبت
للمحمل البائن اذا توفي زوجها بعد يئونها لانها وجبت قبل الوفاة فاعتقر بقاؤها في الدوام لانه
أقوى من الأبدام مع كونها لم تنتقل لعدة الوفاة بخلاف الرجعية فانها تنتقل لعدة الوفاة فتسقط
نفقتها ولو حاملا كما مر (قوله ويجب على المتوفى عنها زوجها) أى ولو أمة أو كافرة لها أمان بذمة
أو عهد أو أمان اذا ترفعوا اليه أو رضوا بحكمنا والافلا تعرض لهم والتقييد بالإيمان في خبر
الصحيحين وهو لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تعد على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج
أربعة أشهر وعشر أجرى على الغالب وقوله في الحديث الشريف الاعلى زوج أى فيصل لها
الاحدا وعليه معنى أنه يجب لان ما جاز بعد امتناع بصدق بالوجوب أو بقول ما جاز بعد امتناع

(والنفقة) والكسوة والا
ناشرة قبل طلاقها أو في أثناء
عدتها وكما يجب لها النفقة
يجب لها بقية المؤن الآلة
التنظيف (و) يجب للبائن
السكنى دون النفقة الان
تكون حاملا) فتجب
النفقة لها بسبب الحمل على
الصحيح وقيل ان النفقة
للمحمل (و) يجب
(على المتوفى عنها زوجها
الاحدا وهو)

وجب غالباً وهو المراد هنا إجماعاً ويجب على ولي الصغيرة والجنونة منعها عما يمنع منه غيرها
 وخرج بالتوفي عنها زوجها المفارقة فلا يجب عليها الأحداد وانما يسن لها ولو رجعية لأنها ان
 فو رقت بطلاق فهي بحقة أو بفسخ فهو منها إذا كان بعيبه أو لغيره فيها إذا كان بعيبها فلا يلحق
 بهما قيمما إيجاب الأحداد ونقل عن بعض الأصحاب أن الأولى للرجعية أن تقرين بما يدعي الزوج
 إلى أن يراجعها وهو ظاهر أن رجعت منه ذلك والأفلاول هو المعقد كما نقله في الروضة وأصلها عن
 أبي ثور عن الشافعي رضي الله عنه (قوله الأحداد) بالحاء والدالين المهملات من أحذية يقال
 الحذاء من حذو ويرى بالجيم من جددت الشيء أي قطعته لأنها قطعت نفسها عن الزينة والطيب
 وأما الاستعداد فهو استعمال الحديد كالموسى في خلق الشعر من العانة كما هو معلوم (قوله وهو
 لغة مأخوذ من الحد وهو المنع) فمعناه لغة المنع وشرعاً ما ذكره المصنف كما أشار إليه الشارح بقوله
 وهو شرعاً الخ (قوله الامتناع من الزينة) أي التزين في البدن فلا تلبس الحلي نهياً عن ذهب
 أو فضة أو لؤلؤ أو من نحاس أن مؤه بذهب أو فضة أو كانت المرأة ممن يتحلى به سواء كان كبيراً
 كالخطال والسوا أو أم صغيراً كالخاتم والقرط وهو ما يعلق في شصمة الأذن المسمى بالخلق ومنه
 الودع ونحوه للأعراب والسلاسل وغيرها وانما حرم عليها ذلك لأنه يزيد في حسناتها كما قيل

وما الحلي إلا زينة لتقصيها * يتم من حسن إذا الحسن قصراً

فأما إذا كان الجمال موقراً * كحسنك لم يحتاج إلى أن يزوراً

وأما الحلي بما ذكره ليلاً فإثر لكن مع الكراهة أن كان لغير حاجة فإن كان لحاجة فلا كراهة وخرج
 بالبدن غيره فيجوز تجميل الفراش وهو مائة عدد أو ترقد عليه من نطع وهو الجلد الذي تقعد عليه
 ومرتبة ووسادة وغيرها وتجميل الأثاث وهو أمتعة البيت فلا أحداد فيه لأن الأحداد في البدن
 لا في الفراش ونحوه وأما الغطاء فهو كالثياب ليلاً ونهاراً على المعتمد وأن خصه الزركشي بالنهار
 ويحرم عليها ليلاً ونهاراً دهن شعر رأسها ولحياتها أن كانت ونية شعور وجهها بخلاف شعور بنية
 بدنها ويحرم عليها أيضاً طلاء وجهها بالأسفند أو بالذال المجهمة وهو ما يتخذ من الرصاص يطلى به
 الوجه ويالدام يكسر الدال المهملة وتضعها ويحسين بينهما الق وهو ما يطلى به الوجه لتحسين وهو
 الحرة التي يورد بها الخلد وهو المسمى عند العامة بحسن يورف ويحكي أن أبا حنيفة رضي الله عنه
 كان إذا ذكر عنده أحد بسوء ينهي عن ذلك ويقول

حسدوا القتي ان لم ينالوا سعيه * فالكل أعداء له وخصوم

كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسداً وبغضاً انه لم يميم

أي معمول بالدمام المتقدم ويحرم عليها خضاب ما ظهر من بدنها كالوجه واليدين والرجلين ونحو
 الجنام وطريق أصابعها وتصفيف شعر طرتها أي ناصيتها على جبهتها وتجعيد شعر ضدغيها وحشو
 حاجبها بالكحل وتدقيقه بالخف وهو إزالة شعر ما حوله وشعر أعلى جبهتها وهو المسمى بالتصفيف
 ويجوز لها التنظيف بفصل رأس وبدن ولو بدت لول حمام ليس فيه خروج محرم وامتشاط بلادهر
 واستعمال نفوس دروازاة شعر لحية أو شارب أو باط أو حانة وقلم خفرو ولو تركت المعتدة الأحداد
 كل المدة أو بعضها انقضت عدتها مع العيصان ان علمت حرمة التزك ولو بلغتها وفاة زوجها بعد
 انقضاء العدة فلا أحداد عليها لانقضائها عدتها كما لو بلغها طلاقه بعد انقضاء العدة فإنه لا عدة عليها

لغة مأخوذ من الحد وهو
 المنع وهو شرعاً (الامتناع
 من الزينة)

(قوله بترك لبس مصبوغ يقصده زينة) أي ليلا ونهارا من حريرا وغيره وقوله كتوب اصغرا و
 احرا فالاول كالمصبوغ بالمصغرو الثاني كالمصبوغ بالمتق بكسر الميم وهو المقررة بقصها او طين
 احرا بشبهها (قوله ويباح غير المصبوغ) محذورا المصبوغ في قوله بترك لبس مصبوغ وقوله من قطن
 وصوف وكان أي وان كان تقيسا وقوله وابرسم هو بالمعنى الشامل للقر وهو مطلق الحرير
 اذ لم يحدث فيه زينة بنحو نقش (قوله ومصبوغ لا يقصد لزينة) محذورا قوله يقصده زينة
 فيعبر عن ذلك كالا سود والاحضر والازرق الا ان كانت من قوم يتزينون به كالاعراب
 فيهرم ومالم يكن كل من الاحضر والازرق برقا صافى اللون والابان كان كذلك حرم لانه يقصد
 للزينة بخلاف الكدور المشبع لانه يقارب الاسود الذي لا يقصد للزينة (قوله والامتناع من
 الطيب) وضابط الطيب الذي يحرم عليها كل ما حرم على المحرم لكن لا فدية عليها في استعماله
 ويلزمها ازالة الطيب الذي معها حال الشروع في العدة بخلاف المحرم فذلك ويستثنى من
 الطيب قليل من قسط أو أظفار رهما نوعان من الجوار تستعملها عند الطهر من الحيض أو
 النفاس كما قاله الاذرى وغيره (قوله أي من استعماله) أي ليلا ونهارا وانما احتاج الشارح
 لتقدير لفظ استعمال لجهة الطيب على العين ولو فسر بالتطيب لم يحتاج الى ذلك وانما جرى على
 الاول لانه المتبادر من الطيب ولذلك قدر الشيخ الخطيب لفظ استعمال كما قدره الشارح
 (قوله أو كل غير محرم) أي وهو الكحل الايض كالتونيا فلا يحرم الا كحال به اذ لا زينة
 فيه لكن يحرم استعمال الطيب فيه (قوله أما المحرم) مقابل لقوله غير المحرم وقوله كالا كحال
 بالاعتد أي وكالا كحال بالصبر فتح الصاد وكسر الباء على الاشهر ويجوز اسكان الباء مع
 فتح الصاد وكسرها ففيه ثلاث لغات فيهرم على السوداء وكذا على البيضاء في الاصح لانه
 يحسن العين وقوله الذي لا طيب فيه انما قيد بذلك لتكون الحرمة من جهة الا كحال فقط
 فان كان فيه طيب كان حراما من جهتين جهة الا كحال وجهة الطيب فهو حرام وان لم يكن
 فيه طيب وقوله فغرام أي لذاته وان كان لا طيب فيه كما علمت (قوله الحاجة كرم) استثناء
 من قوله لغرام (فائدة) من حفظ هذين البيتين لا يرمد أبدا وهما

يا ناظرى يعقوب أعبد كما • بما استعاذ به انسه الكمد

قيص يوسف اذ جاء البشيرة • بحق يعقوب اذهب أيها الرمد

قوله بعض الفضلاء (قوله فبرخص فيه للمعدة) أي لانه صلى الله عليه وسلم اذن لأم سلمة في الصبر
 ليلا (قوله ومع ذلك) أي ومع الترخيص فيه للمعدة وقوله تستعمله ليلا ونحوه نهارا أي
 لانه انما اذن فيه النبي صلى الله عليه وسلم ليلا كما مر وقوله الا ان دعت ضرورة لاستعماله نهارا
 أي فيجوز استعماله حينئذ نهارا للضرورة (قوله والمرأة ان تحذ الخ) أي ويجوز للمرأة ان تحذ
 الخ وتخرج المرأة الرجل فلا يجوز له الاحدا مطلقا ولو لحظة لان الاحدا اداعا شرع للنساء
 لنقص عقلمن المقتضى عدم صبرهن وقوله من قريب لها أي كأيها وولدها وقوله أو أجنبي
 أي حيث لا رية فيما يظهر بأن كان عالما أو صالحا ونحو ذلك فان كان هناك رية فلا يجوز
 الاحدا عليه وقوله ثلاثة أيام فأقل ظرف لقوله ان تحذ (قوله وتحرم الزيادة عليها ان قصدت
 ذلك) أي الاحدا وقوله فان زادت عليها بلا قصد لم يحرم أي لانه امر اتفاق من غير قصد (قوله

بترك لبس مصبوغ يقصده
 زينة كتوب اصغرا واجر
 ويباح غير المصبوغ من قطن
 وصوف وكان وابرسم
 ومصبوغ لا يقصد لزينة
 (و) الامتناع من (الطيب)
 أي من استعماله في بدن أو
 ثوب أو طعام أو كحل غير
 محرم أما المحرم كالا كحال
 بالاعتد الذي لا طيب فيه
 فغرام الحاجة كرم
 فبرخص فيه للمعدة ومع
 ذلك تستعمله ليلا ونحوه
 نهارا الا ان دعت ضرورة
 لاستعماله نهارا والمرأة
 أن تحذ على غير زوجها من
 قريب لها أو أجنبي ثلاثة
 أيام فأقل وتحرم الزيادة
 عليها ان قصدت ذلك فان
 زادت عليها بلا قصد لم يحرم

ويجب على المتوفى عنها زوجها والمبتوتة أي المقطوعة من النكاح من البت وهو القاطع بينونة صغرى أو كبرى ومثلها المفسوخ نكاحها والمعتدة عن وطء الشبهة ولو بنكاح فاسد فيجب عليها ملازمة المسكن التي هي فيه الحاجة والحال أنه لا يجب للمعتدة عن وطء الشبهة السكنى كما تقدم ومقتضى كلام المصنف إخراج الرجعية فلا يجب عليها ملازمة المسكن الذي كانت فيه عند الفقرة بل للزوج اسكانها حيث شاء من المواضع التي تليق بها وهو ما في الحاوي والمهذب وغيرهما من كتب العراقيين وبه جزم النووي في نكته لأنها في حكم الزوجة وهذا ضعيف والمعقد أنها كغيرها في وجوب ملازمة البيت وهو مانع عليه في الائم كما قال ابن الرفعة وغيره وقال الأذري أنه المذهب المشهور والركن أن الصواب وأما قول الأولين الائم في حكم الزوجة فمردد بأنهم ليست في حكم الزوجة من كل وجه إذ لا يجوز له الاستمتاع بها ولا الخلوة بها (قوله إن لاقى بها) فإن لم يلق بها كان لها الانتقال منه إلى لائق بها كما تقدم (قوله وإس زوج ولا غيره إخراجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه) أي لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة والاضافة في قوله من بيوتهن لسكنائهن فيها والا فالبيوت للزوج وفسر ابن عباس وغيره الفاحشة المينة بأن تبتذلي أهل زوجها حتى يشتد أذاهم بها ومثل أهل زوجها جيرانها فإذا اشتد أذاهم بها جاز إخراجها كما أنه إذا اشتد أذاهم بها جاز خروجها بخلاف ما لو طلق بيت أبوها وتأتت بهما أو هما بالان الوحشة لا تطول بينهما (قوله وإن رضى زوجها) أي لأن الحق في ذلك لله تعالى وهو لا يسقط بالتراضي (قوله الحاجة) أراد بالحاجة ما يشغل الضرورة كما أشاء إليه الشارح بقوله ويجوز لها الخروج أيضا إذا خافت على نفسها الخ فإن ذلك من الضرورة وعلى تسليم أن الحاجة لا تشمل الضرورة فهو معلوم من كلام المصنف بطريق الأولى لأنه إذا جاز الخروج للحاجة جاز الخروج للضرورة من باب أولى (قوله فيجوز لها الخروج) أي للحاجة وهذا في غير من لها نفقة كالمعتدة عن الوفاة وعن وطء الشبهة ولو بنكاح فاسد والمفسوخ نكاحها والباثن الحائل فالضابط في ذلك كل معتدة لا يجب لها نفقة ولم يكن لها من يقضيها حاجتها أمان وجبت نفقتها من رجعية وباثن حامل ومستبرأة فلا تخرج إلا بإذن أو ضرورة كالزوجة لأنهن مكنتيات بالنفقة وليس من الحاجة الزيارة والعبادة ولولا بوبها فيحرم عليها الخروج لزيارتها وعبادتهما في مرضهما وزيارتهما ولولا الصالحين حتى قبر زوجها الميت ويحرم عليها أيضا الخروج للتجارة لاستئمان مالها ونحو ذلك نعم لها الخروج لحج أو عمرة إن كانت أحرمت بذلك قبل الموت أو الفراق ولو بغير ذلك وان لم تحف القنات فإن كانت أحرمت بعد الموت أو الفراق فليس لها الخروج في العدة وإن تحققت القنات فإذا انقضت عدتها أتمت عمرتها أو حجتها إن بقي وقت الحج والاحتلت بعمل عمرة وعامها القضاء ودم القنات (قوله كأن تخرج في النهار الخ) فإن لم يمكنها الخروج لذلك في النهار جاز لها الخروج له في الليل وقوله ونحو ذلك أي كصرف الواو فيه بمعنى أو (قوله ويجوز لها الخروج ليلا إلى دار جارتها) أي الملاصقة وملاصقة الملاصقة فالمراد بالخارجة الملاصقة وملاصق الملاصق لا ما تقدم في الوصية وقوله لغزل وحديث ونحوهما أي كنائس والواو في ذلك بمعنى أو (قوله بشرط أن ترجع الخ) فإن لم

(و) يجب على المتوفى عنها زوجها والمبتوتة ملازمة البيت أي وهو المسكن الذي كانت فيه عند الفقرة إن لاقى بها وليس لزوجة ولا غيره إخراجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه وإن رضى زوجها (الا) الحاجة) فيجوز لها الخروج كأن تخرج في النهار إسماء طعام وكان ويبع غزل أو قطن ونحو ذلك ويجوز لها الخروج ليلا إلى دار جارتها لغزل وحديث ونحوهما بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها

ترجع وبانت عند جارتها حرم عليها (قوله ويجوز لها الخروج أيضا) أي كما يجوز لها الخروج فيما تقدم وقوله اذا خافت على نفسها أو ولدها أي أو عضوها أو مالها تلفا من هدم أو غرق أو نحوهما سواء كان تلف ذات أو منفعة وكذا لو خافت على نفسها فاحشة من فسقة مجاورين لها وقوله وغير ذلك مما هو مذكور في المطلقات الواو فيه بمعنى أو كما تقدم ولو ارتحل أهلها وفي السابق قوة وعدد تخيرت بين الأقامة والارتحال لأن نارقة الأهل تعسر وتوقع في الوحشة فيكون ذلك من العذر أيضا * (فصل في أحكام الاستبراء) * حرمة الاستمتاع بالامة التي حدث له ملكها حتى يستبرأها كما سيأتي في كلامه وهو في الامة كالعدة في الحرّة وانما خص باسم الاستبراء لأنه اكتفى فيه بأقل ما يدل على براءة الرحم كحيضة في ذوات الحيض وشهر في ذوات الشهور بخلاف العدة فإنه لم يكنف فيها بذلك لفصت باسم العدة أخذ من العدد لاشتمالها عليه غالبا كما هو الأصل فيه الأحاديث الكثيرة كقوله صلى الله عليه وسلم في سبائا أو طامس بضم الهمزة أفصح من فصحها وبنع الصرف للعلية والتأنيث باعتبار البقعة أو بالصرف باعتبار المكان وهي اسم واد من هوازن عند حنين الألاتوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذوات حمل حتى تحيض حيضة وألق الشافعي رضي الله عنه من لم تحض أو أبت عن تحيض في اعتد أو قدر الظهر والحيض غالبا وهو شهر وقاس بالمسبية غيرها بجامع حدوث الملك وما رواه البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال وقع في سهمي جارية من سبي جلولا فنظرت اليها فإذا عنقها كاربقي الفضة والمراد به السيف سمى بذلك لشدة بريته ولعانه فلم أعمالك أن قبلتها والناس ينظرون اليها وجلولا بفتح الجيم والمذكورية من نواحي فارس فحتم يوم اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة وبلغت غنائمها من الامة ثمانية عشر ألف ألف والنسبة اليها جلولى على غير قياس لأن القياس جلولاوى كصعراوى في النسبة الى صعراء (قوله وهو لغة طلب البراءة) فالسين والتاء للطلب (قوله وشعرا) عطف على لغة وقوله تربص المرأة أي انتظارها فالتربص بمعنى الانتظار كما مر والمراد بالمرأة الامة ولو عبر بها لكان أولى وانسب كما قاله المحشى لأن الاستبراء في الرقيقة نعم قد يكون في الحرّة كما اذا كان لها ولد من غير زوجها ومات فإنه يسئ له استبراءؤها لأنها ربما تكون حاملا فيكون الحمل أخا للميت من الأم فيرث منه السدس فلفعل تعبيره بالمرأة ليشمل الحرّة في هذه الصورة وتربص الامة أمان نفسها أو من سيدها وهو في الحقيقة من سيدها لأن السيد يتربص بها فيصح إضافة المصدر لقاعله ولفعوله (قوله مئة) ظرف للتربص والمراد به مئة الحيض فيمن تحيض والشهر في ذات الأشهر ومئة الحمل إلى أن تضع في ذات الحمل (قوله بسبب حدوث الملك فيها أو زواله عنها) هذا بالنظر للأصل والغالب والافتد يجب الاستبراء بغير ذلك كأن وطئ أمة غيره يظن أنها أمته فيجب فيها الاستبراء على أن السبب في الحقيقة ليس حدوث الملك أو زواله بل حدوث حل التمتع أو زوم التزويج ودخل في حدوث حل التمتع ما لو فسخت الكتابة المكتوبة ككلمة صحبة أو فسختها السيد بتجهيزها عند مجزها عن النجوم فيجب استبراءها لحدوث حل التمتع بعد زواله فأنشبه ما لو باعها ثم اشتراها بخلاف الكتابة الفاسدة فلا يجب فيها الاستبراء وما لو أسلمت الامة المرتقة والسيد المرتدة أو أسلم ما بعد ودته ما فإنه يجب الاستبراء لحدوث حل التمتع بعد زواله وما لو تزوج السيد أمة أو طلقها الزوج قبل الدخول

ويجوز لها الخروج أيضا
اذا خافت على نفسها أو
ولدها وغير ذلك مما هو
مذكور في المطلقات
(فصل في أحكام الاستبراء)
وهو لغة طلب البراءة وشعرا
تربص المرأة بسبب
حدوث الملك فيها أو زواله
عنها

فانه يجب الاستبراء للمنفقة ان طلقها بعد الدخول وجب استبراء زوجها بعد انقضائه عدتها من
 الزوج بخلاف ما لو خلت من حيض أو نفاس أو صوم أو اعتكاف أو احرام فلا استبراء
 عليها لان ذلك لا يخل بالملك بخلاف الكتابة والرذة والنكاح ودخل في روم التزويج ما لو أراد
 تزويج موطوءة مستولدة كانت أو غير مستولدة فيجب استبراء زوجها قبل تزويجها حذرا
 من اختلاط الماء بخلاف ما لو اعتقها أو أراد تزويجها فيجوز له أن يتزوجها من غير استبراء
 كما يجوز له تزويج المعتقة منه لان الماء ماؤه (قوله تعبد) أي للتعبد كما في البكر ومن استبرأها
 بأنهما قبل بيعها والمتقلة من صبي أو امرأة فإن الاستبراء في هذه الصور للتعبد ليس برامة
 رجها وقوله أو لبراءة رجها من الحمل أي فيما إذا لم يتيقن برامة رجها لاحتمال أن يكون
 رجها منغولا بالحمل (قوله والاستبراء يجب بشئين) أي بأحد شيئين بل ثلاثة أشياء
 بزيادة روم التزويج وقد تقدم الكلام عليه وقد عرفت أن هذا بالنظر للاصل والغالب والا
 فيجب بغير ذلك كما لو وطئ أمة غيره بظنها أمة كما مر (قوله أحدهما) أي أحد الشئين وقوله
 زوال القرائن أي عن الأمة وقوله وسيأتي في قول المتن وإذا مات سيد أم الولد الخ أي لانها لما
 عتقت بموت السيد زال القرائن عنها فيجب عليها الاستبراء من زوال القرائن الذي كان بالملك
 كما يجب المعتدة على المفارقة لزوال القرائن الذي كان بالنكاح ومنزل أم الولد في ذلك
 المدبرة فانها تعتق بموت السيد فيجب عليها الاستبراء من زوال القرائن وكذا إذا اعتق السيد أمة
 مستولدة كانت أو لا وأراد تزويجها من غيره فيجب عليها الاستبراء لذلك ولو استبرأها قبل
 الاعتاق في المستولدة بخلاف ما لو استبرأها قبل الاعتاق في غير المستولدة والفرق أن
 المستولدة تنسب المنكوحة فلا يعتد بالاستبراء الحاصل قبل زوال القرائن وغير المستولدة
 لا تنسب المنكوحة فيعتد بالاستبراء الحاصل قبل زوال القرائن قلها أن تزويج في الحال كما
 سيأتي في الشارح (قوله والسبب الثاني حدوث الملك) قد تقدم أن حدوث الملك ليس هو
 السبب في الحقيقة بل السبب حدوث حل القتع فيشمل ما تقدم من فسخ الكتابة الصحيحة
 والاسلام من الرذة وطلاق الزوج للامة المزوجة (قوله وذكره المصنف) أي ذكر السبب الثاني
 قال السبب الاول في كلام الشارح مذ كور في كلام المصنف ثانيا والسبب الثاني في كلام الشارح
 مذ كور في كلام المصنف أولا كما استفيد من صريح الشارح (قوله ومن استحدث ملك أمة)
 أي تسبب في حدوث ملك أمة هذا ظاهره ولكن المراد حدث ملك أمة ولو قهره بدين قوله أو
 بارت فإن الملك فيه قهري وكذلك في الرتبة العيب الداخل في قوله أو غير ذلك كما سيأتي (قوله
 بشرأ) أي بسبب شراء نعم لو اشترى زوجته لم يجب استبرأؤها لانه لم يتجدد به حل القتع بل القتع
 باق غاية الامر أنه اختلف سببه فانه كان أولا بالنكاح وثانيا بالملك ولكن سبب استبرأؤها
 كما سبب ذكره الشارح لتمييز ولد النكاح عن ولد ملك العيى فإن ولد النكاح بنقدها كما ينبغي
 فلا يكفى في حرة الاصل ولا تصير أمة أم ولد وولد الملك بنقدها حرة فيكفى في حرة الاصل وتصير أمة أم
 ولد (قوله لا خيار فيه) أي بأن كان لازما فان كان فيه خيار فان حصل الاستبراء في زمن الخيار
 فلا يعتد به لضعف الملك وان حصل بعد الزوم اعتد به في مفهوم قوله لا خيار فيه تفصيل فاندفع
 قول المحقق لو قال بعد يومه لكان أولى وأنسب على أنه يمكن دخوله ما إذا كان فيه خيار ثم

تعبد أو لبراءة رجها من
 الحمل والاستبراء يجب
 بشئين أحدهما زوال
 القرائن وسيأتي في قول
 المتن وإذا مات سيد أم الولد
 الخ إلى آخره والسبب الثاني
 حدوث الملك وذكره المصنف
 في قوله (ومن استحدث ملك
 أمة) بشرأ لا خيار فيه

قوله بشئين كذا
 في النسخة التي كتب عليها
 المحقق وفي بعض النسخ
 بسين وهي الموافقة لقوله
 الآتي والسبب الثاني الخ
 قاله نصر الوفاي

حصل بعد اللزوم في قوله لا خيار فيه لانه يصدق عليه بعد اللزوم أنه لا خيار فيه وان كان المتبادر من قوله لا خيار فيه أنه لا زوم من أول الامر وبالجمله فالمدار على كونه بعد اللزوم سواء وجد القبض أم لا لأن الملك قبل القبض لازم فأنشبه ما بعد القبض (قوله أو يارث) أي ولو قبل القبض لأن ما ملك بذلك مقبوض حكما وان لم يكن مقبوضا حسابا ليل صحة التصرف فيه (قوله أو وصية) أي قبول وصية وان لم يقبضها بخلاف قوله أو هبة فإنه يقيد بالقبض فلو حصل الاستبراء بعد عقدها وقبل القبض لم يعتد به لتوقف الملك فيها على القبض (قوله أو غير ذلك من طرق الملك) أي كل رد بالعيب والافالة والتخالف والسبي ونحو ذلك (قوله ولم تكن زوجته) أي الضمير كما في بعض النسخ وسيدكر الشارح مقابله بقوله وإذا اشترى زوجته سن له استبرأؤها وعلى هذا التقيد لو جوب الاستبراء لانه يندب في مقابله وفي بعض النسخ ولم تكن زوجته من غيرها الضمير ويراد على ذلك ولا معتدة وسيدكر الشارح مقابله بقوله وأما الامة المزوجة أو المعتدة الخ وعلى هذا التقيد لو جوب الاستبراء حالا لانه يجب الاستبراء في مقابله اذا زالت الزوجية والعتدة وان كان لا يجب حالا (قوله حرم عليه الخ) جواب الشرط وهو من ان كانت شرطية أو خبر المبتدأ وهو من ان كانت وصولية ولكن لا يخفى ان الوطء وان كان حراما لعدم الاستبراء لكنه ليس زنا لوجود الملك وانما انتهت على ذلك لأن بعض العوام يسأل عن ذلك ويتوهم أنه زنا (قوله عند ارادة وطئها) كان الاولى حذفه لانه يوهم أنه اذا لم يرد وطئها لم يحرم عليه الاستمتاع بها حتى يستبرأها وليس كذلك (قوله الاستمتاع بها) أي بجميع أنواعه حتى النظر بشهوة في جميع بينهما فماعد المسبية أتمافها فلا يحرم الا الوطء دون غيره كالقبيل كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في سبأيا وأواس الألاوطا الخ وتقبيل ابن عم الجارية التي وقعت في سهمه ولم ينكر عليه أحد من الصحابة قصارا جاعا سكويا وانما حرم وطئها صيانة لما سانه عن أن يحتلط بجماء الحربي لحرمة ماء الحربي ومثلها المستتراة من حربي (قوله حتى يستبرأها) أي لاحتمال جملها وللتعبد كما أشار إليه الشارح بقوله ولو كانت بكرا الخ ولو باع جارية فظاهر به اجل وادعاء ولم يقر بوطئها قبل البيع فالقول قول المشتري بيمينه انه لا يعلم انه منه ولا يثبت نسبه من البائع على المعقد لان ثبوته يقطع ارث المشتري بالولا وقبل يثبت نسبه لانه لا ضرر على المشتري في المالية فان أقر بوطئها قبل البيع فان كان استبرأها قبل البيع فانت بولد لدون ستة أشهر من استبرأها لحقه وتبين بطلان البيع لكونها أم ولد للبائع وان أنت به لسته أشهر فأكثر منه لم يلحقه ثم ان كان المشتري وطئها وأمكن كونه منه بأن ولده لسته أشهر فأكثر من وطئه لحقه وصارت الامة مستولدة له وان لم يكن وطئها أو وطئها ولم يمكن كونه منه فالولد مملوك له ولا تصير الامة مستولدة له وان لم يكن استبرأها قبل البيع فان أمكن كونه من البائع فالولد له ان لم يمكن كونه من المشتري فان أمكن كونه منهما عرض على القاتل ولو جرى صورة استبرأه بعد ملك فهو مجوسية كوثنية ومرة ثدية أو فهو مزوجة كعتدة من زوج أو وطئ مشبهة لم يتيديه فاذا زال المانع بأن أسلمت فهو المجوسية أو طلقت الزوجة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة أو انقضت هذه الزوج أو المشبهة فلا بد من الاستبراء نائيا ولا يصح في الاستبراء الاول لانه لا يستعقب حل القمع الذي هو المقصود من

أو يارث أو وصية أو هبة
أو غير ذلك من طرق الملك
لها ولم تكن زوجته (حرم
عليه) عند ارادة وطئها
(الاستمتاع بها حتى يستبرأها)

الاستبراء (قوله ان كانت من ذوات الحيض بجمضة) أى كالملة فلا تكتفى بجمضة الحيض الذى كان موجودا عند وجود سبب ملكها كالشراء بخلاف بقية الطهر في العدة لأنها تستعقب الحيضة الدالة على البراءة وهذه تستعقب الطهر ولا دلالة له على البراءة وإنما كانت العبرة هنا بالحيض وفي العدة بالطهر لأن الاقتراف فيها متكررة فتعرف البراءة بتكرر الحيض ولا تكرر هنا فيعتد الحيض الدال على البراءة ومن انقطع حيضها صبرت الى أن تحيض فتستبرى بجمضة فان لم تحض صبرت الى سن البأس ثم استبرأت بشهر لأنها آيسة على تطهير ما تقدم في العدة (قوله ولو كانت بكرا) أى لأنه وان تنقبت براءة رجها يجب الاستبراء تعبدًا وهكذا يقال فيما بعد ومحل وجوب الاستبراء عند تنقبت براءة رجها إذا كان السبب حدوث حل القتح بخلاف ما إذا كان السبب روم التزويج فإنه لا يجب الاستبراء له عند تنقبت براءة رجها كما في الغايات التي ذكرها الشارح (قوله ولو استبرأها بانها قبل بيعها) ويستحب له استبرأؤها قبل البيع ليكون على بصيرة في بيعها ومع ذلك لا يكتفى عن الاستبراء بعد بيعها تعبدًا كما علم (قوله ولو كانت منتقلة من صبي) أى كان اشتراها من وليه (قوله وان كانت الامة من ذوات الشهور) أى كصغيرة وآيسة ومختبرة وقوله فعدها بشهر قال الشيخ القليوبي لعل هذا سهو من الشارح وكذا ما بعده لأن الكلام في الاستبراء في العدة وأجاب المحشى حيث قال لعل مراد الشارح بالعدة هنا الاستبراء مجازًا لأنه شابه العدة في براءة الرحم وقوله فقط أى دون زائد عليه (قوله وان كانت من ذوات الحمل) أى ولم تكن معتدة بوضعه فان كانت معتدة بوضعه كأن ملكها وهي معتدة من زوج بالحمل فلا يحصل الاستبراء بالوضع بل يجب الاستبراء بعده وقوله فعدها قد علمت ما فيه من التجوز وقوله بالوضع أى للعمل ولومن زنا هكذا قال المحشى وغيره وهو كذلك في المنهج والمعنى سواء كان من زنا أو من غيره كما في المسبية الحامل من الكافر لأن كلام من ماء الزنا وماء الكافر لا حرمة له ولذلك قال في الحديث ألا توطأ حامل حتى تضع فسقط استحكال به مضهم لهذه القاية حيث قال كيف يتصور أن الامة تكون حاملا من غير الزنا ويكون استبرأؤها بالوضع لأنه ان كان من سيدها صارت به أم ولد ولا يصح بيعها وان كان من زوج انقضت عدتها ولا يدخل الاستبراء في العدة بل يجب الاستبراء بعده ويكون الولد في هذه رقيقا وان كان من شبهة انقضت عدة الشبهة بوضعه والولد حر ويغرم الواطئ قيمته لسيد الامة ولا يصح بيعها وهي حامل به لأن الحامل بحر لا تباع فتعين أن يكون الحمل من الزنا وجعل الواو للعمال وقد علمت سقوط ذلك كله يجعل المعنى سواء كان من زنا أو من الكافر في المسبية وإنما كتنى بوضع حمل الزنا هنا ولم يكف به في العدة لاختصاصها بالأن كسيد بدليل اشتراط التكرار فيها دون الاستبراء ولأن الحق فيها للزوج فلم يكف بوضع حمل غيره والحق في الاستبراء لله تعالى ومحل توقفه على وضعه ما لم تحض فان حاضت كفت حصة ولا عبرة بالحمل ولو كانت من ذوات الشهور ومضى شهر فكذلك والحاصل أن الاستبراء في الحامل من الزنا يحصل بالاسبق من الوضع أو الحيضة فحين تحيض وبالا سبق من الوضع والشهر في ذات الأشهر (قوله وإذا اشترى زوجته من له استبرأوها) أى ليقير الولد الحاصل بالملك عن الولد الحاصل بالتكاح لأن الأقل ينقد حرافته كفى الحرية الأصلية وقسمه أم ولد والثاني ينقد رقيقا ثم يعتق

ان كانت من ذوات الحيض
بجمضة) ولو كانت بكرا ولو
استبرأها بانها قبل بيعها
ولو كانت منتقلة من صبي
أو امرأة (وان كانت)
الامة (من ذوات الشهور)
فعدها (بشهر) فقط (وان
كانت من ذوات الحمل)
فعدها (بالوضع) وإذا
اشترى زوجته سن له
استبرأوها

فلا يكون كفؤا لحرمة أصلية ولا نصيره أمه أم ولد كما مر (قوله وأما الامة المزدوجة الخ) تقدم
 أنه مقابل لقوله ولم تكن زوجة بلاها الضمير على ما في بعض النسخ ويراد عليه ولم تكن معتدة
 أخذ من قوله هنا أو المعتدة سواء كانت معتدة من زوج أو وطء شبهة بالاحل والالام يصح البيع
 كما تقدم وقوله إذا اشتراها شخص أى مع علمه بالاحل أو مع جهله وأجاز البيع لانه له الخياوم مع
 الجهل (قوله فلا يجب استبرأؤها حالا) أى بل يجب ما لا كما أشار إليه بقوله فإذا زالت
 الزوجية والعدة الخ وتقدم أنه إذا جرى صورة الاستبراء حال الزوجية أو العدة لم يعتد به لانه
 لا يستعقب حل التمتع الذى هو المقصود من الاستبراء (قوله كأن طلقت الامة الخ) مثال لزوال
 الزوجية ومعلوم انه قبل الدخول لاعدته عليها وقوله أو بعده أى أو طلقت بعد الدخول وقوله
 وانقضت العدة راجع لقوله أو بعده كما هو ظاهر وهذا فيما إذا اشترى المزدوجة ومثله ما إذا اشترى
 المعتدة فيقال فيه كان انقضت العدة فكان الشارح استغنى بما ذكره عن هذه لعله من قوله
 وانقضت العدة وان كان في سياق المزدوجة (قوله وجب الاستبراء حينئذ) أى حين اذ طلقت
 الامة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة بمعنى أن الاستبراء يجب بعد ذلك لأن حق الزوجية
 أو العدة متقدم عليه ولا يدخل الاستبراء في العدة لانها حقان لتخصين ولذلك لو وطأ الامة
 شريكاً أو أدا تزويجها وجب استبرأ آن وكذلك إذا باعها فيجب على المشتري استبرأ آن
 ولو وطئ اثنان أمة غيرهما وكل منهما يظنها أمه وجب عليها استبرأ آن أيضاً كالعتنتين من
 شخصين وأما لو وطئ أحدهما زوجية والآخر بشبهة لزمها استبراء للشبهة وعدة للزوجية
 إذا طلقت فجعل المحشى أن الواجب في هذه استبرأ آن فيه ما لا يخفى (قوله وإذا مات سيد أم
 الولد) أى أو المديرة لانها تعتق بموته كأم الولد وكذلك لو أعتق السيد أمته في حياته مستولدة
 كانت أولاً وأراد تزويجها من غيره فيجب الاستبراء في ذلك لزوال الفرائس كما يجب العدة على
 المفارقة في النكاح لزوال الفرائس (قوله وليست في زوجية ولا عدة نكاح) أما إذا كانت
 في زوجية أو عدة نكاح فلا استبراء عليها لانها حينئذ ليست فرائس للسيد حتى يقال قد زال
 الفرائس عنها بالعتق بل هي مشغولة بحق الزوج من الزوجية أو عدة النكاح بخلاف عدة وطء
 الشبهة لانها لم تصرف فرائس بذلك لغير السيد فقد صدق عليها حينئذ أنه زال الفرائس عنها بالعتق
 فيجب عليها الاستبراء بعد انقضاء عدة الشبهة (قوله استبرأت حقاً) أى وجوباً وقوله نفسها
 أى فقتبرئ نفسها بنفسها لانها صارت حرة وقوله كالامة أى كاستبراء الامة كما أشار
 إليه الشارح بقوله أى فيكون استبرأؤها الخ وقوله بشهران كانت من ذوات الاشهر أى
 كالآيسة وقوله والافحيضة أى وان لم تكن من ذوات الاشهر فيكون استبرأؤها بفحيضة (قوله
 ولو استبرأ السيد أمته الخ) أى بخلاف ما لو استبرأ المستولدة ثم أعتقها فيجب عليها الاستبراء
 وقد تقدم أن الفرق أن المستولدة تشبه المنكوحة فيجب عليها الاستبراء بزوال الفرائس ولا
 يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال الفرائس وغير المستولدة لان شبهة المنكوحة فيعتد بالاستبراء
 الواقع قبل العتق ولا استبراء عليها بعده كما ذكره الشارح (قوله ولها أن تزويج في الحال)
 أى من السيد أو من أجنبي ولو أعتق مستولدة فلها أن تزويج من سيدها في الحال بلا استبراء
 كالمعتدة منه بخلاف الاجنبى فليس لها أن تزويج منه الا بعد الاستبراء ولو استبرأها قبل العتق

وأما الامة المزدوجة والمعتدة
 إذا اشتراها شخص فلا يجب
 استبرأؤها حالا فإذا زالت
 الزوجية والعدة كان
 طلقت الامة قبل الدخول
 أو بعده وانقضت العدة
 وجب الاستبراء حينئذ
 (وإذا مات سيد أم الولد)
 وليست في زوجية ولا عدة
 نكاح (استبرأت حقاً
 نفسها كالامة) أى
 فيكون استبرأؤها بشهران
 كانت من ذوات الاشهر
 والافحيضة أن كانت من
 ذوات الاقراء ولو استبرأ
 السيد أمته الموطوءة ثم
 أعتقها فلا استبراء عليها وله
 أن تزويج في الحال

لأنها تشبه المنكوحه كما تقدم (فصل في أحكام الرضاع) أي كسيرة رودة الرضيع وله
المرضعة والاصل فيه قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وخبر
العصيين يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وخبر لارضاع الاما كان في الحولين وبسبب
قهره أن لبن المرضعة يشبه منها في النسب وقد صار جرأ من الرضيع ويؤثر تحريم النكاح
استداء ودوا ما وجوزا النظر والخلوة وعدم نقض الطهارة باللمس واجباب غرم المهر فيما لو
أرضعت الكبرى الصغرى فتغرم الكبرى للزوج نصف مهر المثل ~~كما~~ أن للصغيرة عليه
نصف مهرها اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه وإن كان مقتضى كونها أثلقت كل البضع وجوب
المهر كله وسقوط المهر فيما لو أرضعت الصغيرة من نائمة أو مستيقظة ساكتة فيسقط مهرها
لأن الانقاس حصل يسبقها قبل الدخول وذلك يسقط المهر دون سائر أحكام النسب
كالميراث والنفقة والعنف بالملك وسقوط القصاص وروا الشهاده ونحو ذلك وأركانه ثلاثة
موضع ورضيع ولبن وقد اجتمعت في قول المصنف وإذا أرضعت المرأة لبنها ولدا (قوله بفتح
الراء وكسرها) وبالنسبة المجهمة وبالنسبة القوقية بدلها ويقال الرضاعة باثبات التاء (قوله وهو
لغة اسم لص الثدي وشرب لبنه) أي مع شرب لبنه فلا يشمل المعنى اللغوي ما لوحظ منها ثم
أوجزه وإن شمله المعنى الشرعي فيكون المعنى اللغوي أخص من المعنى الشرعي على خلاف
القاعدة الاغلبية (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله وصول الخ أي وإن لم يكن بمص الثدي
كما إذا حلب منها ثم أوجزه وقوله لبن أي ولو مخضاضا وثلثه الزبد والجبن والاقط والقشطة
لأن ما ذكر في حكم اللبن بخلاف السمن الخالص من اللبن والمصل وهو الذي يسيل من الجبن
والاقط ويعرف عندهم بالمش الحسير واعتقد بعضهم التحريم بالسمن الخالص لما فيه من الدسم
وقوله آدمية خرج بها الرجل فلا تثبت حرمة بلبنه على الصحيح لأنه ليس معدا للتغذية فأشبهه غيره
من المائعات لكن يكرهه ولقرعته نكاح من أرضعت بلبنه كما نص عليه في الامم والبويطي
والحنيني المشكل والمذهب أنه يوقف الامر فيه الى البيان فإن بان أن شرب لبنه والاقط لقومات
قبله لم يثبت التحريم فللذي أرضع منه نكاح أم الخلق ونحوها كما نقله الاذري عن المتولي
والجبهة فلوارتضع صغيران من شاة مثلا لم تحرم مناكتهما لعدم ثبوت الاخوة بينهما بالرضاع
لأنهما فرعا الامومة ولا أمومة هنا وحيث لم يثبت الاصل لم يثبت الفرع وكذا الجنية بناء على
عدم صحة مناكتنا للجبن وهو مرجوح وإن جرى عليه الشيخ الخطيب تعالى الشيخ الاسلام والراجح
صحة مناكتنا لهم فهم كالأدميين وينبغي على هذا أن الجنية لو أرضعت صغيرا ثبت التحريم
وإن لم تكن على صورة الأدمية أو كان ثديها في غير محل المعنود وقوله مخصوصة أي بأن تكون
حية حية مستقرة في حال اتصال اللبن منها وإن لم يشربه إلا بعد موتها بلغت تسع سنين فحرة
تقر بية كما ساقى وقوله بلوف آدمي أي لمعده أو دماغه لأن المراد بلوف ما يحصل الغذاء أو
الدواء ولو باستعاط بأن يصب اللبن في أنفه فيصل الى دماغه بخلافه بمقنة بأن يصب اللبن في
دبره فيصل الى معدته أو تقطير في قبل أو أذن لعدم التغذية بذلك ومن هنا يظهر أنه لا أثر لوصوله
لما عدا المعدة والدماغ وإن وصل الى حد الباطن المخطر للصائم وقوله مخصوص بأن يكون حيا
حياة مستقرة ودون الحولين يقينا فلا أثر لوصوله بلوف الميت أو من فيه حركة مذبح لجراحة

(فصل في أحكام الرضاع)
بفتح الراء وكسرها وهو لغة
اسم الثدي وشرب
لبنه وشرعا وصول لبن آدمية
مخصوصة بلوف آدمي
مخصوص

بخلافه لم يرض وقوله على وجه مخصوص أي وهو كونه خمس رضعات متفرقات انفصالا ووصولا
 إلى جوف الطفل (قوله وانما ثبت الرضاع بلبين امرأة) أي ولو تنقيا ياء الطفل بعد وصوله
 جوفه ولو كان اللبن مع غيره مكانا اختلط به ما تبع حيث بقي طعمه أو لونه أو ريحه غالبا كان
 أو مغلوبا وإن شرب بعض المخلوط بخلاف ما إذا لم يبق طعمه ولا لونه ولا ريحه فإن شرب الكل
 أنزاعه لم يثبت شرب اللبن فيه والافلا فال تفصيل بين شرب الكل وعدمه فيما إذا لم يبق له طعم
 ولون ولا ريح لا فيما إذا بقي ذلك فإنه لا يشترط حينئذ شرب الكل خلافا للمعنى حيث جعل
 التفصيل فيما إذا بقي ذلك ثم إن تعبيره هنا بالمرأة بشمل الانسية والجنبة وهو المعقد وكذلك تعبير
 المصنف بالمرأة بخلاف تعبير الشارح في التعريف بالأمومة فإنه يخرج الجنبة وهو ضعيف
 (قوله حية) أي حياة مستقرة في حال انفصال اللبن منها وإن شربه بعد موتها فلا يثبت الرضاع
 بلبين ميتة لأنه منفصل من بنية منفكة عن الحل والحمة كالبهيمة ولا بلبين من انتهت إلى حركة
 مذبح بجرأحة لأنها كالميتة بخلاف من انتهت إلى حركة مذبح بمرض فإنه يثبت الرضاع
 بلبينها (قوله بلغت تسع سنين) أي لأن احتمال البلوغ قائم فتشمل الولادة والرضاع قلوا النسب
 فأكتفى فيه بالاحتمال فلا يثبت بلبين من لم تبلغ تسع سنين لأنها لا تشمل البلوغ فلا تشمل
 الولادة حتى يؤثر رضاعها وقوله قرية أي هلالية ويعتبر كونها قريية على المعقد كما في الحيض
 بأن يتفصل اللبن منها قبل التسع بما لا يسع حيضا وطهرا وهو أقل من ستة عشر يوما فإن
 انفصل منها قبل التسع بما يسع حيضا وطهرا وهو ستة عشر يوما كما ذكره يؤثر (قوله بكر أو ثيبا) كانت
 أو ثيبا) تعميم في المرأة وكذلك قوله خلية كانت أو مزوجة فهو تعميم أيضا في المرأة وإذا
 كانت خلية عن الزوج بان لم تزوج أصلا ولم يوطأها أحدهما فالبين ليس منسوبا لا أحدهما
 هناك أب من الرضاع فتثبت الأمومة دون الأبوة وقد ثبت الأبوة دون الأمومة كما لو كان لرجل
 خمس مستولات أو أربع زوجات ومستولة وأرضع الطفل من كل رضة فقد صار الرجل أباه
 لأن لبن الجميع منسوب له وقد أرضع به خمس رضعات ولا تثبت الأمومة له من لأنه لم يرضع من
 كل منهن الأربعة لكن يهر من عليه لأنهن موطأت أياه ولو كان لرجل خمس بنات أو أخوات
 وأرضع الطفل من كل رضة لم يكن الرجل جدًا في الأولى ولا خالًا في الثانية لأن الجدوة
 للأم والخطوة انما يثبتان بتوسط الأمومة والأمومة ولا أمومة هنا (قوله وإذا أرضعت المرأة الخ) انما
 عبر بذلك نظر الغالب لأنه لا يشترط أرضاعها إذ منهلها لو أرضع ولبنها ولو ناعمة بل لا يشترط
 أرضاعه أيضا كما لو أوجره وهو نائم فالمدار على الوصول لجوفه كما يعلم من المعنى الشرعي السابق
 وإذا كان الرضاع من الثدي ثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو بيمين نسوة لا اطلاع
 النساء عليه غالبًا وإذا كان بالشرب من إمام أو بابا فلا يقبل فيه شهادة النساء المتحصات
 وأما الأقارب بالرضاع فلا يثبت إلا برجلين (قوله بلبينها) أي ولو كان متغيرا بمجموعة أو غيرها
 وقوله ولد أي ذكر أو أنثى أو خنثى لأن الولد يشمل الكل (قوله سوا شرب اللبن في حياتها
 أو بعد موتها وكان محلها في حياتها) هذا التعميم وإن كان صحيحا في ذاته لأن المدار على انفصاله
 في حياتها سواء وصل إلى جوفه في حياتها أو بعد موتها لكنه لا يناسب كلام المصنف حيث قال
 وإذا أرضعت المرأة بلبينها فقد فرض كلامه في أرضاعها وحينئذ فلا يلائمه هذا التعميم لكن

على وجه مخصوص وانما
 ثبت الرضاع بلبين امرأة
 حية بلغت تسع سنين قرية
 بكر أو ثيبا خلية
 كانت أو مزوجة (وإذا
 أرضعت المرأة بلبينها ولدا)
 سوا شرب اللبن في حياتها
 أو بعد موتها وكان محلها
 في حياتها

الشارح أشار به إلى أن فصل المرأة ليس بشرط كما مر (قوله صار الرضيع ولدها) أي من
الرضاع (قوله بشرطين) وترك شرطين وهما وصول اللبن في كل مرة من الخس إلى جوف الطفل
من المعدة أو الدماغ فلم يصل إلى الجوف فلا تحريم ولو وصل لهذا البطن المفطر للصائم وكون
الطفل حياً حياة مستقرة فالشرط أو بعدة ذكر المصنف شرطين وترك شرطين ولذلك قال الشيخ
الخطيب وترك الثاني وأما (قوله أحدهما) أي أحد الشرطين وقوله أن يكون له أي للرضيع
دون الحولين أي يقينا لخبر لا رضاع إلا ما كان في الحولين رواء الدارقطني ولو تم الحولان
في أثناء الرضعة الخامسة أثر على المذهب لأن ما يصل إلى الجوف في كل رضعة غير مقدر حتى لو لم
يصل في كل رضعة الاقترية كتي وإن كان ظاهر نص الآم وغيره عدم التحريم (قوله بالأهلة)
أي أن وقع انفصاله أول الشهر الأول فإن انكسر الشهر بأن وقع انفصاله في أثناءه تم بالعدد
من الخامس والعشرين ثلاثين يوماً فالعبرة في الانكسار وعدمه بالانفصال في أثناء الشهر أو في
أوله وأما قول العلامة ابن قاسم وهل العبرة في الانكسار بمجرد الالتقام التدي ومعه أو بوصول
شيء من اللبن إلى المعدة أو الدماغ حتى لو وقع الالتقام والمص مع ابتداء الشهر لكن لم يصل
اللبن إلى ما ذكره الأبعد مضي جرم منه حصل الانكسار فيه نظر والظاهر أن المراد الثاني لأن
الوصول إلى ما ذكره المؤثر لا غير فهو كلام نشأ من السهولان المدار على تمام انفصاله كما قال
الشارح وابتدأ وهما من تمام اتصال الرضيع فان وقع في أول الشهر فلا انكسار واعتبر
بالهلال وإن وقع في أثناءه انكسر وقم من الخامس والعشرين ثلاثين يوماً ولو قال وهل العبرة
في كونه دون الحولين بمجرد الالتقام التدي ومعه أو بوصول شيء من اللبن إلى المعدة أو الدماغ
حتى لو وقع الالتقام والمص دون الحولين لكن لم يصل اللبن إلى ما ذكره الأبعد الحولين لم يحصل
الرضاع المؤثر للتحريم فيه نظر والظاهر الثاني لكأن عياره مستقيمة وأعله انتقل نظره فتأمل
(قوله وابتدأ وهما من تمام اتصال الرضيع) فان ارتضع قبل تمامه لم يؤثر (قوله ومن بلغ
ستين لا يؤثر ارتضاعه تحريماً) وما ورد مما يخالف ذلك في قصة سالم مولى أبي حذيفة فان زوجته
كرهت دخوله عليها فأرشد هاملى الله عليه وسلم إلى ارتضاعه حيث قال إياها أو ضعه فخصص به
أو منسوخ ولو شك في بلوغه الستين لم يؤثر للشك في سبب التحريم (قوله والشرط الثاني أن
ترضعه أي المرضعة خمس رضعات متفرقات) أي يقينا فلو شك في كونه خساً وأقل لم يؤثر لأن
الأصل عدم الخس لكن لا يفتى الورع والحكمة في اعتبار خمس رضعات أن الحواس التي بها
الأدراك الخمسة وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس فكان كل رضعة تحفظ لحاسة وقيل
يكتفي برضعة واحدة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما (قوله وأصله جوف
الرضيع) أي المعدة أو الدماغ فان لم يصل إليه لم يؤثر (قوله وضبطهن بالعرف) أي لأنهن
لا ضابط لهن لغة ولا شرعاً ولا ضابط له في اللغة ولا في الشرع فضايطه العرف وقوله فما قضى
بكونه رضعة الخ ففريع على قوله وضبطهن بالعرف وقوله اعتبر أي وإن طالت الرضعة جعداً
أو قصرت جعداً وإن لم يحصل في كل رضعة الاقترية فلا يشترط كونهن مشبعات (قوله
والأفلا) أي وإن لم يقض بكونه رضعة أو رضعات فلا يعتبر ولعل صورته ما ذل لم يصل إلى جوف
الطفل شيء بأن التقم التدي ومعه ولم يصل إلى جوفه شيء فلا يسمى رضعة لأنه لم يمتد إلى جوفه

(صار الرضيع ولدها
بشرطين أحدهما أن
يكون له أي الرضيع
دون الحولين) بالأهلة
وابتدأ وهما من تمام
انفصال الرضيع ومن بلغ
ستين لا يؤثر ارتضاعه
تحريماً (و) الشرط الثاني
أن ترضعه أي المرضعة
(خمس رضعات متفرقات)
وأصله جوف الرضيع
وضبطهن بالعرف فما قضى
بكونه رضعة أو رضعات
اعتبر والأفلا

شي ولو قطرة عذرة رضة كما علت (قوله فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخمس اعراضا عن الثدي تعدد الارتضاع) وكذا لو قطعت عليه المرضعة لشغل طويل ثم اعانته فانه يعتد الارتضاع بخلاف ما لو قطعت عليه لشغل خفيف ثم عادت فانه لا يعتد وخرج بقوله اعراضا ما لو قطعه للهوا ونحوه كنوم خفيف أو تنفس أو ازدراء ما يجسه من اللبن في فيه وعاد في الحال فانه لا يعتد الارتضاع بل الكل رضة واحدة بخلاف ما لو طال لهواه أو نومه فانه يعتد ما لم يكن الثدي في فيه أو لا فلا تعتد ولو تحول الرضيع من ثدي الى ثدي بنفسه أو بتحويل المرضعة لم يعتد ان تحول في الحال ولا تعتد ولو حلب منها لبن دفعة وأوجره الطفل خمس مرات أو حلب منها خمس مرات وأوجره دفعة حسب رضة واحدة في الصورتين اعتبارا في الاولى بحالة الاتصال وفي الثانية بحالة الوصول فلا بد من كونه خسا انصلا ووصولا ويجرى نظير ما تقدم فيمن حلب لايأكل في اليوم الامرة فلو قطع الاكل لشغل طويل ثم عادوا كل تعدد فيصنعت ولو أطال الاكل على المائدة وصار يتنقل من لون الى لون ويحدث في خلال الاكل ويقوم ويأتى بالخبز عند تعاقده لم يعتد فلا يحنت لان ذلك كله يعتد في العرف أكلة واحدة (قوله وبصر زوجها) ومثله الواطئ يشبهه والواطئ بملك المين بخلاف الواطئ بزنا لان اللبن لن لحقه الولد الذي نزل اللبن بسببه فلا يحرم على الزاني أن يشكح المرضعة بل ينزاه لئلا يكره ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه وان طالت المدة جدا أو انقطع ثم عاد الا بولادته من آخر فاللبن قبلها للاول وللبن بعدها للآخر (قوله أباه) وتنتشر الحرمة الى أصوله وفصوله وحواشيه نسبيا أو رضاعا وقوله ويحرم على المرضع الخ تقصرم عليه المرضعة وأصولها وفصولها وحواشيه نسبيا أو رضاعا وقوله ويحرم عليها الخ فيصمر عليها الرضيع وفروعه فقط نسبيا أو رضاعا دون أصوله وحواشيه ولذلك قال بعضهم

ويشتر التحريم من مرضع الخ * أصول فصول والحواشي من الوسط
ومنه ذرا الى هذه ومن * رضيع الى ما كان من قرعه فقط

والمراد بمن له المذ لصاحب اللبن كالزوجه واسم الاشارة في قوله الى هذه عائد الى الثلاثة التي هي الاصول والفصول والحواشي والمراد بالحواشي الاخوة والاخوات والاعمام والعمامات فتصير آباء المرضعة وصاحب اللبن أجداده وأمهاتهم حواشيه وأولادهما أخوته وأخواته وأخوة المرضعة أخواله وأخواتها أخالاته وأخوة صاحب اللبن أعمامه وأخواته عماته وتصير أولاد الرضيع أحفادهما والقرقيبين أصولهما وحواشيهما وبين أصوله وحواشيه أن لبن المرضعة كالجزء من أصولها فسرى التحريم اليهم والى حواشيهم وسبب لبن المرضعة من الفعل الذي جاء منه الولد وهو كالجزء من أصوله أيضا فسرى التحريم اليهم والى حواشيهم ولا كذلك في أصول الرضيع وحواشيه (قوله بفتح الضاد) أي على انه اسم مفعول ولو عبر بالرضيع لكان أوضح وقوله التزويج اليها أي بها قال بمعنى الباء في هذا وما بعده (قوله والى كل من ناسبها) أي من أصول وفصول وحواشيه كما علت وقوله أي اتسب اليها أي اتى اليها واتصل بها فصع قول الشارح نسب أو رضاع وليس المراد بقوله أي اتسب اليها خصوص النسب المقابل للرضاع والالمام ذكر الرضاع في حيز ذلك لكن لو قال أي اتى اليها لكان أوضح (قوله ويحرم

فلو قطع الرضيع الارتضاع
بين كل من الخمس
اعراضا عن الثدي تعدد
الارتضاع (وبصر زوجها)
أي المرضعة (أباه) أي
الرضيع (ويحرم على
المرضع) بفتح الضاد
(التزويج اليها) أي المرضعة
(والى كل من ناسبها) أي
اتسب اليها نسب أو رضاع
ويحرم

عليها الخ) اتخذ كرها المصنف مع كونه معلوما بما قبله اذ يلزم من تحريمها عليه تحريمه عليها
 وتضيها للمبتدئ وليفيد أن الحرمة المنتشرة منه ليست كالحرمة المنتشرة منها فان حرمتها
 تنشر الى جميع آفاربها وحرمتها لا تنشر الا الى فروعه (قوله الى المرضع) أي لانه ابنها من
 الرضاع وهو يرفع الضاد على انه اسم مفعول كما علم مما قبله وقوله وولده وان سفل أي لانه ابن
 ابنها من الرضاع فهو خبيدها (قوله ومن اتسب اليه) لعل المراد ومن اتسب الى الرضيع
 من أولاده ويكون عطفه على قوله وولده عطف تفسيري لكن ربما يعكر على ذلك قوله وان
 علان المناسب أن يقول وان نزل كما قال فيما قبله وان سفل الا أن يقال وان علا أي الرضيع
 وانما تكلفنا ذلك لانا لو أبقينا على ظاهره من أن المصنف على من اتسب اليه الرضيع من
 الاصول وان علا فهو سهو أو سبق قلم لانه لا يحرم عليها أصول الرضيع كايه وجسده لم يمتز من
 أن الحرمة لا تنشر منه الا الى فروعه دون أصوله وحواشييه فلا يه وأخيه نكاح المرضعة
 وبناتها ولزوج المرضعة أن يتزوج بأثم الطفل وأخته (قوله ودون من كان في درجته) أي
 فلا يحرم عليها التزويج اليه وقوله كاخوته الذين لم يرضعوا معه أي بخلاف الذين وضعوا معه
 فحكمهم كحكمه والحاصل ان الذي وضع تحريم عليه المرضعة وبجميع بناتها ولو غير من
 رضع عليها سواء السابقة واللاحقة لان الجميع أخوان له والذي لم يرضع لا تحرم عليه المرضعة
 ولا بناتها حتى التي ارضع عليها أخوه والبنت التي ارتضعت يحرم عليها جميع أولاد المرضعة
 ولو غير الذي ارتضعت عليه سواء السابق واللاحق لان الجميع أخوة لها والتي لم ترضع لا يحرم
 عليها أولاد المرضعة حتى الذي ارتضعت عليه أختها وانما تبنت على ذلك لان العامة تسأل
 عليه كثيرا (قوله أو أعلى) عطف على قوله في درجته وأبغى الواو كما أشاء اليه الشارح
 بقوله أي ودون من كان أعلى فهو خير لكان واسمها ضمير عائدة على من فهي ناقصة فلا حاجة
 لقول المحشي فكان اما زائدة أو تامة بمعنى وجد (قوله طبقة) منصوب على التمييز المحوّل
 عن اسم كان والاصل ومن كانت طبقة أعلى من طبقة حذف المضاف وأقيم المضاف اليه
 مقامه فصا وضمر ورفع واستتر ثم أقي بالمضاف الذي حذف وجعل عينا (قوله كاعامه)
 أي وآبائه وأجداده (قوله وتقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرم الخ) أي
 والكلام هنا انما هو في بيان ما يحصل به التحريم وقوله فارجع اليه أي ان شئت ولكن الهمم
 قد قصرت (فصل في أحكام نفقة الأتارب والارتقاء واليهام) أي كالوجوب الآتي
 في كلام المصنف وجعلها المصنف في هذا الفصل لتناسبها في الوجوب بقدر الكفاية وبمقوتها
 بمعنى الزمن بخلاف نفقة الزوجة فلذلك أفردناها بفصل وحدها على ما في بعض النسخ لكن الذي
 يناسب صنيع الشارح اسقاطه كما في بعض النسخ وعليه فكان الاولى أن يقول فصل في أحكام
 النفقات (قوله وفي بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذي بعده) أي عن الفصل الذي
 بعده وهو فصل الحضانة بناء على ما في بعض النسخ من اسقاط لفظ فصل عند الكلام على نفقة
 الزوجة ووجه تأخير هذا الفصل عن الذي بعده بأن الحضانة من تعلق الارضاع فالانساب
 ذكرها عقبه ووجه تقديمه أنه الرضاع من جهة النفقة على القريب وهو سابق على الحضانة
 فتناسب تقديم النفقة على القريب لاشتمالها على المتقدم وهو الرضاع وضم الى نفقة القريب

عليها أي المرضعة (التزويج
 الى المرضع وولده) وان
 سفل ومن اتسب اليه
 وان علا (دون من كان
 في درجته) أي الرضيع
 كاخوته الذين لم يرضعوا
 معه (أو أعلى) أي ودون
 من كان أعلى (طبقة منه)
 أي الرضيع كاعامه
 وتقدم في فصل محرمات
 النكاح ما يحرم بالنسب
 والرضاع مفصلا فارجع
 اليه

• (فصل في أحكام
 نفقة الأتارب)

وفي بعض نسخ المتن تأخير
 هذا الفصل عن الذي بعده

غيرها استطراد الاجل تيمم الكلام على النفقات (قوله والنفقة مأخوذة من الاتفاق)
استشكله الشيخ القليوبي بأن فيه اشتقاق مصدر من مصدر وظاهره أن المصدر لا يشتق من
المصدر مطلقا مع أن المصدر المزيد يشتق من المصدر الجرد بخلاف العكس كما هنا فكان الصواب
كما قال المحقق أن يقول وفيه اشتقاق مصدر مجزئ من مصدر مزيد وهو لا يصح وإنما يصح
اشتقاق المزيد من الجرد وأجيب بأن الشارح عبر بالخذ وهو أوسع دائرة من مادة الاشتقاق
(قوله وهو) أي الاتفاق وقوله الانحراج أي دفع ما يسعى نفقة لمن يستحقه (قوله ولا يستعمل
الأي الخليل) أي كان الاسراف لا يستعمل الأي غير الخليل ومن بلاغات المختصر لا سرف
في الخليل كالاخير في السرف وهو من رد الجزأ إلى المصدر (قوله والنفقة أسباب ثلاثة) ولا يرد
على المحصر أنه يجب نفقة الهسدي والاضحية المذكورين على الناذر مع خروجها عن ملكه
بالنذر لأنه من استعصا بالملك فهو داخل في الملك بحسب ما كان وكذلك لا يرد أنه يجب النفقة
على حصة الفقراء في الزكاة بعد الحول وقبل الانحراج على المالك مع خروجها عن ملكه بالحول
لما ذكر (قوله القرابة وملك الميعة والزوجية) إنما تقدم القرابة على الملك والزوجية لأنها
قد تسبق عليهما كما في والد الطفل غني بخصومة أو بوروث ولأن القريب جزء المنفق فاعتق
بهم الشرفها وبعضهم قدم الزوجية على القرابة والملك نظرا إلى قوة الزوم فيها لكونها لا تنقطع
بعضي الزمن (قوله وذكر المصنف السبب الأول) أي الذي هو القرابة (قوله ونفقة
العمودين) أي الأصول والفروع سيما بالعمودين تشبيها بعمودى الخيمة في الاعتماد فانهم
يعتمد عليهم كما يعتمد على أعمدة الخيمة وقوله من الأهل أي الأقارب وخرج بالأصول والفروع
غيرهما من سائر الأقارب كالإخ والأخت والعم والعممة ويشترط في كل من الأصول والفروع
الحرية والعصمة فخرج بالحرية الرقيق فلا يجب نفقة له ولا عليه ولو مكاتباً ومبعضاً أما عدم
وجوبه فلا لأن نفقته على سيده وأما عدم وجوبه عليه فلا لأنه أسوأ حالاً من الميسر وهو
لا يجب عليه نفقة قريته ثم البعض يجب له بقدر ما فيه من الحرية والباقي على سيده بقدر ما فيه
من الرق ويجب عليه نفقة كماله لقريته لتمام ملكه فهو كحر الكل على المعقد خلافاً لبعضهم
وخرج بالعصمة غير المعصوم فلا يجب نفقة حربي ومرد مطلقاً وتارك صلاة بعد أمر الإمام
وإذا محضن إذا حرمة لهم وقال الشيخ ابن حجر يجب للزاني المحضن لعذر بعدم قدرته على
احسان نفسه فيكون مستثنى من غير المعصوم وهو المعقد (قوله واجبة للوالدين والمولودين)
يكسر الدال فيهما على صيغة الجمع كما يصرح به قوله فأما الوالدون الخ وأما المولودون الخ والدليل
على وجوبها للوالدين قوله تعالى في حق الأبوين وصاحبهما في الدنيا معروف وقاومين المعروف
القيام بكفائتهما عند حاجتهما وخبراً طيباً ما يأكل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا
من أموالهم والأجداد والجدات ملحقون بهم ما في ذلك والدليل على وجوبها للمولودين قوله
تعالى فإن أرضع لكم فتأوهمن أجورهن إذا إيجاب الأجرة لارضاع الأولاد يقتضي إيجاب
نفقتهن وقوله صلى الله عليه وسلم لهن خذى ما يكفينك ووليك بالمعروف رواه الشيخان وأولاد
الأولاد ملحقون بهم في ذلك (قوله أي ذكر كورا كانوا وأنانا) أشار الشارح بذلك إلى أن
في صيغة جمع المذكر تالياً فإن المراد بالوالدين ما يشمل الذكور والإناث وإن علواً ولو من

والنفقة مأخوذة من
الاتفاق وهو الانحراج ولا
يستعمل الأي الخليل والنفقة
أسباب ثلاثة القرابة
وملك الميعة والزوجية
وذكر المصنف السبب
الأول في قوله (ونفقة
العمودين من الأهل
واجبة للوالدين والمولودين)
أي ذكر كورا كانوا وأنانا

جهة الام وبالميلودين ما ينحل الذكور والاثان وان سفلوا ولومن جهة البنات (قوله اتفقوا في الدين أو اختلفوا فيه) فلا يضر في ذلك اختلاف الدين فيجب على المسلم نفقة الكافر المصوم وعكسه لعدم الادلة ولوجود الموجب وهو البعوضة كالعتق ورد الشهادة فان قيل هلا كان وجوب النفقة كالميراث في اشتراط اتفاق الدين أجيب بأن الميراث مبني على الموالاته والمناصرة ولا موالاته ولا مناصرة عند اختلاف الدين والنفقة مبني على الحاجة وهي موجودة عند الاتفاق وعند الاختلاف (قوله واجبة) هذه الكلمة مكررة فكان الاولى اسقاطها وقوله على أولادهم أي وعلى أصولهم ففيه اكتفاء على حديثه تعالى سرايل تقيمكم الحرأى والبردوا المعبر في نفقة القريب الكفاية لقوله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكتفيك ووليك بالمعروف ويجب اشباعه اشباعا يقدر معه على التردد والتصرف ولا يجب ما زاد على ذلك وهو المبالغة في اشباعه كما لا يكتفى سد الرمي ويعتبر حاله في سنه وزهاده ورغبته ويجب له الادم والكسوة والسكنى ومؤنة خادم وأجرة طبيب وغن أدوية احتاجها ونحو ذلك فان حلت النفقة في كلام المصنف على المؤنة شملت جميع ذلك ولا يجب الا على الغنى بما زاد عن مؤنة مؤنه وما وليه وان كان عليه دين ويبيع فيها ما يبيع في الدين من عقار وغيره لانها مقدمة على الدين ولما تم بيع جزء من ماله لغية المنفق أو امتناعه ولا تصير ديناً عليه بمضي الزمن وان تعدى المنفق بالمنع بل تسقط بمضي الزمان لان نفقة الحامل فانها لا تسقط بمضي الزمان وان جعلناها للعمل لانها المتفق عليها فكانت كنفقتها ثم ان اقترضها القاضي أو مأذونه عليه منعته أو غيبته صارت ديناً عليه وكذلك لو لم يكن هناك حكم واستقرض وأشهد أما اذا لم يشهد فلا رجوع عليه وله أخذها من ماله وان لم يكن من جنسها واللاب والجدا أخذها من مال محبوسها بما يحكم الولاية ولهما ايجاره لاجلها العمل بيطيقه ويليق به بخلاف الام والفرع فليس لهما أخذها من ماله لعدم الولاية ثم بولي القاضي الابن الزمن اجارة أي به المجنون اذا صلح لصناعة لاجل ثقته ويجب على الام ارضاع ولدها اللب بالهمز والقصر وهو اللبن النازل أول الولادة لان الولد لا يعيش بدونه غالباً ولا يقوى ولا تستدب فيه الاب ومده ثلاثة أيام وقبل سبعة وقبل يرجع في قدره الى أهل الخبرة ثم بعد ارضاع اللب ان لم يوجد الا الام أو الاجنسية وجب عليها الارضاع ابقاء للولد وان وجدت الام والاجنسية لم تغير واحدة منهما على ارضاعه حتى الام وان كانت في نكاح أبيه لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى وان رغب في ارضاعه فليس للاب منعها لانها عليه أشق ولبنها له أصل ثم ان تبرعت الاجنسية مع طلب الام للاجرة أو طلبت دون ما طلبته الام كان له منعها ولا تراخى نفقتها للارضاع وان احتاجت فيه الى زيادة الفداء لان نفقتها لا تختلف باختلاف حالها واحتياجها (قوله فأما الولدون وان علوا فجب نفقتهم) أي على القروع ولو تعدد المنفق من القروع كابنين أو بنتين وجبت عليهما بالسوية ان استويا كالتالين المذكورين فان اختلفا في القريب فعلى الاقرب ولو غير وارث كابن بنت مع ابن ابن ولو أنى غير وارثة كبنت بنت مع ابن ابن وان استويا في القريب واختلفا في الارث فعلى الوارث كابن ابن مع ابن بنت وان تفاوتا في الارث كابن بنت فوجهان المعتمد من مآلها طبعاً بحسب الارث وقيل بالنسوية وهو ضعيف (قوله بشرطين) أي باحد شرطين كما يدل عليه تفسير المصنف

اتفقوا في الدين أو اختلفوا فيه واجبة على أولادهم (فأما الولدون) وان علوا فجب نفقتهم بشرطين

بأمر المراد بالشرط مجموع الأمرين القفر مع الزمانة أو القفر مع الجنون على ما طاله المصنف
 وهو ضعيف والمعتقد أنه لا يشترط انضمام الزمانة أو الجنون إلى القفر لأن الأصول لا يكتفون
 بالكسب وإن كانوا ظاهرين عليه بخلاف الفروع لأن الله تعالى قال وصاحبهما في الدنيا معروفا
 وليس من المصاحبة بالمعروف تكليفهما الكسب مع صكبر السن (قوله القفر لهم) أي
 للوالدين وقوله وهو أي القفر وقوله عدم قدرتهم على مال أو كسب كالقدرة بالكسب كالقدرة
 بالمال على ما سيأتي (قوله والزمانة) بفتح الزاي وهي الآفة التي تمنع من الكسب كما يؤخذ
 من كلام الشارح ومنها المرض والعمى والمعتقد أنها ليست شرطا كما علمت (قوله وهي) أي
 الزمانة وقوله إذا حصل له آفة أي غنمه من الكسب (قوله فإن قدروا على مال أو كسب
 لم تجب نفقتهم) أي لأن القدرة بالكسب كالقدرة بالمال كما مر لكن إن كان المراد أن معهم
 كسبا بالفعل فهو مسلم بل هو جئت ذاك في المال وإن كان المراد الكسب بالقوة فهو غير مسلم
 لأن قدرة الأصول على الكسب لا تمنع وجوب نفقتهم على الفروع بخلاف قدرة الفروع على
 الكسب فإنها تمنع وجوب نفقتهم على الأصول (قوله أو القفر والجنون) أي تجب نفقتهم مع
 القفر والجنون لتحقيق احتياجهم حيث ذكروا المعتقد أنه لا يشترط الجنون كما أنه لا يشترط الزمانة
 والذي يشترط إنما هو الفقر بمعنى عدم المال وعدم الكسب بالفعل فعلى مقتضى كلام المصنف
 بالمفهوم لا تجب للفقر الأهواء ولا للفقر العتلاء وإن وجد الفقر لكن فقدت الزمانة
 والجنون وعلى المعتقد تجب لهم لأن الشرط الفقر فقط (قوله وأما المولودون وإن سفلوا فتجب
 نفقتهم على الوالدين) فإن تعدد المنفق من الوالدين كأن كان له أبوان فعلى الأب نفقته دون
 الأم فإن كان له أجداد أجداد فعلى الأقرب منهم أو منهن وإن كان له أصل وفرع فعلى الفرع
 وإن نزل لأنه أولى بالقيام بشأن أصله لعظم حرمته وإن تعدد المنفق عليه بأن كان له محتاجون من
 الأصول أو الفروع أو منهما ولم يقدر على كفايتهم قدم نفسه ثم زوجته وخادمها ثم الأقرب
 فالأقرب فإن لم يكن أقرب بأن كان له أب وأم وولد قدم الولد الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير
 (قوله ثلاثة شرائط) أي بأحدها كما يدل عليه تفسير المصنف بأمر المراد بالشرط مجموع
 الأمرين القفر مع الصغر أو القفر مع الزمانة أو القفر مع الجنون فالقفر معتبر مع كل منها
 (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة شرائط وقوله القفر والصغر أي القفر مع الصغر (قوله
 فالقنى الكبير لا تجب نفقته) تفرع على المفهوم لكنه اعتبر مفهوم الوصفين معا والاسباب
 أن يأخذ مفهوم كل منهما على حدته كان يقول فالقنى الصغير أو الفقير الكبير لا تجب نفقته
 فالأول محترز الفقر والثاني محترز الصغر وإن احتاج الثاني إلى التقييد بعدم الزمانة والجنون
 وهكذا يقال فيما قاله في مفهوم الشرطين الآخرين وقد استفيد مما تقدم أن الولد القادر على
 الكسب اللائق به لا تجب نفقته بل يكلف الكسب بل قد يقال أنه داخل في القنى المذكور
 ويستثنى ما لو كان مستغلا بعم شرعى ويرى منه الجباية والكسب ينعه منه فتجب نفقته
 حيث ذكروا يكلف الكسب (قوله وذكر المصنف السبب الثاني) أي الذي هو ملك المين وإنما
 أضف المين مع أن الملك للذات لأنهما لا يخلو ولا يعطى (قوله ونفقة الرقيق الخ) المراد بنفقة
 الرقيق مؤنته كما يشير إليه كلام الشارح ومنها اجرة الطبيب وغن الدواء وماء الطهارة وترايب

القفر لهم وهو عدم قدرتهم
 على مال أو كسب (والزمانة
 أو القفر والجنون) وهي
 مصدر من الرجل زمانة
 إذا حصل له آفة فإن قدروا
 على مال أو كسب لم تجب
 نفقتهم (وأما المولودون)
 وإن سفلوا (تجب نفقتهم)
 على الوالدين (ثلاثة شرائط)
 أحدها (القفر والصغر)
 فالقنى الكبير لا تجب
 نفقته (أو القفر والزمانة)
 فالقنى القوى لا تجب نفقته
 (أو القفر والجنون)
 فالقنى العاقل لا تجب نفقته
 وذكر المصنف السبب
 الثاني في قوله (ونفقة الرقيق)

التيم ان احتاج ذلك وقوله والبهائم جمع جمعة من البهائم وهو عدم التكلم لانهم لا يتكلمون وهي
 في الاصل اسم لكل ذات أربع من دواب البر والبحر والمراد بها هنا كل حيوان محترم بخلاف
 غير المحترم كالنواصيخ الخمس وهي الحداة والغراب والعقرب والقارة والكلب العقور
 فلا تلزمه نفقته بل تخليته ولا يجوز حبسه حتى يموت جوعاً لخبر اذا قتلتهم فأحسنوا القتل وأما
 ما لا روح فيه كالعقار والقناة فلا يجب فيه عمارته وان أدى تركها للغراب فمكروه تركها
 حينئذ كما يكره ترك سقي الزرع والشجر عند الامكان لما فيه من اضاءة المال فان قيل اضاءة
 المال تقتضي التصريم لانهم نصوا في مواضع على تحريمها أجيب بأن محل تحريمها اذا كان
 سبباً فاعلاً كالقاء المتاع في البحر لا خوف وري الدراهم في الطريق فلا ينافي أنها تترك اذا كان
 سبباً تركها هذا بالنسبة لحق الله تعالى فلا ينافي وجوب ذلك لحق غيره كالأوقاف ومال المحجور
 عليه والمرهون ما لم يكن يتوافق الراهن والمرتهن فيجوز ترك سقي الاشجار المرهونة بتوافقهما
 خلافاً للرواية (قوله واجبة) أما في الرقيق فغلب المملوك طعمه وكسونه ولا يكلف من العمل
 ما لا يطيق ونظير المملوك نفقته وكسونه بالمعروف وأما في البهائم فطعمة الروح ونظير المصنفين
 دخلت امرأاة النار في هرة حبستها لا هي اطعمتها ولا هي أرسلتها كل من خشاها الارض
 بفتح الخاء وكسرها أي هوامها (قوله فن ملك رقيقاً الخ) فربيع على كلام المصنف وقوله
 عبداً أو أمة أو مديراً أو أم ولد أي أو مستاجراً أو معارفاً أو أعمى أو زماً أو مستحقاً منافعه بفرض
 وصية أو أبقاً ومن وجب له تسليم لزوجها ليلاتها وانهم المكاتب ولو كانت فاسدة لا يجب له شيء من
 ذلك على سيده لاستقلاله بالكسب الا ان يحجز نفسه ولم يهجزه السيد وكذا الأمة المسلمة لزوجها
 ليلاتها وقوله أو بهيمة أي فطيمه علقها وسقيها بقدر الكفاية والمراد بالكفاية وصولها لأول
 الشبع والرى دون غايتها فان امتنع المالك محذراً له مال أمره الحاك في الحيوان المأكول
 بأحد ثلاثة أمور يبيعه أو يضحوه بما يزيل الملك أو يعلقه وسقيه بقدر الكفاية أو ذبحه وفي غير
 المأكول بأحد أمرين يبيعه أو يضحوه بما يزيل الملك أو يعلقه وسقيه بقدر الكفاية ويحرم ذبحه
 ولو لا راحته من الحياة لطول مرض أو يضحوه للتهنى عن ذبح الحيوان الا لأكله فان لم يفعل
 ما أمر به الحاكم ناب عنه في ذلك على ما يراه ويقضيه الحال فان لم يكن له مال أكرى الحاكم
 الدابة عليه أو باعها أو جازأها فان تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها ولا يجب للمالك من لبن
 دابته ما يضر ولدها لانه غذاؤه كولد الأمة وانما يجب ما فضل عنه بشرط ان لا يضر البهيمة لقله
 علقها وليس له ترك الحلب اذا كان يضرها أيضاً فان لم يضرها كره ويسن له أن لا يستقصي اللبن
 في حلبه بل يترك في الضرع شيئاً لخبر دعوى اللبن وأن يقص اظفارها ثلاثاً بؤذنها وله أن يسقى ولده
 البهيمة غير لبن أمه ان استقرأه والافهواحق بلبن أمه فان لم يكنه وجب عليه أن يشتري له غيره
 لأن نفقته واجبة عليه وكذا الطير ويحرم جزئها الصوف من أصل الظهر وكذا حلقه لما فيه من
 تعذيب الحيوان ويجب على مالك النحل أن يسقى له شيئاً من العسل في الكوارة بقدر ما يكفي
 أو يشوى له دجاجة ويعلقها على باب الكوارة فيأكل منها ويجب على مالك دود القز علقه بورق
 التوت أو تخليته لأكله ثلاثاً بغير فائدة ويجوز تخفيف الدود بالشمس عند حصول نوله وان
 أهلكه لأن فائدة ذلك كترع المأكول من الحيوان (قوله وجب عليه نفقته) أي موته

والبهائم واجبة فمن
 ملك رقيقاً عبداً أو أمة
 أو مديراً أو أم ولد أو بهيمة
 وجب عليه نفقته

ما قبله كما هو ظاهر (قوله ويجب للزوجة أيضا) أي كما يجب لهما ما سبق وقوله لحم أي مع ما يطبخ به كالخطب وغيره والموخية وغيرها وقوله يليق بحال زوجها أي في الجنس كالنصف والجاموسي والقدر كثلثة أرطال والوقت كأن يكون في كل أسبوع مرة أو في كل يومين مرة ولو اختلفا في قدر اللحم قدره القاضي باجتهاده بحسب حال الزوج من يسار واعسار وتوسط وما ذكره الامام الشافعي من رطل لحم في الاسبوع محمول على ما كان في زمنه من قلة اللحم فلا ينافي أنه يزاد عليه بحسب العادة مع أن الرطل محمول على المعسر فيكون على الموسر باعتبار ذلك رطلان وعلى المتوسط رطل ونصف وإذا أوجبنا اللحم في يوم من الاسبوع فينبغي أن يكون يوم الجمعة لأنه أفضل الايام فهو أولى بالتوسط فيه وظاهر كلامهم أنه يجب الاדם في يوم اللحم وهو الأقرب ليكون أحدهما غدا أو لا أخر عشاء (قوله وإن برت عادة البلد في الكسوة الخ) هذا تفصيل أقول المصنف ما جرت به العادة بالنسبة للكسوة وقوله لمثل الزوج أي في اليسار والاعسار والتوسط وقوله بكان أو سرير أي أو قطن لأنه لباس أهل الدين وما زاد عليه رفقه وناشئ عن الرعونة التي هي الحق وقلة العقل وقوله وجب أي الكتان أو الحرير أو القطن فيجب الجنس الذي جرت به العادة ويقاوت في مراتب ذلك الجنس بين الموسر وغيره عملا بالعادة (قوله وإن كان الزوج معسرا) أي بان كان لا يملك ما يزيد على مؤنة العمر الغالب وذلك صادق بأن يكون عنده ما يكفيه العمر الغالب فقط أو أقل منه كما بعلم مما مر (قوله ويعتبر اعساره بطول عجر كل يوم) أي لانه وقت الوجوب كما تقدم (قوله فقت) خبر لمبتدأ محذوف كما أشار إليه الشارح بقوله أي فالواجب الخ وقوله من غالب قوت البلد أي بلد الزوجة وتقدم أن التعبير بالبلد جرى على الغالب والتعبير بالمحل أعم (قوله وما يتأدم به المعسرون مما جرت به عادتهم من الاדם) أي قدرنا وجنسا كما مر بيانه وقوله ويكسونه مما جرت به عادتهم من الكسوة أي قدرنا وجنسا كما مر بيانه أيضا واعلم أن من به رقب ولو مبعضا ومكاتبنا معسر لنقص حال البعض وضعف ملك المكاتب وإن كثر ماله ولعدم ملك غيرهما (قوله وإن كان الزوج متوسطا) أي بين اليسار والاعسار وقوله ويعتبر توسطه بطول عجر كل يوم أي لانه وقت الوجوب كما مر (قوله فقت) خبر لمبتدأ محذوف كما أشار إليه الشارح بقوله أي فالواجب عليه الخ وقوله ونصف عطف على متد وقوله من غالب قوت البلد أي بلد الزوجة والمحل أعم من البلد كما مر (قوله ويجب لهما من الاדם الوسط) أي قدرنا وجنسا كما مر بيانه وكذلك قوله ومن الكسوة الوسط وأشار الشارح بتقدير الوسط في الاדם إلى أن قول المصنف الوسط راجع لكل من الاדם والكسوة (قوله وهو) أي الوسط وقوله ما بين ما يجب على الموسر والمعسر توضيحه أنه إذا أوجبنا على الموسر وقتين من السن مثلا وعلى المعسر وقية منه أوجبنا على المتوسط وقية ونصفا (قوله ويجب على الزوج عليك زوجته الطعام جبا) أي إن كان الواجب عليه الحب بأن كان هو غالب قوت محلها فإن كان الواجب عليه غير الحب كتمر ولحم واقط بأن كان غالب قوت محلها من ذلك وجب عليه تسليمه كذلك لا غير لكن يجب عليه ما يطبخ به اللحم كالخطب وغيره وكالموخية والبامية والقلقاس وغير ذلك فلو طلبت غير الحب من خبر أو قية لم يلزمه ولو بذل غيره مما ذكر لم يلزمها قبول لانه غير الواجب فلا يصير

ويجب للزوجة أيضا لحم
يليق بحال زوجها وإن جرت
عادة البلد في الكسوة لمثل
الزوج بكان أو سرير وجب
(وإن كان) الزوج
(معسرا) ويعتبر اعساره
بطول عجر كل يوم (فقت)
أي فالواجب عليه لزوجته
متطعام (من غالب قوت
البلد) كل يوم مع ليلته
المتأخرة عنه (وما يتأدم به
المعسرون) مما جرت به
عادتهم من الاדם (ويكسونه)
مما جرت به عادتهم من
الكسوة (وإن كان) الزوج
(متوسطا) ويعتبر توسطه
بطول عجر كل يوم مع ليلته
المتأخرة عنه (فقت) أي
فالواجب عليه لزوجته مد
(ونصف) من طعام من
غالب قوت البلد (و) يجب
لها (من الاדם) الوسط
(و) من (الكسوة الوسط)
وهو ما بين ما يجب على الموسر
والمعسر ويجب على الزوج
عليك زوجته الطعام جبا

المتنع منه ما عليه ولا بد أن يكون الحب سليماً فلا يكتفى غيره كالمتوس (قوله وعليه طعنه وخبره) أي ويحسبه فيتولى ذلك بنفسه أو يدفع مؤنة ذلك ولو فعلت ما بنفسها بل ولو أكلته حبا قصاصه على مؤنة ذلك وفارق نظيره في الكفارة من عدم وجوب ذلك على المكفر لأن الزوجة في حبه بخلاف الفقراء (قوله ويجب لها آلة أكل الخ) أي كقصعة بفتح القاف ولا تكسر وفي المثل لا تفتح الخزائن ولا تكسر القصعة ومحمى وملعقة ومغرفة بكسر الميم وكوز وجرة وقدر ونحو ذلك مما لا غنى عنه سواء كان ذلك من خرف أو حجر أو خشب أو نحاس ويجب لها أيضاً آلة تنظيف من نحو مشط بضم الميم وسكون الشين أو ضمها بكسر الميم مع سكون الشين ونحو صابون مما تغسل به رأسها أو ثيابها ونحو اجانة مما تغسل فيه ثيابها أو نحوها وما وضوء وغسل بسببه فيهما لا من حيض واحتلام ومزك بفتح الميم وكسرها ونحوه لا دفع صنان إذا لم يدفع إليه ويجب لها أجرة حمام في كل شهر أو أكثر أو أقل بحسب ما جرت به عادة أمثالها لأجرة طبيب وما جرم وخاتن وفاسد ولاد ومرض ومنه ما يصنع عقب الولاد من حلبة وعسل وفراخ ومن فلا يجب ذلك على الزوج بخلاف ما نشبهه أيام الوحم فيجب عليه وأما ما تزين به من الكحل والخطاب والطيب فلا يجب عليه لكن إن هبها لها وجب عليها استعماله (قوله وشرب) بفتح الشين وضمها بل وكسرها فهو مثلث الشين أي وآلة شرب كقوله ودورق (قوله ويجب لها مسكن) أي ولو بأجرة فلا يشترط كونه ملك الزوج لأنها لا تملكه بل تتمتع به فقط فهو امتناع لا تعليق كالخادم بخلاف غيرهما من النفقة والكسوة والادام والفرش والغطاء وآلات الاكل والشرب وآلات التنظيف وغير ذلك فإنه عليك وقوله يليق بها عادة أي لأنه امتناع كما مر والقاعدة أن ما كان عليك اعتبر بحال الزوج وما كان امتناعاً اعتبر بحال الزوجة (قوله وإن كانت عن يخدم مثلها) أي بأن كانت لا يليق بها أن تخدم نفسها بل المروءة تقضى بأن يخدمها غيرها في بيت أيها وإن تخلف الاخدام بالقول لعارض كعدم وجود ما تحصل به الخدم أو عدم وجود من يخدم أو قصد توأضعها أو بياضتها لكن بشرط أن تكون حرة بخلاف الرقيقة كلاً أو بعضها فلا اخدام لها وإن كانت جسيمة لأن شأنها أن تخدم نفسها وإن وقع الاخدام لها بالفعل كما في الجوارى البيض وعلم من قوله وإن كانت عن يخدم مثلها أنه لا يجب الاخدام لمن تخدم نفسها في العادة عند أيها وليس لها أن تخدمها وما تنفق عليه من مالها إلا باذن زوجها كما في الروضة وأصلها ولو كانت ممن لا يخدم مثلها عادة في بيت أيها ولكن اعتادت الاخدام في بيت زوج سابق لم يجب اخدمها على المعتد خلافاً لما جرى عليه بعضهم من وجوب الاخدام حيثنذ وتبعه المحشى حيث قال أي في بيت أهلها أو زوج قبيله فسوى في وجوب الاخدام بين من يخدم مثلها في بيت أهلها ومن يخدم مثلها في بيت الزوج السابق وهو ضعيف (قوله فعليه أي الزوج اخدمها) أي ولو بواحد من يصل له ثقلها ذكراً كان أو أنثى ويقال لكل منهما خادم وفي لغة قليلة يقال للأنثى خادمة ولا يجب ما زاد على الواحد وإن اقتضت العادة تعدد الخدم في مثلها نعم إن احتاجت إلى خدمة لمرض أو زمالة وجب اخدمها بقدر الحاجة وإن تعدد سواء كانت حرة أو أمة لأن ذلك للعباجة التي هي أقوى من المروءة ولا يكتفى أن يخدمها الزوج بنفسه لأنها تستغنى عنه غالباً وتعتبر بذلك وسواء

وعليه طعنه وخبره ويجب
لها آلة أكل وشرب وطبخ
ويجب لها مسكن يليق بها
عادة (وإن كانت عن يخدم
مثلها فعليه) أي الزوج
(اخدمها)

في وجوب الاختدام موسر ومعسر ومتوسط وعبد ومكاتب وغيره كسائر الموثن لأن ذلك من المعاشرة بالمعروف بالمأمور بها (قوله بجزء أو أمة له) كان الأولى تأخير الجزء عن قوله أو أمة ليتصل بها قوله مستأجرة لأنه صفة لها فإن الاستيفار لا يجري في أمته وإن جرى في أمة غيره وفي بعض النسخ بعد قوله أو أمة أو أمة مستأجرة وهي ظاهرة ومتى كانت مستأجرة لا يلزمه غير الأجرة وإن كانت حرة (قوله أو بالاتفاق على من صعب الزوجة) وجنس طعام الخادم جنس طعام الزوجة لكن يكون دونه نوعا وقدرا فيجب على الموسر مد وثلاث اعتبارا لثلاث نفقة المخدمه وعلى المتوسط مد اعتبارا لثلاث نفقة المخدمه أيضا وعلى المعسر مد جزما لأن النفس لا تقوم بدونه غالبا ويجب له الأدم لأن العيش لا يتم بدونه وجنسه جنس آدم المخدمه لكن يكون دونه نوعا وقدرا بحسب قدر الطعام ويجب له أيضا كسوة تليق به دون كسوة المخدمه جنسا ونوعا فيجب له قميص ونحو مكعب وقمعة للزوجة وللأثني وخف ورداء وجبة في الشتاء وما يفرشه وما يغطي به كقطعة لبد وكساء في الشتاء وحسرة في الصيف ومخدة وسراويل للريان المأدبة للخادم الآن وأما قول النسخ الخطيب تبع النسخ الإسلام لا سراويل فهو بحسب العادة القديمة فيجب الآن عملا بالعادة (قوله من حرة أو أمة) بيان لمن صعب الزوجة ويدخل في ذلك الجارية التي يدخلها أبوها بها كجارتها بالعادة في مصرنا وقوله إن رضى الزوج بها يفيد أنه لا يلزمه الرضا بل الكن أن لم يرض بها يلزمه الاختدام بغيرها (قوله وإن أعسر الخ) خرج بقوله أعسر ما إذا أيسر لكن امتنع من الاتفاق عليها فليس لها الفسخ لثبوتها من تحصيل حقها بالحكم سواء حضر الزوج أو غاب وإن لم يتركها شيئا في غيبته ولو غاب مدة طويلة خلافا للمالكية فإنه إذا غاب ولم يترك لها شيئا ففسخ عندهم فلو فعل ذلك مالكي ثم حضر الزوج فللساقي نقضه ولو حضر الزوج وغاب ماله فإن كان عسافة القصر فأكثر فلها الفسخ ولا يلزمها الصبر للضرورة وإن كان دون مسافة القصر فلا فسخ لها وأما ما حضره من هذا أن سهل أحضاره والأقلها الفسخ وقدرة الزوج على الكسب كقدرته على المال فليس لها الفسخ إلا أن يجزع عن الكسب وقوله بنفقتها أي أو كسوتها فالأعسار بالكسوة كالأعسار بالنفقة لأنها لا بد منها ولا يبقى البدن بدونها غالبا ويستثنى منها المكعب والسراويل فلا فسخ بالأعسار بهما كما لا فسخ لها بالأعسار بالأدم لأن النفس تقوم بدونه بخلاف القوت والكسوة وأما المسكن فيجوز بعضهم على أنها لا تنسخ به كالأدم والمعقد أنها تنسخ به لشدة الحاجة إليه ولا فسخ أيضا بالأعسار بالخادم أو نفقته وإنما تنسخ بأعساره بنفقة المعسرين فلو أعسر بنفقة موسر أو متوسط مع قدرته على نفقة معسر لم تنسخ ولا يصير الزائد دينا عليه لأن نفقته الآن نفقة معسر فلو لم يجد إلا نصف متعذرا ونصفه عساف فلا فسخ لها لأنه قادر على المد وهو نفقة المعسر ولو تبرع بها شخص عن الزوج المعسر لم يلزمها القبول بل لها الفسخ لما فيه من المنفعة نعم إن تبرع بها للزوج ثم دفعها الزوج لها فلا فسخ بل يلزمها القبول لأن المنفعة حيثئذ على الزوج لاعلمها وكذلك لو كان المتبرع بها أباً أو جدا أو سيدا والزوج تحت حجره فلا فسخ لها بل يلزمها القبول لضعف المنفعة وقوله أي المستقبل فلا فسخ بالأعسار بالماضية كما سبذ كره النازح والحاصل أن شروط هذه المسئلة خمسة الأول

قوله وقع للذكر لعله شئ
بنسب الفسخ يلبس على
الرأس كالبرنس يسمي
القبعة بضم القاف وتشديد
الموحدة فليقرر قاله نصر

بجزء أو أمة له أو أمة
مستأجرة أو بالاتفاق على
من صعب الزوجة من حرة
أو أمة لخسمة إن رضى
الزوج بها (وإن أعسر
بنفقتها أي المستقبل)

الاعسار فيخرج ما اذا امتنع مع عدم الاعسار * الثاني كونه بالنفقة أو العكس فيخرج
 ما اذا أعسر بنحو الادم * الثالث كون النفقة لها فيخرج ما اذا أعسر بنفقة الخادم
 * الرابع كون الاعسار بنفقة المعسر فيخرج ما اذا أعسر بنفقة الموثر أو المتوسط
 مع القدرة على نفقة المعسر * الخامس كون النفقة مستقبلية فيخرج ما لو أعسر بالنفقة
 الماضية (قوله فلها الصبر على اعساره) أشار بذلك إلى أن محل قول المصنف فلها فسخ
 النكاح إذا لم تصبر فهي مخيرة بين الصبر والفسخ وقوله وتتفق على تقسام من مالها أو تقتصر
 أي وتتفق على تقسماها اقتضته وبعبارة الشيخ الخطيب وتتفق على تقسام من مالها أو عما
 اقتضته وهي أسبغ من عبارة الشارح (قوله ويصير ما نفقته ديناً عليه) أي إن كان بقدر
 الواجب بخلاف ما إذا كان ما أنفقته زائداً على قدر الواجب فلا يصير ديناً عليه الا قدر الواجب
 فلو قال وصارت النفقة ديناً عليه لكان أولى وتصير ديناً عليه وإن لم يفرضها القاضي لأنها غلبت
 فهي كسائر الديون المستقرة (قوله ولها فسخ النكاح) وطريق الفسخ أن ترفع الأمر إلى
 القاضي أو المحكم بشرطه وشئت عنده اعسار الزوج باقراره أو بينة ثم بعد ثبوت اعساره
 يجب امهاله ثلاثة أيام وإن لم يطلب الامهال ليتحقق عجزه فإنه قد يعجز لعارض ثم يزول ولها
 الخروج في مدة الامهال لتحصيل النفقة بكسب أو قرض أو سؤال وليس له منعها من ذلك
 وعليها رجوع إلى مسكنها لئلا يلازم وقت الراحة وليس لها منعه من التمتع ثم بعد مدة الامهال
 ترفع الأمر إلى القاضي صيغة الرابع فيفسخ النكاح هو أو نائبه أو هي باذنه وليس لها
 الاستقلال بالفسخ ولو منع عليها بالاعسار فلا تفسخ قبل الرفع إلى القاضي ولا بعده وقبل الإذن
 فيه ثم إن لم يكن في الناحية قاض ولا محكم في الوسيط لا خلاف في استقلالها به فإذا فسخت
 حينئذ نفذ ظاهراً وباطناً ولو سلم نفقة اليوم الرابع فلا فسخ لزوال ما كان الفسخ لاجله وهو
 الاعسار فإن أعسر بنفقة الخامس ينت على المدة الماضية ولا تستأنف ففسخ في الحال
 كما لو أسرى في الثالث ثم أسرى في الرابع والحاصل أنه إذا أسرى يوماً أو يومين ثم أسرى
 وإذا أسرى ثلاثة أيام ثم أسرى استأنفت ولا أثر لقوله ارضيت باعساره ولو قالت رضيت به أبداً
 سواء قالت قبل النكاح أو بعده لأنه وعد لا يلزم الوفاء به فلها الفسخ باعساره بعد ذلك
 لأن الضرر يتجدد ثم إن رضيت باعساره بالمهر فلا فسخ لها لأن الضرر به لا يتجدد (قوله
 وإذا فسخت حصلت المفارقة) أي مقارقتها من الزوج وقوله وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق أي
 فلا تنقص عدد الطلاق (قوله أما النفقة الماضية الخ) مقابل لقوله أي المستقبلية وقوله
 فلا فسخ للزوجة بسببها أي ما عدا مدة الامهال بعد الرفع إلى القاضي كما تقدم في طريق الفسخ
 السابقة (قوله وكذلك) أي مثل الاعسار بالنفقة في ثبوت الفسخ وقوله للزوجة فسخ النكاح
 بيان لنفاذ التشبيه وقوله إن أعسر زوجها بالصدقة أي بالحال منه كلاً أو بعضاً على العقد
 فلها قبض بعض المهر وأعسر بالباقي قبل الدخول كان لها الفسخ للعجز عن تسليم العوض
 بتمامه مع بقاء المعوض كما أفتى به البارزى وبه صرح الجوزي وقال الأذرى هو الوجه نقله
 ومعنى خلافاً لما أفتى به ابن الصلاح من عدم الفسخ إذ يلزم على إقامته اجبار الزوجة على تسليم
 نفسها بتسليم بعض الصداق ولو درهما واحداً من صداق هو ألف درهم وهو في غاية البعد

(فلها) الصبر على اعساره
 وتتفق على تقسام من مالها
 أو تقتصر ويصير ما نفقته
 ديناً عليه ولها (فسخ
 النكاح) وإذا فسخت
 حصلت المفارقة وهي فرقة
 فسخ لا فرقة طلاق أما النفقة
 الماضية فلا فسخ للزوجة
 بسببها (وكذلك) للزوجة
 فسخ النكاح (إن أعسر)
 زوجها بالصدقة

كما علمت ولا يجب أن يتسببه التسبب المفرط بل التسبب المعتاد وما قاربه (قوله في طعام رقيقه من غالب قوت أهل البلد) أي غالب قوت ارتقاء أهل البلد من قمح وشعير وذرة ونحو ذلك وقوله ومن غالب أدمهم أي أدم أهل البلد أي أرقائهم من قمح وزيت ونحو ذلك وقوله ويكسوه من غالب كسوتهم أي أهل البلد أي أرقائهم من قطن وصوف ونحو ذلك فلا يجب أن يكون طعامه من طعام سيده ولأن يكون أدمه من أدم سيده ولأن تكون كسوته من كسوة سيده ولكن يستحق وقوله بقدر الكفاية أي في الطعام والادم والكسوة والعبرة بكفايته وإن زادت على كفاية أمثاله ويعتبر حاله زهدة ورغبة وحال السيد يسارا واعسارا وينفق عليه الشريك بقدر ملكيهما ونسقط نفقته بعض الزمان كنفقة القريب بجماع وجوبه بالكفاية ولا تصير ديناً عليه إلا باقتراض القاضى بنفسه أو ما ذونه ويبيع القاضى فيها ماله إن كان له مال عند امتناعه أو غيبته لأنه حق واجب عليه فإن لم يكن له مال أمره القاضي ببيعه أو إجارته أو اعتاقه دفعا للضرر فإن لم يفعل أجزأ الحاكم فإن لم تيسر إجارته بئاعه فإن لم يجد من يشتريه أنفق عليه من بيت المال (قوله ولا يكتفى في كسوة رقيقة ستر العورة فقط) أي دون بقية بدنه لما فيه من الازلال والتحقير وإن لم يتأذبح ولا يرد ويحل ذلك ما لم يعتد ستر العورة فقط كافي بلاد السودان ونحوها والاكتفى كافي المطلب (قوله ولا يكفون) أي الرقيق والبهائم وقوله من العمل بيان مقدم لما وقوله ما لا يطبقون أي ما لا يطبقون الدوام عليه فلا يجوز لبيد تكليف رقيقه عملا بقدر عليه يوما أو يومين ثم يعجز عنه ويحرم على المالك تكليف دابته ما لا تطيق الدوام عليه من تثقيب الحمل أو ادامة السير أو غيره ما يؤمأ ونحوه نعم إن اتفق ذلك لعذر في بعض الأوقات لم يحرم (قوله فإذا استعمل المالك رقيقه نهارا أو ليلا) أي من الأشغال كالخدمة والحمل ونحو ذلك وقوله وعكسه أي وهوائه إذا استعمله ليلا أو نهارا (قوله ويرجحه صيفا وقت القيالولة) أي لأنه وقت الراحة (قوله ولا يكلف دابته أيضا ما لا تطيق حمله) فيحرم تحميلها ما لا تطيق الدوام عليه يوما أو نحوه وكذلك ادامة السير والركوب ونحو ذلك كما سبق وقد فصل الشارح أجمال قول المصنف ولا يكفون من العمل ما لا يطبقون بالتفريع الذي ذكره بقوله فإذا استعمل المالك رقيقه الخ وبقوله ولا يكلف دابته أيضا الخ وبهذا ظهر أن قول المحشى صوابه التقديم على قوله ولا يكفون من العمل الخ لأوجه له (قوله وذكر المصنف السبب الثالث) أي الذي هو الزوجية وهذا مناسب للنسخ التي ليس فيها ذكر فصل هنا فإنه ساقط من بعض النسخ وهو الانسب بصنيع الشارح لكن الشيخ الخطيب شرح على النسخة التي فيها ذكر فصل وتبعه المحشى حيث قال فصل في أحكام نفقة الزوجة وما يتعلق بها والتعبير بالنفقة لأنها الأغلب والمؤنة أعم منها وقد تطلق بمعنى المؤنة فتشمل سائر المؤن (قوله ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها) أي بأن عرضت نفسها عليه كأن تقول له اني مسلمة نفسي اليك فان لم يكن حاضرًا عندها بعثت اليه الى مسلمة نفسي اليك فاختر أن آتيك حيث شئت أو أن تأتيني فالعبرة ببلوغ الخبر له وحمل ذلك إذا كان في بلدها فان غاب عن بلدها رفعت الامر الى الحاكم ليكتب الى حاكم بلد الزوج ليعلمه بالحال فيجىء اليها أو يوصل في الاتفاق عليها فان لم يفعل شيئا من الامرين فرضها القاضي في ماله من حين امكان وصوله

مقتضى منع المحشى أن
قول الشارح بقدر
الكفاية مؤخر عن قوله
ويكسوه لكن الذي في
الشارح تقديمه عليه اه

فقطم رقيقه من غالب قوت
أهل البلد ومن غالب
أدمهم بقدر الكفاية
ويكسوه من غالب كسوتهم
ولا يكتفى في كسوة رقيقة
ستر العورة فقط (ولا يكفون
من العمل ما لا يطبقون)
فإذا استعمل المالك رقيقه
نهارا أو ليلا وعكسه
ويرجحه صيفا وقت القيالولة
ولا يكلف دابته أيضا
ما لا تطيق حمله وذكر المصنف
السبب الثالث في قوله
(ونفقة الزوجة الممكنة من
نفسها)

هذا ان كانت بالغة عاقلة فان كانت صغيرة أو مجنونة فالعبرة بعرض وليم الله هو الخاطب بذلك وخرج بالمكينة من نفسها الممنوعة من التمكن وهي الناشئة فلا نفقة لها ولو مضت مدة ولم تعرض نفسها عليه ولم تمنع بل مع السكون فلا نفقة لها أيضا لعدم التمكن ولا بد من التمكن التام فلو مكنته وقتل دون وقت كان يمكنه الليل دون النهار أو في دار دون دار فلا نفقة لها ولو اختلفا في التمكن كان قالت مكنت في وقت كذا فأنا نكرو ولا يثبت صدق بيينه لأن الأصل عدمه فالورد عليها العين خلقت عين الرد واستحقت النفقة لأن العين المردودة كالقرار أو كاليينة ولو اتفقا على التمكن واختلفا في الاتفاق كان قال دفعت لك النفقة فأنت صدقت بيئها لأن الأصل عدم الاتفاق وكذا لو اختلفا في النشوز فتصدق هي لأن الأصل عدمه ومثل الناشئة في عدم النفقة المحبوسة ظملا أو بحق فلا نفقة لها وان كان الخايس لها هو الزوج ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بحبسها كذا قال المحشي تبعا لاطلاق بعضهم والظاهر أنه ان حبسها الزوج ظملا لم تسقط نفقتها التعدي حينئذ وان حبسها بحق فلا نفقة لها وأما اذا حبست الزوجة زوجها فان حبسته ظملا سقطت نفقتها وان حبسته بحق لم تسقط نفقتها وهذا التفصيل هو المتجه كما نقله في حاشية المنهج في باب القسم والنشوز وان أطلق في باب النفقات (قوله وأجبة على الزوج) أي بالتمكن يوما بيوم فحبس بفجر كل يوم وانما وجبت بفجر اليوم لأنه يسلمها الحب فيحتاج الى طعنه وخبره وبغته فلو حصل التمكن ابتداء في أثناء اليوم وجبت بالقسط حتى لو حصل وقت الغروب كما يقع كثيرا وجبت كذلك بخلاف ما لو كان ذلك بعد نشوز بان كانت ناشئة ثم مكنت في أثناء اليوم فلا تجب نفقة ذلك اليوم لأنها تسقط بالنشوز فلا تعود بالطاعة ما لم يستمتع بها ولا تجب بالعقد قبل التمكن لأنه يوجب المهر فلا يوجب النفقة لأنه لا يوجب عوضين ولأنها مجهولة بسبب جهل حال الزوج من يسار أو عسار أو توسط والعقد لا يوجب مالا مجهولا ولأنه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة رضي الله عنها وهي بنت ست سنين ودخل بها وهي بنت تسع ولم ينقل أنه أنفق عليها قبل الدخول فلو كانت النفقة واجبة بالعقد لساقها اليها ولو وقع لنقل (قوله ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج) أي من يسار أو عسار أو توسط وقوله بين المصنف ذلك أي اختلفا بحسب حال الزوج فاسم الإشارة عائد على الاختلاف المفهوم من اختلفت (قوله وهي مقدرة) وانما لم تعتبر فيها الكفاية لأنها تستحقها أيام مرضها وشبعها واذا أكلت عنده على العادة كني لجرى الناس عليه في الاعصار والامصار لكن محله ان أكلت عنده مرضاها وهي رشيدة أو غير رشيدة وقد أذن وليها في ذلك فان كانت غير رشيدة ولم يأذن وليها في ذلك لم يكف فقر جمع عليه بالنفقة وهو متطوع باكلها عنده ان كان أهلا للتطوع والاربع عليها بما أكلت وهي ترجع عليه بالنفقة وما لو علم أن العبرة في الأمة المزوجة اذا أوجبتا نفقتها على الزوج بأن كانت مسئلة له لئلا ونهاها برضا أسدها المطلق التصرف لابرضاها ولو اعتاضت عن النفقة غير المستقبل جاز ان لم يكن ربا كان اعتاضت عنها دواهم أو ذاتيرا أو شيئا أو براعن شعير أو عكسه فان كان ربا كان اعتاضت خبريرا ودقيقه عن بر لم يجز وأما النفقة المستقبل فلا يجوز الاعتياض عنها (قوله فان وفي بعض النسخ ان) أي بلا فاء وقوله كان الزوج موسرا

واجبة على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنف ذلك في قوله (وهي مقدرة فان) وفي بعض النسخ ان (كان الزوج موسرا)

أى بأن كان عنده ما يكفيه بقية العمر الغالب وزاد عليه مئذان فإن لم يكن عنده ما يكفيه
العمر الغالب أو كان عنده ما يكفيه ولم يزد عليه شئ فعمره وان زاد عليه شئ ولم ينل مئذين فتوسط
والعبرة في ذلك بطول عمر كل يوم كما سيصرح به الشارح وحينئذ فلا يعد أن يكون موسرا
في يوم ومتوسطا في يوم ومعسرا في يوم (قوله ويعتبر يساره بطول عمر كل يوم) أى لانه وقت
الوجوب فتعتبر ما عنده عند طلوع الفجر فإذا وجدناه يزيد على كفاية العمر الغالب بمئذين
فهو موسر فيلزمه في هذا اليوم مئذان وهكذا ويختلف ذلك بالرخص والفلاء وقلة العمال
وكثرتهم (قوله فئذان من طعام واجبان عليه) أشار بذلك الى أن قول المصنف مئذان مبتدأ
والغير محذوف واحتجوا الاصل التفاوت بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه
رزقه فلينفق مما آتاه الله وأما كون الواجب على الموسر مئذين فاعتبارا بأهمية ما يجب
في الكفارة وهو مئذان في كفارة الاذى في الحج وأما كون الواجب على المعسر مئذيا فاعتبارا
بأقل ما يجب في الكفارة وهو مئذ في نحو كفارة الطهارة فإنه يكفي به الزهيد ويقنع به الرغب
ولما أوجبوا على الموسر الاكثر وهو المئذان وعلى المعسر الاقل وهو المئذ قياسا على الكفارة
فيهما أوجبوا على المتوسط ما بينهما ما لانه لو أزمناه بالمئذين لضرة ذلك ولو اكتفينا منه بالمئذ
لضرته ذلك فأوجبنا عليه قدرا وسطا وهو مئذ ونصف (قوله كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه)
أى لان العبرة بفجر اليوم فحينئذ يمتد اليوم مع ليلته المتأخرة عنه وأضافها اليه لاتصالها به
والافهى ليله اليوم المتأخر عنها لان الليل سابق على النهار (قوله مسلمة كانت الخ) تعميم
في الزوجة وأشار بذلك الى أن الواجب لا يختلف باختلاف حال الزوجة لان العبرة بحال الزوج
دون حال الزوجة وقوله حرة كانت أورقيقة أى مسلمة ليل لا ونهارا حتى تجب نفقتها عليه
(قوله من غالب قوتها) أى غالب قوت محل الزوجة لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها
وقياسا على القطرة والكفارة ولو اختلف الغالب في المحل كان كانوا يقتاتون الشعير أربعة
أشهر والبر والارز ثمانية أشهر فقد اختلف الغالب وهو البر والارز وأختلف قوت المحل
ولا غالب كان كانوا يقتاتون البر والشعير على السواء وجب لائق بالزوج ولا عبرة باقتبانه
أقل منه زهدا أو مجالا أو فوقه تكلفا (قوله والمراد غالب قوت البلد) أى بلد الزوجة والتعبير
بالبلد جرى على الغالب لان المراد غالب قوت محلها سواء كان بلدا أو قرية أو مصرا أو بادية
وقوله من حنطة أو شعير الخ بيان لغالب قوت البلد وقوله أو غيرهما أى كالقرو والذرة والارز
ونحوها (قوله حتى الاقط) غاية في قوله أو غيرهما وقوله في أهل بادية يقتاتونه أى في حق
أهل بادية يعتادون اقتبانه (قوله ويجب للزوجة الخ) ويجب لها ايضا الفاكهة التي تغلب
في أوقاتها كنوخ ومشمش وتين ونحو ذلك وما جرت به العادة من السمك والسمك والنقل
في العبد والحبوب في المشر وما يفعل في أربع أيوب ويوم سبأ البيض والقهوة والدخان
ان اعتادت شربهما والسراج في قول الليل لجرى بان العادة بذلك والضابط أنه يجب لها كل
ما جرت به العادة (قوله من الادم) أى لان الطعام لا يساغ الا بالادم غالباً ولا تكلف أكل الخبز
وحده ولو جرت عادتها بذلك لم ينظر لعادتها لانه حقها وقوله والكسوة بكسر الكاف وضمها
والمعتبر في مقدار الكسوة كفاية بدنهما فلا يكفي ما ينطلق عليه اسم الكسوة اذا لم يكفها

ويعتبر يساره بطول عمر
كل يوم (فئذان) من طعام
واجبان عليه كل يوم مع
ليلته المتأخرة عنه لزوجته
مسلمة كانت أورقيقة حرة
كانت أورقيقة والمئذان
(من غالب قوتها) والمراد
غالب قوت البلد من حنطة
أو شعيراً وغيرهما حتى
الاقط في أهل بادية يقتاتونه
(ويجب للزوجة) من
الادم والكسوة

وتختلف كفاية بنسبها بطولها وقصرها وبنسبها ووزنها وفي جنسها ما جرت به عادة أمثاله من قطن أو كان أو خير كما سيذكره الشارح وفي جودتها ووردها تباينها الزوج واعساره وتوسطه فيقارن بين الموسر وغيره في الجودة والرداءة لا في عدد الكسوة لانه لا يختلف بذلك وتختلف باختلاف البلاد في الحر والبرد ويجب لكل فصل من فصل الشتاء والصيف كسوة والمراد بالشتاء ما يشمل الربيع والصيف ما يشمل الخريف فالسنة عند الفقهاء فصلان وإن كانت في الأصل أربعة فصول فالفصل عندهم ستة أشهر فيجب لها لكل سنة أشهر كسوة وهي قميص وسراويل وخمار وهونئى يغطي به الرأس وهو المسمى بالطرحة ومكعب بكسر الميم وسكون الكاف وتحفيف العين أو بضم الميم وفتح الكاف وتشديد العين وهو المدام كالبابج والصرمة ويلحق به القبقاب إن جرت به عادتها ويزاد في الشتاء لدفع البرد جبة محشوة أو فرة أو نحوهما بحسب العادة ويجب لها أيضا تواضع الكسوة من كوفية للرأس وهي الطاقية التي تلبس في الرأس تحت الخماروة كلباس وهي ما يستعمل به السراويل ووزر قميص وجبة ونحوهما وخط خياطة ونحو ذلك ويجب لها أيضا ما تنفعه عليه من بساط تخين له وبرة كبيرة وهو المسمى بالسجادة في الشتاء ونطع بكسر النون وقصها مع اسكان الطاء وقصها وهو الخلد كالقروة التي يجلس عليها في الصيف بالنسبة للموسر ومن تحول باد في الشتاء وحصر في الصيف بالنسبة للمعسر ويجب لها أيضا ما تنام عليه من القرائ كالتراحة وما تضع رأسها عليه من الخذة بكسر الميم سميت بذلك لوضع الخذة عليها وما تغطي به كاللحاف في الشتاء أو في بلد بارد والمخفة أي الملاءة التي تلحف بها بدل اللحاف في الصيف أو في البلاد الحارة ولا يجب تجديد ذلك في كل فصل كالكسوة بل يجب تليصه كل احتاج لذلك بحسب ما جرت به العادة وهو المسمى عند الناس بالتجديد وكذلك تبيض النحاس المعروف وإذا حصل التمكن في أثناء الفصل وجب من الكسوة بقسطه مما يجب فيه وبعضهم يجعل كل ستة أشهر تمضي من التمكن فصلا لكنه بشكل عليه أنه يجب للشتاء كذا وللصيف كذا كما تقدم بيانه لانه يقتضى اعتبار فصل الشتاء والصيف كما قلنا (قوله ما جرت به العادة) فالحكم في ذلك العادة فيجب لها كل ما جرت به العادة وقوله في كل منهما أي من الادم والكسوة (قوله فان جرت عادة البلد في الادم الخ) هذا تفصيل لقوله ما جرت به العادة بالنسبة للادم ولو اختلفا في قدر الادم قدره القاضي باجتهاده معتبرا حال الزوج من يسار أو غيره فينظر ما يحتاج اليه المقيم الادم فيقرضه على المعسر ويضاعفه على الموسر ويجعل ما بينهما على المتوسط وما ذكره الشافعي ورضي الله عنه من مكيله زيت أو سمن تقريب (قوله زيت) أي كالزيت الطيب فانه يتأدم به وقوله وشيرج أي أو شيرج وهكذا ما بعد والشيرج بفتح الشين وهو دهن السمسم ولا يجوز كسر الشين كما قاله الشرا ملسي لانه حينئذ يصير من باب درهم وهو قليل مع كون أمثاله محصورة وليس هذا منها وقوله وجبن أي ككالبجن الخالوم وقوله ونحوها أي كسمن وتروخل (قوله انبت العادة في ذلك) أي فيما جرت به من الزيت والشيرج الخ (قوله وان لم يكن في البلد أدم غالب) أي كأن يكون فيها أدمان على السواء وقوله فيجب اللاتق بحال الزوج أي من يسار وغيره (قوله ويختلف الادم باختلاف الفصول) أي الرابع وقوله فيجب في كل فصل الخ تفرع على

ما جرت به العادة في كل
منهما فان جرت عادة البلد
في الادم زيت وشيرج
وجبن ونحوها انبت
العادة في ذلك وان لم يكن
في البلد أدم غالب فيجب
اللاتق بحال الزوج
ويختلف الادم باختلاف
الفصول فيجب في كل فصل
ما جرت به عادة الناس فيه
من الادم

(قوله قبل الدخول بها) بخلافه بعد الدخول بها التلق المعوض وهو البضع وصيرورة العوض
 ديناً في الذمة (قوله سواء علمت بساره قبل العقد أم لا) أي فلها الفسخ مطلقاً وهو ضعيف
 والمعتد أنه لا فسخ لها فيما إذا نكحته عامة بأصاؤه بالصدق لأن الضرر لا يتجدد بخلاف النفقة
 فإن ضررها يتجدد (فصل في أحكام الحضانة) أي كالحقبة الام بها وتخصير المميزين أبو به كما
 سيأتي في كلامه وتسمى كفالة أيضاً وفيه نوع ولاية وسلطنة وتثبت لكل من الرجال والنساء لكن
 النساء بها البقية لأنهن بالمحضون أشفق وعلى القيام بها أصبر وبأمر التربية أبصر وأولاهن الام كما
 سيذكره المصنف وتنتهي بالبلوغ والافاقه ثم ان بلغ رشيداً فله أن يسكن حيث شاء ولا يجبر على
 الإقامة عند أبيه ذكر أكان أو أتي والاولى أن لا يفارقة ما نعم ان خيفت قسنة من انفراده كان
 كان أمره بضمي عليه قسنة أو أتي يحصل في سكناها وحدها رية امتنعت المفارقة وأجبر على
 البقاء عند أبيه ان كانا مجتمعين وعند أحدهما ان كانا متفرقين والاولى في الذكر أن يكون عند
 الأب وفي الأنثى أن تكون عند الام للعباسة ريب صدق الولي يمينه في دعوى الفتنه والريبة ولا
 يكلف بينة ثلاثاً يلزم على إقامة البينة فضيحة وان باخ غير رشيد فاطلق مطلقون أنه كالصبي تقدم
 الولاية عليه وهو المعتد وفصل بعضهم فقال ان كان عدم رشده لعدم اصلاح ماله فكالصبي
 وان كان عدم اصلاح دينه فمسكن حيث شاء وهذا التفصيل ضعيف وان قال الرافعي وهذا
 التفصيل حسن والخاتمي كالاتي فيما تقدم (قوله وهي) أي الحضانة بفتح الحاء وقوله مأخوذة
 من الحضن الخ أي نعمنا جالغة الضم أخذ من قوله انهم الحاضنة الخ الذي ساقه تعليلاً لكونها
 مأخوذة من الحضن فكان الاوضح أن يقول وهي مأخوذة من الحضن لضم الحاضنة الطفل
 اليه ثم يقول فهي لغة الضم وقوله بكسر الحاء والناس يضمونها الخنا (قوله وهو) أي الحضن
 وقوله انهم الحاضنة الخ تعليل لكونها مأخوذة من الحضن كما علمت وقوله الطفل ومثله الكبير
 الجنون كما سيذكره ولعله اقتصر هنا على الطفل لكونه الغالب وقوله اليه أي الى الحضن الذي
 هو الجنب (قوله وشرعاً) عطف على لفظة وقوله حفظ الخ هذا تعريف بالالزام والمقصود فانه
 يلزم منها حفظ المحضون وهو المقصود منها وتعريفها بالحقيقة تربية من لا يستقل بأموره بفعل
 ما يصلحه ودفع ما يضره فكان لا بد أن يقول وشرعاً تربية الخ ولذلك قال فيما سيأتي أي تربيته
 الخ وعلم من هذا التعريف أن الذي على الحاضنة الأفعال كفصل جسده وميابه ودهنه وكفله
 وربطه في المهد ونحوه ليكنام وغير ذلك وأما الاعيان كالأبوان الذي يغسل به والكحل الذي
 يوضع في العين وهكذا سائر المؤن ففي ماله ان كان له مال والأفعلى من عليه نفقته لانه من توابع
 النفقة ولهذا ذكرت هنا (قوله من لا يستقل بأموره نفسه) أي اصغراً وجنونا كما يعلم من تمثيله
 وقوله عما يؤذيه متعلق بحفظ وقوله لعدم تمييزه لعله لقوله لا يستقل بأموره نفسه وقوله كطفل
 وكبير مجنون تمثيل لمن لا يستقل بأموره نفسه (قوله واذا فارق الرجل زوجته الخ) أي فارقتها
 بطلاق أو فسخ أو غيرها واحتريز بقيد المفارقة عما إذا بقيا على النكاح فإن الولد يكون معهما
 يقومان بكفائته فالأب يقوم بالاتفاق عليه والام تقوم بمحضاته وتربيته (قوله وله منها ولد)
 أي والحال أن له منها ولداً ذكر أكان أو أتي وكلامه في الصغير الذي لا يميز كما يدل عليه قوله الى
 سبع سنين ثم يميز بين أبيه الخ ومثله الكبير المجنون كما سبق في كلام الشارح (قوله فهي

قبل الدخول) بها سواء
 علمت بساره قبل العقد أم لا
 (فصل في أحكام الحضانة)
 وهي لفظة مأخوذة من
 الحضن بكسر الحاء وهو
 الجنب لضم الحاضنة الطفل
 اليه وشرعاً حفظ من
 لا يستقل بأموره نفسه عما
 يؤذيه لعدم تمييزه كطفل
 وكبير مجنون (واذا فارق
 الرجل زوجته وله منها ولد
 فهي

أحق بخصاته) أي لو فورس فقهها وكلام المصنف كما ترى في اجتماع الذكور والانات فإن
الاحوال ثلاثة اجتماع الذكور والانات اجتماع الاناث فقط اجتماع الذكور فقط ففي الحالة
الاولى تقدم الام على الاب فآتهات لها وارثات بخلاف غير الوارثات كما في أم فآتهات
له وارثات بخلاف غير الوارثات كما في أم فآتهات الاصناف الاربعة وهي الام
وأتهاتها والاب وأمهاته تقدم الاقرب من الحواشي ذكر اكان كاخ وابن أخ أو أخت كاخ
وبنت أخ ثم بعد المحارم غير المحارم كبن خالة وبنت عم وبنت عم لغير أم بخلاف بنت العم
لأنها لا تدل بذكر غير وارث ثم الذكور المحارم كاخ وابنه ثم غير المحارم كبن عم لكن لا قسم
مشقة لغير محرم بل لشقة بعينها كبنته فان استويا قربا واختلافا كورة وأثوة تقدمت الاثى على
الذكر كما في أخت وبنت أخ وابن أخ الاثى أصبر وأبصر كما تقدم وان استويا كورة
أو أثوة كما في أخوين أو أختين أقرع بينهما في تقدم من خرجت قرعته على غيره والخشى كالذكر
فلا يقدم على الذكر ولو ادعى الاثوة صدق بيمينه وفي الحالة الثانية تقدم الام ثم أمهاتها ثم أمهات
الاب ثم الاخت ثم الخالة ثم بنت الاخت ثم بنت العم ثم بنت العم ثم بنت
العم ثم بنت الخال والقرق بين بنت الخال وبنت العم للام مع أن كلا أدلى بذكر غير وارث أن بنت
الخال أبوها أقرب للام من أبي بنت العم للام وتقدم أخت وخالة وعمة لابوين عليهن لاب زيادة
قربتهن وتقدم أخت وخالة وعمة لاب عليهن لأن لقوة الجبهة خلافا لما يقتضيه قول المحشى
وقرابة الام على قرابة الاب وفي الحالة الثالثة يقدم الاب ثم الجد ثم الاخ باقسامه الثلاثة ثم ابن
الاخ لابوين أو لاب ثم العم لابوين أو لاب ثم ابن العم كذلك ولو كان المصنوع بنت قدمت بعد الام
على الجدات أو زوج أو زوجة يمكن وطؤه لها قدم ذكر اكان أو أختى على كل الاقارب حتى على
الابوين فان لم يمكن وطؤه لها فلا قسم له كما صرح به ابن الصلاح في فتاويه (قوله أي تخيته) هي
معنى التربة التي تقدم التعبير بها وقوله بما يصلح متعلق بتخيته وقوله بتعهده تصوير لتخيته وقوله
بطعامه وشرايه كان الاولى أن يقول بطعامه وسقيه لأن الذي على الحاضنة الافعال لا الاعيان
كما تقدم وقوله وغير ذلك من مصالحه أي كربطه في المهد وهو ما يهد للصبي لينام فيه وكله ودهنه
ونحو ذلك (قوله ومؤنة الحضانة على من عليه نفقة الطفل) أي أو المجنون كما تقدم في كلامه
ومحل ذلك ما لم يكن له مال والافى في ماله (قوله وإذا امتنع) أي أو قابت أو ماتت أو جنت
وقوله الزوجة أي أو غيرها من كل قريب له الحضانة فالضابط أن كل قريب له الحضانة وامتنع
منها انتقلت لمن يليه وانما خص الشارح الزوجة بالذكر لأن فرض الكلام فيها وقوله انتقلت
الحضانة لامها أي لأن امتناعه يسقط حضانتها وأذا ذلك أم لا تجبر عليها عند الامتناع وهو
كذلك لكنه مقيد بما إذا لم تجب النفقة عليها والا كان لم يكن له مال ولا أب أجبرت لانها من جهة
النفقة فهي حينئذ كالاب (قوله وتسقط حضانة الزوجة) أشار بذلك الى أن قول المصنف الى
سبع سنين متعلق بمعدوف وقوله الى مضي سبع سنين إشارة الى أن كلام المصنف على تقدير
مضاف والسبع ليست بقيد وانما قيد بها المصنف نظرا للغالب كما أفاده كلام الشارح حيث قال
وعبر بها المصنف لأن التمييز يقع فيها غالبا فلذلك يقولون سن التمييز غالبا لسبع سنين تقريرا
(قوله لكن المدار بما هو على التمييز) أي من غير نظر الى سن مخصوصه من سبع سنين أو أقل

أحق بخصاته) أي
تخيته بما يصلح بتعهده
بطعامه وشرايه وغسل يديه
وقوبه وغيره وغير ذلك
من مصالحه ومؤنة الحضانة
على من عليه نفقة الطفل
وإذا امتنع الزوجة
من حضانة ولدها انتقلت
الحضانة لامهاتها ونسبت
حضانة الزوجة (الى) مضي
(سبع سنين) وعبر بها
المصنف لأن التمييز يقع فيها
غالبا لكن المدار بما هو على
التمييز سواء حصل قبل سبع
سنين أو بعدها

أو أكثر كما أفاده قوله. واحصل قبل سبع سنين أو بعدها ويعتبر في تمييزه كما قاله ابن الرفعة
 ان يكون عارفاً بأسباب الاختيار والآخر الى حصول ذلك وهو موصوف كقول الى رأى القاضي
 (قوله ثم بعدها) أى السبع سنين بناء على ما تقدم من حصول التمييز غالباً عند ها وقوله بخير
 المميز أى بحيث يكون يأكل وحده ويشرب وحده ويأمن وحده ويستحب وحده وهكذا وقوله
 بين أبويه أى أباه وأمه لانه صلى الله عليه وسلم خير غلام بين أبيه وأمه رواه الترمذى وحسنه
 والعلامة كالغلام في التمييز كما في الاتساب فيما اذا ادعاه وجلان فانه يميز بينهما بعد البلوغ
 في الاتساب الى أبيهما ومحل التمييز بينهما ان كانا صالحين للعضانة بأن وجدت فيهما الشروط
 الاتية وان فضل أحدهما الآخر ديناً أو مالاً أو محبة وصورة الدين أن يكون كل منهما عدلاً
 لكن أحدهما أكثر عدالة من الآخر فالمعنى أن أحدهما أكثر ديانة من الآخر (قوله فأيهما
 اختار سلم اليه) أى فان اختار الأب سلم اليه وان اختار الأم سلم اليها وان اختارهما أقرع بينهما
 وسلم لمن خرجت قرعته منهما ولولم يخرجوا أحداً منهما فالأم أولى لان العضانة لها ولم يجتزئ غيرها
 وله بعد اختيار أحدهما الاختيار الآخر لانه قد يظهر له الامر على خلاف ما ظنه كأن يظن أن
 في الأب خيراً فيظهر له أن فيه شراً أو يظهر حال من اختاره أو لا فيقول الى من اختاره ثانياً وهكذا
 حتى اذا تكررت منه ذلك نقل الى من اختاره الم يظهر أن ذلك لقلة تمييزه والترك عذر من كان
 عنده قبل التمييز واذا اختار الذكر أباه لم يمنع زيارته أمه ويكلفها الحجى لم يارته فيحرم عليه ذلك
 لثلا يكون ساعياً في المعوق وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج لانه ليس بعورة أو اختار أمه
 فعندها ليللا وعند الأب سهر اليللة الامور الدينية والدنيوية على ما يليق به وان لم تكن صنعة
 أبيه فاذا كان أبوه حماراً لکنه عاقل حاذق جده فاذا الذى يليق به أن يكون عالماً مثلاً واذا كان
 أبوه عالماً لکنه بليد جده فاذا الذى يليق به أن يكون حماراً مثلاً فيؤتبه بالذى يليق به فن أدب ولده
 صغيراً سر به كبيراً ويقال الادب على الآباء والصلاح على الله أو اختارت الأنثى ومثلها الخنثى
 كما يحسن بعضهم أباهما منعهما من زيارة أمهما لتألف الصيانة وعدم البروز والام أولى منها بالخروج
 لزيارتها فانها لا تنفع من زيارة والديها لکن على العادة كزيارتها في يوم من الاسبوع لافي كل يوم
 اذا كان منزلهما بعيداً فان كان قرياً فلا بأس بزيارتها في كل يوم ولا يمنعها من دخولها بيته واذا
 زارت لا تطيل المكث واذا امر ضافهى أو لم يقرضها معندها لانها اهدى اليه واشفق عليهما
 ان رضى به الأب والافعهدها وودهما ويحترز في الحالى عن الخلوة المحرمة أو اختارت أمهما
 فعندها ليللا ونهار الاستواء الزمنى في حقها ويزورها الأب على العادة مع الاحتراز عن الخلوة
 ولا يطلب احضارها عنده لتألف الصيانة وعدم الخروج كما مر (قوله فان كان في أحد
 الابوين نقص الخ) مقابل لمقدرة مكانه قال هذا ان لم يكن في أحد الابوين نقص بأن كانا
 صالحين للعضانة (قوله واذا لم يكن الأب موجوداً الخ) أفاد به هذا ان الجد يقوم مقام الأب
 في التمييز بينه وبين الأم عند فقد الأب وقوله وكذا يقع التمييز الخ أفاد بذلك ان الاخ وابنه والم
 وابنه يقومون مقام الجد في التمييز بينهم وبين الأم عند فقد الجد وكذلك يقع التمييز بين الأب
 والاخت لغير أب فقط بأن كانت شقيقة أو لأم وكذا بين الأب والحالة عند فقد الأم (قوله
 وشرايط العضانة) أى استحقاقها وقوله سبع وفي بعض النسخ سبعة وزجج الى ستة لان العفة

(ثم) بعدها (بخير) المميز
 (بين أبويه فأيهما اختار
 سلم اليه) فان كان في
 أحد الابوين نقص
 يكون فالخى لا آخر مادام
 النقص قائماً واذا لم يكن
 الأب موجوداً خير الولدين
 الجد والام وكذا يقع التمييز
 بين الام ومن على حاشية
 النسب كاخ وعم (وشرايط
 العضانة سبع)

والامانة يرجعان الى شئ واحد وهو العدالة كما سيأتي وزيد عليها شرائط أخر حتى أوصلها
بعضهم الى شئ والخمسة عشر شرطاتها أن لا يكون الحاضن صغيرا لانها ولاية وليس هو من أهلها
ومنها أن لا يكون معضلا بحيث لا يهتدى الى الامور ومنها أن لا يكون أعمى لا يجزم من يياشر
أحوال المحتون نيابة عنه بخلاف ما اذا وجد من يياشرها عنه ومنها أن لا يكون أبرص
ولا أجذم اذا كان يياشر الافعال بنفسه بخلاف ما اذا كان يياشرها غيره عنه ومنها أن لا يكون
به مرض لا يبري برؤه كالسل والقالج ان كان بحيث يشغله ألمه عن كفالة المحتون والنظر
في أمره أو كان بحيث يعوقه عن الحركة وهو يياشر الاعمال بنفسه دون من يدبر الامور بنظره
ويياشرها غيره ومنها أن لا تمتنع من ارضاع المحتون اذا كان رضيعا وكان فيها لبن فاذا امتنعت
من ارضاعه في هذه الحالة فلا حضانه لها حتى لو طلبت أجرة ووجد الاب متبرعة قدمت المتبرعة
ولا حضانه للام فان لم يكن فيها لبن استعقت الحضانه لعذرهما كما هو الظاهر خلافا لظاهر عبارة
المتأخر من أنه لا حضانه لها حينئذ (قوله أحدها) أي أحد الشرائط السبع التي في كلامه وقوله
العقل خبر المبتدئ الذي قدره الشارع وكان في كلام المصنف بدلا من سبع (قوله فلا حضانه
لجنونه) تفريع على مفهوم الشرط ولو قال الجنون لشمل الذكركل لكنه اقتصر على الانثى لانها
الاصلي في الحضانه وقوله أطبق جنونها أو تقطع أي ما لم يزل أخذها بما بعد وانما لم يكن للجنون
حضانه لانها ولاية وليس هو من أهلها ولا نه في نفسه يحجب الى من يحضنه فكيف يحض غيره
(قوله فان قل جنونها الخ) مقابل لمخذوف تقديره هذا ان لم يزل جنونها وقوله كيوم في سنة
وفي بعض النسخ كيوم في سنين والاول أولى لافادته الثاني بالاولى وقوله لم يطل حق الحضانه
بذلك أي يجتونها القليل كيوم في سنة ويجه ثبوت الحضانه في ذلك اليوم للولي قال العلامة
الرملي ولم أولهم كلاما في الانعام والاقرب أن الحاكم يستتيب عنه ومن اغنامه ولو قيل مجي
ما روي في النكاح لم يعد (قوله والثاني الحرية) أي الكامله وقوله فلا حضانه لرقبة تفريع
على مفهوم الشرط ولو قال رقيق لشمل الذكركل لكن تقدم أنه اقتصر على الانثى لانها الاصلي في
الحضانه والمراد الرقيق كالأوبعضا فيشمل البعض وانما لم يكن للرقيق حضانه لانها ولاية وليس
هو من أهلها ولا نه مستغول بخدمه سيده ويستثنى من قوله فلا حضانه لرقبة ما لو أسلمت أم
ولد الكافر فان حضانه ولدها لها مع كونها رقيقة عالم تنكح لتبعيته لها في الاسلام مع بقاء أبيه
على الكفر ولا حضانه لكافر على مسلم كما سيأتي والمعنى فيه فراغها للحضانه لمنع السيد من
قربانها مع وفور شفقته فان نكحت حضانه أقراربه المسلمون درن الاب على الصحيح لانه ربما
قتنه في دينه فان لم يوجد أحد ممن أقراربه المسلمين حضانه المسلمون الاجانب (قوله وان اذن
لها سيدها) أي فلا عرة باذنه لانه قد يرجع فينشوش أمر الولد مع أنها ولاية فلا يؤثر في اذن
السيد (قوله والثالث الدين) أي الاسلام فيشترط اسلام الحاضن لكن فيما اذا كان المحتون
مسلمين أخذ من كلام الشارع وأما اذا كان المحتون كافرا اقتببت الحضانه للكافر عليه وللمسلم
أيضا بالاولى لان فيه مصلحة له والحاصل ان الصور أربع تثبت الحضانه في ثلاث منها اقتببت
للمسلم على المسلم ولا كافر على الكافر والمسلم على الكافر وتنتفع في واحدة فلا تثبت للكافر على
المسلم ولو حمل كلام المصنف على أنه يشترط اتفاق الحاضن والمحتون في الدين لشمل الصورتين

أحدها (العقل) فلا حضانه
لجنونه أطبق جنونها أو
تقطع فان قل جنونها كيوم
في سنة لم يطل حق الحضانه
بذلك (و) الثاني (الحرية) فلا
حضانه لرقبة وان اذن لها
(سيدها في الحضانه) (و)
الثالث (الدين).

الاثنين ويكون في المفهوم وهو اختلافهما في الدين تفصيل وهو انه ان كان الحاضر مسلماً
والمحضون كافراً ثبتت الحضنة وان كان الحاضر كافراً والمحضون مسلماً امتنعت الحضنة وربما
يؤيد هذا عدول المصنف الى التعبير بالدين عن التعبير بالاسلام وينزع ندبا ولد ذمى وصف
الاسلام من أقاربه الذميين وان لم يصح اسلامه احتياطاً لحرمة كلمة الاسلام ويحضنه المسلمون
وان لم يكونوا من أقاربه وموتته في ماله ان كان له مال والا فعلى من عليه تنفقه ان كان والا فعلى
بيت المال ثم على ميسير المسلمين لانه من المحاوريج (قوله فلا حضنة لكافرة على مسلم) تفريع على
مفهوم الشرط ولو قال لذي كفر على ذى الاسلام لشمل الذكر والانثى لكنه اقتصر على الانثى
لانها الاصل في الحضنة كما تقدم وانما لم يكن للكافر حضنة على المسلم لانه لا ولاية له عليه قال
تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ولانه رعاقنه في دينه فيحضنه أقاربه
المسلمون على الترتيب المتقدم فان لم يوجد أحد من أقاربه المسلمين حضنه بقية المسلمين (قوله
والرابع والخامس العفة والامانة) انما جاع بينهما لانهما اذا العفة بكسر الميم له الكف
عما لا يحل ولا يحمد كما في المحكم والامانة ضد الخيانة فكل أمين عفيف وعكسه فيؤان الى
شرط واحد وهو العدالة كما يشير اليه الشارح بقوله فلا حضنة لفاسقة ولو عبر المصنف عنهما
بالعدالة لكان أخصر وانما جعلهما شرطين نظر التباين في النظم وان تلازم معنى (قوله فلا
حضنة لفاسقة) تفريع على مفهوم الشرطين معاً لانهم أيولان الى شرط واحد وهو العدالة
كما مر وانما لم يكن للفاسق حضنة لانها ولاية والفاسق لا يلى ولانه يخشى ان المحضون بفشاً على
طريقته لان الصبغة قوئز ولذلك قال بعضهم

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه * فكل قرين بالمقارن يقتدى

ومن الداسقة تاركة الصلاة فلا حضنة لها وانما نبهنا عليه لانه يقع كثير في زماننا هذا أن الام
مثلاً تكون تاركة الصلاة ومع ذلك تطلب الحضنة وربما يقضى لها بها ولا ينبغي لهذا (قوله
ولا يشترط في الحضنة تحقق العدالة الباطنة) أي التي ثبتت عند القاضي بقول المزين وقوله
بل تكفي العدالة الظاهرة أي التي عرفت بالمخالطة واعماله وان لم تثبت عند القاضي ومحل هذا
ان لم يقع نزاع في أهليته للحضنة قبل تسلم الحاضر للمحضون والا فلا بد من العدالة الباطنة بأن
ثبتت عند القاضي فان كان بعد تسلم الحاضر للمحضون قبل قول الحاضر في الاهلية (قوله
والسادس الاقامة) أي فلا حضنة للمسافر سفر حاجة لخطر السفر بخلاف المسافر سفر رقة فانه
لا تسقط حضنته اذا كان هو العاصب بل الحضنة له ولو مسافر رقة فانه لا تسقط حضنته اذا
من كلام الشارح وقوله في بلد المميز ليس بقيد فلو قال في بلد المحضون لشمل الصغير والمجنون
ولعله اقتصر على ذلك نظر الصورة التخييرية أبو به فانه لا يخبر بينهما الا المميز كما علم مما سبق
وقوله بأن يكون أبواه مقيمين في بلد واحد تصوير لتحقيق الشرط وهو الاقامة انكس لو قال بأن
يكون الحاضر مقيماً بالكان أولى لان المدار على اقامة الحاضر في بلد المحضون وله له صورة بذلك
نظر الصورة التخييرية أبو به فانه لا يخبر بينهما الا اذا كانا مقيمين في بلد واحد (قوله فلو أراد
أحدهما) أي الأبوين كما هو صريح كلامه ومثلهما غيرهما كما في معناه وقوله سفر حاجة
أي سفر الحاجة بقضيا ثم يعود وسأني مقابله وهو سفر النقلة وعلم من ذلك أن المفهوم فيه

فلا حضنة لكافرة
على مسلم (و) الرابع
والخامس (العفة والامانة)
فلا حضنة لفاسقة ولا يشترط
في الحضنة تحقق العدالة
الباطنة بل تكفي العدالة
الظاهرة (و) السادس
(الاقامة) في بلد المميز بأن
يكون أبواه مقيمين في بلد
واحد فلو أراد أحدهما
سفر حاجة

تفصيل وقوله كج وتجارة أى وزياوة وعبادة وقوله طويلا كان السفر أقصرا تعميم في سفر الحاجة وظاهره ولو كان سفر زهدة كخروجه الى الحلاء (قوله كان الولد المميز وغيره) كان الاخصر أن يقول كان المحضون وقوله مع المقيم من الابوين أى لامع المسافر لمشقة السفر على المحضون وقوله حتى يعود المسافر منهما أى فاذا عاد المسافر منهما عادت الحضنة لمن كانت له قبل السفر وفي صورة المميز يعود التخيير بينهما (قوله ولو أراد أحد الابوين سفر نقله) أى انتقال من بلد الى بلد بخلاف النقلة من محل الى محل آخر في البلد فانها لا تقصر لانها لا تسفر فيها وقوله فالأب أولى من الأم بحضنته أى حفظا للنسب لانه لو تزاد مع الأم ضاع نسبها ومثل الأب بقية العصبة ولو غير محرم لكن لا تسلم مشقتها لغير محرم كابن العم حذرا من الخلوة المحرمة بل لثقة بعينها هو كبقته كما تقدم ومحل كون العاصب أولى به في سفره ان أمن الطريق والمقصود والافالام أولى به للخوف عليه حينئذ (قوله والشرط السابع المخلو الخ) يشمل المخلوق من الزوج ما لو طلق ولو رجعا فثبت لها الحضنة ولو في العدة لانها انما سقطت حضنتها بالنكاح لكونه مشغولة بالاستمتاع ولا شك أنه يحرم الاستمتاع بالطلاق الرجعي كالباين (قوله أم المميز) كان الاشمل أن يقول أم المحضون لكنه نظر بصورة التخيير كما تقدم (قوله من زوج ليس من محارم الطفل) صوابه أن يقول ليس له حق في الحضنة كاجنبي فاذا تزوجت به ولو قبل الدخول فلا حضنة به وان رضى الزوج بدخول الولد اذ اده لانها مشغولة عنه بحق الزوج وانما لم يعتبر رضاه لانه رجع فبشئ أمر الولد مع كونه أجنبياعنه (قوله فان نكحت شخصا من محارمه) صوابه أن يقول بدل قوله من محارمه له حق في الحضنة لان المدارة على كونه له حق في الحضنة وان لم يكن من محارمه بدليل غيبه فانه مثل باين الم مع انه ليس من محارمه لكن له حق في الحضنة لانها ثبت للذكر القريب الوارث ولو غير محرم لو فور شفقته وقوة قرابته بالارث ويتعين ان الشارح أراد بكونه من محارمه ان له حق في الحضنة وان لم يكن من محارمه ليستقيم غيبه كانه عليه الشبر المسمى (قوله كم الطفل) أى كان طلقها أبو الطفل وله أخ فتزوجت بعد انقضاء العدة بأخ الأب وهو عم الطفل وقوله أو ابن عمه أى ابن عم الطفل كان طلقها أبو الطفل وله ابن أخ فتزوجت بعد انقضاء عدها بابن أخ الأب وهو ابن عم الطفل وقد تقدم أنه ليس من محارمه (قوله أو ابن أخيه) أى ابن أخى الطفل واستشكل تزوجها بابن أخى الطفل بأنه ان كان ابن أخيه الشقيق أو لأمه فهو ابن ابنها فتكون أم الطفل جده فكيف تزوج به وان كان ابن أخيه لآبيه فقط فهو ابن ابن شرتها فتكون هي موطوءة جده فكيف تزوج به فحرم عليه في الصورتين وأجيب بأن ذلك يتصور في مطلق الحاضنة لا خصوص الأم وان اقتضاه سباق كلام الشارح وذلك بأن تزوج أخت الطفل لأمه بابن أخيه لآبيه فيصع لانه أجنبي منها ويتصور أيضا في الأم المجازية وهي الجدة كأن تموت الأم فننتقل الحضنة لأمها وهي جدة الطفل وتسمى أما مجازا فاذا تزوجت بابن أبى الطفل الذي من غير بنتها فقد صدق عليها أن أم الطفل المجازية وهي الجدة تزوجت بابن أخى الطفل بل لها أن تزوج بابن أبى الطفل الذي من غير بنتها فيصدق عليها حينئذ أن أم الطفل المجازية وهي الجدة تزوجت بابن أخى الطفل والمستشكل نظر لكون السباق في أم الطفل الحقيقية (قوله ورضى كل منهم) أى من عم

كج وتجارة طويلا كان
السفر أقصرا
الولد المميز وغيره مع
المقيم من الابوين حتى يعود
المسافر منهما ولو أراد أحد
الابوين سفر نقله فالأب
أولى من الأم بحضنته
فيئزعه منها (و) الشرط
السابع (المخلو) أى خلوات
المميز (من زوج) ليس من
محارم الطفل فان نكحت
تخصا من محارمه كم الطفل
أو ابن عمه أو ابن أخيه
ورضى كل منهم

الطفل وابن عمه وابن أخيه وإنما اعتبر رضاه لأن له حقاً في الحضنة قصمه شقيقته على رعايته
فتبقى حضنتها مع تزوجها به ليتعاونوا على كفالته وإن كانت الحضنة في الأصل للابوين فاندفع
بذلك قول المحشي لا يحنى أن حق الحضنة في ذلك للزوج والزوجة معا فمعنى هذا الرضا ووجه
الاندفاع أنه لما كان له حق في الحضنة في الجملة اعتبر رضاه وإن كان حق الحضنة في الأصل
للابوين وقوله بالمميز كان الاختل أن يقول بالمحزون كما تقدم مرارا (قوله فلا تسقط
حضنتها بذلك) أي بتزوجهما على حق في الحضنة ورضى فإن لم يرض سقطت حضنتها (قوله
فإن اختل شرط منها) أي من الشروط المذكورة كما أشار إليه الشارح بقوله أي السبعة وقوله
في الآم أي أوفى غيرها وقوله سقطت حضنتها أراد بالسقوط ما يشمل عدم الاستحقاق ابتداء كما
يشمل انتفاءها بعد ثبوتها فإذا اختل الشرط فيها قبل ثبوت الحضنة لهما لم تستحق الحضنة وإذا
طرأ اختلال الشرط بعد ثبوتها سقطت حضنتها لكن لو حالها الأب على ألف مثلاً وحضنة
ولده الصغير سنة أو سنتين مثلاً ثم تزوج في أثناء المدة المعينة فلا يسقط حقها وليس له انتزاعه
منها في تلك المدة كما حكاه في الروضة عن القاضي حسين مع لاله بأن الاجارة عقد لازم وبه يعلم
أن الاستحقاق هنا بالاجارة لا بالقرابة والمراد سقطت حضنتها مادام المانع قائماً فإن زال كان
أفاق المجنونة أو عنتت الرقيقة أو أسلت الكافرة أو تابت الفاسقة أو أقام المسافر أو طلقت
النكوح ولو طلاقاً رجعاً عادت الحضنة إليها ولو من غير آية جديدة فزوال المانع كالأب
والجد والناظر بشرط الواقف ولا خامس لهم وتستحق المطلقة الحضنة في الحال ولو قبل انعضاء
العنة على المذهب (قوله) كما تقدم شرحه مفصلاً أي في التفريع على مفاهيم الشروط
كما رأيت

«(كتاب أحكام الجنائيات)»

أي كوجوب القود الآتي في كلامه وإنما أخرت الجنائيات عن المعاملات والمناكحات لأن
الشخص إذا تمت شهوة بطنه وشهوة قرحه وقعت منه الجنابة غالباً والمراد الجنابة على الإبدان
وأما الجنابة على الأموال والأعراض والأنساب والعقول والاديان فستأتي في كتاب الحدود
فليست مرادة هنا وإن كان التعبير بالجنائيات يشملها ولذلك قيل إن التعبير بالجراح أولى ووذب أن
يقول العبارة لما يتوهم دخوله بقرينة ذكره فيما سبأني أخف من إخراج ما يتعين دخوله لأن
شعور ما لا يتوهم دخوله ليس فيه فساد حكم وإخراج ما يتعين دخوله فيه فساد حكم فإن التعبير
بالجراح يخرج القتل بالسحر ونحوه كالخنق ويخرج إزالة المعاني أيضاً فيقتضي أن الحكم فيما
ذكر ليس كالحكم في الجراح وليس كذلك والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
كتب عليكم القصاص في القتل وخبر الصديقين اجتنبوا السبع الموبقات أي المهلكات قبل
وما هن يارسول الله قال المشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الأبالق وأكل الربا
وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات وخبر لا يحل دم امرئ مسلم
يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا باحدى ثلاث الشيب الزنا والنفس بالنفس والتساول
لديشه المعارف للجماعة والقتل عدا ظلم من أكبر الكبائر بعد الشرك بالله تعالى عن ذلك علواً
كبيراً فتدستل على الله عليه وسلم أي الذنب أعظم عنده قال أن تجعل لله نداً وهو خلقك

بالمميز فلا تسقط حضنتها
بذلك (فإن اختل شرط منها)
أي السبعة في الآم (سقطت)
حضنتها كما تقدم شرحه مفصلاً
«(كتاب أحكام الجنائيات)»

فبطل ثم أي قال أن يقتل ولذا مخالفة أن يطعم معك وتصح توبة القاتل عدا لأن الكافر تصح
توبته فتوبة هذا أولى لكن لا تصح توبته إلا بتسليم نفسه لورثة القاتل فيقتصوا منه أو يعفوا
عنه على مال ولو غير الديار ومجانا فإذا تاب توبة صحيحة وسلم نفسه لورثة القاتل راضيا بقضاء الله
عليه فاقصوا منه أو عفو عنه سقط عنه حق الله بالتوبة وحق الورثة بالقصاص أو بالعفو وأما
حق الميت فيبقى متعلقا بالقاتل لكن الله يموت به خيرا ويصلح بينهم ما ييسر للطلب عنه
في الآخرة كما قاله النووي فإن لم يتب ولم يقتص منه بقيت الحقوق الثلاثة متعلقة بالقاتل وإن
اقتص منه قهر عنه كما يقع كثيرا سقط عنه حق الوارث فقط ولا ينعيم عذابه بل هو في خطر
الشيئة كسائر أصحاب الكفار غير الكفر وإن أصر على عدم التوبة كما يدل عليه قوله إن الله
لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ولذلك قال صاحب الجوهرة
ومسيت ولم يتب من ذنبه * فأمره مفوض إليه

ولا يجلد في النار أن عذب وأما قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالد فيها
فمحمول على المستحل لذلك والمراد بالخلو دفيه المكث الطويل فإن الدلائل تظاهرت على أن
عصاة المسلمين لا يدوم عذابهم ولذلك قال صاحب الجوهرة ثم الخلو مجتنب ومذهب أهل
السنة أن القتل لا يقطع الأجل وأن من قتل مات بأجله خلافا للمعتزلة في قولهم القتل يقطع
الأجل ممتسكين بخبر أن المقتول يتعلق بقائه يوم القيامة ويقول يارب ظلمي وقتلي وقطع
أجلي وهو متكلم فيه ويتقدير صحتة فهو منظور فيه للظاهر لأنه لو لم يقتله لاحتمل أن يعيش فلما
قتله تبين أنه مات بأجله قال صاحب الجوهرة

وميت بعمره من يقتل * وغيره هذا باطل لا يقبل

وشرع القصاص في الجنایات حفظا للنفس لأن الجنائي إذا علم أنه إن جنى يقتص منه انكف
عن الجنایة فيترتب على ذلك حفظ نفسه ونفس المجني عليه وهو من الكليات الخمس المنظومة
في قول الجوهرة

وحفظ دين ثم نفس مال نسب * ومثلها عرض وعقل قد وجب

وأما كانت خمسة مع أن المذكور في القظم ستة لأن العرض يرجع للنسب فهما شيء واحد
(قوله جمع جنایة) أي هي جمع جنایة بكسر الجيم وانما جعت مع كونها مصدرا وهو لا يبنى ولا
يجمع لتوابعها إلى عمد وخطا وشبه عمد كإسيان (قوله اعم من أن تكون قتلا أو قطعاً أو جرحاً)
أي أو هتماً أو قطعاً أو إزالة معنى كسمع وبسر وغيره ما من المعاني لأن المصنف ذكر جميع ذلك
(قوله القتل) أي من حيث هو وهو أزهق النفس الناشئ عن فعل ولو حكماً كالسحر وهو لغة
صرف الشيء عن وجهه يقال ما سحر ل عن كذا أي ما صرفك عنه وشرعا من أوله النفوس الحية
أمورا ينشأ عنها أمور خارقة للعادة ويقال لمن مات بغير قتل مات حتف أنفه وقوله على ثلاثة
أضرب أي كائن على ثلاثة أنواع من كينونة القسم على أقسامه (قوله لا رابع لها) وجه ذلك
أن الجنائي إن لم يقصد عين المجني عليه بأن لم يقصد الجنایة أصلاً كأن زانقته رجلاه فوقه على
إنسان فقتله أو قصد الجنایة على زيد فأصاب عمراً فهو الخطأ المحض سواء كان بما يقتل غالباً أو لا
وان قصد عين المجني عليه فإن كان بما يقتل غالباً فهو العمد المحض وإن كان بما لا يقتل غالباً

جمع جنایة أهم من أن
تكون قتلاً أو قطعاً أو جرحاً
(القتل على ثلاثة أضرب)
لا رابع لها

فهو شبه العمد (قوله عمد محض) أي خالص من شائبة الخطأ واحترزه عن شبه العمد دلالة غير خالص من تلك الشائبة فانه وان كان عمد من حيث قصد المجنى عليه لكن فيه شبه بالخطأ من حيث ضعف تأثير الآلة (قوله وهو) أي العمد فقد فسر الشارح العمد باعتبار معناه الأصلي وقوله مصدر عمد بفتح الميم كما يصرح به قوله بوزن ضرب لكن نقل الشيخ عطية عن بعضهم ما يصرح بأنه من بابي ضرب وعلم وقوله ومعناه القصد أي معنى العمد الذي هو مصدر عمد القصد يقال عمد إلى كذا أي قصد (قوله وخطأ محض) أي خالص من شائبة العمد على قياس ما تقدم (قوله وخطأ) أي حقيقة مركبة من شائبة العمد وشائبة الخطأ ويقال له أيضا خطأ عمد وخطأ شبه عمد وشبه عمد وهو الأشهر (قوله وذكر المصنف تفسير العمد في قوله الخ) أي وذكر تفسير الخطأ في قوله والخطأ المحض أن يرى الخ وتفسير عمد الخطأ في قوله وعمد الخطأ أن يقصد الخ فقد ذكر المصنف تفسير الثلاثة وإنما اقتصر الشارح على ذكر المصنف تفسير العمد لا ابتداء المصنف به (قوله فالعمد المحض الخ) أي إذا أردت تفسير كل من الثلاثة فأقول لك العمد المحض الخ فالقاء فاه النصيحة (قوله أن يعمد) بكسر الميم كما علم من قول الشارح بوزن ضرب ويجوز قهها بناء على ما تقدم من أنه من بابي ضرب وعلم وقوله الجاني بدل من الضمير المستتر في يعمد وأنه على تقدير أي تفسيره وليس فاعلا ليعمد لئلا يلزم عليه أن المصنف حذف الفاعل وقوله إلى ضرب به متعلق بعمد وقوله أي الشخص أي المقصود بالجناية وقوله بما متعلق بضربه وقوله أي بشئ انما فسر به ذلك ليدخل السر ونحوه كالخنق واللقاء في البئر وتقديم الطعام المسوم لكن ربما يناقيه قول المصنف إلى ضربه لأن المتبادر منه أن ما واقعة على الآلة وان كان ما ذكره مثله في الحكم وقوله يقتل غالبا أي في الغالب فرجعت هذه النسخة للنسخة التي ذكرها الشارح بقوله وفي بعض النسخ في الغالب وهذا تفسير للعمد في ذاته ويعتبر في إيجابه القود الذي سيذكره المصنف بقوله فيجب القود عليه أن يكون عدوانا من حيث ازهاق الروح ليخرج به غير العدو وان من الواجب قتل المرتد ونحوه والمندوب قتل المسلم الغازي قريه الكافر إذا سب الله أو رسوله والمكروه قتل المسلم الغازي قريه إذا لم يسب الله ولا رسوله والمباح قتل الامام الاسير إذا استوت الخصال فيه فعلم من ذلك أن القتل يكون حراما ومكروها وواجبا ومنذوبا ومباحا فتعريفه الاحكام الخمسة وانما قلنا من حيث ازهاق الروح ليخرج ما لو استحق حرز قيمته فقتله نصفين فانه لا يجب فيه القود وان كان عدوانا لانه ليس عدوانا من حيث ازهاق الروح بل من حيث العدول عن الطريق المستحق إلى غيره وخارج بقوله أن يعمد إلى ضربه ما لو زلقت رجلاه فوقه على شخص غث فانه خطأ وتقصيد الشخص بكونه المقصود بالجناية ما لو رمى زيد فأصاب عمرا فهو خطأ أيضا ويقول بما يقتل غالبا ما يقتل نادرا فهو شبه عمد وما يقتل غالبا غرزا برة في مقتل أو في غيره وتأم حتى مات بخلاف ما إذا كان في غير مقتل ولم يتألم ومنه ضرب يقتل المريض دون الصحيح والصغير دون الكبير والسقيم دون السليم (قوله ويقصد الجاني قتله) أي على رأي المصنف والراجح أنه لا يشترط قصد القتل كما سيذكره الشارح وقوله أي الشخص تفسير للضمير وقوله بذلك الشئ أي الذي يقتل غالبا (قوله وحينئذ) أي حين اذ وجدت هذه الشروط وقوله فيجب القود لقوله تعالى كتب عليكم

(عمد محض) وهو مصدر
عمد بوزن ضرب ومعناه
القصد (خطأ محض وعمد
خطأ) وذكر المصنف تفسير
العمد في قوله (فالعمد
المحض هو أن يعمد)
(الجاني أي الضربه)
(أي أي شخص يقتل غالبا)
وفي بعض النسخ في الغالب
(ويقصد الجاني قتله)
(أي الشخص بذلك الشئ)
وحيثئذ (فيجب القود)

القصاص في القتل ولأنه بدل متلفعتين جنسه كسائر المتلفعات ولا فرق في وجوب القوديين أن يموت الجاني عليه في الحال أو بعد مبراة جراحة وقوله أي القصاص تفسير للقود وانما سمى القصاص قودا لأنهم يقودون الجاني إلى محل الاستيقاظ بجبل أو غيره وقوله عليه متعلق يجب وقوله أي الجاني تفسير للضمير (قوله وما ذكره المصنف) مبتدأ وقوله ضعيف خبر وقوله من اعتبار قصد القتل بيان لما ذكره المصنف ونظائر منيع الشارح أن ما ذكره المصنف قولاً ووجه في المذهب وفي كلام الشيخ العبادي ما يفيد أن المصنف لم يسبق بما ذكره قال الشيخ البرماوي نقلاً عن شيخه هذا تفسير لقوله أن يعمد إلى ضربه لا فائدة أن ذلك معناه وليس ذلك قدراً إذا عليه كما يصرح به تقسيمه القتل إلى ثلاثة أضرب إذا ولو اعتبر هذا إذا أعيلزم من زيادة الأقسام أي لأنه يكون هنالك قسم آخر وهو أن يعمد إلى ضربه بما يقتل غالباً ولم يعمد قتله كما يقتضيه مفهوم التقييد بقوله ويقصد قتله بذلك وفيما قاله نظر لأن قوله أن يعمد إلى ضربه معناه أن يقصد الفعل في ذاته وأما قصد قتل الشخص فهو قدراً على ذلك ولا بدقلاً وجعل ما قاله (قوله والراجح خلافه) أي أنه لا يشترط قصد القتل (قوله ويشترط لوجوب القصاص في نفس القاتل أو قطع أطرافه) أي أو إزالة معانيه وإن كان كل من قطع الأطراف وإزالة المعاني زائداً على كلام المصنف لأن كلامه في القتل فقط وقوله إسلام وأمان أي لأنه لا بد من عصمة القاتل بإيمان وأمان وقوله فيهدر الحربي والمرتبة تفريع على مفهوم الشرط لأن كلامهما ليس معصوماً بإيمان وأمان وقوله في حق المسلم في مفهومه تفصيل وهو أن الحربي يهدر في حق الحربي والمرتبة أيضاً فهو مهدر في حق كل أحد وإن المرتد لا يهدر في حق مثله (قوله فإن عني عنه) أي على الدية بدليل قوله ويجب على القاتل دية ففرض كلامه في العفو على الدية فإن قال عفوت مجازاً سقط القود ولادية وكذا إن أطلق العفو بأن قال عفوت عنه فقط فسقط القود ولادية على المذهب لأن العفو اسقاط ثابت وهو القود لا ثابت معدوم وهو الدية وإن كان العافي مجبوراً عليه سواء عفا عن نفسه أو عضواً من أعضائه المتصلة ولو شعراً أو ظهراً كطليق عضواً من أعضاء المرأة ولو عفا بعض المستحقين دون بعض سقط القصاص كله وإن لم يرض البعض الآخر لأنه لا تجزأ أو يغلب فيه جانب السقوط لأجل حق الدم فحق سقط بعضه سقط كله (قوله أي عفا الجاني عليه عن الجاني) تفسير لكل من الضميرين فالجاني عليه تفسير للضمير المستتر الفاعل لكن المستحق أن يعمل لأنه يشمل الوارث ولو عفا به لكان أعم والجاني تفسير للضمير المجزوء وقوله في صورة العمد المحض أي لأنها هي التي يجب فيها القود فيحتاج للعضو بخلاف صورتي الخطأ وشبه العمد كما هو ظاهر (قوله ويجب على القاتل دية مغلظة) أي وإن لم يرض القاتل لأنه محكوم عليه فلا يقبل برضا كالحال عليه وانما يقبل برضا الجاني عليه وكان في شرع موسى عليه السلام تقتل القود وفي شرع عيسى عليه السلام تقتل الدية وفي هذه الشريعة تخيير المستحق بين الأمرين فتعطي على هذه الأمانة لما في الإلزام بأحد هاتين المشقة ومحل عدم اعتبار رضا الجاني أن عفا المستحق على الدية كما هو القرض فإن ما لحود على غيرها صكاً ما يقع الآن فانهم قد يصالحونه على ألف قرش أو خمسمائة قرش اعتبر برضاه أيضاً (قوله حالة في مال القاتل) فهي مغلظة من ثلاثة أوجه كونها ملته وكونها

أي القصاص (عليه) أي الجاني وما ذكره المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجح خلافه ويشترط لوجوب القصاص في نفس القاتل أو قطع أطرافه إسلام وأمان فيهدر الحربي والمرتب في حق المسلم (فإن عني عنه) أي عفا الجاني عليه عن الجاني في صورة العمد المحض (وجب) على القاتل (دية مغلظة حالة في مال القاتل)

قول المحشي للضمير المستتر الفاعل يقيد أن قول المتن عفاً بمعنى للمعلوم فيكتب بالالف ولكن في أكثر النسخ عني مبنياً للمجهول فلا يكون فيه ضمير بل نائب الفاعل الجار والمجرور ويكون كلام الشارح بياناً للفاعل الذي حذف لقصد العموم وأنيب عنه المجزوء نصر الوفاي

سلة وكونها في مال الغائل (قوله وسيدكر المصنف بيان تغليبها) أي في فصل الدية بقوله
 فالغلبة ما نقص الابل ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلققة في بطونهم أولادها فالمراد
 بالتغليب الآتي في كلامه كونها مثلثة (قوله والخطأ المصنف الخ) وهو لا يوصف بجمل ولا حزمة
 فليس بجمل ولا حرام لانه من قبيل فعل الغائل كقول البهيمه والجنون وقوله أن يرى إلى شيء
 الخ اقتصر المصنف في تصوير الخطأ على ما إذا قصد الفعل دون الشخص ومثله ما إذا لم يقصد
 الفعل أصلاً كأن ناقته وجده فوقع على غيره ففات كما مر ولعل المصنف اتكل على كون ذلك
 يفهم بالاولى (قوله كصيد) أي أو شجرة أو يرى إلى زيد فيصيب عمراً كما مر وقوله فيصيب
 وجلاً أي مثلاً ولو قال فيصيب امرأة لكان أعم والمدار على أن يصيب الشخص غير المقصود
 بالجنابة وقوله فيقتله أي بتلك الأصلية (قوله فلا قد عليه) أي لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً
 خطأ قصبر رقبته مؤمنة ودية مسئلة إلى أهله لأن ظاهره نفي القود لانه لم يعرض له (قوله أي
 الراي) فالصبر عائد على الراي المفهوم من قوله أن يرى (قوله بل يجب عليه دية محقة)
 اضرباً استغنى عن نفي القود إلى وجوب الدية لثلاثة المذكورة (قوله وسيدكر المصنف
 بيان تحقيقها) أي في فصل الدية بقوله والمحققة ما نمن الابل عشرون جذعة وعشرون حقة
 وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون فالمراد بالتصنيف الآتي في كلامه
 كونها خمسة (قوله على العاقلة الخ) فهي محقة من ثلاثة أوجه وأما كانت على العاقلة
 لخبر العيصين أنه صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على عاقلة الجاني وفيهما أن امرأتين اقتلتا
 فخذت أحدهما الأخرى بصغير فقتلتها وما في بطونها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية
 جنيها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها (قوله مؤجلة عليهم) أي لأنهم يحملونها
 على سبيل المواساة والاحسان للجاني فناسب أن الشارع يحقق عليهم بكونها مؤجلة عليهم
 وأبداء أجل دية النفس من الزهوق وأجل دية غيرها كقطع يد من ابتداء الجنابة لكن لا يؤخذ
 أرشه إلا بعد الاندمال (قوله في ثلاث سنين) أي بالاجماع كما حكاه الامام الشافعي وغيره
 وهذا ظاهر أن كان المقتول كاملاً بجزية وذكورية وإسلام كان واقعاً أخذ في آخر كل سنة
 من قيمته قدر ثلث دية وإن كان آتياً أخذ في أول سنة قدر ثلث دية رجل وفي السنة الثانية
 مابقي وأما الكافر فلا تزيد دية على سنة فتؤخذ في آخرها لأنها ثلث أو أقل والاروش
 والحكومات وواجب الاطراف كالدية فتؤخذ في كل سنة قدر ثلث دية كاملة ولو قتل رجلين ففي
 ثلاث سنين يؤخذ في آخر كل سنة ثلثان ثلث لهذا وثلث لهذا لأن الواجب ديتان ومجمل قول
 الشارح يؤخذ آخر كل سنة منها قدر ثلث دية كاملة إذا كان الواجب دية واحدة (قوله وعلى
 الغنى من العاقلة) وهو من يملك زيادة على ما يكفي العمر المبالغ له ولم يوفه عشرين ديناراً أكثر
 اعتباراً بالزكاة فإن العشرين ديناراً أكثر من ثلثها فيه الزكاة فإن ملك زيادة على ذلك
 أقل من عشرين ديناراً وفوق ربع دينار فهو متوسط وعليه ربع دينار إن كان من أصحاب
 الذهب وثلاثة دراهم إن كان من أصحاب الفضة وإن لم يملك ذلك فهو فقير فلا يعقل شيئاً لأن
 شروط من يعقل خمسة الذكورية والحرية والتكليف واتفاق الدين وعدم الفقر فلا يعقل امرأة
 ولا خنثى إلا إن بان ذكره فيقرم محسنه التي إذاها غيره ولا يقيس ولو مكاتباً ومبعضاً ولا مبي

وسيدكر المصنف بيان
 تغليبها (والخطأ المصنف أن
 يرى إلى شيء) كصيد
 (فيصيب رجلاً فيقتله فلا
 قود عليه) أي الراي (بل
 يجب عليه دية محقة)
 وسيدكر المصنف بيان
 تحقيقها (على العاقلة
 مؤجلة عليهم) في ثلاث
 سنين (يؤخذ آخر كل سنة
 منها قدر ثلث دية كاملة
 وعلى الغنى من العاقلة من
 أصحاب الذهب آخر كل سنة)

ومجنون ولا مسلم عن كافر وعكسه ويعقل يهودى عن نصرانى وعكسه كالارث ولا فقير
ولو كسوبا ومن مات من العاقلة فى اثنا سنة سقط من واجب تلك السنة (قوله نصف دينار)
بجملة ما يؤخذ منه فى الثلاث سنين ثلاثة اقسام دينار دينار ونصف وقوله من اصحاب القصة
سنة دراهم أى لان الدينار من الذهب يقابله اثنا عشر درهما من الدينار فالذى يقابل نصف
الدينار ستة دراهم والذى يقابل ربع الدينار ثلاثة دراهم كما تقدم التنبيه عليه فى المتوسط
(قوله كما قاله المتولى) أى الامام أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون النيسابورى المتولى
صاحب الثقة ولد بنيسابور ومات ببغداد (قوله والمراد بالعاقلة عصابة الجانى) أى
المتعصبون بأنفسهم يقدم الاقرب فالاقرب فيقدم الاخوة لابوين ثم لاب ثم بنوهم وان سفلوا
ثم الاعمام لابوين ثم لاب ثم بنوهم ثم معتن الجانى الذى ذكر ثم عصبته الاصله وفرعه كاصل الجانى
وفرعه ثم معتن المعتن ثم عصبته الا الاصل والفرع كما مر ثم معتن أبى الجانى ثم عصبته الا الاصل
والفرع وهكذا أبدا ولا يعقل عتيق عن معتقه كما لا يرثه فان فقد العاقل عن ذكر عقل ذور
الارحام ان لم ينتظم أمر بيت المال وان انتظم عقل فبؤخذ منه قدر الواجب فان لم يكن بيت
المال فكل الواجب على الجانى بناء على أن الدية تجب عليه ابتداء ثم تصلها العاقلة وهو
الاصح وخرج بقولنا الذكر المرأة المعتقة فعصبته عاقلتها والمعقون كالمعتق الواحد
ويوزع الواجب عليهم بقدر ملكهم لا بعد دروسهم وكل واحد من عصبته كل معتن يحمل
ما كان يحمله ذلك المعتن والحاصل أن المقدم كالخوة لابوين يؤخذ من كل غنى منهم نصف
دينار ومن كل متوسط منهم ربع دينار ويشتري بما أخذ منهم قدر الواجب وهونلت الدية
فان لم يفي به اتقل الى من بعدهم مرتبة بعد مرتبة حتى يفي بالمأخوذ بقدر الثلث وان زاد
المأخوذ على قدر الواجب نقص منه بالنقص (قوله الاصله وفرعه) أى الاصل الجانى وفرعه
فأصول الجانى وفروعه لا يعتلون لانهم ابعاضه فكما لا يحمل الجانى لا تحمل ابعاضه وكذلك
أصول كل معتن وفروعه قياسا على أصول الجانى وفروعه كما تقدم التنبيه عليه (قوله وعد
الخطا) أى المركب من شائبة العمد ومن شائبة الخطا وهو المسمى بشبه العمد وقوله أن يقصد
ضربه أى الشخص المقصود بالجنابة وقوله بما لا يقتل غالبا أى بل يقتل نادرا بحيث يكون سببا
فى القتل وينسب القتل اليه عادة لا نحو قلم مما لا ينسب اليه القتل عادة لان ذلك مصادفة قدر
قلائق فيه لا قود ولا دية ولا غيرهما (قوله كان ضربه بعصا خفيفة) أى أو بسوط أو وضوء
(قائدة) قال الفراء أول من جمع بالعراق هذه عصاى وصوابه عصاى كما فى قوله تعالى وما تلك
بيمينك يا موسى قال هى عصاى (قوله فيموت المضروب) أى بسبب ذلك الضرب كما أفادته
القاء وقوله فلا قود عليه أى لان الآلة لا تقتل غالبا وقوله بل تجب دية مغالطة أى بالثلث فقط
لقوله صلى الله عليه وسلم الا ان فى قتل عمد الخطا قيل السوط والعصا ما نهى عن الايل مغالطة منها
أربعون خفة فى بطونها أو لادها (قوله على العاقلة مؤجلة فى ثلاث سنين) أى كما فى دية الخطا
فهى مغالطة من وجه محقق من وجهين والمعنى فى ذلك أن شبه العمد ترددين العمد والخطا
فأعطى حكم العمد من جهة تغليب الدية بكونها مثلة وحكم الخطا من جهة كونها على العاقلة
مؤجلة عليهم فى ثلاث سنين (قوله وسيدكر المصنف بيان تغليبها) أى فى فصل الدية بقوله

نصف دينار ومن اصحاب
القصة ستة دراهم كما قاله
المتولى وغيره والمراد بالعاقلة
عصابة الجانى الاصله وفرعه
(وعمد الخطا أن يقصد
ضربه بما لا يقتل غالبا) كان
ضربه بعصا خفيفة فيموت
المضروب فلا قود عليه
بل تجب دية مغالطة على
العاقلة مؤجلة فى ثلاث
سنين وسيدكر المصنف
بيان تغليبها

والملتزمة الى آخر عبارته وقد سبق ذكرها (قوله ثم شرع المصنف الخ) دخول على قول المصنف
 وشرائط وجوب القصاص الخ وقوله في ذكر من يجب عليه القصاص أي وهو من اجتمعت
 فيه الشروط الآتية وقوله المأخوذ من اقتصاص الاثر أي تتبعه يقال اقتص الاثر أي تتبعه
 وقيل مأخوذ من القص وهو القطع ومنه القص المعروف (قوله لأن المجني عليه الخ) علة
 للأخذ من الاقتصاص الذي هو بمعنى التبع ولو عبر بالمسحق بدل المجني عليه لكان أشمل
 لأنه يشمل الوارث في صورة القتل وقوله فبأخذ مثلها أي فيستوفي مثلها من قتل أو قطع أو
 جرح أو إزالة معنى (قوله فقال) عطف على قوله شرع (قوله وشرائط وجوب القصاص
 الخ) في كلام المصنف تفنن لأنه عبر فيما تقدم بالقود وعبر هنا بالقصاص وقوله في القتل أخذه
 من السياق لأن كلام المصنف في القتل ومثله القطع وإزالة المعنى وقوله أربعة بل خمسة والخامس
 هو عصمة القتيل بإيمان أو أمان فبعد الحرب في حق كل أحد والمراد في حق المعصوم بخلافه
 في حق مرتد مثله والزاني المحصن إذا قتله مسلم معصوم ومن عليه قود لقاتله لعدم عصمتهم
 (قوله وفي بعض النسخ فصل) أي هكذا في بعض النسخ من غير لفظ فصل وفي بعض النسخ لفظ
 فصل فالترجمة به في بعض النسخ لكن الشارح والشيخ الطهطاوي شرح كل منهما على النسخ
 التي ليس فيها لفظ فصل وبه شاوحننا على بعض النسخ التي فيها لفظ فصل (قوله وشرائط
 وجوب القصاص أربع) أي من غيرناه التأييد بخلاف النسخة الأولى فإن فيها ثمانية
 وقوله الأول أي الشرط الأول وقوله أن يكون بالغاً أي بالاحتلام أو بالسن أو بالحيض (قوله
 فلا قصاص على صبي) أي بالمعنى الشامل للصبي وهذا تفريع على مفهوم الشرط لأن
 مفهومه أن غير البالغ لا قصاص عليه مرفوع القلم عنه كالجنون الآتي وعلم من الاقتصاص على
 أني القصاص عنهما وجوب الدية في مالهما كسائر متلفاتهما مضمومة في مالهما وانما ضمنا
 متلفاتهما لأن ضمانهما من قبيل خطاب الوضع وأما الحرب فلا قصاص عليه ولا دية إذا قتل
 غيره حال حراته لعدم التزامه بالأحكام حال الجنانية وان عصم بعد ذلك بإسلام أو عقد نكحة أو
 أمان لما تواتر من فعله صلى الله عليه وسلم وفعل الصحابة بعده من عدم القصاص وغيره عن
 أسلم كوحشي قاتل حمزة عم النبي صلى الله عليه وسلم غايه الأمر أنه صلى الله عليه وسلم قال له
 ان استطعت أن تقبض عنا وجهك فافعل لأنه صلى الله عليه وسلم حرن على حمزة حرناشديدا
 وقد استشهد في أحد رضي الله عنه (قوله ولو قال أنا الآن صبي صدق) أي ان أمكن ولا
 يخلف في هذه الصورة لأن تخليفه ثبت صباه وثبوت صباه يطل تخليفه في تخليفه إبطال
 تخليفه وأما لو قال وهو بالغ كنت وقت القتل صبياً وكذبه ولي المقتول فيصدق القاتل بيمينه
 ان أمكن صباه وقت القتل لأن الأصل بقاءه بخلاف ما إذا لم يكن صباه وقت القتل فلا يصدق
 بيمينه بل يصدق ولي المقتول ويجري نظيره في الجنون الآتي فإذا قال وهو عاقل كنت وقت
 القتل مجنوناً وكذبه ولي المقتول صدق القاتل بيمينه ان عهد جنونه قبله لأن الأصل بقاءه
 بخلاف ما إذا لم يعهده جنون فلا يصدق بل يصدق ولي المقتول (قوله الثاني) أي الشرط
 الثاني وقوله أن يكون القاتل عاقلاً أي حال جنانيته وان جنن بعد ما يقتص منه حال جنونه
 لأن العبرة بكونه عاقلاً حال الجنانية كما علت لأحال الاقتصاص وان أو همت عبارة الشارح

ثم شرع المصنف في ذكر من
 يجب عليه القصاص
 المأخوذ من اقتصاص الاثر
 أي تتبعه لأن المجني عليه
 يتبع الجنانية فبأخذ مثلها
 فقال (وشرائط وجوب
 القصاص) في القتل
 (أربعة) وفي بعض النسخ
 فصل وشرائط وجوب
 القصاص أربع الأول
 (أن يكون القاتل بالغاً)
 فلا قصاص على صبي ولو
 قال أنا الآن صبي صدق
 بالإيمان الثاني أن يكون
 القاتل عاقلاً

خلاف ذلك (قوله فيمنع القصاص من مجنون) أي لرفع القلم عنه كما مررت الإشارة إليه وهذا
تفريع على مفهوم الشرط لأن مفهومه أن غير العاقل لا يجب عليه القصاص (قوله إلا أن
تقطع جنونه) استثناء من مجنون فالباقي بعد الاستثناء ما إذا أطبق جنونه وهو ظاهر وقوله
فيقتص منه زمن افاقته أي إذا جنى زمن افاقته بخلاف ما إذا جنى زمن جنونه فقوله زمن
افاقته ظرف لمحدوف والتقدير إذا جنى زمن افاقته كما علمت وإن كان ظاهر كلام الشارح أنه
ظرف لقوله يقتص ولذلك قال المحشي تبعا للقبولي وألم أن الشارح توهم أن كلام
المصنف في حالة الاقتصاص من المجنون فذكر ما قاله وليس كذلك اللهم إلا أن يحصل ما قاله
الشارح على ما ذكره العلامة الخطيب من أن جنونه لو كان متقطعا جنى يتسهل افاقته
مضمونة بخلافها وقت جنونه اه وقد أوليناها لك بما يفيد ذلك والحاصل أن من قطع جنونه
له حكم العاقل حال افاقته وحكم المجنون حال جنونه والعبرة في ذلك بوقت الجنابة لا وقت
الاقتصاص حتى لو جنى حال افاقته ثم جنى اقتص منه حال جنونه وعكسه بعكسه (قوله
ويجب القصاص على من زال عقله بشرب مسكر معتد في شربه) أي لانه يعامل معاملة المكلف
تغليظا عليه وإن كان غير مكلف على التحقيق ولئلا يخذل الناس ذريعة إلى ترك القصاص
لأن من رام قتل شخص يعاطى مسكرا حتى لا يقتص منه وألقى بمن تعدى بسكره من تعدى
يعاطى دوا من بل العقل وهذا كالمستقى من شرط العقل (قوله فخرج من لم يعتد بأن شرب
شأظنه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه) أي لعذره فهو كالمعتوه (قوله والثالث)
أي الشرط الثالث وقوله أن لا يكون القاتل والذالم مقتول أي أصلا وإن علا ذكر الكرا أو
أخى ولو كافرا ويفهم من قوله أن الولد يقتل بقتل والده وهو كذلك ويستثنى منه ما إذا كان
الولد مكاتبا وقتل أباه المملوك له فإنه لا يقتل به لانه فضله بالسيادة ويقتل المصارم بعضهم ببعض
فإذا قتل الأخ أخاه قتل به (قوله فلا قصاص على والد بقتل ولده) أي لخبر الحاكم والمبيح
وصحواه لا يقاد للابن من أبيه ولأنه كان سببا في وجوده فلا يكون الابن سببا في عدمه ويشمل
الولد المنقى بلعان في الحرة أرخلف في الأمة فلا يقتل الوالد به وإن أصر على النفي على المعتقد
من وجهين خلافا لمن قال الاشبه أنه يقتل به مادام مصر على النفي والكلام في الولد من
النسب وأما الولد من الرضاع فيجب القصاص فيه ولو قتل زوجة نفسه ولمنها ولد فلا قصاص
عليه وكذا لو قتل زوجة ابنه ولو لم يولد فورث ولده بعضه سقط كالأول قتل أباه زوجته ثم ماتت
الزوجة ولمنها ولد فيسقط القصاص لانه إذا لم يقتل الوالد بجنياته على ولده فلا ينال بقتل
بجنياته على من له في قتله حق أولى (قوله وإن سفل الولد) أي رعاية لحرمته الوالدان علا
(قوله قال ابن كعب) أي أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كعب كان رئيسا عاملا زاهدا (قوله ولو
حكم حاكم بقتل والد بولده نقض حكمه) أي فضالته للعديت السابق وهو لا يقاد للابن من
أبيه ويستثنى من ذلك كما قاله الشمس الرملي ما لو أضحج الوالد ولده وذبحه كالثلة وحكم
بالقود حاكم فلا ينقض حكمه (قوله والرابع) أي الشرط الرابع وقوله أن لا يكون المقتول
أقتص من القاتل بكفر أو ذوق أي ثلاثين من القاتل المقتول بالاسلام أو الحزبية فإنه يشترط
أن لا يفضل القاتل المقتول بالاسلام أو حزبية أو أمان أو سيادة أو أصالة كما يعلم مما مر تحقيقا

فيمنع القصاص من مجنون
إلا أن تقطع جنونه فيقتص
منه زمن افاقته ويجب
القصاص على من زال عقله
بشرب مسكر معتد في
شربه فخرج من لم يعتد بأن
شرب شيئاً ظنه غير مسكر
فزال عقله فلا قصاص عليه
(و) الثالث (أن لا يكون)
القاتل (والذالم مقتول) فلا
قصاص على والد بقتل ولده
وإن سفل الولد قال ابن كعب
ولو حكم حاكم بقتل والد
بولده نقض حكمه (و) الرابع
(أن لا يكون المقتول أقتص
من القاتل بكفر أو ذوق)

للكفاة المشروطة لوجوب القصاص بالادلة المعروفة (قوله فلا يقتل مسلم بكافر) أي لنقص
المقتول عن القاتل بالكفر فقد فضل القاتل المقتول بالاسلام فلا يقتل به ولو زانياً محصناً ويقتل
الكافر بالكفر ولو اختلقت ملته ما يقتل يهودى بصرانى وعكسه ومعاهدين مؤمن وعكسه
لان الكفر كلمة واحدة فلو أسلم القاتل بعد القتل لم يسقط القصاص لتكاثرهم حال الجنابة
ولا تنظر لحدوث الاسلام بعدها ووافق الشافعى على عدم قتل المسلم بالكافر مالك وأحمد وأصح
وقال أبو حنيفة يقتل المسلم بالذى دون المعاهد والحربى وحكى انه رفع لابي يوسف مسلم قتل
كافر الحكم عليه بالقود فأتاه رجل برقعة من شاعر فأتاها اليه فاذا فيها هذه الايات

يا قاتل المسلم بالكافر * جرت وما العدل كل الجائر
يا من يغداد وأطرافها * من فقهاء الناس أو شاعر
جاو على الدين أبو يوسف * بقتله المسلم بالكافر
فأترجعوا وابكوا على دينكم * واصطبروا فالاجر للصابر

فأخذ أبو يوسف الرقعة ودخل بها على الرشيد فأخبره بالحال وقرأ عليه الرقعة فقال له الرشيد
تدارك هذا الامر بجملة ثلاث يكون منه قننة تفرج أبو يوسف وطالب أولياء المقتول بالينة
على حصة الفتنة وأداء الجزية فلم يأوإيهما فأسقط القود وحكم بالدية فاذا كان الحكم بالقود
مفضيا الى استسكار النفوس وانتشار الفتن كان العود عنه أحق وأصوب كما فعله أبو يوسف
(قوله حربيا كان أو ذنبيا ومعاهدا) تعميم في الكافر (قوله ولا يقتل حربى برقى) أى
لنقص المقتول عن القاتل بالرقعة فقد فضل القاتل المقتول بالحرية وحكى الرويانى أن بعض
فقهائهم راسن سئل فى مجلس أميرها عن قتل الحر بالعبد فقال أقدم حكاية قبل ذلك كنت فى أيام
فقهى يغداد فأتنا ذات ليلة على شاطئ نهر الدجلة إذ سمعت غلاما يترنم ويقول
خذوا بدى هذا الغزال فانه * رماى بسهمى مقلبه على عمد
ولا تقتلوه انى أنا عبده * ولم أرحرأ قط يقتل بالعبد

فقال له الأمير حبل فقد أغثت عن الدليل وقوله خذوا بدى أى بدل دى وهو الدية لثلاثين
قوله بعد ذلك ولا تقتلوه ويقتل الرقيق بالرقيق ولا تنظر لتدبير أو كتابة أو استيلاء وحدث الفتى
بعد القتل كحدث الاسلام بعده فلو قتل عبدا عبدا ثم عتق القاتل قتل به ولا تنظر لحدث العتق
ولا يقتل البعض بجملة وان زادت حرية أحدهما على حرية الآخر لانه لا يقتل بحر الحرية بجزء
الحرية وحر الرق بجزء الرق بل يقتل بجمعه بجمعه شأنه حرية وحره فيلزم قتل بحر حرية بجزء
وهو متمنع واعلم ان القضية فى تخفض لا تغيير بقيسته ولهذا الاقصاص بين عبد مسلم وحر ذى
لان المسلم لا يقتل بالذى ولا الحر لا يقتل بالعبد ولا تغيير بقيسته كل منهما بقيسته (قوله ولو كان
المقتول أنقص من القاتل الخ) أى فيقتل الشاب بالشيوخ والكبير بالصغير والطويل بالقصير
وبالعكس وكذلك يقتل العالم بالجاهل والنسب بالنسب والسلطان بالزبالة والذكر بالأنثى
والغنى بالعكس كما أشعر اليه السارح بقوله محظا لانهم لم يعتبروا التفاوت فى هذه الامور
وانما يعتبرون التفاوت فى الصفات السابقة كالاسلام والحرية والامالة والسيادة بخلاف
غيرها من الامور المذكورة (قوله وتقتل الجماعة بالواحد) أى وان كثروا لم يروى مالك أن

فلا يقتل مسلم بكافر حربيا
كان أو ذنبيا أو معاهدا ولا
يقتل حر برقيق ولو كان
المقتول أنقص من القاتل
بكبيرة أو صغيرا أو طويلا أو قصيرا
مثلا فلا عبرة بذلك (وتقتل
الجماعة بالواحد) ان كافأهم

عمر رضي الله عنه قتل قراخنة أو سبعة برجل قتلوه غيلة أي حيلة وقال لوقم إلا عليه أهل
 صنعاء فقتلهم جميعاً ولم ينكر عليه أحد فصار اجتمعاً ولأن القصاص عقوبة فتجب للواحد
 على الواحد فتجب للواحد على الجماعة ولأنه لو لم تجب عند الاشتراك لكان كل من أراد قتل
 شخص استعان بغيره واتخذ الناس ذلك ذريعة لسفك الدماء فوجب القصاص عند الاشتراك
 لحقن الدماء وإن تفاوتت جراحاتهم عدداً أو غشاً أو أدرشاً أو تفاوتت ضرباتهم كذلك سواء
 قتلوه بمجدد أو بمنقل أو بالقوة من شاهق جبل أو في بحر بشرطه المذكور في كلامه بقوله إن
 كفأهم فالشرط المذكور هو المكافأة وللولى عفو عن بعضهم على حصته من الدية وقتل الباقي
 وله عفو عن جميعهم على الدية فإذا آل الأمر إلى الدية وزعت عليهم باعتبار الرؤوس في الجراحات
 لأن تأثيرها لا ينضب بل قد تزيد نكابة الجرح الواحد على جراحات كثيرة وفي الضرب على
 عدد الضربات لأنها تلاقى الظاهر ولا يعظم فيها التفاوت فلو كانوا ثلاثة وضرب واحد ضربة
 واحد ضربتين وواحد ثلاث ضربات فعلى الأقل سدس الدية وعلى الثاني ثلثها وعلى الثالث
 نصفها لأن مجموع الضربات ست فتوزع الدية عليهم بنسبة مال كل من الضربات إلى المجموع
 ولو قتل واحد جماعة عكس ما في كلام المصنف فإن قتلهم مرتباً قتل بأولهم وإن قتلهم دفعة
 قتل واحد منهم بالقرعة والباقي الديار في تركته لتعذر القصاص عليهم ولو قتل غير الأول
 في الأولى وغير من خرجت قرعته في الثانية عصي ووقع قتله قصاصاً والباقي الديار لتعذر
 القصاص عليهم وانما تجب القرعة في صورة المعية عند التنازع فإن رضوا بتقديم واحد منهم
 من غير قرعة تبارز ولهم الرجوع إلى القرعة قبل القصاص ولو أقر بسبق بعضهم اقتص منه ولية
 وغيره تخليفه إن كذبه ولو قتلوه كاهم دفعة واحدة أو وقع القتل موزعاً عليهم ولكل منهم
 ما بقى من دية مورثه فلو كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه ويرجع بقى الدية والعبرة بدية
 المقتول لا القاتل (قوله وكان فعل كل واحد منهم لو انفرد كان قاتلاً) وحيث يجب عليهم
 القصاص مطلقاً أي سواء تواطوا أم لا فإن كان فعل كل واحد منهم لا يقتل لو انفرد في صورة
 الضربات لكنه له دخل في القتل فإن تواطوا قتلوا أو لا فلا يقتلون وتجب الدية لأنه شبهه عد
 وتوزع عليهم بعد دشر باتهم وإن كان فعل بعضهم يقتل لو انفرد وفعل البعض الآخر لا يقتل
 لو انفرد لكن له دخل في القتل فلكل حكمه فصاحب الأول يقتل مطلقاً وصاحب الثاني يقتل
 إن تواطع الباقيين ولا فلا يقتل وتجب عليه حصته من الدية وأما في صورة الجراحات فلا
 يعتبر التواطؤ بل يقتلون مطلقاً لأنها قصد بها الهلاك غالباً يخرج بقولنا لكن له دخل
 في القتل ما لو كان خفيفاً بحيث لا يؤثر في القتل أملاً فإنه لا شيء على صاحبه فلا يدخل له في
 قصاص ولا دية وبهذا تضع عبارة المحشى فإن فيها تعقيداً (قوله ثم أشار المصنف لقاعدة
 الخ) دخول على كلام المصنف وتلك القاعدة هي قوله وكل شخصين جرى القصاص بينهما
 في النفس يجري بينهما في الأطراف التي لتلك النفس أي كيدور رجل وأذن وكذا المعاني كسمع
 وبصر وشتم فيجرى فيها القصاص أيضاً لأن لها محال مضبوطة ولاهل الخبرة طرق في إبطالها
 (قوله فكما يشترط في القاتل كونه مكلفاً) أي بالغاً عاقلاً وكذلك بقية الشروط المتقدمة وقوله
 يشترط في القاطع طرف أي أ والمزيل لمعنى من المعاني كما علم مما مر وقوله كونه مكلفاً أي بالغاً

وكان فعل كل واحد منهم
 لو انفرد كان قاتلاً ثم أشار
 المصنف لقاعدة بقوله
 (وكل شخصين جرى
 القصاص بينهما في النفس
 يجري بينهما في الأطراف)
 التي لتلك النفس فكما يشترط
 في القاتل كونه مكلفاً يشترط
 في القاطع طرف كونه
 مكلفاً

عاقلا وكذلك بقية الشروط المتقدمة (قوله وحيتنذ) أي حين اذ كان كما يشترط في القتال كونه مكلفا إلى آخر الشرط ويشترط في القاطع كونه مكلفا إلى آخر الشرط وقوله فن لا يقتل بشخص لا يقطع بطرفه أي يقطع طرف ذلك الشخص فلا يقطع العبيد والمجنون يقطع طرف غيرها كما لا يقتل به ولا يقطع الوالد يقطع طرف ولده كما لا يقتل به ولا يقطع المسلم يقطع طرف الكافر كما لا يقتل به ولا يقطع الحر يقطع طرف العبد كما لا يقتل به (قوله وشرائط وجوب القصاص في الاطراف الخ) لا يخفى أن شرائط مبتدأ خبره اثنان وانما صرح الاخبار بالاثنتين عن الشرائط مع أنه جمع لأن المراد به الجنس بسبب الاضافة فان الاضافة تأتي لما تأتي في اللام أو لانه أطلق الجمع على الاثنين مجازا بساء على المشهور ومن أن أقل الجمع ثلاثة أو حقيقة على مقابل المشهور ومن أن الجمع مطلق الواحد (قوله بعد الشرائط المذكورة في قصاص النفس) أي غير الشرائط المتقدمة في القتل وهي أربعة بل خمسة كما تقدم (قوله اثنان) قد عرفت أنه خبر عن شرائط وقد ينالك وجه صحة الاخبار (قوله أحدهما) أي حد الاثنين وقوله الاشتراك في الاسم الخاص أي ككاليمنى واليسرى والعليا والسفلى وهكذا رعاية للمماثلة ولا يكتفى بالاشتراك في الاسم العام كاليد والاذن وهو ما وقوله للطرف المقطوع أي الموضوع للطرف المقطوع (قوله وبينه المصنف بقوله) أي بين المصنف بقوله الذي سيذكره الاشتراك في الاسم الخاص لكن في البيان قصور وقد جازاه الشارح بقوله من أذن أو يدا أو رجل فهو مجازاة لكلام المصنف فكان الأولى أن يقول كاليمنى واليسرى والعليا والسفلى وهكذا كما مثلنا فيما سبق وقد يحمل كلام المصنف على التقييد كما أشار إليه الشارح بقوله أي تقطع اليمنى مثلا الخ وعلم مما ذكر أنه لا تقطع شفة عليا بسفلى ولا عكسه ولا أنملة بأخرى ولا اصبع بأخرى ولا حادث بعد الجنابة بوجود وقتها فلو قطع سناليس له مثلها ثم ثبت بعد الجنابة له مثلها فلا قود (قوله اليمنى باليمنى) أي تقطع اليمنى باليمنى كما قدره الشارح والباء في ذلك داخله على اليمنى عليه وهكذا فيما يأتي (قوله أي تقطع اليمنى مثلا) أي وتقطع الشفة العليا بالعليا واليسرى بالسفلى وهكذا فأشار الشارح إلى أن كلام المصنف محمول على التقييد كما تقدم التنبيه عليه وقوله من أذن أو يدا أو رجل بيان لليمنى مشوب ببعض لأن كلام من الاذن واليد والرجل يشمل اليمنى واليسرى وقوله باليمنى من ذلك أي من الاذن أو اليد أو الرجل فالتذكير في اسم الاشارة للتأويل بما ذكره وأمرعاة الاحدا لما أخذ من العطف بأو (قوله واليسرى مما ذكر) أي من الاذن أو اليد أو الرجل وكذلك قوله باليسرى مما ذكر (قوله وحيتنذ) أي حين اذ اشترط الاشتراك في الاسم الخاص اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى وقوله فلا تقطع اليمنى باليسرى أي لا تقطع اليمنى بسبب قطع اليسرى وقوله ولا عكسه أي ولا تقطع اليسرى باليمنى ولو تراخيا على ذلك لم يقع قصاصا فيهما وفي المقطوعة بدلا لدية دون القصاص لرضاه بقطعها بدلا مع فساد البدل ويسقط القصاص في الأولى لأن التراضي المذكور يتضمن العقوصن القصاص فوجب العية فيها وقول المحشى في العكس محله عالم بمرض اليمنى عليه فان رضى جاز لانه دون حقه فيه نظر لقوات الشرط الذي هو المشاركة في الاسم الخاص رعاية للمماثلة كما تقدم فكيف يصح القصاص مع فوات الشرط ويؤيد ما قلنا صريح شرح المنهج فانه بعد أن ذكر أن اليمنى

وحيتنذ فن لا يقتل بشخص
لا يقطع بطرفه (وشرائط
وجوب القصاص في
الاطراف بعد الشرائط
المذكورة) في قصاص
النفس (اثنان) أحدهما
الاشتراك في الاسم الخاص
للطرف المقطوع وبينه
المصنف بقوله (اليمنى
باليمنى) أي تقطع اليمنى
مثلا من أذن أو يدا أو رجل
باليمنى من ذلك (واليسرى)
مما ذكر (باليسرى) مما ذكر
وحيتنذ فلا تقطع اليمنى
يسرى ولا عكسه

لا تؤخذ باليسرى ولا عكسه قال ولو تراخيا بأخذ ذلك لم يقع قودا ولم يخصه بحسبه بالاولى فظاهر
صنيعه أنه راجع للجميع وهو المتعين وعلم من ذلك أن التفاوت باليقين واليسرى والعليا
والسفل يمنع القود بخلاف التفاوت بالكبر والصغر والطول والقصر والقوة والضعف في العضو
فلا يمنع القود كافي النفس (قوله والثاني) أي من الاثنين المتقدمين وقوله أن لا يكون
بأحد الطرفين أي طرف الجاني وطرف المجني عليه ومقتضى هذا أنه لو كان بطرف الجاني
شلل لم يجب القصاص وهو مخالف لقول الشارح كغيره أما الشلاقة قطع بالعصية على المشهور
الأن يكون المصنف جارا على مقابل المشهور أو يحمل كلامه على ما إذا قال عدلان من أهل
الخبرة أن الشلاء إذا قطعت لا تنسقب بالحسم كما سيذكر الشارح وقوله شلل بفتح الشين ولا مين
بعدها وهو بطلان العمل كما يؤخذ من قول الشارح وهي التي لا عمل لها ولا أثر خارج وخضرة
أظفار وسوادها وحسم اذن وخشم أظف وعنتذرو وخصى فتؤخذ الرجل بالعصية بالعرجاء
ويؤخذ الطرف سليم الاظفار بالطرف الذي في اظفاره خضرة أو مواد لان ذلك علة ومرضى
في العضو وذلك لا يؤثر في القود ويؤخذ طرف فاقد اظفار بطرف فيه اظفار لانه دونه لا عكسه
لانه فوقه وتؤخذ اذن جميع بأصم كعكسه لان السمع لا يهل جرم الاذن ومنفعة جاع الصوت
وهي موجودة ويؤخذ أنف شام بأخشم كعكسه لان الشم ليس في جرم الانف ومنفعة جاع
الهواء وهي باقية ويؤخذ ذكر يغسل بذكر عتبن وخصى لانه لا يخل في الذكر وتعد ذرا لا تنسار
لضعف في القلب أو الدماغ فليس بأشل لان الذكر الاشل منقبض لا ينسطأ ومنبسط لا ينقبض
(قوله فلا تقطع يدا ورجل صحيحة بشلاء) أي يدا ورجل شلاء وهذا اقرب على مفهوم قوله
وأن لا يكون بأحد الطرفين شلل بالنسبة لما إذا كان بطرف المجني عليه شلل ولو شلت يدا الجاني
أو رجله بعدا لجناية فلا قطع لا تنساق المعاملة حالة الجنابة ولو خالف صاحب الشلاء وقطع بالعصية
بغير اذن الجاني لم يقع قصاصا بل عليه دينها وله حكومة الشلاء فلو سرى القطع للنفس وجب عليه
القصاص لتفويتها بغير حق وأما إذا كان بانه فان أطلق الاذن فلا دية في الطرف ولا قود
في النفس ويجعل مستوفيا لحقه فان قال خذ قودا ففعل فعليه الدية وله حكومة كما قطع به
البغوي وقبل لاشي عليه وهو مستوف بذلك حقه (قوله وهي التي لا عمل لها) أي لان الشلل
بطلان العمل كما تقدم (قوله أما الشلاقة قطع بالعصية) أي وبالشلاء اذا كانت مثلها
أردونها شللا لانها مثل حقه أو دونه وهذا مقابل لما قبله لانه عكسه وقوله على المشهور هو المعتقد
(قوله الا أن يقول الخ) فمحل قطع الشلاء بالعصية أن أمن نزع الدم بقول أهل الخبرة كما
أشار إليه الشارح بالاستثناء (قوله أن الشلاء إذا قطعت لا ينقطع الدم بل تنفتح أفواه العروق)
فلا تقطع الشلاء بالعصية حيث نذوان رضى الجاني حذر من استيفاء النفس بالطرف وقوله
ولا تنسقب بالحسم بالحاء والسين المهملتين أي الكى بالنار وثلث غمسه في زيت مغلي كما قاله
الشراملسي (قوله ويشترط مع هذا) أي مع أمن نزع الدم المأخوذ من الاستثناء كما تقدم
أن يقطع به المستوفيا أي يرضى به فيقطع بفتح النون مضارع قطع بكسر هاء جوف يرضى
بخلاف قطع يقطع بفتح النون فيها فانه بمعنى سال يسأل ومنه قول الشافعي رضي الله عنه
العبد حران قطع • والحزب عبدان قطع

(و) الثاني أن لا يكون بأحد
الطرفين شلل فلا تقطع
يدا ورجل صحيحة بشلاء
وهي التي لا عمل لها أما
الشلاقة قطع بالعصية
على المشهور الآن يقول
عدلان من أهل الخبرة أن
الشلاء إذا قطعت لا ينقطع
الدم بل تنفتح أفواه
العروق ولا تنسقب بالحسم
ويشترط مع هذا أن يقطع
بها مستوفيا

فأقنع ولا تقنع فما • شئ يشين سوى الطمع

والقناعة أمر أوصاف الانسان كما قال رضى الله عنه

أمت مطامعي فأرحت نفسي • فإن النفس ما طمعت تهون

وأحييت القنوع وكان مينا • فني أحيائه عرضي مصون

إذا طمع يحل بقلب عبده • علقه مهانة وعلاء هون

(قوله ولا يطلب أرشال للثلث) أى لأن الصفة لا تقابل بحال ولهذا الوقتل الذى بالمسلم أو العبد بالحر لم يجب لفصله الاسلام والحزب يقتضى (قوله ثم أشار المصنف لقاعدة الخ) دخول على كلام المصنف وتلك القاعدة هي قوله وكل عضو أخذ من مفصل ففصله القصاص وقوله بقوله متعلق بأشار (قوله وكل عضو) بضم العين وكسرها وهو واحد الأعضاء كيد ورجل وقوله أخذ أى أخذ الجاني وقوله أى قطع تشبيرا لاخذ والمراد أنه قطع جناية وقوله من مفصل بفتح الميم وكسر الصاد وأما بكسر الميم وفتح الصاد فهو اللسان لأنه يفصل الكلام كما في المختار (قوله كرفق وكوع) أى ومفصل القدم والر كبة حتى أصل الفخذ والمنكب فيجب القصاص فيهما إن أمكن بلا جافة وإن لم يمكن إلا بجافة فلا سواء أجافه الجاني أم لا نعم إن مات المجنى عليه بذلك قطع الجاني وإن لم يمكن إلا بجافة (قوله ففصله القصاص) أى لأنضباط ذلك مع الأمن من الزيادة في الاستيفاء ويجب القصاص في فم وعين وقطع أذن وجفن وشفة سفلى وعليا ولسان وذكر وأثنين وشفرين وألتيين لأن لها نهايات مضبوطة ثم لا تؤخذ عين محبسة بعمياء ولسان ناظم بلسان آخرس ويجب القصاص في السن قال تعالى والسن بالسن لا يسن لو قطع شخص ولو غير مشغور سن غير مشغور فلا قصاص في الحال لأنها تعود غالباً فإن بان فساد منبتها بأن عادت البواقي بعد سقوطها دونها وقال أهل الخبرة فسد منبتها ويجب القصاص فإن كان صغيراً لم يقتصر له في صغره بل يؤخر حتى يبلغ لأن القصاص للتنشيق وهو لا يحصل إلا بعد البلوغ فإن مات قبل بلوغه اقتصر وارثه في الحال ولو اقتصر من غير مشغور لثله بعد أن بان فساد منبته فإن لم تعد سن الجاني فذلك ظاهر وإن عادت قلعت ثانياً فقط وقيل وثالثاً وقيل وأكثراً من ذلك ولو قطع شخص بالغ سن بالغ مشغور ثم عادت لم يسقط القصاص لأن عودها نعمة جديدة فمن الله تعالى والمثغور بالثلثة هو الذى سقطت أسنانه الرواضع وغير المثغور وهو الذى لم تسقط أسنانه المذكورة (قوله وما لا مفصل له لا قصاص فيه) أى لأنه لا قصاص في كسر العظام لعدم الوثوق بالماتلة فيه لأنه لا ينضبط ثم إن أمكن في كسر السن يقول أهل الخبرة وجب القصاص بنص ومثلاً ومبرود ولو كان هناك مفصل قبل محل الكسر فله القصاص منه وله حكومة الباقي وخرج بكسر العظام قطع غيرها كقطع عين وأذن وشفة ولسان وذكر فيجب فيه القصاص بالجزئية كثلث وربيع ونصف لا بالمساحة (قوله واعلم الخ) هو توطئة كلام المصنف كما يشير إليه الشارح بعد ذلك صفيح الشارح غير منسلب لأن الجروح في كلام المصنف عامة في سائر البدن ولو في غير الرأس والوجه فتصره على شجاج الرأس والوجه غير ظاهر لانه يلزم على كلامه أن الجروح في غير الرأس والوجه لا يعلم حكمها من كلام المصنف ولانه يوهم أن الموضع في غيرها لا قصاص فيها وليس كذلك فكان عليه أن يعبر بدل الشجاج

ولا يطلب أرشال للثلث ثم
أشار المصنف لقاعدة بقوله
(وكل عضو أخذ) أى قطع
(من مفصل) كرفق وكوع
(فصله القصاص) وما لا
مفصل له لا قصاص فيه واعلم

بالجروح العاتية لسائر البدن وتكون الموضحة عاتية لسائر البدن أيضاً من حيث وجوب
 القصاص كما هو صريح كلام المصنف وأما من حيث وجوب الارش وهو خمسة أبعرة فهي
 خاصة بالرأس والوجه فلا يجب الارش فيها الا ان كانت في الرأس أو الوجه فان كانت في غيرهما
 ففيها حكمه بكا في الجروح (قوله ان شجاع الرأس والوجه) أي الجراح فيها كالشجاع
 بكسر الشين جمع شجة بنفسها وهي جرح فيها أو أمان في غيرهما فلا يسمى شجة بل جرحاً فقط وقيل
 يسمى شجة وجرحاً وقوله عشرة بل إحدى عشرة بزيادة الدامعة يعين مهمة وهي التي تسمى الشق
 مع سيلان الدم كإساق (قوله حارصة بمهمات) وتسمى الحارصة والحريصة وكلها مأخوذة
 من حرص القصار الثوب اذا شقه بالدق وتسمى القاشرة أيضاً (قوله وهي ماتشق الجلد قليلاً)
 أي نحو الخدش (قوله ودامية) بتخفيف الباء التثنية وقوله تدميه بضم التاء القوقية لانه
 مضارع أدمته والمراد تدميه بلا سيلان دم فان سال الدم سميت دامعة بالعين المهمة وبزيادة
 هذه صارت الشجاع إحدى عشرة كما قاله أبو عبيدة وقد مر التنبيه على ذلك (قوله وباضعة)
 بموحدة ثم بعد الالف ضاد مجمة ثم عين مهمة مأخوذة من البضع وهو القطع وقوله تقطع اللحم
 أي بعد قطع الجلد (قوله ومتلاحة) من التلاحم أي الدخول في اللحم وقوله تقوص فيه
 أي في اللحم (قوله وسماق) بكسر السين المهمة وسكون الميم وبالهاء المهمة وبالضاد
 في آخره مأخوذة من سماحيق البطن وهو النخيم الرقيق وقد تسمى هذه الشجة الملقاط والمطاطة
 واللاطية وقوله تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم وتسمى هذه الجلدة سمحاً وكذا كل جلدة
 رقيقة (قوله وموضحة) سميت بذلك لانها توضع العظم من اللحم كما أشار إليه بقوله توضع العظم
 من اللحم فلعله رأى وجه التسمية فعبر بذلك ولم يقل تصل الى العظم كما عبر به غيره وبعبارة المنهج
 تصل أي تصل العظم بعد خرق الجلدة (قوله وهاشمة) سميت بذلك لانها تسمى العظم كما أشار
 إليه بقوله تكسر العظم لان معنى شتم العظم كسره وقوله سواء أو ضمت أم لاتعصم في الهاشمة
 دفع به توهم أن الهاشمة تستلزم الموضحة فلأوضحه وحشمه وجب القود في الموضحة وأرش
 الهاشمة وهو خمسة أبعرة لانه لا قود في الهاشمة بل في الموضحة فقط كما يعلم من قوله ولا قود
 في الجروح الا في الموضحة (قوله ومنقلة) بالتشديد سميت بذلك لانها تنقل العظم كما أشار إليه
 بقوله تنقل العظم من مكان الى مكان آخر أي وان لم توضع ولم تهشم (قوله ومأمومة) بالهمز
 ونسب آتة وقوله تبلغ خريطة الدماغ أي الجلدة المحيطة به ودماغ ككتاب مخ الرأس كما
 في القاموس وقوله المسماة أم الرأس بنصب المسماة لانه صفة لخريطة الدماغ كما لا يخفى (قوله
 ودامعة بغير مجمة) بخلاف الدامعة بالعين المهمة فانها التي تسيل الدم كما مر وقوله تخرق تلك
 الخريطة أي خريطة الدماغ وقوله وتصل الى أم الرأس كان الصواب أن يقول وتصل الى الدماغ
 وهو المنع كما مر لان التي تصل الى أم الرأس هي المأمومة كما ذكره قبل ذلك وأما هذه فتصل الى
 الدماغ ولذلك سميت الدامعة (قوله واستنى المصنف الخ) كان الاظهر في الدخول على كلام
 المصنف أن يقول وذكر المصنف أنه لا قصاص في الجروح واستنى منها الموضحة بقوله الخ لان
 الشارح لم ينبه على المستثنى منه في الدخول (قوله من هذه العشرة) أي المتقدمة وقوله
 ما تضمنه قوله أي ما اشتمل عليه قوله وهو الموضحة (قوله ولا قصاص في الجروح) أي لعدم

أن شجاع الرأس والوجه
 عشرة حارصة بمهمات
 وهي ماتشق الجلد قليلاً
 ودامية تدميه وباضعة
 تقطع اللحم ومتلاحة
 تقوص فيه وسماق تبلغ
 الجلدة التي بين اللحم
 والعظم وموضحة توضع
 العظم من اللحم وهاشمة
 تكسر العظم سواء
 أو ضمت أم لا ومنقلة
 تنقل العظم من مكان الى
 مكان آخر ومأمومة تبلغ
 خريطة الدماغ المسماة أم
 الرأس ودامعة بغير مجمة
 تخرق تلك الخريطة وتصل
 الى أم الرأس واستنى
 المصنف من هذه العشرة
 ما تضمنه قوله (ولا قصاص
 في الجروح) أي المذكورة

انضباطها وعدم الامن من الزيادة والنقصان فيها طولاً وعرضاً وقوله أى المذ كونه أى بقوله
 واعلم أن شجاع الرأس والوجه عشرة لكن قد عرفت أن الجروح في كلام المصنف عاقبة في سائر
 البدن ولو في غير الرأس والوجه لحطه على شجاع الرأس والوجه غير مناسب فلو عظمها في سائر
 البدن لكان أولى (قوله الا في الموضحة) أى ففيها القصاص ولو في سائر البدن فلا يختص
 القصاص في الموضحة بالرأس والوجه وأما الارش فلا يجب فيها الا ان كانت في الرأس أو الوجه
 فان كانت في غيرهما ففيها حكومة كما سيأتى وانما وجب القصاص فيها لتبسطها واستيفاء
 مثلها بأن يقاس مثلها طولاً وعرضاً من عضو الشاج ويخط عليه بنحو سواد أو حمرية ويوضع
 بالموسى وقصوه فتعتبر بالمساحة لا بالجزئية لان الرأسين مثلاً قد يختلفان صغراً وكبراً فلو اعتبرت
 بالجزئية كالنصف والرابع وقع الخيف لانه لو كان نصف رأس الشاج أكبر من نصف رأس
 المشجوع وأخذنا نصف رأس الشاج في نصف رأس المشجوع لوقع الخيف بالشاج وعكسه
 بعكسه ولو أوضح كل رأس المشجوع ورأسه أصغراً وخصاً رأسه كله ولا يكمل الايضاح من غير
 الرأس كالوجه والقفا لانه غير محل الجنابة بل يؤخذ قسط الباقي من أرض الموضحة فان كان الباقي
 قدر ثلثها أخذ ثلث أرشها أو ورأسه أكبر أو خصاً منه قدر حق المشجوع فقط وعناية للمماثلة
 والخيرة في محل الجنابة لان جميع رأسه محل لاداء حق الجنابة فيضرب في أدائه من ذلك المحل وقبل
 الخيرة للمعنى عليه ولو أوضح ناصية المشجوع وناصيته أصغر كل عليها من باقي الرأس من أى
 محل كان لان الرأس كله عضو واحد ولو زاد المقتص في الموضحة على حقه فان كان عدد الزمة
 قصاص الزيادة لعمده لكن لا يقتص منه الا بعد اندمال موضعه وان كان خطأ أو شبهه عد
 وجب أو من كامل الزائد لخالفه حكمه حكم الاصل ان لم يكن الخطأ باضطراب الجنابة والا فهدر
 ولو قال المقتص تولد من اضطرابك وأنصكر المقتص منه صدق المقتص منه على الاربع من
 وجهين ولو كان برأس الشاج شعرون رأس المشجوع فمن نص الاثم أنه لا فود لمقتصه من
 اتلاف شعر لم يلقه الجنابة وظاهر نص المختصر وجوبه وحل ابن الرفعة الاول على فسلد منبت
 المشجوع والثاني على ما لو حلق ولا يضرب في قود الموضحة تفاوت غلط جلد ولحم (قوله فقط)
 أى دون باقي الجروح وقد وضعه بقوله لا في غيرهما من بقية العشرة فهو تفسير لمعنى فقط
 • (فصل في بيان الدية) • أى في بيان أحكام الدية كالتغليظ والتخفيف والدية مأخوذة من
 الودى يقال وديت القبيل أدبه ودياً اذا دفعت دية لها وهاؤها عوض عن فاء الكلمة لان أصلها
 ودى كعملة فان أصلها وعد حذفت الواو وعرض عنها الهاء قال في الخلاصة

فأمر أو مضارع من كوعد • احذف وفي كعه ذلك الطرد

وذكرها المصنف عقب القصاص لانها بديل عنه على ما قبله والراجح أنها بديل عن الجنى عليه
 ولا يظهر للخلاف فائدة الا اذا اختلفت دية القاتل والمقتول كما لو قتلت امرأة رجلاً وعكسه
 فان قلنا انها بديل عن القصاص الذى هو قتل الجنانى وجبت دية امرأة في الاول ودية رجل
 في الثانى وان قلنا انها بديل عن الجنى عليه وجبت دية رجل في الاول ودية امرأة في الثانى وهذا
 هو الصحيح فقول الحنفى تبع الشيع الطيب لانها بديل عنه على الصحيح ليس يصح والاصل فيها
 الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ قصير رقبته مؤمنة ودية مسئلة الى

(الاف الموضحة) فقط لا
 غيرهما من بقية العشرة
 • (فصل في بيان الدية) •

أهل والأحاديث طائفة بذلك والابحاج منعقد على وجوبها (قوله وهي) أي الدية وقوله المال
الواجب بالجناية أي بسبب الجناية وقوله على خرخرج به الرقيق فالواجب فيه القيمة بالغة
ما بلغت تشيها له بالدواب بجماع الملكية فلا يسمى المال الواجب بالجناية عليه دية وأما قوله
فيعاسيان ودية العبد قيمته فبجوز كما ساق (قوله في نفس أو طرف) أي أو معنى وقال المهني
بعض القليوبى قوله أو طرف أي بالمعنى الشامل للمعاني كالعقل والسمع وعبرة الشيخ الخطيب
في نفس أو فسادونها وهي تشمل الجروح لأن ما دون النفس ثلاثة الأطراف والمعاني والجروح
فيقتضى أن المال الواجب في الجروح يسمى دية وهو بعيد (قوله والدية على ضربين) أي على
نوعين من حيث التغليظ والتخفيف فالتغليظ أمان ثلاثة أوجه وهي كونها على الجاني وكونها
حالة وكونها مثلية كما في دية العمد وأمان وجه واحد وهو كونها مثلية كما في دية شبه العمد
واقصر عليه المصنف في بيان التغليظ ليكون شاملا لدية العمد ودية شبه العمد والتخفيف أما
من ثلاثة أوجه وهي كونها على العاقلة وكونها مؤجلة في ثلاث سنين وكونها خمسة كما في دية
الخطأ وأمان وجهين وهما كونها على العاقلة وكونها مؤجلة في ثلاث سنين كما في دية شبه العمد
واقصر المصنف في بيان التخفيف على التخصيص لكونه مقابلا للتثليث في بيان التغليظ والحاصل
أن التغليظ أمان ثلاثة أوجه أو من وجه واحد والتخفيف أمان ثلاثة أوجه أو من وجهين
ويجوز التغليظ والتخفيف في دية الأطراف والأروش والحكومات وإن كانت الحكومات
لاضابط لها لكن لايجوز التغليظ في المذكورات في الحرم والأشهر الحرم والرحم المحرم (قوله
ولا نالت لهما) أي للضربين المذكورين أعني المغلظة والمخففة لا يقال المغلظة من وجه
والمخففة من وجهين ضرب ثالث لا نأقول هي داخله في المغلظة من الوجه الأول وفي المخففة
من الوجهين الآخرين كما أشرنا إليه فيما تقدم فلم يخرج عن كونها مغلظة أو مخففة (قوله
فالمغلظة الخ) أي إذا أردت بيان كل من المغلظة والمخففة فأقول لك المغلظة كذا والمخففة
كذا لكنه اقتصر في بيان التغليظ على التثليث فقط ليشمل دية العمد ودية شبه العمد فلا ينافي
أن التغليظ في دية العمد من ثلاثة أوجه كونها على الجاني وكونها حالة وكونها مثلية واقصر
في بيان التخفيف على التخصيص لكونه مقابلا للتثليث في بيان التغليظ فلا ينافي أن التخفيف في
دية الخطأ من ثلاثة أوجه كونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث سنين وكونها خمسة
وفي دية شبه العمد من وجهين كونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث سنين ولكنها
مغلظة من جهة التثليث (قوله بسبب قتل الذكر الحر المسلم) أي غير الجنين والمهدر وإضافة
القتل لما بعده من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل والأصل بسبب قتل القاتل الذكر
الحر المسلم ولا يتم من تعييد القاتل بكونه حرًا ملزمًا بالأحكام ولو أثنى بخرجه بالذكرياتى قضيا
نصف الدية وهو خمسون وبالحر الرقيق ففيه القيمة ولو زادت على الدية وبالمسلم الكافر ففيه ثلث
الدية إن كان كافيًا وثلثا عشر دية المسلم إن كان مجوسيا وخرج بما زاده الجنين ففيه الفقرة عبد
أو أمة والمهدر كآلة الصلاة كسلا بعد أمر الامام والرافي المحسن إذا قتل كلاهما مسلم
محقوقون الدم فلا دية فيه ولا كفارة وخرج بتعديد القاتل بكونه حرًا ما لو كان القاتل رقيقا لغير
المقتول ولو مكاتبًا وأتم ولذا فإن الواجب عليه أقل الأمرين من نفسه والدية ولو كان مبعضا

وهي المال الواجب بالجناية
على حرفي نفس أو طرف
(والدية على ضربين مغلظة
ومخففة) ولا نالت لهما
(فالمغلظة) بسبب قتل
الذكر الحر المسلم

لرسه من جهة الحرية القدر الذي يناسبها من الدية كالنصف ومن جهة الرقية أقل الامر من
 فية باقية الرقب والباقي من الدية ويكونه ملتزما الاحكام ما لو كان حريسا فلا شيء عليه (قوله
 هذا) أي أو شبه عدلان التثليث الذي اقتصر عليه المصنف يجري في كل منهما وجوب
 الدية في شبه العمد ظاهر وأما وجوبها في العمد فيكون دوا ما بالعقو أو ابتداء ولو قهر أو كافي
 قتل الوالد وله وموت الجناني قبل القصاص منه (قوله مائة من الابل) ظاهره أن ذلك من
 وجوه التغليظ وليس كذلك فكان الاولى حذفه سواء كان من كلام المصنف كما هو كذلك
 في بعض النسخ أو من كلام الشارح على ما في بعض النسخ من اسقاطه من كلام المصنف وبحسب
 بأنه خبر موطن لما بعده وهو قوله ثلاثون الخ فخط التغليظ عليه وتطير ذلك يقال في المحققة (قوله
 والمائة مثلية) ذكره دخولا على كلام المصنف والمراد بكونها مثلية أنها ثلاثة أجزاء وان لم
 تكن متساوية (قوله ثلاثون حقة) وهي التي استصقت أن يطرقها الفصل أو أن يركب
 ويحمل عليها وقوله وثلاثون جذعة وهي التي أجذعت أي أسقطت مقدم أسنانها (قوله
 وسبق معناها في كتاب الزكاة) قلد ذكرناه هناك هنا بعد العهد به هناك (قوله وأربعون حقة)
 والخلفة مفرد لاجع له من لفظه عند الجمهور بل من معناه وهو مخاض بمعنى الحوامل كاهمراة
 فانه مفرد لاجع له من لفظه بل من معناه وهو نساء فقول المحشي وهو جمع لا مفرد له من لفظه عند
 الجمهور عبارة مقابلية والصواب أن يقول هو مفرد لاجع له من لفظه كما تصرح به عبارة الشيخ
 الخطيب وقال الجمهوري جمعها خلف بفتح الخاء وكسر اللام ككف كما في المختار وقد
 انتطب الضبط على المحشي أيضا فقال بكسر الخاء وفتح اللام وقال ابن سيده جمعها خلفات
 (قوله وفسرها) أي المراد منها وقوله متعلق بفسر وقوله في بطونها أو ولادها مقول القول
 (قوله والمعنى أن الأربعين حوامل) أشار به إلى أن تعبير المصنف بالاولاد مجاز لان الحمل
 مادام في بطن أمه لا يسمى ولدا فني مجاز الاول (قوله ويثبت حملها بقول أهل الخيرة بالابل)
 أي بقول عدلين منهم (قوله والمحققة) أي في الخطا لان دية الخطا محققة من ثلاثة أوجه
 كونها خمسة وكونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث سنين لكن المصنف اقتصر على
 التخصيص لكونه مقابلا للتثليث وأما دية شبه العمد فهي محققة من وجهين كونها على العاقلة
 وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث سنين ومغلطة من وجه واحد وهو كونها مثلية وتقدم أن
 المصنف اقتصر في بيان التغليظ على التثليث ليكون شاملا لدية العمد ودية شبه العمد فقول
 المحشي قال شيخنا وسكت المصنف عن دية شبه العمد وهي مغلطة من حيث تثليثها فقط كما مررت
 الاشارة اليه ليس في محله لان المصنف لم يسكت عن دية شبه العمد من حيث التثليث بل كلامه
 شامل لها كما علمت (قوله بسبب قتل الذكر الختر المسلم) فيه ما تقدم فلا تغفل (قوله
 مائة من الابل) لا دخل لذلك في التخصيص كما لا دخل له في التغليظ فكان الاولى اسقاطه لكنه
 خبر موطن لما بعده كما تقدم التبيه عليه (قوله والمائة حقة) ذكره دخولا على كلام المصنف
 (قوله عشرون جذعة الخ) قدم هنا الجذعة على الحقة وبفت اللبون على بفت الخاض وكان
 الاولى له العكس لان الجذعة بعد الحقة في السن وبفت اللبون بعد بفت الخاض كذلك لكن
 الواو لا تقتضي ترتيبا كما لا تقتضي تعقيبا ومعنى بفت اللبون بفت ناقه استصقت أن تكون لبونا

عدا (مائة من الابل) والمائة
 مثلية (ثلاثون حقة)
 وثلاثون جذعة) وسبق
 معناها في كتاب الزكاة
 (وأربعون حقة) بفتح
 الخاء المعجمة وكسر اللام
 وبالقاء وفسرها المصنف
 بقوله (في بطونها أو ولادها)
 والمصنف أن الاو بعين
 حوامل ويثبت حملها
 بقول أهل الخيرة بالابل
 (والمحققة) بسبب قتل
 الذكر الختر المسلم (مائة من
 الابل) والمائة حقة
 عشرون جذعة وعشرون
 حقة وعشرون بنت لبون
 وعشرون بنت مخاض

أي ذات لبن ومعنى بنت النخاض بنت نافلة استحققت أن تكون من النخاض أي من طوائف
 (قوله) ومعنى وجبت الأبل على قاتل أي كفى العمد وقوله أو طائلة أي كما في الخطأ وشبه العمد
 وقوله أخذت جواب الشرط أي متى وقوله من أبل من وجبت عليه أي الذي هو القاتل
 أو عاقلة ولا يقبل في أبل الدية معيب وإن كانت أبل من وجبت عليه معيبة لأن الشرع أطلقها
 فاقضى إطلاقها سلامتها ثم إن رضى المستحق بالمعيب كفى أن كان أهلاً للبرع بأن كان غير
 مجبور عليه لأن الحق له أنه اسقاطه وفارقت الزكاة حيث أجزأها المعيب إذا كانت أبل معيبة
 لتعلقها بعين المال والمراد بالمعيب ما فيه عيب يثبت الرد في البيع بخلاف المعيب في الكفارة
 فإنه ما فيه عيب يجعل بالعمل لأن المقصود منها تخليص الرقبة من الرق ليسقط بالعمل فاعتبر فيها
 السلامة مما يجعل بالعمل والاستقلال (قوله) وإن لم يكن له أبل الخ أي هذا أن كان له أبل فهو
 مقابل لحدوف وعلم من ذلك أن من زنته الدية وله أبل تؤخذ منهم ولا يكلف غيرها كما تجب
 الزكاة في نوع النصاب ولا أنها إذا كانت على العاقلة تؤخذ منهم على سبيل المواصفة فلا يسألهم
 التغليب بشكلفتهم غيرها بلهم (قوله) فتؤخذ من غالب أبل الخ أي لأنها بدل تلف فوجب فيها
 الغالب من الأبل كما في قيمة المتلفات فإنه يجب فيها الغالب من النقد (قوله) فإن لم يكن في البلدة
 أو القبيلة أبل أي بصفة الأجزاء فيصدق بما إذا كان فيهما أبل بغير صفة الأجزاء بأن كانت
 معيبة (قوله) فتؤخذ من غالب أبل أقرب البلاد إلى موضع المؤذى أي فيلزمه نقلها ما لم تبلغ
 مؤنة نقلها مع قيمتها أكثر من ثمن المثل يلد أو قبيلة العدم والأفلا يجب نقلها وهذا ما جرى عليه
 ابن المقرئ وهو أولى من الضبط بمسافة القصر (قوله) فإن عدت الأبل أي حساباً لم توجد
 في الموضع الذي يجب تحصيلها منه أو شرعاً بأن وجدت فيه بأكثر من ثمن مثلها (قوله) انتقل
 إلى قيمتها أي قيمة الأبل وقت وجوب تسليمها بالغة ما بلغت لأنها بدل متلف وهو النفس
 فيرجع إلى قيمتها عند فقدانها وتقوم بنقد البلد الغالب لأنه أقرب من غيره وأضبط فإن كان في
 البلد نقدان فأكثر ولا غالب فخير الجاني بينهما أو بينهما ومحل الانتقال إلى القيمة أن لم يمهله
 المستحق فإن أمهله بأن قال أنا أصبر حتى توجد الأبل لزمه امتثالها لأنها الأصل فإن أخذت القيمة
 ثم وجدت الأبل لم ترد القيمة لأخذ الأبل وإن كانت هي الأصل لانفصال الأمر بينهما بأخذ القيمة
 (قوله) وفي نسخة أخرى وإن أعوزت الأبل أي فقدت (قوله) هذا أي الانتقال إلى القيمة
 بالغة ما بلغت عند عدم الأبل وقوله في القول الجديد أي الذي قاله بصير وقوله وهو الصحيح هو
 المعتقد (قوله) وقيل في القديم أي الذي قاله يبعد أن يرجع عنه وهو ضعيف كما أشار إليه
 المشرح بصيغة القريض (قوله) ينتقل إلى ألف دينار في حق أهل الذهب أي ينتقل المستحق
 إلى ألف دينار من المضروب الخالص في حق أهل الدنانير وقوله أو ينتقل إلى اثني عشر ألف
 درهم في حق أهل الفضة أي أو ينتقل المستحق إلى اثني عشر ألف درهم من المضروب الخالص
 في حق أهل الدراهم (قوله) وسواء فيما ذكر الدية المقلطة والمنقضة أي وسواء فيما ذكر من
 الانتقال إلى ألف دينار في حق أهل الذهب وإلى اثني عشر ألف درهم في حق أهل الفضة الدية
 المقلطة والمنقضة فلا فرق بينهما في ذلك على الأصح في القديم (قوله) وإن غلظت على القديم
 الخ كان الأولى أن يقول وقيل إن غلظت على القديم الخ لأن ذلك وجه مرجوع في القديم
 يسبح فيه المصنف صاحب المذهب والأصح في القديم أنه لا يراد بشئ لأن التغليب إنما ورد في الأبل

ومعنى وجبت الأبل على
 قاتل أو عاقلة أخذت من
 أبل من وجبت عليه وإن لم
 يكن له أبل فتؤخذ من غالب
 أبل بلدة بلدى أو قبيلة
 بدوى فإن لم يكن في البلدة
 أو القبيلة أبل فتؤخذ من
 غالب أبل أقرب البلاد إلى
 موضع المؤذى (فإن عدت
 الأبل انتقل إلى قيمتها) وفي
 نسخة أخرى وإن أعوزت
 الأبل انتقل إلى قيمتها هذا
 ما في القول الجديد وهو
 الصحيح (وقيل في القديم
 ينتقل إلى ألف دينار)
 في حق أهل الذهب (أو)
 ينتقل إلى (اثني عشر ألف
 درهم) في حق أهل الفضة
 وسواء فيما ذكر الدية
 المقلطة والمنقضة (وإن
 غلظت على القديم

بالسن والصفة لزيادة العدد وذلك لا يوجد في الدنانير والدرهم والمراد بقوله ان غلظت ما يشمل
التغليظ ولومن وجه كافى دية شبه العدد وقوله لا يدخلها الثلث أى لأجل التغليظ (قوله أى
قدره) أى قدر الثلث وهو في الدنانير ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث وفي الدراهم أربعة آلاف
فاذا زيد ذلك على الاصل كان الواجب في الدنانير ألفا وثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث
دينار وفي الدراهم ستة عشر ألف درهم ولذلك قال الشارح تفريعا على زيادة الثلث ففي
الدنانير ألف وثلثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث وفي الفضة ستة عشر ألف درهم (قوله
وتغليظ دية الخطأ) أى بالتسليم بدل التخصيص والتغليظ بذلك يجري في النفس وغيرهما من
الاطراف التى فيها الدية والمعاني بخلاف الاطراف التى لا دية فيها كاليد والسلاح والذكر
الاشل وسائر الحكومات فلا تغليظ في هذه المواضع وكذلك القيمة في الرقيق فلا تغليظ
فيها وخرج بقول المصنف دية الخطأ دية العمد وشبه العمد فلا يراى في تغليظها بخلاف
كما قاله العمرانى لأن الغلط لا يغليظ تطير قوله المكي لا يكبر ولا يسن التثنية في غلات
الكلب (قوله في ثلاثة مواضع) أى في أحد ثلاثة مواضع (قوله أحدها) أى أحد المواضع
الثلاثة (قوله اذا قتل في الحرم) أى اذا قتل خطأ في الحرم فتغليظ فيه بالتثنية فقط لأن له تأثيرا
في الامن بدليل ايجاب جزاء الصيد المقتول فيه سواء كان القاتل والمقتول فيه أو كان فيه
أحدهما بأن كان القاتل فيه والمقتول خارجه أو بالعكس أو كانا باحل لكن قطع السهم
في مروه هو الحرم ولا بد أن يكون المقتول مسلما فتغليظ دية في الحرم وان كان القاتل كافرا
فان كان المقتول كافرا فلا تغليظ دية في الحرم لانه ممنوع من دخوله لكن ان دخله اضرورة
اقتضت دخوله فهل تغليظ دية فيه حينئذ ولا لأن هذا نادرا فقال ابن حجر بالاول وأقره بعضهم
وقال الرملى بالثاني وهو المعتقد ولذلك قال الشيخ الخطيب الاوجه الثاني (قوله أى حرم مكة)
أشار بذلك الى أن آل في الحرم للعهد الشرعى أو الذهن لأن المعهود شرعا وذنه حرم مكة
(قوله أما القتل في حرم المدينة) هذا خارج بحرم مكة وقوله أو القتل في حال الاسرام أى في غير
الحرم وهذا خارج بالحرم وقوله فلا تغليظ فيه على الاصح أما الاول فلا خصاص حرم مكة
بوجوب جزاء الصيد المقتول فيه دون حرم المدينة فلا يجب جزاء الصيد المقتول فيه على الاصح
وأما الثاني فلا أن حرمة عارضة غير مستقرة (قوله والثاني) أى من المواضع الثلاثة ولا يفتى
أن الثاني مبتدأ خبره مذكور في قول المصنف (قوله أو قتل) أى مسلما أو كافرا وقوله في الاشهر
الحرم أى في بعض الاشهر الحرم الاربعة ولو عرود السهم فيها ان أمكن كما مر في الحرم (قوله
أى ذى القعدة) بفتح القاف على المشهور سمي بذلك لاقعودهم عن القتال فيه وقوله وذى الحجة
بكسر الحاء على المشهور سمي بذلك لوقوع الحج فيه وقوله والحرم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد
الراء المفتوحة سمي بذلك لأن أول تحريم القتال كان فيه على ما قيل وقيل لتحريم الحنة
على الجليس فيه حكاية صاحب المستعذب وانما دخلته الالف واللام دون غيره للاشارة الى أنه أول
السنة كأنه قيل هذا الشهر الذى يكون أول السنة أبدا ويقال لشهر الله المحرم لانه اسم
اسلامى لم يعرف من جهة العرب وقوله ويجب بالصرف اذا لم يرد به معين كما هنا فان أريد به
معين منع من الصرف سمي بذلك لأن العرب كانت ترجبه أى تنظمه ويسمى الاسم لعدم

(زيد عليها الثلث) أى قدره
ففي الدنانير ألف وثلثمائة
وثلاثة وثلاثون دينارا
وثلث دينار وفي الفضة
ستة عشر ألف درهم
(وتغليظ دية الخطأ في ثلاثة
مواضع) أحدها (اذا قتل
في الحرم) أى حرم مكة
أما القتل في حرم المدينة
أو القتل في حال الاسرام
فلا تغليظ فيه على الاصح
والثاني مذكور في قول
المصنف أو قتل في الاشهر
الحرم أى ذى القعدة
وذى الحجة والمحرم ويجب

سماهم فيه صوت السلاح والاصب لانتصاب الخمرات فيه وما ذكره في عقدها من ترتيبها هكذا
 وجعلها من سنتين هو الصواب كما قاله النووي في شرح مسلم وعدها الكوفيون من سنة
 واحدة فقالوا المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة وتظهر فائدة الخلاف فيما لو نذر صيامها
 مرتبة فعلى الاول يبدأ بذى القعدة ونى الثاني بالمحرم وترتيبها في الأفضلية على ما رتبته
 الكوفيون فأفضلها المحرم ثم رجب ثم ذو القعدة ثم ذو الحجة وانما يلحق بها رمضان وان كان
 سيد الشهور لأن المتبع في ذلك التوقف (قوله والثالث) أى من المواضع الثلاثة وهو مبتدأ
 خبره مذكور كما لا يخفى وقوله في قوله أى المصنف (قوله أو قتل قرياله) أى لما في ذلك من
 قطيعة الرحم ولا فرق بين أن يكون القريب مسلماً وكافراً ذكراً أو أنثى وأخذ الشارح قوله
 قرياله من قول المصنف ذارحم لأن الرحم معناه القرابة بمعنى ذى الرحم القريب فهو يعنى
 عنه (قوله ذارحم محرم) قيدان لا يمتنعها فالرجمية قيد والمهرمية قيد ولا بد أن تكون
 المهرمية نشأت من الرجمية كما أشار لذلك في المنهج بقوله أو محرم رحم بالإضافة فإن المعنى
 أو محرم نشأت محرميته من الرحم كما في الأم والأخت ويخرج بذلك المحرم الرحم الذى لم ينشأ
 محرميته من الرحم بل من الرضاع أو المصاهرة كبنت عمى هى أخت من الرضاع أو أم زوجة
 قصص أن القيود ثلاثة (قوله بسكون المهملة) أى مع فتح الميم والراء (قوله فإن لم يكن
 الرحم محرماً الخ) محترماً المحرم وكذا لو كان محرماً وليس ذارحم محرم الرضاع والمصاهرة كالأم
 من الرضاع وأم الزوجة وكذلك المحرم الرحم الذى لم تنشأ محرميته من الرحم بل من الرضاع
 أو المصاهرة كما تقدم (قوله كبت الم) أى وابنه وبنت العمه وابنها وبنت الخال وابنه
 وبنت الخالة وابنها (قوله فلا تغليظ في قتلها) أى على الأصح عند الشيخين لما بينهما من
 التفاوت في القرابة وأما إذا انفردت المهرمية عن الرحم كما في المصاهرة والرضاع كالأم
 من الرضاع وأم الزوجة فلا تغليظ في قتلها ما قطع الدم القرابة أصلاً (قوله ودية المرأة) أى
 الحرة مسلمة كانت أو كافرة فلأخر المصنف ذكر المرأة عن الجميع ليرجع الى الكل لكان أولى
 ليضد أن دية المرأة الحرة على النصف من دية الرجل الموافق لها في الدين (قوله والخنثى
 المشكل) أى ودية الخنثى المشكل وانما زاده الشارح لانه كالمراة هنا في جميع الاحكام
 فان زيادته عليها مشكوك فيها (قوله على النصف من دية الرجل) أى الحرة لما رواه البيهقي
 دية المرأة نصف دية الرجل وألحق بها الخنثى ولا فرق بين أن يكون القاتل لكل من المرأة
 والخنثى رجلاً أو امرأة ولا بين أن يكون مسلماً وكافراً (قوله نفساً وجرحاً) أى وإزالة معنى
 وهذا يقتضى تسمية ارض الجرح دية كما مر أو هو تغليب (قوله في دية حرة مسلمة الخ)
 تنريع على قول المصنف ودية المرأة على النصف من دية الرجل مع مراعاة التغليظ والتخفيف
 ومنها الخنثى المشكل كما علم مما مر (قوله في قتل عمد أو شبه عمد) أى حال كونها واجبة
 في قتل عمد أو شبه عمد فهى مغالطة بكونها مثلية في مال لكن دية قتل العمد مغالطة أيضاً من
 جهة كونها على القاتل وكونها حالة ودية قتل شبه العمد مخففة من جهة كونها على العاقلة
 وكونها مؤجلة عليهم كما علم مما تقدم وقوله خسون من الابل أى مثلية كما يعلم من قوله خمسة
 عشر حقة الخ (قوله في قتل خطأ) أى وفي دية الحرة المسلمة في قتل الخطأ وقوله عشر بنات

والثالث مذكور في قوله
 (أو قتل قرياله) ذارحم
 محرم) بسكون المهملة فإن لم
 يكن الرحم محرماً كبت
 الم فلا تغليظ في قتلها (ودية
 المرأة) والخنثى المشكل
 (على النصف من دية الرجل)
 نفساً وجرحاً في دية حرة
 مسلمة في قتل عمد أو شبه
 عمد خسون من الابل خمسة
 عشر حقة وخمسة عشر
 جذعة وعشرون خلفنة
 ابلأحوامل وفي قتل خطأ
 عشرينات مخاض وعشر
 بنات لبون وعشرون بنو
 لبون وعشر حقات وعشر
 جذاع

مخاض الخ أي فهي خمسة فتكون محققة بالتصديس كما أنها محققة بكونها على العاقله وكونها
 موجه عليهم كما يعلم مما تقدم (قوله ودية اليهودي والنصراني) أي الذكور من اليهود
 والنصارى وأما دية المرأة والخنى منها فما قدس دية المسلم لأن دينهما على النصف من دية
 رجالهم ويحتمل أن المراد ما يشمل الذكروا لا الخنى وان الخنى مع كون المراد بالمسلم في قوله ثلث دية
 المسلم ما يشمل ذلك ويكون الكلام على التوزيع فدية الذكور من اليهود والنصارى ثلث دية
 المسلم الذكور ودية الاتي والخنى منهما ثلث دية المسلم الاتي والخنى ومحل ذلك إذا كان كل
 من اليهودي والنصراني معصوماً كان عقده الجزية وكانت تحمل من حنكه فان كان
 غير معصوم كالحربي فلا شيء فيه لانه مهذروا ن كانت لا تحمل من حنكه فهو كالجوسي
 ومن لم يبلغه دعوة الاسلام ان تمسك بما لم يتدل من دين من الاديان فدينه كدينه أهل دينه
 والافديته نجوسي ولا يجوز قتله قبل تبليغه دعوة الاسلام ويقتصر لمن أسلم بدرا الحرب ولم يهاجر
 منها بهد اسلامه وان تمكن من الهجرة (قوله والمستأمن) أي من أمتاء من الكفار وقوله
 والمعاهد أي من عاهدناه على ترك القتال بيننا وبينه (قوله ثلث دية المسلم) أي كما قضى بذلك
 عمرو وعثمان رضي الله عنهما وهو لا يهل ولا يوقف كما قاله الشافعي رضي الله عنه وقال
 أبو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أحمد ان قتل عدا فدية مسلم أو خطأ فنصفها (قوله
 نفسا وحرما) أي وإزالة معنى وفيه ما تقدم من أنه يقتضى تسعة ارش الجرح دية أو هو تغليب
 (قوله وأما الجوسي) ومنه الوثني وعابد الشمس والقمر والزندقي وهو من لا يتصل ديناً
 أي لا يختار ولا يتخذ ديناً ومن لا يعرف له دين ومحل ذلك فحين له أمان كان دخول النار سولاً
 أو دخل داراً بأمان أو أمان له فهدر وسكت المصنف عن دية المتولد بين كافي وغيره
 ودينه دية كافي اعتبوا بالاشرف لأن المتولد يتبع أشرف أبويه ديناً والاشد ضمناً سواء كان
 أباً وأماً (قوله ففيه ثلثا عشر دية المسلم) أي ستة وثلثان في الذكروا مافي الاتي والخنى ثلث
 العشر وهو نصف ثلث الخمس فهو ثلاثة وثلث ومعلوم أن ثلثي عشر دية المسلم خمس دية اليهودي
 والنصراني والحكمة في ذلك أن في كل من اليهودي والنصراني خمس فضائل وهي كآبه
 ودينه اللذان كآبا حقا بالاجماع وحل من حنكه وذبيحته وتقريره بالجزية وليس في الجوسي
 الا التقرير بالجزية فكانت دينه على الخمس من دية اليهودي والنصراني (قوله وأخصر منه
 ثلث خمس دية المسلم) أي لأن في الثلثين تسكراراً ثلث خمس دية المسلم هو الموافق لتصويب
 أهل الحساب لكونه أخصر (قوله وتكمل دية النفس) أي يجب دية النفس كاملة
 فيمادونها محاسياتي واعلم أن مادون النفس ثلاثة أقسام الاطراف والمعاني والجروح
 وقد ذكرها المصنف مختلطة بترتيبها حيث ذكر المعاني في أثناء الاطراف (قوله وسبق أنها مائة
 من الابل) أي في حق الكامل بالاسلام والحزمية والذكورة وقد جعل الشارح كلام المصنف
 على الدية الكاملة بذلك ويلزم عليه التصور ولو حمله على أن المعنى وتكمل دية نفس الجني
 عليه فيمادونها ذكرها كان أو أنثى مسلماً كان أو كافراً تغليظاً وتخفيفاً لكان أعم كما صنعه
 الشيخ الخطيب حيث قال أي دية نفس صاحب ذلك العضو من ذكر أو غيره تغليظاً وتخفيفاً اه
 (قوله في قطع كل من البسدين والرجلين) أي تطع البسدين من الكوعين وقطع الرجلين من

(ودية اليهودي والنصراني)
 والمستأمن والمعاهد ثلث
 دية المسلم) نفسا وحرما
 (وأما الجوسي ففيه ثلثا
 عشر دية المسلم) وأخصر
 منه ثلث خمس دية المسلم
 (وتكمل دية النفس)
 وسبق أنها مائة من الابل
 (في قطع كل من البسدين
 والرجلين)

الكعبيين ولو قال في قطع اليدين وفي قطع الرجلين لكان أوضع فإن قطع اليدين محافوق الكوعين ولو من المنكبين وأقطع الرجلين محافوق الكعبيين ولو من الركبتين وبجست مع دية اليدين ومع دية الرجلين حكومة الزائدة لأنه ليس تابع لليدين والرجلين فلا تندرج حكومته في دية ما بخلاف الكف مع الأصابع فتندرج حكومته في دية ما لأنهما كالعضو الواحد وكذلك القدم مع الأصابع بدليل قطعهما في السرقة بقوله تعالى فاقطعوا أيديهما وتجب الدية بالتقاط أصابع اليدين وبالتقاط أصابع الرجلين وفي كل أصبع من أصابع اليدين أو الرجلين عشرة دية صاحبها وفي كل أغلة من أصابع اليدين أو الرجلين ثلث دية الأصبع غير الأجسام لأن كل أصبع له ثلاثة أمانل إلا الأجسام فله أغلطان في أغلته نصفها والمراد أن ذلك واجب الأصلي السليم مما ذكر فاليد الزائدة أو السلا أو الرجل الزائدة أو السلا والأصبع الزائدة أو السلا فيها حكومة نعم الأخرج كالسليم لأن العرج ليس عيبا في ثمر الرجل وأعماله نقص في القصد وكذلك من تعطل مثله بكسر ظهره مثلا (قوله فيجب في كل يد أو رجل خمسون من الأبل) أي لأن كل متعدد وجبت فيه الدية فهي موزعة على أفراده وللإجماع المستند إلى النص الوارد في كتاب عمرو بن حزم بذلك وكان جلاد النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك كثرت الرواية عنه في الجنائيات (قوله وفي قطعهما ما منهن الأبل) فتكمل فيهما الدية سواء قطعهما معا أو مريئا (قوله وتكمل الدية في قطع الأنف) أي لخبر عمرو بن حزم بذلك ولأن فيه جالا ومنفعة وتندرج حكومة قصته في دية كإرجعه في أصل الروضة ولا فرق بين الإختم وغيره لأن النهم ليس حالا في الأنف (قوله أي في قطع ما لالن منه) أي غير اليابس من الأنف وهو ما لا عظم فيه وقوله وهو أي ما لالن منه وقوله المارن هو مجموع الطرفين المسمين بالخضرين والخارجين بينهما فهو مشتمل على ثلاثة أشياء وقوله وفي قطع كل من طرفيه والخارجين ثلث دية (و) تكمل الدية في قطع (الأقنين) أو قلعهما بغير إضاح فإن حصل مع قلعهما إضاح وجب أرشه وفي كل أذن نصف دية ولا فرق فيما ذكر بين أذن السميع وغيره ولو أيس الأذنين بجناية عليهما ففيهما دية (والعينين)

فيجب في كل يد أو رجل خمسون من الأبل وفي قطعهما مائة من الأبل (و) تكمل الدية في قطع (الأنف) أي في قطع ما لالن منه وهو المارن وفي قطع كل من طرفيه والخارجين ثلث دية (و) تكمل الدية في قطع (الأقنين) أو قلعهما بغير إضاح فإن حصل مع قلعهما إضاح وجب أرشه وفي كل أذن نصف دية ولا فرق فيما ذكر بين أذن السميع وغيره ولو أيس الأذنين بجناية عليهما ففيهما دية (والعينين)

نصفا فوجبت فيهما الدية بالاولى من غيرهما من الاعضاء (قوله وفي كل منهما نصف دية) ففي كل
عين خمسون لكلمل (قوله وسواء في ذلك) أى في وجوب الدية في العينين ووجوب نصف الدية
في كل منهما وقوله عين أى من في عينه حول أى خلل دون بصره وقوله أو أعور أى أو عين
أعور وهو فاقد إحدى العينين وقعت الجناية على عينه السليمة ولا يخفى أن أو في هذا وما بعده
يعنى الواو لأن التسوية لا تكون إلا بين متعدّد وقوله أو أعشى أى أو عين أحمر وهو من يسبيل
دمعه غالباً مع ضعف رؤيته للأشياء وكذا عين أخفش وهو صغير العين وعين أعشى وهو من
لا يصير ليلاً وعين أجهر وهو من لا يصمر نهراً وكذا من بعينه يباح لا ينقص ضوءها سواء كان
على يابضها أو سوادها أو ناظرها فإن نقص الضوء أمكن ضبط النقص وجب قسط الباقي
في عينه والاحكام حكمة وانما وجبت الدية في عين من ذكر لأن المنفعة باقية بأعينهم ولا ينظر
لمقدار المنفعة (قوله وفي الجفون الأربعة) أى وتكمل الدية في الجفون الأربعة ولو كانت
لاعى لأن فيها جبالاً ومنفعة وقد اختصت من بين الاعضاء بكونها رابعة وتدخل في حكومة
الاهداب في ديتها وتكمل فيها الدية ولو بلا اهداب ولو أزال الاهداب فقط وجب فيها حكومة
كسائر العوران فسد منبتها لأن القاتل بقطعها الزينة والجمال دون المقاصد الأصلية
وان لم يفسد منبتها وجب التعزير فقط (قوله وفي كل جفن) بفتح الجيم وكسرهما وهو غطاء
العين والمراد ما يشمل قطعه أو استخفافه أى جعله يابساً وإيقافه عن الحركة وقوله منها أى من
الجفون الأربعة وقوله ربع دية أى لأن الدية موزعة على الجفون الأربعة فينقص كل جفن
ربع وفي بعض الجفن قسطه من الربع ولو قطع بعضه فنقص أى انكسر من باقيه وجب قسط
المقطوع وحكومة للمقطوع وفي قطع الجفن المستخفاف حكومة (قوله واللسان) أى
وتكمل الدية في اللسان لحديث عمرو بن حزم وفي اللسان الدية صححه ابن حبان والحاكم
وفضل ابن المنذر فيه الإجماع ولأن فيه جبالاً ومنفعة يتميز بها الإنسان عن البهائم وهى المنطق
الصحيح والتعبير عما في الضمير والاعتماد عليه في أكل الطعام وإدارته في الله وملت حتى
يستكمل طعمه بالأضراس (قوله لناطق) أى ولو بالقوة فتجب الدية في لسان طفل لم يبلغ
أو ان النطق أخذ بظاهر السلامة ولذلك تجب الدية في يديه ورجليه وان لم يكن فيهما يدان
ولامشى في الحال بخلاف ما إذا بلغ أو ان النطق ولم ينطق ففيه حكومة لاشعار الحال بهجته
حينئذ وفي قطع بعضه مع بقاء نطقه حكومة لا يبر من الدية بخلاف ما لو زال بعض نطقه بقطع
بعض لسانه فإنه يجب جرم من الدية فلو قطع نصف لسانه فزال نصف نطقه فنصف دية وهو ظاهر
وكذا لو قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه أو قطع ربع لسانه فزال نصف كلامه فإنه يجب
نصف دية باعتبار ما أكثر الامر من المضمون كل منهما بالدية ونخرج بقيد الناطق الاخر من
فنى لسانه حكومة ولو كان خرسه طرأ كما في قطع اليد الثلاثة ان لم يذهب بقطعه الذوق
والاذهب للذوق لانه يجب في الذوق الدية وان لم يقطع اللسان (قوله سليم الذوق) انما قيد
بذلك للاتفاق على وجوب الدية حيثكذلاه اذا كان صديماً الذوق جرى فيه الخلاف فحزم
الماوردي وصاحب المذهب بأن في لسانه حكومة كاللسان الاخر وهذا بناء على أن الذوق
حال في اللسان والمعتقد أنه ليس حالاً في اللسان فلو كان اللسان يفتقر لاذق لسانه فذهب ذوقه

وفي كل منهما نصف دية
وسواء في ذلك عين أحول
أو أعور أو أعشى (و) في
(الجفون الأربعة) وفي
كل جفن منها ربع دية
(واللسان) لناطق سليم
الذوق

لرمة ديتان ويؤيده ما تقدم من أنه لو قطع لسان آخر من فذهب ذوقه لزمه الدية للذوق واعلم
أن الذوق تدرك به الحلاوة والحوضة والمرارة والملاوحة والمذوبة وتوزع الدية عليها فان أزال
واحدا منها وجب خمس الدية (قوله ولو كان اللسان الخ) غاية في وجوب الدية في اللسان
وقوله لا تلغ وأرث أي وألكن من اللكنة وهي البجعة والالتغ بالثلثة من يبدل حرفا بآخر
كن يبدل السين بالثاء فيقول المتقيم والارث بالثنا من يدغم مع الابدال كأن يقول المتقيم
ببدال السين ثاء وادغامها في التاء (قوله والشفقين) أي وتكمل الدية في الشفقين لحديث
عرو بن حزم وفي الشفقين الدية ويدخل فيها حكومة الشارب وغيره كالغنفقة كما في الاهداب
مع الاجضان والاشلال كالقطع فلأشاه ما وجبت الدية وفي شقها بلا ايانة حكومة كما لو قطع
شفقين شلاوين ففيهما حكومة ولو قطع شفتين مشقوقتين وجبت دية ناقصة حكومة الشق
(قوله وفي قطع احدهما نصف دية) وفي قطع بعضها قسطه ولو قطع بعضها فقلص الباقي
وجب قسط المقطوع وحكومة المتقلص والشفقة طول ما بين الشدقين وعرضها ما على اللثة
كما قاله في المحزر (قوله وذهب الكلام كله) أي وتكمل الدية في ذهاب الكلام كله كأن جنى
عليه فذهب كلامه ولو من غير ايانة اللسان ولو كان الجنى عليه عاجزا عن بعض الحروف
فان كان يحزمه خلتيا كارت والتغ أو بآفة مساوية وجبت الدية في ابطال كلامه لانه كلاما
مفهوما الآن في نطقه ضعفا وهو لا يتدح في كمال الدية كضعف البطش والبصروان كان
يجناية سابقة وجب قسط ما يحسنه فقط لثلاث ضعاف الغرم في الذي أزاله الجاني الاول
ولو ادعى زوال كلامه بالاشارة امتنع بأن يروع في أوقات خلوانه ويتظهر هل يصدر منه كلام
أولا فان صدر منه كلام عرفنا كذبه وان لم يظهر منه شيء حلف بالاشارة كما يحلف الاخرس
واستحق الدية وانما تؤخذ الدية اذا قال أهل الخبرة ان كلامه لا يعود فان قالوا يعود انتظر
عوده فان أخذت ثم عادت استردت وهكذا سائر المعاني بخلاف الاجرام فان ديتها لا تسترد
بعودها فلو قطع لسانه فأخذت ديته ثم عاد لم تسترد وهكذا سائر الاجرام الا السن غير المنقرة
والجلد اذا سلخ وافضاء ما بين قبلها وديرها فاذا أخذت دية كل منها ثم عادت استردت وقد تظم
ذلك بعضهم بقوله

دية المعاني تسترد بعودها • وديات الاجرام امنعن لردّها
واستثنى سنا غير منقرة كذا • افضاؤها والجلد ثالث عدّها

(قوله وفي ذهاب بعضه بقسطه من الدية) أي ان بقي له كلام مفهوم والا وجبت عليه كل الدية
كما جزم به صاحب الانوار لانه أبطل منفعة كلامه (قوله والحروف التي توزع الدية عليها ثمانية
وعشرون حرفا) أي باسقاط لانها مركبة من لام وألف وهما معدودتان في ابطال نصف
هذه الحروف نصف الدية وفي ابطال حرف منها ربع سبعها لان نسبة الحرف الى الثمانية
والعشرين ربع سبعها فان سبعها أربعة فالحرف ربع سبعها فيجب فيه ربع سبع الدية
وهو ثلاثة أبعرة وأربعة أسباع بعير ولو أذهب له حرفا فعاد له حرف آخر لم يكن يحسنه وجب
لذا ذهب قسطه من الحروف التي كان يحسنها قبل الجناية ولو قطع شفتيه فذهب الميم وجب
أرثها مع ديتها في أوجه الوجهين (قوله في لغة العرب) خرج بها غير هاء فيوزع على حروفها

ولو كان اللسان لا تلغ وأرث
(والشفقين) وفي قطع
احدهما نصف دية (وذهب
الكلام) كله وفي ذهاب
بعضه بقسطه من الدية
والحروف التي توزع الدية
عليها ثمانية وعشرون حرفا
في لغة العرب

قلت أو كثر فإن حروف اللغات مختلفة بعضها أحد عشر وبعضها أحد وثلاثون وقد انفردت
 لغة العرب بحرف الصاد فلا يوجد في غيرها وفي غيرها حروف ليست في لغة العرب كالحرف
 المتولد بين الجيم والشين ولون تكلم بلغتين غير العربية وزعت الدية على أكثرهما حروفا
 لأنه أكثر في الاتساع بالحروف وكذا لوتكلم بالعربية وغيرها فإن للدية توزع على أكثرهما
 حروفا على المعتمد للعلم المذكورة كما قاله الشبرايمسى وقيل على أقلهما وقيل العبرة بالعربية
 قلت أو كثر عن الأخرى ويدل عليه كلام ابن حجر في شرح المنهاج وغيره (قوله وذهب
 البصر) أي وتكمل الدية في ذهاب البصر لخبره ما ذفي البصر الدية وهو غريب أي وواه واحد
 كما قال في البيهقيونية • وقل غريب ما روى راو فقط • ولو فشا عينيه لم يزد على الدية دية
 أخرى للحدقتين لأن البصر حال فيهما بخلاف ما لو قطع أذنيه مع ذهاب السمع فإنه يجب ديتان
 لأن السمع ليس حالاً في الأذنين والحاصل أن المنفعة إذا كانت حالة في العضو زالت بزواله
 وجبت الدية فقط ولا يجب لها دية أخرى البصر في العينين والبطش في اليدين والمشى
 في الرجلين والكلام في اللسان وإذا لم تكن حالة في العضو زالت بزواله وجب ديتان دية له في
 ودية للعضو كالسمع مع الأذنين والنم مع الأنف والذوق مع اللسان على المعقد ولو ادعى المجنى
 عليه زوال بصره وأنكر الجاني سئل عدلان من أهل الخبرة لأن لهم طريقا إلى معرفته فأنهم
 إذا وقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينيه عرفوا أن الضوء ذاهب أو موجود
 فإن لم يوجد أهل الخبرة أولم بين لهم شيء امتحن المجنى عليه بتقريب عقرب أو حديدة مائلة ونحو
 ذلك من عينيه بقتة ونظره هل ينزعج أو لا قال أرعج صدق الجاني بيمينه وإن لم ينزعج صدق المجنى
 عليه بيمينه والرتيب بين سؤال أهل الخبرة والامتحان هو ما حصل عليه البلقيسى مافي الروضة
 وأصلها من نقل سؤال أهل الخبرة عن نص الاتم وجاعة والامتحان عن جماعة وقيل يراد الأمر
 إلى خيرة الحاكم بينهما كما نقله فيهما عن المتولى وجرى عليه في المنهاج والحاصل أن في الروضة
 وأصلها ثلاثة فتول نقل السؤال عن نص الاتم وجاعة والامتحان عن جماعة ورد الأمر
 إلى خيرة الحاكم عن المتولى (قوله أي اذهابه من العينين) أي حتى تكمل الدية (قوله
 أما اذهابه من أحدهما الخ) مقابل لقوله أي اذهابه من العينين وقوله فقيه نصف دية أي
 لتوزيع الدية على بصر كل من العينين ولونقص بصر المجنى عليه من عينيه جميعا فإن عرف
 قدر النقص بأن كان يرى من مسافة فصار لا يرى إلا من نصفها مثلا وبسبب قطعه من الدية
 والافتكومة وكذا لو نقص من عين واحدة وطريق معرفة قدر النقص فيما لو نقص من عين
 واحدة أن تعصب العلية ويوقف شخص في موضع بحيث يراه المجنى عليه ويؤمر بأن يبعد
 حتى يقول لا أراه وتضبط المسافة ثم تطلق العلية وتعصب العجيبة ويؤمر الشخص بأن يقرب
 إلى أن يراه فبضبط ما بين المسافتين ويتطهر هل الذاهب نصف بصرها أو بعبه فيجب قطعه
 من الدية (قوله ولا فرق في العينين بين صغيرة وكبيرة وعين شيخ أو طفل) أي ولا بين حادة وكألة
 وعجيبة وعليه وعشاء وحولاً بحيث كان البصر سليماً (قوله وذهب السمع) أي وتكمل
 الدية في ذهاب السمع لخبر البيهقي وفي السمع الدية ونقل ابن المنذرفيه الإجماع ولأنه من أشرف
 الحواس فكان كالبصر بل هو أشرف منه عند أكثر الفقهاء وهو الرابع لأنه يدل عليه من

(وذهب البصر) أي
 اذهابه من العينين أما اذهابه
 من أحدهما ففقيه نصف
 دية ولا فرق في العينين بين
 صغيرة وكبيرة وعين شيخ
 أو طفل (وذهب السمع)

كان في بعض النسخ ولا فرق
 في العينين بالتثنية وفي نسخة
 في العين بالافراد والخطب
 سهل كتبه نصر

الجهات الست وفي النور والظلمة ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة وبواسطة النور وقال
 اكثر المتكلمين بتفضيل البصر عليه لانه يدرك به الاجسام والالوان والهيئات ولا يدرك بالسمع
 الا الاصوات فلما كانت تعلقاته أكثر كان أشرف وهذا ضعف وان قال الشيخ الخطيب
 وهذا هو الظاهر وتؤخذ فيه في الحال ان تحقق زواله ولو يقول أهل الخبرة انه لا يعود فلو قالوا
 انه يعود وقدر والهمة لا يستبعد أن يعيش اليها انتظر فان لم يقدر والهمة أو قدر والهمة
 يستبعد أن يعيش اليها أخذت في الحال فان عاد استردت كافي المعاني ولو ادعى المجنى عليه زواله
 وكذبه الجاني امنن المجنى عليه فان انزعج للمصباح في فومه أو غفلته فكاذب لان ذلك يدل على
 التصنع وان لم ينزعج بالمصباح ونحوه فصديق في دعواه لا يمكن يحلف حينئذ لاحتمال تجلده
 وبأخذ الدية (قوله من الأذنين) وفي اذهابه من أذن نصف الدية لانه لا تعدد السمع لانه واحد
 وانما التعدد في منفذه وضبطه بمنفذه أقرب من ضبطه بغيره بخلاف البصر فانه متعدد
 في العينين كما هو شاهد وهذا مانص عليه في الامم (قوله وان نقص) أي السمع وقوله من أذن
 واحدة فلو نقص من أذنيه معافان عرف قدر النقص بأن كل سمع من مسافة فصار لا يسمع
 الا من نصفها مثلا ويجب قسطه من الدية وان لم يعرف فحكومة باجتهاد فاض (قوله ست) أي
 أي العليسة وقوله وضبط منتهى سماع الاخرى أي التي هي العصية وهنا حذف تقديره
 ثم أطلقت العليسة وندت العصية وضبط منتهى سماع العليسة ونظر التفاوت بينهما وما وجه هذا يظهر
 قوله ووجب قسط التفاوت فانه لا يتم الا بهذا التقدير (قوله وأخذ بنسبته من الدية) أي
 فان كان التفاوت نصفان المسافة علم أن الذاهب من السمع الربع فيؤخذ ربع الدية وهكذا
 (قوله وذهب الشم) أي وتكمل الدية في ذهاب الشم كما جاء في خبر عمرو بن حزم وهو
 غريب ولانه من الحواس النافعة فكملة فيه الدية كالسمع ولو ادعى المجنى عليه زواله
 وأنكره الجاني امنن المجنى عليه في غفلته بالرائحة الحادثة أي القوية من الطيب كالزبد
 والمسك والخبيث فان هس أي انبسط للطيب وعبس للخبث صدق الجاني بيمينه لظهور كذب
 المجنى عليه والاصدق المجنى عليه بيمينه لظهور صدقه مع أنه لا يعرف الا منه (قوله من
 المتضررين) وفي اذهابه من أحد نصف الدية (قوله وان نقص الشم) أي من المتضررين
 أو من أحدهما وقوله وضبط أي وأمكن ضبطه بأن علم أنه كان شمس من مسافة فصاوي شمس
 من نصفها مثلا أو كان شمس بأحد المتضررين من مسافة وصار شمس بالآخر من نصفها مثلا
 وقوله ووجب قسطه من الدية أي فان كان الذاهب ربعه ووجب ربع الدية وهكذا (قوله
 والافكومة) أي وان لم يضبط قدره فحكومة تجب (قوله وذهب العقل) أي وتكمل الدية
 في ذهاب العقل كما جاء في خبر عمرو بن حزم ونظر البيهقي بذلك وقال ابن المنذر أجمع على ذلك
 كل من يحفظ عنه العلم لانه أشرف المعاني وبه يتميز الانسان عن البهية والمراد كما قاله الماوردي
 وغيره العقل الغريزي الذي عليه مدار التكليف بخلاف المكسب من الخاطلة مع الباصر
 الذي به حسن التصرف فقيهه حكومة ومعنى عقل لانه يعقل صاحبه أي يمنع عن الوقوع
 في المهالك وعن ارتكاب ما لا يليق ولهذا يقال لمرتكب الفواحش لا عقل له وعقل القلب
 وله شعاع متصل بالماغ على الصحيح وقبل مسكنه الدماغ وتديره في القلب وقبل مشترك بينهما

من الأذنين وان نقص من
 أذن واحدة ست وضبط
 منتهى سماع الاخرى ووجب
 قسط التفاوت وأخذ بنسبته
 من الدية (وذهب الشم)
 من المتضررين وان نقص
 الشم وضبط قدره ووجب
 قسطه من الدية والافكومة
 (وذهب العقل)

والاكترون على الاول والاخلاق في محله لم يجب القصاص فيه كما أفهمه اقتصار المصنف على
 الدية ولا يجب القصاص في المعاني الا في ستة السمع والبصر والبطش والذوق والشم
 والكلام لان محالها مضبوطة ولا هل الخبرة طرق في ابطالها وانما تؤخذ دية لان لم يرج
 عوده فان ربحى عوده بقول أهل الخبرة في مقته ينظر أنه يعيش اليها انتظر فان عاد فلا ضمان حتى
 لو أخذت ثم عاد استردت كسائر المعاني فان ادعى ولي الحق عليه زواله لان قص الحق عليه لانه
 مجنون فكيف يدعى ثم يصح أن يدعى جنونا منقطع الكن يدعى في وقت افاقته أنه مجنون في وقت
 ويضيق في وقت فأنكر الجاني امنن المجنى عليه في خلواته فان لم ينتظم قوله وقوله فيها دية
 بلايين في الجنون المطبق لان عينه تثبت جنونه وجنونه يطل عينه وفي المتقطع يختلف في زمن
 افاقته فان عرف قدر النقص كان صار مجنون يوما ويضيق يوما ويجب قسطه من الدية والا فحكومة
 وان انتظم قوله وقوله فيها حنف الجاني لاحتمال صدور المنتظم اتفاقا أو جريا على العادة (قوله
 فان زال يجرح على الرأس الخ) أي وان زال بغير جرح كان ضربه أو طمسه فزال عقله لم يزد شي
 على دية العقل وقوله أرض مقدرا أي كالموضحة وقوله أو حكومة أي أو حكومة كالدامية
 والباضعة والمتلاحة وجبت الدية مع الأرض أي المقدور كالأرض الموضحة أو غير المقدور وهو
 الحكومة ولا يندرج ذلك في دية العقل لان الجناية أبطلت منفعة غيرها في محل الجناية
 فكانت كالواقعة الجناية عن زوال العقل (قوله والذكر) أي وتكمل الدية في الذكر
 لخبرهم وبن حرم بذلك والدية في الحقيقة للشقة كما يعلم بمأذ كره الشارح وتندرج حكومة
 القصة في دية الحشفة لانها تابعة لها كالكف مع الاصابع (قوله السليم) خرج به الاصل فقيه
 حكومة كما يشمله قوله المصنف الاتي وفي كل عضو لا منفعة فيه حكومة (قوله ولو ذكر صغير
 وشيخ وعنين) أي وخصي لان العنة عيب في غير الذكر فان الشهوة في القلب والمثني في الصلب
 وليس الذكر محلا لواحد منهما فكان سليمان العيب ولان ذكر انخصي سليم لانه قادر على الوطء
 به وان لم يكن له أوصية للمثني فالقاتات انما هو الايلاد لا الايلاج (قوله وقطع الحشفة كالذكر)
 أي كقطع الذكر في وجوب الدية فلذلك قال في قطعها وحدها دية أي لان أحكام الوطء تدور
 عليها وما عداها من الذكر كالسابع لها كما مر ويجب في بعضها قسطه من الدية منسوب اليها لا الى
 الذكر لان الدية تكمل بقطعها كما علمت قسط على أعضائها (قوله والانس) أي وتكمل الدية
 في الانس لحدية عروبن حرم ولانها من تمام الخلقة ومحل التناسل (قوله أي البصتين) أي
 مع جلدتهما وهما الخصيتان فان قطعهما دون الجلدتين بأن سلهما منهما نقصت حكومة من
 الدية وان قطع الجلدتين فقط ففهيما حكومة (قوله ولومن عنين ومجبوب) أي وطفل وشيخ
 وغيرهم (قوله وفي قطع احدهما نصف دية) أي لان الدية موزعة عليهما وسواء الحق واليسرى
 (قوله وفي الموضحة) خبر مقدم وقوله والسن عطف عليه وقوله نفس من الابل مبتدأ مؤخر فهو
 راجع لكل منهما وهو ناظر فيهما الكامل كما أشار اليه الشارح بقوله ههنا من الذكر الحر المسلم
 ولو قال بدله قوله نفس من الابل نصف عشر دية صاحبها كان أشمل ويتقيد بأرض الموضحة
 يكونها في الرأس ولولا عظم الناق خفف الاذن أوفى الوجه ولو مات تحت المقبل من الصين أملا إذا
 كانت في بقية البدن ففيها حكومة بخلاف القصاص فانه يجب فيها ولو كانت في باقي البدن كما مر

فان زال يجرح على الرأس
 له أرض مقدور أو حكومة
 وجبت الدية مع الأرض
 (والذكر السليم) ولو ذكر
 صغير وشيخ وعنين وقطع
 الحشفة كالذكر في
 قطعها وحدها دية
 (والانس) أي البصتين
 ولومن عنين ومجبوب
 وفي قطع احدهما نصف
 دية وفي الموضحة

ولا يختلف أرض الموضحة بكبرها وصغرها ولا يكون محلها. كان ظاهراً أو مستوراً بالشعر ويجب
في هاشم مع موضحة عشر من الأبل وفي منقطة مع موضحة وهاشمة خمسة عشر يعبراً كما رآه
النسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله من ^{الذكر} الحرام المثل) خرج بقيد الذكر الأثني
والخنتي فقي موضعهما بغير أن ونصف بالحرق فقي موضحة نصف عشر فقيته وبالمسلم الكافي
والجوهي ونحوه فقي موضحة الكافي بعير وثلاثان وفي موضحة الجوهي ونحوه ثلث بغير (قوله
وفي السنن) أي الأصلية التامة المتغورة غير المقلقة ولا فرق بين التنية والناب والضرس وإن
انفرد كل منها باسم يخصه سواء كانت بيضاء أو سوداء كبيرة كانت أو صغيرة فتم لو انتهت صغرها
إلى أن لا تصلح للمضغ عليها فليس فيها الأحكام ولا فرق في وجوب دية الشن بين أن يقطعها مع
السنخ بكسر المهملة وسكون التون وإعجام الخاء وهو أصلها المستبر بالدم أو بكسر الظاهر
منها دونه لأنه تابع لها كالكتف مع الأصابع ولو أبطل منقعة السن وهي باقية على حالها وجبت
ديتها وخرج بقيد الأصلية الزائدة الشاغية أي الخارجة عن سعة الأسنان الأصلية ففيها
حكومة بخلاف غير الشاغية بأن كانت على سعة الأسنان فهي كالأصلية وبقيد التنية
ما لو كسر بعضها ففيه قسطه من الأرش بالنسبة إلى ما بقي من الظاهر دون السنخ على المذهب
وبقيد المتغورة غير المتغورة بأن قطع من صغير أو كبير لم يغرفينظر فإن فساد منبتها
فكالمثغورة وإن لم يبين الحال حتى مات ففيها حكومة وبقيد غير المقلقة المقلقة لكبر أو صغر سن
فإن أدت القاطلة إلى إبطال منفعته من مضغ وغير مضغها حكومة وإن لم تؤد إلى ذلك لقلتها
فكصغيرة في حكمها بالبقاء الجمال والمنفعة فيها ولو كانت أسنانه كلها صغيرة واحدة وجب فيها
دية صاحبها على الأصح وفي بعضها قسطه منها ولو قطع لحية وجب عليه دية وفي كل حلي نصف
دية ولا يدخل أرش الأسنان في دية اللعين لأن كلامهما مستقل برأسه وله اسم يخصه كالأسنان
واللسان (قوله وفي ذهب كل عضو لا منفعته فيه) أي كاليد السلام والذكر الأشل ونحو ذلك
وقوله حكومة أي لأن الشرع لم ينص على ما يجب فيه ولم يبينه فوجب فيه حكومة وكذا تجب
الحكومة في تعويج الرقبة وتسويد الوجه وفي قطع حلقى الرجل والخنتي بخلاف حلقى المرأة
ففيها ديتها وفي أحدهما نصفها لأن منقعة الأرضاع بهما مع الثديين كمنقعة الأصابع مع
الكفين ولو ضرب ثدي امرأة قتل "بفتح الشين وجبت دية بخلاف ما لو ضرب به فاسترسل فإنه
تجب حكومة لأن الفات مجزئ جال ولو ضرب ثدي الخنتي فاسترسل لم تجب حكومة لاحتمال
كونه رجلاً فلا يلحقه نقص بالاسترسال ما لم يبين كونه امرأة والأوجب الحكومة (قوله
وهي) أي الحكومة وقوله جز من الدين منه يعلم أنها لا تبلغ الدية وإن بلغت أرش عضوله أرش
مقدراً وزادت عليه وهذا إذا كانت الحناية على ما لا مقدرة كتحذو عضد فإن كانت على ماله
مقدرة وكبد ورجل وأصبع لم تبلغ الحكومة مقدرة ثلاث تكون الحناية على العضو مع بقائه
مضمونة بما يضمن به العضو نفسه فتقص حكومة جرح البدن ديتها وحكومة جرح الرجل
عن ديتها وحكومة جرح الأصبع عن دية فإن بلغت ذلك نقص القاضي شيئاً منها بإجتهاده
ولا يكفي نقص أقل مقول كما قاله الإمام خلافاً لاقضاء كلام الماوردي من اعتبار المقتول
وإن قل (قوله نسبه) أي نسبة ذلك الجزء وقوله إلى دية النفس متعلق بنسبه وقوله نسبة

من الذكر الحرام المسلم (و)
في السنن منه خمس من
الأبل وفي ذهب كل
عضو لا منفعته فيه
حكومة وهي جز من
الدية نسبه إلى دية النفس
نسبة

نقصها أي كدسبة نقصها فالكلام على التشبيه والمراد بنقصها ما نقص بسبب الجناية فان لم
 تنقص الجناية شيئا فقبل يميز فقط الحاقا للبرح بالطم والضرب وقيل يفرض القاضي شيئا
 باجتهاده ووجهه البقيني وهو المعتمد (قوله أي الجناية) تفسير للضمير وقوله من قبة الجحني عليه
 متعلق بنقصها وقوله لو كان رقيقا أي بتقديره رقيقا لأن الحر لا قيمة له فجعلوا الرقيق أصلا للحر
 في الحكومة كما جعلوا الحر أصلا للرقيق فماله مقدور من الحر فيجب من قيمته مثل نسبت من
 الدية فيجب في قطع يده نصف قيمته كما يجب في قطعها من الحر نصف دية والحاصل أنهم جعلوا
 الرقيق أصلا للحر هنا وجعلوا الحر أصلا للرقيق فيما ذكر (قوله بصفاته التي هو عليها) أي حال
 كونه متلبا بصفاته التي هو عليها (قوله فلو كانت الخ) تفريع على ما قبله قصد به توضيحه
 وقوله قيمة الجحني عليه أي يفرضه رقيقا كما علمت وقوله بلا جناية على يده أي حال كونه بلا جناية
 على يده وقوله مثلا أي أمثل مثلا وقوله عشرة خبر كانت في قوله فلو كانت قيمة الجحني عليه وقوله
 وبدونها تسعة صوابه وبها كما في النسخ الصحيحة أي وكانت قيمته بها تسعة وقوله فالتقص
 عشر أي فالتقص بالجناية عشر من القيمة وهذا جواب لو وقوله فيجب عشر دية النفس أي وهو
 عشر من الأبل إذا كان الجحني عليه حرًا ذكرًا مسلًا وانما وجب ذلك لأن الجملة مضمومة بالدية
 فتضمن أجزاؤها مجزئ منها (تنبيه) ذكر المصنف من الأطراف أحد عشر وهي اليدين والرجلان
 والأنف والأذنان والعينان والخصون واللسان والشفقان والذكروا الأثنيان والأشنان
 وأهمل منها ستة وهي اللسان والحنان والالسان والشفقان والجلد والأنامل وذكر من
 المعاني خمسة وهي الكلام والسمع والبصر والشم والعقل وأهمل منها تسعة وهي الذوق
 والمضغ والجماع وقوة الأمانة وقوة الجسد والافضاء والبطش والمنى والصوت وقد تقدم
 أن المصنف أدخل بالترتيب حيث ذكر المعاني في أثناء الأطراف ثم ذكر من الجراح الموضحة
 وختم بالسن وهو من الأطراف ولو ذكر الأطراف على نسق ثم المعاني ثم الجراح لكان أوفق
 بالترتيب لكن الأمر في ذلك سهل (قوله ودية العبد) في تعبيره بالدية تجوز كما سبق في تعريف
 الدية أول الفصل فلو قال وفي العبد قيمته لكان أولى ويحاج بأنه سمع بالدية لئلا يظن
 أن الحر لا يحتاج فيما يجب فيه الدية في الحر ويجب نصفها فيما يجب فيه نصفها في الحر وعلى هذا
 القياس فيجب قيمته في نفسه وفي يديه ورجليه وهكذا في كلامه وسمعه وبصره وهكذا ويجب
 نصفها في يده ورجله وأذنه وهكذا وفي موهبته نصف عشر قيمته وهذا في مال أرض مقدور من
 الحر وأما ما ليس له أرض مقدور من الحر فيجب فيه ما نقص من قيمته سليما لا ناشبها الحر بالرقيق
 في الحكومة ليحرف قدوها في المنسبة به وهو الرقيق أولى (قوله المعصوم) خرج به غير المعصوم
 كما مرته فلا ضمان فيه وليس لثنتي يصح بيعه ولا يجب في اتلاف ثنتي سواء (قوله قيمته)
 أي بالغة ما بلغت كسائر الأموال المتلفة ولا يدخلها التعليل سواء كانت الجناية عمدا أو خطأ
 ولا فرق بين المكاتب والمذبر وغيرهما (قوله والامة كذلك) أي مثل العبد فيجب فيها قيمتها
 ولو أتم ولو لو عبر المصنف بالرقيق بدل العبد كما عبر به في المنهج لشمل الامة ولم يخرج الخارج
 زيادتها (قوله ولو زادت قيمة كل منهما على دية الحر) أي سواء زادت قيمة كل من العبد والامة
 على دية الحر أو نقصت عنها أو سوتها (قوله ولو قطع ذكر عبد وأثنياء وجب قيمتان

نقصها أي الجناية من قيمة
 الجحني عليه لو كان رقيقا
 بصفاته التي هو عليها فلو
 كانت قيمة الجحني عليه بلا
 جناية على يده مثلا عشرة
 وبدونها تسعة فالتقص
 عشر فيجب عشر دية النفس
 (ودية العبد) المعصوم
 (قيمته) والامة كذلك
 ولو زادت قيمة كل منهما
 على دية الحر ولو قطع ذكر
 عبد وأثنياء وجب قيمتان

قول المحدث وهو أي السن
 لعل الأولى وهي اه

في الاظهر) هو المعقد لانه يجب فيه حافى الحرديتان وقد انقضت الرقيق اعطى أكثر الامكان
 فأعقنا به فيما مقدور من الحرف كما تقدم وفي البعض يجب من القيمة بقدر ما فيه من الحرية
 ومن القيمة بقدر ما فيه من الرق فيصيب فيمن نصفه حر ونصفه رقيق نصف فيمن نصفه رقيق ونصفه حر
 يدور بين الحرية وربع القيمة وعلى هذا القياس (قوله ودية الجنين) أي سواء كان ذكر أو أنثى
 أو أنثى لان دية الجنين لو اختلفت بالذكورة والانثوية لكثرة الاختلاف في كونه ذكرا أو أنثى
 فعوى الشارع ينبت على دفع هذا الاختلاف وسواء كان تام الأعضاء أو ناقصا ولو كان لها
 قال أهل الفرية ولو أربع من القوابل فيه ضرورة تخفية بخلاف ما لو قالوا لو بقي لتصوير فلا شيء
 فيه وان انقضت به العفة وسواء كان ثابت القسب أو لا كما لو كان من زنا وانما يجب الفرية
 في الجنين اذا انفصل حيا بجناية مؤثرة فيه على أمه الحية بشرط أن يكون معصوما مضمونا
 على الحافى وقت الجناية سواء انفصل في حياته بتلك الجنابة أو بعد موته بجناية عليها في حياته
 وسواء كانت الجنابة بالقول كالتهديد والتخويف المقتضى ان سقوط الجنين أو بالفعل كالضرب
 وشرب الدواء الذي تلقى به الجنين أو بالتروك مكان يمنعها الطعام والشراب حتى تلقى الجنين
 أو تسوم ولو في رمضان حتى تلقى الجنين فاذا اجسامت فاجتمعت ضمنت الفرية على عاقبتها ولا ترث
 من الجنين لانها قاتلته ثم لو شرب دواء لضرورة فالت الجنين بسببه لم تضمن كما قاله الزركشي
 فان لم يتصل الجنين ولم يظهر من أمه شيء من أجزائه فلا شيء فيه فان ظهر من أجزائه شيء فان
 علم موته بغير وجع بفضه كراسه وجبت الفرية لعق موته وكذا لو أقتيدا أو رجلا وماتت
 بعد ذلك فانما يجب الفرية للعلم بموت الجنين بخلاف ما لو عاشت بعد ذلك ولم تلق بقية الجنين فإنه
 لا يجب الانصف فرة كما يجب في يد الحى أو رجلا نصف فدية ولا ضمن باقية لانام تصفق ظفه
 ولو انفصل حيا فان مات عقب انفصاله أو دام ألمه حتى مات وجبت فدية حكمه وان مات
 بعد انفصاله برمن ولا ألم فيه فلا ضمان على الحافى ولو لم تكن الجنابة مؤثرة فيه كل طعة تخففه
 أو ضربة كذلك أو تم تحديدا لا يؤثر فلا أثر لذلك وكذا لو أقامت بعقد الضربة القوية ثم دة بلا ألم
 ثم ألت جنينا كما نقله في البصر عن النخس ولو كانت أمه ميتة حال الجنابة لم يجب فيه شيء
 لظهور موته بموته ولو كان لم يكن معصوما حال الجنابة بجنين حربي من عريته وان أظلم أحدهما
 بعد ما ويكفي من عذبة لا يؤثر فلا شيء في حاله نعم صحت ما يل هما متدان ولو لم يكن مضمونا
 محلى الحافى فتكونه طائفة كانه لم يكن مال كماله كالأروى له به فلا شيء عليه لانه طائفة لكن
 لا يعني أن الكلام إلا في الجنين الحر ولو هذا الجنس عرا إلا أن يموت رجلا إذا اعتقت أمه بعد
 الجنابة ثم ألت الجنين كما نقله الشيخ الطيب (قوله الحر) مقابله الرقيق وسبق في
 في كلام المصنف (قوله المسلم) لو أسقطه الشارع لم كان أمه لانه لا وجه لمقتصر كلام المصنف
 على المسلم ثم ذكر اليهودي والنصراني بعد ذلك فلا إبقاء على عمومته لتعل ذلك واستثنى من
 ذكره فيما سبق وقوله تعالى لا يحل لكم أن تأخذوا أموالهم في الإسلام فحق كان أحدا بوجه معكم عليه
 بالإسلام بخلافه (قوله ان كانت أمه محرمة) كان صوابه ان كان معصوما لان الحر لا يحل له
 تأخذ من أمه فالحال على كونه معصوما إذا لم يكن أمه معصومة بجنين غير حربي من عريته
 بل هو على مسلم أو ذمي سريته بجهة طائفة من الجنين معصوم وأم غير معصومة لكن الشارع

في الاظهر (ودية الجنين
 الحر المسلم بخلافه أبو
 ان كانت أمه معصومة

انظر للغالب (قوله حال الجناية) انما قيل بذلك لان العبرة بالصحة حال الجناية فلو لم يكن معصوما
 حال الجناية لكانت حرة من حرية فلا شيء فيه وان أسلم أحدهما بعد الجناية كما مر (قوله
 غرة) أي خبر العيصين أنه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة وأصل الغرة البياض في جهة
 القرمس وتطلق أيضا على الخيار من الثمن فغرة كل شيء خياره فمن نظر إلى الأقل شرط في العبد
 أن يكون أبيض وفي الامة أن تكون بيضاء فقد شرط ذلك عمرو بن العلاء وحكامها كلها في
 في شرح الرسالة عن ابن عبد البر أيضا ومن نظر إلى الثاني وهم الاكثرون لم يشترط ذلك فان
 الرقيق غرة ما يملكه بنو آدم أي خياره وأفضله وتعدد الغرة بتعدد الجنين فلو ألفت امرأة
 بالجناية عليها جنينين وجب غرتان أو ثلاثا فثلاث وهكذا (قوله أي نسجة من الرقيق) أي
 شخص من الرقيق لان النسجة في الأصل الواحد من الأشخاص وفيه إشارة إلى أن التام في الغرة
 للوحدة ولذلك قال المصنف عبدا أو أمة بشرط أن يكون العبد أو الامة مميزا ولو قبل سماع سنين
 فلا يكفي غير المميز وهذا تعلم ما في قول الحنفي وصغير ولو ابن يوم فلعلة اشتبه عليه ما هنا بالكفارة
 أو أنه سبق قلم كأيديل عليه نصه بعد ذلك على اشتراط التمييز حيث قال ويشترط في الغرة التميز
 ولو قبل سماع سنين (قوله عبدا أو أمة) هما بالرفع على أنهم مبدل من غرة ان قرئت بالتسوية في
 كلام المصنف أو بالجر على إضافة غرة اليهما ان قرئت بالتسوية وتكون الاضافة للبيان أي
 غرة هي عبدا أو أمة والخبرة بينهما للغارم وهو عاقلة الجنائي فان اختار أحدهما جبر المستحق على
 قوله (قوله سليم من عيب مبيع) لو قال سلمية من عيب مبيع لكان أولى وأنسب لانه صفة
 للغرة ولعله ذكر باعتبار الاحد المفهوم من قوله عبدا أو أمة واختار ذلك لانه لو أنشأ لمعنا توهم
 أنه منصفة للامة فقط وليس كذلك وانما اشترط كونه سليما لان المعيب ليس من الخيا والذى
 هو معنى الغرة والاسم قبول رقيق كبير لم يهزج بهم لانه من الخيا ولم تنقص منافعه (قوله
 ويشترط بلوغ الغرة نصف عشر الدية) أي نصف عشر دية الاب وهو عشر دية الام غرة
 العبارتين واحد منهما التعبير بعشر دية الامة يشمل ما لو كان من زنا فانه لا أب له فيشترط في الغرة
 للمرا لمسلم أن تساوى قيمتها خمسة أبعرة كما روى عن عمرو بن زيد بن ثابت وعلى رضي الله تعالى
 عنهم ولا يخالفهم (قوله فان فقدت الغرة) أي حسابا لم توجد أو شرعا بان وجدت بأكثر
 من ثمن مثلها كما مر في الدية وقوله وجب بدلها وهو خمسة أبعرة أي في المراء لمسلم وفي غيره فبسته
 لانها مشددة بذلك فان فقد بدلها وهو الخمسة أبعرة وجبت قيمته كما تقدم في ابل الدية وتكون
 الغرة أو بدلها لورثة الجنين على قرائن الله تعالى (قوله وتجب الغرة على عاقلة الجنائي) أي
 وان كانت الجناية عدا لان الجنين لا يقصد بالجنائية لكونه غير محقق بوجوده (قوله ودية
 الجنين الرقيق) أي ذكر اكان أو أنى وفي تحريمها بالدية التحوز المارة فلو قال في الجنين الرقيق
 الخ لم من ذلك لكنه عبر بذلك تشبيها كذا ما سبق ويحل ذلك ان كان الجنين الرقيق معصوما كما مر
 ولا بد أن يتصل من أهلية بالجنائية عليها فلو انفصل حيوانا من أثر الجنائية وجبت قيمته
 يوم الانفصال وان فقدت من غير قيمة أمه كما تنص في البصر عن النضر ولو كان الجنائي على أم
 الجنين الرقيق لم يرد السيد لم يجهده عليه شيء متى لو كانت هي الجنائية على نفسها مع كونها
 أمة السيد لم يوجب عليها شيء اذ السيد لا يجب له على رقيقه شيء ولو كان الجنين مبعوثا اعتبر جثده

حال الجناية (غرة) أي نسجة
 من الرقيق (عبدا أو أمة)
 سليم من عيب مبيع ويشترط
 بلوغ الغرة نصف عشر الدية
 فان فقدت الغرة وجب
 بدلها وهو خمسة أبعرة
 وتجب الغرة على عاقلة
 الجنائي (ردية الجنين الرقيق)

ما فيه من الرق والحرية من عشرة قيمة أمه والغرة فلو كان نصفه حرًا ونصفه رقيقًا وجب فيه نصف غرة ونصف عشرة قيمة أمه خلافًا للصاملي في جعله كسلتر (قوله عشرة قيمة أمه) أي قياسًا على الجنين الحرفان الغرة فيه مع تبرئة عشر دية الأم وانما لم تعتبر قيمة الجنين نفسه لعدم استقلاله لاتصاله ميتا فلا قيمة له حيث قدسوا كانت أمه مدبرة أو مكاتبه أو مستولدة أو غير ذلك فلو كانت حرة والجنين رقيق قدرت رقيقة وصورة ذلك أن تكون الأم أمة لتخصر والجنين لا تخرب وصية فبعثها مالكمها ويبقى الجنين على رقه فاذا جنى شخص على أمه وألقته وجب عليه عشرة قيمة أمه بتقديرها وقيمة وصية كذا اتفق ومسلمة أن كان الجنين مسلمًا وهي ككفرة بأن أسلم أبوه فيحكم عليه بالاسلام تعالى به وتقدر رأيا سليمة أن كانت مقطوعة الاطراف والجنين سليمًا فيجب فيه عشرة قيمتها بتقديرها سليمة في الاصح لسلامته ولو كانت الام سليمة والجنين غير سليم وجب فيه عشرة قيمتها سليمة لأن نقصان الجنين قد يكون من أثر الجنابة فضله على ذلك ليكون للاتق الاحتياط والتغليظ والعشر المذكور على عاقلة الجنان كالغرة السابقة (قوله يوم الجنابة عليها) هذا أحد وجهين جرى عليه في المنهاج وهو ضعيف والمقدم ما في أصل الروضة من اعتبار أقصى قيم أمه من وقت الجنابة الى وقت الاجهاض على قياس الغصب (قوله ويكون ما وجب لسيدها) أي ان كان الجنين مملوكًا كما هو الغالب وهو الذي نظر اليه الشارع فان كان لغير سيدها بنحو وصية فالبدل لسيدته لا لسيدتها فلو قال لسيدته ما كان أولى وأعم لكنه نظر للغالب كما علت (قوله ويجب في الجنين اليهودي أو النصراني) أي تعالى بوجه وصية وكان الأولى للشارح أن يقدم ذلك على الجنين الرقيق بل كان الأولى له أن يجعل ذلك من مدخول كلام المصنف كما مرّت الاشارة اليه وقوله غرة كثلث غرة مسلم وفي الجنين المجوسي غرة كثلث خمس غرة مسلم وهو ثلث بعير (قوله وهو) أي ثلث غرة المسلم وقوله بعير وثلثا بعير أي يساوي ذلك في القيمة * (فصل في أحكام القسامة) أي كحلف المتدعي خمسين عينا عند اللوث واستحقاقه الدية الى آخر ما يأتي في كلام المصنف وبعضهم يترجم بدعوى الدم بدل القسامة وبعضهم يجمع بينهما في الترجمة كما عبر به الشافعي والاكثرون وأدرج المصنف في هذا الفصل الكلام على الكفارة والقسامة بفتح القاف مأخوذة من القسم وهو اليمين لكن القسم يطلق على اليمين الواحد وأما القسامة فهي خاصة بالايمان الخمسين بشرط كونها من جانب المتدعي ابتداءً بأن كان هناك لوث وحلف المتدعي خمسين عينا بخلاف ما لو كانت من جانب المتدعي عليه ابتداءً بأن لم يكن هناك لوث وحلف المتدعي عليه فلا تسمى قسامة وان كانت خمسين عينا على المعتمد خلافًا للبقيني وكذا لو ردها المتدعي عليه حيث نذر على المتدعي فحلف خمسين عينا فلا تسمى قسامة أيضا لانها وان كانت من جانب المتدعي لكنها ليست من جانب المتدعي ابتداءً بل ردها ومثل ذلك ما لو كانت من جانب المتدعي ابتداءً بأن كان هناك لوث وردها حيث نذر على المتدعي عليه فحلف خمسين عينا أو نكل وردها مرة ثانية على المتدعي وليس لتابعين تدرتين الا هذه وعلم من ذلك أن ايمان الدماء ولو من المتدعي عليه وان كانت مردودة خمسون وكذا لو كانت مع شاهد أو في قطع طرف أو ازاله معنى فهي خمسون بخلاف الاموال ونحوها فاليمين فيها واحد (قوله وهي) أي القسامة وقوله ايمان الدماء أي

عشرة قيمة أمه يوم الجنابة
عليها ويكون ما وجب
لسيدها ويجب في الجنين
اليهودي أو النصراني
غرة كثلث غرة مسلم وهو
بعير وثلثا بعير
* (فصل في أحكام
القسامة)
وهي ايمان الدماء

لغة وشرعاً لكن بشرط كون الايمان من جانب المدعى ابتداء كما مر ونطلق لغة على أولياء القتل
(قوله واذا اقترن بدعوى الدم) أى اصطلح مع دعوى الدم عند الحاكم أو نائبه لأن الدعوى
لا تعتبر إلا عند واحد منهما ويشترط لكل دعوى أن تكون مفصلة بأن يفصل المدعى ما يدعيه
كقوله قتله عمداً أو خطأً أو شبهة عمداً فراداً أو شركة فان أطلق من القاضي استقصاه عن
ذلك لتكون مفصلة ولا يجب استقصاه على الاصح وأن تكون ملزمة للمدعى عليه فلا تسمع
دعوى هبة شئ أو بيعه أو الاقرار به حتى يقول وقبضته باذن الواهب ويلزم البائع أو المقر
التسليم الى الاحتمال أن يقول الواهب لكنك لم تقبضها باذني فلا يلزمه شئ ولا احتمال أن يكون
للبيع حق الحبس أو يكون المقر به ليس في يده المقر فلا يلزمه التسليم اليه وأن يعين المدعى عليه
فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع دعواه لا يهاجم المدعى عليه وأن لا تناقضه ادعوى أخرى فلو ادعى
على واحد انفراداً بالقتل ثم ادعى على آخر شركة فيه أو انفراداً به لم تسمع دعواه الثانية
لأن الأولى تكذيبها ولا يمكن من العود الى الأولى لأن الثانية تكذيبها وأن يكون كل من
المدعى والمدعى عليه مكلفاً ومقتله السكران فلا تصح الدعوى من صبي ومجنون ولا الدعوى
عليهما الا في الاتلاف أما فيه فتصح مع اليقينة واليمين كاللغة المدعى على الغائب والميت وأن
لا يكون كل منهما حرياً لا أماناً له بأن كان مسلماً ولو محجوراً وسفه أو قلساً لكن لا يقول
السفيه في دعواه المال واستحق أن تسلمه بل يقول ووليتي يستحق أن يتسلمه أو كان ذمياً
أو معاهداً أو مستأثماً فلا تسمع دعوى حربي لا أماناً له ولا دعوى عليه وقد نظم بعضهم هذه
الشروط بقوله

لكل دعوى شروط ستة جعت * تفصيلها مع الزام وتعيين
أن لا تناقضها دعوى تغايرها * تكليف كل ونفى الحرب للدين

(قوله لو) أخوذ من التلوين وهو التلطيح لانه يدل على تلطيح المدعى عليه بنسبته الى القتل
وقوله بمنشئة احتريزه عن قراءته بالمنسأة الفوقية (قوله وهو لغة الضعف) أى والقوة بل
اطلاقه على القوة أكثر كما يؤخذ من قول ابن قاسم العبادى في شرحه هو لغة القوة ويقال
الضعف والمناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي موجودة على كل منهما أما القوة فلا
فيه قوة على تحويل الايمان من جانب المدعى عليه الى جانب المدعى على خلاف الغالب من
أن اليمين على المدعى عليه وأما الضعف فلا ان الايمان حجة ضعيفة ولعل الشارح اقتصر على
ما ذكره لانه الانسب بالمقام كما قاله الشبرايملى (قوله وشرعاً قرينة الخ) أى سواء كانت حالة
وقد صورها الشارح بقوله بان وجد قبل الخ أو مقالية كان أخبر بقتله عدل أو عبدان
وامرأتان أو وصية أو فسقة أو كفار لأن اخبار كل من هؤلاء يدل على صدق المدعى ولا تظهر
لاحتمال التواطؤ في الاسناف الاخيرة لانه كاحتمال الكذب في اخبار العدل بل اتفاق كل
منهم على الاخبار عن الشئ يكون غالباً عن حقيقة (قوله يدل على صدق المدعى) أى في دعواه
القتل وقوله بأن توقع تلك القرينة في القلب صدقه تصوير لكونها تدل على صدق المدعى ولا بد
أن يغلب على الظن صدقه تلك القرينة (قوله والى هذا) أى الى هذا التصوير وهو قوله
بأن توقع الخ والجاء والجور ومتعلق بقوله أشار المصنف وكذا قوله بقوله فهو متعلق بقوله

(واذا اقترن بدعوى الدم
لو) بمنشئة وهو لغة الضعف
وشرعاً قرينة تدل على
صدق المدعى بأن توقع
تلك القرينة في القلب
صدقه والى هذا أشار
المصنف بقوله

أشار أيضا (قوله يقع به في النفس صدق المدعى) أي يحصل بسبب اللوث في نفوس الناس صدق المدعى في دعواه القتل ويطلق اللوث بتكافؤ الورثة كأن قال أحد ابنه قتلته زيد وكذب الآخر فإن تكذيب الآخر يدل على أنه لم يقتله فاخترم ظني القتل بالتكذيب لأن النفوس مجبولة على الانتقام من قاتل مورثها وبانكار المدعى عليه اللوث في حقه كأن قال كنت عند القتل غائبا أو لست الذي رؤى معه السكنى الملطمة بالدم على رأسه فصدق بيئته لأن الأصل براءة ذمته وعلى المدعى البيئته ولا عبرة باللوث مع الإطلاق عن التقييد بكون القتل عمدا أو غيره ~~ممكن~~ كأن أخبر عدل بأصل القتل ولم يخبر بأنه عمدا أو غيره لأنه لا يفي بمطالبة القاتل أو عاقلته وكذا لو شهد عدل أو عدلان أن زيدا قتل أحد هذين القتيلين ففي هذه الصورة يقطع اللوث كما قاله في الروضة (قوله بأن وجد قبيل الخ) وكذا لو تفرق جمع محصورون عن قبيل يتصور اجتماعهم على قتله كأن ازدحموا على باب الكعبة أو بئر ثم تفرقوا عنه بخلاف غير المحصورين فلا تجمع الدعوى عليهم نعم إن ادعى على عدد محصورين منهم مكن من الدعوى عليهم ولو تقاتل صفان بأن اتهم القتال بينهما ~~واحد~~ كشفا عن قبيل من أحدهما حصل اللوث في حق الصف الآخر لأن الغالب أن صفه لا يقتله (قوله أو بعضه) أي الذي لا يعيش بدونه لأجل أن يتحقق موته كما أشار إليه الشارح بقوله كراسه فينبغي جعله حالا ليقيد اشتراط كونه لا يعيش بدونه بخلاف البعض الذي يعيش بدونه ~~كيداً~~ ونظر (قوله في محلة) أي حارة وقوله منفصلة أي منفردة وهو قيد لا بد منه ليخرج به المتصلة وقوله عن بلد متعلق بالمنفصلة (قوله أو وجد) أي القتل أو بعضه المذكور وقوله في قرية متعلق بوجد وقوله صغيرة أي بحيث يكون أهلها محصورين لتثنائي الدعوى عليهم بخلاف الكبيرة (قوله لأعدائه) راجع للمحلة والقرية وإن كان ظاهر قوله ولا يشاركهم في القرية غيرهم تخصيص ذلك بالقرية ولا فرق بين العداوة الدينية أو الدنيوية إذا كانت تبعث على الانتقام بالقتل (قوله ولا يشاركهم في القرية) أي ولا في المحلة أيضا وقوله غيرهم أي من غير أمدة قاتل القاتل وأهله كذا في شرح المنهج لكن كتب عليه بعضهم أن المعتمد عدم مشاركة غيرهم مطلقا كما اقتضاه إطلاق الشارح فليحذر (قوله حلف المدعى حسين عينا) أي لتبوت ذلك في خبر المصحين المختص بخبر البهقي البيئته على المدعى واليمين على المدعى عليه ولو عبر بالمتحقق بدل المدعى لكان أعم لأنه يشمل السيد فيما لو ادعى المكاتب قتل عبده ~~وكان~~ هناك لوث وعجز نفسه قبل الحلف فيحلف سيده حسين عينا أن كان ذلك قبل نكول المكاتب فإن كان بعد نكوله فلا يحلف السيد لبطان الحق بالنكول كما حكاها الإمام عن الأصحاب ولو عجز نفسه بعد الحلف لم يحلف السيد بل يأخذ الدية بطريق التلقي عن المكاتب كالأموال المدعى بعد الحلف فإن واره يأخذ الدية بطريق التلقي عنه وفيما لو ادعى العبد المأذون له في التجارة يقتل عبدا من عبيدها وكان هناك لوث فإن الذي يحلف الحسين عينا السيد لا العبد وينحل أيضا الوارث فيها لو أوصى لأم ولد ببيعة عمه إن قتل ثم مات فاذا قبل العبد ووجد اللوث حلف الوارث بعد دعواه ففي هذه الصور الحالف غير المدعى ولا فرق في الحلف بين العدل والفاسق والمسلم والكافر ولو لم يرد أن أو تبعد موت المجرم بخلاف ما لو ارث قبل موته لأنه لا يرث حيث نكذ

(يقع به في النفس صدق المدعى) بأن وجد قبيل أو بعضه كراسه في محلة متصلة عن بلد كبير كما في الروضة وأصلها أو وجد في قرية صغيرة لأعدائه ولا يشاركهم في القرية غيرهم حلف المدعى حسين عينا

وهذا تعلم ما في قول الهنسي بأن ارتد بعد الجرح لانه يقتضى أنه لو ارتد بعد الجرح وقبل الموت
يحلف مع أنه لا يرث حيث قد والاولى تأخير به حتى يسلم لانه لا يتوعد في حال ردته عن الايمان
الكاذبة ولو كان للقبيل ورثة اثنان فأكثر وزعت الايمان عليهم بحسب الارث لان ما ينبت
بايمانهم يقسم بينهم بحسبه فيجب أن تكون الايمان كذلك ويجبر المنكر ان لم تنقسم صحبة
لان البين لا يتبعض ولا يجوز اسقاطه لان ايمان الدم لا تنقص عن خمسين ولا تضر زيادتها عليها
بسبب جبر الكسر فلو كانوا ثلاثة بنين حلف كل منهم سبعة عشر يمينا ولو كانوا تسعة وأربعين
حلف كل منهم خمسين ثم لو نكل أحد الوارثين حلف الآخر خمسين يمينا وأخذ حصته من الدية
لانه لا يستحق شيء منها بأقل من الخمسين وكذا الوغاب أحدهما فإنه يحلف الحاضر خمسين يمينا
ويأخذ حصته من الدية ولو حضر الغائب بعد ذلك حلف خساو عشرين يمينا كما لو كان حاضرا
وللحاضر الصبر حتى يحضر الغائب ويحلف كل منهما ما يخصه ولو كان هناك وارث غير حائز
وشريك بيت المال لم توزع الايمان بل يحلف الوارث غير الحائز خمسين يمينا ويأخذ حصته فلو كان
زوجة حلفت خمسين يمينا وأخذت الربع وأما بيت المال فلا يحلف لأجل الباقي ولللكل فيما اذا
لم يكن هناك وارث خاص أصلا لان الحق للمسلمين وتحليفهم غير ممكن فينصب القاضي مسخرا
يتدعى على من ينسب اليه القتل ويحلفه فان حلف أطلق ولا يأخذ منه شيئا وان نكل جبر الى
أن يحلف أو يقر ولا يقضى عليه بالنكول على الأربع من وجهين وان جرم في الانوار بأنه يقتضى
عليه بالنكول ولو كان هناك ردوعول قسعت الايمان بحسب ذلك مثال الردام وبنت فأصل
المسئلة من ستة يتي بعد سدس الاتم ونصف البنت اثنان يرذان عليهما بالنسبة فتأخذ الاتم
ربعهما وهو نصف واحد والبنت ثلاثة ارباعهما وهي واحد ونصف فاذا حضرنا اثنين
لكونهم ما يخرج النصف في الستة صارت اثني عشر فتأخذ الاتم اثنين فرضا واحد او ذاقصار
معها الربع فرضا ورذا فحصل ربع الايمان وهو ثلاثة عشر بجبر الكسر وتأخذ البنت ستة فرضا
وثلاثة رذا فصارت ثلثة ارباع فحصل ثلاثة ارباع الايمان ومثال العول زويخ وأتم وأختان
لاب وأختان لأم فأصل المسئلة من ستة وتعول الى عشرة للزوج ثلاثة وهي ثلاثة أعشار العشرة
فيحصل ثلاثة أعشار الايمان وهي خمس عشرة ولكل أخت لاب اثنان وهما خمس العشرة فيحصل
كل منهما خمس الايمان وهو عشرة ولكل أخت لأم واحد وهو عشر العشرة فيحصل كل منهما
عشر الايمان وهو خمسة وللأم واحد وهو عشر العشرة فيحصل عشر الايمان وهو خمسة كما علمت
(قوله ولا يشترط موالاتها على المذهب) هو المعقد فلو حلف خمسين يمينا في خمسين يوما مع لان
الايمان من جنس الحجج وهي يجوز تفرقة كما اذا شهد شاهد في يوم ثم شهد شاهد في يوم وانما
اشتراطت الموالات في اللعان لانه أحوط بمماهنا (قوله ولو تخطل الايمان جنون من الخالف أو
اغما منه بن الخ) بخلاف ما لو مات في أثناء الايمان فإنه لا يفي وارثه على ما مضى منها بل
يستأنفها لانه لا يستحق أحد شيئا يمين غيره مع كون الايمان كالجملة الواحدة بخلاف ما لو أقام
شاهدات مات فإن وارثه يضم اليه شاهدا آخر لان شهادة كل شاهد شهادة مستقلة أما اذا مات
بعد تمام الايمان فيحكم لوارثه بالدية لان الخالف استحقها قبل موته والوارث يتلقاها عنه بطريق
الارث فلا يقال انه قد استحق عنها يمين غيره مع أن القاعدة أن الشخص لا يستحق يمين غيره وهذا

ولا يشترط موالاتها على
المذهب ولو تخطل الايمان
جنون من الخالف أو اغما
منه بن

في وارث المدعى وأما وارث المدعى عليه إذا مات في أثناء الإيمان فيبقى على ماضى منها كما لو جاز
 المدعى عليه أو أغنى عليه في أثناء الإيمان ثم أفاق فإنه يبقى بعد أفاقه على ماضى منها كالمدعى
 في هذه وصح كذلك يبقى المدعى عليه فيما إذا عزل القاضى أو مات ثم ولى غيره بخلاف المدعى فإنه
 يستأنف عند القاضى الآخر كما سيذكره الشارح في العزل والفرق بين المدعى والمدعى عليه أن
 يمين المدعى عليه للنفي فتنفذ بنفسها ولا تتوقف على حكم القاضى ويمين المدعى للإثبات فلا تنفذ
 بنفسها بل تتوقف على حكم القاضى ولا يحكم القاضى الثانى بحجة أقيمت عند القاضى الأول
 والحاصل أن المدعى بخلاف المدعى عليه في ثلاث مسائل الأولى أن المدعى إذا مات في أثناء
 الإيمان لا يبقى وارثه على ماضى منها بل يستأنف بخلاف ما لو مات المدعى عليه في أثناء الإيمان
 فإن وارثه يبقى على ماضى منها الثانية أن المدعى لا يبقى إذا عزل القاضى أو مات وولى غيره بل
 يستأنف عند القاضى الآخر بخلاف المدعى عليه فإنه يبقى على ماضى منها الثالثة أن المدعى
 إذا تعذر توزيع الإيمان عليه بحسب الارث بخلاف المدعى عليه إذا تعذر فإن الإيمان لا توزع
 عليه على الأظهر لأن كل واحد من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت له لو انفرد بل يثبت بعضه بقدر
 الارث فيصطف بقدره وكل واحد من المدعى عليهم يتقى عن نفسه القتل كما ينفيه لو انفرد (قوله
 بعد الأفاق) ظرف لقوله بنى والمراد بعد الأفاق من الجنون أو الأغماء وقوله على ماضى منها
 متعلق بقوله بنى والمراد على ماضى من الإيمان (قوله أن لم يعزل القاضى) أى ولم يمت أيضا
 وقوله الذى وقعت القسامة عنده صفة للقاضى وقوله فإن عزل أى أو مات وهو مقابل لما قبله
 وقوله وولى غيره أى غير القاضى الذى عزل بخلاف ما إذا عزل ثم ولى بنفسه فإن الخالف يبقى على
 ماضى من الإيمان وقوله وجب استئنافها أى الإيمان الذى عزل القاضى فى أثناءها بل لو عزل
 بعد تمامها وجب استئنافها أيضا (قوله وإذا حلف المدعى) أى التحمين عينا وأشار الشارح
 بتقدير ذلك إلى أن قول المصنف واستحق الدية مترتب على قوله حلف المدعى تحمين عينا وقد
 تقدم أنه لو عبر بالمستحق بدل المدعى لكان أشمل لكن الشارح عبر بالمدعى مجازاة لكلام المصنف
 فإنه عبر بالمدعى سابقا وقوله استحق الدية جواب إذا التى قدرها الشارح والمراد أنه استحق الدية
 على العاقلة خمسة وموجلة عليهم فى ثلاث سنين فى الخطا ومثلثة وموجلة عليهم فى ثلاث سنين
 فى شبه العمد وعلى القتال نفسه مثلثة وحالة فى العمد ولا يجب عليه القود لأن الإيمان حجة
 ضعيفة فلا توجب القصاص ما لم ترد الإيمان من المدعى عليه على المدعى والأوجب القود لأن
 الإيمان المردودة كالأقرار أو كاليمين وكل منهما يوجب القصاص فى العمد فكذلك ما عجز لهما
 (قوله ولا تقس القسامة فى قطع طرف) أى ولا فى إزالة معصى لأن القسامة لم ترد إلا فى القتل
 والقول فيها قول المدعى عليه فيصطف تحمين عينا لأن إيمان الدماء كلها تحسون عينا بخلاف
 الأموال فإن اليمين فيها واحد كما مر (قوله وإن لم يكن الخ) مقابل لقوله وإذا اقترن بدعوى الدم
 لوث ومثل عدم اللوث من أصله ما لو كان هناك لوث وسقط لبطلانه كفى الصور التى تقدمت
 فيصطف فيها المدعى عليه تحمين عينا سقوط اللوث فى حقه وقوله هناك أى عند دعوى الدم وقوله
 لوث أى قرينة تدل على صدق المدعى كما مر (قوله فاليمين على المدعى عليه) أى انصاف جائب
 المدعى حيث تكون كان الأولى أن يقول فالإيمان على المدعى عليه لأن تفسيره باليمين يقتضى أنه

بعد الأفاق على ماضى
 منها أن لم يعزل القاضى
 الذى وقعت القسامة عنده
 فإن عزل وولى غيره وجب
 استئنافها (ر) إذا حلف
 المدعى (استحق الدية)
 ولا تقس القسامة فى قطع
 طرف (وإن لم يكن هناك لوث
 فاليمين على المدعى عليه)
 فيصطف تحمين عينا

يختلف عينا واحدا وهو أحد قولين لكنه ضعيف وأظهرهما كما في الروضة أنه يختلف حسين عينا
وهو المعقد ويمكن الجواب عن المصنف بأن المراد جنس العيين المتصقق في ضمن المتعدد فيساوي
التعبير بالايان ويصكون المراد حسين عينا كما يشير إلى ذلك قول النارج تفرع على كلام
المصنف فيختلف حسين عينا حتى لو تعدد المدعى عليه حلف كل واحد منهم حسين عينا ولا توزع
عليهم الايمان على الاظهر بخلاف ما لو تعدد المدعى فانها توزع عليهم كما مر مع تعليقه قريبا (قوله
وعلى قاتل النفس) أي سواء كان قتله بعبث أو نسيب أو شرط فدخل فيه شاهد الزور والمكره
بكسر الراء وحاق برعد وانا ودخل فيه أيضا قاتل نفسه فخرج من تركته كفارة وقاتل عبده
فعليه كفارة لانه قتل نفسه معصومة عليه وشريك غيره فواشترك جماعة في القتل فعلى كل منهم
كفارة في الاصح المنصوص ولا فرق بين الذكروالانثى والخنثى ولا فرق أيضا بين المسلم والكافر
غير الحربى الذى لا أمان له أما هو فلا تزره كفارة لانه غيره ملتزم للاحكام والضابط في ذلك أن
يقال تجب الكفارة على غير الحربى الذى لا أمان له في قتل معصوم عليه ولو نفسه لان نفسه
معصومة عليه نعم الجلاذ القاتل بأمر الامام ظالم وهو جاهل بالحال لا كفارة عليه لانه سيف
الامام وآله سياسته فالكفارة على الامام كالقودا والدية فان كان عالما بالحال فالكفارة عليه
كالقودا والدية ولا يلزم الا امر الا الاثم ان لم يحقق من سطوته والا كان كالاكراه ولا كفارة
في القتل بالحال ولا ضمان فيه بقود ولا دية خلا لما أفق به بعض المتأخرين من أنه يقتل اذا قتل
به لان له فيه اختيارا كالسحر والصواب أنه لا يقتل به ولا في القتل بالدعاء كما نقل ذلك عن جماعة
من السلف قال مهران بن ميمون حدثنا غيلان بن جرير بن مطرف بن عبد الله بن الشخير انه كان
بينه وبين رجل كلام فكذب عليه فقال مطرف اللهم ان كان كاذبا فامته فخر ميتا فرفع ذلك الى
زياد فقال قتل الرجل فقال لا ولكن اذعوه واقبأ جلا ولا في القتل بالعين وان اعترف به لان
ذلك لا ينضى الى القتل غالبا ولا يعدمه كعادة وان كانت العين حقا وينبغى للامام حبس العائن
أو أمره بلزوم بيته ويزقه من بيت المال ما يكتفيه ان كان فقيرا لان ضرره أشد من ضرر الجذوم
الذى منعه عمر من مخالطة الناس وينسب للعائن أن يدعو للمعيون بأن يقول يا سم الله ماشاء
الله لا حول ولا قوة الا بالله اللهم بارك فيه ولا تضره أو يقول حصنتك بالحق القيوم الذى
لا يموت أبدا ودفعت عنك السوء بألف ألف لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهكذا ينبغى
للانسان اذا رأى نفسه سليمة وأحواله مستقيمة أن يقول ذلك ولو في نفسه وكذا ينبغى للشيخ اذا
استكثر تلامذه أو استحسن حالهم أن يقول ذلك ومثله الوالد في ولده ونحوه ولا كفارة في غير
القتل كقطع طرف وبحر لعدم وروده فيقتصر على ما ورد (قوله المحترمة) أي التى يحرم قتلها
لذا انها بخلاف غير المحترمة كالباغى والصائل والمرته والزانى المحصن لغير المساوى له والحربى
والمقتصر منه وبخلاف المحترمة لعار من كل رأتوا الصبي الحربى لان الحرمة لحق المسلمين ودخل
في النفس المحترمة المسلم ولو بدار الحرب والنفي والمستأمن والمعاهد والجنين فلو اصطدم
حاملان فقتلوا القتا جنينين لزم كلاهما أربع كفارات لا شرا كهما في قتل أنفسهما وقتل
جنينيهما فقد اشترك كفى قتل أربعة أنفس ولو اصطدم نخصان فقتلوا لزم كلاهما كفارة واحدة
لقتل نفسه وبواحدة لقتل الآخر (قوله عدا أو خطأ أو شبهه) أي سواء كثر القتل عدا أو

(وعلى قاتل النفس
المحترمة) عدا أو خطأ أو
شبهه

خطأ أو شبه عمد لكن تجب في الخطأ على التراخي وفي العمد وشبه العمد على الفور تداركاً لا لائم
 (قوله كفارة) أي لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ قصير رقبة مؤمنة وقوله تعالى فان كان من
 قوم عدو لكم وهو مؤمن قصير رقبة مؤمنة وقوله تعالى وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق
 فدية مسلمة الى أهله وتحريم رقبة مؤمنة وخبر واثله بن الاسقع قال أتينا الى النبي صلى الله عليه
 وسلم في صاحب لنا قد استوجب النار بالقتل فقال أعتقوا عنه رقة يعتق الله بكل عضو منها عضواً
 منه من النار ورواه أبو داود وصححه الحاكم وغيره (قوله ولو كان القتيل صبياً ومجنوناً) أي لأن
 الكفارة من باب الضمان فلا يشترط فيها التكليف نعم غير المميز لو قتل بأمر غيره فالكفارة على
 أمره لأنه هو الضامن ولا يشترط فيها أيضاً الطرية فجب وان كان القتيل عبد الكافر يكفر بالصوم
 لعدم ملكه (قوله فيعتق الولي) أي من مالهما أي لأن الكفارة وجبت في مالهما لانهم من
 باب الضمان كما مر فان أعتق عنهما من ماله صح ولا يصوم عنهما به حال فان صام الصبي المميز
 أجزأه (قوله والكفارة عتق رقبة) أي اعتاقها ولا بد أن تكون كاملة الرق خالية عن العوض
 كما تقدم مبسوطاً في الظهار فراجع (قوله مؤمنة) أي بالاجماع المستند الى قوله تعالى قصير
 رقة مؤمنة وقوله سليمة من العيوب المضرة أي اضراراً يبينها بخلاف غير البين كما تقدم في الظهار
 (قوله أي المخلصة بالعمل والكسب) تفسير لقوله المضرة وتقدم أن العطف في ذلك عطف تفسير
 أو مرادف (قوله فان لم يجدها) أي فان لم يجد الرقة بشروطها والمراد لم يجدها حساباً فان فقدها
 أو شرعاً بان وجدها بأكثر من غن مثلاً أو وجدها بتمتعها وعجز عنه (قوله فصيام شهرين بالهلال)
 أي ان أمكن بأن صام من أولها ما فان انكسر شهر اعتبر الثاني بالهلال وكل الاقل من الثالث
 ثلاثين يوماً كما تقدم في الظهار (قوله متتابعين) وينقطع التتابع بغير يوم ولو بعد ذلك لا ينافي
 الصوم كمرض بخلاف العذر الذي ينافي الصوم بكونه وحيز ونقاس كما مر في الظهار واعلم أن
 صوم القرض من حيث التتابع وعدمه ثلاثة أنواع الاقل ما يجب فيه التتابع وهو صوم رمضان
 وكفارة الظهار وكفارة القتل وكفارة الجماع في شهر رمضان عمد او صوم النذر الذي شرط فيه
 التتابع الثاني ما يجب فيه التفريق وهو صوم المتع والقارن وفوت النسك وترك الواجب فيه
 وصوم النذر المشروط فيه التفريق الثالث ما يجوز فيه الاحران وهو قضاء رمضان وكفارة
 الجماع في النسك وكسرة البين وفدية الحلق والصيد والشجر واللبس والطبيب والاحصار وتقليم
 الاظفار ودهن غير الرأس والحية في الاسرام وصوم النذر المطلق (قوله بنية كفارة) فيجب
 فيهما التبيين بكونهما عن الكفارة وان لم يبين كونها كفارة قتل (قوله ولا يشترط بنية التتابع)
 أي اكتفاء بالتتابع الفعلي وقوله في الاصح أي على القول الاصح وهو المعتمد (قوله فان عجز
 المكفر عن صوم الشهرين لهرم أو لحقه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة المرض كفر باطعام
 ستين الخ) جرى الشارح في ذلك على خلاف الاظهر فهو مرض جرح والراجح أن كفارة القتل
 لا اطعام فيها عند العجز عن الصوم اقتصاراً على الواردة فيها كما يقتضيه اقتصار المصنف على العتق
 والصوم اذا المتبع في الكفارات النص لا القياس ولم يذكر الله في كفارة القتل غير العتق والصيام
 ولا تقاس على كفارة الظهار والجماع في شهر رمضان لما علمت من أن المتبع في الكفارات النص
 لا القياس وبعضهم جعل عبارة الشارح سبق قلم أو سهو المأهول معلوم من أن كفارة القتل

(كفارة) ولو كان القتيل
 صبياً ومجنوناً فيعتق الولي
 عنهما من مالهما والكفارة
 عتق رقبة مؤمنة سليمة
 من العيوب المضرة أي
 المخلصة بالعمل والكسب
 (فان لم يجدها) (فصيام
 شهرين) بالهلال (متتابعين)
 بنية كفارة ولا يشترط بنية
 التتابع في الاصح فان عجز
 المكفر عن صوم الشهرين
 لهرم أو لحقه بالصوم مشقة
 شديدة أو خاف زيادة المرض
 كفر باطعام ستين

لا اطعام فيها لكن قد علت أنه جرى على وجه مرجوح كما يعلم من كلام الشيخ الخطيب وغيره فان قيل هلا جلاوا المطلق في كفارة القتل على المقصد في كفارة الظهار كما فعلوا في التقيد بالمؤمنة فانهم جلاوا المطلق في كفارة الظهار على المقصد في كفارة القتل أجيب بأن ذلك الحاق في وصف وهو كونها مؤمنة وهذا الحاق في أصل ولا يلحق المطلق بالمقصد في الأصول ألا ترى أنهم جلاوا المطلق في التيم وهو الأيدي على المقصد في الوضوء بكونها إلى المرافق ولم يحملوا المطلق الذي هو التيم حيث أطلق في آيته عن ذكر الرأس والرجلين على المقصد الذي هو الوضوء حيث قيد في آيته بذكرهما ثم لو مات المكفر قبل الصوم أطعم من تركته عن كل يوم مدة كمن فاته صوم رمضان (قوله مسكينا أو فقيرا) أي أو البعض كذا أو البعض كذا على ما جرى عليه الشارح وهو ضعيف كما علت (قوله يدفع لكل واحد منهم مدام طعام يجزئ في الفطرة) فكل ما أجزأ في الفطرة أجزأ هنا على الوجه المرجوح الذي جرى عليه الشارح (قوله ولا يطعم مسكينا أو فقيرا ولا هاشميا ولا مطلبيا) أي لأنهم لا يأخذون من الزكاة فكذلك لا يأخذون من الكفارة

(كتاب الحدود)

أي كتاب بيان الحدود فان المصنف قد بينا فيها أسبابا في حيث قال فالخص - هذه الرجم وغيره المخص حده مائة جلدة وهذا كذا فلا وجه لزيادة الشارح الأحكام لان المصنف لم يبين أحكام الحدود كوجوبها وانما عبر بكتاب لان المراد بالجنايات فيما تقدم الجناية على الابدان دون الجناية على الانساب والاعراض والعقل ونحوها فلم تندرج أسباب الحدود في الكتاب السابق فاندفع قول بعضهم كالخطيب ولو عبر بالباب لكان أولى لما تقدم من أن الترجمة بالجنايات شاملة للحدود والاسبابها وقد تقدم رده وشرعت الحدود زجرا عن ارتكاب ما يوجبها من المعاصي وقيل جبرا لذلك والاولى مبنى على القول بأن الحدود زجرا والثاني مبنى على القول بأنها جوابا وبرو الراجح انها في حق الكافر زجرا وفي حق المسلم جوابا فاذا استوفيت في الدنيا فلا يعاقب على المعاصي التي اقتضت في الآخرة لان الله أكرم من أن يعاقب على الذنب مرتين (قوله جمع حد) أي هي جمع حد فهو خبر بليد المحذوف وانما جمعها لاختلاف أنواعها (قوله وهو لغة المنع) ويطلق لغة أيضا على نهاية الشيء وأما شرعها فهو عقوبة مقدرة وجبت على من ارتكب ما يوجبها فان الشارع قدرها فلا يزد عليها ولا ينقص عنها وخرج بذلك التعزير فانه عقوبة غير مقدرة بل موكولة إلى رأي الامام كما سيأتي (قوله وسميت الحدود) أي معانيها الشرعية وقوله بذلك أي بلفظ الحدود وغرضه بذلك بيان المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي ولو ذكره ليرتب عليه ذلك لكان أولى لكنه انشغل على شهرته (قوله لمنعها من ارتكاب القواحيش) أي لأن من علم أنه اذا ارتكب حدا امتنع من الزنا وهكذا فقد منع الحد من ارتكاب الزنا ونحوه وقيل لان لها نهايات مضبوطة فتكون مأخوذة من الحد بمعنى النهاية وقيل مأخوذة من حد بمعنى قدر لان الشارع قدرها بما لا يزيد ولا ينقص كما تقدمت الإشارة إليه (قوله وبدأ المصنف من الحدود بهذا الزنا) أي اهتماما به لان حده أشد الحدود في الجمل والزيادة بالقصر لغة مجازية وبالمدة لغة تيمية وهو من أخش الكفار لانه بعد القتل في الاغشية واتفق أهل الملل على تحريمه لانه لم يحل في مله قط وهو إيلاج المكلف ولو حكما فيشغل المسلم المتعدي الواضح حقيقته الأصلية المتصلة أو قدرها عند فقدتها

مسكينا أو فقيرا يدفع لكل واحد منهم مدام طعام يجزئ في الفطرة ولا يطعم كافر ولا هاشميا ولا مطلبيا

(كتاب الحدود)

جمع حد وهو لغة المنع وسميت الحدود بذلك لمنعها من ارتكاب القواحيش وبدأ المصنف من الحدود بهذا الزنا

في فرج واضح محترم لعينه في نفس الامر منتهى طبعها عن الخلق من الشبهة وخرج بالكلف الصبي
والجنون فليس ايلاج كل منهما قوا حقيقة بل هو زنا صورة وبالواضح الخلق المشكل اذا اوج
آلة الذكور في فرج فلا يسمى ايلاجه زنا لاحتمال انوثته وكون هذا عضو انا او بالحشفة او
قدرها عند فقد ها غير ذلك كاصبعه او بعضها او قدرها عند وجودها كأن نذكره وأدخل
قدرها فلا يسمى ايلاج ذلك زنا وبالاصلية الزائدة ولو لاحتمال كما لو اشتبه الاصل بالزائد وأوج
أحدهما فلا يحكم بأن ذلك زنا لثبوت كونه أصليا وبالتصلة المنفصلة فلما أخذت المرأة الذكر
المبان وأدخلت حشفته فريحا فلا يسمى ذلك زنا وان وجب عليها الفسل وخرج غير الفرج
كما سيذكره المصنف بقوله ومن وطئ فيمادون الفرج عزربو واضح فرج الخلق المشكل فلا يسمى
الايلاج فيه زنا لاحتمال ذكورية وكون هذا المجل زائدا ويعتزم لعينه المحرم لعرضه حيث
ينحصر فلو وطئ زوجته وهي حائض أو صائمة أو محرمة أو نحوها لم يكن زنا ونفس الامر ما لو
وطئ زوجته يظنها أجنبية فليس ذلك زنا لان فريحا ليس منتهى طبعها بخلاف فرج
في ظنه وبمشتى طبعها وطه الميتة والبهيمة فليس زنا لان فريحا ليس منتهى طبعها بخلاف فرج
الجنينة اذا تحقق انوثتها فانه منتهى طبعها ولا يرد ما لو زنى كبير بصغيرة أو كبيرة بصغيرة لان المراد
ما من شأنه أن يكون منتهى طبعها وبالخلق عن الشبهة وطه الشبهة سواء كانت شبهة فاعل كأن
وطئ أجنبية بظنها زوجته أو جاريته وهذا الوطء لا يتصف بجمل ولا بجمرة لانه فعله وهو غافل فهو
كفعل الساهي أو شبهة طريق وهي التي قال بجلها عالم كالأونكح امرأه بلا ولي ولا شهود فان
ذلك يقول بجله داود ولا يجوز تقليده الا للضرورة لا يمكن اذا وطئ امرأته بهذه الطريق لم يحدث
لشبهة أو شبهة محل كأن وطئ الأمة المشتركة أو وطئ الأصل أمة فرعه لاستحقاقه الاعفاف على
فرعه بخلاف ما لو وطئ الفرع أمة أصله لانه لا يستحق الاعفاف على أصله وبخلاف ما لو وطئ
الشخص جارية بيت المال لانه لا يستحق الاعفاف في بيت المال فالخاص ان القيود تسعة
خمس منها في الفاعل وأربعة في المفعول (قوله المذكور) صفة لحد الزنا وقوله في أثناء قوله أي
في خلال قول المصنف وانما ذكر الشارح لفظ الاثنان لان المصنف لم يذكر الحد ابتداء بل ذكر قبله
تقسيم الزاني الى محصن وغير محصن بوثمة لبيان حد كل منهما (قوله والزاني على ضربين) أي
على نوعين وقوله محصن وغيره يدل من ضربين ولو زنى وهو غير محصن ثم زنى وهو محصن قبل الجلد
وجب جلده ثم رجه على الأصح من وجهين في الروضة وهو المعتمد لانها عقوبتان مختلفتان فلا
يتداخلان لكن يسقط التقريب بالرجم ويسن للزاني واكل من ارتكبه معصية أن يستقر على
نفسه فليمر من أتى من هذه القاذورات شيئا قليلا متبرئاً لله تعالى فان من أبدى لنا صفته أثمنا
عليه الحد واه الحاكم واليه في ما استأجد ويؤوب بينه وبين الله تعالى فان الله يقبل توبته اذا
أخلص نيته (قوله فالمحصن الخ) أي اذا أودت بيان حد كل من المحصن وغيره فاقول لك
المحصن حقه كذا وغير المحصن حقه كذا ولا فرق فيما بين الرجل والمرأة ولم فيه عليه الشارح
في الاقل انكالا على علمه بالمقاييس واعلم أن المفعول في دبره حده الجلد ولو محصنا لان هذا الفعل
لا يحصل به احسان ابد اقل يعتبر فيه الاحسان (قوله وسيأتي قريبا) أي في ضمن قوله وشرائط
الاحسان الخ وعبارة الشيخ الخطيب وهو من استكمل الشروط الاتية وقوله انه أي المحصن

المذكور في أثناء قوله
(والزاني على ضربين محصن
وغير محصن فالمحصن)
وسياق قريبا أنه البالغ
العاقل الحر

وقوله البالغ العاقل الحر أي ولو كافر كما يعلم من قول الشارح فيما ساق من مسلم أو ذمى فهو
محسن في باب الزنا وان كان غير محسن في باب القذف لاختلاف البابين (قوله الذي غيب
حشفته الخ) أي حال بلوغه وحشده وحرقته فلا بد أن يكون التغيب وهو المراد بالوطء الآتي
في كلام المصنف حال الكمال بالبلوغ والعقل والحرية كما أنه لا بد أن يكون الزنا حال الكمال بذلك
فلا يرجع إلا من كان كاملا في الحالين وان تحللها ناقص بكنون ورق بخلاف ما لو وطئ وهو ناقص
بأن كان صبيا أو مجنوناً أو قبيحا ثم زنى وهو كامل ولا يضر ادخال المرأة حشفة الرجل وهوناً ثم أو
ادخاله حشفته فيها وهي نائمة فيحصل الإحصان للنائم لأنه مكلف استحباب الجماع قبل النوم لأنه
يتبعه بأدنى تنبيه بل يحصل الإحصان بتغيب حشفة الممسك به ان قلنا بتصوره لا كما في ذلك
ولذلك سكتوا عن شرط الاختيار والظاهر أن الكامل من رجل أو امرأة بوطء ناقص محسن كما
لو كانا كاملين (قوله بقبل) أي وان لم تزل البكارة كان كانت غورا وخروج بالقبل الدبر فلا
يحصل بالتغيب فيه محسن كما لا يحصل به تحليل (قوله في نكاح صحيح) بخلاف ما إذا كان في ملك
اليمين أو في الشبهة أو في النكاح الفاسد كما ساق (قوله حده الرجم) أي حتى يموت للإجماع
ولأنه صلى الله عليه وسلم رجم معاذا والغامدية وقد قرئ شاذوا الشيخ والشيخة إذا زنيا
فاربوهما البتة تكالاً من الله والله عزيز حكيم وكانت هذه الآية في سورة الاحزاب ونسخ
لفظها وبقي حكمها كما قاله الرخصي في الكشف وكانت سورة الاحزاب بقدر سورة البقرة
ودخلها نسخ كثير كما قيل (قوله بجارية معتدلة) أي بحيث تكون بقدر ملء الكف وقوله
لا بصغيرة أي لا لا بطول عليه الامر وقوله ولا بصغرى أي بجارية كبيرة ثلاث عتات خالصة
التشكيل الذي هو المقصود من الرجم (قوله وغير المحسن) وهو من لم يستكمل الشروط بأن لم
يغيب حشفته في نكاح صحيح مع كونه بالغاً عاقلًا حرًا الان الصبي والمجنون لا حد عليهما كما
سيذكره الشارح وغير الحر ليس حده مائة جلدة بل حده نصف حدا الحر كما سيذكره المصنف
(قوله من رجل أو امرأة) بيان لغير المحسن وكذلك يقال في المحسن كما تقدم (قوله حده مائة
جلدة) أي لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا بد أن تكون ولاية
فان فرقها فان دام الالم لم يضر وان زال الالم فان كان الماضي خسيئا لم يضر لانها حد الرقيق
فقد حصل حد في الجملة وان كان دونها ضرر ووجب الاستئناف (قوله سميت) أي الجلدة وقوله
بذلك أي بلفظ جلدة وقوله لاتصالها بالجلدة أي لاتصال الجلدة بفتح الجيم بالجلد بكسرها وعبارة
الشيخ الخطيب وسعى جلد الوصوله الى الجلدة فالاول بالفتح والثاني بالكسر (قوله وتقريب
عام) أي من بلد الزنا تشكيلا له وابعاداً من موضع الفاحشة فلو كان الزاني غريباً غريباً الى غير
بلده لان المقصود ايحاؤه وعقوبته وذلك لا يحصل بتقريبه الى بلده بل لا بد أن يكون بين البلد
الذي يغرب اليه وبين بلده مسافة قصر كالمسافة التي بينه وبين بلد الزنا الذي غريب منه واعلم أن
شروط التقريب ستة أولها أن يكون بأمر الامام أو نائبه فلو غريب بنفسه لم يحسب تأيهاً أن
يكون الى مسافة القصراً كمن لا يكتفى مادونها تواصل الاخبار اليه في ذلك غالباً فلا يحصل له
الايمان بالبعد عن الاصل والوطن ولذلك يمنع من كونه يستعصب أهلًا وعشيرة لكن لو تبعوه
لم يمنعوا عنه أن يستعصب جارية يمسرى بها مع ثقة يحتاجها لئلا لا يتعرف فيه على ما اعتقه

الذي غيب حشفته أو قدرها
من مقلوعها بقبل في
نكاح صحيح (حده الرجم)
بجارية معتدلة لا بصغيرة
ولا بصغرى (وغير المحسن) من
رجل أو امرأة (حده مائة
جلدة) حيث لا اتصالها
بالجلد (وتقريب عام)

الى مسافة القصر) فأكثر
يرأى الامام وتصيب مدة
العام من أول سفر الزاني
لامن وصوله مكان
التغريب والاولى أن يكون
بعد الجبلد (وشرائط
الاحسان أربع) الاول
والثاني (البلوغ والعقل)
فلا حد على صبي ومجنون
بل يؤذيان بما يزرعهما عن
الوقوع في الزنا (و) الثالث
(الحرية) فلا يكون الرقيق
والمبعض والمكاتب وأم
الولد محصنا وان وطئ كل
منهم في فكاك صحيح (و)
الرابع (وجود الوطء) من
مسلم

الرملي كما اقتضاء كلام الشافعي خلافا لابن حجر وتبعه الشيخ الخطيب نالها أن يكون الى بلد معين
فلا يرسله الامام رسالا واذا عين له الامام جهة فليس له أن يختار غيرها لان ذلك أليق بالزجر
وليس له الانتقال من البلد الذي عينه الامام الى بلد آخر على المعتمد كما صرحوا به في حواشي
الخطيب فاجرى عليه المحشي تبع الخطيب ضعيف لكن لا يعقل ولا يقيد في البلد الذي غرب
اليه بل يحفظ بالمراقبة لئلا يرجع الى بلده أو الى ما دون مسافة القصر منه أو ينتقل الى بلد آخر
على المعتمد السابق فلم تنفع معه المراقبة وأخيف منه الفساد بالنساء والغلمان قيد حدثا
رابعها أن يكون الطريق والمقصد آمنتين خامسها أن لا يكون بالبلد الذي يغرب اليه طاعون لانه
يحرم القبول في البلد الذي فيه الطاعون والخروج منه لغیر حاجة سادسها كونه عاما في الحر
ونصف عام في الرقيق ويراد في حق المرأة ومثلها الامر بالجبلد خروج فهو محرم معها ولو بأجرة
ولا يجبر على ذلك لئلا يلزم تعذيب من لم يذنب فيؤخر تغريبها الى أن يتيسر من يخرج معها كما جزم
به ابن الصباغ (قوله الى مسافة القصر) فلو وجع الى دون مسافة القصر رد واستوفت المدة
على الاصح اذ لا يجوز تغريب سنة التغريب في الحر ولا نصفها في الرقيق لان الايجاش لا يحصل
بالمفرق (قوله فأكثر يرى الامام) فقد غرب هرا الى الشام وعثمان الى مصر وعلى الى البصرة
(قوله وتحسب مدة العام من أول سفر الزاني لامن وصوله مكان التغريب) هذا هو المعتمد من
وجهين وان كان الثاني هو الذي أجاب به القاضي أبو العلي بن أبي العباس أن يثبت في ديوانه
أول زمان التغريب ولو ادعى المغرب انقضاء العام صدق ويحلف ندب لان ذلك حق من حقوق
الله تعالى (قوله والاولى أن يكون بعد الجبلد) فلو قدم عليه جاز كما يفهمه العطف في كلام
المصنف بالواو التي لاتفيد الترتيب وصرح به في الروضة وأصلها لكنه خلاف الاولى (قوله
وشرائط الاحسان الخ) لا فرق في هذه الشروط بين الواطئ والموطوءة (قوله الاول والثاني
البلوغ والعقل) انما جمعهما مع الاستواء في المفهوم وما ذكره المصنف من اشتراط البلوغ
والعقل في الاحسان صحيح لكن اشتراطهما ليس خاصا بالاحسان بل يجري في وجوب الحد
مطلقا رجا كان أو جلدا كما أشار اليه الشارح بقوله فلا حد على صبي ومجنون الخ ولو عبر المصنف
بالتكليف بدل البلوغ والعقل لكان أخصر لكنه عدل الى ذلك ليدخل السكران المتعدى فانه
غيره ~~كأن~~ على الصحيح الا أنه يعامل معاملة المكلف تغليظا عليه (قوله فلا حد على صبي
ومجنون) انما عدل عن أن يقول فلا احسان لصبي ومجنون مع أنه هو الذي تقتضيه المقابلة
لشراي الى أن اشتراط البلوغ والعقل ليس خاصا بالاحسان بل يجري في الحد طلقا مع أنه يلزم من
تقي الحد في الاحسان بخلاف عكسه فحصلت المقابلة با ذم (قوله بل يؤذيان بما يزرعهما الخ)
أي ان كان لهما نوع تمييز (قوله والثالث الحرية) أي الكاملة كما يعلم من قول الشارح تغريبها
على المفهوم فلا يكون الرقيق والمبعض الخ وانما لم يكن الرقيق محصنا لانه على النصف من الحر
كما سبأني والرجم لانفسه (قوله وان وطئ كل منهم في فكاك صحيح) غاية في كونه ليس محصنا
فكأنه قال سواء وطئ كل منهم في فكاك صحيح أم لا (قوله والرابع وجود الوطء الخ) أي لان
الشهوة مركبة في النفوس فاذا وطئ في فكاك صحيح فقد استوفاه فكاك حقه أن يتشبع من الزنا
فاذا وقع فيه غلط عليه بالرجم وخرج بالوطء الماخضة ونحوها كالتقبيل (قوله من مسلم أو

ذي) ظاهر صنيع الشارع يخرج ما لو وجد الوطء من الحر في نكاح صحيح بناء على صحة
 أنكحتهم وهو الأصح ثم عقدت له ذمة ثم زنى فيقتضى أنه ليس بمحصن وليس كذلك بل هو محصن
 لأن عقد الذمة شرط لإقامة الحد عليه إذا زنى بعده بخلاف ما إذا زنى قبله في مثل حرأبته فلا يحد
 ومثله المستأمن والمعاهد فلا تقيم عليهما الحد لعدم التزام أحكامنا وإذا أسلم الذي بعد وجوب
 الحد عليه بأن زنى حال ذمته لم يسقط عنه الحد على الصحيح فقوا بعضهم وأعلم أن هذا قيد لإقامة
 الحد لا لإحصان كما عرفت فكان الأولى عدم ذكره صحيح وقول المحشى أقول وفيه نظر لأنه شرط
 للإحصان أيضا غير متجه لأنه قد قرر قبل هذا أن الحر في لو غيب حنفته في نكاح وقلنا بصحة
 أنكحتهم فهو محصن قال فلو عقدت له ذمة ثم زنى رجم فهذا صريح في أن عقد الذمة شرط لإقامة
 الحد لا لكونه محصنا قاتل (قوله في نكاح صحيح) أى تخصيصه بالكل الجهات بخلاف ملك
 المين والشبهة والنكاح الفاسد (قوله وفي بعض النسخ في النكاح الصحيح) أى بالتعرف (قوله
 وأراد بالوطء تغيب الحشفة الخ) أشار الشارع بذلك إلى أنه ليس المراد بالوطء وطء الذكر كما
 قد يتوهم بل المراد به تغيب الحشفة بخلاف تغيب بعضها وقوله يقبل بخلاف تغيبها بدر (قوله
 وخرج بالصحيح الوطء في نكاح فاسد) أى لأنه حرام فلا يحصل به صفة الكمال وهي التحصين ولذلك
 قال الشارع تفريعا على ذلك فلا يحصل به التحصين (قوله والعبد والامة) يعنى البالغين العاقلين
 فان كانا صبيين أو مجنونين فلا حد عليهما بل يؤذيان بما يزرهما كما تقدم في الصبي والمجنون
 الحريين (قوله حداهما نصف حد الحر) أى من الجلد والتغريب لا الرجم لأنه لا يتنصف
 وقضية كلامهم أنه لا فرق بين العبد والامة المسلمين والكافرين وهو كذلك وانما كان حداهما
 نصف حد الحر لقوله تعالى فإذا أحسن أى تزوجن فعليهن نصف ما على المحصنات أى الحرات من
 العذاب أى الجلد والتغريب والآية في الاماء وقيس عليهن العبيد وروى مالك وأحمد عن
 علي رضي الله عنه أنه أتى بعبد وامة زنيا فجلدهما خمسين خمسين اذ لا فرق في ذلك بين الذكر
 والانثى كما أشار إليه المصنف بقوله والعبد والامة الخ (قوله فيحد كل منهما خمسين الخ)
 تفريع على قوله حداهما نصف حد الحر وقوله ويقرب أى كل منهما وقوله نصف عام أى لأنه
 يشبه الجلد فيتنصف مثله وموثة تغريبه على سيده وان زادت على موثة الحضر وموثة تغريب
 الحر على نفسه ولو زنى المورج فالوجه أنه لا يقرب في الحال بل يؤخر إلى مضي مدة الاجارة ان
 تعذر عمله في الغربة كالبناء والخدمة كما لا يحبس لغربه ان تعذر عمله في الحبس بل أولى لأن
 ذلك حق آدمي وهذا حق الله تعالى بخلاف ما إذا لم تعذر عمله في الغربة كتخطيطة والكتابة فانه
 يقرب في الحال (قوله ولو قال المصنف ومن فيه رق الخ) أى لأن كلامه قاصر على العبد
 والامة والتميز بينهما كامل الرق الذي لم يتعلق به شأبة الحرية وقوله حده الخ أى كنصف
 حد الحر وقوله كان أولى جواب لو هو أولى لوجه عموم كما يؤخذ من قوله ليعلم المكاتب
 الخ وبجاءة النسخ الخطيب ولو عبر المصنف عن فيه رق لم المكاتب الخ وهو صريح فيما قلنا
 (قوله وحكم اللواط) بكسر اللام وهو الوطء في دبر الذكور ولو عبده أو في دبر الانثى لكن محل
 وجوب الحد فيه في غير زوجته وأمنه وأما فيهما فان تكرر وجب التعزير فقط على المذهب
 في الروضة فان لم يتكرر فلا تعزير كما ذكره البغوي والرويانى وهو فعل قوم لوط فانهم أقول من

أودى (في نكاح صحيح)
 وفي بعض النسخ في النكاح
 الصحيح وأراد بالوطء تغيب
 الحشفة أو قدرها من
 موطوءها يقبل وخرج
 بالصحيح الوطء في نكاح
 فاسد فلا يحصل به التحصين
 (والعبد والامة حداهما
 نصف حد الحر) فيحد
 كل منهما خمسين
 جلدة ويقرب نصف عام
 ولو قال المصنف ومن فيه
 رق حده الخ كان أولى ليم
 المكاتب والمبعض وأتم
 الولد (وحكم اللواط

أقرب الرجال في أديارهم شهوة من دون النساء كما ذكره الجلال السيوطي في الأقليات ولم يعرف
 بعد قوم لوط في الجاهلية لافي العرب ولا في العجم إلى أن ظهر في صدر الإسلام حين كثرت الغزو
 وطالت عليهم الغيبة عن النساء وسبوا أبناء فارس والروم من الذرية واستخدموهم واختلوا بهم
 فسؤل الشيطان لبعضهم أنهم يقومون مقام النساء في الجملة فطلبوا منهم ذلك فأطاعوهم
 لشدة انقيادهم لهم فقتلوا بهم وأجروهم بحرى النساء وكان أول ذلك بخراسان مما ألقته منه
 ومن سائر القواش (قوله وإتيان البهائم) أى في قبل أو دبر وشمل هجوم البهائم المأكولة
 وغيرها (قوله حكم الزنا) أى الذى هو وجوب الحد وهذا راجع في اللواط مرجوح في إتيان
 البهائم والراجح أن فيه التعزير فقط كما يعلم من كلام الشارح وذكر الشيخ الخطيب أن في المسئلة
 ثلاثة أقوال أحدها ما ذكره المصنف من وجوب الحد وعليه فيفرق بين المحسن وغيره فيرجم
 الأول ويجلد الثاني ويغرب ثانیها أن واجبه القتل محضاً كان أو غيره لقوله صلى الله عليه وسلم
 من أتى بهيمة فآكلوه واقتلوهام معه رواه الحاكم وصححه استناده وقتله ما لم يفسوخ الحمل على
 المستحل وهذا يقتضى أنه يقتل بالسيف لا بالرجم والمراد بقتلها معه ذبحها إن كانت مأكولة
 والامر فيه للندب ثلاثاً ذكر الفاحشة كالأزوية وثالثها وهو أظهرها أن واجبه التعزير فقط
 لأن الطبع السليم يأباه فلم يخرج إلى الحد في الزجر عنه بل يعزروا في النسائي عن ابن عباس ليس
 على الذى يأتي البهيمة حد ومثل هذا لا يقوله إلا عن توقيف هذا رجل بعضهم كلام المصنف
 على أن المراد منه أن حكم إتيان البهائم حكم الزنا من حيث أنه لا يثبت إلا بأربعة لا من حيث
 وجوب الحد فلا ينافي أن واجبه التعزير على المعقد وهذا الحل وإن كان بعيداً أولى من
 التضعيف كما قرره بعض المشايخ في دوسه المرات العديدة وعلم من ذلك أن الزنا لا يثبت إلا بأربعة
 لقوله تعالى واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أو بعسة منكم ولا بد فيها
 من التفصيل فتتعرض للكيفية لاحتمال إرادة المباشرة فيمادون الفرج ولين زنى بها لاحتمال
 أن لا حد عليه بوطنها وتعرض لاحتمال الحشفة أو قدوها من فاقدها في الفرج فيقولون رأيناها
 أدخل حشفته أو ذكره في فرج فلانة على وجه الزنا وإن لم يقولوا كالمردود في المكحلة وكالبينة
 الإقرار بالحقيق مع التفصيل فيثبت به الزنا ولو مرة خلافاً لمن اعتبر كونه أو بعس مرات كالشهادة
 وخروج بالحقيق الحكمى وهى اليمين المردودة بعد نكول الخصم كان ادعى شخص على آخر أنه
 زنى وأراد فصله على أنه لم يزن فنشكل ثم رد اليمين على المدعى خلف اليمين المردودة فانها كالأقرار
 لئلا يثبت بها الزنا في حق المدعى عليه وإنما يسقط بها الحد عن القاذف (قوله فمن لا ط
 بشخص الخ) تفريع على قول المصنف حكم الزنا بالنسبة للواط وقوله بأن وطئه في دبره تصوير
 للملوط به وقوله حد أى رجم إن كان محصناً وجلد وغرب إن كان غير محصن وقوله على المذهب
 هو المعقد ومقابل أنه يقتل مطلقاً وفي كيفية قتله أوجه أحدها بالسيف وهو أصحها كإتيان الروضة
 فإنه قال فيها قلت أصحها بالسيف والله أعلم وثانيها بالرجم وثالثها بهدم جدار عليه أو دمه من
 شاطئ وهذا كله في الفاعل وأما المفعول به فيجلد ويغرب إن كان مكلفاً طائفاً سواء كان محصناً
 أم لا ذكره كان أو أتى فان كان غير مكلف أو مكرهاً فلا حد عليه ولا مهرله (قوله ومن أتى بهيمة
 الخ) معطوف على قوله فمن لا ط بشخص الخ فهو تفريع على قول المصنف حكم الزنا بالنسبة

وإتيان البهائم حكم الزنا
 فمن لا ط بشخص بأن وطئه
 في دبره حد على المذهب
 ومن أتى بهيمة

لايمان البهائم بناء على ظاهره من أن المراد كحكم الزنا الذي هو وجوب الحد وقد عرفت أن بعضهم حمله على أن المراد أنه كحكم الزنا في كونه لا يثبت إلا بأربعة وهو أولى من التضعيف كما تقدم وقوله حد أي رجم إن كان محصنا وجلد وغرب إن كان غير محصن وقوله كما قال المصنف أي على ما يظهر من كلامه لا على تأويله السابق وقوله لكن الرابع أنه بعدد استدلاله على قوله حد كما قال المصنف لأنه رجم أي هو الرابع فدفع ذلك بالاستدلال (قوله ومن وطئ أجنبية فيمادون الفرج) أي كان أدخل ذكره في سرتها أو أذن بها أو فحوا ذلك وتجوز المصنف في إطلاق الوط على هذا ولذلك قال الشيخ الخطيب والاولى ومن باشر فيمادون الفرج أي لأن حقيقة الوط ما يلج الحشفة أو قد رها من فاقدها في الفرج وهذا ليس مراداً بدليل قوله فيمادون الفرج لكن قد عرفت أن المصنف تجوز في إطلاق الوط على هذا نعم هو ليس قيداً بل المعانقة والمفاخنة والتقبيل ونحوها كذلك واستترت السارح بقوله أجنبية عن زوجته أو أمته فلا تعزير فيها محل سائر بدنه ما للاستمتاع ما عدا الدبر (قوله عزو) أي بما يراه الامام من ضرب أو صفع بالقاء والعين المهجلة وهو الضربة بجميع الكف أو بسطها أو حبس أو فني أو تجريس أو تسويد وجهه أو قيام من مجلس أو نوب يخ بالكلام وله أن يجمع بين هذه الامور وله الاقتصار على بعضها حتى لا يقتصر على التوبيخ بالكلام وحده فيما يتعلق بحق الله تعالى كما في الروضة بل له ترك التعزير من أصله في حق الله تعالى لأنه مبني على المسامحة ولذلك أعرض صلى الله عليه وسلم عنه في جماعة استحقوه كالغالب في الغنمة ولا يجوز تركه في حق آدمي عند طلبه له على المعتد وإن خالف في ذلك ابن المقرئ ولا يجوز للامام العقوب عن الحد وبعده أن يلفه ما يوجبها ولا تجوز الشفاعة فيها لقوله صلى الله عليه وسلم لا سامة لما كلف في شأن الخزومية التي سرقتم حكم عليها النبي صلى الله عليه وسلم بالحد أنشفع في حذ من حدود الله تعالى ثم قام فخطب فقال انما اهلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف اعلموا عليه الحد والله لو ان فاطمة بنت محمد سرق لقطعت يدها روى الشيخان وحكى عن الامام الشافعي رضي الله عنه أنه كان يقول عند قراءة هذا الحديث حاشاها الله وأما أقول كذلك وتسبب الشفاعة الحسنة عند ولاية الامور في غير الحد ولقوله تعالى من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ونظير الله يعين عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه طالب حاجة أقبل على جلسائه وقال اشفعوا توأجروا ويقضي الله عن لسان نبيه ما شاء (قوله ولا يبلغ الامام) أي وجوباً فلا يجوز له ذلك لخبر من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين وهذا في التعزير بما هو من جنس الحد كالضرب وجنس التعزير كالنفي بخلاف غير ذلك (قوله بالتعزير) متعلق بيلغ وقد ذكرنا ضابطاً للتعزير وهو انه مشروع في كل معصية لاحد فيها ولا كفاية غالباً كباشرة أجنبية فيمادون الفرج كما سبق وسرقة ما لا قطع فيه وسب بغير قذف كقوله لغيره يا فاسق يا خبيث وتزوير أي محاكاة الخط أو تحسين الكلام على الناس ليدخل عليهم انه حق وهو باطل وشهادة زور ومنع حق مع القدرة عليه كنع الزوج حق زوجته وهو قادر عليه ونشوز الزوجة من زوجها وموافقة الكفار في أعيادهم ونحوها ومسك الحيات ودخول النار وأن يقول لذي يا حاج فلان ونسمة من يزور قبور الصالحين حاجاً وانما قلنا غالباً

حد كما قال المصنف لكن
الرابع أنه يعزو (ومن وطئ)
أجنبية (فيمادون الفرج)
عزو ولا يبلغ الامام (بالتعزير)

لانه استثنى من منطوق الضابط مسائل منها أن الأصل لا يعز رطلق القرع كما لا يجذب قذفه ومنها أنه إذا ارتد ثم أسلم أول مرة لا يعزرو ومنها أن للسيد إذا كلف عبده ما لا يطبق لا يعزرو أول مرة مع أنه يهرم عليه وإنما يقال له لا تعد فان عاد عزرو ومنها أن الشخص إذا قطع أطراف نفسه لا يعزرو مع أنه يحرم عليه ومن مفهومه مسائل فانه اقتضى بالمفهوم أنه لا تعزير في غير معصية واستثنى من ذلك مسائل منها أن الصبي والمجنون يعزروا إذا فعل ما يعزرو عليه البالغ العاقل مع أن فعلهما ليس بمعصية لعدم تكليفهما ومنها أن المنتسب يمنع من يكتب باللون من فعله ذلك ويؤدب عليه إلا أخذ والمعطى وظاهر كلامهم ولو في اللهو المباح مع أنه ليس بمعصية ومنها نفى الخنثى أي المنتسب بالنساء ولو خلقيا وطبيعيا مع أنه ليس بمعصية حيث ذواتها ينفيه الامام للمصلحة لتلايقن غيره واقتضى بالمفهوم أيضا أنه متى كان في المعصية حد كلنا أو كفارة كالقتع بالطيب في الاحرام انتفى التعزير واستثنى من ذلك مسائل منها افساد الصائم يوما من رمضان بالجماع فانه يجب فيه التعزير مع الكفارة والقضاء ومنها أن المظاهر يجب عليه التعزير مع الكفارة ومنها اليمين الغموس سميت بذلك لانها تغمس صاحبها في النار وفي الائم فيجب فيها التعزير مع الكفارة ومنها ما قاله الشيخ عز الدين في القواعد الصغرى أنه لو زنى رجل بأمة في جوف الكعبة وهو صائم في رمضان معتكف محرم لزمه العتق لافساده الصوم في يوم من رمضان بالجماع والبدنة لافساده الاحرام بالجماع والحد للزنا والتعزير لقطع الرحم وانتهاك حرمة الكعبة واستثنت أيضا من ذلك مسائل عديدة مهمة لا تحتملها الطلاب وفيما ذكرته تذكرة لاولى الالباب (قوله أدنى الحدود) أي أدنى حدود المعزرو وهو حد الشرب فانه في الحز أربعون وفي الرقيق عشرون كما أشار إليه الشارح بقوله فان عزراخ وقوله لانه أي المذكور من العشرين في الاول والاربعين في الثاني وقوله أدنى حد كل منهما أي كل من العبد والحر * (فصل في أحكام القذف) أي كوجوب حد القذف بالشروط الآتية وهو من الكبار والأصل فيه قوله تعالى والذين يرمون المحصنات أي العفيفات نعلم بأن أو بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وقوله صلى الله عليه وسلم لهلل بن أمية حين قذف زوجته بشريك بن صماء البينة أو حد في ظهرك فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يكرر ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق اني لصادق ولينزل الله في حق ما يرى ظهري من الحق فترزت آيات اللعان وحنه من حقوق الأدميين وكذلك تعزيره ولذلك يرثه جميع الورثة حتى أحد الزوجين إلا ان قذفه بعد موته فليس للميت من الزوجين حق على أوجه الوجهين لا تقطاع الوصلة بينهما حالة القذف ولو عفا بعض الورثة عن حقه منه فللباقين منهم استيفاء جميعه لأن العاري لحق الجميع كما يلق الواحد وانما يسقط القود بعفو بعض الورثة عنه لأنه لا بد لا يعدل اليه وهو الدية بخلافه هنا حتى لو مات المقذوف مرثدا مع كون القاذف أسند قذفه لما قبل الرقة لم يسقط الحد بل يستوفيه وارثه لولا الرقة كتنظيره من قصاص الطرف لانه للتشني ولو كان المقذوف رقيقا واستحق التعزير على غير سيده ومات استوفاه سيده على الأصح وقيل عصبته الأحرار وقيل السلطان (قوله وهو لغة الرمي) أي مطلقا (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله الرمي بالزنا خرج به الرمي بغير الزنا من الكبار وغيرها

أدنى الحدود) فان عزرو
عبد او يجب أن يتقص
في تعزيره عن عشرين
جلدة أو عزرو حتر واجب
أن يتقص في تعزيره عن
أربعين جلدة لانه أدنى
حد كل منهما

* (فصل في أحكام القذف)
وهو لغة الرمي وشرعا الرمي
بالزنا

مخفيه ايذاء كان يقول لغيره يا امرأتى أو يا نارك الصلاة أو نحو ذلك فان ذلك رى بغير الزمان
الكبار وكان يقول له يا مقبل الاجنبيات أو يا ناظر العورات فان ذلك رى بغير الزمان الصغار
فوجب في ذلك التعزير للايذاء لا الحد لعدم ثبوته وليس الرى باثبات البهائم قذفاً كان يقول له
يا نيك الحادة (قوله على جهة التعيير) أى على جهة هى التعيير أى الحاق العار بالمقذوف
وقوله لتخرج الشهادة بالزنا أى انما قيدت بذلك لتخرج الشهادة بالزنا فانها كانت ربما بالزنا
اكتها ليست على جهة التعيير ومحل ذلك اذا كان الشهود أربعة فان نقصوا عن الاربعة
كانت شهادتهم قذفاً فيقتضى أن ذلك تعبير حكما حيث لم يحصل المقصود من شهادتهم
بالزنا (قوله واذا قذف) أى رى وقوله بذال مبهمة أى لا بدال مبهمة وقوله غيره أى من رجل
أو امرأة أو غنى لكن لا يكون قذفه صريحا الا ان أضاف الزنا الى فرجيه كان يقول رنى
فرجك فان أضافه الى أحدهما كان يقول له رنى ذكرك أو فرجك كان كناية (قوله كقوله
زيت) بفتح التاء وكسرهما أو يازانى أو يازانية حتى لو قال للرجل يازانية والمرأة يازانى كان قذفاً
ولا يضر اللعن بالتأنيث للمذكر والتذكير للمؤنث كما سرح به فى المهرودى الى أنه لا يخلو بل هو
التأنيث باعتبار التسمية والتذكير باعتبار الشخص وكذا لو قال له أو بلغت ذكرك أو حنقتك
فى فرج أو يلا جاحرماً أو فى دبر وان لم يقل أو يلا جاحرماً لان الإيلاج فى الدبر لا يكون الا محرم
بخلاف الإيلاج فى الفرج فقد يكون حلالاً فذلك احتيج للتقييد فيه بقوله أو يلا جاحرماً
والمتياد ومنه أنه محرم لذاته فلا يقال ان المحرم صادق بالمحرم اعارض كبحض ونحوه ولو قال زيت
بالياء فى الجبل أو نحوه كان صريحا فى القذف لظهور الرى بالزنا فيه وذكر الجبل ونحوه لسان محله
فلا يصر فى الصريح عن موضوعه بخلاف ما لو قال زنا بالهمز فى الجبل ونحوه فانه كناية لان الزنا
فى الجبل ونحوه ظاهره الصعود وكذا قوله لرجل يا فاجر يا فاسق يا خبيث ولا امرأه يا فاجرة يا فاسقة
يا خبيثة وأنت تحبين الخلوة أو الظلمة ولا تترقين يد لاس وكذا قوله لغيره يا عرس يا عرس يا علق
يا ديوت فان ذلك كله كناية واشتلف فى قوله لوطى هل هو صريح أو كناية والمعتقد أنه كناية
لاحتمال أن يريد أنه على دين قوم لوط بخلاف قوله لا تط فانه صريح وكذا قوله يا خبة فهو
صريح كما أفتى به ابن عبد السلام وهو المعتقد خلافاً لمن جعله كناية ولو قال يا بغاة فهو كناية لاحتمال
أن يريد أنه كثير البغى بمعنى مجاوزة الحد واحتمال أن يريد أنه كثير البغاة بمعنى الزنا وكذا لو قال
يا محنت فانه كناية على المعتقد خلافاً لمن جعله صريحا تظن للعرف فان أنكر الشخص فى الكناية
أرادة القذف بها صدق بيئته لكن يعزى للايذاء اذا خرج لفظه مخرج السب والذم والا فلا تعزير
ولو قال لغيره فى خصومة أو غيرها يا ابن الحلال وليست أى بزانية وما أنا ابن زانية وما أنا ابن زنا
وما أنا ابن زنا وما أنا ابن خيأز أو اسكافى وما أحسن اسمك فى الجيران فليس ذلك بقذف وان
نواء فليس صريحا ولا كناية لان اللفظ لا يحتمل القذف أصلاً وانما يحتمل قرائن الاحوال فلذلك
يسمى بالتحريض والحاصل أن الالفاظ فى هذا المقام ثلاثة أقسام صريح وكناية وتعرىض لان
اللفظ أن لم يحتمل غير القذف فصرح وان احتمل واحتمل غيره بوضعه فكناية وان لم يحتمل أصلاً
لكن يفهم منه قرائن الاحوال فتعرىض (قوله فعليه حد القذف) أى فعل القاذف حد
القذف للمقذوف وقوله ثمانين جلدة أى يعنى ثمانين جلدة فهو منصوب بمحذوف تقديره يعنى

على جهة التعيير لتخرج
الشهادة بالزنا (واذا قذف)
بذال مبهمة (غيره بالزنا)
كقوله زيت (فعليه حد
القذف) ثمانين جلدة
سكافى

مثلا ولا يصح أن هذا في الحر أو ما في الرقيق فهو أربعون وقوله كما سيأتي أي في قوله ويحذر الحر
 غائبين بجلدة (قوله هذا) أي كونه عليه حد القذف وقوله ان لم يكن القاذف أباً أو أما أي
 للمقذوف وقوله وان علياً أي الأب والام وقوله كما سيأتي أي في قوله وأن لا يصح كون والد
 للمقذوف ولعل الشارح ذكره هنا اهتماماً به وتجيلاً للعائدة (قوله بمائة شرائط) أي مع
 غائبة شرائط بل أحد عشر بزيادة الثلاثة الآتية قريباً (قوله ثلاثة) أي بالثناء وقوله وفي
 بعض النسخ ثلاث أي بلاثاء وقوله منها أي من الثلاثة وقوله في القاذف أي كائنه في القاذف
 ويراد على هذه الثلاثة ثلاثة أخرى فتكون الشروط التي في القاذف ستة الثلاثة التي ذكرها
 المصنف والثلاثة الزائدة أن يكون مختاراً فلا حد على مكره بفتح الراء في القذف ولا على مكره
 بكسر هاء فيه أيضاً وأن يكون ملتزماً بالاحكام فلا حد على حربي لعدم التزامه بالاحكام
 وان لا يكون مأذوناً له في القذف فلو أذن لغيره في قذفه فلا حد عليه كما صرح به في الروايد وعلم
 من اقتصارهم على هذه الشروط في القاذف أنه لا يشترط اسلامه ولا حريته وهو كذلك (قوله
 وهو) أي المذكور من الثلاثة التي في القاذف وقوله أن يكون بالغاً فلا أي ولو سكران
 متعبداً ولذلك لم يكن مكلفاً وقوله فالصبي والمجنون المخرج تفرع على مفهوم الشرطين معا وقوله
 لا يحدان بقذفهما شخصاً أي لعدم تكليفهما ويعززان على ذلك ان كان لهما نوع تمييز والافلا
 ويسقط بالبلوغ والافاقة (قوله وأن لا يكون والد للمقذوف) أي له عليه ولادة ولو بواسطة
 أخذ من كلام الشارح وقوله فلو قذف الأب والام المخرج تفرع على مفهوم الشرط وقوله وان
 علا أي أحدهما المأخوذ من أو وقوله ولده أي ولد أحدهما المأخوذ من أو أيضاً وقوله
 وان سفل أي الولد وهو معلوم من قوله وان علا وقوله لا حد عليه أي على أحدهما المأخوذ
 من أو كما سبق وبالجمله لا يحد الاصل بقذف فرعه لكن يعز لا يذا (قوله ونفس في المقذوف)
 أي ونفس منها كائنه في المقذوف (قوله وهو) أي المذكور من الخمس التي في المقذوف
 وقوله أن يكون مسلماً أي ولو ارتد بعد القذف فلا يسقط الحد عن قذفه لان طر والردة لا يدل
 على سبق مثلها بخلاف الزنا كما سيأتي وقد يجب الحد بقذف الكافر بأن يقذف مرتداً بأنه زني
 في حال اسلامه فيجب عليه الحد ولا يسقط رده ولو مات مرتداً ويستوفيه وارثه لولا الردة
 كما تقدم (قوله بالغاً فلا) أي حال القذف وقد يجب الحد بقذف المجنون بأن يقذفه بأنه زني
 في حال افاقته فيجب عليه ولا يسقط مجنونه حينئذ (قوله حراً) أي حال قذفه وقد يجب الحد
 بقذف العبد بأن قذفه بزناً أضافه الى حال حريته قبل طر والرق عليه وصورته أن يسلم الاسير
 وهو حر ثم يختار الامام فيه الرق ثم يقذفه شخص وهو رقيق بزناً أضافه الى حال حريته بعد أن
 أسلم وهو أسير وقبل أن يختار فيه الامام الرق هذا هو التصور الصحيح كما يؤخذ من كلام الشيخ
 الخطيب بخلاف قول الهشبي نحو من التصديق ارا الحرب ثم استرق فانه غير صحيح لان ذلك قبل
 طر والرق عليه كان كافراً فلا يجب الحد بأضافته الى حال حريته (قوله عفيفاً عن الزنا) أي
 وعن وطء زوجته في دبرها وعن وطء محرمة المأوكة له فكان على الشارح أن لا يقيد بكلام
 المصنف بقوله عن الزنا فانه يشترط العفة عن ثلاثة أشياء واطلاق المصنف بشعها فلا يجب
 الحد على قاذف من فعل شيئاً منها ولو مرة ولو تاب وصار ولياً لله تعالى لان العرض متى اتم

هذا ان لم يكن القاذف أباً
 أو أما وان علياً كما
 سيأتي (بمائة شرائط
 ثلاثة) وفي بعض النسخ
 ثلاث (منها في القاذف
 وهو أن يكون بالغاً فلا
 فالصبي والمجنون لا يحدان
 بقذفهما شخصاً (وأن لا
 يكون والداً للمقذوف)
 فلو قذف الأب أو الام
 وان علا ولده وان سفل
 لا حد عليه (ونفس
 في المقذوف وهو أن يكون
 مسلماً بالغاً عاقلاً حراً
 عفيفاً) عن الزنا

قول الشارح وان علياً
 يتعين فيه كسر اللام من
 باب رضى ولا يجوز قصها
 الا اذا قبل علواً بفتح الواو
 كما في قوله تعالى فلما اتلفت
 دعوا الله ورجيا كبه نصر
 الهودين

لا تقصد ثلثه بطرق العفة بعد ذلك فان قيل قد ورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له أوجب بأنه
بالنظر الى أمور الآخرة ولا تطل العفة بوط . حليلته في نحو حبس أو أحرار أو في ردة أو طلاق
رجعي ولا بوط . أمته المزوجة أو المكاتب أو المعتدة أو في زمن الاستبراء ولا بوط . أمة ولده
ولا بوط . بشبهة كسكاح بلا ولي وشهود ولا بوط . مجوسى محرماه ولا بوط . مكروه أو جاهل
بشرعيه ولا بزماسبي أو مجنون ولا بعقد مات الوط . في أجنبية كقبلة ونحوها (قوله فلا حد
بغذف الشخص كافرا) أى لانه غير محسن لخبر من أشرك بالله فليس بمحسن وانما جعل الكافر
محسنا في حد الزنا دون حد القذف لأن حده في الزنا بالرجم فيه أهانه له والحد بقذفه إكرام له
والكافر ليس من أهل الإكرام وهذا محترز قوله مسلما وقوله أو صغيرا محترز قوله بالغا وقوله
أو مجنوننا محترز قوله عاقلًا وقوله أو زانيا محترز قوله عفيفا عن الزنا وفيه قصور كما علم مما تقدم ولو زنى المذدوف قبل الحد
سقط الحد عن قاذفه لأن العادة الإلهية جوت بأن الله لا يكشف السر من أول مرة فظهر الزنا
منه يشعر بسبق مثله لانه يكتم ما أمكن بخلاف ما لو ارتد قبل الحد فإنه لا يسقط الحد عن قاذفه
لأن الردة عقيدة تظهر غالبا فظهرها لا يدل على سبق مثله (قوله ويحد الحر القاذف ثمانين
جلدة) أى لقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة وعلم كونه في الأحرار من قوله تعالى ولا تقبلوا
لهم شهادة أبدا لانه دل على أن عدم قبول شهادتهم مترتب على القذف فيقتضى أنها كانت
مقبولة قبله ومعلوم أن الشهادة لا تقبل إلا من الأحرار (قوله ويحد العبد) أى من نفسه رق
ولو مبعضا وقوله أربعين جلدة أى لانه على النصف من الحر بالإجماع (قوله ويسقط عن
القاذف الخ) لما تكلم على شروط حد القذف شرع في مسقطاته فقال ويسقط عن القاذف
الخ (قوله بثلاثة أشياء) أى بأحد ثلاثة أشياء بل ستة بزيادة أقرار المذدوف بالزنا وارث
القاذف له وامتناع المذدوف من البين فان للقاذف تحليف المذدوف على عدم زنا . ولو مع
قدرته على البينة عند الأكثرين فان حلف حد القاذف والاسقط عنه الحد (قوله أحدها)
أى أحد الثلاثة الأشياء التى يسقط بها الحد عن القاذف (قوله إقامة البينة) أى على زنا
المذدوف وتقدم أنها أربعة فلو شهد به دون أربعة حدوا ولا يتم التفاصيل في شهادتهم كما مر
(قوله سواء كان المذدوف أجنبيا أو زوجة) تعميم في سقوط الحد عن القاذف بإقامة البينة
وأخذ هذا التعميم من تقييد المصنف الأخير بقوله أو اللعان في حق الزوجة ويجرى نظيرهذا
التعميم في قوله أو عفو المذدوف (قوله والثانى مذكور الخ) انما احتاج الى ذلك في هذا
وما بعده لكون المصنف عطف بأو التى لا تناسب العطف لكان المصنف عطف بها للإشارة الى
أن المدار على أحدها كما قدرناه في كلامه السابق (قوله في قوله) أى المصنف (قوله
أو عفو المذدوف) أى ولو على مال فلو عفا المذدوف أو وارثه على مال سقط الحد ولا يجب المال
كافى فتاوى الخياطى وبعض المذدوف عن القاذف سقطت حصاته فاذا قذفه بعد ذلك لم يحد
وان تكرر بل يعزr وقوله أى عن القاذف أى عن حقه ولا يتم الفروع عن جميعه فلو عفا عن
بعضه لم يسقط منه شئ كما يحتمل الرافى في الشفعة وكما يسقط الحد بالعفو يسقط التعزير بالعفو
ولذلك ألحق في الروضة التعزير بالحد في سقوطه بالعفو (قوله والثالث مذكور الخ) تقدم

فلا حد بقذف الشخص
كافرا أو صغيرا أو مجنوننا
أو زانيا (ويحد
الحر) القاذف (ثمانين
جلدة) ويحد (العبد
أربعين) جلدة (ويسقط
عن القاذف) حد القذف
ثلاثة أشياء أحدها
(إقامة البينة) سواء كان
المذدوف أجنبيا أو زوجة
والثانى مذكور في قوله
(أو عفو المذدوف) أى
عن القاذف والثالث
مذكور

التعبيه على وجه احتياج الشارح لذلك وقوله في قوله أي المصنف (قوله أو اللعان في حق
 الزوجة) أي ولوم القدرة على البيئة كما تقدم في اللعان (قوله وسبق بيانه) أي اللعان وقوله
 في قول المصنف وأذاري الرجل الخ أي وانه إلى آخره * (فصل في أحكام الاشربة وفي الحد
 المتعلق بشربها) * ظاهر هذه الترجمة أن المذكور في كلام المصنف شيان وليس كذلك بل
 المذكور في كلامه الحد كما يعلم بتسع كلامه وعبارة الخطيب فصل في حد شارب المسكر من خمر
 وغيره وهي أولى من عبارة الشارح وقال المحشي ولو عكس المصنف هذه العبارة لكان أولى
 وأنسب بما تقدم اذ الكلام في الحد وذلك قد علمت أن المذكور في كلام المصنف الحد فكان
 الأولى الاقتصار عليه في الترجمة والاشربة جمع شراب والمراد الاشربة المحرمة كالخمر ونحوه
 وشربها من الكفار والاصل في تحريمه قوله تعالى انما الخمر والميسر آي القمار والانصاب أي
 ما ينصب ليعبد من دون الله والازلام أي القساح التي يضرب بها رجس من عمل الشيطان
 فاجتنبوه لعلكم تفلحون وكان شربها جائزا في صدر الاسلام ولو القدر الذي يزيل العقل خلافا
 لمن قال المباح شرب ما لا يفتسي الى السكر المزيل للعقل لان المزيل للعقل حرام في كل ملة حكاه
 القشيري في تفسيره عن القفال الشاشي قال النووي في شرح مسلم وهو باطل لا أصل له
 فالحق القول الاول وحصل التحريم بعد ذلك في السنة الثالثة من الهجرة بعد أحد خلافا لما
 وقع في عبارة الخطيب من قوله في الثانية فانه ينا في قوله بعد أحد لان غزوة بدر كانت في الثانية
 وأحد كانت في الثالثة وقال المحشي في السنة الثانية أو الثالثة فأشار الى الخلاف لكن
 الصواب الثالثة لما علمت وهي مما تكرر النسخ لها كما ذكر السيوطي في قوله
 وأربع تكرر النسخ لها * جاءت بها النصوص والآثار
 فقبله ومثله ونحوه * كذا الوضو مما تمس النار

ويروى حميد بن خمر فأنها تكرر النسخ لها أيضا وبها تصير خمسة (قوله ومن شرب) أي أو كل
 بأن جدد الخمر وأكله بخلاف ما لو احتقن به بأن أدخله دبره أو استعط به بأن أدخله أنفه فلا يحد
 بذلك لان الحد للزجر ولا ساجدة اليه هنا والمراد من شرب وهو مكلف ملتزم للاحكام عالم بالتحريم
 مختار لفرض ضرورة وخرج بالمكلف المصبي والمجنون لرفع القلم عنهما وبالملتزم للاحكام المحربي
 لعدم التزامه للاحكام والذي أيضا لانه لا يلزم بالذمة ما لا يعتقده وبالعالم بالتحريم الجاهل به
 لقرب عهده بالاسلام أو لكونه نشأ بعبد داعي العلماء فلا حد عليه لانه قد يفتي عليه ذلك
 والتحديد بالشبهات خبر ادروا الحدود والشبهات ولا فرق في ذلك بين من نشأ في بلاد الاسلام
 وغيره بخلاف من علم الحرمة وجهل الحد فانه يجب عليه الحد لانه كان من حقه حيث علم
 الحرمة أن يمتنع عن الشرب فلما شربه مع ذلك غلط عليه بإيجاب الحد عليه ومثل الجاهل
 بالتحريم من جهل كونه خمر فاشربه يظنه ماء أو نحوه فلا حد عليه للعدو ويصدق في دعواه
 الجهل يمينه كما قاله في البصر وبالحتم المكره ومنه المصوب في حلقه قهر الخبر رفع عن أمي
 الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ويجب عليه أن يتقيا به بعد زوال الاكراه وبغير ضرورة
 ما لو خص بلقمة أي شرف بها ولم يجد غيرها فأساغها به فلا حد عليه لوجوبها عليه انفاذا لنفسه
 من الهلاك فهذه رخصة واجبة فلو وجد غيره ولو بولا من مغلط أساغها به وحرم أساغها بالخمر

في قوله (أو اللعان في حق
 الزوجة) وسبق بيانه في قول
 المصنف فصل وأذاري
 الرجل الخ
 * (فصل في أحكام الاشربة
 وفي الحد المتعلق بشربها
 ومن شرب

ولكن لاحد به على المعقولة الشبهة ويحرم التداءى بصرف النحر لانه صلى الله عليه وسلم لما سئل
 عن التداءى به قال انه ليس بدواء ولكنه داء وعليه حمل حديث ابن جبريل ان شفاء الحق فيما
 حرم عليهما فهو محمول على صرف النحر ولا يمكن لاحد به للشبهة وأما التداءى بما استهلك فيه
 كالترياق الكبير ونحوه فيجوز اذا لم يجد ما يقوم مقامه من الطاهرات كالنداءى بالنجس غير
 النحر كالبول والجسم الميتة بالشرط المذكور ويحرم أيضا تناوله للعطش لانه لا يزيد بل يزيد لانه
 طبعها حار يابس كما قاله أهل الطب لكن لاحد عليه للشبهة ومحل حرمة تناوله للعطش ما لم يتبين
 لنفع الهلاك والاجازيل وجب لدفع الهلاك كما نقله الامام عن اجماع الاصحاب فهو حينئذ
 كاساغة القيمة به لمن غص به لانه لا يدفع الهلاك ولا يبعد أن يلقى بالهلاك فتؤلف عضوه
 أو ينفعه ويؤخذ من ذلك أنه لو شرب الصغير رائحة النحر وخيف عليه الهلاك أو ما ألحق به
 ان لم يسق منه أنه يجوز تقيمه منه بقدر ما يدفع عنه الضرر وهو ظاهر (قوله خرا) أى صرفا
 وان قل وان لم يسكر لقلته وان كان درديا وهو ما يبقى في أسفل اناته نخينا وخرج بالصرف
 ما لو شربه في ماء استهلك فيه أو كل خبزا بمن دققه به أو لما طبخ به أو مجبونا هو فيه فلا حد
 بذلك لاستهلاكه عين النحر بخلاف ما لو شرب مرق اللحم المطبوخ به أو غمر به أو ترديه فانه
 يحده ببقاء عينه (قوله وهي المتخذة من عصير العنب) سميت بذلك لخامرتها العقل واختف
 في اطلاق النحر على المتضمن غير عصير العنب هل هو حقيقة أو لا قال المزني وجماعهم لان
 الاشتراك في الصفة وهي الاسكار يقتضى الاشتراك في الاسم بطريق القياس في اللغة وهو جائز
 عند الاكثرين وهو ظاهر الاحاديث كحديث كل مسكر خمر وكل خمر حرام وقيل لا يطلق عليه الا
 مجازا ونسب الراقي الى الاكثرين العلماء وعليه مشى المصنف حيث عطف الشراب المسكر
 على النحر فاقضى أنه لا يسمى خرا ولذلك فسر الشارح كالشيخ الخطيب النحر بالمتخذة من عصير
 العنب فقط (قوله أو شرابا) أى أو شرب شرابا وان قل أو كان درديا كما مر في النحر وخرج
 بالشراب الثبات كالخبيثة والاقيون ونحوهما فلا حد فيه وان حرم ما يضر العقل
 منه بخلاف ما لا يضر العقل منه لقلته فلا يحرم لكن ينبغي كتم ذلك عن العوام
 ويجوز تناول ما يغييب العقل منه لقطع عضو متأكلا أو سامة أو نحوها بخلاف
 تعاطى النحر ونحوه من الشراب المسكر فلا يجوز تعاطيه لذلك وقوله مسكرا أى ولو بالقوة
 وان لم يسكر بالفعل لقلته لان كل شراب أسكر كثيره حرم قليله وكثيره وانما حرم
 قليله وان لم يسكر حسما لمادة الفساد كما حرم تقييله الاجنبية والخلاوة بها وان لم تقض الفتنة
 حسما لمادة الفساد والعطف في كلام المصنف من عطف العام على الخاص لان الشراب
 المسكر عام للنمر وغيره بالنظر لعموم عبارة المتن لكن الشارح قيد بقوله من غير النحر فيكون
 بالنظر لتقييده من عطف المغاير والمناسب ما صنعه الشارح لان عطف العام على الخاص لا يكون
 بأو (قوله كالنبيذ المتخذ من الزبيب) أى أو القرأ أو الرطب أو الشعير أو الذرة أو نحو ذلك
 والاضابط في ذلك كل ما كان في مشقة مطربة بأن أرغى وأزيد ولو الكشك المعروف في صافيه
 شدة مطربة حرم شربه وحده وصار نجسا (قوله يحده) أى بسوط أو عصا معتدلة بين القضب
 وهو الفصن والعصا غير المعتدلة وبين الرطب واليابس أو فعل أو أطراف ثياب لما روى

خرا) وهي المتخذة من عصير
 العنب (أو شرابا مسكرا) من
 غير النحر كالنبيذ المتخذ من
 الزبيب (يحده)

الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان يضرب بالجر يد والنعال وفي الجصاوي عن أبي هريرة
أنه أنى النبي صلى الله عليه وسلم بسكران فأمر بضربه فقتل من ضرب يده ومن لم يضرب يده
ومن لم يضرب بشويه وبخرق الشارب الضرب على الأضواء فلا يجمعه في موضع واحد لأنه
قد يؤذى إلى الهلاك ويحتمل المقاتل وهي المواضع التي يسرع الضرب فيها إلى القتل كالقلب
ونقرة العين والفرج ويحتمل الوجه أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم إذا ضرب أحدكم فليترك
الوجه ولأنه يجمع المحاسن بخلاف الرأس فلا يجنبه لأنه مغطى بالعماء غالباً فلا يخاف تشويهه
بالضرب وإنك تروى ابن أبي شيبة عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال إذا ضرب الرأس فإن
الشیطان فيه ولا يرفع الشارب يده فوق رأسه مثلاً لأنه يلزم على ذلك زيادة الألم ولا تشديد
الحدود ولا تجرد ثيابه الخفيفة التي لا تمنع أثر الضرب بخلاف ما يمنع كالجبة المشقوقة والقروية
تتزع منه ليصل مقصود الحد ويحتمل ذلك كقائمة الأثني جالسة ويجعل عند المرأة محرم أو
امرأة تلق عليها ثيابها إذا انكشف ويحسن ما فعله أهل العراق من ضربها في غرارها بمبالغة
في الستر ويجعل عند الخنثى محرم لا وجعل أجنبي ولا امرأة أجنبية ولا بد من قواي الضرب
ليصل الزجر والتسكيل فلا يجوز أن يفرق على الأيام والساعات لعدم حصول الإيلام المقصود
من الحدود والضابط أنه أن يخلل زمن يزول فيه الألم الأول لم يكف على الأصح والأكثى ويكره
إقامة الحدود والتعازير في المسجد كما صرح به الشيخان في آداب القضاء (قوله ذلك
الشارب) أي بعد صحوه وجوبا فلا يحسد حال سكره لأن المقصود من الحد الردع والزجر وذلك
لا يحصل مع السكر فإن حصد حال سكره اعتد به على الأصح من وجهين كما قاله البلقي إن كان
عنده نوع تمييز ولا فلا يكتفى قولاً واحداً (قوله أن كان حراً) أي كامل الحرية (قوله
أربعين جلدة) أي خلافاً للآئمة الثلاثة حيث قالوا بحد ثمانين جلدة ويدل لنا ما روى مسلم
عن أنس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجر يد والنعال أربعين
ويكتفى الحد المذكور ولو تعدد الشرب مراراً كثيرة قبل الحد وحديث الأمر بقتل الشارب
في المرة الرابعة منسوخ بالإجماع (قوله وإن كان رقيقاً) أي ولو لم يعضا وقوله عشرين أي
لأنه حد يتبع بعض فيتصرف في حق الرقيق كحد الزنا (قوله ويجوز أن يبلغ الخ) أي ويجوز
الاقتصار على الحد السابق أعني أربعين في الحر وعشرين في الرقيق وقوله به متعلق ببلغ وقوله
أي حد الشرب تفسير للضمير وظاهره أنه شامل لحد الحر والرقيق ويصرح به قوله والزيادة على
أربعين في حر وعشرين في رقيق لكنه يبلغه في الرقيق أربعين لأن له زيادة قدر حده وقوله
ثمانين جلدة أي على الأصح المنصوص لأنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى أي تكلم بالفحش
وإذا هذى افتري أي قذف وحد الإقتران ثمانون ورؤى عن علي رضي الله عنه أنه قال جلد
النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى
والظاهر أن اسم الإشارة عائد إلى الجلد ثمانين لأنه أقرب مذكور وقال الزبائدي أنه عائد على
الجلد أربعين (قوله والزيادة على أربعين في حر وعشرين في رقيق على وجه التعزير) أي لأنها
لو كانت حداً لما جاز تركها وهذا هو الأصح واعترض بأن التعزير يجب فيه التقصص من الحد
فكيف يساويه وأجيب بأنه يتولد من الشارب جنائيات فالزيادة تعزيرات على الجنائيات التي

ذلك الشارب إن كان حراً
(أربعين) جلدة وإن كان
رقيقاً عشرين جلدة (ويجوز
أن يبلغ الإمام) أي حد
الشرب (ثمانين) جلدة
والزيادة على أربعين في حر
وعشرين في رقيق (على
وجه التعزير)

تولد منه ولذلك استحسن تعبير المتهاج بتعزيرات على تعبير المحزر بتعزير وتجعل آل في كلام
المصنف الجنس المتحقق في ضمن المتعدد فيرجع للتعبير بتعزيرات لكن قال الراجح وليس هذا
الجواب شافيا لان الجنايات التي تولد من الشارب لا تنصرف فكان مقتضى ذلك جواز الزيادة
على الثمانين وقدمناها وأجيب عن ذلك بأنه انما تجز الزيادة على الثمانين اقتصارا على ماورد
(قوله وقيل الزيادة على ماذ كرحه) أي لان التعزير لا يكون الا عن جناية محققة والجناية
هنا غير محققة وهذا مرجوح ويجب بأن الشرب مظنة للجناية ونزلت المظنة منزلة المثنة
(قوله وعلى هذا) أي القول بأنها حد وقوله يمتنع النقص عنها أي عن الثمانين وهذا يخالف
لقولهم وعليه الحد الشارب مخصوص من بين سائر الحدود بان ينصم بعضه وبعضه يتعلق باجتهاد
الامام فان هذا صريح في جواز النقص عنها على هذا القول المرجوح (قوله ويجب الحد)
أي المتقدم الذي هو أربعون في الحز وعشرون في الرقيق وقوله عليه متعلق يجب وقوله أي
شارب المسكر تفسير للضمير والمراد بالمسكر ما يشعل النحر وغيره من سائر الاشربة المسكرة ولو
بالقوة وقوله بأحد أمرين متعلق يجب وانما يجب بأحد الأمرين لان كلاهما حجة شرعية
(قوله بالينة) أي شهادة الينة ولا يشترط هنا التفصيل بل تكفي الشهادة بأن فلانا شرب
خمرا أو شربا مسكرا وان لم يقل الشاهد وهو مختار عالم لان الاصل عدم الاكراه والغالب من
حال الشارب علمه بما يشربه فتنزل الشهادة عليه وقوله أي رجلين تفسير للينة وقوله يشهدان
بشرب ماذ كرا أي المسكر ومثل شهادتهما بشربه شهادتهما على اقراره (قوله أو الاقرار
من الشارب بأنه شرب مسكرا) أي بأن قال شربت مسكرا ولا يشترط في الاقرار التفصيل
كما تقدم في الينة ويقبل رجوعه عن الاقرار لان حق الله يقبل فيه الرجوع عن الاقرار
(قوله فلا يحد الخ) تفريع على مفهوم قوله ويجب عليه الحد بأحد أمرين الخ وقوله بشهادة
رجل وامرأة بل ولا يشهادة رجل وامرأتين وعبارة الشيخ الخطيب فلا يحد بشهادة رجل
وامرأتين الخ وهي صريحة فيما قلناه لان الينة هنا رجلان فقط ولا يقوم مقامهما رجل
وامرأتان وقوله ولا يشهادة امرأتين أي أو أكثر من امرأتين وقوله ولا يبين مردودة أي كان
يطلب من ادعى على شخص أنه شرب مسكرا الين منه على أنه لم يشربه فبرتها على المدعى
فيصنف أنه شربه فلا يجب عليه الحد بهذه الين المردودة وقوله ولا يعلم القاضي أي لانه لا يقضي
بعلمه في حدود الله تعالى ثم سيد العبد يستوفي الحد من عبده بعلمه لا صلاح ملكه (قوله ولا
يحد أيضا) أي كما لا يحد بما ذكر وقوله الشارب أي للمسكر وقوله بالني أي كان تقبلا خيرا وقوله
والاستنكاه أي وجود نكحة أي رائحة النحر منه كما أشار اليه الشارح بقوله أي بأن ينسب
منه رائحة النحر وكذلك لا يحد بالسكر لا حقال أن يكون شرب النحر ناسيا أو غالطا أو مكرها
فانهض ذلك شبهة والحد يدور بالشبهات كما تقدم (فصل في أحكام قطع السرقة الخ) أي
هذا فصل في أحكام الخ والمراد بالاحكام هنا الامور المثبتة للقطع كما قاله الشارح المسمى وقوله
قطع السرقة أي القطع الذي سببه السرقة فالإضافة في ذلك من اضافة المسبب الى السبب
وفي السرقة ثلاث لفات فتح السين مع كسر الراء أو سكونها وكسر السين مع سكون الراء والاصل
في القطع بها قبل الاجماع قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ولشكك أبو العلاء

وقيل الزيادة على ماذ كرحه
وعلى هذا يمتنع النقص عنها
(ويجب الحد) (عليه) أي
شارب المسكر (بأحد أمرين
بالينة) أي رجلين يشهدان
بشرب ماذ كرا (أو الاقرار
من الشارب بأنه شرب
مسكرا فلا يحد بشهادة
رجل وامرأة ولا يشهادة
امرأتين ولا يبين مردودة
ولا يعلم القاضي ولا يعلم غيره
(ولا يحد) أيضا الشارب
(بالني والاستنكاه) أي
بأن ينسب منه رائحة النحر
(فصل في أحكام قطع السرقة)

المعزى وكان ملحقا على أهل الشريعة في الفرق بين دية البدن بمسماته دينار عند فقد الأبل
على القول القديم القائل بأنه يقتل في الدية الكاملة إلى أن يدينه وقطعها في السرقة بربع
دينار بقوله

يدبجهم مئين مسجد وديت * ما بالها قطعت في ربع دينار
أجاب القاضى عبد الوهاب المالكي بقوله
وقاية النفس أغلاها وأرخصها * وقاية المال فاقهم حكمة البارى

ويرى

عز الأمانة أغلاها وأرخصها * ذل الحياة فاقهم حكمة البارى
وقال ابن الجوزى لما سئل عن ذلك لما كانت أمانة كانت غنية ولما خلت هانت وأركان
السرقة ثلاثة سارق ومسروق وسرقة لا يقال يلزم على ذلك جعل السرقة وكالا للسرقة فيكون
الشيء وكالا لنفسه لا نأقول الجعول له الأركان السرقة الشرعية والجعول وكالا للسرقة اللغوية
بمعنى مطلق أخذ الشيء خفية وعدل الشيخ الخطيب عن ذلك فجعل الأركان للقطع حيث قال
وأركان القطع ثلاثة وفيه نظر لأن القطع حكم من أحكام السرقة صاحبة الأركان وكلها تعلم
من كلام المستصير يحا أو ضمنا فالسارق والمسروق يعلمان من كلامه صريحا حيث قال
وتقطع يد السارق إلى أن قال وأن يسرق نصا بآقيقته ربع دينار والسرقة تعلم من كلامه ضمنا
حيث قال وأن يسرق لأن أن وما بعدها في تأويل مصدر وهو السرقة (قوله وهى) أى
السرقة وقوله لغة أى في لغة العرب وقوله أخذ المال ظاهره أن أخذ غير المال كالاختصاص
لا يقال له سرقة لغة والظاهر خلافه ولو جري بالشيء لشل ذلك وعبارة الشيخ الخطيب كعبارة
النارح وقوله خفية يخرج أخذ المال جهرة فلا يقال له سرقة بل يقال له نهب إن اعتد فاعله
القوة والشتة واختلاس إن اعتد الهرب فالمنتهب هو الذى يأخذ المال جهرة ويعتد القوة
والشتة والمحتلس هو الذى يأخذ المال جهرة ويعتد الهرب كالهرب الذين يحفظون الشيء
ثم يهربون (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله أخذه أى المال وقوله خفية يخرج به النهب
والاختلاس لأن كلامهما أخذ المال جهرة لكن الأقل يعتد فاعله القوة والغلبة والناسى
يعتد فاعله الهرب كاتقدم ويخرج به أيضا جود دية صك عارية فلا قطع على المنتهب
والمحتلس والمباحد لصور الودية لحديث ليس على المحتلس والمنتهب وانحاش قطع عصمه
الترمذى والفرق بينهم وبين السارق أن السارق يأخذ المال خفية ولا يتأتى منعه سلطان
أو غيره وكل من المحتلس والمنتهب يأخذ المال جهرة معاينة فيتأتى منعه بالسلطان أو غيره
وانحاش يعطيه المالك المال بنفسه فريما يشهد عليه فيتأتى تحصيل المال منه بالحاكم إذا
خان بعد ذلك فإن لم يشهد عليه فهو المقصرون وإن كان حينئذ لا يمكن منعه من الخيانة بسلطان
أو غيره (قوله ظلمنا) خرج به ما لو أخذ مال غيره بظنه مال نفسه وقوله من حرز مثله خرج به ما لو
أخذ من غير حرز مثله كاسبأى وكان الأولى أن يقول بشروط تأتى كما قاله الشيخ الخطيب
لينب به على الشروط الاتية (قوله وتقطع يد السارق) أى أو وجهه كالمسأى ولا فرق في
السارق بين الحرز والرقيق فيقطع كل منهما عند وجود الشروط (قوله بثلاثة شرائط) أى

وهى لغة أخذ المال
خفية وشرعا أخذه
خفية ظلمنا من حرز مثله
(وتقطع يد السارق بثلاثة
شرائط)

بالنظر للسارق وحده وقوله وفي بعض النسخ يستشرائط أي بالنظر للسارق والمسروق
 معا فلا تنافي بين النسختين وجعلها الشيخ الطليبي عشرة فزاد على الستة التي ذكرها المصنف
 أربعة والحاصل أنه يشترط في السارق أن يكون بالغاعا قلا مختارا ملتزما للأحكام عالما
 بالتصريم وأن لا يكون مأذونا له من المالك فهذه ستة في السارق ويشترط في المسروق كونه
 ربيع ديناراً وما قبله ذلك وكونه محرراً بحراً ومثله وأن لا يكون للسارق فيه ملك وأن لا يكون
 له فيه شبهة فهذه أربعة في المسروق فتكون الجملة عشرة (قوله أن يكون السارق بالغاعا قلا)
 أي ولو سكران متعذراً لانه يعامل معاملة المكلف تغليظا عليه كما مر في نظائر ذلك وقوله مختاراً
 أي وأن يكون عالماً بالتصريم إلى آخر الشروط السابقة (قوله مسلماً كان أو ذمياً) تعميم
 في السارق وعلم منه أنه لا يشترط فيه الاسلام لكن يشترط كونه ملتزماً بالأحكام فلا يقطع
 الحرب لعدم التزامه بالأحكام وكذلك المعاهد والمؤمنين كما سيذكره الشارح في المعاهد ومثله
 المؤمن (قوله فلا يقطع على صبي ومجنون) أي لعدم تكليفهما وهذا نصريح على مفهوم
 الشروط السابقة (قوله ومكره) أي بفتح الراء رفع القلم عنه كالصبي والمجنون وأما المكره فكسر
 الراء فلا يقطع عليه أيضاً لكونه لم يسرق نعم يقطع أن أمره أعجمياً يعتقد وجوب الطاعة أو أمر
 غير محمي بالسرقه ففعل لانه هو السارق حقيقة وكل من الأعجمي وغير المميز له بخصلاف ماله
 أمر محمي أو حيواناً معلماً كقرب السرقه ففعل فإنه لا يقطع عليه لأن كلاً من المميز والحيوان
 ليس آله بل له اختيار في الجملة وبهذا فارق الأعجمي وغير المميز المتقدمين فإن قلت فلو علم
 نحو القرد القتل ثم أرسله على إنسان فقتله ضمنه فهل لا وجب عليه القتل هنا قلت
 أجيب بأن الحد إنما يجيب بالباشرة لا بالتسبب بخلاف القتل ولو عزم على غريبت فأنخرج
 نصاباً من حرز مثله فلا يقطع عليه فيما يظهر كالأكره المميز على ذلك فإنه لا يقطع كما علت (قوله
 ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي) أي يقطع مسلم بسرقة مال مسلم وذمي ويقطع ذمي
 بسرقة مال مسلم وذمي قاله سوراً ربع أما يقطع المسلم بمال المسلم فبالاجماع وأما يقطع بمال
 الذمي فبما المشهور ولانه معصوم بدمته ولا يقطع المسلم والذمي بمال معاهد ومؤمنين كما لا يقطع
 المعاهد والمؤمنين بمال مسلم وذمي كما ذكره الشارح في المعاهد ومثله المؤمن كما مر (قوله
 وأما المعاهد الخ) مقابل لقوله ويقطع مسلم وذمي الخ ومثل المعاهد المؤمن كما علت وقوله فلا
 يقطع عليه في الظاهر أي على القول بالظهور وهو المعقد لانه غير ملتزم لاحكامنا فأشبهه الحرب
 (قوله وما تقدم) أي من كونه بالغاعا قلا مختاراً وقوله شرط أي شروط فالمراد بالشرط
 الجنس المتصق في متعدد وانما أفرد نظراً لكونه مبتدأ مفرد القضا وقوله في السارق أي في
 القطع بالنظر للسارق كما أن ما يأتي شرط في القتل بالنظر للمسروق كما به عليه الشارح وكان
 عليه أن يفتي على ذلك هنا أيضاً وبالجملة فالشروط كلها في القتل لكن بعضها بالنظر للسارق
 وبعضها بالنظر للمسروق فنكل من السارق والمسروق ركن ولكل منهما شروط والسرقه هي
 الركن الثالث وكلها فؤخذ من كلام المصنف كما مر (قوله وذم المصنف شرط القتل) أي
 شروطه فهو مفرد مضاف إليه وقوله بالنظر للمسروق أي باعتبار المسروق وأما شرط القتل
 بالنظر للسارق فقد تقدم وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله وان يسرق نصاباً) أي نصاب سرقة

وفي بعض النسخ يستشرائط (أن يكون) السارق
 بالغاعا قلا مختاراً مسلماً
 كان أو ذمياً فلا يقطع على
 صبي ومجنون ومكره
 ويقطع مسلم وذمي بمال
 مسلم وذمي وأما المعاهد فلا
 يقطع عليه في الظاهر وما
 تقدم شرط في السارق
 وذكر المصنف شرط القتل
 بالنظر للمسروق في قوله
 (وأن يسرق نصاباً)

لأنصاب زكاة كما هو ظاهر وقوله قيمته ربع دينار أي فصاعداً للمسلم لا تقطع يدسارق إلا
 في ربع دينار فصاعداً وتعمل ذلك ما لو كان الربع لجماعة اتحد حرزهم واعتبار القيمة انما هو
 في غير المضروب من الذهب لأن العبرة في المضروب من الذهب بالوزن فقط فلا تعتبر فيه القيمة
 والعبرة في الذهب غير المضروب بالوزن والقيمة معاً فلو كان وزنه دون ربع دينار فلا قطع به وإن
 بلغت قيمته ربع دينار كخاتم وزنه دون ربع دينار وبلغ بالصنعة ربع دينار فأكثر فلا تظر لقيمة
 الصنعة ولو كان وزنه ربع دينار فأكثر ولم تبلغ قيمته ذلك فلا قطع به أيضاً كربع دينار سميكة
 أو حلياً أو نحو ذلك كقراضة الذهب لا يساوي ربعاً مضروباً والعبرة في غير الذهب ولو من
 الفضة بالقيمة فقط فلو سرق من الفضة ما يبلغ قيمته ربع دينار قطع به وإن لم يبلغ وزنه ذلك وكذا
 لو سرق شيئاً يساوي نصاباً حتى المصحف وكتب العلم الشرعي وما يتعلق به وكتب شعر نافع
 مباح وكذا الكتب التي لا يحل الانتفاع بها إن بلغت قيمة ورقها وجلدها نصاباً وإنه النعدين
 إن بلغ يدون صنعة نصاباً إلا أن أخرجه من الحرز لينظر كسره فلا قطع حينئذ وكذا كل
 ما سلط الشرع على كسره كزمار وطينور وصنم وصيلب لأن إزالة المعصية مطلوبة شرعاً فصار
 شبهة لكن محل ذلك أن قصد بأخراجه تكسره فإن قصد السرقة وبلغ مكسره نصاباً قطع به لأنه
 سرق نصاباً من حرز مثله كالأو كسره في الحرز ثم أخرجه وهو يبلغ نصاباً فإنه يقطع به كما يقطع بآناه
 الخمر أو آناه البول إن بلغ نصاباً وقصد بأخراجه السرقة فإن قصد بأخراجه أراقه فلا قطع لأن
 ذلك مطلوب شرعاً ولا قطع فيما لا يتحول كغمر ولو محترمة وخنزير وكتب ولو معلماً وجلد ميتة
 بلا ديبغ لأن ما ذكره لا قيمة له نعم إن صار الخمر خلا قبل أخراجه من الحرز أو ديبغ الجلد قبل ذلك
 ولو ديبغ السارق له وكل منهما يساوي نصاباً قطع به ويقطع بثوب رث أي بال في جيبه تمام نصاب
 وإن جهله السارق لأنه أخرج نصاباً من حرز مثله بقصد السرقة والجهل بجنبه لا يؤثر كالجهل
 بصفته وكذلك لو سرق نصاباً ظنه فلو سأل نساء به وهو نصاب في الواقع فيقطع به ولا أثر لظنه
 ولو كانت قيمته وقت الإخراج من الحرز نصاباً قطع به وإن نقصت بعد ذلك فلا يقطع القطع
 بالنقص العارض بعد الإخراج بخلاف ما لو نقصت قيمته قبل الإخراج عن النصاب بأكل
 أو غيره كالتضع بالطيب لا تنفأ كون الخمر نصاباً ولو اشترك اثنين في إخراج شيء دون نصابين
 فلا قطع على واحد منهما لأن كلا منهما لم يسرق نصاباً (قوله أي خالصاً مضروباً) أي لأن
 الأصل في التقويم الذهب الخالص المضروب حتى لو سرق دراهم أو غيرها قومت به لكن
 الذهب المضروب لا تعتبر فيه القيمة لأن العبرة فيه بالوزن فقط كما مر وإن أوهم كلام المصنف
 والشارح خلاف ذلك (قوله أو يسرق قدراً مغشوشاً يبلغ خالصه ربع دينار مضروباً وقيمته)
 أي قيمة ربع الدينار المضروب وظاهره أن الغش لا يدخل في التقويم وليس كذلك فإذا بلغ
 المجموع قيمة ربع دينار قطع به بخلاف ما إذا لم يبلغ ذلك لأن المغشوش ليس بربع دينار (قوله
 من حرز مثله) أي النصاب المذكور لأن الجنابة تعظم بمخاطرة أخذ من حرز مثله فوجب
 القطع زجر السارق حينئذ بخلاف ما إذا أخذ من غير حرز مثله فلا قطع فيه لأن المالك يمكنه
 منه تضييعه ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لا قطع في شيء من الماشية إلا فيما آواه المراح أي
 أو ما يقوم مقامه من حائط يراها والمحكم في الحرز العرف لأنه لم يضبط في الشرع ولا في اللغة

(قيمته ربع دينار) أي خالصاً
 مضروباً أو يسرق قدراً
 مغشوشاً يبلغ خالصه ربع
 دينار مضروباً وقيمته (من
 حرز مثله)

فرجع فيه الى العرف كالقبض والاحياء وضبطه الغزالي بما لا يعتد صاحبه مضاعفه وذلك
 يختلف باختلاف الاموال والاحوال والافاق فقد يكون الشيء حرز المال دون مال وفي حال
 دون حال ووقت دون وقت بحسب صلاح احوال الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه
 فعرصة دار وصفتها حرز خيسم آتية وميلاب ويوت الدور والحنانات والاسواق المنبعة حرز
 قديسهما ومخزن كنزانه وصندوق حرز حلي ونقد ونحوهما ونوم بنحوهما كسجد وشارع
 على متاع حرزه ولو توسد تحت رأسه كان حرز له ان كان بعد التوسد في مثله حرزه والا كان
 توسد كساقية نقداً وجوهر فلا يكون حرزه وقد أشار الشارح الى بعض ذلك بقوله فان كان
 الخ ويقطع بنصاب انصب من وعاء بنقبه له أو من جيب بنقبه له وان انصب شيئاً فشيئاً وان لم
 يأخذه لانه أخرج نصاباً من حرزه بنصاب أخرجه دفعتين لذلك ما لم يظلل بينهما علم المالك واعادته
 للحرز والا فالثانية سرقة أخرى فان كان المخرج فيها دون نصاب فلا قطع وان كان نصاباً واجب
 القطع (قوله فان كان المسروق بصراً أو مسجداً وشارع اشترط في حرزه دوام اللحاظ) بكسر
 اللام أي الملاحظة ولا يقدح في دوام اللحاظ القترات التي تعرض عادة (قوله وان كان حصن
 كبيت كني لحاظ معتاد في مثله) ثم ان كانت الدار منفصلة عن العمارة كني ملاحظة قوى يظنان
 بها ولومع فتح الباب أو نائم مع اغلاقه ويلحق باغلاقه ما لو كان مردوداً ونائم خلفه بحيث
 لو فتح لاصابه واتبه أو أمامه بحيث لو فتح لا تبه بصريه وما لو نائم فيه وهو مفتوح فان لم يكن بها
 أحد أو كان بها ضعيف وهي بعيدة عن القوت ولومع اغلاق الباب أو بها نائم مع قصه فليست
 حرزاً وان كانت متصلة بالعمارة كني اغلاق الباب مع ملاحظة ولو نائماً وضعفاً واغلاقه
 مع غيبته زمن أمن نهاراً بخلاف قصه مع نومه ليلاً أو نهاراً أو يظن له لكن تغفله السارق في غير
 القترات التي تعرض عادة لتفصيره في المراقبة مع فتح الباب وبخلاف غيبته زمن خوف ولو
 نهاراً أو زمن أمن ليلاً أو نهاراً والباب مفتوح (قوله ونوب ومتاع وضعه شخص بقربه
 بصراً مثلاً) أي أو مسجداً وشارع وقوله ان لاحظته بنظره وقتاً فوقتاً أي على العادة في مثله
 وقوله ولم يكن هناك ازدحام طارئين أي والحال أنه لم يكن هناك ازدحام الطارئين أو كان هناك
 ازدحام الطارئين وكذا الملاحظون وقوله فهو محرز جواب ان في قوله ان لاحظته الخ (قوله
 والا فلا) أي وان لم يلاحظ بنظره وقتاً فوقتاً على العادة أو كان هناك ازدحام الطارئين ولم يكن
 الملاحظون فلا يكون محرزاً وكذا لو نائم عليه وانقلب عنه ولو بقلب السارق لانه أزال الحرز
 ولم يهتكمه (قوله وشرط الملاحظة قدرته على منع السارق) أي بقوة أو استغاثة فان لم يكن فيه
 قدرة على منع السارق لا بقوة ولا باستغاثة فهو كالعدم (قوله ومن شروط المسروق ما ذكره
 المصنف الخ) دخول على كلام المصنف وانما في ذلك لطول الكلام فربما غفل شخص عن كون
 ذلك من شروط المسروق فنبه الشارح على ذلك (قوله لا ملك له فيه) أي لا ملك للسارق في
 المسروق فلا يقطع بسرقة ملكه الذي يبدعه ولو كان ماله أو مؤجراً أو مستعاراً حتى لو
 سرق ما اشتراه من يد غيره ولو قبل تسليمه الثمن أو في زمن الخسار فلا قطع ولو سرق معه ما لا آخر
 بعد تسليم الثمن أو قبله وصحان الثمن مؤجلاً فلا قطع أيضاً لانه مأذون له في الدخول لاخذ
 ما اشتراه وكذا لو سرق ما اتهمه قبل قبضة لشبهة اختلاف الملك وان كان المشهور ان الهبة

في التسخ اشترط في احراره
 وكان النسخة التي كتب
 عليها الحنفى في حرزه اه

فان كان المسروق بصراً
 أو مسجداً وشارع اشترط
 في احراره دوام اللحاظ
 وان كان حصن كبيت كني
 لحاظ معتاد في مثله ونوب
 ومتاع وضعه شخص بقربه
 بصراً مثلاً ان لاحظته
 بنظره وقتاً فوقتاً ولم يكن
 هناك ازدحام طارئين فهو
 محرز والا فلا وشرط الملاحظ
 قدرته على منع السارق
 ومن شروط المسروق
 ما ذكره المصنف في قوله
 (لا ملك له فيه)

لا تملك الا بالقبض بخلاف ما لو سرق ما أوصى له به قبل موت الموصى أو بعده وقبل القبول فإنه يقطع في الصورتين لعدم ملكه فيه ما فان الوصية لا تملك الا بالقبول بعد الموت ولا يقطع أيضا بسرقة المال المشترك وان قل تصيبه منه لأن له فيه حشاشا تعا ف كان ذلك شبهة ومن ذلك ما لو كانت الوصية للفقراء وسرق الموصى به فقير بعد موت الموصى لأنه صار مشتركا بين الفقراء بمجرد الموت أذا قبل في هذا الوصية بخلاف ما لو سرقه غني فإنه يقطع به ولو ملك السارق المسروق أو بعضه قبل اخراجه من الحرز يارث أو غيره كشرائه أو هبته بأن مات المسروق منه فورده السارق أو باعه له أو وهبه له فقبل فلا قطع لأنه لم يخرج من الحرز الا ملكه بل لو ملكه بعد الاخراج من الحرز وقبل الرفع الى الخاصكم سقط القطع ولو ادعى السارق أن المسروق أو بعضه ملكه لم يقطع على النص لاحتمال صدقه ظاهرا وان كان كاذبا في نفس الامر فصارت شبهة دائمة للقطع ولو ثبت بينة أنه ملك المسروق منه وسماه الشافعي رضي الله عنه السارق الطريف أي القبيح ولو سرق انسان نصا بين وادعى أحدهما أن المسروق له أو هما فلا قطع على المدعى لما مر وكذا الاخران صدقه أو سكت أو قال لا أدري اقيام الشبهة فان كذبه قطع في الاصح لأنه أقرب سرقة نصاب لاشبهة له فيه (قوله ولا شبهة أي للسارق في مال المسروق منه) فان كان له شبهة فيه فلا قطع لخبر ادروا الحدود بالشبهات وتملت الشبهة مالو كانت عامة فلا يقطع المسلم بسرقة ما يفرش في المسجد كالحصير والبسط والبلاط ولا بسرقة قتاديه المعدة للسراج ولا بسرقة المنبر والدة والمنارة لان ذلك كله لمصلحة المسلمين فله فيه حق ويقطع بالقتاديل المعدة للزينة وكذا الحصير المعلقة لها كما قاله ابن المقرئ وبالخضوع والجدران والباب والسواري والسقوف والتأزير ونحوها وبستر المنبران خيط عليه ومنله ستر الكعبة ويقطع الذي بجميع ذلك لعدم الشبهة له ولا يقطع المسلم أيضا بسرقة مال المصالح من بيت المال ولو غيبا لأن له فيه حقا وان كان غيبا لانه قد يصرف في عمارة المساجد والقنابر والرباطات فينتفع به الغني والفقير من المسلمين بخلاف النعمين فيقطع الذي بسرقة ذلك ولا تضر لاتحاق الامام عليه من بيت المال عند الحاجة لانه انما يتفق عليه للضرورة وبشرط الغمان واتضاعه بالقنابر والرباطات من حيث انه قاطن بدار الاسلام بطريق التبعية لئلا لان له حقا فيها وغير مال المصالح من بقية مال بيت المال ان أقرز لطائفة هو أو أصله أو فرعه منهم فلا قطع به وان أقرز لطائفة ليس هو ولا أصله ولا فرعه منهم قطع به اذ لا شبهة له في ذلك ولا يقطع مسلم ولا ذي بسرقة مال موقوف على الجهات العامة أو على وجوه الخير ولا يقطع بسرقة المصنف الموقوف على القراءة وان لم يكن قارئاً لانه ربما تعلم منه أو دفعه الى شخص يقرأ فيه ليسقع منه هذا ان لم يكن موقوفا على غيره والاقطع بسرقة لانه مال محرز (قوله فلا قطع بسرقة الخ) تقريع على المأهوم وقوله مال أصل وفرع للسارق أي لان مال كل معدة الحاجة الاخر وكذا المال الذي لا أصله أو فرعه فيه شبهة كالمال الذي أقرز من مال بيت المال لطائفة منهم أصله أو فرعه عنه سواء كان السارق منهما حراً أم رقياً كما صرح به الزركشي تفقها وسواء اتحد بينهما أو اختلف ونخرج بالاصل والفرع سائر الاطرب وكما لا يقطع الاصل والفرع بسرقة مال الاخر لا يقطع رقيقا شكل منه بسرقة مال الاخر لان المساعدة أت من لا يقطع بمال لا يقطع بدقيقه (قوله ولا

ولا شبهة) أي للسارق في مال المسروق منه فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع للسارق ولا

بسرقه رقيق مال سيده) أى ولا قطع بسرقه رقيق مال سيده بالاجماع كما حكاه ابن المنذر لأن
يده كيدته ولشبهه استحقاقه النفقة في مال سيده ولو مبعضا أو مكائلا لانه قد يجهز نفسه فيصير
قنا كما كان ولذلك لا يقطع السيد بسرقه مال مكائله ولا يقطع السيد أيضا بسرقه مال مبعضه
الذى ملكه يبعضه الحر كما جزم به الماوردي لأن ما ملكه يبعضه الحر هو في الحقيقة لجميع يده
فصار ذلك شبهه سواء اتفق دينهما أو اختلف كما مر في الاصل والفرع (قوله وتقطع من السارق
الخ) أى أقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقرئ شاذا فاقطعوا أيديهما
والقراءة الشاذة كخبر الواحد في الاحتجاج بها ولو سرق مرارا اكتفى بقطع واحد كالزنى أو
شرب مرارا فإنه يكتفى بحد واحد لا اتحاد السبب وليكن المقطوع جالسا وليضبط لئلا يتحرك
ولا يقطع الا بعد ثبوت السرقة وطلب المال من المالك أو نائبه ويجب رده حيث ثبت وإن لم
يثبت القطع كالوشهد بذلك رجل وامرأتان فيجب المال ولا قطع لأن القطع لا يثبت إلا بشهادة
رجلين كما مر العقوبات غير الزنا وباقرار السارق مؤاخذة باقراره ولا يشترط تكرار الاقرار
كما في سائر الحقوق لكن لا بد أن يكون بعد الدعوى عليه فلو أقر قبلها لم يثبت القطع في المال
بل يتوقف على حضور المالك وطلبه ويشترط التفصيل في كل من الشهادة والاقرار فيبين
السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحرز بتعيين أو وصف بخلاف ما اذالم يبين ذلك لانه
قد يظن أن سرقة موجهة للقطع ويتفق أنها غير موجهة للقطع ويقبل رجوعه عن الاقرار
بالسرقة بالنسبة للقطع فيترك ولو في أثناءه لا بالنسبة للمال لأن القطع عقوبة لله تعالى
فيقبل فيها الرجوع ويندب للقاضي التعريض له بالرجوع لانه صلى الله عليه وسلم قال لمن
أقر عنده بالسرقة ما خال سرق قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا فأمر به فقطع ولا يقول له
ارجع اثلاث يكون أمره بالكذب ولو أقر الدعي أو الرقيق بالسرقة وجب القطع باقرارهما ولا
يلزمهما المال ولا يجب القطع باليمين المردودة كأن يدعى شخص على آخر بسرقة فينكر ويطلب
منه اليمين فينكر ويؤثر اليمين على الدعي فيحلف فلا يثبت بها القطع كما جرى عليه في الروضة لانه
حق الله الى خلافه لما جرى عليه في المنهاج من أنه يثبت بها لانها كالالاقرار أو اليمين وكل منهما
يثبت به والاقل هو المنة سبيل قال الاذرى انه المذهب والصواب الذي قطع به جمهور الاصحاب
وأما المال فيثبت بذلك قطعا (قوله يده اليمنى) أى ولو معيبة أو ناقصة كفاقة الاصابع
أو زنا تها خلقة أو عروضا وكالثلاء أن أمن نزع الدم فان خيف نزع الدم فان كان ذلك قبل
السرقة انتقل ما بعدها من الرجل اليسرى كما لو كانت اليد اليمنى مفقودة قبل السرقة فإنه ينتقل
حينئذ ما بعدها من الرجل اليسرى وإن كان ذلك بعد السرقة سقط القطع ولا ينتقل ما بعدها
سواء كان فقد اليد في صورة الفقد بجناية أو آفة وهذا اذا كانت اليمنى واحدة فان تعددت كنى
الاصلى منها ان عرف الاصلى من الزائد أو واحدة ان اتبته الاصلى بالزائد أو كان الكل اصولا
فلو سرق ثيابا قطعت الثانية وحينئذ ترد هذه على قول المصنف كغيره فان سرق ثيابا قطعت رجله
اليسرى الا ان يجاب بأن كلامه مبنى على الخلقة المعتادة الغالبة وهذا ان أمكن قطع واحدة
في السرقة الاولى والاقطع الجميع وهكذا يقال في بقية الاعضاء (قوله من مفصل الكوع) أى
لانعدام الاجماع على ذلك والكوع بضم الكاف هو العظم الذى يلي اجهام اليد والنزى إلى الخنصر

ولا بسرقه رقيق مال سيده
(وتقطع) من السارق (يده)
اليمين من مفصل الكوع

يقال كرسوع يضم الكاف والرخ هو العظم الذي ينسحق وسط اليد أو ما البوع فهو العظم
الذي يلي إبهام الرجل ويقال القبي الذي لا يعرف كوعه من بوعه أي لا يدري لقبائه ما اسم
العظم الذي عند كل إبهام من يديه ولا اسم العظم الذي عند كل إبهام من رجليه فلا يميز بينهما
والذي لا يعرف كوعه من كرسوعه أشد في القباوة (قوله بعد خلعهما منه بجعل الخ) أي ليسهل
قطعها فقد حنى تفلح تسهلا للقطع ويكون قطعها بجهد ماضية دفعة واحدة كما ذكره الشارح
بعد (قوله وإنما قطع البني في السرقة الأولى) أي لا تقطع اليد البني إلا في السرقة الأولى وقد
عرفت أنه لو سرق مرارا قبل القطع كنى قطعها فالمراد بالسرقة الأولى السرقة التي قبل القطع
ولو تكررت (قوله فان سرق ثانيا بعد قطع البني) بخلاف ما لو سرق ثانيا قبل قطع البني فإنه يكتفى
بتقطعها كما يعلم مما تقدم (قوله قطعت رجله اليسرى) أي بعد أن مال يده اليمنى ثلاثين
التوالي إلى الهلاك وهكذا يقال فيما بعد وقوله بجهد ماضية دفعة واحدة أي ليكون أسهل
في القطع (قوله بعد خلعهما) أي بجعل يجز بعنف كما مر وقوله من فصل القدم أي من المفصل
الذي بين الساق والقدم للاتباع في ذلك (قوله فان سرق ثالثا) أي بعد قطع رجله اليسرى وقوله
قطعت يده اليسرى أي بعد أن مال رجله اليسرى لما مر وقد تقدم التنبيه عليه (قوله فان سرق
رابعا) أي بعد قطع يده اليسرى وقوله قطعت رجله اليمنى أي بعد أن مال يده اليسرى لما مر وقد
تقدم التنبيه عليه وإنما كان القطع من خلاف الثلاثين عليه جف من المنفعة من جهة واحدة
فتضعف سرخته كما في قطع الطريق وقد روى الإمام الشافعي رضي الله عنه أن السارق ان سرق
فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله وقوله
بعد خلعهما أي بجعل يجز بعنف كما مر (قوله وبغض محل القطع الخ) أي لتسد أفواه العروق
وهو حق للمتطوع فوته عليه وقوله بزيت أودهن مغلى أي في الحضري وأما في البدوي فيجسم
بالنار (قوله فان سرق بعد ذلك) أي كان سرق برأسه أو بضمه وقوله أي بعد الرابعة أي بعد
المذكور من الرابعة لأن ذلك اسم إشارة للمذكور ولولا ويلاء وعبارة الشيخ الخطيب أي بعد قطع
أعضائه الأربعة وهي أحسن (قوله عزز) أي على المشهور لأنه لم يبق في تكاليفه ما ذكر إلا
التعزير كما لو سقطت أطرافه قبل التطلع (قوله وقيل يقتل) أي لأنه لا يجره حيثئذ تعزير فرتعين
القتل وهذا ما حكاه الإمام عن المذهب القديم لو روده في حديث رواء الأربعة وهم أصحاب
السنن ما عدا البخاري ومسلم وسيشير الشارح إلى الجواب عنه بقوله وحديث الأمر بقتله الخ
(قوله صبرا) أي قتلا صبرا فهو منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف مفعول مطلق والصبر
في اللغة الحبس يقال قتله صبرا أي حبسه للقتل فاقبل صبرا أن يجبر الشخص ويرى حتى يموت
والمراد من ذلك أن يمسك ويوقف ثم يقتل لكن التقييد بذلك ليس في كلام الإمام الحاكلي لهذا
القول من المذهب القديم ولذلك قال بعض الشارحين لم أره بعد التبع الكثير في كلام واحد
من الأئمة الحاكين بل أطلقه من وقت على كلامه منهم فلهل تقييد المصنف به من تصرفه أوله
فيه مسلم أنفقر به اه (قوله وحديث الأمر بقتله في المرة الخامسة) أي الذي استند إليه
صاحب القول الضعيف المتقدم وقوله منسوخ أي ومجول على المسئل أو نحو ذلك كان يقتل
بسبب آخر يقتضى قتله بل صرح الشافعي بضعفه وقال ابن عبد البر أنه منكر لأصله

بعد خلعهما منه بجعل يجز
بعنف وإنما قطع البني في
السرقة الأولى (فان سرق
ثانيا) بعد قطع البني (قطعت
رجله اليسرى بجهد ماضية
دفعة واحدة بعد
خلعها من مفصل القدم
(فان سرق ثالثا) قطعت يده
اليسرى) بعد خلعهما
(فان سرق رابعا) قطعت
رجله اليمنى) بعد خلعهما
وبغض محل القطع بزيت
أودهن مغلى (فان سرق
بعد ذلك) أي بعد الرابعة
(عزز وقيل يقتل صبرا)
وحديث الأمر بقتله
في المرة الخامسة منسوخ

* (فصل في أحكام قاطع الطريق) * أي قاطع المروء في الطريق بمعنى مانع المروء فيها فالقاطع
 بمعنى المانع لأنه مأخوذ من القطع بمعنى المنع والاصل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون
 الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وأرجلهم من
 خلاف أو ينفوا من الارض أي أن يقتلوا ان قتلوا ولم يأخذوا المال او يصلبوا مع القتل ان
 قتلوا وأخذوا المال او تقطع ايديهم وأرجلهم من خلاف ان أخذوا المال فقط أو ينفوا من
 الارض ان أخفوا السبيل ولم يقتلوا ولم يأخذوا المال كما فسره ابن عباس بذلك فجعل كلمة أو على
 التنوين لأعلى التخصيص كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى أي قالت اليهود كونوا هودا
 وقالت النصارى كونوا نصارى وليس المراد أنهم خير أو هم ينفون أن يكونوا هودا وأن يكونوا
 نصارى وينبئ برجلين لا برجل واحد أئتمن كما تقدم في السرقة (قوله وسعى) أي قاطع الطريق
 وهو من اجتمعت فيه الشروط الآتية وقوله بذلك أي بلفظ قاطع الطريق وقوله لامتناع
 الناس الخ لو قال لمتعه الناس الخ لكان أوضح لأن القاطع مأخوذ من القاطع وهو المنع كما تقدم
 لكن الشارح اعتبر اللازم فانه يلزم من منعه الناس امتناعهم وقوله من سلوك الطريق أي
 السلوك فيها فالإضافة على معنى في وقوله خوفانته له لامتناع الناس (قوله وهو) أي قاطع
 الطريق وقوله مسلم ليس قيد ابل القيد كونه ملتزما للأحكام ولو عبر به الشارح كما عبر به الشيخ
 الخطيب لكان أولى ليشمل الذمي ويخرج الحرابي ولو ما هدا أو أجيب بأنه انما قيد بالمسلم لأن
 جميع أحكام الباب تأتي فيه كالغسل والصلاة وقصوها بخلاف الكافر وقد يقال مفهوم المسلم
 فيه تفصيل فانه ان كان ذميا فكل المسلم وان كان حرييا فلا والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض
 به (قوله مكاف) أي ولو حكم في مثل السكران المتعدي وخرج بذلك المجبي والمجنون فليس كل
 منهما قاطع طريق نعم يعزى المراهق والمجنون الذي له نوع غير ويستلزم ان يكون مختارا أيضا
 فيخرج بذلك المسكر فليس قاطع طريق (قوله له شوك) أي ولو بلا سلاح والمراد بالشوك القوة
 بالنسبة لمن يريد الظفر به بحيث يقاوم من يبرزهوله مع البعد عن الغوث للبعد عن العمارة أو
 للضعف في أهلها حتى لو دخل جمع بالليل دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة مع قوة السلطان
 وحضوره فهم قطاع طريق وقيل محتسبون وخرج بذلك المختلس لانه لا يعتمد القوة بل يعتمد
 الهرب كما سيذكره الشارح والمنتخب لانه وان كان يعتمد القوة لكن مع الغوث لا مع البعد عن
 الغوث (قوله فلا يشترط فيه الخ) تفريع على الاقتصار على القيود المذكورة وقوله كورة
 ولا عدد أي ولا حربة فيقتل في قاطع الطريق المرأة والواحد والرق في كل منهم قاطع طريق
 وينترب عليه أحكامه (قوله نخرج بقطاع الطريق) وفي بعض النسخ نخرج من قاطع الطريق
 أي لانه مقيد بان يكون له شوك أي قوة بحيث يقاوم من يبرزهوله مع البعد عن الغوث وقوله
 المختلس أي وكذا المنتهب اما الاقل فلا يمتنع له شوك أي قوة بحيث يقاوم من يبرزهوله بل
 يمتنع من آخر القاطع ويعتمد الهرب كما قاله الشارح واما المنتهب فلا يمتنع وان كان له شوك أي قوة
 لكن مع الغوث لا مع البعد عن الغوث كما مر (قوله وقطاع الطريق على أربعة أقسام) أي لأن
 القتل الصادر منها اما القتل فقط واما القتل وأخذ المال واما أخذ المال فقط واما خافة
 المارئين في الطريق وقد رتبها المصنف على هذا الترتيب (قوله الاول) أي القسم الاول من

* (مسئل)

في أحكام قاطع الطريق
 وهي ذلك لامتناع الناس
 من سلوك الطريق خوفا
 منه وهو مسلم مكلف لشوكه
 فلا يشترط فيه كورة ولا
 عدد نخرج بقطاع الطريق
 المختلس الذي يعتمد الهرب
 القاطع ويعتمد الهرب
 وقطاع الطريق على أربعة
 أقسام الاول

الاقسام الاربعة وقوله مذ كور في قوله اي المصنف وانما احتاج الشارح لذلك لبيان المصنف بالجملة الشرطية وهكذا يقال فيما يأتي (قوله ان قتلوا) اي وقصدوا أخذ المال والا فلا يتصم قتلهم ولذلك قال البندنجي ومحل تحننه اذا قتلوا الاخذ المال والا فلا يتصم اه (قوله اي عمدا عدوانا) قيدان لا يتصم ما يخرج بالعمد ما لو قتلوا خطأ او شبهه عمد فلا يقتلوا كما سيذكره الشارح ولكن تجب عليهم الدية كما سبق وبالعقد وان ما لو قتلوا امرئ او زانياً محصناً او نارك صلاة بعد امر الامام او من يستحقون عليه القصاص (قوله من يكافؤه) بخلاف من لم يكافؤه كما سيذكره الشارح (قوله ولم يأخذوا المال) اي المقدور بنصاب السرقة بأن لم يأخذوا ما لا أصلاً او يأخذوا ما لا دون نصاب السرقة (قوله قتلوا) للآية السابقة والمغلب في قتلهم القصاص لا الحد فلذلك شرطت المكافأة لان الأصل فيما اجتمع فيه حق الله وحق الآدمي تغليب حق الآدمي لبيانه على التضييق ولانه لو قتل من قتلوه بلا محاربة ثبت لوارثه القود فكيف يسقط حقه بقتله فيما وراعى المماثلة فيما قتلوا به ولو قتل قاطع الطريق جماعة قتل بأقلامهم ان قتلهم مرتباً والا فبواحد منهم بقرعة وللباقي ديون ولو عفا ولي القيسل على مال وجب المال في مقابلة حقه وقتل قاطع الطريق حدانصم قتله ولو مات القاطع بغير قتل وجبت دية في تركته ان كان المقتول حراً فان كان رقيقاً وجبت قيمته وان لم يمت الدامع (قوله حد) اي وجب وبأقلامهم يسقط عنهم ولو عفا الولي على مال كما مر وانما تمت قتلهم لانهم صعدوا الى جنايتهم خافوا المارين في الطريق وهي مقتضية لزيادة العقوبة ولا زيادة هذا لانصم القتل ولا يتصم غير قتل وصلب كقطع اليد والرجل وكالتعزير فلا لام ترك اذا رآه مصلحة (قوله وان قتلوا خطأ او شبهه عمد) هذا محترز قوله عمد او كذا لو لم يكن عدواناً كما تقدم (قوله او من لم يكافؤه) اي كوله هم فان الشرع لا يكافئ الاصل وهذا محترز قوله من يكافؤه كما مر التنبيه عليه (قوله لم يقتلوا) اي في المورنين (قوله والثاني) اي القسم الثاني من الاقسام الاربعة وقوله مذ كور في قوله اي المصنف (قوله فان قتلوا) اي عمدا عدواناً من يكافؤه كما مر في الذي قتله وقوله واخذوا المال اي من حرز مثله مع كونه لملك لهم فيه ولا شبهة على قياس ما تقدم في السرقة (قوله اي نصاب السرقة فأكثر) اي ربع ديناراً كثر منه بخلاف مادونه (قوله قتلوا وصلبوا) اي حتماً كما مر في الذي قبله ويكون صلبهم ثلاثة ايام ان لم يحض تغيرهم كالوصكان في زمن البرد والاعتدال فان خيف تغيرهم أنزلوا قبل الثلاثة والمراد بالتعير الانفعال لا مجرد التثني فلا ينزلون به وانما صلبوا بعد قتلهم زيادة في التثكيل بهم وجزر الغيرهم ولذلك لا يقام عليهم الحد في مكان محاربتهم الا اذا شاهدتهم من بنزجرهم فان كانوا بمجازة أقيم عليهم بأقرب محل المهابة هذا الشرط وانما كان صلبهم ثلاثة ايام ليستمر الحال ويتم النكال ولان لها في الشرع اعتباراً في مواضع كثيرة ولا غاية لما زاد عليها فلذلك لم يعتبر في الشرع غالباً (قوله على خشبة ونحوها) اي كعبر وجدار (قوله لكن بعد غسلهم وتكفينهم والملاة عليهم) اي ان كانوا مسلمين (قوله والثالث) اي القسم الثالث من الاقسام الاربعة وقوله مذ كور في قوله اي المصنف (قوله وان أخذوا المال ولم يقتلوا) اي نصاب السرقة فأكثر اي نصاب السرقة

مذ كور في قوله (ان قتلوا) اي
عمدا عدواناً من يكافؤه
(ولم يأخذوا المال قتلوا) حتماً
وان قتلوا خطأ او شبهه عمد
او من لم يكافؤه لم يقتلوا
والثاني مذ كور في قوله
(فان قتلوا) أخذوا المال
أي نصاب السرقة فأكثر
(قتلوا وصلبوا) على خشبة
وقه وما لكن بعد غسلهم
وتكفينهم والملاة عليهم
والثالث مذ كور في قوله
(وان أخذوا المال ولم
يقتلوا) أي نصاب السرقة
فأكثر من حرز مثله ولا شبهة
لهم فيه

ولا شبهة لهم فيه بخلاف ما لو كان لهم شبهة فيه كما مر في السرقة (قوله تقطع) أي بطلب من
المالك أو نائبه للمال لا للقطع وقوله أيديهم وأرجلهم من خلاف أي لثلاث قوت عليهم المنفعة
من جهة واحدة كما مر في السرقة فلو قطعوا من غير الخلاف كأن قطع الامام البدعي والرجل
اليعني ضمن الرجل اليق بالقودا كان عامدا والاقبالية ولا تجزئ عن قطع الرجل اليسرى
لخالفه قوله تعالى من خلاف (قوله أي تقطع منهم أولا) أي في أقل محاربة وقوله البدعي
والرجل اليسرى أي دفعة واحدة أو على الولاء لانه حد واحد وقوله فان عادوا أي للمحاربة
ثانيا وقوله فيسراهم ويمسأهم يقطعان أي يدهم اليسرى وأرجلهم البدعي يقطعان دفعة واحدة
أو على الولاء لانه حد واحد كما مر وقطع البدل للمال كالسرقة وقيل للمحاربة وقطع الرجل للمال
والجهازة قتيلا لذلك منزلة سرقة ثانية وقيل للمحاربة وهو الاشبه كما قاله العمري (قوله فان
كانت اليق أو الرجل اليسرى منقودة) مقابل لمخدوف تقديره ههنا ان كانت اليق
والرجل اليسرى وجودتين وقوله اكنني بالموجودة في الاصح أي على القول الاصح
وهو المعتقد (قوله والرابع) أي القسم الرابع من الاقسام الاربعة وقوله مذكور في قوله
أي المصنف (قوله فان أخافوا المازين الخ) أي بوقوفهم في الطريق وقوله ولم يأخذوا منهم
أي من المازين وقوله ما لا أي نصاب سرقة فيصدق بالواخذوا دون ذلك ويلزمهم رده في صورة
أخذهم وقوله ولم يقتلوا نفسا أي ولم يقتلوا إذا نال النفس بمعنى الذات (قوله حبسوا في غير
موضعهم) أي لانه أحوط وأبلغ في الزبر والابحاش كاحكام في الروضة عن ابن سريج وأقره
وقوله وعزروا من عطف العام على الخاص لان الحبس من التعزير وانما أفرد الحبس بالذكر
للنص عليه في الآية بقوله تعالى أو ينقوا من الارض (قوله أي حبسهم الامام الخ) غرضه
بيان الفاعل في الفعلين السابقين لان المصنف حذف الفاعل وبني كلامه على المفعول
كما لا يخفى (قوله وعزروهم) أي بمباراهم من ضرب وغيره لا بتركابهم معصية لا حد فيها
ولا كفارة ولا امام تركه اذ اراء مصطحة كما مر (قوله ومن تاب) أي رجع عن قطع الطريق
بشروط التوبة الشرعية الاتية لان التوبة لغة الرجوع ولا يلزم ان تكون من ذنب ولذلك
قال صلى الله عليه وسلم اني لا توب الى الله تعالى في اليوم سبعين مرة مع انه صلى الله عليه وسلم
معصوم من الذنب فهو محمول على انه يرجع عن الاشتغال بالخلق الى مشاهدة الحق واذ تلبس
بذلك المقام رأى ان المقام الاقل أنقص من هذا المقام العالي فيتوب منه وان كان كالا في نفسه
قال تعالى فاذا فرغت فانصب أي فاذا فرغت من تبليغ الاحكام للخلق فاعتب في العبادة لربك
وأبضا فتوبته صلى الله عليه وسلم فتح لباب التوبة للامة ونسب لهم لانه لا بدخل أحد مقاما من
المقامات الصالحة الا تعاله صلى الله عليه وسلم فلو لا قوته صلى الله عليه وسلم ما حصل لاحد توبة
ولذلك مثل بعض الاكابر عن قوله تعالى لقد تاب الله على النبي من أي شئ تاب عليه فقال نبيه
توبة من لم يذنب على توبة من أذنب وشرع الرجوع عن الطريق غير المستقيم الى الطريق
المستقيم بشروط وهي التدم على ما وقع منه والاقلاع منه والعزم على ان لا يعود اليه وان
لا يفرغ وان لا تطلع الشمس من مغربها وان كانت من حق آدمي شرط فيها الخروج من المقام
كما مر (قوله منهم) أي حال كونه منهم وقوله أي قطاع الطريق تفسير للضمير (قوله قبل

(تقطع أيديهم وأرجلهم
من خلاف) أي تقطع منهم
أولا البدعي والرجل
اليسرى فان عادوا فيسراهم
ويمسأهم يقطعان فان كانت
اليق أو الرجل اليسرى
منقودة اكنني بالموجودة
في الاصح والرابع مذكور
في قوله (فان أخافوا المازين)
في الطريق (ولم يأخذوا)
منهم (ما لا ولم يقتلوا) نفسا
(حبسوا) في غير موضعهم
(وعزروا) أي حبسهم الامام
وعزروهم (ومن تاب)
أي قطاع الطريق (قبل

قوله يقطعان الاولى بل
الصواب على مقتضى القواعد
تقطعان بالتاء كنه نصر

القدوة من الامام عليه اي قبل ظفر الامام به بان كان قبل قبض الامام او نابه عليه بخلاف
 من تاب بعد ذلك ولو قدر عليه الامام فزعم التوبة قبل القدرة فالظاهر كما قاله ابن قاسم عدم
 قصد يقه ما لم تقم قرينة على صدقه (قوله سقط عنه الحدود) اي لقوله تعالى الا الذين تابوا من
 قبل ان تتدروا عليهم (قوله اي العقوبات المختصة بقاطع الطريق) اشار بذلك الى أن المراد
 الحدود المعمودة وهي العقوبات المختصة بقاطع الطريق لا مطلق الحدود (قوله وهي نعم قتل
 أي دون أصل قتله فلا يسقط بتوبته بل يقتل قصاصا لاحدا الا ان عفا عنه مستحق القصاص
 فيسقط قتله حيثئذ وقوله وصلبه ان قرئ بالجر كان المعنى ويحتم صلبه مع أن الصلب يسقط من
 أصله فالمناسب قراءته بالرفع لان الصلب من حيث هو عقوبة تخصه (قوله وقطع يده ورجله)
 فيسقط قطع يده ورجله مع الا يقال قطع رجله عقوبة تخصه وقطع يده عقوبة لا تخصه فحقوق قطع
 رجله ظاهر وسقوط قطع يده غير ظاهر لا تأتول العقوبة التي تخصه قطعها معا فتقطع مجموعهما
 عقوبة واحدة فاذا سقط بعضها سقط كلها كما صرح بذلك في حاشية المنهج خلافا لما في المحشى من
 أن البدن تقطع منه وان تاب بخلاف الرجل فانه متى تاب سقط عنه قطعها فان هذا منى على ان
 قطع كل منهما عقوبة مستقلة وليس كذلك بل قطعها معا عقوبة واحدة كما علمت (قوله ولا
 يسقط باقي الحدود) اي التي لا تخصه فهذه الحدود لا تسقط بالتوبة عن قاطع الطريق ولا عن
 غيره لان العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف حد قاطع الطريق
 المختص به ولذلك لو زنى الكافر ثم أسلم حذ على المعتمد عند الرمي خلافا لابن حجر حيث قال بسقوط
 الحد عنه وتبعه الشيخ الخطيب عملا بعموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد
 سلف وعلى الأقل فيجيب عن الآية بأنها في غير الحدود فتم تارك الصلاة كسلا اذا تاب سقط عنه
 القتل مع أنه كان يقتل حدا على الصحيح راما المراد فلا يرد لانه وان سقط عنه القتل بالتوبة لكن
 لو أصر قتل كفر الاحدا ومحل عدم سقوط باقي الحدود بالتوبة في الظاهر اما فيما بينه وبين الله
 تعالى فيسقط قطعا لان التوبة تسقط أثر المعصية لقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تجب ما قبلها
 وقد ورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له (قوله التي لله تعالى) ليس بقيد بل مثابا التي لا دمين
 كما ذكره المصنف بقوله وأخذ بالحقوق وفسره الشارح بقوله أي التي تتعلق بالآدميين كقصاص
 وحد قذف الخ لكن في تفسيره قصور لانه يدخل في عموم كلام المصنف حقوق الله تعالى المالية
 كالزكاة والكفارة (قوله كزنا وسرقة) اي كزنا وسرقة فهو على تقديره مضاف لأن
 الكلام في الحدود ومثل ذلك حد الشرب ويحوى كما أشار الشارح الى ذلك بالكاف وقوله بعد
 التوبة طرف لقوله ولا يسقط باقي الحدود (قوله وفهم من قوله) اي المصنف ولا يفتي ان فهم
 بالبناء للمفعول ونائب فاعله قوله أنه لا يسقط الخ (قوله وأخذ) بضم أو لفه فهو بالبناء للمفعول
 من غير او بعد الهمزة من الاخذ والذي شرح عليه الخطيب وأخذوا وبعث الهمزة ولذلك
 قال من المؤاخفة مبنى للمفعول بمعنى طوبى وقوله بالحقوق متعلق بأخذ فلا تسقط عنه بالتوبة
 بل يطالب بها (قوله أي التي تتعلق بالآدميين) ومثلها التي تتعلق بالله تعالى كالكفارة والزكاة
 كما مر (قوله كقصاص) فيقتص منه ولو تاب وقوله وحد قذف فيحد القذف ولو تاب وقوله وردة
 مال فيطالب به وان تاب (قوله أنه لا يسقط الخ) تقدم انه نائب فاعل فهم وقوله شيء منها أي من

القدوة من الامام عليه
 سقط منه الحدود اي
 العقوبات المختصة بقاطع
 الطريق وهي نعم قتل وصلبه
 وقطع يده ورجله ولا يسقط
 باقي الحدود التي لله تعالى
 كزنا وسرقة بعد التوبة
 وهم من قوله (وأخذ) بضم
 أوله (بالحقوق) أي التي
 تتعلق بالآدميين كقصاص
 وحد قذف ورمال انه
 لا يسقط شيء منها

الحقوق وقوله عن قاطع الطريق وكذلك غيره (قوله وهو كذلك) أي والحكم مثل ذلك الذي فهم من كلام المصنف (فصل) أي هذا فصل وقوله في أحكام الصيال والتلاف البهائم أي وفي أحكام اتلاف البهائم فهذا الفصل معقود لشئين والصيال مصدر صال يصل إذا قلتم بجراة وقوة وهو لغة الاستطالة والوثوب أي العدو والاستعلاء على الغيرة وشرا الاستطالة والوثوب على الغير بغير حق والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وتسمية الثاني اعتداء مشاكلة والافهوجراء لا اعتداء الاول وفي ذلك إشارة إلى أن الأولى العفو وخبر البخاري انصر أخاك ظالمًا وظالمًا ما واصل ظالمًا ونصره منه ممن ظلمه (قوله ومن قصد بضم أوله) وكسر ثانيه فهو مبنى للمفعول أي قصده شخص ليصول عليه ولو غير عاقل كجنون وجمعة أو غير مسلم أو غير معصوم بالغا أو صغيرا قريبا أو أجنبيا ولو آدمية حاملا ثم الجزة الساقطة عليه إذا كسرها ضمنها وإن لم تدفع إلا بالكسر وإن كان كسرهما واجبًا إذا قصد لها ولا اختبار إلا أن كانت موضوعة بروشن أو معتدل لكتها مائة فإذا سقطت على إنسان ودفعها بالكسر فلا ضمان حينئذ ولا بد أن يغلب على ظنه أن ذلك الشخص قصده للصيال فلو شك في صياله فلا يجوز له قتاله (قوله بأذى) بتويز المجعة أي بما يؤذيه (قوله في نفسه) أي أو ينقص غيره وقوله أو ماله أي أو مال غيره وقوله أو حريمه أي أو حريم غيره فالإضافة في الثلاثة ليست بقيد ومثل النفس الطرف ومنفعة العضو ومثل المال الاختصاص كالسرجين والكلب المقتنى ومثل الوط مقدماته كقبيل ومعاينة والضابط أن يكون الموصول عليه معصوما من نفس أو طرف أو منفعة عضوا أو مال أو قل أو اختصاص كذلك أو بضع ولو تغير أثنى أو مقدماته سواء كانت المذكورات للدافع أم لغيره فله دفعه وجوبًا في غير المال والاختصاص وجوبًا في ماله المالم الذي له روح كالبهيمة يجب الدفع عنه إذا قصد المائل اتلافه مالم يخص على نفسه طرفة الروح وشروط الوجوب في نفس الغير بضعه أن لا يخاف الدافع على نفسه ويستثنى من وجوب الدفع عن النفس ما لو قصدها سلم معصوم ولو مجنونًا فلا يجب الدفع عنها حينئذ بل يشب الاستسلام لمنهبر كن خير ابن آدم يعني قايلا وهابيل بخلاف ما لو قصدها كافر أو يهية أو مسلم غير معصوم كزاد محسن فيجب الدفع عنها حينئذ لأن الاستسلام للكافر فيه ذل ديني والبهية تدبج لاستبقاء الآدمي فلا وجه للاستسلام لها أو غير المعصوم كذلك ومحل سن الاستسلام للمسلم المعصوم مالم يكن الموصول عليه عالما متوحدا أو سلطانا كذلك أو شجاعا مثل ذلك ولا فيجب الدفع عنه ولو تعارض عليه صائلون ولم يقدر على دفع الجميع تخير في دفع من يقدر عليه فلو تعارض عليه صائل على امرأة ليرضى بها وصائل على ذكر ليلوط به ولا يستطيع الادفع أحدهما فعند الرمل يدفع عن المرأة لأن الزنا لا يحصل بوجهه وعند ابن حجر يدفع عن الذكر لأن اللواط لا طريق إلى حمله وعند الخطيب يتخير بينهما التعارض المعين ويستثنى من جواز الدفع في المال ما لو قصد المضطر طعام غيره فلا يجوز له أن يدفعه إن لم يكن مضطرا منه فإن قتله حينئذ وجب عليه القود وما لو كان مكرها على اتلاف مال غيره فلا يجوز دفعه بل يلزم المالك أن يرضى بوجهه كما ينال المضطر طعامه ولكل منهما دفع المكره بالكسر وبما قدمناه في صدر القولة ظهر قول بعضهم لا يفتي ما في كلام المصنف والشراح من القصور والخفاء (قوله بأن صال عليه شخص الخ) تصوير لقوله قصد بأذى

عن قاطع الطريق يتوبه
وهو كذلك
(فصل)

في أحكام الصيال والتلاف
البهائم (ومن قصد بضم
أوله بأذى في نفسه أو ماله
أو حريمه بأن صال عليه
شخص

وقوله يريد قتله راجع لقوله في نفسه وقوله أو أخذ ماله راجع لقوله أو ماله وقوله وإن قتل أي
 كدرهم والاختصاص كذلك كما علمته مما تقدم وإن كان ظاهر تعبير المصنف والسارح بالمال
 يخرججه لأنه ليس بمال وقوله أو وطء حريمه راجع لقوله أو حريمه ومثل الوطء مائة مائة كما علمته مما مر
 وحريمه شامل لزوجه وولده وقرينه وقد عرفت أن الإضافة في الثلاثة ليست بقيد فيجب الدفع
 عن حريم غيره حتى عن بضع حريمه أو حريمي وإن كان الصائل عليه مسلماً معصوماً (قوله فقاتل
 عن ذلك) أي يدفع الصائل عنه لكن يدفعه بالاخف فالأخف أن أمكن فيقدم الهرب فالزجر
 فالاستغاثة فالضرب باليد قبسوط فعصا فالقطع فالقتل لأن ذلك يجوز للضرورة ولا ضرورة في
 الاتقل مع إمكان الاخف لكن محل وجوب الترتيب بين الزجر والاستغاثة أن ترتب على الاستغاثة
 ضرر أقوى من الضرر المترتب على الزجر كان يترتب عليها امساككم جائز والافلا ترتيب بينهما
 ومتى خالف هذا الترتيب بأن عدل إلى الرتبة المتأخرة مع إمكان المتقدمة كان ضامناً فإن لم يمكن
 الاخف كان التعم القتال بينهما واشتد الأمر عن الضبط سقطت مراعاة الترتيب ولو لم يحدد
 المصول عليه إلا السيف فله الضرب به ولو كان الصائل يدفع بالسوط والعصا لانه حينئذ لا يمكنه
 الدفع إلا به ولا يعقد مقصراً في ترك استعمال السوط والعصا ولا يجب الترتيب فيما لو كان الصائل
 غير محترم كحربي ومر تدفعه قتله ولو ابتداء لعدم حرمة ويجب الترتيب في القاحشة على المعقد
 وقال شيخ الإسلام لا يجب الترتيب فيها لانه في كل لحظة مواقع لا يدرك بالاناة كقتاة وهو وجبه
 (قوله أي عن نفسه أو ماله أو حريمه) تفسير لقوله عن ذلك فاسم الإشارة عائد على أحد الثلاثة
 (قوله وقتل الصائل على ذلك) أي على نفسه أو ماله أو حريمه وقوله دفع الصاله أي أن لم يدفع
 إلا بالقتل لوجوب الترتيب كما علمته مما سبق (قوله فلا ضمان عليه) أي ولا اثم عليه أيضاً لخبر من
 قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل
 دون أهله فهو شهيد رواه أبو داود والترمذي وصححه ودون بمعنى لا أجل في المذكورات فغنى
 دون دينه لا أجل دينه أي لا أجل الدفع عن دينه وهكذا الباقي ووجه الدلالة أنه لما جعل شهيداً
 دل على أن له القتال والقتل بل على أنه مأمو وبذلك قد دل على أنه لا ضمان عليه لأن بين الأمر
 بالقتال والقتل والضمن منافاة وتظهر ذلك من قاتل أهل الحرب فلو قتله لكان شهيداً فبطل
 ذلك على أن له القتال والقتل بل على أنه مأمو وبذلك قد دل على أنه لا ضمان عليه (قوله بقصاص
 ولادية ولا كفارة) أي ولا قيمة في البهيمة والرقيق حتى لو مال العبد المقصوب أو المستعار على
 مالكه فقتله دفعاً لمصيبه لم يدر الغاصب والمستعير (قوله وعلى ركب الدابة) أي وسائقها
 وفاندها إلا أن كانا مع الركب فيقتضض الضمان به دونهما على الأرجح من وجهين ثانيهما يكون
 الضمان اثلاً وقضية كلامهم اختصاص الضمان بالركب ولو أعمى ولو كان الزمام بيد غيره
 وقال الشبراملسي ما لم يكن الزمام بيد غيره وهو الظاهر ولو اجتمع سائق وفاناً دون ركب
 فالضمان عليهما نصفين ولو كان عليهما ركباً فالضمان على المتقدم منهما على المعقد لأن سيرها
 منسوب إليه وقيل يجب الضمان عليهما لأن اليد لهما نعم إن لم ينسب إلى المتقدم فعل كصغير
 ومريض لا حركته ويجب الضمان على المؤخر وهو الرديف وحده لأن فعلها حينئذ منسوب إليه
 وكذا لو كان المتقدم غير ملتزم للاحكام كحربي هذا إن كانا على ظهرها فإن كانا في جنبهما متحاذيين

يريد قتله أو أخذ ماله وإن
 قتل أو وطء حريمه (قاتل
 عن ذلك) أي عن نفسه أو
 ماله أو حريمه (وقتل) الصائل
 على ذلك دفعاً لصلاله (فلا
 ضمان عليه) بقصاص
 ولادية ولا كفارة (وعلى
 ركب الدابة)

فالضمان عليه ما قالوا ركب على ظهرها ثالث في الوسط اختصر الضمان به عند العلامة الرمي -
 كوالدموع عند غيره يضمنون سواء ولو تعدد أحد الثلاثة مثلا وزع الضمان على الرأس ويستثنى
 من إطلاقه صور خمسة: الأول ما لو أركبها أجنبي صبياً ومجنوناً بغير إذن الولي فأتلفت شيئاً
 فالضمان على الأجنبي ولو أمكنهما ضبطها على المعتد ولو لمصطهما والتفصيل انما هو في الولي لو
 أركبهما: الثانية ما لو شخصها انسان بغير إذن ركبها فرحت فأتلفت شيئاً فالضمان على الناخب
 ولو كان غير مجرب ولو كان باذن ركبها فالضمان عليه: الثالثة ما لو ردها انسان حيث غلبت ركبها
 بغير إذنه ولم يخف منها على نفسه أو ماله فأتلفت في انصرافها شيئاً ضمنه الراد فان كان باذن
 الراتب فالضمان عليه وكذا لو خاف منها على نفسه أو ماله فردتها عنه فلا ضمان عليه هذا كله
 ان نسب ردها اليه ولو بإشارة والا كان رجعت فزعامته فلا ضمان عليه: الرابعة ما لو سقطت
 ميتة فتلقت به شيء فلا يضمنه وكذا لو سقط هو ميتة على شيء فتلقت به فلا يضمنه وكذا لو اتلف
 الميت فتكسر بسببه شيء فلا يضمنه لانه لا فعل للميت بخلاف ما لو سقط طفل على شيء فتلقت به فانه
 يضمنه لانه فعلا قال الزركشي وينبغي أن يلحق بسقوطها ميتة سقوطها بمرض أو عارض ربيع
 شديد ونحوه لكن اعقد الرمي الفرق بين الموت والمرض: الخامسة ما لو نذ بعيره أو ناقته
 دابته من يده فأفسدت شيئاً فلا ضمان عليه لغلبته له - سينذ وكذا لو كانت الدواب مع راع
 فهاجت ربيع وأظلم النهار فنفرت منه وأتلفت زرعاً مثلاً فلا ضمان على الراعي في الاظهر للغة
 بخلاف ما لو نفرت لذومه فأتلفت شيئاً فانه يضمنه لتفريطه والى هذه الصور أشار في المنهج
 بقوله غالباً (قوله سواء كان مالكمها أو مستعبرها أو مستأجرها أو غاصبها) أي أو وديعها أو
 مرتهناتها تعبير بعضهم بصاحب الدابة فيه قصور لان الظاهر منه مالكمها فقط الا أن رادبه
 المصاحب لها فيشمل من ذكر كما أشار إليه في المنهج بقوله ومن صحب دابة (قوله ضمان ما أتلفته
 دابته) أي التي يده عليها فالإضافة لادنى ملازمة لالمالك فقط كما علم من قوله سواء كان مالكمها
 أو مستعبرها الخ سواء كان ما أتلفته نفساً أو مالا وسواء كان اتلافها ليلاً أو نهاراً لكن ضمان
 النفس على العاقلة كحفر البئر وانما كان عليه ضمان ما أتلفته دابته لانها في يده فعليه حفظها
 وتعهدها ولا تقع لها منسوب اليه بخلافها بكنائيه ومحل ضمان صاحب الدابة ما أتلفته دابته
 اذا لم يقصر صاحبه فان قصر كان وضعه بطريق أو عرضه اهما فلا ضمان على صاحب الدابة
 لتفريط مالكه فهو المضيع لماله وكذا لو كانت الدابة وحدها وأتلفت شيئاً مع تقصير مالكه
 كأن كان حاضراً وترك دفعها أو كان في محوط له باب وتركه مفتوحاً فلا ضمان لتفريطه فان لم
 يقصر مالكه فان أرسلها في وقت جرت العادة بضبطها فيه ليلاً أو نهاراً ضمن صاحبها وان
 أرسلها في وقت جرت العادة بارسالها فيه لم يضمن ومن ذلك يؤخذ ما يجتهد به البلقي من أنه لو
 جرت العادة بحفظها ليلاً ونهاراً ضمن مرسلها ما أتلفته مطلقاً ولا يضمن ما أتلفته الطيور كالحمام
 مطلقاً لان العادة ارسالها ومنها النحل فلا ضمان فيما يلفه ولذلك أفتى البلقي في شغل الانسان
 قتل جلالاً - ثم بعدم الضمان وعلة بأن صاحب النحل لا يمكنه ضبطه والتقصير من صاحب
 الجمل وكل حيوان عهد به الاتلاف كالهرة التي عرفت بالاتلاف للطير والاطمام وغيرهما يضمن
 مالكه أو من يأويه ما أتلفه ليلاً ونهاراً يدفع بالانخف فالانخف كالمسائل ولا يجوز التعرض

سواء كان مالكمها أو
 مستعبرها أو مستأجرها أو
 غاصبها (ضمان ما أتلفته
 دابته)

له في غير حال الجنابة وقيل انه النطق بالقول اسق الخمس المأمور بقتلها فلا يعصمها الاقتناء ووضع
 اليد عليها ولو كان يداره كلب عضواً ودابة جوح ودخلها شخص ياذنه ولم يعلم بالحال فعصمه
 الكلب أو جحشته الدابة ضمنه ولو كان الداخل بصيراً كان دخل بلاذنه أو أعلمه بالحال فلا
 ضمان لانه المتعصب في حلاك نفسه وكذا لو كان ما ذكره جاحص داره ولو كان بجانب بابها
 فلا ضمان لأن ذلك ظاهر يمكن الاحتراز عنه وقد سئل الحفظال عن حبس الطيور في الأقفاص
 لسباع صوتم أو نحو ذلك فأجاب بالبحر إذا ذاع صياحها صاحبها بما تحتاج اليه كالبهيمة التي
 تربط ينعهد حامالكها بموتها (قوله سواء كان الاتلاف بيدها أو رجلها) تعميم في الضمان
 وقوله أو غير ذلك أي رأسها (قوله ولو بالثأر أو رانت) بمثابة وقوله بطريق أي ولو واقفة بقدر
 الحاجة من ركوب أو نزول أو لأجل البول أو الروث بخلاف إيقاف الحمار جرحهم في المرافق
 المعروفة بالطرق والأسواق فيضمنون لانهم مقصرون بإيقافهم جرحهم فيها تعديهم بذلك وقوله
 قتل بذلك أي يولها أو دونها وقوله نفس أو مال أي أوهما معاً وقوله فلا ضمان أي لأن
 الطريق لا تضلوعن ذلك والمتع من الطريق لا سبيل اليه وهذا هو المعقد خلاف لما جرى عليه
 بعض المتأخرين كشيوخ الاسلام من الضمان لأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة
 قال وهذا ما جزم به في الروضة وأصلها وهو المنقول عن نص الام والاصحاب ومع ذلك فهو
 ضعيف والمعقد عدم الضمان كما علمت (فصل في أحكام البغاة) أي هذا فصل في بيان أحكام
 البغاة سواء بذلك لبغيتهم وظلمهم ومجاوزتهم الحد وعدولهم عن الحق والاصل فيه قوله تعالى
 وإن طائفة من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهم ما كان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي
 تبغي حتى تفي الى امر الله وانما جاع في قوله اقتتلوا نظر للمعنى ونفى في قوله فأصلحوا بينهما
 نظر اللفظ وليس في الآية ذكر الخروج على الامام صريحاً لكنهما تشبه لعمومها بناء على ان
 الطائفة تطلق على الواحد فتشمل الامام أو تقتضيه بطريق القياس الاولى بناء على ان الطائفة
 لا تطلق على الواحد لانه اذا طلب القتال لبغى طائفة على طائفة فلبغى على الامام أولى وليس
 البغاة فئة لتأويلهم ولذلك قبلت شهادتهم قال الامام الشافعي "الا أن يكونوا بمن يشهدون
 لموافقتهم تصديقهم" الخطا بية وهم صنف من الروافض منسبون لربل يقال له خطاب
 يشهدون لموافقتهم تصديقهم لانهم يقولون المسلم لا يكذب فلا تقبل شهادتهم الا ان ينشروا
 السبب كأن قالوا أقرضه كذا فتقبل لا تنهأ التهمة حينئذ ولذلك أيضاً قبل قضاء قاضيتهم فيما
 يقبل فيه قضاء قاضيتهم بخلاف ما لا يقبل فيه ذلك كأن حكم قاضيتهم بما يخالف النص أو الاجماع
 أو القياس الجلي فلا يقبل ويحل قبول شهادتهم وقضائهم ما لم يستحلوا دماءه وأمواله والافلا
 تقبل شهادتهم ولا قضائهم لا تنهأ التهمة حينئذ مع ان العدالة شرط في الشاهد والقاضي
 ولو كتبوا لنا بحكم فلنا تنفيذه أو بسماح بينة فلنا الحكم بهم لكن يتدب لنا عدم التقيد وعدم
 الحكم استقفاً بهم ويعتد بما استوفوه من حذاً وتعزيراً وخارجاً وذكاة وجزية لما في عدم
 الاعتداد بذلك من الاضرار بالرعية ويعتد بما فرقه من سهم المرتزقة على جندهم لانهم من
 جند الاسلام ولأن رعب الكفار قائم بهم (قوله وهم) أي البغاة وقوله فرقة مسلمون أي طائفة
 مسلمون وحكم داوهم حكم دار الاسلام فلذا جرى فيها ما وجب اقامه معذاته امام استولى

سواء كان الاتلاف بيدها
 أو رجلها أو غير ذلك ولو
 بالثأر أو رانت بطريق
 قتل بذلك نفس أو مال فلا
 ضمان

(فصل في أحكام البغاة)
 وهم فرقة مسلمون

عليها ولو سبي المشركون طائفة من البغاة لم أهل العدل استقازهم ان قدروا عليه ولو أعانهم
كفار معصومون كالنصارى والمجوس بتصريم قتالنا محتارون فيه انتقض عهدهم كالأفراد
بقتالنا فان قال الذميون كما كرهين أو ظننا جوارا لقتال أعاننا لهم أو أنهم محقون وإننا أعاننا
الحق وأمكن صدقهم لم ينتقض عهدهم لعذرهم وأما المعاهدون والمؤتمنون فينتقض عهدهم
ولا يقبل عذرهم إلا في الأكراميين (قوله مخالفون الإمام) أي بأن خرجوا عن طاعته بعدم
انقيادهم له أو منع حتى توجه عليهم كذا وعلم أن الإمامة فرض كفاية كالقضاء ولذلك قال
صاحب الجوهرة «واجب نصب إمام عادل» بالشرع فاعلم لا يحكم العقل
وتنقذ الإمامة بأحد أو ثلاثة أو أربعة أهل الحل والعقد أي حل الأمور وعقد هاسن
العلماء وجوه الناس التيسر اجتماعهم فلا يعتبر فيها عدد بل لو تعلق الحل والعقد بواحد
مطاع كفت يخته بمحضه شاهدين ولا تكفي بيعة العاتية ويشترط اتصاف المبايع بصفة
الشهود من العدالة وغيرها ثانياً استخلاف الإمام من عينه في حياته بشرط أن يكون أهلاً
للإمامة حينئذ ليكون خليفة بعده موته ويصير بدلا عنه بعهد إليه كما عهد أبو بكر إلى عمر رضي
الله عنهما فجعله الأمر شورى بين جماعة فيرضون بعده موته وفي حياته بأذن واحد منهم كما
جعل عمر رضي الله عنه الأمر شورى بين ستة على وعثمان والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد
ابن أبي وقاص وطلحة رضي الله عنهم أجمعين فاخترنا وعثمان رضي الله عنه وقد نظم بعضهم
أسماءهم بقوله

أصحاب شورى ستة فيها كلها * لكل شخص منهم وقد روى على

عثمان طلحة وابن عوف يافق * سعد بن وقاص زبير مع على

ثالثها استيلاء شخص مسلم ذي شوكة متغلب على الإمامة ولو غير أهل لها كصبي وامرأة وفاسق
وجاهل فتنعقد امامته لينتظم شمل المسلمين وتنفذ أحكامه للضرورة وأما الكافر فلا تنعقد
امامته إذا قلب عليها قوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا بشرط الإمام
كشروط القاضي من كونه مسلماً كافراً عادلاً لا ذكراً أمراً أي وجمع وبصر وتطق وأن
يكون قريشاً خبيراً قساق الأئمة من قريش وأن يكون شجاعاً ليغزو بنفسه ويعالج الجيوش
ويقوى على فتح البلاد ويحمي البيضة أي جماعة المسلمين ويدخل في الشجاعة سلامته من نقص
ينع استيلاء الحركة وسرعة النهوض (قوله العادل) ليس قيداً على الراجح فإن اعتبار العدل
أحد وجهين والمرجح خلافه وعبرة المنهج مخالفوا إمام قال في شرحه ولو جازاً ومثله النسخ
الخطيب قصب طاعة الإمام ولو جازاً فيما لا يخالف الشرع من أمر أو نهى بخلاف
ما يخالف الشرع لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق كما في الحديث وفي شرح مسلم يحرم
الخروج على الإمام الجائر أجمعين من الطبقة المتأخرة عن التابعين فمن بعدهم فلا يرد على
حكاية الإجماع خروج سيدنا الحسين رضي الله عنه على يزيد بن معاوية وخروج عمرو بن سعيد
ابن العاص رضي الله عنه على عبد الملك بن مروان ونحوهما والحاصل أنه يجب طاعة الإمام
ولو كان عبداً حبشياً بأن تغلبوا عليها خبراً سمعوا وأطيعوا وإن أمر عليكم حبشي فجمع
الأطراف ولا أن المقصود اتحاد الكلمة ولا يحصل إلا بوجود الطاعة (قوله ومفرد البغاة باغ)

مخالفون الإمام العادل
ومفرد البغاة باغ

قول الحبشي يجعله الأمر لعل
الواو محذوفة والتقدير
ويجعله أي الإمام فليصير

فالبغاة جمع باغ كالقضية جمع قاض وأصل بغاة بغية تصرك الباء وانفتح ما قبلها قبلت ألفا
فصار بغاة (قوله من البغي) أي مأخوذ من البغي وقوله وهو الظلم أي مجاوزة الحد وليس البغي
هنا وصف مذكوم الكونه بتأويل سائغ وإن كان باطلاً لظنا بخلاف ما إذا كان بلا تأويل أو
بتأويل غير سائغ فإنه وصف مذموم ولذلك قال بعضهم

واحد من البغي الوخيم فلوبيجي * جبل على جبل لذلك الباسي

(قوله ويقال) أي وجوباً وبعبارة المنهج ويجب قتالهم قال في شرحه لاجماع العصابة عليه
وأما الخوارج فلا يقاتلون وهم قوم يكفرون مرتكب الكبيرة ويتروكون الجماعات
لاعتقادهم كفر الأئمة بأقرارهم على الكفار فزعموا كفرهم بذلك فتركوا الصلاة خلفهم لذلك
نعم إن ضررنا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر ويحل عدم قتالهم إن كانوا في قبضتنا ولم يقاتلونا
والأقوال ولا يجب قتل القاتل منهم إلا أن قصدوا أخافة الطريق وقتلوا شخصاً كقتالهم
فيتصم قتل القاتل منهم لأنهم قطاع طريق حينئذ ولا نضمن ما أتلفناه في حال القتال على البغاة
لضرورة الحرب كعكسه فهو حد راقداً بالسف لآن الوقائع التي حوت بين العصابة لم يطالب
بعضهم بعضاً بما أتلفوه من نفس أو مال وترغيباً في الطاعة ولا تأمراً بمرورهم بهم فلا نضمن
ما أتلف منها وهم إنما أتلفوا بتأويل بخلاف ما إذا كان في غير حال القتال أو فيه لالضرورة
فإنه مضمون جرياً على الأصل في الاتلافات نعم إن قصد أهل العدل باتلاف مالهم اضحاقهم
وهزيمتهم لم يضمنوا كما قاله الماوردي ولو وطئ أحد من الفريقين أمة واحداً من الفريق الآخر
بلا شبهة حداناً كرهه المهر والود رقيقاً وبلزم الواحد من أهل العدل مصادرة اثنين
من أهل البغي كما يجب على المسلم مصادرة اثنين من الكفار فلا يولي الأمر قتالاً أو مقصراً
إلى فئة ومن البغاة في عدم ضمان ما أتلفوه علينا وعدم ضمان ما أتلفناه عليهم لضرورة الحرب
ذو شوكه بل تأويل فإنه لا يضمن ما أتلفه علينا ولا نضمن ما أتلفناه عليه لضرورة الحرب لأن
سقوط الضمان في البغاة لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهو موجود هنا ولا فرق بين أن يكون
مسلياً ومرتداً على المعتمد خلافاً للشيخ الإسلام حيث قال بالضمان فيما يتلفه طائفة ارتدت
ولهم شوكه وإن تابوا وأسلموا الجنايتهم على الإسلام وأما ما يتلفه المتأول بلا شوكه فهو مضمون
لأنه كقطاع الطريق (قوله بفتح ما قبل آخره) أي مع ضم أوله لينتبه للعجهول وعلى هذا فيقرأ
أهل البغي بالرفع لأنه نائب الفاعل ويجوز قراءته بضم أوله وكسر ما قبل آخره بالياء للفاعل
وفاعله ضمير عائده على الإمام المعلوم من المقام بل هو أولى وليس هو من حذف الفاعل كما قيل
وعلى هذا فيقرأ أهل البغي بالنصب لأنه مفعول (قوله أهل البغي) بالرفع على ما جرى عليه
الشارح أو بالنصب على ما اقتضاه ذلك (قوله أي يقاتلهم الامام) أي أو نائبه ولا يجوز أن
يستعان عليهم بكافراً لأنه يحرم تسليطه على المسلمين لالضرورة بأن كثروا وأخطروا بنا ولا بمن
بري قتلهم مدبرين لعداوة أو اعتقاد كالحنفى والامام لا يرى ذلك إبقاء عليهم هذا إن لم يفتح
للاستعانة فلما احتجنا للاستعانة به جاز أن كان فيه جرامة وحسن اقدام وتعكاز من منعه لو اتبع
منهزماً (قوله ثلاث شرائط) وتقدم في التعريف اشتراط أن يكونوا مسلمين وأما كونهم
مخالطين للامام فقد ذكر المصنف ما يقيد به بقوله وإن يضربوا عن قبضة الامام فلا حاجة لهذه

من البغي وهو الظلم
(ويقال) بفتح ما قبل آخره
(أهل البغي) أي يقاتلهم
الامام (ثلاث شرائط)

شرطا زائدا وكذلك لا حاجة لعد أن يكون لهم مطاع شرطان زائدا لأن الشارح جعله داخلا في الشوكة التي صور بها المنعة كما سيأتي ثم يحتاج لزيادة اشتراط أن يكون التأويل فاسدا لا يقطع بفساده كما صنع الشيخ الخطيب وقد يقال هذا معلوم من قول المصنف سأفخ خصوصا على تفسير الشارح له بقوله أي محتمل فتدبر (قوله أحدها) أي أحد الثلاث شرائط (قوله أن يكونوا في منعة) بخصات وصور الشارح ذلك بقوله بأن يكون لهم شوكة فهو تصوير لقوله أن يكونوا في منعة وقوله بقوة أي بسبب قوة ولو بحسن بحيث يمكن معها مقاومة الامام وقوله وعدد أي كثرته وقوله ومطاع أي وبسبب مطاع فهو عطف على قوله بقوة وهذا يقتضي أنه داخل في الشوكة التي صور بها الشارح المنعة فالمطاع ليس شرطا زائدا على الشوكة كما تقتضيه عبارة المهاج بل هو شرط فيها كما صرح به الشيخ الخطيب (قوله وان لم يكن المطاع اما منصوبا) فلا يشترط أن يكون فيهم امام منصوب لأن عليا رضي الله عنه قاتل أهل الجبل بالبصرة ولا امام لهم بل كانوا اجتمع السيدة عائشة رضي الله عنها وكانت على جمل فظفر بها على وأكرمها وأمر برجوعها الى المدينة فلا جمل كونها راكبة على جمل في تلك الواقعة سميت وقعة الجمل وقاتل أهل صفين قبل نصب امامهم ومعنى المطاع المتبوع الذي قصد رافعا لهم عن رأيه بحيث لا يخرجون عن طاعته وتجمع كلتهم به (قوله بحيث يحتاج الامام الخ) هذا تصوير للقوة وما بعدها التي تحصل بها الشوكة التي هي تصوير للمنعة وقوله العادل ليس بقيد كما تقدم وقوله في ردهم أي البغاة وقوله لطاعته متعلق بردهم وقوله الى كلفه متعلق بقوله يحتاج وقوله من بذل مال وتحصيل رجال أي دفع مال وتهبته جيش وهذا بيان للكلفة (قوله فان كانوا أفرادا الخ) محتمل قوله أن يكونوا في منعة وقوله ليس ضبطهم أي يتيسر أخذهم بحيث لا يحتاج الى بذل مال ولا تحصيل رجال وقوله فليسوا بآفة أي لعدم حرمتهم فيرتب على أفعالهم مقتضاها حتى لو أنفقوا شيئا ضمنوه كقاطع الطريق (قوله والثاني) أي الشرط الثاني من الثلاث شرائط (قوله أن يخرجوا عن قبضة الامام) أي طاعته بأنفرادهم ببلد أو قرية أو موضع من الصحراء كما نقله في الروضة وأصلها عن جمع وحكي الماوردي الاتفاق عليه وقوله العادل ليس بقيد كما تقدم غير مرة (قوله اما بترك الانقياد له) أي بترك الطاعة له فيما أمر به أو ينهى عنه في غير ما يخالف الشرع وقوله أو يمنع حتى توجه عليهم أي منع أدائه وتمكين مستحقه منه وقوله سواء كان الحق ماليا أي كالكافة وقوله أو غيره أي غير مالي وقد مثله بقوله كدوقصاص ويدخل في هذا الضابط كما قاله العراقي ما لو قاتل فستان من المؤمنين فأصلح الامام بينهم لانه كان من حقهم عدم المقاتلة والرفع اليه فترك ذلك اقتضات عليه ومنع الحق توجه عليهم (قوله والثالث) أي الشرط الثالث من الثلاث شرائط (قوله أن يكون لهم الخ) أي بحيث تكون لهم شبهة يعتقدون بها جواز الخروج عن طاعة الامام لأن من خرج بغير شبهة كان معاندا للحق وقوله أي للبغاة تفسير للضمير في قوله لهم (قوله تأويل) أي بأن ينكروا بشي من الكتاب أو السنة لياخذوا بظاهره ويستندوا اليه وقوله سأفخ عهله في أوله ومجهة في آخره وفسره الشارح بقوله أي محتمل والمراد أنه محتمل للصحة بحسب الظاهر وهو باطل فلما وقوله كما عبر به بعض الاصحاب أي أصحاب الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله

أحدها) أن يكونوا في منعة
بأن يكون لهم شوكة بقوة
وعدد ومطاع فيهم وان لم
يكن المطاع اما منصوبا
بحيث يحتاج الامام العادل
في ردهم لطاعته الى كلفة
من بذل مال وتحصيل رجال
فان كانوا أفرادا يسهل
ضبطهم فليسوا بآفة (و)
الثاني (أن يخرجوا عن
قبضة الامام) العادل اما
بترك الانقياد له أو بمنع حتى
توجه عليهم سواء كان الحق
ماليا أو غيره كدوقصاص
(و) الثالث (أن يكون لهم)
أي للبغاة (تأويل سأفخ)
أي محتمل كما عبر به بعض

الاصحاب

كطالبة أهل صفين) بكسر أوله وثانيه المشدود هو اسم اقليم أو بلد بالشام وكان أهلها مع معاوية وكان معه غنائون ألفا وكان مع علي عثمرون ألفا ونصره الله عليه وكان كل منهما مجتهدا فظهره باجتهاده أن يقاتل الأنروان كان الحق مع علي رضي الله عنه كما يدل له قوله صلى الله عليه وسلم ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار وهذا من الأخبار بالمغيبات وقد وقع ذلك بصفين فقد عاينهم بن ياسر رضي الله عنه أهل صفين إلى طاعة الامام التي هي سبب في الجنة وهم يدعوهم إلى عصيانه ومقاتلته وذلك سبب في النار وقتلوه فعلم من ذلك انهم الفئة الباغية وان الحق مع علي كرم الله وجهه ولم يقدّر معاوية على انكار هذا الحديث لكونه من أنفس الأحاديث وأصحها كما قاله القرطبي قال انما قتله من أخرجه فقال علي اذن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي قتل جزءا لانه أخرجه وهذا من علي الزام مضمع لاجواب عنه وبجة لا اعتراض عليها قال الامام عبد القاهر الجرجاني أجمع فتهاه الجبار والعراق علي ان عليا مصيب في قتاله لاهل صفين كما أنه مصيب في قتاله لاهل الجبل وأن الذين قاتلوه بقتل طالمون له لكن لا يجوز الطعن في معاوية كغيره من سائر العصاة فانهم كلهم عدول ولم يجري بينهم محامل ولذلك قال صاحب الجوهرة

وأول التشاجر الذي ورد * ان خضت فيه واجتنب داء الحسد

والحاصل أن عليا رضي الله عنه قاتل أهل الجبل بالبصرة وهم طليعة والزبير وعائشة وكانت على جبل فأخذها جماعة على به فأمر بردها إلى المدينة ولعلك سميت تلك الوقعة وقعة الجبل ثم قاتل أهل صفين بالشام مع معاوية وروى أن رجلا قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه رأيت الليلة كأن الشمس والقمر ومع كل نجوم يقتتلان فقال له عمر مع أيهما كنت قال مع القمر قال كنت مع الآية المصونة اذهب فلا تعمل لي عملا أبدا وكان عاملا له فمزله وأمه حابس بن سعد فقتل يوم صفين ثم قاتل أهل النهر وان من الخوارج وهي قرية بقرب بغداد (قوله بدم عثمان) أي بيده وهو القصاص وقوله حيث اعتقدوا أي لانهم اعتقدوا والضيق راجع لاهل صفين وقد وافقوا في هذا الاعتقاد أهل الجبل فانهم اعتقدوا أيضا ذلك وقوله أن عليا يعرف من قتل عثمان أي ولا يقتص منهم لمواطنه اياهم وهو يرى من ذلك فقد جاء عن علي رضي الله عنه أن بني أمية يزعمون أني قتلت عثمان والله الذي لا اله الا هو ما قتلت ولا مالات ولقد نيت فعصوني اه وانما أنكر القصاص حتى يحقق شروط القصاص ثم يقتص منهم ومثل هذا التأويل تأويل مائى الزكاة من أبي بكر رضي الله عنه بأنهم لا يدفعون الزكاة الا لمن صلاته سكن لهم أي دعاؤه ووجه لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم أخذ ابظا هر قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة فتظهرهم وتزكهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم (قوله فان كان التأويل قطعي البطلان) هذا مقابل لقوله سائغ فان معناه كما تقدم شغل العصاة وان كان باطلا لظن ذلك كتأويل المرتدين بعدموته صلى الله عليه وسلم بقولهم لانهم لا يؤمن به الا في حياته لا بعد موته لان كل شريعة تنقطع بعون نبيها فهذا التأويل باطل قطع لان شريعته صلى الله عليه وسلم باقية إلى يوم القيامة لكن يرد على هذا المثال ان هؤلاء كفار والكلام في الباطل هو مسلمون كما تقدم اللهم الا ان ينظر لكونهم مسلمين بحسب الاصل (قوله لم يعتبر) أي هذا التأويل الذي هو قطعي البطلان

كطالبة أهل صفين بدم
عثمان حيث اعتقدوا أن
عليا رضي الله عنه يعرف
من قتل عثمان فان كان
التأويل قطعي البطلان
لم يعتبر

وقوله بل صاحب معاد أي تجري عليه الاحكام قهر عنه (قوله ولا يقاتل الامام البغاة حتى
يبحث اليهم رسولا) أي وجوب اتيهم قبل البعث وقوله أمينا أي عدلا عارفا بالعلوم
والخروب وقوله فطنا أي حاذقا ما هرا في المناظرة وكان على الشارح أن يقول ناصحا أي
عنده فصيح لاهل العدل وقيل لاهل البغي وقيل لهما وكونه أمينا فطنا عند رب ان كان البعث
لمجرد السؤال فان كان للمناظرة وازالة الشبهة كان واجبا كما أفاده الرمي لكن فتر الشيخ
عطية ان كونه أمينا واجب مطلقا والتفصيل المذكور في كونه فطنا وأما كونه ناصحا فهو
واجب مطلقا ككونه أمينا وقد بحث على رضى الله عنه ابن عباس الى أهل النهروان فرجع
بعضهم وأبى بعضهم (قوله فان ذكرناه) أي للرسول الذي بعثه الامام وقوله مظلة بكسر
اللام وقصها وهو القياس كما قاله المرادي وهذا ان كان مصدرا ميبها معنى الظلم فان كان اسما
لما يظلم به فبالكسر فقط وقوله هي أي تلك المظلة وقوله السبب في امتناعهم عن طاعته أي في
خروجهم عن طاعته (قوله ازالها) أي الرسول الامين القطن براجعة الامام ويصح عود
الضمير على الامام وهذا في المظلة وأما في الشبهة فيزيلها الرسول الامين القطن بنفسه ويصح
أن يزِيلها الامام بنفسه أيضا ان كان عارفاً ونسبته كأن يسأل العلماء ان لم يكن عارفاً (قوله
وان لم يذكروا شيئا) أي لا مظلة ولا شبهة وقوله وأصرروا بعد ازالة المظلة على البغي أي استمروا
على ذلك ولم يرجعوا الى الطاعة وفي بعض النسخ وان أصروا الخ باسقاط قوله وان لم يذكر
شيئا (قوله نصهم) أي نداء بان يعظمهم ترغيبا وترهيبا وأمرهم بالعود الى الطاعة لتكون كلمة
الدين واحدة (قوله ثم أعلمهم) أي وجوب اتيهم بالقتال عبارة المنهج ثم أعلمهم بالمناظرة ثم
بالقتال انتهت فقد حذف هنا مرتبة وقد أمر الله أولا بالاصلاح ثم بالقتال فلا يجوز تقديم
ما أخر الله فان طلبوا من الامام الامهال اجتمع وفعل ما رآه صوابا فان ظهر له أن استقامتهم
للتأمل في ازالة الشبهة أمهلهم ما يراه ولا يتقيد بعبدة وان ظهر أن ذلك لا يتطاول مدد أو قوة لم
يملهم وان بذلوا أموالهم وروهنوا ذرايعهم (قوله ولا يقتل أسيرهم) أي ولا مدبرهم ولا من
ألقى سلاحه منهم وأعرض عن القتال لقوله تعالى حتى تقي إلى أمر الله والقيصة الرجوع عن
القتال بالهزيمة وروى ابن أبي شيبة ان عليا رضى الله عنه أمر مناديه يوم الجمل بأن ينادى أن لا
يتبع مدبر ولا يذنب على جريح ولا يقتل أسير ومن أغلق بابه فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو
آمن ولأن قتالهم انما شرع لامتناعهم من الطاعة وقد زال (قوله أي البغاة) تفسير للضمير
(قوله فان قتله شخص عادل) أي من أهل العدل وقوله لا قصاص عليه في الاصح أي على
القول الاصح وهو المعتدل لشبهة أبي حنيفة فانه يرى قتلهم مدبرين فيقتل القصاص للشبهة لكن
تلزمه الدية (قوله ولا يطلق أسيرهم) أي بل يحبس لانه امتنع من حق واجب عليه فيحبس به
كالدين فانه العلامة البرلى نقل عن الماوردي (قوله وان كان صيا و امرأة) أي وعبدا
فلا يطلقون حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم كما في الرجل الحر ومحل ذلك في الصبي والمرأة
والعبدان كانوا مقاتلين ولا أطلقوا بمجرد انقضاء الحرب (قوله حتى تنقضي الحرب ويتفرق
جمعهم) أي ولا يتوقع هودهم (قوله الا أن يطبع أسيرهم مختارا بعبثه للامام) أي فيطلق
قبل ذلك (قوله ولا يغنم مالهم) أي لا يؤخذ غنمة ولا يقطع زرعهم ولا أشجارهم ولا تعقر

بل صاحب معاد ولا يقاتل
الامام البغاة حتى يبحث
اليهم رسولا أمينا فطنا
يأمرهم ما يكرهونه فان
ذكرناه مظلة هي السبب في
امتناعهم عن طاعته ازالها
وان لم يذكر شيئا
بعد ازالة المظلة على البغي
نصهم ثم أعلمهم بالقتال
(ولا يقتل أسيرهم) أي
البغاة فان قتله شخص عادل
لا قصاص عليه في الاصح
ولا يطلق أسيرهم وان كان
صيا و امرأة حتى تنقضي
الحرب ويتفرق جمعهم الا
أن يطبع أسيرهم مختارا
بعبثه للامام ولا يغنم
مالهم

خيولهم الا ان قاتلوا عليها ويحرم استعمال سلاحهم وخبولهم وغيرهما مما أخذ من أموالهم
 لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه نعم يجوز الضرورة كان
 لم يجد ما يدفع به عنا السلاحهم أو متركبه عند الهزيمة الا خيولهم (قوله ويرد سلاحهم
 وخبولهم) أي وغيرهما مما أخذ من أموالهم فيرد عليهم جميع ما أخذ منهم وقوله اذا انتضى
 الحرب أي ينتأ وينهم وقوله وأمنت غائلتهم أي ضررهم وقوله يفرقهم أي بسبب تفرقهم
 وعدم توقع عودهم وقوله وأوردتهم للطاعة أي وأوجعهم لطاعة الامام (قوله ولا يقاتلون
 بعضهم كآر) أي يحرم قتالهم بذلك ولا يجوز حصارهم بنوع الطعام والشراب عنهم الا على رأى
 الامام في أهل قلعة (قوله ومنضيق) هي آلة ترمى بها الحجارة كرجصة الوالى المعروفة وقوله
 الا للضرورة فيقاتلون بذلك أي بالعظيم كآر ومنضيق وقوله كأن قاتلونا به أي بالعظيم المذكور
 وقوله أو أخطونا بشئ أي لكفرتهم وهذا غثيل للضرورة (قوله ولا يذقق) بلهجة من التذفيف
 وهو الاسراع وتيمم القتل كما أفاده الشارح فاللعن ولا يسرع ولا يتم القتل وقوله على
 جريحهم أي البغاة (قوله والتذفيف تيمم القتل وتجهيل) أي الاسراع به • (فصل في أحكام
 الردة) • أعاذنا الله وأجبتنا جميع المسلمين من اوهى محبطة للعمل ان اتصلت بالموت والابان
 أسلم قبل موته فهي محبطة لتوابعه فقط فيعود له العمل بمجرد اذن الثواب ويترب على ذلك أنه
 لا يجب عليه قضاءه ولا يطالب به في الآخرة وتثبت الردة بيينة ولا يجب تفصيل الشهادة بها
 كما قاله الرافعي عن الامام انه الظاهر لان الردة تلحقها لا يقدم الشاهد على الشهادة بها الا
 على بصيرة خلافاً للشيخ الاسلام في قوله بوجوب تفصيل الشهادة بها وان قال انه المنقول
 ومعه جماعة منهم السبكي وقال الاسنوي انه المعروف عقلاً ونقلاً وما نقل عن الامام بحثه
 والمعتد الاول ولو شهدت البيينة بقول كافر أو فعله فادعى المشهود عليه اكرها صدق بيينة ولو
 بلا قرينة لانه لم يكذب البيينة والحزم أن يجرد كلمة الاسلام بخلاف ما لو شهدت برذته وادعى
 ما ذكر فلا يصدق بلا قرينة لتكذيبه الشهود لان المكروه لا يكون مرتدًا فان كان هذا قرينة
 كما سير كفا صدق بيينة (قوله وهي) أي الردة وقوله أغش أنواع الكفر أي لما فيها من قطع
 الاسلام والرجوع عنه فهي أغلظ من غيرها من أنواع الكفر (قوله ومعناها لغة الرجوع
 عن الشئ الى غيره) أي سواء كان رجوعاً عن الاسلام الى غيره وهو الكفر أو عن شئ آخر الى
 غيره فاللعن القوي أعم من المعنى الشرعي كما هو الغالب (قوله وشرعا) أي ومعناها شرعا
 فهو عطف على لغة (قوله قطع الاسلام) أي قطع من يصح طلاقه استمرار الاسلام فهو من
 اضافة المصدر لقوله بعد حذف الفاعل مع تقدير مضاف ومن يصح طلاقه هو البالغ العاقل
 المختار ولو سكران متعدياً يخرج الصبي والمجنون فلا تصح ردتها لعدم تكليفهما وخرج
 أيضا المكروه فلا تصح ردتها لقوله تعالى الا من اكرهه وقلبه مطمئن بالايمان وسلم من قولهم قطع
 الاسلام أن المستقل من دين لاخر لا يسمى مرتدًا وان كان حكمه -كم المرتد فلا يقبل منه الا
 الاسلام (قوله بنية كفر) أي ولو في المستقبل كأن نوى أن يكفر غداً أو في قابل فيكفر في
 الحال ومثلية الكفر التردد فيه فيكفر به أيضا وقوله أو قول كفر أي كأن يقول الله ثالث
 ثلاثة أو يقول أنا الله ما يسبق اليه لسانه أو يقله سكاية عن غيره أو يقله الولي في غيبته والا

ويرد سلاحهم وخبولهم
 اليهم اذا انتضى الحرب
 وأمنت غائلتهم بتفرقهم
 وأوردتهم للطاعة ولا
 يقاتلون بعضهم كآر ومنضيق
 الا للضرورة فيقاتلون بذلك
 كأن قاتلونا به أو أخطونا
 بشئ (ولا يذقق على جريحهم)
 والتذفيف تيمم القتل
 وتجهيل

(فصل في أحكام الردة)
 وهي أغش أنواع الكفر
 ومعناها لغة الرجوع من
 الشئ الى غيره وشرعا قطع
 الاسلام بنية كفر أو قول
 كفر

فلا يكفر ولا يعز ولا خلا فالقول ابن عبد السلام انه يعزولانه لا يؤخذ بذلك في حال غيبته كما هو
القرض وقوله أو فعل كفر أى ما لم يكن فعله خوفا من الكفار كأن يكون في بلادهم وأمره
بذلك وخاف على نفسه والافلا يكفر لكونه مكرها حيثئذ كما علم مما مر (قوله كسجود لصنم)
أى أو الشمس أو قرو مثل السجود الر كوع لغير الله فيكفر به ان قصد تعظيمه كتعظيم الله والا
حرم فقط (قوله سواء كان الخ) تعميم في قطع الاسلام بنية الكفر أو قوله أو فعله لكن لا يظهر
الاستهزاء في النية وانما يظهر في القول والفعل وقوله على جهة الاستهزاء أى على جهة هي
الاستهزاء قال تعالى قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم
وقوله أو العناد أى كان يقول الله ثالث ثلاثة عند المن يخاصمه مع اعتقاده أن الله واحد
فيكفر بذلك وقوله أو الاعتقاد أى ما لم يكن عن اجتهاد كاعتقاد المعتزلة عدم رؤية الباري
في الآخرة أو عدم عذاب القبر أو نعيمه (قوله كن اعتقد حدوث الصانع) أى كاعتقاد من
اعتقد حدوث الصانع فهو على تقديره ضاف لانه مشال للاعتقاد والصانع لم يرد من أسمائه
تعالى لكنهم كادوا أن يجمعوا عليه أخذ من قوله تعالى صنع الله الذى أتقن كل شئ (قوله
ومن ارتد عن الاسلام) أى رجع عن دين الاسلام وولد المرتدان اعتقد قبل الردة فهو مسلم
لانه اعتقد في حال الاسلام بحكم عليه بالاسلام تبعا ولا يؤثر فيه طروردة أبويه أو أحدهما وكذا
ان اعتقد في الردة وكان في أصوله الذين ينسب اليهم مسلم فهو مسلم تبعا للمسلم من أصوله
المذكورين لان الاسلام يعاود ولا يعلى عليه وان كان أصوله مرتدين فهو مرتد تبعا لهم لكن
لا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان تاب فالأمر ظاهر والاقتل ولو كان أحد أبويه مرتدا والاخر
كافرا أصلى فكافر أصلى كما قاله البعوى واختلف فيمن مات من أولاد الكفار قبل بلوغه على
أقوال كثيرة أحصاها أنهم يكونون في الجنة استقلا لا وقيل خدما لاهلها والاكترون على أنهم
في النار استقلا لا وقيل مع أصلهم وقيل على الاعراف وقيل بأنهم يحصنون وقيل بالوقف ومحل
الخلاف في أولاد كفار هذه الأمة وأما أولاد غير هاتفي النار قول واحد لكن من غير تعذيب
هكذا قيل وقيل الخلاف في أولاد كفار هذه الأمة وأما أولاد كفار هذه الأمة ففي الجنة قول
واحد أو علم أن ملك المرتدة موقوف فان مات مرتد اثنين زواله من حين الردة وان أسلم تبين بقاؤه
ويجعل ماله عند عدل وأمه عند نحو محرم كما مر أمة ثقة احتياطاً ويتفق منه على نفسه وعلى من
عليه نفقته كأولاده وزوجاته ويقضى منه دين لزمه قبل الردة وبديل ماله نفقه فيها وبزجر ماله
عقاراً كان أو غيره مبيانة له عن الضياع ويؤدى سكاية الصوم للقاضى حفظاً لها ويعتق بذلك
ولا يقبضها المرتدة لان قبضه غير معتبر وتصرفه ان لم يحتمل الوقف بأن لم يقبل التعليق كالبيع
والرهن والهبة فباطل لعدم احتقاله الوقف وان احتمل بأن قبل التعليق كعتق وتديرو وصية
موقوف ان أسلم تبين نفوذه والاتبين بطلانه (قوله من رجل أو امرأة) بيان لمن وأشار بذلك
الى أنه لا فرق بين الرجل والمرأة حتى في القتل ان لم يبق كل منهما أخذاً بعموم خبر البخارى من
بذل دينه فاقبلوه فانه شامل للرجل والمرأة وأما حديث النهى عن قتل النساء الذى استند اليه
أبو حنيفة رضى الله عنه فهو محمول على الجريبات أو منسوخ (قوله كن أنكر وجود الله)
أى أو قدمه أو بقاءه وهكذا بقية الصفات المجمع عليها وكذا من استخف باسم الله أو أمره أو نهي

أو فعل كفر كسجود لصنم
سواء كان على جهة الاستهزاء
أو العناد والاعتقاد كن
اعتقد حدوث الصانع (ومن
ارتد عن الاسلام من رجل
أو امرأة كن أنكر وجود الله)

أو وعده أو وعده أو بجد آية من القرآن مجمعا على ثبوتها بخلاف غير المجمع على ثبوتها كالسجدة
غير التي في سورة النمل أو زاد فيه آية ليست منه أو استخف بسنة كالأوقيل له قلم أظفارك فانه سنة
فقال لا أفعله وإن كان سنة وقصد الاستخفاف بذلك بخلاف ما إذا قصد الامتناع من الفعل
فقط أو قال لو أمرني الله ورسوله بكذا ما فعلته أو قال لا أدري ما الإيمان احتقارا أو قال لمن
حوقل لا حول لا تقوى من جوع أو قال العالم بعد قول المظالم هذا بتقدير الله أنا أفعل بغير تقديره
أو كفر مسلما من غير تأويل بكفر النعمة أو لم يلقن الاسلام طالبه منه أو أشار بالكفر على مسلم
أو كفر أراد الاسلام أو بجد مجمعا عليه معلوما من الدين بالضرورة بلا عذر وكسالة أو ركعة
من الصلوات الخمس كما قال صاحب الجوهرية

ومن لمعلوم ضرورة بجد • من ديننا يقتل كفر اليس حد

بخلاف ما إذا كان لا يعلمه الا الخواص ولو كان فيه نص كاستخفاف بنت الابن السدس مع
بنت الصليب وبخلاف المعذور بكن قرب عهده بالاسلام ومثل ذلك ما لو زاد شيئا واعتقد وجوبه
عماليس بواجب بالاجماع كصلاة سادسة أو ركعة زائدة في الصلوات الخمس وهذا باب لا ساحل له
شجنا الله وجميع المسلمين منه (قوله أو كذب رسول الله) أي أو نبأ من أنبياء الله
أو سبه أو استخف به أو نفي رسالة رسول من الرسل أو نبوة نبي من الانبياء أو أنكر رسالة الرسل
بأن قال لم يرسلهم الله تعالى كما علم بالاولى أو قال ان كان ما قاله الانبياء حقا فنحن بالان ذلك
يقتضي شك في كون ما قاله الانبياء حقا وهو كفر أو قال لا أدري النبي أنسى أو جنى نعوذ بالله
من ذلك كله (قوله أو حلال محرم ما بالاجماع) أي كان قال الزنا حلال أو ونحو ذلك وليحذر بما يقع
من قول بعض الناس لبعض عند اللعب قتلك حلال أو ونحو ذلك كقولهم حل قتلك فانهم
يقولون ذلك على سبيل السخرية ولكنه يقتضي الكفر والعياذ بالله تعالى (قوله كالزنا وشرب
الخمر) أي واللواط والظلم (قوله أو حرم حلالا بالاجماع) أي كان قال البيع حرام والنكاح
حرام أو ونحو ذلك (قوله كالنكاح والبيع) أي والاكل والشرب وغيرهما (قوله استتيب)
أي طلبت منه التوبة وعرضت عليه لأنه ربما كانت ردة عن شبهة فيسي في ازالته وروى
الدارقطني عن جابر أن امرأة يقال لها أم رومان اوتدت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن
يعرض عليها الاسلام فان تابت والا قلت (قوله وجوبا) أي استتابة واجبة بخلاف تارك
الصلاة فان استتابته مندوبة والفرق أن جرعة المرتدة تقتضي تخليده في النار ولا كذلك جرعة
تارك الصلاة وقوله في الحال أي فلا يعجل لمناقضه من بقاءه على الكفر نعم ان كان سكران سن
التأخير الى الصبح ولو ارتد بغير أهل حتى يضيق احتياطا فانه قد يضيق ويعود للاسلام فلو قتل
في جنونه هدر لانه مرتد لكن يعزرقه الله لتقوية الاستتابة الواجبة (قوله في الاصح) أي على
القول الاصح وهو المعقد وقوله فيهما أي في كون الاستتابة واجبة وكونها في الحال (قوله
ومقابل الاصح في الاولى) أي التي هي كون الاستتابة واجبة وقوله في الحال والشأن
وقوله يسن الاستتابة ضعيف وقوله في الثانية أي التي هي كونها في الحال وقوله انه يجهل
ضعيف أيضا وقوله ثلاثا أي من الايام كما أشار اليه الشارح بقوله الى ثلاثة أيام أي الى انقضاء
ثلاثة أيام لا ثلثين من ذلك وأخذ به الامام مالك رضي الله عنه وعن علي أنه يستتاب شهرين

أو كذب رسول الله
أو حلل محرم ما بالاجماع
كالزنا وشرب الخمر
أو حرم حلالا بالاجماع
كالنكاح والبيع (استتيب)
وجوب في الحال في الاصح
فيهما ومقابل الاصح في
الاولى أنه يسن الاستتابة
وفي الثانية انه يجهل (ثلاثا)
أي الى ثلاثة أيام

وقال الزهري يدعى الى الاسلام ثلاث مرات فان أبى قتل وحل بعضهم كلام المصنف على هذا
 فجعل المراد من قوله ثلاثا ثلاث مرات وعلى كل حال فهو ضعيف (قوله فان تاب) أى رجوع
 عن كفره وجواب الشرط محذوف تقديره صح اسلامه كما هو مذکور في بعض النسخ وقوله
 بعوده الى الاسلام أى توبة مصورة بعوده الى الاسلام غالباً للتصوير وقوله بأن يقرب بالشهادتين
 تصوير لعوده الى الاسلام (قوله على الترتيب) أى مع بقية الشروط المعتبرة في صحة الاسلام
 وقد نظمها بعضهم في قوله

شروط الاسلام بلا استثناء * عقل بلوغ عدم الاكراه
 والنطق بالشهادتين والولا * والسادس الترتيب فاعلم واعلم

وقوله بأن يؤمن بالله اولاً ثم برسوله ثم بالترتيب (قوله فان عكس) مفهوم الترتيب وقوله لم
 يصح أى اسلامه وقوله كما قاله النووي في شرح المذهب في الكلام على نية الوضوء أى على سبيل
 الاستطراد واهل المناسبة ان من شروط النية اسلام النوى فجزء الكلام الى شروط الاسلام
 (قوله والا) مقابل لقوله فان تاب وقوله أى وان لم يتب المرتد أشار بذلك الى أن قوله
 والامر كب من ان الشرطية والنافية وقوله قتل أى وجوب الخبير البخارى الماز وهو من بدل
 دينه فاقتلوه ويقتل كفر الاحد اعلى الصواب وان وقع في عباراتهم هنا أنه يقتل حداً وبنوا
 على ذلك تعليل كونه يقتل في الحال بقولهم لان قتله حداً فلا يؤخر كسائر الحدود فهو مخالف
 للصواب من أنه يقتل كفر الاحد كما صرحوا به في فصل طاع الطريق (قوله أى قتله الامام)
 أى أو نائبه وقوله ان كان حراً تقييد لتعيين الامام لقتله وقوله بضرب عنقه أى بخوسيف وقوله
 لا باحراق ونحوه أى كفريق الخبر اذا قلتم فاحسنوا القتل وعلم من ذلك ان القتل بالهينة
 حرام كالخلق والخوذة والسلح والتوسط والتكسير ونحو ذلك قالوا وأول من أحدث القتل
 بالهينة السلطان الظاهر بيرس في زمانه فالانتم عليه الى يوم القيامة ومنى تاب ترك ولو تكرر
 منه ذلك ولو كان زنديقا وهو من يخفى الكفر ويظهر الاسلام وقيل من لا يتصل ديناً اي من
 لا يختار ديناً وذلك لا ية قتل للذين كفروا ان ينهوا يغفر لهم ما قد سلف وخبر فاذا قالوا عصموا
 منى دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام (قوله فان قتله غير الامام عزز) أى لانه اقتات على
 الامام (قوله وان كان المرتد رقيقاً) مقابل لقوله ان كان حراً وقوله بازاله ليد قتله في الاصح
 أى على القول الاصح لانه ملكه فله فعل ما يتعلق به من تأديب ونحوه (قوله ثم ذكر المصنف
 حكم الفصل الخ) دخول على كلام المصنف الا فى وقوله وغيره أى من الصلاة والدفن ولم يذكر
 حكم التكفين وهو عدم الوجوب لخروجه عن أهلية الوجوب بالردة لكنه يجوز كما في الفصل
 وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله ولم يغسل) أى لا يجب غسله لخروجه عن أهلية الوجوب بالردة
 لكنه يجوز كما تقدم في الجنائز وقوله ولم يغسل عليه أى لا تجوز الصلاة عليه لصرعها على الكافر
 بسائر أنواعه قال تعالى ولا تصل على احد منهم مات أبداً (قوله ولم يدفن في مقابر المسلمين) أى
 لا يجوز دفنه في مقابر المسلمين لخروجه عنهم بالردة ويجوز دفنه في مقابر الكفار ولا يجب دفنه
 أصلاً كالحربى فيقبور اغراء الكلاب على جيفة تهما نم ان حصل تأذ للمارين برأتحتما وجبت
 واراتهما كما تقدم في الجنائز وما اقتضاه كلام الميرى من أنه يدفن بين مقابر الكفار والمسلمين

(فان تاب) بعوده الى
 الاسلام بان يقرب بالشهادتين
 على الترتيب بان يؤمن بالله
 ثم برسوله فان عكس لم يصح
 كما قاله النووي في شرح
 المذهب في الكلام على نية
 الوضوء (والا) أى وان لم
 يتب المرتد (قتل) أى قتله
 الامام ان كان حراً بضرب
 عنقه لا باحراق ونحوه فان
 قتله غير الامام عزز وان كان
 المرتد رقيقاً جاز للسيد قتله
 في الاصح ثم ذكر المصنف
 حكم الفصل وغيره في قوله
 (ولم يغسل ولم يغسل عليه ولم
 يدفن في مقابر المسلمين)

لما تقدم لمن حرمة الاسلام لا أصل له لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فميت وهو
 كافراً وذلك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون (قوله
 وذكر غير المصنف الخ) دخول على فصل تارك الصلاة مع الاشارة الى اختلاف المصنفين
 في موضع ذكره وقوله حكم تارك الصلاة اي دال حكمه لان الحكم لا يذكروا عملياً كداله
 وقوله في ربيع العبادات أي لمناسبة للعبادات لتعلقها بها من حيث الترتيب ثم ان غير المصنف
 اختلقوا في موضعه من ربيع العبادات فذكره جماعة قبل الاذان لمناسبة ذكر حكم تركها الذي
 هو التحريم بعد ذكر حكم فعلها الذي هو الوجوب وذكره المزني والجمهور قبل الجنائز قال
 الرافعي ولعله ألبق وتبعهم النووي في المنهاج وكذلك شيخ الاسلام في المنهج ليكون كالخاتمة
 لكتاب الصلاة وذكره الغزالي بعد الجنائز لمناسبة ذكر الكفن والغسل والصلاة على الميت
 والدفن في الجنائز لهذه الامور في هذا الفصل فان الضرب الاول من تارك الصلاة كالمرتد
 لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين بل يجوز غسله وتكفينه وتحريم
 الصلاة عليه ويجوز دفنه في مقابر المشركين ويجوز اغراء الكلاب على جيفته والضرب الثاني
 منه ان لم يقب بعد الاستنابة قتل حداً الاكفر او حكمه حكم المسلمين في وجوب غسله وتكفينه
 والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين كما سيأتي وقوله وأما المصنف الخ مقابل لقوله وذكر غير
 المصنف الخ وقوله فذكره هنا أي عقب فصل المرتد لان حكم الضرب الاول من تارك الصلاة
 حكم المرتد كما عرفت ففيه مناسبة لذلك وبهذا اوضح لك قول المحقق ولكل مناسبة تعلم بالتأمل
 (قوله فقال) عطف على ذكره (فصل في حكم تارك الصلاة المقرضة أصالة على الاعيان بخدا
 أو غيره) واقتطع فصل ساقط في بعض النسخ وخرج بالمقرضة التافلة فلا شيء على تاركها
 ويقولنا أصالة التذرة ولو موثقة فلو تركها لم يقتل لانه الذي أوجبها على نفسه وبضولنا على
 الاعيان فرض الكفاية أصالة الجنائز فلا يقتل بتركها والكلام في تارك الصلاة بلا عذر فان
 قال أصلها لم يقتل ولزمه قضاؤها فوراً وتصديره فان قال لا أصلها أو سكت وطولب بأدائها قبل
 خروج الوقت وتوعده الامام أو نأى به بالقتل على تركها وأصر على تركها حتى خرج وقتها
 استوجب القتل فان لم يتوعدة الامام أو نأى به بالقتل على تركها لم يقتل ومن ترك الصلاة بعذر
 كنوم ونسيان لزمه قضاؤها لكن لا فوراً بل تسبق له المبادرة بها قال الغزالي ولو زعم زاعم
 أن بينه وبين الله حالة أسقطت عنه التكليف بحيث لا تجب عليه الصلاة ولا الصوم ونحوهما
 وأحلت له شرب الخمر وكل أموال الناس كما زعمه بعض من يدعى التصوف وهم الاباحيون
 فلا شيء في وجوب قتله على الامام أو نأى به بل قال بعضهم قتل واحد منهم أفضل عند الله من قتل
 مائة حرب في سبيل الله تعالى (قوله وتارك الصلاة) ومثله تارك الطهارة للصلاة لان ترك
 الطهارة بمنزلة ترك الصلاة ومثله الطهارة الاركان وسائر الشروط التي لا خلاف فيها أو فيها
 خلاف واه بخلاف القوى فلو ترك النية في الوضوء والغسل أو مس الذكر أو لمس المرأة وصلى
 متعمداً لم يقتل كما لو ترك فاذا الطهورين الصلاة لان جواز صلاته يختلف نفسه (قوله
 المعهودة) أي وهي المقرضة أصالة على الاعيان كما مر وأشار بذلك الى أن ال في الصلاة للعهد
 لا الجنس وقوله الصادقة بأحدى الخمس أي فيقتل ولو ترك صلاة واحدة ويقتل بترك الجمعة

وذكر غير المصنف حكم
 تارك الصلاة في ربيع العبادات
 وأما المصنف فذكره هنا فقال

• (فصل) •

(وتارك الصلاة) المعهودة
 الصادقة بأحدى الخمس

وان قال أصليها ظهرا كافي زيادة الروضة عن الشافعي فيقتل بخروج وقتها ان لم ينب فان ناب
 بأن قال لا أثر كها بعد ذلك ابد الم يقتل ويحل قتله فمن تلزمه الجمعية اجماعا بأن يكون من أهل
 الامصار ودون من ~~يكون~~ من أهل القرى فان أبا حنيفة يقول لاجمة الاعلى أهل مصر جامع
 وقوله جامع صفة لمصر ومعناه أنه جامع للسوق وللعالم الشرعي والشرطي (قوله على
 ضربين) أي على نوعين لأن سبب تركه اما الجحد لوجوبها واما الكسل (قوله أحدهما) أي
 أحد الضربين وقوله أن يتركها أي فلا يصليها حتى يخرج وقتها ولا يصليها أصلا وانما ذكر
 المصنف الترك لأجل التقسيم والافلا حاجة لذكره لأن الجحد لوجوبها كاف في كفره حتى
 لو صلاها باحدا لوجوبها بل ولول كعة منها كفر لانكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة ونقل
 الماوردي الاجماع على ذلك وهو يار في جحد كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة كما علم عما
 تقدم في فصل الرد والعباد بالله تعالى (قوله وهو مكلف) أي بخلاف غير المكلف كالصبي
 وقوله غير معتقد لوجوبها أي بجحد ابا أنكره بعد علمه به واعنادا كافي القوت عن الدار
 بخلاف ما لو أنكره جهلا لقرب عهده بالاسلام أو لكونه ناشئا بعد اعن العلماء أو لكونه ممن
 يخفى عليه ذلك كمن بلغ مجنوناته أفاق فلا يكون مرتدا بانكاره في هذه الحالة بل يعترف بالوجوب
 فان عاد لانكاره بعد ذلك صار مرتدا (قوله فحكمه) أي من وجوب استتابته وقتله ان لم ينب
 وجواز غسله وتكفينه ونهريم الصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين وجواز دفنه في مقابر
 المشركين وقوله أي التارك لها أي مع كونه غير معتقد لوجوبها وتفسير الشارح للضمير بالتارك
 له سامع التقييد بما قلناه هو المناسب للكلام المصنف حيث قال أحدهما أن يتركها غير معتقد
 لوجوبها وتقدم أنه ذكر الترك للتقسيم والافلا جحد كاف في اقتضاء الكفر وقد اعتبر المعنى ذلك
 فقال لو قال الجاحد لها أو غير المعتقد لوجوبها لكان أولى فتأمل (قوله حكم المرتد) أي تحكم
 المرتد بغير ذلك فلا ينافي أنه مرتد لانه بمجرد ذلك كانه كذب الله ورسوله (قوله وسبق قريبا
 بيان حكمه) أي في قوله استتيب وجوبا فان تاب والقتل ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن
 في مقابر المسلمين فيجزي هذا كله هنا من غير فرق (قوله والثاني) أي من الضربين السابقين
 وقوله أن يتركها أي أو يترك شرط من شروطها أو يتركها من تركها اجمع عليها بخلاف من ترك
 النية في الوضوء أو الغسل أو لمس المرأة أو لمس الذكر وصلى فلا يقتل كالمرتد فاقد الطهورين
 الصلاة فان جواز صلاته مختلف فيه كما مر وقوله كسلا أي ناسلا ولا ناسلا وانما بان بعد ذلك سهلا
 هينا (قوله حتى يخرج وقتها) أي جميع أوقاتها حتى وقت العذو فبإله وقت عذو فلا يقتل بترك
 الظهر حتى تقرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس
 وفي العصر بغروب الشمس وفي العشاء بطلوع الفجر لكن بشرط أن يطالب اذا ضاق وقتها
 بأدائها في الوقت ويتوعد بالقتل ان أخرجهما عن الوقت فقول الروضة يقتل بتركها اذا ضاق
 وقتها محمول على مقتضات القتل وهي المطالبة بأدائها والتوعد بالقتل على تركها بقرينة كلامها
 بعد كافي الخطيب (قوله حال كونه معتقد لوجوبها) أي عليه (قوله فيستتاب) أي ندبا كما
 صحه في التصديق وقيل وجوبا كما هو قضية كلام الروضة وأصلها والمجموع والمعتقد الاول
 وتقدم الفرق بينه وبين المرتد ويكنى على قولنا التدب والوجوب استتابته في الحال لأن تأخيرها

(على ضربين أحدهما أن
 يتركها) وهو مكلف غير
 معتقد لوجوبها فحكمه
 أي التارك لها (حكم المرتد)
 وسبق قريبا بيان حكمه
 (والثاني أن يتركها كسلا)
 حتى يخرج وقتها حال كونه
 معتقد لوجوبها فيستتاب

يفوت صلوات وقيل يهل ثلاثة أيام ولو قتل انسان قبل الاستتابة أو في متبتها أم ولا ضمان عليه كما لو قتل المرتد (قوله فان تاب) أي بأن امتثل الأمر وقوله وصلى أي الصلاة التي تركها وقوله وهو تفسير للتوبة أي لأن توبته بصلاته وجواب الشرط محذوف تقديره خلى سبيله ولا يقتل فان قيل كيف يسقط عنه القتل بالتوبة مع أنه حد والحدود لا تسقط بالتوبة أجيب بأن المقصود من هذا القتل الجمل على أداء ما توجه عليه من الحق وهو الصلاة فإذا أداها بأن صلى سقط لحصول المقصود بخلاف سائر الحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة كحد الزنا وشرب الخمر وغيره ما فلا تسقط بالتوبة على المعقد لأن المقصود منها العقوبة على المعصية السابقة كما علت ولكون المقصود من هذا القتل ما ذكر لم يختلف في سقوطه بالتوبة التي هي الصلاة ولا يتخرج على الخلاف في سقوط الحد بالتوبة على الصواب (قوله والا) مقابل لقوله فان تاب وقوله أي وان لم يتب أي لم يمتثل الأمر ولم يصل وقوله قتل أي بخو السيف لا بشئ من أنواع القتل بالهينة كما مر ونقدّم أنه لا يقتل إلا ان طوب بالموذاة عند ضيق وقتها ويتوعدده الامام أو نائبه بالقتل على تركها فان أصر على الترك حتى خرج وقتها قتله الامام أو نائبه لخبر العصيين أنه صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصوا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله هذا ان لم يبدعذراً فان أبدى عذراً كسيان أو برداً ونحوهما من الاعذار العصىة والباطلة لم يقتل لانه لم يتحقق منه قصد تأخيرها عن الوقت بلا عذر وكذا لو أخبر بأنه صلى ولو كاذباً ولا يقتل أيضاً بترك القضاء وما قبل من أنه لا يقتل بترك الصلاة بل يجبس ويبرز حتى يصلى كما في ترك الصوم والحج والزكاة مردود بأنه لا يقاس مع النص فالقياس متروك بالنص على أن الصوم لا يتصور التوعد عليه والتهديد لانه لا هيئة له محسوسة والحج على التراخي والزكاة يأخذها الامام من الممتنع قهر عليه (قوله حذوا الاكفرا) أي حال كون قتله حذوا الاكفرا لانه لا يكفر بترك الصلاة حتى يخرج وقتها وان قال بعضهم بأن اخراج الصلاة عن وقتها ردة كما هو رواية عن الامام أحمد وانما سقط بالتوبة مع أن سائر الحدود لا تسقط بالتوبة على المعقد لما تقدم من أن المقصود من هذا القتل الجمل على أداء ما توجه عليه من الحق فثبت أداء سقط بخلاف سائر الحدود فانها وضعت عقوبة على معصية سابقة (قوله وكان حكمه) أي بعد قتله وقوله حكم المسلمين أي حكم المسلمين الذين لم يتركوا الصلاة فلا ينافي أنه مسلم (قوله في الدفن) أي في وجوب الدفن وقوله في مقابرهم أي المسلمين لانه منهم وقوله ولا يطمر قبره أي بل يرفع بقدر شبر (قوله وله حكم المسلمين أيضاً) أي كماله حكم المسلمين في الدفن وقوله في الفسل أي في وجوب الفسل وقوله والتسكين أي ووجوب التسكين وقوله والصلاة أي ووجوب الصلاة عليه فوجب فيه الاربعة التي تجب في غيره من المسلمين

• (كتاب أحكام الجهاد) •

أي القتال في سبيل الله مأخوذ من المجاهدة وهي المقاتلة لأقامة الدين وهذا هو الجهاد الاصغر وأما الجهاد الاكبر فهو مجاهدة النفس فلذلك كان صلى الله عليه وسلم يقول اذا رجع من الجهاد

فان تاب وصلى) وهو تفسير
للتوبة (والا) أي وان لم
يتب (قتل حذوا) لا كفرا
(وكان حكمهم حكم المسلمين)
في الدفن في مقابرهم ولا
يطمر قبره وله حكم المسلمين
أي في الفسل والتسكين
والصلاة عليه والله أعلم
• (كتاب أحكام الجهاد) •

رجعنا من الجهاد الا صفر الى الجهاد الا كبر والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقوله تعالى واقتلواهم حيث وجدتموهم وقوله تعالى وقتلوا المشركين كافة وهو آية السيف وقيل هي آية انفروا خفافا وثقالا وأخبار كثير المصنفين أنه صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا قالوا هذا عصموهم دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله وخبر مسلم لغدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها واللام للقسم والغدوة المرة من الصدق وهو الذهاب في أول النهار من طلوع الفجر الى الزوال والروحة المرة من الرواح وهو الذهاب في آخر النهار من الزوال الى غروب الشمس وتفصيله متلقى من سيره صلى الله عليه وسلم في غزواته وبعوثه فالاولى ما خرج فيها بنفسه الشريفة وكانت سبعا وعشرين وقيل تسعا وعشرين ولم يقاتل بنفسه الا في غزاة واحدة وبدر والخندق والمريسيع وقريظة وخيبر وحنين والطائف ولم يقتل بيده الكريمة الا واحدا وهو أبي بن خلف في غزوة أحد والثانية عالم يخرج فيها بنفسه بل يعضن يقاتل مع بقيته في المدينة الشريفة وتسمى سرايا وكانت سبعا وأربعين (قوله وكان الامر به) أي بالجهاد وصوابه أن يقول وكان الاتيان به كما قاله المحقق تبعاً للقبول لأن مقتضى منعه أن الامر هو المتصف بأنه فرض كفاية وليس كذلك بل الذي تصف بذلك انما هو الفعل وعبارة الشيخ الخطيب وكان الجهاد الخ وهي أظهر وقوله في عهده أي حياته لأن العهد معناه العلم وكنواؤه عن الحياة (قوله بعد الهجرة) أي بعد هجرته صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة وأما قبل الهجرة فكان ممنوعاً منه أولاً مطلقاً لانه كان مأموراً بالصبر وتحمل الاذى ثم أبيع له قتال من قاتله بقوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم ثم أبيع له الابتداء به في غير الاشهر الحرم بقوله تعالى فاذا انسلك الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ثم أبيع مطلقاً بقوله تعالى وقتلوا المشركين كافة وقوله تعالى انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله (قوله فرض كفاية) فاذا فعله من فيه كفاية سقط الطلب عن الباقي كما يصريح به الشارح فيما بعد (قوله وأما بعده) أي بعدمونه صلى الله عليه وسلم وهذا مقابل لقوله في عهده صلى الله عليه وسلم وقوله فليكن كفاراً لان جواب أمانى قوله وأما بعده (قوله أحدهما) أي أحد الحالين المذكورين وقوله أن يكونوا يبلادهم أي ان يكون الكفار في بلادهم (قوله فالجهاد فرض كفاية) أي لا فرض عين ولا تعطل المعاش وقد قال تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى فذكر فضل المجاهدين على القاعدین ووعدهم كلا الحسنى وهي الجنة والعاصي لا يوجه بها وقال تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة أي ومكنت طائفة لتتفقهوا أي الماكتون في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون على ان تنفر طائفة وتمكت طائفة فدل على أن الجهاد فرض كفاية لا فرض عين (قوله في كل سنة) أي لعله صلى الله عليه وسلم له كل عام وكاسباء الكعبة فانه فرض كفاية في كل عام وأقل فرضه هجرة فان احتج الى زيادة زيد بقدر الحاجة ويقوم مقام ذلك أن يشهن الامام الثغور بالعدد والعدد مع احكام الحصون والخنادق

وكان الامر به في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية وأما بعده فلا كفارة لان أحدهما أن يكونوا يبلادهم فالجهاد فرض كفاية على المسلمين في كل سنة

وقتل يد الامر اذ ذلك (قوله فاذا فعله من فيه كفاية) أى وان لم يكن القاعل من أهل فرضه كالصبيان والمجانين والنساء لانه أقوى نكايه في الكفار وقوله سقط المخرج أى الاثم وقوله من الباقي أى لحصول الكفاية بفعل من فيه كفاية (قوله والثاني) أى من الخالفين السابقين وقوله ان يدخل الكفار ببلد من بلاد المسلمين أى مثلاً قتل البلاد القرية وغيرها ومثل البلدة من بلاد المسلمين البلدة من بلاد أهل الفقة وقوله أو ينزلوا قرياً منها أى بأن يكونوا دون مسافة القصر منها كما قاله الشمس الرملى (قوله فاجلها حينئذ) أى حين اذ دخلوا بلدة من بلاد المسلمين أو نزلوا قرياً منها وقوله فرض عين عليهم أى على أهل تلك البلدة وعلى من كان دون مسافة قصر منها وان كان في أهلها كفاية لانه كالحاضر معهم وعلى من كان بمسافة القصر ان احتاجوا اليهم بقدر الكفاية لا نقادهم من الهلكة فصبر فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (قوله فيلزم أهل ذلك البلد) أى حتى الصبيان والنساء والعبيد والمدين ولولا اذن من الاولياء والازواج والسادة ورب الدين بخلاف الحال الاول فانه يحرم فيه الجهاد على الولد من غير اذن أصوله المسلمين ذكورا كانوا واناثا من جهة الاب أو من جهة الام حتى لو اذن بعضهم ولم يأذن الباقون ولو واحدا امتنع ولا يعتبر اذنتهم في سفر تجارة أو غيرها حيث لا خطر فيه بخلاف ما فيه خطر كركوب بصر أو دخول بادية خطيرة ولا يحرم سفر لتعلم علم شرعى ولو فرض كفاية كطلب درجة الفتوى وان لم تأذن له أصوله وان أمكنه في البلد لكن ربح بسفره زيادة فراغ أو او شاد شيء أو نحو ذلك كما يحصل لمن يجاور في الجامع الأزهر ويعتبر رشده في فرض الكفاية ويحرم سفر موسر لجهاداً أو غيره بلا اذن رب دين حال ولو كافران لم ينب من يؤديه عنه من ماله الحاضر فإن أماب من يؤديه عنه من ذلك فلا تحريم وخرج بالموسر المعسر وبالحال المؤجل وان قصر الاجل فلا تحريم لعدم توجه المطالبة به قبل حلوله فان اذن أصله أو رب الدين في الجهاد ثم وجع بعد خروجه وعلم برجوعه وجب عليه الرجوع ان لم يحضر الصف ولم يخرج يجعل من السلطان وأن يأمن على نفسه وماله ولم تنكسر قلوب المسلمين بانصرافه والا فلا يجب الرجوع بل يحرم انصرافه ان حضر الصف لقوله تعالى اذ القيمت فأتيناو لقوله تعالى اذ القيمت الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الادبار ولان الانصراف حينئذ يشوش أمر القتال فان أمكنه عند الخوف أن يقيم في قرية أو ببلد بالطريق الى أن يرجع الجيش فيرجع معهم لزمه ذلك (قوله الدفع للكفار بما يمكن منهم) ولو بضرب بأجباراً ونحوها ثم من لم يمكنه التأهب وجوز أسرا وقتل ان أخذ وعلم أنه ان امتنع من الاستسلام قتل فله استسلام وقتال سواء كان رجلاً أو امرأة ان أمنت المرأة فاحتسب ان أخذت فان علم أنه ان أخذ قتل أو لم يعلم أنه ان امتنع من الاستسلام قتل أو لم تأمن المرأة فاحتسب ان أخذت تعين الجهاد ولو أسروا مسلماً وان لم يدخلوا دارنا لمنا السعى في خلاصه ان وجب بأن كانوا قريين منا كما يلزمنا في دخولهم دارنا دفعهم عنها لان حرمة المسلم أعظم من حرمة الدار فان لم يرج بأن توغلوا في بلادهم تركناهم للضرورة (قوله وشرائط وجوب الجهاد) أى والكفار يلاذهم فهذه الشروط تعتبر في الخلال الاول دون الثاني لما علمت من أنهم اذا دخلوا بلادنا وجب الجهاد على الجميع (قوله سبع خصال) أى أحوال جمع خصله بمعنى الخلال (قوله أحدها) أى أحد الخصال السبع وكان مقتضى

فاذا فعله من فيه كفاية سقط
المخرج من الباقي والثاني
أن يدخل الكفار ببلدة من
بلاد المسلمين أو ينزلوا قرياً
منها فاجلها حينئذ فرض
عين عليهم فيلزم أهل ذلك
البلد الدفع للكفار
بما يمكن منهم (وشرائط
وجوب الجهاد سبع
خصال) أحدها (الاستسلام)
فلا جهاد على كافر (و) الثاني
(البلوغ) فلا جهاد على
صبي (و) الثالث (العقل)
فلا جهاد على مجنون (و)
الرابع (الحرية) فلا جهاد
على رقيق ولو أمراً سيده
ولو مبعوثاً ولا مدبراً
ولا مكاتب (و) الخامس
(الذكورية) فلا جهاد على
امرأة وخفى من كل

مقتضى الظاهر أن يقول أحدها لأن الاتصال مؤشدة الآن يقال الشارح اعتبر كونها بمعنى
 الأشياء فلذلك قال أحدها ولم يقل أحدها وهكذا يقال في قوله والثاني إلى آخرها وهذا أوضع
 من قول المهني وأعاد الشارح الضمائر عليها مذكورة باعتبار كونهما أشياء لأن الشارح
 لم يذكر الضمائر بل ليس في كلامه إلا الضمير الأول في قوله أحدها وهو مؤنث وإنما ذكر أسماء
 الأعداد كما ترى (قوله الاسلام) أي لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا فاتوا الذين يلونكم من
 الكفار فخطب به المؤمنين دون غيرهم (قوله فلاجهاد على كافر) أي ولو ذمبالا أنه يبدل
 الجزية لنذب عنه لا ليدب عنا وعن بعضهم أن هذا مستثنى من تكليف الكفار بفروع
 الشريعة (قوله والثاني) أي من الخصال السبع وكان مقتضى الظاهر والثانية وقد عرفت
 الجواب عنه (قوله البلوغ) لأن النبي صلى الله عليه وسلم رداً بن عمر يوم أحد وكان اذذاك
 ابن أربع عشرة سنة وأجاز يوم الخندق وكان اذذاك ابن خمس عشرة سنة (قوله فلاجهاد على
 صبي) أي بالمعنى الشامل للصبي أو يبق على ظاهره وتكون الصبي داخلة في المرأة فيما يأتي
 بأن تجعل شاملة لها أو تكون مفهومة منها بطريق الأولوية (قوله والثالث العقل) أي
 ولو سكران (قوله فلاجهاد على مجنون) أي لعدم تكليفه كالصبي وقوله تعالى ليس على
 الضعفاء الآية قبل هم الصبيان لضعف أبدانهم وقيل هم المجانين لضعف عقولهم (قوله
 والرابع الحرية) أي الكاملة بدليل ذكر البعض في المفهوم (قوله فلاجهاد على رقيق) أي
 سواء كان ذكراً أو أنثى لقوله تعالى وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ولا مال للرقيق
 ولا نفس له يملكها فلم يشمله الخطاب (قوله ولو أمر سيده) أي فلا يجب عليه بأمره لأنه ليس
 من الاستخدام المستحق للسيد فإن الملك لا يقتضى التعريض للهلاك نعم للسيد استعصاف غير
 المكاتب معه في الجهاد للخدمة (قوله ولو مبعوضاً) أي وإن قل الرقيق (قوله ولا مدبر ولا
 مكاتب) أي وإن تعلق بهم مباحق الحرية فلا تظن لذلك (قوله والخامس الذكورية) بالباء
 لمناسبة الحرية وفي بعض النسخ الذكورة بالياء وهي التي شرح عليها الشيخ الخطيب (قوله
 فلاجهاد على امرأة وخنى مثكل) أي لضعفهما غالباً وقوله تعالى يا أيها النبي حرّض
 المؤمنين على القتال واقتضوا المؤمنين بنصف الرجال دون النساء وقوله صلى الله عليه وسلم
 لعائشة وقد سأله عن الجهاد لكتن أفضل الجهاد حج مبرور ونسجة الحج جهاد الكونه مشغلا
 على مجاهدة النفس بالتعب والمشقة وذكر الخنثى في التفريع على المفهوم يدل على أن المراد
 الذكورية بيقينا (قوله والسادس العفة) أي ليستطيع الجهاد ولو مرض بعد ما خرج فهو
 بالخيار بين أن ينصرف وأن يعضي ولو حضر الواقعة جاز له الرجوع على العنيج أن لم يمكنه القتال
 فإن أمكنه الرمي بالحجارة لزمه على الأصح في زوائد الروضة (قوله فلاجهاد على مريض) أي
 لقوله تعالى ولا على المريض حرج وقوله يمرض يمنعه عن قتال وركوب الأمتعة شديدة أي
 بحيث لا تتحمل عادة بخلاف المرض الذي لا يمنعه عن ذلك فلا عبرة بصداخ خفيف ووجع
 ضرر وحى خفيفة كما أشار إليه الشارح بقوله كفى مطبقة (قوله والسابع الطاقة على
 القتال) وفي بعض النسخ الطاقة للقتال أي القدرة عليه بالبدن والمال من نفقة وسلاح وكذا
 بالمرکوب إن كان سفره سرفقصر فإن كان دونه لم يشترط المركوب إن كان قادراً على المشي والا

(و) السادس (العدة) فلاجهاد
 على مريض يمرض يمنعه عن
 قتال وركوب الأمتعة
 شديدة كفى مطبقة
 (و) السابع (الطاقة على
 القتال)

أشترط ولا بد أن يكون ذلك فاضلا عن مؤنة من تلزمه مؤنته ذهابا وإيابا كما في الحج ولو كان القتال على باب داره أو حوله سقط اعتبار المون كذا ذكره القاسمي أبو الطيب وغيره (قوله أي فلا جهاد على أقطع بدمنلا) أي أو معظم أصابعها ولا على أشل يداً ومعظم أصابعها لأن مقصود الجهاد البطش والنكابة وهو مفقود فيها بخلاف فاقداً أقل أصابع يداً وأشله وفاقد أصابع الرجلين أن أمكنه المشي بغير عرج بين فان لم يمكنه إلا بعرج بين لم يجب عليه الجهاد لانه لا جهاد على الأعرج عرجاً بينا ولو في رجل واحدة وكذلك الاعي لقوله تعالى ليس على الاعي عرج ولا على الاعرج سرح ولا يضرب عرج بسرح لا يمنع المشي والعدو والهرب ولا ضعف بصران كان يدرك الشخص ويمكنه انتقاء السلاح (قوله ولا على من عدم أهبة القتال) أي ما يأتاهب به ويستعذبه للقتال وقدمته الشارح بقوله كسلاح الحج والضابط في ذلك أن تقول كل عذر منع وجوب الحج كفقده زاد أو واحدة منع وجوب الجهاد فلا جهاد على معذور بما يمنع وجوب الحج الا خوف طريق من كفار أو لصوص مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد لأن مبناه على ارتكاب المخاوف فيحصل فيه ما لا يحتمل في الحج (قوله ومركوب) أي في سفر قصر فان كان دون رزمه ان كان قادراً على المشي والافلا كما مر فلو هـ كت دابة أو فئيت نفقته بعد ما خرج فهو بالخيار بين أن ينصرف وأن يتضي فان حضر الواقعة جازله الرجوع على الصحيح اذ لم يمكنه القتال كما مر فيما لو مرض بعد ما خرج (قوله ومن أسره من الكفار) أي بأن أسره الامام أو أمير الجيش أو جنود المسلمين وقوله فعلى ضربين أي نوعين (قوله ضرب لا تخيير فيه للامام) أي أو نائبه وأخذ ذلك الشارح من قول المصنف في الضرب الثاني والامام مخير فيهم بين أربعة أشياء فانه يفيد بالمقابلة أن الضرب الاول لا تخيير فيه (قوله وفي بعض النسخ بدل يكون بصير) ومعنى يكون يصير كما في بعض النسخ وقوله رقيقاً بنفس السبي يفتح النين المهملة وسكون الباء الموحدة وهو الأسر كما قاله النووي في تحريره وفسره الشارح بالاختذ والمراد به الاستيلاء والقهر كما يرق حربى الحربى بالقهر ومن صار رقيقاً بالأسر لا يختص به من أسره بل يكون كسائر أموال الغنية الخمس لاهله والباقي للغنيين لانه صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال (قوله وهم) أي الضرب الذي يكون رقيقاً بنفس السبي وانما أتى بضمير الجمع مع أن لفظ الضرب مفرد نظر المعناه فانه جمع معنى واعتباراً للتخير (قوله الصبيان والنساء) أي والعبيد كما يدل عليه تقييد الشارح في الضرب الثاني بالاحرار والمراد برق العبيد استقراره لا تجددده ومثلهم المبعوضون بالنسبة لبعضهم الرقيق ويأتى في باقيهم الحرز التخير بين المن والفداء والاسترقاق لا القتل تغليباً لحقن الدم ولا يسرى الرق الى البعض الحرز كما اعتقده الرملى خلافاً للعلوي في قوله بغير ان الرق الى البعض الحرز فيصير رقيقاً عكس سران الحرزية والحاصل أن بعضهم الرقيق يستمر رقه وبعضهم الحرز يأتى فيه التخير بين ما عدا القتل من الثلاثة المذكورة ولا يجوز قتل النساء والصبيان للنهي عن قتلهم وكذا من في معناهم نظراً لحق الغائين فان قتلهم الامام أو نائبه ضمن قيمتهم للغائين كسائر أموال الغنية وان كان قتلهم لشترهم رقتهم (قوله أي صبيان الكفار ونسأوهم) أي الكفار حتى زوجة الذي الحادثة بعد عقد الذمة له فترق بنفس السبي بخلاف زوجته الموجودة في عقد الذمة له فيتناولها العقد

أي فلا جهاد على أقطع
بدمنلا ولا على من عدم
أهبة القتال كسلاح
ومركوب ونفقة (ومن
أسره من الكفار فعلى
ضربين ضرب لا تخيير فيه
للإمام بل (يكون) وفي
بعض النسخ بدل يكون
يصير (رقيقاً بنفس السبي)
أي لاخذ (وهم الصبيان
والنساء) أي صبيان الكفار
ونسأوهم

على جهة التبعية له وحتى زوجة من أسلم من الكفار فترق بنفس السبي على الصحيح كما سيذكره
 الشارح بقوله وإسلام الكافر لا يعصم زوجته عن استرقاقها بخلاف زوجة المسلم الأصلية فإذا
 كانت حرة لا تسي ولا ترق بالسبي إذا سببت كما صححه في المنهاج وأصله وهو المعتمد لأن
 الإسلام الأصلية أقوى من الإسلام الطائفة خلافاً لما يقتضيه كلام الروضة والشرحين من أنها
 تسي وترق بالسبي فالمعتمد في زوجة من أسلم أنها ترق بالسبي وزوجة المسلم الأصلية أنها لا ترق
 بالسبي وإذا سببت زوجة حرة وورقت بنفس السبي أو زوج حرة وورقت بنفس السبي بأن كان
 صغيراً أو مجنوناً أو بالاسترقاق أن كان بالغاً عاقلاً وضرب عليه الرق أو سبياً معاً انفسخ النكاح
 لحدوث الرق المنزل منزلة الموت فإن كانا رقيقين لم ينفسخ النكاح سواء سبياً معاً أو أحدهما لأنه
 لم يحدث رق وإنما انتقل الملك من شخص إلى آخر وذلك لا يقطع النكاح كالبيع والهبة (قوله
 ويلحق بما ذكر) أي من الصبيان والنساء وقوله الخنثى والمجانين أي فيرقون بنفس السبي لأن
 الخنثى ملحقون بالنساء والمجانين ملحقون بالصبيان (قوله وخرج بالكفار النساء المسلمين) أي
 فلا ترق بالأسر زوجة المسلم الأصلية بخلاف زوجة من أسلم على المعتمد فيهما وقوله لأن الأسر
 لا يتصور في المسلمين أي فيما يتعلق بالمسلمين كزوجاتهم وعقباتهم فلا تسي زوجة المسلم ولا عتيقه
 حتى عتيق من أسلم لا يسي بخلاف زوجته والشرق أن الولاء الزم من النكاح لأن الولاء لا يقبل
 الرفع والنكاح يقبله وأما عتيق الذي نفسي كزوجته الحادثة بعد عقد الذمة له بخلاف زوجته
 الموجودة حين عقد الذمة له كما مر (قوله وضرب لا يرق بنفس السبي) أي وإنما يرق بالاسترقاق
 الذي هو أحد الأشياء الأربعة الآتية إذا اختاره الإمام أو نائبه بأن رآه مصلحة كما سيأتي
 (قوله وهم) أي الضرب الذي لا يرق بنفس السبي وإنما أي بضمير الجمع لما مر في الذي قبله
 وقوله الكفار الأصليون خرج به المرتدون فلا يبطأ بهم الإمام إلا بالإسلام كما سيذكره الشارح
 وقوله الرجال البالغون الأحرار العاقلون خرج بالرجال النساء والخنثى وبالبالغين الصبيان
 وبالأحرار العبيد والمبعوضون بالنسبة لبعضهم الرقيق وأما بالنسبة لبعضهم الحر فقد اختلفوا لكن
 يمنع فيهم القتل تغليبا لحقن الدم كما مر وبالعاقلين المجانين فهذه المقاهيم تقدمت في الضرب
 الأول ودخل في المنطوق عتيق الذي إذا كان حربياً فإذا التحق بدار الحرب وحارب يسي
 ويسترق لأن الذي نفسه إذا التحق بدار الحرب وحارب يسي ويسترق فعتيقه أولى لا عتيق
 المسلم فإذا التحق بدار الحرب وحارب لا يسي ولا يسترق لأن الولاء بعد ثبوته لا يرتفع مع كونه
 حراً للمسلم وكذلك عتيق من أسلم بخلاف زوجته كما مر (قوله والإمام) أي أو أمير المؤمنين كما
 في بعض النسخ وقد ذكره الشيخ الخطيب وقوله يخبر فيهم أي بحسب المصلحة للإسلام والمسلمين
 بالأجناد لا بالتشبه كما يعلم من قول المصنف يفعل ما فيه المصلحة للمسلمين (قوله بين أربعة أشياء)
 لكن المبعوضون يخبر فيهم الإمام بالنسبة لبعضهم الحر بين ثلاثة أشياء لا امتناع القتل فيهم كما مر
 (قوله أحدها) أي أحد الأربعة أشياء (قوله القتل) فيضله إذا كان فيه إحداهن
 الكفار وأعزاز المسلمين وإظهار قوتهم وقوله بضرب رقبة أي بنحو سيف وقوله لا يتصرف
 وتغريق مثلاً أي ولا يغير ذلك من أنواع القتل بالهبة (قوله والثاني) أي من الأربعة أشياء
 (قوله الاسترقاق) أي ضرب الرق ولو نفي أو عربي أو بعض شخص على المعصية في الروضة

ويلحق بما ذكر الخنثى
 والمجانين وخرج بالكفار
 النساء المسلمين لأن الأسر
 لا يتصور في المسلمين
 (وضرب لا يرق بنفس
 السبي وهم) الكفار
 الأصليون (الرجال
 البالغون) الأحرار العاقلون
 (والإمام يخبر فيهم بين أربعة
 أشياء) أحدها (القتل)
 بضرب رقبة لا يتصرف
 وتغريق مثلاً (و) الثاني
 (الاسترقاق)

إذا رآه مصلحة ولا يسرى الرق إلى باقيه على الأصح فيكون مبعوضا كالأعتق البشريك نصيبه
من العبد ولم يوسر بقيمة باقيه فإنه لا يسرى العتق حيثئذ ويكون مبعوضا (قوله وحكمهم
بعد الاسترقاق) أي ضرب الرق عليهم كقيمة أموال الغنيمة أي فيكون الخمس لأهله والباقي
للفغانين كما تقدم في الضرب الذي يرق بنفس السبي (قوله والثالث) أي من الأربعة أشياء
(قوله المن عليهم) أي الانعام عليهم وقوله بتولية سيولهم متعلق بالمرز ويفعل ذلك إذا كان
فيه اظهار عز المسلمين (قوله والرابع) أي من الأربعة أشياء (قوله الفدية) وفي بعض
النسخ القداء وهو الذي شرح عليه الشيخ الخطيب (قوله أما بالمال) أي بأخذ منهم سواء
كان من مالهم أو من مالت تحت أيديهم ويجوز أن يقدّمهم بأسلحتنا التي تحت أيديهم ولا يجوز
رد أسلحتهم التي تحت أيدينا إليهم بحال يذلونه لنا كما لا يصح بيع السلاح لهم قال العلامة
الرملي ما لم يظهر في ذلك مصلحة لنا ظهورا تاما لا ريب فيه والاجاز ويفرق بينه وبين منع
بيع السلاح لهم ولو ظهر فيه تلك المصلحة بأن في بيعه لهم إغاثة لهم اشتداد فلم ينظر فيه لمصلحة
وهذا أمر في الدوام بخلاف أن ينظر فيه للمصلحة وخرج بقولنا بحال يذلونه لنا أسرا فيجوز أن
يرد سلاحهم إليهم بأسرا فاعلى الأوجه من وجهين (قوله أو بالرجال) ومثلهم غيرهم ومثل
تعبير المصنف بالرجال أهل الذمة فقول الشارح أي الأسرى من المسلمين ليس قيد التخصيص
بل جرى على الغالب كما استظهره شيخ الإسلام في شرح المنهج (قوله ومال فدائهم كقيمة
أموال الغنيمة) أي فيضمم فأنخس لأهله والباقي للفغانين كما مر في رعايقهم بعد الاسترقاق
(قوله ويجوز أن يضادى الخ) تفصيل لقوله أو بالرجال وأشار بذلك إلى أن ألقى الرجل
للجنس الصادق بالواحد والمتعدد وقوله مشترك واحد بمسلم أي واحد وقوله أو أكثر
الثنين والثلاثة وهكذا وقوله ومشاركون المراد به ما فوق الواحد فيصدق بالثنين والأكثر
وقوله بمسلم أي أو أكثر ففيه الحذف من الثاني دلالة الأقل ولعله حذفه لكونه يعلم بالأولى
(قوله يفعل الإمام) أي أو أمير الجيش كما ذكره الشيخ الخطيب وقوله من ذلك أي
المذكور من الأربعة المذكورة في الضرب الثاني ويسقط دين حربي على حربي آخر برك
أحدهما سواء كان من عليه الدين أو رب الدين فإن كان لغير حربي أو على غير حربي كسلم أو ذبح
لم يسقط برك أحدهما فإذا رقى من عليه الدين قضى من ماله أن غنم بعد رقه وأن زال ملكه عنه
بالرق قياسا للرق على الموت فإن غنم قبل رقه أو معه لم يقض منه بل يبقى في ذمته إلى أن يعتق
فيطالب به كالأول يمكن له مال ولو كان لحربي على من له دين ثم عصم أحدهما بإيمان أو أمان مع
الآخر أو دونه فإن كان دين معاوضة كبيع وقرض لم يسقط لالتزامه بعهده وإن كان دين
اتلاف أو نحوه كنصب سقط لعدم التزامه بعهده يستدام كافي شرح المنهج (قوله ما فيه المصلحة
للمسلمين) أي وللإسلام فالحيارى في ذلك بحسب المصلحة والاجتهاد لا بالتشهي كما مر (قوله فإن خفي
عليه الاخط الخ) مقابل لمخدوف تقديره هذا أن ظهر له الاخط وقوله حسبهم حتى يظهر له الاخط
فيفعله أي لأنه أمر راجع إلى الاجتهاد لا إلى التشهي فيؤخر لظهور الصواب (قوله وخرج
بقولنا سابقا الأصليون) أي في قوله وهم الكفار الأصليون وقوله الكفار غير الأصليين أي بأن
طرا كفرهم بعد إسلامهم وقوله كالمتردين الكاف هنا استقصائية إذ لم يبق للكفار غير الأصليين

وحكمهم بعد الاسترقاق
كقيمة أموال الغنيمة (و)
الثالث (المن) عليهم بتولية
سيولهم (و) الرابع (الفدية)
أما بالمال أو بالرجال أي
الأسرى من المسلمين ومال
فدائهم كقيمة أموال
الغنيمة ويجوز أن يضادى
مشرك واحد بمسلم أو أكثر
ومشاركون بمسلم (يفعل)
الإمام (من ذلك ما فيه
المصلحة) للمسلمين فإن خفي
عليه الاخط حسبهم حتى
يظهر له الاخط فيفعله وخرج
بقولنا سابقا الأصليون
الكفار غير الأصليين
كالمتردين

مثال غير المرتدين وان كان حكم الزنادقة حكم المرتدين في أنه لا يقبل منهم الا الاسلام فان
امتنعوا قتلهم ولا يصح كون الكاف لادخال الزنادقة لانهم كفار أصليون وهذا تعلم ما في قول
الحشي الكاف هنا استقصائية ولا دخل الزنادقة (قوله فيطالبهم الامام بالاسلام) أي عينا
بدليل قوله فان امتنعوا قتلهم أي فان امتنعوا من الاسلام قتلهم فلا يقبل منهم الا الاسلام
(قوله ومن أسلم من الكفار قبل الاسراخ) وأما من أسلم من الكفار بعد الاسر فيعصم دمه
من القتل فيصم قتلهم لخبر العصمين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله الى أن
قال فاذا قالوا عصبوا مني دماءهم وأموالهم الابحقة فان من حقها أن ماله المقدور عليه بعد الاسر غنية
محول على ما قبل الاسر بدليل قوله الابحقة فان من حقها أن ماله المقدور عليه بعد الاسر غنية
فيمتنع القتل فقط ويبقى الخيار في الباقي من خصال الضمير السابقة كما أن من عجز عن الاعتناق
في كفارة اليمين يبقى خياره في الباقي من خصالها هذا ان كان اسلامه قبل اختيار الامام فيه
خصلة غير القتل كلتن والقدا فان كان اسلامه بعد اختيار الامام فيه خصلة غير القتل تعينت
كما في شرح المنهج (قوله أي أسرا الامام له) أي أو أمير الجيش كما مر في نظيره (قوله أحرز) أي
عصم باسلامه ومثله التزام الجزية بعقدها وقوله ماله أي من غنمه وقوله دمه أي من سفكه لخبر
العصمين السابق (قوله وصغار أولاده) أي أولاده الصغار فالإضافة من إضافة الصفة
للموصوف والمراد صغار أولاده الاحرار لانهم يتبعونه في الاسلام ومثلهم المجاتين ولو طرأ
الجنون بعد البلوغ لما ذكر وخرج بالاحرار الارقاء فلا يعصمهم اسلام أبيهم من السبي بل أمرهم
تابع لامر ساداتهم لانهم من أموالهم ومثلهم أيضا الحل فيعصمهم اسلام أبيه لانه يتبعه في
الاسلام نعم ان سببت أمه قبل اسلام أبيه ثبت رقه بسبي الأم مع الحكم باسلامه تبعا لبيه ولكن
لا يطل اسلامه رقه كالمفصل (قوله عن السبي) متعلق بأحرز بمعنى عصم كما مر (قوله
وحكم باسلامهم تبعا له أي لانهم يتبعونه في الاسلام كما مر وسبيل من قول المصنف أن يسلم أحد
أبويه (قوله بخلاف البالغين من أولاده) محترز قوله صغار أولاده والمراد البالغين العقلاء
لان المجاتين كالصغار فيعصمهم كما مر وقوله فلا يعصمهم أي البالغين لانهم لا يتبعونه في الاسلام
(قوله واسلام الجدة الخ) خص الشارح الكلام السابق بالاب فلذلك احتاج الى ذكر
الجدة فان جعل عاملا للاب والجدة فلا حاجة لذكر الجدة هنا ويكون المراد صغار أولاده وان سفلوا
وقوله يعصم أيضا أي كما يعصم اسلام الاب وقوله الولد الصغير أي الذي هو ولد الولد فاسلام
الجد يعصم ولد له ولو كان الاب حيا (قوله واسلام الكافر لا يعصم زوجته عن
استرقاقها) أي على المعقد كما في المنهاج لاستقلالها فان قيل اذا عقد الكافر الجزية يعصم
زوجته الموجودة حين عقد الجزية عن استرقاقها فكان الاسلام أولى بذلك أوجب بأن
الزوجة تستقل بالاسلام فلا تجعل فيه تابعة لان ما يمكن استقلال الشخص به لا يجعل فيه تابعة
لغيره ولا تستقل ببذل الجزية فتجعل فيه تابعة لان ما يمكن استقلال الشخص به لا يجعل فيه
تابعة لغيره (قوله ولو كانت حاملا) أي في الاصح وقد تقدم أنه يعصم الحمل لتبعيته له
في الاسلام وان كان لا يعصم الزوجة في هذه الصورة (قوله فان استرقت) أي بنفس السبي
لا بضرب الرق لانها تزرق بالاسر وقوله انقطع نكاحه في الحال أي في حال السبي سواء كان قبل

فيطالبهم الامام بالاسلام
فان امتنعوا قتلهم ومن
أسلم من الكفار (قبل
الاسر) أي أسرا لانهم
(أحرز ماله ودمه وصغار
أولاده) عن السبي وحكم
باسلامهم تبعا له بخلاف
البالغين من أولاده فلا
يعصمهم اسلام أبيهم
واسلام الجد يعصم أيضا
الولد الصغير واسلام
الكافر لا يعصم زوجته
عن استرقاقها ولو كانت
حاملة فان استرقت انقطع
نكاحه في الحال

المشهور بها أم بعده لا امتناع امساك الامة الكافرة في نكاح المسلم كما يجتمع استدراكها
 (قوله ويجحكم بالصبي) أي والصبيته كما قاله ابن قاسم وقصر الشيخ الخطيب الصبي بالصغير
 الشامل للذكر والانثى والخلفي وهو الموافق لما نقله الاسنوي عن ابن حزم وأقر من أن الصبي
 يشمل الذكر والانثى أي وانثى (قوله بالاسلام) أي ظاهرا وباطنا في تبعية أحد أبويه
 وفي تبعية السابى وظاهرا فقط في تبعية الدار ومن ثم لو وصف الكفر بعد البلوغ في التبعتين
 الاولين صار مرتدا فاستتاب فان تاب تركه والاقل بخلاف التبعية الاخيرة فانه اذا وصف
 الكفر بعد بلوغه فمباين أنه كافر أصلي وليس مرتدا والفرق أن تبعية الدار ضعيفة بخلاف
 التبعتين الاولين (قوله عند وجود ثلاثة أسباب) وفي بعض النسخ عند وجود ثلاثة أشياء
 والمراد عند وجود واحد منها ولذلك قال الشيخ الخطيب عند وجود أحد ثلاثة أسباب
 واقتضاه كغيره على هذه الثلاثة يدل على أنه لا يحكم بالاسلام بالصبي المميز اذا نطق بالشهادتين
 وهو الصحيح المنصوص في القديم والجديد لأن نطقه بالشهادتين إما خبر وإما إنشاء فان كان
 خبرا فغير مقبول وان كان انشاء فهو كعقوده وهي باطلة وأما اسلام سيدنا علي كرم الله
 وجهه بناء على ما عليه الاكثر من أنه أسلم قبل بلوغه فأجاب عنه البيهقي بأن الاحكام انما
 صارت منوطة بالبلوغ بعد الهجرة قال السبكي وهو الصحيح لأن الاحكام انما نيطت بالبلوغ
 عام الخندق وقد كانت منوطة قبل ذلك بسن التمييز وقيل انه خصوصية لسيدنا علي رضي الله
 عنه على أنه قيل انه كان بالغ حين أسلم كما نقله القاضي أبو الطيب عن الامام أحمد رضي الله عنه
 ويستحب أن يقال بين الصبي الذي وصف بالاسلام وبين أبويه الكافرين ثلاثا فتناء فيناطف
 بوالديه ليؤخذ منهما فان أيا قلا حياولة (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة أسباب أو الثلاثة
 أشياء على اختلاف النسخ (قوله أن يسلم أحد أبويه) وفي معنى الابوين الاجداد والجدات
 وان لم يكونوا وارثين من جهة الاب أو من جهة الام فتقول المصنف أحد أبويه ليس قيد ابل
 المدار على اسلام أحد أصوله وان بعد وكان الاقرب حيا فان قيل اطلاق ذلك يقتضي الحكم
 على جميع الاطفال بالاسلام بالاسلام أيهم آدم عليه الصلاة والسلام أوجب بأن الكلام في جد
 ينسب اليه بحيث يعرف به ومثل الصبي الحل في اسلامه بالاسلام أحد أبويه أو أحد أصوله
 وصورة ذلك أن تحمل به أمه في حال كفر أبويه وسائر أصوله ثم يسلم أحد أبويه أو أحد أصوله قبل
 انفصاله أو بعده وقبل تمييزه أو بعده وقبل بلوغه وأما لو كان أحد أبويه أو أحد أصوله مسلما وقت
 علوقه فقد انعقد مسلما بالاجماع ولا يضر ما يطرأ بعد ذلك من ردة أحد أبويه أو أحد أصوله
 قال ابن قاسم وقد وقع السؤال عن ذمي تغاب وأسلم في غيبته ثم حضر بعد بلوغ ولده وادعى أنه
 أسلم قبل بلوغه وادعى ولده أنه بلغ قبل اسلامه وأجاب بأنه لا يبعد تصديق الاب لأن الاصل بقاء
 الضبا الى الاسلام وأما أصل بقاء الكفر الى البلوغ فقد ضعف بوجود الاسلام (قوله فيحكم
 بالاسلام) أي الصبي وقوله تعالى هما أي لاحدهما فان الكلام في اسلام أحد أبويه ومعلوم
 أنهم لو أحلما معا سعهما بالاولى لقوله تعالى والذين آمنوا وأتبعناهم ذرياتهم بايمان ألحقنا
 بهم ذرياتهم (قوله وأما من بلغ مجنون الخ) كان الاولى اسقاط كلمة أما كما قاله الشبرا مليس
 وقوله أو بلغ عاقل ثم جن أي على الاصح في هذه وعبارة الشيخ الخطيب والمجنون المحكوم

(ويحكم بالصبي بالاسلام عند
 وجود ثلاثة أسباب) أحدها
 (أن يسلم أحد أبويه) فيحكم
 بالاسلام تعالى هما وأما من
 بلغ مجنونا أو بلغ عاقل ثم
 جن

بكفره كالصغير في تبعية أحد أصوله في الاسلام ان بلغ مجنونا وكذا ان بلغ عاقلًا ثم جن في الاصح
 انتهت (قوله فكالمسي) أي فيحكم باسلامه تعالى أحد أبويه أو أحد أصوله كما تقدم في المسي
 (قوله والسبب الثاني مذ كور في قوله) انما احتاج لهذا التأويل لكون العطف بأوفي كلام
 المصنف وهكذا يقال فيما بعد وهذا اعلم ما في قول المحقق لا حاجة لهذا التأويل في هذا وما
 بعده (قوله أو يسببه) أي المسي ومثله المجنون وقوله مسلم أي ولو غير مكلف ومثل ما لو كان
 مسلما بالتبعية بأنواعها فيتبعه المسي والمجنون ظاهرا وباطنا كما تقدم لأن له عليه ولاية وليس
 معه من هو أقرب إليه منه فيتبعه كالأب قال الامام وكان السابى لما أبطل حريته قلبه قلبا
 كليا فقطع النظر عما كان واقف له وجود تحت يده فأشبهه تولد تحت أبويه المسلمين (قوله حال
 كون المسي الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف منفردا حال من الضمير الذي هو
 المفعول العائد إلى المسي وقوله منفردا عن أبويه أي بحيث لا يكون معه أحدهما في جيش
 واحد وغنيمة واحدة كما يعلم مما ذكره الشارح (قوله فان سبي المسي مع أحد أبويه) مقابل
 اقوله منفردا عن أبويه وقوله فلا يتبع المسي السابى له أي بل يتبع أحد أبويه لأن تبعية الأصل
 أقوى من تبعية السابى ولا يوزمون الأصل بعد ذلك لأن التبعية انما تثبت في ابتداء السبي
 (قوله ومعنى كونه مع أحد أبويه أن يكون في جيش واحد وغنيمة واحدة) أي وان اختلف
 سابيهما وقوله لأن مالهما يكون واحد أي فليس ذلك مراداً كما قد يتوهم (قوله
 ولوسباه ذى) أي منفردا عن أبويه كافي الذي قبله ومثل الذي المؤمن والمعاهد بخلاف الحربي
 ولوسباه مسلم وذى أو غيره عن ذكر حكم باسلامه تغليباً لحكم الاسلام كما ذكره القاضي وغيره
 وأقره في شرح الروض (قوله وحمله إلى دار الاسلام) قيد بذلك تعالى بغوى ليكون محلا
 للخلاف بعده (قوله لم يحكم باسلامه في الاصح) أي على القول الاصح وهو المعتقد وقبل يحكم
 باسلامه للملح دار الاسلام ورد بأن الدار لم تؤز فيه ولا في أولاده فكيف تؤز في مسيه (قوله
 بل هو على دين السابى له) أي فان كان يهودياً فهو يهودي وان كان نصرانياً فهو نصراني وان
 خالف دين أبويه ومن هنا يتصور عدم التوافق بين الاولاد والابوين وبين الاولاد بعضهم مع
 بعض في الدين كما يقع في مواضع كثيرة ثم ان أسلم أحد أبويه بعد سبي الذي له وقبل بلوغه حكم
 باسلامه خلافاً للعيسى (قوله والسبب الثالث مذ كور في قوله) قد تقدم التبيين على السبب
 الذي أحوجه لهذا التأويل (قوله أو يوجد أي المسي لقيطاً في دار الاسلام) أي وان
 استلقه كافر بلاينة بنسبه لانه قد حكم باسلامه تعالى لا يفرض بمجرد دعوى الاستلحاق فان
 استلقه كافر بينة تبعه في القسب والكفر (قوله وان كان فيها أهل ذمة) أي لانها دار اسلام
 وان كان فيها أهل الذمة (قوله فانه يكون مسلماً) أي ظاهراً تعالى لا باطناً فلو حكم الكفر
 بعد بلوغه في هذه التبعية تبين أنه كافر أصلي لا مرتد كما تقدم (قوله وكذا لو وجد في دار كفار
 وفيها مسلم) يمكن كونه منه ولو أسير امتسحراً أو تاجراً ولا يكتفى اجتياز دار الكفر بخلافه
 بدارنا لم يمتها كافي شرح الخطيب فافي كلام المحقق من قوله أو مجتازاً ليس على إطلاقه
 ولو نفاه المسلم قبل في نفي نسبه لأن نفي اسلامه وخرجه بقوله وفيها مسلم ما لو وجد في دار كفار
 وليس فيها مسلم فهو كافر (فصل في أحكام السلب وقسم الغنيمة) فهذا الفصل معقود لشيق

فكالمسي والسبب
 الثاني مذ كور في قوله
 (أو يسببه مسلم) حال كون
 المسي (منفردا عن أبويه)
 فان سبي المسي مع أحد
 أبويه فلا يتبع المسي
 السابى له ومعنى كونه مع
 أحد أبويه أن يكون
 في جيش واحد وغنيمة
 واحدة لأن مالهما
 يكون واحد ولو سباه ذى
 وحله إلى دار الاسلام لم
 يحكم باسلامه في الاصح
 بل هو على دين السابى له
 والسبب الثالث مذ كور
 في قوله (أو يوجد أي
 المسي) لقيطاً في دار
 الاسلام وان كان فيها
 أهل ذمة فانه يكون مسلماً
 وكذا لو وجد في دار كفار
 وفيها مسلم
 (فصل في أحكام
 السلب وقسم الغنيمة)

والسلب بمعنى المسلوب لأن الشارح فسره فيما بعد بثياب القتل وما عطف عليها وكذلك فسره
 الشيخ الخطيب وأما المحشى ففسره بعناء المصدري حيث قال والسلب بفتح السين واللام لغة
 الأخذ قهراً أو شرعاً أخذ ما يتعلق بقتيل كافر من ملبوس ونحوه والاصل فيه خبر الشيعين من
 قتل قبيلة سلبه وروى أبوداود أن أبا طه رضى الله عنه قتل يوم خيبر عشرين قبيلة وأخذ
 سلبهم فلا يخص السلب على المشهور بل يخص به القاتل حتى لو أعرض عنه لم يسقط حقه منه
 على الأصح لأنه متعين له كالارث وكذلك ذوالقربى لا يصح اعراضه عن حقه من خمس الخمس
 لأن الله أثبت لذوى القربى حقههم بلا تعب وشهود ووقعة فهو منحة أى عطية من الله لهم وأما
 بقية أهل الخمس فلا يتأق اعراضهم لعدم موهم بخلاف أحد الغانين فيصير اعراضه عن حقه من
 الغنمة قبل ملكه ولو بعد اقراره لأن المقصود الأعظم من الجهاد إعلاء كلمة الله تعالى والذب
 عن دين الاسلام والغنمة تابعة فنأعرض عنها فقد جرد قصد القصد للعرض الأعظم والغنمة بمعنى
 المقنومة فهي فعية بمعنى مفعولة وهى لغة وشرعاً ما ذكره الشارح فيما سبأق والاصل فيها
 قوله تعالى واعجلوا أنما غنمتم من شئ فإن الله يحسه الآية وقوله صلى الله عليه وسلم أحلت
 الغنائم ولم تحل لى قبلى فهى من خصوصيات هذه الامة وأما غنائم الامم السابقة فكانت تأق
 نار من قبل السماء فحرقها (قوله ومن قتل قبيلة) أى صير شخصاً من الحريين قبيلة هذا
 القتل فاندفع ما قد يقال اذا كان قبيلة لا يتأق قتله لأنه يلزم تحصيل الحاصل ولا حاجة لما اشهر
 من أنه من قبيل مجاز الاول والمعنى شخصاً يؤزل أمره الى كونه قبيلة وذلك لأن التحقيق أن
 المفعول يتصف بالمفعولية حين تعلق الفعل به فالمضروب يتصف بالمضروبية حين تعلق المضرب
 به والمأكول يتصف بالمأكولية حين تعلق الاكل به والمقتول يتصف بالمقتولية حين تعلق
 القتل به وهكذا كما نص عليه السبكي فى روس الافراح والقتل ليس قبداً لأن المدار على ازالة
 منعة الكافر أى قوته بقتل أو غيره كما سبذ كره الشارح بقوله وكفاية شر الكافر أن يزول
 مناعه كان يفتأ عينيه الخ وانما عبر المصنف بقوله ومن قتل قبيلة موافقة للحديث الشريف
 وقبر كابه (قوله أعطى سلبه) أى أعطاه الامام أو أمير الجيش لأنه صلى الله عليه وسلم قضى
 به للقاتل ثم لاسلب فخذل ولا مرجف ولا خائف ونحوهم فهو لا مستثنون من اطلاق كلام
 المصنف (قوله بفتح اللام) أى والسين كما تقدم (قوله بشرط كون القاتل الخ) أى
 وبشرط كون المقتول غير منهى عن قتله فلو قتل امرأة أو صبياً لم يشأ فلا سلبه فان قاتلاً
 استحقه فى الاصح (قوله مسلماً) خرج به نحو الذمى فلا يستحق السلب سوا محضرياذن
 الامام أم لا (قوله ذكر اكان أو أتى) بالغاً كان أم لا عاقلاً كان أم لا فارساً كان أم لا (قوله
 حرراً أو عبداً) أى لمسلم بخلاف ما اذا كان لكافر فانه لا يستحق السلب لثلا يلزم أن الكافر
 يستحق السلب فان الذى يستحقه فى الحقيقة سيده ولذلك قال الاذرى وأطلقوا استحقاق
 العبد المسلم السلب ويجب تقييده بكونه لمسلم على المذهب (قوله شرطه الامام له أولاً) فلا
 يتوقف استحقاقه على شرط الامام بل يستحقه وان لم بشرطه (قوله والسلب) أى بمعنى
 المسلوب كما مر (قوله ثياب القتل) أى من الحريين كما هو ظاهر وقوله التى عليه أى
 ولو بالقوة ليدخل ما لو زعمها وقاتل عربياً نأق البصر أو فى البر على المعتمد وقوله وانلف عطف على

(ومن قتل قبيلة أعطى
 سلبه) بفتح اللام بشرط
 كون القاتل مسلماً ذكر
 كان أو أتى حرراً أو عبداً
 شرطه الامام له أولاً
 والسلب ثياب القتل التى
 عليه وانلف

باب القتل وقوله والران بالراء المهمل والنون (قوله وهو) أي الران وقوله خف بلا قدم
 بخلاف الخف السابق فانه يقدم وقوله يلبس للساق فقط أي دون القدم لانه لا قدم له كما علمت
 (قوله وآلات الحرب) أي كدرع ودرع وسيف ولو تعددت من نوع كسيفين فأكثر ودرعين
 فأكثر ودرعين فأكثر قتال بعضهم يأخذ الجميع وقال بعضهم لا يأخذ من كل نوع الا واحدا
 وهو المعقد لكنه يختار واحدا منها ولذلك قالوا لو تعددت الجنائب اختار واحدة منها لان
 كل واحدة جنيبة من ازال منعه وهكذا كل ما تعددت من نوع واحد أي فيضار واحدا منه
 على القول بأنه لا يأخذ من كل نوع الا واحدا وهو المعقد كما علمت (قوله والمركوب الذي قاتل
 عليه) أي كالفرس والجل والحمار وقوله أو أمسكه بعنانه ليس قيد ابل مثله ما لو أمسكه غلامه
 مثلا (قوله والسرجه واللبام ومقود الماية) أي لان ذلك حلية المركوب وقوله والسوار
 والطوق والمنطقة أي لان ذلك حلية القليل (قوله وهي) أي المنطقة وقوله التي يشتبه الوسط
 وهي السمة في عرف الناس بالسبته (قوله وانخاتم) أي لانه من حليته فهو كالسوار والطوق
 والمنطقة (قوله والنقعة التي معه) أي ولو به مجموعها هو المسمى في عرف الناس بالكمر (قوله
 والجنيبة التي تقاد معه) أي في الاظهر لانه بسبيل من ركوبها وان لم يركبها بالفعل وأما الحقيبة
 وهي وعاء يجمع فيه المتاع ويشد على حقو البعير أو الفرس فليست من السلب فلا يأخذها
 ولا ما فيها من الامتعة ولو تقود الانها ليست من ابا س القليل ولا حليته ولا حليته من كونه مالم
 يجعلها وقاية تظهره (قوله وانما يستحق القاتل سلب الكافر) أي ولو مد براعن القتال
 والحرب قائمة وشمل ذلك الصبي والمرأة ان قاتلا فان لم يقاتلا فلا يستحق سلبه مالم ينسب عن قتلها
 حينئذ كما تقدم وقوله اذا غر بنفسه أي ارتكب غرورا أي امر خطرا كالدخول في صف
 الكفار والبروز لهم بخلاف ما لو رماه من حصن أو من صف المسلمين لانه لم يرتكب غرورا وقوله
 حال الحرب أي بخلاف ما لو قتله بعد ان هزم الكفار كما سبذ كره الشارح وقوله في قتله متعلق
 بقوله غر بنفسه والقتل ليس بقيد بل المدار على ازالة منعه كما تقدم (قوله بحيث يكتفي
 حال كونه متلبا بحيث يكتفي المسلمين وقوله يركوب هذا الفررأي بسبب ركوب هذا الفرر
 وقوله شر ذلك الكافر أي الذي يأخذ سلبه ولا يفتي أن شر مفعول يكتفي (قوله فلو قتله وهو
 الخ) فربح على مفهوم قوله اذا غر بنفسه ومثله ما لو رماه من حصن أو صف المسلمين كما تقدم
 وقوله أو قتله بعد ان هزم الكفار محتمر وقوله حال الحرب وقوله فلا سلبه أي لانه لم يغر بنفسه
 والسلب لا يستحقه الا ان غر بنفسه (قوله وكفاية شر الكافر) أي المتقدمة في قوله بحيث
 يكتفي يركوب هذا الفرر شر ذلك الكافر وقوله أن يزيل امتناعه أي عن المسلمين بأن يزيل
 منعه أي قوته (قوله كان يفتأ عينيه) بخلاف ما لو فتأ عيننا واحدة الا ان كان بعين واحدة
 فتأها ولذلك قالوا كان الاولى أن يقول كان يعينه ليشمل ما لو كان بعين واحدة ويمكن أن
 يجاب بأن المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به (قوله أو يقطع يديه أو رجله) هكذا في بعض
 النسخ وعليه فأمانة خالو تجوز الجمع فيصدق بقطع يديه فقط وبقطع رجله فقط وبقطع يديه
 ورجله معا وفي بعض النسخ أو يقطع يديه ورجله ولعل الواو بمعنى أو فيصدق بما ذكره وبقي
 من الصور ما لو قطع يدا ورجلا ولو قطع شخص يدا وآخر رجلا فان قطعاهما معا اشتركا في سلبه

والران وهو خف بلا قدم
 يلبس للساق فقط وآلات
 الحرب والمركوب الذي
 قاتل عليه أو أمسكه بعنانه
 والسرجه واللبام ومقود
 الدابة والسوار والطوق
 والمنطقة وهي التي يشتبه
 الوسط وانخاتم والنقعة
 التي معه والجنيبة التي
 تقاد معه وانما يستحق
 القاتل سلب الكافر اذا
 غر بنفسه حال الحرب
 في قتله بحيث يكتفي
 بركوب هذا الفرر شر ذلك
 الكافر فلو قتله وهو أسير
 أو انهم أو قتله بعد ان هزم
 الكفار فلا سلبه وكفاية
 شر الكافر أن يزيل امتناعه
 كان يفتأ عينيه أو يقطع
 يديه أو رجله

كالأسرار معا وان قطعاهما مرتبا فالسلب الثاني لانه هو الذي أزال منعه (قوله والغنية لغة مأخوذة من الغنم وهو الرمح) أي لربح المسلمين مال الكفار وقوله وشرا عطف على لغة وقوله المال ومثله الاختصاص كغير محترمة وكاب يتفع ولو كان في الغنية كلاب تتفع وأرادها بعض الفاعين أو بعض أهل النحر ولم ينزعه أحد أعطيا فان نازعه أحد قسمت عددا ان أمكن والا أقرع بينهم فيها (قوله الحاصل للمسلمين) خرج بذلك الحاصل للكفار كما هل المتخذ من أهل الحرب فليس غنية على النص بل على كونه ولا ينزع منهم فلو غنم مسلم وذمتي فهل يخمس الجميع تغليباً للمسلم أو يخمس نصيب المسلم فقط وجهان أظهرهما الثاني كما رجع بعض المتأخرين (قوله من كفار) أي عما هو لهم بخلاف ما أخذ من كفار عما أخذوا من مسلم وذمتي أو نحوه بغير حق فيجب رده اليه ان عرف والا فهو مال ضائع أمره لبيت المال وقوله أهل حرب قيد لا بقتله وقد أخذ الشارح محترزه بقوله وخرج بأهل الحرب الخ وجعل ذلك الشيخ الخطيب خارجاً بقيد آخر فانه قال من كفار أصليين حريين فجعل ما أخذ من المرتدين خارجاً بقوله أصليين وجعل ما أخذ من أهل الذمة كالجزية خارجاً بقوله حريين وصنيع الشيخ الخطيب أظهر وصنيع الشارح أخصر (قوله بقتال) أي ولو تنزلاً ليدخل ما أخذ من دارهم سرقة أو اختلاسا أو لقطعة لم يمكن كونها المسلم فان أمكن كونها المسلم بأن كان ثم مسلم وأمكن كونها له وجب تعريضها وبعد تعريضها تكون غنية وكذا ما صالحونا عليه أو أهدها لنا والحرب قائمة بخلاف ما أهدها لنا في غير حال الحرب فانه للمهدي اليه وخرج بقوله بقتال التي فانه المال الحاصل للمسلمين من الكفار بلا قتال كالجزية وعشر التجارة كما سيأتي (قوله وإيجاف) أي اسراع وقوله خيل أو أبل أي وأخوهما كبقال وجير وسفن ورجالة وإنما اقتصر عليها لكون القتال يكون عليهما غالبا وبهذا يجاب عن قول المهشي تبعا للظن بولي لو سكت عنهما لكان أولى وأظهر ليشمل نحو جبر وبغال وسفن ورجالة (قوله وخرج بأهل الحرب) أي في قوله من كفار أهل حرب وقوله المال وكذا الاختصاص كما تقدم نظيره وقوله الحاصل أي للمسلمين وقوله من المرتدين أي كثر كتمهم وكذلك الحاصل من الذميين كالجزية فانه في أيضا (قوله فانه) أي المال الحاصل من المرتدين وقوله في لا غنية أي لصدق حد التي عليه دون حد الغنية (قوله وتقسم الغنية) أي وجوبا والافضل قسمها بدار الحرب بل يجب ان طلبوها ولو بالسان الحال وقوله بعد ذلك ظرف لقوله تقسم وقوله أي بعد اخراج السلب منها تفسير لقوله بعد ذلك فاسم الإشارة عائدا على اخراج السلب من الغنية المقصود من قوله ومن قتل قتيلا أعطى سلبه وكذا بعد اخراج المومن اللازمة كآجرة حال وراع وغيرهما وقوله على خمسة أخماس أي متساوية ولا يفتي أن الجارية والمحرور متعلق بقوله تقسم واعلم أن للفاعين التيسر في الغنية بدار الحرب وفي العود منها إلى عمران غيرها بما يعتاد أكله عموما من خوت وأدم وفاكهة وما يعتاد لغيره للدواب من تبن وقول وشعر ولو كانوا أغنياء وان لم يأذن الامام بقدر الحاجة لخبر أبي داود والحاكم وقال صحيح على شرط البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى قال أصبنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير طعما ما فكان كل واحد منا يأخذ قدر كفايته وفي البخاري عن ابن عمر قال كان يصيب في مغازينا العسل والعنب فناكله ولا نرفعه

والغنية لغة مأخوذة من
الغنم وهو الرمح وشرا
المال الحاصل للمسلمين
من كفار أهل حرب بقتال
وإيجاف خيل أو أبل
وخرج بأهل الحرب المال
الحاصل من المرتدين فانه
في لا غنية (وتقسم الغنية
بعد ذلك) أي بعد اخراج
السلب منها (على خمسة
أخماس

ولهم ذبح حيوان لا كاله لا لاخذ جلده وجعله سقاء أو خفا أو غير ذلك ويجب رد جلده ان لم يؤكل معه وليس لمن لحقهم بعد انقضاء القتال تبسط معهم لاله لاحق له في الغنيمة فهو معهم كغير الضيف مع الضيف وبعضهم اعتبر بعدية حيازة الغنيمة أيضا وعليه قلن حضر بعد انقضاء القتال وقبل حيازة الغنيمة التبسط معهم وان كان لاحق له في الغنيمة وقد يوجه بأنه يتساح في التبسط ما لا يتساح في الغنيمة وخرج بما يعتاد اكله عموما غيره كركوب وملبوس وما تندر الحاجة اليه كدواء وسكر وفاتيد فان احتاج أحدهم الى ما يتدقأ به من برد أو احتاج مريض الى شئ من ذلك أعطيه بقيته أو بحسبه عليه من سهمه اه شرح المنهج ملخصا (قوله فيعطى أربعة أخماسها) أي فيعطى الامام وأمر الجيش أربعة أخماس الغنيمة وأما الخمس الباقى فيجعل خمسة أقسام ويعطى كل قسم لاهله كما سأتى وقوله من عقار ومنقول بيان لما قبله لكن المراد العقار المملوك لهم لا الموات لانهم لا يملكونه فكيف يملك عنهم (قوله لمن شهد) متعلق يعطى وشهد من الشهود بمعنى الحضور فلذلك قال الشارح أي حضر وقوله الواقعة أي ولو في الانتاء نعم لا يعطى المرجف ونحوه عن مترك ذلك الاجير المسلم المستأجر للجهاد فلا يعطى سهما في أحد وجهين قطع به البغوى واقتضى كلام الرافعى ترجيحه لا عراضه عنه بالاجارة ولا أجرة له لبطان اجارته لانه بحضوره الصف يتعين عليه الجهاد وأما الاجير الذي فيستحق الاجرة والمستأجر غير الجهاد الذي وردت الاجارة على عينه مدة معينة كالمستأجر لسياسة الدواب وحفظ الامتعة ونحو ذلك يسهم له اذا قاتل لشهوده الواقعة وقاتله بخلافه اذا لم يقاتل فليس له الا الاجرة وأما من وردت الاجارة على ذمته أو على عينه لكن لم تقدر مدة معينة كخياطة ثوب فيعطى ان حضر بنية القتال وان لم يقاتل كما في شرح الخطيب (قوله من الغانين) ولومات بعضهم بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازة المال فحقه لوارثه كسائر الحقوق بخلاف من مات في أثناء القتال فانه لاشئ له فلا يخلفه وارثه في شئ مما على المنصوص مع أنه نص على أن من مات فرسه في أثناء القتال يستحق سهمها والاصح تقرير النصين لان الفارس متبوع فاذا مات فاته الاصل والفرس تابع فاذا مات وبني المتبوع أخذ سهميه لانه يقتدر في التابع ما لا يقتدر في المتبوع (قوله بنية القتال وان لم يقاتل) أي لحصول المقصود لان تهيأ للقتال وحضوره هناك لتكثير سواد المسلمين وان لم يقاتل بالفعل على أن تلك الحالة باعثة على القتال غالباً ولا يترك القتال في الغالب الا لعدم الحاجة اليه (قوله وكذا من حضر لانية القتال وقاتل) أي كاجر ومحترف كالخياط والنعال وهو من يخطط النعال وقال بعضهم البقال وهو من يبيع البقول فيسهم لهم اذا قاتلوا لشهودهم الواقعة وقتالهم وقوله في الاظهر أي على القول الاظهر وهو المعتد (قوله ولا شئ لمن حضر بعد انقضاء القتال) أي ولو قبل حيازة المال وكذا من لم يحضر أصلاً وحضر لانية القتال ولم يقاتل نعم يستحق الجاسوس الذي بعثه الامام ليتجسس أخبار العدو فاذا غنم الجيش شيئاً قبل رجوعه شاركه في الاصح وكذا الكمين من كمن يكمن كدخل يدخل وهو من يجتني في مكمن ليصرم القوم من هجوم العدو فيسهم له وان لم يحضر الواقعة لانه في حكمهم ذكره الماوردى وغيره ومثل ذلك ما لو دخل الامام أو نائبه دار الحرب بجيشه وبعث سرية في ناحية ففتحت شيئاً وغنم الجيش شيئاً فبشر كان جميعاً لا يظهر كل بالآخر ولو بعث

فيعطى أربعة أخماسها
من عقار ومنقول (لمن
شهد) أي حضر (الواقعة)
من الغانين بنية القتال
وان لم يقاتل مع الجيش
وكذا من حضر لانية
القتال وقاتل في الاظهر
ولا شئ لمن حضر بعد انقضاء
القتال

سرتين الى جهة اشترك كل منهما فيما تقفه احدهما وكذا لو بعثهما الى جهتين وان تابعتا
 على الاصح (قوله ويعطى للفارس) أى يعطيه الامام أو نائبه وهذا تفصيل لقوله فيعطى
 أربعة أخماسه لمن شهد الواقعة وقوله الحاضر الواقعة أى ولو في الاشياء كالمز وقوله وهو من
 أهل القتال أى بأن استكمل فيه الشروط الآتية وقوله بفارس مهمل للقتال عليه أى وان لم
 يركبه وان كان مقصودا ما لم يكن مالكه حاضرا والا فله سهماء عربيا كلن الفرس وهو ما أبواه
 عريان أو برذونا وهو ما أبواه عجميان أو عجميا وهو ما أبواه عربى دون أمه أو مقرفا يضم الميم
 وسكون القاف وكسر الراء وهو عكس المهيمن لأن كلا يصلح للكر والفر ولا يضرب تقاوتها
 في ذلك كما لا يضرب تقاوت الرجال فيه نعم لا يسهم لفرس لا تنفع فيه كهروم وكسروم وخروج بالفرس
 غيره كعبير وقيل وبغل ومارفلا يسهم لشيء منها لأنها لا تصلح للعرب كصلاحية الخيل له ولكن
 يرضخ لها ويقتات بينها في الرضخ حسب النفع (قوله سواء قاتل أم لا) أى ان حضر بنية
 القتال فان حضر لبنية القتال فلا بد أن يقاتل كما علم مما مر هذا ان كان المراد التعميم بوجود
 القتال من أصله وعدمه وان كان المراد سواء قاتل عليه أم لا فالأحرظ بظاهر لأنه يسهم له وان لم
 يقاتل عليه نعم ان حضر ولم يعلم به فلا يسهم له (قوله ثلاثة أسهم) أى ان كان الفارس واحدا
 كما هو الفرض فلو حضر فارسان بفارس واحدة فان قويت على الكزو والفرهم مامعا أعطيا أربعة
 أسهم سهمان لهما وسهمان لفرسهما وان لم تقو على ذلك أعطيا سهمان لهما ولا يسهم لفرسهما
 حقيق (قوله سهمين لفرسه وسهماله) للانساع في ذلك رواه الشيخان (قوله ولا يعطى
 إلا لفرس واحد ولو كان معه أفراس كثيرة) أى لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير إلا لفرس
 وكان معه يوم خيبر أفراس (قوله وللراجل) أى ويعطى للراجل وقوله أى المقاتل على رجليه
 فعنه الماشى على رجليه وقوله سهم واحد أى لعله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر ولا يراد إعطاؤه
 صلى الله عليه وسلم سلمة بن الأكوع سهمين في وقعة لأنه صلى الله عليه وسلم رأى منه خصوصية
 اقتضت ذلك فهو وخصوصية له (قوله ولا يسهم) أى لا يعطى سهم من الغنمة وقوله إلا لمن
 استكمل فيه خمس شرائط بل ست شرائط والسادس العفة فلا يسهم للزمن بل يرضخ له على
 قياس قوله فان اختلف شرط من ذلك رخص له ولم يسهم بل أدخله الشيخ الخطيب في حله بعد أن
 زاد الشرط السادس وقد ذكره المحشى أيضا (قوله الاسلام والبلوغ والعقل الخ) بدل من
 خمس شرائط بدل مفصل من مجمل وقوله والحرية أى الكاملة كما تقدم التنبيه عليه في شرائط
 وجوب الجهاد وقوله والذكورية ~~هكذا~~ في بعض النسخ بالياء المناسبة للحرية والافصح
 الذكورية بلاياء كما شرح عليه الشيخ الخطيب (قوله فان اختلف شرط من ذلك) أى مما ذكر
 من الشروط الخمسة بل الستة على ما ذكرناه هناك (قوله رخص له ولم يسهم له) أى لأنه ليس من أهل
 فرض الجهاد (قوله أى لمن اختلف فيه الشرط) تفسير لكل من الضميرين في قوله رخص له ولم
 يسهم له وقوله اما لكونه صغيرا فهذا قد اختلف فيه شرط البلوغ وقوله أو مجنوننا وهذا قد
 اختلف فيه شرط العقل وقوله أو وثيقا وهذا قد اختلف فيه شرط الحرية والمراد بالوثيق من فيه
 رق فينعمل البعض وقوله أو أتى أى أو خنى وهذا قد اختلف فيه شرط الذكورية وقوله
 أو نقتيا أى أو معا هذا أو مؤتمنا وهذا قد اختلف فيه شرط الاسلام وانما يرضخ للذى ومن الحق

(ويعطى للفارس) الحاضر
 الواقعة وهو من أهل القتال
 بفارس مهمل للقتال عليه
 سواء قاتل أم لا (ثلاثة أسهم)
 سهمين لفرسه وسهماله
 ولا يعطى إلا لفرس واحد
 ولو كان معه أفراس كثيرة
 (وللراجل) أى المقاتل على
 رجليه (سهم) واحد
 (ولا يسهم إلا لمن) أى
 شخص (استكمل فيه
 خمس شرائط الاسلام
 والبلوغ والعقل والحرية
 والذكورية فان اختلف
 شرط من ذلك رخص له ولم
 يسهم له) أى لمن اختلف فيه
 الشرط اما لكونه صغيرا
 أو مجنوننا أو وثيقا أو أتى
 أو نقتيا

به من الكفار ان حضر باذن الامام أو ناسه بلا استخبار ولا اكرام فان حضر بغير اذن الامام
أو ناسه فلا شيء له بل يعزوه الامام أو ناسه ان رآه ولا أثر لاذن الاحاد وان حضر بالاستخبار
فله الاجرة ولا شيء له سواه وان اكره على الخروج استحق اجرة مثله لاستهلاك عمله عليه كما قاله
الماوردي وظاهر كلامه ولو بلغت سهم الراجل وهو كذلك على الاصح في باب السير بل
ولو بلغت أسهم القارس الثلاثة فيجوز ذلك كما قاله العلامة البرلسي واقره الشيخ القليوبي
كما نقله المحشي عنه (قوله والرضخ) أي المفهوم من قوله رضخ له وهو باناء والصاد المجتمين
ويجوز اجمال الثانية أيضا كما قاله المحشي وقوله لغة العطاء القليل أي ولو من غير الغنية وقوله
وشرعائي دون سهم راجل ولو كان الرضخ لقارس اخل فيه شرط من الشروط السابقة كأن
كان صيبا أو قتيلا لانه تبع للسهم فيكون نقص عن قدرها كالحكومة مع الدية (قوله يعطى
للراجل) بل وللقارس أيضا كما علمته من القولة السابقة (قوله ويجتهد الامام) أي أو أمير
الجيش كما في عبارة الشيخ الخطيب وقوله في قدر الرضخ بحسب رأيه أي لانه لم يرد فيه تحديد
فيرجع فيه الى رأيه لكن لا يبلغ به سهم راجل كما مر (قوله فيزيد المقاتل على غيره والاكثر قتالا
على الأقل قتالا) أي والقارس على الراجل والمرأة التي تداوى الجرحى وتسقى العطشى على التي
تحفظ الرجال فيفاوت فيه بحسب قدر نفع المرضخ له بخلاف سهم الغنية لا يفاوت فيه بل بسوى
فيه بين المقاتل وغيره وبين الاكثر قتالا والاقل قتالا لانه منصوص عليه والرضخ مجتهد فيه
(قوله ومحل الرضخ الانخاس الاربعة في الاظهر) أي على القول الاظهر وهو المعتمد لانه
نصيب من الغنية يستحقه بعض الفاعلين بسبب حضور الواقعة الا أنه ناقص عن السهم كما علمت
لما علمت (قوله والثاني محله أصل الغنية) أي والقول الثاني محله الرضخ أصل الغنية كالسلب
والمؤن وهو مرجوح عليه فيخرج الرضخ قبل اقرار الخمس بخلافه على الاول (قوله ويقسم
الخمس الباقي بعد الانخاس الاربعة على خمسة أسهم) أي لقوله تعالى واعلموا أن ما غنم من شيء
فإن لله خمسة وللرسول الخ وذكر الله للتبرك كما هو المذهور (قوله سهم منه لرسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان له في حياته) فكان ينقضي منه على نفسه ويذخر منه لبعاله
قوت سنة ولا يسقط وفاته صلى الله عليه وسلم كما أشار اليه المصنف بقوله يصرف بعده للمصالح
أي يصرف بعد وفاته صلى الله عليه وسلم لمصالح المسلمين كما أشار اليه الشارح بقوله المتعلقة
بالمسلمين بخلاف المصالح المتعلقة بالكافرين فلا يصرف شيء منه لكافر قال في الاحياء لو لم يدفع
السلطان الى المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز لاحد منهم أخذ شيء منه أم لا فيه
أربعة مذاهب أحدها لا يجوز أخذ شيء منه أصلا لانه مستترك ولا يدري من يريد الاخذ بقدر
حسته منه قالوا لا تخننه فلول أي خيانة وفي نسخة غلوا أي تعمق وثانيها يجوز أن يأخذ في كل يوم
قدر وقته وثالثها يجوز أن يأخذ كفاية سنة ورابعها يجوز أن يأخذ قدر ما يعطى وهو حسته
قال وهذا هو القياس وأقره عليه في المجموع وهو الظاهر كما قاله الشيخ الخطيب (قوله كالتقضاء
الحاكمين في البلاد) أي وكالعلماء بمساجد الشريعة كتنفيذ وحديثه وفقهه والمؤذنين ومعلمي
القرآن والارامل وغيرهم وعمارة المساجد والقناطر والحسون فيعطى التقضاء والعلماء ولو لمع

والرضخ لغة العطاء القليل
وشرعائي دون سهم يعطى
للراجل ويجتهد الامام
في قدر الرضخ بحسب رأيه
فيزيد المقاتل على غيره
والأكثر قتالا على الأقل
قتالا ومحل الرضخ الانخاس
الاربعة في الاظهر والثاني
محله أصل الغنية (ويقسم
الخمس الباقي بعد الانخاس
الاربعة على خمسة أسهم
منه) (رسول الله
صلى الله عليه وسلم) وهو
الذي كان له في حياته
(يصرف بعده للمصالح)
المتعلقة بالمسلمين كالتقضاء
الحاكمين في البلاد

النفق ثلاثين عملاً بالاشتغال بالاكساب عن تحيد الاحكام وعن العلوم الشرعية وقد راعى
 موكل الى رأى الامام بحسب المسئلة وذلك يختلف بضيق المال وسعته ويعطى المعلمين
 والمعلمين ما يكفيهم ليتفرغوا لذلك ولا يشتغلوا عن التعليم والتعلم (قوله أما قضاة العسكر)
 مقابل لقوله كالقضاة الحاكمين في البلاد والمراد بقضاة العسكر الذين يحكمون لاهل النفي
 في مغزاهم وكذا اتهمهم ومؤذونهم وعمالهم وقوله فيرزقون من الاخماس الاربعة أى لا من خمس
 الخمس (قوله وكذا الثغور) أى مثلها ونحوها بالعدد والعدد فيملؤها بالرجال المقاتلة وآلات
 القتال كما سيذكره الشارح والثغور جمع ثغر بالمثلثة والفتح المجبة وهو القم والمراد به طرف
 بلاد المسلمين كما يؤخذ من كلام الشارح لانه يشبه القم (قوله وهى) أى الثغور وقوله المواضع
 المخوفة أى مواضع الخوف وقوله من أطراف بلاد المسلمين بيان للمواضع المخوفة وقوله
 الملاصقة لبلادنا أى التى هى غير الثغور من بلاد المسلمين وعبارة الشيخ الخطيب التى تليها بلاد
 المشركين فيضاف أهلها منهم وهى أظهر (قوله والمراد سد الثغور بالرجال وآلات الحرب)
 أى ملؤها بالرجال المقاتلة وآلات القتال كالسيوف والدرع وغير ذلك (قوله ويقدم الاله
 من المصالح فالاهم) أى وجوبها وأهمها كما فى التنبيه سد الثغور لأن فيه حفظاً للمسلمين (قوله
 وسهم لذوى القربى) أى المسلمين منهم وكذلك يقال فى النبأ والمساكين وابن السبيل فكان
 على المصنف أن يفيد بالاسلام فى الجميع فلا يعطى الكفار من ذلك شيئاً لأنه مال أخذ من كفار
 فلا يرجع اليهم (قوله أى قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم) فذوو القربى آله صلى الله عليه
 وسلم (قوله وهم) أى ذوو القربى وقوله بنو هاشم وبنو المطلب أى ذريتهم الشاملون للذكور
 والانات فالمراد بالبنين ما يشمل البنات بدليل قول الشارح يشترك فى ذلك الذكر والانثى والعبرة
 فى الاتساب بالنسب الى الاتباء فلا يعطى اولاد البنات شيئاً لانهم ليسوا من الال ولذلك قيل
 بنو بنو أبناءنا وبناتنا • نوهن أبناء الرجال الاجاب

ولذلك لم يعط صلى الله عليه وسلم الزبير وعثمان رضى الله عنهما مع أن أمتهم هاشمية ومن بنى
 المطلب اما من النافى رضى الله عنه فإنه مطلبى والنبي صلى الله عليه وسلم هاشمى وأما بنو
 عبد شمس وهو جد عثمان بن عفان رضى الله عنه ونوفل فلا يعطون شيئاً وان كانت الاربعة
 اولاد عبد مناف لكن الثلاثة الاول وهم هاشم والمطلب وعبد شمس أشقاء والرابع وهو نوفل
 أخوهم لا يسهم لا تقصاره صلى الله عليه وسلم فى القسم على بنى الاولين مع سؤال بنى الاخرين له
 كما رواه البزارى ولان بنى الاولين لم يفارقوا جاهلية ولا اسلاماً حتى انه لما بعث صلى الله عليه
 وسلم نصره وذبحوا عنه بخلاف بنى الاخرين فانهم كانوا يؤذونه (قوله يشترك فى ذلك) أى
 السهم المذكور وقوله الذكر والانثى أى والنحنى لكنه كالاتى وقيل يوقف الى الانصاح
 وقوله والفقير والفقير فلا يختص بالفقير (قوله ويفضل الذكر) أى على الانثى وقوله فيعطى
 مثل حظ الانثيين أى كالارث وحكى الامام اجماع الصحابة عليه (قوله وسهم للنبأ) أى
 للآية الكرعة وقوله المسلمين فلا يعطى أيتام الكفار من سهم النبأ شيئاً بل يعطون من مال
 المصالح (قوله جمع تيم) أى هو جمع تيم فهو خبر ليتداخضوف (قوله وهو) أى التيم صغير
 أى خبر لا يتم بعد احتلام وقوله لأب له أى معروف شرعاً فيندرج فى تفسير التيم ولد الزنا

أما قضاة العسكر فيرزقون من
 الاخماس الاربعة كما قاله
 الماوردى وغيره وكذا
 الثغور وهى المواضع
 المخوفة من أطراف بلاد
 المسلمين الملاصقة لبلادنا
 والمراد سد الثغور بالرجال
 وآلات الحرب ويقدم
 الاله من المصالح فالاهم
 (وسهم لذوى القربى)
 أى قربي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم (وهم بنو
 هاشم وبنو المطلب) يشترك
 فى ذلك النكح والانى
 والفقير والفقير ويفضل
 الذكر فيعطى مثل حظ
 الانثيين (وسهم للنبأ)
 المسلمين جمع تيم وهو صغير
 لأب له

واللقيط والمنفى بلعان أو حاصب مع أنهم لا يسمون أيتاما هرفالا لأن ولد الزنا لا أب له شرعا واللقيط قد يظهر أبوه والمنفى باللعان أو الخلف قد يستلحقه نافية ولكن القياس أنهم يعطون من سهم اليتامى فإذا ظهر اللقيط أب أو استلحق المنفى نافية استرجع المدفوع لهما على المعقد ومن لا أم له من الآدميين يقال له منقطع وفاقد هما العليم وأما اليتيم في البهائم فهو ما لا أم له وفي الطيور ما لا أب له ولا أم (قوله سواء كان الصغير ذكرا أو أنثى) أي أو خنثى وقوله له جذا ولا فالمراد بالاب في قولهم لا أب له الاب الحقيقي لأن الجذا يقال له أب مجازا لكن محل إعطائه فيما إذا كان له جذا لم يجب نفقته على جده لفقره أيضا وأما لو وجبت نفقته على جده لفناء فلا يعطى لأنه مكنتي بها فليس يفتقر وقوله قتل أبوه في الجهاد أو لا فلا يختص بقتل أبوه في الجهاد (قوله ويشترط فقر اليتيم) أي أو مسكنته لأن لفظ اليتيم يشعر بذلك ولأن اعتناؤه به له أولى بالتمنع من اعتناؤه به لآبائه لكن هذا شرط في إعطاء اليتيم لآبائه يتيما وإذا اجتمع في الشخص يتيما وفقرا ومسكنة أعطى باليتيم لا بالفقرا والمسكنة لأن اليتيم وصف لازم والفقرا والمسكنة وصف زائل فيلاحظ في الإعطاء أنه يعطى باليتيم وإن كان لا يتفقه من فقرا ومسكنة وقضية ذلك أنه إذا كان الغازی من ذوى القرابة يأخذ بالقرابة فقط دون الغز ولكن ذكر الرافعي أنه يأخذ بهما واقتضى كلامه أنه لا خلاف فيه والفرق بين الغز والمسكنة أن الأخذ بالغز ولما جئنا والمسكنة الحاجة صاحبها فاعتقر في الأولى ما لم يفتقر في الثانية (قوله وسهم للمساكين) أي بالمعنى الشامل للفقراء ويجوز للإمام أن يجمع للمساكين بين سهم من الزكاة وسهم من الخمس وحققهم من الكفارة فيجتمع لهم ثلثة أموال ويصدق مدعى المسكنة أو الفقير بلاينة ولاعين وإن اتهم إلا أن ادعى عيالا أو تلف مال فلا بد من البينة ولا يصدق مدعى اليتيم أو القرابة إلا ببينة ويصدق ابن السبيل بلاعين ومن فقد من الأصناف أعطى الباقيون نصيبه كما في الزكاة إلا سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يعطى للباقيين بقصد صلى الله عليه وسلم بل هو للمصالح كما مر (قوله وسهم لبناء السبيل) أي بشرط الحاجة ولا يشترط عدم قدرتهم على الاقتراض (قوله وسبق بيانها قبيل كتاب الصيام) عبارة هناك والمساكين من قدر على مال أو كسب يقع كل منهم ما وقع من كفايته ولا يكفيه لكن المسكين بهذا المعنى مقابل للفقير وهو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته مع أن المراد بالمساكين هنا المعنى الشامل للفقراء كما مر ثم قال وابن السبيل من نشئ سفرا من بلد الزكاة أو يكون مجتازا يملك هذا المعنى يتناسب الزكاة ويقال على قياسه هنا من نشئ سفرا من بلد الغنمة أو يكون مجتازا بها * (فصل في قسم النبي على مستحقه) أي كما قال المصنف ويقسم مال النبي على خمس فالترجمة موافقة لكلام المصنف فإنه اتخذ كقسم النبي ولم يذكر النبي وإنما ذكره الشارح فاندفع قول بعضهم لو قال في النبي وقسمه لكان أولى وأظهر ووجه اندفاعه أن الترجمة لما ذكره المصنف لا لما ذكره الشارح والأصل فيه قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله الآية (قوله والنبي ملغمة مأخوذ من فاء) بالمذايقال فأميني فباء وقوله إذا رجع أي يقال ذلك إذا رجع فعناء ملغمة الرجوع (قوله ثم استعمل في المال الرابع) أي ثم نقل إلى المال الرابع فهو بمعنى اسم الفاعل وإنما هي بذلك لأن الله خلق ما في الدنيا للمسلمين ليستعينوا به على طاعته فخفه أن يكون تحت أيديهم فما كان

سواء كان الصغير ذكرا
أو أنثى له جذا ولا قتل أبوه
في الجهاد أو لا ويشترط
فقر اليتيم (وسهم للمساكين
وسهم لآبائهم السبيل)
وسبق بيانها قبيل كتاب
الصيام

* (فصل في قسم
النبي على مستحقه
والنبي ملغمة مأخوذ من
فاء إذا رجع ثم استعمل
في المال الرابع)

نعت أي الكفار طريقه الرذالي المسلمين فإذا حصل لهم فقد يرجع إليهم وقوله من الكفار
 أي محمولهم بخلاف ما أخذوه من مسلم أو فحودتي بغير حق ثم أخذنا منهم فليس فيأبل يجب
 رقه على مالكه أن عرف والافضض إلى أن يظهر ما لكونه وقوله إلى المسلمين خرج به المال الراجع
 من أهل الحرب إلى أهل الذمة فإنه ملكهم ولا ينزع منهم (قوله وشرعا) عطف على قوله لغة
 وقوله هو أي النبي . وقوله مال أي أو اختصاص ككلب ينفع ويخرى محترمة ولو أسقط اللام بأن
 قال ما شغل الاختصاص وقوله حصل أي للمسلمين بخلاف ما حصل لأهل الذمة فليس فيأ كما مر
 وقوله من كفار أي محمولهم بخلاف ما أخذوه من مسلم أو فحودتي بغير حق فليس فيأ كما مر
 أيضا وقوله بلا قتال بهذا الفارق الغنية فإنها المال الحاصل للمسلمين من الكفار قتال كما تقدم
 في الفصل السابق (قوله ولا يجاف خيل) أي اسراع خيل وقوله ولا يبل أي ولا سيرابيل
 ولا بد من زيادة ولا فحودها كخيل وجرو سفن ورجالة أي مشاة كما في شرح الخطيب واقتصر
 المحنى على قوله لو أسقطه لكان أولى كما مر في الغنية والذي مر في الغنية أنه لو سكنت عنهما
 لكان أولى وأظهر لي شمل فحود جبر وبنغال وسفن ورجالة أي ليس شغل ذلك هناك اثباتا وناقضا
 وتقدم الجواب عنه بأنه اقتصر عليهما لأن القتال يكون عليهما غالبا (قوله كالجزية) أي التي
 تؤخذ منهم في مقابلة كفنا عن قتالهم وأقرارهم بدارنا كما سأتى وقوله وعشر التجارة أي الذي
 يشترط عليهم إذا دخلوا دارنا بجملة وقد انقلب الحال الآن فصار لا يؤخذ منهم شيء ويؤخذ من
 المسلمين ويسمى بالمكس فهذا من فساد الزمان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ومثل ذلك
 خروج ضرب عليهم باسم الجزية وما جلاوا أي تفرقوا عنه ولو تغير خوف كضرب أصابهم وركبة
 مرتدات على رقبته والعباد بالله تعالى وتركه ذمتي أو فحودات بلا وارث وباقيا إذا تركه وارثا
 غير حائز بأن كان غير مستغرق (قوله ويقسم مال النبي) أي مال هو النبي فالإضافة للبيان
 ومثل المال ما ألحق به من الاختصاص كما تقدم التنبيه عليه (قوله على خمس فرق) وفي بعض
 النسخ خمسة فرق فيقسم جميعه خمسة أخماس متساوية كالغنية لقوله تعالى ما آفأ الله على
 رسوله من أهل القرى فقه والرسول الآية أي نعمه فقه والرسول الخ جملا للمطلق وهو آية
 التي على المقيد وهو آية الغنية بجامع أن كلاما لراجع من المشركين إلى المسلمين وإن اختلف
 السبب بالقتال وعدمه فهذا غير فارق مؤثر كما حملنا المطلق وهو آية الظها وفانها لم تقيد
 بالمؤمنة حيث قال الله فيها فتصير بر وقبة من قبل أن يتأسا على المقيد وهو آية القتل فانها قيدت
 بالمؤمنة حيث قال الله فيها فتصير بر وقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله وقالت الآية الثلاثة
 لا يخمس بل يصرف جميعه للمصالح وأورد عليهم الفرق المذكورة في الآية وأجيب من جهتهم
 بأن الصرف إليهم من المصالح رضى الله عن الجميع (قوله يصرف خمسة) أي وجوبا وقوله
 يعني النبي تفسير للضمير فجعله عائدا على المضاف إليه ولعله أي بالعناية ليكون هذا خلاف الظاهر
 الذي هو عوده على المضاف وهو مال وإن كانت الإضافة للبيان كما مر (قوله على من) لعله
 ضمن يصرف معنى يقسم فلذلك عداه على والافتا ظاهرا أن يصرف يتعدى إلى وقوله أي الخمسة
 الذين يصرف عليهم خمس الغنية فمن وإن كانت مفردة لفظا لكتبا جمع معنى فلذلك جمع الضمير
 في عليهم (قوله وسبق قريبا بيان الخمسة) أي في الكلام على الغنية وعبارته هناك وتوهم

من الكفار إلى المسلمين
 وشرعاهو مال حصل من
 كفار بلا قتال ولا يجاف
 خيل ولا يبل كالجزية
 وعشر التجارة (ويقسم
 مال النبي على خمس فرق
 يصرف خمسة) يعني النبي
 (على من) أي الخمسة
 الذين يصرف عليهم خمس
 الغنية وسبق قريبا بيان
 الخمسة

الخمس على خمسة أسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف بعده المصالح وسهم لذوى القربى
 وهم بنوهائهم ونحو المطلب وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لبناء السبيل (قوله ويعطى
 أربعة أخماسها) أى الاموال المفهومة من مال النى فما لضعير عائده على الاموال وليس عائدا على
 الغنمة كما قد يتوهم وقوله وفى بعض النسخ أخماسه أى التى وهذه النسخة أظهر لانها لا ايهام
 فيها كما لا يفتنى (قوله للمقاتلة) أى لعمل الاولين بذلك وكانت له صلى الله عليه وسلم مع خمس
 الخمس فجعله ما كان له صلى الله عليه وسلم واحد وعشرون خسا بعمى أنه كان يجوز له فى صدر
 الاسلام أن يأخذ ذلك لحصول النصر فيه ولم يقع منه أخذ ذلك بالفعل وانما كان يأخذ خمس
 الخمس فقط وبعده صلى الله عليه وسلم يصرف لمصالحنا كما مر فى الغنمة وكان يعطى المشركين
 خصال للمقاتلة تبرعاً عنه صلى الله عليه وسلم وصارت بعده لهم لأنهم النصر بعدده وأما الاربعة
 الاخماس الباقية فللاربعة المذكورين فى الآية كفى الغنمة (قوله وهم) أى المقاتلة وقوله
 الاجناد جمع جند أى أعوان الله ويقال لهم المرصدون لانهم ارسدوا أنفسهم للذب عن دين
 الله تعالى وقوله الذين عينهم الامام للجهاد وأثبت أسماءهم فى ديوان المرتزة أى دفعهم
 وخرجهم المطوعون بالجهاد فيعطون من الزكاة لا من النى عكس المرتزة وسما مرتزة
 لانهم طلبوا رزقهم من مال الله تعالى (قوله بعد اقصافهم) أى المقاتلة وهم الاجناد
 المذكورون وقوله بالاسلام والتكليف والحزبية والعصاة أى فيشترط لاعطائهم أربعة شروط
 (قوله فيمترق الامام) أى أوثابه وقوله عليهم أى المقاتلة وقوله الاخماس الاربعة أى ما الخمس
 الباقى فالفرق المذكورين فى الآية وقوله على قد وجاباتهم يعلم منه أنه لا يجب التسوية بينهم
 فليس كالغنمة فى ذلك (قوله فيبحث عن حال كل من المقاتلة وعن عياله اللازمة نفقة لهم وما
 يكفيهم) أى من أولاد وزوجات ورقيق لحاجة الغزو والخدمة ان اعتادها ومن لا رقيق له يعطى
 من الرقيق ما يحتاجه لذلك لانه تجارة أوزيته وقوله وما يكفيهم أى ويبحث عما يكفيهم (قوله
 فيعطيه كفايتهم) أى ليتفرغ للجهاد ويزاد ان زادت حاجته بزيادة ولد أو حد من زوجة
 وإذا مات أعطى الامام زوجته وأولاده حتى يستغنوا بزواج أو كسب أو نحو ذلك فان طلب
 المذكورات اسمها فى الديوان أثبت وأتم الولد كالزوجة فتعطى الى أن تترقج لان الناس اذا علموا
 ضياع عيالهم بعدهم اشتغلوا بالكسب عن الجهاد فيستعمل الجهاد واستتبط السبكي من
 هذه المسئلة أن المدرس أو المعيد وهو الذى يعيد الدرس للطلبة تعطى زوجته وأولاده من
 مال الوقف الذى كان يأخذ منه ترغيباً فى العلم كالتربيع هنا فى الجهاد وهو ضعيف لانه مال
 مخصوص أخرجه الواقف لتصيل مصلحة وهى قراءة العلم فى هذا المثل الخصوص فكيف
 يصرف مع اتقاء الشرط وأما ما نحن فيه فهو من الاموال العائنة وهى يتوسع فيها ما لا يتوسع
 فى الاموال الخاصة كالأوقاف ومقتضى هذا أنه يصرف لزوجة العالم وأولاده من مال المصالح
 بعد مونه كفايتهم كما كان يصرف للعالم فى حياته وهو كذلك ويعطى هنال من تلزمه نفقته ولو كافراً
 فى حياته لأن الاعطائه بخلافه بعد موته فالأقرب أنه لا يعطى لكفره ولو أسلمت زوجته بعده
 أعطيت لاتقاء العلة (قوله من نفقة وكسوة) بيان لكفايتهم وقوله وغير ذلك أى من سائر
 المؤن ويراعى حاله من المروءة وضدتها (قوله ويراعى) أى الامام وأوثابه وقوله الزمان أى

(ويعطى أربعة أخماسها)
 وفى بعض النسخ أخماسه
 أى النى (المقاتلة) وهم
 الاجناد الذين عينهم الامام
 للجهاد وأثبت أسماءهم
 فى ديوان المرتزة بعد
 اقصافهم بالاسلام والتكليف
 والحزبية والعصاة فيفرق
 الامام عليهم الاخماس
 الاربعة على قدر حاجاتهم
 فيبحث عن حال كل من
 المقاتلة وعن عياله اللازمة
 نفقتهم وما يكفيهم فيعطيه
 كفايتهم من نفقة وكسوة
 وغير ذلك ويراعى فى الحاجة
 الزمان

كل مصنف والثناء فان الحاجة تختلف بذلك وقوله والمكان أى كالحجاز ومصر ونحو ذلك فان
 الحاجة تختلف بذلك أيضا فإما عادة البلد في المطاعم والملابس وغير ذلك وقوله والرخص
 والقلاء أى لأن الحاجة في الرخص أقل منها في القلاء (قوله وأشار المصنف بقوله وفي
 مصالح المسلمين الى أنه يجوز الخ) من المعلوم أن هذا غير رخص الخمس الذي يصرف للمصالح
 لأن هذا في الفاضل عن حاجات المرتزقة من الاربعة أخماس (قوله من اصلاح الحصون)
 أى كالقلاع وهى جمع حصن وقوله والتغور أى أطراف بلاد المسلمين ككثرة الاسكندرية
 ودمياط وغير ذلك (قوله ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح) أى على القول الصحيح وهو المعتمد
 * (فصل في أحكام الجزية) أى المأخوذة من الكفار لادلالهم ولتصليهم على الاسلام لاسيما
 اذا خالطوا أهلهم وعرفوا محاسنه لالتقير بهم على الكفر فاندفع بذلك ما يقال في أخذ الجزية
 منهم تقريرهم على الكفر وهو رضاء والرضا بالكفر كفر وهى عقوبة ينزل سيدنا عيسى صلى
 الله عليه وسلم وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم فلا يقبل منهم بعده الا الاسلام لأنه لا يبقى
 لهم شبهة بحال وهذا من شرعنا لأنه ينزل كما بشرنا لأنه يحتمل فيستخرج الاحكام من القرآن
 والسنة والاجماع والظاهر أنه لا يعمل بهذه المذاهب في زمنه ويتعين اتباعه لأن اجتهاد
 النبي لا يخطئ واجتهاد غيره يحتمل أن يخطئ والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى قاتلوا الذين
 لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يجزمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من
 الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وما رواه البخارى من أنه صلى
 الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر وقال سواهم سنة أهل الكتاب وما رواه أبو داود من
 أخذها من أهل نجران وفرعها الجزية في الآية بالتزامها بالعقد والصغار فيها بالاتزام
 أحكامنا التي يعتقدها كحرمة زنا وسرقة بخلاف التي لا يعتقدها كحرمة شرب مسكر
 ونكاح مجوس محارم فانهم لا يلتزمون بها لأنه لا يلزمهم إلا التقيد بالاحكام التي يعتقدها
 وتفسيره بأن يجلس الاخذ ويقوم الكافر ويطأ رأسه ويحنى ظهره ويضع الجزية في
 الميزان ويقبض الاخذ لحيته ويضرب لهزمته وهما جميع اللعن بين الماضغ والاذن من
 الجانبين مردود بأنه لم يقل أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها وكذلك الخلفاء الراشدون بعده
 فهم باطله ودعوى استصحابها أو وجوبها أشد بطلاناً وأركانها خمسة عاقد وشرط فيه كونه
 اماماً يعقد بنفسه أو نائبه كما سيذكره الشارح لأنهم من الامور الكلية فحسبنا الى نظر
 واجتهاد ومعتقوله وستأتى شروطه في كلام المصنف ومكان وشرطه قبوله لتقريرهم به بأن
 يكون غير المجاز كما سيأتى في الشرح ومال وشرطه كونه ديناراً فأكثر كل سنة عند قوتنا
 ولذلك قال المصنف وأقل الجزية دينار في كل حول وأما عند ضعفنا فتجوز بأقل من دينار
 وصيغة وشرط فيها ما شرط فيها في البيع من اتصال القبول بالايجاب وعدم التعليق
 والتأقيت وذكر الجزية وقد رها كالتن في البيع (قوله وهى) أى الجزية أى هذا اللفظ بدليل
 قوله اسم وقوله لغة اسم لخارج مجعول على أهل النعمة أى سواء كان يعقد مخصوص أم لا لأن
 المعنى اللغوى أعم من المعنى الشرعى كما هو القاعدة الغالبة (قوله سميت) أى الجزية
 والمراد بها معناها وقوله بذلك أى بلفظ جزية وقوله لأنها جرت عن القتل أى كفت عن قتلهم

والمكان والرخص والقلاء
 وأشار المصنف بقوله (وفي
 مصالح المسلمين) الى أنه
 يجوز للامام أن يصرف
 الفاضل عن حاجات المرتزقة
 في مصالح المسلمين من
 اصلاح الحصون والتغور
 ومن شراء سلاح وخيل على
 الصحيح

(فصل في أحكام الجزية)
 وهى لغة اسم لخارج مجعول
 على أهل النعمة سميت بذلك
 لأنها جرت عن القتل أى
 كفت عن قتلهم

فهى فى مقابلة كضاعتهم وعلى هذا فهى من الجزاء بمعنى المجازاة وقيل من الجزاء بمعنى القضاء
 كافى قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا أى لا تقضى (قوله وشرعا) عطف
 على لغة وقوله مال يلتزمه الخ فتطلق على المال الملقوم وتطلق أيضا على العقد المصداق لذلك قلها
 اطلاقا شرعا وقوله كافر أى مخصوص وهو المتصف بالشروط الآتية وقوله بعقد مخصوص
 أى وهو المرصوب من الإيجاب والقبول (قوله ويشترط أن يعقدها الإمام أو نائبه) أى
 لا إلا حاد بل شرطية منصبة على كون العاقد الإمام أو نائبه لا على العقد لكن لا يغتال المعقود
 له من الآحاد بل يبلغ مله منه أى ما يأم من فيه على نفسه من أن يعقدها لعدم صحة عقد الجزية له مع
 كونه استفاديه أما نافي الجملة والمراد بنائبه نائبه الخاص بأن يأذن له فى عقد الجزية لا العام
 كوفى به الذى يفوض إليه أموره فلا يصح أن يعقدها إلا أن صرح له بها (قوله لا على جهة
 التأقيت) أى ولا على جهة التعليق والاضافة للبيان أى جهة هى التأقيت وجهة هى التعليق
 وهذا إشارة إلى بعض شروط الصيغة السابقة ويستثنى من منع التأقيت ما لو قال أقررتكم
 ما شئتم لأنه نصريح بعقضى العقد فان لهم فيه متى شاؤوا بخلاف الهدنة لا تصح بذلك لأنه
 يخرج عقدها عن موضوعه من كونه مؤقتا إلى ما يحتمل التأيد المتناهي لمقتضاء لاحتمال أن
 يشأوا ذلك أبدا (قوله فيقول الخ) هو إشارة إلى الصيغة التى هى أحد الأركان لكنه انما ذكر
 الإيجاب ولم يذكر القبول فكان عليه أن يقول فيقولون قبلنا ورضينا وقوله بدار الإسلام أى
 مثلا فخل ذلك أن يقول أقررتكم بداركم وهذا إشارة للمكان الذى هو أحد الأركان وقوله غير
 الجازى وهو مكة والمدينة واليامة وطرقها وقرىها وكثرة والطائف وخيبر والينبع فيمنعون
 من دخول حرم مكة مطلقا ولو لمصلحة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا
 والمراد بجمع الحرم بدليل قوله تعالى بعد ذلك وإن خففتم عيله فسوف يغنيكم الله من فضله أن
 شاء والجلب انما يجلب للبلد ويتبعها ما اتصل بها من الحرم والحكمة فى ذلك أنهم أخرجوا
 النبي صلى الله عليه وسلم منه فعوقبوا بالمنع من دخوله على كل حال حتى لو جاء رسول من
 عندهم برسالة لنا خرج له الإمام أو نائبه اسمه ما منه فلو دخله ولو باذن منع منه فلو مرض أو
 مات فيه نقل منه ولو خيف موته فى الأولى أو دفن فى الثانية ثم ان تهري بعد دفنه ترك وليس
 حرم المدينة كحرم مكة فى ذلك لا اختصاصه بالنسك ويمنعون من دخول الجاز غير حرم مكة
 إلا لمصلحة لنا كرسالة وتجارة فيها كبير حاجة فان لم يكن فيها كبير حاجة منعوا من الدخول إلا
 بشرط أخذ شئ منها كالعشر ونصفه بحسب اجتهاد الإمام ولا يأخذ منهم كل سنة الامرة
 واحدة كالجزية ولا يقيمون فى موضع من الجاز غير حرم مكة الا ثلاثة أيام غير يومى الدخول
 والخروج فلو أقاموا فى موضع ثلاثة أيام ثم انتقلوا إلى موضع آخر وأقاموا فيه ثلاثة أيام
 وبينهما مسافة قصر وهكذا لم يمنعوا فان دخله أحد مرض فيه فعن الجمهور أنه لا ينقل مطلقا
 وعليه اقصر محتصر والروضة والذى فى الروضة وأصلها أنه ينقل مطلقا والذى فى المنهاج
 والحاوى وغيرهما أنه لا ينقل ان شق نقله والانتقل وتبعهم فى المنهج قال فى شرحه وهو فقه
 حسن فان مات وشق نقله منه إلى غيره دفن فيه للضرورة وان لم يشق نقله بأن سهل قبل تغيره
 نقل منه إلى غيره فان دفن فيه تركه ومعلوم أن الحرب كالموت فلا يجب دفنه بل يجوز اغراء

وشرعا مال يلتزمه كافر بعقد
 مخصوص ويشترط أن
 يعقدها الإمام أو نائبه لا
 على جهة التأقيت فيقول
 أقررتكم بدار الإسلام غير
 الجاز

الكلاب على جيفته فان تأذى الناس برائحته وجبت مواراته لدفع الاذى عنهم (قوله أو
أذنت في اقامتكم بدار الاسلام) أى غير الجواز أخذاً مما قبله وقوله على أن تبدلوا الجزية راجع
لكل من الشقيين السابقين وقوله وتقادوا لحكم الاسلام أى الذى يعتقدون تحريمه كزنا
وسرقة ودون غيره ككسر بمسكر ونكاح مجوسى محارم كأمير وعلم من ذلك أن الجزية
والانقياد كالعوض عن التقرير فلذلك وجب ذكرهما في العقد كالثمن في البيع (قوله ولو
قال الكافر للإمام ابتداء أقرنى بدار الاسلام) أى فيقول له الإمام أقررتك بما عليه الاجابة
اذا طلبها الكافر وأمن غائلتهم ومكيدتهم فان خاف ذلك كأن يكون الطالب جاسوساً يضاف
شره لم يحبه ويستثنى الاسير اذا طلب عقدها فلا يجب تقريره بها وقوله كفى أى ولا يحتاج الى
قبول لأن قوله أقرنى بدار الاسلام قائم مقام القبول (قوله وشرائط وجوب الجزية) أى
وجوبها على من تعقده فلا تجب على من تعقده الا بهذه الشروط كما يؤخذ من قول الشارح
فلا جزية على صبي وقوله فلا جزية على مجنون وهكذا وهذه الشروط معتبرة لعصمة العقد أيضاً
كما يؤخذ من قول الشيخ الخطيب فلا يصح عقدها مع صبي ومجنون وهكذا فالحاصل أن هذه
الخصال شروط لعصمة العقد ولوجوب الجزية واذا وجدت هذه الشروط في أحد وعقدت له
الجزية تناول العقد أمواله وعبيده وزوجاته وصغاراً ولادهم ومجانينهم وان لم يشترط دخولهم
وكذا من له علة بنحو قرابة ومساهرة من النساء والصبيان والمجانين والارقاء ان شرط
دخولهم ولو كملوا يلوغ أو افاقا أو عتق عقدت لهم الجزية ان التزموها فلا يكتفى بعقد
منبوعهم فان لم يلتزموها بلغوا المأمن لانهم كانوا في أمان متبوعهم والمذهب وجوبها على زمن
وشخ هرم وأعمى وراهب وأجير وفقير لانها كاجر الدار فاذا تمت السنة وهو معسر ففى ذمته
حتى يوسر (قوله خمس خصال) خبر شرائط لانه مبني على كماله (قوله أحدها) أى
أحد الخصال الخمسة المذكورة (قوله البلوغ) أى لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاند ما وجهه
الى العين خذ من كل عالم ديناراً (قوله فلا جزية على صبي) أى فلا جزية بواجبة على صبي
لعدم تكليفه ولا يصح عقدها معه ولا مع وليه (قوله والثاني العقل) كان الانسب بقوله
أحدها البلوغ أن يقول وثانيها العقل (قوله فلا جزية على مجنون) أى وان كان بالغاً ولا يصح
عقدها معه ولا مع وليه ولو طرأ الجنون بعد عقدها في أثناء الحول لزمه القسط للمأنى كالومات
في أثناء الحول وقوله أطبق جنونه قيد في مفهومه تفصيل يعلم مما به (قوله فان تقطع
جنونه قليلاً) أى وعقدت له الجزية وقت افاقته وقوله كساعة من شهر أى وكيوم من سنة وقوله
لزمته الجزية أى تغليب الزمن الافاقا على زمن الجنون اليسير فلا عبرة بهذا الزمن اليسير فان كان
زمن الافاقا قليلاً كساعة من شهر ويوم من سنة فلا جزية عليه تغليب الزمن الجنون على زمن
الافاقا اليسير فلا أثر ليسير زمن الافاقا أيضاً كما يجتنب بعضهم (قوله أو تقطع جنونه كثيراً)
أى وكان زمن افاقته كثيراً أيضاً كما أشار إليه بقوله كيوم يجن فيه ويوم يفيق فيه بخلاف
مالو كان زمن الافاقا قليلاً جداً فانه لا أثر له كما مر (قوله فاذا بلغت سنة وجبت جزيتها) أى
ان عقدت له الجزية حال افاقته في هذه الصورة كافي القى قبلها (قوله والثالث الحرية) أى
الكاملة كما يعلم من قول الشارح والمكاتب والمدر والمبعض كارتق (قوله فلا جزية على

أو أذنت في اقامتكم بدار
الاسلام على أن تبدلوا
الجزية وتقادوا لحكم
الاسلام ولو قال الكافر
للامام ابتداء أقرنى بدار
الاسلام كفى (وشرائط
وجوب الجزية خمس
خصال) أحدها (البلوغ)
فلا جزية على صبي (و)
الثاني (العقل) فلا جزية
على مجنون أطبق جنونه
فان تقطع جنونه قليلاً
كساعة من شهر لزمته
الجزية أو تقطع جنونه
كثيراً على ذلك كيوم
يجن فيه ويوم يفيق فيه
لنفتت أيام الافاقا فان
بلغت سنة وجب جزيتها
(و) الثالث (الحرية) فلا
جزية

رقيق) أى إجماعاً ولا تعقله وان عقدت له لم تجب عليه وان عتق بعد ذلك لكن تعقله بعد
 العتق ان التزمها والابن المأمون كما يعلم مما مر (قوله ولا على سيده) أى عن رقيقه لان عقد
 الجزية ليس به بيعاً وقوله أيضاً أى كالأجزية على الرقيق نفسه (قوله والمكاتب والمدبر
 والمبعض كالرقيق) أى فلا جزية عليهم ولا نظر لما يملكه المكاتب لان ملكه ضعيف وكذلك
 لا نظر لما يملكه المبعض ببعضه الحر على المذهب لان ناقص في نفسه (قوله والرابع الذكورية)
 أى بقينا نخرج المرأة والخنثى كما أشار إليه الشارح بالتفريع والآية السابقة وهي قوله
 تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الى قوله وهم صاغرون في الذكورية خاصة
 وروى البيهقي عن عمرو بن عبد الله عن عمار بن عبد الله عن عمار بن عبد الله عن عمار بن عبد الله
 النساء والصبيان (قوله فلا جزية على امرأة وخنثى) فلو طلبا عقد الجزية لهما أعلمهما الامام
 بأنه لا جزية عليهما فان رغبنا في بذلها فهي هبة وانما لم تجب الجزية على الخنثى لاحتمال كونه
 أنثى (قوله فان باتت ذكورية أخذت منه الجزية للسنين الماضية) أى ان كانت عقدت له
 الجزية يطلبه أو كانت عقدت على الاوصاف عملاً بما في نفس الامر مع العقد المذكور ولا يعتد
 بما أخذ منه قبل البيان لانه انما دفعه على سبيل الهبة فان لم تكن عقدت له الجزية ولم تعقد
 على الاوصاف لم تؤخذ منه للسنين الماضية بل تعقله من الآن كما لو دخل حربي دارنا وبقي
 مدة ثم اطلعنا عليه فلاننا أخذنا منه شيئاً لما مضى لعدم عقد الجزية له وبهذا التفصيل يجمع بين
 التناقض في كلامهم فمن صحح الاخذ منه يحمل على ما اذا عقدت له ومن صحح عدم الاخذ منه
 يحمل على ما اذا لم تعقله (قوله كما يحسنه النووي في زيادة الروضة وجرم به في شرح المذهب)
 هو المعتقد لكن بشرط عقد الجزية له كما علمت (قوله الذى تعقله الجزية) أى الذى هو أحد
 الاركان وهو المعقود له وقوله من أهل الكتاب أى لقوله تعالى من الذين آمنوا الكتاب (قوله
 كاليهودى والنصراني) أى سواء كان من العرب أو العجم وأما السامرة وهم طائفة من
 اليهود والصابئة وهم طائفة من النصارى فان لم تكفرهم اليهودى الاولى والنصارى في الثانية
 بأن لم يخالفوهم في أصل دينهم وهونهم وكما هم عقدت لهم الجزية وان خالفوهم في القروع
 والا فلا تعقلهم ولو أشكل أمرهم عقدت لهم تغليباً لحقن الدماء (قوله أو بمن له شبهة كتاب)
 أى كالجوس فان لهم شبهة كتاب وقد أخذها صلى الله عليه وسلم منهم وقال سنوابعهم سنة أهل
 الكتاب (قوله ونعقد أيضاً) أى كما تعقلن هو من أهل الكتاب أو بمن له شبهة كتاب وقوله
 لا ولد من تهوداً وتنصر قبل النسخ أى ولو بعد التبديل وان لم يجتنبوا المبدل بخلاف أولاد
 من تهوداً وتنصر بعد النسخ وقوله أو شككنا في وقت تهودهم أو تنصرهم فلم يعرف
 أدخل في ذلك الدين قبل النسخ أو بعده تعقله تغليباً لحقن الدم (قوله وكذا تعقلن أحد
 أبويه ونثنى والاتركاني) أى ولو الاتم بأن تكون الاتم كآية والاب ونثنا كعكسه تعقله
 الجزية تغليباً لحقن الدم سواء اختار دين الكتابي أم لم يختتر شيئاً بخلاف ما لو اختار دين غير
 الكتابي فلا تعقله الجزية (قوله ولزاعم التمسك بعصف ابراهيم) أى لان الله أنزل عليه صحفاً
 ومثله موسى قبل التوراة ولذلك قال تعالى صحف ابراهيم وموسى ومثلهما صحف شيث ونسعى
 كتباً كما نص عليه الشافعي فانه درج التمسك بها في قوله تعالى من الذين آمنوا الكتاب وأما

على رقيق ولا على سيده أيضاً
 والمكاتب والمدبر والمبعض
 كالرقيق (و) الرابع
 الذكورية فلا جزية على
 امرأة وخنثى فان باتت
 ذكورية أخذت منه
 الجزية للسنين الماضية
 كما يحسنه النووي في زيادة
 الروضة وجرم به في شرح
 المذهب (و) الخامس (أن
 يكون) الذى تعقله الجزية
 (من أهل الكتاب)
 كاليهودى والنصراني (أو
 بمن له شبهة كتاب وتعقد
 أيضاً لا ولد من تهوداً أو
 تنصر قبل النسخ أو شككنا
 في وقتته وكذا تعقلن أحد
 أبويه ونثنى والاتركاني
 ولزاعم التمسك بعصف
 ابراهيم المنزلة عليه

من ليس له كتاب ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان والشمس والملائكة ومن في معناهم فلا يقررون
بالجزية (قوله أو بزور دأود) أي لانه من الكتب قال تعالى وانه لفي زبر الاولين (قوله وأقل
ما يجب في الجزية) أي من المال الذي هو أحد الأركان وقوله على كل كافر أي سواء كان غنيا
أو فقيرا أو متوسطا يقطع النظر عن المما كسة الآية (قوله دينار) أي عند قوتنا وأما
عند ضعفنا فتجوز بأقل من دينار كما تقدم وعلى هذا يحمل ما نقله الدارمي عن المذهب كذا في
عبارة المحشي والذي في عبارة الشيخ الخطيب عن المذهب وضبطه ويضم الميم وسكون الذال
وكسر الهاء من أنه يجوز عقدها بأقل من دينار وهو ظاهر منجبه كما قاله الأذري ولا تعقد بغير
الدينار وإن سارى قيمته ويجوز بعد العقد أن يعتاض عنه ما قيمته دينار وعلى هذا يحمل ما رواه
الترمذي عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل سالم ديناراً
أو عدله من المعافر وهي ثياب تكون باليمن تسمى الثياب المعافرية وأخذ البلقيني بظاهره فجوز
عقدها بما قيمته دينار والذي نص عليه الأصحاب كما هو ظاهر عبارة المصنف أنها لا تعقد إلا
بالدينار وإنما امتنع عقدها بما قيمته دينار مع جواز أخذ ما قيمته دينار اعتياضاً عنه لأن ما قيمته
دينار عند العقد قد تنقص قيمته عن دينار آخر المدة (قوله في كل حول) ظاهره أن الوجوب
يحصل بانقضاء الحول والمعقد أنه يحصل بالعقد ويستقر بانقضاء الحول فقد قال الثعالبي اختلف
قول الشافعي في أن الجزية تجب بالعقد وتستقر بانقضاء الحول أو تجب بانقضائه وينبغي على
ذلك ما إذا مات في أثناء الحول أو أسلف فيه فإن قلنا أنها تجب بالعقد لم تسقط بل يجب التسط وان
قلنا أنها تجب بانقضاء الحول سقطت والمعقد أنها لا تسقط كالأجرة وإذا مات أو أسلم بعد سنة
فاكثر جزية كدين آدمي فتقدم على الوصايا والأرث ويسوى بينهما وبين دين آدمي وصورة
ذلك في الميت أن يخلف وارثاً مستغنياً فإن لم يخلف وارثاً أصلاً فتركته في وسقطت الجزية
أو خلف وارثاً غير مستغني فالباقى بعد نصيبه في فوجب قسط نصيبه من الجزية ويسقط قسط
الباقى (قوله ولا حدلاً كثر الجزية) لكن لا تعقد لغيره بأكثر من دينار احتياطاً له (قوله
ويؤخذ الخ) أي اقتداء به عمر رضي الله عنه كما رواه البيهقي وخروجه من خلاف أبي حنيفة
فانه لا يجيزها إلا كذلك ومتى عقدت الجزية بأكثر من دينار لم يجز النقص عنه ومتى عقدت
بدينار لا تجوز الزيادة عليه فلو عقدت للكفار بأكثر من دينار ثم علموا بعد العقد جوازها
بدينار لمهم ما التزموا كمن اشترى شيئاً بأكثر من ثمن مثله ثم علم الغبن فإن امتنعوا من بذل
الزيادة فناقضون للعهد كما لو امتنعوا من أصل الجزية (قوله أي يسن للامام الخ) أي إن لم
يعلم أو يظن اجابتهم لم يطلب والاوجب ذلك فعل كون المما كسة سنة عند عدم العلم أو الظن
باجابتهم لذلك والاكات واجبة حتى أمكنه أن يعقدها بأكثر من دينار لم يجز أن يعقد بدون
ذلك إلا كالمصلحة لانه متصرف للمسلمين فلا يتصرف لهم إلا بالمصلحة (قوله أن يما كس)
أي يشاح عند العقد في قدر ما يعتقده بأن يقول لأعقد للمتوسط الأبد دينارين وللألموسر
الأب أربعة دنانير وعند الأخذ في الصفات بأن يقول أنت متوسط فأخذ منك دينارين أو
سوسراً أخذ منك أربعة دنانير هذا إن عقد على الأوصاف فإن عقد على الأشخاص ما كس
عند العقد فقط بأن يقول أنت متوسط فلا أعقد لك الأبد دينارين أو موسراً فلا أعقد لك الأب أربعة

أو بزور دأود المنة عليه
(وأقل) ما يجب في الجزية
على كل كافر (دينار في
كل حول) ولا حدلاً كثر
الجزية (ويؤخذ) أي يسن
للإمام أن يما كس

دنانير ولا مما كسبه حيثئذ عند الاخذ لان من عقد عليه بشئ وجب عليه وان اقتقر بعد ذلك
 حتى اذا هجر عنه صار ديناً في ذمته ومن هذا تعلم ان محل قول الشارح والعبرة في المتوسط
 واليسار باخر الحول فيما اذا عقد على الاوصاف واما اذا عقد على الاختصاص فالعبرة بحال
 العقد لا باخر الحول (قوله من عقدت له الجزية) أي الكافر الذي عقدت له الجزية (قوله
 وحيثئذ) أي وحين اذا ما كس الامام من عقدت له الجزية (قوله يؤخذ من المتوسط الحال
 ديناران ومن الموسر أربعة دنانير) ويجوز الزيادة عليها لانه لا حد لا كثر الجزية كما تقدم
 والنقص عنها ان لم يررض الكافر المعقود لهم فيجوز العقد له ديناراً ودينارين مثلاً واختلف
 في ضابط المتوسط والموسر والفقير ف قيل انه كالتفقة بجامع أنه في مقابلة منفعة تعود اليه
 لا العاقلة اذ لا مواساة هنا حتى يكون كالعاقلة وقيل انه كالعاقلة (قوله استصباها) أي ان لم يعلم
 أو يظن اجابتهم لذلك والا كان واجبا كما علم مما مر (قوله ان لم يكن كل منها سفيهاً) أي لانها
 لاتعقد للسفيه الا بدينار وقوله فان كان سفيهاً لم يما كس الامام ولي السفيه أي بل يعقده بدينار
 فقط احتياطاً له كما مر (قوله والعبرة في المتوسط واليسار باخر الحول) أي ان عقد على
 الاوصاف بأن قال عقدت لكم الجزية على ان المتوسط عليه ديناران والموسر عليه أربعة
 دنانير فيعتبر المتوسط واليسار باخر الحول حيثئذ فان عقد على الاختصاص بأن قال للشخص
 منهم عقدت لك دينارين لانك متوسط وللشخص الاخر عقدت لك بأربعة دنانير لانك موسر
 فالاعتبار بالتوسط واليسار في حال العقد فكل من عقده بشئ وجب عليه وان اقتقر بعد ذلك
 حتى اذا هجر عنه صار ديناً في ذمته كما مر (قوله ويجوز الخ) محل الشارح الجواز على عدم
 الامتناع الصادق بالسفيه فلذلك قال أي يسن وأبقاء الشيخ الخطيب على ظاهره حيث قال
 ويجوز كما هو قضية كلام الجمهور والراجح كافي المنهاج أنه يستحب انتهى (قوله لافي دار
 الاسلام) تبع في ذلك الاذرى في أحد قوله والراجح منهما أنه لا فرق بين دارهم ودار الاسلام
 فاجرى عليه الشارح ضعيف والمعتقد أنه يشترط عليهم مطلقاً (قوله أن يشترط) أي بنفسه
 أو نائبه وقوله عليهم أي على الكفار المعقود لهم الجزية غير الفقير من متوسطاً وموسراً بخلاف
 الفقير فلا ضيافة عليه لانها تسكر ولا تيسر له وقوله الضيافة أي ثلاثة أيام فأقل وقوله لمن يتر
 بهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم أي لانه صلى الله عليه وسلم صالح أهل أيلة على ثلثمائة دينار
 وكانوا ثلثمائة رجل وعلى ضيافة من يتر بهم من المسلمين وروى الشيخان خير الضيافة ثلاثة أيام
 وللضيف حل الطعام من غيراً كل لا المطالبة بعوضه ويشترط عليهم تزويد الضيف كفاية يوم
 وليلة ويذكر عدد الضيفان خيلاً ورجلاً على كل واحد منهم لان ذلك أقطع للنزاع وعلى
 المجموع وهم يتوزعون فيما بينهم أو يتصل بعضهم عن بعض ويذكر منزلهم من كنيسة أو غيرها
 كفاضل مسكن وليكن المنزل بحيث يدفع الحز والبرد ويذكر جنس طعام وادم وقدرهما لكل
 منا ويذكر أيضاً علف الدواب ولا يشترط ذكر قدره ولا جنسه ويجعل على ما اعتد من ثمن
 ونحوه ثم ان ذكر نحو الشعيير كالقول ذكر قدره ولو كان لواحد دواب ولم يشترط عليهم عدد معين
 لم يلزمهم الا علف دابة واحدة فان شرط عليهم عدد معين عمل بمقتضاه من غير زيادة ولا نقص
 (قوله فضلاً) أي حال كون الضيافة بمعنى الشيء المضيف به فضلاً أي فاضلاً ولذلك قال الشارح

من عقدت له الجزية وحيثئذ
 يؤخذ (من المتوسط)
 الحال (ديناران ومن
 الموسر أربعة دنانير استصباها
 ان لم يكن كل منها سفيهاً
 فان كان سفيهاً لم يما كس
 الامام ولي السفيه والعبرة
 في المتوسط واليسار باخر
 الحول (ويجوز) أي
 يسن للامام اذا صالح
 الكفار في بلدهم لافي دار
 الاسلام (أن يشترط عليهم
 الضيافة) (لمن يتر بهم من
 المسلمين المجاهدين وغيرهم
 فضلاً) أي زائداً

أى زائدا وقوله عن مقدار أقل الجزية أى لأن الضيافة مبنية على الإباحة والجزية مبنية على التملك (قوله وهو) أى مقدار أقل الجزية وقوله دينار كل سنة أى لأنه لا يجوز عقدها بأقل من دينار عند قوتنا كما مر (قوله إن رضوا بهذه الزيادة) أى التى هى الضيافة فإن لم يرضوا بها لم يشرطها عليهم (قوله ويتضمن عقد الجزية) أى يستلزم عقدها ما ذكر فالمراد بالتضمن الاستلزام وقوله بعد صحت أى فلا بد من كونه صحيحا بخلاف ما إذا كان فاسدا فلا يستلزم هذه الأحكام وقوله أربعة أشياء مفعول ليشتمل (قوله أحدها) أى أحد الأشياء الأربعة (قوله أن يؤدوا الجزية) أى أن يعطوا الجزية وفى بعض النسخ أن يؤدوا الجزية عن يد وصغار وعلى ذلك شرح الشيخ الخطيب وفسر قوله عن يد بقوله أى ذلة وقوله وصغار بقوله أى احتقار ثم قال وأشد على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقد ويضطر إلى احتقاله قاله فى الزوائد وهذه الزيادة مأخوذة من قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (قوله وتؤخذ منهم برفق كما قال الجمهور) أى كسائر الديون وهذا هو المعقد ويكفى فى الصغار المذكور فى الآية أجراء أحكام الإسلام عليهم كما فسر بذلك جمع من الأصحاب وتقدم رد تفسيره بأن يجلس الآخذ ويقوم الكافرو يطأ رأسه ويحشى ظهره إلى آخره وقوله لا على وجه الإهانة أى وجه هو الإهانة (قوله والثانى) أى من الأشياء الأربعة (قوله أن تجرى عليهم أحكام الإسلام) أى التى يعتقدونها دون ما لا يعتقدونه كشرب الخمر ونكاح الجوس فلا تنعزض لهم فى ذلك (قوله فيضمنون ما يتلقونه على المسلمين من نفس ومال) وكذلك تضمن ما تلغفه عليهم من نفس ومال لعصمتهم (قوله وإن فعلوا ما يعتقدون تحريمه كالزنا) أى والسرقة ونحوها بخلاف ما لا يعتقدون تحريمه كشرب الخمر ونكاح الجوس للصغار كما مر (قوله والثالث) أى من الأشياء الأربعة (قوله أن لا يذكر وادين الإسلام الا بخير) وفى بعض النسخ الا بالخير فان خالفوا ذلك بأن ذكر وادين الإسلام بشر كان سبوا أو سبوا الله أو نبيا له أو القرآن عزروا واتقض عهدهم بذلك ان شرط انتفاضه والافلا كما فى الشرح الصغير وهو المنقول عن النص خلافا لما صححه فى أصل الروضة من عدم الانتفاض بذلك مطلقا لأنه لا يحل بمقصود العقد من ان ذكروا القرآن بما يتدينون به كقولهم القرآن ليس من عند الله فلا انتفاض بذلك مطلقا وكذلك قولهم الله ثالث ثلاثة لكنهم يمنعون من اظهار ذلك بينما فان أظهر وعزروا (قوله والرابع) أى من الأشياء الأربعة (قوله أن لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين) وفى بعض النسخ ضرر للمسلمين واللام فيه بمعنى على فان فعلوا ذلك كأن قاتلواهم بلا شبهة أو امتنعوا من أداء الجزية أو من اجراء أحكام الإسلام عليهم انتقض عهدهم بذلك وإن لم يشترط انتفاضه ويمنعون من سقيهم مسلما خرا أو اطعامه خنزيرا ومن اظهار عيذ لهم وناقوس وهو ما تضرب به النصارى لاوقات الصلوات ومن اظهار خر وخنزير ومق أظهر واخرهم أريقت ويمنعون أيضا من احداث كنيسة وبيعة وصومعة للزهبان وبيت ناول للصغوس ومن إعادة ذلك وترميحه الا يلد قهنا صلحا على أن الأرض لهم ويؤدون خراجها لانها ملكهم أو على أن الأرض لنا وشرط لهم الاحداث والابقاء لانهم كأنهم استثنوا الاحداث والابقاء بالشرط المذكور ولو وجدنا كنيسة أو بيعه يلد ولم نعلم احداثها به بعد قهه أو الاسلام عليه ولا وجودهما

(عن مقدار) أقل (الجزية)
وهو دينار كل سنة ان
رضوا بهذه الزيادة (ويتضمن
عقد الجزية) بعد صحت
أربعة أشياء أحدها
(أن يؤدوا الجزية) وتؤخذ
منهم برفق كما قال الجمهور
لا على وجه الإهانة (و)
الثانى (أن تجرى عليهم
أحكام الإسلام) فيضمنون
ما يتلقونه على المسلمين من
نفس ومال وإن فعلوا ما
يعتقدون تحريمه كالزنا أقيم
عليهم الحد (و) الثالث
(أن لا يذكر وادين الإسلام
الا بخير) والرابع (أن لا
يفعلوا ما فيه ضرر على
المسلمين)

عند ذلك لم يهدمها لاحتفال أنهما كانتا في برية أو قرية فاقصت بهما عمارتنا ويمنعون أيضا
من رفع بنايتهم ومساواته لبناء مسلم جاورهم وإن رضى بذلك لخبر الاسلام يعول ولا يعلى عليه ولتلا
يطلعوا على عوراتنا ومحل ذلك أن كان بناء المسلم على الوجه المعتاد فإن كان قصيرا عادة جازت
مساواته والزيادة عليه لانه مقصر بذلك فإن لم يكن لهم جاور مسلم بأن انفرادوا بمحلة منفصلة
عن المسلمين لم يمنعوهم من رفع البناء ومحل المنع أيضا في الابتداء لافي الدوام فلا يشتري الكافر
دار مسلم وكان بناؤها من رفع البناء يجب هدمه ولكن يمنع الكافر من صعود الزائد على بناء المسلم
الجوار له (قوله اي بأن آووا) بالمد في بعض النسخ بأن يؤروا بصيغة المضارع لكن المحشى
كتب على النسخة الاولى ومثل أيائهم لمن يطلع على عورات المسلمين ما لودلوا أهل الحرب
على عورتنا وما لودعوا مسلما للكفر وما لوزني ذي بملة ولو بصورة تكاح أو قتل مسلما أو ذقه
ويقام عليه موجب ما فعله من حد أو تعزير ومن انتقض عهده بقتال قتل ولا يبلغ المأمن لقوله
تعالى فإن قاتلوكم فاقتلوهم ولانه لا وجه لتبليغه المأمن مع نصبه القتال أو بغير القتال ولم يسأل
تجديد العهد تخلفه الامام بين القتل والارفاق والمن والقداء ولا يلزمه تبليغه المأمن لانه
كافر لا أمان له فإن أسلم قبل خيرة الامام تعين المن وامتنع القتل والارفاق والقداء ومن
انتقض أمانه لم ينتقض أمان ذراريه ومن نقض الأمان واختار دار الحرب بلغها ليهكون خروجه
من دار بأمان كدخوله (قوله ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة الصحيح الكف عنهم) أي عن
أهل الذمة بأن لا يتعرض لهم وقوله نفسا وما لا و كذا سائر ما يفرون عليه كخمر وخنزير
لم يظهر وهما والاصل في ذلك ما رواه أبو داود وأبو الأمان ظلم معاهدا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته
أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فأناب حجه يوم القيامة (قوله وان) كانوا في بلدنا وفي بلد
بجوارتنا وكذا أن كانوا يدار حرب بها مسلم أو شرط الدفع عنها يلزمنا الدفع عنهم في ذلك كله
للزوم الدفع عن دارنا في الاولى ومثلها ما ألحق بها من مجاورها في الثانية وتبع للمسلم في الثالثة
ولا التزاما له في الرابعة بخلاف ما لو كانوا يدار حرب لم تكن بجوارنا وليس بها مسلم ولم بشرط
الدفع عنهم إذ لا يلزمنا الدفع عنها وقولنا لزمنا دفع أهل الحرب عنهم وكذا دفع غيرهم من مسلم
 وغيره فلو قال لزمنا الدفع عنهم لكان أعم كما يؤخذ من المنهج وشرحه (قوله ويعرفون)
المشهور قرأته بضم الباء وسكون العين وفتح الراء مخففة فهو فعل مضارع مبني للمجهول من
المعرفة خلا فالضبط المحشى له بفتح المثناة الضمة وسكون العين المهملة وكسر الراء المخففة
وعليه فهو مبني للفاعل وهو خفي في المعنى وضبطه النسخ الخطيب بضم حرف المضارعة مع فتح
العين المهملة وتشديد الراء المفتوحة على البناء للمجهول من التعريف ولذلك قال أي تعرفهم
ونأمرهم والضمير لأهل الذمة المكلفين في دار الاسلام فنأمرهم وجوباً بذلك على المعقد كما
سيذكره الشارح (قوله بلبس الغيار) أي وإن لم بشرط عليهم في عقد الجزية وذلك لتمييزوا
عن المسلمين ولأن عمر رضى الله عنه صالحهم على تغيير ذريهم بمحض من العصابة كما رواه البيهقي
وإنما لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم يهود المدينة لأنهم كانوا قليلين معروفين فلما كثروا في زمن
العصابة رضى الله عنهم وخافوا من التباسهم بالمسلمين احتاجوا إلى تمييزهم (قوله وهو) أي
الغيار وقوله تغيير اللباس صريحه أن الغيار بالمعنى المصدري الذي هو التغيير لكن الظاهر أن

أي بأن آووا من يطلع على
عورات المسلمين ويقتلها
إلى دار الحرب ويلزم
المسلمين بعد عقد الذمة
الصحيح الكف عنهم نفسا
وما لا وأن كانوا في بلدنا وفي
بلد مجاورتنا لزمنا دفع أهل
الحرب عنهم (ويعرفون)
لبس الغيار أي بكسر
الفين المجهلة وهو تغيير
اللباس

المراد به في كلام المصنف ما يغير لونه لون ثوبه بدليل تسليط اللبس عليه (قوله بأن يخط الذي الخ) تصوير تغيير اللباس ويكتفى عن الخياطة بالعمامة السوداء أو الطرطور كما عليه العمل الآن وبالقضاء منديل ونحوه على الكتف كما قاله في الروضة كاملها واستبعد هذه الرقعة ومن لبس منهم قلنسوة مبرها عن قلانسنا بعلامة فيها قال الأذرى ويجب القطع بمنعهم من التشبه بلباس أهل العلم والقضاة ونحوهم قال الماوردى ويعنعون من التضم بالذهب والفضة لما فيه من التطاول والمباهاة (قوله على ثوبه) أى الظاهر وقوله شيئا مقول لقوله يخط (قوله يخالف لون ثوبه) أى يخالف لونه لون ثوبه ويغسل المرأة خفيها ذا اللونين كاسود وأحمر وإذا تجرد الذى عن ثيابه في موضع فيه مسلم حكماء جعل وجوباً في عنقه خاتم حديد أو رصاص لا من ذهب وفضة ليقترن عن المسلم (قوله ويكفون ذلك) أى الشيء الذى يخالف لونه لون ثوبه وقوله على الكتف أى أو نحوه من المواضع التى لا يعتاد الخياطة عليه (قوله والاولى باليهودى الاصفر الخ) أى والحكمة في ذلك موافقة ألوانهم الغالبة عليهم وقوله وبالنصراني الأزرق أى أو الكهوب ويقال له الرمادى وبالمجوسى الأسود والاحمر أى أو بعضى أو (قوله وقول المصنف) مبتدأ خبره قوله عبر به النوى أى فالمصنف له سبق في هذه العبارة وقوله أيضاً أى كما عبر به المصنف وقوله لكنه أى النوى وهو استدراك على قوله عبر به النوى الخ لانه ربما يوهى أنه لم يعبر بغير هذه العبارة في كتبه وقوله أى الذى أى المكلف في دار الاسلام كما مر (قوله ولا يعرف من كلامه أن الامر للوجوب أو التنب) أى لان صبغة أمر تصلح للوجوب وللتنب ففى كلامه نوع اجمال (قوله لكن مقتضى كلام الجمهور الاقول) أى الذى هو الوجوب وهو المعتقد ولذلك قال في شرح المنهج ولزماً أمرهم الخ (قوله وعطف المصنف على الغبار قوله وشذ الزنار) لكن الجمع بين الغبار وشذ الزنار أولى بمبالغة في الشهرة والتميز وهو المنقول عن عمر رضى الله عنه فهو ليس بواجب ولذلك عبر في المنهج بأو وقال في شرحه وتعبيرى بأو أولى من تعبيرة بالواو أى لا يهمله وجوب الجمع وليس كذلك وبالمجمل لا يجب التمييز بكل الوجوه التى ذكرها بل يكتفى بعضها ولا بأس بكون صنائع المسلمين يصنعون لاهل الذمة الزنار والغبار لان في ذلك صغار الهم بخلاف كونهم يصنعون لهم كنيسة أو صليباً ونحوهما كما نقله الشيخ الخطيب عن الحلبي (قوله وهو بزاى مجمعة) أى مضمومة وقوله خيط غليظ قال الماوردى ويستوى فيه سائر الألوان وقوله يشذ به الوسط وليس لهم ابداله بنحو منطقة ومنديل كما قاله في أصل الروضة (قوله فوق الثياب) هذا فى حق الرجل أما المرأة فتشذ تحت الازار كما صرح به في التنبيه وحكاها الراقى عن التهذيب وغيره لكن مع ظهور بعضه ليحصل به فائدة (قوله ولا يكتفى جعله) أى الزنار وقوله تحت أى الثياب لكن قد عرفت أن هذا فى حق الرجل دون المرأة (قوله ويعنعون) أى الذكور المكلفون أما النساء والصبيان ونحوهم فلا يعنعون من ذلك وحمل المنع من ذلك اذا كانوا في بلادنا بخلاف ما اذا كانوا في بلادهم (قوله من ركوب الخيل) أى لقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فأمر أوليائهم بأعدادها لأعداءهم فلا يمتنعون منها وقد قال صلى الله عليه وسلم الخيل معقود في نواصيها الخير الى يوم القيامة وهم بعيدون عن الخير قال ابن الصلاح وينبغي منعهم من خدمة المولى والأمراء كما

بأن يخط الذى على ثوبه
شيئاً يخالف لون ثوبه ويكون
ذلك على الكتف والاولى
باليهودى الاصفر
وبالنصراني الأزرق
وبالمجوسى الأسود والاحمر
وقول المصنف يعرفون عبر
به النوى أى يضافي الروضة
تعالها لكنه في التناج
قال ويؤمر أى الذى
ولا يعرف من كلامه أن
الامر للوجوب أو التنب
لكن مقتضى كلام الجمهور
الاقل وعطف المصنف على
الغبار قوله (وشذ الزنار)
وهو بزاى مجمعة خيط غليظ
يشذ في الوسط فوق الثياب
ولا يكتفى جعله تحتها (يعنعون
من ركوب الخيل)

يمنعون من ركوب الخيل فيمنعون من كل ما فيه ولا يعلو المسلمون ويجوز للإمام أن يجعل عليهم
 عرفا مسلما يعرفه بمن مات منهم أو أسلم أو بلغ وأما من يحضرهم ليؤدوا الجزية فيشتكوا إلى
 الإمام عن تعقيل عليهم منا أو منهم فيجوز جعله عرفا لذلك ولو كافرا وانما اشترط اسلامه
 في الفرض الاول لأن الكافر لا يعتمد خبره والا ولي للإمام أن يكتب بعد عقد الذمة اسم من عقد
 له دينه وحليته ويتعرض لسنه أهو شيخ أم شاب ويصف أعضاء الظاهرة من وجهه وجليته
 وحاجبيه وعينيه وثغبيه وأفقه وآثار وجهه أن كان فيه آثار ولونه من سمرة أو شقرة أو غيرها
 (قوله النفيسة وغيرها) فلا يفرق فيها بين النفيسة وغيرها كما هو ظاهر كلام المصنف وهو المعتمد
 خلافا للبرقي حيث استثنى البراذين النفيسة (قوله ولا يمنعون من ركوب الخيل ولو كانت
 نفيسة) أي والبغال ولو كانت نفيسة أيضا لأنها خبيسة في ذاتها وإن كان أكثر أعيان الناس
 يركبونها لكن قال الشبرايمسني يمنعون من ركوب البغال النفيسة لأنها صارت الآن
 من ركوب العلماء والقضاة ونحوهم وهو الذي عيل إليه القلب ويركبون عرشا بأن يجعلوا أرجلهم
 في جانب وظهرهم في جانب آخر سواء كانت المسافة طويلة أو قصيرة على المعتمد خلافا للرافعي
 حيث قال ويحسن أن يتوسط في فرق بين أن يركب إلى مسافة قريبة أو بعيدة وعليه فإذا
 احتاجوا إلى ركاب جعلوه خشبا لا حديدا ونحوه ويركبون بكاف لا مخرج اتباعا للكتاب عمر
 رضي الله عنه ويمنعون من اللجم المزينة بالنقدين ومن حمل السلاح ويلبسون عند زجة المسلمين
 إلى أضييق الطريق لكن يكونون بحيث لا يقعون في وهدة ولا بصدمهم جدا لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا تسدوا اليهود والنصارى بالسلام وإذا القيم أحدكم في طريق فاضطروه إلى أضيقه
 أما عند عدم زجة المسلمين كأن خلت الطريق فلا حرج ولا يمنعون في الطريق الأفراد
 متفرقين ويحرم توقيرهم ونصديهم بمجلس فيه مسلم وتحرم مودتهم لقوله تعالى لا تجدة وما
 يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله وأما مخالطتهم في الظاهر فمكروهة
 فالذي يحرم انما هو الميل القلبي اليهم فان قيل الميل القلبي لا اختيار للشخص فيه أجيب بأن
 هناك أسبابا تنشأ عنها المودة فإذا قطعها انقطعت المودة ولذلك قالوا ان الاسامة تقطع عروق
 المحبة (قوله ويمنعون من اسماعهم المسلمين قول الشرك) كقولهم الله ثالث ثلاثة) وكذا
 قولهم في عزير والمسيح فتقول اليهود عزير ابن الله وتقول النصارى المسيح ابن الله كما حكى الله
 تعالى عنهم في كتابه العزيز فقال عز من قائل وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح
 ابن الله ثم قال تعالى رد عليهم ذلك قولهم بأفواههم يضاهون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم
 الله أنى يؤفكون (قوله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا) أي تنزه الله عن أن يكون له شريك
 تنزهها عظيما

النفيسة وغيرها ولا يمنعون
 من ركوب الخيل ولو كانت
 نفيسة ويمنعون من
 اسماعهم المسلمين قول الشرك
 كقولهم الله ثالث ثلاثة
 تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
 * (كتاب) *
 أحكام (الصيد والذبايح)
 والاضايا والاطعمة

• (كتاب أحكام الصيد والذبايح والاضايا والاطعمة) •

أي هذا كتاب بيان الأحكام المتعلقة بهذه الأربعة ولما كان الصيد مصدرا في الأصل أفرد
 المصنف وان أطلق على اسم المفعول كما سيذكره الشارح وهو المناسب للكلام المصنف لأن
 الصيد هو الذي يقدر على ذكاته نارة ولا يقدر على ذكاته تارة أخرى ويصح إبقاء الصيد في
 الترجمة على مصدرية فيكون بمعنى الاصطلاح لا يتناسب كلام المصنف إلا في وجع الذبايح

والنضاي والاطعمة لاختلاف أنواعها كابل وبقروغن ولأن النبايح يكون ذبحها بالسكين
وبالسهم وبالحوارج والنبائح جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة فهي فعيلة بمعنى مقبولة والنضاي جمع
نضية وستأق لغاتها والاطعمة جمع طعام وسيأق الكلام عليها والاصل في الصيد قوله تعالى
وإذا حلتم فاصطادوا والامر بالاصطاد يقتضي حل الصيد في النبايح قوله تعالى إلا ما ذكركم
فانه مستثنى من المحرمات السابقة في الآية واستثنائه من المحرمات يفيد حل المذكيات وأركان
الذبح بالمعنى الحاصل بالمصدر وهو الاندبايح أربعة ذابح وذبيح وذبح بالمعنى المصدرى وهو
الفعل والآلة بمعنى كونها أركاناً أنه لا بد لتحققه منها والافليسنة أجزاءه كما قاله الشبرا ملسي
وذكر المصنف هذا الكتاب هنا تبعاً للمزني وغيره وذكره في الروضة في آخر ربيع العبادات قال
ابن قاسم الغزي في شرحه على المنهاج وهو أنسب ولعل وجه الانسية أن طلب الحلال فرض
عين والعبادات فرض عين فتناسب ضم فرض العين إلى فرض العين (قوله والصيد مصدر) أى
لصيد يقال صاد بصيد صيداً أو صيدا وقوله أطلق هنا أى في الترجمة وهي قوله كتاب الصيد وقوله
على اسم المفعول أى لانه المناسب لكلام المصنف والافيصع ابقاؤه في الترجمة على مصدرينه كما
مر وقوله وهو المصيد أى فالصيد بمعنى الصيد كما في قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (قوله
وما) لا يخفى أن ما اسم موصول بمعنى الذى هو صفة لموصوف محذوف مع صفتين آخرين كما
أشار إليه الشارح بقوله والحيوان البرى المأكول الذى وهذا أحد الأركان الأربعة وهو الذبيح
ونخرج بالبرى البحرى وسيدكره الشارح وبالمأكول غيره فلا يحل ذبحه ولو لا راحته من الحياة
عند تضرره من طول الحياة وقوله قدر بضم أوله أى وكسر ثانيه على البناء للمفعول وقوله على
ذكائه بالذال المهجمة متعلق بقدر والمراد أنه قدر على ذكائه حال أصابته ولو بأعبائه عند عدوه
حال صيده لأن العبرة بالقدرة وعدمها حال الإصابة لا وقت الرى فلورماه وهو غير مقدور عليه
وأصابه وهو مقدور عليه فذكائه في حلقه وليته ولورماه وهو مقدور عليه وأصابه وهو غير
مقدور عليه فذكائه عقره حيث قدر عليه في أى موضع كان العقر (قوله أى ذبحه) تفسير
لذكائه فالتذكية بمعنى الذبح الذى هو أحد الأركان الأربعة وهو بالمعنى الشامل لقطع الحلقوم
والمرىء في المقدور عليه والعقر فى أى موضع كان في غير المقدور عليه وشرط فيه قصد العين
أو الجفس ولو ظنه جحر أو حيواناً لا يؤكل فبان أنه حيوان مأكول أو رعى سرباً بكسر أوله أى
قطيع ظباء فأصاب واحدة منه أو قصد واحدة منه فأصاب غيرها فيحل المذبوح في جميع ذلك
لصحة قصده ولا عبرة بظنه المذكور وكذا لو قصد أى واحدة منه بخلاف ما لو وقعت منه السكين
فذبحت حيواناً واحتك بها فأنزج أو أجال بسيفه فأصاب مذبح حيوان أو استرسلت الجارحة
بنفسها فقتلت صيداً وان أغراها صاحبها بعد استرسالها وزاد عدوها وأرسل سهماً للصيد بل
إلى غرض أو اختبار القوة فقتل صيداً أو أرسل سهمه في ظلمة أو جاب صيداً فأصابه وقتله فلا يحل
المذبوح في جميع ذلك لعدم القصد المعتبر كالأرسل الجارحة وغابت عنه مع الصيد وأجرحته
ولم تنه بالجرح إلى حركة مذبوح وغاب ثم وجدته ميتاً فيها فحرم على المعتقد الثانية وإن
اختار النوى في نصحه الحل فيها حتى قال في الروضة أنه أصح دليلاً وقال في المجموع أنه
الصحيح أو المواب وهو ضعيف (قوله فذكائه) أى ذبحه كما علمت وقوله تكون في حلقه وليته

والصيد مصدر أطلق هنا على
اسم المفعول وهو الصيد
(وما) أى والحيوان البرى
المأكول الذى (قدر)
بضم أوله على ذكائه أى
ذبحه (فذكائه) تكون (في
حلقه) وهو أعلى العنق
(وليته) أى بلام مفتوحة
وموحدة منقطة أسفل
العنق

أى أوليته قالوا بمعنى أو يكتفى الذبح في غيرهما والاول مندوب فيما قصر عنه كبقر وغنم
وخيل للاتباع كما رواه الشيخان والثاني مندوب فيما طال عنه كابل لانه أسهل لطاوع وروحها
ويجوز عكسه بلا كراهة لانه لم يرد فيه نهى نعم هو خلاف الاول ويسن كون فهو البقر مضجعا
لجنب أسير لانه أسهل على الذابح في أخذه السكين باليمين وأمسكه الرأس باليسار مشدودا
قوائمه غير رجله اليمنى فترك بلا شد لتسترح به يحرى كفا ونحوه لابل طائفة معقولة الركة اليسرى
ويسن للذابح أن يحد شفرته بخبر مسلم ان الله كتب الاحسان على كل شئ فاذا قتلتم فأحسنوا
القتله واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وهو يفتح الشين السكين العظيم والمراد
بها مطلق السكين وتجمع على شفار مثل كلبة وكلاب وعلى شفرات مثل سبعة وسجدات وأن
يكون بحيث لا تراه الذبيحة وأن لا يذبح واحدة والاخرى تنظروا أن يوجه ذبيحته للقبلة وأن
يتوجه هو أيضا لها لا يقال ان فيه توجيها للقبلة بنجاسة لانا نقول الغلب في الذبح التعبد لانه
يتقرب الى الله تعالى في الجملة ولهذا سن فيه ذكر اسم الله وجه هذا فارق قضاء الحاجة من بول
أو غائط فانه لا يتوجه فيه الى القبلة وأن يقول عند ذبحها باسم الله ولا يقل باسم الله واسم محمد
فانه يحرم مع حل الذبيحة عند الاطلاق لا يهله التشريك فان قصد التشريك كفر وحرم
الذبيحة وان أراد أن يذبح باسم الله وأترك باسم محمد كره وحلت الذبيحة فلا تحرم الذبيحة الا ان
قصد التشريك وأن يصلى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك ولا تقل الذبيحة باسم
غيره تعالى كالذى يذبح باسم المسيح أو موسى أو محمد أو السيد البدوى أو نحو ذلك لانه مما أهل
به لغير الله بل ان ذبح لذلك تعظيما له وعبادة كفر الذابح كالو مسجد لغير الله تعالى فان قصد أنه
يذبح باسم الله ويتصدق به على حب السيد البدوى مثالا لم يضر كما يقع من الزائر ينه
فانهم يقصدون الذبح لله ويتصدقون به على حب السيد البدوى دون تعظيمه وعبادته (قوله
والذكاة لغة التطيب) احتراز بقوله بذال معجزة عن الزكاة الراى وقد تقدم معناها لغة
وشرعا (قوله لما فيها) أى فى الذكاة الشرعية وقوله من تطيب أى كل المذبوح أى بسبب خروج
دمه منه بالذبح وهو بيان لما غرضه بذلك بيان المناسبة بين المعنى المعنوى والمعنى الشرعى وهو
عمله لمخدوف والتقدير سميت الذكاة الشرعية بذلك لما فيها من تطيب أى كل المذبوح وكان
الانصب تأخير عن المعنى الشرعى (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله ابطال الحرارة الغريزية
أى المفروزة فى الحيوان وقوله على وجه مخصوص أى بحيث يكون يقطع الحلقوم والمرى فى
المقدور عليه بهتقر غير المقدور عليه فى أى موضع كان العقر كإسباتى والكلام فى الذكاة
استقلالاً فلا يرد حل الجنين الموجود فى بطن أمه من غير قطع حلقومه ومريته ومن غير عقره
لان ذكاته بذكاة أمه تعالى كما سيذكره المصنف بقوله وذكاة الجنين بذكاة أمه (قوله أما
الحيوان المأكول البصرى) محترز البرى والمراد بالبرى ما لا يعيش الا فى البحر وان لم يكن
على صورة السمك المشهور كقرص الماء وكلبه وخنزيره وقوله فيصل على الصحيح هو المقدور وقوله
بلاذبح أى لان عيشه عيش مذبوح ويكره ذبحه الاسمكة كبيرة يطول بقاؤها فيسن ذبحها
ويسن أن يكون من ذيلها ويحل أكله وبلعه حيا وميتا ولو يقتل بحوى ومثله الجراد لقوله
تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه ولقوله صلى الله عليه وسلم أحل لنا ميتتان ودمان السمك

والذكاة بذال معجزة لغة
التطيب لما فيها من تطيب
أكل اللحم المذبوح وشرعا
ابطال الحرارة الغريزية
على وجه مخصوص أما
الحيوان المأكول البصرى
فجعل على الصحيح بلاذبح

وللمراد والكبد والطحال (قوله وما) لا يفتي أن ما اسم موصول بمعنى الذي وهو صفة لموصوف
محذوف كما أشار إليه الشارح بقوله أي والحيوان الذي وقوله لم يتقدم بضم أوله أي وقع ثلثه
على البناء للمجهول وقوله على ذلك أنه متعلق بقوله يتقدم وتناول إطلاق المصنف ما لورثي بعير في
بئر ولم يتقدم على ذلك أنه فيصل بعقره ولو في غير منبجها لم يمكن أصاسته في المذبح لكن بالسهم
كل فرع لا يارسال الجارحة كالكلب كما صححه في المنهاج والفرق أن الحديد يستباح به الذبح
مع القدرة مع الهجز أولى بخلاف الجارحة فلا يستباح بها إلا مع الهجز ولو تردى بعير فوق بعير
فقرز من محافى الأعلى حتى وصل إلى الأسفل حل كل منهما وإن لم يعلم بالأسفل مالم يكن
موته بنقل الأصلي والألم يحصل وكذا الوشك هل مات بالرح أو بنقل الأعلى فلا يحصل كما في
قتاوى البغوى ومحل في صورة الشك كما في شرح الرر من إذا شككاهل صادق الطعنة حيا
أو ميتا أما إذا علمنا أن الطعنة أصابت حيا وشككاهل مات بها أو بنقل الأعلى فانه يحصل (قوله
كشاة أنسية توحشت أو بعير ذهاب شارد) أي وكالضبع والغزال والتعام وانما مثل الشارح
بالأنسي التي توحش لانه يعلم منه التوحش أصالة بالأولى لأن الذي طرأ توحشه مطلق بالتوحش
أصالة فنبه الشارح على الفرع ليعلم الأصل بطريق الأولى (قوله فذ كانه عقره) استفيد منه
أن الذ كانه معناه العقر في غير المقدور عليه كما أن معناه قطع الحلقوم والمرى في المقدور عليه
وانما عبر عنها بالعقر في غير المقدور عليه ليضد أنه لا يشترط فيها حينئذ قطع الحلقوم والمرى بل
يكتفي بجرحه في أي مكان كان ولو في غير الحلق واللبة وقوله عقر امرضا للروح شرط لا بد منه
ليخرج العقر غير المزمع للروح كالمخدشة الطيفة (قوله حيث قدر عليه) متعلق بعقره والمراد
حيث قدر على أصابته في أي جزء من أجزائه فلا ينافي أنه غير مقدور عليه كما هو الفرض في فرق
بين القدرة على أصابته في أي جزء من أجزائه والقدرة عليه نفسه (قوله أي في أي موضع كان
العقر) أي وإن لم يكن في الحلق واللبة كما مر (قوله وكال الذكاة الخ) أي إن كمال الذكاة يحصل
بمجموع هذه الأمور الأربعة فلا ينافي أن الأولين وهما قطع الحلقوم والمرى واجبان كما أشار
إليه المصنف بقوله والجيزي منها شيان قطع الحلقوم والمرى فهو شرط لحل المذبوح سواء كان
من تحت الجوفة المعروفة أو من فوقها لكن بشرط أن يبقى منها تدوير متصلة بأصل العنق فالعلم
تبق التدوير المذكورة ليحصل المذبوح لأن ذلك لا يسمى ذبائح مزمعا (قوله وفي بعض
النسخ) أي هي كذلك في بعض النسخ وفي بعض النسخ فهو عطف على مقتد (قوله ويستحب
في الذكاة الخ) فيه قلب المستحب وهو الأمران الأخيران على الواجب وهو الأمران الأولان
فهو كقولهم تنذب الطهارة في فهو الموضوع ثلاث لمع أن الأولى واجبة لكن في قولهم المذكور
قلب الأكثر وهو الأخيرتان على الأقل وهو الأولى وفيما نحن فيه قلب أحد المتساويين على
الأخر فهو ترجيح بلا مرجح (قوله أربعة أشياء) أي مجموعها لا جميعها إذ ليس كل واحد
مستحباً لأن قطع الحلقوم والمرى واجب كما علمت ولا يفتي أن هذه الأشياء الأربعة انما تكون
في ذكاة المقدر ورعه لأن ذكاة غير المقدور ورعه في أي موضع كان العقر كما مر (قوله
أحدها) أي أحد الأشياء الأربعة (قوله قطع الحلقوم) أي قطع كل الحلقوم وهكذا يقال
في قوله والثاني قطع المرى فللمراد قطع كل المرى فلا بد من قطع كل الحلقوم وكل المرى كما

(وما) أي والحيوان الذي
(لم يتقدم) بضم أوله (على
ذلك) كشاة أنسية
توحشت أو بعير ذهاب شارد
(فذ كانه عقره) بفتح العين
عقر امرضا للروح (حيث
قدر عليه) أي في أي موضع
كان العقر (وكال الذكاة)
وفي بعض النسخ ويستحب
في الذكاة (أربعة أشياء)
أحدها قطع الحلقوم بضم
الحاء المهملة

في عبارة الشيخ الخطيب وقد أشار إليه الشارح بقوله ومتى بقي شيء من الخلقوم والمرى لم يجل
 المذبوح (قوله وهو) أي الخلقوم وقوله مجرى النفس أي محل جريان النفس بفتح القاء وقوله
 دخولا وخروجا أي في حال دخوله وخروجه (قوله والثاني) كان الانسب وثابتها وقوله قطع
 المرى أي كل المرى كما مر (قوله وهمز آخره) أي مع المذ وقوله ويجوز تسهيله أي بقلب
 الهمزة ياء (قوله وهو) أي المرى وقوله مجرى الطعام والشراب أي محل جريانهما (قوله
 والمرى تحت الخلقوم) أي فالمرى وراء الخلقوم (قوله ويكون قطع ماذكر) أي من الخلقوم
 والمرى وقوله دفعة واحدة لا في دفعتين أي إذا لم توجد الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية
 أما إذا وجدت الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية فيصل المذبوح حيثئذ ومثل الدفعة الثانية
 غيرها كاللثة فالشرط وجود الحياة المستقرة في ابتداء الوضع آخر مرة ومحل ذلك عند طول
 الفصل والافلورفع السكن وأعادها قورا أو ألقاها لكونها كالة وأخذ غيرها قورا أو سقطت
 منه وأخذ غيرها حالا أو قلبها وقطع بها ما بقي حل المذبوح وإن لم توجد الحياة المستقرة عند
 المرة الأخيرة لأن جميع المرات عند عدم طول الفصل كالمرة الواحدة ولا تشتط الحياة المستقرة
 إلا فيما إذا تقدم سبب يحال عليه الهلاك كما كل نبات مضروب جرح السبع للشاة وانهدام البناء
 على البهية وجرح الهرة للجمامة وعلامتها اقبحار الدم أو الحركة العنيفة فيمكن أحدهما على
 المعقد وأما إذا لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك فلا تشتط الحياة المستقرة بل تكني الحياة المستقرة
 وعلامتها وجود النفس فقط فإذا انتهى الحيوان إلى حركة مذبوح بمرض أو جوع ثم ذبح حل
 وإن لم ينفجر الدم ولم يمتزج الحركة العنيفة خلافا لما ينقطع فيه واعلم أنه يوجد في عباراتهم حياة
 مستقرة وحياة مستقرة وحركة مذبوح ويقال عيش مذبوح والفرق بينهما أن الحياة المستقرة
 يكون معها البصار باختيار ونطق باختيار وحركة اختيارية والحياة المستقرة هي التي تستقر إلى
 خروج الروح من الجسد وحركة المذبوح هي التي لا يبقى معها البصار باختيار ولا نطق باختيار
 ولا حركة اختيارية بل يكون معها البصار ونطق وحركة اضطرارية وبعضهم فرق بينهما بأن الحياة
 المستقرة هي التي لو ترك الحيوان بلا زان يبقى يوما ويومين والحياة المستقرة هي التي تستقر إلى
 اقتضاء الاجل وحركة المذبوح هي الذي لو ترك لمثل في الحال والاول هو المشهور (قوله فانه
 يحرم المذبوح حيثئذ) أي حين إذا كان قطع ماذكر في دفعتين إن لم توجد الحياة المستقرة عند
 الدفعة الثانية مع طول الفصل كما علمت (قوله ومتى بقي شيء من الخلقوم والمرى) أي أو المرى
 قالوا ومعنى أو ولو عبر بها لكان أولى وقوله لم يجل المذبوح أي لانه يشترط قطع كل الخلقوم
 وكل المرى كما تقدم ولا يشترط قطع الجلدة التي على الخلقوم والمرى فلو أدخل سكيننا ماذن
 الحيوان كالنعلب وقطع الخلقوم والمرى وبه حياة مستقرة حل المذبوح وإن حرم هذا الفعل
 لما فيه من التعذيب (قوله والثالث والرابع) أي من الأشياء الأربعة وهما المستحبان وأما
 الاول والثاني فواجبان كما علمت (قوله قطع الودجين) أي قطع كل منهما ليجمع
 عند قطع كل منهما واحد مستقلا بحيث يكون قطع أحدهما ثالثا وقطع الآخر رابعا (قوله
 تنية وديج) أي وهما تنية وديج وهو المسمى بالوريد من الادمى قال تعالى ونحن أقرب اليك
 حبلى الوريد (قوله وهما) أي الوديان وقوله عرفان في معنى العنق أي وهما الوريدان من

وهو يجرى النفس دخولا
 وخروجا (و) الثاني قطع
 (المرى) بفتح ميم وهو
 آخره ويجوز تسهيله وهو
 مجرى الطعام والشراب
 من الملق إلى المعدة
 والمرى تحت الخلقوم
 ويكون قطع ماذكر دفعة
 واحدة لا في دفعتين فانه
 يحرم المذبوح حيثئذ ومتى
 بقي شيء من الخلقوم والمرى
 لم يجل المذبوح (و) الثالث
 والرابع قطع (الودجين)
 بواو والفتحة حيث تنية
 وديج بفتح الهمزة وكسرهما
 وهما عرفان في معنى العنق

الآدمي وقوله محيطان بالخلقوم أي من الجانبين وقيل بالمرى (قوله والمجزئ منها) أي من
 الأشياء الأربعة وقوله أي الذي يكنى في الذكاة أشار بذلك إلى أن الجزئ من الأجزاء بمعنى
 الكفاية وقوله شيان أي وهما الأولان بخلاف الشئين الآخرين فلا توقف الذكاة عليهما
 لكونهما مستحيين (قوله قطع الخلقوم والمرى) أي قطع كل الخلقوم وكل المرى ولا بد أن
 يكون التذفيف بقطع الخلقوم والمرى فقط فلو أخرج شخص أمعاء المذبوح مع قطع الخلقوم
 والمرى لم يحل وكذا لو وضع سكينه أمامه وسكينته خلفه وتلقاها معاً قطع حقه فانه لا يحل
 أيضاً لأن التذفيف لم يتمم بقطع الخلقوم والمرى وبذلك علم أنه لو قطع الخلقوم والمرى
 بسكين مسموم بسم مذق لم يحل المذبوح (قوله فقط) أي دون قطع الودجين لأنه مستحب كما
 مر مراراً كثيرة (قوله ولا يسن قطع ما وراء الودجين) لكن لو قطع الرأس كله كني وإن حرم
 التعذيب والمقصد ضد الرمل والشبرامسنى الكراهة (قوله ويجوز) أي لمن تحل ذكاته
 لاغيره وقوله أي يحل أشار الشارح به إلى أن الجوارح بمعنى الحل وقوله الاصطياد أي لقوله تعالى
 أحل لكم الطيبات وما علمت من الجوارح أي وصدم ما علمت من الجوارح (قوله أي أكل
 المصاد) إنما فسر الشارح الاصطياد بذلك لأنه المقصود أخذها بعدد وإن كان الاصطياد بمعنى
 الفعل الذي هو إرسال الجارحة على الصيد وأخذها والاستيلاء عليه حلالاً أيضاً (قوله بكل
 جارحة) أي ولو قتله بقله اعليه أو صدمته به بجدار ونحوه فلا يشترط الجرح وتعريضهم
 بالجرح في بعض المواضع لكونه الغالب ويشترط أن لا يدرك فيه حياة مستقرة بأن يدرك ميتاً
 أو فيه حركة مذبوح فإن أدرك فيه حياة مستقرة فلا بد من ذبحه (قوله معلقة) بالجرح صفة
 بالجارحة كما هو ظاهر (قوله من السباع) وفي بعض النسخ من سباع البهائم وهو الذي شرح
 عليه الشيخ الخطيب (قوله كالقهد) تمثيل للجارحة من السباع وقوله والنمر يفتح النون وكسر
 الميم هذا هو المشهور ويجوز ~~سكون~~ كون الميم مع فتح النون وكسر هاء سمي بذلك لتفرقه واختلاف
 لون جسده ويقال تمر فلان إذا تكرر وتغير لونه لا يوجد غالباً الا غضبان معجباً بنفسه وإذا شبع
 نام ثلاثة أيام وفيه رائحة طيبة وهو معروف أخبث من الأسد (قوله ومن جوارح الطير)
 عطف على قوله من السباع فالجارحة إما من السباع وإما من الطير (قوله كسقر) بالصاد
 أو بالسين أو بالزاي وقوله وبازعطف على صقر (قوله في أي موضع كان جرح الخ) أي لانه غير
 مقدور عليه والتعريض بالجرح جرى على الغالب كما تقدم التنبه عليه (قوله والجارحة منتقة
 من الجرح وهو الكسب) أي لأنها تكسب أو لأنها تجرح الصيد غالباً بنظرها أو نابها ومن
 الجرح بمعنى الكسب قوله تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار أي كسبتم (قوله وشرائط تعليمها)
 مبتدأ أخبره أربعة وكان الأولى أن يعبر بالتعلم أي كونها معلقة بدل التعليم ويجاب بأنه أراد
 بالتعليم التعلم لانه قد يطلق التفعيل ويراد الفعل (قوله أي الجوارح) تفسير للضعيف في تعليمها
 وظاهره أن جميع هذه الشروط معتبر في كل من جارحة السباع والطير وهو ما نص عليه
 الشافعي كما نقله البلقيني كغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من الأصحاب لكن المعتمد ظاهر كلام
 المتأخرين من أن هذه الشروط بخارجة السباع وأما جارحة الطير فلا يشترط فيها إلا الاسترسال
 بإرساله ابتداء وترك الأكل من الصيد وتكرار ذلك منها دون التزجر بجزءه لأنها إذا أرسلت

محيطان بالخلقوم (والجزئ
 منها) أي الذي يكنى
 في الذكاة (شيان قطع
 الخلقوم والمرى) فقط
 ولا يسن قطع ما وراء الودجين
 (ويجوز) أي يحل
 (الاصطياد) أي أكل المصاد
 (بكل جارحة معلقة من
 السباع) كالقهد والنمر
 والكلب (ومن جوارح
 الطير) كسقر وباز في أي
 موضع كان جرح السباع
 والطير والجارحة منتقاة من
 الجرح وهو الكسب
 (وشرائط تعليمها) أي
 الجوارح

فلا مطمع في انزجارها بالجزء بعد ارسالها على ما اعتقه العلامة الرملی وان اعتقد الشيخ الخطيب
الاول انهم ضعفوه (قوله أربعة) قد عرفت أنه خبر المبتدا الذي هو شرائط (قوله
أحدها) أي أحد الأربعة وقوله أن تكون الجارحة معلقة فيه قطران كون الجارحة معلقة ليس
أحد الأربعة بل يتحقق بالأربعة فإذا وجدت هذه الأربعة كانت الجارحة معلقة فلو حذف
الشارح قوله معلقة وأبقى المتن على حاله لاستقام وكان يستقيم أيضا لو قال عند الدخول على كلام
المصنف وشرط الجارحة أن تكون معلقة ثم يقول وشرائط فعلها الخ كما يؤخذ من صنيع شرح
المنهج (قوله بحيث) أي بحالة وتلك الحالة هي كذا وكذا وهو تصوير لكونها معلقة (قوله
إذا أرسلت) بالبناء للمفعول بعد حذف الفاعل كما أشار إليه الشارح بقوله أي أرسلها صاحبها
والمراد به واضع اليد عليها ولو غاصب فهو بمعنى المصاحب لها لا بمعنى المالك كما قد يتبادر وقوله
استرسلت بالبناء للفاعل أي هاجت كما في الروضة والمجموع (قوله والثاني) أي من الأربعة
وقوله أنها أي الجوارح مطلقا على ظاهر كلام المصنف ولكن المعتقد تخصيص ذلك بجارحة
السباع دون جارحة الطير كما مر (قوله إذا زجرت) بضم أوله أي لانه مبني للمفعول وقوله
انزجرت أي وقفت قال الامام الشافعي رضي الله عنه إذا أمرت الكلب فأمر وإذا نهته
فانتهى فهو مكلب أي معلم بفتح اللام فيها وأما المكلب بكسر اللام فهو المعلم بكسر هاء أيضا ومنه
قوله تعالى مكلمين فهو معنى معين واعلم أن بعض الكلب من الصيد متجنب كغيره مما ينجم
الكلب ونحوه والاصح انه لا يعنى عنه ولا يجب تقويره وطرحه بل يكفي غسله سبعا بجماء
وتراب في أحدها (قوله والثالث) أي من الأربعة وقوله أنها إذا قتلت صيدا أي وكان
صاحبها قد أرسلها اليه بخلاف ما إذا استرسلت اليه بنفسها فانه لا يشترط عدم أكلها منه
فأكلها منه لا يقدح في عملها وقوله لم تأكل منه شيئا أي لامن لحمه وجلده ونحوهما كخشونه
بضم الحاء وكسرها وهي امعاؤه قبل قتله أو عقبيه بخلاف الدم فلا أثر لعقه لانه لا يقصد للصيد
كتناوله القرن وتغمة الريش والشعر وبخلاف ما إذا أكل منه بعد قتله وانصرفه فإذا فعلت
ثم أكلت من الصيد حرم ذلك الصيد واستوفت تعليمها القسدا للتعليم الاول من حين الاكل
لامن أصله فلا ينعطف التصريم على ما قبله من الصيد (قوله والرابع أن يتكرر ذلك) أي
المذكور من استرسالها بارسالها وانزجارها بجزء وعدم أكلها من الصيد الذي أرسلها اليه
فلا بد أن تتكرر هذه الثلاثة هذا هو الصواب فقول الشارح أي تتكرر الشرائط الأربعة
خلاف الصواب لأن الرابع هو التكرار فلا معنى لتكرره (قوله بحيث يظن تأديها) أي بحالة
وتلك الحالة هي ظن تأديها وهذا هو الضابط في التكرار (قوله ولا يرجع في التكرار بعدد) أي
مخصوص كثلاث أو خمس وقوله بل المرجع فيه أي في التكرار وقوله لاهل الخبرة بطباع
الجوارح أي فإذا قالوا أنهم صاروا معلقة خل صيدها (قوله فان عدت منها إحدى
الشرائط) أي المذكورة وقوله لم يحمل ما أخذته الجارحة أي وقت فساد التعليم ولا ينعطف
على ما مضى كما تقدمت الإشارة اليه (قوله إلا أن يدرك ما أخذته الجارحة حيا) أي حياة
مستقرة وقوله فيذكي أي بقطع خلقومه ومربيته لانه صار مقدورا عليه (قوله فيصل حينئذ)
أي حين إذا أدركه حيا فذكي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يئله الخشفي في حديثه وما صدت

(أربعة) أحدها (أن تكون)
الجارحة معلقة بحيث
(إذا أرسلت) أي أرسلها
صاحبها (استرسلت و) الثاني
أنها (إذا زجرت) بضم أوله
أي زجرها صاحبها (انزجرت
و) الثالث أنها (إذا قتلت
صيدا لم تأكل منه شيئا
و) الرابع (أن يتكرر ذلك
منها) أي تتكرر الشرائط
الأربعة من الجارحة بحيث
يظن تأديها ولا يرجع
في التكرار بعدد بل المرجع
فيه لاهل الخبرة بطباع
الجوارح (فان عدت)
منها (إحدى الشرائط
لم يحمل ما أخذته) الجارحة
(إلا أن يدرك) ما أخذته
الجارحة (حيا فذكي)
أي حينئذ

بكلبك غير المعلم فأدرى كنت ذكاته أى قد كينه فكل متفق عليه (قوله ثم ذكر المصنف
 آله الذبح) أى التى هى أحد الأركان الأربعة وكان الأولى أن يقدمها على الاصطداد وقوله
 فى قوله متعلق بذكر (قوله) ونجوز الذكاة بكل ما (الخ) أى لخبر العيصين ما أنهما دم وذكر اسم
 الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فدى
 الحبشة وقوله صلى الله عليه وسلم فكلوا أى فكلوا منه وقوله ليس السن والظفر أى ليس
 المنهر السن والظفر وقوله وسأحدثكم عن ذلك أى عن ذلك وقوله أما السن فعظم أى
 وقد نهيتكم عن الذبح بالعظام قبل تعبدوا وما ليه ابن عبد السلام وقيل ثلاث تجس بالدم
 وقد نهيتكم عن تبييض الكونها طعام اخوانكم من الجن وقوله وأما الظفر فدى الحبشة
 أى وهم قوم كفار وقد نهيتكم عن التشبه بهم (قوله أى بكل محدّد) أى لانه اسراع فى ازهاق
 الروح وخرج به المتقل كبنديق الرصاص والطين وسهم بلانصل ولومع محدّد فيصرم المقبول به
 لأن المقبول بالنقل موقوف فانهما ما قبل بمنقل كخشبته وجرو ونحوهما مما لا حد له وانما حرم
 المقبول به مع المحدّد كسهم ويندقة تغليباً للمعزوم ومثل ذلك ما لو أصابه السهم ثم وقع على طرف
 جبل ثم سقط منه وفيه حياة مستقرة ثم مات فلا يحل لانه انما مات بالسقوط منه ومثل ذلك أيضاً
 ما لو مات بأحولة كشبكة منصوبة له فانه المتخذة المذكورة فى قوله تعالى والمتخذة ويجوز
 الرى يندق الطين مطلقاً ولا يجوز الرى يندق الرصاص الا بشرطين حدق الرامى وتحمل
 الرمى بأن لا يموت منه غالباً كالاوز بخلاف ما يموت منه غالباً كالعصافير والحاصل أن الرمى
 بالبنديق لا يحل الا أن تدر فيه الحياة المستقرة ويذكرى وإن الرمى جائز على التفصيل المذكور
 فالكلام فى مقامين خلافاً لمن أجمل الكلام وقال إن الرمى بالبنديق حرام (قوله يخرج) أى
 بجذبه كحديد ونحاس أى ورصاص وخشب وقصب وفضة وذهب وغيرها (قوله الا بالسن
 والظفر) أى فلا تجوز الذكاة بكل منهما متصلاً أو منفصلاً من آدمى أو غيره لعدم قوله صلى الله
 عليه وسلم فى الحديث السابق ليس السن والظفر فمما قتله الجارية بناها وأظفرها حلال
 كما علم مما مر (قوله وباقي العظام) أى للاحاقها بالسن والظفر المذكورين فى الحديث المتقدم
 وفى بعض النسخ والعظام والعطف فيه على ما قبله من عطف العام على الخاص والتهى عن الذبح
 بالعظام قبل تعبدى وبه قال ابن الصلاح وما ليه ابن عبد السلام وقال النووي فى شرح
 مسلم بأنه معقول المعنى لانه نهى عن الذبح بها ثلاثاً تجس بالدم وقد نهينا عن تبييضها
 فى الاستبراء لانها طعام اخواننا من الجن وقد تقدم التنبيه على ذلك فى حل الحديث السابق
 (قوله) فلا تجوز الذكاة بها (أى بالسن والظفر وباقي العظام وهذا تصريح بخلاف الاستثناء
 (قوله) ثم ذكر المصنف من تصح منه الذكاة) أى الذى هو أول الاركان كان فى العدة السابق
 فكان المناسب تقديمه فقول الحملى هذا هو الركن الرابع أى فى التفصيل لافى الاجال (قوله
 فى قوله) متعلق بقوله ذكر (قوله) وتحمل ذكاة) أى ذبح فعنى الذكاة الذبح سواء كان بقطع
 الحلقوم والمرى فى المقدور عليه أو بالعقر فى أى مكان فى غير المقدور عليه كما تقدم فالمراد به
 ما يشمل الاصطداد وعلى هذا فلا حاجة لزيادة الشيخ الخطيب قوله وصيد به بقول المصنف ذكاة
 لأن زيادته ذلك مبنية على أن الذكاة بمعنى الذبح الذى يقطع الحلقوم والمرى فقط وهو خلاف

ثم ذكر المصنف آله الذبح
 فى قوله (ونجوز الذكاة بكل
 ما) أى بكل محدّد (يخرج)
 كحديد ونحاس (الا بالسن
 والظفر) وباقي العظام
 فلا تجوز الذكاة بها ثم
 ذكر المصنف من تصح منه
 الذكاة فى قوله (وتحمل
 ذكاة

المأخوذ بمعاملة (قوله كل مسلم) أي ومسلما (فرع) قال في المجموع قال أصحابنا أولى الناس
 بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة العاقلة المدلثة ثم الصبي المسلم المميز ثم الكتاب ثم المجنون
 والسكران وفي معناه الصبي غير المميز كما قال الشهاب الرملي لكن لا بد أن يكون له نوع تمييز
 كما صرح به الرحاني (قوله بالغ أو مميز يطبق الذبح) أي لأن قصده صحيح بدليل صحة العبادة
 منه فانه ربح تحت الأدلة كالبالغ وكذا غير المميز كالمجنون والسكران لا تميز في كلام الشارح
 بعد فصل ذبحهم ولو في غير المقدور عليه على الرابع بل قال في المجنون انه المذهب لأن لهم قصدا
 وإرادة في الجملة لكن مع الكراهة لأنهم قد يخطئون المذبح وقبل لا يصح اصطباذهم لعدم
 القصد وليس بشئ لمأملت من أن لهم قصدا وإرادة في الجملة (قوله وذكاة كل كتابي) أي
 وكناية أن يكون بشرط حل منا كحنا لاهل ملته ما كما هو المشهور وإن كان ظاهرا كلام المصنف
 حل ذبيحة الكتابي مطلقا وهو طريقة لبعضهم لكن المعتمد أنه لا تحل ذبيحته إلا بشرط حل
 منا كحنا لاهل ملته وإن لم تحل منا كحنا له لمائع كافي الأمة الكتابية فانه لا يحل نكاحها وتحل
 ذبيحتها لأن الرق مانع من نكاحها وليس مانعا من ذبيحتها ونظير ذلك ذبيحة أزواج النبي صلى
 الله عليه وسلم فانها تحل مع أنه لا يحل لنا نكاحهن بعده صلى الله عليه وسلم (قوله يهودي
 أو نصراني) نعم في الكتابي قال تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وقال ابن عباس
 إنما أحلت ذبائح اليهود والنصارى من أجل أنهم آمنوا بالتوراة والإنجيل ورواه الحاكم
 وصححه (قوله ويجعل ذبح مجنون وسكران) ومنه الصبي غير المميز كما مر والمراد بالذبح
 ما يشمل الاصطباذ لأن معناه قطع الحلقوم والمرى في المقدور عليه والعقر في أي مكان في غير
 المقدور عليه كما تقدم فصل اصطباذهم على الرابع وقيل لا يصح وليس بشئ كما سبق وقوله
 في الاظهر أي على القول الاظهر وهو المعتمد (قوله ويكره ذكاة أعمى) أي لأنه قد يخطئ المذبح
 فتحل ذكاة الأعمى لكن في المقدور عليه فقط بخلاف غير المقدور عليه من صبيذ وغيره كغيره
 فلا يحل إرسال الأعمى آلة الذبح إليه إذ ليس له في ذلك قصد صحيح لأنه لا يرى الصيد وقصوه
 فكيف يقصده بإرسال سهم وجارحة إليه فالمراد بالذكاة في الأعمى ذبح المقدور عليه فقط
 لا ما يشمل ذبح غير المقدور عليه بإرسال سهم أو جارحة لعدم حل ذلك منه (قوله ولا تحل ذبيحة
 مجوسي) أي في الأصلين أو في أحدهما وقوله ولا وثني أي ولا مرتد وقوله ولا نجوهما
 من لا كتاب له أي كعابد الشمس والقمر ولواشار لمن قبل ذبيحته كسلم وكتابي من لا تحل ذبيحته
 كجوسي ووثني حرم المذبح تغليبا للتحريم كأن أمر مسلم ومجوسي مدينة على مذبح شاة
 أو قتلا صيدا بسهم أو جارحة فلو أرسل سهمين أو جارحتين فإن سبق سهم المسلم أو جارحته سهم
 المجوسي أو جارحته فقتله سهم المسلم أو جارحته أو أنهاء إلى حركة مذبح حل كما لو ذبح مسلم شاة
 فقتلها مجوسي نصقين فلو انعكس ذلك أو جرحاه معا أو جهلت المبيعة والترتيب أو جرحاه مرتبا
 مع سبق آلة المسلم لكن لم تقتله ولم تنهه إلى حركة مذبح ومات بهما جميعا حرم في الجميع تغليبا
 للتحريم كما علم بمعاملة (قوله وذكاة الجنين) أي ولو نعتد ذكاة الجنين في جوف جنين ولا تحل
 العلقة والمضغة ولو تخططت بناء على عدم وجوب الفترة فيها وعدم بوث الاستيلاء فيها
 إذا كانت من آدمي (قوله حاصلة بذكاة أمته) أي سواء كانت ذكاة أمته بذبحها أو إرسال سهم

كل مسلم بالغ أو مميز يطبق
 الذبح (و) ذكاة كل
 كتابي يهودي أو نصراني
 ويجعل ذبح مجنون وسكران
 في الاظهر ويكره ذكاة أعمى
 ولا تحل ذبيحة مجوسي
 ولا وثني ولا نجوهما من
 لا كتاب له (وذكاة الجنين)
 حاصلة (بذكاة أمته)

أوجارحة اليها الحديث ذكاة الجنين ذكاة أمته أي ذكاة أمته التي أحلتها أحلتها تبعها ولاه جزء
من أجزائها وذكاة أمته ذكاة جميع أجزائها حتى لو كان للذكاة عضو أشل حل كسائر أجزائها
ولأنه لو لم يحل بذكاة أمته لم يحرم ذبحها مع ظهور الحل كما لا تقتل الحامل قودا (قوله فلا يحتاج
لتذكيته) أي لأن تذكية أمته كفت (قوله هذا) أي حصول ذكاة الجنين بذكاة أمته وقوله
إذا وجد وفي بعض النسخ أن وجد وقوله ميتا أي بذبح أمته بأن سكن عقب ذبحها بلامهلة
ولم يوجد سبب يحال عليه موته فلا اضطرب في بطن أمته بعد ذبحها زمانا طويلا لم يسكن لم يحل
كما قاله الشيخ أبو محمد الجويني في القروق وأقره الشيخان ولو ضربت أمته على بطنها فسكن
ثم ذبحت فوجد ميتا لم يحل لاحالة موته على ضرب أمته ولو شل هل مات بذكاة أمته أولا فالظاهر
عدم حله والذي في حاشية المنهج عن الشوري حله قال لأنه يسبب في حله والاصل عدم المانع
ولو مات في بطنها قبل ذبحها كان ميتة لا محالة لأن ذكاة أمته لم تؤخر فيه والحديث يشير إليه
(قوله أو فيه حياة غير مستقرة) أي بأن كان عينه عيش مذبح (قوله اللهم إلا أن يوجد حيا
الح) لعله عبر بذلك استبعاد الكونه يوجد حيا بعد ذبح أمته حياة مستقرة وقوله بعد خروجه
من بطن أمته أي تمام خروجه فلا يخرج رأسه وفيه حياة مستقرة ثم ذبحت أمته فمات قبل تمام
خروجه حل لأن خروج بعضه كعدم خروجه في الفترة ونحوها فلا يجب ذبحه وإن صار بخروج
رأسه مقدورا عليه (قوله وما قطع من حيوان حي) أشار الشارح إلى أن قول المصنف حي
صفة لموصوف محذوف وقوله فهو ميت أي لم يبق ما قطع من حي فهو ميت رواء الحاكم وصححه
والمراد أنه يكتبه طهارة ونجاسة فما قطع من السمك والجراد والادعي والجن طاهر وما قطع
من نحو الحمار والشاء نجس (قوله إلا الشعر) ومثله الصوف والوبر والریش وإن كان ملقى
على المزابل ونحوها نظر الأصل والغالب أنه من مذكي قال تعالى ومن أصوافها وأوبارها
وأشعارها أنا وما دعا إلى حين (قوله أي المقطوع من حيوان ما كول) أي كالمعز ما لم يكن
على قطعة لحم تقصد أو على عضو بين من حيوان ما كول والافه ونجس تبعاً لذلك وخروج
بالما كول غيره كالحمار والهرة ونحوه نجس لكن يعني عن قليل بل وعن كثيره في حق من ابتلى به
كالقصاصين (قوله وفي بعض النسخ) عطف على مقدّم تقديره هكذا في بعض النسخ وقوله
إلا الشعر ومثلها الأصواف والأوبار كما علم مما تقدم وقوله المنتفع بها في المفارش والملابس
وغبرها أي من سائر الانتفاعات (تمة) لو أخبر فاسق أو كاذب تحل ذبيحته بأنه ذبح هذه الشاة
مثلاً حل أكلها ولو جهل الذابح هل هو ممن تحل ذبيحته كسليم أو ممن لا تحل ذبيحته كبجوسي
لم يحل أكل الحيوان المذبوح للشك في وجود الذابح المبيع والاصل عدمه نعم إن كان المسلمون
أكثر كما في بلاد الإسلام فينبغي أن يحل والله أعلم (فصل في أحكام الاطعمة) أي كالحل
في قوله وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال والحرمه في قوله وكل حيوان استخبثته العرب
فهو حرام إلى آخر ما سبأ في الاطعمة جمع طعام بمعنى مطعم كشراب بمعنى مشروب والاصل
فيها قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طعام بطعمه إلا به وقوله تعالى ويحل لهم
الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وههنا حكمة أحكامها من مهمات الدين لأن في تناول الحرام الوعيد
الشديد فقد ورد في الخبر أي لم يبق من حرام قالنا رأينا به فلا أكره على أكل محترم وجب

فلا يحتاج لتذكيته هذا
أن وجد ميتاً أو فيه حياة
غير مستقرة اللهم إلا أن
يوجد حياً (بجياة مستقرة
بعد خروجه من بطن أمته
فيذكي) حيث لم يقطع
من حيوان (حي فهو ميت
إلا الشعر) أي المقطوع
من حيوان ما كول وفي
بعض النسخ إلا الشعر
المنتفع بها في المفارش
والملابس وغيرها
(فصل في أحكام الاطعمة)

عليه أن يتقايأه إذا قدر عليه ومثل ذلك ما لو أكره على شرب خمر ولو عزم الحرام جاز استعمال ما يحتاج اليه فيقتصر على قدر الحاجة ولا يقتصر على قدر الضرورة ويسن ترك التبسط في الطعام المباح لأنه ليس من أخلاق السلف الصالح إلا أن دعت إليه حاجة ~~ككثري~~ ضيف وتوسعة على عيال بقصد تطيب خاطر الضيف والعيال وقضاء وطهرهم مما يشتهون لا بقصد التفاخر والتكاثر وفي إعطاء النفس شهواتها المباحة مذاهب الأول منعها منها وقهرها ثلاثا نطقى والثاني إعطاؤها قهيلا على نشاطها وبعثال وحاشيتها والثالث وهو الأشبه بالتوسط بين الأمرين لأن في إعطائها الكل سلاطة لها عليه وفي منعها بالكلية بلادة ويسن الحلوم من الأطعمة وتسن كثرة الأيدي على الطعام ويسن أن يحمد الله تعالى عقب الأكل أو الشرب لما روى أبو داود بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل أو شرب قال الحمد لله الذي أطعم وسقى وسوغه وجعل له مخرجا (قوله الحلال منها) أي ما يحل أكله منها وقوله وغيرها أي وغير الحلال منها وهو ما يحرم أكله منها وكان الأولى أن يقول وغيرها كما في بعض النسخ لأن الضمير عائذ على الحلال كما هو ظاهر الآن يقال أنه باعتبار المعنى (قوله وكل حيوان استطابته العرب) أي عذوه طيبا والظاهر كما قاله الزوكشي ~~الاكتفاء~~ باختبار عدلين منهم وإن كان كلام المصنف يوهم اعتبار جمع منهم بل ربما يوهم اعتبار جميعهم وليس مراد أوجه اعتبار العرب دون غيرهم أنهم بذلك أولى لأنهم أولى الناس أذهم المخاطبون بالقرآن أولا عند نزوله ولأن الدين عربي أي نزل بلسان العرب ويرجع في كل زمان إلى العرب الموجودين فيه فيما لم يسبق فيه كلام لمن قبلهم ممن كان في عهده صلى الله عليه وسلم فمن بعدهم فإن ما سبق فيه ذلك قد عرف حاله واستقر أمره فان اختلفوا في استطابته أتبع الأكثران استواءا فريش لأنهم قطب العرب أي أصلهم ومرجعهم فان اختلفت فريش ولا ترجيح أو ~~شك~~ وفي استطابته أو لم يجدهم ولا غيرهم من العرب اعتبر بأقرب الحيوان به شبها طبعيا ثم طعما ثم صورة ثم هذا الترتيب وإن لم تنفده عبارة الشيخ الخطيب فان استوى الشبهان أو لم يوجد ما يشبهه فحلال لا ية قل لا أجد فيما أوحى إلى محترما على طاعم يطعمه وإن جهل اسم حيوان ورجع إلى العرب في تسجيته فان سموه باسم حيوان حلال فهو حلال وإن سموه باسم حيوان حرام فهو حرام لأنهم أهل اللسان فان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بأقرب الحيوان به شبها كما مر (قوله فهو حلال) أي لأن الله تعالى أناط الحل بالطيبات والتحریم بالخبائث قال تعالى ويجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (قوله إلا ما الخ) هذا استثناء من منطوق القاعدة التي ذكرها بقوله وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال ومن جملة ما دخل تحت المستثنى من ذلك ما ذكره بقوله ويحرم من السباع ما له ناب قوى بعدوبه وانما ذكره مستقلا لكونه قاعدة أخرى وكذلك قوله ويحرم من الطيور ما له مخلب قوى يخرج به ومما ورد النص بتصريره البغل للنهي عن أكله في خبر أبي داود ولتولد بين ما كول وغيره والمتولد بين ما كول وغيره حرام كالتولد بين كلب وشاة ومن هذا التعليل يعلم أن الكلام في البغل المتولد بين فرس وحمارة أهلي فان تولد بين فرس وحمارة وحشي أو بين فرس وبقرحل بلا خلاف ومما ورد النص بتصريره أيضا الحمارة الأهلي للنهي عنه في خبر الصيحين وكنية الذكر أبو زياد وكنية الاتي أم محمود ويحرم كل ما ندبه إلى

الحلال منها وغيرها (وكل حيوان استطابته العرب) الذين هم أهل ثروة وخصب وطباع سليمة ورعاية (فهو حلال إلا ما)

قتله كنية وعقرب وغراب أبقع وحذاء وفأرة وكلب عقور وبرغوث وتبور بضم الزاي وبق
 وانما ندب قتلها لا يذاتها وأما الكلب غير العقور فان كان فيه منفعة حرم قتله انما قاتوا ان كان
 لا منفعة فيه حرم قتله على المعقد خلافاً لشيخ الاسلام ومن تبعه في قوله بأنه يكره قتله ويكره
 قتل ما لا ينفع ولا يضرك كالثعلب والخنفساء والجعلان وهود وينة معروفة تسمى الزعزوق وما فيه منفعة
 ومضرة لا يندب قتله لنفعه ولا يكره لضرره وتحريم الرخة وهي طائر أبيض والبغاة وهي
 كالحدأة طائر أبيض يطير الطيران والبيضا جودتين مع تشديد الثانية وبالقصرو وهو الطائر
 المعروف بالدرّة والطاوس وهو طائر في طبعه العفة وجب الزهون نفسه والخيلاء والاعجاب
 بريته وهو مع حسنه يشاء به ويحرم أيضاً ما نهي عن قتله كخفاف ويسمى عصقوا والجنّة
 لانه زهد ما في أيدي الناس من الاقوات وغل وذباب ولا تحل الحشرات وهي صفار ودواب
 الارض كخنفساء ودود (قوله أي حيوان) هو بالرفع في كلام الشارح لا كمن مقتضى
 القواعد النحوية أن يكون منصوباً لانه مستثنى من كلام تام موجب كما في قولك قام القوم
 الا زيداً ويمكن أن يوجه بأنه جرى على طريقة ربيعة فانهم يرمون المنصوب بصورة المرفوع
 والمجرور ويأتى قول المصنف فهو حلال في قوة أن يقال فهو لا يحرم فهو متضمن للنفي ويكون
 الاستثناء من الضمير المستتر على أن هناك لغة تجوز الرفع في المستثنى من كلام تام موجب
 وان كانت غير ما اشتهر عند النحاة (قوله ورد الشرع) أي شرعنا لأن شرع من قبلنا ليس شرعاً
 لنا وان ورد في شرعنا ما يوافقه خلافاً لشيخ الاسلام وقوله بصرية أي كالبغل والحصان وغيرهما
 مما قد مناه لك وقوله فلا يرجع فيه أي فيما ورد الشرع بصرية وقوله لا استطابهم له أي لو فرض
 أنهم استطابوه لأن محل الرجوع لا استطابهم فيما لا نص فيه من كتاب أو سنة أو إجماع وهو
 معلوم من الاستثناء فذلك قال المحقق لا حاجة اليه لا كمن الشارح ذكره للإيضاح (قوله
 وكل حيوان استخبطته العرب الخ) هذا مفهوم القاعدة صرح به ايضاً ما فقد ذكر المصنف هذه
 القاعدة مطلقاً بقوله وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال ومفهوم ما بقوله وكل حيوان
 استخبطته العرب فهو حرام (قوله أي عدوه خيئاً) فالسين والتاء في ذلك للعدو كما في قوله
 استطابته ولذلك فسرناه بقولنا أي عدوه طبيياً (قوله فهو حرام) أي لأن الله تعالى أناط
 التحريم بالحيثيات كما تقدم (قوله الا ما الخ) أي الاحياء ما الخ وهو استثناء من مفهوم القاعدة
 المتقدمة فقد استثنى من المفهوم كما استثنى من المنطوق وقوله ورد الشرع أي شرعنا لأن شرع
 من قبلنا ليس شرعنا كما مر وقوله باباحته أي بعله فما ورد الشرع بعله الانعام وهي الابل والبقرة
 والغنم لقوله تعالى أحلت لكم بهيمة الانعام والخيول والحمير عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمير وأذن في لحوم الخيل وفيها ما عن أسماء نضرنا على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسافاً كلناه وفن بالدينة وأما خبر النهي عن لحوم الخيل فهو
 منكر كما قاله الامام أحمد وغيره أو منسوخ كما قاله أبو داود وبقرو وحش وحمار لانهم ما من
 الطبيات وقال صلى الله عليه وسلم في الثاني كما من لحمه وأكل منه وقبس به الاقل وطبي وغلبة
 بالاجماع وضيق لانه صلى الله عليه وسلم قال يحمل أكله ولأن نابه ضعيف لا يعدو به ومن عجيب
 أمره أنه يبيض ويكون سنة ذكر أو سنة أنثى ويقال للذكر سبعان على وزن عمران واللات

أي حيوان (ورد الشرع
 بصرية) فلا يرجع فيه
 لا استطابهم له (وكل
 حيوان استخبطته العرب)
 أي عدوه خيئاً فهو حرام
 الا ما ورد الشرع باباحته

ضبيع وهو من أحق الحيوان لانه يتناوم حتى يصاد وضب لانه أكل على ماأثنه صلى الله عليه وسلم ولم يأكل منه فقبل له أحرام هو قال لا ولكن ليس بأرض قوى فأجد نفسي تعافه للذكر منه ذكران وللاتي فرجان وأرب لانه يبعث بوركها الى التي صلى الله عليه وسلم فقبله وأكل منه رواء البخاري وثعلب لانه من الطيبات ولا يتقوى بنابه وكنته أبو الحصين ويربوع لأن العرب تستطيه ونابه ضعيف وفنك يفتح الفاء والنون لأن العرب تستطيه ويتخذ من جلده القرو لحفته ولينه وسور يفتح السين وتشديد الميم وسجباب لأن العرب تستطيهما وهما نوعان من ثعالب التزلز والقنفذ بالذال المجهة والوبر باسكان الموحدة وهو أصفر من الهر عينه كلاء لا ذنب له والدليل وبنت عرس والحوصل وهو طائر أبيض أكبر من الكركي ذو حوصلة عظيمة ويتخذ منه فرو ويحل كركي وبط وأوز ودجاج وحمام وهو كل ما عاب أي شرب الماء وهدراى صوت وما على شكل عصفور كفسد لب وصعوبة وهي صغار العصافير وأما الغراب فأناوع منها الزاغ وهو أسود صغير وقد يكون محمر المنقار والرجلين وهو حلال على الأصح لانه مستطاب ينسبه الفواخت يأكل الزرع ولذلك يقال له غراب الزرع ومنها الابقع والعقعق ويقال له الققعق صوته العقعقة تشبه العشب بصوته وهو ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح والغداف الكبير ويسمى الغراب الجبلي لانه لا يسكن الا الجبال وهذه الثلاثة حرام وأما الخداف الصغير فقد اختلف فيه والمعتمد أنه يحل وقد صرح بحله البغوي والجرجاني والرويانى وعلاه بانه يأكل الزرع واعقده الاسنوى والبلقينى وصح في أصل الروضة تحريمه ويرى عليه ابن المقرئ للامر يقتل الغراب في خبر مسلم ويحجب من طرف الاولين بأن الامر يقتله محمول على الابقع وقومه وأما الزرافة فهل تحل أو لا فيها تردد والأصح أنها تحرم كما في المجموع وفي العباب أنها تحل وبه قال البغوي وصوبه الأذرى والزركشى وهي حيوان طويل اليدين قصير الرجلين عكس اليربوع وهي متولدة من سبع حيوانات كما قيل ويتويدة أن الزرافة لغة الجماعة ولها وأمس كالابل وجلده كالغهد وذنوب كالنظي وقرون وقوائم وأظلاف كالبرقق الثلاثة لكن لا ركب لها في يديها وقيل غير ذلك (قوله فلا يكون حراما) أي ولا يرجع لاستنباطهم له لو فرض أنهم استنبطوه فعمل الرجوع لاستنباطهم واستنباطهم فيما أنص فيه من كتاب أو سنة أو إجماع بتحريم ولا تحليل ولم يرد أمر يقتله ولا بعده (قوله ويحرم من السباع) قال الشيخ القليوبي ولو قال من الحيوان أو من غير الطيور كان أولى وأنسب ووجه الشيخ الشنوائى بأن كلام المصنف يقتضى أن السباع فيها ماله ناب وفيها ماله لا ناب وليس كذلك وقوله ماله ناب قوى يعد وبه أي كل ماله ناب قوى يسطويه وخروج بذلك ماله ناب ضعيف لا يعد وبه كالضبيع فانه يحل كله كما مر فلا حاجة لاستثنائه كما صنع المحشى وقوله على الحيوان أي على غيره من الحيوانات (قوله كاسد) ويسمى أسامة وذكر ابن خالويه أن له خمسمائة اسم وزاد عليه على بن جعفر مائة وثلاثين اسما فتكون الجملة ستمائة وثلاثين اسما وقوله ونمر يفتح النون وكسر الميم وهو حيوان معروف أخبث من الاسد اذا شبع نام ثلاثة أيام ورائحة فمه طيبة ومما دخل بالكاف الذئب بالهمز وعلمه وهو حيوان معروف موصوف بالانفراد والوحدة ومن طبعه أنه لا يعود الى فريسة شبع منها وينام بأحدى عينيه حتى تكتمنى

فلا يكون حراما (ويحرم من السباع ماله ناب) أي سن (قوى يعد وبه) على الحيوان كاسد ونمر

من النوم ثم يقصها وينام بالآخرى ليحرص باليقظة ويستريح بالنائمة والدب يضم الدال
 المهلة والقيل وكنيته أبو العباس واسم القيل المذكور في القرآن محمود وهو صاحب حقد
 وعداوة وغضب ولسانه مقلوب ولولا ذلك لتكلم وفيه من القهم ما يقبل به التأديب والتعليم
 ويعمر كثيرا وأهل الهند قنعهم لما اشغل عليه من الخصال المحمودة ويخاف من الهزة خوفا
 شديدا والقرد وهو حيوان ذكي الفطنة سريع الفهم يشبه الإنسان في غالب حاله
 لأنه يعضن ويضرب ويتناول بيده الشيء ويأنس بالناس والكلب والخنزير والقهد وابن آوى
 بالمد بعد الهزة وهو فوق الثعلب ودون الكلب طويل الخالب فيه شبيه من الذئب وشبه من
 الثعلب سمي بذلك لأنه يأوى إلى عواء أبنائه جنسه ولا يعوى إلا ليلا إذا استوحش والهزة
 ولو وحشية (قوله ويحرم من الطيور ما له مخالب) أي كل ما له مخالب وقوله بكسر الميم وفتح اللام
 أي واسكان المجهمة (قوله أي ظفر) عبارة الشيخ الخطيب وهو الطير كالتفطر للإنسان وهي
 أحسن من عبارة شارحنا لأنها تفيد أنه في الطير سمي ظفرا وليس كذلك فاعل تفسيره بالظفر
 على سبيل التجوز لأنه يشبه الظفر (قوله قوى يخرج به) أي الخلب (قوله كصقرو باز) أي
 وشاهين ونسر وعقاب وجميع جوارح الطير كما قاله في الروضة (قوله ويجعل) أي يجب
 لأنه جواز بعد منع فيصدق بالوجوب وانما وجب لأن تاركه ساع في هلاك نفسه وقد قال تعالى
 ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وقال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم وقوله للمضطر أي من أصابته
 الضرورة فهذا بيان لحكم ما يؤكل حال الاضطرار بعد بيان حكم ما يؤكل حال الاختيار
 (قوله وهو من خاف على نفسه الخ) أشار بتعبيره بالخوف إلى أنه لا يشترط تحقق وقوع الضرر به
 لو لم يأكل بل يكفي في ذلك الظن كافي الأكرام على كل ذلك ويعلم من ذلك أنه لا يشترط الاشراف
 على الهلاك بل لو انتهى إلى هذه الحالة لم يحل له الأكل من الميتة لأنه لا يفسد حينئذ كما صرح به
 في أصل الروضة (قوله من عدم الاكل) أي من أجله وسببه (قوله في النخسة) أي في حال
 النخسة وهي بفتح الميم وسكون الحاء المجهمة وفتح الصاد المهملة الجماعة ومنهم من عبر عنها
 بالجوع الشديد (قوله موتا) مفعول لخاف وقوله أو مرضا مخوفا معطوف على ما قبله وكذا
 ما بعده (قوله أو انقطاع رفقته) أي انقطاعه عن رفقته أو وضعه عن مشي أو ركوب والضابط
 في ذلك كل ما يبيح التيمم (قوله ولم يجدا ما يأكله حلالا) أي ولو لقمة فلا يجوز أن معه لقمة
 أن يأكل من الميتة حتى يأكلها وإذا وجد الحلال بعد تناول الميتة لم يلزمه التقاضي على المعتد
 فنقول الشيخ الخطيب يلزمه التقاضي ضعيف بخلاف ما لو أكره على شرب خمر أو أكل كل محرّم
 فانه يلزمه التقاضي إذا قدر وكانص عليه في الآثم ويجب تقديم الميتة على طعام غيره الذي لم يذله
 ولو بعوض وعلى الصيد الذي حرم بأحرام أو حرم ولو لم يجد الميتة فله أكل طعام غائب بيده
 وحاضر غير مضطر إليه كذلك ويلزمه بذله لمعصوم بمن مثل مقبوض إن حضر والافق ذمته
 ولا تخن له أن يذكره فان امتنع من بذله أخذه منه قهرا ولو قتله ولا ضمان عليه بقتله إلا أن كان
 المضطر كقرا وصاحب الطعام مسلما فيضمنه حيثئذ كما يجنبه ابن أبي الدم وخروج بالمعصوم غيره
 وهو مراق الدم فلا يجب بذله فان كان الحاضر مضطرا إليه لم يلزمه بذله لمضطر آخر بل هو
 أحق به لقوله صلى الله عليه وسلم أبدا بنفسك وإبقاء لمجته نعم إن كان غير المالك نيبا وجب

(ويجوز من الطيور ما له
 مخالب) بكسر الميم وفتح اللام
 أي ظفر (قوى يخرج به)
 كصقرو باز وشاهين (ويجعل
 له مضطر) وهو من خاف على
 نفسه الهلاك من عدم
 الأكل (في النخسة) موتا
 أو مرضا مخوفا أو زيادة
 مرضا أو انقطاع رفقته
 ولم يجدا ما يأكله حلالا

على المالك بذله ويسن له ان يار غيره ان كان ذلك الغير مسلماً معصوماً لقوله تعالى ويؤثرون
 على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهو من شيم الصالحين بخلاف الكافر والبهيمه ومراق الدم
 فيجب أن يقدم نفسه على هؤلاء (قوله أن يأكل) أي إلا ان كان عامياً بسفره فليس له الاكل
 من الميتة حتى يتوب لأن الاكل من الميتة رخصة وهي لا تنطاط بالمعاصي ومثل المعاصي بسفره
 مراق الدم القادر على عصمة نفسه كالمترد والحربي وتارك الصلاة بعد أمر الامام والقاتل
 في قطع الطريق فليس لهم الاكل من الميتة لقد رتبهم على عصمة أنفسهم بالاسلام في المرقعة
 والحربي والتوبة في غيرهما بخلاف الزاني المحسن والقاتل في غير قطع الطريق فلهما الاكل
 من الميتة لعدم قدرتهم على عصمة أنفسهم بالتوبة (قوله من الميتة المحترمة عليه) أي قبل
 الاضطرار وأفهم اطلاق المصنف الميتة المحترمة أنه يخبر بين أنواعها حتى بين ميتة المأكول
 وغيره كمنته شاة وحمار فيخبر بينهما خلافاً لبعضهم في قوله بوجوب تقديم ميتة المأكول على ميتة
 غيره من يجب تقديم ميتة الحيوان الطاهر في حياته كما روينا على ميتة النخس في حياته كخنزير
 وكلب كما صححه في المجموع وهو المعتمد وان خالفه الاسنوي ولو اضطر شخص لأكل الحيوان الذي
 لا يحل أكله كالحمار فهل يجب عليه ذبحه لانه يزيل العفونات أو لا لان ذبحه لا يقصد قال
 الشبرا مسلبي وقع في ذلك تردد والاقرب عدم الوجوب والمضطر أكل ميتة الأدي إذا لم يجد
 ميتة غيره لأن حرمة الحي إلى أعظم من حرمة الميت إلا ان كان الميت نيباً فلا يجوز الاكل منه جزماً
 لشرفه على غيره بالنبوة وكذلك لا يجوز للمضطر الكافر الاكل من ميتة المسلم لشرفه عليه
 بالاسلام ولا يجوز تلخ ميتة الأدي ولا شياً حيث جوزنا أكلها لما فيه من هتك حرمة الأدي إذا
 تعدرت اساغته وبذلك يتخير في ميتة غيره بين أكلها ميتة وغيره وله قتل من له عليه قصاص
 وأكله ولو بغير اذن الامام وانما اعتبر اذنه في غير حال الضرورة تأدياً معه وفي حال الضرورة
 لا يراعى فيها أدب وله قتل غيره معصوم وأكله كترتد وزان محسن وتارك صلاة بعد أمر الامام له بها
 وقاتل في قطع الطريق وحربي ولوصيا وأمرأة ومجنونا ونحوهم قبل أسرهم والافهم أرقاء الملوك
 معصومون ولو وجد بالغا حراً يابوسياً حراً يابوسياً قتل البالغ وأكله وكف عن الصبي ونحوه
 مراعاة لحق الغائبين ولأن الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكمي ولا يجوز قتل المعصوم كذبي
 ومعاهد وقطع جزء المعصوم كقتله فلا يجوز قطع جزء نفسه لا كله ان فقد ميتة وكان
 خوف قطعه أقل من خوف عدم الاكل وبالأولى ما لو اتقى الخوف بالكسبة في القطع فان كان
 لاكل غيره من المضطرين لم يجوز قطع الجزء إلا ان كان ذلك الغير نيباً فيجب القطع له وكذلك لا يجوز
 قطع الجزء ان وجد ميتة أو كان خوف القطع أكثر من خوف محذور الاكل وبالأولى ما اذا
 كان الخوف في القطع فقط فان استوى الخوف في القطع وعدم الاكل حرم هنا القطع
 بخلاف مسئلة السلعة فانه يجوز فيها القطع اذا استوى الضرر في القطع وعدمه والفرق أن
 في مسئلة السلعة قطع عضو لا يترتب على بقائه شين فوسعوا فيه دون ما هنا فان فيه قطع
 عضواً أصلياً لا يترتب على بقائه شين فضيقتوا فيه (قوله ما) نكرة موصوفة كما
 أشار إليه الشارح بقوله أي شياً ويصح جعلها موصولة وتفسر حيث ذاب الذي ولا يجوز للمضطر ان
 توقع حلالاً على قرب أن يأكل غير ما يستدعيه لاندفاع الضرورة به مع ترقب وجود الحلال بعينه

أن يأكل من الميتة المحترمة
 عليه (ما) أي شيئاً

ولقوله تعالى غير متجانف لاثم أي غير مماثل لشبع فالمراد بالاثم الشبع كما قيل فم ان خاف تلغأ أو مرضاً أو زيادته ان اقتصر على سذ الرمق جازت له الزيادة بل وجبت لتلايضرة نفسه ويجوز له التزوّد من المحرم ولورجا الوصول الى الحلال (قوله يستبد به ومقه) بالسبب المهملة ان فسر الرمق ببقية الروح كما صنع الشارح وبالنسبة المبهمة ان فسر الرمق بالقوة فالقوة فالحاصل أنه ان فسر الرمق ببقية الروح فالسبب بالسبب المهملة وان فسر الرمق بالقوة فالسبب بالشين المبهمة ولا يتعين ذلك بل يصح قراءته بالسبب والشين على كل من المعنيين لأن المراد أنه يستدل بالحاصل في بقية الروح أو القوة على قراءته بالسبب ويقوى بقية الروح أو القوة على قراءته بالشين لكن قال الأذوي وغيره الذي تحفظه أنه بالمهملة وهو كذلك في الكتب فالاولى الاقتصار عليه وان صح المعنى على كل من الضبطين (قوله أي بقية دوحه) تفسير الرمق وفسره بعضهم بالقوة وهو أظهر لأن الروح لا تجزأ بخلاف القوة فانها تجزأ كما هو ظاهر (قوله ولنا ميتان حلالان) أي فهما مستثنيان من الميتة فيحلال خبر أحلت لنا ميتتان السمك والجراد فيحل أكلهما وبلعهما ويكره قطعهما حين وكذلك ذبحهما فيكره الاسمكة كبيرة بطول بقاؤها فيسند ذبحهما من ذيلها ويحل قليهما ولا يتجسس الدهن كزيت بمان في جوفهما ان كانا صغيرين لان كانا كبيرين للعفوع عنه في الاول دون الثاني (قوله وهما) أي الميتتان الحلالان وقوله السمك أي ما لا يعيش الا في البحر ويكون عينه في البر يعيش مذبح ولو على غير صورة السمك المشهور كان يكون على صورة كلب او خنزير ويحرم ما يعيش في البر والبحر كالضفدع والسرطان ويسمى عقرب الماء والحية والسناس والتساح والسمكة بضم السين وفتح اللام نلت لهما ولقنسى عن قتل الضفدع وقوله والجراد مشتق من الجرد وهو يترى ويجرى وبعضه أصفر وبعضه أبيض وبعضه أحمر وبعضه كبير الجثة وبعضه صغيرها وله يدان في صدره وفاتمتان في وسطه وربلان في مؤخره ولبس في الحيوانات أكثر افساد منه قال الاصمعي أثبت البادية فرأيت رجلاً يزرع برافلاً هام على سوقه وجاد بسنبله جاء اليه الجراد فجعل الرجل ينظر اليه ولا يعرف كيف يصنع ثم أنشأ يقول
مرا الجراد على زدي فقلت له * لا تأكلن ولا تشغلن بافساد
فقام منهم خطيب فوق سنبلة * اناعلى سفر لا بد من زاد

(يستبد به) أي بقية
روحه (ولنا ميتتان
حلالان) وهما السمك
والجراد (ولنا دمان
حلالان) وهما الكبد
والطحال وقد عرف من
كلام المصنف هنا وفيما سبق
أن الحيوان على ثلاثة
أقسام أحدها ما لا يؤكل
فذي يئنه وميتته سواء

ولعابه سم على الاشجار لا يقع على شئ الا أفسده (فائدة) * روى القرطبي عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله خلق في الارض ألف أمة سقانة في البحر وأربع مائة في البر وقال مقاتل خلق الله تعالى ثمانين ألف عالم أربعين ألفاً في البحر وأربعين ألفاً في البر (قوله ولنا دمان حلالان) أي الحديث أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال رفعه ابن ماجه بسند ضعيف عن ابن عمر رضي الله عنهما وصحح البيهقي وقفه على ابن عمر وقال حكمه حكم المرفوع ولذلك قال في المجموع الصحيح أن ابن عمر هو القائل أحلت لنا وأنه يكون بهذه الصيغة مرفوعاً (قوله الكبد) بكسر الموحدة على الافصح وقوله والطحال بكسر الطاء المهملة لا غير والناس يقولونه بالضم فهو لحن (قوله وقد عرف من كلام المصنف هنا وفيما سبق الخ) غرض الشارح بذلك بيان حاصل كلام المصنف وقوله أن الحيوان على ثلاثة أقسام أي كائن على ثلاثة أقسام من كينونة المقسم على أقسامه (قوله أحدها) أي أحد الاقسام الثلاثة وقوله

ما لا يؤكل أى كالحمار وغيره مما تقدم وقوله فذبيحته وصيته سواء أى فى التحريم لأن ذبحه لا يفيد
 شيأ (قوله والثاني) أى من الأقسام الثلاثة وقوله ما يؤكل أى كالشاة وغيرها مما تقدم وقوله
 فلا يصلح إلا بالتذكية الشرعية أى بخلاف ما إذا لم يذك أصلاً أو ذك كذكاة غير شرعية (قوله
 والثالث) أى من الأقسام الثلاثة وقوله ما تحل ميتته أى ولو بقتل مجوسى وقوله كالسك والجراد
 أى قتل ميتتهما كما مر والناهر أن الكاف استقصائية كما يؤخذ من قوله ولنا ميتتان حلالتان
 وهما السمك والجراد (فصل فى أحكام الأضحية) • أى ككونها سنة مؤكدة كما سيأتى فى قوله
 والأضحية سنة مؤكدة وهى مشتقة من الضحوة معيت باسم مشتق مما اشتق منه اسم أول وقتها
 وهو الضحى والأصل فيها قوله تعالى فصل لربك وانحر أى صل صلاة العيد وانحر الأضحية بناء
 على أشهر الأقوال أن المراد بالصلاة صلاة العيد وبالضريح الأضحية وخبر الترمذى عن عائشة
 رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب إلى الله
 تعالى من إراقة الدم أنها لتأتى يوم القيامة بقرونها وأغلافها وإن الدم ليقع من الله بكمكان قبل أن
 يقع من الأرض فطيبوا بها نفساً أى فلتطيب بها نفوسكم أو فافعلوها عن طيب نفس وخبر مسلم
 عن أنس رضى الله عنه قال ضحى النبى صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده
 الذكيرة وسمى ~~ب~~برو وضع رجله المباركة على صفاحهما ومعنى أملحين أبيضان أو اللذان
 بياضهما أكثر من سوادهما لأن الأملح قيل الأبيض الخالص وقيل الذى بياضه أكثر من سواده
 وقيل غير ذلك وأول طلبها كان فى السنة الثانية من الهجرة (قوله بضم الهمزة فى الأشهر) وقد
 تكسر الهمزة فى غير الأشهر والياء فيه ما تخففه أو مشددة وجهها حينئذ أضافى بتشديد الياء
 وتخفيفها ويقال ضحية بفتح الضاد وكسرها وجمعها ضحايا كعطية وعطايا ويقال أيضاً أضحية
 بفتح الهمزة وكسرها وجمعها أضحي بالتسوين كأرطاة وأرطى فهذه ثمان لغات (قوله وهى)
 أى الأضحية وقوله اسم لما يذبح من النعم أى التى هى الأبل والبقر والغنم فشرط الأضحية أن
 تكون من النعم التى هى هذه الثلاثة لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكاً لذكر اسم الله على
 ما رزقهم من بهيمة الأنعام ولأن التضحية عبادة تتعلق بالحیوان فاخصت بالنعم كالذكاة فأنما
 عبادة تتعلق بالحیوان فاخصت بالنعم وعن ابن عباس أنه يكفى إراقة الدم ولو من دجاج أو أوز
 كما قاله الميدانى وكان شيخنا رحمه الله يأمر الفقير بتقليده ويقبس على الأضحية العقيقة ويقول
 لمن ولده مولود عني بالديكة على مذهب ابن عباس وقوله يوم عيد النحر أى بعد طلوع شمس يومئذ
 قد دركعتين وخطبتين خفيفتين كما سيأتى وقوله وأيام التشريق أى يليها وان كان الذبح فيها
 مكروهاً وعبارة الشيخ الخطيب من يوم العيد إلى آخر أيام التشريق فدخل فى عبارته اللىالى
 وقوله تقرب إلى الله تعالى أى على وجه التقرب إلى الله تعالى وخروج بذلك ما يذبحه الشخص
 لإكل أو الجزاء بالبيع والحاصل أن القيد ثلاثة الأول كونها من النعم الثانى كونها فى يوم
 العيد وأيام التشريق ولياها الثالث كونها تقرباً إلى الله تعالى (قوله والأضحية) أى بمعنى
 التضحية كما فى الروضة لا بمعنى العين المضى بها كما يؤممه كلام المصنف لأنها لا يصح الأخبار عنها
 بأنها سنة وإنما يصح الأخبار بذلك من التضحية التى هى فعل القائل ولذلك قال فى المنهج
 التضحية سنة مؤكدة وفى بعض النسخ الأضحية بأسقاط الواو التى للاستئناف ويأتى فيها المصنف

والثانى ما يؤكل فلا يصلح
 بالتذكية الشرعية
 والثالث ما تحل ميتته
 كالسك والجراد
 (فصل فى أحكام الأضحية)

بضم الهمزة فى الأشهر وهى
 اسم لما يذبح من النعم يوم عيد
 النحر وأيام التشريق تقرباً
 إلى الله تعالى (والأضحية)

كثيرا (قوله سنة مؤكدة) أى فى حقنا وأما فى حقه صلى الله عليه وسلم فهى واجبة والمخاطب بها المسلم البالغ العاقل المتزكى المستطيع وكذا البعض إذا ملك ما لا يرضه الحر والمراد بالمستطيع من يقدر عليها فاضلة عن حاجته وحاجة غيره يوم العيد وأيام التشريق لأن ذلك وقتها وتطير ذلك زكاة الفطر فانهم اشترطوا فيها أن تكون فاضلة عن حاجته وحاجة غيره يوم العيد وليسته لأن ذلك وقتها ويحتمل أنه يكتفى أن تكون فاضلة عما يحتاجه فى ليلة العيد ويومه فقط كما فى صدقة التطوع لأنها نوع صدقة ولذلك كانت من المكاتب متوقفة على إذن سيده كما ترتب رواته وهى أفضل من صدقة التطوع للاختلاف فى وجوبها وقال الشافعى لا أرخص فى تركها لمن قدر عليها ومراعاة رضى الله عنه أنه يكره تركها للقادر عليها سواء كان من أهل البوادرى أو من أهل الحضر أو السفر ولا فرق بين الحاج وغيره فقد ضحى صلى الله عليه وسلم فى معنى عن نساءه بالبقر ورواه الشيخان ويسن لمن يريد التضحية أن لا يزال شعره وظفره فى عشر ذى الحجة حتى يضحي ولو آخر التضحية إلى آخر أيام التشريق استمر كذلك حتى يضحي ومثل شعره وظفره جلدة لا تضرب أزالها ولا حاجة له فيها فيكرهه إزالة ذلك ولو فى يوم الجمعة ونحوه انتهى عنها فى خبر مسلم والمعنى فيه شمول المظفرة والعقب من الناب لجميع ذلك ويسن للرجل أن يذبح الأضحية بنفسه أن أحسن الذبح لأنه صلى الله عليه وسلم ضحى بنفسه كما رواه الشيخان ويسن للمرأة أن توكل فى ذبحها كما فى المجموع ومثلها الخنثى وكذلك من لم يحسن الذبح ويسن لمن وكل فى ذبحها أن يشهد حاله أنه صلى الله عليه وسلم قال لقاطمة رضى الله عنها قولى إلى أضيحتك فاشهد بها فإنه بأقل قطرة من دمها يغفر لك ما سبق من ذنوبك رواه الحاكم وصححه أسنده قال عمران بن حصين هذا لك ولاهل بيتك فأهل ذلك أنتم أم المسلمين عامة قال للمسلمين عامة (قوله على الكفاية) أى لغیر المنفرد والافسنة عين كما أشار إليه الشارح فى التفریع بقوله فاذا أتى بها واحد من أهل بيت الخ وقد نظم شيخنا سنن الكفاية فى قوله رحمه الله

سنة مؤكدة على الكفاية
فاذا أتى بها واحد من أهل
بيت كفى عن جميعهم ولا تجب
الأضحية إلا بالنذر

أذان وتحييت وفعل بيت • إذا كان مندوبا ولا كل بسجلا
وأضحية من أهل بيت تعددوا • ويد مسلام والأقامة فاعقلا
فذى سبعة أن جابها البعض يكتفى • ويسقط لوم عن سواء تكملا

(قوله فاذا أتى بها واحد من أهل بيت) أى بحيث يكونون فى نفقة واحدة وقوله كفى عن جميعهم أى فى سقوط الطلب فقط والافتقار إليها خاص بالفاعل وفى كلام الرملى ما يقتضى حصول الثواب للجميع فراجع (قوله ولا تجب الأضحية إلا بالنذر) أى حقيقة أو حكما فالأول كقوله الله على أن أضحي بهذه والثانى كقوله جعلت هذه أضحية فالجعل بمنزلة النذر بل متى قال هذه أضحية صارت واجبة وإن جهل ذلك فما يقع من العوام عند سؤالهم عما يريدون التضحية به من قولهم هذه أضحية تصير به واجبة ويحرم عليهم الأكل منها ولا يقبل قولهم أرذنا التطوع به بخلاف بعضهم وقال الشبراوى لا يعد اعتقار ذلك للعوام وهو قريب لكن ضعفه مشايخنا فالجواب المخلص من ذلك أن يقول المسؤول نريد أن نذبحها يوم العيد ثم لا تجب بقوله وقت ذبحها اللهم هذه أضحية فتقبل منى يا كريم ونحو ذلك ولا يشترط فى المعينة ابتداء النذرنية بخلاف التطوع بها والواجبة بالجعل أو بالتعيين مما فى النعمة فيشترط لهاتيه عند الذبح أو عند التعيين لما يضحي به

كالنية في الزكاة فله تفويضها لمسلم محزون لم يוכלه في الذبح ولو وكل في الذبح كفت نيته عن نية
الوكيل بل لو لم يعلم الوكيل أنه مضى لم يضرم من ذرا أخيه معينة كأن قال الله على أن أضي
بهمه وفي معناه جعلت هذه أخيه أو ذرا أخيه في ذمته كأن قال الله على أخيه ثم عيّن الزمه
ذمها في وقتها وقام بمقتضى ما التزمه فلو خرج الوقت لزمه ذمها قضاء كما نقله الرواية عن
الاصحاب فإن تلفت الأولى بلا تقصير فلا شيء عليه لأنها خرجت عن ملكه بالذبح وصارت وديعة
عنده أو تلفت بتقصير لزمه الأكثر من مثلها يوم النحر وقيمتها يوم التفتيل شري بها كريمة أو مثلين
للتالفة نأ كثر فإن أتلفها أجنبي لزمه دفع قيمتها للناذر ليشتري بها مثلها فإن لم يجد فدونها وإن
تلفت الثانية ولو بلا تقصير بقي الأصل في ذمته لأن ما التزمه ثبت في ذمته فهو في ضمانه إلى حصول
الوفاء فبطل التعيين بتلف المعينة ويعود ما في الذمة كما كان (قوله ويجزئ فيها الجذع من
الضأن) أي خبر الأمام أحمد فحوا بالجذع من الضأن فإنه جائز وقوله وهو ما له سنة أي أن الجذع
مقدم أسنانه قبلها والأجزاء على الأرجح لكن بشرط أن يكون اجذاعه بعد ستة أشهر والحكمة
في تخصيص الأجزاء بهذا السن أنه زمن البلوغ لأن الأقل بمنزلة البلوغ بالسن والثاني بمنزلة
البلوغ بالاحتلام والحيوان يكتمل عند بلوغه فلا تحمل أشباه ولا يزود كره قبل ذلك وكلام
الشارح شامل للذكر والأنثى والخنثى فيجزئ كل منها لكن الذكر أفضل إن لم يكثر نزوانه والا
فالأنثى أفضل وبه يجمع بين الكلامين المتناقضين قال في التمهيد ليس في الحيوانات خنثى
إلا في الأدمى والأبل قال التوروي وقد يكون في البقر جاني من أنثى به يوم عرفة سنة أربع
وسبعين وسقائه وقال عندي بقرة خنثى لا ذكرا ولا فرج وانما لها خرق عند ضرعها يخرج منه
فضلاتها فهل تجزئ أخيه أو لا فقلت لا تخلوا أما أن تكون ذكرا وأما أن تكون أنثى وكلاهما
يجزئ في الأخيه وليس فيه ما ينقص اللحم (قوله وطعن في الثانية) هو لا ذم لما قبله وانما ذكره
الشارح لإفادة أن المراد سنة تحديد وهكذا يقال فيما بعد (قوله والثني من المعز الخ) أي خبر
مسلم لا تذبحوا الأمسنة إلا أن يعسر عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن والمسننة هي الننية من
المعز والأبل والبقر فما فوقها وقضيته أن جذعة الضأن لا تجزئ إلا إذا عجز عن المسننة والجمهور
على خلافه وجعلوا الخبر على التدب والمعنى يندب لكم أن لا تذبحوا الأمسنة فإن عجزتم فاذبحوا
جذعة من الضأن (قوله وهو ما له سنتان وطعن في الثالثة) فهو كالثني من البقر إلا أن ذلك
قال في المنهج وبلوغ بقرة ومعز سنتين (قوله والثني من الأبل ما له خمس سنين) ولذلك قال
في المنهج وأبل خد أي بلوغ أبل خمس (قوله والثني من البقر ما له سنتان) فهو كشني المعز كما
تقدم (قوله وتجزئ البدنة) وهي البعير من الأبل ذكر أو أنثى أو خنثى فالتالفة فيها للوحدة
سبب بذلك لاتساع بدنها وقوله عن سبعة أي سبعة أشخاص أو سبعة بيوت وهي بمنزلة سبعة
أصاحب فيلزم كل واحد من السبعة التصديق بجزء من حصته كما سيأتي في قوله ويطعم الفقراء
والمساكين وفي معنى السبعة شخص طلب منه سبع أشياء لأسباب مختلفة كفتح وقرآن وترك رمي
ومبيت ونحو ذلك ولو اشترك أكثر من سبعة في بدنة لم تجزئ عن واحد منهم ولو ضحى واحد بدنة
أو بقرة بدل شاة فالأند على السبع تطوع يصرفه مصرف التطوع إن شاء والمتولين أبل وختم
لا يجزئ عن أكثر من واحد ويعتبر في ذلك أعلى السنين (قوله اشتركوها في التضحية بها) أي

(ويجزئ فيها الجذع من
الضأن) وهو ما له سنة
وطعن في الثانية (والثني من
المعز وهو ما له سنتان) وطعن
في الثالثة والثني من الأبل
ما له خمس سنين وطعن في
السادسة والثني من البقر
ما له سنتان وطعن في الثالثة
(وتجزئ البدنة عن سبعة)
اشتركوها في التضحية بها

بالبدنة ومثلها الهدى والعقيقة وغيرهما فالنقييد بالتضحية لخصوص المقام سواء اتفقوا في نوع
 القرية أم اختلفوا فيه كما اذا قصد بعضهم التضحية وبعضهم الهدى وبعضهم العقيقة وكذلك
 مالوا واد بعضهم التضحية وبعضهم الاكل وبعضهم البيع ولو كان أحدهم ذميا لم يقدح فيما
 قصده غيره من أضحية ونحوها ولهم قسعة اللحم لانها قسعة افراز على الاصح كما في المجموع والجزار
 بيع حصته بعد ذلك (قوله وتجزئ البقرة عن سبعة كذلك) أي اشتركوا في التضحية بهم مع أن
 ذلك ليس بقيد كما علم مما مر (قوله وتجزئ الشاة عن شخص واحد) أي لا عن أكثر منه فلو
 اشترك مع غيره فيها لم تكف نعم لو ضحى عنه وأشرك غيره معه في نواحيه لم يضتر وكذلك لو ضحى عنه
 وعن أهله فلا يضرو على ذلك حل خبر مسلم ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين وقال اللهم
 تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد وظاهره شعور ذلك للفقراء والأغنياء أكن بعض الخطباء
 يقول لا تحزن أيها الفقير فقد ضحى عنك البشير النذير فخص الفقير دون الغني إلا أنه ليس فيه
 صيغة حصر ولا يجوز أن يضحي عن غيره بغير إذنه الا اذا ضحى عن أهل بيته أو الولي من ماله عن
 موليه أو الامام من بيت المال عن المسلمين وأما يادته ولو ميتا فيجوز وصوته في الميت أن يوصى بها
 قبل موته أو بشرطها في وقته كما يقع كثيرا ولا بد أن تكون الشاة معينة ليخرج ما لو اشترك اثنان
 في شاتين بينهما فانه لا يصح لأن الواحد لم يضح بشاة معينة بل بشاة في الشاتين لأن نصفهما من
 هذه ونصفهما من هذه (قوله وهي) أي الشاة وقوله أفضل من شاركته في بعر أي أو بقره لما في ذلك
 من الاتفراد بآراقة الدم (قوله وأفضل أنواع الاضحية) أي بالنسبة لكثرة اللحم فان لحم الابل
 أكثر غالبا من لحم البقر وهو أكثر غالبا من لحم الغنم وأما من حيث أطيبية اللحم فالضأن أفضل
 من المعز لطيب لحمه عن لحم المعز ثم الجواميس أفضل من العراب لطيب لحمها عن لحم العراب ومن
 حيث كثرة آراقة الدماء فسبع شياه أفضل من البدنة والبقرة لما فيها من كثرة آراقة الدماء مع
 طيب اللحم ومن حيث اللون فالبيضاء أفضل ثم الصفراء ثم العصفراء ثم الحمراء ثم البلقاء
 ثم السوداء قيل للتعبد وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم وروى الامام أحمد خبر لم يسمعه
 أحب الى الله من دم سوداوين وأجمع صفتين أفضل مما فيه صفة فالبيضاء السمينة أفضل من
 البيضاء فقط أو السمينة فقط وناقش بعضهم في جعل الابل والبقر والغنم أنواعا بأنه يجوز لانها
 أجناس لا أنواع وأنت خير بأن الجنس الحيوان وأما الابل والبقر والغنم فأنواع فلا غبار على
 عبارة الشارح وأما قول المحقق وأفضل الأنواع الجواميس على العراب والضأن على المعز ففيه
 ان هذه أصناف داخل تحت الأنواع لا أنواع حقيقة لكنهم قد يطلقون الأنواع على مطلق
 الكليات فيكون المراد بالأنواع المعنى اللغوي (قوله وأربع) أي بلاتاء وقوله وفي بعض النسخ
 وأربعة أي بالتام ولو سكت المصنف عن العدد لكان أولى لأنه يراعى ما ذكره العمياء فلا تجزئ
 كما يعلم بالاولى من العوراء والهجاء وهي التي يصيبها الهيام فتهم في المرعى ولا ترضى والجنونة وهي
 التي تدور في الارض ولا ترضى وتسمى أيضا التولا بل هو أولى بهما والجرباء وان كان جربها يسيرا
 لانه يفسد اللحم والولد أي الدهن والحامل فلا تجزئ كما حكاه في المجموع وهو المعقد خلافا لابن
 الرفعة حيث صحح في الكفاية الاجرام مقرية العهد بالولادة لردامة لحمها ولعل المصنف ذكر

(و) تجزئ البقرة عن سبعة
 كذلك (و) تجزئ الشاة
 عن شخص واحد وهي
 أفضل من شاركته في بعر
 وأفضل أنواع الاضحية ابل
 ثم بقرة ثم غنم (وأربع) وفي
 بعض النسخ وأربعة

العدد مرعاة للفظ الحديث وهو ما رواه الترمذي وصححه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع لا تجزئ في الاضاحى العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرياء البين عرجها والمجفأ التي لا تنقي من التقي بكسر النون وسكون القاف وهو الخ قال مراد أنها لا يخرج لها من شقة هزالها والضابط الجامع لجميع ما ذكر كل معيبة بما ينقص العم أو غيره مما يؤكل (قوله لا تجزئ في الضحايا) أى لأنه لا يجزئ أخصية إلا السليم من العيوب المذكورة ويحل عدم اجزاء المعيبة ما لم يلتزمها معيبة فإن التزمها كذلك كأن قال الله على أن أخصى بهذه ويحل هذه أخصية وكانت عوراء أو عرجاء أو مريضة أو حاملاً أجزأت ووجب ذبحها وصرفها مصرف العوراء (قوله أحدها) أى الأربع التي لا تجزئ في الضحايا (قوله العوراء) بالمد وهي ذاهبة ضوء إحدى العينين وهذا ومعناه الشائع ولكن المراد بها هنا ما على ناظرها يابض يمنع الضوء أخذاً من قول الشافعي رضي الله عنه أصل العور يابض يغطي الناظر وإذا كان كذلك فتارة يكون كثير يمنع الضوء فيضرت تارة يكون يسير لا يمنع الضوء فلا يضر فذلك قيدها المصنف كما في حديث الترمذي السابق بالبين عورها فاندفع بهذا ما قيل لأحاجة لتقييد العور بالبين لأنه ذهب البصر من إحدى العينين وهو يكون تارة بيناً وتارة غير بين وحاصل الدفع أن المراد بالعوراء ما على ناظرها يابض يمنع الضوء ويعلم من عدم اجزائها بهذا المعنى عدم اجزائها بمعنى فاقدة إحدى العينين بالاولى ويعلم منه عدم اجزاء العمياء بالاولى أيضاً كما تقدم (قوله البين) سيأتى محترز في قول الشارح ولا يضر يسير هذه الأمور وقوله أى الظاهر فهو من بان بمعنى ظهر وقوله وان بقيت الحدقة في الاصح أى على القول الاصح وهو المعقد لان المدار على عدم الابصار بأحدى العينين فلا عبرة ببقاء الحدقة (قوله والثاني) أى من الأربعة التي لا تجزئ في الضحايا وقوله العرياء بالمد وقوله البين عرجها أى بحيث تسبها صوابها إلى المري وتختلف هي عنهن وسيأتى محترز ذلك في قول الشارح ولا يضر يسير هذه الأمور وضابط العرج البين أن تكون العرياء لا تختلف من المناسبة بسبب عرجها فثبت لا يضر كما في الروضة (قوله ولو كان حصول العرج لها الخ) غاية في عدم الاجزاء وقوله بسبب اضطرابها أى اختلاجها وهي تحت السكين ومثل ذلك ما إذا حصل لها بسبب وقعها عند الذبح ونحو ذلك (قوله والثالث) أى من الأربعة التي لا تجزئ في الضحايا وقوله المريضة البين مرضها أى بأن يظهر بسببه هزالها وفساد لحمها وسيأتى محترز ذلك في قول الشارح ولا يضر يسير هذه الأمور فدل الشارح مفاهيم القيود الثلاثة في هذه العبارة (قوله ولا يضر يسير هذه الأمور) أى الثلاثة كما علمت مما تقدمناه (قوله والرابع) أى أربع الأربعة التي لا تجزئ في الضحايا وقوله المجفأ بالمد وقوله التي ذهب مخها بضم الميم والخاء المجفأة وقوله أى ذهب دماغها أى دهن دماغها كما في بعض النسخ وعبر عن ذلك في الحديث المار بقوله التي لا تنقي وقوله من الهزال أى من أجفأه وبسببه وهو بضم الهاء ضد السمن كما قاله الجوهري (قوله ويجزئ الخصى) أى لأنه صلى الله عليه وسلم ضمنى بكسبتين موجوأتين أى خصيلتين من الوج وهو القطع يقال وجأ بجأ رجا كوضع يضع وضعاً وبهذا تعلم ما في قول المحشى من الوجاء بكسر الواو وافتق الاصاب الا ابن المنذر على جواز خصاء المأ كول في صغره لطيب لجه في زمن معتدل بخلاف غير المأ كول فيحرم خصاؤه (قوله أى المقطوع

(لا تجزئ في الضحايا) أحدها
(العوراء البين) أى الظاهر
(عورها) وان بقيت الحدقة
في الاصح (و) الثاني
(العرياء البين عرجها)
ولو كان حصول العرج لها
عند اجتماعها للتضحية بها
بسبب اضطرابها (و) الثالث
(المريضة البين مرضها)
ولا يضر يسير هذه الأمور
(و) الرابع (المجفأ) وهي
(التي ذهب مخها) أى
ذهب دماغها (من الهزال)
لحاصل لها (ويجزئ الخصى)

الخصيتين) أى البيضتين ومثلهما الذكر لأن ما قطع من ذلك لا يقصد بالاكل فلا يضر قطعه وأيضا
 جبر ما قطع زيادة لحمه ككثرة وطيبا (قوله والمكسور القرن) أى وان دى بالكسر لان القرن
 لا يتعلق به فرض وله هذا لا يضر فقد خلقه لكن ذات القرن أولى تلخير خبير الضحية الكبش
 الاقرن ولانها أحسن منظر ايل يكره غيرها كما نقله في المجموع عن الاصحاب (قوله ان لم يؤثر
 في اللحم) فان أثر فيه ضرر لان العيب هنا كل ما نقص اللحم أو غيره مما يؤكل (قوله ويجزى
 أيضا) أى كما يجزى ما تقدم وقوله فاقدة القرون أى خلقه لان كل عضو خلا عن اللحم لا يضر فقد
 خلقه وانك تجزى فاقدة الاسنان خلقه بخلاف فاقدة بعد وجودها والفرق ان فقدتها خلقه
 لا يؤثر في اللحم وفقدتها بعد وجودها يؤثر فيه ولا يضر ذهاب بعض الاسنان ان لم يؤثر
 في الاختلاف فان أثر فيه ضرر ويدل لذلك قول البغوي ويجزى مكسور سن أو سنين ذكره الاذرى
 وصوبه الزركشى (قوله وهى) أى فاقدة القرون وقوله المسماة بالخطاء بجيم ثم عامه حلة بينهما
 لاهما كنه ويقال لها الجاه ومنه ان الله تعالى يقتص من الشاة القرناء للشاة الجاه (قوله ولا
 تجزى المقطوعة كل الاذن ولا بعضها) أى وان كان يسير الذهاب جرما كقول وقال أبو حنيفة
 ان كان المقطوع دون الثلث أبرأ (قوله ولا مخلوقة بلاذن) أى أو بعضها فيما يظهر لانها
 فاقدة جرما كقول وقد وجدت بعضهم استظهر ذلك وان استقر المحشى الاجزاء فالعدم
 تأثيره في اللحم مع وجود الاذن الاخرى لكن فيه انها فاقدة جرما كقول وبحت بعضهم ان
 شلل الاذن كفقدها وهو ظاهر ان خرجت بالشلل عن كونها مأكولة ولا يضر شق الاذن ولا
 خرقها ان لم يزل به ما شئ منها ولا ضرر (قوله ولا المقطوعة الذنب) بخلاف المخلوقة بلاذن
 فانها تجزى كالمخلوقة بلاضرع أو ألية والفرق بين هذه الثلاثة وبين الاذن أن الاذن عضو لازم
 لكل حيوان بخلاف هذه الثلاثة ولذلك أبرأ ذكر المعز مع أنه لا ضرع ولا ألية ومثلها الذنب
 قياسا عليها وقوله ولا بعضه أى بعض الذنب وكذلك بعض اللسان لحدوث ما يؤثر في نقص اللحم
 نعم ما يقطع في الصغر من طرف الألية ويسمى قطعه بالطريف لا يضر لغير ذلك يستعمل ولا يضر
 قطع فلقه يسيرة من عضو كبير كفتخ بخلاف الكبيرة فيضر قطعه لانه يعد نقصا في اللحم (قوله
 ويدخل وقت الذبح للاضحية الخ) لخبر العيصين أول ما نبدأ به في يومنا هذا انى ثم يرجع فتخ
 من فعل ذلك فقد أصاب ستتنا ومن ذبح قبل قائلها ولم يقدمه لاهله ليس من التسك في شئ وخبر
 ابن حبان في كل أيام التشريق ذبح (قوله من وقت صلاة العيد) أى من وقت مضى قدر ركعتي
 العيد وخطبته بأخف ممكن بعد طلوع شمس يوم العيد والافضل تأخيرها الى مضى ذلك من
 ارتفاع الشمس كرمح خروجا من الخلاف فن ذبح قبل ذلك لم يقع أضحية كما تقدم في الحديث
 (قوله أى عيد النحر) أشار بذلك الى أن آل فى العيد للعهد والمعهود عيد النحر (قوله
 وعبارة الروضة وأصلها) غرضه من نقل عبارة الروضة وأصلها توضيح كلام المصنف لانه ربما
 يوهم اعتبار صلاة العيد بالفعل وأيضا لم يذكر الخطبتين (قوله يدخل وقت التضحية) أى ذبح
 الاضحية وقوله اذا طلعت الشمس يوم عيد النحر ومضى الخ لكن الافضل تأخيرها الى مضى ذلك
 من ارتفاع الشمس كرمح خروجا من الخلاف كما مر (قوله خفيقتين) ظاهره أنه راجع للخطبتين
 دون الركعتين ويمكن رجوعه لكل منهما وعبارة المنهج ووقتها من مضى قدر ركعتين

أى المقطوع الخصيتين
 والمكسور القرن) ان لم
 يؤثر في اللحم ويجزى أيضا
 فاقدة القرون وهى المسماة
 بالخطاء (ولا تجزى المقطوعة
 كل الاذن) ولا بعضها ولا
 المخلوقة بلاذن (و) لا
 (المقطوعة الذنب) ولا بعضه
 (و) يدخل وقت الذبح
 للاضحية (من وقت صلاة
 العيد) أى عيد النحر وصار
 الروضة وأصلها يدخل
 وقت التضحية اذا طلعت
 الشمس يوم النحر ومضى قدر
 ركعتين وخطبتين خفيقتين

وخطبتين خفيفات (قوله انتهى) أى كلام الروضة وأصلها (قوله ويستقر وقت الذبح) أشار الشارح بتقدير ذلك إلى أن قول المصنف إلى غروب الشمس متعلق بمحذوف تقديره ما ذكر (قوله إلى غروب الشمس) أى تمام غروبها حتى لو قطع الحلقوم والمرى قبل تمام الغروب صحت أخصيه بخلاف ما لو قطعها بعد ذلك فلا يقع أخصيه ثم لو خرج وقت الأضحية المنذورة لزمه ذبحها قضاء كما مر (قوله وهى) أى أيام التشريق وقوله الثلاثة المتصلة بعاشر الحجة أى الذى هو يوم العيد فاذا ضم لايام التشريق كانت الحجة أربعة أيام (قوله ويستحب عند الذبح) أى عند إرادته والمراد عند الذبح مطلقاً أى أخصيه كانت أو غيرها فهذه السنن تجري فى الأضحية وغيرها إلا التكبير فإنه خاص بالأضحية كما نقل عن النص وصرح به الماوردى وغيره لكن سبأى أنه يستلزم التكبير فى العقيقة فلعل المراد بكونه مختصاً بالأضحية أنه لا يستلزم غيرها وما ألحق بها وهو العقيقة لأنها ملحقة بها فى غالب الأحكام ولا يخفى أن الدعاء بالقبول لا يجري فى غيرها وما ألحق بها أيضاً (قوله خمسة أشياء) بل أكثر فإنه قد تقدم الكلام على سنن زائدة متعلقة بالذبح فى كتاب الصيد والذبايح وقال الشيخ الخطيب بل تسعة ثم قال بعد الكلام على الخمسة التى فى كلام المصنف والسادس تحديد الشفرة فى غير مقابلتها والسابع أمر إرارها والخاصم عليها ذهاباً وإياباً والثامن اجتماعها على شقها الأيسر وشد قوائمها الثلاث غير الرجل اليمنى والتاسع عقل الأبل اهـ وبالحجالة فالعدد لا يقتضى الحصر فى الخمسة لأنه لا مفهوم له (قوله أحدها) أى أحد الخمسة أشياء (قوله التسمية) فهى سنة عندنا ويكره تركها وعند غيرنا واجبة لظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأجاب عنه الشافعية بأن المراد مما لم يذكر اسم الله عليه بأن ذكر اسم غيره عليه بدليل قوله وأنه لفسق فإنه ما أهل لغير الله به كما قال تعالى أوفسقا أهل لغير الله به ويدل لذلك أيضاً سبب نزول الآية وهو أنهم كانوا يذبحون ذبايحهم باسم آلهتهم تريباً كونها فخرت الآية تنهيا لهم عن أن يأكلوا مما سوا عليه آلهتهم بخلاف ما لم يسم عليه أصلاً فيصلى لأن التسمية سنة عندنا كما علمت (قوله فيقول الذابح الخ) فترى على التسمية وقوله باسم الله أى أن اقتصر على الأقل كما يدل عليه قوله ولا تأكل باسم الله الرحمن الرحيم فالأكل كالأكل (قوله فلولم يسم حل المذبح) أى مع الكراهة لأنه يكره ترك التسمية عمداً كما مر (قوله والثانى) أى من الأشياء الخمسة (قوله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ويندب جمع السلام معها أيضاً ويكره تركها عمداً كالتسمية (قوله ويكره أن يجمع بين اسم الله واسم رسوله) أى بأن يقول باسم الله واسم محمد بالحق فيكره مع حل الذبيحة أن قصد التبرك ويحرم عليه أن أطلق مع حل الذبيحة كما فى التى قبلها وإن قصد التشريك كفر وحرم الذبيحة هذا هو المعول عليه كما فى حواشى الخطيب وما قاله المحشى من أنه فى صورة الإطلاق يكره وفى صورة قصد التبرك لا يكره ولا تحرم الذبيحة فيها ضعيف بقى ما لو قال باسم الله واسم محمد بالرفع وحكمه أنه لا يحرم بل ولا يكره لأنه لا إيهام فيه كما قاله العلامة ابن قاسم (قوله والثالث) أى من الأشياء الخمسة (قوله استقبال القبلة بالذبيحة) أى بوجهها كما أفاده الشارح بقوله أى بوجه الذابح مذهبها أى لا وجهها وقوله ويتوجه هو أى الذابح وقوله أيضاً أى كما يوجه مذهبها (قوله والرابع) أى من

انتهى ويستقر وقت الذبح
(إلى غروب الشمس من آخر أيام التشريق) وهى
الثلاثة المتصلة بعاشر الحجة
(ويستحب عند الذبح خمسة أشياء) أحدها
(التسمية) فيقول الذابح
باسم الله ولا تأكل باسم الله
الرحمن الرحيم فلولم يسم
حل المذبح (و) الثانى
(الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم) ويكره أن يجمع
بين اسم الله واسم رسوله
(و) الثالث (استقبال
القبلة) بالذبيحة أى بوجه
الذابح مذهبها للقبلة
ويتوجه هو أيضاً (و) الرابع

الاشياء الخمسة (قوله التكبير) أى ولو مرة بالنظر لاصل السنة وأما بالنظر لكمالها فثلاث
 فتقول الشارح أى قبل التسمية وبعدها ثلاثا نعم هو بالنظر لكمالها فيقول الله أكبر الله
 أكبر الله أكبر ويزيد بعد الثالثة والله الحمد قبل التسمية وبعدها فلا ينافى أن أصل السنة
 يحصل بمرة قبلها ومرة بعدها بل لو اقتصر على مرة واحدة كفى كما يفعله الناس فانهم يقولون
 باسم الله أكبر (قوله والخامس) أى من الاشياء الخمسة (قوله الدعاء بالقبول) أى أن يدعو
 الله بأن يقبل منه (قوله فيقول الذابح اللهم) أى يا الله وقوله منك أى هذه الاضحية نعمة
 صادرة منك كما ينه الشارح بعد وقوله واليك أى وتقربت بها اليك كما ينه الشارح بعد
 أيضا وقوله فتقبل أى فتقبلها مني يا كريم (قوله ولا يأكل) أى لا يجوز له الاكل فان أكل
 شأ غرمه وقوله المضى وكذا من تلزمه نفقته وقوله من الاضحية المندورة أى حقيقة كما
 لو قال لله على أن أضحي بهذه فهدى معينة بالندوة ابتداء وكما لو قال لله على أضحية ثم عينا بعد
 ذلك فهدى معينة عما في الذمة أو حكما كما لو قال هذه أضحية أو جعلت هذه أضحية فهدى واجبة
 بالجعل لكنها في حكم المندورة كما ترى فاندفع اعتراض المحشى بقوله لو قال الواجبة لكان أولى
 وأعم والهدى المندور ودم الجبران كالأضحية المندورة فلا يجوز له الاكل من ذلك وكذلك
 العقيقة المندورة والطفة المندورة والمخلص من ذلك أن يضحي بأخرى أو يهدي أخرى أو
 يعق بأخرى أو يطبخ طبخة أخرى زائدة على الواجبة فيجوز له الاكل منها لانها زائدة على
 الواجبة وله مع الكراهة كما قاله الماوردي شرب اللبن الفاضل عن ولد الاضحية ولو واجبة
 وله سقيه غيره بلا عوض وله أكل ولدها بعد ذبحه وجوبا في وقت الاضحية ان كان ولد الاضحية
 الواجبة على المعقل لانه من فوائدها كالألب خلافا للشيخ الاسلام في قوله بأنه لا يجوز له أكله كما
 لا يجوز له الاكل من أمه ويمكن حمله على ما اذا ماتت أمه فيصرم عليه الاكل منه لقيامه مقامها
 حينئذ وليس في ذلك تضحية بمحمل فان الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولدا فصوره المسئلة أنه
 انفصل منها قبل التضحية بمأكل على انه لو نذر التضحية بها وكانت حاملا أو جعلها أضحية كذلك
 أو طرأ حملها بعد ذلك فيمالم يضرب فان جاء وقت الاضحية وهي حامل ذبحها أضحية وان جاء بعد
 انفصاله ذبحها وذبح ولدها وجوبا ويجوز له أكله بخلاف ما لو عين عما في الذمة حاملا فانه
 لا يصح وما لو عين حائلا فحلت بعد ذلك ثم جاء وقت الاضحية فلا يذبحها وهي حامل وله جرسوفها
 وورثها وشعرها ان ضرت هابطاؤه للضرورة والا فلا يجوز ان كانت واجبة لا تتفاد المساكين به
 عند الذبح ولا تتفاد الحيوان به في دفع الاذى عنه قبل الذبح وله استعمالها فيما لا يضرب
 واعرثها كذلك لا اجارتهما لانها بيع للمنافع وهو لا يجوز لشيء منها كما سيذكره المصنف
 (قوله بل يجب عليه الصدق بجميع لحمها) أى وجلدها وقرنها فلو قال بجميعها لكان أولى
 لانه يجب الصدق بجميع اجزائها فليس له أن يتنفع بجلدها أو قرنها بخلاف المتطوع بها فله
 أن يتنفع بجلدها كأن يجعله فروة وله اعارته كاله اعارته (قوله فلا تأخرها فقلت لزمه ضمانه)
 أى المندورة الاولى ضمانها كما في بعض النسخ ولا يعذر في التأخر لو عدت الفقراء أو امتنعوا
 من أخذ لحم الكثرة اللحم في أيام التضحية فيلزمه الذبح في تلك الأيام ثم يدخره لكن اذا أشرف
 على التلف بالادخار فهل يبيعه ويحفظ عنه أو يقدمه ويدخره قديدا والا قرب الاول هكذا

(التكبير) أى قبل التسمية
 أو بعدها ثلاثا كما قال
 الماوردي (و) الخامس
 (الدعاء بالقبول) فيقول
 الدعاء اللهم هذه منك
 واليك فتقبل أى هذه
 الاضحية نعمة منك على
 وتقربت بها اليك فتقبلها
 (ولا يأكل المضى شيئا من
 الاضحية المندورة) بل يجب
 عليه الصدق بجميع
 لحمها فلا تأخرها فقلت لزمه
 ضمانه

نقل عن الشبراملسي والاقرب عندي الثاني لسلامته من البيع المتنع وان كان قد بوجه
الاول يجوز له للضرورة (قوله وبأكل من الاضحية المتطوع بها) أي يسن له الاكل منها
ويسن أن يكون من الكبلة صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبدة الاضحية أي الزائدة على
الواجبة فلا يرد أنه سبق أنها كانت واجبة في حقه فكيف يأكل منها ولقياس على هدي
التطوع فإنه يسن الاكل منه لقوله تعالى في البدن فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير أي
شديد الفقر وبعضهم قال بوجوب الاكل منها لظاهر الآية والراجح عدم الوجوب لقوله
والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير وما جعل للانسان فلا يجب أكله عليه بل هو
مخير بين أكله وتركه (قوله ثلثا) المراد بذلك أن لا يأكل فوق الثلث فيصدق بمادون الثلث فلا
ينافي ما سذكروه من أن الفضل التصديق بجميعها الا لكمة أو لقما تبرك المضي بأكلها وقوله
على الجديد هو المعتمد فيسن أن لا يأكل فوق الثلث على الجديد (قوله وأما الثلثان فقبل
يتصدق بهما) ضعيف فقوله ورجحه النووي مرجوح (قوله وقبل يهدي ثلثا للمسلمين
الاغنياء) هذا هو المعتمد وقوله ويتصدق بثلث على الفقراء أي المسلمين أيضا وخرج بقيد المسلمين
غيرهم فلا يجوز اعطائهم منها شيئا كما نص عليه في البويطي ووقع في المجموع جواز اطعام فقراء
أهل الذمة من اضحية التطوع دون الواجبة وتجب منه الذرة قاله أنه لا يجوز اطعام
المتقين من الاضحية مطلقا لا تصدقا ولا اهدا حتى لو أخذها فقراء المسلمين صدقة وأغنياءهم
هدية حرم عليهم التصديق بشئ مما أخذوه أو اهداهم شئ منه لاهل الذمة وكذلك يبعه لهم لأنها
ضائفة الله للمسلمين كما قاله الشيخ الشبراملسي وهو المعتمد (قوله ولم يرجح النووي في الروضة
وأصلها شيئا من هذين الوجهين) أي وان رجع منهما الاول في تصحيح التقيي وتقدم أنه
مرجوح (قوله ولا يبيع) أي ولا يصح البيع مع الحرمة فقول الشارح أي يحرم أي ولا
يصح أيضا وان كان يؤهم أن المراد أنه يحرم مع العمة كالبيع وقت نداء الجمعة وليس كذلك
لكن المبيع صورة يقع الموقع ان كان المشتري من أهلها بأن كان فقيرا فيقع صدقة له ويسترد
التمن من البائع (قوله يبيع شئ من الاضحية) أي سواء كانت مندورة أو متطوعا بها فذلك
قال الشارح ولو كانت الاضحية تطوعا فهو راجع لذلك أيضا وقوله أو جلد لها أي أو يبيع
جلدها فلا يصح لخبر الحاكم وصححه من باع جلد اضحية فلا اضحية له وانما نص عليه لأنه قد
يتوهم عدم دخوله في شئ من الاضحية والاقهوشامل له فهو من عطف الخاص على العام لكنه
لا يكون باو الا أن يجعل بمعنى الواو (قوله ويحرم أيضا جعله أجرة للجزار) أي لأنه في معنى
البيع فان أعطاه له لأعلى أنه أجرة بل صدقة لم يحرم وله اهداؤه وجعله سقاء أو خفا أو نحو ذلك
بجعله فروة وله اعارته والتصدق به أفضل وهذا في اضحية التطوع وأما الواجبة فيجب التصديق
بجلدها كما في المجموع والقرن مثل الجلد فيمادكر (قوله ولو كانت الاضحية تطوعا) أي
سواء كانت واجبة أو تطوعا فهو غاية في عدم صحة يبيع شئ منها حتى جلدها وحرمة جعله أجرة
للجزار (قوله ويطعم حقا) أي وجوبه وقوله من الاضحية المتطوع بها أي من لحمها لا من غيره
كالجلد والكرش ويشترط في اللحم أن يكون نيئا ليتصرف فيه من يأخذه بما شاء من بيع وغيره
كما في الكفارات فلا يكفي جعله طعاما مطبوخا ودعاه الفقراء إليه لئلا يكلوه كما يؤهمه قول المصنف

(وبأكل من الاضحية
المتطوع بها) ثلثا على الجديد
وأما الثلثان فقبل يتصدق
بهما ورجحه النووي في
تصحيح التقيي وقيل يهدي
ثلثا للمسلمين الاغنياء
ويتصدق بثلث على الفقراء
من لحمها ولم يرجح النووي
في الروضة وأصلها شيئا من
هذين الوجهين (ولا يبيع)
أي يحرم على المضي بيع
شئ من الاضحية (أي من
لحمها أو شعرها أو جلدها
ويحرم أيضا جعله أجرة
للجزار ولو كانت الاضحية
تطوعا (ويطعم) حقا من
الاضحية المتطوع بها

ويعلم فالمراد به التصدق ولا يكتفى بالاهداء عن التصدق ولا يكتفى القصد والتألف من اللحم كما
 اقتضاه كلام الماوردي بل لا بد أن يكون غير تألفه ولو جزأ يسيراً بحيث ينطلق عليه الاسم
 كمن صرف رطل ولو تصدق به ولو واجب وأكل باقيها وولدها كله جاز ولا يكتفى كونه قديداً كما قاله
 البلقيني (قوله الفقراء والمساكين) أي بنفسهم ولو واحد أفىكتفى الصرف لو ائحد من الفقراء
 والمساكين وإن كانت عبارة المصنف توهم اشتراط الصرف لجميع منهم وليس كذلك لأنه يجوز
 هنا الاقتصار على جزء يسير لا يمكن صرفه لا أكثر من واحد كوقية وهذا ما رآه سهم المصنف
 الواحد من الزكاة فإنه لا يجوز صرفه لأقل من ثلاثة ولو أعطى المكاتب جاز كالمترقياسا على
 الزكاة ونصه ابن العماد بغير سيده فلو صرف إليه سيده شيئاً من أخيه لم يصح كالأول أعطاء شيئاً
 من زكاته كما هو ظاهر وقد علمت أنه يشترط كون الذي تعطيه شيئاً منها مسلماً فلا يجوز إعطاء
 شيء منها للكافر ولو من أخيه التطوع (قوله والافضل التصدق بجميعها) أي لأنه أقرب
 للتقوى وأبعد من حظ النفس (قوله الألفمة أو لقما) لعله أراد بالجمع ما فوق الواحد فيشمل
 لقمتين وعبارة شرح الخطيب الألفمة أو لقمتين أو لقما وهي ظاهرة (قوله يتبرك المضحى
 بأكلها) فيقصداً بأكلها البركة وقوله فإنه يسبق له ذلك أي للاتباع والخروج من خلاف من
 أوجبه ويسبق كون ما بأكله من كبد الأخصية لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبد
 أخيه كما مر (قوله وإذا أكل البعض وتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بجميعها) أي
 لأنه ذبح الجميع أخيه فصدق عليه أنه ضحى بالجميع وقوله والتصديق بالبعض أي وثواب
 التصديق بالبعض فقط لأنه تصديق بالبعض ولم يتصدق بالكل فإن القرض أنه أكل البعض
 وتصدق بالباقي فلا يحصل له الاثواب التصديق بالبعض (فصل في أحكام العقيقة) *
 كاستحبابها إلا في قول المصنف والعقيقة مستحبة وهي مأخوذة من عق بعق بضم العين
 وكسرها وعلى الأقل اقتصر في المختار والأولى أن تسمى نسباً أو ذبيصة بل يكره تسميتها
 عقيقة لأنها قد تشعر بأن الولد يعق والده والمعتقد أنه لا يكره لو روده في الأحاديث واحتمال
 كونه للتشريع فلا ينافي الكراهة خلاف المتبادر ولا عبرة بالشعار المتقدم لأنه بعيد وهي لغة
 ما ذكره الشارح وشرعاً ما ذكره المصنف والأصل فيها أخبار كعب الغلام مرتين بعقيقته تذييع
 عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى ورواه الترمذي وقال حسن صحيح ومعنى مرتين بعقيقته
 أنه لا يفوت مثله حتى يعق عنه على قول وقيل معناه أنه لا يشفع في والده يوم القيامة كما ذهب
 إليه الإمام أحمد وهو أجود ما قيل فيه كما قاله الخطابي ولعل المراد أنه لا يشفع في والده
 يوم القيامة مع السابقين وإنما يجب خبراً بحداد من أحب أن ينسلك من ولده فليفع (قوله
 وهي) أي العقيقة وقوله لغة اسم للتشعر على رأس المولود أي اسم لشعر رأس المولود حين
 ولادته (قوله وشرعاً) عطف على قوله لغة وقوله ما سبكه المصنف أي بقوله وهي الذبيصة عن
 المولود يوم سابعه (قوله والعقيقة) أي ذبحها فهو على تقدير مضاف لأن الذبيح هو الذي
 يحكم عليه بالاستحباب لأنفس العقيقة كما هو ظاهر (قوله على المولود) أي لأجله فعلى التعليل
 كافي قوله تعالى ولتكنوا لله على ما أهداكم (قوله مستحبة) بل هي سنة مؤكدة للاخبار
 الواردة فيها كخبر السابق فتناً كدلمن تلزمه نفقة المولود بتقدير فقره وإن لم يكن فقيراً بالفعل

(الفقراء والمساكين)
 والافضل التصدق بجميعها
 الألفمة أو لقما يتبرك
 المضحى بأكلها فإنه
 يسبق له ذلك وإذا أكل
 البعض وتصدق بالباقي
 حصل له ثواب التضحية
 بالجميع والتصديق بالبعض
 (فصل في أحكام العقيقة)
 وهي لغة اسم للتشعر على
 رأس المولود وشرعاً ما
 سبكه المصنف بقوله
 (والعقيقة) على المولود
 (مستحبة) وفسر المصنف
 العقيقة

بأن كان له مال ولا يفعلها من ماله لأنها تبرع وهو مجتمع من ماله وإنما يفعلها الولي من مال نفسه
ولو الاتم في ولد الزنا لكن تخفيها خوف الهبة ويدخل وقتها بانقضاء جميع الولد لمن أيسر بها
حينئذ بأن كانت فاضلة عما يعتبر في القطرة على الوجه فان عجز عنها حين الولادة وأيسر بها قبل
تمام السابع استحب في حقها وكذا لو أيسر بها بعد السابع وقبل مضي أكثر النفا من ماله
تستحب له على الظاهر ومقتضى كلام الأنوار ترجيحها وإن كان في ذلك تردد للاصحاب وإن لم
يسر بها إلا بعد مضي أكثر النفا لم يؤمر بها (قوله وفسر المصنف العقبة) أي شرعا وقوله
بقوله متعلق بقوله فسر (قوله وهي) أي العقبة شرعا كما علمت (قوله الذبيحة عن المولود)
سميت بذلك لأن مذبحتها يعق أي يشق ويقطع ولأن الشجر الذي هو العقبة لغة يخلق اذ ذلك
فهو من باب تسمية الشيء باسم مجاوره لانه يسن خلق رأس المولود ولو أتى يوم السابع من
ولادته بعد ذبح العقبة كما في الحاج ويسن أن يتصدق بزنة شعرة ذهبيا فان لم يرد فبفضة
لانه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة عليها السلام فقال في شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة
وأعطى القابلة رجل العقبة رواء الحاكم وصحبه وقيس بالفضة الذهب بالاولى وبالدكر غيره
ويسن لطخ رأسه بالزعفران والخلق بفتح الخاء وبالقف في آخره بوزن صبور وهو نوع من
الطيب ولا يسن لطخه بدم العقبة لانه من فعل الجاهلية لكن في الخبر الصحيح كما في المجموع أنه
صلى الله عليه وسلم قال مع الغلام عقبة فأهر يقوا عليه دما وأميطوا عنه الأذى ولذلك قال
الحسن وقتادة يستحب لطخ رأسه بالدم ثم يغسل ولا يسن الخلق إلا في النسك فالأفضل للذكر
الخلق وأما المرأة فالأفضل لها التقصير وفي حق الكافر إذا أسلم ولو امرأة وفي المولود بعد
العقبة كما علمت ولا بأس بالخلق في غير ذلك من أواد التطيف ولا يترك لمن أراد أن
يدهنه ويرجله فانه يسن دهنه وتسميته لكنه غبا أي وقتا بعد وقت غلبه أي داود باسناد حسن
من كان له شعر فليكرمه ويكره للمرأة خلق رأسها بالضرورة ويكره القرع وهو خلق بعض
الشعر وابقاء بعضه ومنه الشوشة المعروفة وما يفعل المزيين عند الختن وهو المسح بالامهاس
ويسن أن يخلق العانة ويقص الشارب ويفتق الأبط ويقلم الأظفار ويكحل وترأ لكل عين
ثلاثة ويكره تنف اللبنة أو تلوعها إشارا للمروفة وتنف الشيب واستجماله بالكبريت ونحوه
طلب الشبوخة (قوله يوم سابعه) ظرف للذبيحة أي لذبحها ويسن ذبحها عند طلوع الشمس
وأن يقول المذابح عند ذبحها باسم الله والله أكبر اللهم هذه منك واليك اللهم هذه عقبة فلان
وقوله أي يوم سابع ولادته أشار بذلك إلى أن كلام المصنف على تقدير مضاف (قوله ويحسب
يوم الولادة من السبع) وفي بعض النسخ من السبعة وهذا بالنسبة للعقبة بخلاف الختن فإن
يوم الولادة لا يحسب منها بالنسبة له والفرق بينهما أن النظر هنا للمبادأة إلى فعل الخير والنظر
هنا لزيادة القوة ليضمه الولد وقد تقدم أن الخلق يكون وقت العقبة فيكون مع العقبة
يوم السابع لأن فيه المبادأة إلى فعل الخير فانه يسن التصدق بزنة شعرة ذهبيا ففضة كما مر وإن
كان كلام الحنفي يقتضي تأخيرها مع الختن (قوله ولو مات المولود قبل السابع) غاية
في استحباب العقبة عنه فلا تقوت بموته (قوله ولا تقوت بالتأخير بعده) أي بعد يوم السابع
وقوله فان تأخرت للبواغ سقط حكمها في حق العاق عن المولود أي فلا يخطب بها بعده

بقوله (وهي الذبيحة عن
المولود يوم سابعه) أي
يوم سابع ولادته ويحسب
يوم الولادة من السبع ولو
مات المولود قبل السابع
ولا تقوت بالتأخير بعده
فان تأخرت للبواغ سقط
حكمها في حق العاق عن
المولود

لأنه طاع تعلقه بالمولود حيثئذ لاستقلاله وهذا يقتضي أنها تطلب من العاق إلى البلوغ وهو
محمول على ما إذا كان موسراً بها قبل ذلك ولكن حصل التأخير فلا يشافي ما سبق من أنه إذا طرأ
اليسار بعد أكثر النفاس فلا تطلب منه (قوله أما هو) أي المولود بعد بلوغه وقوله تخير
في العنق عن نفسه أي فهو مخير في ذلك فإما أن يعنق عن نفسه أو يتركه على ما هو ظاهر عبارته
لكن عبارة بعضهم فيحسن أن يعنق عن نفسه تداركاً لما فات وهذه أولى وما روي من أنه صلى
الله عليه وسلم عن عن نفسه بعد النبوة فباطل كما في المجموع (قوله ويذبح) بالبناء للمفعول
ويحذف الفاعل للعلم به وهو من تلزمه نطقه كما قاله في الروضة بتقدير فقره كما تقدم وقوله شاتان
أي متساويتان ويجزئ عنهما سبعان من بدنة أو من بقرة وهذا إن أراد ألا كل فلا يشافي
أنه يتأذى أصل السنة عن الغلام بشاة أو بسبع بدنة أو بقرة لانه صلى الله عليه وسلم عن عن
الحسن والحسين كبشاً كبشاً وألحق به سبع بدنة أو بقرة (قوله ويذبح) بالبناء للمفعول كما
مر في نظيره السابق وقوله شاة أي لأنها على النصف من الغلام تشبه بالبدنة ويدل لذلك خبر
عائشة رضي الله عنها أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعنق عن الغلام بشاتين وعن
الجارية بشاة (قوله قال بعضهم وأما الخنثى الخ) انما زاد ذلك الشارح تيمناً بالكلام المصنف
لأنه لا يصدق حكم الخنثى بحسب ظاهره وإن كان يمكن جعله شاملاً له كأن يقال عن الغلام ولو
احتمالاً (قوله فيصتمل الحاقه بالغلام) أي فيعق عنه بشاتين احتياطاً وهو المعتمد وقوله أو
بالجارية أي فيعق عنه بشاة وهو مرجوح لكنه جرى عليه شيخ الإسلام في منهجه حيث
قال وسنذكر شاتان وغيره شاة وبين الغير في شرحه بالآتي والخنثى واستند في ذلك إلى القياس
على البدية فإن كلام من الآتي والخنثى على النصف من دية الرجل ووجه قياسه على البدية أن
الغرض من العقبة استبقاء النفس فأشبهت البدية لأن كلاهما فداء للنفس لكن الرابع
الأول للاحتياط كما مر (قوله فلو بات ذكوره الخ) مرتب على الثاني أعني قوله أو بالجارية
وقوله أمر بالتدارك أي بأن يعنق عنه بشاة أخرى بعد أن عنق عنه بشاة أولاً (قوله وتعدد
العقبة بتعدد الأولاد) أي فلا تنكح عنهم عقبة واحدة وهذا مبني على قول العلامة ابن حجر
أنه لو أراد بالشاة الواحدة الاضحية والعقبة لم يكف ولكن الذي صرح به العلامة الرملي أنه
يكفي وعليه فتكفي عقبة واحدة عن الأولاد بطريق الأولى فتتداخل على المعتمد ويمكن حمل
كلام الشارح على ألا كل فلا يشافي أنه يكفي عقبة واحدة (قوله ويطم العاق من العقبة
الفقراء والمساكين) وإذا أهدى للأغنياء منها شيئاً ملكوه بخلافه في الاضحية لأن الاضحية
ضباغة عامة من الله تعالى للمؤمنين بخلاف العقبة (قوله فيطبخها) أي كسائر الولائم ألا
رجلها فتعطى نيشة للقاء له لخبر الحاكم المار والافضل كونها الرجل العني ولو تعددت الأشياء
أعطيت الأرجل كلها إن اتحدت القابلة فإن تعددت أيضاً وكان تعدد الأشياء مماثلًا لعددهن
أعطيت لكل قابلة رجلاً فإن كان عدد الأشياء أقل من عددهن أعطيت لهن ثم يقسمها
أو يسامح بعضهن بعضاً كما لو اتحدت العقبة وتعددت القابلة فتعطى رجلها لهن ويقسمها
أو يسامحهن والحكمة في ذلك التفاؤل بأن المولود يعيش ويمشي على رجله وقوله بجأوى أي قريب
وعجل لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلو والعسل وتفاؤلاً بجأوى أي بجأوى المولود وظاهر

أما هو فخير في العنق عن
نفسه (ويذبح عن الغلام
شاتان ويذبح عن الجارية
شاة) قال بعضهم وأما
الخنثى فيصتمل الحاقه
بالغلام أو بالجارية فلو بات
ذكوره أمر بالتدارك
وتعدد العقبة بتعدد
الأولاد (ويطم العاق من
العقبة الفقراء)
والمساكين فيطبخها بجأوى

كلامهم أنه بسن طبعها وان كانت مندورة وهو كذلك كما قاله الشيخ الخطيب (قوله ويهدى
 منها للفقراء والمساكين) أي فيحصل ما يهديه منها من لحمها ودمها اليهم ولا يدعوهم اليه
 ولذلك قال ولا يتخذها دعوة فلا يجعلها كالوليمة ويدعو الناس اليها ولا بد أن يكون الفقراء
 والمساكين مسلمين كما في الاضحية (قوله ولا يكسر عظمها) أي تدب أن لا يكسر عظمها بل
 يقطع كل عضو من مفصله ثم لا بأس سلامة أعضاء المولود فان كسره لم يكره بل يكون خلاف
 الاولى (قوله واعلم الخ) علم من ذلك أن العقيقة كالاضحية في غالب الاحكام (قوله ان سن
 العقيقة) فتكون الجذعة من الضأن له سنة وطعنت في النائية أو جذعت مرة ثم أسنانها
 بعد ستة أشهر والثني من المعز له سقتان وطعن في الثالثة وكذلك الثني من البقر وأما الثني
 من الابل فيكون له خمس سنين وطعن في السادسة (قوله وسلامتها من عيب ينقص لحمها)
 فلا تجزئ العوراء والعرجاء والمربضة مع الشدة في ذلك بخلاف اليسر فلا يضرب والجفاء وهي
 الهزيلة والجرباء والمجنونة والحامل ونحوها (قوله والاكل منها) فلا يأكل من العقيقة
 المندورة ويأكل من العقيقة المتطوع بها (قوله والتصدق ببعضها) لكن لا يجب التصديق
 ببعض منها ينثا (قوله وامتناع بيعها) فلا يبيع منها شيئاً حتى جلدها ولو كانت نطوعاً (قوله
 ونعيها بالنذر) أي حقيقة أو حكماً فالاول كقوله لله على عقيقة عن ولدي ثم يعينها بعد ذلك
 وكقوله لله على أن أعق بهذه الشاة عن ولدي والثاني كقوله جعلت هذه عقيقة عن ولدي
 فتعين في ذلك كله ولا يجوز الاكل منها حينئذ كما مر (قوله حكمه) أي المذكور ومن
 السن وما عطف عليه وقوله ماسبق في الاضحية قد ينشاء لك قدبر (قوله وبسن أن يؤذن الخ)
 أي ولومن امرأة أو كافر وقوله أن يؤذن في أذن المولود اليمنى أي ويقوم في اليسرى لخبر ابن
 السني من ولده مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضر أمه اليان أي التابعة
 من الجن وهي المسماة عند الناس بالقرينة ولأنه صلى الله عليه وسلم أذن في أذن سيدنا الحسين
 حين ولدته فاطمة عليها السلام روى الترمذي وقال حسن صحيح وليكون اعلامه بالتوحيد
 أقول ما يقرع سمعه حين قدومه الى الدنيا كما يكون آخر ما يسمعه باللقين حين خروجه منها فإنه
 ورد لقنوا موتاكم لا اله الا الله (قائدة) نقل عن الشيخ الديري أنه بسن أن يقرأ في أذن المولود
 اليمنى سورة انا أنزلناه لأن من فعل به ذلك لم يقدر الله عليه زمان طول عمره قال هكذا أخذناه عن
 مشايخنا (قوله وأن يحنك المولود بقر) أي سواء كان ذكراً أو أنثى لأنه صلى الله عليه وسلم أتى
 بابن أبي طلحة حين ولد وغترت فلا كهن ثم فغترناه ثم حجه فيه فجعل يتلظ فقال صلى الله عليه وسلم
 حب الانصار والقر وسماه عبد الله روى مسلم (قوله فيمضغ) ويندب أن يكون من يمضغه من أهل
 الخير والصلاح وقوله فان لم يوجد فترطب والافلأوى لأن الرطب في معنى التمر والحلوم مقيس
 عليه (قوله وان يسمي يوم سابع ولادته) أي لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بتسمية المولود يوم
 سابعه وروى الاذى عنه والعق كما روى الترمذي وقوله ويجوز تسميته قبل السابع
 وبعده أي فلا بأس بذلك بل ذكر النووي في أذكاره أن السنة تسميته يوم السابع أو يوم الولادة
 واستدل لكل منهما بأخبار صحيحة وحل البخاري أخبار يوم الولادة على من لم يرد العق
 وأخبار يوم السابع على من أرادوه وهو جمع لطيف كما لا يخفى على كل من له فهم متيقف

ويهدى منها للفقراء
 والمساكين ولا يتخذها
 دعوة ولا يكسر عظمها
 واعلم أن سن العقيقة
 وسلامتها من عيب ينقص
 لحمها والاكل منها والتصديق
 ببعضها وامتناع بيعها
 ونعيها بالنذر حكمه على
 ماسبق في الاضحية ويسن
 أن يؤذن في أذن المولود
 اليمنى حين يولد وأن يحنك
 المولود بقر فيمضغ ويدلك به
 حنكه داخل فيه لينزل منه
 شئ الى الجوف فان لم يوجد
 تمر فترطب والافلأوى
 وأن يسمي يوم سابع
 ولادته ويجوز تسميته قبل
 السابع وبعده

ويسن أن يحسن اسمه فليبرأ نكح تدهون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فحسنوا
 أسماءكم وأفضل الأسماء عبد الله ثم عبد الرحمن ثم ما أضيف بالعبودية إلى اسم من أسمائه تعالى
 ثم محمد ثم أحمد فليبرأ مسلم أحب الأسماء إلى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن ولقوله صلى الله عليه
 وسلم خير الأسماء ما عبد ثم ما جد وروى عن ابن عباس أنه قال إذا كان يوم القيامة نادى مناد
 أليقيم من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة تليه صلى الله عليه وسلم وعلم من ذلك أن محمدا
 أفضل من أحمد مطلقا خلافا لما قال إن محمدا أفضل بالنسبة لأهل الأرض لنهرته عندهم
 وأحمد أفضل بالنسبة لأهل السماء لنهرته عندهم واختلف في ذلك أهل العصر وهو مشهور
 عندهم يسؤال الباشا فتسن التسمية باسم محمد محبة فيه صلى الله عليه وسلم ولا تكره التسمية
 بأسماء الملائكة والأنبياء فقد روى أنه إذا كان يوم القيامة أخرج الله تعالى أهل التوحيد من
 النار وأول من يخرج من وافق اسمه اسم نبي وتكره الأسماء المبيحة كحمار وكل ما يطير بنيه
 أو ثبانه كبركة وغنمية ونافع ويسار وحب ومرة وشهاب وشيطان وتشتد الكراهة بنحو
 ست الناس أو ست العرب أو سيد الناس أو سيد العلماء وتحرم التسمية بعبد الكعبة أو عبد
 الحسن أو عبد علي وكذا كل ما أضيف بالعبودية لغير أسمائه تعالى لايهاه التثريك كما
 في شرح الرملي الأبعد النبي فتكره التسمية به على المعتقد خلافا لما وقع في حاشية الرحاني من
 حرمة التسمية به وما في حاشية الجلال للقلبي من كراهة التسمية بعبد على ضعف وتحريم
 التسمية بعبد العاطي وعبد العال لأن كلامهم لم يرد وأسماءه تعالى توقفية وتحريم أيضا بأقضى
 القضية وملك الاملاك وحكم الحكام بخلاف التسمية بقاضى القضية فانها تتركه وتحرم
 أيضا برفيق الله وبارئ الله لايهاه المحذور كما يحرم قول بعض العوام الحمله على الله ونحو ذلك
 كالشدة على الله لايهاه المحذور ويحرم تلقيب الانسان بما يكره وان كان فيه كالاغش
 لكن يجوز ذكره للتعريف اذا لم يعرف الاب والباس باللقاب الحسنة فلا ينهى عنها لانها
 لم تزل في الجاهلية والاسلام قال الرخيمى الاما أحدثه الناس في زماننا من التوسع حتى لقبوا
 المسفلة باللقاب العلية ويسن أن يكتب أهل الفضل من الرجال والنساء ويحرم التكنى بأبي
 القاسم ولو بعد موته صلى الله عليه وسلم ولولم ينس اسمه محمد ولا يكتب كافر ولا فاسق ولا مبتدع
 لأن الكنية للكرامة وليسوا من أهلها وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا مدح القاسق غضب
 الرب واهتر ذلك العرش الا تلوف فتنة من ذكرهم باسمهم أو لتعرف لهم كافي قوله تعالى تب
 يدا أي لهب فان اسمه عبد العزى وكناه الله تعالى لتعريفه ويجب تغيير الاسم الحرام على
 الاقرب لانه من ازالة المنكر وان تردد الرحاني في وجوبه ونديه (قوله ولومات المولود قبل
 السابع) بل ولو كان سقطا لكن محله اذا تخفت فيه الروح لانه اذا لم تنفخ فيه الروح يصير ترابا
 ولو لم تعرف ذكوره ولا أنوثته سمي باسم يطلق على الذكروا لا تسمى طفلة وهند

(كتاب أحكام السبق والرى)

(كتاب أحكام السبق والرى)

أي كهيئة المسابقة على الدواب والمناضلة بالسهم كما سيذكره المستف وهذا كتاب من
 مبكرات الامام الشافعى رضى الله عنه الذى لم يسبقه اليها غيره كما قاله المزنى وغيره والمراد
 أنه أقبل من دقته وأدخله في كتب الفقه وليس المراد أن كتب الاثمة خلت عن مسائله

بل ذكرت فيها لكن مفترقة في مواضع والسبق يسكون الباء مصدر وسبق بمعنى تقدم فغناء لغة
التقدم وشرعاً المسابقة على الخيل ونحوها وأما السبق بفتح الباء فهو المال الموضوع بين أهل
السباق والري مصدر رى الشيء بمعنى طرحه والمراد منه الري بالسهم ونحوها ولذلك قال
الشارح أي بسهم ونحوها وتسمى المسابقة على الخيل ونحوها بالرهان ويسمى الري بالسهم
ونحوها بالنضال وهذا على مقتضى كلام المصنف من تغاير السبق والري فإن العطف يقتضى
المغايرة وهو ما اقتضاه كلام المنهاج لكن قال الأزهري الرهان في الخيل والنضال في الري
والسباق فيهما ولذلك ترجم شيخ الإسلام في منجبه بالمسابقة وجعلها شاملة للمسابقة على الخيل
ونحوها وبالسهم ونحوها ويمكن أن يجعل العطف في كلام المصنف من عطف الخاص
على العام وكل منهما سنة للرجال المسلمين ولو بعوض بقصد الجهاد والإجماع وقوله تعالى
وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالري
وقد سابق صلى الله عليه وسلم على الخيل المضمرة من الخيل بفتح الحاء وسكون القاء بالمد والقصر
وبعضهم يقدم الباء على القاء فيقول الحيناهي موضع عند المدينة الشريفة على أميال إلى
ثنية الوداع وعلى الخيل التي لم تضر من التهمة المذكورة إلى مسجد بني زريق والمسافة في الأولى
خمس أميال أو ستة وفي الثانية ميل واحد وكانت العضباء وهي ناقه رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تسبق فجاء أعرابي على قعوده فسبقها فشق ذلك على المسلمين فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم إن حقاً على الله أن لا يرفع شيئاً من هذه الدنيا الا وضعه ويكره ترك الري لمن علمه
كرامة شديدة وكان الامام الشافعي رضي الله عنه رامياً فكان يصيب في تسعة من العشرة
ويخطئ في العاشر قصد اخفاقة من العين وأما التسماء فصرح الصميري بمنع ذلك لهن وأقره
الشيخان ومراده كما قاله الزركشي أنه لا يجوز لهن بعوض فلا ينافي جواز لهن بلا عوض
فقد روى أبو داود بإسناد صحيح أن عائشة رضي الله عنها سأبت النبي صلى الله عليه وسلم على
الاقدام وظاهر تعبيرهم بأنه لا يجوز للتسماء بعوض حرمت لهن به لكن عبارة القليوبي
وأما بعوض فيكره للتسماء وتبعه المحضحي حيث قال وأما بالبعوض فكره للتسماء قال وفيه
التفصيل الآتي للرجال فإن قصده غير الجهاد من المباحات أولاً بقصد شيء كان مباحاً
وان قصده محرماً كقطع الطريق كان حراماً وقد يجب كما إذا تعين طريقاً للجهاد وتذكره
كما إذا كان سبب القتال مكره كقتال قرية الذي لم يسب الله ولا رسوله فتعزيره الاحكام الخمسة
(قوله أي بسهم) بيان لا لآلة الري وقوله ونحوها أي نحو السهم كرمح ومسلات وأحجار
سواء وماهايداً ومجنبيق أو مقلع بخلاف أشالها المسماة بالعلاج والمراماة بما بأن يرميها كل
منهما إلى الآخر فهي حرام ان لم تغلب السلامة فإن غلبت السلامة جازت وكذلك الرماة
بالجر يد كما يفعلونه في لعب البرجاس ومثلها التقاف وهو عند العامة بالدال المهملة وكثيراً
ما يقولونه باللام وكذلك لعب البهلوان المشهور وسائر أنواع اللعب الخطيرة فصرم ان لم تغلب
السلامة وتقبل ان غلبت السلامة ويجوز التفرج عليها حيثئذ يجعل اصطفاً بالحسنة لمن غلب
على ظنه سلامته منها وقصد ترغيب الناس في اعتماد معرفته كمن يؤخذ من كلام النووي
ولو زامن رجلان على اختبار قوتها باقتلال حضرة أو طلوع جبل أو أكل كذا حرم ذلك عليها

أي بسهم ونحوها

فهو من باب كل أموال الناس بالباطل ذكره ابن كعب وأقره في الروضة ومن هذا النقط كما قاله
 الدميري ما يفسده العوام من الرهان على حمل كذا من موضع كذا إلى مكان كذا أو الجري
 من طلوع الشمس إلى غروبها فكل ذلك ضلالة وجهالة مع ما يشتمل عليه من ترك الصلوات
 وفعل المنكرات (قوله ونصح المسابقة) أي بعوض وغيره على تفصيل يأتي في العوض
 كما سذكره المصنف وسيدخل عليه الشارح بقوله واعلم أن عوض المسابقة الخ وقوله على
 الدواب أي التي تنفع في القتال لا مطلق الدواب لأن شرط المعقود عليه كونه عدة قتال كما أشار
 إليه الشارح بقوله أي على ما هو الأصل في المسابقة وبينه بالأنواع الخمسة فلا تجوز المسابقة على
 غيرها كبقرة وكلاب وطير ونحوها بعوض قصرم مع العوض وتجاوز بغير عوض بخلاف نطاق
 الكباش ومهارة الديكة فإنها لا تجوز لأبعوض ولا غيره لأنها مفسدة ومن فعل قوم لوط فقول
 الشارح لا بعوض ولا غيره راجع لقوله ولا على مناطعة الكباش ومهارة الديكة كما قد يدل
 عليه إعادة العامل للمسابقة على البقر لأنها تحرم بالعوض وتحل بلا عوض كما علمت ومثلها
 في هذا التفصيل الصراع بكسر الصاد وقد تضمن والشباك والغطس في الماء والسباحة وهي
 العوم في الماء وهو علم لا ينسى والمشي بالأقدام والوقوف على رجل والمسابقة بالسفن ولعب
 نحو الشطرنج وكرة محجن وبنديق العبد الذي يرمى به في حفرة بأن يضعه على حرف الحفرة
 ويضربه بأصبعه فينزل فيها ويشيل نحو الحجر قصرم بالعوض وتجاوز بلا عوض بخلاف بنديق
 الرصاص والطين فتصح المسابقة عليه ولو بعوض لأنه نكاحية في الحرب وأما مصارعة صلي
 الله عليه وسلم لركبته على قطيع من الغنم كما رواه أبو داود وقد كانت ليريه قوته ليسلم بدليل
 أنه لما سمع الله عليه وسلم رده عليه غنمه فلم يكن العوض مقصودا فكانت له لم يذكر (قوله أي على ما هو
 الأصل في المسابقة عليها) أشار بذلك إلى تقييد عموم الدواب في كلام المصنف وقوله من خيل
 الخ بيان لما هو الأصل وقد بينه بأنواع خمسة كما مر فلا تجوز المسابقة الأعلى هذه الخمسة لقوله
 صلي الله عليه وسلم لا سبق إلا في خف أو حافر أو نعل أي لا عوض يؤخذ إلا في المسابقة على ذي
 خف أو حافر أو نعل وهذا على روايته بفتح الباء وأما على روايته بكونه أفا المعنى لا مسابقة
 الأعلى ذي خف الخ والزوابة الأولى هي المشهورة والحاصل أن المسابقة على هذه الخمسة تصح
 بعوض وبغير عوض (قوله وإبل) وسبقها عند الغاية بالكند وهو مجمع الكتفين بين العنق
 والظهر وبعضهم عبر بالكف ومثلها في ذلك الفيل بخلاف الخيل والبغال والحمير فإن سبقها
 عند الغاية بالعنق والحاصل أن سبق ذي الخف بالكند وسبق ذي الحافر بالعنق (قوله جزما)
 أي قطعاً فلا خلاف في هذين النوعين أعنى الخيل والإبل بخلاف الأنواع الثلاثة المذكورة
 بعد وهي الفيل والبغل والحمير فإن فيها خلافاً كما يشير إليه الشارح بقوله في الاظهر (قوله
 وقيل وبغل وحمير) انما ذكرها بلفظ الأفراد دون الجمع لئلا يناسب ما قبله وهو قوله من خيل وإبل
 فإن كلاماً من الخيل والإبل مفرد لفظاً وإن كان اسم جنس أو اسم جمع فاندفع قول بعضهم لو ذكرها
 بصيغة الجمع لكان أولى وأظهر (قوله في الاظهر) أي على القول الاظهر وهو المعتمد (قوله
 ولا تصح المسابقة الخ) بيان لفهوم التقييد بقوله على ما هو الأصل في المسابقة عليها المبين بالخمسة
 المذكورة فكان الأولى التفريع بالقاء الآن يقال الواقد تأنيقاً للتفريع (قوله على بقر)

(وتصح المسابقة على
 الدواب) أي على ما هو
 الأصل في المسابقة عليها من
 خيل وإبل جزماً وقيل وبغل
 وحمير في الاظهر ولا تصح
 المسابقة على بقر

أى ولا على طير وكلاب ونحوها يعوض فحرم المسابقة عليها مع العوض وتجوز بغير عوض
 كما علمت (قوله ولا على نطاح الكباش ومهارة الديكة) أى ولا يصح العقد على نطاح الكباش
 ومهارة الديكة وليس المعنى ولا تصح المسابقة على نطاح الكباش ومهارة الديكة
 وإن اقتضاه ظاهر منيع الشارح لأن ذلك لا يسمى مسابقة ولهذا قال المحقق وهذا خارج
 بالمسابقة وأما ما قبله فهو خارج بالتقييد بأنواع الخمسة كما مر (قوله لا يعوض ولا غيره)
 قد علمت أنه راجع لقوله ولا على مناطحة الكباش ومهارة الديكة ولذلك أعاد العامل وليس
 راجعا لقوله ولا تصح المسابقة على بقر لأنها تحرم بالعوض وتحل بلا عوض وإنما حرم العقد على
 مناطحة الكباش ومهارة الديكة مطلقا لأنها سفة ومن فعل قوم لوط الذين أهلكهم الله بنوهم
 (قوله وتصح المناضلة) أى يصح عقدها بعوض وبدونه وفي عوضها التفصيل الآتى وهى
 بالنون والصاد المججمة المغالبة من ناضله بمعنى غالبه ولذلك قال الشيخ الخطيب أى المغالبة
 وأما قول الشارح أى المراماة فغير ظاهر لأن المراماة أن يرى كل منهما إلى الآخر وليست
 مرادة هنا لأنهم اتفقوا على أن يرمى كل منهما ما يرمى من راديهما أن يرمى كل منهما
 لا إلى الآخر وان اشتهرت المراماة فى المعنى فى الأول (قوله بالسهم) أى سواء كانت عربية
 وهى النبل أم بحمية وهى الشاب ومثلها الرماح والمزاريق والمسلات والابروا والجاردة وكل نافع
 فى الحرب كالتردد بالسيف والرمى بالبندق على قوس فإن المنقول فى الحاوى جوازه بل قضية
 كلامهم أنه لا خلاف فيه كما قاله الزركشى (قوله إذا كانت المسافة الخ) هذا شروع فى شروط
 صحة المسابقة والمناضلة فهو راجع لكل منهما كما يقتضيه كلام المصنف حيث ذكر ذلك بعد
 قوله وتصح المسابقة على الدواب والمناضلة بالسهم وإن قصرها الشارح على المناضلة أخذنا
 بظاهر قول المصنف وصحة المناضلة معلومة وبعضهم خصه بالمسابقة وجعل قوله وصحة المناضلة
 معلومة جملة معترضة أخذنا بظاهر قوله ويخرج العوض أحد المتسابقين والوجه الوجيه
 أن كلامه راجع لكل منهما وكون بعض الشروط خاصا بأحدهما لا يقتضى تخصيص ما يصلح
 أن يكون لهما والحاصل أن الشروط عشرة كما ذكره الشيخ الخطيب اقتصر المصنف على كون
 المسافة معلومة وصحة المناضلة معلومة ويراد على ذلك أن يكون المعقود عليه عدة قتال كما مر
 التيسير عليه وتعيين الركوبين عينا فى المعين فى العقد كأن يقول اتسابقنا على هذين الفرسين
 وصفة فى الموصوف فى الذمة كأن يقول اتسابقنا على فرسين صفتهما كذا وكذا وتعيينان
 فى الأول فينسخ العقد بموت أحدهما ولا يتعينان فى الثانى كما يحتمل الرافعى فلا ينسخ العقد
 بموت أحدهما كالأجير غير المعين وإن كان سبق كل منهما الآخر ولو كان أحدهما ضعيفا
 يقطع بطلانه أو فارها يقطع بتقدمه لم يجز وإن كان قطع كل منهما المسافة بلا انقطاع ولا تعب
 فلو كانت المسافة كبيرة جدا بحيث لا يقطعانها لم يصح وتعيين الراكبين عينا فقط فلا يكتفى
 الوصف فيهما لأن الشخص لا يلتزم فى الذمة فلو شرط كل منهما أن يركب دابته من شاة لم يجز
 وأن يركب الركوبين فلو شرط أو سألهم ما يجزى بأنفسهم ما لم يصح لأنهم ما قد لا يقصدان الغاية
 والعلم بالمسال المشروط جنسا وقد واصله كسائر الاعراض فلا يصح العقد بمال مجهول
 كأن يقول اتسابقنا على شئ من المال أو على قوب غير موصوف فى الذمة واجتناب شرط مفسد

ولا على نطاح الكباش وهى
 على مهاوثة الديكة
 لا يعوض ولا غيره (و) تصح
 (المناضلة) أى المراماة
 (بالسهم) إذا كانت
 (المسافة)

فأقول أصاحبه ان سبقتي فلك هذا الذي ينار بشرط أن نطعمه أحصا بك لم يصح ولا يشترط تعيين
 السهمين أو القوسين في الرمي لأن العمدية على الرمي فان عين شئ منهما القاذوا بزيادة بمسلة
 من نوعه ولو شرط عدم ابداله فسد العقد (قوله أي مسافة ما بين موقف الرامي الخ) وكذا
 مسافة ما بين موقف الراكبين والغاية التي ينتهيان إليها فشرط علم المسافة عام في الراكبين
 والرامي في كلام الشارح قصور كما مر التنبيه عليه على أن اشتراط ذلك في الرامي محل
 ان ذكرت الغاية أما اذا لم تذكر فلا يشترط فلو تناضلا على أن العوض لا بعدهما ربما صح
 العقد بخلاف ما لو تناضلا على أن العوض لمن سبق من غير ذكر مسافة فلا يصح الجهل بالمسافة
 مع أنه لا يظهر الا عند الغاية حتى لو سبق أحدهما دون الغاية فلا عبرة به (قوله والغرض الذي
 يرمى إليه) وهو يقع الغين والرامي ما نصب ليرمي إليه من خشب أو حجرة أو قرطاس أو نحوها
 ويشترط بيان قدره طولا وعرضا وبيان ارتفاعه في نفسه وعن الأرض ان لم يلقب عرف في ذلك
 والا فلا يشترط بل يحمل المطلق عليه ويشترط الترتيب في الرمي وبيان بادئ منهما بالرمي حذرا
 من اشتباه المصيب بالخطئ لو رميا معا ويندب وقوف شاهدين عند الغرض ليشهدا على من
 أصاب أو أخطأ وليس لهما مدح المصيب ولا ذم الخطئ لأن ذلك يجعل بالنشاط وليس لاحد
 الرامي الاقتضار على صاحبه ولا التجهج عليه وليس لاحد المتسابقين الجلب على المرمي
 بالصياح ليزيد عدوه ولا الجنب بأن يأتي بجنيبه له ليتصوّل عن المرمي ككوب أيها لغير الجلب
 ولا جنب ولا يشترط بيان مبادرة ولا محاطة ولا بيان نوب بل يحمل المطلق على المبادرة وعلى
 أقل النوب وهو سهمهم لغلبتهم أو صورة المبادرة أن يقول تناضلا على أن يرمى كل واحدنا
 عشرين فمن باد رأى سبق باصابة خمسة منها فهو الناضل لكن لا يكون ناضلا الا ان سبق باصابة
 العدد المشروط أصابته مع استوائهما في الرمي أو اليأس من استوائهما في الاصابة فتقال
 استوائهما في الرمي أن يرمى كل منهما عشرين أو عشرة فيصيب أحدهما في خمسة دون الآخر
 فالأول ناضل ولا يمكن الآخر من الرمي في صورة العشرة اذا أراد أن يرمى الباقي لأن الأول
 صار ناضلا ومثال اليأس منه أن يصيب أحدهما في خمسة من عشرين ويصيب الآخر ثلاثة
 من تسعة عشر فالأول ناضل ولا يمكن الآخر من رمي الواحد الباقي لحصول اليأس من
 الاستواء في الاصابة لو رمي الباقي بخلاف ما لو أصاب أحدهما خمسة من عشرين وأصاب
 الآخر أربعة من تسعة عشر فليس الأول ناضلا لعدم اليأس من الاستواء في الاصابة فثبت
 العشرين بل هو أن يصيب في الباقي فلا يكون أحدهما ناضلا وكذا الا ناضل لو أصاب كل منهما
 خمسة من العشرين وصورة المحاطة أن يقول تناضلا على أن يرمى كل واحدنا عشرين
 فمن زادت أصابته على أصابة صاحبه بكذا كواحد فهو الناضل سميت محاطة لحطهما للقدر
 الذي اشتركا في أصابته وعدم اعتبارهما الا للزائد عليه فاذا رمي كل منهما عشرين وأصاب
 أحدهما في ستة والآخر في خمسة فالأول ناضل لأنه زاد عليه بواحد فيما إذا شرطت الزيادة
 بواحد (قوله معلومة) أي بالاذرع أو بالامبال أو بالمعينة كأن يشاهد اها ابتداء وغاية
 هذا ان لم يلقب عرف فيها والاحمل المطلق عليه ولا يشترط بيانها حيث نذكر قوله وكانت حصة
 المناضلة معلومة) وكذا حصة السبق ويشترط كونها معلومة وهي في شحوا خليل بالفتق وفي نحو

أي مسافة ما بين موقف
 الرامي والغرض الذي يرمى
 إليه (معلومة) كانت
 حصة المناضلة معلومة

الابل بالكند أو الكنف كما مر (قوله أيضا) أي كما أنه يشترط أن تكون المسافة معلومة
 (قوله بأن يبين المناضلة كيفية الرمي) تصوير لكون صفة المناضلة معلومة والمراد من ذلك
 أن يبين الترتيب في الرمي وبيننا البادئ بالرمي وأما بيان إصابة الغرض من القرع ونحوه
 فلا يشترط بل يسق وذلك قال في المنهج وسق بيان إصابة الغرض من قرع الخ وكذلك الشيخ
 الخطيب فإنه قال ويسق بيان صفة إصابة الغرض من قرع الخ ثم قال في المنهج فإن أطلقا
 كفي القرع ومثله في الخطيب لصدق الصفة ولأنه المتعارف وكذلك المنهي صرح بأن ذكر
 ذلك مندوب ومن هذا كله تعلم ما في قول الشارح من قرع الخ من النظر ولعل ذلك نشأه من
 اشتباه صفة الرمي بصفة إصابة الغرض فإن بيان الأولى شرط وبيان الثانية سنة كما عرفت قد بر
 (قوله من قرع) بيان لكيفية الرمي على كلام الشارح والحق أن صفة الرمي الترتيب وبيان
 البادئ بالرمي وأما ما ذكره فهو بيان لصفة إصابة الغرض ومنها الخواص من جبا الصبي وهي
 أن يمس السهم الأرض قبل وصوله إلى الغرض ثم يثب إليه ومنها الخرم بأن يحزم طرف
 الغرض في حال مروره (قوله وهو) أي القرع بسكون الراء وقوله إصابة السهم الغرض أي
 مجزئ الإصابة فيكون فيه ذلك فلا تنافيه زيادته شي مما بعده كان يثقبه أو يثبت فيه (قوله أو من
 خسق) بفتح الخاء المجهمة وسكون السين المهملة (قوله وهو) أي الخسق وقوله أن يثقب
 السهم الغرض ويثبت فيه أي وإن سقط بعد ذلك فإن لم يثبت فيه أصلا بأن ثقبه وسقط منه
 فهو الخرق بهجة فزاي (قوله أو من مرق) بسكون الراء وقوله وهو أي المرق وقوله أن ينفذ
 السهم من الجانب الآخر من الغرض أي لانه مرق منه أي نفذ من الجانب الآخر فهو
 مأخوذ من مرق إذا نفذ (قوله وأعلم الخ) توطئة لكلام المصنف ودخول عليه كما تقدم
 التنبيه عليه (قوله أن عوض المسابقة الخ) أي وعوض المناضلة كذلك وإنما خص عوض
 المسابقة بالذكر لأن كلام المصنف خاص به وهذا إنما يحتاج إليه أن جرى على ظاهر كلامه
 السابق من تغاير المسابقة والمناضلة فإن جرى على أن المسابقة تشمل المناضلة فلا حاجة لزيادة
 ذلك (قوله هو المال الذي يخرج فيها) بالبناء للصهرول فيصدق بأن يخرججه أحد المتسابقين
 وبأن يخرججه المتسابقان معاً على ما يأتي ويجوز شرط العوض من غير المتسابقين من الامام
 أو الاجنبي كما أن يقول الامام من سبق منكافله على كذا من مالي أو فله في بيت المال كذا
 ويكون ما يخرججه من بيت المال من مهم المصالح وكان يقول الاجنبي من سبق منكافله على
 كذا لانه بذل مال في طاعة وليس للقرع العوض ولو كان غير المتسابقين زيادة في العوض
 ولا نقص عنه وكذلك العمل فليس له زيادة ولا نقص فيه وليس له فسخ العقد لانه لازم في حقه
 كالأجارة وليس له ترك العمل قبل الشروع فيه ولا بعده ان كان مسبوقة أو سابقاً وأمكن
 أن يسبقه الآخر أو لافله تركه حينئذ لانه ترك حقه (قوله وقد يخرججه أحد المتسابقين) أي
 أو أحد المتناضلين وصورة الاول أن يقول أحد المتسابقين لا آخر نأبقت معك فان سبقته
 فلك على كذا وان سبقتك فلا شيء عليك وصورة الثاني أن يقول أحد المتناضلين لا آخر
 تنأبقت معك على أن يرى كل واحد من اثنين فان أصبت في خمسة منها فلك على كذا
 وإن أصبت في خمسة منها فلا شيء عليك (قوله وقد يخرججه معاً) أي المتسابقان وهكذا

أيضاً بأن يبين المناضلة
 كيفية الرمي من قرع وهو
 إصابة السهم الغرض
 ولا يثبت فيه أو من خسق
 وهو أن يثقب السهم الغرض
 ويثبت فيه أو من مرق
 وهو أن ينفذ السهم من
 الجانب الآخر من الغرض
 وأعلم أن عوض المسابقة
 هو المال الذي يخرج فيها
 وقد يخرججه أحد المتسابقين
 وقد يخرججه معاً

المتناضلان وصورة الاول أن يقول المتسابقان تسابقنا فان سبقتي فلنك على كذا وان سبقتك
 في عليك كذا ولا يصح العقد حينئذ الا أن يدخل بينهما محلا كما سيذكر المصنف وصورة
 الثاني أن يقول المتناضلان تناضلنا على أن يرى كل واحد منا عشرين فان أصبت في خمسة
 منها فلنك على كذا وان أصبت في خمسة منها فلنك عليك كذا ولا يصح العقد حينئذ الا أن يدخل
 بينهما محلا كالصورة الاولى (قوله وذكر المصنف الاول) أي الذي هو اخراج أحد المتسابقين
 للعوض وقوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله ويخرج العوض أحد المتسابقين) أي أو أحد
 المتناضلين كما مر ولا يحتاج في هذه الحالة الى ادخال محل بينهما كما هو ظاهر والمدار على ذكر
 العوض في العقد وان لم يخرج به فالتعبير بالانخراج جرى على الغالب من أن ملتزمه يخرج به
 ويضعه عند شخص آخر وجعل المحشى أن المراد به ذكره حال العقد ويضعه قول المصنف حتى
 اذا سبق استردته فان الاسترداد يكون بعد الانخراج لكنه فسر بقوله أي لم يلزمه شيء وهو بعيد
 فاصنعناه أقعد (قوله حتى انه الخ) - بان لما يترتب على هذه الحالة وهي ما لو أخرج العوض
 أحد المتسابقين وقول المحشى هو بيان لكيفية العقد غير ظاهري فتأمل (قوله اذا سبق) أي أحد
 المتسابقين الذي أخرج العوض وقوله بفتح السين أي والباء على البناء للفاعل (قوله استردته)
 أي طلب رده ممن هو معه ولا يستحق أحدهما على الآخر شيئا وكذا الوجه أعافى استردته أيضا
 وقوله أي العوض الذي أخرجه تفسيرا للضمير المنصوب الذي هو المفعول (قوله وان سبق)
 أي أحد المتسابقين الملتزم للعوض وقوله بضم أوله أي وكسر نائه على البناء للمفعول (قوله
 أخذه) أي استحق أخذه سواء أخذه بالفعل أو تركه وقوله أي العوض تفسيرا للضمير وقوله
 صاحبه أي صاحب أحد المتسابقين وهو الآخر غير الملتزم للعوض وقوله السابق له أي السابق
 لأحد المتسابقين الملتزم للعوض (قوله وذكر المصنف الثاني) أي الذي هو اخراج المتسابقين
 مع العوض وقوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله وان أخرجه) فيه ضميران فالألف ضمير المثنى
 وهو عائد على المتسابقين والهاء ضمير عائد على العوض فقوله الشارح أي العوض المتسابقان
 تفسيرا للضميرين على غير الترتيب فالعوض تفسيرا للهاء والمتسابقان تفسيرا للألف فليس فيه جرى
 على اللغة الرديئة أصلا كما زعمه المحشى وكأنه توهم أن قوله المتسابقان فاعل فقال هو جرى
 على اللغة الرديئة ثم قال ولا يصح تخريجه على جعل الثاني مبتدأ فكان الصواب أن يقول
 وان أخرجه المتسابقان أو بسكت عن لفظ المتسابقين أو على تسليم ما زعمه يمكن تخريجه
 على جعل الألف فاعلا والمتسابقان بدل منه (قوله لم يجوز) ظاهرا أنه يحرم مع العصة فدفع ذلك
 الشارح بقوله أي لم يصح ارجاعهما للعوض لأن الاولى للشارح أن يقول أي لم يصح
 عقدهما حينئذ لان عدم العصة الذي هو معنى الفساد حقه أن يسند للعقد ولعله واعي ظاهر
 كلام المصنف (قوله الا أن يدخل بينهما محلا) أي يشترط بينهما أن يكون كقولهما ودايته
 كقوله اذا بينهما بحيث تكون دايته مساوية لكل واحدة منهما وما وسى محلا لانه حلل العقد
 بانخراجه عن صورة القمار المحترم وهو كل لعب ترددين غنم وغرم كاللعب بالورق وغيره
 ولو سابق جمع ثلاثة فأكثر شرط للثاني دون الاول صح جزئيا لأن كل واحد يجتهد أن يكون
 أولا أو ثانيا ليفوز بالعوض ويحرم في المنهاج فيها بالتصادم لأن كل واحد لا يجتهد في السابق

وذكر المصنف الاول
 في قوله (ويخرج العوض
 أحد المتسابقين حتى انه
 اذا سبق) بفتح السين غيره
 (استردته) أي العوض الذي
 أخرجه (وان سبق) بضم
 أوله (أخذه) أي العوض
 (صاحبه) السابق له (له)
 وذكر المصنف الثاني في قوله
 (وان أخرجه) أي العوض
 المتسابقان (معالم يجوز) أي
 لم يصح ارجاعهما للعوض
 (الا أن يدخل) بينهما
 (محلا) بكسر اللام الاولى

لوثوقه بالعوض سبق أو سبق ويرقه ما سبق من أن كل واحد يجتهد أن يكون أولاً أو ثانياً ليفوز بالعوض وإن شرط للثاني أكثر من الأول لم يصح لأن ذلك يحمله على عدم الاجتهاد ليكون ثانياً فيفوز بالأكثر (قوله وفي بعض النسخ) أي هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ فهو عطف على مقدر والفرق بين النسخين أن الأولى الفعل فيها بضم الياء فاضيه أدخل الرابعي والثانية الفعل فيها بفتح الياء فاضيه دخل الثلاثي (قوله فإن سبق) أي المحلل وقوله بفتح السين أي والباء على البناء للفاعل نظير ما سبق وقوله كلام من المتسابقين مفعول لسبق فالعنى أن المحلل سبقهما سواء جاء معاً أو مرتباً فان صورتان (قوله أخذ العوض الذي أخرجه) أي لسبقه لهما في الصورتين المذكورتين ويمكن شمول كلام المصنف لما إذا سبق مع أحدهما وجاء الآخر وحده وفي هذه الصورة يأخذ مع الذي معه عوض المتأخر فقط وما لا الأول لنفسه وعلى هذا فقد دخل تحت قول المصنف فإن سبق الخ ثلاث صور (قوله وإن سبق) أي المحلل وقوله بضم أوله أي وكسر ثانيه على البناء للمفعول نظير ما مر وذلك صادق بأن يسبقه كل منهما سواء جاء معاً أو مرتباً أو يسبقه أحدهما سواء توسط بينهما أو جاء مع المتأخر فلهذا أربع صور فقد شمل كلام المصنف سبع صور ثلاث دخلت تحت الأول وأربع دخلت تحت الثاني على حلنا هذا بخلاف حل الشارح والمحشي وبقيت صورة وهي ما لو جاءت الثلاثة معاً فلا شيء لأحدهم على أحد فحصل أن المصنف في هذا المقام غشياً شمل كلام المصنف أولاً وثانياً سبع صور منها وبقيت الثامنة وقد علمتها (قوله لم يغرم لهما شيئاً) ثم إن سبقه وجاء معاً فلا شيء لأحدهما على الآخر أيضاً وإن جاء معاً فالأول لنفسه وبأخذ عوض الآخر وإن سبق أحدهما وتوسط المحلل بينهما فالأول لنفسه وبأخذ عوض المتأخر ولا شيء للمحلل وإن جاء المحلل مع المتأخر فكذلك

(كتاب أحكام الأيمان والنذور)

أي هذا كتاب بيان أحكام الأيمان والنذور كما عدم انعقاد اليمين الإبالة أو باسم من أسمائه أو صفة من صفاته كما سذكره المصنف بقوله لا ينعقد اليمين إلا بالله الخ وإنما جاع الأيمان لتعدد ما تعدد المحلوف به أو المحلوف عليه وإنما جاع النذور لاختلاف أنواعها لأن النذر إما أن يكون نذر تبرر وهو نوعان لأنه إما معلق على أمر محبوب ويسمى نذراً مجازاة أو غير معلق على شيء ويسمى نذراً تبرر فقط وإما أن يكون نذراً لجناح وهو ثلاثة أنواع لأنه إما أن يتعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر وإنما جاعهما المصنف كغيره في كتاب واحد لأن بعض النذور وهو نذر اللجاج يشبه اليمين ولذلك يخبر فيه بين كفارة اليمين وبين ما ألزم بخلاف نذر التبرر فإنه يلزم فيه ما ألزم بالاتفاق ولذلك جلاوا خبر مسلم كفارة النذر كفارة عيني على نذر اللجاج وهذا أوضع من قول المحشي لا اشتراكهما في لزوم الكفارة لأن كلامه يحمل لكنه محمول على نذر اللجاج وإنما قدمهما على الأقضية والشهادات للاحتياج إلى اليمين فيهما غالباً والأصل في الأيمان قبل الإجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عاهدتم الأيمان أي قصدتم الأيمان بدليل الآية الأخرى ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم وأخبار

وفي بعض النسخ الآن
يدخل بينهما محلل (فإن
سبق) بفتح السين كلام من
المتسابقين (أخذ العوض)
الذي أخرجه (وإن سبق)
بضم أوله (لم يغرم) لهما شيئاً
*(كتاب أحكام
الأيمان والنذور)*

كقوله صلى الله عليه وسلم والله لا أغزون قريشاً ثلاث سرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله رواء أبو داود وخبر العيصين أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لا ومقلب القلوب ويرعاه يحلف بقوله والذي نفسي بيده أي بقدرته يصرفها كيف يشاء واليمين والحلف والقسم والايلاء ألقاظ مترادفة وأركانها أربعة حالف ومحلوف به ومحلوف عليه وصيغة وشرط في الحالف التكليف والاختيار والنطق والقصد كما يعلم من قول الشارح وضابط الحالف كل مكلف الخ وفي المحلوف به أن يكون اسماً من أسماء تعالي أو صفة من صفاته كما سيذكر المصنف وفي المحلوف عليه أن لا يكون واجباً بأن يكون محتملاً كقوله والله لا أدخل داراً ومستحيلاً كقوله والله لا قتلن الميت أولاً معدن السماء فإنه يمين وتلزم به الكفارة في الحال لا خلاه بتعظيم الاسم بخلاف الواجب كقوله والله لا موتن أولاً معدن السماء فليس يمين لأنه لا يتصور فيه الخنث فلا يخل بالتعظيم وحروف القسم المشهورة بام واحدة وتدخل على الظاهر وعلى المضمر فهي الأصل ثم الواو وتختص بالظهور ثم التاء الفوقية وتختص بالفظ الجلالة وسمع شاذ ارب السكبية وبالرحن فالولم يأت بحرف من حروف القسم بأن قال الله مثلاً بثلاث الهاء وتسكينها لا فعلت كذا فكتاية ان نوى به اليمين فهو يمين والافلا ولا لحن في ذلك وان قيل به لأن الرفع بالابتداء والتقدير الله أحلف به والنصب بنزع الخافض والجتر يحدف الجار وابقاء عمله والتسكين بإجراء الوصل مجرى الوقف على أن اللين لا يمنع الانعقاد حتى لو لحن مع الاتيان بحرف القسم كآر قال والله بالرفع لا فعلت كذا كان صريحاً ولو قال أقسم بالله أو حلفت أو أحلف بالله فهو يمين الا ان نوى اخباراً عن الماضي في صيغة الماضي أو عن المستقبل في صيغة المستقبل فلا يكون يميناً ولو قال لغيره أقسم عليك بالله أو سألك بالله أو قال بالله عليك تفعلت كذا فان أراد يمين نفسه كان يميناً وان أراد يمين المخاطب أو الشفاعة أو أطلق لم يكن يميناً ويحتمل عند الإطلاق على الشفاعة وجعل صاحب الكافي من لقوا اليمين ما اذا دخل على صاحبه فاراد أن يقوم له فقال والله لا أقم لي قال وهو مما تم به البلوى وهو ضعيف والمعقد أنه يمين حيث أراد يمين نفسه والافلا ويمكن جعل كلام الكافي على هذا ونكره اليمين الا في طاعة وفي دعوى عندنا كم مع الصدق وفي ساجدة كتوكيد كلام كقوله صلى الله عليه وسلم فوالله لا يعل الله حتى غلوا وتعظيم أمر كقوله صلى الله عليه وسلم والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً فان حلف على ارتكاب معصية كفعل حرام وترك واجب عصي بخلق نفسه ولزمه حنث وكفارة أو على ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه وعليه بالحنث كفارة أو على فعل مندوب أو ترك مكروه حنثه أو على فعل مباح أو تركه كدخول دار أو كل طعام ولبس ثوب سن ترك حنثه لما فيه من تعظيم اسم الله تعالى نعم ان تعلق به غرض ديني كان حلف أن لا يأكل طيباً ولا يلبس ناعماً فقبه أقوال ثلاثة فقيل يمين مكروهة وقيل يمين طاعة اتباعاً للسلف في خشونة العيش وقيل يختلف باختلاف أحوال الناس ومقاصدهم كقصدهم التفرغ للعبادة وهذا هو الاصول كما قاله الشيخان فعلم من ذلك أن اليمين في المباح منعقدة ويتعلق بالحنث بفعله أو تركه وتلزم به الكفارة كما هو صريح المنهج وغيره فقول المحشي ولا يتعلق بالمباح حنث ولا عذبه في فعله أو تركه ولا كفارة عليه سهو منه سببه أنه انتقل نظره من النذر إلى اليمين وكذلك قوله وأما قول المنهاج وعليه كفارة حله

الرملي على ما اذا تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبراً أو إضافة إلى الله تعالى فهو في نذر المباح
 لافي اليمين كاليمين (قوله والايمن بفتح الهمزة) احتراز بذلك عن الايمان بكسر الهمزة فهو
 التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة ومن الحكم ايمان المرء
 يعرف بأيمانه فإيمان من يكثر أيمانه أضعف من ايمان غيره وحكى عن الامام الشافعي رضي الله
 عنه أنه كان لا يحلف باق له لا صادقا ولا كاذبا وكذلك الاسلام بكسر الهمزة ومعناه الانضام لما
 جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الاسلام بفتح الهمزة فان معناه المجاورة وكثيرا ما تغلط
 العوام فتقول اللهم اختم لنا بالايمن والاسلام بفتح الهمزة فيسما والصواب الكسر فيهما
 (قوله جمع عين) خبر المبتدأ الذي هو الايمان كما هو ظاهر (قوله وأصلها) أي اليمين وقوله لغة
 أي في اللغة وقوله البد اليقين وقيل أصل اليمين القوة ومنه قوله تعالى لاخذنا منها اليمين أي بالقوة
 وعليه فتسمية البد اليقين عينا لوفور قوتها وتسمية الحلف عينا لانه يقوى على الحث أو عدمه
 (قوله ثم أطلقت) أي اليمين وقوله على الحلف أي لانهم كانوا في الجاهلية اذا تعلفوا أخذ كل
 واحد يمين صاحبه فيكون مجازا مرسل علاقته المجاورة والملابسة وقيل هو مجازا للاستعانة
 بأن تشبه الحلف بالبد اليقين بجامع أن كلا يحفظ الشيء فالبد اليقين يحفظ الشيء على صاحبها
 والحلف يحفظ الشيء على الحالف واستعير اليمين من البد اليقين للحلف على طريق الاستعارة
 المصروفة وهذا كله بالنظر للأصل والافتقار حقاقة عرقية (قوله وشرعا) عطف على لغة
 وقوله تحقيق أي بصيغة والتحقيق يستلزم المحقق وهو الحالف وقوله ما يحتمل المخالفة هو
 المخاوف عليه فهو المحتمل ومثله الممنوع بخلاف الواجب كما مر وقوله بذكر اسم الله أو صفة من
 صفات ذاته هو المخوف به فقد عتق الاركان الاربعة المتقدمة (قوله أو تأ كيد) أي
 أو تأ كيد ما يحتمل المخالفة كقيام الليل في قوله وانه لا تقوم من الليل فالفصول بذلك تأ كيد
 وأنه لا بد منه (قوله بذكر اسم الله) أي بذكر اسم من أسمائه تعالى وقوله أو صفة من صفات
 ذاته أي الثبوتية وكذا السلبية كقدم الله وبقائه وعدم جسميته وعرضيته فعن القاضي حسين
 صحة اليمين بها لانها قديمة متعقبة به تعالى وأما صفاته الفعلية كخلقه ورزقه فلا تتعقبها اليمين
 لانها حادثة عند الاشاعة لانها عندهم عبارة عن تعلقات القدرة التخييرية الحادثة خلافا للصفات
 ولعل كلامه مبني على مذهب المتأريديين من أنها قديمة لانها عندهم عبارة عن صفة التكوين
 وهي صفة قديمة عندهم يخلق الله بها ويرزق ويحيي ويميت بها وهكذا فلذلك تسمى خلقا ورزقا
 واحياء وامانة وهكذا (قوله والتذويج جمع نذر) وانما جمعها المصنف لاختلاف أنواعها
 كما مر وقوله وسياق معناه في الفصل بعده وعبارته فيما ساق ومعناه لغة الوعد بخيرا وشرعا
 التزام قرينة غير لازمة بأصل الشرع اه وسياق الكلام على ذلك مفصلا ان شاء الله تعالى
 (قوله لا ينعقد اليمين الخ) علم من ذلك عدم انعقاد اليمين بخلق كالتبني صلى الله عليه وسلم
 وجبريل والكعبة ونحو ذلك ولو مع قصد اليمين بل يكره الحلف به لحديث من كان حالفا فحلف
 بالله ويحشى على من يكثر الحلف بالتبني صلى الله عليه وسلم فرارا من الكفارة في الحلف باق له
 فيه من التهاون بالتبني صلى الله عليه وسلم بل ان قصد ذلك كفر والعياذ بالله تعالى وكذلك اذا
 حلف بغير الله معتقدا أنه يستحق أن يحلف به كما يحلف بالله وعلى هذا يعمل حديث من حلف

والايمن بفتح الهمزة
 جمع عين وأصلها لغة البد
 اليقين ثم أطلقت على الحلف
 وشرعا تحقيق ما يحتمل
 المخالفة أو تأ كيد بذكر
 اسم الله أو صفة من
 صفات ذاته والتذويج جمع
 نذر وسياق معناه في
 الفصل بعده لا ينعقد اليمين

بغير الله فقد أشرك وأخذت الوهائية باطلاق الحديث بحكموا بإشراك من حلف بغير الله
 مطلقا وليس كذلك ولو شرك بين ما تنعقده اليمين وغيره كأن يقول والله والكعبة أتعقدت اليمين
 سواء قصد الحلف بكل أو بالجموع أو أطلق على المنصب كما قاله ابن قاسم (قوله الابالله تعالى) يحتمل
 أن يكون المراد الذات الله كما يدل عليه قول الشارح أي بذاته كأن قال وذات الله لأفعلن كذا
 فهو يمين منعقدة خلافا لما نقل عن الشيخ عطية من أنه ليس يميناً فإنه ضعيف والحق أنه يمين وهو
 الذي قيل اليه النفس وعليه فالعطف في قول المصنف أو باسم من أسمائه من عطف المغاير
 ويحتمل أن المراد الابلغظ الجلالة فقط وعليه فالعطف في كلام المصنف من عطف العام على
 الخاص ويمكن حمل قول الشارح أي بذاته على ذلك بأن يراد ما يدل على ذاته من غير نظر إلى
 صفة من الصفات وهو لفظ الله فقط وبؤيد ذلك أو بعينه قوله كقول الخائف والله والأفعلى
 الاحتمال الأول كأن الظاهر أن يقول كقول الخائف وذات الله وبه ذات علم ما في قول المحشي
 لا يخفى أن الحلف ليس بالذات وإنما هو بالاسم الدال عليها فلو قال الشارح أي باسم من أسمائه
 ذاته لكان أولى بل صوابا وكان يستغنى عن العطف بعده اه وبعضهم فهم من كلام الشارح
 أنه حمل قول المصنف الابالله على الاسم الجامد وقوله أو باسم من أسمائه على الاسم المشتق بدليل
 القيسل في الأول بقوله كقول الخائف بالله وفي الثاني بقوله كغالب الخلق لكن يخالفه أنهم
 عموا في الثاني حيث قالوا سواء كانت مشتقة أو لالان المثال لا يخصر فالأول أخصر وعلى
 عمومه والتأويل في الأول بأن يحمل على الذات أو لفظ الجلالة فقط كما علمت (قوله أو باسم من
 أسمائه) هو من عطف المغاير أو من عطف العام على الخاص على الاحتمالين السابقين وان
 اقتصر المحشي على الثاني لكن النعاة صرحوا بأن عطف العام على الخاص كعكسه لا يكون بأو
 ويمكن جعل أو بمعنى الواو وشمل كلام المصنف الاسماء المختصة به تعالى والاسماء الغالبة عليه
 كقوله والرحيم والخالق والرازق ورب والاسماء المستعملة فيه وفي غيره سواء كالموجود والعالم
 والحي فالقسم الأول وهو الاسماء المختصة به لا يقبل فيه إرادة غيره تعالى لانه لا يحتمل غيره
 إذا فرض أنه مختص به تعالى وأما إذا قال أردت به غير اليمين كأن قال بالله لا أفعل كذا وقال
 أردت أن تبرك بالله أو أستعين بالله فإنه يقبل منه لأن التورية نافعة ما لم تكن بحضرة القاضي
 المستصحب له والافلا تنفعه التورية فقول المنهاج ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين سبق قلم الآن بوقول
 بأن المراد أنه لا يقبل قوله لم أرد به الله وان كان تأويله بعد أو القسم الثاني وهو الاسماء الغالبة
 عليه تعالى تنعقده اليمين ما لم يرد به غيره بأن أرادته تعالى أو أطلق لانصرافه عند الإطلاق اليه
 تعالى لكونه غالباً فيه فإن أراد به غيره لم تنعقد يميناً لانه يطلق على غيره كرحيم القلب وخالق الافق
 ورازق الجيش ورب الأبل فيقبل «عنا إرادة غيره تعالى كما يقبل إرادة غير اليمين والقسم الثالث
 وهو المستعمل فيه وفي غيره سواء تنعقده اليمين ان أرادته تعالى بخلاف ما إذا أراد به غيره
 أو أطلق لانه لما أطلق عليه وعلى غيره سواء أشبه الكليات فلا يكون يميناً الابالتنية والحاصل
 أن القسم الأول لا يقبل الصرف عنه تعالى وان قبل إرادة غير اليمين والقسم الثاني يقبل
 الصرف عنه تعالى عند إرادة غيره فقط بخلاف ما إذا أرادته تعالى أو أطلق فنصرف اليه عند
 الإطلاق والقسم الثالث لا ينصرف اليه الابالتنية وقول بعض الناس والاسم الاعظم يمين

الابالله تعالى أي بذاته
 كقول الخائف والله أو
 باسم من أسمائه

صريح بخلاف القسم الاعظم فانه كناية وأما قول كثير من العوام وحق الجنب الرقيق
 فليس يمين وان أواه لأن جناب الانسان فناء داره وهو مستحيل في حقه تعالى والنية لا تؤثر
 مع الاستحالة (قوله المختصة به) أي المقصورة عليه كما أشار إليه بقوله التي لا تستعمل في غيره فهو
 كالتفسير للمختصة به وأهل اقتصار الشارح على المختصة به دون الغالبه والمستعملة فيه وفي غيره
 سواء مع شمول كلام المصنف للأصناف الثلاثة كما مر لأنها هي التي لا تقبل الصرف الى غيره
 فلا يقبل فيها قوله أو دلتهم غير الله بخلاف غيرها كما تقدم (قوله كخالق الخلق) أي ورب
 العالمين ومالك يوم الدين والذي أعبدناه أو أسجدناه أو قضى سيده أي بقدرته يصرفها كيف
 يشاء والحي الذي لا يموت ودخل في المختصة لفظ الجلالة أيضا فلا فرق بين المشتق وغيره ولا بين
 أن يكون من الاسماء الحسنى أو لا ولا بين أن يكون من الاسماء المضافة أو لا (قوله أو صفة)
 عطف على قوله بالله وقول المشي عطف على قوله باسم لا يمتشي الاعلى القول المرجوح من أن
 المعاطب اذا تكررت بحرف غير مرتب يكون كل واحد معطوفا على ما قبله والراجح أنه يكون
 معطوفا على الاول كما هو مشهور في النحويين كرون ذلك عند قوله في الجرومية وهي من وإلى
 وعن وعلى الخ (قوله من صفات ذاته) أي الثبوتية وكذا السلبية بخلاف الفعلية على
 التحقيق كما مر وقوله القائمة به أي بذاته تعالى فهي قائمة بذاته قيام الصفة بالموصوف (قوله
 كعلمه وقدرته) أي وعظمته وعزته ومشيئته وكبريائه وكلامه وحقه ان لم يرد بالحق العبادات
 وبالعلم والقدرة المعالوم والمقدور وبالكلام الالفاظ التي نقرؤها وبالبقية ظهور آثارها كظهور
 الجبارة واهلاكهم والاقلية يميننا وقوله وكتاب الله والقرآن والمصحف عين ما لم يرد بكتاب الله
 المكتوب من النقوش وبالقرآن المقروء من الالفاظ التي نقرؤها أو الخطبة وبالمصحف
 الاوراق والجلد والاقلية يميننا فلا يكون كل ذلك يميننا الا اذا اراد به الصفة القديمة وقوله أشهد
 بالله ولعمري الله أو على عهد الله وميثاقه وذمته وأمانته وكفالاته لا فعل كذا ان نوى به اليمين
 فهو يمين والا فلا فيكون كناية ولو قال ان فعل كذا فهو يهودي أو برى من الاسلام أو من
 الله أو من رسوله فليس يميننا ثم ان قصد تبعية نفسه عن الفعل لم يكفر وكذا ان أطلق كما اقتضاء
 كلام الاذكار أو يأتي بالشهادتين ندبا ويستغفر الله تعالى وان قصد الرضا بذلك اذا فعل الشيء
 الذي ذكره كفر في الحال والعباد بالله تعالى (قوله وضابط الخائف) أي قاعدة الخائف
 المأخوذ من الحلف ويعلم من هذا الضابط شروط الخائف لانه ركن (قوله كل مكلف) خرج
 به الصبي والمجنون وفي معناه المغمى عليه والسكران غير المتعذري والساهي والنائم فلا تنعقد
 اليمين من هؤلاء وقوله مختار خرج به المكروه وقوله ناطق خرج به الاخرس الا أن تكون اشارته
 مفهومة والا كانت كالناطق فتعقد يمينه بخلاف غير المفهومة فلا تنعقد بها فتكون لاغية
 وكذلك اشارة الناطق فهي لاغية ولو مفهومة وقوله فاصد اليمين خرج به غير القاصد لليمين
 كما سيأتي في قوله ولا شيء في لغو اليمين ومنه ما لو اراد الخلف على شيء فسبقه لسانه الى غيره (قوله
 ومن حلف بصدق ماله) ظاهر المتن أنه قال في حلقه والله لا تصدق بعمالي وليس ذلك مراد الله
 يلزمه التصديق بجماله فان حنث بأن لم يتصدق بجماله لزمته الكفارة للحنث في يمينه ولا يقال انه
 مخبر بين الصدقة والكفارة فلا يظهري هذه الصورة قول المصنف فهو مخبر بين الصدقة وكفارة

المختصة به التي لا تستعمل
 في غيره كخالق الخلق (أو صفة
 من صفات ذاته) القائمة به
 كعلمه وقدرته وضابط
 الخائف كل مكلف مختار
 ناطق فاصد لليمين (ومن
 حلف بصدق ماله)

كقوله لله على أن أتصدق
بما لي ويعبر عن هذا اليمين
تارة بمعنى اللجاج والغضب
وتارة بنذر اللجاج والغضب
(فهو) أي الحالف أو
الناذر (مخبرين) الوفاء
بما حلف عليه والتزمه
بأن يذر من (الصدقة) بماله
(أو كساة اليمين) في
الظاهر وفي قول يلزمه
كفارة يمين وفي قول يلزمه
الوفاء بما التزمه (ولاشئ
في لغو اليمين) وفسر بما
سبق لسانه إلى لفظ اليمين
من غير أن يقصدها كقوله
في حال غضبه أو عجزته بلى
واقه مرة ولا واقه مرة
في وقت آخر

قول الشارح بما سبق كذا
في نسخة المحشى وفي بعض
النسخ عن سبق لسانه وفيه
تسمح وانما أتى بالظاهر
في قوله إلى لفظ اليمين ولم
يقبل اليه التمكن يدركها
التأمل كتبه نصر

اليمين وليس في هذه الصورة شبهة تذر من حيث التزام القرينة وشبهة حلف من حيث الضيقة كما
زعم المحتشى بل هي يمين محض مع أنه في هذه الصورة ليس حالفًا بصدقة ماله بل حالف بالله على
صدقة ماله إلا أن يجعل الباء بمعنى على فلذلك كله حمله الشيخ الخطيب على نذر اللجاج والغضب
حيث قال كقوله لله على أن أتصدق بما لي أن فعلت كذا لأنه يسعي حلفًا من حيث المنع ونذرًا
من حيث الصدقة والظاهر أن هذا هو مراد الشارح غاية الأمر أن فيه سقطا فقوله كقوله لله
على أن أتصدق بما لي أي أن فعلت كذا ويصرح بهذا قوله ويعبر عن هذا اليمين الخ وحينئذ
يظهر قول المصنف فهو مخبر بين الصدقة وكفارة اليمين لأن نذر اللجاج يخبرنا بتأطرفه بين
ما التزمه وكفارة اليمين لخبر مسلم كفارة النذر كفارة يمين وهي لا تسكن في نذر التبرر بالاتفاق
فتعين حمله على نذر اللجاج فلو أبقينا كلام الشارح أقول على ظاهره لم يصح لأنه حينئذ يكون
من نذر التبرر وهو لا تخير فيه بل يلزم فيه ما التزم عينا ويمنع منه قوله ويعبر عن هذا اليمين الخ
(قوله كقوله لله على أن أتصدق بما لي) أي أن فعلت كذا كما علمت وكذلك قوله أن فعلت
كذا فله على أن أعتق عبدي أو العتق يلزم ما أفعل كذا فيخير بين العتق الذي التزمه
وكفارة اليمين (قوله ويعبر عن هذا اليمين) أي الذي هو الحلف بصدقة ماله كقوله لله على
أن أتصدق بما لي أن فعلت كذا على ما تقدم وقوله تارة بمعنى اللجاج والغضب أي ويعبر عنه
تارة أخرى بنذر اللجاج والغضب أي بدال معنى اللجاج والغضب لأن الذي يعبر به هو الدال
لالمعنى أو المراد بهذا اللفظ ثم رأيت عبارة المنهج بين اللجاج والغضب وهي أحسن وقوله
وتارة بنذر اللجاج والغضب وهو ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر كقوله في الحث
أن لم أفعل كذا فله على كذا وفي المنع أن فعلت كذا فله على كذا وفي تحقيق الخبر أن لم يكن
الامر كما قلت فله على كذا ومعنى اللجاج القنادة في الخصومة وعطف الغضب عليه من
عطف السبب على المسبب وانما سمى النذر المذكور بذلك لأنه ينشأ عن اللجاج والغضب غالبًا
(قوله فهو) أي من حلف بصدقة ماله مكن اختصر الشارح ففسره بقوله أي الحالف
أو الناذر فالأول نظر الكون ذلك فيه شائبة حلف من حيث المنع والثاني نظر الكونه فيه
شائبة نذر وقوله مخبر بين الوفاء بما حلف عليه أو التزمه بالنذر أي بان يفعله وقوله من الصدقة
بماله يان لما حلف عليه والتزمه بالنذر وقوله وكفارة يمين أي الآتي بيانهما قرينان شاء الله
تعالى (قوله في الظاهر) أي على القول بالظاهر وهو المعتمد وقوله وفي قول يلزمه كفارة يمين
أي عينا وقوله وفي قول يلزمه الوفاء بما التزمه أي عينا وهذا القولان مرجوحان في ذلك
ثلاثة أقوال والراجح منها التخير بين ما التزم وكفارة اليمين مما ذكره المصنف (قوله ولا شئ
في لغو اليمين) أي لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم وهذا إشارة إلى شرط القصد
كما مر في قول الشارح فاصد اليمين (قوله وفسر بما سبق لسانه إلى لفظ اليمين من غير أن يقصدها)
أي اليمين التي صدرت منه بأن لم يقصد اليمين أصلا كما هو ظاهر تمثيله أو يقصد عينا على شئ ويسبق
لسانه إلى غيره فهو من لغو اليمين كما مر ومثل ذلك في عدم الوقوع ما لو حلف أن زيد جاء وأنة
فعل كذا على غلبة ظنه ثم تبين خطأ ظنه فلا شئ عليه ما لم ينو أنه كذلك في الواقع (قوله كقوله في
حال غضبه أو عجزته) أي أو صله كلامه وقوله بلى والله مرة ولا والله مرة في وقت آخر تبع في ذلك

ابن الصلاح حيث جعل تفسيره قوله بلى والله ولا والله على البذل لا على الجمع قلو قال
 لا والله وبلى والله في وقت واحد كانت الاولى لغوا والثانية منعقدة لانها استندت على الاولى
 فصارت مقصودة كذا قال الماوردي والمعقد أنه لغو ولو جمع بينهما لأن الغرض هدم القصد
 للمعين بكل منهما (قوله ومن حلف أن لا يفعل شيئا الخ) هنا جملته في كلام المصنف شرح عليها
 الشيخ الططيب ولم يشرح عليها الشارح وهي ومن حلف أن لا يفعل شيئا ففعل غيره لم يحنت
 وذلك كأن قال والله لا أبيع أو لا أشتري فوهبه في الاولى أو وهبه في الثانية فلا حنت في ذلك
 لأنه لم يفعل المحلوف عليه فإن فعل الشيء الذي حلف عليه عالما عامدا احتسار حنت بخلاف
 ما لو كان جاهلا أو ناسيا أو مكرها فلا يحنت حينئذ ومن الفعل جاهلا أن يدخل دارا لا يعرف
 أنها المحلوف عليها أو يسلم على فريد في ظلة ولا يعرف أنه زيد وهو حالف أنه لا يسلم عليه ومطلق
 الحلف على العقود كالبيع والشراء ينزل على الصحيح منها فلا يحنت بالفاسد منها حتى لو قال
 والله لا أبيع الخمر أو أم الولد ثم أتى بصورة البيع فيها لم يحنت ما لم يقصد التلغظ بلفظ البيع
 في كل منهما ولا حنت ولم يخالف الشافعي رضي الله عنه هذه القاعدة إلا في مسئلة واحدة
 كما قاله ابن الرفعة وهي ما إذا أذن لعبد في النكاح فتكح نكاحا فاسدا فإنه أوجب فيه المهر كما
 أوجب في الصحيح وكذلك الحلف على العبادات كالصلاة والصوم ينزل على الصحيح منها فلا
 يحنت بالفاسد منهما إلا الخلع فإنه يحنت بالفاسد منه ولو حلف لا يصلي لم يحنت بصلافا لخنافة
 لاسم الاتصاف صلاة في العرف ولو حلف لا يقارق غيره حتى يوفيه حقه فهرب منه لم يحنت
 ولو تمكن من اتباعه بيل ولو أذن له في الهرب لأنه لم يقارقه هو ولو حلف بالله لا يأكل الحشيشة
 فقلعها من غير مضغ حنت لأنه يسمى أكلها عرفا والايان مبنية على العرف بخلاف ما لو حلف
 بالاطلاق أنه لا يأكل الحشيشة فقلعها من غير مضغ فإنه لا يحنت لأنه لا يسمى أكل لغة والمطلق
 مبني على اللغة ولو حلف لا يلبس خاتما فلبسه في غير الخنصر لم يحنت ولو حلف لا يعتق عبده
 فكاتبه وعق بالاداء لم يحنت كما نقله الشيخان عن ابن القطان وأقره وهو المعتمد وإن حووب
 في المهمات الحنت ولو حلف لا يكتب بهذا القلم فكسر برتبه وبراءه بريد جديدة وكتب به لم يحنت
 ولو حلف لا يبيع مال فبدقباعه يباعا صحيحا بان باعه بأذنه أو لظفره أو بأذن حاكم لغيره أو امتناع
 من وفاء دين أو بأذن وليه لصغرا أو جنونا أو سفه حنت بخلاف ما لو باعه يباعا فاسدا كما علم بمسلم
 ولو حلف لا يتغدى أو لا يتعشى أو لا يتصور فلا يحنت في الاول الا بالأكلة قبل الزوال لأن وقت
 الغد من طلوع الفجر إلى الزوال وقدره فوق نصف الشبع ولا يحنت في الثاني الا بالأكلة
 بعد الزوال لأن وقت العشاء من الزوال إلى نصف الليل وقدره فوق نصف الشبع كافي للغداء
 ولا يحنت في الثالث الا بالأكلة بعد نصف الليل لأن وقت السحور من نصف الليل إلى طلوع الفجر
 ولو حلف لبثين على الله أحسن الناء أو أعظمه أو أجله فليقل لأحصى شاء عليك أنت كما
 أثبت على نفسك أو ليحمدن الله بجماع الحمد أو بأجل التمام فليقل الحمد الله جدا أو في نعمه
 ويكافئ مزيدة ولو حلف ليصلين على النبي صلى الله عليه وسلم بأفضل الصلاة عليه فليصل
 بالصلاة الابراهيمية التي في التشهد واستشكل ذلك بعدم اشتغالها على السلام وأوجب بأنه إن
 التزم الصلاة دون السلام وهما فروع كثيرة وفي هذا القدر كفاية (قوله أي كبيع عبده

(ومن حلف أن لا يفعل
 شيئا أي كبيع عبده)

أى أو أجارته أو تزويج موليته أو طلاق امرأته أو عتق عبده أو ضرب غلامه (قوله فأمر
 غيره بفعله) أى بان وكله فى فعله وقوله ففعله أى ففعله غيره الذى أمره بفعله ولومع حضوره
 (قوله لم يحث ذلك الحالف بفعله غيره) أى لانه حلف على فعله ولم يفعل وانما فعله غيره ومن
 ذلك ما لو حلف الأمير لا يضرب زيدا فأمر الجلاله فضربه أو حلف لا يبنى بيتا فأمر البناء فبنه
 أو حلف لا يخلق رأسه فأمر حلافا فخلقته فلا يحث فى ذلك كله كما جرى عليه ابن المقرئ
 وهو المعتقد لم فعله وقيل يحث بذلك للعرف وبحزم به الرافعى فى باب محرمات الاحرام وصحة
 الاسنوى وهو ضعيف (قوله الا أن يريد الحالف أنه لا يفعله هو ولا غيره) أى بأن يستعمل
 اللفظ فى حقيقته ويجازه وقوله فيحث بفعله ما موره أى كما يحث بفعله نفسه بالاولى فيحث
 بكل منهما ماعلا باو ادته ولو حلف لا يبيع ولا يوكل فى البيع وكان وكل قبل ذلك فيه قباع
 الوكيل بعد عينه بالوكالة السابقة لم يحث كما فى فتاوى القاضى حين لانه بعد العين لم يبيع ولم
 يوكل وكالة جديدة وانما باعه الوكيل بالوكالة القديمة بخلاف ما لو حلف على زوجته انها
 لا تخرج الا باذنه وكان أذن لها قبل الحلف فخرجت بعده فانه يحث على المعتقد لان المراد انها
 لا تخرج الا باذنه اذنا جديدا خلافا للبلقينى حيث فاس هذه المسئلة على التى قبلها وقال بأنه
 لا يحث فهو ضعيف وان قال الشيخ الخطيب وهو ظاهر فانه ليس بظاهر (قوله أما لو حلف أن
 لا ينكح الخ) مقابل لمقدركانه قال وهذا فى غير النكاح أما لو حلف أن لا ينكح الخ ومثل
 النكاح الرجعة فلو حلف أن لا يراجعها فوكل غيره فى رجعتها فراجعها حث على المعتقد وقوله
 فوكل فى النكاح خرج بذلك ما لو حلف أنه لا ينكح ثم جنى فعقد له وليه فانه لا يحث لعدم ادته
 فيه وهو ظاهر وكذا لو حلفت المرأة أن لا تتزوج فعقد عليها وليها بحجة فلا تحث لعدم ادتها
 بخلاف ما لو تزوجها غير مجبرة بان أذنت له فى التزويج فزوجهها فحث كما لو حلف الرجل أنه
 لا يتزوج فاذن لمن تزوجه فزوجه فانه يحث كما ذكره الشارح (قوله فانه يحث بفعله وكيله)
 أى بعقد وكيله لان الوكيل فى النكاح سفر محض أى رسول خالص ولهذا تجب تسمية الموكل
 فى النكاح وهذا هو المعتقد وصح فى التنبيه عدم الحث وأقره النووي عليه فى تصحيحه
 وصححه البلقينى ناقلا له عن الاكثرين وأطال فى ذلك لكنه ضعيف ويجرى هذا الخلاف فيما
 لو حلف لا يراجع فوكل فى الرجعة والمعتقد الحث كما مر (قوله ومن حلف على فعل أمرين)
 أى على ثنى فعل أمرين كأن قال واقه لا أفعل هذين الأمرين وقوله كقوله والله لا ألبس هذين
 الثوبين وكذا لو قال واقه لا ألبس هذا الثوب فتزع منه خطا من طوله بقدر الاصبغ فلا
 يحث بلبسه بخلاف ما لو حلف لا يركب هذا الحمار فقطع أذنه أو رجله أو حلف لا يركب هذه
 السفينة فتزع منها لوح فانه يحث بركوب الحمار وركوب السفينة والفرق ان اللبس ياتى
 جميع البدن غالبا بخلاف الركوب ونحوه (قوله ففعل) أى الحالف وقوله أى لیس نظر فى
 هذا التفسير لمخصوص مثله ويقاس عليه غيره وقوله أحدهما أى أحد الأمرين المحلوف عليهما
 وقوله لم يحث أى لانه لم يفعل المحلوف عليه الذى هو فعل الأمرين (قوله فان لبسهما معا
 أو مرتبا) مفهوم قوله ففعل أحدهما وقوله حث أى لانه فعل المحلوف عليه الذى هو فعل
 الأمرين (قوله فان قال لا ألبس هذا ولا هذا) مقابل لقوله ومن حلف على فعل أمرين لانه

(فأمر غيره بفعله) ففعله بان
 باع عبد الحالف (لم يحث)
 ذلك الحالف بفعله غيره
 الا أن يريد الحالف أنه
 لا يفعله هو ولا غيره فيحث
 بفعله ما موره أما لو حلف
 أن لا ينكح فوكل فى
 النكاح فانه يحث بفعله
 وكيله فى النكاح (ومن
 حلف على فعل أمرين)
 كقوله والله لا ألبس هذين
 الثوبين (ففعل) أى لیس
 أحدهما لم يحث فان
 لبسهما معا أو مرتبا حث
 فان قال لا ألبس هذا ولا
 هذا حث باحدهما

عشرة مساكن) أي عليهم وانما عبر بالاطعام اقتداء بما لا يشترطه فلا يكتفى بالوعد انهم
 أو عناهم ولولم يكنهم جلة الامداد كفي كالولم يكنهم عشرة أبواب جلة بخلاف ما لولم يكنهم
 ثوبا كبيرا يكتفى العشرة وان اقتسوه بعد ذلك ثم لو قطعه عشرة قطع وأعطاهم كفي بشرط
 أن تسمى كل قطعة منها كسوة (قوله كل مسكن مدا) أي كل مسكن يعطى مدا فلا يكتفى
 دون مدا واحد منهم ولو أعطى العشرة أمدا للاحد عشر مسكينا لم يكف لأن كل واحد أخذ
 دون مدا (قوله أي رطلا وثلاثا) أي بالعراق لأن المترطل وثلاث بالعراق وهو نصف قدح
 بالكيل المصري (قوله من حب) ليس يقيد بل الضابط أن يكون من جنس الفطرة بأن يكون
 من غالب قوت البلد من الاقوات المفصلة هناك وقوله من غالب قوت بلد المكفر أي ان كفر
 عن نفسه فان كفر عنه غيره فالعبرة بغالب قوت بلد المكفر عنه (قوله ولا يجوز غير الحب من
 ثمر وأقط) أي ان لم يقتاتوه والا كفي ثم لو اقتاتوا غير الجزى في الفطرة كاللحم لم يجوز وبالجلة
 فالعبرة بما في الفطرة (قوله وثالثها) أي الاشياء الثلاثة وقوله مذكور في قوله انما احتاج
 لذلك لكون المصنف عطف بأو كما مر في نظيره (قوله أو كسوتهم) أي العشرة مساكن
 وقوله أي يدفع المكفر لكل من المساكن أي العشرة وقد عرفت أنه يجوز أن يدفع العشرة
 مساكن عشرة أبواب جلة ثم يقتسموها بينهم بخلاف ما لو دفع لهم ثوبا كبيرا وان اقتسموه بعد
 ذلك الآن قطعه عشرة قطع بالشرط المتقدم (قوله ثوبا ثوبا) أي لكل مسكن ثوبا ثوبا الثاني
 تو كيد لثلاثتهم أنه ثوب واحد لكل ولا فرق في الثوب بين أن يكون من قطن أو كان أو حرير
 ولوللرجل أو شعر أو صوف ويجزئ فروة ولبداء عتيدي البلد لبهما (قوله أي شيأ يسمى
 كسوة) أشار بهذا التفسير إلى أنه لا يشترط ما يسمى ثوبا عرفا فالمصنف أطلق الخاص وأراد
 العام (قوله كقميص أو عمامة الخ) أي أو فوطاة أو منديل وهو ما يحمل في اليد كاللثغة التي
 تشتري من مولد سيدي أحد البدوي فلواشتري منه عشرة مناشف وفرقها على عشرة مساكن
 بقصد كفارة العين كفي وقوله أو خمار أي ما تخميره المرأة أي تغطي به رأسها وهو المسمى عند
 الناس بالطرحة وقوله أو كساء أي داء كالحرام والنال ومنه الطيلسان (قوله ولا يكتفى
 خف) أي لأنه لا يسمى كسوة عرفا وكذلك قوله ولا تقازان وهما ما يعمل للبدن ويحشى بقطن
 كما مر في الحج ولا يكتفى أيضا مكعب ولا نعل ولا منطقة وهي ما يشتبه الوسط ولا فلسوة وهي
 ما يغطي بها الرأس ومنها العرقية وهي الطاقية المعروفة ومثلها المزوجة المعروفة أيضا وفي شرح
 المنهج أن العرقية تكتفى فانه مثل ما يسمى كسوة مما يعتاد لبسه بها حيث قال بعد قول المتن
 أو مسمى كسوة مما يعتاد لبسه كعرقية ومنديل وذيان القلسوة لا تكتفى كما مر وهي شاملة لها
 ويمكن جعلها في كلامه على العزاقة التي تجعل تحت البرذعة أو السرج وهذا الحل وان كان
 بعيدا أولى من إقامته على ظاهره الخالف كلام الاصحاب ومما يعده هذا الحل المذكور وكون
 العزاقة المذكورة لا تسمى كسوة لا تسمى بل للدواب وقد قال تعالى أو كسوتهم ولم يقل
 أو كسوة دوابهم ولا يكتفى بأضادوع من حديد وهو المسمى بالزردية بخلاف الدرع من صوف وهو
 قصير لا كتم فانه يكتفى ولا يكتفى خاتم ولا تسكة ولا يجوز الثبان وهو سروال قصير بقدر شبر
 لا يبلغ الركبة بل يغطي السواطين كما يلبسه الملاحون أي مسير والسفينة (قوله ولا يشترط

عشرة مساكن كل مسكن
 مدا) أي رطلا وثلاثا من حب
 من غالب قوت بلد المكفر
 ولا يجوز غير الحب من ثمر
 وأقط وثالثها مذكور في
 في قوله (أو كسوتهم) أي
 يدفع المكفر لكل من
 المساكن (ثوبا ثوبا) أي
 شيأ يسمى كسوة مما يعتاد
 لبسه كقميص أو عمامة
 أو خمار أو كساء ولا يكتفى
 خف ولا تقازان ولا يشترط

في القميص كونه صالحا المدفوع اليه) أي لأن الشرط وقوع اسم الكسوة عليه في الجملة وقوله
 فيجزئ أن يدفع للرجل ثوب صغير أو ثوب امرأة أي كعكسه وهذا تفريع على ما قبله من كونه
 لا يشترط صلاحية الثوب المدفوع اليه (قوله ولا يشترط أيضا كون المدفوع جديدا)
 لكن يشترط أن يكون جديدا خالصا كان أو مقصورا لقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما
 تحبون نعم لا يكفي الجديد الملهل النسيج إذا كان لا يدوم الا بقدر دوام لبس الثوب البالي لقلة
 النفع به (قوله فيجوز دفعه ملبوسا) أي ولو مغسولا أو متجسا وعليه أن يعلمهم بنجاسته
 بخلاف لبس العين فلا يجوز وهذا تفريع على ما قبله من عدم اشتراط كون المدفوع جديدا
 وقوله لم تذهب قوته قيد خرج به ما ذهب قوته وهو الثوب البالي فلا يجوز لضعف النفع به
 (قوله فان لم يجد المكفر شيئا من الثلاثة السابقة) أي زائدا على ما يكفي العمر الغالب ولمونه
 ولو ملك نصابا كثيرا لانه قد عاك نصابا كثيرا ولا يكفي العمر الغالب له ولمونه فقط ولا يجد فاضلا عن ذلك فله
 أن له أن يأخذ من سهم المساكين أو الفقراء من الزكاة والكفارات لانه فقير في الأخذ فكذا
 في الاعطاء وأما من كان عنده ما يكفي العمر الغالب له ولمونه فقط ولا يجد فاضلا عن ذلك فله
 أن يكفر هنا بالصوم وليس له الأخذ من الزكاة كما يعلم مما مر ومن لم يجد في التكفير بالصوم
 السفيه والمفلس والرقيق فيكفرون بالصوم كما مر من البعض الغني بما ملكه ببعضه الحر يكفر
 بالاطعام أو الكسوة لا بالاعتاق لانه يستعقب الولاء والارث وليس هو من أهلها الا إذا قال له
 مالك بعضه إذا اعتقت عن كفارتك فنصبي منك حر قبل اعتاقتك عن الكفارة أو معه فيصح
 تكفيره بالاعتاق في الاولى قطعا وفي الثانية على الاصح ولا تصوم الامة التي تحمل لسيدها الا باذنه
 تقديرها بالاستمتاع بها وكذا غيرها من العبد والامة التي لا تحمل له وكان الصوم يضربه في الخدمة
 وقد حث بلاذن من سيده فانه لا يصوم الا باذنه وان أذن له في الحلف بتقديم الحلق الخدمة فان
 لم يضربه الصوم في الخدمة لم يحتج لاذن فيه وليس لسيده منعه منه مطلقا ولا تظن لكون الكفارة
 على التراخي وان كان حث باذن من السيد صام بلاذن وان لم يأذن له في الحلف فالعبرة فيما اذا
 أذن له في أحدهما بالحدث لا بالخلف كما هو الاصح في الروضة كالشرحين ووقع في المنهاج ترجيح
 اعتبار الحلف نظرا لكون الأذن في الحلف أدنى مما يترتب عليه من الحث والتزام الكفارة
 ورد بأن الحلف مانع من الحث فكيف يكون الأذن فيه أدنى من الحث المستلزم للكفارة فالخلف
 أن العبرة بالحدث لا بالخلف (قوله فصيام الخ) ومحل ذلك في العاجز بغير غيبة ماله أما العاجز
 بها فكفر العاجز في أنه لا يكفر بالصوم لانه واجد في تنظر حضور ماله ثم يكفر به بخلاف فاقد الماله
 مع غيبة ماله فانه يقيم حرمة الصلاة بسبب ضيق وقتها وبخلاف المتمتع المعسر بمكة الموسر يبلده
 فانه يصوم لأن مكان المم محتمل بمكة فاعتبر يساره واعساره بها ومكان الكفارة لا يختص ببلد
 فاعتبر يساره واعساره مطلقا حتى لو كان له وقيق غائب يعلم حياته فله اعتاقه في الحال (قوله
 أي فيلزمه صيام ثلاثة أيام) أي بنية الكفارة (قوله ولا يجب متابعتها في الاظهر) أي على
 القول الاظهر وهو المعقل لاطلاق الآية فان قيل قد قرأ ابن مسعود ثلاثة أيام متتابعات
 والقراءة الشاذة ككثير الواحد في وجوب العمل بها ولذلك أوجبنا قطع يد السارق العيني
 في السرقة الاولى بقرعة والسارق والساqrقة فاقطعوا أي بانهم مع كونها قرعة شاذة أوجب بيان

في القميص كونه صالحا
 المدفوع اليه فيجزئ
 أن يدفع للرجل ثوب صغير
 أو ثوب امرأة ولا يشترط
 أيضا كون المدفوع جديدا
 فيجوز دفعه ملبوسا لم تذهب
 قوته (فان لم يجد) المكفر
 شيئا من الثلاثة السابقة
 (فصيام) أي فيلزمه صيام
 (ثلاثة أيام) ولا يجب متابعتها
 في الاظهر

قراءة متتابعات تسخت تلاوة وحكم فلا يستدل بها بخلاف آية العزقة فانها تسخت تلاوة لاحكام
 فيستدل بها * (فصل في احكام النذور) * أى في بيان احكام النذور وكثرومه في المجازاة
 على باح وطاعة وعدم انعقاد في معصية وعدم لزومه في مباح فعلا أو تركا كما سيذكره المصنف
 وذكرها عقب الايمان لان كلاهما سماع قد يعقده المرء على نفسه تأكيذا لما التزمه أى أراد
 التزامه فلا يقال ان الالتزام لم يحصل الا بها وهذه العبارة تقتضى أنه حاصل قبلها ولان بعض
 أنواع النذور فيه كفارة بمن كما سبق والا صل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا نذورهم وأخبر
 كثير البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وفي قوله ومن نذر
 أن يعصى الله مننا كلمة لقوله من نذر أن يطيع الله لان تسمية التزام الطاعة نذرا حقيقة ومن
 التزام المعصية وفي كونه قربة أو مكرها بخلاف والراجح أنه قربة في نذر التبرر لانه مناجاة لله
 تعالى ولذلك لا يصح من الكافر مكره في نذر الجباج لورود النهي عنه في قوله صلى الله عليه وسلم
 لا تنذر فان النذر لا يرد قضاء وانما يستخرج به من مال الضيل ولذلك صح من الكافر وأركانه
 ثلاثة ماذر ومنذور وصيغة وشرط في الناذر اسلام في نذر التبرر فلا يصح من الكافر لانه
 مناجاة لله فاشبه العبادات دون نذر الجباج كما مر واختيار فلا يصح من المكروه ونفذ تصرف فيما
 ينذره بكسر الذال وضمها فلا يصح عن لا ينفذ تصرفه فيما ينذره كصبي ومجنون. طلبنا بخلاف
 السكران فيصح منه وكعبور عليه بصفة في القرب المالية أو بغير في القرب المالية العينية
 بخلاف القرب البدنية فهم ما بخلاف القرب المالية التي في الذمة في شأن وفي النذور كونه
 قربة لم يميز بأصل الشرع نظرا كانت كعتق وعيادة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة
 أو فرض كفاية كصلاة جنازة وجماعة في القرائن وكذا في النوافل التي تشر فيها الجماعة
 خلافا لمن قيدها بالقرائن أخذ من تقييد الروضة وأصلها بذلك وانما قيد بذلك للخلاف فيه
 لالكونه قيدا فلا ينافي صحة نذر الجماعة في النوافل المذكورة لكونه سنة ومثل ذلك خصلة
 معينة من خصال الواجب الخير بخلاف المبهمة فيصح نذرها وفي الصيغة كونها القضا بشعر
 بالالتزام وفي معناه ما مر في الضمان كقوله على كذا أو على كذا فلا يصح بالنسبة كسائر العقود
 ولا بما لا يشعر بالالتزام كإفعل كذا (قوله جمع نذر) قد علمت فيما تقدم نكتة جمعه فلا تغفل
 (قوله وهو) أى النذور وقوله بذال مجمعة أى ما كنه كما صرح بذلك غيره كالشيخ الخطيب
 ويدل عليه قوله وحكى قصها والعوام يقولونه بدال مهمله (قوله ومعناه لغة الوعد بغير
 أو شر) فالاول كقولك أكرمك غدا والثاني كقولك أضربك غدا وظاهره أن الوعد يستعمل
 في الخير والشر ولعله عند التقييد فلا ينافي أنه عند الاطلاق يكون الوعد في الخير والابعاد
 في الشر كما قال الشاعر

واني وان أوعدته أو وعدته * خلف ابعادي ومنجز موعدى

وفيه لفظ وشر مررب فتقوله لخلف ابعادي راجع لقوله أو وعدته وذلك في الشر وقوله ومنجز
 موعدى أى وعدى راجع لقوله أو وعدته وذلك في الخير لخلف الابعاد في الشر مما يتقبح به لانه
 ينشأ عن الحلم والصفو كقبحها الوعد في الخير لانه ينشأ عن الكرم والسلمة (قوله وشرعا)
 عطف على لغة وقوله التزام قربة أى بصيغة والالتزام يستلزم الالتزام وهو الناذر والقربة هي

(فصل في احكام النذور)
 جمع نذر وهو بذال مجمعة
 ساكنة وحكى قصها ومعناه
 لغة الوعد بغير أو شر وشرعا
 التزام قربة

المنذور فهذه هي الأركان الثلاثة المتقدمة وقوله غير لازمة أي عينا فدخل فرض الكفاية
 لانه غير لازم عينا وان كان لازما على سبيل الكفاية فاندفع بذلك اعتراض المحشي بقوله لو قال
 لم تعين كما قال غيره لكان أولى وأحسن لأن غير اللازم لا يشعل فرض الكفاية مع انه يصح نذره
 وسيصرح بذلك الشارح ثم قال اللهم إلا أن يقال المراد غير لازمة عينا وقد حملنا كلام
 الشارح على ذلك نعم لو عبر بقوله لم تعين كما قال غيره لكان أوضح وقوله بأصل الشرع أي بأصل
 هو الشرع وخرج بالقربة المنذرة كونه غير هامن الواجب العيني كصلاة الظهر والمعصية
 كشرب الخمر والمكروه كصوم الدهر لمن خاف به ضررا أو فوت حق والمباح كضياع وقعود فعلا
 أو تركه فلا يصح نذره ذلك كله خلافا للشارح في المكروه كما سيأتي أما الواجب العيني فلا لازم
 عينا بل لازم الشرع فلا معنى لالتزامه بالنذر وأما المعصية فليحرم مسلم لا نذره في معصية الله ولا فيما
 لأجله كإبراهيم بن آدم وأما المكروه والمباح فلا ينهما لا يتقرب بهما وقد قال صلى الله عليه وسلم لا نذر
 إلا فيما استثنى به وجه الله ولا يلزمه في ذلك كفارة لعدم انعقاد نذره وأما خبر لا نذره في معصية
 وكفارة كفارة عينية فضعيف باتفاق الحفاظ كما جاب به النووي وغيره بحمله على نذر اللباج
 كقوله ان قلت فلانا فقله على كذا فاصدا به منع نفسه من القتل ومحل عدم لزومها بذلك
 اذ لم ينوبه العين والالزمت الكفارة بالحنث كما اقتضاه كلام الرافي آخر (قوله والنذر
 ضربان) أي نوعان اجالا والافه وخسة تفصيلا لأن نذر اللباج ثلاثة أنواع لانه اما أن يتعلق
 به حنث أو منع أو تحقيق خبر ونذر التبرر نوعان نذر الجأزة وهو المعلق على شيء مرغوب فيه
 وضرب الجأزة وهو غير المعلق على شيء كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله أحدهما) أي أحد
 الضربين وقوله نذر اللباج ويسمى نذر اللباج والغضب وبين اللباج والغضب لانه ينشأ عن
 اللباج والغضب غالباً ويسمى أيضاً نذر الغلق وبين الغلق فسخ الغبن المجبة واللام لأن الناذر
 كأنه أخلق الملبس على نفسه (قوله بفتح أوله) أي الذي هو اللام وقوله وهو أي اللباج
 وقوله القنادة في الخصومة أي التطويل فيها (قوله والمراد بهذا النذر) أي الذي هو نذر
 اللباج وقوله أن يخرج مخرج العين أي أن يرد ورود العين في قصد المتع أو الحث أو تحقيق
 الخبر وصورة الشارح المنع بقوله بأن يقصد الناذر منع نفسه من شيء كقوله ان قلت فلانا فقله
 على كذا ونفسه ليست بقصد منع غيره كذلك كقوله ان فعل فلان كذا فقله على كذا ولعل
 إقتصار الشارح عليه لانه الغالب وصورة الحث لنفسه أن يقول ان لم أدخل الدار فقله على كذا
 ولغيره أن يقول ان لم يفعل فلان كذا فقله على كذا وصورة تحقيق الخبر ان لم يكن الامر كما قلت
 أو كما قال فلان فقله على كذا وعلم من ذلك أن الناذر لا بد أن يكون له قصد معتبر بأن يكون
 مكلفاً مختاراً غير مجبور عليه فيما نذره قال المحشي ولا بد أن يكون مسلماً أيضاً لكن قد عرفت
 أن ذلك في نذر التبرر ونذر اللباج الذي الكلام فيه الآن (قوله ولا يقصد القربة)
 أي لأن قصد القربة لا يكون في نذر اللباج وإنما يكون في نذر التبرر (قوله وفيه) أي
 في نذر اللباج وقوله كفارة عينية أو ما التزمه بالنذر أي على الرابع من التصيين كفارة العين
 وما التزمه وقيل يلزم فيه كفارة العين وقيل يلزم فيه ما التزم وأما نذر التبرر فيلزم فيه ما التزم
 عينا لكن على التراخي ان لم يقيده بوقت معين ولو قال ان فعلت كذا فقله كفارة عينية أو كفارة

غير لازمة بأصل الشرع
 والنذر ضربان أحدهما
 نذر اللباج بفتح أوله وهو
 القنادة في الخصومة
 والمراد بهذا النذر أن
 يخرج مخرج العين بأن
 يقصد الناذر منع نفسه من
 شيء ولا يقصد القربة وفيه
 كفارة عينية أو ما التزمه بالنذر

نذر لزمته الكفارة عند وجود الصفة ولو قال فعلى يمين فلفوا أو فعلى نذر صرح وتخبرين قرية وكفارة يمين وإن اقتضى نص البويطي أنه لا يصح ولا يلزمه شيء ولو قال في نذر التبرر أن شئ الله مريض فعلى نذر أو قال ابتداء الله على نذر لزمه قرينة من القرب والتعيين إليه كما ذكره البلقيني (قوله والثاني) كان المناسب لقوله أحدهما أن يقول وثانيهما وقوله نذر المجازاة كان الصواب أن يقول نذر التبرر لأن الذي يقابل نذر الباج هو نذر التبرر وهو الذي ينقسم إلى النوعين اللذين ذكرهما الشارح بعد وأما نذر المجازاة فهو أحد النوعين المذكورين وهو المعلق على شئ مرغوب فيه لأن المجازاة بمعنى المكافأة ولا تظهر إلا في المعلق على المرغوب فيه بخلاف غير المعلق فإنه لا مجازاة فيه على شئ اللهم إلا أن يقال أنه لا يخلو عن المجازاة على نعمة الله في الواقع وإن لم يعلقه عليها الناذر فإذا قال الله على صلاة مثلاً فهو نذر غير معلق ولكنه مجازاة على نعمة في الواقع وهو بعيد وبالجمله فنذر التبرر هو الذي يقابل نذر الباج وهو الذي ينقسم إلى النوعين المذكورين والتبرر تفعل من التبرمى بذلك لأن الناذر يطلب به البر والتقرب إلى الله تعالى (قوله وهو) أي نذر المجازاة على كلام للشارح ونذر التبرر على الصواب المتقدم وقوله نوعان أي قسمان وإذا ضم هذان النوعان للأنواع الثلاثة السابقة في نذر الباج كانت الجمله خمسة كما مر (قوله أحدهما) أي أحد النوعين المذكورين وقوله أن لا يعلقه الناذر على شئ أي ذوات لا يعلقه الناذر على شئ فهو على تقدير مضاف لأن هذا النوع ليس هو عدم التعليق بل هو غير المعلق ويسمى نذر تبرر فقط (قوله كقوله ابتداء) أي كقول الناذر في ابتداء الكلام من غير أن يسبق منه تعليق على شئ وكقول من شئ من مرضه الله على كذا لما أنعم الله على من شفا من مرضي كافي شرح المنهج فهو من غير المعلق وإن كان معللاً بما أنعم الله عليه من الشفاء وهذا يظهر فيه معنى المجازاة وإن لم يكن معلقاً على شئ في الاصطلاح وبه يتضح الجواب السابق عن الشارح وقوله الله على صوم أو عتي أي أو صدقاً ونحو ذلك (قوله والثاني) كان المناسب لقوله أحدهما أن يقول وثانيهما كما مر في نظيره وقوله أن يعلقه أي ذوات أن يعلقه فهو على تقدير مضاف لأن هذا النوع ليس هو التعليق بل هو المعلق وقوله على شئ أي مرغوب فيه ومحجوب للنفس بخلاف المعلق عليه في نذر الباج فإنه مرغوب عنه ومقبوض للنفس (قوله وأشار له) أي الثاني وهو المعلق وبهذا ظهر أن المصنف اقتصر على النوع الثاني من نوعي التبرر وقوله بقره متعلق بقوله أشار (قوله والنذر يلزم) أي يجب الوفاء به عند وجود المعلق عليه على التراخي لا على الفور وقوله في المجازاة أي المكافأة وهو متعلق يلزم وقول المصنف على مباح متعلق بالمجازاة والمعنى أن النذر معلق على المباح فالكلام في تعليق النذر على المباح لا في نذر المباح لأن نذر المباح لا يلزم كما سيأتي في قوله ولا يلزم النذر على ترك مباح أو فعله ولذلك قال المحشي وأما نذر المباح نفسه فسيأتي في كلامه فكان الصواب للشارح حذف نذر من قوله على نذر مباح وإبقاء المتن على ظاهره لأن الكلام الآن في تعليق النذر على المباح لا في نذر المباح كما عرفت وقد صنع الشيخ الخطيب مثل منيخ الشارح فقد نذر في كلام المصنف ورتب على ذلك الاعتراض على المصنف بقوله وهذا من المصنف لعله هو

والشارح نذر المجازاة وهو نوعان أحدهما أن لا يعلقه الناذر على شئ كقوله ابتداء الله على صوم أو عتي والثاني أن يعلقه على شئ وأشار له المصنف بقوله (والنذر يلزم في المجازاة على) نذر (مباح)

أو سبق قلم إذا التذرع على فعل مباح أو تركه لا يعتقدا اتفاق الأصحاب فضلا عن لزومه وأنت
 خير بأن اعترضه معنى على ما قدره وفهمه من أن الكلام في نذر المباح وليس كذلك بل
 الكلام في تعليق النذر على المباح فقد اشتبه عليه المعلق عليه بالنذور وكذلك الشارح
 فظهر لك مما قرأنا أن كلام المصنف ليس بسهوا ولا سبق قلم ومن المعلوم أن المباح هو الذي
 لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب فهو الذي استوى فعله وتركه وكلام الشيخ الخطيب صريح
 في أن المراد هنا ذلك ولذلك مثله بقوله "كل وشرب وقعود وقيام وغير ذلك لا يمكن لا بد
 من التقيد بالمرغوب فيه كما مر وعلى هذا فعطف الطاعة في قوله وطاعة على المباح من عطف
 المغاير وقصره بعضهم بما ليس بمعصية وربما يقتضيه قول الشارح الآتي ثم صرح المصنف
 بمفهوم قوله سابقا على مباح في قوله ولا نذر في معصية وبصرح به قول المحشي المراد بالمباح
 هنا ما قابل الحرام وعلى هذا فعطف الطاعة عليه من عطف الخاص على العام وإن كان
 قول المحشي بعد تفسيره بالمباح بما قابل الحرام المقيد بكونه طاعة يقتضي أنه من عطف
 التفسير ولا يظهر في مثال المصنف وهو كقوله إن شئ الله مريض الخ لأن المعلق عليه وهو
 الشفاء ليس بطاعة فإن قلت لا يظهر كونه مباحا أيضا قلت أشاؤا والجواب عن ذلك بأن
 المراد بالمباح ما ليس بمعصية سواء كان فعلا للناذر أو لا فالأول كان يقول إن أكلت لما عصى
 إن يسره الله لي فله على كذا والثاني كمال المصنف ولا يخفى أن تفسير المباح بما ليس
 بمعصية يشمل المكروه فيفيد أن النذر المعلق عليه يعتد كأن يقول إن التفت في الصلاة
 عصى إن يسره الله لي فله على كذا وهو بعيد والذي يظهر فيه عدم الانعقاد فتأمل في هذا
 المقام فقد زلت فيه الأقدام (قوله وطاعة) أي كقوله إن صليت الظهر أو إن صمت رمضان
 أو إن تصدقت فله على كذا فهذا مثال للتعليق على الطاعة الشاملة للواجب العيني وغيره
 فإن الكلام في الطاعة المعلق عليها المندور ولا في الطاعة المندورة كما اشتبه على المحشي وغيره
 فبنى على ذلك قوله المراد بالطاعة هنا المندوب كتنبيه الجفازة وقراءة سورة معينة
 ولو في صلاة وطول قراءة في ذلك اهـ وهذا انما هو في الطاعة المندورة كما قرأنا سابقا بما هو
 أوضح من ذلك أخذنا من شرح المنهج وغيره فتبته ولا تكن من الهافين (قوله كقوله الخ)
 قد عرفت أنه مثال للتعليق على المباح بالمعنى السابق على ما سبق ولم يشمل المصنف للتعليق
 على الطاعة وقدم مثاله قريبا وقوله أي الناذر تنبيه للضمير والمراد الناذر نذره ومجازاة وهو
 المعلق على شيء مرغوب فيه لأن الكلام في ذلك (قوله إن شئ الله مريض) أي أو إن قدم
 غائب أو نحبوت من الفرق أو نحو ذلك وقوله وفي بعض النسخ مرضى أي بدل مريض وهو
 معطوف على محذوف تقديره هكذا في بعض النسخ وقوله أو كفت شر عدوى أشار بذلك إلى
 أنه لا فرق في المعلق عليه بين أن يكون حصول نعمة أو اندفاع نعمة ومثل هذا أو نحبوت من
 الفرق كما ذكرناه فيما سبق (قوله فله على أن أصلي أو أصوم أو تصدق) أي أو أعطي
 أو نحو ذلك ولو شك بعد التذرع هل نذر صلاة أو صوما أو صدقة أو عتقا قال البغوي في فتاويه
 يحتمل أن يقال عليه الأتيان بجميعها كمن نسي صلاة من الخمس ويحتمل أن يقال يصحده بخلاف
 الصلاة لا يفتن أن الجميع لم يجب عليه وانما وجب عليه شيء واحد واشتبه فيجهد كالأول في

وطاعة كقوله (أي الناذر
 إن شئ الله مريض)
 وفي بعض النسخ مرضى
 أو كفت شر عدوى (فله
 على أن أصلي أو أصوم
 أو تصدق)

والقبلة اه والاحتفال الثاني هو الواجه كما قاله الشيخ الخطيب (قوله ويلزمه الخ)
 أى عند الإطلاق بأن لم يقيد بتدبر معلوم من الصلاة أو الصوم أو الصدقة والواجب ما قدره
 لكن ان نذر صوم سنة معينة لم يدخل عيد وتثريق ورمضان وأيام حيض ونفاس لأن
 رمضان لا يقبل صوم غير وما عداه لا يقبل الصوم أصلاً فلا يدخل في نذره ولا قضاء عليه لذلك
 لأنه مستثنى شرعاً خلافاً للرافعي فيما وقع فيه الحيض والنفاس وان نذر صوم سنة غير معينة
 فان شرط تتبعها في نذره لم يزمه والا فلا ولا يقطع التتابع ما لا يدخل في نذره السنة المعينة من
 عيد وتثريق ورمضان وأيام حيض ونفاس لكن يقتضي ما غير زمن حيض ونفاس متصلاً
 بآخر السنة وأما زمن الحيض والنفاس فلا يقضيه خلافاً لابن الرفعة حيث قال يلزم قضاؤه
 كما في رمضان وفرضه في الحيض ومثله النفاس أو نذر صوم الاثنين أو الاثنين لزمه ولا يقضي
 ما وقع فيها ما لا يدخل في نذر صوم السنة المعينة وكذلك ما وقع منها في شهرين صامهما عن
 كفارة لزمته قبل النذر بخلاف ما إذا لزمته بعد النذر أو نذر صوم يوم معين تعين فلا يصوم عنه
 قبله ويقع الصوم عنه بعده قضاء قال العبادي ولو نذر قبل الزوال صوم هذا اليوم لزمه وأجزأه
 صومه وان لم يبيت النية بخلاف ما لو نذر صوم بعض يوم فانه لا يتعد لانه غير معهود شرعاً وكذا
 لو نذر بعض ركعة ولو نذر اتمامه لزم من صوم أو غيره لزمه لانه عبادة فصحت التزامه بالنذر ولو نذر
 صوم يوم قدوم زيد انعقد نذره ثم ان علم قدومه غداً وبيت النية وصامه عنه أجزأه وان قدم
 ليلاً أو يوم عبد أو رفضه ما لا يدخل في نذر صوم السنة المعينة سقط الصوم عنه لعدم قبوله
 وان قدم منها راها وفيه صائم قلأ أو واجبا غير رمضان أو مخطراً لزمه قضاؤه ولو قال ان قدم زيد
 فقلته على أن أصوم أمس يومه لم يصح نذره على المذهب ومن نقل عن المجموع أنه قال صح نذره
 على المذهب فقدسها (قوله أى الناذر) تفسر للضمير وقوله من ذلك أى المذكور من
 الصلاة أو الصوم أو الصدقة كما أشار إليه الشارح بقوله أى مما نذر من صلاة أو صوم
 أو صدقة ولا تنقل لاجبة للتأويل بالمذكور لأن العطف بأولها للتبويب والتصديق فيها أنها
 كالواو بخلاف أو التي للشك والابهام فاتها للاحد الثنتين أو الاشياء كما هو مقرر في علم النحو
 (قوله ما يقع عليه الاسم) أى ما ينطلق عليه اسم الصلاة أو الصوم أو الصدقة جاعلاً على أقل
 واجب الشرع وهو في الصلاة ركعتان وفي الصوم يوم وكان مقتضى ذلك أنه يجب في الصدقة
 خمسة دراهم أو نصف دينار لانه أقل واجب الشرع في نصاب الدراهم وهو ما تنادى به ونصاب
 الذهب وهو عشرون مثقالاً لكنهم أوجبوا أقل مقول لانه قد يجب في الزكاة في صورة الشركة
 كما إذا اشترك ألف مثقال في نصاب فاذا وزع الواجب على كل من الاقل لم يخص الواحد منهم
 الا أقل مقول (قوله من الصلاة) أى هل كون ما يقع عليه من الصلاة وقوله وأقلها أى
 الصلاة يعنى في واجب الشرع فلا رد أن أقل الصلاة في النفل ركعة لأن النذر يحصل على
 أقل واجب الشرع كما علمت (قوله ركعتان) أى بالقيام مع التقدير بناء على أنه بسلك
 به مسلك واجب الشرع وهو ما صححه الشيخان فتاوى وقع لهما فيه اختلاف ترجيح ولو نذر
 صلاة قاعدة أجزأ فعلها فأما لا يتيان بالافضل ولو نذر الصلاة قائماً لم يجزع فعلها قاعدة مع القدرة
 لانه دون ما لزمه (قوله أو الصوم وأقله يوم) أى واحد كمل لانه لا يميز أو لا يلزمه زيادة

ويلزمه (أى الناذر) من
 ذلك (أى مما نذر من صلاة
 أو صوم أو صدقة) ما يقع
 عليه الاسم من الصلاة
 وأقلها ركعتان

عليه نعم لو نذر صوم أيام لزمه ثلاثة أيام لأنها أقل الجمع (قوله أو الصدقة وهي أقل شيء مما يتناول) قال المحشي صوابه أقل مقول لأن أقل شيء مما يتناول يصدق بما لا يتناول إذا كان من جنس ما يتناول ويمكن الجواب عن الشارح بأن يجعل مما يتناول ما لا يقل شيء فيصدق حينئذ أنه أقل مقول (قوله وكذا النذر التصديق بمال عظيم) أي فيجب أقل مقول ولا ينافيه وصفه بالعظيم لحمله على عظم المصيبة كما قالوه فعلا أو اقترابا بمال عظيم فإنه يقل نفسه بأقل مقول ووصفه بالعظيم من حيث المصيبة بقى ما لو نذر العتق فيجزئه رقعة ولو ناقصة ككافرة لوقوع الاسم عليها ولو نذر عتق رقبة بكافرة أو مصيبة ولم يجهن في نذر أجزاء رقبة كماله لا ينافيه بالفضل فإن عينها كأن قال الله على عتق هذا العبد الكافر أو المصيب تعينت (قوله ثم صرح لمصنف بفهم قوله سابقا على مباح في قوله الخ) هذا يقتضي أن صورة النذر في المعصية أن يعلق النذر على المعصية ويصرح به بمثل المصنف حيث قال ان قتلت فلانا فله الله على كذا فلا يعتقد ولو كان المنذور نفسه طاعة لأن المعلق على المعصية معصية والكلام في نذر التبرر يكونه معلقا على مرغوب فيه فإن قصد منع نفسه من ذلك كان نذرا بلحاظ ومثل النذر المعلق على المعصية نذر المعصية كان قال الله على قتل فلان فلا ينعقد أيضا بالأولى لعدم الجحاري المار من نذر أن يطيع الله فلا طاعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ولحديث مسلم الما وأبنا لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم والحاصل أن قول المصنف ولا نذر في معصية شامل للصورتين أعني تعليق النذر على المعصية وهذه الصورة هي التي مثل لها المصنف بقوله ~~ككقوله~~ ان قتلت فلانا فله الله على كذا وتخصير نذر المعصية كان قال الله على أن أشرب الخمر وهذه الصورة هي المتبادرة من قول الشارح أي لا ينعقد نذرها لأن الظاهر منه نذر نفس المعصية وإن أمكن حملها على ما يشتمل النذر المعلق على المعصية يجعل الإضافة في نذرها لادنى ملازمة وربما يقتضيه اقتضاره على مثال المصنف مع كونه من قبيل المعلق على المعصية ولا فرق في المعصية بين أن تكون فعلا كنسب الخمر والقتل والزنا ونحو ذلك أو تركا كترك الصلوات الخمس ونحو ذلك وشملت المعصية ما لو كانت لعارض كما لو نذر أن يصلي في الأرض المخصصة فلا ينعقد كما جزم به المحامي ورجحه الماوردي وكذا البغوي في فتاويه وهو الظاهر الجاري على القواعد ويؤيده أنه لا ينعقد نذر الصلاة في الأوقات المكروهة على الصحيح خلافا لمن قال بأنه يصح النذر للصلاة في الأرض المخصصة ويصلي في موضع آخر ويمكن حمله على ما لو نذر الصلاة في هذه الأرض وكانت مخصصة فإنه يصح النذر ويصلي في موضع آخر وأورد في التوشيح اعتناق العبد المرهون فإن الرافعي حكى عن التهمة أن نذره منعقدان فهذا عتقة في الحال بأن كان موسرا أو عند أداء المال أو الإبراء بأن كان معسرا وذكروا في الرهن أن عتق المرهون من المعسر لا يجوز فإن تم الكلامان كان نذرا منعقدا في معصية فيكون مستثنى وهذا ضعيف والمعتمد عدم انعقاد نذر المعسر لأن عتقه معصية ولا ينعقد بعد أداء المال أو الإبراء بل يفتن من أصله بخلاف الموسر (قوله كقوله ان قتلت فلانا) أي ان يسر لي قتل فلان لكون نفسه راغبة في ذلك حتى يكون نذره قبرا فلا ينعقد حينئذ بخلاف ما إذا قصد منع نفسه من ذلك فإنه ينعقد ويكون نذر بلحاظ كاسر (قوله بغير حق) أي ظاهرا بخلاف ما لو كان بحق كان انصحق قتله فودا فقال ان قتلت

أو الصوم وأقله يوم أو
الصدقة وهي أقل شيء مما
يتناول وكذا النذر التصديق
بمال عظيم كما قال القاضي
أبو الطيب ثم صرح المصنف
بفهم قوله سابقا على
مباح في قوله (ولا نذر
في معصية) أي لا ينعقد
نذرها (كقوله ان قتلت
فلانا) بغير حق

فلا نافقه على كذا فإنه ينقذ لأنه ليس معلقا على معصية (قوله فله على كذا) أي صلاة أو صوم أو صدقة أو نحوها من كل قربة لم تتعين بأصل الشرع فلا ينقذ النذر وإن كان المنذور طاعة لأنه مطلق على المعصية والمعلق على المعصية معصية (قوله وخروج بالمعصية) أي بنذر المعصية ليظهر قوله نذرا المكروه مع غنائه بقوله كنذر شخص صوم الدهر وقوله فينقذ نذره أي نذرا المكروه وهذا امر جرح والراجح أنه لا ينقذ نذره لقوله صلى الله عليه وسلم لا نذرا لأفيا يبتقى به وجه الله ولأنه لا يتقرب به والنذر لا يكون الأفيا يتقرب به فلا ينقذ نذره صوم الدهر إلا للقادر عليه بأن لم يقف به ضرر أو فوات حتى لكن محل عدم الاعتقاد في المكروه إذا كان مكروها لثباته كالاتفات في الصلاة فإن كان مكروها لعارض كصوم يوم الجمعة أو السبت أو الأحد انقذ نذره لأن الكراهة لعارض الأفراد لا لذات العبادة فإنه لا كراهة فيها (قوله ويلزمه الوفاة) مبنى على انعقاده وقد علمت ضعفه فالمعتمد أنه لا يلزمه الوفاة إلا في المكروه لعارض كما علمت (قوله ولا يصح أيضا) أي كما لا يصح نذرا للمعصية وقوله نذر واجب على العبد أي لأنه لازم عينا بالزام الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه بالنذر كما مر وقوله كالصلوات الخمس ومنها الجمعة لأنها خامسة يومها بخلاف صلاة الجمعة في الفرائض والتوافل التي نسي فيها الجماعة كما سبق في أول الفصل (قوله أما الواجب على الكفاية) مقابل لقوله واجب عيني وقوله فيلزمه أي لا انعقاد نذر لتحول القرية التي لم تتعين بأصل الشرع له كما وضناه سابقا وقوله كما يقتضيه كلام الروضة وأصلها هو المعتمد (قوله ولا يلزم النذر الخ) أي لخبر البخاري عن ابن عباس قال بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب أذراى رجلا فأتاه في الشمس فسأل عنه فقالوا هذا أبو اسرايل نذرا أن يصوم ولا يقد ولا يستظل ولا يتكلم فقال صلى الله عليه وسلم عروه فليتكلم وليستظل وليقعد وليصوم ويؤخذ من هذا الحديث أن نذر ترك الصلاة لا ينقذ وبه صرح في الزوائد والمجموع ولا يلزم التكاح بالنذر كما جرى عليه ابن المقرئ لأن الأصل فيه الإباحة ولا تنظر لكونه قد يكون مندوبا كافي التائق الواجد للإبادة لكونه عارضا وإن خالف فيه بعض المتأخرين إذا كان مندوبا (قوله أي لا ينقذ) أشار الشارح بذلك إلى أن المراد بعدم اللزوم في كلامه عدم الاعتقاد ولو عبر به لكان أولى لأنه يلزم من عدم الاعتقاد عدم اللزوم (قوله على ترك مباح أو فعله) لعل على معنى الباء والمعنى ولا يلزم النذر المتعلق بترك مباح أو فعله لأنه لا يظهر معنى الاستعلاء هنا وفسر في الروضة وأصلها المباح بما لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب وزاد في المجموع واستوى في تركه شرعا كنوم وأكل وشرب ولو قصد بالنوم التشايط على التهجيد وبالكل والشرب التقوى على العبادة لأن ذلك عارض بسبب القصد والأصل الإباحة وخالف فيه بعض المتأخرين فقال يصح نذر ما ذكره حيث لا ينقذ لأنه عبادة في هذه الحالة (قوله فالأول كقوله الخ) أي إذا أردت بيان أمثلة الأول وهو ترك المباح فأقول لك الأول كقوله الخ (قوله لا آكل لحما ولا أشرب لبن الخ) أشار بذلك إلى أن فرض الكلام فيما إذا لم يشغل على حث ولا منع ولا تحقيق خبر وخلافه الإضافة إلى الله تعالى ففي هذه الحالة يجري فيه الخلاف الآخر في لزوم الكفارة إذا خالف والمعتمد عدم اللزوم حيث نذر ما إذا اشغل على حث أو منع أو تحقيق خبر أو كان فيه إضافة إلى الله تعالى كأن قال إن لم أدخل الدار

(قوله على كذا) وخروج بالمعصية نذرا المكروه كنذر شخص صوم الدهر فينقذ نذره ويلزمه الوفاة به ولا يصح أيضا نذر واجب على العبد كالصلوات الخمس أما الواجب على الكفاية فيلزمه كما يقتضيه كلام الروضة وأصلها (ولا يلزم النذر) أي لا ينقذ (على ترك مباح) أو فعله فالأول (قوله لا آكل لحما ولا أشرب لبن وما أشبهه)

أوان كنت زيدا أو أن لم يكن الأمر كما قلت فعلى أن آكل لحماً وأشرب لبناً ونحو ذلك أو قال
ابتداءً لله على أن آكل الفطير مثلاً لزمته الكفارة عند المخالفة نظراً لكونه في معنى اليمين في
الأقل وله تنك حرمة اسم الله تعالى في الثاني (قوله وما أشبهه) وفي بعض النسخ وما أشبه ذلك
أي وما أشبه قوله المذكور وقوله من المباح أي حال كونه كاشفاً من المباح وقوله كقوله لا ألبس
كذا تمثيل لما أشبه ذلك من المباح (قوله والثاني) أي الذي هو فعل المباح وقوله نحو آكل
كذا أي نحو قوله آكل كذا بعد الهمزة للنسبة ما بعده في أن لا نعمل مضارع (قوله وإذا خالف
الحج) وإذا لم يخالف فلا شيء عليه قطعاً وقوله النذر المباح أي المنذور المباح سواء كان فعلاً أو تركاً
فالمخالفة في الترك بأن يفعل ما نذر تركه وفي الفعل بأن يترك ما نذر فعله (قوله لزمه كفارة يمين
على الرابع) ليس برابع بل مرجوح لأن حمل على ما إذا اشتمل على حث أو منع أو تحقيق
خبراً أو إضافة إلى الله تعالى لأنه حينئذ لزمه الكفارة كما تقدم (قوله لكن قضية الروضة
وأصلها عدم اللزوم) أي عدم لزوم الكفارة وهذا هو المعتمد لكن محله إذا لم يشتمل على حث
ولامنع ولا تحقيق خبر ولا إضافة إلى الله تعالى كما مر (خاتمة) في مسائل مهمة تتعلق بالنذر ولو نذر
أهداً مثني إلى الحرم لزمه حمله إليه إن سهل ولا يحمل عنه ولو نذر وصفاً مثني على أهل بلد معين
لزمه صرفه إلى مساكنه المسلمين ولو نذر زيتاً وشعاً لاسراج مسجد أو غيره صح التذران كان
هناك من ينتفع به من مصل أو نائم أو نحوهما واللام يصح لأنه إضافة مال وهذا التفصيل يجري
فيما لو وقف ما يشتري من غلته ما يسرح به ذلك والوجه انعقاد النذر فيما لو قال البائع للمشتري
إن خرج المبيع مستحقاً قلته على أن أهب لك ألفاً خلافاً لابن المقرئ حيث جعله لغوا ولو نذر
المرأة لزوجه ما وجب لها عليه من حقوق الزوجية صح النذر ويبرأ الزوج منها وإن لم تكن
عالمية بالقدر وكذا لو قال نذرت لزيد ثوباً بستان في مدة حياته فإنه يصح كما أفتى به البلقيني قياساً
على صحة وقف ما لم يره كما اختاره النووي ولو نذر أن يصلي في أفضل الاوقات أو في أحبها إلى
الله تعالى فقياس ما قالوه في الطلاق أنه يصلي في ليلة القدر ولو نذر أن يعبد الله بعبادة لا يشركه
فيها غيره فصيل يتولى الإمامة العظمى وقيل يصلي داخل البيت وحده وقيل يطوف بالبيت
وحده وما ورد على هذا القيل من أن البيت لا يتخلون طائف من ملك أو غيره مردود بأن العبرة
بالتظاهر لنا ولو نذر آتيا الحرم أو شيء منه كاليتم الحرام لزمه نسك وإن كان في الحرم لأن ذلك
هو المقصود شرعاً بالامساكة من آتيا الحرم فصار محجواً في عرف الشرع عليه ولو نذر المشي
إليه لزمه مشي من مسكنه مع نسك ولو نذر أن يحج أو يعتمر ما شيئاً وعكسه لزمه المشي مع الحج
أو العمرة من حيث أحرم لأنه التزم المشي من النسك وأولهن الأحرام فإن صرح بأنه من
مسكنه وجب عنه ويمتد وجوب المشي عليه حتى يفرغ من نسكه بفراغه من الصلوات والقياس
كما قاله الشيخان أنه إذا كان يتردد في خلال النسك لغيره تجارة أو غيره أهله الركوب
ولم يذكره ولو نذر الحج أو العمرة كما لزمه الركوب قياساً على المشي بل هو أفضل منه
عند النووي ولو نذر الحج حائلاً لزمه الحج دون الحفاة وهناك فروع كثيرة لا يحق لها المقام
وفي هذا القدر كفاية لأولى الأقسام

• (كتاب أحكام الأقضية والشهادات) •

وما أشبهه من المباح كقوله
لا ألبس كذا والثاني نحو
أكل كذا وأشرب كذا
والألبس كذا وإذا خالف
النذر المباح لزمه كفارة
يمين على الرابع عند
الغوى ونجسه المحذور
والمنهاج يمكن قضية
الروضة وأصلها عدم
اللزوم
(كتاب أحكام الأقضية
والشهادات)

أى هذا كتاب بيان أحكام الاقضية والشهادات وانما جمع المصنف كلامهم ما لا خلافا بينهما باختلاف أنواع متعلقهما والاصل في القضاء قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأن احكم أى اقض بينهم بما أنزل الله وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط أى بالعدل وأخبار كثير الصعيدين اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر على اجتاده وفى طلب الحق وإن أصاب فله أجران أجر على اجتاده وأجر على أصابه وفى رواية صحيحها الحاكم فله عشرة أجور وأجمع المسلمون كما فى شرح مسلم على أن هذا فى حاكم عالم عادل أهل الحكم بخلاف من ليس بأهل له فلا أجر له وإن أصاب بل هو آمن ولا ينفذ حكمه وإن وافق الحق لأن أصابه وموافقته الحق اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعى فهو عاص فى جميع أحكامه وكلها مردودة وقدر روى الاربعة والمراد بهم أصحاب الدين الاربعة ماعد الضارى ومسلموا ومنهم الحاكم واليهبى "أن النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاء ثلاثة فاحسن فى الجنة وقاضيان فى النار فاما الذى فى الجنة فرجل عرف الحق وفتنى به والذى فى النار رجل عرف الحق وجارى فى الحكم ورجل قضى للناس على جهل وما جاء فى القضاء من التحذير منه كقوله صلى الله عليه وسلم من جعل قاضيا ذبح بغيره مكعب فحصول على عظم الخطر فيه ولذلك رغب العلماء عنه فقد قال مكعب لودعيرت بين القضاء والقتل لا اخترت القتل وامتنع منه الشافعى وأبو حنيفة رضى الله عنهما (قوله والاقضية جمع قضاء بالمد) كقباء وأقبية (قوله وهو) أى القضاء وقوله احكام الشئ يكسر الهمزة أى اتقائه وقوله وامضائه أى تنفيذه (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله فصل الخصومة وفى بعض النسخ فصل الحكومة وقوله بين خصمين أى فأ كثر وقوله بحكم الله تعالى متعلق بفصل بخلاف ما اذا فصلها بغير حكم الله تعالى فليس بقضاء حقيقة (قوله والشهادات جمع شهادة) قد عرفت حكمة جمع كل منهما فتنبه وقوله مصدر شهد أى هو مصدر يقال شهد يشهد شهادة وقوله من الشهود أى مأخوذة من الشهود وقوله معنى الحضور أى بمعنى هو الحضور فالإضافة للبيان (قوله والقضاء فرض كفاية) أى فى حق الصالح له فى الناحية التى هى مسافة العدو فيجب أن يكون بين كل قاضيين مسافة عدوى وأما ما بين كل مفتين مسافة قصر وهذا ان نعتد الصالح له كما أشار إليه بقوله فان تعين على شخص لزمه طلبه وأما تولية الامام له ففرض عين عليه فبولى الصالح له ليقوم به كأن يقول له ولينك القضاء أو قلدتك أو الرمتك فان ولى غير الصالح له لم تصح توليته ويأثم المولى بكسر اللام والمولى بفصحها ولا ينفذ حكمه وإن أصاب فيه الا للضرورة بأن ولى سلطان ذو شوكة مسلما فاسقا أو مقلدا فينفذ قضاؤه للضرورة لئلا تتعطل مصالح الناس ومحل اشتراط كونه ذا شوكة اذا وجد المجتهد والافلا يشترط أن يكون ذا شوكة وخروج بالمسلم الكافر اذا ولىه ذو الشوكة فلا ينفذ قضاؤه وأما المرأة والصبي فصرح ابن عبد السلام بنفوذها منهما ويجوز أن يحكم انسان فأ كثر فى غير عقوبة لله تعالى أهلا للقضاء مطلقا أو غير أهل له مع عدم القاضى أو مع طلب مال له وقع ولا ينفذ حكم المحكم عليهما الا برضاهما قبل الحكم بأن بقوله حكمتك لخصم بيننا ورضينا بحكمك هذا ان لم يكن أحدهما قاضيا والافلا يشترط رضاها وتثبت تولية القاضى بشاهدين يخرجان معه الى محل ولايته يخبران أهله أو باستفاضة ويسن أن يكتب له موليه كتابا بالتولية وبما يحتاج اليه لانه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر و

والاقضية جمع قضاء بالمد
وهو لغة احكام الشئ
وامضائه وشرعا فصل
الخصومة بين خصمين
بحكم الله تعالى
والشهادات جمع شهادة
مصدر شهد من الشهود
بمعنى الحضور والقضاء
فرض كفاية

ابن حزم لما بعثه الى اليمن كتابا بالتولية وأن يدخل وعليه عملة سوداء يوم الاثنين فخميس فسبت
وأن يصحب عن حال علماء المحل وعدوله قبل دخوله أن يسروا لآخرين يدخل ويحصل ذلك أن لم
يكن عارفا بهم ويجوز نصب أكثر من قاض بمحل أن لم يشترط عليهم اجتماعهم على الحكم والافلا
يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في عمل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل أن محل عدم الجواز في غير
المسائل المتفق عليها وهو ظاهر ويتدب للامام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف اعانة له فإن
أطلق الاذن في الاستخلاف استخلف مطلقا وان خصه بشئ لم يتعد به وإن يأذن له في
الاستخلاف ولم ينهه عنه استخلف فيما عجز عنه لحاجته اليه دون ما قدر عليه وانتهاه عنه
لم يستخلف أصلا ويقتصر على ما يمكنه ولو زالت أهلية القاضي بجنون ونحوه كان عاه ان عزل ولو
عادت أهليته لم تعد ولايته فيحتاج الى تولية جديدة وله عزل نفسه كالوكيل وللإمام عزله بمحل
وبأفضل منه وبمصلحة كسكين فتنة فإن لم يكن شئ من ذلك حرم عزله لكن يتخذان وجدثم
صالح والافلا ولا ينزل قبل بلوغ عزله فإن علق عزله على قراءته كتابا ان عزل بقراءته عليه كما
ينزل بقراءته بنفسه وينزل بانعزاله نائبه لاقيم يقيم ووقف ولا من استخلفه يقول الامام
استخلف عني ولا ينزل قاض ووال بانعزال الامام (قوله فان تعين على شخص) مقابل
لحذف تقديره هذا ان لم تعين على شخص بأن تعدد الصالح له في الناحية كما مر التنبيه عليه
وقوله لزمه طلبه أي ان لم يوله الامام ابتداء ويلزمه طلبه ولو علم عدم الاجابة على الراجح ولزمه
قبوله ان ولاه ابتداء للحاجة اليه فيها ويلزمه طلبه وقبوله ولو يبدل مال أو خاف من نفسه
الميل وانما يلزمه الطلب والقبول في ناحيته فلا يلزمه في غيرها لان فيه تعديا بترك الوطن
بالكلية بخلاف سائر الفروض كالجهاد وتعلم العلم (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح أيضا وقوله أن
يلي القضاء أي الذي هو الحكم بين الناس (قوله الامن استكملت فيه) أي من اجتمعت فيه
والسين والتمازائدتان فالمعنى كملت بمعنى اجتمعت كما علمت وقوله خمسة عشر لعل ذلك باعتبار
كون المعدود مذكرا معني لأن الخصلة بمعنى الشرط والافلا المناسب النسخة التي ذكرها الشارح
بقوله وفي بعض النسخ خمس عشرة لأن المعدود مؤنث وقوله خصلة أي حلة (قوله أحدها) أي
أحد الخصال الخمس عشرة واهل لم يقل الاولى والثانية والثالثة وهكذا كما قال الشيخ الخطيب
تطرا للتذكير معنى ولذلك قال والثاني والثالث وهكذا والافلا المعدود مؤنث سكان المناسب
له أن يقول الاولى والثانية والثالثة وهكذا كما صنع الشيخ الخطيب (قوله الاسلام) خبر
المبتدأ الذي قدره الشارح وهو في كلام المصنف بدل من خمسة عشر (قوله فلا تصح ولاية
الكافر) تفريع على مفهوم الشرط الذي هو الاسلام (قوله ولو كانت على كافر) غاية
في عدم صحة ولاية الكافر لانه ليس من أهل هذه الولاية ولو على مثله (قوله قال الماوردي)
وما جرت به الخ) غرضه بذلك الجواب عما ردد على قوله فلا تصح ولاية الكافر ولو على كافر وقوله
من نصب رجل بيان لعادة الولاية وقوله من أهل الذمة أي ليحكم بينهم وقوله فتقليد ورياسة
فصير بذلك ورياسة عليهم وقوله وزعامة أي سادة فصير بذلك زعمالهم أي سدا لهم في الاختار
تفسير زعيم القوم يسدهم وقوله لا تقليد حكم وقضاء فلا يصير بذلك كما عليهم وفاضل بينهم
وعطف القضاء على الحكم عطف مرادف لما علمت من أن القضاء هو الحكم بين الناس (قوله

فان تعين على شخص لزمه
طلبه (ولا يجوز أن يلي
القضاء الامن استكملت
فيه خمسة عشر) وفي بعض
النسخ خمس عشرة (خصله)
أحدها (الاسلام) فلا تصح
ولاية الكافر ولو كانت على
كافر قال الماوردي وما
جرت به عادة الولاية من
نصب رجل من أهل الذمة
فتقليد ورياسة وزعامة
لا تقليد حكم وقضاء

ولا يلزم أهل الذمة الحكم بالزامة) أي لانه ليس له مرتبة الإلزام لما علمت من أنه لم يصر بذلك
 حاكما ولا قاضيا وقوله بل بالتزامهم أي بل يلزمهم الحكم بالتزامهم له (قوله والثاني والثالث)
 أي من الخصال الخمسة عشر وقوله البلوغ والعقل فلا بد أن يكون مكلفا لنقص غير المكلف
 وقوله فلا ولاية لصبي ويجنون تفريع على مفهوم الشرطين على المكف والقشر المرتب وقوله
 أطبق جنونه أولا أي أولم يطبق جنونه بأن تقطع (قوله والرابع الحزبية) أي الكاملة أخذا
 من قوله في التفريع على المفهوم فلا تصح ولا يترقب كونه أو بعضه أي لنقصه (قوله والخامس
 الذكور) وفي بعض النسخ الذكور كورية لمناسبة الحزبية والمراد الذكور بغير دليل ذكر الخنثى
 في التفريع على المفهوم (قوله فلا تصح ولاية امرأة ولا خنثى) أي مشكل أما الخنثى الواضح
 بالذكورة فتصح ولايته كما قاله في البصر (قوله ولو ولي الخنثى حال الجهل) أي بصله بخلاف
 ما لو ولي حال العلم بصله بأن اتضح بالذكورة كما علمت وقوله لم يتقدح حكمه أي نظر الظاهر من
 صله وهذا صريح في أن الحكم لا يعتبر فيه ما في نفس الأمر ثم بعد ينو تم ذكر انصح وتليته ويتقد
 حكمه كما تقدم عن البصر وقوله في المذهب هو المعتمد ويؤخذ منه أن مقابله أنه يتقدح حكمه نظرا
 لما في نفس الأمر (قوله والسادس العدالة) هي لغة التوسط وشرعا ملكة في النفس تمنع من
 اقتراف الكبائر والردائل المباحة وهذا هو الذي أراده بقوله وسيأتي بيانها في فصل الشهادات
 (قوله فلا ولاية لفاسق) تفريع على مفهوم العدالة والفاسق هو الذي ارتكب كبيرة أو أصر
 على صغيرة ولم تغلب طاعته على معاصيه في الشق الثاني وقوله بشئ لا شبهة فيه متعلق بفاسق
 ومقتضاه أنه نصح تولية الفاسق بما له فيه شبهة كأن شرب الخمر وهو الفاسق الذي يغلب بالفسق
 يذهب ثلثه فاذا شربه صار فاسقا بما له فيه شبهة لأن بأحنيده يجوز شربه فانهتض الخلاف شبهة
 وهذا أحد وجهين والراجح أنه لا يصح تولية الفاسق ولو بما له فيه شبهة وعبارة الشيخ الخطيب فلا
 تصح ولاية فاسق ولو بما له فيه شبهة على الصحيح كما قاله ابن النقيب في مختصر الكفاية وإن اقتضى
 كلام العمري خلافه انتهت وكلام الشارح يوافق كلام العمري وقد علمت ضعفه (قوله
 والسابع معرفة أحكام) أي معرفة أنواع محال الأحكام فهو على تقدير مضافين لأن المراد
 أن يعرف تلك الأنواع التي هي محال النظر والاجتهاد ليتمكن من استنباط الأحكام منها ويقدر
 على الترجيح فيها عند تعارض الأدلة كما أشار إليه الشارح بقوله على طريق الاجتهاد وليس
 المراد معرفة الأحكام بالفعل كما هو ظاهر كلام المصنف بل المراد معرفة أنواع محالها من الأدلة
 كالعام وهو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر والخاص وهو ضد العام والمطلق وهو مادل
 على الماهية بلا قيد والمقيد وهو مادل على الماهية بقيد والمجمل وهو الذي لم تنضج دلالة والمبين
 وهو ضد المجمل والنص وهو مادل دلالة قطعية وناظر وهو مادل دلالة ظاهرة على شئ واحتمل
 غيره إلى غير ذلك من أنواع أدلة الكتاب والسنة ومن أنواع السنة المتواتر وهو مادل جمع عن
 جمع يؤمن قواطعهم على الكذب والآحاد وهو مادل واحد عن واحد والمتصل والمنقطع
 وهو الذي لم يتصل أسناده كما قال في البيهقونية

وكل ما لم يتصل بمحال • أسناده منقطع الاوصال

والمرفوع وهو الذي أضيف للنبي صلى الله عليه وسلم • قال في البيهقونية • وما أضيف للنبي

ولا يلزم أهل الذمة الحكم
 بالزامة بل بالتزامهم (و) الثاني
 والثالث (البلوغ والعقل)
 فلا ولاية لصبي ويجنون
 أطبق جنونه أولا (و) الرابع
 (الحزبية) فلا تصح ولاية
 رقيق كونه أو بعضه
 (و) الخامس (الذكورة) فلا
 تصح ولاية امرأة ولا خنثى
 ولو ولي الخنثى حال الجهل
 حكمه ثم بان ذكرنا لم يتقد
 حكمه في المذهب
 (و) السادس (العدالة) وسيأتي
 بيانها في فصل الشهادات
 فلا ولاية لفاسق بشئ لا شبهة
 له فيه (و) السابع (معرفة
 أحكام

المرفوع • والمرسل وهو الذي سقط منه العمدة كما قال فيها ومرسل منه العمدة سقط
 الى غير ذلك وكيفية الترجيح عند التعارض أن يقدم الخاص على العام والمقيد على المطلق
 والمبين على المجمل والنص على الظاهر والتمسك على المنسوخ والمتواتر على الاستحداد ولا بد أن
 يعرف حال الرواة قوة وضعفا في حديث لم يجمع على قبوله ومحمل اشتراط هذا وما بعده من
 الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر في المجتهد المطلق وهو الذي يقدر على استنباط
 الاحكام من الكتاب والسنة فيفتي بها في جميع الابواب وفي بعض الابواب لانه يتأتى ببعض
 الاجتهاد بأن يكون العالم مجتهدا في باب دون باب فيكفيه لم ياتعاق بالباب الذي يجتهد فيه قال
 ابن دقيق العيد ولا يحلو العصر عن مجتهد الا اذا ادعى الزمان وقربت الساعة خلافا لمن قال
 بعدم وجود المجتهد لانقطاع الاجتهاد كالفراغ قال ان العصر خلا عن المجتهد المستقل وقد
 كان الشيخ أبو علي والاستاذ أبو اسحق والقاضي حسين وغيرهم يقولون لسانا مقلدين للشافعي
 رضى الله عنه بل وافق رأينا رأيه فكيف يمكن القضاء على أعصاره ولا يخلو هاجن المجتهد وأما
 المقلد لا امام خاص فلا يشترط فيه لا معرفة قواعد امامه وهي في حقه كنصوص الشرع في حق
 المجتهد فيراعى فيها ما يراعيه المجتهد في نصوص الشرع وليس له أن يعدل عن نص امامه كالا
 يسوغ للمجتهد أن يعدل عن نص الشرع فلا يحكم القاضي الاجتهاده ان كان مجتهدا أو
 اجتهاد مقلدا ان كان مقلدا ولا يجوز أن يشترط عليه الحكم بغير اجتهاده أو اجتهاد مقلدا لانه
 لا يفتقده (قوله الكتاب) أي القرآن العزيز وقوله والسنة أي الاحاديث الشريفة وهي كل
 ما نسب للنبي صلى الله عليه وسلم من الاقوال والافعال والهمم والتقارير كأن فعل بعض
 العباد أو قال شيئا بحضوره صلى الله عليه وسلم وأقره (قوله على طريق الاجتهاد) أي على
 طريق هو الاجتهاد المطلق وهو استنباط الاحكام من الكتاب أو السنة كما علم مما تقدم (قوله
 ولا يشترط - فقط الخ) أي بل يكفي أن يعرف مظان الاحكام في أبوابها ويراجعها وقت
 الحاجة اليها وقوله لا يات الاحكام أي الآيات التي تتعلق بها الاحكام وهي كما قال البندنجي
 والماوردي وغيرهما خمسة آية وعن الماوردي أن احاديث الاحكام كذلك وبالمجمل فلا
 يشترط أن يكون حافظا للقرآن ولا بعضه ولا حافظا للاحاديث ولا بعضها لكن يشترط أن يكون له
 أصل صحيح من كتب الاحاديث كصحاح البخاري ومسلم وسنن أبي داود (قوله عن ظهر قلب)
 أي عن قلب شبيه بالظهر في القوة فهو من اضافة المشبه به للمشبه كافي بلين الماء أي الماء
 الشبيه باللين في الصفاء وهو الفضة الخالصة أو أن لفظ ظهر مقم أي زائد (قوله وخرج
 بالاحكام القصص والمواظ) أي فلا يشترط معرفتها والقصص جمع قصة وهي حكاية حال
 الام الماضية كحال بني اسرائيل وما وقع بينهم والمواظ جمع موعظة وهي ما يترتب عليه اتعاظ
 وانزجار (قوله والثامن معرفة الاجماع) أي معرفة المجمع عليه من العمدة فمن بعدهم لثلا
 يقع في حكم أجمعوا على خلافه فالمراد بالاجماع المجمع عليه (قوله وهو) أي الاجماع لكن
 بالمعنى المصدري ان كان المراد به اسم المفعول وقوله اتفاق أهل الحل والعقد أي حل الامور
 وعقدوا والمراد بهم العلماء دون العوام فانهم لا اعتبار بهم لاسيما في هذا المقام وقوله من أمة
 محمد صلى الله عليه وسلم ظاهره بل صريحه ان اتفاق أهل الحل والعقد من أمة غير محمد ناجد

الكتاب والسنة) على
 طريق الاجتهاد ولا يشترط
 حفظه لا يات الاحكام
 ولا احاديثها المتعلقة
 بها عن ظهر قلب وخرج
 بالاحكام القصص والمواظ
 (و) الثامن (معرفة
 الاجماع) وهو اتفاق أهل
 الحل والعقد من أمة محمد
 صلى الله عليه وسلم على أمر
 من الامور

صلى الله عليه وسلم لا يسمى اجماعاً ويحتل أن يكون التخصيص لكون اجماع هذه الامة هو الذي
يتعلق بشاختلف اجماع غيرها وقوله على أمر من الامور متعلق باتفاق ولا بد لهم من مستند
من الكتاب أو السنة (قوله ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد الاجماع) أي لكل مسألة
من المسائل المجمع عليها وغرضه بذلك دفع ما يؤولهم أنه يشترط معرفته لجميع المسائل المجمع عليها
وقوله بل يكفيه الخ اضراب انتقالي عما قبله لا باطل لأنه لم يطل ما قبله وقوله في المسئلة التي
يفتق بها أي ان كان يتكلم فيها على سبيل الفتوى وقوله أو يحكم فيها أي ان كان يتكلم فيها على
سبيل الحكم والالزام وقوله ان قوله لا يخالف الاجماع فيها أي لكونه يعلم أن قوله فيها موافق
لقول بعض المتقدمين أو يغلب على ظنه أن هذه المسئلة حدثت ووقعت في عصره فقط وعلى
قياس هذا معرفة النسخ والمنسوخ كما نقله الشيخان عن الغزالي وأقره (قوله والتاسع
معرفة الاختلاف الواقع بين العلماء) أي معرفة المسائل المختلف فيها بين العلماء ولا يشترط
معرفة لكل فرد من أفراد المسائل المختلف فيها كما هو ظاهر بل يكفيه معرفة أن قوله في المسئلة
التي يقضى فيها لا يخالف أقوال العلماء فيها من اصحابه فمن بعدهم كما مر في معرفة الاجماع
(قوله والعاشر معرفة طرق الاجتهاد) أي بأن يعرف ما تقدم من أنواع أدلة الكتاب والسنة
كالعام والخاص والمطلق والمقيد والنجل والمبين إلى آخره ويعرف ما ساقى من طرف من لسان
العرب وتفسير كتاب الله تعالى مع معرفة القياس بأنواعه الثلاثة الأولى والمساوى والأدوية
فالاول كقياس الضرب على التأنيف في التصريح الثابت بقوله تعالى ولا تقل لهم آف والثاني
كقياس أحراق مال النبي على أنه في التصريح بجامع الاتفاق في كل والثالث كقياس
التفاح على البر في الربا بجامع الطم والاقنيات في كل ولا بد أن يعرف الأدلة المختلف فيها
كالاستصحاب والاختصاص أقل ما قبل كما في دية الكافي فإن أقل ما قبل فيها أن دية كثلث دية المسلم
ويشترط أيضاً معرفة أصول الاعتقاد كاحكام في الروضة وأصلها عن الاصحاب (قوله أي
كيفية الاستدلال من أدلة الاحكام) أي من كون الامر للروحوب والنهي للتحريم وكون
الخاص مقدم على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل والنص على الظاهر إلى آخر
ما تقدم (قوله والحادي عشر معرفة طرف من لسان العرب) أي لأن به يعرف الامر والنهي
والنحو والاستفهام والوعد والوعيد والاسماء والافعال والحروف إلى غير ذلك مما لا بد منه
في فهم الاحكام من الكتاب والسنة (قوله من لغة) هي الالفاظ المفردة المنسوبة إلى العرب
وقوله وصرف هو علم يعرف به أحوال الكلمات صحة واعتلا لا وتصاريفها من أمر ومضارع
ومصدر إلى غير ذلك كنصر ينصرف ونصر نصر وهكذا وقوله ونحو هو علم يعرف به أحوال أو آخر
الكلمات عند التركيب اعراباً وبناءً ولا يشترط أن يكون متبحراً في هذه العلوم حتى يكون في
اللغة كالتحليل وفي النحو كسيو به بل يكفي معرفته لجل من كل علم منها وهو أمر سهل في هذا
الزمان كما قاله ابن الصباغ فإن العلوم قد دقت وجمعت (قوله ومعرفة تفسير الخ) أي ومعرفة
طرف من تفسير كتاب الله تعالى ليتوصل به إلى معرفة الاحكام المأخوذة منه وهذا ما قبله من
جمله طرق الاجتهاد كما تقدم التنبيه عليه وجعل الشارح معرفة طرف من لسان العرب ومعرفة
تفسير كتاب الله تعالى شيئاً واحداً وهو الحادي عشر بعد ان جعل معرفة الاجماع واحداً وهو

ولا يشترط معرفته لكل
فرد من أفراد الاجماع
بل يكفيه في المسئلة التي يفتق
بها أو يحكم فيها أن قوله
لا يخالف الاجماع فيها
(و) التاسع (معرفة
الاختلاف) الواقع بين
العلماء (و) العاشر (معرفة
طرق الاجتهاد) أي
كيفية الاستدلال من أدلة
الاحكام (و) الحادي عشر
(معرفة طرف من لسان
العرب) من لغة وصرف
ونحو (ومعرفة تفسير كتاب
الله تعالى

الثامن ومعرفة الاختلاف واحد وهو التاسع وجهل الشيخ الخطيب معرفة الاجماع
والاختلاف واحد وهو الثامن ومعرفة طرق الاجتهاد التاسع ومعرفة طرف من لسان العرب
العاشر ومعرفة طرف من نفسه كتاب الله تعالى الحادى عشر (قوله والثاني عشر أن
يكون سمياً) أى لأن الاصم لا يفرق بين اقرار وانكار وانشاء واخبار (قوله ولو بصباح في
أذنيه) غاية في كونه سمياً فلا يضر الا الصمم الشديد بحيث لا يسمع أصلاً (قوله فلا يصح
تولية أصم) أى لا يسمع أصلاً كما علمت (قوله والثالث عشر أن يكون بصيراً) أى ولو باحدى
عينيه كما أشار إليه الشارح بقوله ويجوز كونه أعور وكذا من يصبر نهاراً فقط دون من يصبر
ليلاً فقط قاله الأذرى وخالفه الرملى ومن تبعه فمن يصبر ليلاً فقط فقال بكفى كونه يصبر ليلاً
فقط كما بكفى كونه يصبر نهاراً فقط (فائدة) البصر قوة في العين تدرك به المحسوسات كما أن
البصرة قوة في القلب تدرك بها المعقولات فالبصرة للقلب بمنزلة البصر للعين (قوله فلا يصح
تولية أعمى) أى خلافاً للإمام مالك رضى الله عنه حيث قال بصفة تولية الأعمى أخذاً من
استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم لابن أم مكتوم على المدينة وهو أعمى وأجيب عن ذلك بأنه
صلى الله عليه وسلم لم استخلفه في إمامة الصلاة دون الحكم وبأن توليته له تولية زعامة ورياسة
لا تولية قضاء وحكم وكالأعمى من يرى الأشباح ولا يعرف الصور وإن قربت إليه لأنه لا يعرف
الطالب من المطلوب ويستغنى ما لو سمع القاضي البيه ثمة عى فإنه يقضى في تلك الواقعة على
الاصم وما لو نزل أهل قلعة على حكم أعمى فيجوز أن يولد ذلك كما في قصة سعد بن معاذ فإن اليهود
قالوا لا تنزل الأعلى حكم سعد فرضى النبي صلى الله عليه وسلم وولاه عليهم فحكم فيهم بأن تقتل
مقاتلتهم وإن تسي ذرارهم فقال صلى الله عليه وسلم حكمت فيهم بحكم الملك أو كما قال وكان
أعمى كما هو مذكور في محله (قوله ويجوز كونه أعور) أى لأنه يصبر باحدى عينيه فيحصل
المقصود من معرفة المدعى والمدعى عليه وقوله كما قال الرويانى هو المعتقد (قوله والرابع
عشر أن يكون كاتباً) أى لأنه يحتاج إلى أن يكتب لغيره ولأن فيه أمناً من تحريف القارى
عليه (قوله وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضي كاتباً وجهه مرجوح) أى وإن
اختاره الأذرى والزمركشى وقوله والاصح خلافه أى خلاف اشتراط كونه كاتباً فالراجح أنه
لا يشترط لأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يقرأ ولا يكتب وحيث كان اشتراط كونه كاتباً ضعيفاً
فالأولى إبداله بكونه ناظراً فلا يصح تولية الآخر على الصحيح لأنه كالجناد لكونه لا ينطق وكما
لا يشترط كونه كاتباً على الاصح لا يشترط كونه حاسباً كما صوبه في المطلب لأن الجهل بالحساب
لا يوجب خللاً في غير المسائل الحسائية والاحاطة بجميع الأحكام لا تشترط وقد كان صلى الله
عليه وسلم أمياً لا يكتب ولا يحسب كما في الحديث الصحيح (قوله والخامس عشر أن يكون
مستيقظاً) وفي بعض النسخ متيقظاً وقد أشار الشارح بالتفريع الذى ذكره إلى أن المراد
بالتيقظ غير المغفل بأن لا يكون محتمل النظر أو السكر لمرض أو كبراً أو غيرها وعلى هذا لا يكون
كلام المصنف في هذا الشرط ضعيفاً لأنه لا بد من كونه غير محتمل النظر أو الفكر ليكون فيه
كفاية للقيام بأمر القضاء فإن محتمل التنازل والفكر ليس فيه كفاية لذلك وأشار الشيخ الخطيب
إلى أن المراد به قوى العظيمة والحدائق والضبط فانه قال بحيث لا يؤتى من غفلة ولا يصدع من غرة

(و) الثاني عشر (أن يكون
سمياً) ولو بصباح في أذنيه
فلا يصح تولية أصم
(و) الثالث عشر (أن يكون
بصيراً) فلا يصح تولية أعمى
ويجوز كونه أعوراً كما قال
الرويانى (و) الرابع عشر
(أن يكون كاتباً) وما ذكره
المصنف من اشتراط كون
القاضي كاتباً وجهه مرجوح
والاصح خلافه (و) الخامس
عشر (أن يكون مستيقظاً)

أى لا يصاب في الحكم من أجل غفلته ولا يتجدد من الحق من أجل غرته ثم قال كما اقتضاء كلام
ابن القاص ومصرحه الماوردي والرويان واختاره الأذرى في التوسط واستند فيه إلى قول
الشيخين ويشترط في الملقى التيقن وقوة الضبط قال أى الأذرى والقاضى أولى بأشترط ذلك
والاضاعت الحقوق اه ثم قال الخطيب ولكن المجزوم به كما في الروضة وغيرها استصحاب ذلك
لا اشتراطه فالجواب أنه ان فسر كونه متيقنا بكونه غير محتمل النظر كان شرطاً صحيحاً وان فسر
بكونه قوى الفطنة والحدق والضبط كان مستحباً لا شرطاً والشارح حمل كلام المصنف على
الأول والشيخ الخطيب حمله على الثاني وأبدله بأن يكون فيه الكفاية للقيام بأمر القضاء وفزع
على ذلك قوله فلا يولى محتمل تغار يكبراً ومريضاً أو فحوق ذلك وهذا يرجع لما قاله الشارح ثم قال
وفسر بعضهم الكفاية للاتقة بالقضاء بأن يكون فيه قوة على تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون
ضعيف النفس جباناً فان كثيراً من الناس عالم دين ونفسه ضعيفة عن التنفيذ والالزام
والسطوة فيقطع في جانبه بسبب ذلك اه (قوله فلا يصح تولية مغفل) أى محتمل النظر
أو الفكرة أخذ من قوله بأن اختل نظره وفكره وقوله أتم المرض أو كبراً أو غيره أى كبلادة وهذا
بيان لأسباب الغفلة (قوله ولمافرغ المصنف من شروط القاضى الخ) دخول على كلام
المصنف وانما قدم الشروط اهتماماً به وقوله شرع في آدابه جواب لما والاداب جمع أدب
وهو الأمر المطلوب مستحباً كان أو واجباً فالأول ذكره بقوله ويستحب أن يجلس الخ والثاني
ذكره بقوله ويسوى بين الخصمين الخ وقوله فقال عطف على شرع (قوله ويستحب أن يجلس)
أى للقضاء ويستحب أن يأتى الجلس راكباً ويسلم على الناس ويمينا ونحوه لا وأن يجلس على
مرتفع كدكة وكسنى ليسهل عليه النظر إلى الناس ويسلم عليهم المطالبة بين يديه وأن يتميز
عن غيره بفرش كرتبة ووسادة وطيلسان وعمامة معروفة كالعرف المنه والآن وان كان
زاهدا متواضعا لمعرفه الناس وليكون أهيب للخصوم وأرق به وأن يستقبل القبلة في جلوسه
لانها أشرف الجهات وأن يدعو عقب جلوسه بالتوفيق والسداد والاولى أن يقول كما قال النبي
صلى الله عليه وسلم فيما روته أم سلمة اللهم انى أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم
أو أظلم أو أجهل أو يجهل على وهو حديث صحيح رواه أبو داود كما قاله في الاذكار وكان الشعبي
يقوله اذا خرج الى مجلس القضاء ويزيد فيه أو اعتدى أو يعتدى على اللهم أعنى بالعلم وزيين بالحلم
وألزمنى التقوى حتى لا أنطق الا بالحق ولا أقضى الا بالعدل وان يشاور الفقهاء الامناء عند
اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم فى الامر
قال الحسن البصرى كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عن المشاورة ولكن أراد الله أن تكون
سنة للحكام ويدخل فى الفقهاء المذكورين الاعنى والعبد والمرأت حيث كانوا كذلك لان المراد
بهم كما قاله جمع من الاصحاب الذين يقبل قولهم فى الافتاء ويخرج الجاهل والقاسق وخرج بقولنا
عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة الحكم المعلوم بنص أو إجماع أو قياس جلى فلا
حاجة للمشاورة فيه وأن ينظر أولاً فى حال أهل الحبس لانه عذاب عليهم فمن أقر منهم بحق فعل به
مقتضاء بأن يقيم عليه الحد ويطلقه ان أقر بموجب حد أو يعززه ان أقر بما يوجب التعزير فان
رأى اطلاقه فعل أو بآمره بأداء المال ان أقر بالمال ان أقر بالمال فان أدام أمره بالنداء عليه لاحتمال خصم آخر

فلا يصح تولية مغفل بأن
اختل نظره أو فكره أتم المرض
أو كبراً أو غيره ولمافرغ
المصنف من شروط القاضى
شرع في آدابه فقال
(ويستحب أن يجلس)

فان لم يحضر أحد أطلقه وان لم يؤد أدام حبسه ما لم يثبت اعساره ومن ادعى منهم أنه مظلوم
بالحبس طلب من خصمه حجة ان كان حاضرا فان لم يقدمها صدق الحبوس بعينه وان كان خصمه
غائبا كتب اليه ليحضر عاجلا هو أو وكيله فان لم يحضر حلف الحبوس وأطلقه لكن يحسن أن
بأخذ منه كفيلاً ثم بعد فراغه من النظر في حال الحبوسين ينظر في حال الادعاء فن ادعى منهم
وصاية أبنها عنده بيعة ثم يبحث عن حاله وتصرفه فيها فن وجده عد لا قويا أقروه ومن وجده فاسقا
أو شاك في عدالته نزع المال منه ووضعه عند عدل ومن وجده عد لا ضعيفا قواه بهين يضمه اليه ثم
ينظر في أمناه القاضي المنصوبين على المهاجرين في الوقف العام والمال الضال واللقطة ثم يتخذ
كتبا للحاجة اليه فان القاضي قد لا يحسن الكتابة على مامروا أحد منها فلا يتفرغ لها غالبا
ويشترط في الكاتب أن يكون عد لا ثلاثي يحون فيما يكتبه حراذكرا عارفا بكتابة محاضر وسجلات
وكتب حكومية ليعلم كيفية ما يكتبه فالمحاضر جمع محضروهم ما يكتب فيه حضرة فلان وادعى
على فلان الى آخر ما يقع بين الخصمين من غير حكم والسجلات جمع محصل وهو ما يسجل فيه
الحكم بعد الدعوى ويحفظ في بيت القاضي والكبب الحكمية هي المدونة الآن بالخط وهي
ما يكتب فيه ذلك ويكتب القاضي عليه خطه ثم يعطى للخصم ويندب أن يكون فقيها ثلاثي يؤق
من قبل الجهل عفيفا عن الطمع ثلاثي ستمال بسببه وافر العقل ثلاثي خدع في الامور جيد الخط
ثلاثي يقع الاشتباه في الخطوط حاسبافصحا ويتخذ مترجمين يترجمان له كلام من لا يعرف لغته
من خصم أو شاهد وان كان ثقل السمع اتخذ مسمين بشرط أن يكون كل من المترجمين والمسمعين
من أهل الشهادة لأن الترجمة والاسماع شهادة فلا بد من الاتيان بلفظها فيقول كل منهما أشهد
أنه يقول كذا لكن لا يضرهما العمى لأن المقصود من الترجمة والاسماع تفسير اللفظ ونقله
وهو لا يحتاج الى المعاينة بخلاف الشهادة ولا بد من العدد في ترجمة كلام الخصم أو الشاهد
للقاضي واسماعه لأن كلا منهما شهادة كما علمت بخلاف ترجمة كلام القاضي للخصم أو الشاهد
واسماع ما يقوله القاضي للخصم أو كلام أحد الخصمين للآخر فلا يشترط فيه العدد بل يكفي
واحد لانه اخبار محض ويتخذ من كمين بشرطهما الاتية في كلام الشارح ويتخذ من جونا واسعا
للتعزيز واداء الحق وأجرته على المسجون لشغلته وأجرة السجنان على صاحب الحق ودره
يكسر الدال المهمة وتفتح الرء المشددة للتأديب بها وأقل من اتخذها عمر رضى الله عنه وكانت
من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت أهيب من سيف الجراح وما ضرب بها أحد على
ذنوب وعاد اليه بل يتوب منه (قوله وفي بعض النسخ أن ينزل) وهو أولى لأن الكلام في نزوله
واقامته لا في خصوص جلوسه وقوله أي القاضي تفسير للضمير القائل على كل من التسميتين
(قوله في وسط البلد) بفتح السين على الانهرا اذا كان في متصل الاجزاء كما في قولك جلست
في وسط الدار وبسكونها على الافصح اذا كان في متفرق الاجزاء كما في قولك جلست في وسط
القوم وانما استحب أن ينزل في وسط البلد ليتساوى أهله في القرب اليه في تساوى كل منهم مع
تقليه من جميع الجهات والافن كان بطرف البلد ليس مساويا لمن كان بجواره (قوله اذا
انقسمت خطته) أي خطة البلد بان كانت كبيرة وقوله فان كانت البلد صغيرة أي بان لم تقسم
خطتها وقوله نزل حيث شاء أي لسهولة المحي اليه حيث فلا يضر التفاوت في القرب اليه

وفي بعض النسخ أن ينزل
أي القاضي (في وسط البلد)
اذا انقسمت خطته فان
كانت البلد صغيرة نزل
حيث شاء

(قوله ان لم يكن هناك موضع معتاد تنزله القضاة) أي والانزل فيه كما في مصر ونحوها ومال
العبادي في شرحه الى أولوية الوسط مطلقا حيث تيسر تطارا تساوى أهل البلد في القرب اليه
كما عللوا به فيما سبق (قوله ويكون جلوس القاضي) أي للقضاة وقوله في موضع فسيح أي واسع
لا يأتى أذى الحاضرون بضيقه لو كان ضيقا وقوله يبرز من برزانه ظاهر فلذلك قال الشارح أي
ظاهرا وقوله للناس متعلق بيارز وقوله بحيث يراه الخ تصوير لكونه بارزا للناس والمقصود من
ذلك أن يعرفه كل من يريده (قوله ويكون مجلسه مصونا من أذى حر وبرد) أي محفوظا من
ذلك بحيث يكون لا يتقرب بالمال وقوله بأن يكون في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء في كس
تصوير لكونه مصونا من أذى حر وبرد على الف والفسر المرتب فيصل في كل فصل في مكان
يناسبه (قوله ولا يجاب له) أي عن الناس وقوله وفي بعض النسخ ولا حاجب دونه أي يحجب
عن الخصوم الذين يأتونه وخرج به النقيب وهو من وظيفته ترتيب الخصوم والاعلام بمنازل
الناس فلا يأمن بالتخاذل بل صرح القاضي أبو الطيب وغيره باستحبابه (قوله فلواتخذ حاجبا
أوبوابا كره) أي في وقت الحكم ولا زجة فيكره حيث نزل قوله صلى الله عليه وسلم من ولي من أمور
الناس شأنا فاجتنب حبه الله يوم القيامة رواه أبو داود والحاكم بإسناد صحيح فان كان في وقت
خلوانه أو كان ثم زجة لم يكره وعلم من كلام الشارح أن البواب وهو من يقعد بالباب ويدخل
على القاضي للاستئذان كالحاجب فيما ذكر (قوله ولا يقعد القاضي للقضاء في المسجد) أي
صيانة له عن ارتقاع الاصوات واللفظ الواقعة من مجلس القضاء عادة (قوله فان قضى فيه كره)
أي ان اتخذ لذلك بلا عذرا خذ من كلام الشارح بعد واقعة الحدود وفيه أشد كراهة كإفص
عليه وقوله فان اتفق الخ محترز لاتخاذ المقدور في كلامه وقوله للصلاة وغيرها أي كاعتكاف
وقوله خصومة أي أو أكثر وعبارة الشيخ الخطيب قضية أو قضايا وقوله لم يكره فصلها فيه أي فلا
بأس بفصلها حيث نذر على ذلك يحمل ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم وعن خلفائه من القضاء
في المسجد وقوله وكذا لو احتاج الى المسجد الخ أي فلا يكره حيث نذر وهذا محترز لعدم العذر الذي
قد رناه سابقا فان جلس فيه مع الكراهة أو دونها منع الخصوم من الخوض فيه بالخاصة
والمشاعة ونحوهما ولا يدخلونه جمل ما بل يقعدون خارجا وينصب من يدخل عليه خصمين
خصمين وقوله من مطرو ونحوه أي كحر وبرد وريح وهذا بيان للعذر (قوله ويسوى القاضي
وجوبا) أي على الصحيح وقوله بين الخصمين أي وان اختلفا في القضية وغيرها ولا يرفع الموكل
على الخصم مع وكيله لأن الدعوى متعلقة به أيضا بدليل أنه اذا وجبت عين وجب تحليفه حكاية
ابن الرقعة عن الديلمي بالذال المهملة نسبة لدليل قرية بالشأم واز وقع في كلام الشيخ الخطيب
عن الزبيلي بالزاي واسمه على بن محمد وأكثر نقل ابن الرقعة عنه وقد رواه ابن من يוכל فراوا من
التسوية بينه وبين خصمه لجهله بهذا الحكم وهو مما أتم به البلوى ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم (قوله في ثلاثة أشياء) بل أكثر لأن ذلك مجرى في سائر وجوه الاكرام كالدخل
عليه فلا يدخل عليه أحدهما دون الآخر والقيام لهما فلا يقوم لأحدهما دون الآخر ان علم
انهما في خصومة فان لم يعلم الا بعد قيامه لأحدهما فاقام أن يعتذر ولا يخروا أن يقوم له
كقيامه للقول وهو أولى واختار ابن أبي الدم كراهة القيام لهما جميعا فيما اذا كان أحدهما

ان لم يكن هناك
موضع معتاد تنزله القضاة
ويكون جلوس القاضي
(في موضع) فسيح (بارق)
أي ظاهرا (لناس) بحيث
يراه المستوطن والقريب
والقوى والضعيف
ويكون مجلسه مصونا من
أذى حر وبرد بأن يكون
في الصيف في مهب الريح
وفي الشتاء في كس
(ولا يجاب له) وفي بعض
النسخ ولا حاجب دونه
فلواتخذ حاجبا أو بوابا
كره (ولا يقعد) القاضي
(للقضاء في المسجد) فان
قضى فيه كره فان اتفق
وقت حضوره في المسجد
لصلاة وغيرها خصومة لم
يكره فصلها فيه وكذا لو
احتاج الى المسجد لعذر
من مطرو ونحوه (ويسوى)
القاضي وجوبا (بين الخصمين
في ثلاثة أشياء)

ممن يقام له دون الآخر لانه بجاي توهم أن القيام للاول دون الثاني ورد السلام عليهما معا
 فان سلم فالامر ظاهر وان سلم أحدهما فلا بأس أن يقول للاخر سلم لا رد عليك أو بصبر حتى
 يسلم فيجيبهما جميعا وقد توقف فيه كما قاله الشيخان اذا طال الفصل وكانهم احتفلوا بمحاضرة على
 التسوية ومطابقة الوجه لهما فلا ينبغي لأحدهما دون الآخر وبالجملة فلا يخص أحدهما
 دون الآخر بشئ من أنواع الاكرام (قوله أحدهما) أي أحد الثلاثة أشياء وقوله التسوية
 في المجلس كان الاولى بل الصواب حذف التسوية لان المراد عند المواضع التي يسوى القاضي
 وجوب بين الخصمين فيها وهكذا يقال فيما بعده ويعلم من وجوب التسوية في المجلس وجوب التسوية
 في أصل الجلوس فلا يجلس أحدهما ويقيم الآخر (قوله فيجلس القاضي الخصمين بين يديه)
 أي أو أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره والجلوس بين يديه أولى ولذلك اقتصر عليه الشارح
 وقوله اذا استويا شرفا أي في الاسلام أخذ ما بعده وان اختلفا في القضية كما مر (قوله
 أما المسلم الخ) مقابل لقوله اذا استويا شرفا وقوله فيرفع على الذي في المجلس أي وكذا في غيره
 من أنواع الاكرام كما بحثه الشيخان وعبارة المنهج وشرحه وله رفع مسلم على كافر في المجلس
 وغيره من أنواع الاكرام وظاهره جواز ذلك وبه صرح سليم الرازي وغيره في الرفع في المجلس
 وعبارة الشيخ الخطيب والصحيح جواز رفع مسلم على ذمى في المجلس انتهت لكن قال الزركشي
 مع نقل ذلك عن سليم والظاهر وجوبه وبه صرح صاحب التمييز وهو قياس القاعدة وهي
 ان ما جاز بعد امتناع وجب كقطع اليد في السرقة لكن هذه القاعدة أغلبية بدليل جهود
 السمور الثلاثة في الصلاة ولذلك يقولون ما جاز بعد امتناع صدق بالوجوب ومع ذلك فالمعتمد
 الوجوب كما هو ظاهر ما رواه البيهقي عن الشعبي قال خرج على رضى الله عنه الى السوق ذا
 هو بنصراني وفي عبارة شرح المنهج يهودي يبيع درعا فعرّفها على فقال هذم درعي يني
 وبينت قاضي المسلمين فأتيا الى القاضي شريح و كان من عمال على فلما رآه قام من مجلسه
 وأجلسه وفي عبارة شرح المنهج أنه أجلسه يجنبه فقال له على لو كان خصمي مسلما جلست
 معه بين يديك ولكن سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تساووهن في المجالس فقال شريح
 بعد دعوى على الدرع ما تقول بانصراني أو يا يهودي فقال الدرع درعي فقال شريح له هل
 من بينة يا أمير المؤمنين فقال على صدق شريح أي فيما تضمنه الاستفهام الصادر منه من الخبر
 بأن البيعة على المدعى فقال النصراني أو يا يهودي أشهد أن هذه أحكام الانبياء ثم أسلم فاعطاه
 على الدرع وحمله على فرس جيد قال الشعبي فقد رأيت يقاتل عليه المشركين ويجري ذلك
 في سائر وجوه الاكرام كما تقدم لان الاسلام يعاول ولا يعلى عليه ولو كان أحدهما ذميا والآخر
 مرتدا فالحكيم أنه يرفع الذي على المرتد (قوله والثاني التسوية في اللفظ) أي في استماعه
 منهم او قد عرفت أن الاولى بل الصواب حذف التسوية وقوله أي الكلام أي الواقع منهما
 وقوله فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر أي لثلاثين كسر قلب الآخر (قوله والثالث
 في اللفظ) يفتح اللام وبالطاء المشالة وهو مصدر يخط يخط كقطع يقطع وقوله النظر أي بالعيان
 وهو مؤخر العين عما يلي الاذن كافي الاصاح ويحتمل وهو الظاهر أن الشارح أشار الى أن المراد به
 هنا مطلق النظر ولذلك قال نصرها على وجوب التسوية فيه فلا ينظر لأحدهما دون الآخر أي

أحدها التسوية (في المجلس)
 فيجلس القاضي الخصمين بين
 يديه اذا استويا شرفا اما المسلم
 فيرفع على الذي في المجلس
 (و) الثاني التسوية في
 اللفظ أي الكلام فلا
 يسمع كلام أحدهما دون
 الآخر (و) الثالث في
 النظر أي النظر فلا ينظر
 لأحدهما دون الآخر

ثلاثا يشكر قلب الآخر كما ترفى الذي قبله (قوله ولا يجوز الخ) فيصير ذلك خبر هدايا العمال
 غسول رواء البيع فيهم هذا اللفظ وفي رواية صحت أي حرام ولا نها تدعو إلى المبال إلى صاحبها
 وحيث حرمت لم يملكها ويردّها على مال كها فان تذر بأن لم يعرفه أو مات ولا وارث له وضعها
 في بيت المال ويستثنى من ذلك هدية أبعاضه كما قاله الأذرى لأنه لا ينفذ حكمه لهم (قوله
 للقاضي) خرج بالقاضي المفتي والواعظ ومعلم العلم والقرآن فلا يحرم عليهم قبول الهدية
 إذ ليس لهم رتبة الإلزام لكن ينبغي لهم كما قاله بعضهم التزهد عن ذلك وللقاضي أن يستفح لاحد
 الخصمين عند الاترو أن يدفع عنه ما عليه وأن يعود المريض ويشهد الجنازة ويرى وزير القادمين
 من السفر ولو كان لهم خصوصية لأن ذلك قرينة ويندب له حضور وليمة غير الخصمين إن عم المولى
 التداء لها ولم يقطعه كثرة الولا ثم عن الحكم والاترك الجميع وليس له حضور وليمة الخصمين أو
 أحدهما ولا يضيف أحد الخصمين دون الآخر لحوف المبل ويندب أن لا يبيع ولا يشتري وهكذا
 سائر المعاملات بنفسه إلا أن يقدم من يوكله ولا يوكيل له معروف ثلاثا يحابي فيه ما فيميل قلبه إلى من
 يحاييه إذا وقع بينه وبين غيره حكومة وثلاثا يستغل قلبه في الأولى عما هو بصدده من الحكم
 بين الناس (قوله أن يقبل الهدية) أي وإن قلت ردها للهبة والضيافة والعمارية إن كانت
 لمنفعة تقابل بأجرة كسكنى دار وركوب دابة بخلاف التي لا تقابل بأجرة كقطع بسكين وغرلة
 بغريال ونحو ذلك وكذلك الصدقة والزكاة إن لم تعين الدفع إليه كما يحسنه بعضهم ويحرم عليه قبول
 الرشوة وهي ما يذل للقاضي ليحكم بغير الحق أو ليتنع من الحكم بالحق ناسرا عن الله الرأى
 والمرتبى في الحكم وأما لو دفع له شيئا ليحكم به بالحق فليس من الرشوة المحترمة لكن الجواز
 من جهة الدفع لا من جهة الأخذ لأنه لا يجوز أخذ شيء على الحكم سواء أعطى شيئا من بيت
 المال أم لا فباأخذونه من المصالح حرام (قوله من أهل عمله) أي من أهل محل عمله بأن كان
 من أهل محل ولايته رأهاها إليه في محل ولايته وكذا لو أهدى له من هو من غير محل ولايته
 في محل ولايته بأن دخل بها في محل ولايته وكذا لو أرسلها مع رسول ولم يدخل بها فيحرم قبولها
 على الصحيح وإن ذكر المأوودى فيها وجهين فاعل تقييد المصنف بقوله من أهل عمله للاحتراز
 عما إذا أرسلها إليه من هو من غير محل ولايته ولم يدخل بها لأنها لا تحرم على أحد الوجهين لكنه
 خلاف الصحيح كما علمت فالشرط في التحريم كون الإهداء في محل ولايته وإن لم يكن الهدى من
 أهل محل عمله وهذا كله في حق من لا خصومة له لاحالية ولا متوقعة ولم يكن له عادة بالإهداء قبل
 ولاية القضاء أو له عادة وزاد عليها قدرا أو صفة فيحرم قبولها في صورتين لأن سبب العمل ظاهرا
 وهل يحرم في صورة الزيادة قبول الجميع أو الزيادة فقط وينبغي أن يقال كما في النسخ إن لم تميز
 الزيادة بجنس أو قدر حرم قبول الجميع إن كان للزيادة وقع كأن كانت عادته أن يهدى إليه قطنيا
 فأهدى إليه حريرا فإن لم يكن لها وقع فلا عبرة بها وإن تميزت بجنس أو قدر حرم قبول الزيادة
 فقط ولا يحرم قبول الأصل كما لو كانت عادته الإهداء قبل ولاية القضاء ولم يرز على ما كان يهديه
 فإنه يجوز قبولها والأولى له إذا قبلها أن ينيب عليها ويردّها لأن ذلك أبعد عن التهمة (قوله
 فإن كانت الهدية في غير عمله) أي في غير محل عمله بأن كان القاضي في غير محل ولايته وقت الهدية
 وقوله من غير أهله أي من غير أهل محل عمله وهذا ليس بقيد بل متى كانت الهدية في غير محل عمله

(ولا يجوز للقاضي أن
 يقبل الهدية من أهل عمله)
 فإن كانت الهدية في غير
 عمله من غير أهله

لم يحرم قبولها ممن لا خصومة له ولو من أهل محل عمله وقوله لم يحرم في الأصح أي لم يحرم قبولها على القول الأصح وهو المعتمد (قوله وإن أهدى إليه من هو في محل ولايته) أي ولو كان القاضي في غير محل ولايته وقت الهدية بأن أرسلها إليه من هو في محل ولايته وقوله وله خصومة أي حالبة أو متوقعة بأن علم أنه سيخاضم وقوله ولا عاده بالهدية قبلها ليس بقيد بل متى كان له خصومة حالبة أو متوقعة حرم قبول هديته ولو كان له عادة بالهدية قبلها كما في شرح المنهج وقوله حرم قبولها أي لانتهاءه وإلى الميل إليه والحاصل أن من له خصومة في الحال أو متوقع له خصومة يحرم قبول هديته ولو كان القاضي في غير محل ولايته وإن اعتادها قبل ولايته وأما غير من له خصومة فإن كان القاضي في محل ولايته ولم يكن للمهدي عادة بالهدية أو له عادة وزاد عليها قدرًا وصفة حرم قبول هديته وإن كان القاضي في غير محل ولايته أو فيه وكان للمهدي عادة بالهدية ولم يزد عليها لم يحرم قبول هديته هذا تحقيق المقام فافهمه وعليك السلام (قوله ويجتنب القاضي القضاء) أي نبأ أخذًا من قوله أي يكره له ذلك وتشتق الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة (قوله أي يكره له) أي للقاضي وقوله ذلك أي للقضاء (قوله في عشرة مواضع) أي بحسب ما ذكره المصنف والافهني أكثر من عشرة كما أشار إليه الشارح بقوله والضابط الجامع لهذه العشرة وغيرها أنه يكره للقاضي الخ وقوله وفي بعض النسخ أحوال أي بدل مواضع والمراد بالمواضع الأحوال فتساوت التسكتان (قوله عند الغضب) أي غير الشديد الذي يخرج عنه حالة الاستقامة فإنه الذي يكره عنده القضاء وأما الشديد الذي يخرج عنه حالة الاستقامة فيحرم عليه القضاء عنده كما ذكره الشارح بعد نقلا عن بعضهم والغضب نوران دم القلب عند إرادة الانتقام وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون الغضب لله تعالى وأن يكون لغيره وهو كذلك على المعتمد لأن أهله تشو يش الفكر وهو لا يختلف بذلك فقوله في شرح المنهج ثم إن كان غضبه لله ففي الكراهة وجهان قال الباقي المعتمد عدة ما ضعف بل المعتمد ثبوت الكراهة كما علمت لما علمت (قوله وفي بعض النسخ في الغضب) أي في حال الغضب وهو المراد بقوله عند الغضب (قوله قال بعضهم وإذا أخرج الغضب الخ) غرضه بذلك تقييد الكراهة عند الغضب بما لا يخرج عنه الغضب عن حالة الاستقامة والاحرم كما تقدم التنبيه عليه (قوله عن حالة الاستقامة) أي عن حالة هي الاستقامة التي هي الاعتدال فلاضافة في ذلك للبيان (قوله حرم عليه القضاء حينئذ) أي حين إذا أخرج الغضب عن حالة الاستقامة ومع ذلك فالظاهر أنه ينفذ حكمه حينئذ لأسباب إذا اضطر إليه في الحال كما يرشد إلى ذلك قول العلامة ابن قاسم ومثله الشيخ الخطيب وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة وقد تقدم (قوله والجوع) أي وعند الجوع على النسخة الأولى وفي الجوع على النسخة الثانية وهو كذلك يقال فيما بعد وأهل المصنف الذبح فزاده الشارح وقيد كلا من الجوع والشبع بقوله المقرطين احترازا من غير المقرطين فلا كراهة فيه (قوله والعطش) أي المقرط ولذلك قال الشيخ الخطيب بعد قول المصنف والجوع والعطش المقرطين (قوله وشدة الشهوة) أي للشكاح ويعبر عن شدة الشهوة بالتوقفان إلى الشكاح (قوله والحزن) أي في مصيبة أو غيرها وقوله والفرح هو السرور والانبساط والنشاط وقيل هو لذة

لم يحرم في الأصح وإن أهدى إليه من هو في محل ولايته وله خصومة ولا عاده بالهدية قبلها حرم قبولها عليه (ويجتنب القاضي القضاء) أي يكره له ذلك (في عشرة مواضع) وفي بعض النسخ أحوال (عند الغضب) وفي بعض النسخ في الغضب قال بعضهم وإذا أخرج الغضب عن حالة الاستقامة حرم عليه القضاء حينئذ (والجوع) والشبع المقرطين (والعطش) وشدة الشهوة والحزن والفرح المقرط

القلب قبل ما يشبهه وقوله المقرط ظاهره أنه راجع للقرح وحده والوجه أنه راجع له ولما قبله بأن يقال المقرط كل منهما ويدل لذلك أنه وجد في بعض النسخ المقرطين (قوله وعند المرض) أطلقه وقيد الشارح بقوله أي المولم وقد قيد بذلك في الروضة (قوله ومدافعة الاخبتين) أي اجتماعاً وانفراداً تشمل مدافعة أحدهما المفهوم من الكراهة عندها الكراهة عند مدافعتهم بالاولى (قوله أي البول والغائط) أي وكذا الريح وقد أهمله المصنف ولو قال عند مدافعة الحدث لشم ذلك مع كونه أولى وأخسر (قوله وعند النعاس) أي غلبته كما قيد بذلك في الروضة (قوله وعند شدة الحر والبرد) أي وشدة البرد (قوله والضابط) أي القاعدة وقوله الجامع أي الشامل وقوله لهذه العشرة أي التي ذكرها المصنف وقوله وغيرها أي مما أهمله المصنف ومنه الخوف الشديد وضو الملل بمعنى السامة وقوله أنه يكره الخ أي متعلق ذلك وهو كل حال يسوء خلقه لانه لا أمل لهذه العشرة وغيرها في هذه العبارة مساحجة وعبارة الشيخ الخطيب وضابط المواضع التي يكره للقاضي القضاء فيها كل حال يغير فيه خلقه وكما عقلة انتهت (قوله في كل حال يسوء خلقه) أي يجعله يثا فيستغير خلقه وينقص عقله كما تقدم في عبارة الشيخ الخطيب (قوله وإذا حكم في حال مما تقدم) أي بأن خالف وقضى فيها ر قوله نفذ حكمه أي كما جزم به في أصل الروضة لقصة الزبير المشهورة وهي أنه نحاكم مع خصمه في الماء عند النبي صلى الله عليه وسلم فحكمه للزبير لأنه يسقي أولاً لكن يتساح في بعض حقه فقال الخصم أن كان ابن عمك أي حكمت له لأن كان ابن عمك فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا زبير احبس الماء حتى يبلغ الكعبين أو كما قال فأمره بعد ذلك أن يستقصى حقه وقوله مع الكراهة وإنما نفذ حكمه مع الكراهة لانها امر خارج (قوله ولا يسأل) أي لا يجوز له ذلك كما أشار إليه الشارح بقوله وجواب وقوله أي إذا جلس الخصمان بين يدي القاضي أي مثلاً وكان الاعم من ذلك أن يقول أي إذا حضر الخصمان عند القاضي كما عبر به في المنهج (قوله لا يسأل المدعى عليه الا بعد كمال الدعوى) وفي بعض النسخ الا بعد تمام الدعوى وفي ابتداء حضورهما يستكت عنهما حتى يتكلماً أو يقول ليتكلم المدعى منكماً لقيه من ازالة هيبة القدوم قال الشيخان أو يقول للمدعى اذا عرفه تكلم وفيه كلام مذكور في شرح الروض (قوله أي بعد فراغ المدعى من الدعوى العصية) أي بأن استكمل الشروط الستة المجموعة في قول بعضهم

لكل دعوى شروط ستة جعت • تفصيلها مع الزام وتعيين

أن لا يناقضا دعوى تقارها • تكليف كل رثي الحرب للدين

وقد تقدم الكلام عليها في باب القسامة (قوله وحيثئذ) أي حين اذ فرغ المدعى من الدعوى العصية وقوله يقول القاضي للمدعى عليه أي ولو بلا طلب المدعى لان المقصود فصل الخصومة وبذلك تفصل وقوله اخرج من دعواه أي انصل منها انما بالاقراء أو بالانكار كما يعلم مما بعد (قوله فان أقتر بما ادعى عليه) أي حقيقة أو حكماً كأن طلب من المدعى عليه العيين فنشكل وردّها على المدعى لحلف العيين المردودة فانها في حكم الاقرار وقوله لزمه ما أقتر به أي ولا يحتاج الى حكم القاضي باللزم بعد الاقرار بخلاف البيئة فيحتاج الى حكم القاضي بعدها ولو سأل المدعى القاضي أن يشهد بأقرار المدعى عليه أو يبين الرأى وبما قامت به البيئة أو أن يحكم بما

وعند المرض) أي المولم
(ومدافعة الاخبتين)
أي البول والغائط) وعند
النعاس وعند شدة الحر
والبرد) والضابط الجامع
لهذه العشرة وغيرها أنه
يكره للقاضي القضاء في كل
حال يسوء خلقه وإذا حكم
في حال مما تقدم نفذ حكمه
مع الكراهة (ولا يسأل)
وجواباً أي إذا جلس
الخصمان بين يدي القاضي
لا يسأل (المدعى عليه الا بعد
كمال) أي بعد فراغ المدعى
من (الدعوى) العصية
وحيثئذ يقول القاضي
للمدعى عليه اخرج من
دعواه فان أقتر بما ادعى
عليه به لزمه ما أقتر به

ثبت عنده ويشهد عليه لزمه اجابته لذلك لان المدعى عليه قد ينكر به ذلك فلا يتمكن القاضي
من الحكم عليه وقد لا يقبل قوله حكمت بكذا لانه ربما نسي أو عزل ولو حلف المدعى عليه المين
الواجبة وسأل القاضي ذلك لزمه اجابته أيضا ليكون ذلك حجة له فلا يطالبه المدعى مرة أخرى
(قوله ولا يفيد بعد ذلك رجوعه) أي لانه لا يقبل الانكار بعد الاقرار وذلك يقولون لا عذر
لمن أقر (قوله وان أنكر ما ادعى به عليه فللقاضي أن يقول الخ) أي فيجوز للقاضي أن يقول الخ
ويجوز أن يسكت بل الاولى السكوت ان علم أن المدعى يعلم ذلك وان شك في علمه بذلك فالقول
أولى وان علم جهله به وجب اعلامه (قوله ألك بينة أو شاهد مع عينتك) فان قال لي بينة
أو شاهد مع المين ولكن أريد حلفه مكن لانه قد يتردد عند عرض الحلف عليه فيستغني المدعى عن
اقامة البينة فان لم يتردد بل حلف أقامها وأظهر كذبه فله في طلب حلفه غرض وان قال لا حجة لي
واقصر على ذلك أوزاد عليه لاضررة ولا غلبة أو قال كل حجة اقيمها فهي كاذبة أو زور ثم
أقامها ولو بعد حلف المدعى عليه قبلت لانه ربما لا يعرف أن له حجة أو نسي ثم عرف (قوله
ان كان الحق مما ثبت بشاهد وعين) وسيفسره المصنف بما كان القصد منه المال (قوله
ولا يحلفه) أي ولا يجوز للقاضي أن يحلف المدعى عليه وقوله وفي بعض النسخ ولا يستحلفه أي
لا يطلب منه الحلف فالسبب والتاء للطلب وقوله لا بعد سؤال المدعى من القاضي أن يحلف
المدعى عليه أي لا بعد طلب المدعى من القاضي تحليف المدعى عليه فلو حلفه قبل طلب المدعى
لم يعتد به وكذا لو حلف المدعى عليه بعد طلب المدعى وقبل تحليف القاضي كما صرح به القاضي
حسين وعلم من كلام المصنف بالاولى أنه لا يجوز للقاضي الحكم على المدعى عليه قبل طلب
المدعى منه الحكم عليه وهو كذلك على الاصح في الروضة (قوله ولا يلقن القاضي خصما حجة)
أي ولا يجوز للقاضي أن يلقن خصما من الخصمين حجة يستظهر بهما على خصمه لاضراره بالخصم
الآخر وكل خصم الشاهد فلا يلقنه الشهادة كما يجزم به في الروضة وأما تعريضه كيفية أداء
الشهادة فيجوز كما صححه القاضي أبو المكارم الروياني وأقره عليه في الروضة خلافاً للشرف
الغزي في ادعائه المنع منه فعليه ان يقل نظر من منع التلقين الى منع التعريض فكيفية أداء
الشهادة (قوله أي لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا) أي في حال الدعوى وأما
التفهم الاتي قبل الشروع في الدعوى هذا هو الفرق بينهما ويندب له دعاهما الى صلح يرجى
ويؤخر له الحكم يوماً ويومين برضاها (قوله أما استفسار الخصم) أي طلب تفسيره لدعواه
غير المفصلة وقوله فحاز رأي فهو جائز لعدم اضراره بالخصم الآخر (قوله كأن يدعى شخص
قتلا على شخص) أي اجمالا فهذه دعوى غير مفصلة فيسن للقاضي استفساله عنها ولذلك قال
الشارح فيقول القاضي للمدعى قل دعواً وخطأ أي أو شبهه وعدم الكلام على تقدير الهمزة
كما هو ظاهر (قوله ولا يذم كلاماً) أي ولا يعلم الخصم كلاماً يعرف به كيفية الدعوى وكيفية
الجواب من اقراره وانكاره فتقول الشارح أي لا يعلمه كيف يدعى فيه قصور (قوله وهذه
المسئلة) يعني قول المصنف ولا يفهمه كلاماً وهذا اولى من قول المحشي وهي تعريف المدعى كيف
يدعى وقوله ساقطة في بعض نسخ المتن أي استغناء عنها بما قبلها وعلى هذه السقطة يراد بالتلقين
ما يشعل التفهم وقد علمت الفرق بينهما على النسخة الاولى (قوله ولا يتغنت بالشهادة) أي

ولا يفيد بعد ذلك رجوعه
وان أنكر ما ادعى به عليه
فللقاضي أن يقول للمدعى
ألك بينة أو شاهد مع عينتك
ان كان الحق مما ثبت
بشاهد وعين (ولا يحلفه)
وفي بعض النسخ ولا يستحلفه
أي لا يحلف القاضي المدعى
عليه (لا بعد سؤال
المدعى) من القاضي أن
يحلف المدعى عليه (ولا
يلقن) القاضي (خصما حجة)
أي لا يقول لكل من
الخصمين قل كذا وكذا أما
استفسار الخصم فحاز رأي
يدعى شخص قتلا على شخص
فيقول القاضي للمدعى قل
دعواً أو خطأ (ولا يفهمه
كلاماً) أي لا يعلمه كيف يدعى
وهذه المسئلة ساقطة في
بعض نسخ المتن (ولا يتغنت
بالشهادة)

لا يوقعهم في العنت والمشقة قال بالامانة كما يدل عليه قوله وفي بعض النسخ ولا تعتقت شاهدا
 فالعنى أنه لا يشق عليهم كان يقول لهم لم تشهدتم وما هذه الشهادة فربما يؤتى ذلك الى تركهم
 الشهادة فيتضرر المشهود له (قوله كأن يقول القاضي له الخ) ليس ما ذكره من التعنت وانما
 منه أن يقول له لم شهدت وما هذه الشهادة كما مر منه أيضا أن يستقصى منه أمور اتشق عليه
 ولا يجوز له أن يصرخ على الشاهد أو يزجره (قوله ولا يقبل) أى القاضي على قراءة الفصل
 بالياء مع كونه مبنيًا للفعل كما شرح عليه الشيخ الخطيب وعليه فالشهادة بالنصب على المفعولية
 وفي بعض النسخ ولا تقبل بالنساء على أنه مبني للمفعول والشهادة بالرفع نائب فاعل وقوله الايمن
 جعل الشارح من نكرة موصوفة فلذلك قال أى شخص ويصح جعلها اسما وصولا فتفسر
 بالذى وقوله ثبتت عدالتك أى عندنا كما سواه كان عند هذا الحاكم أو غيره وسيأتي بيان شروط
 العدالة في فصل شروط الشاهد ويسمى من ثبتت عدالته عند الحاكم عدلا باطنا وأما من لم تثبت
 عدالته عند الحاكم من ظاهره العدالة فيسمى عدلا ظاهرا ومحل توقف قبول الشهادة على ثبوت
 العدالة عند الحاكم اذ لم يعرف القاضي عدالة الشاهد ولا فسقه كما أشار اليه الشارح بقوله فان
 عرف القاضي الخ ويحرم على القاضي اتخاذ شهود معينين بحيث لا يقبل غيرهم لما فيه من التضييق
 على الناس (قوله فان عرف القاضي عدالة الشاهد الخ) مقابل لمقتضى كونه قال هذا اذ لم
 يعرف القاضي عدالة الشاهد ولا فسقه كما ذكرناه سابقا وقوله عمل بشهادته أى قبلها ولا يحتاج
 الى تعديل وان طلبه الخصم وهذا من قبيل القضاء بعلم الحاكم فيتعبد بكونه مجتهدا ان لم يعمل
 بشهادته ان كان أصله أوفره على الأرجح عند البلقين من وجهين في الروضة كما صلبها بلا
 ترجيح بناء على تصحيح الروضة أنه لا تقبل تركيته اهـ (قوله أو عرف فسقه رده شهادته) أى
 ولا يحتاج الى بحث عنه كمن استفاد فسقه بين الناس فانه لا يحتاج للبحث عنه كما قاله في العدة
 (قوله فان لم يعرف عدالته ولا فسقه طالب منه التزكية) أى وجوب أسوأ طعن الخصم فيه
 أو سكت لان الحكم بشهادته يتوقف على عدالته وهي لا تثبت عند عدم علم القاضي الا بالينة
 واذا ثبتت عدالة الشاهد بالينة ثم هددى واقعة أخرى فان قصر الزمان لم يحتج الى تعديله ثانيا
 بل يحكم بشهادته من غير تعديل وان طال الزمان فوجهان أحدهما أنه يطلب تعديله ثانيا لان
 طول الزمان يغير الاحوال ويجتهد الحاكم في طول الزمان وقصره يحل الخلاف في طول الزمان
 اذ لم يكن من المراتب للشهادة عند القاضي والافلا يجب طلب التعديل قطعا قاله الشيخ عز الدين
 في قواعد وهو حسن (قوله ولا يكتفى في التزكية قول المدعى عليه ان الذى شهد على عدل)
 أى لان الاستزكاة حق لله تعالى فلا يكتفى فيه بقوله وان دفع بذلك ما قد يقال للبحث عن الشاهد
 لحق المدعى عليه وقد اعترف بعدالته (قوله بل لا بد من احضار من يشهد عند القاضي
 بعدالته) ظاهره بل صريحه أن المزكى يكلف الحضور عند القاضي وليس كذلك بل يتخذ القاضي
 من كين كما تقدم ويكتب لكل منه ما ما عيى الشاهد والمشهود له والمشهود عليه من الاسماء
 والكفى والحرف ويكتب أيضا المشهود به من دين أو عين أو غيره ما كتبا فقد يغلب على
 الظن صدق الشاهد في شئ دون شئ ويثبت سرا كل واحد منهما ما كتبه ولا يعلم أحدهما
 بالآخر ليسأل عن حال الشاهد من العارفين بحاله من الاصحاب أو الجيران أو المعاملين له ولذلك

وفي بعض النسخ ولا تعتقت
 شاهدا كأن يقول
 القاضي له كيف تحملت
 ولعلك ما شهدت (ولا
 يقبل الشهادة الايمن) أى
 شخص (ثبتت عدالتك)
 فان عرف القاضي عدالة
 الشاهد عمل بشهادته
 أو عرف فسقه رده شهادته
 فان لم يعرف عدالته
 ولا فسقه طلب منه التزكية
 ولا يكتفى في التزكية قول
 المدعى عليه ان الذى شهد
 على عدل بل لا بد من
 احضار من يشهد عند
 القاضي بعدالته

بسمان صاحب مسئلة فيسأل كل منهما عن حال الشاهد من ذكر في قبول شهادته في نفسه وهل
 بينه وبين الشهود له أو عليه ما يمنع شهادته ثم يأتي كل منهما إلى القاضي ويخبره بما علمه من حال
 الشاهد بلفظ شهادة فيه قول أشهد على شهادة المزكين أن الشاهد عدل لكن فيه أن هذه شهادة
 فرع على شهادة اصل وهي لا تقبل مع حضور الاصل واعتذار ابن الصباغ عن ذلك بأنها انما قبلت
 مع ذلك للعاجة لأن المزكين لا يكلفون الحضور عند القاضي فهذا ايرد ما اقتضاه كلام الشارح
 الآن يقرض فيما إذا لم يتخذ القاضي من كمين من أصحاب المسائل (قوله فيقول أشهد أنه
 عدل) أي وإن لم يقل لي وعلى لأن زيادة لي وعلى تأكيد والمداد انما هو على اثبات العدالة التي
 اقتضاها قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم (قوله ويعتبر في المزكى شروط الشاهد) أي لأن
 التزكية شهادة بالعدالة فلا بد فيها من شروط الشهادة وقوله من العدالة الخ بيان لشروط
 الشاهد وقوله وغير ذلك أي كاتقاء التهمة فلا تقبل تزكية الاصل للفرع وعكسه (قوله
 ويشترط مع هذا) أي المذكور من شروط الشاهد وقوله معرفته أي المزكى وقوله بأسباب
 الجرح والتعديل ويجب ذكر سبب الجرح كزنا والسرقة وان كان فقيها للاختلاف فيه
 بخلاف سبب التعديل فلا يجب ذكره لأن الاصل العدالة فلا يقبل الجرح الا منسرا كأن
 يقول أشهد أنه فاسق لأنه زني أو سرق أو نحو ذلك ويعتد في ذلك معاينة كأن رآه يزني أو يسرق
 أو سمع اعانه كأن سمعه يقذف غيره أو استغاضة أو تواتر أو شهادة من عدلين لحصول العلم
 أو القطر بذلك ولا يجعل بذكر الزنا فاذا فاق وان اتفرد لانه مسؤول فهو في حقه فرض كفاية أو عين
 بخلاف شهود الزنا فانقصوا عن الاربعة فانهم يجعلون قذفة لأن المطلوب منهم الاسترقاقهم
 مقصرون بذكر الزنا مع نقصهم عن نصاب شهادته وهذا كله في المزكى من الجيران ونحوهم وأما
 المزكى من أصحاب المسائل فيعتقد في ذلك قول المزكى والجرح غير المفسر وإن لم يقبل يفيد
 التوقف عن قبول الشهادة إلى أن يبحث القاضي عن ذلك كما ذكره في الرواية ولا فرق بينها
 وبين الشهادة في ذلك كما هو ظاهر ونقدم بينة الجرح على بينة التعديل لأن مع الاولى زيادة علم
 ما لم تقل بينة التعديل انه تاب من سبب الجرح والاقدمت لأن معاينة زيادة علم على بينة
 الجرح (قوله وخبرة باطن من يعتله) أي معرفة ذلك ليكون على بصيرة فيما يشهد به من عدالته
 وهذا انما هو شرط في المزكى من الجيران ونحوهم وأما المزكى من أصحاب المسائل فلا يشترط فيه
 ذلك لانه انما يعتمد قول المزكين كما مر (قوله بعصبة) أي بسبب عصبة وطول معاينة خصوصا
 في السفر الذي يسفر عن أخلاق الرجال وقوله وجوار بكسر الجيم أفصح من ضمها لأن الجوار
 يعرف به صباح الشخص من مسائه وقوله او معاملة أي في الصفراء والبيضاء التي هي الدراهم
 والدنانير لأن المعاملة تبين حال الرجل من الصعوبة والسهولة ولذلك ورد الدين المعاملة (قوله
 ولا يقبل القاضي شهادة عدو الخ) أي لحديث لا تقبل شهادة ذي نحر على أخيه وواه أبو داود
 وابن ماجه بإسناد حسن والفرج كسر القين المهمة القل والحق وبالفصح ما يقمر من الماء
 وبالضم الرجل الجاهل ففرق بين الثلاثة وروى الحاكم على شرط مسلم خبر لا تجوز شهادة ذي
 الظنة ولا ذي الحنة والظنة بكسر الظاء المشالة وتشديد الحنون التهمة والحنة بكسر الحاء المهمة
 وتخصيف النون مع الفتح العداوة وقد تكون من الجاهلين فتزد شهادته ككل على الآخر

فيقول أشهد أنه عدل ويعتبر
 في المزكى شروط الشاهد
 من العدالة وعدم العداوة
 وغير ذلك ويشترط مع هذا
 معرفته بأسباب الجرح
 والتعديل وخبرة باطن من
 يعتله بعصبة أو جوار أو
 معاملة (ولا يقبل) القاضي
 شهادة عدو

كأهل الغالب وقد تكون من أحد ما فيخص برق شهادته على الآخر والمراد العداوة
الدينية الظاهرة ولو بما يدل عليه من الخاصة ونحوها كما قاله البلقيني ناقل عن نص المقتصر
بخلاف الباطنة التي لم يدل عليها قرينة لانه لا يطلع عليها الاعلام الغيوب وقال صلى الله عليه
وسلم كما في مجمع الطبراني سياتي قوم في آخر الزمان اخوان العلائية أعداء السريرة
وبخلاف العداوة الدينية فانها لا توجب وذات الشهادة فتقبل شهادة المسلم على الكافر دون
العكس وتقبل شهادة السقي على المبتدع وأما شهادة المبتدع فان كان لا يكفر ببدعته كالذي
يشكر صفات الله وخلقه أفعال عباده وجوارز رقيه يوم القيامة قبلت لاعتقاده أنه مصيب
في ذلك لما قام عنده من النسبة نعم لا تقبل شهادة خطابي لمثله اعتمادا على قوله لاعتقاده أنه
لا يكذب فان ذكر فيها ما ينفي احتمال اعتقاده على قوله **كأن** قال رأيته أقرضه أو سمعته يقرضه
قبلت وكذلك شهادته لخالفه لروال المانع وان كان يكفر ببدعته كالذي يشكر علم الله تعالى
بالمزنيات وحدوث العالم والحشر للاجساد لم تقبل شهادته لكفره بذلك لانكاره ما علم بحج
الرسول به ضرورة ولذلك قال بعضهم

ثلاثة كفر الفلاسفة العدا • اذا أنكروها وهي حق مثبتة
علم يجزئ حدوث عوالم • حشر لاجساد وكانت ميتة

(قوله على عدوقه) بخلاف شهادته له قائم اتقبل اذ لا تهمة • والفضل ما شهدت به الاعداء •
(قوله والمراد به الشخص من يغضه) أي بحيث يفرح لحزنه ويحزن لفرحه وضده الحبيب
والصديق من صدق في موته بان يهيمه ما أهمل قال ابن القاسم المالكي وكان تلميذا لآل امام
مالك فكان يسافر من مصر لاخذ العلم عنه ويتفق الدناير الكثيرة على طلب العلم وقليل ذلك أي
في زمانه وفادري زمانا بل معدوم (قوله ولا يقبل القاضي شهادة والد الخ) أي للتمسح ولو قال
المصنف شهادة الشخص لبعضه لكان أخصرا مما ذكره وقوله لولده أي لولوده كما في النسخة
الثانية لان الولد يعني المولود فلا تقبل شهادته لولده بالرشد سواء كان في حجره أم لا وان كان يؤخذ
باقراره برشده في حجره وقوله ولا شهادة ولد لوالده أي ولا يقبل القاضي شهادة ولد لوالده للتمسح
فحصل أنه لا تقبل شهادة الاصل لفرعه ولا شهادة الفرع لاصله نعم لو ادعى السلطان على شخص
بمال بيت المال وشهد له به أصله أو فرعه قبلت شهادته كما قاله الماوردي لان الحق لعموم المسلمين
واذا شهد لاصله أو فرعه مع اجنبي كان شهيد برقيق أو بيت مشترك بينهما قبلت للاجنبي دون
أصله أو فرعه على الاصح من قولي تفريق الصفة ولا تقبل شهادة الشخص لاحد أصليه أو
فرعه على الآخر كما جزم به الغزالي ويؤيده أنه يمنع حكمه بين أبيه وابنه وان خالف ابن عبد
السلام في ذلك معلاي بأن الوازع أي الميل الطبيعي قد تعارض فضعفت التهمة وظهر الصدق
(قوله أما الشهادة عليه ما قبل) أي لا تقبأ التهمة الا ان كان بينه وبين كل منهما عداوة فلا
تقبل لآلهما ولا عليهما ولم من كلام المصنف أن ما عدا الاصل والفرع من حواشي النسب تقبل
شهادة بعضهم لبعض وشهادة بعضهم على بعض فتقبل شهادة الاخ لآخيه وعليه ومثل ذلك
شهادة أحد الزوجين للآخر وعليه فم لو شهد لزوجته بأن فلا ناقد فها لم تقبل شهادته في أحد
وجهين وجهه البلقيني ولو شهد عليها بالزنا لم تقبل شهادته لانه يدعي خيانتها فراه وتقبل شهادة

على عدوقه والمراد به عدوق
الشخص من يغضه (ولا)
يقبل القاضي شهادة والد
وان علا (لولده) وفي بعض
النسخ لولده أي وان سفل
(ولا) شهادة (ولولده)
وان علا أما الشهادة
عليهما فتقبل

الصديق لصديقه وعليه وقد تقدم تعريفه قريبا (قوله ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر الخ) أي لا يعمل به القاضي المكتوب اليه بمجرد من غير شهادة الشاهدين لأن الاعتماد انما هو على شهادتهما لا على الكتاب لانه سنة حق لوضع أو انعمى ما فيه أو خالفاه فالعبرة بهما لا بالكتاب (قوله في الاحكام) أي في جنس الاحكام الصادق بحكم منها ومثله سماع البيعة له ~~كن~~ الانتهاء بالحكم ولو بغير كتاب يحضى مطلقا عن التشديد بفوق مسافة العدوى والانهاء بسماع البيعة يقبل فيما فوق مسافة العدوى لافيمادونه والفرق أنه في انهاء الحكم قد تم الامر فلم يبق الا الاستيفاء فلذلك قبل مطلقا وفي انهاء سماع البيعة لم يتم الامر مع سهولة احضارها في القرب دون البعد فلذلك قبل في القوق لافى مسافة العدوى وهي ما يرجع منها المبكر في يومه المعتدل كن مصر الى قلوب حيث بذلك لأن القاضي يعدى من طلب احضار خصمه منها أي يعينه على احضاره وعلم من قولنا مع سهولة احضارها في القرب أنه لو عسر احضارها فيه لم رض ونحوه قبل انهاء سماعها كاذرة في المطلب (قوله الا بعد شهادة شاهدين) أي عدلى شهادة وقوله يشهدان على القاضي الكتاب أي الذي كتب الكتاب وقوله بما فيه أي من الحكم على الغائب وقوله عند المكتوب اليه أي عند القاضي المكتوب اليه بعد احضار الخصم عنده ويسن ختمه بنحو سماعه بعد قراءته عليهما بحضوره ويقول أشهد كما أنى كتبت الى فلان بما سمعتهما ويضعان خطهما فيه ولا يكتفى أن يقول أشهد كما أن هذا خطى وأن ما فيه ~~حكي~~ ويدفع للشاهدين نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاها للتدكر عند الحاجة ولو حكم بحضورهما ولم يشهدا على الحكم فلهما الشهادة به لأن الحكم بحضورهما بمنزلة اشهادهما كافي شرح الروض والحاصل أن الحكم بحضورهما لا يحتاج الى قوله وأشهد كما به بخلاف قراءة الكتاب عليهما فلا بد فيهما من قوله وأشهد كما بما فيه (قوله وأشار المصنف بذلك) أي بقوله ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر الخ (قوله الى أنه) أي الحال والشأن وقوله اذا ادعى شخص على غائب أي عن البلد فانه تسمع الدعوى على الغائب عن البلد وكذا على الغائب عن المجلس مع ~~كونه~~ في البلدان توارى أو تعزز لكن المناسب هنا الاقل (قوله بمال) أي ولم يقبل هو مقتر به بأن قال هو جاحدا وأطلق فان قال هو مقتر لم تسمع بحته لتصريحه بالمتنا في لسماعها اذا فائدة لهما مع الاقرار ثم لو كان للغائب مال حاضر وأقام اللجنة على دينه لا يكتب القاضي به الى قاضى بلد الغائب بل ليوفيه دينه من المال الحاضر فانها تسمع وان قال هو مقتر كافي الروضة وأصلها عن فتاوى الفضال وكذا الوقال هو مقتر لكنه ممنوع أو قال وله بيعة بأقراره أو قر فلان ~~بكذا~~ كذا ولي به بيعة وللقاضى نصب مسخر بفتح الحاء المشددة ينكر عن الغائب لتقام اللجنة على انكار منكره ويجب تخليف المدعى بين الاستظهار بعد اقامة حجته وبعد تعديلهما كافي الروضة كما صلتها فيصنف أن الحق ثابت عليه يلزمه أدائه احتياطا للغائب لانه ربما ادعى ما يبريه منه لو حضر كما لو ادعى على صبي أو مجنون أو ميت فانه يجب مع اللجنة بين الاستظهار نعم ان كان للغائب نائب حاضر وللصبي أو المجنون نائب خاص وللميت وارث خاص اعتبر في وجوب البيعة سؤاله ولو ادعى قيم لموليه شيأ على قيم مولى آخر وأقام به بيعة فتنفى كلام الشيعين أنه ينتظر كمال المدعى له ليصنف ثم يحكم له وفيه أنه قد يترتب على الانتظار ضياع الحق فالوجه كما قال الهبكي أنه لا ينتظر بل يحكم له وسبقه اليه ابن عبد السلام وهو المعتمد (قوله وثبت المال

(ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر الخ) لا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر الخ (قوله في الاحكام) أي في جنس الاحكام (قوله يشهدان) أي يشهدان على القاضي (قوله على الكتاب) أي على الكتاب (قوله عند المكتوب اليه وأشار المصنف بذلك الى أنه اذا ادعى شخص على غائب بمال وثبت المال

عليه) أي بأن أقام المدعي الحجة عليه وحلف بين الاستظهار كما يشير إليه بقوله وأقام عليه
 شاهدين وهما فلان وفلان وقد عدل عند لا عندى وحلفت المدعي وكان الأولى أن يقول وحكم به
 الحاكم ليصح قوله فإن كان له مال حاضر قضاء القاضي منه لأنه لا يقضيه منه إلا بعد الحكم لا بمجرد
 التوثيق فإنه ليس حكام (قوله فإن كان له مال حاضر) أي في محل عمل القاضي وقوله قضاء القاضي
 منه أي نيابة عن الغائب فإن القاضي ينوب عنه لغيبته (قوله وإن لم يكن له مال حاضر) أي
 في محل عمل القاضي وقوله وسأل المدعي انتهاء الحال إلى قاضي بلد الغائب أي بالحكم أو بسمع
 البينة وقوله أجابه لذلك أي للإخفاء المذكور ولو شافه القاضي وهو في محل عمله قاضي بلد الغائب
 بحكمه بأن حضر قاضي بلد الغائب إلى بلد الحاكم وشافه بذلك أمضاه ونفذه إذا رجع إلى محل
 ولايته بخلاف ما لو شافه القاضي وهو في غير محل عمله قاضي بلد الغائب فلا يقضيه كما قاله الامام
 والغزالي ولو قال قاضي بلد الحاكم وهو في طرف محل ولايته لقاضي بلد الغائب وهو في طرف
 محل ولايته حكمت بكذا فلان على فلان الذي يملك أمضاه ونفذه أيضا لأنه أبلغ من الشهادة
 والكتاب وهو حينئذ قضاة بعلمه (قوله وفسر الاصحاب) أي أصحاب الشافعي رضي الله عنه
 (قوله انتهاء الحال) أي من قاضي بلد الحاكم إلى قاضي بلد الغائب (قوله بأن يشهد قاضي بلد
 الحاكم عدلين بما ثبت عنده) أي غير العدلين الشاهدين بالحق لأنه لا يحكمكم إلا بعد شهادة
 العدلين الشاهدين بالحق ثم يشهد على حكمه عدلين آخرين وقوله لمن الحكم على الغائب بيان لما
 ثبت عنده ومن مع الاشهاد كتاب به يذكرفيه ما جرى عنده وما يميز الخصمين ذا الحق والغائب الذي
 عليه الحق فإن أنكر الغائب بعد اضراره أن المال المذكور فيه عليه شهد عليه الشاهدان عند
 قاضي بلده بحكم القاضي الكاتب فإن قال ليس المكتوب اسمي صدق بيمينه لأنه أخبر بنفسه
 والاصل برأى ذمته هذا أن لم يعرف به فإن عرف به لم يصدق فإن قال لست انخصم حكم قاضي
 بلده عليه ان ثبت أن المكتوب اسمه باقرا أو بينة ولا يلتفت إلى انكاره أنه اسمه حينئذ إذا
 لم يكن هنالك من يشاركه فيه وهو معاصر له تدعى يمكن معاملته بأن لم يكن ثم من يشاركه فيه
 أصلا أو كان ولم يعاصر المدعي أو لم تكن معاملته لأن الظاهر أنه المحكوم عليه حينئذ فإن كان
 هنالك من يشاركه فيه ومعاصر المدعي وأمكنت معاملته له بعث المكتوب إليه للكاتب أنه يطلب
 من الشهود زيادة تمييز المشهود عليه ويكتبها وينتهي بانها فإن لم يجد زيادة تمييز وقف الامر حتى
 ينكشف الحال فعلم من ذلك أنه يعتبر مع المعاصرة مكان المعاملة كما صرح به الجرجاني
 والبندقي وغيرهما (قوله وصفة الكتاب) أي كيفيته والكتاب بمعنى المكتوب (قوله بسم الله
 الرحمن الرحيم) ابتداء بالبسملة تبركا أو لبيان الحمد لله على ما رواه البسملة لأنها أصح من رواية
 الحمد لله أو على ما رواه ذكر الله فانها مطلقة والمطلقة يرجع إليها عند تعرض الروايتين المقيدتين
 بتعيين محققين (قوله حضر) فعل ماض وقاعله فلان وبجمله عافاني الله وإياك معترضة بين
 الفعل والفاعل قصد بها الدعاء بالمعافاة من بلايا الدنيا والآخرة (قوله فلان) أي كيدلانه كناية
 عن العلم وقوله وأدعى على فلان أي كعمر وقوله بالنسبة إلى فلان أي من المال بدليل قوله
 وحكمت له بالمال وإن كان لا يتقيد القضاء على الغائب بالمال بل يتقيد بغيره عقوبة الله تعالى ولو
 في ثوب أو حذو قدف أو ما عقوبة الله تعالى من حد أو تعزير فلا يقضى فيها على الغائب لأن حكمه

عليه فإن كان له مال حاضر
 قضاء القاضي منه وإن
 لم يكن له مال حاضر وسأل
 المدعي انتهاء الحال إلى
 قاضي بلد الغائب أجابه لذلك
 وفسر الاصحاب انتهاء الحال
 بأن يشهد قاضي بلد الحاكم
 عدلين بما ثبت عنده من
 الحكم على الغائب وصفة
 الكتاب بسم الله الرحمن
 الرحيم حضر عندنا عافاني
 الله وإياك فلان وأدعى
 على فلان الغائب المقيم في
 بلدك بالنسبة إلى فلان

تعالى مبني على المسامحة وحق الادعى مبني على المشاحة فيقضي فيه على الغائب (قوله وأقام
عليه شاهدين وهما فلان وفلان) لا حاجة لذلك لانه اذا حكم استغنى عن تسمية الشهود وهذا
اذا كانت الحجة شاهدين كما هو القرض فان كانت شاهداً وبيناً أو بيناً ورودة وجب بيانها لانه
قد لا يكون ما ذكر حجة عند القاضي المنهي البهيم لا بد من تسمية الشاهدين في الانها بسماع
الحجة ان لم يعدلها والافضل ترك تسميتهما كما في المنهج وشرحه (قوله وحلفت المدعى) أي عين
الاستظهار فيصحب بعد اقامة الحجة وتعديلها أن الحق عليه يلزمه اداؤه احتياطاً للغائب كما مر
(قوله وحكمت له بالمال) أي فاستوفيه أنت وهذا في انهاء الحكم كما هو القرض وأما في انهاء
سماع الحجة فالذي يحكم هو قاضي بلد الغائب ثم يستوفي الحق (قوله وأشهدت بالكتاب فلانا
وفلانا) أي ليؤدبا الشهادة بما فيه عند القاضي الآخر (قوله وبشترط في شهود الكتاب
والحكم) أي لا في شهود الحق لانه يعتبر تعديلهم عند القاضي الكتاب وقوله ظهور عد التهم
عند القاضي المكتوب اليه فيطلب وجوباً بآثار كينهم عنده فلا بد من تعديلهم عنده (قوله ولا
تثبت عد التهم عنده) أي عند القاضي المكتوب اليه وقوله تعديل الكتاب اياهم أي
لانه تعديل قبل اداء الشهادة ولانه كتعديل المدعى شهوده ولأن الكتاب انما ثبت بقولهم فلو
ثبت به عد التهم لتثبت بقولهم والشاهد لا يركى نفسه (فصل في أحكام القسمة) أي هذا
فصل في بيان الاحكام المتعلقة بالقسمة كالشروط التي يقتضي القاسم اليها والاصل فيها قبل
الاجماع آيات كقوله تعالى واذا حضر القسمة أولو القربى والبنائى والمساكين فارزقوهم منه
وقولهم قولاً معروفاً فكان يجب اعطاء المذكورين شيئاً من التركة في صدق الاسلام ثم نسخ
الوجوب وبقي النذب وأخبار كثير الصديق كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم القنائين
أرباباً والحاجة داعية اليها ليقس كل واحد من السريكين أو الشرع من التصرف
في نصيبه استقلالاً ويتخلص من سوء المشاركة واختلاف الأيدي وأركانها ثلاثة قاسم ومقسم
ومقسوم له ويشترط للقسمة الواقعة بالتراضي من قسمة افرازاً وتعديل أو رذخاً بها بعد خروج
القرعة ان حكموا القرعة كأن يقولوا أرضينا بهذه القسمة أو بما أخرجته القرعة بخلاف
القسمة الواقعة بالاجبار وهو لا يكون الا في قسمة الافرازاً والتعديل دون الرذخ فلا بد خلها
الاجبار كما سيأتى فلا يعتبر فيها الرضا لا قبل القرعة ولا بعد هافان لم يحكموا القرعة كأن اتفقوا
على أن يأخذ أحدهم هذا القسم والآخر ذلك القسم وهكذا ابتراضهم كما يقع كثيراً فلا حاجة الى
رضا الآخر ولو ثبتت بحجة جف أو غلط في قسمة تراض وهي بالاجزاء أو قسمة اجبار ونقضت
القسمة بنوعها كالواقعة بحجة مجور القاضي أو كذب الشهود ولأن الأولى افراز ولا افراز مع
التفاوت وان لم يثبت ذلك وبين المدعى قدر ما ادعاه فله تخليف شريكه كتنافره لا تخليف القاسم
الذي نصبه الحاكم كما لا يخلف الحاكم فان لم تكن بالاجزاء بان كانت بالتعديل أو الرذخ تنقض لانها
بيع ولا أثر للبيع والغلط فيه كالأثر للغب في رضا صاحب الحق بتركه ولو استحق بعض المقسوم
معيناً وليس سواء بأن اختص أحدهما به أو أصاب منه أكثر بطلت القسمة وعادت الاشاعة
لاحتياج أحدهما الى الرجوع على الآخر والابان استحق بعضه شائعاً ومعيناً سواء بطلت فيه
فقط دون الباقي تفريقاً للصحة (قوله وهي) أي القسمة لغة وقوله الاسم من قسم الشيء قسمها

وأقام عليه شاهدين وهما
فلان وفلان وقعد لا عندى
وحلفت المدعى وحكمت
له بالمال وأشهدت بالكتاب
فلانا وفلانا وبشترط في
شهود الكتاب والحكم
ظهور عد التهم عند القاضي
المكتوب اليه ولا تثبت
عد التهم عنده بتعديل
القاضي الكتاب اياهم
(فصل في أحكام القسمة)
وهي بكسر القاف الاسم
من قسم الشيء قسماً بفتح
القاف

أى الاسم المأخوذ من قسم الشيء تسميها لغة التفريق والقسم الذى يقسم الاشياء بين الناس قال الشاعر وهوليد

فارض بما قسم الملك فانما • قسم المعيشة بيننا قسما

وقال الآخر يا نفس لا تطبي ما لا سبيل له • قد قسم الرزق بين الناس قسام

ألم تزل السوق قد صفت فواكهه • لتبين قوم وللمميز أقوام

(قوله وشرا) حذف على لغة وهو مقدرفى كلامه كما تقدمت الإشارة اليه (قوله تميز بعض

الانصباء من بعض) عبارة تشرح المتمعج تميز الحصص بعضها من بعض فالانصباء بمعنى الحصص

وهى جمع نصيب وهو بمعنى الحصة وقوله بالطريق الاقنى أى الذى هو تجزئة الانصباء بالكيل

أو غيره عمليا فى تم الاقراع بين الانصباء لتعيين كل نصيب لواحد من الشركاء كما سياتى فى كلامه

(قوله ويقتصر القاسم) أى المهود كما أشار اليه الشارح بقوله المنصوب من جهة القاضى

ومثله محكم الشرى كين أو الشر كاهل وحكموا اشخصا فى القسمة اشترط فيه الشروط الآتية

فى المنصوب من جهة القاضى بخلاف منصوب الشركاء الاقنى فى قوله فان تراضى الشريكان

الح (قوله المنصوب من جهة القاضى) أى أو من جهة الامام ويجعل الامام رزق منصوبه ان لم

يتبرع بالقسم فمن بيت المال ان كان فيه سعة والا فجزءه على الشركاء لان العمل لهم فان سعى

كل منهم قدرا لزمه ولو فوق أجره المثل سواء عقدوا معاً وحرثوا وان سعى أجره مطلقه فالاجرة

موزعة على قدر الحصص المأخوذة لانهم من مؤن الملك كالنفقة لا الحصص الاصلية فى قسمة

التعديل مثلا لو كانت الارض مشتركة بينهم نصفين لكن عدل ثلثها بثلثها فالذى يأخذ الثلث

عليه ثلث الاجرة والذى يأخذ الثلثين عليه ثلثاها لان العمل فى الكثير أكثر منه فى القليل هذا

اذا كانت الاجرة صحيحة والا فالموزعة أجره المثل على قدر الحصص مطلقا (قوله الى سبع) أى

يحذف التاء وقوله وفى بعض النسخ الى سبعة أى بالتاء ووجه الاولى أن المعدود مونث لان

الشرايط جمع شريطة ووجه الثانية أن المعدود مذكور معنى لكون الشرايط بمعنى الشروط

وزاد على السبع شرائط أخر فانه يشترط فيه السمع والبصر والنطق والضبط ولو عبر

المصنف بقوله ويعتبر فى القاسم أهلية الشهادان لكان أولى وأخصر ويشترط فيه أبعاضه

بالقسمة والعلم بها يستلزم العلم بالحساب والمساحة لانهما آلتاها وكونه عقفا من الطمع حتى

لا يرتضى ولا يخون كما اقتضاه كلام الامم وهل يشترط فيه معرفته بالتقويم فيه وجهان أو وجههما

أنه لا يشترط فان لم يعرفه سأل عدلين عنه لكنه يستحب حكما جزم به البند نبي وأبو الطيب

وابن الصباغ وغيرهم وهذه البقيني وقال المعتمد اعتبارها فى التعديل والرد (قوله الاسلام)

فلا يصح أن يكون كافرا وقوله والبلوغ فلا يصح أن يكون ميما وقوله والعقل فلا يصح أن يكون

مجنونا وقوله والحترية فلا يصح أن يكون رقيقا وقوله والذكورة فلا يصح أن يكون غير ذكور وقوله

والعدالة فلا يصح أن يكون فاسقا وقوله والحساب أى وعلم الحساب ويدخل فيه علم المساحة

لانها نوع منه كما قاله التبراملى وجمع بينهما الشيخ الطيب حيث قال وعلم المساحة وعلم

الحساب وعليه فيراد بعلم الحساب العلم المتعلق بالاعداد ويعلم المساحة معرفة الاسطمة والخطوط

والجاصل أن علم الحساب يطلق على ما يعتم المساحة وهذا هو المناسب لكلام المصنف وعلى

وشرا تميز بعض الانصباء
من بعض الطريق الاقنى
(ويقتصر القاسم) المنصوب
من جهة القاضى (الى سبع)
وفى بعض النسخ الى سبعة
(شرايط الاسلام والبلوغ
والعقل والحترية والذكورة
والعدالة والحساب)

ما يقابل علم المساحة وهذا هو المناسب لمن جمع بينهما (قوله فن اتصف بضد ذلك) أي المذكور
من الشروط فضاء الاسلام الكفر وضد البلوغ الصبا وضد العقل الجنون وهكذا وقوله لم يكن
قاسما أي لأن القسم ولاية والمتصف بضد ذلك ليس من أهل الولايات (قوله وأما إذا لم يكن
القاسم منصوبا من جهة القاضي) أي بل كان منصوبا من جهة الشركاء وهذا مقابله لقوله
المنصوب من جهة القاضي كما هو ظاهر وقوله فقد أشار إليه المصنف بقوله جواب أما (قوله
فان تراضيا) هذه النسخة تخرج الى ارتكاب شذوذ ان كانت جارية على لغة كلوني البراغيث
كما ذكره ابن مالك بقوله

وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل الظاهر بعدمسند

أوتأويل بأن تجعل الالف اسمالانه ضمير التثنية والشريكان بدل منه ولذلك قال الشيرازي
على قوله وفي بعض النسخ فان تراضى وهذه النسخة أحسن لاحتمال الاوى الى شذوذ وتأويل
والالف على النسخة الثانية بدل من ياء الفعل فان تراضيا أصله تراضى تحركت الياء وانفتح
ما قبلها قلبت الف الالف التثنية كالنسخة الاولى وكان شيخ المحشى توهم ذلك حيث قال كان نقله
المحشى عنه في نسخة ككل من النسختين مع التصريح بلفظ الشريكان نظر ظاهر من حيث
العربية اه والنظر الذي أشار إليه قد قرأناه في النسخة الاولى فقط وأما النسخة الثانية فلا غبار
عليها (قوله الشريكان) أي أو الشركاء وانما اقتصر على الشريكين لانهما أقل ما توقف عليه
الشركة حتى يحتاج الى القسمة وقوله بمن يقسم بينهما أي بشخص يقسم بينهما فهذا القاسم هو
المنصوب من جهة الشركاء وقوله المال المشترك مفعول قوله يقسم وهذا هو المقسوم وكل من
الشريكين مقسوم له (قوله لم يقتصر في هذا القاسم) كان الاولى حذف في بأن يقول لم يقتصر هذا
القاسم وعلى كلامه يقرأ بالبناء للمجهول وعلى كلامنا يقرأ بالبناء للمعلوم وقوله الى ذلك أي
المذكور من الشرائط وقوله أي الشروط السابقة أي مجموعها اذ لا بد من التكليف مطلقا
والعدالة ان كان في الشركاء مجبور عليه وأراد القسمة له ولديه وهذا اذا لم يحكموه في القسمة لأن
يحكمهم كنصيب القاضي فيشترط فيه الشروط المذكورة فيه كما مر (قوله واعلم) هذه الكلمة
يؤتى بها للاعتناء بما بعدها والمخاطب بها كل من يتأق منه العلم من يقف على هذا الكتاب وقوله
أن القسمة أي من حيث هي وقوله على ثلاثة أنواع أي كاشنة على ثلاثة أقسام من كسنة المقسم
على أقسامه ولو حذف لفظ على ~~كان~~ أولى وأخصر ووجه الحصر في الثلاثة أنواع انه ان
تساوت الانصاب صورة وقيمة فهو الاول والا فان عدلت بالقيمة ولم يمتزج لرتبتي آخر فالناتج وان
احتج الى رتبتى آخر فالناتج (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة أنواع وقوله القسمة بالاجزاء أي
بالنظر للاجزاء المتساوية وهي اقرار حق كل من الشركاء لا يبيع ولذلك دخلها الاجبار فيجب
المنع منها عليها اذ لا ضرر عليه فيها وقيل هي يبيع لما كان يملكه من نصيب صاحبه بما كان
يملكه صاحبه من نصيبه هو وافرأ لما كان يملكه من نصيبه قبل القسمة وبه جزم في الروضة تعا
لتعصم أصلها وانما دخلها الاجبار مع أن فيها يباع على هذا القول للعاجلة كما يبيع الحاكم مال
المدين جبرا عليه للعاجلة لكن المشهور الاول (قوله وتسمى قسمة المتشابهات) أي لأن الاجزاء
فيها متشابهة قيمة وصورة وتسمى أيضا قسمة الافرا ان تكونها أفرزت لسكل من الشركاء نصيبه مر

فن اتصف بضد ذلك لم يكن
قاسما وأما إذا لم يكن القاسم
منصوبا من جهة القاضي
فقد أشار إليه المصنف بقوله
(فان تراضيا) وفي بعض
النسخ فان تراضى (الشريكان
بين يقسم بينهما) المال المشترك
(لم يقتصر في هذا القاسم
الى ذلك) أي الشروط
السابقة واعلم أن القسمة
على ثلاثة أنواع أحدها القسمة
بالاجزاء وتسمى قسمة
المتشابهات

قول المحشى تساوت الانصاب
كذا خطه ولعل الاولى
الانصاف كتب بغير

(قوله كقصة المثليات) أى والمتقومات المتساوية في القصة والصورة كما أشار إليه بالكاف
 لأن هذا النوع لا يختص بالمثليات بل يجري في المتقومات المذكورة فإن ضابطه أن تكون
 القصة فيما استوت أجزاؤه صورة وقصة مثليا كان أو متقوما ولذلك مثل له في المنهج بقوله كمثل
 ودائرة متفقة الأبنية وأرض مشبهة الأجزاء (قوله من جبوب) بيان للمثليات وقوله وغيرها
 أى كدراهم وأدهان (قوله تجزأ الانصبا الخ) بيان لكيفية القصة بالأجزاء المذكورة
 وقوله كيلا في مكيل أى كالجبوب وقوله ووزنا في موزون أى كالدرهم والادهان وقوله وذراعا
 في مذروع أى وعدا في معدود نفسه حذف الواو مع ما عطفت فالمدروع كالارض والقماش
 والمعدود كالبن المضروب (قوله ثم بعد ذلك) أى المذكور من تجزئة الانصبا كما ذكر وقوله
 يقرع بين الانصبا لتعيين كل نصيب منها لواحد من الشركاء أى في هذا النوع وغيره من قضية
 الأنواع ويجوز أن يتفقا على أن يأخذ أحدهما أحد الجانبين والآخر الآخر أو يأخذ أحدهما
 النخيس والآخر النخيس مع التعديل بالقصة أو رد قسط الزائد من القصة من غير اقتراع (قوله
 وكيفية الاقتراع) أى المفهوم من قوله ثم بعد ذلك يقرع وقوله أن تؤخذ ثلاث رفاع أى أو أكثر
 بعدد الانصبا ان استوت كأن كانت أثلاثا لثلاث لزيد وثلاث لعمرو وثلاث لـ كـ فإن اختلفت
 كنصف وثلاث وسدس جرى ما يقسم على أقلها وهو السدس فيكون ستة أجزاء ثم بعد ذلك فاما
 أن يكتب الاسماء في ثلاث رفاع بعدد أسماء الشركاء أو ست بأن يكتب اسم من له النصف
 في ثلاث واسم من له الثلث في اثنين واسم من له السدس في واحدة ثم يخرج على الأجزاء واما
 أن يكتب الأجزاء في ست رفاع ويخرج على الاسماء ويجتنب في الصورتين تفريق حصص واحد
 إذا كان المقسوم عقارا كالدرور ونحوها بخلاف المنقول لأن شررا التفريق انما هو في العقار
 دون المنقول ومعد في اجتناب التفريق في كتابة الاسماء أن لا يبدأ بالخراج على الجزء الثاني أو
 الخامس بل يبدأ بالجزء الاول فان خرج له اسم صاحب النصف أخذه والذين بعده وان خرج له
 اسم صاحب الثلث أخذه والذي يليه وان خرج له اسم صاحب السدس أخذه وحده ثم يتم
 الخراج في الجميع ومعنى اجتناب التفريق في كتابة الأجزاء أن لا يبدأ بصاحب السدس لانه
 اذا بدى به حينئذ خرج له الجزء الثاني أو الخامس فيتفرق ملك من له النصف أو الثلث
 فيبدأ بمن له النصف مثلا فان خرج على اسمه الجزء الاول أو الثاني أعطيها مع الثالث ويثنى بمن
 له الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيها مع الخامس ويتبع السادس لمن له السدس وقد
 خص في شرح المنهج وتبعه الخطيب اجتناب التفريق عما اذا كتبت الأجزاء دون ما اذا
 كتبت الاسماء ثم قال فالاولى كتابة الاسماء في ثلاث رفاع أو ست والخراج على الأجزاء لانه
 لا يحتاج فيها الى اجتناب ما ذكره لعله بناء على الغالب والمعاد من البداءة بالجزء الاول والا فهو
 مبصوت فيه لانه يحتاج الى اجتناب التفريق في كل من الصورتين كما وضعناه لك فادع بتوفيق الله
 لي ولك (قوله ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك الخ) والخيرة في كتاب الاسماء أو الأجزاء
 وتعيين من يبدأ به من الشركاء والأجزاء منوط بنظر القاسم (قوله أو جزء) أى أو يكتب في كل
 رقعة جزء فهو بالرفع كما هو الظاهر ويؤيده قوله فيما بعده أو يخرج من لم يحضر الكتابة والادراج
 رقعة على اسم زيد مثلا ان كتبت في الرفاع أجزاء الشركاء ويحتمل قراءة بالجزء عطفها على شريك

لقصة المثليات من جبوب
 وغيرها تجزأ الانصبا كتلا
 في مكيل ووزنا في موزون
 وذراعا في مذروع ثم بعد ذلك
 يقرع بين الانصبا لتعيين
 كل نصيب منها لواحد
 من الشركاء وكيفية
 الاقتراع أن تؤخذ ثلاث
 رفاع متساوية ويكتب في
 كل رقعة منها اسم شريك
 من الشركاء أو جزء من
 الأجزاء

فيكون الاسم مسلطا عليه والمعنى على هذا أو يكتب في كل رقعة اسم جزء وقوله مميز من غيره أي
 بهذا وغيره وهو صفة للجزء (قوله وتدرج تلك الرقاع في بئادق متساوية) أي وزنا وصورة ندبا
 وقوله من طين مثلا أي أو شمع أو عجين أو نحوهما وقوله بعد تبخيفه أي الطين وهو ظرف لقوله
 تدرج (قوله ثم توضع) أي تلك البئادق وقوله في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج أي ليكون
 أبعد عن الاتهام في هذا المقام (قوله ثم يخرج من لم يحضرهما) أي الكتابة والادراج وقوله
 رقعة مفعول يخرج وقوله على الجزء الأول أي كأن يقول خذ هذه الرقعة للجزء الأول وقوله
 ان كتبت أسماء الشركاء أي كما هو الشق الأول من كيفية الاقراع وقوله كزيد الخ تمثيل لأسماء
 الشركاء وقوله فيعطى أي الجزء الأول وقوله من خرج اسمه في تلك الرقعة أي كزيد (قوله ثم
 يخرج رقعة أخرى) أي غير الأولى وقوله على الجزء الذي يلي الأول أي كأن يقول خذ هذه
 الرقعة للجزء الثاني وقوله فيعطى أي الجزء الذي يلي الأول وقوله من خرج اسمه في الرقعة
 الثانية أي كخالد (قوله ويتعين الجزء الباقي للثالث) أي من غير حاجة إلى اخراج الرقعة
 الثالثة وقوله ان كانت الشركاء ثلاثة فان كانوا أكثر من ثلاثة كاربعة أخرجت الرقعة الثالثة
 وتعين الجزء الباقي للرابع وهكذا (قوله أو يخرج) معطوف على قوله ثم يخرج وقوله من لم
 يحضر الكتابة والادراج انما أظهرهما ولم يضر بأن يقول من لم يحضرهما كما قال سابقا بطول
 العهد وقوله رقعة مفعول يخرج كما مر في نظيره وقوله على اسم زيد أي كأن يقول خذ هذه
 الرقعة لزيد وقوله مثلا أي أو اسم خالد أو بكر وقوله ان كتبت في الرقاع أجزاء الشركاء أي
 كما هو الشق الثاني من كيفية الاقراع (قوله ثم على اسم خالد) أي ثم يخرج رقعة أخرى على
 اسم خالد (قوله ويتعين الجزء الباقي للثالث) أي من غير حاجة إلى اخراج الرقعة الثالثة ان
 كانت الشركاء ثلاثة وانما لم يقيد بذلك هنا للعلم به مما مر (قوله النوع الثاني) أي من الثلاثة
 أنواع وقوله القسمة بالتعديل للسهم أي يجعلها مئة أدلة بالنظر للقسمة فقوله بالقيمة متعلق
 بالتعديل وأما قوله وهي الانصاء فهو تفسير للسهم وهذا النوع يسع كلا النوع الثالث
 لأن كلامهم ما باع ما كان له من نصيب الا تخربا كان فلا تخرب من نصيبه وانما دخله الاجبار
 للحاجة كما يبيع الحاكم مال المدين جبراً عليه للحاجة فيجبر عليها المتنع الخا قال للتساوي في القيمة
 بالتساوي في الأجزاء نعم ان أمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده لم يجبر على قسمة التعديل
 كما يجبه الشيطان ويجز به جمع منهم الماوردى والرويانى بل يجبر على قسمة الافراز في كل
 من الجيد وحده والردى وحده ويجبر على قسمة التعديل في منقولات نوع لم يختلف متقومة
 ان زالت الشركاء بأعسمة كثلاثة أعبد زقيمة متساوية القيمة كأن كان كل واحد منها يساوي
 مائة ويبحث في هذا المثال بأنه ليس مما نحن فيه بل من أمثلة قسمة الافراز لان الاجزاء متساوية
 قيمة وصورة الا أن يفرض فيما اذا كانت مختلفة الصورة قالوا ولي أن يمس ثلاثة أعبد زقيمة
 بين اثنين قيمة أحدهم كقيمة الاخرين كأن كان أحدهم يساوي مائة والاخر ان يساويان
 مائة وانما أجبر عليها في ذلك لقلة اختلاف الأغراض حينئذ بخلاف منقولات أنواع كثلاثة
 عبدة تركي وهندي وزنجي ونسب ابريسم وكان وقطن ومنقولات نوع اختلاف كضاتتين
 شامية وعسرية ومنقولات نوع لم يختلف ولم تزل الشركاء كعبدين قيمة ثلثي أحدهما تعدل قيمة

مميز من غيره منها وتدرج تلك
 الرقاع في بئادق متساوية
 من طين مثلا بعد تبخيفه
 ثم توضع في حجر من لم يحضر
 الكتابة والادراج ثم يخرج
 من لم يحضرهما رقعة على
 الجزء الأول من تلك
 الأجزاء ان كتبت أسماء
 الشركاء في الرقاع كزيد
 وبكر وخالد فيعطى من
 خرج اسمه في تلك الرقعة
 ثم يخرج رقعة أخرى على
 الجزء الذي يلي الجزء
 الأول فيعطى من خرج
 اسمه في الرقعة الثانية
 ويتعين الجزء الباقي للثالث
 ان كانت الشركاء ثلاثة
 أو يخرج من لم يحضر
 الكتابة والادراج رقعة
 على اسم زيد مثلا ان كتبت
 في الرقاع أجزاء الشركاء
 ثم على اسم خالد ويتعين
 الجزء الباقي للثالث
 النوع الثاني القسمة
 بالتعديل للسهم وهي
 الانصاء بالقيمة

كالأرض تختلف قيمة
 أجزائها بقوة نبات أو قرب
 ماء وتكون الأرض بينهما
 نصفين ويساوي ثلث
 الأرض مثلاً لجوده
 ثلثها فيجعل الثلث سهماً
 والثلثان سهماً ويكفي
 في هذا النوع والذي قبله
 قاسم واحد النوع الثالث
 القسمة بالرد بأن يكون
 في أحد جانبي الأرض
 المشتركة بئر أو شجر مثلاً
 لا يمكن قسمته فترد من
 يأخذه بالقسمة التي
 أخرجتها القرعة قسط قيمة
 البئر أو الشجر في المثال
 المذكور فلو كانت قيمة
 كل من البئر أو الشجر ألفاً
 وله النصف من الأرض
 رداً لا أخذ ما فيه ذلك
 خمسة آلاف ولا يتبقى هذا
 النوع من قاسمين كما قال
 (وان كان في القسمة تقويم
 لم يقتصر فيه) أي في المال
 المقسوم (على أقل من
 اثنين)

ثلثه مع الآخر كأن كان العبد الأول يساوي مائة وخمسين والعبد الثاني يساوي خمسين فقيمة
 ثلثي الأول مائة وقيمة ثلثه مع الآخر مائة فلا يجاب في ذلك كله لشدة اختلاف الأغراض
 حينئذ ولعدم زوال الشركة بالكلية في الأخيرة ويجبر على قسمة التعديل أيضاً في حدود كالكين
 صفار متلاصقة مما لا يحتمل كل منها القسمة أعياناً إن زالت الشركة للمعاجة بخلاف نحو
 الدكاكين البكار والصغار غير المتلاصقة فلا يجاب فيهما وإن تلاصقت البكار واستوت قيمتها
 لشدة اختلاف الأغراض باختلاف الحال والابنية (قوله كالأرض تختلف الخ) غنيل
 للمقسوم قسمة تعديل بالقيمة ونوله بقوة نبات أو قرب ماء أي أو باختلاف ما فيها كبستان
 بعضه فخل وبعضه غنيل (قوله وتكون الأرض) أي المختلفة القيمة بسبب ما ذكر وقوله
 بينهما أي بين الشريكين وقوله ويساوي ثلث الأرض أي قيمته وقوله ثلثها أي قيمته ما كان
 كان الثلث يساوي مائة لجودته والثلثان يساويان مائة لنفسهما (قوله فيجعل الثلث سهماً
 والثلثان سهماً) أي ويقرع كأمير (قوله ويكفي في هذا النوع والذي قبله قاسم واحد) أما
 في النوع الأول فسلم أنه يكفي فيه قاسم واحد وأما في النوع الثاني الذي هو هذا النوع فقير
 مسلم لأن فيه تقويماً ويشترط في كل ما فيه تقويم التعدد كما صرح به كلام المصنف حيث قال
 وإن كان في القسمة تقويم لم يقتصر فيه على أقل من اثنين ولا وجه لقصر الشارح له على النوع
 الثالث وقد اعتمد الشعر الرملي في شرحه اشتراط قاسمين في كل ما فيه تقويم فلا يكفي بقاسم
 واحد إلا في النوع الأول فيكفي فيه بقاسم واحد لأن قسمته قلزم بنفس قوله فأشبهه الحاكم
 (قوله النوع الثالث) أي من الثلاثة أنواع وقوله القسمة بالرد أي الملتبسة برّد مال أجنبي
 وهي بيع كالنوع الثاني لكن لا يجاب فيها لأن فيها على كل مال لا شركة فيه فكان كغير المشترك
 (قوله بأن يكون في أحد جانبي الأرض المشتركة بئر أو شجر مثلاً) أي أو بناء كيف وليس
 في الجانب الآخر ما يقابله (قوله لا يمكن قسمته) فإن أمكنت قسمته فلا حاجة للرد (قوله
 فترد من يأخذه الخ) فلذلك سميت القسمة بالرد وقوله قسط قيمة البئر أو الشجر أي نصفها
 كما سيوضحه بالتفريع (قوله فلو كانت قيمة كل من البئر أو الشجر) أي أو البناء وقوله وله
 النصف من الأرض أي والحال أنه النصف من الأرض وقوله رداً لا أخذ بهمة وقوله
 ما فيه ذلك أي الجانب الذي فيه البئر أو الشجر وقوله خمسة آلاف أي لأنهما نصف ألف (قوله
 ولا يتبقى هذا النوع) أي الذي هو قسمة الرد وقد عرفت أن النوع الثاني الذي هو قسمة
 التعديل كذلك خلافاً للشارح وكلام المصنف شامل للنوعين فلا وجه لقصره على النوع
 الثالث كما مر (قوله كما قال) أي المصنف وقوله وإن كان في القسمة تقويم أي كافي قسمة
 التعديل والرد وإن قصره الشارح على قسمة الرد فقط والتقويم مصدر رقوم يقال قوم السلعة
 أي قدر قيمتها وقوله لم يقتصر فيه أي في التقويم وهذا أولى من قول الشارح أي في المال لأنه
 يجوز إلى تقدير مضاف بأن يقال أي في تقويم المال وقال المحشي ولو جعله راجعاً للقسم
 المعلول من القسمة لكان أولى وأقرب إلى المقصود وما قلناه هو الأولى والأقرب إلى المقصود
 من اشتراط التعدد في التقويم نفسه وأما القسم بعد فيكفي فيه واحد كما في شرح العبادي
 وقوله على أقل من اثنين أي لا اشتراط تعدد المقوم لأن التقويم شهادة بالقيمة لكن لا يحتاج

القاسم الى افظ الشهادة وان وجب تعدده لانها تستند الى عمل محسوس فان لم يكن في القسمة تقويم كافى النوع الاول كفى قاسم واحد لانه لا يحتاج الى تقويم بل يحتاج الى خرص والخارص يجتهد ويعمل باجتهاده فكان كالحاكم (قوله وهذا) أى عدم الاقتصاد على أقل من اثنين فيما اذا كان في القسمة تقويم وقوله ان لم يكن القاسم كافى التقويم أى بأن نصبه القاضى أو الامام قاسما ولم يجعله كافى التقويم فالكلام فى منصوب القاضى أو الامام اما منصوب الشريك فى كونه واحدا قطعاً كما قاله الشمس الرولى فان جعله القاضى أو الامام كافى التقويم كفى واحد وقوله بمعرفة أى بعلمه فى التقويم فان لم يكن عارفاً بالتقويم حكم بقول عدلين فالخامس أنه يحكم بعلمه فى التقويم أو بقول عدلين فيه وان أفهم كلام المناج أنه لا يحكم بعلمه فيه (قوله فهو) أى حكمه فى التقويم وقوله كقضائه بعلمه أى بشرطه وهو أن يكون مجتهداً وقوله والاصح جوازه أى جواز قضائه بعلمه فيكون حكمه فى التقويم بعلمه كذلك (قوله واذا دعاً أحد الشريكين شريكه) أى طلبه وقوله الى قسمة ما لا ضرر فيه أى قسمة افراز أو قسمة تعديل دون قسمة الرذال لانها انما تكون بالرضا ولا يدخلها الاجبار أصلاً فلا يصح فيها قول المصنف لم الشريك الآخر اجابته فلذلك فرض الشيخ الخطيب كلام المصنف فى النوع الاول والنوع الثانى والمراد لا ضرر فيه على طالب القسمة ولو كان فيه ضرر على المطلوب للقسمة فلو كان لأحد الشريكين عشر دار لا يصلح للسكنى والباقى للآخر يصلح له ولو بضم ما يملكه بجواره ولو باجاء موات يجنبه أجبر صاحب العشر على القسمة بطلب الآخر وان تضرر صاحب العشر لأن ضرره انما جاء من قلة نصيبه لا عكسه فلا يجبر الآخر بطلب صاحب العشر لانه متعنت فى طلبه فلا اعتبار به فان كان العشر يصلح للسكنى ولو بضم ما يملكه بجواره ولو باجاء موات يجنبه أجبر الآخر بطلب صاحب العشر لعدم التعنت حيث قد واستقر الشريك المسمى تعين العشر الذى بجواره ملكه بلا قرعة لئلا يلزم تفريق ملكه فيتضرر (قوله لزم الشريك الآخر) أى المطلوب الى القسمة وقوله اجابته أى الشريك الطالب للقسمة (قوله أما الذى فى قسمته ضرر الخ) مقابل لقوله ما لا ضرر فيه وقوله كتمام صغير لا يمكن جعله جامين مثال للذى فى قسمته ضرر لكونه يطل نفعه المقصود منه مع امكان الانتفاع منه بوجه آخر ومثل الحمام المذكور طاحونة صغيرة لا يمكن جعلها طاحوتين ففى قسمته ضرر لكونها يطل نفعها المقصود منها مع امكان الانتفاع منها بوجه آخر فكل منهما يطل نفعه المقصود منه بالقسمة وكذلك ما ينقص نفعه المقصود منه بالقسمة كسيف يكسر وقوله فلا يجاب طالب قسمته فى الاصح أى على التول الاصح وهو المعقد فلا يجيبهم الحاكم للقسمة ذلك لما فيها من الضرر ولكن لا يمنعهم منها الا ان الحق لهم كما لو هدموا جداراً واقسموا اقتضاه وأما ما يطل نفعه بالكلية كجوهرة وثوب نفيس فلا يجيبهم لقسمته لما فيها من الضرر وروى عنهم منها لانه سفه لما فيه من ابطال نفعه بالكلية ولو ترفع الشريك الى القاضى فى قسمة ملك لهم ولا يئنه لهم به لم يجيبهم وان لم يكن لهم منازع وقبل يجيبهم وعليه الامام وغيره (فصل فى الحكم بالينة) • هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها الآخر فصل فى أحكام الدعوى والبنات وفى بعض النسخ تقديم هذا الفصل على الذى قبله والاصح جمع حكم وأنسب معانيه هنا أنه الزام انسان لا تحريق

وهذا ان لم يكن القاسم كافى التقويم بمعرفة فان حكم فى التقويم بمعرفة فهو كقضائه بعلمه والاصح جوازه بعلمه (واذا دعاً أحد الشريكين شريكه الى قسمة ما لا ضرر فيه لزم الشريك الآخر اجابته الى القسمة أما الذى فى قسمته ضرر كتمام صغير لا يمكن جعله جامين اذا طلب أحد الشريكين قسمة واستنعى الآخر فلا يجاب طالب قسمته فى الاصح (فصل فى الحكم بالينة

ما أخذ من حكمة البعاج سميت بذلك لئلا يظن أنها من الميول والدعوى لغة الطلاب والفقهاء ومنه
 قوله تعالى ولهم ما يدعون أي لاهل الجنة ما يطلبون ويبتغون وشرعا اخبار بحق له على غيره
 عند ماكم أو محكم فان لم تكن ضد ماكم ولا محكم فلا تسمى دعوى والبيانات جمع بينة وهم
 الشهود هو بذلك لأن الحق يقين به سم أي يظهره والاصل في ذلك قوله تعالى وإذا دعوا إلى الله
 ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون وخبر مسلم لو يعطى الناس بدعواهم لاذى ناس
 دماء رجال وأموالهم ولكن العيين على المذمى عليه وروى البيهقي ولكن البيهقي على المذمى
 والعين على من أنكر ولما كان جانب المذمى ضعيفا مخالفا لقوله الظاهر جعل في جانبه البيهقي
 ولما كان جانب المذمى عليه قويا موافقا لقوله الظاهر جعل في جانبه العيين واعلم أنه يتعلق
 بهذا الفصل خمسة أشياء الدعوى والبيهقي وجواب المذمى عليه من إقراره وانكاره والعين
 والنكول وكلها مأخوذة من كلام المصنف (قوله وإذا كان مع المذمى بينة) أي رجلان
 أو رجل واحد وإن كان كذلك شاهد ويعين أن كان القاضي يرى ذلك وقوله سمعها الحاكم وحكمه
 بها أي أن طلب منه الحكم بها وعلم من ذلك أن صاحب الحق لا يستقل باستيفائه بل لا بد من
 الرفع إلى الحاكم ولو محكما وذلك في غير عين ودين ومنفعة كفود وحدث قذف ولعان وإبلاء
 ونكاح ورجعة ثم لو استقل مستحق القود باستيفائه وقع الموقع وإن حرم عليه وعز ولا قسياته
 على الإمام وأما العين والدين والمنفعة ففيها تفصيل وهو أن العين إن خشي من أخذها من هي
 عنده ضررا فلا بد فيها من الرفع إلى الحاكم محترزا عن الضرر والأفله أخذها استقلال للضرورة
 والدين إن كان على غير ممنوع من أدائه طالبه به فلا يأخذ شيئا من غير مطالبة ولو أخذ لم يملكه
 ويلزمه رده فان تلف ضمنه وإن كان على ممنوع من أدائه ولو مقر به جاز له أخذ جنس حقه بصفته
 بطريق الظفر ويملكه بمجرد الأخذ فلا يحتاج إلى صيغة تملك فان تعدد عليه الجنس المذكور
 بأن وجد غير جنس حقه أو جنس حقه بغير صفته أخذه مقدما للنقد على غيره ويبيعه مستقلا
 كما يستقل بالأخذ لما في الرفع إلى الحاكم من المؤنة والمنسقة وتضييع الزمان حيث لا حاجة له
 والأفلا يبيع إلا بأذن الحاكم ولا يبيعه إلا بنقد البلد فان كان جنس حقه تملكه وإن كان غير
 جنس حقه اشتري به جنس حقه ثم تملكه ولا يأخذ فوق حقه إن أمكن الاقتصار عليه فان لم
 يمكن أخذ فوق حقه ولا تضمن الزيادة لعذره وباع منه بقدر حقه إن أمكن تجزئه والاباع الكل
 وأخذ من غنه قدر حقه وبقا الباقي بصورة هبة ونحوها وله أخذ مال غريم غريمه إن لم ينظر
 بمال غريمه وكان غريم الغريم ممنوعا أيضا وله فعل ما لا يصل للمال إلا به ككسرياب وتقب جدار
 وقطع قوب ولا تضمن ما فوقه بذلك ومحل ذلك إذا كان ما يفعل به ذلك ملكا للمدين ولم يتعلق به
 حق لازم كرهن وإجارة وما ذكر في دين آدمي أمادين الله تعالى كزكاة امتنع المالك من أدائها
 فليس للمستحق الأخذ من ماله إذا غفر به لتوقفه على التوبة والمنفعة إن كانت واردة على عين
 فهي كالعين فله استيفاءها منها بنفسه إن لم يحض من ذلك ضررا والأفلا بد من الرفع إلى الحاكم
 وإن كانت واردة على ذمته فهي كالدين فان كانت على غير ممنوع طالبه بها ولا يأخذ شيئا من ماله
 بغير مطالبة وإن كانت على غير ممنوع وقد عمل تحصيلها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه (قوله
 إن عرف عدلتها) أي أو كانت معتلة وقوله والأي وإن لم يعرف عدلتها ولم تكن معتلة

(وإذا كان مع المذمى
 بينة سمعها الحاكم وحكمه
 بها) إن عرف عدلتها

وقوله طلب تزكيتها أى وجوباً وان لم يطعن الخصم فيها الآن التزكية حق لله تعالى كما مر
 (قوله وان لم يكن له يئنة) أى تقبل شهادتها بان لم يكن له يئنة أصلاً وله يئنة لا تقبل شهادتها
 لكونه مجروحاً فهو كالمعدم (قوله فالقول قول المدعى عليه يمينه) أى فيصدق بيمينه الا فى
 اللعان والقسامة اذا اقترن بدعوى الدم لوث فاليمين فى جانب المدعى فيها ولا يجهل المدعى عليه
 حين عرض اليمين عليه الا برضا المدعى لانه مقهور بطلب الاقرار واليمين وان استهل فى ابتداء
 الجواب لعذر بعد الدعوى عليه أمهل الى آخر مجلس القاضى ان شاء القاضى على المعقد كما جرى
 عليه ابن المقرى وقيل ان شاء المدعى وهو ضعيف لان مشيئة المدعى لا تقيد بالمجلس بل له امهاله
 ابدان له الانصراف وترك الخصومة بالكلية واذا استعمل بعد اقامة اليمين عليه لياقى بدافع
 من أداء أو ابراء أمهل ثلاثة من الايام لانها مدة قريصة لا يعظم فيها الضرر وقد يحتاج لمنهالها
 فى اقامة اليمين للبحث عن الشهود ويمين المدعى عليه تقطع الخصومة ولا تسقط الحق فتسرع يئنة
 المدعى بعده ولا يعزى الحالف لاحقال نسيانه خلافا لما يفعله جهلة القضاة (قوله والمراد
 بالمدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافق قوله الظاهر) أى لان الظاهر برائة مدعى
 المدعى عليه مما ادعاه المدعى فقول المدعى يخالف الظاهر وقول المدعى عليه يوافق الظاهر
 فلو أسلم الزوج والزوجة قبل الدخول ثم قال الزوج أسلمنا معا فالنكاح باق وقالت الزوجة أسلمنا
 مرتباً فانفسخ النكاح فهو مدع وهى مدعى عليها وقضية هذا أن القول قول الزوجة والمعقد
 ان القول قول الزوج لان الاصل بقاء النكاح هذا وقيل المدعى من لو سكت لترك والمدعى عليه
 من لو سكت لم يترك وعلى هذا فالزوج فى المسئلة السابقة مدعى عليه لانه لو سكت عن دعوى
 المعية لم يترك بل بطالب بالواجب عليه والزوجة مدع لانها لو سكت لترك فلا تطالب بنسئ
 فتصدق الزوج على هذا ظاهر (قوله فان نكل الخ) ويسن للقاضى أن يبين له حكم النكول
 بأن يقول له ان نكلت عن اليمين حلف المدعى وأخذ منك الحق فان لم يفضل وحكم بنكوله نفذ
 حكمه لتقصيره بترك البحث عن النكول وله بعد نكوله العود الى الحلف مالم يحكم بنكوله
 حقيقة أو تنزيلاً ولا فليس له العود اليه الا برضا المدعى (قوله أى امتنع المدعى عليه الخ)
 فالنكول معنى الامتناع من اليمين المطلوبة من المدعى عليه وسيأتى تصويره (قوله ورددت على
 المدعى) أى لانه صلى الله عليه وسلم ردها على صاحب الحق كما رواء الحاكم وصححه وفعل ذلك
 عمر بمضرم من العصابة ورضى الله تعالى عنهم من غير مخالفة كما رواء الشافعى رضى الله تعالى
 عنه (قوله فيصنف حينئذ) أى فيصنف بين الردين اذ نكل المدعى عليه عن اليمين ورددت على
 المدعى فان لم يصنف بين الردين ولا عذوله سقط حقه من اليمين والمطالبة لا عراضه عن اليمين لامن
 الدعوى فتسمع حجته اذا أقامها بعد ذلك فان كان له عذر كاقامة حجة وسؤال فقيه ومراجعة
 حساب أمهل ثلاثة أيام لانها مدة معتبرة شرعاً ولا يراد عليها التسلط طول مدافعتة وبضار
 جواز تأخير الحجة ابداناً فانه لا تساعده ولا تحضر معه واليمين موكولة اليه ويمين الرد كالقرار
 لا كاليئنة على الصحيح ويترتب على الخلاف أن الحق ثبت بمجرد اليمين من غير اقتضار الى حكم
 ولا يسمع بعدها حجة بمسقط كاداء أو ابراء بناء على أنها كالقرار فيها فان قلنا انها كاليئنة احتج
 الى حكم ومعتب بعدها الحجة بالمسقط (قوله ويستحق المدعى به) أى باليمين لا بالنكول ومن

والا طلب تزكيتها (وان
 لم يكن له) أى المدعى (يئنة)
 فالقول قول المدعى عليه
 بيمينه (والمراد بالمدعى من
 يخالف قوله الظاهر
 والمدعى عليه من يوافق
 قوله الظاهر) (فان نكل)
 أى امتنع المدعى عليه (عن
 اليمين) المطلوبة منه (رددت
 على المدعى فيصنف) حينئذ
 (ويستحق المدعى به)

طوب بجزية قاضي مسقطا كاسلامه في أثناء الحول فان وافقت دعواه الظاهر كان كان غابا
فغضروا دعي ذلك وحلف قبل منه فلا يؤخذ منه الا القسط وان لم توافق الظاهر بان كان عندنا
ظاهرا ثم اذ دعي ذلك او وافقه ونكل عن اليمين طوب بـ ما وليس ذلك قضاء بالنكول بل لانها
وجبت ولم يأت بدافع او طوب بـ زكاة قاضي مسقطا لم يطالب بها ولا يجب تحليفه لان ايمان
الزكاة مستحبة ولو اذ دعي ولي تصبي او مجنون حقه على شخص فأنكر ولا يمينه ونكل عن اليمين
لم يحلف الولي على أصل الحق وان اذ دعي ثبوتها بـ ما شره بل ينتظر كمال المدعي له ثم يحلف لان
التخص لا يستحق شيئا يمين غيره فان حلف الولي على جريان العقد بينه وبين المدعي عليه مع
وفت الحق تبعا ولا يحلف مدعي صبا ولو محتملا بل يهل حتى يبلغ ثم يدعي عليه ويحلف بعد ذلك
الاولاد الكافر المسي الذي أثبت عاتيه وقال تعجلت الابنات فيحلف لسقوط القتل وانما لم
يحلف فيما عدا المستثنى لان حلفه ثبت صبا ومصابا يطل حلقه في تحليفه ابطال تحليفه
ولا يحلف قاضي على ترك ظلمي في حكمه ولا شاهد على أنه لم يكذب في شهادته لا ارتفاع منصبه
عن ذلك (قوله والنكول أن يقول الخ) أي والنكول حقيقة أن يقول الخ وأما نكوله حكما
فان يسكت عن جواب الدعوى لادعته أو غباوة أو نحوهما كبلادة ان حكم القاضي بنكوله
فان سكت لادعته أو غباوة أو نحوهما ما شرح له القاضي الحال ثم حكم بنكوله وقول القاضي
للمدعي احلف منزل منزلة الحكم بنكول المدعي عليه كافي الروضة كما صالها فهو وليس حكما
بالنكول حقيقة لكنه فازل منزلة الحكم بالنكول وقول الهنسي وكذا لو قال القاضي لنصمه
احلف فهو بمنزلة النكول صوابه أن يقول فهو بمنزلة الحكم بالنكول كافي عبارة الشيخ
الخطيب فالخامس أن عندهم نكول حقيقة ونكول لا - كما وحكما بالنكول حقيقة وحكما
بالنكول تنزيلا كما علم مما قررناه (قوله أو يقول له القاضي احلف الخ) أي أو يقول له القاضي
قل والله فيقول والرحمن ويسن تغليب اليمين على كل من المدعي والمدعي عليه فيما ليس بمال
ولا يقصد منه المال كطلاق ونكاح وفي مال يبلغ نصاب زكاة أو ما قيمته ذلك وفيما اذا رأى
الحاكم جرامة الخالف على اليمين بالزمان والمكان كما مر في اللعان ويزيادة أسماء ومقات كان
يقول والله الذي لا اله الا هو عالم العيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلانية هذا
ان كان الخالف مسلما فان كان يهوديا حلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجيه
من الفرق أو نصرا حلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسيا أو وثنيا حلفه بالله
الذي خلقه وصوره ومن التغليب أن يوضع المصحف في حجره ويطلع له سورة براءة ويقال له ضع
يدك على ذلك ويقرأ قوله تعالى أن الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية ولا يجوز
للقاضي أن يحلف أحد اطلاق أو حتى أو نذروني بلغ الامام أن القاضي يستحلف الناس بذلك
عزله كما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال ابن عبيد البر لا أعلم أحدا من أهل العلم يرى
الاستحلاف بذلك والمعتبر في اليمينية القاضي أو الحكم لانية الخالف فلو وصى لم تنفعه التورية
ولا تدفع عنه ثم اليمين الفاجرة لان اليمين انما شرعت ليهاب الخصم الاقدام عليها خوفا من الله
تعالى فلو نفعته التورية لبطلت هذه الفائدة لكن بشرط أربعة أن يكون ذلك عند القاضي
أو الحكم فلو حلف عند المدعي فقط نفعته التورية وأن يطلب منه القاضي أو الحكم الحلف

والنكول أن يقول المدعي
عليه بعد عرض الثاني
عليه اليمين أنا ما نكل
عنها ويقول له القاضي
احلف فيقول لا أحلف

فلوحلف قبل طلبه منه نفعه التورية وأن لا يكون الحلف بالطلاق أو العتق فإن كان بهما
نفعه التورية وأن لا يكون الحلف محققا ولا نفعه التورية كأن يدعى عليه شخص أنه أخذ
من ماله كذا بغير اذنه وسأله رده وهو انما أخذه في دين له عليه فأجاب بنى الاستحقاق فقال
المدعى للقاضي حلفه أنه ما أخذ من مالى شيئا بغير اذنى وكان القاضي يرى ابيانه لذلك حلف
المدعى عليه أنه ما أخذ شيئا من ماله بغير اذنه ونوى بغير استحقاق فإنه لا يأثم بذلك وكذا لو كان
معسرا وأراد المدعى الاخذ منه حالا فأنكر وحلف أنه لا يلزمه شيء ولا يستحق على شيئا وأراد
الآن لكونه معسرا قسغه التورية حينئذ (قوله واذا ادعيا) أى ادعى كل منهما وانما عبر
هنا بالدعوى لأن كلا منهما ادعى أن الشيء له ولم يقتصر أحدهما على الإنكار بخلافه فيما سبق
فان الذى ادعى أحدهما واقتصر الآخر على الإنكار (قوله أى اثنان) تفسير لفهم التنبيه
وهو الالف وقصر الشيخ الخطيب بقوله أى الخصمان (قوله شيئا) أى عينا وقوله في يد
أحدهما أى ولا يئنه لواحد منهما فان كان لكل منهما يئنه رجحت يئنه صاحب اليد ويسمى
الداخل على يئنه الآخر ويسمى الخارج بشرط أن يقيم الداخل يئنه بعد يئنه الخارج ولو قبل
تعديلها لأن الأصل في جانب الداخل اليقين ما لم يقيم الخارج يئنه فلا يعدل عنها مادامت كافية
فلو أقامها قبلها لم تسمع في حيد هابرها وترجح يئنه الداخل ولو كانت شاهدة او عينة او كانت يئنه
الخارج شاهدين وان تأخر تاريخها أو لم تين بسبب الملك من شراء أو غيره ترجحها ليئنه يئنه
لو قال الخارج هو ملكى اشترته منك ولم تدفعه لى أو غصبته منى أو اكترته أو استعرنه فقال
الداخل بل هو ملكى وأقاما يئنين بما قالاه رجحت يئنه الخارج لزيادة علمها بما ذكر ولو أزيلت
يد الداخل يئنه أقامها الخارج ثم أقام الداخل يئنه وأسندت ملكه الى ما قبل ازالة يئنه
رجحت يئنه وان لم يعتذر بغيرتها مثلا على المعتمد خلافا للباقين وتبعه شيخ الاسلام في شرح
منهجه فينقض القضاء السابق لانيده انما أزيلت لعدم الجهة وقد ظهرت بخلاف ما إذا لم تسند
ملكه الى ذلك فلا ترجح لانه الآن مدع خارج وعلم مما تقرر من أن يئنه الداخل ترجح اذا
أزيلت يئنه يئنه وأسندت يئنه ملكه الى ما قبل ازالة يئنه أن دعواه تسمع ولو بغير ذكر انتقال
بخلاف ما لو أزيلت يئنه باقرار حقيقة أو حكاه وهو اليقين المردودة فلا تسمع دعواه ثانيا بغير ذكر
انتقال لانه مؤاخذ باقراره فان ذكر الانتقال كأن قال بعدما أقربه اشترته منك سمعتهم
لو قال وهبته له وملكته لم يكن اقرارا بلزوم الهبة لجواز اعتقاد لزومها بالعقد كره في الروضة
كأصلها (قوله فالتقول قول صاحب اليد يئنه) أى لأن اليد من الاسباب المرجحة وقوله ان
الذى في يده أى أن الشيء الذى في يده ملك له (قوله وان كان في يدهما) أى وان كان الشيء الذى
تدعياه في يدهما كأن كان فراشا جلسا عليه أو جلاد بكاه أو دارا سكن فيها وقوله أو لم يكن
في يد واحد منهما أى ولم يكن يئنه ثالت بل كان متاعا ملقى في طريق مثلا وليس المذهب ان عنده
فان كان في يد ثالت فالتقول قوله فيحلف لكل منهما يئنه أنه ليس له وان أقربه لاحدهما عمل
بمقتضى اقراره وان أقام كل منهما يئنه بما ادعاه وهو يئنه الثالث سقطت المناقض موجبها
ويرجع لقوله حيث ذبح حلف لكل منهما يئنه كما مر (قوله فالحال) أى حلف كل منهما على نفي
كونه لآخره بان يقول واقه ان هذا الشيء ليس لك وقوله وجعل المدعى به يئنه أى فيقسم

(واذا ادعيا) أى اثنان
(شيئا) أى أحدهما فالتقول
قول صاحب اليد يئنه
ان الذى في يده (وان كان
في يدهما) أو لم يكن في يد
واحد منهما (فالحال وجعل)
المدعى به يئنه

بينهم ما نصفين لقضائه على الله عليه وسلم بذلك كما صححه الحاكم على شرط الشيخين ولاستوائهما في البتة في الاولى وعدمها في الثانية ولو اقاما يثبتن ربح تاريخ سابق كان شهدت بينة لواحد بملكه من سنة الى الآن وبينه أخرى لا تخرع ملكه من أكثر منها كسنتين ففرج بينة الاكثر لان الاخرى لانه ارضها فيه فثبت الملك بها لمن شهدت له وله أجرة وزيادة حادته من يوم ملكه بالشهادة لانها انما ملكه ورثته من الاجرة ما لو كان المبيع يدا البائع قبل القبض فلا أجرة عليه للمشتري على الاصح وان صحح البلقيني خلافه ومنه الصدق ويرجح هنا بشاهدين وبشاهد وامرأتين لاحدهما على شاهد وبين للاخر لان ذلك حجة بالاجماع وأبعد عن تهمة الخالق بالكذب في يمينه نعم ان كان مع الشاهد واليمين يدرج به على من ذكر كما علم محامرو ولا ترجيح بزيادة شهود لاحدهما ولا برجلين على رجل وامرأتين لكلال الحجة في الطرفين ولا بينة مؤرخة على بينة مطلقة لان المؤرخة وان اقتضت الملك من زمن التأسيس فالملقة لا تنقبه نعم لو شهدت بينة بالحق وبينة بالابراء رجحت بينة الابراء لانه انما يكون بعدد الوجوب نعمها زيادة علم وحيث لا ترجح فيما اذا اقاما يثبتن قسم المدعى به بينهما نصفين اذ ليس أحدهما أولى به من الآخر (قوله ومن حلف على فعل نفسه) ومنه فعل مملوكه من عبدا أو بهيمة فالوقال شخص جنى عبدا على وأنكر فالاصح أنه يحلف السيد على البت والقطع لان فعل عبده كفعله لانه ماله ولذلك سمعت الدهوي عليه ولو قال جنت بهيئت على زرعى مثلا فعليك ضمانه وأنكر مالكها حلف على البت والقطع لانه لازمة لها وانما ضمن جنايتها بتقصيره في حفظها فهو بفعله لا بفعلها (قوله اثباتا ونفيا) أى ولو ملقا كان يقول واقبعت أو وهبت في الاثبات أو واقه ما بعت ولا وهبت في النفي (قوله حلف على البت) مأخوذ من قولهم بيت الحبل اذا قطعه فعناء القطع فقوله والقطع من عطف التفسير كما سيذكره الشارح وانما حلف في ذلك على البت والقطع لان الانسان يعلم حال نفسه وحال مملوكه منسوب اليه فهو كماله (قوله والبت بموحدة فتشاة فوقية معناه القطع) أى لانه مأخوذ من قولهم بيت الحبل اذا قطعه كما علمت وقوله وحيث أذى حين اذ كان البت معناه القطع وقوله فعطف المصنف القطع على البت من عطف التفسير وانما أتى به للإيضاح (قوله ومن حلف على فعل غيره) أى وليس ذلك الغير مملوكه من عبدا أو بهيمة لان فعل مملوكه كفعله كما علمت وظاهر كلام المصنف حصر اليقين في كونه على فعله وفعل غيره وليس كذلك فقد تكون على تحقيق شيء ليس مستندا الى فعله ولا الى فعل غيره مثل أن يقول لزوجه ان كان هذا الطائر غرابا فانت طالق قطار ولم يعلم أنه غراب فاذهت الزوجة أنه غراب وأنكر الزوج ذلك فيصنف على البت كأن يقول واقه انه ليس بغراب كما قاله الامام والضابط كما قاله الشيطان تبعاً للبند نبي وغيره أن يقال كل عين فهمى على البت والقطع الاعلى نفي فعل الغير المطلق فيصنف فيه على نفي العلم كما سياتى (قوله فقيه تفصيل) أى مأخوذ من كلام المصنف (قوله فان كان) أى فعل غيره وقوله اثباتا أى محصورا أو مطلقا وقوله حلف على البت والقطع أى كأن يقول والله أقرضك مائة كذا أو أودعك كذا ويجوز له البت والقطع في الحلف لاعتقاده على خطئه أو خط مورثه فيظن ذلك ظنا مؤكدا

ومن حلف على فعل نفسه
اثباتا ونفيا (حلف على
البت والقطع) والبت
بوحدة فتشاة فوقية معناه
القطع وحيث فعضف
المصنف القطع على البت
من عطف التفسير ومن
حلف على فعل غيره (قوله
تفصيل) فان كان اثباتا
حلف على البت والقطع

(قوله وإن كان نفيًا مطلقاً) أي غير مقيد بزمان مخصوص ولا مكان مخصوص وقوله حلف على
 نفي العلم أي نفي علمه بأن غيره فعل كذا كما أشار إليه الشارح بقوله وهو أنه لا يعلم أن غيره فعل
 كذا أمثال ذلك أن يدعى دينا لمورثه على شخص فيقول ذلك الشخص أبرأني مورثك منه فينكر
 البراءة ويحلف على نفي العلم بأن مورثه أبرأه منه وإنما كفي بالحلف على نفي العلم لتعسر الوقوف
 عليه ولو حلف على البت والقطع جاز كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره لأنه قد يعلم ذلك وأما
 لو حلفه القاضي في ذلك على البت والقطع فقد ظلمه لكن يعتد به (قوله أما النفي المحصور)
 أي المقيد بزمان مخصوص أو مكان مخصوص والقرض أنه في فعل غيره وقوله فيحلف فيه
 الشخص على البت أي والقطع لتيسر الوقوف عليه (خاتمة) لا تجمع دعوى بدين مؤجل
 وإن كان به بينة إذ لا يتعلق بها الزام في الحال فلو كان بعضه حالاً وبعضه مؤجلاً صحت الدعوى به
 لاستحقاق المطالبة ببعضه فإله المأوردى (فصل في شروط الشاهد) أي وشروط العدالة
 وأعمال يذكرها الشارح في الترجمة لأنهم اشروط في العدالة التي هي شرط في الشاهد وشرط الشرط
 شرط والشاهد مأخوذ من الشهادة وهي اخبار بحق لغيره على غيره بلفظ مخصوص وفي عبارة
 اخبار عن شيء بلفظ خاص ودخل في النسيء هلال رمضان والمراد باللفظ المحصور أو الخاص
 لفظ أشهد بعينه فلو أبدله بغيره كاعلم أو أتيقن لم يكف وهذا هو المعنى اللغوي فهو المحصور لأنها
 من الشهود بمعنى الحضور وقيل إن المعنى المذكور لغوي وشرعي والأصل فيها قبل الإجماع
 آيات كقوله تعالى ولا تنكحوا الشهادة وقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقوله
 تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله وأخبار كثير العجيز ليس لك الشاهد المذكور
 أو عينه أي ليس لك ياء تدعى في إثبات الحق على خصمك الشاهد المذكور وليس لك في فصل الخصومة
 بينك وبينه عند عدم البينة الإيمنة وكثير البيهقي والخامس صحيح أسنده أنه صلى الله عليه وسلم
 سئل عن الشهادة فقال للسائل ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أو دع أي أرى
 الشمس فالكلام على معنى الاستفهام التقريري وقوله على مثلها فاشهد أو دع أي إن كنت
 تعلم الشيء الذي تريد الشهادة به مثل الشمس فاشهد به وإن كنت لا تعلمه مثلها فاترك الشهادة به
 وأركانها خمسة شاهد ومشهود له ومشهود به ومشهود عليه وصيغة وقد ذكر المصنف شروط
 الركن الأول الذي هو الشاهد (قوله ولا تقبل الشهادة إلا من الخ) أي لا يقبلها القاضي
 إلا من الخ وقوله أي شخص أشار بذلك إلى أن من تكرر موصوفة ويصح جعلها موصولة بمعنى
 الذي أي الشخص الذي (قوله اجتمعت فيه) أي عند الأداء وإن لم تجتمع فيه عند التصل
 فيجوز أن يتصلها وهو غير كامل ثم يؤدبها وهو كامل الأفعال توقف صحتها على الشهود كالنكاح
 فيعتبر فيه أن يكون كله لا عند التصل كالإداء فلو شهد حال التقصان وردت شهادته لنقصانه
 ثم أعادها بعد الكمال قلت إن كان نقصانه بكفر ظاهر أو ورق أو مسباً ونحو ذلك فإن كان بكفر
 خفي أو عداوة أو فسق أو نحر من ردة لم تقبل للثمة وهذا التفصيل في الشهادة المعادة وما غير
 المعادة فتقبل من الجميع لكن بشرط التوبة في الناسق ومن تكب خاتم المروءة مع الاستبراء
 بسنة لأن مضيقا على السلامة مع اشتغالها على الفصول الأربعة التي تهيج النفوس لما تنبه به
 يشعر بحسن السرية ومحله في الناسق إذا أظهر فسقه فلو كان يخفيه وأقر به ليقام عليه الحد

وإن كان نفيًا مطلقاً حلف
 على نفي العلم وهو أنه لا يعلم أن
 غيره فعل كذا أما النفي
 المحصور فيحلف فيه الشخص
 على البت

(فصل في شروط الشاهد)
 (ولا تقبل الشهادة إلا من)
 أي شخص (اجتمعت فيه)

قلت شهادة عقب قوله فهذه مستثناة كما في شرح المنهج (قوله خمس خصال) أي بحسب ما ذكره المصنف ولا نقدر زيد عليها خمسة أخرى فتكون الجملة عشرة والسادس كونه ناطقا فلا تقبل شهادة الاخرس وان فهمت اشارته والسابع كونه يقطنا كما قاله صاحب التبيين وغيره فلا تقبل شهادة مغفل لا يضبط الامور والتاسم كونه غير متمم فلا تقبل شهادة المتهم لقوله تعالى ذلكم أقم عند الله وأقوم للشهادة وأدني أن لا ترتابوا والرابعة حاصلة في المتهم والتاسع كونه رشيدا فلا تقبل شهادة مجبور عليه بسفه والعاشر أن يكون له مروءة وجعلها المصنف شرطا للعدالة وليس كذلك بل هي شرط لقبول الشهادة لا للعدالة فان من تكب خاتم المروءة لا يخرج عن العدالة بارتكابه ذلك ولم تقبل شهادته لفقد مروءته ومن لا مروءة له لا حياته ومن لا حياته قال ما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم اذا لم تستخ فاصنع ما شئت وزاد بعضهم عدم المواظبة على ترك السنن الرواتب وترك التسيصات في الصلوات ونحوه الاذرى بالخاضر دون المسافر (قوله أحدها) أي أحد الخمس خصال وقوله الاسلام خبر المبتدا وهو أحدها بالنسبة لكلام الشارح وأما بالنسبة لكلام المصنف فهو بدل (قوله ولو بالتبعية) أي سواء كان بالاستقلال أو بالتبعية لاحد أو به مثلا (قوله فلا تقبل شهادة كافر) أي لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم والكافر ليس بعدل وليس متايل هو أقسى الفساق ولأنه يكذب على الله تعالى فلا يؤمن أن يكذب على خلقه (قوله على مسلم أو كافر) أي خلافا لابي حنيفة رضى الله عنه في قوله بقبول شهادة الكافر على الكافر وخلافا للامام احمد رضى الله عنه في الوصية في السفر خاصة فاذا أوصى برذال ودبعة الى صاحبها وأشهد على ذلك اثنين من الكفار قبلت شهادتهم على المسلم والكافر أخذان بظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم وغير الامام أحمد يجعله على أن المراد اثنان ذوا عدل من قبيلتكم أو آخران من غير قبيلتكم (قوله والثاني) أي من الخمس خصال وقوله البلوغ خبر المبتدا وهو الثاني بالنسبة لكلام الشارح وأما بالنسبة لكلام المصنف فهو معطوف على الاسلام وقد عرفت أنه بدل والمعطوف على البديل بدل (قوله فلا تقبل شهادة صبي) أي لقوله تعالى من رجالكم والصبي ليس من رجالنا فلا تقبل شهادته ولولم نلهأ وعليه خلافا للامام مالك رضى الله عنه حيث قبل شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراحات ما لم يتفرقوا وقوله ولو مراهما غاية في الصبي (قوله والثالث) أي من الخمس خصال وقوله العقل خبر المبتدا وهو الثالث نظير ما تقدم (قوله فلا تقبل شهادة مجنون) أي بالاجماع (قوله والرابع) أي من الخمس خصال وقوله الحرية خبر المبتدا وهو الرابع نظير ما قبله وقوله ولو بالدارأي كاللقبط فان حرته بالدار (قوله فلا تقبل شهادة رقيق) أي خلافا للامام أحمد رضى الله عنه في قوله بقبول شهادة الرقيق واختاره ابن المنذر وغيره من أئمتنا والجمهور على عدم قبول شهادته لان أداء الشهادة فيه معنى الولاية وهو ليس من أهلها (قوله قنا كان أو مدبرا أو مكاتباً) أي أو مبعضا فالمراد بالرقيق ما يشمل رقيق البعض ولذلك قال في شرح المنهج فلا تقبل ممن به ورق وهو ظاهر في شعول البعض (قوله والخامس) أي من الخمس خصال وقوله العدالة فلا تقبل شهادة قاسق لقوله

خمس خصال (أحدها)
(الاسلام) ولو بالتبعية فلا
تقبل شهادة كافر على مسلم
أو كافر (و) الثاني (البلوغ)
فلا تقبل شهادة صبي
مراهما (و) الثالث
(العقل) فلا تقبل شهادة
مجنون (و) الرابع (الحرية)
ولو بالدار ولا تقبل شهادة
رقيق قنا كان أو مدبرا أو
مكاتباً (و) الخامس
(العدالة)

تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وقرئ فتبينوا ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه وهو صادق
 في شهادته فهل يجعل له أن يشهد أو لا فيه خلاف واعتقد الرمي منه الحل وغيره الحرمه وتجب
 عليه التوبة من ذلك كما هو منصوص عليه (قوله وهي) أي العدالة وقوله لفقة التوسط أي
 لانها مأخوذة من الاعتدال ومعناه التوسط (قوله وشرعا) عطف على لفقة وقوله ملكة أي
 صفة راضية في النفس سميت بذلك لانها ملكة محلها وقوله تمنعها من اقرار الكبار أي من
 ارتكابها فحق ارتكاب كبيرة فسق وأما الصغيرة فان أصرت عليها فسق أيضا كما يقتضيه
 قوله في شروط العدالة غير مصر على القليل من الصغار إلا أن تغلب طاعته على معاصيه فلا
 يكون فاسقا فالخالف أنه بارتكاب كبيرة تنقضي العدالة مطلقا وبالاصرا وعلى الصغيرة تنقضي
 العدالة إلا أن تغلب طاعته على معاصيه فلا تنقضي العدالة (قوله والردائل المباحة) أي
 وتمنعها من اقرار الردائل المباحة كتقبيل زوجته أو أمته بحضرة الناس ومذا الرجل عند
 الناس الذين يحتشمهم ويستحي منهم ومن ذلك كثرة الحكايات المضحكة بين الناس
 بحيث يصير ذلك عادة بخلاف ما إذا لم يكثر منها أو كان ذلك طبعه لا تصنع كما وقع لبعض الصحابة
 رضي الله عنه ومقتضى ذكر ذلك في تعريف العدالة أن المنع من اقرار الردائل المباحة
 دخل في تحقق العدالة بحيث لو اتقوا ذلك انتفت العدالة وهو يؤيد منيع المصنف الاتي
 حيث جعل كونه محافضا على مروءة مثله من شروط العدالة وقد علمت أنه ليس من شروط العدالة
 بل من شروط قبول الشهادة فن ارتكب شيئا من ذلك لا تنقضي عنه العدالة غاية الامر أنه فاقد
 المروءة كما مر فالاولى بل العواب حذف ذلك من تعريف العدالة وذكر عدم الاصرا على
 الصغار بدل ذلك فان الاصرا على الصغار يرقى العدالة إلا أن تغلب طاعته على معاصيه
 كما علمت (قوله والعدالة) أي التي هي الشرط الخامس وانما أظهر مع أن المقام للاضمار فكان
 مقتضى الظاهر أن يقول ولها لانه لو أضررتهم أن الضمير راجع للشهادة لانها المحدث عنها
 وقوله خمس شرائط مبتدأ وخبر والعدالة خبر مقدم والمعنى وتحقق العدالة خمس شرائط والمراد
 بالشرائط الشروط فساوت هذه النسخة النسخة التي حكاهما الشارح بقوله وفي بعض النسخ
 خمس شروط (قوله أحدها) أي أحدها الخمس شرائط أو الخمس شروط على النسختين السابقتين
 (قوله أن يكون العدل) الاول أن يقول الشخص لانه قد تقر بأن الحكم على الموصوف
 بصفة يستدعي ثبوتها قبل الحكم مع أن العدالة لا تثبت ولا تحقق إلا بهذه الشروط وهكذا
 يقال فيما يأتي أفاده الشبراملى (قوله مجتنب الكبار) أي متباعد عنها وماركها وهو من
 قبيل عموم السلب كما أشار إليه الشارح بقوله أي لكل فرد منها فالمعنى أنه نازله لكل فرد منها
 فيفيد أنه متى ارتكب كبيرة انتفت العدالة (قوله فلا تقبل شهادة صاحب كبيرة) أي لا تغف
 العدالة حينئذ بفعل الكبيرة فيصير بذلك فاسقا بخلاف ما لو عزم على فعل الكبيرة غدا فانه
 لا يبرئ بذلك فاسقا لان العزم على الكبيرة صغيرة وأما لو عزم على الكفر غدا فقد كفر حالا كما
 في البحر وفسر جماعة الكبيرة بأنها ما لحق صاحبها وعيد شديد نص كتاب أو سنة وهذا هو الراجح
 وقال الامام هي كل جريمة تؤذن بقله اكتر من تكبها بالدين أي بقله مبالاة من تكبها بالدين
 وأما القول بأنها هي المعصية الموجبة للحدود ففيه قصور وان ذكر في أصل الروضة أنهم إلى

وهي لفقة التوسط وشرعا
 ملكة في النفس تمنعها
 من اقرار الكبار
 والردائل المباحة (والعدالة
 خمس شرائط) وفي بعض
 النسخ خمس شروط أحدها
 (أن يكون) العدل مجتنباً
 للكبار أي لكل فرد منها فلا
 تقبل شهادة صاحب كبيرة

ترجم هذا أميل لانهم عدوا الربى وأكل مال اليتيم وشهادة الزور ونحوها من الكبائر ولا حد
فيها وهذا ضبطها بالحق وأما العدة فيبشر اليه التارح بقوله وعد الكبائر مذ كور في المطولات
(قوله كلزنا وقتل النفس بغير حق) أي وترك الصلاة ومنع الزكاة إلى غير ذلك مما سياتي
(قوله والثاني) أي من الخمس شرائط التي هي شروط لاهدالة (قوله أن يكون غيره صر على
القتل من الصغار) أي على شيء منها ومنها النظر المحرم وكشف العورة ولوفي الخلوقة لتغير
حاجة وهجر المسلم فوق ثلاثة أيام لتغير عذوبتي والتجتر في المشي واستعمال نجاسة في بدن
أو ثوب لتغير حاجة وادخال صبي أو مجنون مسجد مع خشية تعيسه منه واللعب بالترد وهو
الطاولة المعروفة تلعب رأي داود من لعب بالترد فقد عصى الله ورسوله واللعب بالطاب وكذا
بالشطرنج ان شرط فيه مال من الجائين أو أحدهما ولا كره ومثله السجبة والمنقلة وسباع
آلات الملاهي المحرمة كطنبور ووز مار عراق وهو ما يضرب به مع الاوتار ويراع وهو الشبابة
خلاف للرافعي حيث صحح حل البراع ومال اليه البلقيي وغيره وقد قال بعضهم
فأجزم على التحريم أي جزم • والرأي أن لا تتبع ابن حزم
فقد أبيضت عنده الاوتار • والعود والطنبور والزمار

وتصوير الحيوان والتفريق على ما لا يجوز منه وسترا الجدران بالحبر والتفريق عليه ومنه الزينة
التي جرت العادة بقطعها وعد في شرح الخطيب من الصغار النياحة وشق الجيب وتبعه الهنبي
وعدهما ابن حزم من الكبائر والقلب اليه أميل (قوله فلا تقبل شهادة المصر عليها) أي على
الصغار رأي على شيء منها من نوع أو أنواع الا ان غلب طاعانه على معاصيه كما قاله الجمهور والا
فتقبل شهادته حينئذ وان اقتضى كلام المصنف بالمعهوم انتفاء العدة بالاصرار على الصغار
مطلقا واقتضى اطلاق الشارح عدم قبول شهادة المصر عليها مطلقا (قوله وعد الكبائر
مذ كور في المطولات) ولا بأس بعد شيء منها فنهت ترك الصلاة وتقديمها أو تأخيرها عن وقتها
بلا عذر ومنع الزكاة والزنا وقتل النفس التي حرم الله قتلها الا بالحق والنواط وشهادة الزور
ونسيان القرآن بعد البلوغ واليأس من رحمة الله والامن من مكروه وعقوق الوالدين وأكل
الربا وأكل مال اليتيم والافطار في رمضان بغير عذر وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
ولو عند الفاعل وان لم يكن منكرا عند الناهي بشرط أن يأمن على نفسه وماله وأن لا يخاف
الوقوع في مقصدة أعظم من المقصدة المنهى عنها وضرب المسلم أو الهنبي ونحوه بغير حق
والقيمة وهي النسي بين الناس بالافساد بنقل الكلام أو الفعل ولو بالاشارة أو الكتابة وأما
الغيبة فان كانت في حق أهل العلم وحمل القرآن فهي من الكبائر كما جرى عليه ابن المقرئ
والأفهي من الصغار وبعض المذاهب يجعلها من الكبائر مطلقا قال تعالى ولا يقبض بعضكم
بعضا أي يجب أحكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه وبالجملة فالكبائر كثيرة وأما قول ابن
عباس هي إلى السبعين أقرب وقول سعيد بن جبير أنها إلى السبع مائة أقرب فبا اعتبار أصناف
أنواعها فلا يشافي أن أفرادها كثيرة جدا (قوله والثالث) أي من الخمس شرائط التي هي
شروط للعدالة كما مر (قوله أن يكون العدل) قد علمت ما فيه وقوله سليم السرية أي بأن
لا يكون مبتدعا يكفر أو يقسني يدعته كما يؤخذ من كلام الشارح وقد قالوا من سلمت سريره

كلزنا وقتل النفس بغير حق
والثاني أن يكون (غير مصر)
على القليل من الصغار فلا
تقبل شهادة المصر عليها
وعد الكبائر مذ كور في
المطولات والثالث أن
يكون العدل (سليم)
السرية

حسنت سيرته (قوله أي العقيدة) تفسير للسريرة سميت بذلك لأن الشخص يسر هافي قلبه
(قوله فلا تقبل شهادة مبتدع يكفر أو يفسق يبدعته) أي لا تتفاء العدالة حينئذ (قوله
فالأول) أي الذي يكفر يبدعته وقوله كمن أنكر البعث أي للاجساد ودخل بالكاف من أنكر
العلم بالجزئيات ومن أنكر حدوث العالم كما تقدم (قوله والثاني) أي الذي يفسق يبدعته
وقوله كساب العصاة أي فيفسق بذلك لانه يجب علينا تأويل ما وقع بينهم كما قال في الجوهرة
وأول التشاجر الذي ورد * ان خضت فيه واجتنبه اء الحسد

(قوله أما الذي لا يكفر ولا يفسق يبدعته) مقابل لقوله يكفر أو يفسق يبدعته وذلك كمن
أنكر صفات الله وخلقه أفعال عباده وجوارز رؤيته يوم القيامة وقوله فتقبل شهادته أي
لا اعتقاده أنه مصيب في ذلك للشبهة التي قامت عنده (قوله ويستثنى من هذه) أي من هذه
الفرقة وهي التي لا تكفر ولا تفسق يبدعته ولكن الانب لكلامه أن يقول ويستثنى من
هذا أي الذي لا يكفر ولا يفسق يبدعته إلا أنه لاحظ المعنى والأمر في ذلك سهل وقوله الخطائية
نسبة لخطاب ويستثنى أيضا الداعية وهو الذي يدعو الناس إلى بدعته فلا تقبل شهادته كما
لا تقبل روايته بل أولى كإرجحها فيها النووي وابن الصلاح وغيرهما وقال به منهم والصحيح أنها
تقبل شهادته وروايته (قوله فلا تقبل شهادتهم) أي لئلا يبينوا السبب كما يدل عليه
قوله فان قالوا رأينا يقرضه كذا قبلت شهادتهم وكذا الوشهود والمخالفين فتقبل شهادتهم
لا تتفاء المانع (قوله وهم) أي الخطائية وقوله فرقة يجوزون الشهادة لصاحبهم اذا سمعوه
يقول لي على فلان كذا أي فيعتمدون في شهادتهم قول صاحبهم لا اعتقاده أنه لا يكذب (قوله
فان قالوا الخ) مقابل لمخدوف أسرنا إليه فيما تقدم والتقدير هذا ان لم يبينوا السبب وقوله رأينا
يقرضه كذا أي أو سمعناه يقرضه بكذا والمدار على ما نسى احتمال اعتقادهم على قول المشهود
وقوله قبلت شهادتهم أي لا تتفاء احتمال اعتقادهم على قول صاحبهم حينئذ وكذا الوشهود
المخالفين كما مر (قوله والرابع) أي من الخمس شرائط التي هي شروط للعدالة كما سبق في نظيره
وقوله أن يكون العدل قد تقدم ما فيه وقوله مأمون الغضب أي مأمونا عند الغضب كما في
النسخة الثانية التي حكاهما السارح بقوله وفي بعض النسخ مأمونا عند الغضب أي بحيث
لا توقعه نفسه الامارة بالسوء عند غضبه في قول زورا وأصرار على غيبة أو كذب أو نحو ذلك
(قوله فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه) أي بأن تحمله نفسه عند غضبه على الوقوع
فيما ذكر (قوله والخامس) أي من الخمس شرائط التي هي شروط للعدالة لكن قد علمت أن
هذا ليس شرطا للعدالة وانما هو شرط لقبول الشهادة ومن شروط قبول الشهادة أيضا أن
لا يبادر بشهادته قبل أن يسأل فيه لانه حينئذ متهم الا في شهادة الحسبة فتقبل شهادته فيما في
حقوق الله المحضة كأن يشهد أنه تارك للصلاة أو الزكاة أو الصوم وفيما له فيه حق مؤكد
كطلاق وعنت ونسب وعقوق عن قصاص وبقاعد وافتضائها وتحريم مصاهرة وكفر وإسلام
وبإوغ وكفارة وتعديل ووصية ووقف ان همت جهتها ولو بالآخر كالفقراء وخدمته الله تعالى
واحسان وصورتها في الزنا أن يقولوا للقاضي نشهد على فلان بأنه زنى فأحضره لنشهد عليه
فان قالوا ابتداء فلان زنى فهم قد ذفقتهم من حدة القذف وانما تقبل عند الحاجة اليها فلو شهد

أي العقيدة فلا تقبل شهادة
مبتدع يكفر أو يفسق
يبدعته فالأول كمن أنكر
البعث والثاني كساب
العصاة أما الذي لا يكفر ولا
يفسق يبدعته فتقبل شهادته
ويستثنى من هذه الخطائية
فلا تقبل شهادتهم وهم
فرقة يجوزون الشهادة
لصاحبهم اذا سمعوه يقول
لي على فلان كذا فان قالوا
رأينا يقرضه كذا قبلت
شهادتهم والرابع أن يكون
العدل (مأمون الغضب)
وفي بعض النسخ مأمونا عند
الغضب فلا تقبل شهادة من
لا يؤمن عند غضبه والخامس

انسان بأن فلانا أعنى عبده لم تقبل حتى يقول وهو يسترقه وكذلك لو شهد بأن فلانا طلق
 زوجته فلا تقبل حتى يقول وهو يحتل بها أو يستمتع بها أو يعاشرها أو يفوض ذلك وأما حقوق
 الآدميين كقود وحل قذف وبيع فلا تقبل فيها شهادة الحسبة وتقبل دعوى الحسبة فيما تقبل
 فيه شهادة الحسبة إلا في حدود الله تعالى (قوله أن يكون العدل) قد علمت ما فيه وقوله يحافظ
 على مروءة مثله أى من أبناء عصره ممن راعى مناهج الشرع وآدابه وهي تختلف باختلاف
 الأشخاص والأزمنة والأمكنة بخلاف العدالة فإنها لا تختلف بذلك بل يستوى فيها النزيه
 والوضيع (قوله والمروءة تخلق الانسان بخلق أمثاله) أى اتصفه بأوصاف أمثاله وبعبارة
 المنهج والمروءة توفى الانسان عرفاً وقولاً من أبناء عصره في زمانه ومكانه أى ممن راعى مناهج
 الشرع وآدابه كما مر (قوله فلا تقبل شهادة من لا مروءة له) أى لا لاتقام عدالة كما علمت بل
 لأن من لا مروءة له لاحياءه ومن لاحياءه قال ما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم اذ تم تسخ فاصنع
 ما شئت كما تقدم (قوله كمن عيشى في السوق مكشوف الرأس) أى وكمن يأكل أو يشرب في
 السوق ولم يغلبه جوع أو عطش ومن يلبس من الفقهاء قباء أو قلنسوة في مكان لا يعتاد ذلك
 فيه ومن يعاطى الحرفة الذنية المباحة كجماعة وكنس زبل وديبغ وهو لا يليق به ذلك
 والكلام فيمن يختارها لنفسه مع حصول الكفاية بغيره فلا يرد أنهما من فروض الكفايات
 فكيف تكون مما يحرم المروءة ونحوه بالمباحة المحرمة كالنجم والكهانة وتصور الحيوان
 فليست من خدام المروءة فقط ومن يقبل زوجته أو أمته بمحضرة من يستحي منه وأما تقبيل ابن
 عم رضى الله عنه أمته التى وقعت في سهمه فأجاب عنه الزركشى بأنه كان تقبيل استخصان
 لا غاظة الكفار وأجاب بعضهم بأن المرة الواحدة لا تضر على ما اقتضاه نص الشافعي رضى الله
 عنه والمشى في مثاله ليس قبيحاً ولذلك عبر في المنهج بكشف الرأس وقال في شرحه وتعبيره بكشف
 الرأس أعم من تعبيره بالمشى مكشوف الرأس وكذلك السوق ليس بقيد بل المدار على مكان
 لا يعتاد فيه ذلك (قوله أو البدن) أى أو باقى البدن كالظهر والبطان والجنب وقوله غير العورة
 هو قيد لكون ذلك خادماً للمروءة فقط (قوله ولا يليق به ذلك) أى بان كان غير سوقى أما السوق
 فليس ذلك خادماً للمروءة وكذلك الحرم بالنفس فيكشف رأسه وجوباً ولا تخزم مروءته بذلك
 ومثل ما ذكر ليس فيه قباء أو قلنسوة في مكان اعتيد ذلك فيه كما في مصرناهذه (قوله أما
 كشف العورة لحرام) أى من الصغار كما مر (فصل في أنواع الحقوق) أى باعتبار ما يقبل
 فيها من الشهود وجعلها المصنف ستة لأنه جعل حقوق الآدميين ثلاثة وحقوق الله تعالى
 ثلاثة فالجمله ستة لكن الضرب الثاني من حقوق الله نظير الضرب الأول من حقوق الآدميين
 في أن كلا لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران حتى ان الشارح جعله منه تسهما حيث قال ومن
 هذا الضرب أيضاً عقوبة الله تعالى كتشرب على ما سأتى فذلك قال المحشى وهي خمسة أنواع
 كما يعلم مما سأتى وذكر في هذا الفصل أيضاً ما يقتضى عدم قبول الشهادة كالعمى فيما عدا
 المواضع المستثنيات وبكر النفع ودفع الضرر كما سأتى في كلامه ولفظ فصل ساقط من بعض
 النسخ (قوله والحقوق ضربان) أى جنس الحقوق المتحقق في نوعين منها ضربان فصبح الاخبار
 (قوله أحدهما) أى أحد الضربين وقوله حق الله تعالى انما تقدم في الاجال لشرفه بالامانة

أن يكون العدل (محافظاً
 على مروءة مثله) والمروءة
 تخلق الانسان بخلق أمثاله
 من أبناء عصره في زمانه
 ومكانه فلا تقبل شهادة من
 لا مروءة له كمن عيشى في
 السوق مكشوف الرأس
 أو البدن غير العورة ولا يليق
 به ذلك أما كشف العورة
 فحرام (فصل) (والحقوق
 ضربان) أحدهما (حق الله
 تعالى)

الى الله تعالى وبدأ بحق الآدميين في التفصيل اهتماما به لانه الاغلب وقوعا ولا حق الآدميين
سبق على المشاحة وحق الله مبنى على المسامحة (قوله وسبق الكلام عليه) أى سبقت
الكلام على حق الله بعد الكلام على حق الآدمي وقد علمت حكمته ذلك (قوله والثاني) أى
من الضربين وقوله حق الآدمي أى جنس الآدمي المتحقق في متعدد فذلك جع فيما بعد
(قوله فأما حقوق الآدميين الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر غير مرتب فانه تكلم على حق
الآدميين الذي هو الضرب الثاني ثم تكلم على حق الله الذي هو الضرب الاول وقوله فثلاثة
أى فهم ثلاثة بلاثين لاضافته لا ضرب وقوله وفي بعض النسخ فهم على ثلاثة أى فهم كاتبة
على ثلاثة ضرب من كينونة المقسم على أقسامه والنسخة الاولى أقصر مسافة من الثانية
(قوله ضرب) أى أحدها والاول ضرب فهو خبر بابتداء محذوف كما قدره الشيخ الخطيب
ويصح جعله بدلا من ثلاثة ولا تقدير وقوله لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران أى رجلان
ولا مدخل للأنثى فيه لانه تعالى نص على الرجلين في الطلاق والرجعة والوصاية وروى مالك
عن الزهري مضت السنة أى تقررت وثبتت بأنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود ودول في النكاح
والطلاق وقيس بالمد كدوات غيرها عما يشاركها في المعنى الآتي من كونه لا يقصد منه المال
ويطلع عليه الرجال غالباً (قوله فلا يكتفى برجل وامرأتان) أى ولا برجل وبعين لأن كل
ما لا يثبت من الحقوق برجل وامرأتين لا يثبت برجل وبعين لأن الرجل والمرأتين أقوى من
الرجل والبعين وما لا يثبت بالأقوى لا يثبت بالضعف وكل ما يثبت منها برجل وامرأتين يثبت
برجل وبعين الاعيوب النساء ونحوها كالولادة والحيض والرضاع فانها لا تثبت بالشاهد والبعين
لأنها أمور خطيرة بخلاف المال وما يقصد منه المال (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أى
الذي لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران وقوله بقوله متعلق بفسر (قوله وهو) أى هذا الضرب
وقوله ما لا يقصد منه المال أى حق لا يقصد منه المال أم لا وهذا قيد أول وقوله ويطلع عليه
الرجال أى يظهر عليه الرجال وهو معطوف على التثني أعني لا يقصد منه المال لاعلى المتني أعني
يقصد منه المال ولذلك وجد في بعض النسخ وما يطلع عليه الرجال وقوله غالباً أى في غالب
الاحوال وقد لا يطلع عليه الرجال نادرا فقد يتفق أن الرجل يطلق زوجته من غير حضور رجال
بل بحضور النساء ومع ذلك فلا عبرة بهن (قوله كطلاق ونكاح) أى ورجعة وشهادة على
شهادة بأن يشهد اثنان على شهادة كل من الشاهدين بنحو قرص لقيتهما مثلاً وكفالة وموت
ووكالة ووصاية وشركة وقراض وما ذكر في الطلاق ظاهر ان ادعته الزوجة ولو بعوض
فان ادعاء الزوج بعوض كان من الضرب الثاني فيقبل فيه شاهدان أو رجل وامرأتان
أو شاهد وبعين لأن المقصود منه المال ومثله دعوى المرأة النكاح لاثبات المهر أو شرطه
ودعوى كل من الرجل والمرأة لاثبات الارث فيثبت بذلك وان لم يثبت بالرجل والمرأتين أو
الشاهد والبعين في غير هذه الصورة ومحل في الوكالة والوصاية والشركة والقراض اذا أريد
اثبات عقودها والولاية فيها فان أريد اثبات الجعل في الوكالة والوصاية واثبات حصته
من المال في الشركة وحصته من الربح فيها وفي القراض قبل فيها رجلان أو رجل
وامرأتان أو شاهد وبعين لأن المقصود منها المال حيثئذ (قوله ومن هذا الضرب) أى

وسبق الكلام عليه
(و) الثاني (حق الآدمي)
فأما حقوق الآدميين
فثلاثة (وفي بعض النسخ
فهم على ثلاثة (أضرب
ضرب لا يقبل فيه الا
شاهدان ذكران) فلا يكتفى
برجل وامرأتان وفسر
المصنف هذا الضرب بقوله
(وهو ما لا يقصد منه المال
ويطلع عليه الرجال) غالباً
كطلاق ونكاح ومن هذا
الضرب

الذي لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران وقوله ايضا أي كما منه ما تقدم من الطلاق والنكاح وغيرهما مما ذكرناه آنفا وقوله عقوبة الله تعالى أي موجب عقوبة الله تعالى فهو على تقدير مضاف وفي جملة من هذا الضرب نظر لأن فرض الكلام في حقوق الآدميين لكنه نظير لهذا الضرب في كونه لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران فنسج الشارح يجعل عقوبة الله من هذا الضرب لتكونها نظير له فيما ذكر وأما قوله أو عقوبة لا دى فلم لانها من حقوق الآدميين فهي من هذا الضرب بلا شبهة (قوله وضرب آخر) أي ضرب الاول وهو الثاني وقوله يقبل فيه أي في هذا الضرب الاخر وقوله أحد أمور ثلاثة أخذ من كلام المصنف حيث عطف بأو (قوله اما شاهدان الخ) تفصيل لقوله أحد أمور ثلاثة وذلك لعدم قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وروى مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين زاد الشافعي في الاموال وقيس بالاموال كل ما المقصود منه المال (قوله أي رجلان) تفسير لقوله شاهدان وهو معلوم أنه لا ترتيب بين الرجلين بل القاضي يقدم أيهما شاء وقوله أو رجل وامرأتان أي لقيامهما مقام رجل آخر مع ورود فلا يرد ما يقال مقتضى قيامهما مقام رجل أنه يكفي بامرأتين وعين وليس كذلك كما سبذ كره الشارح لعدم ورود ولا يشترط تقديم شهادة الرجل على شهادة المرأتين لقيامهما مقام الرجل قطعا وقوله أو شاهد واحد أي رجل واحد وقوله وعين المدعي أي لقوة جانبته بالشاهد فيخلق معه تكملا للبيعة (قوله وإنما يكون عينه بعد شهادة شاهد وبعد تعديله) أي لانه إنما يحلف من قوى جانبه وجانب المدعي لا يقوى الا حينئذ وفارق عدم اشتراط كون شهادة المرأتين بمد شهادة الرجل بقيامهما مقام الرجل قطعا كما علمت (قوله ويجب أن يذكر في حلفه أن شاهده صادق) أي لأن الشهادة واليمين محتلقتان جنسا فوجب الربط بينهما بذلك ليصيرا كالنوع الواحد ولا بد أن يذكر استحقاقه لما ادعاه فيقول والله أن شاهدي صادق فيما شهد لي به وإن مستحق له ولو قدم ذكر الاستحقاق على ذكر صدق الشاهد فلا بأس كما قاله الامام (قوله فان لم يحلف المدعي) أي بعد شهادة شاهد كما هو الفرض وقوله وطلب عين خصمه أي الذي هو المدعي عليه وقوله فله ذلك أي فلم يدعي عدم الحلف وتحليف خصمه لانه قد يتورع عن اليمين وقوله فان نكل خصمه أي عن اليمين التي طلبها منه المدعي وقوله فله أن يحلف بيمين الرضى الاظهر أي على القول الاظهر وهو المعقد لانها غير التي ترصدها لان تلك لقوة جانبه بالشاهد وهذه لقوة جانبه بنكول الخصم ولان تلك لا يقضى بها الا في الاموال وهذه يقضى بها في جميع الحقوق فلزم يحلف المدعي بيمين الرضى سقط حقه من اليمين (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أي الذي يقبل فيه شاهدان أو رجل وامرأتان أو شاهد وعين وقوله بأنه متعلق بغير وقوله ما كان المقصد منه المال فقط أي دون غيره لعله اقتصر على ذلك لانه يفهم منه بالاولى ما اذا كان الحق نفس المال وفسره بغيره بالمال وما قصد منه المال سواء كان المال عيناً أو ديناً ومنفعة وسواء كان ما قصد منه المال عقداً مالياً كبيع ومنه الحوالة لانها بيع دين بدين يجوز للمصلحة أو فسخه كما قاله أو حقايتعلق به كخيار وأجل ومن هذا الوقف كما قاله ابن سريج وهو الاقوى معنى كافي الروضة وصححه الامام والبلغوى وغيرهما وصححه الرافي أيضا في الشرح الصغير كما افاده في المهمات

أيضا عقوبة الله تعالى كقوله
شرب أو عقوبة لا دى
فكتعزير وقصاص
(وضرب) آخر (يقبل فيه)
أحد أمور ثلاثة أما
(شاهدان) أي رجلان
(أو رجل وامرأتان أو
شاهد واحد وعين المدعي)
وأنما يكون عينه بعد
شهادة شاهد وبعد تعديله
ويجب أن يذكر في حلفه أن
شاهده صادق فيما شهد به
فان لم يحلف المدعي وطلب
عين خصمه فله ذلك فان نكل
خصمه فله أن يحلف بيمين الرضى
في الاظهر وفسر المصنف
هذا الضرب بأنه (ما كان
المقصد منه المال) فقط

قوله وفسر الخ سقط من
الشارح في حله لكلام
المصنف الضمير المبتدأ
الموجود في التور فان فيها
وهو ما كان الخ فانه نصر
الهورين

(قوله وضرب آخر) أي غير الثاني وهو الثالث وقوله يقبل فيه أي في هذا الضرب الآخر وقوله أحد أمرين أخذ من عطف المصنف بأو كما تقدم نظيره ومعنا أنه يقبل فيه رجلان أيضا لأن كل ما ثبت بحجة ضعيفة ثبت بالأقوى منها بالاولى بل النسخة التي شرح عليها الشيخ الخطيب فيها ذكر الشاهدين ونفسها وضرب يقبل فيه شاهدان أو رجل واحد أو ثمان أو أربع نسوة (قوله أمار رجل وامرأتان) أي أو رجلان بالاولى كما علمت وقوله أو أربع نسوة أي منفردات لما روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السينة بأنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيره من عيوب النساء وقيس بما ذكر غيره مما يشارك في المعنى الذي أشار إليه في الحديث من عدم اطلاع غيره عليه وإذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات قبلت شهادة الرجلين والرجل والمرأتين بالاولى ولا يقبل الرجل واليمين في ذلك كما مر وأعلم أن ما قبلت فيه شهادة النساء على فعله لا تقبل شهادتهن على الاقارب لانه مما يطلع عليه الرجال غالباً بالسمع كسائر الاقارب كما ذكره الدميري (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أي الذي يقبل فيه رجل وامرأتان أو أربع نسوة وقوله بقره متعلق بقوله (قوله وهو) أي هذا الضرب وقوله ما لا يطلع عليه الرجال غالباً أي ما لا يظهر عليه الرجال في غالب الاحوال وقوله بل نادراً أي بل يطلع عليه الرجال نادراً (قوله كولا دة وحيض الخ) أي وكبكارة وصيب امرأة تحت ثوبها كرتق وقرون وبرج على فرج حرة كانت أو أمة وخرج بقولنا تحت ثوبها ما في وجه الحرة وكفها فإنه لا يثبت الا برجلين وما في وجه الامة وما يسد وعند المنة فانه يثبت برجلين أو رجل وامرأتين أو شاهد ويمين لأن المقصود منه المال في الامة والطلاق الماوردي نقل الاجماع على أن عيوب النساء في الوجه والكفين لا يقبل فيه الا الرجال ولم ينفصل بين الحرة والامة وبه مخرج القاضي حسين فيهما ظاهر بالتسوية للحرمة وأما في الامة فالمراد أنه لا تقبل فيه النساء المخلص فلا ينافي أنه يقبل فيها الرجل والمرأتان والشاهد واليمين لما مر لا يقال كون ذلك مما يطلع عليه الرجال غالباً انما يظهر على القول بجل النظر الى ذلك لا على المعتمد من نحره لا نأقول الوجه والكفان يطلع عليهما الرجال غالباً وان قلنا بنحره النظر لهما لانه حائز لهما ومهاوز وجهها بل وللاجتناب لتعليم ومعاملة وتحمل شهادة (قوله ورضاع) أي من الثدي كما قيده الفقهاء وغيره بذلك فان كان من انا حلب فيه لم تقبل شهادة النساء به لأن ذلك يطلع عليه الرجال غالباً لكن تقبل شهادتهن بأن ذلك اللبن من هذه المرأة لأن الرجال لا يطلعون عليه غالباً (قوله وأعلم أنه لا يثبت شيء من الحقوق بامرأتين ويمين) أي كما يعلم من كلام المصنف لعدم ورود ذلك وانما قام المرأتان مقام الرجل في الرجل والمرأتين لو روده كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله وأما حقوق الله تعالى) أي غير المالية أخذ من الضروب الثلاثة فان الضرب الاول الزنا ونحوه والضرب الثاني ماسوى الزنا من الحدود والضرب الثالث هلال رمضان على ما ساقى وقوله فلا يقبل فيها النساء أي ولا الخنثى لأن الخنثى كالانثى في هذا وفي جميع ما مر وقوله بل الرجال فقط أي دون النساء ومثلهن الخنثى كما علمت (قوله وهي على ثلاثة أضرب) أي كاتسعة على ثلاثة أضرب كما أن حقوق الآدميين على ثلاثة أضرب فتكون الجملة ستة كما مر (قوله ضرب) أي أجدها أو الاول ضرب فهو خبر مبتدأ محذوف كما تقدمه الشيخ الخطيب ويجوز كونه بدلاً عما قبله

(وضرب آخر) يقبل فيه (أحد أمرين إما رجل وامرأتان أو أربع نسوة) وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يطلع عليه الرجال) غالباً بل نادراً كولا دة وحيض ورضاع وأعلم أنه لا يثبت شيء من الحقوق بامرأتين ويمين (وأما حقوق الله تعالى فلا يقبل فيها النساء) بل الرجال فقط (وهي) أي حقوق الله تعالى (على ثلاثة أضرب ضرب

ولا تقدير كما ترى في نظيره (قوله لا يقبل فيه أقل من أربعة من الرجال) أي بالنظر لا يجاب الحد فقط فلا يشافي أنه إذا شهد اثنان يجرح الشاهد وفسرهما بالزنا ثبت فسقه وليس باسقاط فيه له وانما وجبت الأربعة لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأو بأربعة شهداء ولما في صحيح مسلم عن سعد بن عباد رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم لو وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتني بأربعة شهداء قال نعم ولأنه لا يقوم ولا يتحقق إلا من اثنين فصارت الشهادة عليه كالشهادة على فعيلين ولأنه من أغلظ الفواحي فغلظت الشهادة فيه ليسكون أستر (قوله وهو) أي هذا الضرب الذي لا يقبل فيه أقل من أربعة وقوله الزنا ومنه اللواط وإتيان البهيمة على المذهب المنصوص وإن كان إتيان البهيمة موجباً للتعزير فقط لأن نقصان العقوبة لا يمنع من اعتبار العدد في الشهود كما في زنا الإله ووطء المينة لا يوجب الحد على الأصح وهو كإتيان البهيمة في أنه لا يثبت إلا بأربعة على المعتقد بخلاف ووطء الشبهة فإنه إن قصد بالدعوى به المال فإنه يوجب المهر ثبت بما يثبت به المال وإن شهد به حصة ثبت برجلين كقدمات الزمان تقبيل ومعاينة فلا يحتاج إلى أربعة كما في شرح المنهج والطبيب وبهذا تعلم ما في قول المحشي ومثل الزنا فيما ذكر ووطء الشبهة إلا إذا قصد منه المال كما مر (قوله ويكون نظره له لأجل الشهادة) أي أو يقع نظره له في حين من الزمان من غير قصد ولذلك قال الشيخ الخطيب وانما تقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا حات من التفاتة فرياً يراه يرى أو نعتدنا النظر له لأقامة الشهادة وينبغي أنهم إذا أطلقوا الشهادة يستفسروا إن يسروا إلا فلا تقبل شهادتهم ولا بد أن يقولوا رأينا ما أدخل حشفته أو قدرها من فاقدها في فرجها على وجه الزنا وإن لم يقولوا كلهم ودق المكلة أو كلاً لم يصح في الخاتم ثم يندب ذلك (قوله فلو تعدوا النظر لغيرها) أي لغير الشهادة وقوله فسقوا وردت شهادتهم أي إذا تكررت ذلك منهم ولم تغلب طاعتهم على معاصيهم واللام يفسقوا ولم ترد شهادتهم لأن ذلك صغيرة (قوله أما أقرارتهم بالزنا الخ) مقابل لقوله وهو الزنا لأن الأقرار بالزنا غير الزنا وقوله فيكفي في الشهادة عليه رجلان في الظاهر أي على القول بالظاهر وهو المعتقد ومثل الأقرار بالزنا في ذلك الأقرار بما ألحق به مما ذكر فيكفي في الشهادة عليه رجلان كغيره من الأقاير (قوله وضرب آخر) أي غير الأول وهو الثاني وقوله من حقوق الله تعالى أي حال كونه من حقوق الله تعالى وقوله يقبل فيه اثنان أي فقط وقوله أي رجلان فلا يقبل فيه رجل واحد وإن كان أربع نسوة (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أي الذي يقبل فيه اثنان من حقوق الله تعالى وقوله بقره متعلق بفسر وقوله وهو ماسوي الزنا من الحدود أي ماسوي الزنا وما ألحق به من موجبات الحدود (قوله كذا شرب) أي شرب الخمر ومثله القتل للمرتد وقاطع الطريق إذا قتل شخصاً مكانه والقطع للسارق وقاطع الطريق إذا أخذ المال (قوله وضرب آخر) أي غير الثاني وهو الثالث وقوله من حقوق الله تعالى أي حال كونه من حقوق الله تعالى وقوله يقبل فيه رجل واحد أي بالنسبة للصوم وصلاة التراويح وجماعة الوتر احتياطاً لذلك بالنسبة لحلول أجل أو لوقوع طلاق أو عتق معلق بذلك إلا أن تعلقت بالشاهد وتأخر التعليق عن ثبوت كان قال بعد ثبوت واحد إن كان ثبت رمضان فانت طالق أو فانت حر (قوله وهو) أي الضرب الذي يقبل فيه واحد وقوله هلال

لا يقبل فيه أقل من أربعة من الرجال (وهو الزنا) ويكون نظره له لأجل الشهادة فلو تعدوا النظر لغيرها فسقوا وردت شهادتهم أما أقرارتهم بالزنا فيكفي في الشهادة عليه رجلان في الظاهر (وضرب آخر من حقوق الله تعالى) أي (يقبل فيه اثنان) أي رجلان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ماسوي الزنا من الحدود) كذا شرب (وضرب آخر من حقوق الله تعالى) يقبل فيه رجل واحد وهو هلال شهر رمضان فقط دون غيره من الشهور

مع العصى وقوله ثم عني بعد ذلك أي بعد تحمل الشهادة (قوله شهد بما قصله) أي كان يقول
 أشهد أن فلان بن فلان أقر فلان بكذا وقوله ان كان المشهود عليه وعلمه معروف في الاسم والتسب
 أي بخلاف مجهوليهما أو أحدهما أخذ من مفهوم الشرط ثم لو عني ويدهما في يده فامسكهما
 حتى شهد بينهما مع تمييز المشهود له من المشهود عليه قبلت شهادته وكذا لو كانت يد المشهود عليه
 في يده وكان المشهود له معروف الاسم والتسبب كما يجنبه الزركشي في الأولى وصرح به في أصل
 الروضة في الثانية وهذا من قبيل المضبوط الآتي (قوله وما شهد به على المضبوط) أي الذي
 ضبطه بوضع يده عليه والتعلق به من حين الإقرار أي أنه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند
 القاضي (قوله وصورته) أي صورة المضبوط وقوله أن يقر شخص في أذن أعني يعتق وطلاق
 أي أو مال ويصور أيضا في الزبائن يضع الاعي يده على ذكر رجل داخل فرج امرأة فيمسكهما
 ويتعلق بهما حتى يشهد عليهما عند القاضي بما عرفه منهما (قوله لشخص يعرف اسمه ونسبه)
 أي بخلاف ما إذا كان مجهولهما أو أحدهما أخذ من التمسك بذلك وقوله ويد ذلك الاعي
 على رأس ذلك المقر أي والحال أن يد ذلك الاعي على رأس ذلك المقر فالجمله حالية وقوله فيتعلق
 الاعي به أي بذلك المقر وقوله ويضبطه حتى يشهد عليه أي من حين الإقرار إلى أن يشهد عليه
 فتقبل شهادته عليه على الصحيح لحصول العلم بأنه المشهود عليه (قوله ولا تقبل شهادة الخ) أي
 لأنه يشترط في الشاهد عدم التهمة وهي جرتفع أو دفع ضرر واحتج لذلك بقوله تعالى وأدنى
 أن لا ترتابوا ولا تشك في حصول الرية هنا ويقول صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة خصم
 ولا ظنين والظنين المتهم وليس من ذلك ما لو شهد اثنان لاثنتين بوصية من تركه فهذا المما بوصية
 منها فيقبل كل من الشهادتين وإن احتلت المواطاة لأن الأصل عدمها مع أن كل شهادة
 منفصلة عن الأخرى (قوله جاز) بتسديد الرأه المهمة أي محصل من الجز وهو التصبيل وقوله
 لنفسه أي ولو حكما فيشمل الجار لعمده المأذون له في التصارة ومكاتبه كما أشار إليه الشارح
 بقوله وحيث ترد شهادة السيد الخ ويشمل أيضا الجار له منه فلا فرق بين الجار لنفسه والجار
 لمن لا تقبل شهادته له وقوله نهما مفعول الجاز (قوله ولا دفاع) أي ولا شهادة دفاع وقوله عنها
 أي عن نفسه وقوله ضررا مفعول لدافع كشهادة عاقلة بفسق شهود قتل بحملونه من خطأ ورشبه
 محمد فلا تقبل لأنهم يدفعون عن أنفسهم ضرر فحمل الدية وكذلك شهادة غرما مفسلس بفسق
 شهود دين آخر ظهر عليه فلا تقبل لأنهم يدفعون عن أنفسهم ضررا المزاحمة ومن هذا القبيل
 شهادة الضامن ببراءة مضمونه فلا تقبل لأنه يدفع عن نفسه ضررا المطالبة والغرم (قوله
 وحيث) أي وحين إذا كان لا تقبل شهادة جاز الخ وقوله ترد شهادة السيد الخ وكذلك ترد شهادة
 الشخص لغريم له مات وإن لم تستغرق تركه الديون أو حجر عليه بفسق للتهمة لأنه إذا ثبت
 لغريمه شيئا فقد أثبت لنفسه المطالبة بخلاف ما إذا لم يمت ولم يحجر عليه بفسق ولو حجر عليه
 بنفسه لتعلق الحق حيث بذمته لا بعين ماله ومثل ذلك شهادة لمورثه بجرأحة قبل اندمالها للتهمة
 لأنها سبب عادة في الموت الناقل للحق إليه بطريق الإرث فاته إذا مات كان الإرث له بخلاف
 ما لو شهد لمورثه المريض أو الجريح بمال أو شهد بجرأحة بعد اندمالها وترد شهادته أيضا
 بما هو ولي أو وكيل أو وصي أو قهر فيه ولو بدون جعل فيه التهمة لأنه ثبت لنفسه سلطنة وولاية

ثم عني بعد ذلك شهد بما قصله
 ان كان المشهود له وعليه
 معروف في الاسم والتسبب
 (و) ما شهد به (على
 المضبوط) وصورته أن يقر
 شخص في أذن أعني يعتق
 أو طلاق لشخص يعرف
 اسمه ونسبه ويد ذلك الاعي
 على رأس ذلك المقر فيتعلق
 الاعي به ويضبطه حتى
 يشهد عليه بما سمعه منه
 عند القاضي (ولا تقبل شهادة)
 شخص (جار لنفسه قعما
 لا دفاع عنها ضررا) وحيث
 ترد شهادة السيد

(قوله لعبد المأذون له في العبارة) انما قيد بذلك لانه هو المتوهم والا فلا تنقل شهادة السيد لعبد مطلقا وعبارة المنهج فترد شهادته لرقيقه ولو مكاتباً (قوله ومكاتبه) أي وترد شهادة السيد لمكاتبه لأن له به علة ألا ترى أنه لو عجز نفسه صار الملك فيه وفي ماله للسيد نعم لو شهد بشراء شخص لشتره ولم يكن كاتبه فيه شفعة قبلت شهادته لبعده التهمة فإن مكاتبه قد لا يأخذ بالشفعة وصورة ذلك ان يشتري زيد من شريك المكاتب شخصاً من الدار المشتركة بينهما فاذا ادعى زيد على شريك المكاتب بشراء الشخص وأنكره فأقام سيد المكاتب ليشهده بالشراء قبلت شهادته كما علمت (تتمة) لو قال رجل لمن يده أمة وولدها يسترقها هذه مستولدة في عقلت بهذا الولد مني في ملكي وشهد بذلك رجل وامرأتان أو شاهد مع عيين ثبت الاستيلاء لأن حكم المستولدة حكم المال فنسب اليه وتفتق بموته عملاً باقراره لأن نسب الولد وحريته فلا يثبتان بذلك ويبنى الولد يدمن هو يده على سيد الملك ولو قال لمن يده غلام يسترقه كان لي وأعتقته وشهد بذلك رجل وامرأتان أو شاهد مع عيين انتزع منه وصار حراً باقراره وان تضمن استحقاق الولاء لانه تابع ولو ادعت الورثة مالا لمورثتهم وأقاموا شاهداً عليه وحلف معه بعضهم على الجميع لأعلى حصته فقط انفرد الخالف بنصيبه فلا يشاركه فيه غيره لأنه لو شاركه فيه غيره للزم استحقاق الشخص بيمين غيره وبطل حق حاضر كامل بالبلد شعر بالمال وشرع في الخصومة ونكّل عن العين بخلاف الغائب والحاضر غير الكامل من مبي أو مجنون والحاضر الذي لم يشعر بالمال أو لم يشرع في الخصومة فإن كلاً من هؤلاء يحلف بعد زوال عذره وبأخذ نصيبه بلا إعادة شهادة لأن الشهادة تثبت في حق الجميع ويحل ذلك اذا لم يتغير حال الشاهد فان تغير حاله فوجهان في الروضة كأصلها والاقوى كما قاله الاذرى منع الحلف

لعبد المأذون له في العبارة
ومكاتبه
(كتاب أحكام العتق)

• (كتاب أحكام العتق) •

أي الاعتاق فهو اسم مصدر لا عتق وان كان مصدر العتق الآن عتق لازم غالباً يقال عتق العبد وقد يكون متعدياً كما في قول بعضهم

يا رب أعضاء السجود عتقها • من فضلك الوافي وأنت الوافي
والعتق يسرى في العتق اذا العتق • فامتن على القاني بعتق الباقي

وقد ختم المصنف كتابه بالعتق كما فعل غيره رحماً ان الله يعتقه وقارنه وحاضره من النارورة وقام الاجماع على أن العتق من القربات سواء المنجز والمعلق وأما تعليقه فليس قرينة ان قصده به حث أو منع أو تحقيق خبر أو إلهاء قرينة والعتق باللفظ أقوى منه بالفعل لأن العتق بالقول مجمع عليه بخلاف الاستيلاء ولو اقر موت المستولدة قبل موت سيدها والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى في غير موضع فخر برقبة وقوله تعالى فك رقبة وقوله تعالى للذي أنتم الله عليه وأنعمت عليه فإن المراد والله أعلم للذي أنتم الله عليه بالسلام وأنعمت عليه بالعتق كما قاله المفسرون وأخبار كثير الضميمة من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل مضمونها ضوامنه من النار حتى يخرج بالقرج وانما خصا صلى الله عليه وسلم بالخرج لانه قد يختلف من المعنى والعتق فرعايتهم خروجه عند الاختلاف أو لنفسي ذنبه وهو الزنا في سنن أبي داود

شهر رمضان وفي بعض النسخ هلال رمضان باسقاط لفظ شهر وكل جائز ~~الكن~~ قد عرفت
 أنه بالنسبة للصوم وقوابه احتياطاً للعبادة فقط دون غيره من الشهور ومثله شيخ الاسلام
 في المنهج ولكنهم ضعفوه والراجح أن مثل هلال رمضان هلال غيره بالنسبة للعبادة المطلوبة فيه
 فتقبل شهادة الواحد بهلال شوال للأحرام بالحج وصوم ستة أيام من شوال وبهلال ذي الحجة
 للوقوف للصوم في عشره ما عدا يوم العيد وبهلال رجب للصوم فيه وبهلال شعبان لذلك
 حق لو نذر صوم رجب مثلاً فشهدوا أحد بهلاله وجب الصوم على الراجح من وجهين حكاهما
 ابن الرفعة فيسه عن البحر ورجح ابن المقرئ في كتاب الصوم الوجوب (قوله وفي المبسوطات
 مواضع يقبل فيها شهادة الواحد) أي فاقصر المصنف على موضع واحد لكون كتابه من
 المختصرات لا من المبسوطات فهو ليس بقيد (قوله منها شهادة اللوث) أي فانه يكتفي فيها واحد
 وقوله ومنها أنه يكتفي في الحرص بعدل واحد ومنها أنه يكتفي بشهادة العدل بالاسلام الميت
 في الصلاة عليه وروايعها على الراجح من وجهين بناء على القولين في هلال رمضان وان أفتى
 القاضي حسين بالمنع لافي الارث فلا يكتفي فيه بذلك ومنها أنه يكتفي به في اجماع كلام القاضي
 أو ترجحه للنص كما مر ومنها صور مذكورة في شرح المنهاج وغيره (قوله ولا تقبل شهادة الاعمى)
 أي لانه يشترط في الشهادة على الفعل كالزنا وشرب الخمر والغصب والاتلاف ونحو ذلك الابصار
 لذلك الفعل مع فاعله ولو من أصم لا بصاره لما ذكر ويجوز النظر لقرجي الزائين لعمل الشهادة
 كما مرّت الاشارة اليه لانهم ما هم كآخرة أنفسهم ما وفي الشهادة على القول كالعقد والفسخ
 والطلاق والاقرار السمع والابصار لقائله حال تلفظه به فلا يقبل في ذلك أصم لا يسمع شيئاً
 ولا أعمى بلجواز اشتباه الاصوات فقد يجهل الانسان صوت غيره فيستبته صوته به حتى لا يجوز له
 أن يشهد على زوجته اعتماداً على صوتها كغيرها خلافاً لما يحسنه الأذرع من قبول شهادته عليها
 اعتماداً على ذلك وانما يجوز زواله وطاها اعتماداً على صوتها للضرورة ولأن الوطء يجوز بالظن
 بخلاف الشهادة فلا تجوز الا بالعلم واليقين كما يفيد قوله صلى الله عليه وسلم على مثلها فاشهد
 ولو نطق شخص من وراء حجاب وهو تصدقه لم يكف وما حكاه الروايات عن الاصحاب من أنه
 لو جلس يباب بيت فيه اثنان فقط فسمع تعاقدهما بالبيع ونحوه ~~كفي~~ من غير رؤية زيفه
 البند نبي بانه لا يعرف الموجب من القابل ولا تجوز الشهادة على متقبضة اعتماداً على صوتها
 فان عرفها بعينها أو باسمها ونسبها جازت الشهادة عليها بذلك فيشهد في العلم بعينها عند حضورها
 وفي العلم باسمها ونسبها عند غيبها ولا ~~كفي~~ معرفة باسمها ونسبها بتعريف عدل أو عدلين
 أنها قلانة بنت فلان على ما عابه الاكثر والعمل بخلافه فيعمل القضاة الا أن بالشهادة عليها
 باسمها ونسبها بتعريف عدل أو عدلين (قوله الا في خمسة) أي بالتاء وقوله وفي بعض النسخ خمس
 أي بلاتاء والموافق للقاعدة المشهورة اثبات التاء كافي النسخة الاولى لان المعدود مذكور وهو
 المواضع ولعل ما في النسخة الثانية سبني على تأويلها بالمسائل مثلاً وعلى كل من النسختين
 فهو غير متون لاضافته الى مواضع والاشارة الى ذلك قدّم الشاويح قوله وفي بعض النسخ عن
 قول المصنف مواضع فاندفع قول المحشي ولو قدّم لفظ مواضع على الذي قبله لكان أولى وفي
 بعض النسخ الا في ستة مواضع وهي التي شرح عليها الشيخ الطليبي وهو ظاهر على ما في بعض

وفي المبسوطات مواضع
 يقبل فيها شهادة الواحد
 فقط منها شهادة اللوث
 ومنها أنه يكتفي في الحرص
 بعدل واحد (ولا تقبل
 شهادة الاعمى الا في خمسة)
 وفي بعض النسخ خمس
 (مواضع)

النسخ من اثباته وما شهد به قبل العمى وعدها خسة بالنظر لما في بعض النسخ من اسقاط ذلك
 كما سيفيه عليه الشارح بقوله وقوله وما شهد به قبل العمى ساقط في بعض النسخ ولا يخفى
 أن جعلها خسة أو ستة بحسب ما ذكره المصنف والافهسي تزيد على ذلك فتم العتق والولاء
 والوقف بالنظر لاصلة الشرطه الا ان ذكرتم مع الشهادة به والنكاح وان لم يثبت الصداق
 بذلك فيرجع لمهر المثل والقضاء والجرح والتعديل والرشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع
 (قوله والمراد بهذه الخسة) أي المذكورة في كلام المصنف لكن فيه أن الترجمة وما بعدها
 لا يشترط أن يكون المشهود به فيها مما يثبت بالاستقاضة بخلاف الثلاثة الاولى وما زادنا من
 وقوله ما يثبت بالاستقاضة أي الشيوع والتسامع من جمع كثير يؤمن بواطوهم على الكذب
 لكثرتهم ولونساء وأرقاء وفسقة فلا يشترط كورتهم ولا حرثهم ولا عد التهم كالا يشترط ذلك
 في عدد التواتر وانما ثبت هذه الامور بالاستقاضة لانها امور موزونة فاذا طالعت حديثها عسر
 اقامة البينة على ابتدائها فست الحاجة الى ثبوتها بالاستقاضة ولا يكتفى بالشاهد بالاستقاضة
 أن يقول سمعت الناس يقولون كذا لانه يحدث ريبة في شهادته لانه يشعر بعدم جرمه بالشهادة
 مع أنه لا يثبت من الجرم بها كأن يقول أشهد بموت فلان أو أن فلانا ابن فلان أو أن هذا الشيء
 ملك فلان أو أن فلانا عتيق فلان ولا يقول أشهد أن فلانا مات أو أن فلانة ولدت فلانا أو أن فلانا
 اشترى هذا الشيء أو أن فلانا عتيق فلانا لما تقدم من أنه يشترط في الشهادة بالفعل الابطصار
 وبالقول الابطصار والسمع (قوله مثل الموت) أي وذلك مثل الموت لأن اسبابه كثيرة ومنها
 ما يخفى ومنها ما يظهر وقد عسر الاطلاع عليها فاقضت الحاجة أن يعتد فيه على الاستقاضة
 (قوله والنسب) أي وان لم يعرف عين المنسوب اليه وقوله ذكر أو أتى متعلق بالنسب وقوله
 من أب أو قبيلة متعلق بما قبله فقول في صورة الاب أشهد أن هذا ابن فلان أو أن هذه بنت
 فلان وفي صورة القبيلة أشهد أن هذا من قبيلة كذا وانما اكتفى في ذلك بالاستقاضة
 لانه لا مدخل للرؤية فيه فان غاية ما يمكن أن يشاهد الولادة على الفرائض وذلك لا يفيد القطع
 بل الظاهر فقط على أنه قد يحتاج الى اثبات النسب الى الاجداد المتوفين والقبائل القديمة
 فدعت الحاجة الى ثبوتها بالاستقاضة قال ابن المنذر وهذا مما لا أعلم فيه خلافا (قوله وكذا
 الامة) أي فهي مثل الاب وانما فصلها بكذا ليرجع لها الخلاف فقط وقوله يثبت النسب فيها
 أي اللقوى لأن النسب الشرعي الى الاباء قال تعالى ادموهم لا ياتهم وقوله على الاصح أي
 على القول الاصح وهو المعقد (قوله ومثل الملك المطلق) أي غير المقيد بسبب وأما المقيد بسبب
 فان كان مما يثبت سببه بالاستقاضة كالارث فكذلك وان كان مما لا يثبت سببه بها كالبيع
 فلا كما قاله ابن قاسم (قوله والترجمة) أي التفسير لكلام الخصم فيصح جعله مترجما
 لأن المقصود من الترجمة ابلاغ كلام الخصم وهو لا يحتاج الى معانية كما مر التنبيه على ذلك
 (قوله وقوله) يستند أخبره ساقط وما بينهما مقول القول وقد عرفت أن سقوطه يناسب النسخة
 التي فيها هذا الموضع وخبره يناسب النسخة التي فيها هذا الموضع ستة (قوله ومعناه) أي
 معنى قوله وما شهد به قبل العمى وقوله ان الاصح لو تحمل الشهادة فيما يحتاج للبصر أي كبيع
 ونكاح واقرار بخلاف ما لا يحتاج للبصر مما يثبت بالاستقاضة فانه يصح تحمل الشهادة فيه

والمراد بهذه الخسة ما يثبت
 بالاستقاضة مثل (الموت
 والنسب) لذكر أو أتى من
 أب أو قبيلة وكذا الامة
 يثبت النسب فيها بالاستقاضة
 على الاصح (و) مثل (الملك
 المطلق) والترجمة وقوله
 (وما شهد به قبل العمى)
 ساقط في بعض نسخ المتن
 ومعناه أن الاصح لو تحمل
 الشهادة فيما يحتاج للبصر
 قبل عروض العمى له

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة مؤمنة كانت فداها من النار والمراد بالرقبة في ذلك كله الذات وانما عبر بها بما جاز لأن الرق كالغل في الرقبة فإن السيد يحبس به كما تحبس الدابة بالحبل في رقبته فإذا أعتقه فقد أطلقه من ذلك الغل الذي كان في رقبته وقد أعتق صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة وأعتقت عائشة رضي الله عنها تسعا وستين وعاشت كذلك وأعتق عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ألف عتيق وأعتق عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ثلاثين ألفا وأعتق ذوالكراع الجبري رضي الله عنه في يوم واحد ثمانية آلاف وأعتق حكيم بن حزام رضي الله عنه مائة مطوقين بالفضة واعلم أن العتيق بالقول من الشرائع القديمة بدليل عتيق أبي لهب لنسوة لما بشرته بولادة المصطفى صلى الله عليه وسلم وأما العتيق بالاستيلاء فهو من خصوصيات هذه الأمة وعليه يحصل ما نقله الهنفي عن الجلال السيوطي من الإطلاق حيث قال وهو من خصائص هذه الأمة كما قاله الجلال السيوطي (قوله وهو) أي العتيق وقوله لغة أي في لغة العرب وقوله مأخوذ من قولهم أي العرب وقوله عتيق الفرخ إذا طار واستقل أي فيكون معناه لغة الطيران والاستقلال فكانت العبد إذا غل من الرق طار واستقل لأنه تخلص من الرق واستقل بنفسه وقيل هو مأخوذ من قولهم عتيق القرس إذا سبق فكانت العبد إذا غل من الرق سبق غيره من الأرقاء (قوله وشرا) عطف على لغة (قوله إزالة ملك) عبارة المنهج إزالة الرق وهي أولى لأن التعريف عليها لا ينتقض بالوقف بخلافه على عبارة الشارح فإنه ينتقض بالوقف فاذا وقف العبد صدق عليه أنه أزال الملك عن آدمي لا إلى مالك تقربا إلى الله تعالى بناء على الأصح من أن الملك فيه ليس للواقف ولله ووقف عليه وأما على القول بأن الملك فيه للواقف والموقوف عليه فلا انتقاض لأنه لا إزالة على القول بأن الملك فيه للواقف وفيه إزالة إلى مالك على القول بأن الملك فيه للموقوف عليه وبعضهم دفع الانتقاض بأن الوقف فيه إزالة إلى مالك وهو الله سبحانه وتعالى بناء على الأصح من أن الملك فيه لله تعالى ولذا ضمن بالقيمة كما قاله الشيخ سلطان (قوله عن آدمي) خرج به غير آدمي كالطير والبهيمة فلا يصح عتقهما كما سيذكره الشارح وقوله لا إلى مالك قد عرفت أنه خرج به الوقف على ما مر وقوله تقربا إلى الله تعالى قصد لبيان الواقع ويؤخذ منه أنه قرينة وهو كذلك بل هو من القرب العظيمة ولذلك تشوف الشارع إليه ما أمكن وإن لم يظهر فيه وجه القرينة (قوله وخرج بآدمي الطير) أي كل جام وقوله والبهيمة أي كالإبل والبقرة والغنم وقوله فلا يصح عتقهما أي لأنه كتسويب السوايب وهو حرام ثم لو أرسل ما كولا بقصد إباحته لمن يأخذه لم يحرم ولمن يأخذه كاه فقط وليس له إطعام غيره منه على المعتمد كالضيف فإنه لا يجوز له إطعام غيره لأنه إنما يبيع له أكله دون غيره (قوله ويصح العتيق) أي مطلقا سواء كان منجزا أو معلقا بصفة معلومة أو مجهولة وموقتا ويلغو التأقت ويصح التوكيل في التخيير لا في التعليق ويصح العتيق بعوض ولو بلفظ البيع فلوقال أعتقتك بألف أو بعنتك بألف فقبيل سالاعتق ولزمه الألف وكأنه في الثانية أعتقه بالألف فهو عقد عتاقة والولاء لسيد له معلوم خبر العصمين انما الولاء لمن أعتق (قوله من كل مالك) أي بخلافه من غير مالك بغير نيابة فلا يصح وأما بالنسبة فيصح كالأول وكله في العتيق وكالأول عتيق الولي عن موليه

وهو لغة مأخوذ من قولهم
عتيق القرس إذا طار
واستقل وشرا إزالة ملك
عن آدمي لا إلى مالك تقربا
إلى الله تعالى وخرج بآدمي
الطير والبهيمة فلا يصح
عتقهما (ويصح العتيق
من كل مالك)

قول شيخنا كتسويب الخ
صوابه كتسويب اه

عن كفارة لزمته بسبب قتل وقوله جائز الامر أي التصرف فالمراد بالامر الامر المخصوص
وهو التصرف فربحت هذه النسخة للنسخة المشهورة التي ذكرها السارح بقوله وفي بعض
النسخ جائز التصرف في ملكه والمراد بكونه جائز التصرف في ملكه أن يكون تصرفه نافذا
في ملكه بأن يكون بالغاً عاقل رشيداً ولا بد أن يكون مختاراً أهلاً للولاية فلا يصح من المكره
الابحى كالواشترى العبد بشرط العتق ثم امتنع من الاعناق فإذا أكرهه الحاكم عليه حينئذ
صح لاها كراهي بحق ولا من مبعض ومكاتب لكونهم ليسوا من أهل الولاية فالخامس أن المصنف
أشار إلى شروط المعتقد وهو أحد الأركان الثلاثة وسيد كرا الصيغة بقوله ويقع العتق بصريح
العتق والكناية مع النية وهي الركن الثاني وشروطها ألفاظ شرعية بالعتق وفيه عناه ما مر
في الضمان ولم يذكر العتق صريحاً وهو معلوم من كلامه ضمناً وهو الركن الثالث ويشترط فيه
أن لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه بأن لم يتعلق به حق أصلاً أو يتعلق به حق جائز كالعمار
أو يتعلق به حق لازم هو عتق كالمستولدة أو يتعلق به حق لازم غير عتق لا يمنع بيعه كالزجر بخلاف
ما يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كالرهون على تفصيل مربيانه فإنه ينفذ من المومر ولا ينفذ
من الميسر (قوله فلا يصح عتق غير جائز التصرف) تفريع على مفهوم الشرط الثاني وهو
قوله جائز الامر أو التصرف على اختلاف النسختين المتقدمتين وقوله كسبي ومجنون وسفيه
أي ومفلس وترك التفريع على مفهوم الشرط الأول وهو قوله مالك فكان مقتضى الظاهر
أن يذكره كأن يقول فلا يصح من غير مالك وكأنه انكسر على ظهوره ومن ذلك نعلم أنه لا يصح
العتق من الواقف الموقوف لانه غير مالك ولانه يطل به حق يقبض البطون (قوله وقوله)
مبتدأ خبره كذا في بعض النسخ كما هو ظاهر (قوله ويقع) أي العتق كما في النسخة الأخرى
ومعنى يقع يحصل وينفذ وقوله بصريح العتق أي الاعناق فالمراد من العتق الثاني الاعناق
ومن العتق الأول الاثر لأن الذي يحصل بالاعناق العتق بمعنى الاثر (قوله كذا في بعض
النسخ) أي بلفظ ويقع بصريح العتق وقوله وفي بعضها أي بعض النسخ وقوله ويقع العتق
بصريح العتق أي باظهار العتق لا بإضماره كما في النسخة الأولى وقد عرفت أن المراد من العتق
الأول الاثر ومن العتق الثاني الاعناق فليس من قبيل الاظهار في مقام الاضمار كما قد يتوهم
(قوله واعلم أن صريحه) أي صريح العتق المتفق عليه فلا ينافي أن صريحه أيضاً فك الرقبة
لكنه مختلف فيه كما أشار إليه بقوله ومن صريحه في الاصح فك الرقبة وقوله الاعناق والتحرير
ظاهراً أن المصاد صريحه وليس كذلك بل هي كتابات فلا بد من تقدير مضاف أي مشتق
الاعناق والتحرير وكذلك يقدّر في قوله الاتي ومن صريحه في الاصح فك الرقبة أي مشتقة
ولذلك قال في المنهج صريح وهو مشتق تحريراً واعناق وفك رقبة وكان عليه أن يحذف قوله
وما تصرف منهما أو يقول أي ما تصرف منهما ويمكن جعل العطف للتفسير بيان المراد
مما قبله وانما كانت الثلاثة صريحة لورودها في القرآن والسنة قال تعالى فصرر رقبة وقال
تعالى فك رقبة وأما الاعناق فلم يرد في القرآن لكنه ورد في السنة (قوله كانت عتيقاً ومحرراً)
أي وكانت معتقاً وأعتقتك وحزرتك وكذلك أعتقت الله وأالله أعتقتك كما هو مقتضى كلام
الشيخين ولا يحتاج إلى قبول كما هو ظاهر ولا يضرب خطأ بتد كبيراً وتأنيث فتقوله لامة أنت حر

جائز الامر) وفي بعض
النسخ جائز التصرف في
ملكه فلا يصح عتق غير جائز
التصرف كسبي ومجنون
وسفيه وقوله (ويقع بصريح
العتق) كذا في بعض النسخ
وفي بعضها ويقع العتق
بصريح العتق واعلم أن
صريحه الاعناق والتحرير
وما تصرف منهما كانت
عتيقاً ومحرراً

أَوْ عَتَقَ وَلَعَبْدَهُ أَنْتَ حُرَّةٌ وَعَتِيقَةٌ صَرِيحٌ عَلَى أَنَّهُ لَا خَطَأَ لِحَوَازِ التَّذَكُّيرِ فِي الْأَمَةِ بِاعْتِبَارِ
النَّحْصِ وَالتَّأْيِثِ فِي الْعَبْدِ بِاعْتِبَارِ الذَّاتِ أَوِ النَّسَبِ وَلَوْ قَالَ لَأَمْنُهُ بِأَحَرَّةٍ وَكَانَ اسْمُهَا حُرَّةٌ
فَإِنْ كَانَ اسْمُهَا قَدِيمًا بَانَ كَأَنَّهُ قَسَمٌ قَبْلَ إِرْقَاقِهَا حُرَّةٌ ثُمَّ سَمِيَ بِغَيْرِهِ عَتَقَتْ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّذَاءُ
لَهَا بِاسْمِهَا الْقَدِيمِ بِأَنَّهُ قَصْدُ الْعَتَقِ أَوْ أُطْلِقَ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ التَّذَاءُ بِاسْمِهَا الْقَدِيمِ فَانْهَآ لَا تَعْتَقُ
وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا فِي الْحَالِ حُرَّةً لَمْ تَعْتَقِ إِلَّا إِنْ قَصَدَ الْعَتَقَ وَلَوْ قَالَ لَأَمْرَأَةً زَاحَتَهُ تَأْخِرُ بِأَحَرَّةٍ
فَإِذَا هِيَ أَمْتُهُ لَمْ تَعْتَقِ وَإِنْ نَقَلَ عَنِ الْأَمَامِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ لَأَمْرَأَةً زَاحَتَهُ فِي الطَّرِيقِ تَأْخِرُ
بِأَحَرَّةٍ فَبَانَ أَمْتُهُ فَلَمْ يَخْلُصْ كَمَا بَعْدَ ذَلِكَ وَلَعَلَّ تَوَرُّعَ مَنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَوْ قَالَ لَعَبْدَهُ أَفْرَغَ
مِنْ عَمَلِكَ وَأَنْتَ حُرٌّ وَقَالَ مَرَادِي وَأَنْتَ حُرٌّ مِنَ الْعَمَلِ لَمْ يَقْبَلْ ظَاهِرًا وَبَيِّنًا وَلَوْ قَالَ لَعَبْدَهُ أَنْتَ
حُرٌّ مِثْلُ هَذَا الْعَبْدِ وَأَشَارَ إِلَى عَبْدٍ آخَرَ لَعَتَقَ الْمُخَاطَبُ دُونَ الْعَبْدِ الْمُنْشَأِ إِلَيْهِ كَمَا بَيَّنَّهَ النَّوَوِيُّ
لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِالْعَبْدِ يَنْعِي عَتَقَهُ وَأَمَّا لَوْ قَالَ أَنْتَ حُرٌّ مِثْلُ هَذَا وَلَمْ يَقْبَلِ الْعَبْدُ عَتَقَ جَمِيعًا كَمَا صَوَّبَهُ
النَّوَوِيُّ خِلَافًا لِلَّاسْنَوِيِّ فِي قَوْلِهِ إِنَّمَا يَعْتَقُ الْأَوَّلُ فَقَطْ وَلَوْ قَالَ السِّدْرُ لَجَلَّ أَنْتَ نَعْلَمُ أَنَّ عَبْدِي
حُرٌّ عَتَقَ الْعَبْدَ بِإِرْقَاقِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُخَاطَبُ عَالِمًا بِحُرِّيَّتِهِ لَا إِنْ قَالَ أَنْتَ أَتَقُنُّ أَوْ تَرَى أَنَّ عَبْدِي
حُرٌّ قَلْبًا يَعْتَقُ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِيَةِ أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ لَوْ لَمْ يَكُنْ حُرًّا لَمْ يَكُنِ الْمُخَاطَبُ عَالِمًا بِحُرِّيَّتِهِ
وَقَدْ اعْتَرَفَ بِعِلْمِهِ وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ حُرِّيَّتَهُ وَلَا كَذَلِكَ الظَّنُّ وَنَحْوُهُ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ يَنْبَغِي اسْتِقْسَارُهُ
فِي الظَّنِّ وَنَحْوِهِ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ بِهِ الْعِلْمَ عَتَقَ وَالْأَمُّ يَعْتَقُ وَلَوْ أَقْرَبَ حُرِّيَّةً رَقِيقَةً خَوْفًا مِنْ أَخْذِ
الْمَكْسِ عَنْهُ وَقَصْدُ الْإِخْبَارِ كَذِبًا لَمْ يَعْتَقِ بَاطِنًا وَيَحْكُمُ بِعَتَقِهِ ظَاهِرًا عَلَى الْمُعْتَدِّ كَمَا فِي شَرْحِ الرَّمْلِيِّ
خِلَافًا لِلَّاسْنَوِيِّ فِي قَوْلِهِ لَا يَعْتَقُ لَظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا (قَوْلُهُ وَلَا فَرْقُ فِي هَذَا) أَيُّ وَقُوعِهِ بِصَرِيحٍ
انْعَتَقَ وَقَوْلُهُ بَيْنَ هَازِلٍ وَغَيْرِهِ أَيُّ غَيْرِ الْهَازِلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ هَازِلًا مَا جَدَّ كَمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ (قَوْلُهُ
وَمِنْ صَرِيحِهِ فِي الْأَصَحِّ) أَيُّ عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ وَهُوَ الْمُعْتَدُّ وَقَوْلُهُ فَكِ الرِّقَّةُ أَيُّ مُشْتَقَّةٍ كَمَا عَلَّمَتْهُ
مِمَّا مَرَّ كَأَنَّ قَالَ أَنْتَ مَفْكُوكُ الرِّقَّةِ أَوْ فَكَيْكَ الرِّقَّةُ أَوْ فَكَيْكَ رَقَبَتَكَ (قَوْلُهُ وَلَا يَحْتَاجُ
الصَّرِيحُ إِلَى نِيَّةٍ) أَيُّ نِيَّةِ الْإِقْبَاعِ لِأَنَّهُ لَا يَفْهَمُ مِنْهُ غَيْرُ الْعَتَقِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَهُوَ قَوِيٌّ فِي نَفْسِهِ فَلَمْ
يَحْتَاجْ لِقَوِيَّتِهِ بِالنِّيَّةِ بَلْ لَا عِبْرَةَ بِنِيَّةٍ غَيْرِهِ وَأَمَّا قَصْدُ اللَّفْظِ لِعِنَاءِ فَلَا يَدْرِي لِيُخْرِجَ مَا لَوْ تَلَفَّظَ بِالْأَجْعَى
بِالْعَتَقِ وَلَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ وَمَا لَوْ سَبَقَ إِلَيْهِ لِسَانُهُ أَوْ حَكَاهُ عَنْ غَيْرِهِ (قَوْلُهُ وَيَقَعُ الْعَتَقُ) أَيُّ يَحْصُلُ
وَيَنْفُذُ وَقَوْلُهُ أَيْضًا أَيُّ كَمَا يَقَعُ بِصَرِيحِ الْعَتَقِ وَقَوْلُهُ بِغَيْرِ الصَّرِيحِ أَيُّ الَّذِي هُوَ الْكِتَابَةُ مَعَ النِّيَّةِ
وَعَرَضَ بِذَلِكَ الدُّخُولُ عَلَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ كَمَا لَا يَخْفَى وَقَوْلُهُ كَمَا قَالَ أَيُّ الْمُصَنِّفِ (قَوْلُهُ وَالْكِتَابَةُ)
أَيُّ وَيَقَعُ بِالْكِتَابَةِ بِالنُّونِ فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى صَرِيحِ الْعَتَقِ وَمِنْ الصُّكْنَةِ بِالنُّونِ الْكِتَابَةُ بِالنُّونِ
الْفَوْقِيَّةِ وَهِيَ كُلُّ لَفْظٍ احْتَمَلَ الْعَتَقَ وَغَيْرَهُ (قَوْلُهُ مَعَ النِّيَّةِ) أَيُّ مَعَ نِيَّةِ الْعَتَقِ لِاحْتِمَالِهَا
غَيْرَ الْعَتَقِ وَإِنْ احْتَمَلَتْ بِهَا قَرِينَةٌ فَلَا تَكْفِي عَنْ النِّيَّةِ وَيَكْفِي قَرْنُهَا بِجُزْءٍ مِنَ الصِّفَةِ الْمُرَكَّبَةِ
مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مِثْلًا كَمَا فِي الْإِطْلَاقِ بِالْكِتَابَةِ (قَوْلُهُ كَقَوْلِ السَّيِّدِ لَعَبْدَهُ لَا مَلِكَ لِي عَلَيْكَ
لَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ) أَيُّ لَأَنِّي أَعْتَقْتُكَ وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ الْعَتَقِ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ لَأَنِّي بَعْتُكَ
مِثْلًا وَلِذَلِكَ شَرَطْتُ نِيَّةَ الْعَتَقِ كَمَا عَمَّتْ (قَوْلُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ) أَيُّ كَقَوْلِهِ لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ
لَا خِدْمَةَ لِي عَلَيْكَ أَنْتَ سَائِبَةٌ أَنْتَ مَوْلَايَ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ لَا يَسْبُدِي فَهُوَ كِتَابَةُ عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ
وَجْهِينَ وَهُوَ الَّذِي رَجَّحَهُ الْأَمَامُ وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْقُرَى خِلَافًا لِلْقَاضِي وَالْفَرَزَاوِيِّ فِي قَوْلِهِمَا أَنَّهُ

وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ هَازِلٍ
وغيره وَمِنْ صَرِيحِهِ فِي
الْأَصَحِّ فَكِ الرِّقَّةِ وَلَا يَحْتَاجُ
الصَّرِيحُ إِلَى نِيَّةٍ وَيَقَعُ الْعَتَقُ
أَيْضًا بِغَيْرِ الصَّرِيحِ كَمَا قَالَ
(وَالْكِتَابَةُ مَعَ النِّيَّةِ) كَقَوْلِ
السَّيِّدِ لَعَبْدَهُ لَا مَلِكَ لِي عَلَيْكَ
لَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ وَنَحْوُ ذَلِكَ

لغولانه من السود يعني السيادة وتدير المنزل ومثل ذلك قوله أنت سيدى وكذلك ما لو قال
 أزلت ملكى أو حكمتى عنك وصرائح الطلاق وكذا ياته وصرائح الظهار وكذا ياته كتابات هنالك
 فيها هو صالح فيه بخلاف قوله لعبد اعتد أو استبرئ رجلك وقوله لأمته أنا منك طالق فلا يقع
 به العتق وإن نواه (قوله وإذا أعتق بعض عبد) أى جزأ معينا منه كيد أو شائعا كبيع كأن
 قال أعتقت يدك أو ربك وقوله منسلا أى أو أمة وقوله جازا التصرف أى مطلق التصرف
 بخلاف غير جازا التصرف فلا يعتق عليه شئ منه حتى ما أعتقه (قوله عتق عليه جميعه) أى
 سراية لما روى النسائي أن رجلا أعتق شقصا من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأجاز
 عتقه وقال ليس لله شريك ومحل ذلك إذا كان المعتق المالك أو شريكه بأذنه بخلاف الوكيل
 الأجني فان أعتق جزأ شائعا معينا ك نصف عتق والأفلا يعتق منه شئ ولو قال لمقطوع عيين
 أعتقت عيينك أو عيينك حر لم يعتق لعدم السراية (قوله موسرا كان السيد أولا) أى أو لم يكن
 موسرا لأن الفرض أن جميع العبد له بخلاف ما إذا كان له شرك فيه فقط فإنه يشترط فيه أن
 يكون موسرا كما سيذكره المصنف بقوله وإذا أعتق شركا له في عبد وهو موسر سرى العتق إلى
 باقيه (قوله معينا كان البعض) أى كبدنه وقوله أولا أى أو لم يكن معينا أى كربعة كما تقدم
 (قوله وإذا أعتق) أى بالهمزة وقوله وفى بعض النسخ عتق أى بلا همزة ومقتضاء أن عتق
 يستعمل متعديا بار هو كذلك وإن كان الأشهر أن عتق لازم ومثل الاعتاق الاستيلاء فلو استولد
 أحد الشرى يكن الأمة المشتركة بينهما وهو موسر سرى الاستيلاء إلى نصيب شريكه أو إلى
 ما أبسر به منه كالأعتاق بل أولى لأن فعل وهو أقوى من القول ولهذا يتخذ استيلاء المخنون
 والمجبور عليه دون اعتاقهما ولهذا أيضا كان إيلاد المريض من رأس المال واعتاقه من
 الثلث وعليه لشريكه قيمة نصيبه وحصة من مهر المثل ومن أُرش البكاوة أن كانت بكرا وهذا
 إن تأخر الانزال عن تقييد الحشفة كما هو الغالب والأفلا يلزم حصته من المهر لأنه
 لم يغيب حشفته حينئذ إلا في ملكه ولا يجب عليه قيمة حصة الشريك من الولد لأن العلوق به
 حصل في ملك المستولد وصارت أمه حلالا ثم ولد ولا يسرى التبديل لأنه كتمليق العتق بصفة
 وهو لا يسرى (قوله شركا) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء المعجمة وهو مأخوذ من الشركة
 وفسره الشارح بالنصيب حيث قال أى نصيبا لأنه المتبادر ولأن الإنسان لا يتصرف في ملك
 غيره إلا بأذنه وصورة ذلك أن يقول أعتقت نصيبى منك أو نصيبى منك حرأ وأعتقت نصيبك
 مثلا وبعد أن فسر الشارح الشركة في كلام المصنف بالنصيب لكونه الظاهر زادة قوله أو أعتق
 جميعه وصورة ذلك أن يقول أعتقتك أو أنت حر ولو فسر الشركة في كلام المصنف بالمشاركة
 لم يحتاج لما زاده عليه ولا يفتى أن الاعتاق انما ينصب على حصته في هذه الصورة دون حصة
 شريكه ويسرى إليها الاعتاق كما في الصورة الأولى (قوله له) أى للمعتق وقوله فى عبد متعلق
 بقوله شركا وقوله مثلا أى أو أمة (قوله أو أعتق جميعه) أى جميع العبد وقد علمت ما فيه
 (قوله وهو موسر يباقيه) أى والحال أنه موسر بقيمة باقيه ولو كان عليه دين بقدره فلا يمنع
 الدين السراية كما لا يمنع الاعتاق وهذا هو الظاهر عند أكثرين كما قاله فى الروضة وخرج
 بقوله وهو موسر ما لو أعتق نصيبه وهو موسر فعتق نصيبه فقط ولا يسرى إلى الباقي بل هو

(وإذا أعتق) جازا التصرف
 (بعض عبد) مثلا (عتق
 عليه جميعه) موسرا كان
 السيد أولا معينا كان
 البعض أولا (وإذا أعتق)
 وفى بعض النسخ عتق
 (شركا) أى نصيبا (له فى عبد)
 مثلا أو أعتق جميعه (وهو
 موسر) يباقيه

ملك للشريك والاعتبار باليسار والاعسار وقت الاعناق كما سيذكره الشارح فلو أعتق
وهو معسر ثم أسير فلا سراية ولا تقويم كما قاله في الروضة واعلم أن شروط السراية أربعة الأول
أن يتسبب في اعتاقه باختياره ولو بنائبه كشرائه جزء أصله أو فرعه فإنه يسرى إلى الباقي
لأنه تسبب فيه باختياره وان عتق عليه قهرا في هذا المثال بخلاف ما لو ورث جزء أصله أو فرعه
فانه يعتق عليه ذلك الجزء ولا يسرى إلى الباقي لأن سبيله سبيل ضمان المنقذات وعند اتقاء
الاختيار لا يمنع منه حتى بعد اتقاها وكذا لو وهب لرقيق جزء بعض سيده فقبل فانه يعتق على
السيد ذلك الجزء فقط ولا يسرى إلى الباقي لأنه دخل في ملكه قهرا كالارث وقال في المنهاج بانه
يسرى إلى الباقي لأن الهبة هبة لسيد والاول هو الذي اعتمده الباقي وقال ما في المنهاج وجه
غريب ضعيف لا يلتفت اليه وذكر هذا الشرط فيما اذا أعتق شركاه في عبد وباقية لغيره هو
الصواب حكما في الخطيب وغيره وذكر الهنشي له فيما اذا أعتق بعض عبد وباقية خلاف
الصواب فلعله استقل نظره من هذه المسئلة إلى تلك وقد علم مما تقرر أن المراد بالاختيار ما قابل
القهر كالوورث جزء أصله أو فرعه فالاحتراز به عن ذلك فانه لا سراية فيه كما علمت وليس المراد
بالاختيار ما قابل الاكراه فانه لا يصح الاحتراز به عنه هنا لأن الكلام فيما يعتق فيه الشقص
والاكراه لا يعتق فيه أصلا الثاني أن يكون موسرا وقت الاعناق بقيمة الباقي أو بعضه كما
ذكره المصنف بقوله وهو موسر بخلاف ما لو كان معسرا بذلك وقت الاعناق فانه يعتق نصيبه
فقط ولا يسرى إلى الباقي كما مر في الثالث أن يكون المحل قابلا للنقل من شخص إلى آخر فلا
سراية في نصيب حكم بالاستيلاء فيه بأن استولد الأمة أحد الشريكين وهو معسر فيحكم
بالاستيلاء في نصيبه فقط فإذا أعتق الآخر نصيبه عتق ولا يسرى إلى نصيب الشريك المستولد
في الأصح لأن السراية تنضم النحل وهو غير ممكن هنا وكذلك الحصص الموقوفة أو المنذورة
اعتاقها بأن رقب أحد الشريكين حصته أو نذر اعتاقها فإذا أعتق الآخر نصيبه عتق فقط ولا
يسرى إلى الحصص الموقوفة أو المنذورة اعتاقها الرابع أن يعتق نصيبه كما أشار إليه المصنف
بقوله وإذا أعتق شركاه في عبد أو يعتق جميعه كما زاده الشارح بقوله أو أعتق جميعه فاعتق في
ذلك نصيبه أو لا ثم يسرى العتق إلى نصيب شريكه وكذا لو أعتق نصف العبد المشترك وأطلق
فانه يحمل على نصفه فاعتق أو لا لأن الإنسان إنما يعتق ما يملكه كما جزمه صاحب الأنوار ثم
يسرى إلى نصف شريكه وخرج بذلك ما لو أعتق نصيب شريكه فانه يفلو لانه لا ملك ولا تبعية
(قوله سري العتق إلى باقيه) أي سري العتق من نصيبه إلى نصيب شريكه كتر نصيبه أو قل
سواء كان شريكه مسلما أم لا شجورا عليه أم لا والاصل في ذلك خبر العيصين من أعتق شركاه
في عبد وكان له مال يبلغ عن العبد أي قيمة باقي العبد قوم عليه العبد قيمة عدل فأعطى شركاه
حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق عليه منه ما عتق ويستثنى من السراية ما لو كان نصيب
الشريك مستولدا أو موقوفا أو منذورا اعتاقه فلا سراية في ذلك كما علم من الشروط السابقة
ولو كان الرقيق مشتركين ثلاثة فأعتق اثنان منهم نصيبهما معا وأحدهما موسرا والآخر معسرا
سرى العتق إلى نصيب الذي لم يعتق على الموسر دون المعسر كما قاله الشيطان ولو أعتق
نصيبه من رقيق مشتركين في مرض موته فان خرج جميع الرقيق من ثلث ماله عتق نصيبه وسرى

(سري العتق إلى باقيه)

الى باقيه وان لم يخرج من التثا الانصبيه حتى فقط ولا سرايه لان المريض معسر الا في ثلث
 ماله (قوله أي العبد) أي مثلا كما ذكره فيما قبله وله تركه للعلم به من سابقه (قوله أوسرى
 الى ما أسرى به من نصيب شريكه) أي وان قل فاذا أسرى بعض نصيب شريكه سرى الى ما أسرى
 به منه فقط ويبقى الباقي على ملك شريكه والضابط أن الاعتاق يسرى الى ما أسرى به من نصيب
 شريكه كلاً أو بعضاً (قوله على الصحيح) أي على القول الصحيح وهو المعتمد (قوله وتقع
 السرايه في الحال) أي في حال تلفظه بالعتق فيسرى العتق الى الباقي بمجرد التلفظ به من غير
 توقف على أداء القيمة وأما قوله في الحديث السابق فأعطى شركاه حصصهم فعنه أنه أعطاهم
 بالقوة لأن قيمة حصصهم ناشئة في ذمته (قوله على الاظهر) أي على القول الاظهر وهو
 المعتمد (قوله وفي قول بأداء القيمة) أي وفي قول ضعيف تقع السرايه بأداء القيمة ولعله
 أخذ بظاهر الحديث السابق وقد علمت تأويله (قوله وليس المراد بالموسر هنا) أي في سرايه
 العتق وقوله هو الغنى أي الذي يملك ما يكفيه العمر الغالب كافي الزكاة (قوله بل من له من
 المال الخ) اضرب انتقالي عن قوله وليس المراد بالموسر هنا الخ وقوله وقت الاعتاق أي لأن
 العبوة باليسار وقت الاعتاق فلو أسرفه لم يسر عليه وان أسرى بعده كما مر وقوله ما ينبغي بقيمة
 نصيب شريكه أي أو بقيمة بعض نصيب شريكه كما ذكره الشارح فيما سبق بقوله أوسرى الى
 ما أسرى به من نصيب شريكه على الصحيح (قوله فاضلاً) أي حال كون ذلك فاضلاً فهو حال
 مما ينبغي بقيمة نصيب شريكه وقوله عن قوته وقوت من تلزمه نفقته الخ أي لا عن دينه فلا يمنع
 دينه ولو مستغفر السرايه كما لا يمنع الزكاة والضابط في ذلك أن يكون فاضلاً عن جميع
 ما يترك للمنسل ويصرف في ذلك كل ما يصرف في الديون وقوله في يومه وليتسه متعلق بقوته
 وقوت من تلزمه نفقته وقوله وعن دست ثوب أي جماعة ثوب وهي المسماة في عرف الناس
 بالبدلة وقوله يليق به أي بالمعتق وكذلك من تلزمه كسونه وقوله وعن سكنى يومه أي وليتسه
 والمراد أجرة ما يسكنه يومه وليتسه على ما سبق في الفلاس (قوله وكان عليه الخ) أي فيقوم عليه
 نصيب شريكه لأجل السرايه ويستثنى من التقويم صورتان لا تقويم فيهما ولو كان المعتق
 موسراً الاولى مالو وهب الاصل لقرعه شقصاً من رقيق وقبضه القرع ثم أعتق الاصل ما بقي
 في ملكه فاه يسرى الى الباقي مع اليسار ولا قيمة عليه على الأرجح لأن ذلك منزل منزلة رجوعه
 في هبته لقرعه فان له أن يرجع فيملو هبه لقرعه ولو بعد القبض • الثانية مالو باع شقصاً من
 رقيق ثم هجر على المشتري بالفلس قبل أداء الثمن فأعتق البائع نصيبه فانه يسرى الى الباقي
 مع اليسار ولا قيمة عليه لأن عتقه صادف ما كان له أن يرجع فيه فترد ذلك منزلة الرجوع (قوله
 أي المعتق) تفسير للضمير في قوله وكان عليه (قوله قيمة نصيب شريكه) أي أو قيمة ما أسرى به منه
 كما علم مما مر وللشريك مطالبة المعتق بدفع ذلك واجباره عليه فان لم يطالبه الشريك فله العبد
 مطالبته فان لم يطالبه أيضاً طالبه القاضى فلو مات أخذت من تركته ولو اختلفا في قدر القيمة
 فان كان العبد حاضراً وقرب العهد ورجع أهل التقويم وان غاب أو مات أو طال العهد صدق
 المعتق في الاظهر لانه غارم (قوله يوم اعتاقه) أي وقته لانه وقت الاتلاف وهو ظرف لقيمة
 نصيب شريكه (قوله ومن ملك) أي سواء كان الملك قهراً كالارث أو اختيارياً كالنساء

أي العبد أوسرى الى ما
 أسرى به من نصيب شريكه
 على الصحيح وتقع السرايه
 في الحال على الاظهر وفي
 قول بأداء القيمة وليس
 المراد بالموسر هنا هو الغنى
 بل من له من المال وقت
 الاعتاق ما ينبغي بقيمة نصيب
 شريكه فاضلاً عن قوته
 وقوت من تلزمه نفقته في
 يومه وليتسه وعن دست ثوب
 يليق به وعن سكنى يومه
 (وكان عليه) أي المعتق
 (قيمة نصيب شريكه) يوم
 اعتاقه (ومن ملك

والهبة والوصية ولا يصح شراء الولي لصبي أو مجنون أو فيه من يعتق عليه لأنه انما تصرف بالمصلحة ولا مصلحة له في ذلك لأنه يعتق عليه وفيه تضييع مال عليه وأما لو وهب لمن ذكر من يعتق عليه أو وصى له به فان لم تلزمه نفقته فعلى الولي قبوله ويعتق على المولى لا تنقضاء الضرر عنه حينئذ وحصول الكمال لاصله أو فرعه وان لم تلزمه نفقته فليس للولي قبوله لحصول الضرر للمولى ولو ملك أصله أو فرعه في مرض موته بلا عوض كأن ورثه أو وهب له عتق عليه من رأس المال لأن الشارح أخرجه عن ملكه فكان له لم يدخل وهذا هو المعتقد ~~كما صححه~~ في الروضة كالشرحين خلافا لما في المتأخر من نصح أنه يعتق من الثلث لكونه دخل في ملكه ثم خرج فكان متبرعا به وان ملكه بعوض عتق من الثلث جزا لانه قوت على الورثة ما بذله من الثمن ومع ذلك لا يرثه لانه لو ورثه لكان عتقه تبرعا على وارث فيتوقف على اجازة الورثة وهو منهم واجازته متوقفة على ارثه وهو متوقف على عتقه فأدى الامر الى أن الارث متوقف على الاجازة وهي متوقفة على الارث وبفاء الدور فيبطل ارثه لأن الدور باطل وما أدى الى الباطل فهو باطل هذا ان لم يكن هناك محاباة والاقتدرها به متق من رأس المال كالولد لك محاباة والباقي من الثلث ومحل ذلك ان لم يكن على المريض دين مستغرق عند موته والا فلا يعتق كله فيما اذا ملكه بعوض ولا الباقي منه فيما اذا ملكه بمحاباة بل يباع ذلك في الدين لأن عتقه يعتبر من الثلث والدين مانع منه (قوله واحد من والديه أو مولوديه) بكسر الدال فيهما فكانه قال من أصوله أو فروعه بقيد أن يكونوا من النسب فيخرج ما لو ملك واحد من أصوله أو فروعه من الرضاع فانه لا يعتق عليه وخارج بالاصول والفروع من عداها من سائر الاقارب كالاخوة والاعمام فانهم لا يعتقون بالملك لانه لم يرد فيهم نص وأما خبر من ملك ذارحم فقد عتق عليه فضعف بل قال النسائي انه منكر ولا فرق في الاصول والفروع بين المذكور والاثبات علوا أو سفلا أو اخذ الدين أو اختلاف لانه حكم متعلق بالقرابة فاستوى فيه من ذكر (قوله عتق عليه) أي عتق ذلك الواحد على من ملكه بشرط أن يكون حرا كاملا فيخرج المكاتب والمبعض فلو ملك كل منهما واحد من أصوله أو فروعه فلا يعتق عليه لتضعفه الولاء وهما ليسا من أهله وانما عتقت أم ولد المبعض بموته لانه أهل للولاء حينئذ لا تقطع الرقة عنه بالموت لانه لا رقة بعد الموت والاصل في ذلك بالنسبة للاصول قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ولا يتأتى خفض الجناح مع الاسترقاق وقوله صلى الله عليه وسلم كافي صحيح مسلم لن يجزى ولد والده الا أن يجده مملوكا فيشتريه فبعثته أي فبعثته الشرا فهو بالرفع كما قاله ابن حجر وليس المراد أن الولد يعتقه بانشاء العتق ~~كما فهمه~~ دوا الظاهري بدليل رواية فيعتق عليه وبالقسبة للفروع قوله تعالى وما ينبغي للرجل أن يقض ولدا ان كل من في السموات والارض الا أتى الرحمن عبد أو قوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون قدل ذلك على نبي اجتماع العبيدية والولدية (قوله بعد ملكه) أي عتبه (قوله) سواء كان للمالك من أهل التبرع أو لا أي فلا يشترط أن يكون أهل تبرع خلافا لقول المتأخر اذا ملك أهل تبرع الخ فتقيد به أهل التبرع غير متبرك بكتبه عليه في المنهج (قوله كسبي ومجنون) أي وسقيه وتقدم أن الولي لا يشتري لهم من يعتق عليهم وفي قبول هبته لهم تفضل

واحد من والديه أو من
(مولوديه عتق عليه) بعد
ملكه سواء كان المالك من
أهل التبرع أو لا كسبي
ومجنون .

قد علمته (فصل في أحكام الولاء) أي هذا فصل في بيان أحكام الولاء من كونه من حقوق العتق وكون حكمه حكم التعصيب عند عدمه وعدم جواز بيعه وهبته والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ادعوهم لا يأتهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فآخوانكم في الدين ومواليكم وقوله صلى الله عليه وسلم ~~كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل~~ قضاء الله أحق بشرطه أو نقيضه انما الولاء لمن أعنت أي لا لغیره كالخليف ومن أسلم على يده وحديث من أسلم على يد رجل فهو أحق الناس بمصاه وعماه اختلفوا في صحته كما قاله البزارى والمحقق فلا يرث القبط وحديث تحوز المرأة ثلاث موارث عنتها ولقبطها وولدها الذي لا عنت عليه ضعفه الامام الشافعى وغيره (قوله وهو) أي الولاء وقوله مشتق من الموالاة أي فعناه لغة الموالاة وهي المعاونة والمقاربة لان العتيق يعاون المعتق ويقرّب منه (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله عسوية أي كعسوبة النسب وقوله سبها أي سبب تلك العسوية وقوله زوال الملك عن رقيق معتق أي زوال ملك السيد عن رقيقه الذي أعتقه فعنت في كلامه بفتح التاء القوقية بمعنى العتيق وعبارة الشيخ الخطيب زوال الملك عن الرقيق بالحرية وهي أحسن وعبر بالزوال دون الازالة ليشمل ما لو كان يفرّ فعل فاعل (قوله والولاء بالمتد) أي مع نزع الواو واحترام من الولاء بكسرها وقوله من حقوق العتق أي من فوائد العتق وغرانه اللازمة له التي لا تقتنى بنفسها فلو أعتقه على أن لا ولادة عليه لغا الشرط وثبت له الولاء عليه وكذا لو أعتقه على أن الولاء لغيره ولا فرق في العتق بين أن يكون مخبرا أو معلقا بصيغة أو بتدبير أو باستيلاد أو بكتابة مع أداء النجوم أو بشراء الرقيق نفسه فانه عقد عتاقة ولا يمكن أن يكون الولاء له على نفسه فتعين ثبوته لسيد أو بشراء قريبه الذي يعتق عليه أو ارثه أو هبته أو وصية به وشال العتق ما لو كان بعبادة امرأة الغير كما في البيع الضمى والهبة الضمنية فاذا قال لغيره أعتق عبدك عني يشارفأجابه أو قال له أعتق عبدك عني مجانا فأجابه عتق عنه فیهما وكان ولاؤه له وأما اذا أعتق عبده عن غيره بغير ارثه لم يثبت الولاء له وانما يثبت للمالك خلافا لما وقع في أصل الروضة من أنه يثبت له لالملكالث ويستثنى من ثبوت الولاء بالعتق ما لو اشترى من أقر بجزئته فانه يعتق عليه ولا يثبت له الولاء عليه بل ولاؤه موقوف حتى تقوم بينة بجزئته لانه يزعم أن الملك لم يثبت له وانما عتق مؤاخذه له بقوله وما لو أعتق كافر عبدا كافر انما العتق العتيق بداد الحرب وحارب واسترق ثم أعتقه السيد الثاني فلا ولا لمعتقه الا قبل الولاء لمعتقه الثاني وما لو أعتق الامام عبدا من عبيد بيت المال فانه لا يثبت له الولاء بخصوصه بل يثبت الولاء عليه للمسلمين ولا فرق في كون الولاء من حقوق العتق بين ان يتنق المعتق والعتيق في الدين أو بختلاف فيهما فيثبت الولاء للمسلم على الكافر وبالعكس وان لم يتوارثا كما يثبت القسب والنكاح بينهما وان لم يتوارثا (قوله وحكمه الخ) الاولى أن يكون الضمير عائدا على الولاء لا على الارث بالولاء كما يقتضيه حل الشارح لان الارث لم يتقدم له ذكر لكنه معهود ذننا وربما يفهم من قوله حكم التعصيب ولان حكم الولاء يشمل الارث وغيره كولاية التزويج وتحمل المدية والتقدم في صلاة الجنازة وعمل الميت ودفنه لكن الشارح جعله عائدا على الارث لانه المقصود الاصل وما عداه تابع له (قوله أي حكم الارث بالولاء) وفي بعض النسخ أي حكم الارث به وقد علمت أن الاولى ان يكون الضمير

(فصل في أحكام الولاء)
وهو لغة مشتق من الموالاة
وشرعا عسوية سبها زوال
الملك عن رقيق معتق
(والولاء بالمتد من حقوق
العتق وحكمه) أي حكم
الارث بالولاء

عائد على الولاء لاهل الارث وقد اشرنا الى الجواب عن الشارح بأن الارث وان لم يتقدم له ذكر
 لكنه معهود ذهنا وبأنه المقصود الاصل وغيره بالتبعية له (قوله حكم التعصيب) أى حكم
 التعصيب بالنسب فلا ينافى أنه تعصيب أيضا ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لجهة
 كلمة النسب بضم اللام وفصحها أى اختلاط وقرابة كاختلاط وقرابة النسب (قوله عند
 عدمه) أى عدم التعصيب بالنسب لأن عصوبته متراخية عن عصوية النسب لقوة النسب عن
 الولاء كما يرشد اليه التنبيه في الحديث لأن المشبه دون المنسبه به ولذلك لا ترث النساء بالولاء
 الا المعلقة (قوله وسبق معنى التعصيب في الفرائض) فقد تقدم أن المراد بالعصبة من ليس له
 سهم مقدّر حال التعصيب (قوله وينقل الولاء) أى غرته وفوائده لأن المذهب أن ولأه العصبة
 ثابت لهم في حياة المعتقد والمتأخر انما هو غرته وفوائده وعلم من ذلك أن الولاء لا يورث وانما
 يورث به لانه لو ورث لاشترك فيه الرجال والنساء كسائر الحقوق وقوله عن المعتقد أى بعدمونه
 وقوله الى الذكور من عصبته أى دون سائر ورثته لانه لا يورث كما مر (قوله التعصبيين
 بأنفسهم) أى كابن المعتقد وأبيه وأخيه وهكذا وهذه صفة لازمة كما قاله الشبرا ملى لأن
 الذكور من عصبته لا يكونون الا كذلك (قوله لا كبت معتقه وأخته) أى لأن البنت مع
 الابن والاخت مع الاخ عصبه بالغير والاخت مع البنت عصبه مع الغير ومع ذلك لا ترث هنالاه
 لا يرث ههنا من أقارب المعتقد الا العصبه بالنفس فلواشترت البنت أباهما فعتق عليها ثم أعتق
 عبدا ثم مات الاب ثم مات عتيقه بلا عاصب من النسب للاب وعتيقه فقال العتيق للبنت
 لا تكوني بنت المعتقد بل لاننا معتقه المعتقد فان كان هنالك عاصب من النسب للاب أو عتيقه
 فلا نرى لها لأن معتق المعتقد متأخر عن العاصب وقد غلط في هذه المسئلة أربع مائة قاض فقالوا
 ان الميراث للبنت لانهم وأوها عصبه لولا انها عليه وقيل ان غلطهم فيما اذا اشترت اخت وأخ
 أباهما فعتق الاب عليها ثم أعتق عبدا ثم مات ثم ماتوا ولا وارث لهم من النسب فقالوا ميراثهم
 بين الاخ والاخت لانهما معتقا معتقهم وهذا غلط بل ميراثهم للاخ فقط وأشار السبكي الى
 ذلك بقوله اذا ما اشترت بنت مع ابن أباهما * وصار له بعد العتاق موالى
 وأعتقهم ثم النسبة محلت * عليه وما نوا بعده بلىالى
 وقد غلطوا ما لا فاحكم ما لهم * هل الابن بحرية وليس بىالى
 أم الاخت تبقى مع أخيها شريكة * وهذا من المذكور رجل سؤالى
 وأجاب بقوله

للابن جميع المال اذ هو عاصب * وليس لفرض البنت ارث موالى
 واعتاقها تدلى به بعد عاصب * لذا جيت فافهم حديث سؤالى
 وقد غلطت فيها طوائف أربع * مشين قضية ما وعوه بىالى

ولو أعتق أجنبي أختين لا يورثن أو لاب فاعتريا أباهما فعتق عليهما لم يكن لاحداهما ولا على
 الاخرى بالسراية لأن على كل منهما ولأه المباشر قلن أعتقهما وهو أقوى من ولأه السراية
 فاذا مات احدهما عن الاخرى ومن أعتقهما كان لهما نصف الميراث بالاختبة والباقي لمن
 أعتقهما بالولاء ولو لم يعتق عتيق أباهما فعتق عليهما بالولاء على الآخر أما ولأه المعتقد

(حكم التعصيب عند
 عدمه) وسبق معنى
 التعصيب في الفرائض
 (وينقل الولاء من المعتقد
 الى الذكور من عصبته)
 التعصبيين بأنفسهم لا
 كبت معتقه وأخته

فبالبشرة وأما ولاد العتيق فبالسراية (قوله وترتيب العصابات في الولاء) أي في غيرة وفوائده
 كالارث وولاية التزويج لا في نفس الولاء لانه يثبت لهم جميعا من غير ترتيب وقوله كترتهم
 في الارث أي في تقدم ابن المعتق ثم ابنه وان سفل ثم أبو المعتق وهكذا لومات المعتق عن ابنين ثم
 مات أحدهما عن ابن ثم مات العتيق عن ابن المعتق وابن ابنه قدم ابن المعتق دون ابن ابنه لان
 المعتق لومات يوم موت عتيقه كان الميراث لابنه ولا شيء لابن ابنه وهذا معنى ما ورد عن عمر
 وعثمان رضي الله عنهما أن الولاء للكبير يضم الكاف وفتح الباء أي للكبير في الدرجة لا في
 السن فلومات الابن الآخر وخلف تسعة بنين ثم مات العتيق عن ابن ابن المعتق المنفرد مع
 التسعة بنين الذين هم بنو ابن المعتق الآخر غيراته للعشرة بالسوية لانه لومات المعتق يوم موت
 العتيق ورثوه كذلك لانهم مستوون في القرب اليه ولو اعتق كافر مسلما ثم مات المعتق عن ابن
 مسلم وابن كافر ثم مات العتيق بعد موت معتقه ورثه ابن معتقه المسلم دون ابن معتقه الكافر
 فان أسلم الآخر قبل موت العتيق غيراته لهما وان مات في حياة معتقه غيراته لبيت المال كذا
 قال الشيخ الخطيب وتبعه الحنفي وضعفه والمعتد أنه للأب المسلم لان المعتق كالعدم لقيام
 المانع به ثم رأيت الحنفي قال بعد ما تقدم عنه إلا أن يكون له ابن مسلم فيكون ميراثه له فيعلم
 منه أن محل كون الميراث لبيت المال اذا لم يكن للمعتق ابن مسلم ولكنه خلاف الفرض ولو تكبح
 عبدا عتيقه فانت بأولاد فولادهم لموالي الأم بطريق السراية لهم من الأم لانهم انما كانوا
 أحرار باعتق أمتهم فوالى الأم قد أنعموا عليهم بالحرية فاذا اعتق الأب انفجر الولاء من موالى
 الأم الى موالى الأب أي انقطع من وقت اعتق الأب عن موالى الأم ونسبوا الى الأب لان الولاء
 فرع النسب والنسب الى الأب بدون الاتهام وانما ثبت الولاء لموالي الأم أولا لضرورة رقي
 الأب وقد زالت بعته فلما زالت عاد الى موضعه فلما انقرض موالى الأب فلم يبق منهم أحد لم
 يرجع الى موالى الأم بل يكون الميراث لبيت المال ولو اعتق الجدة والأب رقيق انفجر الولاء من
 موالى الأم الى موالى الجدة لانه كالأب فاذا اعتق الأب بعد الجدة انفجر الولاء من موالى الجدة الى
 موالى الأب لان الجدة انما جرت لكون الأب رقيقا فاذا اعتق كان أولى بالجدة لانه أقوى من الجدة
 فان مات الأب رقيقا بقي الانفجار الى موالى الجدة ولو ملك ولد من أولاد العتيقة أباه جترة ولاد
 اخوته من موالى أمتهم اليه ولا يجز ولا نفسه لانه يمكن أن يكون له على نفسه الولاء فيبقى في
 موضعه فله فرض موت الاخوة عن موالى الأم خاصة ورثتهم من حيث ان لهم الولاء على هذا
 الولد الذي له الولاء على اخوته بسبب عتق أبيهم كما قاله العلامة البرلسي (قوله لكن الاظهر في
 باب الولاء الخ) استدراك على قوله كترتهم في الارث لانه يقتضي أن الاخ يشارك الجدة في الولاء
 كالارث بالنسب وأن ابن الاخ مؤخر عن الجدة كما في الارث بالنسب وليس كذلك فيهما على
 الاظهر وهو المعقد وقوله أن أخا المعتق وابن أخيه يقدمان على جدة المعتق أي نظر الكونهما
 برنان بالبنة فان أخا المعتق ابن أبي المعتق وأما الجدة فانه يرث بالابوة لانه أبو أبي المعتق والبنة
 مقدمة على الابوة فاذا مات العتيق عن أخ المعتق وابن أخيه وجدة كان الميراث لاخته المعتق
 أو ابن أخيه دون جدته وقوله بخلاف الارث أي حال كون ذلك متلبسا بخلاف الارث وقوله
 فان الاخ والجدة شر كان أي في الارث بالنسب نظر الاشتراكهما في الادب الى الميت بالأب

(وترتيب العصابات في الولاء)
 كترتهم في الارث لكن
 الاظهر في باب الولاء أن أخا
 المعتق وابن أخيه يقدمان
 على جدة المعتق بخلاف
 الارث أي بالنسب فان
 الاخ والجدة شر كان

وكان القياس يقتضي تقديم الاخ كما في الولاة نظرا لكونه ابن أبي الميت والجد أبو ابيه
والبنوة أقوى من الابوة لكن ترك ذلك لاجتماع العصاة على عدم تقديمه عليه فشركت بينهما
وفي كلامه حذف تقديره وابن الاخ مؤخر عن الجد في الارث كما هو مؤخر عن الاخ (قوله
ولا ترث امرأة بالولاء الامن شخص باشرت عتقه) بخلاف ما اذا لم تبشر عتقه كأن كانت بنت
المعتق أو أخته فلا ترث لان الولاة لا يثبت الا لعصبة المعتق المتعصين بأنفسهم كما مر ولذلك قال
في الرحبة وليس في النساء طرأ عليه • الا اني منعت بعنق الرقبه
وقوله أو من أولاده وعتقائه فترث المعتقة من أولاده عتقها ذكورا كانوا أو إناثا ومن عتقائه
فلا ترث المرأة الامن عتقها ومن انتمى اليه بنسب أو ولاء (قوله ولا يجوز) المراد بعدم الجواز
عدم العصبة كما أشاء واليه الشارح بقوله أي لا يصح فليس المراد أنه يحرم مع العصبة كالبيع وقت
نداء الجمعة وقوله يبيع الولاء ولا هبته أي لان الولاة كالنسب فكلا لا يصح بيع النسب ولا هبته
لا يصح بيع الولاء ولا هبته ولانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته متفق عليه (قوله
وحيثئذ) أي حين اذ كان لا يجوز بيع والولاء ولا هبته وقوله لا يتقل الولاء عن مستحقه أي
الذي هو المعتق وعصبة المتعصبون بأنفسهم فثبت لهم في حياة المعتق على المذهب والمتأخر
انما هو ارثهم به فلا يرون مع وجود المعتق وان كان الولاء تابعا للجميع كما تقدم • (فصل في
أحكام التدبير) • أي هذا فصل في بيان أحكام التدبير من كون المدير يعتق بعد وفاة سيده من
ثلاث ماله وجواز بيعه في حياته الى آخر ما ذكره المصنف وسمى تدبيرا أخذا من المدير لانه تعليق
عتق بالموت الذي هو دبر الحياة ولان السيد دبر نفسه في الدنيا باستفادام الرقيق وفي الآخرة
يعتقه والاصل فيه قبل الاجماع خبر العصبة أن رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي
صلى الله عليه وسلم في دين كان عليه فقرر صلى الله عليه وسلم له حيث لم ينكر عليه يدل على
جوازه ولا ينافي ذلك بيه لان ذلك يدل على جواز الرجوع عنه بالبيع ولو هو واهم الرجل
أبو من كور الانصاري واسم القسام يعقوب وقيل بالعكس وكان معروفا في الجاهلية وأقره
الشرع وأركانه ثلاثة مدبر وهو المالك ومدبر وهو الرقيق وصيغة وكلها تعلم من كلام المصنف
وشرط في الاول عدم مباوجنون واختيار فلا يصح من صبي ومجنون ومكره كسائر عقودهم
وبصح من سفیه ومفلس ومبعض وسكران لانه مكلف حكما وكافرا ولو حريا وأما المرتد فقد سديره
موقوف فان أسلم بانت محنته وان مات مرتدا بان بطلانه وللحري حمل مدبره الكافر الا صلى
الى داو الحرب بخلاف المسلم والمرتب لبقاء علقه الاسلام فيه ولو دبر كافر مسلما أمر بزوال ملكه
عنه فان لم يفضل يبيع عليه قهرا وبالبيع بطل التدبير وان لم ينقض قبله خلافا لما يوهمه كلام
المنهاج وأما لو دبر كافر كافرا فأسلم فلا يباع عليه وهو باق على تدبيره لتوقع الحرية والولاء مع طروق
الاسلام لكن ينزع منه ويجعل عند عدل دفعا للذل عنه وشرط في الثاني كونه غير أم ولد
فلا يصح تدبير أم الولد لانها تستحق العتق بجهة أقوى من التدبير فانها تعتق من رأس المال
والمدبر يعتق من الثلث ويصح تدبير المكاتب وعكسه فيصير فيها مدبرا مكاتبا ويعتق بالاسبق
من موت السيد واداء النجوم ويصح أيضا تدبير المعلق عتقه بصفة وعكسه كما يصح تعليق عتق
المكاتب بصفة وعكسه ويمتنع في ذلك بالاسبق من الوصفين وشرط في الثالث وهو الصيغة لفظ

ولا ترث امرأة بالولاء الا
من شخص باشرت عتقه
أو من أولاده وعتقائه
(ولا يجوز) أي لا يصح
(بيع الولاء ولا هبته)
وحيثئذ لا يتقل الولاء عن
مستحقه
(فصل) • في أحكام التدبير

يشعر به وفي معناه ما مر في الضمان من الكتابة وإشارة الآخر من المفهمة وهو اتمام صريح وهو
 ما لا يحقل غير التدبير كقوله اذا مت فانت حر كما سيذكره المصنف وكذا وله دبرتك وانت مدبر
 وان لم يقل بعدم موق وقوله انت حر او حررتك او اعتقتك بعدم موق في الثلاثة واما كناية وهي
 ما يحقل التدبير وغيره كخليت سبيك او حبستك بعدم موق فيهما (قوله وهو) أي التدبير
 وقوله لغة النظر في عواقب الامور أي فيما يعقبها ويرتب عليها هل هو خير ففعله او شر فتركه
 ومنه حديث التدبير نصف المعيشة (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله عتق الخ صوابه تعليق
 عتق بالموت الذي هو دبر الحياة كما في عبارة الشيخ الخطيب وغيره ويمكن تقدير مضاف وتجهل
 عن في قوله عن دبر الحياة بمعنى الباء فكأنه قال تعليق عتق بدبر الحياة الذي هو الموت وحده
 أو مع صفة قبله لانه ولا بعده فصورة الاول أن يقول اذا مت فانت حر كما قال المصنف ويصح
 تقييده بشرط كأن يقول ان مت في هذا الشهر أو المرض فانت حر فان مات فيه عتق والا فلا
 وصورة الثاني أن يقول ان دخلت الدار فانت حر بعدم موق فيصير التدبير معلقا على دخول
 الدار فلا يصير مدبرا حتى يدخل الدار فيشترط دخوله قبل موت سيده حتى يعتق بموته فان مات
 السيد قبل الدخول فلا تدبير ولا عتق ومثل ذلك ما لو قال ان شئت فانت حر بعدم موق لكن
 يشترط في هذه المشيئة قبل موت السيد فورا فان أي بصيغة تدل على التراخي فهو موق شئت
 لم يشترط الفور وصورة الثالث أن يقول ان دخلت الدار مع موق فانت حر فليس بتدبير بل
 تعليق عتق بصفة ومثل ذلك ما لو قال شريكان لعبد هما اذا متنا فانت حر فاذا ماتا معا عتق
 بموتهما وعتقه من العتق المعلق بصفة لا من عتق التدبير لأن كلامه معلق بعتقه بموته فقط
 بل بموته وموت غيره واذا ماتا معا صار نصيب المتقدم موتا مستحق العتق بموت الآخر لانه
 معلق به فليس لو اربته يعبه وله كسبه حتى يموت الآخر وصار نصيب المتأخر موتا مدبرا بعد
 موت المتقدم لأن عتقه حيث تقدم على موت السيد فقط وصورة الرابع أن يقول ان مت ثم
 دخلت الدار فانت حر فيعتق بدخوله الدار بعد موت سيده ولو متراخيا ولو ارث كسبه قبل
 الدخول وليس له التصرف فيه بما يزيل الملك كالبيع لانه مستحق للعتق وكذا لو قال اذا مت
 ومضى شهر مثلا بعدم موق فانت حر فيعتق بمضي الشهر مثلا بعد موت السيد ولو ارث كسبه
 في الشهر وليس له التصرف فيه بما يزيل الملك كالبيع لانه مستحق للعتق وهو ليس بتدبير
 في صورتين بل تعليق عتق بصفة لانه ليس معلقا بالموت فقط أو مع شيء قبله (قوله وذكره
 المصنف) أي ذكر المعنى الشرعي وقوله بقوله متعلق يذكر (قوله ومن الخ) تقدم أن أركانه
 الثلاثة تؤخذ من كلام المصنف ومن يحتمل أن تكون شرطية وأن تكون موصولة وعلى كل هي
 واقعة على السيد كما أشار إليه التارح بقوله والسيد اذا قال الخ واهله قد واذا للإشارة إلى أن
 من شرطية (قوله قال لعبد مثلا) أي أو أمته وقوله اذا مت أنا انما ذكر الضمير المتصل
 لا قادة أن الضمير المتصل للمتكلم للخطاب وقوله فانت حر أي أو يد لحرته فيكون جميعه
 مدبرا لانه من قبيل التعبير باسم الجزم عن الكل بخلاف جرته الساتع كنصفه فان المدبر ما ذكره
 فقط ولا يسرى (قوله فهو الخ) جواب من ان كانت شرطية وخبرها ان كانت موصولة وقوله
 أي المبد تفسير للضمير وقوله مدبر أي معلق عتقه بالموت (قوله يعتق بعد وفاته) أي وحكمه

وهو لغة النظر في عواقب
 الامور وشرعا عتق عن دبر
 الحياة وذكره المصنف بقوله
 (ومن) أي والسيد اذا
 (قال لعبد) مثلا اذا
 (مت) أنا فانت حر فهو
 أي العبد (مدبر يعتق بعد
 وفاته)

أنه يعتق بعد وفاته وقوله أي السيد تفسير الضمير في وفاته فهو مستأنف بيان لحكمه (قوله من ثلثه) أي محسوباً من ثلثه وأن وقع التدبير في العدة وقوله أي ثلث ماله إشارة إلى تقدير مضاف في كلام المصنف وقوله أن خرج كله من الثلث قيداً لكونه يعتق كله وقوله والأي وان لم يخرج كله من الثلث بل خرج بعضه وقوله عتق منه بقدر ما خرج أي عتق منه بعضه بقدر ما خرج من الثلث كالنصف فالولم يكن له مال غيره عتق ثلثه فقط وقوله أن لم تجز الورثة أي ما زاد على الثلث فإن أجازوا عتق كله ومحل ذلك أن لم يكن عليه دين مستغرق للتركة والأفلا يعتق منه شيء والحيلة في عتق الجميع وان لم يخرج من الثلث بل وان لم يكن هناك مال سواء أن يقول في حال صحته أن مرضت فهذا الرقيق حر قبل مرض موتي يوم وان مت فجأة فهو حر قبل موتي يوم فإذا مات بعد التعليقين بأكثر من يوم عتق من رأس المال ولا سبيل لأحد عليه ليعكن هذا ليس من التدبير كما هو ظاهر (قوله وما ذكره المصنف) أي بقوله إذا مت فأنت حر وقوله من صريح التدبير أي فلا يحتاج إلى النية وقوله ومنه أي من صريح التدبير وقوله أعتقتك بعدم موتي أي أو أمتت حر بعد موتي أو حررتك بعدم موتي أو أنت مدبر أو دبرتك وان لم يقل بعدم موتي كما مر (قوله وبصح التدبير بالكناية أيضاً) أي كما يصح بالصريح وقوله مع النية أي مع نية التدبير لأن الكناية تحتل التدبير وغيره فحتاج إلى النية لتصرف إلى التدبير وقوله كسببت سبيلك بعدم موتي أي أو حبستك بعدم موتي مع النية فيهما (قوله ويجوز له الخ) ويجوز له أيضاً أن يطأ مدبرته لبقاء ملكه ولا يطل به تدبيره أنهم ان حبست منه صارت مستولنة وبطل تدبيرها بالاشتداد لانه أقوى من التدبير والأقوى يرفع الأضعف كما يرفع ملك العين السكاح (قوله السيد) أي الجائر التصرف حتى يصح بيعه بخلاف غير جائز التصرف كالنسيئة فإنه لا يصح بيعه وان صح تدبيره (قوله أن يبيعه) أي لانه صلى الله عليه وسلم باع المدبر كما مر في الحديث السابق ولعل المصنف اقتصر على البيع لانه هو الواو رد في الحديث ويقاس غيره من التصرفات المزيلة للملك عليه كما أشار إليه الشارح بقوله وله أيضاً التصرف فيه بكل ما يزيل الملك الخ فأشار إلى أن البيع ليس يقيد (قوله أي المدبر) تفسير للضمير المفعول وقوله في حال حياته أي حياة السيد (قوله ويطل تدبيره) أي ويطل بيعه تدبيره فيكون وجوعاً من التدبير وليس له الرجوع عنه باللفظ كقوله فصحته ونقضته كآثار التعليقات فلا يطل التدبير بذلك ولا يطل أيضاً بانه فليس انكاره وجوعاً عنه كما أن انكار الرقة ليس اسلاماً وانكار الطلاق ليس رجعة ولا يطل التدبير أيضاً بردة السيد ولا بردة المدبر صيانة لخلق المدبر عن الضياع فيعتق بموت السيد وان كانا مريدين (قوله وله أيضاً) أي كما أنه أن يبيعه وقوله التصرف فيه بكل ما يزيل الملك أي فالبيع ليس يقيد وان اقتصر عليه المصنف وهذا من ذكر العام بعد الخاص لأن التصرف المذكور يشمل البيع وغيره (قوله كهبة بعد قبضها) أي الهبة بمعنى العين الموهوبة بخلاف ما قبل قبضها لانها لا تزيل الملك حينئذ (قوله أو جعله صداقاً) أي في النكاح (قوله والتدبير تعليق عتق بصفة) أي مخصوصة وهي موت السيد فقط أو مع شيء قبله كما علم مما مر وقوله في الاظهر رأي على القول الاظهر وهو المعتمد ولهذا الاحتياج إلى اعتاق بعد الموت ولو قلنا انه وصية للعبد بعتقه لا يحتاج إلى اعتاق بعد الموت (قوله وفي قول)

أي السيد (من ثلثه) أي
ثلث ماله أن خرج كله من
الثلث والاعتق منه بقدر
ما خرج ان لم تجز الورثة
وما ذكره المصنف هو من
صريح التدبير ومنه
أعتقتك بعدم موتي وبصح
التدبير بالكناية أيضاً
مع النية كسببت سبيلك
بعدم موتي (ويجوز له) أي
السيد (أن يبيعه) أي
المدبر (في حال حياته
ويطل تدبيره) وله أيضاً
التصرف فيه بكل ما يزيل
الملك كهبة بعد قبضها
أو جعله صداقاً والتدبير
تعليق عتق بصفة في الاظهر
وفي قول

أى مرجوح فهو مقابل الاظهر وقوله وصية للعبد بعتقه أى فكاته قال وصيت لك بعتقك
بعد موتى وعليه فيحتاج الى اعتاق بعد الموت ~~كما علمت~~ (قوله فعلى الاظهر) أى الذى
هو القول بأن التدبير تعليق حتى بصفة وما ذكره من أنه لو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير
يجرى أيضا على مقابل الاظهر من أنه وصية فانظر لم يخص ذلك بالبناء على الاظهر وقوله لم يعد
التدبير أى لأن الزائل العائد هنا كالأذى لم يعد وقوله على المذهب هو المعقد (قوله وحكم
المدير فى حال حياة السيد) أى حياة سيده كما فى النسخة التى نبه عليها الشارح بعد وقوله حكم
العبد القن أى ~~حكم~~ العبد القن بكسر القاف وتشديد النون وهو من لم يتعلق به شئ من
مقتضات العتق فهو كما فى كلام النووي غير المكاتب والمدير والمعلق عتقه بصفة وأم الولد
ويستثنى من ذلك الرهن فانه يصح رهن العبد القن ولا يصح رهن المدير على المذهب الذى قطع به
الجمهور كما قاله فى الروضة فى بابه (قوله وحيثئذ) أى وحيث اذ كان حكم المدير فى حياة السيد
حكم العبد القن وقوله تكون أ كساب المدير للسيد أى التى اكتسبها فى حياته بخلاف التى
اكتسبها بعد موته فلو قال المدير اكتسبها بعد موت سيدي وقال الوارث قبله صدق المدير
بيمينه لأنه ذواليد فيرجع بيده وكذلك تقدم يمينه المدير على يمينه الوارث اذا اقاما يمينين على ما قاله
لاعتضاء بينه بيده بخلاف ما لو ادعت المدير أنها ولدت ولدها بعد موت السيد فيكون حرا
وادعى الوارث أنها ولده فسله فيكون قبيحا فان القول قول الوارث بيمينه لأنها تزعم حرته
والحر لا يدخل تحت اليد والقرض أنها حلت به بعد التدبير حتى يظهر الاختلاف المذكور لهما
لو كانت حامل به حين التدبير كان مدير اتبعها وان انفصل ل موت السيد الا ان بطل قبل
انفصاله تدبيرها بغير موتها كبيعها فيبطل تدبيره أيضا بخلاف ما لو بطل بعد انفصاله تدبيرها
أو قبله بموتها فانه لا يبطل تدبيره ان عاش فى الثانية فانه قد يعيش ويصح تدبير الحبل وحده كما يصح
احتاقه ولا يمتعه أتمه لأن الأصل لا ينسحق القصر ولا يتبع مدير اولده وانما ينسحق أتمه فى الرق
والحرية (قوله وان قتل المدير فللسيد القيمة) أى وبطل التدبير ولا يلزمه أن يشتري بقيته
بعد ايد بره بده بخلاف ما لو ألتف العبد الموقوف فانه يشتري بقيته بعد موته ويقع بده وهذا
فى الجناية عليه وأما الجناية منه فان قتل فيها أو بيع لارثها بطل التدبير بخلاف ما لو فداه
السيد فانه يبقى التدبير بحاله (قوله أو قطع المدير) أى كأن قطع يده وقوله فللسيد الارش
أى ارش القطع كنصف القيمة فى المثال المذكور وقوله ويبقى التدبير بحاله أى لبقاء الهل الذى
هو المدير بخلاف مسألة القتل السابقة فلا يبقى التدبير فيها زوال الهل كما هو ظاهر (قوله
وفى بعض النسخ وحكم المدير فى حياة سيده) أى بالاضافة الى الضمير وأما النسخة الاولى فهى
بأل وهى قائمة مقام الضمير فرجعت النسخة الاولى الى النسخة الثانية كما مرّت الاشارة اليه
(فصل فى أحكام الكتابة) أى هذا فصل فى بيان أحكام الكتابة كاستصحابها اذا سألها العبد
وكان أميناً ~~مكتسبا~~ ولزمها من جهة السيد وجوازها من جهة المكاتب الى آخر ما ذكره
المصنف والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم
فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا أى أمانة وكسبا كما فسر الشافعى رضى الله عنه بذلك وخبر
المكاتب عبد مابق عليه درهم رواه أبو داود وغيره وصح الحاكم اسناده وقال فى الروضة انه

وصية للعبد بعتقه فعلى
الاظهر لو باعه السيد
ثم ملكه لم يعد التدبير على
المذهب (وحكم المدير
فى حال حياة السيد حكم
العبد القن) وحيثئذ
تكون أ كساب المدير
للسيد وان قتل المدير
فللسيد القيمة أو قطع المدير
فللسيد الارش ويبقى
التدبير بحاله وفى بعض
النسخ وحكم المدير فى حياة
سيده حكم العبد القن
(فصل) فى أحكام الكتابة

حسن والحاجة داعية اليها لان السيد قد لا تسمح نفسه بالصق مجانا والعبد لا يتشهر للكسب
تشهره اذا علق عقده بالتعصيل والاداء ولفظها اسلامي لم يعرف في الجاهلية وسجيت كتابة
للعرف الجاري بكتابة ذلك في كتاب يوافقها واركانها اربعة مكاتب بكسر التاء الفوقية وهو
السيد ومكاتب بقصها وهو الرقيق وهو ض وصيغة وشرط في السيد كونه مختارا اهل تبرع
ولاء لانها تبرع وآية للولاء فلا تصح من مكروه وصبي ومجنون ومجبور وسفه أو فليس ولا من
مكاتب وان اذن له سيده ولا من مبعوض لانهم ليسوا أهلا للولاء وكتابة مريض في مرض موته
محسوبة من الثالث فان خرج المكاتب من الثالث كان خلف مائتين وقيمة المكاتب مائة صحت
في كله وان لم يخرج من الثالث الابعاضه كان خلف مائة وقيمة المكاتب مائة صحت في بضعه وهو
في المثال المذكور ثلثاه فان لم يحلف غيره صحت في ثلثه وتصح من كافر أصلي وسكران لا من
مرتد لان ملكه موقوف والعقود لا توقف على الجسد بشرط في الرقيق اختيار وعدم صبا
وجنون وان لا يتعلق به حق لازم بخلاف المكروه والصبي والمجنون كسائر عقودهم ومن تعلق به
حق لازم لانه اما معرض للبيع كالمهرهون والكتابة تمنع منه أو مستحق المنفعة كالمؤجر
فلا يتفرغ لا كسب ما يوفي به العيوض وشرط في العوض أن يكون مالا معلوما ولو منفعة
في الذمة مؤجلا الى أجل معلوم منجما بنجسين فاكثر كما يؤخذ من كلام المصنف فانه تعرض
لشروط هذا الركن دون غيره من الأركان وان ذكر الرقيق أيضا في قوله ان سألها العبد لكن
في شروط كون الكتابة مستحبة لا في شروط الأركان وشرط في الصيغة أن تكون لفظا ينهر
بالكتابة وفي معناه ما تفي الضمان من الكتابة وإشارة الأخرس المفهومة وهي إيجاب كقوله
كاتبك أو أنت مكاتب علي دينارين تدفعهما الي في شهرين مع قوله فان أديتهما الي فانت حر
لفظاً ونية وقبول كقوله قبلت ذلك (قوله بكسر الكاف في الأشهر) أي على الأشهر وقوله
وقيل بفتحها أي الكاف وهو مقابل الأشهر وقوله كالعنقة أي في الفتح لان العنقة بفتح
العين وهي بمعنى العتق (قوله وهي) أي الكتابة وقوله لغة مأخوذة من الكتب وهو بمعنى
الضم والجمع أي فيكون معناها لغة الضم والجمع وعجالة الشيخ الخطيب لغة الضم والجمع وهي
أولى لان الأخذ يتعلق باللفظ واللغة تتعلق بالمعنى فكان الأحسن أن يقول وهي مأخوذة من
الكتب ومعناها لغة الضم والجمع وقد تقدم أن عطف الجمع على الضم من عطف الأعم على
الأخص لان الضم جمع مع تلاصق وقيل من عطف المرادف بناء على عدم اشتراط التلاصق
في الضم (قوله لان فيها ضم نجيم الى نجيم) أي صحت بذلك لان فيها ضم نجيم الى نجيم فهو علة
لحذف ويصح جعله علة لكونها مأخوذة من الكتب الذي هو بمعنى الضم والجمع والغرض
من ذلك بيان المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي الآتي ولو أخرجه عنه لكان أظهر
(قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله عتق أي عقد عتق فهو على تقدير مضاف لانها اسم للعقد
المقتضى للعتق ولا بد من التقييد بلفظها كما في عبارة الشيخ الخطيب ومثله شرح المنهج ونسها
وشرعا قيد عتق بلفظها بعوض منجمن بنجمين فأكثر (قوله على مال) أي على أدائه وقوله
منجمن بوقتين معلومين أي مؤقت بوقتين معلومين كأن يقول كاتبك علي دينارين تأقي بهما
في شهرين فان أديتهما الي فانت حر وقوله فأكثر أي فأكثر من نجمين كثلاثة كان يقول

بكسر الكاف في الأشهر
وقيل بفتحها كالعنقة
وهي لغة مأخوذة من
الكتب وهو بمعنى الضم
والجمع لان فيها ضم نجيم الى
نجيم وشرعا عطف مطلق
على مال منجمن بوقتين
معلومين فأكثر

كاتبك على ثلاثة ذنائب تاتي بها في ثلاثة أشهر (قوله والكاتب مستحبة) أي إيجابها من السيد
 مستحب جلالا في قوله تعالى فكاتبوهم على الذنب دون الوجوب قياسا على التدبير وشراء
 القريب الذي يعتق عليه ونحو ذلك فلا تجب وإن سألهما الرقيق لتسلاية تعطى أثر الملك وتصكم
 المالك على المالك وأجرى الأمر في الأبناء على ظاهره من الوجوب لانه واسطة وأحوال
 الشرع لا تمنع وجوبها كلزكاة (قوله إذا سألهما الخ) هذه الشروط الثلاثة وهي السؤال
 والامانة والاكتساب قيود للاستصباح فان فقدوا أحدها كانت مباحة إذا بقوى رجاء العتق
 بها حينئذ وقال بعضهم السؤال ليس قيد للاستصباح وإنما هو قيد للتأكد ولا تذكر به حال
 لأنها قد ترقى إلى العتق نعم لو كاتبه مع الهزم عن الكسب وكان يكتب النجوم بطريق الفسق
 كالسرقة ونحوها كرهت كما قاله الأذرى بل إن تحقق ذلك حرمت كما هو قياس حرمة الصدقة
 والقرض إذا علم أن المتصدق عليه أو المقترض يصرف الصدقة أو ما اقترضه في محرم (قوله
 العبد أو الامة) أشار بذلك إلى أن في كلام المصنف حذف أو مع ما عطفت فالعبد ليس يقيد بل
 مثال وكان يكنى الشارح أن يقول العبد مثلا كما قاله في نظيره (قوله وكان كل منهما) أي
 العبد والامة وإن كان كلام المصنف مفروضا في العبد وقوله مأمونا أي فيما يكسبه بحيث
 لا يضيعه في معصية فالمدار على كونه لا يضيع المال وإن لم يكن عدا في دينه لترك الصلاة ونحوها
 وإنما اعتبرت الامة في ذلك للاستصباح ما يضيع ما يحصل فلا يعتق (قوله أي أمينا) لعله فسر مأمونا
 بأمينا لانه أشهر منه والأفامين بمعنى مأمون لانه فعيل بمعنى مفعول كما هو ظاهر (قوله
 مكتسبا) أي ليوثق بهصيل النجوم بخلاف ما لو كان غير مكتسب فانه لا يوثق بهصيلها حينئذ
 وقوله أي قويا على كسب ما يوفي به الخ أي لا أي كسب كان وإن كان كلام المصنف قد يوهمه
 فأشار الشارح إلى أنه ليس مراد ابل المراد أن يكون قادرا على كسب ما يوفي به ما التزمه من
 النجوم ومعلوم أن ذلك يكون إذا على مؤثته فقوله ما يوفي به ما التزمه من النجوم أي مع مؤثته
 (قوله ولا نصح) أي الكتابة وقوله الأبنال أي في ذمة المكاتب نقدا كان أو عرضا موصوفين
 بصفات السلم فلا تصح على عيين من الاعيان لانه لا يملك الاعيان حتى يورد العقد عليها فقول
 المحشى عينا أو دينا فيه نظر لأن يريد بالعين العرض وبالدين النقد وعبارة الشيخ الخطيب نقدا
 كان أو عرضا كما قلنا وبالجملة فنشرطها بالدينية لما علمت من أنها لا تصح على عين ومثل العين
 منفعة العين نعم المنفعة المتعلقة بعين المكاتب تصح الكتابة عليها مع ضمنية فهو كاتبك على أن
 تخدمني شهرا من الآن أو تخطي لي قويا بنفسك ويد شارتا في به بعد انقضاء الشهر أو نصفه
 فيشترط للصحة أن تحصل المنفعة المتعلقة بالعين كالخدمة والخطابة بالعقد وأن تكون مع ضمنية
 ولو في أثناء الشهر فلا يشترط أن تكون بعد انقضاءه فلو أجل المنفعة المتعلقة بالعين لم تصح لأن
 الاعيان لا تقبل التأجيل فكذلك المنفعة وكذا أن لم تكن مع ضمنية حتى لو اقتصر على
 خدمة شهرين وصرح بأن كل شهر نجم لم يصح لانهم ما فهم واحد ولا ضمنية ولو فرق بينهما كرجب
 ورمضان كان أولى بالفساد لانه يشترط في المنفعة المتعلقة بالعين أن تصل بالعقد كما علمت وأما
 المنفعة المتعلقة بالذمة فلا يشترط فيها الاتصال بالعقد ولا أن تكون مع ضمنية فلو كاتبه على
 بناء دارين في ذمته وجعل لكل واحدة منهما وقتا معلوما صح (قوله معلوم) أي جسا ونوعا

(والكتابة مستحبة إذا سألها
 العبد أو الامة (وكان كل
 منهما) مأمونا أي أمينا
 (مكتسبا) أي قويا على
 كسب ما يوفي به ما التزمه
 من النجوم ولا نصح (الا
 ببال معلوم)

وقدر اوصفة لانه عوض في الفقة فاشترط فيه العلم بذلك كدين السلم (قوله كقول السيد
لعبد كابتك على دينارين مثلا) أي أو أكثر كما وبعة دنانير ولو كاتب أرقاء ثلاثة على عوض
كالف منجم بنجمين فأكثر صرح لاتحاد المالك فصار كالو باع عبدا بثمن واحد ويوزع العوض
المذكور عليهم باعتبار قيمتهم وقت الكتابة مثلا اذا كانت قيمة أحدهم مائة والثاني مائتين
والثالث ثلثمائة فعلى الأقل سدس العوض وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه ويكون
ما يخص كل واحد منهم منجمين بنجمين فمن أدى منهم حصته عتق ولا يتوقف عتقه على أداء الباقي
ومن عجز نفسه منهم رقب (قوله ويكون المال المعلوم مؤجلا الى أجل معلوم) أي ليحصله
ويؤديه فلا تصح بالحال ولو كان المكاتب مبعضا يقدر عليه في الحال لأن الكتابة عقد خالف
القياس في وضعه نظرونها عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد ورفيقه ولأنها بيع ماله
بماله والمنقول عن العصابة فمن بعدهم قولوا فعلا انما هو التأجيل فادفع قيمته على المأثور عن
السلف اذ لو جاز عندنا على حال لم يتقوا على تركه مع اختلاف الأغراض خصوصا وفيه تعجيل
العتق وعلم من قولنا ولو كان المكاتب بعضا أن كتابة البعض صحيحة فبما رقب منه سواء قال
كأبت مارق منك أم قال كابتك لأنها تفيد الاستقلال باستغراقها مارق منه وتلغوف باقية
في الثانية بخلاف كتابة بعض رقيق فليست صحيحة ولو كان باقية لغيره وأذن له في الكتابة لأن
الرقيق لا يستقل فيها بالتردد لا ككتاب النجوم ثم لو أوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث الا
بعضه ولم تجز الورثة باقية صحت كتابة البعض لانه دوام وبغتر في الدوام ما لا يقتضي الابتداء
مع كونه أوصى بكتابة كله بخلاف ما لو كاتب في مرض موته بعضه وان كان ذلك البعض هو
الذي يخرج من الثلث أو أوصى بكتابة بعضه فانها لا تصح على المعتقد في ما خلا فالما جرى عليه
في شرح المنهج وتبعه الشيخ الخطيب من الصحة فيهما ولو كاتب الشريك عبدا معا معا نفسها
أو نأتهما صح ذلك ان اتفقت النجوم جفدا وصقة وأجلا وعددا ولا يشترط اتفاقها قدر الانها
تكون على نسبة ملكيم ما صرح بذلك أو أطلق ولو عجز الرقيق فحجزه أحدهما ونسخ الكتابة
لم يجز لا آخر ابقاء نصيبه على الكتابة لانه يلزم كتابة بعض رقيق وهي غير صحيحة ولا يقال بهتقر
في الدوام ما لا يقتضي في الابتداء لأن ذلك غير مطرد فقد يلحقون الدوام بالابتداء كما هنا ولو أبرأ
أحدهما من نصيبه من النجوم أو عتق نصيبه من الرقيق فعتق نصيبه منه وعتق عليه نصيب
شريكه وعليه قيمته ان أبسر وقد عاد الرق للمكاتب بأن عجز فحجزه الآخر وحيث يكون الولاء
كله وقول المحشي ان أبسر والاعاد المكاتب للرق فيه خلل وامل الا وقعت زائدة من الفساد
أو طغى بها القلم والصواب كما في شرح المنهج والخطيب وغيرهما ان أبسر وعاد الرق للمكاتب
كما قلنا فان أعسر أو لم يعد الرق للمكاتب وأدى نصيب الشريك من النجوم عتق نصيبه من
الكتابة وكان الولاء لهما وخرج بالبراء والاعتاق ما لو قبض أحدهما نصيبه من النجوم فلا
يعتق نصيبه من الرقيق وان رضى الآخر بتقديعه اذ ليس له تخصيص أحدهما بالقبض (قوله
أقله ثمان) أي ولا حدلا كثره فلا تصح على أقل من ثمان لانها لو جازت بأقل من ثمان لفعلة
العصابة فمن بعدهم لانهم كانوا يادون الى القربات والطاعات ما لم يكن وانما كان أقله ثمان
لانها مستغن عن الكتب وهو معنى الضم والجمع كما مر وأقل ما يحصل به ثمان والمراد بالنجم

كقول السيد لعبد
كابتك على دينارين مثلا
(ويكون) المال المعلوم
(مؤجلا الى أجل معلوم)
أقله ثمان

هذا الوقت وانما سمي بالنجم لان العرب كانت لاتعرف الحساب وكانوا ينون أمورهم على طلوع
 النجم فيقول أحدهم اذا طلع النجم أدبت حقت ونحو ذلك فسميت الاوقات بنجوم لذلك ثم سمي
 المؤدى في الوقت نجما أيضا وقضية كلامهم صحة الكتابة بنجمين قصيرين كساعتين وهو كذلك
 لامكان القدرة عليه كالمسلم الى معسرفى مال كثيرا الى أجل قصير كساعة فانه صحيح (قوله
 كقول السيد الى آخره) تمثيل للنجمين وقوله في المثال المذكور أى في قوله قبل ذلك كقول
 السيد لعبد كاتبتك على دينارين وقوله تدفع الى الدينارين أى في نجمين معلومين كشمسين
 وقوله في كل نجم دينار أى لانه لا يضمن بيان عدد النجوم وقسط كل نجم منها وقوله فاذا أدبت
 ذلك أى المذكور من الدينارين وقوله فانت حر أى عند أداء ذلك وتقدم أن ذلك أعنى فاذا
 أدبت ذلك فانت حر لا بد منه لفظا وأنية ولو اخذ السيد الكتاب في قدر النجوم
 أو الاجل ولا يئنه أو لكل بينة محال فان لم يتفقا على شئ فسخها الحاكم أو هما أو أحدهما كما في
 البيع ولو أدنى الرقيق كتابة وأنكر السيد أو وارثه حلف المنكر لان الأصل عدم ما يدعيه
 الرقيق ولو قال السيد كاتبتك وأنجمن أو محجور على صدق ان عهده ذلك ولو مات السيد
 والمكاتب عن يمينك على الوارث عتق عليه فان كان ثم زرجية انفسخت كما لو اشترى أحد
 الزوجين الآخر وانقضى زمن خيار البائع (قوله وهى الخ) الضمير عائدة على الكتابة الصحيحة
 كما اشار اليه الشارح حيث قال أى الكتابة الصحيحة واعلم أن الكتابة المذكورة لا تنسخ
 بالجنون ولا بالانغماء ولا بالجور سواء كان ذلك من السيد أو المكاتب لان اللازم من أحد الطرفين
 لا ينسخ بشئ من ذلك كإرهن ويقوم ولئى السيد مقامه في قبضه ويقوم الحاكم مقام المكاتب
 في إلهاءه ان وجد له مالا ولم يأخذ السيد استقلالاً وثبتت الكتابة وحل النجم وحلف السيد على
 استحقاقه ورأى أن له مصلحة في الحرية فان استقل السيد بالقبض عتق لحصول القبض
 المستحق وان رأى الحاكم أنه يضيع اذا أفاق لم يؤذعه كما قاله العزالي قال الشيخان وهذا
 حسن وان لم يجد له مالا مكن السيد من التجهيز والفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قبضه وعليه
 مؤته فان أفاق أو ارتفع الجور ونظر له مال كان حمله قبل الفسخ دفعه الى السيد ونقض
 تجهيزه وفسخه وحكم بعنته (قوله من جهة السيد) أى من جانيه وقوله لازمة أى لانها
 عقدت لحظ المكاتب لالحظه فكان فيها كإرهن (قوله فليس له) أى للسيد وقوله فسخها
 أى الكتابة وكذلك الضمير في قوله بعد لزومها لرعل المراد بقوله بعد لزومها بعد تمام عقدها لانها
 تلزم بمجرد العقد (قوله الآن يجهز المكاتب الخ) استثناء من قوله فليس له فسخها وقوله عن
 أداء النجم متعلق بقوله يجهز وقوله أو بعضه أى بعض النجم غير الواجب في الإتياء فان عجز عن
 بعضه الواجب في الإتياء فليس للسيد الفسخ ولا يحصل التقاض فيه لان السيد أن يدفع له غيره
 وللمكاتب رفعه للحاكم ليرى فيه رأيه ويفصل الأمر بينهما وقوله عند الحل أى وقت الحل
 وهو بكسر الحاء المهملة ولو استعمل سيده لجهز عند الحل سن أمهاله مساعدة في تحصيل
 النجوم ليحصل العتق أو لبيع عرض وجب أمهاله لبيعه أو لأحضار ماله من دون مسافة
 القصر وجب أمهاله أيضا لانه كالحاضر بخلاف ما لو كان فوق ذلك فلا يجب أمهاله لطول
 المدة وله أن لا يزيد في مدة الأمهال على ثلاثة أيام ولو كان لكساد سلعتة لأم المدة المقترة

كقول السيد في المثال
 المذكور لعبد تدفع الى
 الدينارين في كل نجم دينار
 فاذا أدبت ذلك فانت حر
 (وهى) أى الكتابة الصحيحة
 (من جهة السيد لازمة)
 فليس له فسخها بعد لزومها
 الآن يجهز المكاتب عن
 أداء النجم أو بعضه عند الحل

شرعا فليس له الفسخ فيها وله الفسخ فيما زاد عليها ولو جهل المكاتب الصوم أو بعضها قبل المحل
فإن امتنع السيد من القبول لفرض كونه حفظه وخوف عليه كأن جهله في زمن نهب لم يجبر
على قبوله وإن امتنع لافرض أجبر على القبول أو الإبراء لأن للمكاتب غرضا صحيفا في تجهيز
العقود أو تقييده ولا ضرر على السيد فإن أبي قبض عنه القاضي وعقود المكاتب بقبضه
إن أدى الكل ولو أدى المكاتب سيده بمال فقال السيد هذا حرام فإن كان له مئة على ذلك
سمعت وإن لم يكن له مئة حلف المكاتب أنه ليس بحرام ويقال للسيد حينئذ خذ أو أبرته
فإن أبي قبضه القاضي عنه وعقود المكاتب إن أدى الكل فإن نكل عن الحلف حلف السيد
أنه حرام لفرض امتناعه منه (قوله كقوله) أي المكاتب وقوله عجزت عن ذلك أي
أداء النجم أو بعضه وقوله فللسيد حينئذ أي حين أذبح المكاتب عن أداء النجم أو بعضه
عند المحل وقوله فسخها أي الكتابة بتعذر العوض عليه (قوله وفي معنى العجز امتناع
المكاتب من أداء النجوم مع القدرة عليها) أي على النجوم وامتناعه من أداء النجوم مع القدرة
عليها جائز لأنه جائز من جهته كما سيأتي ولو غاب المكاتب عند المحل فللسيد فسخ
الكتابة بنفسه وبما حكم متى شاء ولو كانت غيبته دون مسافة القصر على الأشبه في المطلب وهو
المعتد وقد هاهنا الكفاية بمسافة القصر قال الشيخ الخطيب وهذا هو الظاهر وتبعه المحقق وهو
ضعيف ولو حضر ماله مع غيبته فليس للمالك إلا ما منه بل يمكن السيد من الفسخ لأنه لو حضر
وبما عجز نفسه أو امتنع من الأداء (قوله والكتابة من جهة العبد المكاتب) أي من جابه
وقوله جائز أي لأنها عقدت لحظ نفسه لالحظ السيد كل من بالنسبة إلى المرتبة (قوله فله)
أي للمكاتب وقوله بعد عقد الكتابة أي بعد علمه بالقبول وقيد بذلك لأنه هو المتوهم وقوله
تجهيز نفسه أي كأن يقول عجزت نفسي وقوله بالطريق السابق أي وهو أن يجهز عن أداء النجم أو
بعضه عند المحل وهو ليس بقيد لأنه أن يجهز نفسه ولومع القدرة على أداء النجوم وعبارة الشيخ
الخطيب وله تجهيز نفسه ولومع القدرة على الكسب وتحصيل العوض (قوله وله أيضا) أي كما
أن له تجهيز نفسه وقوله فسخها أي الكتابة وقوله متى شاء أي في أي وقت شاء وقوله وإن كان معه
ما يوفي به نجوم الكتابة أي سواء كان معه ما يوفي به نجوم الكتابة أم لا يجوزها من جهته ولومع
القدرة على النجوم (قوله وأفهم قول المصنف متى شاء أن له اختيار الفسخ) أي في أي وقت فعل
هذا مراد الشارح لأنه هو الذي يفهم من قوله متى شاء (قوله أما الكتابة الفاسدة الخ) مقابل
لقوله أي الكتابة العجيبة والكتابة الفاسدة هي ما اختلفت صحتها بشرط كشرط أن يبيعه
كذا أو كتابة بعض رقيق أو فساد عوض مقصود كخمر أو فساد أجل كنجم واحد والكتابة
الباطلة هي ما اختلفت صحتها باختلال ركن من أركانها ككون أحد العاقلين صيبا أو مجنونا
أو مكرها أو عقدت بغير مقصود كدم فهذا هو الفرق بين الفاسدة والباطلة والقاسد والباطل
عندنا بمعنى الافي موضع بسيرة منها الحج والعارية والخلع والكتابة • واعلم أن الكتابة الباطلة
ملغاة الافي تعلق معتبر بأن يقع من يصح تعليقه كأن يقول كاتبك على زقدم أو على مئة فإن
أعطيت ذلك فانت حر فلا تلتفي فيه وأن الكتابة الفاسدة كالعجيبة في استقلال المكاتب بكسبه
وفي أخذ أرش جنابه عليه وفي أنه يعق بالاداء السيد وأنه يتبعه إذا عتق كسبه وكل من العجيبة

كقوله عجزت عن ذلك
فللسيد حينئذ فسخها وفي
معنى العجز امتناع المكاتب
من أداء النجوم مع القدرة
عليها (و) الكتابة (من جهة
العبد) المكاتب جائز
فله بعد عقد الكتابة تجهيز
نفسه بالطريق السابق وله
أيضا (فسخها متى شاء) وإن
كان معه ما يوفي به نجوم
الكتابة وأفهم قول المصنف
متى شاء أن له اختيار الفسخ
أما الكتابة القائمة

والفاسدة عظم معاوضة لكن المقلب في الاولى معنى المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق ولذلك
 كانت كالتعليق في أنه لا يمتنع بغير أداء المكاتب كإبرائه وأداء غيره عنه وفي أنها تبطل بموت
 سيده قبل الاداء وفي أنه تصح الوصية به وفي أنه لا يصرف له سهم المكاتبين من الزكاة وفي أنه
 يصح اعتناقه عن الكفارة وتعليقه للغير كيبيعه له وفي منعه من السفر وفي جواز وطء الامة المكاتبية
 كآية فاسدة وتحالف الكتابة الفاسدة كلام من الكتابة العيصية والتعليق في أن للسيد فسخها
 بالقول **كان يقول فسختها** وفي أنها تبطل باغما السيد ونحوه ويحجر السفه عليه وفي أن
 المكاتب يرجع على السيد بما أدى ان يتي ويبدله ان تلف وكان له قيمة والسيد يرجع على المكاتب
 بقيته وقت العتق لقساد المعاوضة ثم ان اتحد واجب السيد والمكاتب كأن كانت قيمة
 المكاتب دنائير لكونها نقد البلد مع كونه كاتبه على دنائير نقاصا أي سقط واجب كل في مقابلة
 واجب الآخر ولو بلا رضا منهما أو أحدهما كسائر الديون المتعدة ثم ان لم يكن هناك فاضل
 لأحدهما كأن كاتبه على عشرة دنائير وكانت قيمته كذلك فالامر ظاهر والاربع صاحب
 الفضل به فاذا كاتبه على دينارين وكانت قيمته عشرة وقع التقاص في دينارين ورجع السيد
 عليه بقية وعكسه بعكسه هذا ان كانا قد بن كما مثلنا فان كانا متقومين فلا تقاص أو مثلين
 قضيتهما فصيل حاصله جريان التقاص فيهما في الكتابة دون غيرها وصورة ذلك في الكتابة أن
 يكاتبه على بر مثلا وتكون المعاملة في بلد الكتابة بالبر مثلا فيكون نقد البلد هو البر فتكون قيمة
 المكاتب منه فيحصل التقاص حينئذ (قوله فاختارته من جهة المكاتب والسيد) فلكل فسختها
 متى شاء فان فسختها أحدهما أشهد بفسختها احتياطا وتحترزا من التصاحدا لا شرطاً فلو قال السيد
 بعد قبضه المال كنت فسخت الكتابة فأنكر المكاتب فعلى السيد البينة فن لم يكن معه بينة
 صدق المكاتب بيمينه لأن الأصل عدم الفسخ (قوله وللمكاتب) بفتح المثناة الفوقية وليس
 للسيد التصرف في شيء من مال المكاتب ولا اعتناقه عبده ولا تزويج أمته وقوله التصرف أي
 الذي لا تبرع فيه ولا خطر أي خوف كما أشار إليه الشارح بقوله يبيع وشراء وإيجار ونحوها
 بخلاف ما فيه تبرع كصدقة وهديّة وهبة فليس له التصرف بذلك بغير إذن سيده كما أشار إليه
 الشارح بقوله لا هبة ونحوها وكذلك ما فيه خطر كقرض وبيع نسبته وان استوثق برهن
 أو قبيل فليس له ذلك إلا بإذن سيده وليس له شراء من يعتق عليه إلا بإذن سيده أيضا وإذا اشتراه
 بإذنه تبعه رقا وعتقا وله شراء من يعتق على سيده والملك فيه للمكاتب ثم ان عجز نفسه عتق على
 سيده لدخوله في ملكه وله أيضا شراء من يعتق على سيده ثم ان عجز نفسه عتق ذلك الجزء على
 سيده ولا يبرى إلى الباقي وان اختار سيده الفسخ لانه دخل في ملكه قهرا وشرط السراية
 الاختيار كما مر ولا يصح اعتناقه ولا كآته ولو بإذن سيده لتضمن ما الولاء وليس هو من أهله وله
 شراء أمة للتجارة وليس له وطء أمته ولو بإذن السيد لأنها رباح جلت فئات بالطلاق فان خالف
 ووطئ فلا حد عليه لأنها ملكه والولد منه نسيب ويتبعه رقا وعتقا ولا تصير الامة به أم ولد لا نعتاده
 وقيما عملوا كآلآيه وله أن يتزوج بإذن سيده (قوله يبيع وشراء وإيجار) قد عرفت أن غرض
 الشارح بذلك تقييد التصرف في كلام المصنف بما لا تبرع فيه ولا خطر وقوله وهو ذلك أي
 المذكور من البيع والشراء والاجارة (قوله لا هبة ونحوها) أي كهدية ومنفعة نعم

فاختارته من جهة المكاتب
 والسيد (وللمكاتب التصرف
 فيما في يده من المال) يبيع
 وشراء وإيجار ونحو ذلك
 لا هبة ونحوها

ما تصدق به عليه من فهو لحوم وخبز مما العادة فيه أكله وعدم بيعه اهداؤه لغیره على النص
 في الائم (قوله وفي بعض نسخ المتن ويملك المكاتب التصرف فيما فيه ثنية المال) أي زيادته
 كالبيع والشراء لا فيما فيه نفسه واستهلاكه كالهبة والصدقة ونحوهما (قوله والمراد) أي
 من كلام المصنف وقوله ان المكاتب يملك بعقد الكتابة منافعها وأكسبه أي قوله التصرف فيها
 بما لا تبرع فيه ولا خطر كما أشار إليه بقوله الا أنه محجور عليه لاجل السيد في استهلاكها بغير
 حق أي اهلا كما بغير عوض كان يتبرع بها فلا يجوز له ذلك من غير إذن السيد (قوله ويجب
 على السيد الخ) أي لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الايتاء بذلك لان القصد
 منه الاعانة على العتق ولو تعدد السيد واتحد المكاتب وجب الخط على كل سيد واستثنى من
 وجوب الايتاء مالو كاتبه في مرض موته والثالث لا يحتمل أكثر من قيمته ومالو كاتبه على منفعة
 ومالو أبرأه من التجوم أو باعه من نفسه أو أعتقه ولو بعوض فلا يجب شيء في ذلك (قوله بعد
 صحة كتابة عبده) خرج بذلك الكتابة الفاسدة فلا حظ فيها لان المقلب فيها التعليق بالصفة وهي
 لا توجد الا ان أدى ما كاتبه عليه فلو حظ عنه منه شيأ لم توجد الصفة فلا يعتق (قوله أن يضع)
 ويقوم مقام الوضع الدفع كما سيذكره الشارح بل هو ظاهر الآية حيث عبر فيها بالايتاء ومعناه
 الاعطاء وأثر المصنف كغيره الوضع لانه أولى من الدفع كما سيذكره الشارح أيضا (قوله من
 مال الكتابة) أي بعض مال الكتابة الذي هو التجوم وهو حال مقدم من ما يستعين به (قوله ما)
 نكرة موصوفة كما أشار إليه الشارح بقوله أي شيأ وأشار بتكثيره الى أن الواجب وضع شيء
 ولو أقل مقول ولو كان مال الكتابة أقل مقول كسبي بزوجه حظ بعضه كسبة (قوله يستعين
 به على أداء نجوم الكتابة) أي لاجل تحصيل العتق فعلم أن وجوب ذلك قبل العتق (قوله
 ويقوم مقام الخط أن يدفع له السيد جزأ معلوما) أي لحصول الاعانة بذلك على العتق فقد حصلت
 الفائدة المقصودة من الخط بالدفع المذكور وان كانت محققة في الخط موهومة في الدفع كما
 سيذكره الشارح وقوله من مال الكتابة أي من جنس مال الكتابة وان كان من غير مالها بل
 وان كان من غير جنسه جاز (قوله ولكن الخط أولى من الدفع) استدراك على قوله ويقوم مقام
 الخط أن يدفع له السيد الخ وكون كل من الخط والدفع في النجم الاخير أولى منه فيما قبله لانه
 أقرب الى العتق وكونه ربعاً أولى من غيره فان لم تسمع به نفسه فكونه سبعاً أولى من غيره روى خط
 الربع التساق وغيره وخط السبع مالك عن ابن عمر رضي الله عنهما (قوله لان القصد بالخط
 الخ) لانه لا ولوية الخط من الدفع وقوله محققة في الخط أي لانه اذا حظ عنه شيأ من مال الكتابة
 سقط عنه حصلت الاعانة بذلك على العتق قطعاً وقوله موهومة في الدفع أي لانه قد يصرف
 المدفوع في جهة أخرى (قوله ولا يعتق المكاتب الا بأداء جميع المال) أي بقي عليه شيء
 منه ولو دونهما لا يعتق منه شيء لقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب قن ما بقي عليه درهم ولهذا
 لو قتله غير سيده وجب له القودان كافاً والا فالقيمة فانه باق على ملكه ولو قتله سيده فليس عليه
 سوى الكفار ومع الاثم ان تعدد ولو قطع طرفه ضمنه لبقاء الكتابة المقضية لكونه كالاجنبي
 بخلافه في القتل فان الكتابة قد زالت زال محلها ومات رقيقاً وبذلك يلغز فيقال لنا شيء يضمن
 بعضه ولا يضمن كله ولو جنى المكاتب على سيده قسلاً أو قطعاً لزمه قوداً وأرض ويكون الارض

وفي بعض نسخ المتن ويملك
 المكاتب التصرف
 فيما فيه ثنية المال والمراد
 أن المكاتب يملك بعقد
 الكتابة منافعها وأكسبه
 الا أنه محجور عليه لاجل
 السيد في استهلاكها بغير
 حق (ويجب على السيد)
 بعد صحة كتابة عبده
 (أن يضع) أي يحيط (عنه
 من مال الكتابة ما) أي شيأ
 (يستعين به على أداء نجوم
 الكتابة) ويقوم مقام الخط
 أن يدفع له السيد جزأ معلوماً
 من مال الكتابة ولكن الخط
 أولى من الدفع لان القصد
 بالخط الاعانة على العتق
 وهي محققة في الخط
 موهومة في الدفع (ولا
 يعتق المكاتب الا بأداء
 جميع المال

عمله ومحاسبه كسبه لانه معه كالأجنبي كما ترفان لم يكن معه ما يفي بذلك فلوارث أو السيد
 تهيئه دفع الضرر عنه ولو جنى على أجنبي قسلا أو قطع عارسه قودا أو الاقل من قيمته والارث
 والفرق بين جنايته على سيده حيث وجب فيها الارث بالغام بالغ وجنايته على الأجنبي حيث
 وجب فيها الاقل من قيمته والارث أن واجب جنايته على السيد لا تعلق له برقبته بخلاف
 واجب جنايته على الأجنبي وفي اطلاق الارث على دية النفس تغليب فان لم يكن معه مال يفي
 بالواجب يحزمه السيد والخاتم يطلب المستحق ثم ان لم ترد قيمته على الارث يبيع كله وان زادت
 قيمته على الارث يبيع منه بقدره وبقيت الكتابة فيما بقي لما في ذلك من الجمع بين الحقوق فاذا
 أتى حصته من النجوم عتق وللسيد فداءه بأقل الامر من قيمته والارث ويبقى على كتابته
 وعلى المستحق قبول الفداء ولو أعتقه أو أبرأه من النجوم بعد الجناية عتق ولزمه الفداء لانه
 فوت متعلق حق الجنى عليه بخلاف ما لو عتق بأداء النجوم بعد الجناية فلا يلزمه الفداء لانه
 لم يفوت متعلق حق الجنى عليه ولا يصح بيع رقبة المكاتب كتابة صحيحة لاستحقاقه
 العتق كالمستولدة هذا ان لم يرث المكاتب بالبيع فان رضى به جاز لان رضاه فسخ للكتابة كما
 جزم به القاضي حين في تعليقه فان الحق له وقد رضى بإبطاله وهبته كبيعه ولو قال رجل مثلا
 للسيد أعتق مكاتبك على ألف مثلا ففعل عتق ولزمه ما التزم كالو قال أعتق مستولدة بك على كذا
 لان المقصود بذلك فكك من الرق كفتك الاسير بخلاف ما لو قال أعتقه عتق على كذا فانه لا يلزمه
 ما التزم ولكن يعتق عن المعتق في الاصح ولا يستحق المال ويحرم على السيد التمتع بمكاتبته
 لا اختلال ملكه فيها ويجب عليه بوطئه مهر ما فادفعه له ما ولا احد عليه لانها ملكه والولد حر
 نسيب وصارت به مستولدة مكاتبه فتعتق بالاسبق من أداء النجوم أو موت السيد وولد المكاتب
 الرقيق الحادث بعد الكتابة يتبعها رقا وعتقا وهو عتق للسيد فلو قتل فقوته له وموته من
 كسبه وأرث جنايته عليه ومهره ان كان أتى وما فضل وقف فان عتق فوله والا فليس له كافي
 الاثم في جميع ذلك وللسيد مكاتبته استقلالها كما جرم به الماوردي لان الحاصل له كتابة تبعية
 لاستقلالية وقضية تقييد المصنف بالاداء قصر الحكم عليه وليس مراد ابل مثله الا برأ من
 النجوم وحوالة العبد سيدها على أجنبي ولا يصح عكسه ولا يصح بيع النجوم فلو باعها السيد
 وأدى المكاتب النجوم الى المشتري لم يعتق ويطالب السيد المكاتب بها والمكاتب المشتري بما
 أخذ فان أداها المكاتب بعد ذلك للسيد عتق لا يقال يبيع السيد لها يتضمن الاذن للمشتري
 في قبضها ومقتضى ذلك أن يعتق المكاتب يقبض المشتري لها لانه كالوكيل لانا نقول الاذن
 الذي تضمنه البيع انما كان في مقابلة سلامة العوض ولم يسل له العوض لقصد البيع فلم يبق
 الاذن ولو سلم بقا ومفالفرق بينه وبين الوكيل أن المشتري يقبض لنفسه والوكيل يقبض للسيد
 نعم لو أذن السيد للمشتري في قبضها بعد البيع مع العلم بقصد البيع عتق يقبضه لانه قبضها
 للسيد حيث ذلوا أداها السيد وخرج ما أداه مستحقا بان أن لا عتق ولو كان السيد قال عند
 أدائها أنت حر لانه بناء على ظاهر الحال من صحة الاداء وقديان عدمها وكذا لو خرج ما أداه
 معيبا ورده السيد بالعيب فانه يبين أن لا عتق (قوله أي مال الكتابة) قال في كلام المصنف
 نافية عن المضاف اليه أو للعهد والمعهود هو مال الكتابة (قوله بعد القدر الموضوع عنه من

أي مال الكتابة بعد القدر
الموضوع عنه من

جهة السيد) أي غير القدر الذي وضعه عنه السيد فالمراد بجمع مال الكتابة ما عدا هذا القدر وهذا فيما إذا وضع عنه السيد شيئا من مال الكتابة فلو لم يضع عنه السيد شيئا وبقي عليه القدر الواجب حظه عنه لم يعتق لأن هذا القدر لم يقطع عنه ولا يحصل التقاوس كما قاله في الروضة لأن للسيد أن يؤتبه من غيره وليس للسيد تمييزه ليجزعه عن هذا القدر لأن له عليه مثله فيرفعه المكاتب لما كمل يرى فيه رأيه ويفصل الأمر بينهما (فصل) أي هذا فصل فهو خبر لمبتدأ محذوف ويصح أن يكون التقدير فصل هذا محله فيكون مبتدأ خبر محذوف وهذا أولى من الأول لأن المبتدأ مقصود لذاته والخبر انما أتى به لأجل المبتدأ فهو أولى بال حذف ولك أن تجعل الخبر على الاحتمال الثاني الجار والمجرور بعده أو متعلقه وجعله منصوبا بفعل محذوف تقديره اقرأ مثلاً بخلاف الأولى وإن كان جائزا لما يلزم عليه من حذف الجمله بتمامها وأما جعله مجرورا بحرف جر محذوف والتقدير انظر في فصل فلا يجوز لما فيه من حذف الجار وإبقاء عمله خلافا لما اشتهر من تمييزه وانما جاز جعله مبتدأ على الاحتمال الثاني لأنه معرفة بالعلية فان أسماء التراجم بالكسر كأسماء الكتب من قبيل علم الجنس بخلاف أسماء العلوم فانها من قبيل علم الشخص كما قاله الجمهور وهو المشهور ولكن لم يرض بعض المحققين التفرقة بين أسماء الكتب وأسماء العلوم لأنها تحكم والحق أنهم من قبيل علم الشخص إذا لم تعتبر تعدد الشيء بتعدد محله أو من قبيل علم الجنس إذا اعتبر تعدد الشيء بتعدد محله والراجح الأول لأن تعدد الشيء بتعدد محله تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية فحقي علم الفقه مثلاً القواعد المخصوصة المستحضرة في ذهن زيد وعمر وهكذا ومعنى أسماء الكتب وأسماء التراجم الالفاظ المخصوصة باعتبار ردالتهاعلى المعاني المخصوصة على المختار من الاحتمالات السبعة المشهورة التي أبدعها السيد الجرجاني في معنى المكتوب هل هو الالفاظ فقط أو المعاني فقط أو النقوش فقط أو الالفاظ والمعاني أو الالفاظ والنقوش أو المعاني والنقوش أو الثلاثة وانما كان الأول هو المختار لأن المعاني غير مستقلة بل تتوقف على الالفاظ اقادة واستفادة والنقوش لا تيسر لكل أحد في كل زمن فلا يصلح أن يكون كل منهما مدلولاً ولا جرم مدلول لكن تعتبر الالفاظ بقيد دلالتها على المعاني كما علمته مما سبق لا مجردة عن ذلك لأنها حينئذ لا تنفد (قوله في أحكام أمتها الأولاد) أي كتبوت الاستيلاء وحرمة البيع والرهن والهبة وجواز التصرف فيها بالاستخدام والوطء والابارة والاعارة وعقدها من رأس المال بموت السيد والظرفية في ذلك من ظرفية الدال في المدلول باعتبار الالفاظ كما علم لأنه يستحضر المعاني أولاً ثم يأتي بالالفاظ على طبقها كما يستحضر الشخص الظرف ثم يأتي بالظروف على طبقه وتصح ظرفية المعاني في الالفاظ فتكون من ظرفية المدلول في الدال باعتبار السامع لأنه يسمع الالفاظ ويفهم منها المعاني فالالفاظ قوالب للمعاني بهذا الاعتبار وانما اعتبر بالاحكام بصيغة الجمع لتعدد الاحكام كما علم مما مثلناه ولو عبر بحكمها بالافراد لا وهم مجتزأ النطق به أنه حكم واحد وإن كان ذلك يدفع بأنه مفرد مضاف فقيم وعبر بصيغة الجمع في أمتها الأولاد ليكون من مقابلة الجمع بالجمع المقضية للقيمة ولو آحادا فيشعر ذلك بالاكتماء بولد واحد من كل أم ولا يشترط تعدد الولد وأمتها بضم الهمزة وكسر هاء مع فتح الميم وكسر هاء جمع أم وأصلها أمهة بدليل جمعها على ذلك لأن الجمع يرد الاشياء الى أصولها وقيل جمع أمهة أصل أم ويقال في جمعها

جهة السيد

فصل في أحكام

أمتها الأولاد

أيضا أمات واختلف فقال بعضهم يقال أمهات للناس وأمات للبهائم وقال آخرون يقال فيهما
أمهات وأمات لكن أمهات أكثر في الناس وأمات أكثر في البهائم ويمكن رد الأول الى هذا بأن
يقال مراد القائل به أمهات للناس أكثر وأمات للبهائم أكثر وأشد الزعم شري للمأمون
وانما أمهات الناس أوعية * مستودعات وللاياه أبناء

والاصل في ذلك خبر أئمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه رواء ابن ماجه والحاكم
وصححه إسناده وخبر أمهات الاولاد لا يعن ولا يوهن ولا يورثن يستقيم بها سيدها مادام حيا فإذا
مات فهي حرة رواء الدارقطني والبيهقي وصححا وقته على عمر وخالف ابن القطان فصحه وقعه
الى النبي صلى الله عليه وسلم وحسنه وقال رواه كلهم ثقات وخبر العيصين قلنا يا رسول الله
انما أتى السبايا ونصب أثمانهن فماتن في العزل قال صلى الله عليه وسلم ما عليكم أن لاتفعلوا
ما من نسمة كاتنة الى يوم القيامة الا وهي كاتنة فلو لان الاستيلاء يمنع من البيع لاستحقاقها
العتق لم يكن لعزلهم نجبة الاثمان فائدة وخبر العيصين ايضا ان من أشرط الساعة أن تلد الامة
ويبتا وفي رواية ربهما أي سيدها قائم الواسم مقام أبيه وأبوه حرة فكذا هو ولما كان كالجزة منها
استحققت العتق بولادته وهذا هو المراد من قوله صلى الله عليه وسلم في مارية القبطية لما ولدت
سيدا ابراهيم أعنتها ولدها فالعنى أثبت لها - فصاق العتق لأنه أعنتها بالفعل ولذلك قالت
عائشة رضي الله عنها مات رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولادوهما ولا عبدا ولا أمة
وكانت مارية من جله ما خلفه صلى الله عليه وسلم ولم يثبت أنه أعنتها في حياته ولا علق عتقها
بوفاته وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال نبيعها وقد خالطت لحومنا لحومها ودماؤها نادماها
وعن عثمان رضي الله عنه فحوى واشترى عن علي ~~ع~~ كرم الله وجهه أنه خطب يوما على منبر
الكوفة فقال في أثناء خطبته اجتمع رأيي ورأي عمر أن أمهات الاولاد لا يعن وأنا الان أرى
يعن فقال له عبدة السلمي رضي الله عنه وأيتك مع رأي عمر وفي رواية مع الجماعة أحب
الينهن رأيك وحملك فأطرق رأسه ثم قال اقضوا فيه ما أنتم قاضون فأي أكره أن أخالف
الجماعة فجموع هذه الاحاديث عضد بعضها بعضا فلو ~~حكم~~ حكمكم بحصة ييهها نقض حكمه
لخالفتها الاجماع وما كان في ذلك من الخلاف بين القرن الاول فقد انقطع وانعقد الاجماع على
منع بيعها وأما خبر أبي داود عن جابر كذا يبيع سرارينا أمهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وسلم
حي لا يرى بذلك بأسا فأجيب بأنه منسوخ على فرض اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك
مع كونه قبل النهي أو أنه منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالا واجتهادا فيقدم عليه
ما نسب اليه صلى الله عليه وسلم قولاً ونصاً وهو نهي صلى الله عليه وسلم عن بيع أمهات الاولاد
كلمة رفاقه وان كان نصيا لفظا لكنه نهي معني وبالجمله فيحصل أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بذلك
ويكون قبل النهي فيكون منسوخا ويحصل أنه لم يشعر بذلك ولكن نسبة اليه مجاز باجتهاده حيث
غلب على ظنه أن النبي صلى الله عليه وسلم اطاع عليه وأقره وتطير ذلك ما ورد في الخبر أن ابن عمر
رضي الله عنه قال كذا خبر أربعين سنة لا نرى بذلك بأسا حتى أخبرنا رافع بن خديج رضي الله عنه
أنه صلى الله عليه وسلم نهي عن الخبايرة فكذاها (قوله واذا أصاب الخ) الواو الاستئناف كما اشهر
والمراد الاستئناف التصوي لا البيان لأن الاستئناف التصوي أن تكون الجملة مستأنفة لا تعلق

(واذا أصاب)

لها بكلام قبلها وأجبت لم يسبقها كلام والاستئناف البياني أن يكون الكلام واقعا في جواب
سؤال مقدّر نشأ من الكلام السابق وما هنا ليس كذلك وقال بعضهم لا يظهر أنها زائدة لأن واو
الاستئناف هي الداخلة على مضارع مرفوع حقه النصب أو الجزم فحولنا كل السكت وتشرب
اللين والواو الزائدة هي التي يكون دخولها في الكلام كترتيبها بالنسبة إلى أصل المعنى المقصود
ومن ثم قال في النهاج إذا أحبل الخ بغير واو وعبر المصنف بأدون أن لأن إذا اللتين وللمنظنون
الغالب وجوده كما هنا بخلاف أن فأنها المشكوك والموهوم والتأدرا لا ترى قوله تعالى إذا قمتم إلى
الصلاة فاعسلوا وجوهكم إلى أن قال جل من قائل وإن كنتم جنبا فاطهروا فإن قيلم إلى
الصلاة والوضوء مما يتكرر كثيرا فغيره بأذا والجنابة وطهرها من النادر فغيرها بان ولا يرد قوله
تعالى ولئن متهم أو قتلتم لآلئ الله تمسرون حيث عبر فيه بان مع أن الموضع لا إذا لان التعبير فيه بان
لكثرة اللغو عن الموت حتى ما و كأنه مشكوك فيه على أن الموت في الجهاد ليس محققا وإنما المحقق
مطلق الموت وهو ليس مرادنا للمعنى والله أعلم أن ما تخافونه من الموت أو القتل في الجهاد ليس
محققا حتى تتقاعدا عن الجهاد بسبب خوفكم منه وعلى فرضه تمسرون إلى الله فيجازيكم
عليه وإنما عبر بأذا في نحو قوله وإذا من الناس ضم مع أن الموضع لان مبالغة في تخويفهم
واخبارهم بأنه لا بد من أن يسهم شيء من الضروان قل كما يفهم من التعبير بالمس وتنكير الضم
فلا ينافي أن الموضع لان كما يدل عليه قوله وإن تصبهم سيئة فإن أصابه السيئة لهم من النادر
وأنما عبر المصنف بأصاب لكون الغالب أصابة السيد لأمته وإن كان المدار على حبها منه
بأصابة أو غيرها فلذلك استدرك الشارح على المصنف بقوله أو لم يصبا ولكن استدخل الخ
ولو عبر بجعلت لكان أولى وأعم ووجه الأولي أنه لا يشترط القصد ووجه الأعمى أنه بشمل
ما استدرك به الشارح على المصنف ولذلك عبر في المنهج وغيره بجعلت (قوله أي وطني) أي
أدخل حقيقته وهذا تفسير مراد لان الأصابة أعم من الوطء فأنها تكون بدون دخول جميع
الحقيقة والوطء لا يكون إلا بدخول جميعها وأيضا يقال أصاب السحاب الموضع بمعنى أمطره
وأصاب زيد ما لا يعني وجده ويقال أصاب بمعنى أتى بالصواب إلى غير ذلك (قوله السيد) أي
البالغ فلا ينفذ إيلاد الصبي وإن لحقه الولد عند مكان كونه منه لان النسب يكفي فيه الامكان
احتياطاً ومع ذلك لا يحكم بيلوغه لان الأصل عدمه وبذلك يلغز فيقال لنا بغير بالغ
ولا يشترط كونه عاقلاً فينفذ إيلاد الجنون وكذلك السقي فينفذ إيلاده على المعقد بخلاف
المقلس فلا ينفذ إيلاده على المعقد لأنه كالراهن المعسر خلافاً لمن قال بأنه ينفذ إيلاده لانه
كالمرضى ولا بد أن يكون السيد حراً كله أو بعضه فينفذ إيلاد البعض في أمته التي ملكها
يعضه الحر لا يقال أنه لا يصح اعتاقه لانه ليس أهلاً للولاء لا نقول لارق بعد الموت فمبونه الذي
يحصل به عتق أم ولده يتنى كونه ليس أهلاً للولاء ومن ثم صح تدبيره وخروج بقولنا في أمته ما لو
أحبل البعض أمة فرعه فإنه لا ينفذ إيلاده لها لان الأصل البعض لا يثبت له شبهة الاعضاف
في مال فرعه لما فيه من الرق بخلافه في أمته فإنه من أهل الملك التام فيما ملكه يعضه الحر وخارج
بالحر كله أو بعضه الرقيق المأذون له في التجارة فلا ينفذ إيلاده لامة التجارة وكذلك المكاتب
لا ينفذ إيلاده لأمته وإن عتق قبل موته فقول الشيخ الخطيب ثم مات رقيقاً قبل المجرى أو بعده

أي وطني (السيد)

ليس بقيد ثم ان وطئها مع العتق أو بعده وأمكن كون الولد من هذا الوطء بأن ولدته ستة أشهر
 فأكثر منه ثبت الاستيلاء لظهور العلق مع الحرية وبعد ها ولا تنظر الى احتمال العلق قبلها
 تغليباً لجانب الحرية (قوله مسلماً كان أو كافراً) أي أصلياً لأن المرتد إذا يلاذه موقوف بكلمة كان
 مات مسلمتين نفوته وان مات مرتدتين عدم نفوته قال الأمر الى أن الشرط أن لا يموت
 على ردةه ولذلك قال الحنفى أو كافراً أصلياً أو مرتداً الميعت على ردةه وصكان على الشارح
 أن يعم أيضاً بقوله مكرهاً ومختاراً جاهلاً أو عالماً كما يعلم من شرح الخطيب (قوله أمته)
 أي التي فيها ملك وان قل وان كان ظاهر الاضافة يقتضى أن جميعها ملكه فيشمل حينئذ
 ما لو استولد الأمة المشتركة فينفذ استيلاءه في نصيبه ويسرى الى نصيب شريكه ان أيسر
 بقيته والا فلا يسرى ويثبت في حصته خاصة فاذا وطئ شريكه الآخر بعد ذلك ثبت الاستيلاء
 في حصته فقط ولا يسرى الى حصته شريكه الاول ولو كان موسراً لان السراية تتضمن النقل
 وحصته الشريك الاول بعد ثبوت استيلاءه لا تقبل النقل والمراد الملك ولو تقدر ان حمل ما لو
 استولد الأصل أمة فرعه فانه يقدر ان تقال ملكها اليه قبيل العلق اذ لم تكن مستولدة للفرع
 ودخل في قول المصنف أمته ما لو اشترى أمة بشرط العتق واستولدها فانه ينفذ استيلاءه وعتق
 بموته وان كان ذلك لا يجزى به عن الشرط لانه ليس باعتناق فيصدق عليه أنه لم يوف بالشرط وان
 عتقت بموته بخلاف ما لو مات المشتري الأمة بشرط العتق قبله واستولدها وارثه فلا ينفذ
 استيلاءه والفرق أن استيلاء نفس المشتري غير مانع من الوفاء بالشرط لممكنه من عتقها قبل
 موته واستيلاء الوارث مانع منه لعدم تمكنه من عتقها وكذلك لو اشترى الابن أمة بشرط العتق
 واستولدها أبوه فلا ينفذ استيلاءه على المعقل لان الوفاء بالشرط مع استيلاء المشتري ممكن
 ولا يمكن مع استيلاء أبيه ومثل ذلك ما لو وصى بعتق جارية ثم مات وخرجت من الثلث فاذا
 استولدها الوارث لا ينفذ استيلاءه لاقضائه الى ابطال الوصية ولا سبيل الى ابطالها بعد موت
 مورثه تنفيذ الفرض ولونذر التصديق بمن جارية أو بها نفسها لم ينفذ استيلاءه لها ويلزمه بيعها
 والتصديق بنفسها في الاولى ويلزمه التصديق بها في الثانية ودخل أيضاً في قول المصنف أمته ما لو
 استولد الأمة المكاتبه أو لفرعه والمدة كذلك ويطل تدبيرها وكذلك المعلق عتقها بصفة
 والمرهونة واستولدها وهو موسراً ومعتراً ولم تسع في الدين أو بيعت فيه ثم عادت له فان بيعت فيه
 ولم تعد له لم ينفذ استيلاءه ومثل ذلك يقال في الجانية جناية توجب مالا متعلقاً بقيتها رجلية
 التركة التي تعلق بها دين واستولدها الوارث فيجبري فيها تفصيل المرهونة فيقال ان كان موسراً
 نفذ الاستيلاء وكذلك ان كان معتراً ولم تسع في الدين أو بيعت فيه وعادت اليه فان بيعت فيه
 ولم تعد اليه لم ينفذ ولو كانت المستولدة كافرة وليست مسلمة وسيت بطل استيلاءها لانها صارت
 قنسة بنفس السبي ولا يعود يعود ملكها لانا بطلناه بالكلية فان كانت مسلمة لم تسترق ومثل
 المستولدة الكافرة في بطلان استيلاءها اذا استرققت مستولدة الحربى اذا استرق ولوقهرت
 مستولدة الحربى سيدها عتقت في الحال لانها ملكت نفسها وملكها أيتها المهر فان داو الحرب
 دارتلك فكل من غلب على شيء منها ملكه (قوله ولو كانت سائداً) أي أو نفسها وأما بذلك الى
 أنه لا فرق بين أن يكون الوطء معسلاً أو وسراً ما عارض بخلاف المحرم لانه كلوط في المهر فانه

مسلم كان أو كافراً (أمته)
 ولو كانت سائداً

لا يثبت به الاستيلاء وكذلك النسب ومنها الاولى استدخال المني المحترم فيه فلا يثبت به الاستيلاء
 خلافا للقبوري (قوله أو محرمله) أي بنسب أو رضاع أو مصاهرة كأنه بنسب أو رضاع
 وزوجة أبيه أو ابنة وقوله أو من زوجة أي وهي ملكة أو ملكة فرعه ومنها المكتوبة فينقذ استيلاءها
 كما تقدم التنبيه عليه (قوله أو لم يصبا) أي أو لم يطأها وأشار بذلك إلى أن قول المصنف أصاب
 ليس يقيد وقد تقدم أنه لو عبر بصحبت لكان أولى وأعم ويمكن جعل قول المصنف أصاب كناية عن
 لازمه غالباً وهو الحبل فيكون من قبيل الكناية المقررة في فن البان كما قاله الشبرايملي (قوله
 ولكن استدخلت) أي أمته لا أمة فرعه فاستدخالها ذكر أصله أو منبه المحترم ليس كوطئه
 إذ لا شبهة في فعلها هي بخلاف وطئه فأمته قيد لا بد منه هنا (قوله أو ماء المحترم) أي الذي
 خرج منه على وجه غير محترم ولا بد أن تستدخله في حال حياته بخلاف ما لو استدخلته بعد موته
 لأنها انتقلت بالموت إلى ملك الوارث ويثبت به جيتذ النسب والارث وهذا متفق عليه إذا
 انفصل في حياته واستدخلته بعد موته وأما إذا انفصل بعد موته فموتة فموتة بخلاف قبيل يثبت به
 النسب والارث أيضاً وقيل لا يثبت به النسب والارث لأنه انفصل عن جنة منفكة عن الحل
 والحرمة والمراد المحترم ولو في الواقع فدخل ما خرج بوطء محليته وهو يظنها أجنبية وخرج غير
 المحترم وهو ما خرج على وجه محترم كالزنا والاستحشاء واللواط فلا يثبت به الاستيلاء بخلاف
 ما لو تلذذ بمقعد البر فقط فأمنى فإن منبه يكون محترماً لأنه خرج على وجه صحيح ولو اختلط المحترم
 بغيره فب الاستيلاء دلالة وجده مقتض وغيره مقتض فيغلب الأول على الثاني (قوله فوضعت حياً
 أو ميتاً) أي فوضعت كاه في حياة السيد فتعق بموته حينئذ فإن لم تضعه إلا بعد موته تبين عتقها
 بموته ويترتب عليه اكسابها فتكون لها من حين الموت فإن انفصل بعضه ولم يتصل ببقية لم تعق
 إلا بقسم انفصاله ولا يصير مستولدة إلا بعد انفصاله كاه على العقد (قوله أو ما يجب فيه غزاة)
 أي ولو أحد توأمين وأن لم يتصل ثانيهما لوجود الولادة بأولهما بخلاف انفصال بعض الولد
 ككاه (قوله وهو ما الخ) في منبه تغيير أعراب المتن المحلي لأن ما في محل نصب بوضعت
 في كلام المصنف وفي محل رفع في كلام السارح ولذلك قال أي لحم بالرفع مراعاة لصنيعه
 ولوراعى صنيع المصنف لقال أي لحماً بالنصب (قوله تبين) أي ظهر وقوله فيه أي في ذلك اللحم
 كالمضغة التي تظهر فيها صورة الآدمي ولو في جرم منه كوجه ويد ولو نظراً كما يدل عليه تنكير شيء
 في قول المصنف شيء من خلق آدمي ولذلك قال المحشي ولو كان التصوير في بعضها كفي فيما يظهر
 قاله العلامة الطبرلاوي ومثله العلامة البرلسي بخلاف التي لم يظهر فيها ذلك ولو قال أهل
 الخبرة أنها لو بقيت لتصورت وإن انقضت بها العتة لأن المدار هنا على ما يسمى ولد أو لم يوجد
 وفي العتة على براءة الرحم وقد وجدت ولو كان لشخص أمتان فوطئ إحداهما حملت منه
 ثم وضعت علقته فأخذتها الأخرى ووضعها في فرجها فضلفت ووضعها وادام نصر الأولى أم
 ولد وهل تصير الثانية أم ولد أم لا وقع في ذلك تردد واستقر الشبرايملي أنها لا تصير مستولدة
 لأن الولد لم ينحدر من منبها ومنبه ويلحقه الولد في الحالة المذكورة (قوله من خلق آدمي) أي
 من صورة خلق الآدمي وقوله وفي بعض النسخ من خلق الآدميين أي من صورة خلق جنس
 الآدميين فبأول النسخة الثانية النسخة الأولى (قوله لكل أحد) أي من أهل الخبرة وغيرهم

أو محرمله أو من زوجة
 أو لم يصبا ولكن استدخلت
 ذكره أو ماء المحترم
 (فوضعت) حياً أو ميتاً أو
 ما يجب فيه غزاة وهو (ما)
 أي لحم (تبين فيه شيء من
 خلق آدمي) وفي بعض النسخ
 من خلق الآدميين لكل
 أحد

بأن لم تحف على أحد وقوله أو لاهل الخبرة أى فقط بأن خفيت على غير أهل الخبرة وظهرت لهم فقط وقوله من النساء أى لا ربيع منهن واقتصاره عليهن للغالب والأقلهن ريجلان أو رجل وامرأتان من أهل الخبرة ولو اختلف أهل الخبرة فقال بعضهم فيها ضرورة وقال بعضهم ليس فيها صورة قديم المثلث على الثانى لأن معه زيادة علم (قوله ريثبت بوضعها ماذكر) أى من الحى أو الميت أو ما تحجب فيه غرة كونها مستولدة لسيدها أشار الشارح بذلك الى أن المترتب أو لا على الوطء وما ألحق به كونها مستولدة لسيدها وما ذكره المصنف من الأحكام مترتب عليه ولذلك جعل بعضهم جواب الشرط صارت أم ولد للسيد وبعضهم جعل جواب الشرط عتقت بموته وكل صحيح لكن الأولى جعله صارت مستولدة للسيد لأنه المترتب أو لا وما عدا مترتب عليه كما علت (قوله وحيتنذ) أى وحين اذ صارت مستولدة لسيدها فصيروا مستولدة لسيدها فترتب عليها ما ذكره المصنف لكن يلزم على منفع الشارح خلوا الشرط عن الجواب لأنه أخرج قول المصنف حرم الخ عن كونه جوابا فكان الاظهر أن يقول ولذلك قال حرم الخ (قوله حرم عليه بيعها) أى ولو بشرط العتق أو ضمنيا أو لمن تعتق عليه كأمه لها أو فرعها أو من اقتر بجزيةها (قوله مع بطلانه) أى لا مع محته ودفع بذلك توهم أن المراد أنه يحرم مع محته كالبيع وقت نداء الجمعة وتقدم أنه لو حكم بعهدة بيعها حاكم نقض حكمه لمخالفته الاجماع ولو قال المصنف لم يصح التصرف فيها بما يزيل الملك لكان أولى وأخصر لكن لا يشمل ذلك الرهن الآن يقال انه يزيله حكما لانه يؤول الى كونها تباع في الدين غالبا وقوله أيضا أى كالحرم (قوله الامن نفسها) أى الا يبيعها لنفسها فمن معنى اللام وقوله فلا يحرم ولا يطل أى بل يحل ويصح لانه عقد عتاقة وحل ذلك ان كان السيد حرا كاملا فان كان مبعضا لم يصح لانه ليس من أهل الولاء في الحال ولو باعها جزأ منها صح وسرى الى باقيها لانها عقد عتاقة كما علت والسراية على السيد ويكون الولاء كما لو أعتق بعض رقيقه لكن لا يلزمها قيمة ما سرى اليه العتق وكبيعتها من نفسها هبتها لها وقرضها لنفسها ويجب عليها في صورة القرض رد مثلها الصورى وهو جارية مثلها فالبيع لها ليس بقيد ثم لا يصح وقفها (قوله وحرم عليه أيضا) أى كالحرم عليه بيعها وقوله رهنها وهبتها أى مع بطلانها أيضا ولعل الشارح لم ينبه على ذلك هنا انك لا على علمه بما قبله بالمقايضة (قوله والوصية بها) أى ولو لنفسها وهل تصح كتابتها أو لا قولان أحدهما لا تصح لانها عقد على رقبته كالبيع والهبة لغيرها والثانى نعم لانه لا منافاة بين الكتابة والاستيلاء وتعتق بالاسبق منهما (قوله وجاز له) أى السيد وهو عطف على حرم وقوله بالاستخدام أى طلب الخدمة بجميع أنواعها لانها كالقائمة في جميع الأحكام الا ما استثنى (قوله والوطء) أى وطئها بخلاف وطء أمها وبنتها وحل جواز وطئها اذا لم يكن هناك مانع والموانع كثيرة تسأل الله تعالى أن يكفينا شر الموانع منها كونها محرما له بنسب أو رضاع أو مصاهرة ومنها كونها من زوجة ومنها كونه مبعضا فان وطأه حرام لانه تمتع بجملته مع أن بعضه مملوك لسيدته ومنها كونها مسلمة وسيدتها كافر ومنها كونها مكاتب (قوله وبالإجارة) أى وبإزالة التصرف فيها بالإجارة بأن يوافقها بخلاف ما لو أجزاها لنفسها لان الإجارة ليست بعقد عتاقة كالبيع واذا مات السيد قبل فراغ الإجارة بطلت لانها خرجت عن ملك السيد وملكك منفعة نفسها مع ضعف الإجارة بالتأخير عن الاستيلاء فلا

أولاهل الخبرة من النساء
وريثبت بوضعها ما ذكر
كونها مستولدة لسيدها
وحيتنذ (حرم عليه بيعها)
مع بطلانه أيضا الامن
نفسها فلا يحرم ولا يطل
(و) حرم عليه أيضا رهنها
وهبتها والوصية بها (وجاز
له التصرف فيها بالاستخدام
والوطء) وبالإجارة

آجرها ثم استولدها ثم مات لم تنسخ الاجارة كآلو آجر عبده ثم أعققه فانه لا تنسخ الاجارة لان
اعتاقه ينزل على ما يملكه دون ما أخرجه عن ملكه بالاجارة فيعتق مملوك المتفعة مدة الاجارة
(قوله والاعارة) أي بأن يعبرها غيرها وهل له أن يعبرها بنفسها أو لا قال الشيخ الخطيب
بالأول يجوز استعارة نفسه من مستأجره وخالف العلامة الرملي فقال ليس له أن يعبرها بنفسها
لان الرقيق لا يملك وان ملكه سيده بخلاف الحر فانه يملك ولا يشك عليه وقف العبد على نفسه
لانه خرج عن ملك السيد وصار الملك فيه لله تعالى فأنشبه الحر (قوله وله أيضا) أي كماله ما تقدم
وقوله أرض جنابة عليها أي كأن قطعت يدها فيجب على الجاني نصف قيمتها السيدها وقوله وعلى
أولادها التابعين لها أي وهم الحادوثون من زوج أو زنا بعد الاستيلاد كما سيأتي في قوله
وولدها من غيره بمنزلتها (قوله وقيمتها اذا قتلت) فاذا قتلها شخص وجبت عليه قيمتها وتكون
لسيدها وقوله وقيمتهم اذا قتلوا فاذا قتلهم شخص وجب عليه قيمتهم وتكون للسيد لقاء الملك
عليها وعلى أولادها (قوله وتزوجها بغير اذنها) فيزوجها جبراً بالملك ولو كان مبعوضاً وقوله الا ان
كان السيد كافراً وهي مسلمة فلا يزوجه أي بل يزوجه الحاكم لانه لا ولاية للكافر على المسلمة
(قوله واذا مات السيد) أي قبلها بخلاف ما اذا مات قبله فاذا مات معها أو شك في السابق
والمعية فانظر كيف يكون الحكم هكذا قال العلامة البرلسي وقد يقال كما قاله ابن قاسم الحكم
العتق في الاولى بناء على أن العلة تقارن المعلول وعدم العتق في الثانية للشك في سبب الحرية
لا احتمال وموتها قبله والاصل درام الرق (قوله ولو يقتلها) أي بقصد الاستحجال ويكون هذا
مستثنى من قاعدة من استعمل بشي قبل أو انه عوقب بحرمانه فهي قاعدة أغلبية فان قتلت فيه
قالا مر ظاهراً وان وجبت الدية نهى في ذمتها (قوله عتقت) أي بلا خلاف لما مر من الأدلة حيث
قال فيها فهي حرة عن دبر منه أي بموته فعن معنى الباء والدبر بمعنى الموت وأخرجه لانه لا دبر
الشيء آخره (قوله من رأس ماله) أي وان أحبلها في مرض موته لان الاستيلاد حصل
بالاستمتاع فأشبه اتفاق المال في الذوات والشهوات المباحة ولهذا تحسب من رأس المال
ولو أوصى بها من الثلث وتلغو وصيته بخلاف ما لو أوصى بحجة الاسلام من الثلث فانها تحسب
من الثلثان وسعها الثلث والا كملت من رأس المال وبخلاف التدبير فان المدبر يعتق بموته
من الثلث لانه تبرع والاستيلاد استمتاع (قوله واذا عتق أولادها) أي التابعين لها وهم
الحادوثون بعد الاستيلاد فان عتقهم من رأس المال لانهم مستحقون للعتق تبعاً لها (قوله
قبل دفع الديون) أي ولو لله تعالى كالمسألة وقيل مؤن التجهيز أيضاً وقوله والوصايا أي
ولو لجهة عامة كالفقراء (قوله وولدها الخ) وولد المكتوبة الحادوث بعد الكتابة يتبعها رفاً وعتقاً
ولاشي عليه وولد المعلق عتقها بصفة لا يتبعها الا ان كانت حاملاً به عند التعليق وعند وجود
الصفة أو عند التعليق فقط أو وجود الصفة فقط فان لم يكن موجوداً عند التعليق ولا عند
وجود الصفة بأن حدث بعد التعليق وانفصل قبل وجود الصفة لم يتبعها في العتق (قوله أي
المستولدة) تفسير للضمير المضاف اليه وقد عرفت حكم ولد غيرها (قوله من غيره) أي بخلاف
ما اذا كان من سيدها فانه حر كما هو ظاهر (قوله أي غير السيد) تفسير للضمير المضاف اليه مع
اعادة المضاف لانه المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد (قوله بأن ولدت الخ) تصوير لولدها

والاعارة وله أيضاً أرض
جنابة عليها وعلى أولادها
التابعين لها وقيمتها اذا قتلت
وقيمتهم اذا قتلوا وتزوجها
بغير اذنها الا ان كان السيد
كافراً وهي مسلمة فلا يزوجه
(واذا مات السيد) ولو قتلها
له (عتقت من رأس ماله)
وكذا عتق أولادها (قبل)
دفع الديون التي على
السيد (والوصايا التي
أوصى بها) (ولدها) أي
المستولدة (من غيره) أي
غير السيد بأن ولدت

من غيره وقوله بعد استيلادها أي بخلاف ما لو ولدته قبل استيلادها من زوج أوزنا فإنه لا يتبعها في العتق بموت السيد ولا يمنع عليه التصرف فيه بل يتصرف فيه بما شاء من سائر التصرفات لحدوثه قبل استحقاق الحرية للام ولو اختلفت مع الوارث بأن ادعت أن الولد حدث بعد الاستيلاء وقال الوارث بل قبله صدق الوارث لا يقال ترجح هي يدها لأننا نقول هي تدعى حرية والحر لا يدخل تحت السيد بخلاف ما لو اختلفا في المال الذي في يدها بأن ادعت أنها اكتسبته بعمول السيد وقال الوارث بل قبله فإنه تصدق لأن اليد لها (قوله بمنزلتها) أي في جميع ما مر لسريان الاستيلاء إليه فإن القرض أنه حدث بعد الاستيلاء نعم ليس له وطء بنت مستولدة لأنها بنت موطوءة والتعليل بذلك جرى على الغالب والأقاسم استدخالها منه الذي ثبت به الاستيلاء كذلك كما علم من عرفان وطئ تلك البنت وجبت منه فهل تصير مستولدة كما لو كانت ولدا المكاتب فإنه يصير مكاتباً ينبغي أن تصير مستولدة فإن قيل ما فائدة ذلك مع أنها تعتق بموت السيد من غير ذلك أوجب بأن فائدة الإيمان والتعاليق وسكت المصنف عن أولاد أولاد المستولدة وحكمهم أنهم أن كانوا من أولادها الأناث فهم كآ ولادها فيتبعونها في العتق بموت السيد وأن كانوا من أولادها الذكور فلا يتبعونها بل يتبعون أمهاتهم لأن الولد يتبع أمه وفقاً وحرية (قوله وحينئذ) أي وحينئذ كان ولدها من غير الحاصل بعد الاستيلاء بمنزلتها وقوله قال ولد الذي ولدته أي من زوج أوزنا وقوله للسيد أي مملوك للسيد وقوله يعتق بموته أي لسريان الاستيلاء إليه كما علمت ويمنع عليه التصرف فيه بما يمنع عليه فيها ويجوز له استعماله وإجارته وإعازته وإجباره على النكاح إن كان أمي لأن كان ذكراً ويعتق بموت السيد وإن كانت أمه قد ماتت في حياة السيد كما قاله في الروضة لأنه حق استمقه في حياة أمه فلا يسقط بموتها ولو اعتق السيد مستولدة قبل موته لم يعتق ولدها تبعاً لها فإذا مات السيد بعد ذلك عتق بموته (قوله ومن أصاب) أي أو لم يصبها بل استدخل ذكره أو منبه المحترم في صورة النكاح فالأصاية ليست بقصد فيه بل المدا على حبها ولو بالاستدخال المذكور بخلافه في الزنا فالولد استدخلت الأمة ذكر حرثاً ثم فطقت منه فالولد حرثاً لا لأنه ليس يرث من جهته وتجب قيمة الولد عليه للسيد ويرجع بها عليها بعد العتق قاله البغوي في فتاويه ومشله المجنون فيما يظهر ولو منعها (قوله أي وطئ) تفسير مراد كما تقدم وقوله أمة غيره مقابل لقوله فيما تقدم أمته (قوله بنكاح) أي بسبب نكاح لم يقر حرثاً فيه أخذ من قول الشارح ما لو غزا الخ فهو مقابل لهذا المقدر (فرع) لو نكح حرثاً رية أجنبي ثم ملكها ابنه أو عبد جارية ابنه ثم عتق لم ينفسخ النكاح وإن كان لا يجوز للاب نكاح أمة ابنه لأنه دوام ويفتقر في الدوام ما لا يفترق في الابداء ولا تصير مستولدة بإحبالها بعد ملك ابنه لها في الأولى وبعد عتقه في الثانية كما قاله الشيخان لأن النكاح حاصل محقق فيكون واطناً بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما إذا لم يكن نكاح فإنه يكون واطناً بشبهة الملك ولو ملك المكاتب زوجة سيده الأمة انفسخ نكاحه لأنه ملك لسيد (قوله أوزنا) أي منه وإن كان هناك شبهة منها بخلاف العكس كما ساقى (قوله وأحبالها) أي الواطئ واخذ ذلك من قول المصنف قال ولد الخ لأنه إذا لم يحبلها فلا ولد هناك (قوله فالولد منها مملوك لسيداً) أي بالاجماع بها لامة لأن الولد يتبع أمه في الرق والحرية وظاهر أنه لا نصب لأن ولد الزنا

بعد استيلادها وولد من زوج
أوزنا (بمنزلتها) وحينئذ
قال ولد الذي ولدته للسيد
يعتق بموته (ومن أصاب)
أي وطئ (أمة غيره بنكاح)
أوزنا وأحبالها (فالولد منها
مملوك لسيداً)

لا ينسب للزاني وأما في النكاح فيثبت النسب وانما رقت لأن الزوج دخل على ارفاق ولده قوله
 أما لو غز شخص (الخ) قد عرفت أنه مقابل لمقدر كما أشار إليه الشيخ الخطيب حيث قال بنكاح
 لا غزو فيه بجزية وقد قد فناء سابقا في كلام الشارح ونعمل ذلك ما لو غز بجزية أم الولد فاذا وطئها
 وطلق أنها حرة فالولد حر وعليه قيمته للسيد وقوله فأولدها أي فسكنها وأولدها وقوله فالولد حر
 أي لطلق الواطئ حريتها كما ذكره الشيطان في باب الخيار والاعفاف ومثله ما لو نكح أمة بشرط أن
 أولادها الحادئين منه أحرار فإن الولد منها يكون حرا عملا بالشرط لعينه كما اقتضاه كلام
 القوت في باب الصداق (قوله وعلى المفرور قيمته) أي وقت الولادة فيقدر رقيقا حثث ويقيم
 فما بلغت قيمته وجب عليه دفعه للسيد ويرجع بها على من غزاه (قوله وإن أصابها) أي وطئها
 كما تقدم وسكت عنه الشارح لعلمه من نظيره السابق ولو وطئ شخص جارية بيت المال حثث كما
 لو وطئ جارية الاجنبي ولا تنظر لشبهة الاعفاف لأن الاعفاف لا يجب من بيت المال وإن أحبلها
 فلا نسب ولا استنلاب وإن ملكها بعد ذلك سواء كان غنيا أو فقيرا (قوله أي أمة غيره) تفسير
 للضمير المفعول ولو كان لشخص زوجتان حرة وأمة فوطئ زوجته الأمة يظنها زوجته الحرة
 فالأشبه أن الولد حر عملا بظنه كما لو وطئ أمة غيره يظنها زوجته الحرة كما في الخطيب وقد وقع
 في كلام المحننى عكسه فاعلمه سهواً وسبق قلم (قوله بشبهة مفسوبة للفاعل) يخرج به شبهة الطريق
 وهي التي يقول بجلها عالم كان تزوج شافعي أمة وهو موسر وبعض المذاهب يرى محنته فاذا جاءه
 منها ولد يكون رقيقا وكذا لو وطئ أمة الغير بشبهة الاكراه كما قاله الزركشي فالمصنف أطلق
 الشبهة لكن قيدها الشارح بالتسوية للفاعل كما يدل عليه تعليلهم حرية الولد بقولهم تبعا لظنه
 فاندفع بذلك توقف بعضهم فيما ذكر (قوله كظنها أمة أو زوجته الحرة) أي بخلاف ما لو ظنها
 زوجته الأمة فإن الولد يكون رقيقا وإذا ملكها بعد ذلك لا تصير أم ولد جزما سواء كان حرا
 أو رقيقا والمعروف أن هذه شبهة فاعل كما بصرح به تمثيل الشارح به للشبهة المتسوية للفاعل
 فقول المحننى هذه شبهة محل غير صحيح (قوله فولده مناسر) أي عملا بظنه وهو نيب أيضا
 (قوله وعليه قيمته للسيد) أي وقت ولادته فيقدر رقيقا ويقيم حينئذ بما بلغت قيمته وجب
 عليه دفعه للسيد لتقويت رقه عليه بظنه (قوله ولا تصير أم ولد في الحال بلا خلاف) أي ولا تصير
 الأمة التي وطئها بنكاح أو بشبهة أم ولد قبل ملكها بلا خلاف في ذلك فماده بالحال قبل ملكها
 وانما قيده لاجل عدم الخلاف وسيد كرمقابلة كذا قال المحننى نقلا عن شيخه وهو ظاهر
 في الثانية وهي الموطوءة بشبهة لانه ذكر المصنف فيها الخلاف بعد الملك دون الاولى لانه لم يذكر
 المصنف فيها خلافا بعد الملك فالتقييد فيها بالحال ليكون مقابلا لكلام المصنف الآتي (قوله
 وإن ملك) أي بشراء أو ارث أو نحو ذلك وقوله الواطئ بالنكاح أي الذي وطئ أمة غيره بنكاح
 وليس مراده أن المصنف حذف الفاعل بل مراده تفسير الضمير الفاعل فهو على تقدير رأى
 أو هو بدل من الضمير المستتر (قوله الأمة المطلقة) ليس يقيد بل لو ملكها وهي في نكاحه كان
 الحكم كذلك فلا تصير أم ولد ولو كانت حاملا حين الملك لكن يعتق عليه هذا الحمل إن وضعت
 لدون ستة أشهر من الملك أو ستة أشهر فأكثر ودون أربع سنين منه بلا وطء بعد الملك
 والاحكام ينصوب في ماله وتصير به أم ولد وإن أمكن كونه سابقا عليه كما قاله السيد لاني

أما لو غز شخص بجزية أمة
 فأولدها فالولد حر وعلى
 المفرور قيمته لسيدها (وإن
 أصابها) أي أمة غيره (بشبهة
 مفسوبة للفاعل كظنها أمة
 أو زوجته الحرة) (قوله منها
 حر وعليه قيمته للسيد)
 ولا تصير أم ولد في الحال بلا
 خلاف (وإن ملك) الواطئ
 بالنكاح (الأمة المطلقة)

وأقره في الروضة فلو حذف المصنف لفظ المطلقة لكان أولى لأنه قد يوههم قصر الحكم عليه وليس مراداً (قوله بعد ذلك) أي بعد وطئها بالنكاح واجبا لها فيه وهو ظرف لقوله ملك (قوله لم نصير أم ولده بالوطء في النكاح السابق) أي لم نصير هذه الأمة أم ولد للواطئ الذي ملكها بعد ذلك بما ولده من الوطء في النكاح السابق لكونه رقيقا لأنها علفت به في ملك غيره فلم ينقد الولد حراً والاستيلاء انما يثبت بعالمية الولد كما قاله في الروضة وخالف أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه فقال انها نصير أم ولده بما ولده في النكاح السابق نظر الكون بها ولدت منه وقدم ملكها بعد ذلك (قوله وصارت) أي الأمة التي ملكها لا بقيد كونها المطلقة بل بقيد كونها موطوءة بشبهة منه وقوله أم ولده أي للواطئ بشبهة بعد ملكها وقوله بالوطء بالشبهة أي بما ولده من الوطء بالشبهة لأنها علفت منه بجز والعوق بالحر من الحر سبب الحرية بالموت بشرط الملك وقد حصل الملك وإن كان بعد الوطء والولادة وهذا القول مرجوح كما يعلم من كلام الشارح بعد (قوله على أحد القولين) وهو مرجوح كما علمت ومحل الخلاف فيما إذا كان الواطئ بالشبهة حراً فإن كان عبداً ووطئ أمة الغير بشبهة ثم عتق ثم ملكها فلا نصير أم ولد بخلاف لأنه لم يتصل من حر (قوله والقول الثاني) أي من القولين وقوله لا نصير أم ولد أي بما ولده من الوطء بالشبهة لأنها علفت به في غير ملكه فأشبه ما لو علفت به في النكاح (قوله وهو الرابع في المذهب) أي في مذهب الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه (خاتمة) نسال الله حسنها لو شهد اثنان باستيلاء أمة وحكم به الحاكم ثم رجعا عن شهادتهما لم يفر ما شأ قبل موت السيد لانهم لم يفتونا بالسلطنة البيع مع بقاء الملك ولا قيمة لها بانفرادها فان مات السيد غراما قيمتها تقويتها على الورثة حيث شذوا وان رجعا بعد موت السيد غراما قيمتها في الحال ولو شهدا بتعلق عتق بصفة ثم رجعا قبل وجود الصفة لم يفر ما في الحال بل بعد وجود الصفة وان رجعا بعد وجود الصفة غراما في الحال فقد علمت أن لكل من المسئلتين حالتين وإن أوهم كلام المحشى خلافة تعال الشيوخ الخطيب ولو عجز السيد عن نفقة أم الولد أجبر على تخليتها للكسب وتتفق على نفسها من كسبها أو على إيجارها ويتفق عليها من أجرتها فان عجزت عن الكسب وتعدرت أجارتها فتفتتها في بيت المال فان تعذر فعلى أغنياء المسلمين ولا يجبر على عتقها ولا على تزويجها كما لا يرفع ملك الميسر بالعجز عن الاستمتاع (قوله والله أعلم) أي من كل ذي علم قال تعالى وفوق كل ذي علم عليم أي حتى ينتهي الأمر إلى الله سبحانه وتعالى فهو أعلم من كل عليم وكان المصنف قصد بذلك التبري من دعوى الاعلية ولا نظر للأشعار بأنه أتى بذلك للاعلام بختم الكتاب أو بختم الدرس إذا قاله المدرس عقب الدوس لأن فيه غاية التقوى بض المطلوب ففي باب العلم من صحيح البخاري في قصة موسى مع الخضر عليهما الصلاة والسلام وعلى نبيأ أفضل الصلاة وأتم التسليم ما يقتضي طلب ذلك حيث مثل موسى عن أعلم الناس فقال أنا فقبت الله عليه أن لم يرد العلم إليه أي كأن يقول الله أعلم وفي القرآن العظيم الله أعلم حيث يجعل رسالته ويستحق لمن سئل عما لا يعلم أن يقول الله ورسوله أعلم وأما ما في البخاري من أن عمر رضي الله عنه سأل العصابة رضي الله عنهم عن معنى سورة النصر فقالوا الله أعلم فقتب وقال قولوا نعم أو لا نسلم فيتعين حله على من جعل قوله الله أعلم وسيلة إلى عدم اخباره عما سئل عنه وهو يعلم

بعد ذلك لم نصير أم ولده
بالوطء في النكاح السابق
(وصارت أم ولد) له (بالوطء
بالشبهة على أحد القولين)
والقول الثاني لا نصير أم
ولد وهو الرابع في المذهب
(والله أعلم)

وبالجملة فلا ينبغي أن يقصدها الاعلام بختم الكتاب أو ختم الدرس مثلا (قوله بالصواب) أي بما وافق الحق في الواقع من القول والفعل وهو ضد الخطأ وهل الحق في الواقع واحد أو متعدد خلاف والحق أنه واحد فمن وافقه من الأئمة رضي الله عنهم فهو المصيب وله اجران أجر على اجتهاده وأجر على اصابته ومن لم يوافقه فهو محطى وله أجر على اجتهاده وهو معذور في خطئه وهذا في القروع وأما في الأصول فالخطي آثم كالمعتزلة وكل من خالف أهل السنة والجماعة (قوله وقد ختم) أي غم وقد للتصديق فانها أفادت تحقيق مضمون الجملة بعدها وهو ختم المصنف كتابه بالعقربا لعق الله له من النار وليكون سببا في دخول الجنة دارا لابرار والتحقق منصب على ما ذكره من العلقين لا على ختم الكتاب بالعق فقط لأن ذلك محقق جزما وقد عرفت أن المراد من الختم هنا التقييم وهو في الأصل الطبع بالآلة المعروفة فيكون استعماله في التقييم مجازا بالاستعارة التصريحية الطبيعية وتقريرها أن يقال شبه التقييم بمعنى الختم بجامع المنع في كل من الزيادة على ما في الكتاب فانه اذا طبع على الكتاب منع طبعه من الزيادة على ما فيه وكذلك اذا تم الكتاب منع تميمه من الزيادة على ما فيه واستعير الختم من الطبع للتقييم واشتق منه ختم بمعنى غم كذا قال بعضهم في ختمه على هذا الكتاب واظهار أن الختم بمعنى التقييم حقيقة كما يؤخذ من القاموس فانه قال ختمه يحتمه ختما وختما ما طبعه الى أن قال والشئ أي وختم الشئ ختما بلغ آخره انتهى الآن يقال صاحب القاموس لا يفرق بين الحقيقة والمجاز لكن الظاهر أنه حقيقة كما علمت ويؤيده اشتهاؤه في هذا المعنى وهو من علامات الحقيقة (قوله المصنف) أي صاحب المتن كما هو عادة الفقهاء من اطلاق المصنف على صاحب المتن واطلاق المؤلف على صاحب الشرح وان صلح كل لكل فان المصنف مأخوذ من التصنيف وهو ضم صنف الى صنف سواء كان على وجه الالفة أم لا والمؤلف مأخوذ من التأليف وهو ضم صنف الى صنف على وجه الالفة فالتأليف أخص من التصنيف (قوله رحمه الله) أي أحسن اليه أو أراد الاحسان له لأن الرحمة في الأصل رقة في القلب تقتضي التفضل والاحسان أو ارادة ذلك وهذا المعنى مستحيل في حقه تعالى باعتبار مبدئه جائز عليه باعتبار غاية فهمي في حقه تعالى بمعنى الاحسان ان جعلت صفة فعل أو ارادة الاحسان ان جعلت صفة ذات وعلى ذلك فهمي مجاز مرسل تبعي من اطلاق السبب وارادة السبب وهذا بحسب الأصل والافقد صارت حقيقة شرعية لاشتهارها شرعا في ذلك بل منع بعضهم كونها مجازا في حقه تعالى بحسب الأصل بأنه لا يلزم من كونها في حقنا من الاعراض النفسانية لكونها رقة في القلب أن تكون كل رحمة كذلك حتى يلزم أن تكون الرحمة في حقه تعالى مجازا وما المانع من أن يكون لها معنى حقيق آخر يليق به سبحانه وتعالى كالعلم فانه في حقنا من الاعراض البشرية لكونه ادراك الشئ على ما هو عليه في الواقع للدليل ولم يقل أحد بأن العلم في حقه تعالى مجاز ورد بأن الرحمة متى أطلقت لا يفهم منها الا الرقة في القلب فهذا يدل على أنها ليس لها الا هذا المعنى فتعين أن تكون في حقه تعالى مجازا والعلم كما فسروه في حقنا بالمعنى المتقدم فسروه في حقه تعالى بأنه صفة تميز بها المعلومات على ما هي عليه فلم يوجب ذلك أن يكون العلم في حقه تعالى مجازا ومثله القدرة والارادة وهكذا فالحق ما قاله الجمهور وهو المشهور ثم يعد ذلك تقوّل والجملة خبرية لفظا إنشائية

بالصواب) وقد ختم المصنف
رحمه الله

معنى فكانه قال اللهم ارجه وأقرب الماضي بالمبالغة في تحقق الرحمة فتكون مجازا بالاستعارة باعتبار زمن الفعل فيكون قد شبهت الرحمة المستقبلية بالرحمة الماضية واستعيرت الرحمة الماضية للرحمة المستقبلية واشتق منه رجم بمعنى ارحم لا يقال فيه اتحاد المنسب والمنسب به فان كلا منهما الرحمة لا تقول حصلت المغايرة بينهما بالقياس في كل منهما فان الأولى الرحمة المستقبلية والثانية الرحمة الماضية على حد ما طالعوه في قوله تعالى أتى أمر الله فانه بمعنى يأتي وقوله ونادى أصحاب الجنة فانه بمعنى ينادى وبعضهم يجعل الخبر المنقول للأنشاء من قبيل المجاز المرسل لعلاقة الإطلاق والتقييد فانه نقل من الاثبات على وجه الاخبار الى مطلق الاثبات ثم استعمل في الاثبات على وجه الانشاء لانه كونه فردا من أفراد مطلق الاثبات فيكون مجازا امر سلا بمرتبة أو يقال ثم نقل من مطلق الاثبات الى الاثبات على وجه الانشاء فيكون مجازا امر سلا بمرتبة ثم الدعاء والثنا من السارح للمصنف من مكارم الاخلاق لان فيه اعترافا له بالفضل وأيضافه مكافأة على تأليفه لهذا الكتاب فانه معروف صنعه المصنف وقد قال صلى الله عليه وسلم من أسدى اليكم معروفافا فكافئوه فان لم تكافئوه فادعوا له (قوله تعالى) أي تنزهه وارتفع عما يليق به وهي جله اعتراضية قصيدة بها التنزيه وينبغي الاثبات بها في كل ما يدل عليه سبحانه وتعالى (قوله كتابه) أي الكتاب المنسوب اليه لكونه ألفه وهو هذا المتن الذي هو عبارة عن الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة فهو بمعنى اسم المفعول وان كان في الاصل مصدر الكتب يقال كتب يكتب كتابا وكتابة ومعناه لفظة الضم والجمع ومنه الكتيبة بمعنى الجماعة من الجيش سميت بذلك لانضمامها واجتماع بعضها بعض (قوله بالعتق) أي بكتاب العتق الذي تكلم فيه على ما يتعلق به من الاحكام وغيرها فهو على تقدير مضاف هذا هو المراد وليس المراد أنه أعتق عبدا في آخر كتابه كما هو ظاهر قوله ختم كتابه بالعتق وانما آخر هذا الفصل لان العتق فيه يعقب الموت الذي هو خاتمة أمر العبد في الدنيا ويترب على عمل عمله في حياته والعتق فيه قهوى مشوب بقضاء أو طارو هو قرينة في حق من قصده حصول ولدو ما يترتب عليه من العتق وغيره من القربات وقد قام الاجماع على أن العتق سواء كان متجزا أو معلقا من القربات والاصح أن العتق باللفظ أقوى منه بالفعل لانه باللفظ يتخذ قطعاً بخلاف الاستيلاء لجواز أن غوث المستولدة أو لا ولأن العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء (قوله رجاء) أي للرجاء فهو منصوب على أنه مفعول لأجله وعامله ختم والرجاء بالمدح يتعلق القلب بمغروب فيه مع الأخذ في الاسباب فان لم يكن معه أخذ في الاسباب فطمع وهو مذموم وضده اليأس وأما الرجاء بالقصر فهو الساجدة فتقول اللهم حقق رجاءنا بالمدح ولا تقبل رجاءنا بالقصر كما يقع في أدعية الجهلة (قوله أعتق الله له) أي تخليص الله للمصنف من النار فليس المراد بالعتق حقيقة التي هي ازالة الملك عن الأدي لا الى مالك تقربا الى الله تعالى فيكون في الكلام استعارة تصريحية أصلية وتقريرها أن تقول شبه تخليص الله له من النار بمعنى العتق بجامع ازالة الضرر وحصول النفع في كل واستعير العتق من معناه الاصل تخليص الله له من النار وكذلك نرجوه لنا وجميع المسلمين (قوله من النار) أي من نار جهنم والنار حرم لطيف توري علوى وهي في الاصل اسم ابعدة القعر كما في القاموس والمراد بهادوا والعذاب بجميع طبقاتها السبع التي أعلاها جهنم وتحتها النجى ثم الحطمة ثم

تعالى كتابه بالعتق رجاء العتق
الله من النار

السبع ثم سقر ثم الجحيم ثم الهاوية وباب كل من داخل الأخرى (قوله وليكون الخ) أي ونظم كتابه بالعتق ليكون هذا الكتاب الخ فهو حله ثانياً ينظم فإن قيل جعل الشارح ضم المصنف كتابه بالعتق لأجل ذلك حملته على أدنى درجات الاخلاص الثلاث الأولى أن تعبد الله طلباً للتوابع وهرباً من العقاب أو طمعاً في الجنة وخوفاً من النار الثانية أن تعبد الله لتتشرّف بعبادته والنسبة إليه الثالثة أن تعبد الله لكونه الهك وأنت عبده وهذه أعلها ولذلك قالت رابعة رضى الله عنها

كلهم يعبدون من خوف نار • ويرون النجاة خطاً جزيلاً

أو بأن يسكنوا الجنان فيضطوا • بقصور ويشرروا سلسيلاً

ليس لي في الجنان والشارح • أنا لا أستقي بهي بدليلاً

فاللائق بمقام المصنف أن يجعل عبادته من الدرجة العليا أجيب بأن الشارح فعل ذلك مجازاة لكلام المصنف حيث قال في الخطبة طالباً من الله التوابع وأن كان هذا من تواضع المصنف رضى الله عنه حيث جعل نفسه من أهل الدرجة الدنيا (قوله سبياً) بالنصب والسبب في الأصل الجبل قال تعالى فليعبد يسبياً إلى السماء ثم أطلق على كل شيء توصّل به إلى أمر من الأمور فيكون مجازاً بالاستعارة أن جعلت العلاقة المناسبة في التوصل في كل أو مجازاً مرسلان جعلت علاقته الاطلاق والتقييد (قوله في دخول الخ) أي دخولا خاصا وهو الدخول مع التلذذ بالذات المرضية والتنعم بالدرجات العلية وذلك مسبب عن العمل فلا ينافي أن أصل الدخول بفضل الله كما ورد في الحديث ادخلوا الجنة بفضلّي واقسموها بأعمالكم ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لن يدخل أحدكم الجنة بعمله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته ومن هذا يعلم أن معنى قوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ادخلوا الجنة بفضلّي واقسموها بما كنتم تعملون وبعضهم قال المتنى في الحديث السيئة الموجبة للاستحقاق فلا ينافي أن العمل سبب ظاهري عادي وهو المراد في الآية الشريفة والله أعلم (قوله الجنة) أي دار الثواب وهي في اللغة البستان مأخوذة من جنة إذا ستره لأنها سترت داخلها الندة التفلقها واظلالها واسطلاح دار الثواب بجميع أنواعها وهل هي واحدة أو أربع أو سبع فذهب ابن عباس إلى أنها سبع واستدل لذلك بهديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الجنان سبع دار الجلال ودار السلام وجنة عدن وجنة المأوى وجنة الخلد وجنة الفردوس وجنة النعيم والجهنم على أنها أربع واستدلوا لذلك بقوله تعالى ولن خاف مقام ربه جنتان ثم قال ومن دونهما جنتان فذلك أربع وذهب به منهم إلى أنها واحدة والاسماء كلها صادقة عليها إذ يصدق عليها جنة عدن أي إقامة ودار السلام لسلامتهم فيها من كل خوف وحزن ودار الخلود لخلودهم فيها إلى غير ذلك ولم يصح نص صريح في تعيين محل الجنة والنار ولا كثرة على أن الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش والنار تحت الأرضين السبع والاسم في هذا المقام التقويض إلى الملك العلام وورد عن ابن عباس أن الجنة مخلوقة قبل النار كما أن الرحمة مخلوقة قبل الغضب والمراد بدخول المصنف جنة مخصوصة وهي ما أعدّه الله لكل جنة بناء على أنها متعددة فتكون من العام الذي أريد به الخصوص وهو العام الذي عوّه ليس مراداً الاتنا ولا واحداً كما في قوله تعالى الذين قال لهم الناس فإن عموماً الناس ليس مراداً الاتنا ولا واحداً بل المراد به شخص

وليكون سبباً في دخول الجنة

واحد وهو نعيم بن مسعود الأشجعي لثبته مقام كثير في تثبيطه وتخليه للمؤمنين لا من قبيل
العام المخصوص وهو العام الذي عومه مراد تناولا لاحكاما كما في قوله تعالى ان الانسان لئي
خسر قان عومه مراد في التناول لجميع افراد الانسان ليصح الاستثناء بعده فان الاستثناء
معيار العموم وليس مراد في الحكم بل الحكم منصوب على ما عدا المستثنى بقرينة استثناءه بعد
حكم المستثنى منه والاحصل التناقض لاقتضاء العموم في المستثنى منه ان جميع افراد الانسان
في خسر حق المستثنى واقتضاء الاستثناء ان بعض الافراد وهو المستثنى ليس في خسر واذا تحقق
ان الجنة هنا من قبيل العام الذي او يديه المخصوص كانت مجازا لان العام المستعمل في خاص
من حيث خصوصه مجاز بخلاف ما اذا استعمل فيه من حيث انه فرد من افراد العام لتحقق العام
فيه فانه يكون حقيقة ونص ابن السبكي في جمع الجوامع على ان العام المخصوص حقيقة لعمومه
جميع الافراد تناولا غاية الامر انه مخصوص حكما فتناول مع التخصيص كتناوله بتلخيص
(قوله داود الابرار) يدل من الجنة والدار محل الاقامة لان من اقام بها يدور اليها والابرار جمع
برأوا من البر وهو الاحسان يقال بره يبره بفتح الباء وضمها فهو يبرو بار وذكروا بعضهم ان جمع
البار برة جمع البر ابرار وكثيرا ما يخص بالاولياء والعباد والرحاد وقيل المراد بهم المؤمنون
الصادقون في ايمانهم نحو ابرار الانهم يروا الآباء والامهات والابناء والبنات كما ان لوالده
عليك حقا كذلك لوالده عليك حقا فالبر بالآباء والامهات الاحسان اليهم والاله الجاني لهم
والبر بالابناء والبنات ان لا يفعل بهم ما يكون سببا في العقوق وفي نسخة دار القرار اي دار
استقرار المؤمنين وثباتهم فيها يقال قري قرارا اذا ثبت ودام وهذه النسخة اولى لا فادتها
دواهم واستقرارهم فيها (قوله وهذا) اي الجملة الاخيرة لان اسم الاشارة يرجع لا قري مذكور
او ما تقدم من الكلام على العنق وما يتعلق به من الاحكام وغيرها الذي ختم المصنف به الكتاب
واما ما بدأ به المصنف بقوله اي ما تقدم من شرح الفاظ الكتاب فهو بعيد عن الصواب لانه اذا
كان جميع ما تقدم من الفاظ الكتاب آخر الشرح فآوله الا ان يجاب بان الاخر لا يستلزم
الاول كما تقول لنخص افعل كذا آخر ما عليك مع انه لم يسبق منه فعل شيء قبل هذا ومع هذا
الجواب فهو بعيد فالقريب الاول ثم الثاني والمشار اليه الالفاظ المستحضرة في الذهن وهي
معقولة لا محسوسة مع ان اسم الاشارة موضوع لان يشار به الى محسوس بحاسة البصر فيكون
استعماله في ذلك مجازا بالاستعارة التصريحية وهل هي اصلية او تابعة خلاف عندهم فتقرر بها
على القول بانها اصلية ان تقول شبه المعقول بالمحسوس بجامع شدة الحضور في كل واستعمل لفظ
هذا من المحسوس للمعقول على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية ولا نظر لكونه في قوة
المشتق او متضمن للمشتق لانه لا يلزم من كون الشيء في قوة الشيء ان يعطى حكمه حتى تكون
تابعة وتقرر بها على القول بانها تابعة ان تقول شبه مطلق بمعقول بطلق محسوس فسرى
التشبيه من الكلمات الى الجزئيات واستعمل لفظ هذا من محسوس جزئي لمعقول جزئي وهو
الذي قصد المبالغة في استحضاره وتعيينه على طريق الاستعارة التصريحية التابعة كالاستعارة
في الحرف بلا فرق كما يؤخذ من كلام العلامة المولوي في تعريب الرسالة الفارسية (قوله
آخر) جملة الهزلة وكسر الخاء واسمها آخر به مرتين قلبت الثانية لعل على هذا قول ابن مالك

دار الابرار وهذا آخر

وقد ابدل بالهمزة من • كلمة ان يسكن كما تروا نحن

قال العلماء والآخر ما قبل الاول ومرادهم أن ذلك غالب لا لازم فلا ينافي ما تقدم (قوله شرح الكتاب) أي الشرح الموضوع على الكتاب الذي هو المتن والشرح في اللغة الكشف والبيان ومنه قول شخص لا شرح لي ما في خبرك واصطلاحاً لفظة مخصوصة دالة على معان مخصوصة وضعت على وجه مخصوص كما يذ كونه في قولهم فهذا شرح في الخطب (قوله غاية الاختصار) أي المسمى بغاية الاختصار فهو تعريض هذا التأويل وبالنظر لظاهره يعبر به لا ومعنى الغاية آخر مراتب النفي ومعنى الاختصار تقليل اللفاظ وتسميته بذلك على ميل المبالغة والافهناك ما هو أخصر منه وتقدم أن هذا أحد اسمين لهذا الكتاب فانه تارة يسمى بالتقريب وتارة بغاية الاختصار وذلك سمي الشارح شرحاً بما سمي موافقين لاسم الكتاب أحد هاتين القريب الجيب في شرح ألفاظ التقريب والثاني القول المختار في شرح غاية الاختصار وقد اشتهر المتن عند الطلبة بأبي نجباء وهي في الحقيقة كنية المصنف (قوله بلا اطناب) أي حال كونه بلا اطناب فهو حال من شرح وإن كان مضافاً إليه لكون المضاف جزءاً من المضاف إليه والاطناب أداء المعنى المقصود بكثرة من عبارة المتعارف والايجاز أداءه بأقل منها والمساواة أداءه بلفظ مساو لها وقيدوا الزائد في الاطناب بأن يكون لقائده ليخرج التطويل وهو أن يريد اللفظ على أصل المراد لا لقائده مع كون الزائد غير متعين كما في قوله

وأتى قوله كاذباً وميناه فان الكذب والمين واحد فاحدهما زائد من غير تعيين والحشو وهو زيادة متعينة لا لقائده كما في قوله • وأعلم علم اليوم والامر قبله • فان قبله يغني عنه الامر ولا يغني هو عن الامر فهو زيادة لا لقائده (قوله فالحذر بنا) أي التناهي بالجمل لتلقاها وهي مناولا كان تمام التأليف من النعم جد الله عليه كما حمله على ابتدائه فكأنه قال الحمد لله الذي أقدرني على اتعلمه كما أقدرني على ابتدائه وأثر التعبير بالجملة الاسمية لا فادتها الدوام المناسب للمقام ولا ينافي ذلك قول الشيخ عبد القاهر أن الجملة الاسمية لا تدل إلا على مجرد الثبوت فإذا قلت زيد منطلق لم يحد ذلك سوى ثبوت الانطلاق لا يدل أن مراده أنه لا تدل على أكثر من ذلك بالنظر لأصل الوضع فلا ينافي أنها تدل على الدوام والاستقرار بالقرائن التي منها العدول عن الجملة الفعلية إلى الاسمية بأن كان المسند إليه مصدراً كما هنا فأصل الحمد لله حدث حمد الله فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم رفع وأدخلت عليه أل لتدل على الجنس أو الاستقراق أو العهد وفي التعبير بالرب إشارة إلى أن هذا الشرح من جملة تربية الله للموقف فخصه خروج من حوله وقوته إلى حول الله وقوته والرب في الأصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الحال الذي أراد المراد وصفه بمبالغة كالعدل وقيل صفة مشبهة من ربه يريد بعد نقله إلى فعل بالضم كما هو المشهور وأصله ربب أدغمت الباء في الباء وقيل انه اسم فاعل وأصله ربب حذف ألفه لكثرة الاستعمال وأدغمت الباء في الباء ولعمري قطعها بعضهم بقوله

قريب محيط مالك ومدير • مررب محسب كثير الخير والمول للمم

وخالفنا المعبود جابر كسرنا • ومصلحنا والساحب الثابت القدم

وجامعنا والسيد احتفظ فهدمه • معان أنت لرب قاعد لمن تظم

شرح الكتاب بغاية الاختصار
بلا اطناب فالحذر بنا

رحمه الله تعالى (قوله المتم الوهاب) صفتان لربنا وهما اسمان من أسماءه تعالى وفي اختيار
لهذين الاسمين اشارة الى أن هذا التأليف مما أنتم الله به عليه ووجه اياه ومعنى الاول الذي يبدأ
بالسؤال قبل السؤال ومعنى الثاني كثير الهبة لعباده فهو صيغة مبالغة فهو به وهي ما تدل على
المكثرة زيادة على ما يدل عليه اسم الفاعل مما ذكره ابن مالك في قوله

فعال او مفعال او فاعل • في كثره عن فاعل بديل

وفي فعل قل تاو فصل • وهذه المسألة جائرة في حقه تعالى كما في وهاب فان هباته تعالى دائمة
مستمرة في الدين والدنيا والاخرة باطنية وظاهرة متوالية ومتراصة على الايتاد ليس لها انقطاع
ولا خلد راجعاً إلى المبالغة البيانية وهي أن تسبب للنسب زيادة على ما يستحقه فتسببه في حقه تعالى
اد لا يتأتى أن تسبب اليه زيادة على ما يستحقه (قوله وقد ألقنه) أي هذا الشرح وهذا التمهيد
وفوطنة للاعتذار الآتي وتقدم الكلام قرياً على التأليف والتصنيف وقوله عاجلاً أي سريعاً
وقوله في مدة يسيرة أي زمن يسير وأيام قليلة وهذا استفاد من قوله عاجلاً فهو وتأكيده (قوله
والمرجو الخ) أي والمؤمل من اطلع في هذا الشرح على حقوة اصلاحها قال موصولة مبتدأ
أو نائب فاعل المرجو ضمير مستتر فيه وأن يصلحها في تأويل مصدر خبر (قوله عن اطلع) أي من
نظر وتأمل بقلبه وليس المراد النظر بالعين وقوله فيه أي في هذا الشرح ولا يعني أن فيه متعلق
باطلع والتأخر أن من اطلع متعلق بالمرجو خلافاً لمن قال لا يصح أنه متعلق به وجعله متعلقاً
بمعدوق حال من ضمير المرجو والتقدير والذي يرجي هو حال كونه كما سأل من اطلع معطلا لعدم
صحته لما ذكر بأن من لا تبدأ الغاية فيقتضي أن مبدأ الرجا من اطلع مع أن مبدأ الرجا المؤلف
لأنه صادر منه وقد بان كون الرجا صادراً من المؤلف لا يتأتى أن مبدأ من اطلع لأن معنى كونه
مبدأ له أن أول أجزائه يحصل عنده وان لم يكن فاعليه ألا ترى إلى قولك سرت من البصرة فان
البصرة مبدأ للسير بمعنى أن أول أجزائه حصل عندها مع أن السير قائم بغيرها وكذلك قولك
استغفر الله من ذنبي فان الذنب مبدأ الاستغفار بمعنى أنه حصل عنده مع أن الاستغفار قائم
بالمستغفر وكذلك قول الفقهاء نفذت الوصايا من الثلث (قوله على حقوة) أي زلة قال في المختار
الهمزة الزلة يقال هفأ فهو حقوة والجاء والجور متعلق باطلع وقوله صغيرة وكبيرة صفة لهفوة
ولعل الصغر باعتبار فساد اللفظ والكبر باعتبار فساد الحكم (قوله أن يصلحها) أي الهفوة
وليس المراد باصلاحها تفسيرها بأن يريلها ويكتب بدلها لأن ذلك لا يجوز فانه لو فتح باب ذلك
لأدى إلى عدم الوثوق بشئ من كتب المؤلفين لاحتمال أنه من اصلاح من اطلع على كتبهم ففاعل
ذلك ضال مضل والمراد به أن يقول او يكتب هذا سبق فلم أوسموا وتخرىف من الفساح ولعله
كذا من غير تشبيع ولا تقريب (قوله ان لم يمكن الجواب عنها) أي تلك الهفوة وقوله على وجه
حسن أي مرضي وهو راجع لكل من قوله أن يصلحها وقوله يمكن الجواب عنها فقد تنازع
فيه القائلان قبله وظاهر كلامه أنه مع امكان الجواب عنها تسمى حقوة وهو كذلك ظاهر وأشار
الشارح بذلك إلى أنه متى ما أمكن الجواب ولو يحمل الكلام على وجه بعيد تعين الجواب به عنه
ولا ينبغي له القادي في الاعتراض لأن ذلك يكون ناشئاً عن شئ في النفس غالباً بل ان ظهر له الوجه
المذكور ابتدأ به عليه من أول الامر ولا يبادر إلى الاعتراض فان الاعتراض مع امكان

المتم الوهاب وقد ألقنه
عاجلاً في مدة يسيرة
والمرجو من اطلع فيه على
حقوة صغيرة وكبيرة أن
يصلحها ان لم يمكن الجواب
عنها على وجه حسن

الجواب في غاية السقوط قال بعضهم لا ينبغي لشخص اعتراض الابهنية شروط الاول كون
ما اعترضه لا وجه له في التأويل وقد اثار اليه الشارح بقوله ان لم يمكن الجواب الخ الثاني ان
يكون قاصدا للصواب فقط الثالث كونه يعلم ان ما اعترض به مأخوذ من كلام امام معروف
الرابع كونه مستحضرا لذلك الخامس كون المعترض أعلى أو مساويا للمعترض عليه فان فقد
شرط منها فهو آثم مع رد اعتراضه عليه ورد الشرا على هذا الاخير بانه لا مانع من أن يظهر الله
الحق على يد المفضول مع كونه لم يظهره على يد الفاضل وهو ظاهر (قوله ليكون) أي من اطلع
على الهفوة وأصلها بما تقدم ان لم يمكن الجواب عنها على وجه حسن ولا ينبغي أن قوله ليكون
الخ علة لقوله أن يصلحها وقوله ممن يدفع السبته بالتي هي أحسن أي عن بزيل الخصلة التي تسمى
الشخص بسبب الاذى بالخلصة التي هي أحسن من الضوء والصفى وعدم المؤاخذه والتشنيع
والاعراض عن الاذى فانه ليس كل هفوة تعتذبا ولا كل عثرة توجب عيبا ويترب على كونه
ممن يدفع السبته بالتي هي أحسن أن يكون له حظ عظيم في الدنيا والآخرة (قوله وأن يقول)
أي والمرجو أن يقول وقوله من اطلع أي من نظر وتأمل من الطلبة وأهل العلم وقوله على
القوائد أي المذكورة في هذا الشرح والمراد القوائد مع الهفوات التي فيه أيضا أخذ من
الكلام الآتي والقوائد جمع فائدة وهي لغة ما يكون به الشيء أحسن حاله بغيره وقبل ما
استفدته من علم أو مال أو غيره مما يجاء فاقصار من اقتصر على العلم والمال لشرقهما قبل
مأخوذه من القصد بمعنى استحداث المال والخير وقبل مأخوذه من فادته اذا أصبت فوائده
واصطلاح المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي فتره وتجيته وخرج بالحقيقة المذكورة
الفرض وهو المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها مقصودة للفاعل من الفعل والعللة الغائية
وهي المصلحة المذكورة من حيث انها باعثة للفاعل على الفعل والغاية وهي المصلحة المذكورة
من حيث انها في طرف الفعل فهذه الاربعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار (قوله من جاء
بالخيرات) يحتمل أن من شرطية وجاء بالخيرات فعل الشرط وجواب الشرط محذوف تقديره يثبت
عليها والجملة الشرطية بجامها مقول القول وتكون جملة ان الحسنات يذهبن السيئات مستلزمة
قصد بها الاستدلال على الجملة الشرطية وجوابها ويحتمل أن من موصولة وتكون بدلا من من
التي قبلها الموصولة أيضا وتكون جملة ان الحسنات يذهبن السيئات مقول القول وعلى الاحتمال
الاول يكون المراد بالخيرات القوائد المتقدمة وعلى الاحتمال الثاني يكون المراد بها ما شأب
الشخص عليه من الاعمال الصالحة ومن جلته السيرة على الزلات في مقابلة الحسنات وعلى كل من
الاحتمالين فالحسنات والسيئات تشمل حسنات المولى وسيئاته (قوله ان الحسنات يذهبن
السيئات) هذا مقتبس من قوله تعالى وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات
يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين أي أقم الصلاة في طرفي النهار والقدرة والعنى والمراد
بالصلاة في ذلك الصبح والظهر والعصر والليل وهي الطائفة من الليل والمراد بالصلاة
في ذلك المغرب والعشاء والحسنات جمع حسنة وهي الاعمال الصالحة كالصلوات الخمس
والسيئات جمع سيئة وهي الذنوب الصغار ذلك ذكرى للذاكرين عظة للمتقين نزلت هذه الآية
في رجل قبل أجنبية وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال أمليت هذا فقال نعم فقرا عليه الآية

ليكون ممن يدفع السبته بالتي
هي أحسن وان يقول من
اطلع فيه على القوائد
جاما للخيرات ان الحسنات
يذهبن السيئات

فقال أي هذا خاصة فقال لجميع أمتي كلهم رواء الشيطان (قوله جعلنا الله الخ) جله دعائية
ثم انه يحتمل أن الشارح قصد نفسه فقط مع تعظيمها اظهار التعظيم الله حيث أهله العلم فيكون
من باب التصدي بالنعمة قال تعالى وأما بركة وبك فحدث ويحتمل أنه قصد نفسه وغيره وهو
أولى لأجل التعميم المطلوب في الدعاء الحديث اذا دعوتهم فمهموا (قوله بحسن النية) أي بسبب
النية الحسنة فالإلحاح والسببية والاضافة من اضافة الصفة للموصوف والمراد بالنية الحسنة قصد
الخالص من الرياء والسعفة وحب الشهرة والمجدة بأن قصد النفع بتأليفه لوجه الله ويؤمل أن
يقنع به شرعا وغربا وقد كان كذلك ولا يخفى أن حسن النية يكون سببا في جملته مع التبيين ومن
بعدهم ولا شك أن هذا أمر زائد على دخول الجنة بنال بالعمل فلا وجه للخص في كون الباء
السببية بأن دخول الجنة ليس مسببا عن الاعمال التي من جملتها ما هنا وقد مر تحقيق ذلك (قوله
في تأليفه) أي الشرح والجار والمجرور متعلق بالنية والمعنى بالقصد الخالص من الرياء ونحوه
في تأليفه بأن يقصده نفع العباد ومرضاة الرب سبحانه وتعالى (قوله مع التبيين والتدقيقين
والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا) هذا مقتبس من قوله تعالى ومن يطع الله والرسول
وأولئك مع الذين أنعم الله عليهم الآية وسبب نزولها أن بعض الصحابة قال للنبي صلى الله عليه وسلم
كيف نراك في الجنة وأنت في الدرجات العلى ونحن أسفل منك فتركت والمراد بكونهم مع من
ذكر أنهم يترددون اليهم لا يارتهم والحضور معهم للتأنيس بهم وغير ذلك مع أن مقر كل منهم
الدرجات التي أعدّها الله له وليس المراد أنهم يكونون معهم في درجة واحدة لانه يقتضى استواء
الفاضل والمفضول في الدرجة وليس كذلك بل يكون كل في درجة واحدة لكن يمكن من رؤية غيره
والتردد اليه ويرزق الله كلام من أهل الجنة الرضا بما أعدّه الله له ويذهب عنه اعتقاده أنه مفضول
لتقني عنه الحسرة في الجنة كما قاله ابن عطية ولا يخفى أن التبيين جمع نبي بالهمز وتركه من النبيا
وهو الخبر لانه مخبر من الله ولو بأنه نبي ليصترم أولانه مخبر عن الله بالاحكام التي يوحيا الله اليه
بواسطة ملك أو نحوه أو من النبوة وهي الرفعة على المسامحة لأن النبوة فسر وهما المكان المرتفع
فلعل المراد بقولهم وهي الرفعة وهي المكان ذو الرفعة لانه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من
اتبعه فعلى كل منهما يصح أن يكون بمعنى اسم الفاعل وبمعنى اسم المفعول وأن الصديقين جمع
صديق يكسر الصاد وتشديد الدال وهو المبالغ في الصدق كما في بكر الصديق رضى الله عنه وأن
الشهداء القتلى في سبيل الله ومن جرى مجراهم من سائر الشهداء وأن الصالحين جمع صالح وهو
القائم بحقوق الله وحقوق العباد بحسب الامكان والمراد بالصالحين غير من ذكر لأن الاصناف
الثلاثة السابقة صالحون أيضا فيخص الصنف الرابع بغيرهم من بقية الصالحين وقد سلك في ذكر
الاربعة طريق التدرج فان منزلة كل صنف أدنى من منزلة الصنف الذي قبله وقوله تعالى
وحسن أولئك رفيقا في معنى التجب كما قاله البيضاوي ورفيقا منصوب على التمييز والحال ولم يجمع
مع أن المعنى وحسن أولئك الاصناف الاربعة المذكورة رفقاء لأن رفيقا قيل يستوى فيه
الواحد والجمع على حد والملائكة بعد ذلك ظهرا ولأن المعنى وحسن كل واحد من أولئك رفيقا
ومعنى الرفيق صاحب رفيقا لانه يرتفق به في صحبتته (قوله في دار الجنان) أي في داره
الجنان فالاضافة للبيان والجار والمجرور متعلق بجعلنا ومعنى الدار مشهور وقد تستقيم وجع

جعلنا الله بحسن النية في
تأليفه مع التبيين والتدقيقين
والشهداء والصالحين
وحسن أولئك رفيقا في دار
الجنان

الجنان لتعقد هاتئذ اثمها أو باعتبار أوصافها وإن كانت جنسة واحدة وقد علمت حافى ذلك من الخلاف وجعلها بعضهم ثلاثة أقسام جنسة الاعمال وهي التي ينالها الناس بأعمالهم ورجسة الميراث وهي التي يرثها المؤمنون من الكفار ورجسة الفضل وهي التي يدخلها الاطفال ونصروهم كمن لم يلقهم دعوة الرسل (قوله ونسأل الله) أى نطلب منه فالسؤال بمعنى الطلب وفى النون ما سبق فى قوله جعلنا الله (قوله الكريم المنان) صفتان لله وهما امان من أسعاه تعالى والاول بفتح الكاف على المشهور ويحوز كسرها ومعناه المنعم بكل مطلوب محبوب مأخوذ من الكرم وهو اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على وجه ينبغي لا لغرض ولا لعللة والثاني بفتح الميم وقسديا النون ومعناه الذى يشرف عباده بالامتنان عليهم بحاله عليهم من النعم مأخوذ من المن وهو تعداد النعم وهو من الله حسن ليدكر عباده نعمه عليهم فيطيعوه ومن غيره مفقود الامن نبي أو والد أو شيخ وفى ذكر هذين الوصفين فى مقام السؤال مناسبة ظاهرة (قوله الموت) هو عدم الحياة مما من شأنه أن يكون حيا فهو عدى على الرابع وقيل عرض بضاد الحياة فهو وجودى ويدل له قوله تعالى خلق الموت والحياة لانه لا يخلق الا الوجودى لكن ردة ذلك بأن خلق بمعنى قذر والعدم يقتدر فلم تدل الآية على كونه وجوديا (قوله على الاسلام والايمان) أى حال كونه كما نعالى الاسلام والايمان فالجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الموت وعلى هنا للمصاحبة وان كانت فى الاصل للاستعلاء فيكون فيها استعارة تصريحية تبعية بأن شبه مطلق مصاحبة بطلق استعلاء بجامع التمكن فى كل فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات واستعبرت على من استعلاء مناص لمصاحبة خاصة وليس حالا من الضمير فى نساء لان الحال قيد فى عاملها فيصير المعنى نساء فى حال كونها كائنين على الاسلام والايمان الموت فلا يفيد حيث قد كون الموت على الاسلام والايمان مع أنه المراد بالاسلام لغة مطلق الاتقياد وشرعا الاتقياد لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة وأقل ذلك النطق بالشهادتين والايمان لغة مطلق التصديق وشرعا التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة تفصيلا فى التفصيل كوجوب الصلاة والزكاة والحج الى غير ذلك واجالا فى الاجالى ككثير الرسل المشهورين وغير الملائكة المشهورين فاللتفصيل يجب الايمان به تفصيلا والاجالى يجب الايمان به اجالا ومعنى كونه علم من الدين بالضرورة أنه علم من أدلة الدين واشهر بين العامة والخاصة حتى صار يشبه الضرورى فالمراد بقولهم بالضرورة يشبه الضرورة فهو على تقدير مضاف والاينافى كونه معلوما من أدلة الدين فعلم من ذلك تغاير مدلولي الاسلام والايمان وان تلازم وجودا باعتبار الاسلام المنفي والايمان الكامل فلا يوجد مسلم الا وهو مؤمن وبالعكس اذ لا ينفي الاسلام الامع الايمان ولا يكون الايمان كاملا الامع الاسلام فان قطع النظر عن ذلك لم يتلزم ما قد يكون الشخص منقادا بظاهره وهو غير مصدق بقلبه كما فى المنافقين ولذلك قال الله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولم يدخل الايمان فى قلوبكم وقد يكون الشخص مصدقا بقلبه وهو غير منقاد بظاهره والراجح أن النطق بالشهادتين شرط لاجراء الاحكام الدينى بتوقيل شرط لصحة الايمان وقيل شرط كما قال فى الجوهرية والنطق فيه الخلف بالتصديق ففعل شرط كالعامل وقيل بل شرط فقول الحشى فى القول بالشرعية وهو الراجح

ونسأل الله الكريم المنان
الموت على الاسلام والايمان

خلاف الرابع (قوله مجاه نبيه) أي سال كوتنا متوسلين بمجاه نبيه لقوله صلى الله عليه وسلم قوسلوا
 مجاهي فان جاهي عند الله عظيم والجاه بمعنى الميزة والقدر وقد عرفت أن المراد التوسل بمجاهه
 صلى الله عليه وسلم قال يا ليت للاستعانة الحقيقية لانها لا تكون الا بالآلة الحقيقية والجاه آلة
 مجازية فلا يخفى ذلك عن مجازاتها بالاستعانة التصورية بحجة التسمية وتقرر بها أن يقال شبه مطلق
 الاستعانة بالآلة المجازية بمطلق الاستعانة بالآلة الحقيقية فسرى التسمية من الكلمات الجزئية
 فاستعبرت الباء من استعانة جرت بها آلة حقيقية لاستعانة جرت بها آلة مجازية وأما بالجهاز المرسل
 الذي جرت به ان لو حظ أن الباء نقلت من الاستعانة المقيدة بكونها بالآلة الحقيقية الى الاستعانة
 المطلقة واستعملت في الاستعانة المقيدة بكونها بالآلة مجازية فمن حيث انها فرد من أفراد المطلقة
 أو عربتين ان لو حظ أنها نقلت بعد النقل الأول من الاستعانة المطلقة الى الاستعانة المقيدة
 بكونها بالآلة مجازية والعلاقة في ذلك دائرة بين الاطلاق والتقييد والرابع اعتبار المنقول عنه
 وقيل يعتبر المنقول اليه وقيل العبرة بهما ويصح أن يكون في الكلام استعانة بالكتابة بأن شبه
 جاهه صلى الله عليه وسلم بالآلة التي يستعان بها تشبها مضمر في النفس ويطوى لفظ المشبه به
 ويرمز اليه بشئ من لوازمه وهو الباء فتكون تخيلا للمكنية (قوله سيد المرسلين) أي أشرف
 المرسلين وإذا كان سيد المرسلين كان سيد غيرهم بالطريق الأول ولذلك قال صلى الله عليه وسلم أنا
 سيد ولد آدم ولا فخر أي ولا فخر أعظم من ذلك أو لا أقول ذلك فخر ابل تحذرا بالنعمة والسيد من
 ساد في قومه ومن كثر سواده أي جيشه والحليم الذي لا يستغزه غضب ولا شدة في اجتماع هذه
 المعاني فيه صلى الله عليه وسلم وأصل سيد سودا اجتمعت الواو والباء وسبقت احداهما بالكون
 قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله وخاتم النبيين) أي آخرهم ويلزم من ختمه للنبيين
 ختمه للمرسلين لانه يلزم من ختم الاعم ختم الاخص ولا عكس وهذه الصفة موجودة في بعض
 التسميات (قوله وحبيب رب العالمين) أي محبوب رب العالمين فيكون تفضيل بمعنى اسم المفعول
 أو محب رب العالمين فيكون بمعنى اسم الفاعل ولا مانع من ارادتهم ما عاباه على جواز استعمال
 المنقول في معنيته ومعنى محبة الله لعبده اصطفاؤه واجتباؤه وتحافه بالاسرار الالهية
 والتجليات الربانية لأن الميل الذي يكون بين المحب والمحبوب مستحيل عليه تعالى ومعنى محبة
 العبد لربه امتثاله لامره واجتنابه لنهيه ولذلك قال بعضهم

نعصى الاله وأنت تظهر حبه • هذا العمرى في القياس شنيع

لو كان حبك صادقا لاطعته • ان المحب لمن يحب مطيع

والعالمين جمع عالم لانه يطلق على كل جنس وعلى كل نوع وصنف كأن يقال عالم الانس وعالم
 الجن وعالم الملائكة وهكذا فظهر روجه بهذا الاعتبار ولا اعتبارا بطلاقه على ما سوى الله تعالى
 لانه يلزم عليه أن الجمع أخص من مفرد وقد استند ابن مالك لذلك وجعله اسم جمع لاجمع قال والا
 لزم كون الجمع أخص من مفرد وأنت خبير بأن ذلك يطل كونه اسم جمع أيضا فالحق أنه جمع
 بالاعتبار الأول غاية الامر أنه لم يستوف الشروط لانه ليس علما ولا صفة وقال بعضهم انه في معنى
 لصفة لانه علامة على وجود خالقه وعلى هذا يكون مستوفيا للشروط وانما يجمع بالواو والتون
 والياء والتون قتلها لاختلاف خبرهم لأن خبرهم تبع لهم وانما أظهر هنا مع أنه أظهر في قوله

مجاه نبيه سيد المرسلين وخاتم
 النبيين وحبيب رب العالمين

بجاه نبيه توصلنا للثناء عليه تعالى بأنه رب العالمين (قوله محمد) هذا الاسم الكريم أشهر أسماء
 صلى الله عليه وسلم بين العالمين وأذها سماعا عند جميع المسلمين وأشرقها إلى الصلاة والتسليم على
 هذا النبي العظيم ويسن التحية به بحبة فيه صلى الله عليه وسلم ومجاهد عبد المطلب به مع أنه
 ليس من أسماء آياته ولا قومه رجا أن يحمد في السماء والأرض وقد حقق الله رجاكم كما سبق في علمه
 (قوله ابن عبد الله) معنى عبد الله في الأصل الخاضع للذليل سمي به والده صلى الله عليه وسلم
 ويلقب بالذبيح وقسمته مشهورة (قوله ابن عبد المطلب) انما قيل له عبد المطلب لأن آباءنا
 حضرة الوفاة قال لأخيه المطلب أدرك عبدك لينرب وقيل لأنه لما أتى به أردفه خلفه وهو
 داخل مكة وكان بهيمة غير مستحسنة لكون مياها غير جيلة فقيل له من هذا فقال عبدى حيا
 من ان يقول ابن أخى فلما أحسن من حاله أظهر أنه ابن أخيه واسمه شعبة الحمد لأنه ولد في رأسه
 شعبة ظاهرة وقيل اسمه قتيبة ويلقب بالفياض لكثرة جوده وكرمه وكان من حكماء قريش وكان
 يأمر أولاده بترك الظلم والبغي ويحثهم على مكارم الاخلاق وينهاهم عن الامور الذميمة (قوله
 ابن هاشم) انما سمي هاشما لأنه كان يهشم العظم بالعم ويجمعه على التريد ويضعه للناس في زمن
 الجماعة وكانت مائدة لا ترفع لافها السراحو لا في الضراء ولذلك كان يضرب بكرمه المثل ولعل
 الشارح اقتصر على هاشم ولم يكمل نسبه الشريف الى عدنان لاجل السجع ونحن نذكره على
 التمام تبركا بسيد الانام اعلم أن سيدنا محمد ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف
 ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة
 ابن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الى هنا انتهى النسب الذي انعقد الاجماع
 عليه وأما ما بعده الى آدم فليس فيه طريق صحيح وهذا نسبه من جهة أبيه وأما من جهة أمه
 فسيدنا محمد ابن آمنه بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب فتجتمع أمه صلى الله عليه وسلم
 معه في جذه كلاب وعبد مناف الذي في نسبه من جهة أمه غير عبد مناف الذي في نسبه من جهة
 أبيه (قوله السيد) قد تقدم الكلام على السيد قريبا (قوله الكامل) أي بتكميل الله له في ذاته
 وصفاته فهو كامل خلقا وخلقاه ووضد الناقص وتعتقد أن غيرهم من الانبياء كامل أيضا وهو
 أكمل (قوله الفاتح) أي لا بواب الايمان والهداية والعلم والتوفيق لا قوم طريق أو الحاكم
 بين أمته فيكون من الفتح بمعنى الحكم ومنه قوله تعالى ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير
 الفاتحين وعلى الاول فهناك استعارة بالكناية وتخييل وترشيع وتقريرها أن تقول شبه الايمان
 والهداية والتوفيق والعلم بيت مغلق له أبواب يجامع أن كلالا يوصل اليه الا بالفتح وطوى لفظ
 المشبهة وحرز اليه بشئ من لوازمه وهو الابواب فهي تخييل والفتح ترشيع وقوله الخاتم أي
 للتبيين بعنا وان كان أولهم خلقا قال ابن عطاء الله السكندري ما زال فلک النبوة دائرا الى أن عاد
 الامر كما بدا وختم بمن له كمال الاصطفا فهو الفاتح الخاتم نور الانوار وسر الاسرار والمليح في
 هذه الدار وفي تلك الدار أعلى المخلوقات منارا وأتمهم نفارا (قوله والحمد لله) أي الثناء
 بالجميل مستحق لله (قوله الهادي) أي الدال لأن الهداية معناها الدلالة الى طريق شأنها أنها
 توصل وان لم يصل بالفعل خلافا للمعتزلة في قواهم بأنهم الدلالة الموصلة بالفعل لأنه يخالفه قوله
 تعالى وأما عوف فهديتاهم فاستحبوا العمى على الهدى فان أبا بوا عن الآية بأن المراد من

محمد بن عبد الله بن عبد
 المطلب بن هاشم السيد
 الكامل الفاتح الخاتم
 والحمد لله الهادي

الهداية فيها الدلالة غير الموصلة بمجازا ورتب بأن الأصل الحقيقة ولا يرد على الأول الذي هو قول
 أهل السنة قوله تعالى انك لا تهدي من أحببت لان المراد منها كما قاله بعض المفسرين انك
 لا تخلق الا هداة في قلب من أحببت فان قلت انه صلى الله عليه وسلم لا يخلق الا هداة في قلب أحد
 فلم يبد في الآية بمن أحب أحبب بأن تخصيص من أحب ليس للتشديد بل نظرا لسبب النزول
 فانها نزلت في شأن محمد أبي طالب فانه أحب هدايته فلم يهتد وليس المراد انك لا تدل من أحببت
 لانه صلى الله عليه وسلم له لكنه لم يهتد على أن المنفى في الآية الهداية بمعنى الدلالة الموصلة
 بالفعل التي هي أحد فريدها لان أهل السنة جعلوا الهاديين الدلالة الموصلة بالفعل وغير الموصلة
 بالفعل والمراد من هذه الآية الفرد الأول كما أن المراد من الآية الأولى الفرد الثاني (قوله الى
 سواء السبيل) أي السبيل المستوي فهو من إضافة المفعلة للموصوف بعد تأويل سواء
 بالمستوى والمراد بالسبيل المستوي الطريق المستقيم الذي لا اعوجاج فيه ثم يحتل بعد ذلك أن
 يراد به الطريق الحسي وهو معلوم أو المعنوي وهو الدين الحق أو ما يشملهما وفي بعض النسخ الى
 سبيل الرشاد أي طريقه والرشاد ضد الضلال وهذه النسخة هي التي كتب عليها المحشي لكنها
 لا تناسب السجعة التي بعدها بل تناسبها النسخة الأولى فيكون كل من السجعتين على اللام
 (قوله وحسبنا الله) أي كافينا الله فبعب بمعنى كاف فهو بمعنى اسم الفاعل وهو خبر مقدم والله
 مبتدأ مؤخر وقيل ان حسب اسم فعل بمعنى يكتفي والله فاعل فاعل على الأول بحسب التقدير
 الأصلي الله كافينا وعلى الثاني يكفينا الله قال تعالى أليس الله بكاف عبده وهو استفهام تقرير
 ومعناه جل الخطاب على الاقرار بما يعرف وان لم يكن والبالله مزة أي أقر يا مخاطب بما تعرف
 وهو أن الله كاف عبده كافي قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك أي أقر يا محمد بما تعرف وهو أنا شرحنا
 لك صدرك وقال تعالى ومن نوح كل على الله فهو حسبه أي كافيه فالخامس أن من اكتفى بالله
 كفاه وأعطاه سؤله ومناه وكشف همه وأزال غمه وكيف لا ومن التجأ الى ملك من الملوك
 حفظه وسلك به أحسن السلوك فالأولى بذلك من يحتسب رب العالمين ويكتفي به عن الخلق
 أجمعين (قوله ونعم الوكيل) أي ونعم الموكل اليه الامر فوكيل فعيل بمعنى مفعول لان عباده
 وكلوا أموره اليه واعتمدوا في حوائجهم عليه وقيل معناه القائم على خلقه بما يصلحهم فوكيل
 أموره عباده الى نفسه وقام بها فرزتهم وقضى حوائجهم ومنهم كل خير ودفع عنهم كل ضرر
 فوكيل على هذا فعيل بمعنى فاعل والأول هو المشهور والخصوص بالمدح محذوف تقديره الله
 لانه لا بد في هذا التركيب من فاعل وخصوص وهو مبتدأ أخبره بالجله قبله وعلى هذا قال كلام
 جله واحدة وقيل مبتدأ أخبره محذوف والتقدير الله المدح أو خبر مبتدأ محذوف والتقدير
 المدح وحسبنا الله وعلى هذين فالكلام جلتان الأولى لانشاء المدح والثانية مستأنفة استئنافا
 لتكونها واقعة في جواب سؤال مقدر تقدير من المدح فان قيل في كلامه عطف الاتساع على
 الاخبار لان جله حسبنا الله للاخبار وجله نعم الوكيل للانشاء وفي جواز خلاف والاكترون
 على المنع ولذلك قال بعضهم

الى سواء السبيل وحسبنا
 الله ونعم الوكيل

• وعطفك الانشاء على الاخبار • وعكسه فيه خلاف جاري
 • فابن الصلاح وابن مالك أبوا • جوازه فيه وبالجل لتقدوا •

وجوزته فرقة قليلة * وسيبويه وأرضى دليله

أجيب عن ذلك بأجوبة منها أن جملة حسبنا الله تجعل لإنشاء الاحتساب قاله طيف حيث نمن
عطف الانشاء على الانشاء ومنها أن جملة تم الوكيل خبر مبتدأ محذوف والتقدير وهو نمن الوكيل
من غير احتياج لتقدير قول لأن الجملة الطلبية تقع خبرا على الصحيح فلا حاجة لأن يقال التقدير
وهو مقول فيه نمن الوكيل بخلاف النعت فإن الجملة الطلبية لا تقع نعتا إلا بتقدير القول كما قال
ابن مالك في باب النعت

وامنع هنا ايقاع ذات الطلب * وإن أنت قال قول أضر تصب

فأنت تراء قيد بقوله هنا أي في النعت احترازا عن الخبر نمن الحال كأن نعت وعلى هذا قال العطف من
عطف الاخبار على الاخبار ومنها أن الواو للاستئناف والاعتراض بناء على جواز الاعتراض
آخر الكلام وإن كان مذهب الجمهور منع الاعتراض آخر أو بعضهم جوز عطف الانشاء على
الاخبار فيعمله محل من الاعراب كما في قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل بناء على أن الواو
من الحكاية لا من المحكي فالواقع من العصابة حسبنا الله نمن الوكيل لحكاية الله عنهم بقوله وقالوا
حسبنا الله ونعم الوكيل أي قالوا حسبنا الله وقالوا نمن الوكيل وقيل عن البيانين جواز العطف
المذكور فيما لا محل له من الاعراب إذا كان بينهما كمال الاتصال كما هنا فإن الثانية مرتبطة بالاولى
فإن الثانية كالدليل لاثبات محمول الاولى لموضوعها لأن المقصود بالثانية مدح موضوعها وبيان
أنه حقيق بنبوت محمولها (قوله وصلى الله الخ) هكذا في بعض النسخ وعليه فاختيار التعبير
بالفعل الماضي للإشارة إلى تحقق الوقوع وعلى هذه النسخة كتب المحقق وفي بعض النسخ
والصلاة الخ وعلى هذا كتب من تكلم في ختمه على هذا الكتاب وقد اشترأ أن الصلاة من الله
الرحمة مطلقا والمقرونة بالتعظيم ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم ولو جروا ونجروا التضرع
والدعاء وهذا مذهب الجمهور وعليه فهي من المشتركة اللفظي وهو ما قصد فيه اللفظ وتعد فيه
المعنى والوضع فلا مكان الاشتراك في اللفظ فقط سمى لفظيا وأشار ابن هشام في مغنيه إلى أن
معناها العطف وهو يختلف باختلاف العاطف فهو من الله الرحمة الخ وعليه فهي من المشتركة
اشتراكا كمنعوا وهو ما قصد فيه اللفظ والمعنى والوضع وهناك أفراد اشتركت في ذلك المعنى ولما
كان المعنى هو المقصود بالذات نظره وسمى معنويا وجملة الصلاة خبرية لفظا انشائية معنى فهي
مجاز لانها نقلت من الخبر إلى الانشاء ولا يصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى لأن المطاوب من
الشخص انشاء الصلاة لا الاخبار بها خلافا للشيخ يس في قوله بصحة ذلك ويجعل المقصود من
الصلاة الاعتناء بهذا النبي الكريم * وأظهر ما عليه من التعظيم * وأما جملة الجملة فيصح
فيها أن تكون خبرية لفظا ومعنى لأن الاخبار بالحمد حمد لكن المشهور أنها خبرية لفظا انشائية
معنى وقد صرح أبو إسحق الشاطبي بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقبولة ليست
مردودة لانها من العمل الذي لا يدخله رياء قال السنوسي وهو مشكل لأنه لو قطع بقبولها لقطع
للمصلي بمحسن الخاتمة ونحن نرجو من الله حسناتها وأجاب بأن محل القطع بقبولها إذا ختم له
بالإيمان فينبذ جحد حسناتها مقبولة بلا ريب والحق أنها غير هامة من الاعمال فيدخلها الرياء
ويجعلها ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وجعل بعضهم للصلاة جهتين جهة تتعلق بالمصلي

والصلاة

وهي الثواب الذي يحصل عليها باعتبار هذه الجهة يدخلها الرياء وجهة تتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم وهي المطلوب الذي يحصل له بها وباعتبار هذه الجهة لا يدخلها الرياء ومن هنا يعلم أنه صلى الله عليه وسلم يتفقد بالصلاة عليه لأن الكامل يقبل زيادة الكمال لكن لا ينبغي التصريح بذلك إلا في مقام التعليم خلافاً لما قال بأنه لا يتفقد بها لأنه صلى الله عليه وسلم قد أقرحت عليه الكمالات ورد بأنه ما من كمال إلا وعند الله أهلى منه ولذلك قال بعضهم

وصحروا بأنه يتفقد • بذى الصلاة شأنه مرتفع

لكنه لا ينبغي التصريح • لتأييد القول وهذا صحيح

(قوله والسلام) اسم مصدوع بمعنى التسليم وهو التعظيم أو التسليم من الآفات ولم يرقض بعضهم تفسيره بالأمان لأنه يشعر بظنة الخوف وهو صلى الله عليه وسلم لا يخاف بل وأتباعه لا خوف عليهم وأما قوله لا تخوفكم من الله فهو أخبار عن مقام عبوديته في ذاته وأجلاله لمولاه وليس المراد بالسلام هنا اسمه تعالى لأنه لا يظهر المعنى عليه وإن كان السلام اسماً من أسمائه تعالى وجعله بعضهم مراداً عنها وقال المعنى السلام الذي هو الله جلّ جلاله بالحفظ والنصر فهو حافظك وحارسك (واعلم) أن إثبات الصلاة والسلام في صدر الكتب والرسائل حدث في زمن ولادة نبي هاشم ومضى العمل على استصحابه ومن العلماء من يختم بها أيضاً كالشارح فإنه ابتدأ كتابه بالصلاة والسلام وختمه بهما وكذلك صنع في المجلد ليكون كتابه مكتفياً بين محدثين وصلاتين فيكون أجدر بالقبول لأن الله أكرم من أن يقبل المحدثين والصلاتين ويرد ما بينهما وأرجى لدوام النفع به وبسبب ذلك أطبق الناس على الاتقاع به في كل الأعصار والأصاغر (قوله على سيدنا محمد) متعلق بمحذوف يقتدر مني ليكون خبراً عن الصلاة والسلام والتقدير كأنهم على سيدنا محمد ويحتمل أن يقتدر مفرداً ويجعل خبراً عن أحدهما وخبراً الآخر محذوف نظير إن الله وملائكته يصلون فإن التقدير إن الله يصل على ملائكته يصلون وفي على استعارة نصر بحجة تبعية وتقريرها أن تقول شبه مطلق ارتباط صلاة بمصلي عليه بمطلق ارتباط مستعمل بمستعمل عليه فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات واستعيرت على من ارتباط مستعمل بمستعمل عليه خاص لا ارتباط صلاة بمصلي عليه خاص وقوله أشرف الأنام أي أفضل الخلق كما قال صاحب الجوهره وأفضل الخلق على الإطلاق • نيناقل عن الشافعي

(قوله وعلى آله) أي أتباعه ولوعصاة لأن العاصي أخرج إلى الدعام من غيره وقد تقرر أن المناسب لمقام الدعام التعظيم فالأولى تفسيره لـ بـ مطلق الاتباع وأما في مقام المدح فالمناسب تفسيرهم بالاتقياء وأما في مقام الزكاة فيفسرون بيني هاشم وبين المطلب عندنا معاشر الشافعية وعند السادة المالكية يفسرون بيني هاشم فقط وقوله وصحبه هو اسم جمع لاجمع على الراجح ومغروبه صاحب والمراد به صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وتقدم تعريفه وانما خسر العصب بعد الآل لمزيد شرفهم (قوله وسلم تسليماً) هكذا في بعض النسخ وانما أكد السلام ولم يؤكد الصلاة كما في الآية الشريفة لأنه لا ينبغي أن يكيدوا بقول الله وملائكته لها في الآية كما قال الله تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وقوله كثيراً بقوله تسليماً وقوله دائماً أي مستمراً وقوله أبداً أي كيداً (قوله في يوم الدين)

والسلام على سيدنا محمد
أشرف الأنام وعلى آله
وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
دائماً أبداً إلى يوم الدين

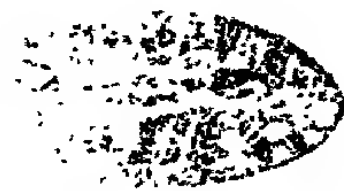
أى واجعل ذلك مستترا إلى يوم الدين أى يوم الجزاء وهو يوم القيامة لأن الناس يجزون فيه على أعمالهم فالمراد بالدين هنا الجزاء والقصد بذلك التأيد لا التأكيد لأن العرب تأتى بتفسير ذلك ويريدون الاستدامة على الشيء والبقاء عليه دائما وأبدا (قوله ورضى الله عن أصحاب رسول الله) أى باعد عنهم السخط بواسطة الرضا فعنى الرضا عدم السخط وقيل معناه القرب أو المحبة والأصحاب جمع صاحب أو صاحب وقوله أجمعين تأكيد (قوله والحمد لله رب العالمين) أى بذلك فى آخر كتابه اقتداء بأهل الجنة فإنهم يأتون بذلك فى آخر دعائهم كما أخبر بذلك المولى سبحانه وتعالى بقوله وهو أصدق القائلين وآخرو دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وفى بعض النسخ آمين وهو اسم فعل بمعنى استجب يا الله اللهم استجب دعائنا واختم بالصالحات أعمالنا وهذا آخر ما يستره الله تعالى من الحاشية المباركة النافعة بعد صلاة الظهر يوم الأربعاء المبارك من شهر جمادى الآخرة الذى هو من شهر ر سنة ألف ومائتين وعثمانية وخمسين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية وأرجو من الله أن يجعلها فى خير القبول فإنه كريم جواد يعطى كل أموال والمرجو من أطلع عليها أن يدعو لى بالخير والمباعدة عن كل شر وضير وأن يقبل العثرات ويعفو عن السيئات فإن الإنسان محل للنسيان خصوصا فى هذا الزمان مع شغل الأذهان ونسأله حسن الختام بجاه سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام وقد حصلت فى هذه الكتابة بركة بسبب أنى كتبت بعض عبارات فى الحرم المكى فجاه الكعبة المشرفة زادها الله تشريفا وتكريما ومهابة وتعظيما وكذلك كتبت بعض عبارات فى الحرم المدنى بجنب منبر رسول الله صلى الله وسلم عليه ورزقنا العود اليه وأقول عنده ولديه مددك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم مددك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم مددك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم أيضا مددكم يا أهل البيت رضى الله عنكم مددكم يا أهل البيت رضى الله عنكم مددكم يا أهل البيت رضى الله عنكم أجمعين وصلى الله على سيدنا محمد الذى هدانا لسبيل الرشاد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم إلى يوم التناد وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين وقد وافق تمام هذه الكتابة مولد سيدى أحمد البدوى رضى الله عنه وقد قرأتها القاصحة فينبغى قراءتها كلها ختمها الإنسان بالقراءة والله المسهل غفر الله لنا ولوالدينا ولجميعنا وأخواننا ومائر المسلمين آمين

ورضى الله عن أصحاب
رسول الله أجمعين والحمد لله
رب العالمين

تم طبع هذه الحاشية البهية الطبعة الثالثة الزكية مسفرة عن فتح القريب المجيب
 في شرح ألفاظ التقريب بدار الطباعة العامرة بيولا قمصر القاهرة التي أنقذت الكتب
 من أسرار التعريف وأطلقتها عن قيد التعصيف لازالت معدنا للطاقف ومنبع النشر العالم
 والمعارف في ظل صاحب السعادة وحليف المجد والسيادة من جبلت على حبه القلوب
 فحذت أكف الدعاء لسلام الغيوب أن يديم له النصر والتعزيز خديو مصر العزيز بن
 العزيز بن العزيز سعادة أقد ينال المهر من بعناية ربه العلي اسمعيل بن ابراهيم بن محمد علي
 أدام الله دولته وأيد ملكته مطوطة دار الطباعة المذكورة بتطراظرها المتعرج عن ساعد الجدد
 والاجتهاد في تدبير نضارها من لا تزال عليه أخلاقه باللفظ تثني حضرة حسين بك
 حسنى لا زال موقفا للخيرات مسديا لأقوال المبرات ثم أن تصيح طبعها وتحسين
 عتيلها ووضعها بعرفة القفير الى مولاه محمد الصباغ أسبغ الله عليه نعمه أتم
 اسباغ وقد وافق كمال طبعها وأتم محرم الحرام اقتتاح عام
 خمسة وثمانين بعد المائتين والالف من هجرته
 عليه الصلاة والسلام وعلى آله وأصحابه
 الكرام ونسأله سبحانه وتعالى
 بجاههم حسن الختام

آمين

ثم



استقبلت ملكي انا يا الشيخ عثمان بن محمد بن محمد بن هذا
 لجنه و... حرقوت لما شئت يا حور... ملك سيد علي
 بن لعدرو ومن هذا ان... شهر...
 المجلد ٢ ١٨٩١

To: www.al-mostafa.com